

تاريخ مصر

بين المنهج العلمي والصراع الحزبي

أعمال ندوة

« الإلتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢ »

القاهرة ١٩٨٧

المحرر

د . أحمد عبد الله

أحمد صادق سعد

د . سيد عثماوى

عزه وهبى

د . أحمد عبد الرحيم مصطفى

طارق البشرى

عطية الصبرى

د . أنور عبد الملك

طه سعد عثمان

على فهمى

بشير السباعى

د . طه عبد العليم طه

د . عواطف عبد الرحمن

جمال سليم

د . عاصم الدسوقى

نبيل عبد الفتاح

د . زكريا سليمان يومى

د . عبد الحالى لاشين

د . نجوى خليل

د . سليمان نسيم

د . عبد الرحيم عبد الرحمن

د . يونان ليب رزق

د . عبد العظيم رمضان

بيترجران

جودرون كرامر

رول ماير



تاريخ مصر

بين المنهج العلمي والصراع الحزبي

أعمال ندوة

« الإلتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢ »

القاهرة ١٩٨٧

المحرر

د . أحمد عبد الله

أحمد صادق سعد

د . شبيب عثماوى

عزه وهبى

د . أحمد عبد الرحيم مصطفى

طارق البشرى

عطية الصرقى

د . أنور عبد الملك

طه سعد عثمان

على فهمى

بشير السباعى

د . طه عبد العليم طه

د . عواطف عبد الرحمن

جمال سليم

د . عاصم الدسوقى

نبيل عبد الفتاح

د . زكريا سليمان ييومى

د . عبد الحالى لاشين

د . نجوى خليل

د . سليمان نسيم

د . عبد الرحيم عبد الرحمن

د . يونان ليب رزق

د . عبد العظيم رمضان

رول مايسر

جودرون كرامر

يترجران



الطبعة الأولى

١٩٨٨

الناشر :

دار شهدى للنشر

١٧ ش اسماعيل محمد — الزمالك

ت : ٣٤١٠٨٥٨

الاشراف الفنى :

مكتب الفنون وبحوث الاعلان (عرب)

ت : ٦٠٥٩٧٤

شكر وتقدير

أقام المعهد الهولندي للآثار المصرية والبحوث العربية بالقاهرة بالتعاون مع قسم التاريخ بجامعة القاهرة وقسم الدراسات العربية بجامعة استردام والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ندوة « الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢ » في الفترة ما بين ٣١ أغسطس إلى ٣ سبتمبر ١٩٨٧ تحت إشراف السيد يوست فيرمولن المدير السابق للمعهد الهولندي .

أود أن أشكر كل الذين شاركوا في تنظيم الندوة .

أولاً - أولئك الذين بادروا بالفكرة :

السيد رول ماير والدكتور رودلف بيترز .

ثانياً - من قام بتنسيق أعمال الندوة :

السيدة مريز وايرجانيج والدكتور أحمد عبد الله الذي مثل الجانب المصري .

كما نتقدم بالشكر إلى إدارة فندق ماريوت الذي عقدت فيه جلسة الافتتاح وكذلك نشكر المعهد الثقافي الإيطالي الذي استضاف أعمال الندوة .

وقد قررنا نشر الأربعة والعشرين بحثاً التي قدمت في الندوة في كتاب حيث إنها تعبر عن معظم الأفكار المختلفة في كيفية كتابة تاريخ مصر الحديث .

وقد أوضحت ردود فعل الصحافة أهمية نشر هذه الأوراق العلمية والمناقشات التي دارت حولها لأنها تقدم مساهمة قيمة بالنسبة للتحليل العلمي لهذا الموضوع .

إن مسؤولية إعداد مادة هذا الكتاب كانت من اختصاص الدكتور أحمد عبد الله الذي يستحق التهئة على نتائج عمله فقد بذل بالاشتراك مع الناشر السيد رعوف مسعد جهداً كبيراً لإخراج هذا الكتاب للقاريء .

كما نسجل تقديراً للدكتور حاصم الدسوقي والسيد أحمد صادق سعد والسيد علي فهمي لما قدموه من نصح .

وأخيراً فإنني من دواعي سروري أن أشكر الزميلتين في المعهد الهولندي ، السيدة دجوكه بوبنجا والسيدة ريانة تامز اللتين جعلتا من المستحيل ممكناً .

د . كايس فير ستينغ

مدير المعهد الهولندي .

Acknowledgements

From August 31 to September 3 1987 The Netherlands Institute of Archaeology and Arabic Studies in Cairo in cooperation with the National Centre of Social and Criminological Research, the Department of History of the Cairo University and the Department of Arabic Studies of the University of Amsterdam organized a conference on "Commitment and Objectivity in Contemporary Historiography of Egypt 1919 - 1952" under the directorship of Drs. Joost Vermeulen.

I Should very much like to thank all those who participated in the organisation of the conference. I am particularly grateful to those who took the initiative: Drs. Roel Meijer and Dr. Rudolph Peters. The conference itself was organised by Dr. Ahmad Abdalla, who represented the Egyptian counterpart, and Drs. Marlies Weijergang from the Dutch Institute. I would also like to thank the Marriott Hotel for allowing us to hold the inaugural session in one of their halls and the Italian Cultural Institute, which was kind enough to give us the use of their auditorium for the regular sessions.

After the conference it was decided that the 24 papers, which may be considered to be a cross-section of opinions on the writing of the modern history of Egypt, should be published. The reactions of the press make it clear that the publication of the papers and the discussions which followed the lectures, would be an important contribution towards the scholarly analysis of this subject.

The editorial responsibility for this publication was in the hands of Dr. Ahmad Abdalla, who is to be congratulated for the results of his work.

Both he and the publisher, Mr. Ra'uf Musad, put an enormous amount of energy into this publication. Dr. Asim El-Dessouki, Mr. Ahmad Sadik Saad and Mr. Aly Fahmi were kind enough to give their invaluable advice during the process of editing.

Finally, it is my pleasant duty to thank two staff-members of the Netherlands Institute, Drs. Rianne Tamis and Ms. Djûke Poppinga, whose thankless task it was to make the seemingly impossible happen.

Dr. C.H.M. Versteegh
Director of the Netherlands Institute.

مقدمة

بين يدى القارئ الكريم نتاج جهد بذلناه بإخلاص لكى تصل إليه بأقصى سرعة أعمال ندوة « الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢ » سواء فى ذلك الأوراق البحثية التى قدمت للندوة ، أو المناقشات الواسعة التى دارت حولها ، والتى استلزم تسجيلها وتقريرها جهدا خاصا قام به مشكورا الأخ سعيد عكاشة . وقد كانت نيتنا الأصلية أن يشمل هذا الكتاب النص الكامل للأوراق والمناقشات معا لتكون تحت ناظر كل من لم تسمح ظروفه بالمشاركة فى الندوة بشخصه . لكن ما كل مايتمنى للمرء يدركه . فقد أجبرتنا اعتبارات عدد الصفحات على شيء من الاختصار الاضطرارى الذى نرجو مع ذلك ألا يكون قد أدخل بشيء أساسى من مضمون وصورة العمل الذى جسده الندوة . كذلك فقد كنا نأمل أن يصل هذا الكتاب لدائرة واسعة من القراء من خلال طبعة رخيصة الثمن تتولاها الهيئة المصرية العامة للكتاب عملا بتوصية الندوة نفسها . لكن الإخراج السريع للكتاب قد استلزم نشره بصورة خاصة ، وهو ما قامت به « دار شهدى للنشر » بالتعاون مع مكتب الفنون وبحوث الإعلان (عرب) مع الشكر لكليهما . كما استلزم ذلك تكلفة كبيرة تقاسمها الناشر مع « المعهد الهولندى للآثار المصرية والبحوث العربية » الذى سبق وأن ساهم فى تحمل تكلفة عقد الندوة نفسها ، مما يستوجب شكرا خاصا لهذه الهيئة العلمية الأجنبية التى أعانت على تجسيد جهد علمى وطنى من خلال التعاون العلمى المتكافئ ودونما أدنى تدخل فى مضمون هذا العمل الذى بقى وطنيا خالصا والذى قامت عليه هيئتان وطنيتان هما قسم التاريخ بجامعة القاهرة والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، جينا إلى جنب مع المعهد الهولندى وقسم الدراسات العربية بجامعة امستردام .

إن الندوة التى يحتوى أعمالها هذا الكتاب قد مثلت من حيث دوافع عقدها نقطة التقاء بين دافع علمى تعنى به الهيئات العلمية الوطنية والأجنبية على السواء وهو منهجية كتابة التاريخ ، ودافع وطنى يختص به المثقفون الوطنيون وهو الحرص على احترام التاريخ الوطنى وتقدير الزج به فى المعارك السياسية دون دواع موضوعية . ولأن استخدام التاريخ فى المعارك السياسية قد بلغ على صفحات بعض الصحف مبلغا مجاوزا للحد اعتبره بعض المثقفين الوطنيين نوعا من « المرمطة » لتاريخ الأمة كلها ، فقد كان من الطبيعى أن يتولد إزاء ذلك رد فعل يسمى إلى « الفرملة » فى مواجهة الجنب . ومن الطبيعى كذلك أن يلوذ المثقف الوطنى بالعلم ليستخدم أدواته فى فرض شيء من الرصانة والاحترام على أسلوب تناول تاريخ بلده ، دون أن يعنى ذلك أى فصل تحكمى بين كتابة التاريخ وخوض غمار الصراع السياسى .

أما من حيث النتائج فقد تمحضت الندوة عن حدث فكرى متميز استحث العديد من ردود الفعل المرحبة والغاضبة فى نفس الوقت . فمن ناحية الاستجابة لدعوة المشاركة فى أعمال الندوة كانت هناك استجابة طيبة سواء من طرف المؤرخين والباحثين الذين تقدموا مشكورين بأوراق بحثية ، أو من طرف عشرات المثقفين المخضرمين والشبان الذين شاركوا فى نقاشات الندوة بمثابرة تثير الاحترام ، أو من طرف الأكثر من ثلاثمائة من الحضور الذى شرفت بهم الندوة والذين مثلوا شريحة متنوعة من أبناء الصفوة المثقفة المصرية .

أما من ناحية الاستجابة الإعلامية للندوة فقد جاءت أيضا واسعة النطاق لتشمل خبرا على شاشة التلفزيون وبرنامجا إذاعيا وخمسين مادة صحفية فى الصحف والمجلات المصرية توزعت ما بين خبر وتغطية وتعليق ومقال وإشارة ، بجانب عدد آخر من المواد فى الصحف والمجلات العربية . حيث شارك فى تغطية الندوة خمسة وسبعون صحفيا وإعلاميا .

ولكن عكست هذه الاستجابة الإعلامية جهدا مشكورا من قبل الكتاب والصحفيين الذين اهتموا بموضوع الندوة ، فقد شابها مع ذلك بعض الأخطاء العمدية وغير العمدية التى نشير إليها بإيجاز فى هذه المقدمة تاركين محتوى هذا الكتاب ليرد بنفسه على المخطئين وأمام القراء المعبرين عن رأى العام الوطنى الذى ندين له وحده بالولاء . وأول الأخطاء هو عرض

أعمال الندوة بصورة انتقائية تعكس التحيزات السياسية الفجة لأطراف الساحة السياسية المصرية في الصحف المعبرة عنها ، وهو ما بلغ في حالة بعض الصحف مبلغا معينا اقرب من حد الكذب الذى لا يليق بصحافة بلد نام تبغى الإسهام في تقدمه بشر الحقيقة وتوير رأى العام . أما ثانى الأخطاء فهو التركيز المبالغ على كلمة الأستاذ فتحى رضوان في الجلسة الافتتاحية للندوة والتي دعى إليها بحكم منه كشاهد على العصر لا بحكم انخياز منظمى الندوة لوجهة نظره السياسة المعادية لتاريخ حزب الوفد وقياداته . ونفس الأمر يسرى على مساهمة المؤرخ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى في الندوة بصفته المهنية لأمن باب التجنيد لآرائه المعادية للوفد وقياداته . وقد احتوت أعمال الندوة ككل على آراء مخالفة ومتعاطفة مع الوفد بما لا يبرر الحفاوة الشاملة والغضب المستعيط للذين تم بهما تلقى آراء هذين الأستاذين . كذلك فقد كان فحوى الندوة تناول الموضوعى لتاريخ الزعماء الوطنيين وليس إصااق التهم بهم أو اغتيالهم طبقا للانطباع الذى تركته بعض المجلات في تفضيلها للندوة والذى لم يجاوزه في مجافاة الحقيقة سوى مقالين لأستاذين جامعيين شاركوا في الندوة ومما ماقبل فيها وأسهما في بعض الذى قيل ثم اختارا بعدها التشكيك في نوايا منظمى الندوة إزاء التاريخ الوطنى والزعامات الوطنية .

أما الخطأ الثالث الذى وقع فيه البعض فكان التشكيك في مغزى التحويل الأجنبى للندوة . ولكن كان من المشروع أن يتساءل المثقفون الوطنيون حول موضوع التعامل مع الهيئات الأجنبية بشكل عام إلا أنه من غير المفهوم أن يطلب من المثقفين الأفراد الالتزام بشيء لم يتفق عليه ، حيث لم يتفق المثقفون المصريون حتى الآن على معايير للتعامل مع هذه الهيئات من عدمه . وفي غياب هذا الاتفاق يكون الأمر متروكا للضمير الوطنى لكل مثقف فرد . لكنه قد كان هناك الذين تجاوزوا فافترضوا أنهم وحدهم أصحاب الضمائر الوطنية ، وتناسوا أن الندوة قد شاركت في تنظيمها هيئات وطنية ، وادعوا أن موضوع تمويل الندوة لم يطرح على الملأ بينا هو قد طرح على لسان منسق الندوة في جلستها الافتتاحية ، وخططوا بين الجانب الأكاديمى والجانب السياسى للموضوع ، واعتبروا أن كل ما هو أجنبى لابد وأن يكون استعماريا . وهؤلاء بحاجة لمراجعة تجاوزاتهم قبل أن يحولوا بلدهم إلى سجن وقبل أن يجعلوا جميع الوطنيين متهمين بالخيانة العظمى . والأمر يستلزم مراجعة خاصة من قبل سكان بيوت الزجاج الذين يرمون الناس بالطوب .

ويبقى الخطأ الرابع الذى اتخذ شكل تصفية الحسابات الذاتية على حساب النظرة الموضوعية للحدث . وهو ما بدأ مع مقاطعة عدد محدود من كتاب التاريخ للندوة ، وانتهى برفض صحيفتين مجرد كتابة خبر عن الندوة ثم بتأول أعمالها ومنظمتها بروح عنائية على يد بعض الكتاب الصحفيين الذين ساءتهم ملاحظاتهم منسق الندوة في جلستى الافتتاح والختام حول « صحفى العلاقات العامة والوجهة الذين يرصعون صفحاتهم بصور النجوم بدلاً من البحث عن الجنود المجهولين والذين لا ينقلون للرأى العامة صورة أمانة لما يحدث في صفوف الصفوة لأنهم لا يدينون بالولاء لهذا الرأى العام » . وهى ملاحظات الصحافة المصرية . والصحفيون المصريون يمثلون جناحا هاما من أجنحة الصفوة المثقفة بل لعلهم يمثلون حلقة الوصل الوحيدة بين أبناء الصفوة والجمهور الأوسع نسبيا من القراء . ومن هنا تزداد مسؤليتهم عن وضع الصورة الأمانة لنشاط الصفوة تحت ناظر الجمهور ، ليتاح له حق الاختيار على أساس المعلومات الحقيقية لا الصور المجتزأة أو المشوهة . ومن هنا أيضا أهمية وجود علاقة صحية بين الجناح الصحفى والجناح الأكاديمى للصفوة المصرية ، علاقة تقوم على الأمانة والتعلم المتبادل والولاء المشترك للأمة لا على الغطرسة وشراء النجومية الرخيصة .

لقد بدأت ندوتنا بمحاولة للارتقاء إلى مستوى الموضوع الذى اختارته لنفسها ، فكانت « الموضوعية » الشديدة في توجيه دعوة المشاركة لكل أطراف الساحة الفكرية والعلمية والسياسية في مصر . ثم تخللتها نقاشات حادة لمختلف وجهات النظر شملت بعض الاحتداد على الأشخاص . وبعدها انتهت بإجماع الفرقاء على أنها كانت ندوة « بناء جسور » بين المدارس الفكرية والتيارات الوطنية ذات الهموم المشتركة في بلد يتلمس طريقة إلى المستقبل وسط عراقيل شتى .

وقبل أن نترك للقارئ الكريم مهمة القراءة والتقويم نود إضافة هامش صغير . فرمما يلاحظ القارئ أن الكثير من كلمات هذه المقدمة قد انصب على الصفوة المصرية التي جاءت الندوة في سياق نشاطها وهدفت للإسهام في بناء الجسور بين صفوفها . وهو ما نراه أمرا طبيعيا باعتبار أن الندوة لم تدع لنفسها أن تكون عملا شعبيا وإن رغب منظموها في توسيع دائرة الاهتمام بموضوعها من خلال نشر هذا الكتاب . لكنه . يبقى لدينا اليقين بأن أوضاع بلدنا مصر لن تتطور إلا من خلال إصلاح صفوف الصفوة من ناحية وارتباط هذه الصفوة بجماهير الشعب من ناحية أخرى . أما مسألة اختيار المثقفين الأفراد لموقعهم من الصفوة والجماهير فأمر متروك لحرية اختيار كل منهم ، وإن بقي الأمل في أن يزداد عدد وعتاد أولئك الحاملين لمؤهلات الصفوة ويحاولون في نفس الوقت الارتباط العضوى بالشارع . فبجانب الدراسة العلمية لتاريخ البلاد يظل الأمل في حسن فهم التاريخ لحسن صناعة المستقبل منوطا بذلك الفرع من المثقفين العضوين الممثلين لنبت شجرة أصلها ثابت وفرعها في السماء .

المحرر

أ) كلمة التقديم

د . أحمد عبد الله

إن قضية إعادة كتابة التاريخ وتقويم الكتابات التاريخية ليست قضية مصرية أو موضوعاً قومياً ، وإنما هي قضية دولية فهي إفريقيا على سبيل المثال هناك الآن اهتمام بقضايا التاريخ وتقويم الكتابات التاريخية ، وفي الصين هناك تقويم للكتابات التاريخية التي تناولت الثورة الصينية بقيادة الدكتور « صن يات صن » .

وفي أوروبا هناك أكثر من مؤشر للاهتمام بهذا الموضوع . فهناك الرسالة العلمية التي أعدت في باريس حول مسألة اضطهاد اليهود في معسكرات التازى ، حيث شكك الباحث في هذه المسألة أو الأرقام الخاصة بها ، ومقدار الجدل الذى أثارته داخل فرنسا . هناك أيضاً مسألة إعادة دراسة الأعمال العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية وقد أعد فيلم وثائقي مثلاً يدل على أن الوحشية في الحرب لم تكن فقط من الطرف الألماني المتطرد وإنما الحلفاء أيضاً كانوا وحشيين ، حيث تناول هذا الفيلم الوثائقي عملية ضرب مدينة « درسدن » الألمانية أثناء الحرب . وهناك أيضاً اتفاق مؤخراً بين المؤرخين السوفيت والبولنديين حول إعادة تقويم الموقف السوفيتي من حصار « وارسو » أثناء الحرب العالمية الثانية . حيث يميل المؤرخون السوفيت إلى تبرئة ذمة الاتحاد السوفيتي الذى لم يساعد المحاصرين بالدرجة الكافية ، بينما يميل البولنديون إلى إدانة الاتحاد السوفيتي تحت قيادة « ستالين » في تلك الفترة .

إذن فهذه القضية لا تخصنا وحدنا وإنما هي قضية دولية . ومع ذلك فإن لمصر خصوصيتها دائماً . فمة فيض من الكتابات التاريخية التي بدأت مع فترة الانفتاح الاقتصادى والسياسى النسبى في منتصف السبعينيات ، هذا الفيض اتخذ شكل الكتب والمؤلفات العديدة ، اتخذ شكل الندوات المختلفة ، وأيضاً شكل الكتابة الصحفية تقريباً بصورة منتظمة حتى لحظتنا هذه حيث تحول التاريخ إلى قضية من قضايا الصراع السياسى الحاد في مصر حالياً .

ومن حيث إن التاريخ أصبح يقع في أتون المعركة السياسية ، فإن الأمر يفرض علينا أن نتوقف لحظة لنناقش منهجية الكتابة التاريخية ومدى صحة أسلوب الاستخدام السائد للتاريخ في المعارك السياسية .

وأعتقد أن تلك مهمة ملحة بالنسبة للصفوة المثقفة المصرية ، ليس فقط فيما يخص الكتابة التاريخية ، وإنما فيما يخص أموراً عديدة أثبتت الصفوة المصرية تخلفاً مدهشاً عن تناولها في الوقت المناسب . فعلى سبيل المثال ودون استطراد ، قضية التعامل مع الهيئات الأجنبية تثير لغماً في صفوف الصفوة ، ويتهم البعض البعض الآخر بالعمالة لجهات أجنبية ... إلى آخره .

وبدلاً من ذلك كان باستطاعة المثقفين أن يعقدوا اجتماعاً أو مؤتمراً ليعضوا فيه « ميثاق شرف » لأسلوب التعامل مع الهيئات الأجنبية ، ثم بعد ذلك من يخرج على هذا الميثاق الذى تنفق عليه بشكل جماعى نعتبه خائناً . أما الآن فليس هناك ثمة معايير للتحديد . هذا جانب من جوانب تخلف الصفوة المصرية .

جانب آخر يتعلق بالمعارك السياسية الموجودة في البلاد حالياً . كل امرئ يحمل سلاحه وبدأ يمارس دوره ونصيبه في المعركة المقدسة . وقليلون هم الذين تنبهوا إلى أهمية أن يتوقف المثقف لحظة ليفكر في جدوى الصراع والأشكال والأساليب المستخدمة في هذا الصراع .

فلعلها تكون أساليب جنونية بدرجة لا تسمح للصراع أن يكون مثمراً على الإطلاق . لحظة التوقف ليس المقصود بها الخروج من « معمعان » معركة التغيير الاجتماعي والسياسي ، وإنما المقصود بها إعمال العقل وإعمال العلم في قلب المعارك السياسية . وأتصور أن الصفوة المثقفة المصرية متخلفة أيضاً في هذا الصدد ، قليلاً ما تتوقف لحظة للتفكير في جدوى ما يحدث وإلى أين يقودنا هذا السلوك ؟ !

وأياً ما كان غرض الاستخدام السياسي للتاريخ ، شريفاً كان أم خبيثاً ، ولا بد أن نذكر الحقيقة التاريخية كما هي . ومع ذلك قد يردُّ البعض على هذه الأطروحة بقولهم إن التاريخ موضع مجادلات عديدة لأن القضية ليست فقط قضية رواية الأحداث التاريخية ، وبالتالي ذكر الحقيقة التاريخية المجردة ، وإنما هي أيضاً التفسيرات . وعند التفسير تعدد المدارس ووجهات النظر بالطبع . لكن علينا أن نميز بين « عرض » المؤرخ للحقائق التاريخية ، سواء أكان ذلك في كتاب أو مقال صحفي ، حيث لا قبول هنا للافتتاحات على الحقيقة التاريخية ولا بد من أن يُحاسب حساباً عسيراً على أى خطأ يرتكبه ، و « تفسير » المؤرخ لهذه الحقائق ، فلا شك أن هامش الاجتهاد هنا واسع ووجهات النظر متعددة ، ويستطيع أن يرد عليه أكثر من طرف بتفسير مضاد كلياً أو جزئياً .

وسواء تعلق الأمر بذكر الحقيقة التاريخية أو تفسيرها فلا بد من احترام المؤرخ أو الكاتب للرأى العام أو الناس الذين يقرأون ، لأن المؤرخ مسؤول أمامهم عن كل كلمة يكتبها . فالإنسان حين يخلد إلى نفسه ويكتب في التاريخ أو في أي موضوع آخر لابد أن يفهم أن هناك رقيباً عليه ، هذا الرقيب هو هؤلاء الناس لأنهم ليسوا نكرة وليسوا سقط متاع . بالعكس هؤلاء هم المقصد في النهاية ، فلا بد أن يعالى الكاتب ولا يتسبط في الكتابة مضموناً ولغة . عليه أن يختار كلماته ويختار مضامينه بعناية ، أن يجهد نفسه ليقدم للناس شيئاً عجمياً . فليست القضية أن ينتج الواحد منهم عشرين كتاباً في عشر دقائق ! هذا إنتاج كمي و « العدد في الليمون » كما يقول أولاد البلد .

ولابد من التمييز بين أمرين : بين موضوعية التناول العلمي أو الصحفي ، وبين حرية الاختيار الفكري والسياسي . كل امرئ يمكن أن يجمع بين الصفتين . حرية الاختيار مكفولة للجميع وللملك سوى أن تحرم اختيارات بعضها البعض ، ليس فقط لكي نكون ديمقراطيين ولكن أيضاً لنفهم ألف باء التطور في عصرنا . إن من حق كل إنسان أن يكون له اختياره السياسي والفكري والأيدولوجي أو ألا يكون له اختيار ، كما يرى . ويُحترم الناس على اختياراتهم فليس هناك اختيار واحد مطلق منذ وجد الإنسان . وحرية الاختيار شيء محترم ومقدس وقمعهام قمعاً سياسياً ينتهي إلى بروزها مرة أخرى . وبهج ذلك لا يجب أن يكون الاختيار السياسي مبرراً للافتتاحات على الحقيقة التاريخية . لا يجب أن يكون مبرراً للطعن في الآخرين مجرد أنني في حالة تنافس سياسي معهم . فلا بد من التمييز بين الأمرين : موضوعية التناول وحرية الاختيار .

قد أتمنى للحركة الاشتراكية باختيار الأيدولوجي ، باقتناعي العقل ، برغبتى الاجتماعية وانتائى لمصالح بعينها ، ومع ذلك حين أتحدث عن تاريخ الحركة الاشتراكية لا يجب أن أكذب ، إذا كان فيها عيوب يجب أن أذكرها قبل غيرها ، وإذا عرفت سراً تاريخياً أكشفه لأن الحقيقة ملك للناس — كل الناس وليس من واجب المثقف أو المؤرخ أن يكذب على الناس أو أن يخفي الحقيقة لتحقيق غرض سياسي قصير الأجل ورخيص يتمثل في تدعيم موقعه السياسي الراهن . نذكر الحقيقة كلها لمن وجدها ويكمل الاختيار حراً كاملاً لمن أراد في نفس اللحظة . ذاك هو تعقد الظاهرة البشرية ، وعلى الناس أن يفهموا هذا التعقد .

تناول التاريخ بمعنى المستقبل وليس الماضي ، هو ما يعنيني ويعنى أبناء جيلي من الناحية العملية . فالذي يحدث في مصر اليوم هو ما أطلق عليه د . عبد الحالى لاشين : « قتال الأموات » . أضيف إلى ذلك أنه « شق الأموات » بتعبير أحد

الشعراء . فإذا كانت هذه الأمة تُنجب زعماء سياسيين على هذا القدر من الرذالة — مثل النحاس باشا وعبد الناصر حسبا يصور لواءات جريدة « صوت العرب » وباشاوات جريدة « الوفد » في معاركهم مع بعضهم البعض — إذا كان زعماء هذه الأمة يمثل تلك الرذالة فلا شك أن هذه الأمة نفسها رديئة لأنها لا تنجب إلا هذا النوع ، ويكون من حق الناس عندئذ أن يكونوا « لا مبالين » !

فبأي مناسبة يُضيّع الناس وقتهم في قضايا التغيير السياسي والتطور إذا كان الزعماء على هذه الشاكلة وليس للناس اختيار بشأنهم ؟ ! هذه الصورة مفروضة على الأجيال الجديدة من الشباب ، وهي في رأيي طعن بسيوف قديمة في قلب الشباب .

أنا لا أقول إن الزعماء السياسيين مبرأون من العيوب . يمكن أن ندرس « سعد باشا » أو « النحاس باشا » أو « حسن البنا » أو « جمال عبد الناصر » ونضعهم تحت ميكروسكوب البحث التاريخي . فهم بشر على أي حال وليسوا من صنف الملائكة . لكن في النهاية حين تكون النية مبيتة مع سبق الإصرار والترصد على إراز زعيم معين في صورة معينة على أنه من جنس الشياطين أو جنس الملائكة — وهو ليس هذا أو ذاك بالقطع — فمعنى هذا أن هناك عيبا بالتاريخ . ليس فقط قتال الموتى بلذائع الحاضر وإنما عبث بتاريخ الأمة كله . والعبث بتاريخ الأمة هو إضاعة مستقبلها .

في تصوري أن الأجيال الصغيرة لم تُبَنَّ على أي وعي فكري يشتمل على حسن تاريخي من أي نوع — التاريخ بالنسبة لها سوف يصبح تاريخ هذا الصنف من زعماء السوء كما تصوره الصحف في هذه الأيام .

إن الصفوة المصرية في نزوعها إلى التاريخ لا تخدم المستقبل بقدر ما تخدم أغراضها السياسية الآتية . إنني أشك في أن أى فريق من فرق الصفوة المصرية لديه أي مشروع للمستقبل — كلهم سلفيون : — الليبراليون في مصر اليوم ليبراليون على طريقة القرن الثامن عشر . وقرأ صحيفة « الوفد » لتجد الدليل ... حرية الكلمة — المسؤولية الوزارية أمام البرلمان ، هذا هو ما يطرحونه اليوم . أما ليبرالية أوروبا اليوم فهي تعنى إعادة توزيع الثروة الاجتماعية . وعلى ما يبدو فإن هؤلاء لم يقرأوا كتاباً جديداً من كتب الفكر الليبرالي الحديث .

— الماركسيون حين أرادوا أن يعودوا للتاريخ عادوا إلى التجربة « الستالينية » — الفكر الاشتراكي القمعي وليس الفكر الاشتراكي التحرري ، الكثيرون منهم تبدو عليهم ملامح الستالينية في التفكير وفي الممارسة و « أسأل مجرب » ! أنا لا أعتقد أن هذا الصنف من الاشتراكية القمعية يمكن أن يكون مشروعاً للمستقبل في مصر ، هذه سلفية اشتراكية . — الإسلاميون حين أرادوا أن يعودوا إلى منابع الاسلام الأول احتدوا في عودتهم فرجعوا بضع سنوات إلى الوراء فكانت عودة إلى الجاهلية وليس إلى الاسلام . وانظروا بعض ملامح التشدد لدى بعض الشبان الإسلاميين ، أى مشروع للمستقبل يملك هؤلاء غير الشكليات والرميزات التي لا تفي بغرض ؟

إذن هي سلفية ، سلفية اشتراكية — سلفية ليبرالية — سلفية إسلامية . حتى الفرق السياسية الأحدث مثل « الناصريين » البعض منهم عاد إلى متون « الميثاق الوطني » لا يبخون عنه حولا .

في تصوري أن الصفوة السياسية المصرية مهترقة ولا تقدم مشروعاً للمستقبل ، سواء كل فصيل منها على حدة أو الفصائل مجتمعة . لأن أى مشروع للتطور المستقبل للأمة ككل لابد وأن يكون مشروعاً إجمالياً ، لابد وأن يدل كل فريق فيه بدلوه — هذا غائب عندنا .

ولذلك كل ما هو موجود في الساحة السياسة اليوم من « لامبالاة » واسعة النطاق له مبرراته .

فهل من المعقول أن يكون مجموع الصعوة السياسية — وهي تضم أعضاء الأحزاب وكتاب الصحف الحزبية وقراء تلك الصحف — كلها مليون مواطن فقط ؟ ! وهناك ٤٩ مليون مواطن لا مبالى لا يعينهم هذا الكلام من قريب أو بعيد ! شيء طبيعي أن توجد تلك اللامبالاة .. شيء طبيعي أن تكون أحيال التباين محيطة فتلجأ إلى بعض أعمال العنف كسبيل للتعبير .. لأن مشروع المستقبل « غائب » — القدرة على التفاهم لصياغة بين القوى المختلفة غير موجودة . إن البحث عن الشرعية في الماضي وليس في المستقبل موقف متخلف من الناحية الفكرية ولا يخدم تطور الأمة من الناحية العملية .

إننى من أنصار الصراع الفكرى والاجتماعى والسياسى ، ولكنى أفهم الصراع بمعنى الصراع « الرشيد » — الصراع الذى له معنى ، والذى يؤدي إلى شيء في النهاية .

إنه الصراع الذى يدفع التطور إلى المستقبل ، فإذا كانت هناك طبقة مستغلة يؤدي هذا الصراع إلى إيقاف استغلالها أو التخفيف منه على الأقل . وإذا كان هناك حُكام طغاة يؤدي الصراع السياسى إلى إيقاف طغيانهم أو التخفيف منه على الأقل . وإذا كان هناك صراع ثقافى يكون هناك محال للتطور الثقافى من خلال أن البقاء للأفضل ، ... إلى آخره .

الصراع الذى له معنى هو الصراع الذى يفضى إلى شيء — الصراع الرشيد وليس صراع الكلمات والمبارزة بسيوف قديمة وتضييع وقت الأمة والإساءة إلى تاريخها وإلى مستقبلها وإلى أجيالها الشابة ! وبالتالي : معركة التاريخ التى تحدث عنها اليوم هي معركة المستقبل ومن يُرد أن يصفى حساباته فليصغها مع المستقبل وليس مع الماضي . فليضع كل برنامج له لحساب الحسابات : من الذى يضع البرنامج الأفضل للمستقبل . ثم فليضع الجميع المشروع المشترك للتطور .

إن الصراع الرشيد هو الصراع الذى يتم على أرضية من الحد الأدنى لوحدة الأمة بالوحدة بمعناها الاجتماعى أي أن تتضمن الحد الأدنى من المعيشة للطبقات الدنيا والوحدة بمعناها الثقافى أي أن يكون للعلمانين والدينين القدرة على التفاهم سوياً لأن البعض منا « غواجات » والبعض منا تقليديون ومحافظون ، ولا توجد لغة مشتركة بيننا إلا بصعوبة شديدة ، مع أننا ننتمى إلى نفس الأمة ونحمل نفس الجنسية . فنحن نعيش في عوالم مختلفة تماماً . ويجب أن تكون هناك وحدة وطنية بالمعنى الواسع ، فالأمة التى يتقاتل مسلموها ومسيحيوها لن تستطيع أن تتنصر على عدو آخر . إن الوحدة الوطنية بمعنى مواجهة العدو الخارجى تستلزم أمة متماسكة رغم كل صراعاتها السياسية الداخلية . وأنا في حل من ضرب المثل بإسرائيل ، فالصراعات السياسية لديهم كبيرة ولكن هناك شيء اسمه « الخطر القومى » و « الأمن القومى » ، إلى آخره .

في تصورى أن الصراع السياسى والطبقى والثقافى والأيدىولوجى والفكرى « الرشيد » الذى له معنى ووعى ويجذب الناس ولا يجعل ٤٩ مليون لامبالين هو الصراع الذى :

أولاً : يتم بأساليب رشيدة غير أساليب الانتفاضات على الحقيقة التاريخية .

ثانياً : هو الصراع الذى يتم على أرضية الحد الأدنى لوحدة الأمة بالمعنى المختلفة التى أشرت إليها .

أيها السادة :

هذا هو عنوان مشروع المستقبل الذى أتحدث عنه .. وبهذا المعنى أفهم التاريخ .

ب) ورقة الخلفية

المبارزون بسيف قديمة يطعنون الأجيال الجديدة حول كتابة التاريخ المصرى بحجر الدب المسنون

د . أحمد عبد الله

مع ازدياد كمّ الكتابات التاريخية في عصر الإنتاج الكبير للمعرفة يفرض علم التأريخ historiography نفسه كضابط كیفى إزاء الكم المتزايد . إن الكتابة التاريخية نفسها تقع عند مفترق طرق العلم والفن والفلسفة . لكن تقويمها لابد وأن يتم من خلال أداة موضوعية تقع في قلب دائرة العلم . وبغض النظر عن مدى تطور هذه الآداء وكفاءة استخدامها الفعلي يظل إعمالها منشودا لئلا تصبح الكتابة التاريخية موضعا للبحث فيكتب التاريخ من يشاء .. كيفما يشاء . إذ عند ذاك يصبح التاريخ تصورا ذاتيا محضا في ذهن من يتصادف أن يقوموا بكتابته . وهو ما يتصادم مع منطق التأريخ نفسه باعتباره الفعل الحادث لا التصور الذهني أو المخالجة الشعورية .

وتختلف الصورة بالنسبة لعلم التأريخ من مكان لآخر في العالم المعاصر سواء من حيث مدى تقدم مفاهيمه النظرية concepts وأدواته المنهجية methodology أو من حيث متابعته الفعلية للكتابات التاريخية لتقويمها أولا بأول ، أو من حيث استقراره كعلم أصيل في الجامعات ويحظى باهتمام دائرة أوسع من الناس . وهو بذلك أشبه بالنقد الأدبي والفني كأداة لتقويم إبداعات الأدب والفن يختلف مدى تقدمها من مكان لآخر في العالم . لكنه يلاحظ نمو الاهتمام بعلم التأريخ بالتوازي مع ازدياد كم الكتابة التاريخية واتساع دائرة نشرها . وهو الاهتمام الذي انعكس في مناطق مثل قارة إفريقيا^(١) والصين التي تشهد حاليا تقويما للكتابات التاريخية حول زعيم ثورتها الوطنية صن بات صن^(٢) . ومن المنطقي تماما أن يتزايد نفس الاهتمام في دولة ذات تاريخ ممتد كمصر برغم التخلف العام لعلم التأريخ بها وعدم مواكبته لطوفان الكتابة التاريخية الذي حفزته التغيرات السياسية الحادة .

والملاحظ أن الصفوة المثقفة المصرية قد حفظت في هذا المجال عاداتها التاريخية المتمثلة في الاستغراق في الصراعات دون التوقف لحظة لبحث وتقويم أساليب الصراع . فهي قد فعلت ذلك في مجال الصراع السياسي الذي انخرطت فيه منذ انفتاح منتصف السبعينيات واستمر انخراطها تلقائيا دون لحظة توقف لرسم إطار جديد للصراع . وهي قد فعلت ذلك في بعض المجالات المهنية مثل مجال التعاون العلمي مع الهيئات الأجنبية والذي يثير داخل صفوف الصفوة لفظا كان يمكن معالجته باتفاق أطراف الصفوة على قواعد للعمل في هذا المجال منذ عقد من الزمان . وهي تفعل ذلك أخيراً في مجال الكتابة التاريخية

Bogumił Jewsiewicki, *African Historiography*, Sage, London, 1985.

(١) انظر مثلا :

Sergei Tikhvinsky, *Contemporary Western and Chinese Historiography about Sun Yat-Sen*, *Social Sciences*, no 1, 1987, pp 213 - 229. انظر :

التي انتشرت دون لحظة توقف لبحث منهجية الكتابة نفسها ، اللهم إلا شذرات من المقالات الصحفية حول بعض جوانب هذا الأمر^(٣) .

ولعل فقدان الصفوة المثقفة المصرية لأداة تقويم حركتها الخاصة بالملاحظة - المشاركة هو الذى جعل هذا التقويم أجنبي المصدر . فباستثناء المقالات الصحفية المشار إليها والاهتمام الخاص الذى أولته مجلة « فكر » غير الدورية لموضوع الكتابة التاريخية ومنهجيتها^(٤) تبرز دراسة « الكتابة التاريخية المصرية في الفترة ١٩٣٦ - ١٩٥٢ »^(٥) ، ودراسة الفرنسية جيسلين أولوم عن « مصر وتاريخها : القضايا والمجادلات » ، (والتي نشر الجزء الأول منها الذى يعالج تناول التاريخ في الصحافة المصرية)^(٦) كأهم دراستين في هذا المجال .

على أن الباحثين الأجانب إنما يجدون مادة جاهزة للتقويم في الأعمال التى أنجزها بالفعل المؤرخون وكتاب التاريخ المصريون . لكنه بالنسبة هؤلاء الآخرين تبقى مشكلة التقويم أبعد عمقا من حيث إنها لابد أن تشمل الإطار العام للكتابة التاريخية المصرية بغض النظر عن كم وكيف الأعمال التى أنجزت بالفعل . إذ يستلزم الأمر تفحصا قريبا للقواعد والأسس التى ترسخت للكتابة التاريخية في مصر سواء باستقرار المفاهيم العلمية أو بحكم العادة واستمرارية القصور الذائق . وهنا تندرج القائمة المفصلة لمشاكل الكتابة التاريخية والتى تجعل من الإطار العام لها إشكالية في حد ذاتها . وتشمل تلك القائمة مشاكل توافر مصادر الكتابة التاريخية ، ومنهجية البحث التاريخي ، وأسلوب عرض الناتج البحثي ووسائل نقله للجمهور ... إلخ^(٧) . وفي هذا النطاق تطرح الإشكالية المفهومية للالتزام والتجرد ، الذاتية والموضوعية ، الإنصاف والتحيز .

ولئن كانت تلك إشكالية كونية لم تزل موضعا للجدل بين المدارس المختلفة للبحث التاريخي^(٨) فإنها في السياق المصري تحمل مذاقا خاصا . ويرجع ذلك في سببه الأول إلى اتساع نطاق الكتابة التاريخية في الصحف السيارة خلال السنوات الأخيرة بما جعل الصحافة المصرية وسيطا رئيسيا لنقل ناتج البحث والتأمل التاريخيين إلى الجمهور ، بل وبمحيث غدا النشر الصحفي مقدمة للانتشار الناجح في صورة الكتاب^(٩) . ولما كان للصحافة لغتها بالوسيط الذى يهدف للانتقال من خلاله إلى جمهور واسع نسبيا ويمكن التأثير فيه بدرجة من السرعة بحكم كونه غير متخصص في الدراسة التاريخية . ومن هنا جاءت الحلة غير الموهودة في الجدل بين المتخصصين على مرأى من جمهور المتفرجين الذى اعتاد لغة الإثارة الصحفية . وذلك على النحو الذى اتخذته معركة الأستاذين عبد العظيم رمضان وعبد الحالى لاشين بشأن تقويم الدور التاريخي للزعيم سعد زغلول ، وما استدعاه ذلك من مجادلة تبعية حول منهجية البحث التاريخي في أرض بعيدة تماما عن المحراب المفترض أن تطرح فيه القضايا التخصصية المعقدة^(١٠) . صحيح أن القضايا التاريخية يفترض أن تكون ملكا عاما للناس تناقش أمامهم ومعهم دونما محاذير . لكن انتقال الحوار إلى مستوى تناول « المنهجية » كان يفترض تأطيرا جديدا لعملية التحوار وإلا لكان في الصحافة غنى عن كل أقسام التاريخ بالجامعات .

(٣) مثلا : صلاح العقاد ، دراسة التاريخ وتدرسه والوقية القوية ، الأهرام ، ١٩٨٧/٢/٢٦ ، وحال ملوى ، أنا الماضي ، الولد ، ١٩٨٧/٥/٢١ ، وعصاد العزالي ، لقاء مع طارق الشربى ، الولد ، ١٩٨٧/٦/٢٥ ، وعصود عبد المطلب ، من التاريخ والتأريخ ، صوت العرب ، ١٩٨٧/٧/٥ ، ولاروق جويعة ، التاريخ وسجناء الماضي ، الأهرام ، ١٩٨٧/٧/١٦ ، وحال ملوى ، التاريخ في مطبات ، الولد ، ١٩٨٧/٧/٣٠ ، وصلاح العقاد ، هوية الشخصية المصرية من خلال التاريخ ، الأهرام ، ١٩٨٧/٨/٢١ .
(٤) في العدد ٥ ، مارس ١٩٨٥ : « ندوة حول مشاكل كتابة تاريخ مصر الحديث . في العدد ٩ ، مارس ١٩٨٦ : على بركات ، مصادر دراسة تاريخ مصر الاجتهادى وعاصم الدسوقي ، الشخصية الوطنية ومشكلة فهم تاريخ مصر الاجتهادى .
(٥) في العدد ١٠ ، مارس ١٩٨٦ : عاصم الدسوقي ، نحو منهج لكتابة تاريخ مصر الاجتهادى .

(٥) Roel Meljer, Contemporary Egyptian Historiography of the period 1936-1952: A Study of its Scientific and Political Character, Amsterdam, 1985 .

(٦) Ghislaine Alliaume, L'Egypte et son Histoire: Actualité et Controverses, Bulletin du CEDEJ, no 20, 2nd sem 1986, pp 9-34

(٧) انظر ندوة مشاكل كتابة تاريخ مصر الحديث المشار إليها أعلاه . وانظر ذلك مشروع تسجيل التاريخ الشفوي للسوق أدناه وللقدم من الكتاب إلى المركز القومى للبحوث الاجتماعية .
(٨) انظر مثلا : آرماندو موميلانو ، التاريخ في عصر الأيجولوجيات . ترجمة على حسين حجاج ، القاهرة المالية ، يوليو ١٩٨٣ .

(٩) Ghislaine Alliaume, op. cit

(١٠) انظر : عبد العظيم رمضان : تاريخ سعد زغلول تعرض للفتوى ، الولد ، ١٩٨٧/١/٢٢ وأحمد عبد الرحمن مصطفى : من هم حملة المشاعر وصانعو الطعنة في السياسة ولي التاريخ ، الهلال ، مارس ١٩٨٧ ، وعبد الحالى لاشين ، الخلق القاتل في نشر مذكرة سعد زغلول ، الهلال ، مارس ١٩٨٧ .

وحتى دونما انزلاق إلى المجادلة حول المنهجية على صفحات الصحف يظل من الضروري طرح سؤال عام بشأن المؤرخين وكتاب وأساتذة التاريخ الذين اتخذوا من الصحف منبرا لتناول القضايا التاريخية . فهل يبقى هؤلاء عند اعتبارهم كعلماء في المجال ، أم يفترض التعامل معهم كصحفيين يستخدمون التاريخ كأداة صحفية شأنها في ذلك شأن أى مادة صحفية أخرى مقتبسة من الواقع المعاش ؟

إن المفترض في عصر انتشار العلم وانسياب المعلومات أن الخطوط الفاصلة بين رجل العلم الأكاديمي ، والصحافي المحترف ، ورجل السياسة لم تعد قاطعة . إذ أصبح من دعائم مهارة كل منهم على حدة التسلح بقدر من المعرفة المتاحة للآخرين . كما استتبع ذلك الاستخدام المتبادل للمنابر المتاحة لكل منهم . ومثلما أن خيرة الصحفي المحترم أو رجل السياسة المتحرس تصلح أساسا لمادة علمية تدرس أو تبحث في المؤسسات الأكاديمية فإن من حق رجل العلم الأكاديمي أن يخرج بعلمه إلى دائرة أوسع من الناس من خلال منبر الصحافة طالما كانت له المقدرة على تطويع أسلوب عرضه لعلمه بما يضمن حسن استقبال الدائرة الواسعة بل والتفاعل معها . لكنه مع ذلك يبقى لكل من هؤلاء الرجال رداؤه المتميز والمفترض أن يغطي تميزا في الجوهر من حيث إن لكل منهم منطقة تخصص واختصاص جنباً إلى جنب مع المناطق المتداخلة . فكلن وجدت الملامح المشتركة فيما بينهم يظل لكل منهم مع ذلك ملمح متميز هو قاعدة وجود نعتة المتميز *raison d'être* . ومن هنا وجوب خضوع المؤرخين وكتاب التاريخ الذين يكتبون عن التاريخ في الصحف السيارة إلى قواعد الكتابة التاريخية المتخصصة وبالتالي وجوب محاسبتهم لأنفسهم قبل محاسبة الآخرين لهم على هذا الأساس . إذ يبقى التاريخ تاريخاً أيها كانت لغة التعبير عنه أو واسطة انتقاله إلى الناس ، شأنه في ذلك شأن الطب الذي يفترض أن يبقى الطبيب طبيبا سواء كان عمله من خلال مستشفى أو عيادة أو مستوصف أو كان واحدا من الأطباء الحفاة الذين يعالجون الناس على قارة الطريق . إذ لا ذراعية في العلم وهو يطلب ولو في الصين .

ولا تمثل دعوة المؤرخين لالتزام جانب العلم حين يكتبون في الصحف سوى إضعاف الإيمان لمقتضيات القيام بواجبهم . فثمة مستوى أعلى يفترض أيضاً بلوغهم إياه . وذلك هو التصدي الموجب لعرض وتصحيح الحقائق التاريخية التي أصبحت تنهك في يسر بواسطة الكتاب السياسيين الذين حولوا التاريخ وقودا لتحريك دعاوهم الدوجماتية وإشغال لهيب شعاراتهم الديماغوجية . فكلن كان الوعي العام لدى القراء لا يسمح سوى بتمتعة الفرجة على « مرملطة » تاريخ البلاد بأقلام الكتاب السياسيين أو استهجان ذلك بجرعة من اللامبالاة المألوفة فإن دواعي تدخل المؤرخين تصبح أكثر إلحاحا . بل إن في ذلك مخبراً لجندارهم حين لا تجد الحقيقة التاريخية سواهم للدفاع عنها ، وحين يتجرد كل واحد منهم من تميزات اختياره الفكري الخاص فيدافع عن الحقيقة في عمومها وإطلاقها ولو كان في ذلك صالح خصومه الفكريين وإضرار بموقفه السياسي الخاص إن وجد . إن من حق السياسي الفوغائي أن يكذب على الناس فيعدهم بهجور العسل حين يحملونه إلى مقاعد الحكم . فالفيصل هنا هو اختيار الناس أو رغيهم في تقبل الكذب وهم في النهاية الذين سيدفعون ثمن اختيارهم أحسنوا أم أساءوا . لكن ليس من حق أحد أن يكذب بشأن الحقيقة التي انقضت والناس الذين قضوا نحبهم . وماتقاعس المؤرخين عن مواجهة الديماغوجية السياسية المتمحكة في التاريخ سوى قبول لهذا الدرك الأشد وضاعة في الكذب ولا يتوقع لهم بعد ذلك من مكانة سوى مكانة الدرك الأسفل حيث لا تكلم رأس المؤرخ إلا بما يكلل رأس الشيطان الأخرس

ولا يغيب عن الذهن الرد الجاهز على مثل هذا النقد المبرر . ذلك أن الأمر ليس كله كذبا صراحا ، ولو كان كذلك لا تنصب المؤرخون يدافعون عن شرف المهنة بقدر ما يدافعون عن الحقيقة التاريخية . ولا شك أن الحقائق التاريخية إنما تخضع لختلف التفسيرات ، وفي إعادة تركيب صورة الحدث التاريخي مجال واسع لذاتية الفنان سياسياً كان أم مؤرخا . لكن

للتفسير قواعده ومذاهبه المفترض أن يلزم المؤرخون أنفسهم بها ولو جاءت النتائج غير مطابقة للصور التي تعلم بها ذواتهم . فقد يحلم المؤرخ بإبراز الوجه العظيم لشخصية تاريخية معينة فإذا بقواعد البحث التاريخي تلزمه أيضا بإبراز الوجه الضعيف لنفس الشخصية . وهو مالا يلتزم به السياسيون في العادة فيأتى تصويرهم للشخصيات التاريخية رسوما كاريكاتورية للملاكمة ذوى أجنحة وشياطين ذوى قرون . وإد يضيئ الهامش المتاح لرسم صورة البشر العاديين - التى هي عصب الحقيقة التاريخية - لا يبقى فى الساحة إلا المؤرخون ليذكروا الساسة المبالغين والدراويش التابعين بأن ماكان بالفعل يختلف عما تفتعل القرائح الراهمة . وما يسرى على الشخصيات التاريخية يسرى من باب أولى على الحقب التاريخية التى يصنعها البشر فتحمل بصمات أصابعهم المتمكنة والمرتعشة فى نفس الوقت . إن التصدى لتزوير الحقيقة التاريخية ليس أقل نبلا من التصدى لتزوير الانتخابات . ومظما أن التزوير الانتخابى أنواع وفنون لا تقتصر على التصويت نهاية عن المولى فإن التزوير التاريخى متنوع بالمثل ولا يقتصر على الكذب الصريح .

ولعل أشد أنواع التزوير التاريخى تأثيرا هو أقلها كذبا بالمعنى الضيق وأكثرها حبكة بالمعنى الواسع . فالصورة الكلية - الجشطالتية - لإعادة تركيب وعرض الحدث التاريخى قد تأتى صورة كاذبة أو على الأقل خادعة وإن امتلأت بالتفاصيل الحقيقية جيدة التوثيق . ويتضح ذلك فى أبرز صورة فى حالة التأريخ للحركات السياسية بواسطة المؤرخين وكتاب التاريخ الذين يجمعهم بهذه الحركات الانتماء الأيديولوجى والذي يؤدي فى الخلاصة إلى توحيد ذات الباحث Identification مع موضوع بحثه لا من حيث تعلقه واحتفاؤه به - وهو أمر مفيد من حيث إعائته على جدية البحث - ولكن من حيث توفر سبق الإصرار على رسم صورة محددة - رائعة - لتاريخ الحركة السياسية المعنية^(١١) .

ويتضح ذلك بجلاء فى أعمال ثالوث مؤرخى الحركات السياسية الليبرالية والاشتراكية والإسلامية : عبد العظيم رمضان ورفعت السعيد وزكريا سليمان يومى على الترتيب . والقاسم المشترك بين هؤلاء الثلاثة هو أن كلا منهم إنما ينجز فى نهاية أعماله الأثر الكلى total effect الذى توخاه عند نقطة البداية ، ألا وهو ترك الانطباع فى ذهن قارئه بأن الحركة السياسية التى يؤرخ لها هي الحركة الأكثر شرعية فى التاريخ المصرى العام سواء لكونها حركة « الأغلبية الشعبية » أو « الأغلبية الكادحة » أو « الأغلبية الإسلامية » ، وأن بعض المفنوت هنا وهناك لا تنتقص من شرعيتها التاريخية . إن كتابة التاريخ على هذا النحو لا يقصد بها تقديم قاعدة معلومات تعين القارئ على سير العمق التاريخى لاختياره السياسى وإنما هي أقرب إلى « دعوة للانضمام » للحركة السياسية المعنية . وكتب التاريخ هي عنها بطاقات الدعوة . أما الدعاة فهم المؤرخون . وهو ما يطرح إشكالية اعتبار هؤلاء مؤرخين أم كتاب حركات سياسية يستخدمون التاريخ . وإذ ينطق الجهد البحثى الذى بذله المؤرخون الثلاثة المذكورون وأغنوا به مكتبة التاريخ المصرى بمجدارتهم بهذه الصفة ، إلا أن تلك تختلط بصفاتهم الأخرى ككتاب حركات سياسية متحيزين لها .

والواضح فى حالة عبد العظيم رمضان أنه يؤرخ للحركة السياسية الليبرالية باعتبارها مرادفا للحركة الوطنية عنها وفى القلب من كليهما الوفد حزبا وحركة . والثابت أن الوفد قد احتل موقع القلب . لكن الجسم الوطنى قد احتوى أطرافاً تراوحت علاقتها بالقلب بين التفاهم والتصادم مما أثر على حركة هذا وأولئك وما يفرض تحليلا تاريخيا للحركة الوطنية المصرية أكثر تعقيدا من مجرد قياس حركة الكل على حركة الوفد . فأحزاب الأقلية ، والقوى السياسية الجديدة التى ارتضت الصراع السياسى فى الإطار البرلمانى ، والسياسيون المستقلون كانوا فى غالبيتهم وطنيين وليبراليين بمفاهيم وممارسات متعددة

(١١) لا يفلت من هذه الملحوظة كاتب هذه السطور عند تأريخه للحركة الطلابية المصرية . على أن قدر « المائة » الذى كابدته المباحث ليبلغ قدرا من « الموسوعة » يطعن إليه ضموه العلمى هو ما قد يحتاج للقارئ القارى استشاره حين تشر النسخة العربية من أطروحة العلمية التالية :

(مهادنة ومتشددة ، قمعية وديمقراطية ، نخبوية وشعبوية ... إلخ) . وفارق بين حركة وطنية تركيبيّة تقوم في إطار تعددية سياسية رسمية وحركة وطنية أحادية تقوم على أساس « جبهة وطنية » تقود مجموع الأمة . وهو الدور الذي كان يمكن أن يلعبه الوفد لولا انشقاقاته المبكرة وتعجل إقامة نظام الليبرالية السياسية قبل تحقيق درجة أعلى من الاستقلال انتهى في الحقيقة إلى ليبرالية تابعة تحكمت السفارة البريطانية في فعاليتها اليومية وفشلت بمجموع قواها في تحقيق الاستقلال .

ولاشك أن البؤرة الوفدية في منظور عبد العظيم رمضان قد أدت به إلى التيسط في معالجة تعقيدات هيكل الأطراف فلم يجد غضاضة في اعتبار أحمد حسين « فاشيا إسلاميا » واعتبار حسن البنا « إسلاميا فاشيا »^(١٢) . وبغض النظر عن الإطّار العام لتقومه للحقبة الناصرية التي أهال عليها التراب بعد انتهائها — عن صواب في سرد التفاصيل وعن خطأ في رسم الصورة العامة — حسبا تدلل كتبه ومقالاته الصحفية العديدة « المنتشرة » بدرجة تغنى عن ذكرها . والمفترض من وجهة نظر علم التاريخ أنه كلما توقع الكاتب أو المؤرخ « انتشارا » أكبر لأعماله كلما توخى الدقة والموضوعية والرصانة خشية أن تأتى التريبة السياسية للجمهور من خلال التاريخ بجرعات إضافية من التحيز والديماجوجية المنتشرين أصلا بدرجة كافية .

على أى حال لقد أحسن عبد العظيم رمضان وأستاذه محمد أنيس حين أعادا الاعتبار للوفد في وقت كان ذلك فيه ضروريا لإعادة الإثبات في فهم التاريخ الوطنى . لكن « الأستاذ الدكتور » رمضان قد أتبع الحسنة السيئة فمحاها من ذهن جيل أصغر من جيله هو نشأ على تعلم مبادئ التاريخ الوطنى بعون كبير من الكتابات المبكرة للدكتور رمضان فاعتبره دون جمالة واحدا من معلميه . لكن الأمر الآن قد اختلف باعتبار أن هذا عينه هو الجيل الذى نشأ في ظل ثورة يوليو بإنجازاتها وعثراتها التي يتوقع من المؤرخين المنصفين تناولها بتعقيداتها لا بتبسيط الانحياز الحزبي والمنافسة السياسية . ولعل المنحى الأخلاقي في صياغة هذه الفقرة ومفرداتها من « الإحسان » و « الإساءة » يشيران إلى الجرح الغائر الذى يصيب ضمير القارىء إن لم يحمل عنه الكاتب مقدما هذا العبء . وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان ؟ .

ولئن بدت على عبد العظيم رمضان ملامح المؤرخ المتأثر بالتطورات السياسية الحالية في تحليلاته للحركات التاريخية — على الأقل عند مستوى الصياغة^(١٣) — فإن مؤرخى الحركة الإسلامية إنما يقدمون نموذجاً زاعقا بدرجة أعلى في هذا الشأن . فعبد المتعال الجبارى مثلا يجعل الحركة الوطنية لطلاب الجامعات ما قبل ١٩٥٢ حكرًا على الإخوان المسلمين ولا يتردد في إنجاز دور اليسار فيها في « التبرج وركوب الموجة »^(١٤) . ومن المفهوم « إنسانيا » أن يصطبغ التأريخ للحركة الإسلامية بطعم المحنة التي عانتها في الحقبة الناصرية ونشوة الفرح بصعودها الشعبى بعد ذلك وبرغم المحنة . هذا إلى جانب العاطفة الدينية القابعة في قلب الموقف السياسى لأمة حركة سياسية ذات منطلقات دينية والتي تضيف لنظرتها لنفسها وللآخرين في الحاضر والماضى جرعة من التحيز المحتوم الذى يبدو تحيزا للعقيدة . لكنه من غير المقبول « علميا » معالجة تاريخ الحركة الإسلامية بطريقة تظهره كما لو كان تلويحا للملاحكة — أو الشياطين في ميزان خصوم الحركة^(١٥) — لا تاريخا للبشر العاديين^(١٦) . ولاشك أن دراسة زكريا سليمان يومية حول تاريخ الإخوان المسلمين قد مثلت خطوة نحو الموضوعية

(١٢) انظر : عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨ ، الجزء الأول ، الوطن العربى ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٢٣٦ .

(١٣) انظر مثلا تحسين لحيته في الحديث عن الإخوان في مساجلاته مع صلاح شاذى على صفحات « الوطن » و « الهدف » الكويتيين في نوفمبر وديسمبر ١٩٨٠ .

(١٤) عبد الصالح الجبارى ، لماذا اغتيل الإمام الشهيد حسن البنا ؟ ، دار الأصنام ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٩٩ .

(١٥) هناك على سبيل التذكير للنسب الكلاسيكى « الإخوان المسلمون في الميزان » .

(١٦) انظر دحى هذا الميز في السياق العام للتاريخ الإسلامى ككل ، أحمد كمال أبو النجد : إن المسلمين ناس من الناس ، والإسلام ليس نورا نلنا على تاريخ الإنسانية وسار تطورها ، (الحالفون من الإسلام والحالفون عليه ، الجمهورية ، ٢٠/١٩٨٧) .

المنشودة في البحث التاريخي^(١٧) . لكن يبدو أن ييومي قد اتجه القهقري في دراسته لثورة ١٩١٩ والتي تتضح فيها إعادة الصياغة التحكيمية لمراحل تاريخية جرت رياحها الفكرية والحركية بعكس ما تشتهى سفينة الاختيار الأيديولوجي للمؤرخ^(١٨) . وهو موقف لا يختلف في جوهره عن إلحاح لويس عوض على « علمانية » مصر في مراحل تاريخية سابقة بمقدار يفوق الشواهد التاريخية مثلما يفوق أمانتي محمد عمارة المترصد دائما للويس عوض بالمقادير المضادة المنكرة للتطور العلماني في مصر .

ويشير اتجاه « الدكتور » ييومي إلى مشكلة ذاتية أهم تترك ظلالا على موضوعية البحث التاريخي في مصر . وتلك هي حصول بعض الباحثين على درجات الدكتوراه من خلال رسائل معتبرة تستوى الكثير من قواعد المنهج العلمي ، لكن ما أن يعم ذلك للباحث لا يلبث أن يخرج بإنتاج جديد نازلا فيه عن المستوى الذي بلغه عند إعداد رسالة الدكتوراه . ولعل المثال الأبرز على ذلك هو « الدكتور » محمود متولى الذى أعد رسالة معتبرة عن تطور الرأسمالية المصرية^(١٩) لم يلبث أن أتبعها بدراسة سياسية فجأة حول الحركة الشيوعية المصرية^(٢٠) . وبالطبع ينوه ذلك إلى أهمية الأستاذ المشرف على الرسالة كقريب وضابط لعمل الباحث . لكنه يعنى بالمثل أن الأساتذة الكبار يخرجون لنا بحوث دكتوراه وحملات دكتوراه بأكثر مما يخرجون بحاثا ودكاترة حقيقيين . والأدهى من ذلك أنه يعنى غياب الإحساس بوجود رأى العام المتخصص وغير المتخصص كقريب وضابط دائم على عمل الباحثين والكتاب . وهو مايسرى على دائرة واسعة من الباحثين كما يسرى على سائر فروع العلم وليس فقط التأريخ .

وربما لا يعادل فجاجة محمود متولى في تشويه صورة الحركة الشيوعية المصرية في كتابه المذكور سوى استغراق مؤرخها الرئيس رفعت السعيد في تجميل هذه الصورة من خلال إنتاجه الغزير في كتبه المنتشرة بدرجة لا تستدعى ذكراها . وقبل الإشارة إلى بعض أوجه النقد الموجه لرفعت السعيد لابد من الإشارة إلى احتمال وجود درجة من التحيز لدى كاتب هذه السطور إزاء هذا المؤرخ بالذات – التحيز ضده لأمعه – بحكم انتماء الطرفين للسيار المصرى بمفهومه الواسع ووقوع كاتب السطور موقع « المتمردين على الحرس القديم » الذين يعتبرون أن « الدكتور » رفعت السعيد شخصا – بموقعه القيادي في حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وفي الحزب الشيوعى المصرى – هو أحد المسؤولين الرئيسيين عن الهزيمة السياسية للسيار المصرى – في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٨٢ . ومع الإقرار بأن رفعت السعيد قد أضاف للكتابة التاريخية المصرية باختياريه التأريخ لحركة سياسية شكلت وتشكل جزاء من الحقيقة السياسية في مصر رغم خضوعها للتجريم القانونى بدرجات مختلفة – نصا وتطبيقا – حسب الفترات ، إلا أن كتاباته تعورها أوجه قصور بالغة .

فهو أولا يؤرخ للحركة الاشتراكية الماركسية (الشيوعية) دون اهتمام كاف بالفروع الاشتراكية غير الماركسية أو غير المنضوية في التنظيمات الشيوعية . إذ تناول بشيء من الاستخفاف العناصر الاشتراكية غير الماركسية التي ساهمت في تأسيس أول حزب اشتراكي في مصر (الحزب الاشتراكي المصرى ، ١٩٢٢) بل وكان منها سكرتيره العام الأول (الدكتور محمد عبد الله عنان) وكان حكمه على « إصلاحيتها » أقسى من حكمه على « مغامرة » حسنى العرابى الذى قاد عملية تحويل الحزب إلى الحزب الشيوعى المصرى وانضم إلى الكومنتون في ظروف غير مواتية على الإطلاق . كما أفاد رفعت السعيد

(١٧) زكريا سليمان ييومي ، الأخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨ – ١٩٤٨ م ، مكتبة وحدة ، القاهرة ، ١٩٧٩ . ويلاحظ أن كاتب هذه السطور لم يطالع كتاب محمود عبد الحليم « الإخوان المسلمون : أحداث صنعت التاريخ » ليكنز رأيا بخصوص موضوعه من عندها .

(١٨) زكريا سليمان ييومي ، الاتجاه الإسلامى في الثورة المصرية ١٩١٩ ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

(١٩) محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

(٢٠) محمود متولى ، مصر والحركة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية ، دار للوقف العربى ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

بأن أنطون مارون كان أكثر تعبيراً عن القاعدة الماركسية للحزب على خلاف الحقيقة التاريخية التي وإن أكدت كون مارون مناضلاً ماركسياً واعياً (مات في السجن من الإضراب عن الطعام) إلا أن العمال الأعضاء في الحزب كانوا مرتبطين به على أساس من صلاته النضالية لا على أساس تبنى أيديولوجيته الماركسية بصورة واعية . والأرجح أن الفكر السائد لدى هؤلاء العمال كان هو الفكر الاشتراكي النقابي (السنديكالي) حسباً أبرز النشاط الرئيسي للحزب في اتحاد العمال بالإسكندرية وقبل اضطرابات ١٩٢٤ التي أودت بالحزب نفسه ، وحسباً يثر منطوق الشهادات التاريخية التي سجلها رفعت السعيد نفسه للمخضرمين الأحياء الذين عاشوا تلك التجربة^(٢١) . وقد فعل رفعت السعيد نفس الشيء — الاستخفاف — بشأن الجماعات الماركسية التي ظهرت في الأربعينيات والتي نعت البعض منها بالتروتسكية بينما اقتضب تناول تاريخ منظمات شيوعية مثل جماعة الفجر الجديد في الأربعينيات وطلبة العمال والفلاحين والحزب الشيوعي المصري في الخمسينيات بالمقارنة بإضافته في سرد تاريخ منظمة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) التي انتمى إليها هو شخصياً .

كما يؤخذ على رفعت السعيد تصويره الرومانسي العام للحركة الشيوعية واللغة العاطفية التي يخدم بها هذا الغرض . إلا أن الأدهى أنه أحياناً ما يوظف المادة التاريخية بصورة تقتعل للحركة القوة والتأثير المتعالي . من ذلك إكثاره من الإشارة إلى « البيانات » التي أصدرتها لجان ومنظمات الحركة في المناسبات المختلفة دون التفات إلى أن قيمة البيان ليست في صياغته أو الجهة الصادر عنها وإنما في مدى انتشاره وتأثيره ، أى في الإجابة على السؤال : من الذي قرأ هذه البيانات ؟ وإلى أي مدى تأثر بها ؟ ومن ذلك أيضاً حديثه عن نشاط خلية شيوعية في قرية مصرية واحدة بما يترك الانطباع بانتشار الحركة الشيوعية في « الريف » المصري ككل على غير الحقيقة^(٢٢) .

على أن أسوأ مكونات بضاعة رفعت السعيد هي أعماله التي يتناول فيها القيادات التاريخية للحركات السياسية المناوئة للحركة الشيوعية والتي تطفئ فيها صفته ككاتب حركة سياسية متحيز على صفته كمؤرخ موضوعياً كان أم متحيزاً . وأهم عملين له في هذا الصدد هما كتابه عن الشيخ حسن البنا^(٢٣) وكتابه عن أحمد حسين^(٢٤) ، واللذين لا يتركان للقارئ هامشاً للشك في أن هذين الرجلين كانا من جنس الشياطين لا من القيادات السياسية الوطنية بما هما وماعليها . ولعل هذا المنحى هو الذي دفع بأحد مرتدّي الحركة الشيوعية للقول في مرارة أنه إذا كان حسن البنا « رجعياً » وأحمد حسين « فاشياً » فلم يبقَ أحد قلبه على مصر إلا هنري كورييل .

وفي تقدير كاتب هذه السطور أن طارق البشرى هو أقرب المؤرخين المعاصرين إلى الموضوعية والرصانة في تناول تاريخ الفترة السابقة على ١٩٥٢ . وهو يبقى كذلك بتقديمه وجديده^(٢٥) ، أى بعمله الأصلي عن تاريخ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢^(٢٦) ومعه « المقدمة » التي كتبها للطبعة الأحدث منه^(٢٧) والتي أصبحت موضعاً لإشارة خاصة من قبل مؤيديه ومعارضيه كما لو كانت مقدمة ابن خلدون .

(٢١) انظر مثلاً اللقاءات مع السيد صبرى وحافظ سعد في : رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ — ١٩٢٥ ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٧٥ .

(٢٢) انظر : رفعت السعيد : تاريخ للمنظمات السياسية المصرية ، ١٩٤٥ — ١٩٥٠ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٥٩ — ٢٦٠ .

(٢٣) رفعت السعيد ، حسن البنا : متى وكيف ولماذا ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

(٢٤) رفعت السعيد ، أحمد حسين .. كلمات ومواقف ، المرقى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

(٢٥) انظر حديثه إلى عماد القزالي ، الولد ، ١٩٨٧/٦/٢٥ .

(٢٦) طارق البشرى ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، المجلة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

(٢٧) نفسه ، الطبعة الثانية ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

ولا يستوجب هذا الحكم العام « المتحيز » لموضوعية ورسالة طارق البشرى — على غير معرفة شخصية بالرجل قط — مزيدا من التعليق ، اللهم بضع ملاحظات حول « المقدمة » . فعلى عكس ما يرى البعض لا تؤدي هذه المقدمة إلى هدم البنيان الأصلي للبحث المذكور . بل أكثر من ذلك ، فهي لا تشير إلى تحول نقىض في الذاتية الفكرية لهذا المؤرخ — بمعنى تحوله من التقدمية إلى الرجعية أو من المادية إلى الروحانية أو من العصرية إلى السلفية . فتلك كلها إماعات يستخلصها الخصوم والأنصار من قراءة نص علمي (متأدب) قراءة سطحية ذرائعية تهدف أساسا لاستخلاص دلائل تغير موقفهم هم من الرجل . فالرجل لم يزل جدليا في فهمه لحركة التاريخ ، ولم يزل عصريا في موقفه الفكرى العام ، بله أكثر تقدمية في نظرته للمستقبل الذى يفترض مشاركة أكثر من قوة سياسية على أرض مصر في بنائه رغم مكابرة الجميع . كل ما هنالك أن ثمة قسما في ذاتيه الفكرية صارت أكثر بروزا ربما بمدة بروزها في الساحة الفكرية والثقافية والسياسية العامة في مصر ككل . لكنها ليست مستحدثة . إذ كانت بارزة في كمنونا داخل ثنائيا الذاتية الفكرية لهذا المؤرخ والذاتية الثقافية للمجتمع الذى يؤرخ له . ولئن اصطدم ذلك بالتقسيمات الفكرية الكلاسيكية والتحكمية التى اعتادها منظرو الحركات السياسية المصرية فليس هذا مما يعيب « المقدمة » أو صاحبها في شيء ، بل يبقى ضيق الأفق الفكرى هو المييب لدى أنصار البشرى القرحين بإسلاميته (بما في ذلك نشر كتابه بواسطة دار نشر إسلامية) وخصومه الناعين عليه نبذ تقدميته .

ومع ذلك فلا بد من إيضاح أن الظروف قد خدمت الرجل من ناحيتين انقلبتاه من الوقوع موقع الجدل المحيط بعبد العظيم رمضان ورفعت السعيد . فهو أولا قد اختار لعمله كمؤرخ تأريخ حقبة زمنية بما احتوته من حركات سياسية متعددة ولم يختص واحدة منها بجهده كله . وهو ثانيا غير منحرف في ساحة النشاط السياسى المباشر الذى دفع بأثره في التطور الفكرى لاتخاذ مواقف محددة تخضع للتقويم ، كحالة عادل حسين الذى أصبح محنلا في مناصره للحركة الإسلامية « الجاهزة » رغم أن ملاحظتها التى تشكلت تاريخيا ليست هي بالضرورة ملاع البديل الإسلامى العصرى الذى يعمل في ذهنه .

وفوق ذلك فإن على التحفظات الثلاثة التى وضعها طارق البشرى على نفسه في المقدمة تساؤلات ، وربما تحفظات . ففي الشق الخاص بنفوذ العناصر اليهودية في الحركة الشيوعية المصرية لم يفعل البشرى سوى ما يفعله حتى اليوم بعض الشيوعيين المخضرمين والشبان من صياغة عنوان للموضوع الكلمة الأبرز فيه هي « التأثير الصهيونى » . صحيح أن بعض العناصر اليهودية عاشت وماتت والشبهات القوية تموم من حولها (انظر حياة ومات هنرى كوريل مثلا) . لكن هناك عناصر أخرى حاربت الصهيونية في مهندها وامتزجت في الكيان المصرى إلى حد اعتناق الإسلام وعاشت ولم تزل محسوبة ضمن عداد الوطنيين المصريين دون ذرة من شك (أحمد صادق سعد ويوسف درويش مثلا) . فمن أي يهود وصهاينة يتحدث البشرى ؟ ألم يكن من واجبه كمؤرخ البحث عن أدلة تدعم الأطروحة — العنوان التى تقدم بها أو أن يسقطها أصلا من المقدمة ؟ إن الحكم على الحدث التاريخى بأثر رجعى in retrospect أو بالنظرة الماورائية in hindsight (تأثرا في هذه الحالة بمآل الصراع العربى — الصهيونى) دون إقامة الدليل على الحدث نفسه هو من نوع إدانة المتهم بالدليل الظنى الوحيد المستمد من السياق وهو أن له مصلحة في الجريمة . وطارق البشرى بالذات بحكم عمله الأصل كرجل قانون لا يجب أن يقع في مثل هذه السقطة حتى وإن أرضت عواطفه الدينية (وجميع العواطف الدينية لجميع الأديان متحيزة بالطبيعة) على نحو ما يطرب له بعض الشبان الإسلاميين المتعصبين وبرغم الدعوة القرآنية إلى العدل برغم الشنآن .

أما عن التحفظ الثاني في المقدمة والخاص بعلم أفراد قسم متميز للحزب الوطنى الجديد في الدراسة الأصلية وتخطيء البشرى لنفسه بهذا الصدد ، فسؤال عابر عما إذا كان ذلك من آثار حضور فتحى رضوان في الساحة السياسية حتى اليوم إلى حد ربما يكون قد « أختجل » ذاتية البشرى أكثر مما تحدى موضوعيته العلمية ؟

ويبقى التحفظ الثالث هو دون وراء بيت القصيد في النقد الذائق الذى أعمله البشرى إزاء نفسه . وذلك هو الخاص بموقفه من حركة الإخوان المسلمين استقصاءً أو تقويماً . فهنا مرتبط الفرس في بروز قسّمات بعينها في الذاتية الفكرية — بل الذاتية العامة — للبشرى ، وأعطى بذلك أساساً تمكن اليقين الدينى من وجدانه . أليس لذلك من أثر في الميل الذائق لإعادة تقويم الإخوان باعتبارهم « مسلمين » ؟ هذا رغم الاتفاق على أهمية البعد الحضارى في حركة الاستقلال الوطنى بما في ذلك استمساك الأمة بدينها ودون أن يعنى ذلك الافتراض التلقائى بأن الإخوان كحركة سياسية هم الأكثر قدرة على الصياغة التفصيلية لهذا المعنى رغم كونهم الأكثر شعبية (وما أكثر ارتباط الشعبية بالديماجوجية لا بالمقدرة الفكرية لدى مختلف الحركات السياسية) ، ناهيك عن أن يكونوا وحدهم نواب الأمة في الدفاع عن أصالتها الحضارية أو الاستمساك بدينها — فذلك بالذات مهمة لا تؤدى بالنهاية لأن لكل فصليل ينبوب مفاهيمه وممارساته الخاصة بهذا الشأن مما يجعلها واحدة من كبريات المهام التى تنجز بالتراضى القومى لا بالقسر الفصيل . وهى النقطة التى استغرق الإخوان لفهمها حوالى ربع قرن من الزمان — وإن لم يستوعبها بعضهم حتى اللحظة — حين أعلنوا كونهم « دعاة لاقضاء » .

ولئن تمسك البشرى في المقدمة بنقده الرقيق لتحالف حركة الإخوان مع حكومتى صدق والنقراشى في الأربعينيات فهو لم يقرن ذلك بنقد أو تقويم عام للتكتيك السياسى لحركة الإخوان والذى تراوح بين الحصافة الملائمة للظروف والنفعية السياسية — الانتهازية — التى توخت تعظيم مكاسبهم كحركة سياسية على حساب بقية الحركات السياسية المكونة لمجمل الحركة الوطنية . والمشكلة أن الإخوان كانوا ومازالوا على عادة إلّباس تكتيكهم السياسى لّباس العقيدة الدينية (سواء تعلق الأمر بمحادثة صغيرة كالاستشهاد بالقرآن لصالح إسماعيل صدق أو بما هو أهم) . رغم أن التكتيك السياسى هو بالتحريف حقيقة دنيوية عرفها الخلفاء المسلمون الأقدمون بأنها « كياسة السياسة » . كذلك فقد ألح البشرى على إبراز الجانب الحضارى في حركة الإخوان كحركة مدافعة عن الموروث ولو في رموزه على حساب نقدها كحركة سياسية ذات برنامج . والحقيقة أن قوى اليسار القديمة والحديثة قد ألحت دائماً على نقد حركة الإخوان بل والحركة الإسلامية عموماً باعتبارها حركة بلا برنامج سوى الشعارات المعروفة على امتداد الرقعة من « الله أكبر ولله الحمد » إلى « الإسلام هو الحل » . وليس ذلك سوى نوع من المبالغة من طرف قوى اليسار . ذلك أنه قد كان للحركة الإسلامية دوماً برنامج موجز مصاغ على غير الطريقة المألوفة لصياغة البرامج المفصلة لدى اليسار . وحتى بافترض أن برنامج الحركة يقتصر على قيام المواطنين بأداء الفروض الدينية بانتظام وإبراز مظاهر التدين الإسلامى كبناء المساجد وتحجيب المرأة فهو برنامج على أي حال ، ولا تدان الحركة الإسلامية لغياب برنامجها وإنما تنتقد لقصوره أو سطحيته أو عدم صلاحيته للمكان والزمان والناس أو خدمته لمصالح الناس دون بقية الناس . ومن هذا المنطلق كان يتوجب على البشرى تقويم برنامج الإخوان كحركة سياسية — اجتماعية لا إغلاوهم منه باعتبارهم حراس حضارة موروثة . فعلة الحراسة هي في النهاية النظام الاجتماعى الذى يقيمه الجنود ، بافترض أنهم دون سواهم الفرسان المضطلعون بهذه المهمة النبيلة .

على أى حال يبقى للبشرى فضل تميزه كمؤرخ يحاول توظيف تاريخ الأمة من أجل « مستقبلها العام » على عكس أثرابه من المؤرخين الذين يوظفونه من أجل « الحاضر الخاص » لهذه الحركة السياسية أو تلك ، بافترض أنه لامندوحة عن توظيف التاريخ توظيفا حميدا أو توظيفا خبيثا ودونما هبوط لمستوى الاقتضات على الحقيقة التاريخية أو شق الأموات .

ولعل مدخل المستقبل هذا هو المدخل الملائم للولوج من جانب للموضوع إلى جانبه الآخر الذى استأثر بعنوانه المختار . ذلك أن المجتمع المصرى اليوم يضم في قلبه صفوة سياسية متعددة المشارب من الناحية الأيديولوجية لكنها تبدو بمختلف أطرافها متعلقة بالماضى أكثر من تعلقها بالحاضر أو من تعلقها بالمستقبل . فلسان حال الكثرة من أبناء الصفوة — بل لسان

مقالم — ينطق بالسلفية لدى كل الأطراف دون استثناء . فكرة من الإسلاميين الذين اهتموا العودة إلى منابع الإسلام احتدوا في طريق عودتهم فعادوا إلى الجاهلية بأكثر مما عادوا إلى الإسلام . وكثرة من الليبراليين عادت إلى ليبرالية القرن الثامن عشر كأن لم يحدث في مصر حدث عبر سنوات من غياب الليبرالية وكأنهم لم يقرأوا كتابا واحدا عن ليبرالية عالم اليوم التي صارت مرتبطة بإعادة توزيع الثروة بقدر ارتباطها بحرية الكلمة . وكثرة من الماركسيين عادت إلى الستالينية أو اشتراكية القمع الفكرى والحركى . وكثرة من الناصريين عادت إلى متون الميثاق الوطنى لاتبغى عنها عوجا . وهلم جرا . أما القلة التي تعدد الذهن وتعاود التفكير وتجهد للبحث عن سبيل فقد دمغت مقدماً بالتحريف أو التخريف .. بالمروية أو التلفيقية .

وما زاد الطين بلة أن كل فريق قد استل سيف فكره السلفى وممارساته الحققة وانتصب للدفاع عن الحمام في مبارزة كحرب الجميع ضد الجميع .. يهزم فيها الجميع ولا ينتصر أحد . بينما تنجس الطعنات الطائشة إلى طرف ثالث هو صغار أبناء الأمة من الأجيال الشابة المكونة لعصب المستقبل .

وإذ تبحث كل قوة سياسية لنفسها عن شرعية من الماضى ، لا من مشروع المستقبل يتم استحضار التاريخ استحضارا لتعاد كتابته أو يوضع في قوالب جديدة تؤدي الغرض المنشود . وإذ تجد كل حركة سياسية قوتها في ضعف بقية الحركات تصبح مكلفة بعيب مزدوج لإعادة كتابة تاريخها وتاريخ خصومها في نفس الوقت لترفع من شأن هذا ويهبط بشأن ذاك . ومن الطبعي في هذا الجو أن تتور الكتابة التاريخية — أو بالأحرى الاستخدام السياسى للتاريخ — أعراض اللاتاريخية حيث المطلقات التي لا يعرفها التاريخ البشرى وإنما تعرفها التواريخ المفتعلة حيث تمجيد النفس وتخوير الآخرين ، وحيث الاجترار والتحكك في الحدث التاريخي الصغير على حساب رسم الصورة العامة الصحيحة للحقبة أو الحركة أو الحدث التاريخي الكبير ، وحيث ترتفع هامة الأشباح وتقزم هامات صناع التاريخ ، وحيث استبعاد القوى السياسية لبعضها البعض من صفحات التاريخ أو إلقاء صورها المشوهة ، وحيث التاريخ كله تاريخ أحلام اليقظة والوهم لا الحدث والحقيقة .

وإذ يتحول تاريخ الوطن والأمة إلى مسخ من اللاتاريخ أو إلى تاريخ هوى لامكان فيه لوحدة الوطن واتحاد الأمة ، ذلك أنه لم يكتب بقلم طبيعي تحمله أياد بشرية وثقة بل كتب بحجر مسنون مغموس في مداد آسن ومحمول بيد الدب القاتلة لصاحبها ولو بحسن نية ، لانتجد الأجيال الجديدة وهى تشاهد معارك باشوات «الوفد» ولواعيات «صوت العرب» من اختيار سوى اختيار الانسحاب من مجرد الفرجة على الممركة أو الاحترق في أتونها . إن الحركات السياسية التي تمجد شبابها على أساس من الصورة المضللة لم عن نفسها وعن الآخرين تحقق فقط كسبا مؤقتا حين تنهار بعد فترة قواعد التجنيد العاطفى ليحل محلها الاختيار العقل الناضج ، وحين يؤدي فقدان الحس التاريخي العام والتربية السياسية القوية المقتاتة على التاريخ إلى فقدان للاتجاه والاتزان يفضي إلى السقوط في منتصف الطريق أو إلى لحظة اختيار جديدة يجد الشباب نفسه مضطرا فيها لمراجعة العواطف والأفكار والممارسات بحثا عن طريق جديد لمستقبل معلوم .

إن في مصر اليوم تجربة ديمقراطية صغيرة تهددها ضغوط حالة ومحتملة اقتصادية وسياسية يعلمها الكافة . وليس للفرق السياسية المستفيدة من البناء الديمقراطي حديث العهد أن تساهم في هدمه لأنها لن تجلس بعدها على ركامه بل ستصبح بعض ركامه . صحيح أن الديمقراطية تعنى تفتح مائة زهرة من الأفكار والمجادلات والصراعات الطبيعية . ويشمل ذلك حق الكتابة في التاريخ وقراءة التاريخ واللجوء للتاريخ على أي صورة بما في ذلك الإحالة إليه في معترك الصراع السياسي^(٢٨) . لكن الصراع الذى يصنع التاريخ — المستقبل — هو الذى يجرى بعد استيفاء مستوى معين من الوحدة بين عناصر الأمة : وحدة وطنية في مواجهة التهديدات الخارجية ، ووحدة سياسية بمعنى الاتفاق على أساليب الصراع السياسى والالتزام بها ،

(٢٨) انظر : جمال بدوي، التاريخ في سبلات ، العدد ، ١٩٨٧/٧/٢٠ .

ووحدة اجتماعية بمعنى الاتفاق على حد أدنى من مستوى المعيشة لأفقر الطبقات ، ووحدة ثقافية بين المواطنين على تمايزهم الديني والمذهبي . وبدون ذلك لا يجدر الحديث عن الأمة والوطن بل عن أطراف الحرب الأهلية التي تبدأ بالكلمات والمقاتلات ثم تنتهى بالحجارة والرصاصات . فالأمة التي يتقاتل موتاه^(٢٩) بأحجار أحيائها ويتبارز أحيؤها بسيوف موتاهها ، الأمة التي يصنع بعض أبنائها مهما قل عددهم « قراطيس مولوتوف » من صفحات كتب التاريخ الممزقة ، الأمة التي لم تتفق حتى على رموزها وينشغل أبنائها عن صياغة مشروع المستقبل بالألعاب التسلية بالأرقام من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ ومن ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ ... إلخ . هي أمة لا يتهدهدها خطر موت تجربتها الديمقراطية الوليدة وحسب وإنما يتهدهدها كذلك خطر على استمرار كيانها الذي اعتادت أن تباهى الأمم بعمقه التاريخي إلى حد اعتبار نفسها « أم الدنيا » .

(٢٩) الشهير للدكتور عبد الحلق لاشين في مقاله : الموق يتقاتلون ، صوت العرب ، ١٩٨٧/١/٢٥ .

ملحق : مشروع تسجيل التاريخ الشفوي المقدم إلى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

يعتبر تسجيل التاريخ الشفوي واحداً من أهم مصادر المعلومات في الدراسات الاجتماعية السياسية التي تحتوي التاريخ المعاصر كـمكون بنى . وقد انتشر اللجوء إلى هذا المصدر لدى العديد من المؤسسات البحثية على اتساع العالم وبالأخص في أمريكا اللاتينية في مجال دراسة الحركات الاجتماعية السياسية كحركات الفلاحين . وفي العالم العربي لحاً لمصدر عالم الاجتماع السياسي الفلسطيني هشام شرابي في دراسته للحركة العمالية الفلسطينية في سياق مقاومتها للاستيطان الصهيوني في فلسطين . حيث تم التسجيل المعصّل لتاريخ الشفوي المودع في ذاكرة القائد العمالي المحضرم صالح البرانسي .

وقد جرت العادة على أن يلحاً الباحثون لهذا المصدر حين تعوزهم المصادر الأخرى المتاحة بشكل منظم . من ذلك اللجوء إليه في دراسة التاريخ المعاصر للحركات الاجتماعية في مناطق المجتمعات القبلية مثل منطقة القرد الإريقي حيث غياب المؤسسات البحثية المعينة بالحفاظ على المادة التاريخية بحيث إن أرشيف الحكومات الأهلية التي تواجدت في تلك المنطقة أصبح هو المصدر الدليل للمادة المحلية . بل إنه حتى في دولة كمصر أصبح أرشيف دار المحفوظات البريطانية هو المصدر الأساسي للمادة المتعلقة ببعض جوانب الحقبة المعاصرة من تاريخ مصر في ظل الاحتلال . ويرجع ذلك إلى الاحتلال نفسه كحقيقة موضوعية بقدر ما يرجع إلى تخلف المؤسسات البحثية الوطنية في مجال العناية بتسجيل المادة التاريخية وبالأخص تلك المتعلقة بالحركات الاجتماعية السياسية التي ارتبطت بها حساسيات سياسية فحواها كون الصدام مع سلطات الدولة هو أحد معالم تاريخها . ولا يعنى ذلك أن الجهات المنوط بها أمر الأمن السياسي قد تابعت بعض تفاصيل هذا الحجاب واحتفظت في ملفاتها عمادة تاريخية هامة بشأنه . إلا أن قدراً من التحيز السياسي العمل قد أثر على أصالة هذه المادة ، كذلك فهي غير متاحة على الإطلاق للعاملين في مجال البحث العلمي وإن تعلقت بقرات سابقة انقصت حساسياتها السياسية .

ولكن كان من حق الباحثين المصريين السعي نحو استصدار تشريعات تتيح قدراً أكبر من حرية الحصول على المعلومات التاريخية والآنية من أجهزة الدولة المعنية فإن من واجهم كذلك تعويض ما هنالك من قصور في مجال تسجيل المادة التاريخية . ومن هنا تأتي أهمية تسجيل التاريخ الشفوي للحركات الاجتماعية السياسية في تاريخ مصر المعاصر .

ويمكن القيام بهذه المهمة من خلال ثلاثة أشكال مختلفة . أعلاها برنامج متكامل لتسجيل التاريخ الشفوي للحركات الاجتماعية السياسية في الفترة ما بين الثورة الوطنية الكبرى في ١٩١٩ والوقت الراهن . ويمكن لهذا البرنامج أن يكون دائماً . بمعنى قيامه بمهمة تسجيل التاريخ الشفوي القريب في أعقاب العلامات الهامة لتطور الحركات الاجتماعية السياسية أو الأحداث الكبرى التي تجسد وجودها فيها وحلال فترة لا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ تلك العلامات والأحداث . ويعنى ذلك وجود عمود متحرك لتاريخ الشفوي المسجل يستلزم تخصيص موارد كافية لتحويله من قبل المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية على الفرض أن ذلك المحور سيكون ملحقاً بالمركز .

أما الشكل الأبسط لتسجيل التاريخ الشفوي فهو الاقتصار على عمل ذلك بالنسبة لواحدة أو اثنين من الحركات الاجتماعية السياسية وربما لفترة زمنية أقصر قد تمتد فيما بين نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ والوقت الراهن . ويمكن أن يقصد بهذا الشكل خدمة مشروع بنى حال . وبين هذين الشكلين يتواجد شكل وسيط يحتمل في تسجيل التاريخ الشفوي لعدد من أهم الحركات الاجتماعية السياسية في الفترة المتاحة لتسجيل تاريخها أيما كانت ويهدف خدمة مشروع بنى حال هو في حالتنا مشروع الخريطة الاجتماعية المصرية بجانب هدف خلق نواة المشروع أكثر طموحاً لتأسيس مخزن لتاريخ الشفوي المشار إليه . ومعنى هذا أن تكون المادة المسجلة متاحة في صورها الخام للباحثين في غير مشروع الخريطة الاجتماعية .

ويقترح هنا أن يكون الشكل الوسيط هو هدف المشروع الذى يستقر عليه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية من خلال مشروع الخريطة الاجتماعية المصرية . وبناءً على ذلك يقترح تسجيل التاريخ الشفوي للحركات الاجتماعية السياسية الآتية :

- الحركة العمالية .
- الحركة الطلابية .
- الحركة النقابية المهنية (كتعبير عن الطبقة الوسطى) .
- الحركة الوطنية الوفدية .
- الحركة الإسلامية (الإخوان المسلمون والجماعات الدينية الأحدث) .
- الحركة الشيوعية .
- حركة مصر الفتاة .
- الحركة الناصرية الحديثة (خارج السلطة) .

ويمكن الشروع بصورة فورية في تسجيل التاريخ الشفوي لواحدة من هذه الحركات كمقدمة اختيارية للمشروع تستمر مثلا لمدة عام واحد هو عام ١٩٨٧ . وبعد أن يستقر الاختيار على إحدى الحركات يمكن كتابة مقترح آخر يتعلق بإطار وإجراءات القيام بمهمة تسجيل تاريخها الشفوي . إلا أنه من الواضح مبدئيا أن مسؤولية العمل متقعة على عاتق غير مطلع على التاريخ المكتوب - أو القدر المتاح منه - للحركة المعنية ويساعده في ذلك باحث مساعد واحد على الأقل بحيث يعمل كلاهما نصف الوقت على مدار العام . وعلى سبيل المثال فإن مهمة تسجيل التاريخ المودع في ذاكرة ٢٥ - ٥٠ شخصاً من العناصر الفاعلة في الحركة المعنية إما يستلزم جهداً أسبوعياً لا يقل عن ٤ - ٨ ساعات على مدار العام بالنسبة لكل من الخبير والباحث المساعد .

وثمة اقتراح مواز بتسجيل التاريخ الشفوي المودع في ذاكرة العناصر الفاعلة في جميع الحركات المذكورة بصورة عاجلة لكل من تجاوز سن الستين من هذه العناصر . فلا شك أن تسجيل التاريخ الشفوي للحركة الطلائية مثلا كان يمكن أن يكون أفضل لو تم تسجيل ما حفظته ذاكرة أشخاص مثل مصطفى موسى وفؤاد محي الدين وسيد البكار وعبد الرؤوف أبو علم قبل أن توافيهم المنية . وإذا تم بالتل تنبئ هذا الاقتراح يمكن إعداد قائمة بأسماء الأشخاص المعنيين والذين سيتطلب مجموعهم جهداً مماثلاً لجهد تسجيل التاريخ الشفوي لحركة معردة .

وأخيراً يجدر تسجيل مجموعة من الملاحظات :

أولاً : أن تسجيل التاريخ الشفوي لم يعد اليوم مجرد أداة استعاضة عن غياب المصادر الأخرى للمادة التاريخية بل أصبح مطلوباً في جميع الأحوال باعتباره واحداً من أهم أنواع المصادر الأولية لأي بحث اجتماعي أو سياسي ذي بعد تاريخي .

ثانياً : أن تسجيل التاريخ الشفوي لا يقتصر بالضرورة على تاريخ الحركات الاجتماعية السياسية حيث يمكن أن يشمل مثلا تاريخ أداء جهاز الدولة أو أحد فروعها مثل السياسة الخارجية مثلا ، وهو ما يشهده اليوم بصورة تلقائية من خلال المذكرات الشخصية المنشورة على هيئة كتب لبعض السياسيين المعاصرين والتي تمثل نوعاً من التسجيل الدائى للتاريخ الشفوي تنقصه أداة الضبط العلمى المتمثلة في تدخلات الباحث المادفة لاعتصار التفاصيل المكونة لصورة عامة أقل تحيزاً .

ثالثاً : وأخيراً فإن مهمة تسجيل أي مقدار من التاريخ الشفوي إما تستلزم نظاماً فعالاً لإنجازها بجانب الإمكانيات الكافية الواجب تخصيصها لمهمة جادة ومختلفة نوعياً عن بعض مهام تسجيل الحاصل والأداء الروتيني اللذين تترفعهما حلة البحث الاجتماعى في مصر . فالمهمة هنا هي باختصار استساخ ذاكرة الأمة .

تغير المنظورات السياسية في كتابة تاريخ الفترة

١٩١٩ - ١٩٥٢*

رول ماير

منذ ظهور التاريخ كدراسة أكاديمية في القرن التاسع عشر ، ظل المؤرخون يتلاعبون بثلاثة مفاهيم تشكل معاً موضوع هذه الندوة : الالتزام ، والتجرد ، والموضوعية . وطالما ترددت تساؤلات على شاكلة : هل يستطيع المؤرخ أن يكون ملتزماً مع الاحتفاظ بموضوعيته ؟ أم هل من الضروري للمؤرخ أن يكون غير ملتزم لكي يكون موضوعياً ؟ أو هل لا يوجد هناك أي اختلاف حقيقى بين المفهومين ، الالتزام والموضوعية ؟ بمعنى آخر ، يستطيع المرء أن يكون موضوعياً فقط عن طريق كونه ملتزماً ، لأن كونه متجرداً تماماً فيه استحالة أو ببساطة لن يمكنه من كتابة تاريخ ذى معنى .

اليوم ، قد يوافق أغلب المؤرخين على أن الكتابة التاريخية تحوى ضمنياً على مزيج من المفاهيم الثلاثة السابقة . إن المؤرخ لا مناص له من أن يكون ملتزماً بمعنى أنه يتبنى أفكاراً سياسية وفلسفية معينة ، إما ضمناً أو صراحة ، والتي توجه انتباهه إلى موضوعات بعينها وتحدد تفسير المادة موضوع البحث ، من ناحية أخرى ، فإن المؤرخ الأكاديمى لابد له من أن يكون متجرداً إلى حد معين لكي يزن المعلومات التى جمعها ويضعها في شكل مترابط مكتوب . إن الموضوعية كحقيقة أبدية ليس لها وجود ، لأن المؤرخ نفسه هو جزء من التاريخ ويعكس آراء وأهواء زمانه . مع ذلك ، رغم أن معظم المؤرخين يدركون نسبية أعمالهم في لحظات التأمل الفلسفى ، فإن المؤرخ يبقى أكثر من مجرد باحث سلبى ، خاصة في النشاطات اليومية وفي بيئة مؤسسة بدرجة عالية . إن المؤرخ هو مشارك نشط في المجتمع وضالع في المجادلات السياسية . أكثر من هذا ، ونظراً لطبيعة عمله ، يحدد المؤرخ إلى حد كبير صورة البلد التى ينتمى إليها ولذلك فإن له مهمة أيديولوجية هامة .

إن المحتوى الأيديولوجى للدراسات التاريخية في مصر واضح إلى درجة كبيرة ، لأن هوية البلد تتغير على الدوام وهي موضع جدل بين التيارات السياسية المختلفة . وينطبق هذا بصورة أقوى على كتابة تاريخ الفترة ١٩١٩ - ١٩٥٢ . إن انتهاء التجربة الناصرية الاشتراكية ، وتحول مصر الحاد إلى اليمين في عهد السادات ، وإعادة تأسيس الأحزاب السياسية ، والتي كان لأغلبها جذوره التى تعود إلى فترة ما قبل الثورة ، كان له أثر واضح على المحتوى الأيديولوجى للكتابة التاريخية .

إن الهدف من هذه الورقة ليس تقديم حساب واف لكتابة تاريخ الفترة ١٩١٩ - ١٩٥٢ ، أو البحث في الإنجازات العلمية للمؤرخين المصريين ، ولكن فقط تحديد التغيرات الأيديولوجية التى مرت بها كتابة التاريخ المصرى من الستينات وحتى الثمانينات .

في كتابة تاريخ الفترة الليبرالية ، يفصل عام ١٩٦٥ ما بين فترتين . ففي هذا العام ، نشر « محمد أنيس » سلسلة من المقالات تحت عنوان « دراسة في المجتمع المصرى من الإقطاع إلى الاشتراكية » في مجلة « الكاتب »^(١) . ورغم أن هذه المقالات لم تكن الأولى من نوعها تماماً - فقد كتب مؤرخون ماركسيون مثل « شهدى عطية الشافعى » على نفس الوتيرة قبل أنيس^(٢) - إلا أنها لخصت بإيجاز المنحى الجديد في كتابة التاريخ المصرى والذى كان يروج له النظام الناصرى . قدم « محمد أنيس » وآخرون مثل « أحمد عبد الرحيم مصطفى » أنفسهم على أنهم الجيل الجديد للمؤرخين . ورغم استعدهم

* كتبت هذه الورقة أصلاً باللغة الإنجليزية وقام جرجس محمد حلى .

(١) محمد أنيس : دراسة في المجتمع المصرى من الإقطاع إلى الاشتراكية ، الكاتب ، يوليو - نوفمبر ١٩٦٥ .

(٢) شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

للاعترااف بالإسهام الضخم الذى أسهم به الجيل السابق من المؤرخين المصريين ، مثل « شفيق غربال » و« عبد الرحمن الرافعى » فى كتابة التاريخ المصرى ، إلا أنهم اعتبروا أن أساليبهم واقتراضاتهم لم تعد مناسبة . لقد ركز الجيل القديم من المؤرخين أكثر من اللازم على زعماء سياسيين بينهم ، وعلى التاريخ الدبلوماسى ، متجاهلين الدور الذى لعبه الشعب فى التاريخ^(٣).

كان من الواضح أن سلسلة مقالات محمد أنيس لم تكن مجرد قطعة إضافية من الكتابة التاريخية . بل كانت « بياناً » (مانيفستو) ومنهجاً جديداً لجيل جديد من المؤرخين . وهى لم تكن كذلك فقط ، وإنما كانت أيضاً منهجاً سياسياً لدعم النظام الناصرى وخاصة فى مرحلته الاشتراكية . كما يتضح ضمناً من العنوان أنه لا منلوحة للتاريخ فى مصر من أن يسم من الإقطاع إلى الاشتراكية . ويسمى أنيس هذا بالضرورة التاريخية ، ومن واجب المؤرخين أن يكتشفوا كيفية حدوث هذا^(٤) . لقد تم هذا ، طبقاً لكلام أنيس ، عن طريق تحليل صراع الطبقات فى التاريخ المصرى وكشف الغطاء عن الإمكانيات الثورية للجماهير ، بدءاً من مقاومتهم للاحتلال الفرنسى بقيادة نابليون ، ثم ثورة عرابى ، وثورة ١٩١٩ ، وانتهاءً بثورة يوليو ١٩٥٢ ، والتى حققت الجماهير فيها. أخيراً أهدافها فى العدالة الاجتماعية .

داخل هذا الإطار ، فإن ثورة ١٩١٩ ليست إلا ثورة فاشلة . ويسرد أنيس عدة عناصر منعت نجاح ثورة ١٩١٩ . أولها ، أن التطور الرأسمالى لمصر خلال القرن التاسع عشر أفرز طبقة قوية من ملاك الأرض ، وأوقف نمو طبقة صناعية من أبناء البلد الأصليين . حددت بنية الطبقات فى مصر خلال العقدين الأولين من القرن العشرين نتيجة ثورة ١٩١٩ . كانت طبقة كبار ملاك الأرض ، ممثلة فى حزب الأمة ، مستعدة للتسوية مع الإنجليز الذين تشاركهم نفس المصالح الاقتصادية . أما البرجوازية الصغيرة ، التى كانت ممثلة فى « الحزب الوطنى » الراديكالى ، فقد كانت مصالحتها تتعارض مع مصالح الإنجليز . ولكن نتيجة لقمع الإنجليز وضعف هذه الطبقة ، لم يطور الحزب الوطنى من إمكانياته لإمداد الحركة الوطنية بمحتوى أكثر اجتماعية ، أو حتى أكثر اشتراكية .

وإذا سلمنا بحقيقة أن قيادة الحركة الوطنية حتى عام ١٩١٨ ، ممثلة فى رجال الوفد ، كانت تسيطر عليها العناصر المعتدلة ، فإن ثورة ١٩١٩ كانت ستبوء بالفشل التام إذا لم ينشر الفلاحون والطبقة العاملة الصغيرة ضد الاحتلال البريطانى . غير أن قيادة الوفد تحولت ضد جماهيرها بمجرد أن طرحت المطالب الاجتماعية . فى محاولة لاحتواء الثورة وقصر مطالبها على الاستقلال السياسى ، كانت قيادة الوفد على استعداد للتسوية مع الإنجليز وقبول قيود دستور ١٩٢٣ .

إن الطبقة الوحيدة التى حققت كسباً من الثورة ، طبقاً لكلام محمد أنيس ، هى الطبقة البرجوازية ، خاصة كبار البرجوازيين . فرغم أن ثورة ١٩١٩ لم تحقق الاستقلال التام ، كسب البرجوازيون تنازلات جوهرية من الإنجليز فى شكل مشاركة أكبر فى السلطة وفرصة لتصنيع الدولة ، بيد أن المكاسب المحدودة للثورة ، مهدت لإثبات عدم صلاحية النظام البرلمانى السياسى والنظام الرأسمالى الاقتصادى ، اللذين سيتحللان تحت ضغط تناقضاتهما^(٥) .

عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت هذه التناقضات تقسم الدولة إلى معسكرين ، أحدهما معسكر ملاك الأراضي والبرجوازية الصناعية ، والآخر معسكر البرجوازية الصغيرة : المثقفون ، العمال ، والفلاحون . كان التقسيم الاقتصادى

(٣) محمد أنيس : شفيق غربال ومدرسة التاريخ المصرى الحديث ، المجلد ٥٨ ، ١٩٦١ أحمد عبد الرزاق مصطفى : عبد الرحمن الرافعى وتاريخ الحركة القومية ، المجلد ١ ، ١٩٦٢ ، ٦٠ .

(٤) محمد أنيس ، الكاتب ، عدد ٥١ ، ص ٣٩ .

(٥) محمد أنيس : الكاتب ، عدد ٥٣ ، ص ١٤ - ٤٢ .

والاجتماعي للدولة نتيجة للعملية المسمرة لتركيز الأرض في أيدي كبار ملاك الأراضي والممارسات الاحتكارية للبرجوازية الصناعية ، التي بدأت في التوسع بعد تأسيس بنك مصر عام ١٩٢٠ . طبقاً لكلام أنيس ، تجاوزت البرجوازية مجدها عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، بالدخول في مرحلة الانخراط والاستغلال بالاعتماد على الممارسات الاحتكارية التي تضر نمو وتطور الدولة ككل^(٦) .

أدت الأزمة الاقتصادية إلى ظهور تيارات سياسية جديدة تحدت النظام السائد ودعت إلى إصلاحات اقتصادية وسياسية صارمة . بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت الحركة الشيوعية على وجه الخصوص هي التي أضفت على الحركة الوطنية محتوى ثورياً جديداً لم يوجه الحركة الوطنية فقط ضد الاحتلال البريطاني ، بل ضد الطبقة المصرية الحاكمة أيضاً والتي كان من المفترض أنها في تحالف مع الإمبريالية البريطانية . اتهمت الحركة الشيوعية أحزاب الأقلية ، التي انسحبت عن الوفد ونححت في إبعاد الوفد عن الحكم ، اتهمتها بالتعاون مع الإنجليز دفاعاً عن مصالح ملاك الأرض والصناعيين ضد الحركة الوطنية . وكان الوفد محصوراً وسط هذه القوى المتنازعة . فمند توقيعه لمعاهدة ١٩٣٦ مع الإنجليز وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، فقد الوفد بدرجة كبيرة هيئته وقيادته للشعب . إلا أن الأكثر أهمية ، هو حقيقة أن الوفد قد رفض إصلاح نفسه ، متمسكاً بعناد بأساليبه السياسية الشرعية في صراعه مع القصر والإنجليز^(٧) .

خلال الأعوام الأخيرة من النظام الليبرالي ، كانت القوى الثورية والقوى الثورية المضادة غير قادرتين على تقرير مصر في هذا الاتجاه أو ذاك . لم تنجح القوى الثورية في حسم الصراع خلال الكفاح في منطقة قناة السويس عام ١٩٥١ ، بينما فشلت القوى الثورية المضادة في كسر الجمود خلال حريق القاهرة في السادس والعشرين من يناير عام ١٩٥٢ . وفي يوليو ، تقدم الضباط الأحرار أخيراً لوضع مصر في مرحلة أعلى من التاريخ^(٨) .

تعتبر دراسة « محمد أنيس » عن الفترة ما بين ١٩١٩ - ١٩٥٢ تعبيراً نموذجياً عن كتابة التاريخ المصري بواسطة اليسار في الستينات . وينضح هذا في كل نواحي منهجه تقريباً بادية ذى بدء ، يتضح هذا في تركيزه على الهوية العلمانية للحركة الوطنية . فإذا ما أعار اهتماماً للحركة الإسلامية ، فهو إما أن يعتبرها الرجعية أو المتخلفة ، وإما أن يتجاهلها ببساطة . هذا الموقف يؤدي به في التو إلى متاعب عند وصفه للحركة الوطنية قبل ثورة ١٩١٩ . فهو يصنف الحزب الوطني على سبيل المثال ، بكل ثقة كجناح للحركة الوطنية الليبرالية ، بينما من المفترض أن يكون الأزهر ممثلاً للحركة الإسلامية المتخلفة^(٩) . وخلال الفترة بعد ثورة ١٩١٩ ، يشير أنيس إلى الإخوان المسلمين ومصر الفتاة بنفس المصطلحات المهينة^(١٠) . وهكذا كان هذان التنظيمان دائماً متواطئين مع أحزاب الأقلية ضد الحركة الوطنية . إن الغرض من هذا الأسلوب بوضوح هو محو أي أثر للحركة الإسلامية من التاريخ .

ومن سمات الكتابة التاريخية لليسا أيضاً ، الموقف المتناقض تجاه الوفد . فمن ناحية ، هناك إعجاب بالوفد كمثال عظيم للحركة الوطنية العلمانية الليبرالية ذات الدعم الجماهيري . ومن ناحية أخرى ، ينتقد الوفد لموقفه القانوني تجاه الكفاح الوطني والذي أعاقه عن التخلص من قيود دستور ١٩٢٣ وتبنى موقف أكثر ثورية يتفق ورغبات الجماهير . إن افتقار

(٦) محمد أنيس : الكاتب ، سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ٣٨ - ٤٠

(٧) نفس المرجع ص ٢٨ - ٤٠

(٨) محمد أنيس : الكاتب ، أكتوبر ١٩٦٥ ، ص ٣١ - ٣٦ .

(٩) محمد أنيس ، الكاتب ، أغسطس ١٩٦٥ ، ص ٢٩

(١٠) محمد أنيس ، الكاتب ، أكتوبر ١٩٦٥ ، ص ٢٣

الوفد لبرنامج اجتماعي أدى بالنظام الليبرالي جميعه إلى الهلاك^(١١) . إن غموض موقف أنيس الخاص من الوفد يصبح أكثر وضوحاً في أعماله الأخيرة عن الوفد عند تعامله مع حادث ٤ فبراير وحريق القاهرة ، والتي تعطى صورة إيجابية عن الوفد أكثر من سلسلة مقالاته المنشورة في الكاتب^(١٢) .

إن مشروع محمد أنيس يبدو أنه هو الذي أعطى الخلفية النظرية لأغلب الأبحاث التاريخية التي تمت في النصف الثاني من الستينات والسبعينات . فخلال هذه الفترة ، قام المؤرخون بعمل أبحاث واسعة النطاق حول العديد من الموضوعات التي تناولها أنيس في سلسلة مقالاته . ومع ذلك ، فقد تم تعديل الإطار الذي قدمه أنيس تدريجياً ثم الاعتراض عليه في النهاية . لقد عكس هذا إلى حد كبير المناخ المتغير الذي تم فيه عمل الأبحاث التاريخية . فأتثناء حكم الرئيس السادات ، أصبح من الواضح أن التاريخ المصري لم يكن خطأً تقدماً مستمراً تجاه الاشتراكية . في الحقيقة ، عادت الرأسمالية ، التي اعتقد أنيس أن الاشتراكية قد تجاوزتها إلى الظهور ومعها التيارات السياسية التي لها جذورها في فترة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ . بدلاً من الخط المستقيم ، كان التاريخ المصري يصنع كل أنواع المنحنى وبدأ وكأنه يدور حول نفسه .

وبالفعل في عام ١٩٦٨ ، عندما نشر كتاب عبد العظيم رمضان عن الفترة ما بين ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، كانت المقررات أنيس الأساسية قد تم تعديلها^(١٣) . ورغم أن الرسالة الأصلية قد أشرف عليها أنيس ، إلا أنها اختلفت في كثير من النواحي عن المنهج الذي قدمه . أولاً يقدم رمضان دراسة مختلفة كلية عن التيارات السياسية التي سبقت ثورة ١٩١٩ . على عكس أنيس ، يضع رمضان الحزب الوطني في موضعه الصحيح داخل المعسكر الإسلامي ونميشاً مع منهج أنيس ، انتقد رمضان الحزب الوطني لسماته المتخلفة المستقاة من الحركة الإسلامية بخصوص موقفه من الإمبراطورية العثمانية ، والحدوي ، وتجريد المرأة . من ناحية أخرى ، هناك ثناء على حزب الأمة لهويته الأكثر ثقافة وعلمانية .

يختلف رمضان أيضاً عن أنيس في تقييمه للسياسات الرئيسية لكلا الحزبين . فهو يمنح بصورة أكبر لانتقاد الحزب الوطني بسبب راديكاليته عديمة الأثر ، في حين يميل أكثر إلى حزب الأمة الذي يمتدحه لاعتداله وواقعيته بخصوص الإنجليز^(١٤) .

إن ثورة ١٩١٩ ، طبقاً لكلام رمضان ، هي خليط مثالي من حزبي ما قبل الثورة . فقد مزج الوفد العلمانية والموقف الواقعي لحزب الأمة مع الراديكالية والدعم الجماهيري للحزب الوطني^(١٥) . إن الشخصية العلمانية لثورة ١٩١٩ ، التي وحدت المسلمين والأقباط ، ضمنت في نفسها النجاح لهذه الثورة^(١٦) .

وعلى الإجمال ، فإن دراسة عبد العظيم رمضان عن الوفد والفترة الليبرالية تبدو أكثر تعاطفاً من دراسة (محمد أنيس) وبينما يتفق (عبد العظيم رمضان) مع « محمد أنيس » في أن ثورة ١٩١٩ كانت بالأساس كفاحاً سياسياً من أجل الاستقلال ، فهو قلما يستخدم هذا كاتهام للوفد . على العكس ، يعتبر عبد العظيم رمضان هذا شيئاً حتمياً وله ما يبرره تماماً . وحجته الأساسية هي أن ثورة ١٩١٩ والفترة الليبرالية التالية يسيطر عليهما الكفاح السياسي بين القوى الوطنية الديمقراطية ممثلة في الوفد والجماهير من ناحية ، والقوى الأوتوقراطية ممثلة في القصر ، وأحزاب الأقلية ، والإنجليز من ناحية أخرى^(١٧) . والحال ، أن الصراع الطبقي قد تم طرحه جانباً وأصبح محسوساً بالكاد^(١٨) .

(١١) محمد أنيس : الكاتب ، سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ٩٢ - ٣١ .

(١٢) محمد أنيس : ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي ، القاهرة ١٩٧٢ وحريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ على صورة وثائق نشر لأول مرة

(١٣) تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، القاهرة .

(١٤) المرجع نفسه ، ص ٢٩ - ٤٦ .

(١٥) المرجع نفسه ، ص ٤٥ .

(١٦) المرجع نفسه ، ص ١٣٢ .

(١٧) المرجع نفسه ، ص ٥ - ٦ وتطور الحركة الوطنية من سنة ١٩٤٨ الجزء الأول ، ص ٣٣ - ٥٠ .

(١٨) د . عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ١٦٩ - ١٧٠ .

حتى في كتيبه عن الفترة التالية بين عام ١٩٣٧ وعام ١٩٤٨ ، أبرز عبد العظيم رمضان نفسه على أنه نصير وفي للوفد . ورغم أن الوفد في هذه الفترة كان في انحدار وكان يفقد تابعيه للإخوان المسلمين ومصر الفتاة ، إلا أن رمضان ظل مؤيداً للعقيدة الأساسية للوفد بكونه الممثل الوحيد ووكيل الأمة^(١٩) . أما الدور الذي لعبه الوفد في حادث ٤ فبراير فقد أعطاه تفسيراً متعاطفاً إلى حد كبير مما يدع هيبه الوفد دونما تلوث أو أذى^(٢٠) .

إن ما يعتقده عبد العظيم رمضان عن الوفد بعد عام ١٩٤٥ غير واضح تماماً ، لكن يستطيع المرء أن يستنتج من منطلق مجادلته أنه لا يعتقد أن سقوط النظام البرلماني كان غلطة الوفد . فهو يضع مسعولية ماحدث على عاتق أعداء الوفد : القصر ، وأحزاب الأقلية ، وأنصار هاتين القوتين ، الإنجليز ، الإخوان المسلمون ، ومصر الفتاة . إن استنتاج رمضان النهائي هو أن الوفد لم يكن لديه في الواقع أية فرصة لتفيل ومتابعة سياساته ، نتيجة بقاءه في الحكم لأقل من ثمان سنوات فقط خلال الفترة الليبرالية كلها . والحال ، أن النظام الليبرالي كان يمكن أن يحقق نجاحاً وأن يرتقى إلى ديمقراطية ذات طابع جماعي ، إذا لم يعمل أعداء الوفد على إفشال سياساته^(٢١) . إن مغزى هذا الموقف واضح . وعندما عاد الوفد إلى الظهور خلال السبعينات والثمانينات ، فقد كان باستطاعته ، واستطاع بالفعل استخدام أعمال عبد العظيم رمضان التاريخية ليعطي لنفسه شرعية .

لكن لا يمكن القيام بمثل هذا الاستخدام لدراسة طارق البشري التاريخية « الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ »^(٢٢) ، والتي تكمل ما توقف عنده رمضان . هذا العمل ، نتيجة لاتساع نطاقه ، وعمق تحليله ، وتقريره المتوازن والمنطقي عن التطورات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية المختلفة ، يعد واحداً من أفضل الأمثلة على الكتابة اليسارية للتاريخ ، وهو في نفس الوقت محاولة لتجاوز اليسار . فتمشيا مع الإطار العام لكتابة اليسار للتاريخ ، يجدد هذا العمل الحركة الشيوعية لإعطائها الحركة الوطنية برنامجاً أكثر راديكالية بعد الحرب العالمية الثانية . غير أنه ، في نفس الوقت ، ينتقد الحركة الشيوعية لانقساماتها الداخلية ، والأكثر أهمية ، لقصور وجود تحليلها للسياسة المصرية ، خاصة فيما يتعلق بمصر الفتاة^(٢٣) . ففي عرضه المتعاطف مع مصر الفتاة ، يتجاوز طارق البشري بوضوح النظرة اليسارية التقليدية لهذا التنظيم السياسي . وفيما يتعلق بالوفد ، فهو يسلو بصورة أكبر سائراً في نفس الخط مع المشروع الذي وضعه محمد أنيس . إن نقده لافتقار الوفد لبرنامج اجتماعي واحتفاظه بسياساته الشرعية تجاه الملك ، والإنجليز يعكس بوضوح النقد المعتاد للييسار الموجه للوفد^(٢٤) . وعلى الرغم من هذا ، فإن تناول طارق البشري لتحطيم النظام الليبرالي يعد أكثر تماسكا من معظم الكتابات التي تناولت هذه الفترة .

يعتقب طارق البشري ، بالتفاصيل الدقيقة ، المراحل المتعاقبة لاشتداد الحركة الوطنية التي قوضت بصورة متزايدة المنطق الداخلي للنظام السياسي الموجود وميزان القوى الذي اعتمد عليه^(٢٥) . يحلل طارق البشري بمتى الذكاء الموقف المزعزع للوفد خلال فترة حكمه . فيسبب دعمه لمطالب الحركة الوطنية ضد حكومات الأقلية قبل أن يصل هو نفسه إلى الحكم في يناير ١٩٥٠ ، وجد الوفد نفسه بعد الفوز في الانتخابات ، التي دمرت أحزاب الأقلية ، وجهاً لوجه مع القطبين المتضادين

(١٩) د. عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، الجزء الأول ص ٩٢ - ٩٣ .

(٢٠) د. عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، الجزء الثاني ، ص ١٩٢ - ٢١٨ ، والولد ، العدد ٣ ، مايو ١٩٨٤ ، العدد ٨ ، مايو ١٩٨٤ .

(٢١) « نظرة جنونية إلى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ » ، الجمهورية في ١٦ فبراير ١٩٧٧ .

(٢٢) طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، الجزء «العلمة للكتاب » ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

(٢٣) الرجع نفسه ، ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

(٢٤) الرجع نفسه ، ص ٣٣ - ٤١ .

(٢٥) الرجع نفسه ، ص ١٣٢ - ١٣٤ ، ص ١٧٤ - ١٧٦ ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ ، ص ٣٠٢ - ٣٠٤ .

على الساحة السياسية ، الملك من ناحية ، والحركة الوطنية من ناحية أخرى^(٢٦) . ونتيجة لانقسامه من الداخل إلى جناح يميني وجناح يساري ، لم تكن للوفد القدرة على التعامل مع القوى الخارجية المتطرفة ، فآثر الاستسلام للملك أكثر من الحركة الوطنية . وطبقاً لكلام طارق البشري ، أعلن الوفد أخيراً إفلاسه بنفسه ، والنظام البرلماني الذي ناضل من أجله منذ عام ١٩٢٣ فصاعداً ، بحل معاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد والحكم المشترك مع بريطانيا للسودان في أكتوبر ١٩٥١^(٢٧) .

إن ما يجعل دراسة طارق البشري لهذه الفترة تسترعى الانتباه ، ليس فقط تحليله المتأني للقوى السياسية والاقتصادية الاجتماعية المختلفة ، بل أيضاً بسبب حقيقة أنه لا يلجأ إلى نظريات التآمر . فالوفد لم يكن ضحية خصومه ، لكنه ضحية سياسته والنظام الذي التزم به . نفس الشيء ينطبق على الحركة الثورية . فقد فشلت بسبب أوجه قصورها الخاصة . وبالتالي ، فإن حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ لم يعد يُحلل كعمل من أعمال القوى الثورية المضادة ، لكن نتيجة لانفجار تلقائي لإحباط الجماهير^(٢٨) .

على الإجمال ، يبدو طارق البشري أكثر نجاحاً في فهم الفترة الليبرالية أكثر من معظم المؤرخين . وكما ذكرت من قبل ، يبدو هذا واضحاً ضمن أشياء أخرى في وصفه لمصر الفتاة ، التي يقر لها بالانتفاء إلى الحركة الوطنية غير أنه في وصفه للإخوان المسلمين ، يظل طارق البشري داخل تقاليد كتابة اليسار للتاريخ تماماً^(٢٩) . فالكثافة الموضوعية غير المنحازة ، عن الإخوان المسلمين في كتابة اليسار للتاريخ غير موجودة تقريباً ولا يعني هذا أن الأعمال التي كتبت عن الإخوان المسلمين غير ذات قيمة . على العكس ، فتناول كَلِّ من « طارق البشري » و« رفعت السعيد »^(٣٠) للإخوان المسلمين يلقى بالضوء على عدة نواح من الحركة الإسلامية ، خاصة فيما يتعلق بموضها الأيديولوجي . ولكن لا يجد المرء دراسة أكاديمية في الستينات والسبعينات عن الإخوان المسلمين تصف هذا التنظيم بمصطلحاته الخاصة ويعترف أنها كانت حركة أصيلة وليست مجرد عميل لأحزاب الأقلية أو القصر . هذا الموقف العدائي تجاه الإخوان المسلمين يعود تاريخه إلى الفترة التي تلى الحرب العالمية الثانية مباشرة عندما اصطدمت حركة اليسار مع الإخوان المسلمين . وامتد ذلك إلى فترة ناصر بعد قمع ناصر للإخوان المسلمين .

لم تظهر أية دراسة أكاديمية مصرية عن الإخوان المسلمين حتى عام ١٩٧٨ ، حين ظهرت الدراسة التي كتبها « زكريا سليمان بيومي »^(٣١) . هذه الدراسة تقع بوضوح خارج إطار كتابة اليسار للتاريخ وتحاول أن تضع إطاراً إسلامياً منقحاً بديلاً . ومن المثير أن نذكر على سبيل المثال ، أنه على النقيض من « محمد أنيس » و« عبد العظيم رمضان » ، فإن « بيومي » لم يقر فقط بانتماء الحزب الوطني للحركة الإسلامية ، بل يعجب به أيضاً لشدة تمسكه بموقفه تجاه الإنجليز . يشتد بيومي في نقد الفترة الليبرالية أكثر من اليسار أو المؤرخين الوفديين ، ولو أن ذلك لأسباب مختلفة . كما يضع دعم الجماهير للوفد ، خاصة الهوية العلمانية للثورة ١٩١٩ موضع تساؤل^(٣٢) . والحال ، أن النظام الليبرالي يصبح موضع إدانة

(٢٦) المرجع نفسه ، ص ٣٤١ - ٣٤٩

(٢٧) المرجع نفسه ص ٤٨٥ .

(٢٨) المرجع نفسه ، ص ٥٠٩ - ٥٣٩ .

(٢٩) المرجع نفسه ، ص ٤٧ - ٧٤ .

(٣٠) رفعت السعيد . حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمون ، متى .. كيف .. ولماذا ؟ القاهرة ١٩٧٧ .

(٣١) زكريا سليمان بيومي . الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية ١٩٢٨ - ١٩٤٨ ، القاهرة ١٩٧٨ .

(٣٢) المرجع نفسه ، ص ٣٧ - ٣٩

لأنه وارد الغرب الذي فوض المفاهيم السياسية والأخلاق الإسلامية^(٣٣). لذلك، وطبقاً لكلام بيومي، فليس من المدهش أن تنظيمًا للدفاع عن الإسلام قد تم تأسيسه في شكل الإخوان المسلمين.

من واقع ملاحظات ومراجع بيومي، يتضح أن دراسته هي محاولة لدحض دراسات رفعت السعيد وطارق البشري عن الإخوان المسلمين. فإمامهما لأندولوجية الإخوان المسلمين بأنها عامضة، يدحضه بالتعار المألوف بأن الإسلام عالمي وشامل^(٣٤). عر أن الأكثر أهمية، هو دفاعه عن الإخوان المسلمين ضد الاتهام بالتعاون مع الإمبراطورية البريطانية، والقصر، وحكومات الأقلية. ورغم أن بيومي يقر حقيقة أنه هناك شك في أن الإخوان المسلمين بدأوا أول نشاطهم السياسي العلني خلال حكومة الأقلية التي كان على رأسها محمد محمود عام ١٩٣٨، إلا أنه يرفض بشدة فكرة أن الإخوان المسلمين كانوا من خلق أحزاب الأقلية^(٣٥). كورثة للحزب الوطني، كان الإخوان المسلمون من أكثر أعداء الإمبراطورية البريطانية تمسكاً بمبادئهم. كان الإخوان المسلمون قبل وبعد الحرب العالمية الثانية متشددين في مطالبهم بالتحرك الوطني مثلهم في ذلك مثل التيارات السياسية الأخرى التي شكلت الحركة الوطنية. إن السبب الوحيد الذي جعل الإخوان المسلمين دائماً على استعداد، طبقاً لكلام بيومي،، خلال الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية، هو أن الوفد حتى أن يعزى الإخوان المسلمون أتباعه، خاصة بين الطلاب. أما كون الإخوان المسلمين حركة أصيلة، فقد تم الرهنة على ذلك أخيراً عندما قامت حكومة الأقلية بقمعها عام ١٩٤٨. بغض النظر عن دفاع بيومي الحار عن الإخوان المسلمين، من المتبر أن نذكر أنه لم يهذر لحصومهم نقطة أن الأساليب السياسية والاستراتيجية التي اتبعها الإخوان المسلمون كانت غامضة وتفتقر إلى الوضوح. إن حقيقة أن الإخوان المسلمين لم يفسروا كيف سيؤسسون الدولة الإسلامية أسهم في اللبس العام في ذلك الوقت^(٣٦).

إن إحدى التداعيات الجديرة بالملاحظة لظهور الحركة الإسلامية خلال السبعينات على كتابة التاريخ المصري هي دون شك مراجعة طارق البشري لأفكاره التي كان قد قدمها في دراسته «الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ - ١٩٥٢». ففي عام ١٩٨٣، كتب «البشري» مقدمة لطبعة جديدة من كتابه لام فيها نفسه لفشله في الالتزام بمشروعه لكتابة التاريخ موضوعية، خاصة فيما يتعلق بالإخوان المسلمين. بمعنى ما، من المتبر أنه لم يُعد كتابة الكتاب، لأنه عندئذ كان من الممكن تتبع تطور تفكيره خطوة بخطوة. لكنه في هذه الحدود، نستطيع أن نستخلص من المقدمة الجديدة ومن كتابه «المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية»^(٣٨)، كيف تطورت أفكاره.

تتعلق مراجعة «البشري» الرئيسية بالافتراض الأساسي للكتابة اليسارية الليبرالية للتاريخ، بأن هناك علاقة منطقية بين العلمة، والوطنية، والتقدم. ومثل بيومي، يؤكد طارق البشري أنه قبل ١٩١٩، كانت الحركة الإسلامية هي الحركة التقدمية، بينما كان حزب الأمة رجعيًا في سياساته الاقتصادية الاجتماعية^(٣٩). ويمزى البشري انتصار العلمانية مع الوفد وثورة ١٩١٩، إلى سقوط الإمبراطورية العثمانية والوضع الدولي الاستثنائي في ذلك الوقت. هذا الخط من الاستدلال العقلي تبرهن عليه حقيقة أنه بعد أربع سنوات فقط من الفوز الساحق للوفد في انتخابات ١٩٢٤، تأسست جماعة الإخوان المسلمين^(٤٠). ويتم طارق البشري كتابة اليسار للتاريخ، بتجاهل هذه الحقائق، وبالتالي تجاهل ما يسميه التراث

(٣٣) المرجع نفسه، ص ٣٩

(٣٤) المرجع نفسه، ص ٥٠ - ٥٤

(٣٥) المرجع نفسه، ص ٩٢ - ٩٦، ص ١١٨.

(٣٦) المرجع نفسه، ص ١٠٣ - ١١٦

(٣٧) المرجع نفسه، ص ٩٣، ص ١٣١.

(٣٨) طارق البشري: «المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية» بيروت، ١٩٨٢

(٣٩) المقدمة الجديدة، ص ٣٥ - ٣٦

(٤٠) نفس المرجع، ص ٣٧ - ٣٨

الإسلامي ، الذي ستقوم على حراسته جماعة الإخوان المسلمين . يقر طارق البشري أخيراً ، بسبب هذه المهمة ، بأن الإخوان المسلمين كانوا جزءاً أصيلاً من الحركة الوطنية^(٤١) .

ورغم أن هذه « الحركة التصحيحية » لها ما يبررها عندما ينظر المرء على سبيل المثال إلى تفسير محمد أنيس للتاريخ ، إلا أن طارق البشري يتحده للركون إلى حد كبير إلى أقصى الطرف الآخر ، مرتكباً نفس الخطأ الذي وقع فيه بعض مؤرخي اليسار حين طمسوا دور خصومهم . إن أفضل مثال لهذا الأسلوب ، هو وصفه لقيادة الحركة الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية ، وخاصة القيادة اليهودية ، التي يتهمها بالمحاولة المتعمدة للاحتفاظ بمزاياها عن طريق تأسيس الحركة الشيوعية^(٤٢) .

استخلاصاً للتائج من هذه الأمثلة للكتابة التاريخية المصرية ، نرى أن الهوية التاريخية المصرية قد ازدادت لبساً وتعقيداً . فإذا كان هناك إجماع خلال عهد « ناصر » على التطور التاريخي الذي سارت فيه مصر وشعور بالانتماء الذي كانت تسير فيه ، فقد شهدت الفترة التالية انحساراً كاملاً لهذا الإجماع وشعوراً طاعياً بفقدان الاتجاه ومن الناحية النظامية ، فقد عكست كتابة التاريخ التحول من دعم الدولة الفاتر للكتابة التاريخية في ظل قمع الحوار المفتوح إلى مناخ سياسي أكثر تنوعاً ، تنشده فيه التيارات السياسية المختلفة ليس فقط احتكار السلطة ، ولكن أيضاً احتكار هوية مصر التاريخية .

وإذا عدنا إلى التعامل الحاذق مع المفاهيم الثلاثة لهذه الندوة ، يمكننا أن نصرح بأن الالتزام قد أحرز كتابة تاريخية جيدة . ومع ذلك ، فبلون درجة معينة من التجرد ستم الحيلولة بين المؤرخ والتاريخ الذي هو حرفته الحقيقية .

(٤١) نفس المرجع ، ص ٣٣

(٤٢) المسلمون والأمم في إطار المسألة الوطنية ، ص ٦٤٥ - ٦٤٨ .

المناقشة

(١) د . محمود متولى :

إن كل من سمع د . أحمد عبد الله أجمع بشخصته وكأنه يخارب في ساحه قتال عنمه حرمها جميعا ، ليس فقط من تعدد قراءاته . ولكن أيضا لشخصته في الاعتراف بخلعيته وأيديولوجيه بلا أى نوع من الحرج سوى أنه مؤمن وببهر أن هذا هو من يتكون الإنسان المنصف . وعائده وفلسفه الالبراد .

لكن من ناحيه أخرى أنا أعتقد أن كل من استمع إلى كل ما قيل أصبح ينتشكك في المستقبل ، وأصبحت هناك صورة من التشاؤم جعلنا جميعا غير قادرين على الحركة أو الخروج على تنمق عليه .

نقد صور د . أحمد عبد الله المجتمع المصرى على أن هناك ٤٩ مليون في سكوت وحمود لا يتحركون .. علما بأن سمات هذا المجتمع - سيكولوجيته على مدى التاريخ - تؤكد بأن الذى كان يحرك المتقنين هم القاعده الشعبية ، الذى حرك الثورات هى القرى والريف ، الذى يحرك المجتمع هم البسطاء . هذه قصيه تاريخيه يمكن أن يعلى إليها من استقرار تاريخنا ويمكن أيضا أن نتأكد من صحتها .

النقطة الثانية . هي أن د . أحمد عبد الله قد أتاح لنفسه أن يقف على مصبة القصاص لينقد الجميع . والحق ... أنا مجتمع مثقف غير بالحوار . ونحن نسأله نادى سى أو تهازل الانتقادات التى يجب أن توجه لمفهوم وإطار الحركة اليسارية في بعض من تاريخها .

حدد مثلا موقفها من حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ... ماذا كان موقفها ؟ كانت مصر كلها في ناحية واليسار في ناحية أخرى ، مصر تريد أن تخارب إسرائيل اليساريون مع بناء إسرائيل . هذه نقطة هامة .

النقطة الثالثة : عندما تحدث د . أحمد عن « الكاتب السياسى المؤرخ » ، الواقع أنا ذهبت .. هل يقصد « بالكاتب السياسى المؤرخ » أنه المؤرخ الذى له موقف وبشرح هذا الموقف من خلال الصحف ؟ أو المؤرخ الذى يكتب في الشؤون السياسية ؟ أم هو المؤرخ الذى يزعج نفسه في بعض المعتركات في قضايا معاصرة هم الوطن ؟ والحقيقة أن أيا من الأنواع السابقة مطلوب وله دوره . فالمؤرخ الذى يشرح فلسفته ومبادئه وقيمه مطلوب ، لأن المؤرخ هو طبيب المجتمع وهو الذى يفرح به من الحق ، هو الذى يعطيه الرضاة السليمة وليس الرضاة المسمومة . هو الذى يغذى شخصية الوطن وشخصية الأمة .

ولذلك لابد وأن يشرح فلسفته وأفكاره للمجتمع . وهو لذلك مطلوب وله دور هام في حياتنا الفكرية والسياسية . ومطلوب منه أن ينتقل من برحه العالى ، من أكاديميته ، ليمتدح مع هذا المجتمع .

ومن خلال ريشة الفنان ومن خلال إبداع الأديب يستطيع أن يعطى للتاريخ حركة بدلاً من السكون وبدلاً من عرض التاريخ الميت الذى عشته أعواماً طويلة .

النقطة الهامة التى أريد أن أقولها : إن أى تحرك في مجال التاريخ يرتبط بثلاثية مقدسة ... الإنسان والزمان والمكان .

وكل من هذه الأطراف الثلاثة في صراعها تؤدي إلى التغيير ، فقد يكون هناك موقف الآن .. وقد يكون هناك موقف في الغد ولكن المهم أن تكون النتيجة لصالح المجموع ولصالح الأغلبية ، لابد أن تكون النتيجة أيضاً لصالح التطور والتقدم . هذا هو معيار نجاح أى مثقف في أداء رسالته .

لو نظرنا إلى « الإخوان » .. هم حركة سياسية ! .. نعم ، هم أنكروا ذلك في البداية ! ... نعم .

عام ١٩٣٨ أعلنوها صراحة . ولكن كون أن هناك قيادات قد استمرت هذا العامل السياسى وتسببت في أضرار فهذا لا يدين حركة الإخوان التى تغلغل في الشارع المصرى حتى وصل عدد شعبها إلى ٥٠٠ شعبة . نحن لا نستطيع أن ندين حركة الإخوان كلها بناء على تصرفات قادتها وتكتيكاتهم السياسية . هذه نقطة لابد من أخذها في الاعتبار عند الحديث عن حركة الإخوان .

وعموماً فإن كل التنظيمات السياسية بما فيها التنظيمات اليسارية — وأنا تحدث عن هذا في كتابي عن مصر والحركة الشيوعية — قد سارعت بإيجاد أو تقديم حلول للعديد من المشكلات الاجتماعية .

كل التنظيمات السياسية في مصر قد قدمت في وقت من الأوقات صورة لما يمكن أن نسميه « دفعة لحركة التاريخ » .

أريد الآن أن أتحدث عن النظرة المستقبلية .. هناك دول كثيرة سبقتنا في نقل التاريخ من الماضي إلى المستقبل ، في جامعة المنيا أصدرنا دورية علمية أطلقنا عليها اسم « التاريخ والمستقبل » وبدأنا في محاولة خلق أجيال جديدة من الباحثين ، اهتمامهم الأصلية هي بالقضايا المستقبلية . مع أن هذا ضد النظرة الأكاديمية الصرفة التي تعتبر التاريخ « ماضياً » .

أما نحن فنقول : لا . إن التاريخ إذا لم يساهم في بناء المستقبل لا يصبح تاريخاً .

النقطة الأخيرة : أن مناهج البحث تعلمنا ألا نحكم في أية قضية حكماً مطلقاً . وهذه نقطة هامة لأن الحكم المطلق غير مقبول أكاديمياً والكثير من الأشياء قد يبحث عنها المؤرخون ويذهبون وراءها إلى مجاهل بعيدة ثم تظهر وتبقى واحدة في وقت ما تغير التفسير وتغير المفاهيم وتغير كل ما ارتبط بهذا الحكم المطلق .

أنا في الواقع أرى أن الكتابة التاريخية والالتزام بالموضوعية في حاجة إلى ثلاثة أشياء أساسية :

أولاً : مؤرخ واع بمشكلات مجتمعه .

ثانياً : لديه مجموعة من الوثائق ولديه القدرة على تحليلها بدون انحياز وبدون أن يتأثر بالفلسفة السياسية التي يؤمن بها .

ثالثاً : أن يربط الذات بالموضوع بعد أن يترك طرح تحليلاته إلى نهاية ما يقول .

نقطة إضافية أود أن أتحدث فيها وهي : أن كثيراً من المؤرخين يواجهون فجوة تاريخية ، وأنا أتفق مع الأستاذ فتحي رضوان حين قال إن هناك أشياء في التاريخ المصري لا يمكن تفسيرها . مثلاً حادث ٤ فبراير أو حادث حريق القاهرة . ونأخذ مثلاً بسيطاً .. الملك فاروق يقوم بدعوة كل قواد جيشه وكل قواد البوليس إلى حفلة في القصر ولا يدعو وزير الداخلية ليلة حريق القاهرة . هذا يوضح أنه كان أكثر شخص يفتشى على عرشه عندما حدث الحريق . ويتضح من الوثائق أنه لم يكن سبباً مباشراً في حريق القاهرة .. هذا شيء يدل على أن هناك « فجوات » تاريخية ، وذلك يستدعي أن يكون هناك دائماً « فريق عمل » لوضع حد أدنى من المفاهيم لكتابة تاريخنا المصري بأسلوب واع ، ويكون في النهاية في مصلحة الشعب وليس في مصلحة الحاكم .

(٢) د . كريمة كريم :

سؤال الأول لمستر ماير هو أنه عندما نقوم موضوعية كتابة التاريخ فإن المسألة التي تثار هي مدى التزام المؤرخ التاريخي ، بحيث هل من الأفضل أن يكون ملتزماً أم لا . وحتى لو كان صراحة غير ملتزم فإن هذا الالتزام موجود ضمناً . وهنا أثير نقطة أخرى : في تقويمنا لمدى موضوعية ماكتبه أى مؤرخ لماذا نتجاهل الوقت أو ظروف الفترة التي كتب فيها هذا المؤرخ كتاباته ؟

أو بصورة أوضح هل كان هذا العصر يسمح بتعدد الآراء والديمقراطية أم لا .. في تصوري أن هذا متغير أساسي في تقويم موضوعية كتابة التاريخ لأنه في حالة الرأي الواحد وعدم السماح بأى تعدد في الآراء ، حيناً لا يجرؤ المؤرخ أن يقول رأيه بصراحة حتى لو كان ملتزماً ، فإنه لا يعرف مصيره ونتيجة عمله تبدأ بالمصادرة وأحياناً الاعتقال أو الإساءة له .

بالنسبة للدكتور أحمد عبد الله هناك ثلاث نقاط أود أن أناقشها معه :

أولاً : بخصوص ما أثاره عن تخلف الصفوة المصرية ..

أنا أختلف مع د . أحمد عبد الله فهو يصف تلك الصفوة بأنها متخلفة لأنها لا تقف للتفكير قبل الدخول في معارك . ولكن هل هي دائماً ترفع السلاح وتدخل المعركة دون أن تعطي لنفسها فرصة التفكير ؟ اسمح لي يادكتور أحمد أن أنفي ذلك ، فالصفوة

السياسية تنمكر قبل أن ترفع الأسلحة ويدخل معارك والدليل على ذلك أنها حتى يحدث تغيير جوهري من الناحية السياسية من فترة إلى أخرى أو من عهد إلى آخر فإنّ هناك أصواتاً تصمت وأصواتاً جديدة تظهر أو وحوها قدمة سكنت ففرة ثم عادت للظهور سجمة جديدة وحتهم في ذلك أنهم يتطورون . وليس هناك ما أحد على أن يطور المفكر أو السياسي نفسه وأفكاره .

صحيح أن السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا عيرت تلك الصعوبة رأياً الآن وليس مد فترة !! لكن هذا سؤال إجابته واضحة . ما أريد أن أقوله أن الصفوة المصرية تقف وتمكر ثم تختار إما مع السلطان والمناصب أو صدها ويكون لها بالمالى تصور آخر ورؤية أخرى وتحويص معركتها سوء على ذلك . ودليل آخر على أن تلك الصفوة السياسية تفكر قبل أن تحويص معركتها ما نشاهده من بعض أفراد تلك الصفوة واستمرارهم وتغير أفكارهم وخاصة من تلك الوجوه التي عاصرت الأحداث منذ عام ١٩٥٢ حتى الآن وتناعت عليها ثلاثة أنظمة مختلفة هي أنظمة ناصر ، والسادات ، ومبارك .

ثانياً : خصوصاً ما أثاره د . أحمد عن الحقيقة التاريخية ، والافتئات عليها . الحقيقة التاريخية تشمل الحدث التاريخي ثم تفسير هذا الحدث كما ذكرته أنت في حديثك . وأن الحدث يحمل أكثر من تفسير ، الوفد أدانه البعض في حرق القاهرة ، والبعض قال إنّ تاريخه وطني ، والآخرون اتهموه بالحياة .. إلى هذا الحد كان الاختلاف في تفسير الحدث وتداعياته بالنسبة للأحزاب والتظيمات السياسية . ولكن ما لا يمكن أن يختلف عليه هو الحريق ذاته . وإذا كنا نرفض الافتئات على الحقيقة التاريخية فمن نقصد هنا الحدث التاريخي فقط باعتبار أنه الحقيقة التاريخية . أي لكنه ليس هناك افتئات عندما نفسر الحدث التاريخي ، وهناك مساحة مسموح بها من الاختلاف والحق مكفول للجميع في ذلك .

النقطة الأخيرة التي أريد أن أثيرها هي السلفية بالنسبة للاتجاهات السياسية المعاصرة . إنها نقطة بالفعل متيرة للاهتمام ، وإعادة الماصى بالفعل نعمة يضبط عليها الكثير من الاتجاهات المعاصرة . ولكن دعنى أسألك هل تلك نعمة جديدة ؟ .. منذ متى كان لدينا رؤية للمستقبل في مصر ؟ .. عندما قامت ثورة ١٩٥٢ كان مذهبها هو المنهج التحريري البراهماتي .

والدليل على ذلك ما حدث .. القوانين الاشتراكية أعلنت عندما فتلنا في عمل تمويل للخطة الخمسية ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ، والانفتاح ثم عندما فقدنا القدرة على جذب العملات الحرة وتناقصت موارداً منها . وهذا معناه أن الظروف الاقتصادية هي التي « محورت » الظروف السياسية .. هذا ليس عيباً ، ولكن ما نلوم عليه أنفسنا أنه إذا كان لدينا مرور لهذا السلوك بعد عام ١٩٥٢ بقليل لأننا كما حدثى العهد بحكم أنفسنا ، فبعد مرور خمسة وثلاثين عاماً على ثورة يوليو ما هي حجتنا في استمرار الأوضاع على ما هي عليه ؟ . الآن لاد من وقعة وأن نلوم للمستقبل .. ما أريد أن أقوله باختصار أن هذه السلفية وعدم وضوح الرؤية للمستقبل هي المشكلة الآن .

(٣) الشيخ / عبد اللطيف الكومى :

أود أن أسلط الضوء على بعض نقاط جاءت في ورقة الدكتور أحمد عبد الله ، وهي هجوم البعض على المجمع اليهودية في الحركة اليسارية . وأن هذا الهجوم لا دليل ولا برهان عليه .

لقد قال إن هناك شبهات حول « هنرى كوريل » ، ونحن لا نحاول أن نفي في الشبهات حتى تكون أدلة سامقة . ولكن ما أود أن أستعسر عنه هو البيانات التي حرجت من حركة « حدنو » إيان نواجد السيد هنرى كوريل حيث أبدت هذه البيانات تواجد اليهود على أرض العرب . كذلك أبدت الحركة الديمقراطية الاشتراكية (دُش) والتي كان يقودها « يوسف درويش » وه صادق سعد « - اغتصاب اليهود لأرض العرب ،

ولو كنت أعلم أن ورقة د . أحمد عبد الله ستتناول هذه الموضوعات لأجهزت بصرى الضعيف لإحضار الوثائق والبيانات التي أبدت الاتحاد السوفيتي في موقفه من قضية التقسيم .

الشيء الثاني الذي أود أن أسلط الضوء عليه ... إن كنت برصاني لحقيقة حياة تاريخية نقول ما عاصرت ... هو أن ما تردد عن قصور الإخوان المسلمين في وضع برنامج ليس صحيحاً .

فقد جمع الإمام الشهيد « حسن البنا » ذات يوم مورييس محري عبد البور وتوفيق دوس ، كبيراً من رجالات القانون لكي يصفروا في تقوى الشريعة الإسلامية .. وعندما تقدموا بصورتهم قال الإمام الشهيد « إن متلى ومتلى المسلمين في هذه الأمة كمتلى رجل يحمل « طيلة » بدق عليها مجتمع الناس لكي يعملوا شيئاً من أجل أمتهم ودينهم » . ولقد سمعت الأخ الذي يتشاركك على اشعة يُكرر اسم د . محمد أسى (والكلمات التي هممتها منه هي عبد العظيم رمضان وعبد أنيس !) .

وعن محمد أنيس أقول إنه حين وقع انقلاب أو حركة مايو كان د . أنيس في الجزائر وكانت البيانات غير واضحة عن هوية الذين قاموا بانقلابهم ، فاستفسرت منه فقال قولة الإمام الشهيد وقال : « يا عبد اللطيف المهم أن من يأتون للحكم سواء كانوا جزائريين أو سواك أن يكونوا وُضيين وعلّصون هذه الأمة من العت والإرهاق » .

الشيء الثالث الذي أود أن أؤكد عليه هو أن التيار الإسلامي إبان الصال الوطني لم يكن متوقعاً والدليل على ذلك أن جامعة القاهرة عندما فُتحت معسكراتها للمتطوعين كان يقود هذه الجماعة نهار (الإخوان المسلمون) وقد حلع « حسن دوح » رداه الحزبي وأصر على تثبيت عاصر الأمة في ذلك العمل وشارك ولهم مكرم عبيد في افتتاح هذا المعسكر .

وقد مال عدد من المسبحين شرف الجهاد في منطقة القتال وأذكر منهم إدوارد ولهم وآخرين .

ولكن لا تبغ على التيار الإسلامي إحكامه عن التعامل مع الحركة اليسارية التي كان يقودها اليهود . يا أخى .. إن الباصرة مختلفة بين فريد عبد الكريم وكال أحمد . والوفدية تختلف عند عبد المحسن حمودة عن فؤاد سراج الدين . فما العيب إدد في اختلاف الإخوان مع العلمانيين .. لأن هناك قضية حاسمة .. ولأن لله أم للمستحدثات ؟ فليس مهمة الإخوان أن يصنعوا « كركليل » وطني !! ونحن نحمد لهم موقفهم في عدم التعامل مع التيار اليساري .

(٤) المستشار طارق البشري :

أولاً : أشكر د . أحمد عبد الله على هذه الندوة ومشاركتنا فيها والموضوع الشيق الذي اختاره ليكون مجال الحوار فيها .

آسف للأستاذ « رول ماير » فلم أستطع أن أعقب حديثاً نتيجة لسرعة حديثه بالإنجليزية ، ولعل حين أقرأ ورقته أتكلّم معه في هذا الأمر . بالنسبة لما قاله د . أحمد عبد الله أكرر شكرى له على الإحاطة بالموضوع بنظرة تحاول أن تحتضن التيارات المختلفة لهذا الوطن وتعهّد في هذا . لا أدعى أننا نستطيع — كلّ مناخ مكانه — أن نخط بكل هذه التيارات المختلفة . وقد نسأل وقد نفضب ، وقد يضيق صدرنا ، ولكن المهم أن نكون دائماً على مستوى الحوار وأن نحاول دائماً نفهم وجهات بظرتنا المختلفة وأن يعذر بعضنا البعض حين تختلف .

بيده الروح تكلم د . أحمد عبد الله وأنا أشكره على ذلك .

نقاط قالها عن جوانب التحلف في أعمالنا الفكرية الحالية . قضية التعامل مع الهيئات الأجنبية ، وهي تثير الحساسيات المعروفة . واعتبر هذا جانباً من جوانب التحلف . كنت أحب أن يكون أكثر من يعذرنا في هذا الأمر . فمن يشعرون بهذه الحساسية اليوم لم يكونوا يشعرون بمثل هذا القدر بها في الستينيات مثلاً . فقد أصبحنا بلداً مفتوحاً من كل ناحية معرضاً لأعاصير هوجاء ، فمن يطالب بمواربة الأبواب والنوافذ قليلاً وبالحدز كثيراً أظن أنه يكون على صواب أو على بعض الصواب ، أو يُناقش في هذا الأمر ولا يعتر موقفه من جوانب التحلف .

النقطة الأخرى والتي أوافق فيها هي قوله إن الكل يحمل سلاحاً . ومشكلة السلاح هنا هي أنه ليس السلاح المادي ، ولكننا في مجال الحديث عن حوار الأفكار . يضيى جداً ما أشعر به خلال العامين الماضيين أو الثلاثة — على وجه التحديد — بالنسبة للحرب الفكرية التي تقوم حالياً بين بعضنا البعض ، أغلقت الحدود الفكرية وأرتج السباح تماماً .

الوسائط التي كانت تقوم بين مجموعة من الأفكار ومجموعة أخرى ، أصبح عليها الآن أن تضع نفسها في مجال من هذين المجالين وغير مسموح بالموقف « الوسط » في هذا الأمر أبداً .

ردود الفعل بالنسبة لقضايا الحوار لم تعد تحديد مساحة اللقاء ، إنما إبراز نقاط الاختلاف . وهو وضع متحاربين يقفون صفين متقاتلين ولا يقعون متحاورين . وهذه مسألة يتعين أن تتجاوزها ، وأنصوب أنها لم تكن موجودة منذ أكثر من ثلاث سنوات فقط . كان هناك أمل كبير في أن تنى جسور ويفهم كل منا الآخر أكثر من الآن . فلعل كلمة د . أحمد تفيدنا في هذا المجال . وبالنسبة لما قاله عنى . فأنا أشكره وأرجو أن أكون مستحقاً لبعض ما قال ، وأشكره أكثر بالنسبة لما ذكره عن جوانب النقد التي أوصحها في الحقيقة إنني عندما أواجه بهجوم يكون رد فعل هو الاعتماد . فأنا أكره أن أفق موقف الدفاع ، وأتضرع أنه لا شيء يدعو إلى الدفاع عن نفسي وموقفي معروف ولا داعي للإطالة .

أما المناقشة فإنني أسمى إليها سعيًا وأحاول في هذا أن أتبع قول الإمام الشافعي « ما ناظرث أحدا قط » .

وفي هذه النقطة أتحدث عن قوله إن الحجل الشخصي هو الذي دعاني إلى أن أحتفظ على تجاهلي للأستاذ يحيى رضوان وللحزب الوطني أقول أن الدكتور أحمد كان على صواب أو على بعض الصواب .

النقطة الأخرى بالنسبة لتاريخ اليهود الأجانب في الحركة الشيوعية المصرية . فأنا ترخست في الاختصار في هذا لألى كنت قد أفردت لهذا الموضوع فصلاً مستقلاً في كتابي « المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية » . ولم أتناه أن أضف هذا الفصل إلى الكتاب وأكرر ما قلته في مجال آخر .

وبالنسبة لوضع اليهود فأنا لم أتكلم عن اليهود فقط ولكني أعتمد — إن لم تحنى الذاكرة — أنني كنت ألتزم بمقولة اليهود — الأجانب وليس اليهود فقط ، فقد كنت أستغرب أن يكون على رأس التنظيمات السياسية المصرية — وهي بحكم التعريف لابد أن تصل للحكم — يهود أجانب . الحقيقة اتفقت أن يحدث هذا لمصر قد أكون مخطئاً في ذلك ولكني لازلت في هذا الخطأ !

بالنسبة للموقف من « الإخوان » : كنت أحاول في مقدمتي الجديدة أن أعدل تقوياً للحكم — معيار التقويم بالنسبة للتنظيمات السياسية المختلفة — وأردت أن أجعل هناك معياراً مركباً من الإخوان ومن غيرهم بعد أن كان التقويم يستبعد هؤلاء كمعيار .

وفيما يتعلق بفكر الإخوان ، وأحد جوانبه هو المسألة الحضارية أو مسألة الحضارة ، كان الهدف هو إبراز هذه النقطة ومن استبعاد النقاط الأخرى في هذا المعيار .

(٥) أ . أحمد ثابت :

شكراً للدكتور أحمد عبد الله على هذا البحث الذي يعد بالفعل دخولاً في مناطق متوترة جداً في الواقع المصري والتاريخ المعاصر . لقد استطاع الدكتور أحمد أن يتجاوز انحيازاته الفكرية والسياسية بينها أن قليلاً من أفراد الصفوة السياسية « المتخلفة » لم يستطيعوا أن يقدموا على مثل تلك المغامرة .

الدكتور أحمد عبد الله قام في ورقته بتقويم أربعة من المؤرخين المصريين وتناول موقفهم من التاريخ لفترة ١٩١٩ — ١٩٥٢ . وأفضل هنا أن أتحدث في نقطة منهجية ، وأرجو أن يضعها د . أحمد في اعتباره ، وهي : هل لنا أن نبحث من الأساس حول أسس التاريخ لدى هؤلاء المؤرخين ؟ هل كان لديهم « مصطلحات » معينة أو أسس معينة لتقويم الحركة الوطنية المصرية ؟ انطلاقاً من أن كل حركة سياسية لها مصطلحاتها ومفاهيمها وفي نفس الوقت لها منطقها الخاص في فهم الأمور .

الإخوان المسلمون — على سبيل المثال — لا يجدون غضاضة في التعاون مع القصر ولا يجدون غضاضة في التعامل مع فصائل أخرى مكروهة كرهاً شديداً من فصائل الحركة الوطنية . هذا منطق قد تختلف معه أو تتفق ، ولكنه منطق نجد للأسف من يروجون له بخماس كبير .

الوفد أيضاً له منطقة وكذلك الحال بالنسبة للحركة الماركسية .. هذه قصة .

القضية الثانية : أن سلفية الحركات السياسية المصرية نفسها لا تعود إلى التانيات أو السبعينات وإنما تعود أيضاً إلى ثورة ١٩١٩ ، ثورة ١٩١٩ قامت على أساس من المبادئ الوطنية العامة ولكن دون التفاعل والجدل مع الواقع المصرى في هذه الفترة .. هذا رأى بعض المؤرخين .

وهناك نقطة أخرى هامة ، وهي الخاصة بمسألة تقويمك للصفوة المصرية « الصفوة السياسية » في السبعينات والتانيات . أنا أوافقك في أنها صفوة متخلفة بالفعل ، ولكن من ناحية أخرى لا تستطيع أن تتصور ، أو بمعنى أدق أنه من الصعب ، الجمع بالنسبة للصفوة السياسية المصرية والمؤرخين بين الالتزام والموضوعية . لا يمكن أن تتصور تياراً سياسياً يحكم على نفسه بأنه قد أخطأ في فترة ما وهو الآن يراجع نفسه .. هذا لا يهم إلا بمقدار تفاعله مع الواقع . لكن في تفاعله مع التيارات الأخرى عادة — وهذا شيء لا يمكن أن نهرب منه — لا يمكن أن يلتقي مثلاً الإخوان مع الاشتراكيين مع الناصريين مع الوفديين مع السلطة على أسس محددة . وهذا شيء لا يمكن أن نهرب منه . كانت التيارات السياسية فيما مضى تلتقي معاً على معاداة الاستعمار البريطاني ، وفي نفس الوقت كان لكل منهم مصلحة محددة وقوى احتجاجية محددة . إنما ما يجب أن نقول به هو أن الصفوة السياسية المصرية متخلفة قياساً على الواقع وليس قياساً على الموضوعية ، لأن لكل منهم مفهوماً مختلفاً عن الموضوعية .

(٦) أ . آمال سعيد :

د . أحمد عبد الله ..

(١) جاء في كلمتكم .. « أن هناك رقيباً دائماً هو رأى العام فالناس ليسوا نكرة وليسوا سقط المتاع » ..

وتعليق .. أين هو الرأى العام ؟ أين هي القنوات الشرعية وغير الشرعية التي تعبر عن أو يعبر عن نفسه من خلالها ؟ . ما أريد أن أقول هو أن الرأى العام غير موجود .. وإذا كان الأمر كذلك ، فكيف نأخذ اعتباراً لغالب ؟ !

(٢) جاء في تقدمكم للدكتور رفعت السعيد اعتياده على البيانات ولا يهم من قرأ أو من تأثر .

إن المؤرخ عندما يتناول موضوعاً فهو يفرض في بطن تاريخ غير قريب .. ومعنى آخر كيف يعرف الصدى .. أو رد الفعل ؟ ان هذا يستلزم نوعاً من الدراسات الآتية ، وبالتالي لا تنطبق ملحوظتكم على الكتابة التاريخية .

(٧) د . حسام عيسى :

شكراً للأخ والزميل د . أحمد عبد الله على نجاحه في عقد مثل هذا الجمع العظيم وعلى المحاضرة القيمة التي ألقاها .

وإذا كنا قد انتهينا من واجب الشكر فأدخل مباشرة إلى واجب أهم وهو النقد .. ولعل في نقدك أستمتر في حوار معك كنا قد بدأناه منذ وقت .. وإذا كنا قد بدأناه في عصبية شديدة فسأحاول أن أستمتر فيه بدون العصبية .

دخلت ياسيدى في معركة من العبث بالتاريخ .. وهذا حقك بل وواجبك العلمى والمهنى . ولكن اسمح لي أن أكون عنيقاً بعض الشيء فأقول إنك قد أضفت إلى العبث الكثير !!

وقد فوجئت تماماً بطريقتك على الأقل في عرض الموضوع . واسمح لي أن أذكر واقعة واحدة . ففي نقدك لمن يمشون بالتاريخ قلت : « أي أمة هذه التي يكون رعمائها الكبار كعبد الناصر والنحاس على مثل هذا القدر من الرداءة » (كما يصورونهم) ! ولكنك في نفس الوقت وصفت الفئة السياسية أو الجماعة السياسية (Classe Politique) – بالمعنى الجرامتي – بأنها جماعة رديئة بكل معنى الكلمة . أي أمة هذه يأسدى التي يكون كل أُناسها بهذا القدر من الرداءة الذي وصفته ! ولكن هذه ليست القضية ، القضية تكمن في المسح وأنت اتعت مسحاً معيارياً normatic تقوّه فيه كما لو كان التقويم محل علم التاريخ !!

العبارات التي استخدمتها – مثل من أعظم الزعماء عندما ، من أفضل ، هم من أردأ ... إلخ . هذا ليس موضوع علم التاريخ لا كما تعلمته أنا أو أنت . المشكلة الحقيقية هنا أنها لا تعيش لا كتابة التاريخ ولا تقويم التاريخ ، وينبغي ألا يندفع أحدٌ ما نفسه وألا يندفع الآخرين . نحن نعيش معركة سياسية واجتماعية من أشد المعارك في تاريخنا القومي كله .

إن كل ما يحدث في هذا هو مجرد جزء من هذه المعركة السياسية ، وبالتالي ليس هنا اعتداء على الماضي على الإطلاق .. هذا عت !! لا أحد يبتدى على الماضي ، السب والشتائم في الحاس أو عبد الناصر ليست هي القضية ، والقضية أنه ليس هناك صراع أموات ومن قال بهذه العبارة لم ير طريقه على الإطلاق . ليس هناك صراع بين أموات ، هذه معركة حول مستقبل مصر ، معركة أيديولوجية تعكس معركة اجتماعية حول مستقبل مصر . ولكن لأنها معركة أيديولوجية فلا بد وأن تبحث لها عن مشروعية . هذه المشروعية تجدها في التاريخ أو في الأسطورة . لكن ، هل في التاريخ كله وجدت جماعة سياسية دون أن يكون لها أسطورتها السياسية ؟ الديولوجية لها مشروعيها .. التحرير وديولوجيا ومشروعية ١٩٤٥ .

الإخوان المسلمون مشروعيهم في الإمبراطورية الإسلامية أو العصر الذهبي الأول . إذن لابد من البحث عن أسطورة ، هذا في طبيعة الأمور وليس هنا إذن معركة بين أموات .. هذا عت آخر بالتاريخ (تاريخ المعارك الأيديولوجية) .

النقطة الثالثة : أن هذه المعارك لا تدور على أرضها الحقيقية ، كل المعارك الأيديولوجية معارك وهمية بالضرورة وهي في حقيقتها معركة بين فئات اجتماعية . ولأخذ مثالاً على ذلك حزب الوفد الذي يخوض صراعاً حقيقياً حول مشروع اجتماعي محدد حول تصور لمستقبل مصر . وترى جريدة الوفد أن المجتمع المثالي هو المجتمع المفتوح . الرأسمالي أي باختصار مشروع مرتبط بالغرب . هذا هو الوجه الحقيقي للصراع . ولكن الوفد في ظاهر الأمر يخوض صراعاً حول مطلقات مثل الحرية والمساواة .

وفي مقابل هذا المشروع تطرح التجمعات السياسية الأخرى مثل الناصريين والشيوعيين والجماعات الإسلامية مشروعاً مستقبلياً آخر .

وخلاصة الأمر فإنني أرى أن هناك مشروعين مطروحين على الساحة الوطنية ، المشروع الأول وأهمه بالبناء القومي المستقل وتطرحه قوى عديدة على مستويات مختلفة أيديولوجياً . فمشروع الحركة الإسلامية مشروع مستقل ولكن في إطار إسلامي ، والمشروع الناصري مشروع للبناء الوطني وهو مشروع مستقل في مواجهة مشروع الانفتاح والارتباط بالغرب . هذه هي المعركة التي أرى أنها دائرة منذ عام ١٨٠٥ وحتى اليوم .

والفارق أنها تدور اليوم بشكل مختلف نظراً لمحاولات التأميم التي حدثت لكي تأخذ الفئات الفقيرة مكانها في المجتمع . وقد دفعت محاولات التأميم البرجوازية إلى أن تكون أكثر حدة في طرحها وأكثر شراسة في الشتام .

النقطة الأخيرة : هي مسألة اليهود . القضية ليست اليهود أو غير اليهود . فالأحزاب الشيوعية التي لم تكن تحت سيطرة اليهود أخذت نفس المواقف التي اتخذتها الأحزاب التي يتزعمها اليهود . علينا أن نبحث عن تفسير آخر . فعلى سبيل المثال الحزب الشيوعي في فرنسا أخذ موقفاً ضد القضية الوطنية الجزائرية ، والحزب الشيوعي السوري تحت القيادة الشيعية الدرزية ، وهي قيادة غير يهودية بالطبع ، أخذ نفس الموقف من قضية فلسطين .

المجموعة اليهودية في مصر أحدثت عرس الموقف الذي اتخذه الحزب الشيوعي العربي حيال توره (سقيف) ضد العربيين حيث قال « لاصحوة للجزائر إلا في إطار فرنسا » وكانت صرعة للقضية الجزائرية القومية . والحقيقة أن القضية الفلسطينية ضُرحت في ذلك الوقت على الشكل السنالي العبي بعد مواقف رائجة « لليبيين » في العشرينيات . وعلياً الآن كم قلت أن سحت في ذلك مدلاً من البحث عن اليهود أو الأماط أو عرهم .

وفي هامة الأمر أقول إن موضوع علم التاريخ ليس هو « الخدوة التاريخية » ، موضوع علم التاريخ موضوع مختلف . وليس أدحن في محاضرة في هذا الموضوع . ولكن في نفس الوقت القصة أنها ليست أمانة الباحث ، والعاصم من التحيات هو الاتراهم فهموه علم التاريخ الحقيقي وليس في اللجوء إلى المعايير الأخلاقية المضحكة مثل أمانة الباحث أو عره !

(٨) د . جهاد عودة :

تحية للدكتور أحمد عبد الله على حماسه وشجاعته الكبير والذي يعينه فيه دائماً .

في ملاحظات بسيطة . أولاً فيما يتعلق بالشكل أو الأسلوب . لقد وضع من جهة د . أحمد عبد الله أنه يستحده أسلوب الوصاية والتبسط في الحديث وعدم التقيد برسميات الحوار والنقد . غير أن المعنى الأعظم هذا — وهذه مسألة حضرة — هو علامة أسلوب الزعيم السياسي على أسلوب القدر الأكاديمي . نلاحظ في أسلوب د . أحمد عبد الله الخروج من القدر إلى محال تعلم الخاصين القيم الأخلاقية فيقول إن « الصراع كان يجب أن يكون رشيدياً » ، وقوله إن « الأمة يجب أن تكون موحدة » !! وأنا كمعاصر للدكتور أحمد عبد الله مد أيام الحركة الطلابية في مطلع السبعينيات أعرف عه أنه يهيد هذا الأسلوب .

أما الملاحظات الأخرى فأولاً أنا أعتقد أن قضية الالتزام والموضوعية قضية وهمية .. فالعرب مثلاً قد ترك مسألة الموضوعية هذه ويقول جوناثان ميردال في « الدراما الآسيوية » إن الموضوعية هي « أن أعلن ذاتي بصراحة » .

ولكن هذا ليس معناه أن يريف التاريخ .

عندما نكتب أو نفكر فإننا لا نستطيع التجرد من رؤيتنا القلبية للأشياء ، وهذا يعني الموضوعية .

النقطة الأخرى : هي النظرة الأخلاقية للصراع . وقد فوجئت بشدة عندما استخدم د . أحمد عبد الله مصطلحات مثل « الصراع الرشيد » ، أن الأفراد غير واعين بضرورة التعقل والحكمة ، الحرص على « وحدة الأمة » ، وهكذا .. لقد أعطاني الإحساس بأنه سوف يقول « إن الفتنة أشد من القتل ! » وهناك ملاحظة أخرى ، فهو يأخذ على الشعب المصري قلة مناركتة العددية في العمل السياسي ويقول إن هناك ٤٩ مليون صامتا في بلد تعداده ٥٠ مليون سمة !! ومادا في هذا ؟ ففي جميع أنحاء العالم السبة المشتركة في النظام السياسي لا تزيد عن ٣٪ . وهذه ليست القضية في النهاية . والشائع أن الناس لا تشارك في العمل السياسي بخماس لمدة طويلة لأن ذلك يؤدي إلى عدم استقرار وتفتت وعيره وهناك قضايا أخرى يهتم بها الناس مثل العمل ومحاولة تأسيس حياة سعيدة .. وهذه هي قضية الغالبية العظمى من الناس في أي مكان .

والدكتور أحمد في عرضه لم يبين في تحليله لكتابات المؤرخين الأربعة ما عكسته الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على كل مؤرخ منهم .

لقطة أخرى حول ماكتبه د . رفعت السعيد عن حسن البنا . فهذه ليست قضية « ومن يقرأ لرفعت السعيد عن حسن البنا ؟ (ضحك في القاعة) نعم هناك كُتب تُقرأ لرفعت السعيد مثل دراساته عن الحركة الشيوعية ..

النقطة الأخيرة هي أن د . أحمد عبد الله قد أغفل أهمية د . محمد أنيس ، وكذلك أهمية أ . طارق البشري و د . عبد العظيم رمضان ، وكذلك أهمية المؤرخين الجدد .. وهؤلاء لا يفترون عن عبد الرحمن الرافعي ، عبد الرحمن الرافعي كان يقصّ الوثيقة ويلصقها إذا كانت لا تتعرض لمصطفى كامل أو محمد فريد بسوء .

أما المؤرخون الجدد فلا يكتبون ما حدث ويسردون وقائع وأحداثاً فقط ، ولكنهم يكتبون من منظور المشكلة البحثية التاريخية .
وهنا تظهر أهمية المقدمة التي قلت عنها سابقاً « مقدمة ابن خلدون » للأستاذ طارق البشرى .
طارق البشرى كان يطرح مشكلة بحثية في التاريخ وقد أوضحها في تعليقه . من هنا نقول إن القضية الآن هي : كيف تصاغ المشكلة
البحثية التاريخية في إطار الاتزام والموضوعية ؟

(٩) أ . أحمد صادق سعد :

بالسبب لمحاورة د . أحمد عبد الله وكذلك « رول ماير » ظهر أن المسألة المركزية هي أن الحقيقة التاريخية تثير جدلاً واسعاً حول
هل هي مطلقة أم نسبية . وبالطبع أنا أرى أنه لا وجود لما يسمى بالحقيقة المطلقة . وهناك ملاحظة ذكرت هنا وتقول إن الحقيقة
تختلف حسب زمانها ووفق زمن الراي أو الكاتب ، وقد أضيف أنا إلى ذلك أن الحقيقة أيضاً تخضع للموقف الطبقي للمؤرخ أو
مركزه الفكرى .

وهناك أيضاً حقائق كثيرة عن الطبقات الشعبية مجهولة تماماً بسبب غياب الوثائق ، وهذه المسألة ليست جديدة فمن لا يعرف
شيئاً عن تاريخ الشعب المصرى في الفترة الفرعونية وتاريخ تلك الفترة مكتوب كتاريخ للحكام والكهنة .

وأنا لست متزعجاً كما هو الحال عند د . أحمد عبد الله ورول ماير من الاضطراب الحادث في الكتابة التاريخية في الفترة الأخيرة ،
وعلى العكس من ذلك أن هذا السيل من الكتابات يمنحنا الفرصة لكي ننظر إلى الحقائق من زوايا مختلفة ، وبالجهد والمثابرة نستطيع
التغلب على عجز الأدوات النظرية التي نستخدمها في دراسة التاريخ .

ملاحظة أخرى حول ما قال به د . أحمد وسماء « الصراع الرشيد » فأنا أعتقد أن هذا أمل مشكوك في تحقيقه خصوصاً في الفترة
الحالية . الفترة التي نعيشها الآن تشهد صراعات دولية ضخمة تؤثر على الوضع في مصر الذي يعانى أيضاً من الصراعات على النطاق
القومى ، وبالتالي فإن منطقة الشرق الأوسط تعاني من العواطف المتتبهة . وهذه سمة من سماتها التي تضخم المخاوف والقلق ، ونحن
لا نعرف سبباً موضوعياً لهذا القلق .

الصراع الرشيد في رأيي مستحيل ، فالصراع هو الصراع له قوانين وقواعد ولا يمكن ترشيده . ربما يكون هذا الصراع في الكتابة
التاريخية منظوراً إليه من خلال عين المثقف المصرى والمؤرخ المصرى . ولكن حتى دور المثقف قد تغير أيضاً . وقد أدى ذلك إلى
حالة من التشتت على الرؤية القديمة للأربعينيات وأصبح المثقف غير قادر على رؤية الحقائق الجديدة التي تظهر تباعاً وتسبب هذا القلق
والاضطراب .

في ملاحظة واحدة على حديث رول ماير .. يقول ماير عن اليسار إنه اتخذ موقفاً مزدوجاً من الوفد ، ambivalent أى أنه موقف
مزدوج القيمة . وأنا أعتقد أن هذا القول يحمل عدم فهم لما حدث وما زال يحدث الآن .. وأقصد بذلك أن اليسار في هذا الوقت
كما هو الآن وكما سيكون في المستقبل (غالباً) سيواجه قوى مختلفة وبعض قوى اليسار يرى إمكانية التحالف معها والبعض الآخر
يرى محاربتها . وبالتالي في مسألة موقف التحالف ترى موقف للوحدة والصراع مثلما كان يقول ماوتسى تونج ، ومن ثم نجد موقفاً
مزدوجاً إلى درجة ما ولكنه ليس مزدوجاً بالمعنى القيمي ambivalent . هو في الحقيقة موحد ولكنه ذو وجهين .

القضية الأخيرة هي مسألة موقف الشيوعيين من دولة إسرائيل .

هناك وثائق غامضة ربما تكون في أرشيف الشرطة وهي لذلك بعيدة عن مثالنا . هذه الوثائق اعتمد عليها رفعت السعيد في دراسته
عن الحركة الشيوعية ، وإن كان قد اعتمد عليها بشكل فيه تحيز إلى حد ما . وهذه الوثائق ربما توضح بعض الأمور وعلى رأسها
الموقف من دولة إسرائيل .. صحيح أن الحركات الشيوعية أيدت قرار التقسيم في فلسطين ولم يكن هذا الموقف خاصاً باليهود فقد
كان موقفاً عاماً ، ولكنني أذكر مقالاً كتبت في مجلة شيوعية سرية وكان اسمها « الهدف » وكانت توزع سرّاً بين الأعضاء ولا توجد
نسخة منها الآن . وفي هذا المقال كتبت معترضاً على قرار الاتحاد السوفيتي ، ليس لأنه اتخذ هذا القرار ولكن على تبعتها نحن في

بأيدي قرار لا يتعلق بالحزب الشيوعي السوفيتي وإنما يتعلق أكثر بمصالح الدولة السوفيتية ، وحس غير ملتزمين بمصالح الدولة السوفيتية وإنما ملتزم بمصالحنا القومية المصرية .. هذه الخجلة ربما موحودة في أرويف السرطة .. وهذا حرة من الحقيقة أردت أن أضعه أمامكم .

(١٠) أ . على نجيب :

الحقيقة أنني سوف أبدي اعتراضى ميدليا — وقد يبدو غريبا — على موضوع الندوة لأنه يناقش قضية اعتقد أنها مثل القضايا العديدة التي تثار في العلوم الاجتماعية وتُعطى اختيارات غير حقيقية ، لأن التاريخ صاعته عمل ذاتي في مستوى الأفراد والجماعات الاجتماعية . النشاط الإنساني في محله نشاط ذاتي وإن كان البعض يرى أن العلوم الطبيعية لها اختيار ذاتي أيضا selective of subject . رغبـ أن لها منها علميا !

وبصرف النظر عن صحة هذا الرأي أم خطئه فالتاريخ لا يمكن أن يهرب من الذاتية والتحيز الشخصي للمؤرخ أو الكاتب . عندما يتحدث المؤرخون عن الموضوعية فإن الأمر يثير الصحك . فهم يعتقدون أنهم يقومون بنشاط متسامه لنشاط العلوم الطبيعية . لكن مع الأسف التاريخ من العلوم الإنسانية أو العلوم الاجتماعية وليس من العلوم الطبيعية . لذا فأنا أرى أن عنوان الندوة ليس صحيحا .

ولأننا نعتقد أن التاريخ صاعته ذاتية وشرحه ذاتي فمن الضرورة أن يكون هناك أكثر من شرح وتعدد النظرات والاختيارات للوقائع وللحقائق والتفسيرات ، والمعارب الذي نحتكم له هنا ليس الموضوعية ولكن يمكننا أن نحتكم هنا نوعين من الاختيارات :

أولا : نوع من الأحكام مبنى على شرح أوسع لوقائع التاريخ الإنساني ، وهذا النوع صعب تطبيقه على الفترات الزمنية الصغرة . ثانيا : نوع ثان من الأحكام أو الشرح وهو الخاص بالتاريخ كعلم للمستقبل .

وتقصد بذلك أن يكون لدينا القدرة على رسم منحنى يباين لتاريخ العالم في الماضي وعندما نمد هذا المنحنى نستطيع التنبؤ بالمستقبل ظلما يحدث في العلوم الطبيعية التي تستجج أحداثا مستقبلية من رسوماتها البيانية .

وفي هذه الحالة يمكن أن نتحدث عن موضوعية في كتابة التاريخ في وقت من الأوقات كان البعض يرى أن النازية هي الحقيقة (حدث هذا في أوروبا) ولو كان هتلر قد انتصر لأصبح هذا هو تاريخ العالم لمدة ألف عام .

ولكننا نقول هنا إن هذا الغرض يعمل خللا موضوعيا لأنه من المستحيل أن يتنصر هتلر . فتاريخ العالم إذن ملئ بالتناقضات ولا يسمح باستمرار مثل هذه الظواهر ، وبالتالي فنحن لا نستطيع أن نراهن على هذا النوع الثاني من الأحكام . ومن ثم ليس هناك موضوعية في تناول الأحداث التاريخية .

أما ما يمكن أن نناقشه هنا فهو مسألة الالتزام ومدى تأثير الأفكار والأيدولوجيا على المؤرخ والكاتب حين يتصدى للكتابة التاريخية . وهناك مثال جيد على ذلك فقد ضخمت الأقلام اليسارية والفكر اليسارى في مصر من دور الرأسمالية الوطنية والكبيرة ثم بعد ذلك ظهرت رسالة دكتوراه قيمة جداً ومنشورة في هيئة الكتاب تتحدث عن دور رؤوس الأموال الأجنبية في الاقتصاد المصري !! إذن أين الرأسمالية المزعومة هذه ؟

كان هذا بالطبع نتيجة للحاجز الأيدولوجي الذي يطمس الحقيقة . نحن نتحدث عن ثلاثة أو أربعة باشوات وتصور أن هؤلاء الرأسمالية المصرية ، والحقيقة أن « الحواجات » قد وضعوا بعض الأسماء المصرية في مجالس إدارة الشركات وهم مجرد « طرزانة » وليس أكثر من ذلك . الأيدولوجية تمارس دورها إذن في حجب الحقيقة عن أعيننا . فهناك من تحدثوا عن الاحتكار وشبه الاحتكار بعد قوانين التأمين في عام 1961 . وكانت كتابات حماسية وغير علمية ، وهذا ليس أكثر من عبت آخر ويعكس الذاتية . هذه الذاتية التي جعلت من في داخل سجون النظام يرمون الذين خارجيه بأنهم أعداء للطبقة العاملة !!

القطعة الأخيرة هي مسألة أهمية الزمن وعامل الوقت في فهم ما يجري من أمور . الكثيرون لا يراعون ذلك ولا يستطيعون ملاحظة التعبير . ولذلك هناك من يضلون بدافعهم عن الوفد ، هناك بعض من الناس يقارنون بين شخصية سعد زغلول — بغض الطر عن تعقيدات أى شخص بداية من الكلام الذى قاله « راجل كبير » مثل فتحى رضوان — وبين شخصية قواد سراج الدين .

الدور الذى قام به الوفد في الماضي والذى يقوم به اليوم لا يعصم ، ولكنى أخذت عن الحلل المكبرى في النظرة إلى مثل تلك الأمور من حيث المدى الرمنى . إن أفكارنا عاجزة عن التواصل مع المتغيرات الاجتماعية ، ومن ثم تشتت نظرات قدمة ونصارح في الماضي ولا تفكر في المستقبل .. هذه مشكلة .

ناحية أخرى أود أن أخذت عنها وهي مسألة « التكيف » التاريخي . التاريخ لا يمكن أن يرق إلى مستوى « التكيف » العلمي ، ففي العلم يستطيع القيام بقياسات دقيقة وهذا مستحيل في التاريخ . التاريخ حركة قوى اجتماعية أو فئات اجتماعية وحصر هذه التفاعلات الداخلية يمثل كمية هائلة من المعلومات data لا يمكن تحليلها بدقة . وقد وضع من سلوك بعض المؤرخين في الكتابة وجود حلال من حيث القدرة على التنبؤ فتعبرون بشكل متأخر أو متخلف عن الأحداث التي يدرسوها . وقد تتغير تقييماتهم وأفكارهم كأفراد مثل الأحرار التي تحدث عنها « أبنيتي » والتي تترك على المنحنيات الأقل مقاومة . وهذا يعكس قدرا غير ضئيل من الذاتية ويثير مشكلة الأمانة الموضوعية والعجز عن رؤية الحقيقة بمعناها الواقعي .

(١١) د . محمد مندور :

بالنسبة للدكتور أحمد عبد الله من ناحية جوهر الموضوع .. أعتقد أنه في معركة لا بد وأن نحاض وليست معركة رافعة أو وهابية . لقد ابرق د . أحمد في حديثه إلى وصف الصفوة بالرداءة . ولو فهمته على وجهته الظاهرية لكأن ما تصيده فيه د . حسام عيسى صحيحاً . لكى أعتقد أنه يتحدث عن « تحلف » الصفوة وعن « ترسيد الصراع » بمعنى تحلف الأساليب التي تلجأ إليها هذه الصفوة في صراعاتها وبالتالي ضرورة ترشيدها أى تطويرها .

أما بالنسبة للدكتور محمود متولى فقد وجه انتقاداً للدكتور أحمد عبد الله على أساس أنه قال « إن على المؤرخ ألا يكتب في السياسة » . ولكن د . أحمد لم يقل هذا بشكل مباشر أو غير مباشر .

ومن ناحية ثانية اتهم د . متولى د . أحمد عبد الله بأنه يدافع عن أخطار اليسار ! . وهذا لم يحدث على الإطلاق .. فقد طالب الدكتور أحمد بكتابة تاريخ اليسار بشكل موضوعي وكشف أخطاء وآثار هذه الحركة في التاريخ المصري .

والتيء المدهش أن هناك من يتهمون د . أحمد بأنه يحاول أن يمارس دور الزعم ! وأحتس أن يتهم لكونه يسارياً أنه أيضا مسئول عن تأييد اليسار لقرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ! أما عن مسألة الموضوعية ففي رأى أنه إذا كان الرعاء والطبقات الاجتماعية والسياسيون والجماهير يشكلون الذات التي تصنع التاريخ فإن الزمان والمكان يشكلان الجانب الموضوعي في هذا الإطار .. ولقد احتهد العديد من مؤرخينا ككل على قدر طاقته للوصول للحقيقة ، ونحن نشكر لهم ذلك . وفي النهاية أشكر حظى أنى فهمت عنوان ورقة د . أحمد من خلال ما أراه الآن ! .

(١٢) أ . عطية الصيرفي :

قال د . أحمد عبد الله (مشكوراً) إن التاريخ كتب بطريقة قوية . فالشيوعيون أرخوا لأنفسهم وكذلك فعل الليبراليون وغيرهم .. وهنا أود أن أسأل : أى من تلك الكتابات يمكن أن يخدم المستقبل ؟ . الحقيقة ومع احترامى للاتجاهات المختلفة في التاريخ لا توجد نظرة مستقبلية عد أغلب هذه الاتجاهات .

فالأخوان المسلمون بالأمس واليوم موقفهم غير « طيب » على الإطلاق من الفئات الشعبية والحركة الوطنية ، وما زلنا نذكر موقفهم من لجنة العمال والطلبة عام ١٩٤٦ عندما قال مصطفى مؤمن « واذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد وكان رسولاً نبياً » ! .

حتى الشيوعيون وقعوا في شرك العد عن انسفل والاخرط في المناخي . ونحن أمام مستقلين لا تألت غما : إما قوى الاححاح وإما قوى الإرهاب . وقوى الإرهاب تتعد من الإرهاب السلطوى وحتى الإرهاب الرأسمالى والدينى في مواجهة الديمقراطيين واليساريين ومعهم الفقراء .

النقطة الثانية هى غياب « المثل » . فلماذا نتجاهل تاريخ أنطال إضرابات السكة الحديد مثل تاريخ الضلل إبراهيم موسى الذى قاد حرب المدن وقاد العديد من الإضرابات ولا يذكره أحد .. هذا التجاهل يؤدى إلى عياب القدوة أمام العلاج والعامل المعسرى . وأنا لا أتفق مع د . أحمد فيما قاله عن الصراع فليس هناك صراع رشيد ، فالقاع الاجتماعى عامة وحشية والصراع فى مصر لا يمكن أن يكون رشيداً فى ظل هذه الظروف ! .

ثانيا

مناهج وطرائق كتابة تاريخ مصر المعاصر

أ) التاريخ العام والسياسى :

- (١) د . أنور عبد الملك :
مدخل إلى فلسفة تاريخ مصر المعاصرة
- (٢) د . عبد العظيم رمضان :
مدارس كتابة تاريخ مصر المعاصر
- (٣) أ . على فهمى :
الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر — الحدود بين الممكن والمحال
- (٤) د . عبد الخالق لاشين :
ملاحظات نقدية حول منهج الكتابات التاريخية في مصر المعاصرة
- (٥) بيتر جران :
نحو منهج مقارن لكتابة التاريخ المصرى الحديث
- (٦) المناقشة .

مدخل إلى فلسفة تاريخ مصر المعاصرة*

د. أنور عبد الملك^١

مقدمة :

- ١ -

حول دور فلسفة التاريخ في تاريخ مصر عامة ، ومصر المعاصرة خاصة ، لا نكاد نتهدى إلى دراسات منهجية متكاملة ، وكأن الموضوع محصور في : مناهج البحث بوصفها هي التي تحدد المدارس المختلفة في تاريخ مصر .

الملاحظ في هذا الصدد أن ترجمات أعمال كبار فلاسفة التاريخ محدودة بالنسبة لعدد الأعمال المعنية بالتاريخ العالمي والإسلامي والعربي والمصري ، وكذا مناهج البحث .

وعندنا أن أرجح الأسباب لتفسير هذا التباين يرجع إلى هيمنة الضغوط والتحديات وبالتالي الاهتمام بمتابعة دروبها وتحليل وجهاتها المرتقبة . أى أن أولوية السياسة هي التي فرضت فرضاً أولوية التناول السياسى على معظم المؤرخين المصريين ، أسوة بزملائهم في قطاعات الفكر والثقافة الأخرى الموازية — وسوف يكون لنا عود إلى هذه النقطة فيما بعد .

لم إذن هذه المحاولة ، للتنقيب عن أبعاد فلسفة تاريخ مصر عامة ، وتاريخ مصر المعاصر — وهو موضوع تابع بالضرورة — خاصة ؟ نقول بادية ذى بدء إن فلسفة التاريخ تمكننا من التحقق في فهم مغزى حركة التاريخ الواقعية ، ما دام أن المؤرخ ، كل مؤرخ ، لا يستطيع أن يتخلى عن نظراته العامة للعالم وتحوله ، خاصة وإن كان يؤرخ لأعر جزء في هذا العالم ، أى المجتمع الوطنى ، شعب مصر المخروسة وحركته في تفاعل مستمر مع المؤسسات والأنظمة الداخلية ، في إطار دوائر الجيو — سياسية المحيطة ، الضاغطة .

ومن قال بالمفهوم العام ، أو الرؤية العامة ، لحركة التاريخ قال بالضرورة بأن ذلك المفهوم يتحرك في إطار مفهوم الزمان : فهل ترى يحقق الزمان شروعا أو مشروعا ؟ أو أن الزمان يكرر مضمونا ثابتا في صورة مختلفة ؟ أم أن الزمان لا يمكن إدراكه ، ما دام أن المستقبل لم يمارسه الإنسان قبل آتاه وأوانه ؟ أى أن فلسفة التاريخ التي ترتبط بالمنظور العام إلى مغزى حركة التاريخ تمتد إلى أعماق التساؤل الفلسفى ، إلى دور الإنسان على تنوع مجتمعاته ، عبر الزمان .

من هذين الرافدين يتضح نوع الإجابة الأقرب إلى إدراك الرأى العام المستتر على تساؤلنا : لم الاهتمام بفلسفة التاريخ ؟ إن فلسفة التاريخ تلعب دورا رئيسيا في تفهم ، ومن ثم في تحديد ، معالم الشخصية الوطنية ، والقومية ، والحضارية — التي بدورها ، تلعب دورا توجيها رئيسيا في تحديد الحراك السياسى والحضارى للمجتمعات البشرية ، أى في فهم السياسات الاستراتيجية بعيدة المدى ، وكذا السياسات الاستراتيجية — التكتيكية — الوسيطة ، والسياسات التكتيكية المباشرة .

ومن هنا ، نرى كيف أن مختلف الاتجاهات في فلسفة التاريخ لشعب أو بلد على وجه التحديد هي في واقع الأمر « مدارس فكر وعمل » — وليس مجرد مدارس منهجية أكاديمية مجردة .

- ٢ -

على ضوء هذه المقدمة المختصرة ، نساءل : ماذا يمكن أن تنتبه بالنسبة لفلسفة التاريخ في تأريخ مصر ؟ (٢ — ١) وجهة أولى يبدو وكأنها تهيمن على الساحة ، ساحة التاريخ المعاصر على وجه التخصيص : يمكن أن نستخدم على تسميتها بأنها وجهة التأريخ السياسى الاتجاهى . نقطة البدء ، ومن ثم الانطلاق في البحث التاريخى ، وهي محاولة

* ألدادت هذه الورقة من حوار معصّل بناء مع الصديق الأستاذ ضياء وهوان ، لله الذكر والاحسان . وهي مهداة إلى الأستاذ الجليل فصي وحوان عبد الحركة الوطنية المصرية
.. لم يمكن الكاتب من المشاركة في الندوة بخصه

للجمع بين روافد ثلاث : تأزم الواقع الحاضر ؛ التوجه إلى مستقبل لايد وأن يتخطى هذا التأزم ؛ الأمل في أن تبرهن عملية التأريخ على إمكان تحقيق هذا الممكن وذلك الأمل على صورة تتفق وأهداف وحنة سياسية عامة .

ويديهي أن هذه الوجهة الأولى — الغالبة ، على الأقل في تاريخ مصر المعاصرة كما كتبه ويكتبه المؤرخون والمفكرون المصريون — نتاج ضروري لأولوية البعد السياسي في تاريخ مصر الحديثة والمعاصرة موضوعيا . أفلم يتحرك الشعب في تشكيلاته الاجتماعية والسياسية والفكرية المختلفة من أجل فك الحصار ، وتحقيق الاستقلال ، والسعى إلى المزيد من الحرية والتقدم ؟ ثم ، أفلم تواكب هذه الحركة الجبارة حركة مضادة من قوى الهيمنة — الخارجية والداخلية — أى القوى الاستعمارية والرجعية المتشابكة لقهر التقدم ؟ أم أن تاريخ مصر الحديث والمعاصر كان بلا هدف ، ومن ثم بلا عقبات ؟ لا داعي للإطالة في هذا الصدد : فالواقع الحى يفرض نفسه على الجميع ، بل وفي كل لحظة . ومن ثم كانت هيمنة التأريخ السياسى الاتجاهى في معظم الأحيان على تصورنا لتاريخنا الحديث والمعاصر على وجه التخصيص .

هكذا ظهرت مدارس تأريخ مصر في الفترتين الحديثة والمعاصرة على التوالي ، تيارات التحديث الليبرالى ، ابتداءً من عبد الرحمن الجبرى ورفاعة رافع الطهطاوى إلى عبد العظيم رمضان ؛ تيار الأصولية الإسلامية ابتداءً من كتابات محمد عبده وتفرعها في شتى قطاعات التأريخ ؛ التيار الاشتراكى ، حول النواة الماركسية منذ الأربعينات حول شهادى عطية الشافعى ؛ التيار القومى ابتداءً من تأريخ الحركة الوطنية لعبد الرحمن الرافعى ، حول نواته الناصرية ، كما تجلّى في كتابات رجال ثورة ٢٣ يوليو . نبادر فنضيف أن هذه التشكيلات ، والأسماء — الرموز ليست مسحا لساحة تأريخ مصر الحديث والمعاصر وإنما إشارات إلى بعض المعالم لتنظيم الساحة في هذه الوجهة الأولى ، المهيمنة كما قلنا ، ومن ثم ، يمكن التعديل والإضافة بكل تأكيد ، مثلا بالتمييز بين الاتجاهين الوطنى المصرى والقومى العربى في كل من هذه المدارس ،... إلخ .

أ — والملاحظ ، في هذا المسح الأولى ، أن كل تيار من هذه الوجهة الأولى واكب ، بل وأحيانا ساعد على تكون مدرسة الفكر والعمل السياسية التى عرفت بنفس التسمية وكانت ولا تزال الإطار التكوينى لتقليد الكتابات التاريخية الصادرة عن كل منها .

ب — ثم نلاحظ أن كتابات مختلف مؤرخى تيارات هذه الوجهة الأولى تباين ، ليس فقط من حيث الاتجاه السياسى المرموق المتخصص ، وإنما أيضا من حيث القدرة على الجمع بين تأريخ ما هو قائم أو حديث الخلوث وبين الأرضية التكوينية التاريخية البعيدة . فالكتابات الليبرالية والاشتراكية تبدأ عادة من عصر النهضة الأوروبية ثم الغزوة الاستعمارية الغربية لمصر ؛ بينما تسمى الكتابات التاريخية للتيار القومى إلى توسيع الرقعة في بعض الأحيان إلى تاريخ ظهور الأمة العربية الإسلامية — ورمزها معركة حطين على وجه التخصيص — أسوة بالتيار الإسلامى الذى يفتتح على الساحة الآسيوية والإفريقية والأوروبية الجنوبية بطبيعة الأمر منذ القرن التاسع .

ج — ماذا عن فلسفة التاريخ على وجه التخصيص ؟

إن فلسفة التاريخ متواجدة في كتابات مختلف تيارات الوجهة الأولى ، ولكنها فلسفة تاريخ تستلهم معانيها من مدارس فلسفة التاريخ الكبرى حول ابن خلدون والفارابى ولوك ومونتسكيو وماركس واشبنجلر على وجه التخصيص . أى أنها فلسفة تاريخ بالتوازي أو التقليد — وليست فلسفة تاريخ تابعة من خصوصية التحرك الحضارى لمصر عبر الأجيال .

(٢ — ٢) من منطقة النقص هذه ظهرت الحاجة إلى تغطية الساحة بشكل يفى بمختلف أبعادها ، خاصة وأنها أقدم ساحة مجتمعية وقومية عرفها تاريخ الإنسانية ، عبر المراحل المختلفة ، أى المراحل الحضارية الرئيسية الثلاث لتاريخ مصر .

من هنا تكونت الوجهة الثانية — التالية للوجهة الأولى زمنياً — لتاريخ مصر ، ألا وهى وجهة تأريخ مصر الحديثة ابتداءً من خصوصيتها الحضارية ، ومن حيث الاستمرارية والتجديد . فمن بين الأسئلة التى بدت وكأنها فى حاجة إلى تفسير يمتد لأركان عمق المجال التاريخى المصرى عدد من القضايا التى فرضتها أولوية البعد السياسى الانتهاهى ذاته : الدور الأكبر نسبياً لمؤسسات الدولة والجيش فى حركة المجتمع ؛ تأثير البعد الجيو — سياسى ، وكذا الجغرافى المكائى الداخلى (أيدولوجيا) فى تحديد إطارات تحرك مصر وإمكان الإجابة على التحديات الكبرى التى تواجهها ؛ أهمية البعد الروحى والإيمانية ، فى قلب الدائرة الثقافية ، عبر العصور وربما ، فوق هذا وذاك ، القدرة النادرة للأمة المصرية فى الاستمرارية رغم توالى الانكسارات .

هنا أيضاً نرى أهمية أولوية السياسى فى طرح هذه الإشكالية ، أى فى الحفز إلى تكون وصياغة وجهة فلسفة تاريخ الخصوصية الحضارية المصرية . ذلك أن تأزم وثبة مصر بعد انكسار محمد على وإبراهيم ، ثم الانفتاح ، فالاحتلال الاستعمارى آثار التساؤلات الجدلية — تساؤلات فلسفة تاريخ الخصوصية الحضارية — فى قلب الموجة الأولى ، من هنا وضع رفاعة الطهطاوى آخر مؤلفاته : « مناهج الألباب المصرية (١٨٦٩) » ؛ من هنا ثار عبد الله النديم ؛ من هنا نبع الإسلام الحضارى والسياسى معا .

من هنا ، على وجه التحديد ، بدأت هذه الوجهة الثانية تقدم سلسلة من الأعمال التجديدية الإبداعية المؤثرة ، طفت شيئاً فشيئاً على التأريخ السياسى والاتجاهى الذى كان ، وما يزال ، يمثل القطاع الأكبر من الإنتاج التاريخى المصرى .

كيف يمكن أن نحدد القسّمات المميزة لهذه الوجهة الثانية فى فلسفة تاريخ مصر ؟

أ — كانت نقطة الانطلاق فى وجهة التأريخ السياسى الاتجاهى ، كما رأينا ، تتركز حول دراسة وتحليل تحرك الذات الوطنية والشخصية القومية فى المقام الأول فى مواجهة الهجمات والتحديات السياسية الخارجية أساماً . وكذا ، فإن الوجهة الثانية ، وجهة تأريخ الخصوصية الحضارية ، بدت وكأنها بطبيعة الأمر تبدأ من الذات ، من أعماق مصر . ولكنها بدأت من دراسة هذه الذات ، لا فى أنها المباشر ، أى ليس فى تاريخها القريب ، فى معاركها الدائرة فى مواجهة الهجمات والتحدى ، وإنما وبشكل أساسى ابتداءً من استخلاص معالم خصوصية شخصية مصر الحضارية عبر العصور .

التحديات والتأزم وضرورة تحدى التأزم تجمع بين الاتجاهين . إلا أن الاتجاه الثانى أدرك أن فى مقدور الإنسان المصرى أن يتركز على ترسانة هائلة تراكت عبر تاريخ مصر — شعباً ودولة — السبع ألقى على وجه التخصيص . ومعنى ذلك أن أفضل سبيل لفهم الحاضر ، سواء كان مأساوياً أو فائحاً ، وكذا فترات الركود ، يتم دوماً بالارتكاز إلى عمق المجال التاريخى الفريد لشخصية مصر .

ب — وابتداءً من هذه النقطة المركزية ، بدلا من الانطواء على الذات القومية الحضارية ، بل وقدر ما كان التحرك المصرى دوماً فى تفاعل جدلى مستمر بالعالم المحيط ، كان من الواضح أن هذا الاتجاه إلى التركيز على الخصوصية الحضارية لا بد وأن يربط دوماً بين خصوصية مصر والخصوصيات الأخرى المحيطة ، أى بين الخصوصية والعالمية ، بشكل أترى الأعمال النابعة من هذه الوجهة الثانية بشكل ملحوظ وارتفع بها إلى أرقى مستوى للإنتاج الدولى .

إن هذا التناول الجدلى المستمر لتأريخ مصر — أى تفاعل جدلية الخصوصية بالعالمية ، أو بمختلف الطروح القائمة للعالمية ، دفع المؤرخين والمفكرين إلى وجهة تصور إمكانات مختلف مسارات المستقبل ، بدلا من التوقف عند حد إقرار الواقع ومحاولة إدراك معانيه فى دائرة زمنية محصورة . من هنا كانت أعمال هذه الوجهة ، وجهة تأريخ الخصوصية الحضارية ، تتجه دوماً إلى المستقبل ما دام أن دراسة مختلف نواحي تاريخ مصر فى تفاعلها مع العالم بمكوناته الحضارية والثقافية والقومية

المغايرة دراسة ديمائية ، تتصف بالتحرك المستمر من أعماق الماضي إلى تصورات لمستقبلات واقعية ، ممكنة ، دون القوالب الجامدة والفروض المسبقة التي يتشجع عليها التأريخ السياسى الاتجاهى ، وخاصة عندما يترك الزمام للعناصر الأيديولوجية فى المقام الأول دون إمعان النظر فى الدوائر المحيطة بمصر .

ج — سوف يتور سؤال أو تساؤل : هل هذه الوجهة تتناول تاريخ مصر المعاصر على وجه التحديد ، وخاصة فترة ١٩١٩ — ١٩٥٢ ؟ تساؤل فى محله ولا شك . والحق أن وجهة الخصوصية الحضارية تتناول تاريخ مصر الحديث والمعاصر بالضرورة فى إطار أوسع بكثير ؛ بل إنها تسعى إلى توسيع مساحة الدراسة والتحليل إما إلى مرحلة تاريخية كاملة ، أو إلى تاريخ مصر الشامل . من هنا كانت أعمال هذه الوجهة فى فلسفة تأريخ مصر أقل نسياناً فى مجال التأريخ الحديث والمعاصر من أعمال الوجهة الأولى السياسية الاتجاهية ، وإن بدأ الميزان يتبدل تدريجياً بقدر ما تأكدت مكانة وتأثير فلسفة تاريخ مصر التي تندرج بشكل ساطع فى وجهة تأريخ الخصوصية الحضارية .

د — وما نحن قد أوشكنا أن نقتررب من قسمة مميزة لهذه الوجهة الثانية تمثل الأمل الواسع فى تحقيق ضرورة تعبئة الترسانة الفكرية والعلمية المصرية على أوسع صورها وحتى أعماقها الراسخة لمواجهة اشتداد الأزمة وحجم التحديات تأمينا لمستقبل مصر . فبينما يسهل على الباحث أن يحلل مختلف الاتجاهات السياسية داخل وجهة التأريخ السياسى الاتجاهى ، فإنه يرى من الأقرب إلى واقع الأمر أن يقرر أن هذه الاتجاهات السياسية — وهى قائمة ولا شك فى قلب الوجهة الثانية — لا ترتفع إلى مستوى أهمية ظاهرة وجود أرضية مشتركة للإشكالية والتساؤل بين مختلف مدارس الفكر والعمل المعنية بتاريخ مصر ابتداءً من رسائل الوجهة الثانية ، وجهة تأريخ الخصوصية الحضارية .

من الواضح أن أعمال محمد صبرى وشفيق غربال ولويس عوض تمثل اتجاهات متماسكة وهى أيضا فى ترابط مع العمل الراحل لحسين فوزى من نواح عدة ، وإن كان حسين فوزى يعبر عن الربط بين هذا الاتجاه الليبرالى النهوضى واتجاه الثورة الوطنية — فى تلاقٍ واضح مع صبحى وحيد بشكل أساسى . وكذا فإن أعمال حسين مؤنس وعبد الرزاق السنهورى ونعمات أحمد فؤاد وطارق البشرى تعنى بالإسلام الحضارى فى ترابطه مع محاور الوطنية والقومية والنهضة . ثم إن تركيز جمال حمدان فى موسوعته الجغرافية التاريخية يتشابه مع العديد من الكتابات الوطنية التقدمية لإبراهيم عامر وأنور عبد الملك وسعد زهران .

من أين نبدا ؟ كيف ندرك واقع الأمر ؟ ما السبيل إلى مواجهة التحدى ؟ فوق هذا وذاك : ما الطريق إلى تأمين المستقبل ، إلى تحقيق النهضة ؟ .

فى كل لحظة ، وأمام كل تساؤل ، نرى أن نقطة البدء هى محاولة صياغة فلسفة تاريخ مناسبة لواقع مصر ، ابتداءً من شخصية مصر — وليس الاكتفاء بما تم خارج ديارها رغم قيمته الكبيرة ، بل والعظيمة أحيانا . أى أن هذه الوجهة الثانية تكاد تكون المستوى الثانى ، الأرقى والأكثر تقدما ، للوجهة الأولى — وليس مجرد بدليل ها .

— ٣ —

نعود إلى ذى بدء ، ونراجع — معا — العرض الذى قدمناه لكل من هذين الاتجاهين التكوينيين لتاريخ مصر .

أ — لم تم الانتقال الذى قلنا به بين وجهة التأريخ الاتجاهى السياسى ووجهة تأريخ الخصوصية الحضارية ؟ وهل هناك أسباب موضوعية يمكن تبنيها بوضوح ؟ . من الواضح أن الأرضية السياسية مشتركة بين أعلام الوجهتين ، وكذا هم تخطى الأزمة وتحقيق النهضة . يبدو أن العامل الفاصل فى الانتقال من المرحلة الأولى للمرحلة الثانية ، أو الأخذ بالوجهة الثانية أصلا يعود إلى أزمة الحركة الوطنية التقليدية بين ١٩٢٧ ، ١٩٣٥ .

فقد ترتب على اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى القضاء على الديمقراطية التي كانت ستفتح المجال لمرحلة ثورية جديدة في مصر ، بالإضافة إلى إنجازات الحركة الوطنية في مجال المؤسسات السياسية وبناء الاقتصاد الوطنى وتخطيط مسار التعليم والثقافة الوطنية في هذه المرحلة . فأصبح التساؤل هو : هل أن هناك بعدا آخر ، أعمق تأثيرا من البعد السياسى المباشر ، دون أن يتنفي بحال من الأحوال دور العامل السياسى في حد ذاته ؟ من هنا بدأت فلسفة التاريخ في تأريخ مصر — العام ، وكذا الحديث والمعاصر — تتجه إلى البحث في اتجاه الخصوصية . ومن هنا بدأت أولى وأهم كتابات هذه الوجهة بين التحرك الثورى في ١٩٣٥ — ١٩٣٦ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ب — وكذا فإن هذه النظرة تستطيع أن تجيب عن تساؤل آخر . لقد حددنا ظهور طرح القضية الحضارية بعام ١٨٦٩ . ولم تظهر الأعمال الأولى المتعمقة في هذا المجال إلا في نهاية الثلاثينات من القرن العشرين . إن هذه الفجوة الزمنية يمكن تفسيرها أيضا بنفس التحليل .

ج — ولعل النظرة الأولى إلى عرض الوجهة الثانية المعنية بالخصوصية الحضارية تقدم العنصر الثقافى — الحضارى ، ظاهريا ، على التحرك الاجتماعى — السياسى الموضوعى للبلاد . ولكن هذا التقدم هو في الواقع تأكيد على الجديد في القاسم المشترك لعموم فلسفة التاريخ في تأريخ مصر ، ألا وهو أولوية السياسى ، العنصر الجديد . ويكفى هنا أن نراجع الأمثلة المذكورة ، على سبيل التمثيل دون الحصر ، ليتأكد هذا المعنى بجلاء ودون إيهام .

د — بقيت مسألة المقابلة بين فلسفة التاريخ بالتوازي ، وفلسفة التاريخ التابعة من خصوصية مصر : فهل هذا التمييز خاص بمصر والتاريخ المصرى دون غيره ؟ أم أننا نراه في التاريخ الخاص لبلدان ودوائر جيو — ثقافية أخرى ؟ والجواب هو أن التمييز قائم في معظم الحالات : في المجموعة الغربية المدروسة جيدا في بلادنا (إنجلترا — فرنسا — ألمانيا — إيطاليا — إسبانيا — روسيا .. إلخ) وكذا في الشرق الحضارى عموما ، في الصين واليابان والهند ودوائر الحضارة الإسلامية الإفريقية — الآسيوية . التمييز قائم ؛ وإن كانت نسبة التلاق بين مختلف الجهات مغايرة في كل حالة حسب الظروف الموضوعية للبلد المعنى ، وكذا حسب فعالية اجتهاد المؤرخين والمفكرين في كل منها . ولنكتف بمثل واحد ألا وهو الهوة الشاسعة بين مدارس التاريخ القائلة بأن تحديث اليابان جاء بتقليد الغرب كنتيجة لهزيمة اليابان وخضوعه للهيمنة الغربية ؛ وبين المدارس التي تؤكد منذ زمن قريب خصوصية اليابان في تكوين فلسفة لتاريخه تابعة من جذوره الحضارية وعزله الجغرافية في آن واحد .

هـ —بقى أن بروز وجهة الخصوصية الحضارية تدريجيا يظل دوما في تواكب وثيق مع تطوير كبرى فلسفات التاريخ العالمية المتفاعلة مع العمل التاريخى الوطنى بدرجات متفاوتة من حيث الفاعلية حسب علاقات القوى الداخلية والعالمية . لا انفلاق هنا بحال من الأحوال ، والأخرى لا رفض للفلسفات التوجيهية ذات الوجهة المستقبلية : بل وعلى العكس الاهتمام البالغ بتطوير هذه الفلسفات ومجهودها المتصل ، منذ وقت قريب ، لتعدى الجمود والركود ، بغية مواكبة تغير العالم في كافة القطاعات والمجالات في عصرنا .

و — وننتقل إلى سؤال يطرح نفسه بطبيعة الأمر ، ابتداء من التحليل العام إلى الوجهتين الرئيسيتين : فهل يمكن أن تتبين اتجاها ثالثا لفلسفة التاريخ هذه داخل صفوف المؤرخين والمفكرين المصريين ؟

نعم ، ولا . سيل جارف من المطبوعات المعنية بالتأريخ ، وهى في واقع الأمر أعمال مواكبة للعلوم التاريخية والاجتماعية العلمية الدقيقة . أعمال قائمة ، بل ولها رواج ووجود ، نوع من « الريبورتاج » الصحفى المتعمق . الطابع الغالب على هذه الكتابات أنها تأخذ ضمنيا بفلسفة تاريخ يمكن تعريفها بأنها التاريخ الوصفى الذى يقرر على الدوام أنه لا معنى بالفلسفة عامة وبفلسفة التاريخ خاصة ، مكتفيا بتقرير الواقع . وكأن الواقع لا جذور له ، ولا وجهة ، ومن ثم فهو دون مغزى .

ولذا قلنا نعم ولا ، وإن ذهب البعض إلى أن هذا التأريخ الوصفى يمكن أن ينعت بأنه موضوعى ، ما دام يؤكد أنه بلا وجهة .
 ز — ولكن هناك مجموعة هامة من الدراسات والرسائل الجامعية ، وخاصة تلك التى أعدت وتعد خارج مصر ، حصرت
 وتخصر اهتمامها فى أضيق نطاق مثل « تاريخ القرية الاجتماعى » ، « والسلوك السياسى » لشخصية بارزة ، وكذا التجميع
 الوثائقى النافع والضرورى لكل تحليل علمى . ماذا نقول عنها ، كيف نصفها من حيث فلسفة التاريخ ؟ ظاهرها التدقيق
 فى الوقائع . إلا أن غياب الإطار الأعم — وهو الإطار التاريخى — الاجتماعى — الفلسفى — يجعل من هذه الأعمال نوعا
 من الأعمال المساعدة النافعة الضرورية لا يرق بشكل أساسى إلى مستوى التأريخ كعلم له رسالة فعالة فى إضاءة حركة
 المجتمع ، وخاصة فى قلب مرحلة تغيير العالم .

ح — تتصل هذه الظاهرة بمسألة المنهج الوضعى فى العلوم الاجتماعية والإنسانية . ذلك أن تبدل موازين القوى فى العالم
 بعد ١٩٤٥ — وخاصة ظهور مجموعة من الدول الاشتراكية تصل إلى ما يقرب من ٤٠ — ٤٥ ٪ من الإنسانية ؛ وكذا
 اندلاع موجات حركات التحرر الوطنى ، حول باندونج ، فى آسيا وإفريقيا ، ثم فى أمريكا اللاتينية أحدث رد فعل عنيف
 فى القطاع الغربى المركزى المهيمن . كان لا بد من صد حركة المبادرة التاريخية الجبارة بكافة الوسائل ابتداء من الأحلاف
 العسكرية وأحكام السيطرة الاقتصادية والمالية . وبلغت الهجمة الاستراتيجية المضادة المستوى الثقافى والفكرى والحضارى
 بسرعة بالغة فاجأت العديد من المراقبين بل والعاملين فى هذه المجالات . وقد بينّا فى سلسلة « الجدلية الاجتماعية » منذ ١٩٧٢
 « حتى ربح الشرق » ١٩٨٣ أن هذه الحملة اتخذت شكل الفكر العدمى أى ، على وجه التدقيق : مستوى جديد من الفكر
 الوضعى ، الوصفى ، هو الفكر الوضعى الجديد الذى تبنى على صورة البنيوية فى الفلسفة والدراسات الإنسانية ، وعلى
 صورة منهج الوظيفية فى العلوم الاجتماعية ، الجوهر — المهدف هو : أن يتوقف الباحث عند حدّ الوصف ، وكأنّ الظواهر
 الاجتماعية ، بل والمجتمعات القومية — وهى بيت القصيد فى لعبة الأمم — « أمر واقع » لا جدور له فى الماضى ، يجب
 دراسته تفصيليا فى حد ذاته بأدوات فلسفة الظاهريات وهى الإطار الأعم للفلسفة البنيوية . وإذا كان الأمر كذلك ، لاستحال
 على الباحث والمواطن معا أن يدرك الأسباب التى صاغت هذا الواقع الآتى ، ولا تزال فعالة . وإذا قيل إنه لا بد من هذا
 التعمق فى هذا التحليل السببى ، كان جواب الفكر العدمى أن هذا الموقف سوف مسحنا إلى الذاتية والأيدولوجية —
 بما ينتفى مع الموقف « العلمى » . والحق ، كما يدرك كل من مارس دراسة المجتمع والمشاركة فى صيانة حركته المستقبلية ،
 عكس ذلك تماما أن دراسة التكوين التاريخى للظواهر الاجتماعية ، هى وحدها ، التى تفتح المجال لإدراك أسباب التأزم ،
 وعوامل التناقض ، وحدود إطارات التحرك الممكن ، كلها هى التى تبين كيف يمكن الاستفادة من الطاقات الهائلة الكامنة
 لتعدى العوائق والسلبات ومواجهة التحدى وصياغة المستقبل . ومن هنا ، فإن الوضعية لا علاقة لها بالموضوعية ؛ كما أن
 الموضوعية تتألى مع الموقف الوضعى .

ومن هنا أيضا كان لازما علينا أن نضع حدا للانبهار بموجات يقال إنها « جديدة » ، لا لشيء إلا لأنها يمكن أن تجعل
 البعض يستشعر الرضا من مراكز النفوذ الفكرى فى الغرب الاستعمارى ، وخاصة فى قطاعات واسعة من العلوم الإنسانية
 والاجتماعية فى هذه المرحلة التاريخية التى تصاعدت فيها المعارك السياسية الحضارية حول تشكيل وصياغة العالم الجديد .

— ٤ —

نعم : تغيير العالم وصياغة العالم الجديد .

(٤ - ١) لا تزال موازين القوى السياسية والاقتصادية والثقافية فى صالح النظام العالمى القائم — على الأقل فى الظاهر .
 ولكنها حركة التاريخ ودينامية الحركات الشعبية والقومية ، وكذا التحديات والرؤية الفكرية والحضارية الجديدة تتدلع عبر

جبهة هائلة تجمع بين مفاهيم التحرر والديموقراطية الاجتماعية والاشتراكية ، وتحاصر بشكل متصل الوضع الراهن . أو بالأحرى : ترفض الجمود ، والتنكر للتغيير ، ورفض المستقبلات الممكنة .

ولا شك أن العلماء والمفكرين المعنيين بتاريخ هذا الحاضر المتأجج يشعرون ، كما يشعر كل مواطن ، بأولوية السياسى ، ومركزية الجدلية التاريخية قدر ما يشعرون بأهمية تدقيق مناهج البحث ، ووزن الأمور وتأريخها بحذر وأمانة .

(٤ — ٢) وإذا كانت الوضعية ليست هى الموضوعية ، فكيف تكون الموضوعية ، فى عصرنا ، تأريخنا لحياتنا المعاصرة ؟ حاولنا فى هذه الورقة أن ندقق النظر فى الوجهتين ، فى المرحلتين لتأريخ مصر المعاصرة . ولا شك أن أوراقا أخرى سوف تعنى بالمناهج والإتقان المهني لتأريخ حياتنا المعاصرة .

وربما يمكن أن نجيب ، مؤقتا ، على التساؤل المطروح ابتداء من شعورنا بأن أولوية السياسى فى عصرنا لا تتنافى مع التدقيق العلمى ، وأن رفض الجمود الحركى يسوق تأريخ مصر المعاصر — فى قلب عالمنا المتغير — إلى أن يكون تأريخنا يجمع بين هذه الدقة العلمية وتلك الوجهة السياسية والحضارية — أى أن يصبح ، فى واقع الأمر ، وعبر تعدد المدارس والمناهج على أرض الوطن ، تأريخا علميا ذا وجهة سياسية — حضارية لا مفر منها أو لا تنازل عنها .

من هنا تزول التناقضات الزائفة . من هنا تتلاقى الأيدي العاملة فى حق تاريخنا الوطنى على أرض الوطن . من هنا تتشابه أعمال مؤرخى مصر مع القطاع العلمى المتقدم المتحرر من أعمال طلائع المؤرخين العالميين الملتزمين بتغيير العالم وصياغة العالم الجديد ، رغم تباين الظروف المحلية .

من هنا ، إذن صياغة تاريخنا المعاصر بوجهة مستقبلية ناضجة ، تجمع بين الواقعية السياسية والاستراتيجية الحضارية الفعالة .

مدارس كتابة تاريخ مصر المعاصر

د . عبد العظيم رمضان

تمهيد

ربما كان السؤال الذى يطرح نفسه وحسب فى صدد الكلام عن مدارس كتابة تاريخ مصر المعاصر ، هو أن نحدد أولاً من هو مؤرخ تاريخ مصر المعاصر ؟ هل هو المؤرخ الأكاديمي ، الذى تخرج فى أقسام التاريخ فى الجامعات المختلفة — سواء فى مصر أو فى الخارج — وحصل على درجات علمية فى فرع التاريخ الحديث والمعاصر ، وشغل وظائف أكاديمية فى الجامعات أو مراكز الأبحاث أو المعاهد العلمية ، وله مؤلفات ودوايسات علمية فى تاريخ مصر المعاصر — أم هو صاحب القلم الذى يصدى لكتابة التاريخ من موقع علمي عبر منحصص فى التاريخ ؟ .

فى رأى أن الأمر يربط بنظرنا إلى التاريخ : هل هو علم أم فن ؟ . ولست نؤى الخوض فى هذه القضية التى تعرض لها الدكتور ج . ب . بيورى J. B. Bury أستاذ التاريخ الحديث بجامعة كامبردج فى أوائل هذا القرن ، أو المناقشة التى طرحها الأستاذ هاريس Hearnshaw فى حده عن « علم التاريخ » — فلست أعتقد أنه يوجد فى هذا الوقت المتأخر من القرن العشرين من يشك لحظة واحدة فى « علمية » علم التاريخ ، أو فى أنه « فن » كذلك بنفس الدرجة ، وأن هذه هى خصوصية علم التاريخ ! .

ومن هنا فقد يبدو أننا قد اخترنا مد البداية أن نقصر كلامنا على المدارس الأكاديمية ، ولا نمتد لها إلى كُتّاب التاريخ — أو بصورة أخرى ، أننا سوف نقصر حديثنا على المؤرخين دون كتاب التاريخ — لولا أننا نلاحظ أن الأخذ بهذا الرأى — وهو رأى صائب دون شك — سوف يفعل أعمالاً علمية ترقى إلى مستوى الأعمال الأكاديمية ، دون أن يكون قد كتبها مؤرخون أكاديميون . كما أنه سوف يفعل أعمالاً تحمل رؤية فكرية ذات وزن ، حتى ولو لم ترتق إلى مستوى الأعمال الأكاديمية ! .

وتبدى أهميه هذه الملاحظه إذا عرفنا أن هناك أعمالاً قدمها مؤرخون أكاديميون لا ترقى إلى مستوى الأعمال الأكاديمية الحقة ، بل هى من أعمال القص واللصق المعيدة عن علم التاريخ ، سواء من ناحية كونه « علماً » أو « فناً » . ومع ذلك فمثل هذه الأعمال محسوبة على العمل الأكاديمي والدراسة الأكاديمية ! .

لا مفر لنا — إذن — من توسيع نطاق مناقشتنا بحث تتجاوز الأعمال الأكاديمية الحقة إلى الأعمال التى ترقى إلى مستوى هذه الأعمال ، أو تحمل رؤية فكرية ، دون أن يكون قد كتبها مؤرخون أكاديميون .

على هذا النحو تتحدد معالم هذه الدراسة ، وهى أنها دراسة تناول أعمال كل من المؤرخين وكتاب التاريخ . ولكن هذا التناول من شأنه أن يثير قضية أخرى هامة ، هى أنه إذا كان من الخاطئ أن نتحدث عن « مدارس » فى كتابة تاريخ مصر المعاصر بالنسبة للأعمال الأكاديمية فهل حور وأن نتحدث عن مدارس كتابة التاريخ بالنسبة للأعمال عبر الأكاديمية ؟ . بل هل يجوز لنا أن نستخدم مصطلح « مدرّس » بالنسبة لأعمال غير أكاديمية ؟ . ذلك أن مصطلح « مدارس » هو مصطلح علمي شديد الخصوصية ، حيث يصعب على الباحث 'مبناه' وهو يتحدث عن أعمال غير أكاديمية ! ، بل يصعب استخدامه أيضاً لأن « المدرسة » إما هى « منهج تسحب » . بنهجنا العارفين به ممن قاموا بدراسته واقتنعوا به طريقاً للبحث وعمدوا إلى تطبيقه بأحاديثهم حصيف . وهذا المنهج هو منهج أكاديمي بالضرورة . فإذا انتفت صفة الأكاديمية فى الباحث انتفت — بالتالى — صفة المنهج أو المدرسة فما نكتبه . وأصبح ما نكتبه يسمى إليه ، ولا يسمى إلى منهج أو مدرسة .

ومن هنا فإننا حين نتكلم عن الأعمال التي كتبها كتاب للتاريخ ، فلن نتحدث عن « مدارس » بالمعنى الأكاديمي ، وإنما نحن سوف نتحدث عن تقسيمات أخرى تبتعد عن معنى « المدرس » الأكاديمي .

وهنا قد يلاحظ القارئ أنني لم أصف كتاب التاريخ غير الأكاديميين بأنهم « مؤرخون » ، بل وصفتهم بأنهم « كتاب التاريخ » . ولعل في ذلك كنت متعمدا ، فمع اعترافى بأن هناك من الأعمال التي كتبها هؤلاء الكتاب ما يرقى إلى مستوى الأعمال الأكاديمية ، وأن هناك من الأعمال التي كتبها مؤرخون أكاديميون ما لا يرقى إلى مستوى الأعمال الأكاديمية — إلا أنه يبقى من الضروري أن نقصر « وصف مؤرخ » على المؤرخ الأكاديمي ، طالما أننا قد اعترفنا بأن التاريخ « علم » و « فن » ، وليس نوعا من الكتابة الأدبية .

وفي ذلك فنحن لا نخرج على المؤلف ، فالطبيب هو من تخرج في كلية الطب والمهندس هو من تخرج في كلية الهندسة والهامي أو القاضي هو من تخرج في كلية الحقوق ، والمؤرخ هو من تخرج في أقسام التاريخ وحصل على درجات علمية عليا في فرع التاريخ الذي يتخصص فيه .

وبعد أن انتبهنا من هذا المدخل الضروري ، فقد يكون السؤال الأمثل الذي نبدأ به موضوعنا الرئيسي عن المدارس التاريخية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ، هو ماذا نعني بتاريخ مصر المعاصر ؟ — وبمعنى أدق متى تبدأ الفترة التاريخية التي نطلق عليها اسم « التاريخ المعاصر » ؟ . فبدون الإجابة على هذا السؤال يصعب تحديد الدراسات التاريخية التي تدخل تحت اسم التاريخ المعاصر .

ولدينا في هذا الصدد ثلاثة تواريخ هامة يمكن اتخاذ أحدها بداية للتاريخ المعاصر : أولها الثورة العرابية ، والثاني ، ثورة ١٩١٩ ، والثالث ، ثورة يوليو . وبالنسبة للثورة العرابية فقد يركى اختيارها بداية لتاريخ مصر المعاصر ، أنها أول ثورة تقوم بها الطبقة البورجوازية الجديدة التي أنشأها محمد علي في عام ١٨٣٧ — ١٨٤٢ في سعيها للحصول على السلطة من يد الوصاية الأجنبية والهندية ، وتحرير وسائل الإنتاج من العناصر الأجنبية ، كما أنها أول ثورة يشترك فيها الجيش المصري الحديث المكون من عناصر مصرية ، كما أنها السبب المباشر في الاحتلال البريطاني الذي استمر حتى عام ١٩٥٦ .

أما ثورة ١٩١٩ فقد يركى اختيارها بداية لتاريخ مصر المعاصر أنها أول ثورة قومية بالمعنى الغربي — أي المعنى المتخلص من كل نزعة إسلامية تربط مصر بالعالم الإسلامي أو بفكرة الجامعة الإسلامية — فهي بهذا الشكل تمثل انتقال الشعب المصري من أيديولوجية الجامعة الإسلامية التي عاش في ظلها قرونا عديدة وطويلة منذ الفتح الإسلامي — إلى القومية المصرية بمعناها الحديث .

أما ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فلعلها أصلح بداية لتاريخ مصر المعاصر ، نظرا لأنها الثورة الوحيدة التي غيرت علاقات الإنتاج بقوانين الإصلاح الزراعي أولا وبالتأميم ثانيا ، وغيرت بالتالي البناء الفوقي كله فكان التغيير الذي أصاب مصر في عهدها تغييراً شاملاً يشمل البناء التحتي والبناء الفوقي معاً .

على أنه يعاب على الاختيار الأخير أن الثورة حديثة العهد جدا ، ولم تكتب فيها كتابات تاريخية كافية للتقويم ، كما أن الأخذ بهذا الاختيار ينفي صفة المعاصرة عن الفترة السابقة عليها ، ويلحقها — بالضرورة — بالتاريخ الحديث ، وهو أمر غير معقول .

أما الاختيار الثاني ، وهو ثورة ١٩١٩ فعليه أنه يقطع أصلة بمسبباتها ، وهي الاحتلال البريطاني ، مع عدم إمكانية دراسة ثورة ١٩١٩ دون دراسة الاحتلال البريطاني . وليس من المناسب اختيار بداية للتاريخ المعاصر تكون وثيقة الارتباط بما سبقها من أحداث ، لأن ذلك يقطع ما بين الظاهرة التاريخية وأصولها .

بقى الاختيار الأول ، وهو الثورة العرابية ، وهى تمثل الظروف التى وقع فيها الاحتلال البريطانى ، الذى يمثل عهده التاريخ المعاصر لمصر ، كما تقدم فترة زمنية خصبة تقدمت فيها دراسات تاريخية كافية لظهور مدارس تاريخية في معالجتها يمكن تتبعها والتمييز بينها . وهو ما نأخذ به في هذه الدراسة .

نشأة كتابة تاريخ مصر المعاصر :

على المستوى الأكاديمى يمكن القول إن تاريخ الكتابة التاريخية في تاريخ مصر المعاصر لم يبدأ بصورة جذية إلا بعد التغيير الذى طرأ على البناء التحتى في مصر بقرارات التأميم في يوليو ١٩٦١ ، وبعد صدور الميثاق الوطنى في ٢١ مايو ١٩٦٢ .

فحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ظلت الرسائل العلمية في موضوعات تاريخ مصر الحديث منحسرة في موضوعات التاريخ الحديث وحدها دون أن تخطاها إلى أية موضوعات معاصرة . ويرجع السبب في ذلك إلى الاعتقاد السائد في ذلك الحين بين المؤرخين بعدم إمكانية كتابة التاريخ المعاصر ، وبضرورة مضي خمسين عاما على انتهاء الحدث التاريخى حتى تتوفر وثائقه ومصادره الأساسية ، ويمكن بالتالى كتابته .

وقد كان الدكتور محمد مصطفى صفوت هو المؤرخ الوحيد الذى تناول موضوعا معاصرا يبحثه الذى نشره في المجلة التاريخية المصرية عن « موقف ألمانيا إزاء المسألة المصرية ١٨٧٦ — ١٩١٤ » (مج ١ — ١٩٤٨) ، ونشئه الآخر الذى نشره بنفس المجلة عن « الجلاء الإنجليزي عن مصر ، وبهته سير هنرى درمند وولف » (مج ٢ ، ج ١ — ١٩٤٩) .

وقد استمر هذا الإغفال لتاريخ مصر المعاصر طوال السنوات الخمس الأولى من الثورة ، حيث لا نجد أية رسائل علمية أو مقالات تاريخية عن تاريخ مصر المعاصر . على أنه في الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٣ أخذ الاهتمام بتاريخ مصر المعاصر يظهر على استحياء ، فقد نوقشت في جامعة القاهرة رسائلان للمجستير عن « حياد قناة السويس ١٨٥٤ — ١٩١٩ » (١٩٥٧) ، و « التنظيمات الإدارية والحكومية وتأثيرها في مصر في الفترة ما بين ١٨٨٢ — ١٩١٤ » (١٩٥٨) . كما قدمت رسالة للدكتوراه عن « تطور الحركة القومية في مصر ١٨٨٢ — ١٩١٩ » (١٩٥٧) ، وقدمت رسالة أخرى عن « أهمية قناة السويس الاستراتيجية والسياسية ١٩١٤ — ١٩٥٤ » (١٩٦١) . وفي جامعة الإسكندرية نوقشت رسالة للدكتوراه عن « تطور النظام النيابى في مصر ١٨٨٠ — ١٩١٤ » (١٩٥٨) ، كما نوقشت في جامعة القاهرة رسالة للدكتوراه عن « تاريخ العلاقات المصرية الإنجليزية وأثرها في تطور الحركة الوطنية ١٩١٤ — ١٩٥٢ » . وهى من رسائل القص واللصق .

ويلاحظ أن هذه الرسائل المحدودة قد تناولت موضوعات تنتهى زمنيا بالحرب العالمية الأولى أو عام ١٩١٩ ، فيما عدا تلك الرسالة عن « تاريخ العلاقات المصرية الإنجليزية » التى انتهت زمنيا بعام ١٩٥٢ ، ولا تعد عملا علميا ذا قيمة ، ومن الأفضل إسقاطها احتراما للبحث العلمى التاريخى .

ويمكن القول إن الاهتمام بالكتابة التاريخية عن مصر المعاصرة قد بدأ بعد عام ١٩٦٢ ، وبصفة خاصة بعد أن طلب الميثاق الوطنى ، الذى قدمه عبد الناصر للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية في ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ ، إعادة كتابة تاريخ مصر القومى على نحو يهدم ادعاءات أسرة محمد على ويكشف بطولات الشعب المصرى . وقد عبرت عن ذلك تلك الفقرة من الميثاق بقولها : « إن أجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقته ، وصور لها الأبطال في تاريخها

تأثيرين وراء سحب من الشك والغموض ، بينما وضعت حالات التجديد والإكبار من حول الذين خانوا كفاحها . وهذه الفقرة لا تقتصر على حكام أسرة محمد على ، بل وتتناول زعماء مصر في المرحلة السابقة أنفسهم من رجال الوفد ، ممن قادوا كفاح مصر واصطدم بهم الثورة عند قيامها .

وقد رافق تلك الدعوة دعوة أخرى بإعادة كتابة التاريخ القومي من مفهوم اشتراكي ، خصوصاً بعد ما أحدثته الثورة من تغيير في البناء التحتي بقوانين التأميم في يوليو ١٩٦١ . وأخذت هذه الدعوة تهاجم ما أسمته « بالمدرسة الوطنية » في كتابة التاريخ ، على أساس أن هذه المدرسة « على فضلها وقدرها — أقل إمكانية في تسجيل الحركة الوطنية والتاريخ السياسي ، من أصحاب النظرة الاشتراكية » . ومعروف أن هذه المدرسة الوطنية ، التي كانت تقصدها تلك الدعوة والتي رفعها الدكتور محمد أنيس هي مدرسة خارج الدائرة الأكاديمية ، التي رأينا ضالة اهتمامها بكتابة تاريخ مصر المعاصر طوال السنوات العشر الأولى من الثورة .

وقد تصادف في نفس الوقت تقريباً أن صدرت دراسة للماجستير من كلية الآداب جامعة القاهرة عن « تطور الحركة الوطنية في مصر من عام ١٩١٨ إلى ١٩٣٦ » . أثبتت إمكانية كتابة التاريخ المعاصر . وكان قد احتدم خلاف في الرأي بين أساتذة التاريخ الحديث حول إمكانية كتابة التاريخ المعاصر بمناسبة تسجيل هذه الرسالة للماجستير ، حيث اعترض الدكتور حسن عثمان ، أستاذ التاريخ الحديث بمعهد الدراسات الإفريقية على تسجيل رسائل للماجستير والدكتوراه في التاريخ الحديث إلا عن فترة يكون قدر عليها ٥٠ سنة حتى تتوفر وثائقها . ومعنى ذلك توقف الدراسة التاريخية حتى بداية الحرب العالمية الثانية . ولكن الدكتور محمد أنيس — يؤيده المؤرخ شفيق غربال — وقفاً ضد هذا الرأي ، وكان من رأى الدكتور محمد أنيس أنه من الحكمة دراسة أية فترة زمنية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ما دامت أصبحت تمثل وحدة زمنية ومرحلة تاريخية مستقلة بذاتها ، وبذلك يمكن دراسة القضية الفلسطينية حتى عام ١٩٤٨ ، ودراسة الأحزاب في مصر ، وتناول العالم العربي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتاريخ الحركات الوطنية حتى مرحلة الاستقلال الوطني^(١) .

ويتضح من ذلك تواضع الدعوة إلى كتابة تاريخ مصر المعاصر ، حيث إن الدراسات التاريخية الحالية قد تجاوزت ثورة يوليو ، بل ووصلت حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣^(٢) ، بل إن دراسة الدكتور يونان لبيب رزق قد وصلت بالأحزاب السياسية في مصر إلى عام ١٩٨٤ .

والمهم هو أنه بدأت منذ ذلك الحين كتابة تاريخ مصر المعاصر بشكل جدي ومكثف في الجامعات المصرية ابتداء من عام ١٩٦٤ ، حتى أنه في السنوات العشر التالية كان مجموع جوع رسائل الماجستير والدكتوراه التي أجيّزت بالفعل قد بلغ عشرين رسالة^(٣) — أي أربعة أضعاف الرسائل التي قدمت في السنوات العشر الأولى من الثورة . هذا عدداً للمقالات التاريخية التي ظهرت في « المجلة المصرية للدراسات التاريخية في تاريخ مصر المعاصر » ، والتي تأخرت في الصدور عن الرسائل العلمية ، حيث بدأ أول مقال للدكتور يونان لبيب عن « أزمة العقبة المعروفة بمحادثة طابا ١٩٠٦ » في سنة ١٩٦٧ ، وبلغ عددها حتى سنة ١٩٨٥ خمسة عشر مقالاً^(٤) . يضاف إلى ذلك الكتب التي صدرت في تلك الفترة تعالج موضوعات معاصرة ، مثل كتاب : « ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ » الذي أصدرته مؤسسة الأهرام في سنة ١٩٦٩ ، وكتاب « تاريخ الوزارات المصرية » للدكتور يونان لبيب ، الذي صدر عن دار الأهرام أيضاً في ١٩٧٥ ، والكتب التي صدرت مؤلف هذا البحث في تلك الفترة ، وتناولت : « الجيش المصري والسياسة » (سنة ١٩٧٧) ، و « صراع الطبقات في مصر من ١٩٣٧ إلى ١٩٥٢ م » في سنة ١٩٧٨ . و « الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ — ١٩٣٩ »

(١) حلال السيد : أول رسالة من تاريخها الحديث تناقش نخامة القاهرة ، مقال بحريّة الجمهورية في يونيو ١٩٦٤ . ويلاحظ أن الكاتب يستعمل مصطلح « التاريخ الحديث » لأن هذا للمصطلح لم يكن شائعاً .

(٢) انظر للمؤلف كتاب : « حرب أكتوبر في عكمة التاريخ » (مكتبة مدبولي ١٩٨٤) .

(٣) استلماً على ث الرسائل الجامعية في التاريخ والآثار لدرجتي الماجستير والدكتوراه ، الذي نشرته المجلة التاريخية المصرية تبعاً ل أعدادها من المجلد الثالث عشر ١٩٦٧ إلى المجلد الثامن والعشرين (١٩٧٥) .

(٤) انظر كشاف مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية (١٩٤٨ — ١٩٨٥) ، إعداد رفعت موسى محمد ، ومراجعة الدكتور عبد المنعم الجيمي (١٩٨٥) .

(في سنة ١٩٧٩) ، و « الفكر الثوري في مصر قبل ثورة يوليو » (في سنة ١٩٨١) والمواجهة المصرية الإسرائيلية في البحر الأحمر ١٩٤٩ — ١٩٧٩ (في سنة ١٩٨٢) ، و « الإخوان المسلمون والتنظيم السري » (في سنة ١٩٨٣) ، و « مذكرات السياسيين والزعماء في مصر » في سنة ١٩٨٤ .

كان الحد الفاصل للدراسة التاريخية في التاريخ المعاصر هو ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ولكن تم تجاوز هذا الحد الفاصل بدراسة « الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ » الذي صدر في سنة ١٩٧٥ ، ثم « عهد الناصر وأزمة مارس » ، الذي صدر في سنة ١٩٧٦ ، و « تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ » و « حرب أكتوبر في محكمة التاريخ » — وهذه الكتب لمؤلف هذا البحث . كما كتب الدكتور صلاح العقاد « مأساة يونيو ١٩٦٧ » ، الصادر سنة ١٩٧٥ ، وكتب الدكتور يونان لبيب « الأحزاب السياسية في مصر من ١٩٠٧ — ١٩٨١ » .

المدارس التاريخية :

وكان من الطبيعي أن تتجه هذه الدراسات في تاريخ مصر المعاصر لنحاهين رئيسيين : الأول ، التاريخ السياسي ، والثاني ، التاريخ الاجتماعي . ومن هنا نشأت مدرستان متخصصتان .

وقد اتجهت مدرسة التاريخ السياسي إلى دراسة الحركة الوطنية ، والعلاقات المصرية البريطانية ، والأحزاب السياسية المصرية ، والزعامات السياسية . بينما اتجهت مدرسة التاريخ الاجتماعي إلى دراسة الطبقات الاجتماعية ، وعلاقات الإنتاج في المجتمع المصري . وليس معنى ذلك أن المدرستين كانتا منفصلتين ، بمعنى أن بعض المؤرخين تخصصوا كلية في التاريخ الاجتماعي ، وإنما معناه أن بعض المؤرخين انصرفوا لدراساتهم الرئيسية إلى التاريخ الاجتماعي ، والبعض الآخر انصرفوا لدراساتهم الرئيسية إلى التاريخ السياسي .

وعلى سبيل المثال فقد كتب الدكتور رؤف عباس دراساته الرئيسيتين عن « كبار الملاك » و « الحركة العمالية » ، كما قدم دراسة عن « حزب العلاح الاشتراكي » ، ولكنه حقق جزءا من مذكرات محمد فريد ، وكتب كتابا عن « جماعة النهضة القومية » . وقد كتب الدكتور عاصم الدسوقي دراسته الرئيسة — وهي رسالته للدكتوراه — عن « كبار ملاك الأراضي الزراعية » ، ولكن رسالته للمجستير كانت عن « مصر في الحرب العالمية الثانية » . وقد كتب صاحب هذا البحث كتابه النظري عن « صراع الطبقات في مصر » ، ولكن كتبه الأخرى تناولت موضوعات شتى من التاريخ السياسي ، سواء فيما يتصل بالحركة الوطنية ، أو الجيش المصري ، أو حروب ثورة يوليو . وقد كتبت الدكتورة لطيفة محمد سالم دراسة اجتماعية عن « النظام القضائي المصري الحديث ١٩١٤ — ١٩٥٢ » ، كما كتبت عن « المرأة المصرية والتغير الاجتماعي » ، ولكن لها مؤلفات أخرى في التاريخ السياسي ، مثل « مصر في الحرب العالمية الأولى » . وقد كتب الدكتور على بركات عمله الرئيسي عن « تطور الملكية الزراعية ١٨٤٦ — ١٩١٤ » ولكن له مؤلفات في التاريخ السياسي . على أن هذا لا ينفي أن غالبية المؤرخين المصريين انصرفوا في كتابة تاريخ مصر المعاصر إلى التاريخ السياسي .

وفي الوقت نفسه كانت تظهر مدرسة التفسير المادي للتاريخ ، التي تختلف عن المدرستين السابقتين ، فمذ بداية الأمر — أي منذ أن انتقل زمام الدراسات التاريخية في مصر إلى أيدي المؤرخين المصريين ، حصر هؤلاء المؤرخون اهتمامهم في منهج البحث التاريخي العلمي ، كما توصل إليه لانجلو وسينيوبوس Langlois et Seignobos في كتابهما الرائع ، الذي صدر في أواخر القرن التاسع عشر (١٨٩٨) تحت عنوان « مقدمة إلى الدراسات التاريخية » Introduction aux Etudes Historiques — ولم ينتقل هذا الاهتمام إلى فلسفة التاريخ .

ومعنى هذا الكلام هو أن المؤرخين المصريين حصروا أنفسهم بوقائع التاريخ المحدودة بحدود الزمان والمكان ، ولم ينتقلوا

بهذا الاهتمام إلى التاريخ نفسه وقوانين حركته . وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن المادية التاريخية ، وهى المنهج العلمى لكشف قوانين الحركة التاريخية ، وهى إحدى أسس الماركسية ، وهى أيديولوجية لا يعتنقها المؤرخون المصريون .

وهذا يفسر أن استخدام المادية التاريخية في تفسير الأحداث التاريخية كان على يد مؤرخين ماركسيين أو يتعاطفون مع الفكر الماركسي ، كما يفسر أيضا أن استخدام المادية التاريخية في تفسير أحداث التاريخ المصرى جرى لأول مرة على يد مفكرين مصريين وليس على يد مؤرخين ، وهو ما سوف نتناوله في القسم الثانى من بحثنا .

وعلى كل حال قد جرت أول محاولة لتفسير تاريخ مصر الاجتماعى في ضوء المادية التاريخية على يد الدكتور محمد أنيس في عام ١٩٦٥ ، في دراسته التى نشرها تباعا في مجلة « الكاتب » اليسارية ، تحت عنوان : « دراسة في المجتمع المصرى من الإقطاع إلى الاشتراكية » . وتسم بسمات التجارب الأولى ، حيث يعوزها المعلومات التفصيلية الضرورية لتكوين الصورة التاريخية الدقيقة المطلوبة ، كما أنها تسير في خط الميثاق الوطنى بالضرورة ، حيث كان الدكتور محمد أنيس عضوا في « مكتب الفكر والتجارب الاشتراكية في الخارج » ، التابع لأمانة الدعوة والفكر ، ولذلك اعتبرت الدراسة تاريخ مصر قبل ثورة يوليو تمهيدا لقيام الثورة ، مع ما أصبح الآن معروفا من أن الثورة لم تقم لإجراء التغييرات الاجتماعية التى قامت بها بالفعل ، وإنما قامت لخلق الملك فاروق فقط ، كما أنها لم تقم للاصطدام بالوفد ، وإنما قامت لإزالة العوائق في طريق الدستور ، بما يعنيه ذلك من إزالة العوائق في طريق وصول حزب الأغلبية إلى الحكم ، وأنه لم يكن إلا بعد أن قرر الضباط الاستيلاء على الحكم في البلاد حين أخذ يعاد صياغة التاريخ المصرى المعاصر بما يبرر استيلاء الثورة على السلطة .

وعلى كل حال ، فإن الدراسة الثانية التى استخدمت المادية التاريخية كانت هى الدراسة التى نشرت لكاتب هذا البحث تحت عنوان : « صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ — ١٩٥٢ » — وكانت في الأصل الفصل الأول في رسالة الدكتوراه التى نوقشت في عام ١٩٧٠ بجامعة القاهرة تحت إشراف الدكتور محمد أنيس ، تحت عنوان : « تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٦ — ١٩٤٥ » . وهى أول دراسة أكاديمية لصراع الطبقات في مصر تستخدم المادية التاريخية في التفسير وفي الوقت نفسه تطبق قواعد منهج البحث التاريخى . وقد أدى هذا المزج إلى طرح النموذج الذى قدمته النظرية الماركسية للصراع الطبقي جانبا ، بعد أن تم اكتشاف أن هذا النموذج خاص بأوروبا ، لكنه لا يصلح للتطبيق في البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة ، حيث يتقلب هذا الصراع من صراع بين الذين يملكون والذين لا يملكون ، إلى صراع بين الدين يملكون والذين يملكون أيضا ، ثم يتحول إلى صراع بين الدين يملكون والذين لا يملكون بعد أن تستقر وسائل الإنتاج في يد الطبقة المالكة الوطنية .

ومن ذلك يتضح أن مدرسة التاريخ الاجتماعى ليست مرادفا لمدرسة التفسير المادى للتاريخ ، فالأولى تركز على التخصص ، فتوجه اهتمامها إلى دراسة الطبقات الاجتماعية ، والثانية تركز على المنهج — أى على التفسير المادى للتاريخ — فتفسر الحدث التاريخى في إطار قوانين الحركة التاريخية .

وفي نفس الوقت ، وعلى مستوى المؤرخ ، ظهرت مدرسة الحياد التاريخى ، التى ترى أن يتجرد المؤرخ من ذاته عند إعداد دراسته لكى يقر لها الحد المطلوب من الموضوعية . وهذه المدرسة تشمل الغالبية العظمى من المؤرخين . بينما ظهرت مدرسة أخرى وجدت من الشجاعة ما تعترف به من استحالة التجرد من الذات ، بل ترى أن مثل هذا التجرد لو تم يؤدى إلى تحويل الدراسة التاريخية إلى وقائع أو حوليات ، أو في أحسن الأحوال — مجرد تكديس لأحداث ميتة لا نبض فيها ولا حياة .

وكان أول من جرؤ من المؤرخين المصريين على الاعتراف بالمظور التاريخي — أى استحالة التجرد من الذات — هو المرحوم الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة ، أستاذ التاريخ الوسيط بجامعة القاهرة ، فى تصدير ترجمته لكتاب المؤرخ الانجليزى هيرت فيشر عن تاريخ أوروبا ، حيث اعترف فى وضوح تام بأن « المؤرخ لا يستطيع أن يتجرد من حصيلة الثقافية ووضع الجغرافى ، لأن ثقافته وجغرافيته تتكون منها نافذته ، أى شبكه الذى يستشقق منه المعنويات والماديات من أصناف المعرفة والحياة اليومية . وليس معنى هذا أن احتلاف النواخذ يغير الحقائق التاريخية ، أو يعدل فى ترتيبها التاريخى ، بل معناه أنها تغير النظرة إليها تغيرا زعيما يعرض أصناف الحقائق الثابتة عروضاً مختلفة » .

ومن سوء الحظ أن القليل من المؤرخين قد قرأ هذا الاعتراف الخطير لأنه صدر فى تصدير كتاب مترجم ، ولم يصدر فى مقال فى مجلة علمية متخصصة . وأغلب الظن أن الكثيرين ممن قرأوه لم يفهموا مغزاه ، لقلة اهتمام المؤرخين المصريين والعرب بالمسائل المنهجية فى علم التاريخ .

على أنه مع ذلك أمكن رصد عدد من المؤرخين ممن يمكن القول إنهم يعبرون عن مواقف فكرية وأيديولوجية واجتماعية ، ومن هؤلاء الدكتور محمد أنيس والدكتور صلاح العقاد والدكتور يونان لبيب وكاتب هذا البحث . وكل ذلك فى إطار منهج البحث التاريخى العلمى الذى يلزم صاحبه بالموضوعية . وهناك آخرون لهم مواقف على حساب منهج البحث التاريخى العلمى ، وهو ما يمثّل فى الدراسات التى شوهت تاريخ زعماء الوفد ، مسيرة لثورة يوليو فى محاولتها نحو تاريخ الوفد من تاريخ النضال الوطنى والحركة الوطنية .

وعلى مستوى تطبيق منهج البحث التاريخى ، فقد ظهرت مدرستان : الأولى السرد التاريخى — أو مدرسة القص واللصق — ومدرسة التحليل والنقد . ويمكن القول دون مبالغة إن غالبية الدراسات التاريخية التى صدرت فى شكل رسائل للمجستير أو الدكتوراه من الجامعات المصرية ، تعتمد على السرد التاريخى والقص واللصق . فهى تكتفى بتقسيم الموضوعات التى تعالجها إلى أبواب وفصول ، ثم تقوم بتجميع المادة المطلوبة ، وتبدأ فى رصها حسب أبوابها وفصولها المختلفة ، بما يقدم معلومات تفصيلية غزيرة ، ولكنها غير مترابطة ، وقد تكون فى كثير من الأحيان متناقضة . ومثل هذه الدراسات يصعب وصفها بدراسات تاريخية أكاديمية حقيقية ، وقد أساء أصحابها إلى أنفسهم بقدر ما أساء المشرفون على هذه الرسائل إلى أنفسهم أيضا ! .

أما مدرسة التحليل والنقد التاريخى فيمثلها الأستاذ محمد شفيق غربال ، والدكتور محمد أنيس ، والدكتور صلاح العقاد ، والدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، والدكتور يونان لبيب ، والدكتور رؤف نباس ، والدكتور عبد العظيم رمضان ، والدكتور أحمد زكريا الشلق . ونحن هنا لا نتعرض للأساتذة الذين تبعد تخصصاتهم عن تاريخ مصر المعاصر .

وربما كان خير ما يمثل منهج الأستاذ محمد شفيق غربال التحليل ، كتابه عن « المفاوضات المصرية البريطانية » ، و كتابه : « تكوين مصر » ، الذى يشتمل على عشرة أحاديث أذاعها باللغة الإنجليزية من دار الإذاعة المصرية ، ونقلها إلى العربية بمعاونة محمد رفعت فى عام ١٩٥٧ . أما الدكتور محمد أنيس فيمثل منهجه كتاباه : « حادث ٤ فبراير » ، و « حريق القاهرة » . ويمثل منهج الدكتور صلاح العقاد كتاباه : « مأساة يونيو ١٩٦٧ ، حقائق وتحليل » ، و « السادات وكاسب ديفيد » . وبالنسبة للدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى فيمثل منهجه التحليل كتابه « تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة » . أما الدكتور يونان لبيب فيمثل منهجه كتيبه عن « تاريخ الوزارات المصرية » ، و « الأصول التاريخية لمسألة طابا » ، و « الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ — ١٩٨٤ » . ويمثل منهج الدكتور رؤف عباس التحليل كتاباه : « مذكرات محمد فريد » و « الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ — ١٩٣٧ » . وبالنسبة للدكتور أحمد زكريا الشلق

فكتابته عن « الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ — ١٩٥٣ » . أما كاتب هذا البحث فيمكن اتخاذ كتاب « تطور الحركة الوطنية » و « الإخوان المسلمون والتنظيم السرى » ، و « حرب أكتوبر في محكمة التاريخ » كنهاذج ! .

ويتضح من هذا العرض أن بعض المدارس التاريخية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ليست منفصلة عن بعضها البعض كلية . فمدرسة الحيايد التاريخي تتداخل مع مدرسة السرد التاريخي ، ومدرسة التحليل والنقد التاريخي تتداخل مع مدرسة التفسير المادى للتاريخ ومدرسة المنظور التاريخي . وفي الوقت نفسه فإن بعض المدارس تفصل عن بعضها انفصالا تاما . وعلى سبيل المثال فإن المؤرخ الذى ينتمى لمدرسة التفسير المادى للتاريخ ، لا يمكن أن ينتمى لمدرسة الحيايد التاريخي أو مدرسة السرد التاريخي ، لأن انتماؤه الأيديولوجي ينأى به عن الحيايد ، كما أن أيديولوجيته تقوم على التحليل لا السرد . وفي الوقت نفسه فإن كثيرا من المؤرخين الذين ينتمون إلى مدرسة التاريخ الاجتماعي — بمعنى أن دراساتهم تناولت بعض الطبقات الاجتماعية في مصر — هم أبعد ما يكونون عن مدرسة التفسير المادى للتاريخ ! ، وكثيرون ممن ينتمون إلى مدرسة التاريخ السياسي هم أقرب ما يكونون إلى مدرسة التفسير المادى ! ، ومنهم الدكتور يونان لبيب ، فهو يربط العمل السياسي بالقوى الاجتماعية التى تقوم به ، ويربط هذه القوى الاجتماعية بأصوها الاقتصادية — وهذا من صميم عمل مؤرخ التفسير المادى . والمثال على ذلك كتابه عن « تاريخ الوزارات المصرية » ، وكتابته الأخير عن « الأحزاب السياسية في مصر » . وكذلك الحال بالنسبة للدكتور رؤوف عباس ، خصوصا في كتابه عن « جماعة النهضة القومية » ، حيث قدم لموضوعه بفصل عن « المسألة الاجتماعية في مصر بين الحريين » .

على كل حال فإن هذا الكلام عن مدارس كتابة تاريخ مصر المعاصر على الصعيد الأكاديمي ، ينصب — كما رأينا — على المؤرخين المحدثين ، أى على مؤرخى التاريخ الحديث . على أنه ظهر في الفترة الأخيرة كتب تاريخية في تاريخ مصر المعاصر كتبها مؤرخون في التاريخ الإسلامى ، مثل الدكتور حسين مؤنس ، الذى كتب « باشوات وسوبر باشوات » ، والدكتور أحمد شلبى ، الذى كتب كتابه « حرب ٧٦ — ٧٣ ، دراسة مقارنة » . ومثل هذه الدراسات ، التى كتبت للتعبير عن آراء سياسية ، تخرج عن إطار الدراسة التاريخية ، وتدخل في إطار الكتب السياسية . فالهدف الرئيسى من البحث التاريخي هو استرداد الماضى كما كان أو قريبا مما كان ، وليس خدمة غرض معين أو فكرة مسبقة .

وهذا ينقلنا إلى الكتابات التاريخية التى كتبها غير أكاديميين . وهذه الكتابات جميعها لا ينطبق عليها مقاييس الدراسة التاريخية العلمية ، ولا تستخدم منهج البحث العلمى التاريخي ، فيما عدا دراسات الأستاذ طارق البشرى ، التى تقترب لحد كبير من الدراسات الأكاديمية نظراً لأن الدراسة القانونية لطارق البشرى تقترب من الدراسة التاريخية من ناحية أن كلتا الدراستين تستهدفان الوصول إلى الحقيقة التاريخية — الأولى بالنسبة لحوادث الأفراد ، والثانية بالنسبة لوقائع الأمم .

ويمكن — مع ذلك — تمييز المدارس الآتية في دراسات غير الأكاديميين :

الأولى ، مدرسة الرافعى — أو مدرسة الحزب الوطنى . وهى مدرسة سياسية أكثر منها تاريخية ، إذ لا تمهما الحقيقة التاريخية بقدر ما يهمها صيغ هذه الحقيقة بصيغة الحزب الوطنى . وقد مر الحزب الوطنى بدورين فهى تاريخية الأول قبل الحرب العالمية الأولى وهو دور وطنى لا شبهة فيه أما الثانى فهو دور مزايده وانتهازى ومتواطىء مع القصر ضد الشعب ، وبالتالي فهو دور سلبى ومن هنا خطورة الكتابات التاريخية التى كتبها كتاب هذه المدرسة وأبرزهم عبد الرحمن الرافعى وصبرى أبو الجهد ، وفتحى رضوان كتابات تزيف تاريخ مصر لصالح الحزب الوطنى وتأكيد آرائه . ومن هذا التزييف ما كتبه عبد الرحمن الرافعى عن عودة الوفد إلى الحكم في عام ١٩٥٠ ، فقد كتبه تحت عنوان : « عودة الحكم المطلق » ! .

على أن عبد الرحمن الرافعى خلد الدراسة التاريخية خدمات جلى بما قدمه من وثائق ومعلومات وتفصيلات ، مما يمكن أن يهد منه الباحث الأكاديمي الذى يسعى للوصول إلى الحقيقة ، إذا هو جردها من صبغة التحيز التى اصطليغت بها . وتعتبر كتبه عن الفترة الزمنية السابقة على ظهور الحزب الوطنى ذات أهمية أكبر ، لانعدام شبهة التحيز فيها لحد كبير .

أما المدرسة الثانية فهي التفسير المادى للتاريخ ، وأبرزها : إبراهيم عامر ، وشهدى عطية الشافعى ، ورفعت السعيد ، وصلاح عيسى . وهى تركز على الجانب النظرى ، وتتقى من الأحداث ما يؤكد تصورهما المسبق لتاريخ مصر المعاصر ، الذى تفترض فيه أنه تم وفقا للنموذج الغربى ، كما أنها تعتمد لتضخيم دور الحركة الشيوعية فى مصر ، وإعطائه شكلا دعائيا يخدم الدعوة الشيوعية فى مصر ، كما أنها تدبر ظهرها لمنهج البحث التاريخى العلمى ، لعدم إلمامها به ، وفى نفس الوقت فإن افتقار أفرادها للعقلية التاريخية ، التى يكتسبها المؤرخ من خلال دراساته الطويلة ، يؤثر تأثيرا سلبيا على النتائج التى تستخرجها من الدراسات . وعلى سبيل المثال فعلى الرغم من اهتمام اثنين من أفراد هذه المدرسة ، وهما رفعت السعيد وصلاح عيسى ، بدراسة الثورة العرابية ، إلا أن أيا منهما لم يستطع استيعاب روح وفكر العصر الذى يؤرخان له ، فهما يغفلان كلية أن القرن التاسع عشر فى مصر كان امتدادا للتاريخ الإسلامى العام ، وأن المصريين كانوا يعيشون تحت أيديولوجية الجامعة الإسلامية وليس تحت أيديولوجية القومية المصرية التى لم تبرز إلا فى ثورة ١٩١٩ . ومن هنا فقد تصورا أن الصراع فى الثورة العرابية كان دائرا بين فلاحين مصريين وباشوات شركاسة وأتراك ، وهو خطأ فادح ، فوق أنه خطأ أيديولوجى يعفل نظرية صراع الطبقات .

ولقد ناقشنا فى كتابنا « صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ — ١٩٥٢ » ، وعلى مدى عشرين صفحة كاملة (من ص ١١ إلى ص ٣١) أخطاء هذه المدرسة فى تفسير تاريخ مصر المعاصر ، وهى الأخطاء التى أدت إليها محاولتها كى عنق التاريخ المصرى وإخضاعه للنموذج التطور الاجتماعى الأوروبى ، مع أن ما حدث فى أوروبا كان نسيج وخياله . ويكفى هنا أن نورد رؤوس القضايا التى ناقشناها فى هذا الكتاب ، فمنها مقولة أن « من يملك الأفندة يملك مقاعد البرلمان ويملك بعدها مقاعد الحكم » ، وقد حطم الفلاح المصرى هذه المقولة ، ثم ظروف نشأة الفاشية فى مصر فى أواخر العشرينيات وطوال الثلاثينيات ، وخطأ هذه المدرسة فى تفسيرها . ومسألة نشأة الحزب السعدى فى عام ١٩٣٧ ، والخطأ النظرى الذى وقعت فيه هذه المدرسة فى تحليلها . ومسألة صلة التركيب الطبقي لقيادة الوفد بالسياسة الاقتصادية للحزب ، وخطأ تلك المدرسة فى تحليلها . ومسألة رجعية طبقة كبار الملاك وثورية الطبقة الرأسمالية ، وانسحاق هذه المدرسة وراء النموذج الأوروبى فى تفسيرها . ومسألة خروج رجال حزب الأمة من حزب الوفد وتأليفهم حزب الأحرار الدستوريين ، وخطأ هذه المدرسة فى تفسير هذه المسألة . وأخيرا أخطاء هذه المدرسة فى استعمال مصطلح « البورجوازية المصرية » و « الإقطاع » ، مما يوضح خضوعها خضوعا تاما للقياس على أوروبا فى تفسير ظاهرات تاريخ مصر المعاصر ، وعجزها عن استخدام منهج البحث التاريخى أو استخدام النظرية نفسها — وهى المادية التاريخية — فى تفسير ظاهرات تاريخ مصر الاجتماعى والسياسى المعاصر .

أما المدرسة الثالثة من هذا الفريق من كتاب التاريخ ، فهى المدرسة العسكرية ، ويمثلها اللواء جمال حماد ، وأحمد حمروش . وهى مدرسة جادة ، قدمت دراسات طيبة للغاية فى تاريخ مصر المعاصر . فقد قدم الأخير دراسته عن « قصة ثورة يوليو » فى أربع مجلدات ، ويقترب لحد كبير من منهج البحث التاريخى والدراسات الأكاديمية . كما قدم الأول دراسته المطولة « من سيناء إلى الجولان » . وهذه الدراسات تقدم معلومات وفيرة بذل مؤلفوها جهدا عظيما فى الحصول عليها ، كما أنها تتميز بقدر كبير من التحليل والتحقيق . ودراسة أحمد حمروش تتميز بأنها كتبت من منطلق تقدمى فى فهم حركة التاريخ ، بحكم عضوية المؤلف السابقة فى تنظيم حذوت الشيوعى .

أما المدرسة الرابعة ، فيمكن إطلاق اسم « المدرسة الصحفية » عليها ، نظرا لأن الذين قدّموا دراسات فيها هم من الصحفيين ، ويمثلها بالدرجة الأولى محسن محمد وموسى صبرى ومحمد حسنين هيكل ، وهم أغزر هذه المدرسة إنتاجا ، وأكثرها اعتدادا على التوثيق ، وإن كان اعتماد محسن محمد على الوثائق البريطانية غير المنشورة يعطى أعماله أهمية خاصة ، كما أن غلوه غرضه فى الكتابة التاريخية من الأهداف السياسية التى تميز أعمال الآخرين ، يجعل كتابته أقرب إلى منهج البحث

التاريخي من الأعمال الأخرى .

وفيما عدا هذه المدارس الأربع ، فهناك دراسات تاريخية كثيرة ظهرت في تاريخ مصر المعاصر ، ولكنها متفرقة المنهج والغرض والقيمة التاريخية بحيث يصعب تصنيفها في إطار مدرسة واحدة .

ومما لا شك فيه أن هذا الاهتمام من جانب غير الأكاديميين بكتابة تاريخ مصر يشير إلى شدة جذب أحداث التاريخ المصري للكتاب والمفكرين والقانونيين ، مما يدفعهم إلى محاولة كشف النقاب عنها ، وبذل الجهد بين المصادر والوثائق المختلفة لمعرفة أسرارها . وكثير من هذه الأبحاث قد صادفها التوفيق ، وكثير من أخطأها التوفيق . وهي في ذلك تتفق مع الدراسات الأكاديمية ذاتها ، حيث رأينا أن الكثير منها يعتمد على السرد التاريخي والقص واللصق ، مما يمكن معه القول بدون مبالغة أن مدرسة القص واللصق في الكتابة التاريخية الأكاديمية هي أكبر هذه المدارس التاريخية على الإطلاق ، ولعل هذه الدراسة تعطينا الفرصة للاعتراف بهذه الحقيقة المرة ! .

الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر (١٩١٩ - ١٩٥٢) الحدود بين الممكن والمُحال

على فهمي

توطئة :

أ - الالتزام ولفاق المصطلحات :

- ١ - الالتزام لفظة مُراوغة ، محمّلة - في الظاهر - بطابع قيمي إيجابي . بيد أن التمعن في اللفظ يُسلم إلى معنى محمّل بطابع قيمي يبدو بالسالب في الظاهر ، إذ ما الالتزام إلا تمييز وتحزّب وتَقَوُّل وانحياز .
- ٢ - ومن ثم فنحن نميل إلى تبنى لفظ آخر أكثر صراحة وصرامة ، ألا وهو الانحياز في مقابل حياد وهي بالضرورة . فقناعاتنا المُعلّنة منذ زمن بعيد أنه لا حياد في العلم الاجتماعي وبضمنه التاريخ . فالباحث في العلوم الاجتماعية منحاز بالضرورة ، وإلا فهو (لا أدري) ، يخرج من دائرة البحث يُيقين^(١) .

ب - الموضوعية بين الحُلم والشهادة :

- ٣ - ينزع الباحثون في التاريخ إلى ادعاء الموضوعية ، وهو نُزوعٌ مشروخٌ ما بقي في دائرة الحُلم ، بيد أن هذا الادعاء يبدو متهاقاً أمام محكات العمل ، إذ سرعان ما تبدو الفجوة واسعة بين هذا الحُلم المُعلن من جهة والعمل البحثي ذاته من جهة أخرى .
- ٤ - وعلى مستوى العمليات النفسية المعقدة ، يصعب على المرء أن يتجاهل الحُلم ، مهما كان واقع الشهادة ، مبدئاً ومهدراً لهذا الحُلم . فالجدل بين الحلم والشهادة أمر بالغ التجذر في النفس الإنسانية ، والقرآن الكريم يحدّثنا : ﴿ وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً ﴾ .

ج - كتابة التاريخ : « ريريتوار كامل » أم محاولة في إعادة التركيب

- ٥ - يتنازع المصداق لكتابة التاريخ ، الأمل في أن يقوم بتسجيل المعرفة (الماضية) بأكملها ولي تفاصيلها جميعاً من جهة ، والشك ، - في الوقت ذاته - في الوصول إلى حقيقة تاريخية موضوعية من جهة أخرى^(٢) .
- ٦ - فالوقائع الماضية (التاريخية) ، قد حدثت في زمن مضى قريب أو بعيد ، ولي ظروف ذات أبعاد وتفاصيل بعينها ، وشارك في أحداثها أشخاص بلواعهم ، كانوا على مسرح الأحداث مُضطربين بالحياة وبالحرّة وبالذوائف . وقد أسدل الستار الآن نهائياً ، على المسرح وعلى الممثلين وعلى الجمهور . ثم يأتي المؤرخ محاولاً استعادة ذلك كله بدقائقه وبتفاصيله وبخبرته ، يراوده الأمل ويُخبطه الشك .
- ٧ - وبين قوى الأمل الدافعة وقوى الشك المُحيطّة ، يلعب المؤرخ دورَه في كتابة التاريخ ، يجمع المادة عن وقائع جزئية حدثت في الماضي ، هذه الوقائع الجزئية تشكل كلاً هو الواقعة التاريخية ، ومع ذلك يبقى السؤال الهام حول ما إذا كانت هذه المواد التي يجمعها المؤرخ تكفي لعمل « ريريتوار كامل » .
- ٨ - من واجب المؤرخ أن يتحرى أقصى درجات الدقة في جمع المادة ، وعليه أن يقوم بكافة الإجراءات الضرورية في سبيل التحقق والتثبت والمقارنات والتدقيق ، ثم يبلجأ المؤرخ إلى محاولات دورية في إعادة تركيب المواد الجزئية عن جزئيات الواقعة التاريخية . ومن هنا يكون ما يقدمه المؤرخ هو مجرد محاولات في إعادة التركيب لا ترقى إلى مستوى « الريريتوار التام » ، وإن كان يظل متشبهاً بالأمل في الوصول بعمله العلمي إلى هذا المستوى ، وهو لن يصل إليه مهما بذل ، لأن « الريريتوار التام » - هنا - هو من قبيل الوهم المستحيل .

د — المرحلة الفارقة : قراءة التاريخ ، أو في التفسير :

٩ — على الرغم من أن مرحلة جمع المادة عن الوقائع التاريخية الجزئية ومحاولة إعادة التركيب ، يداخلها الانحياز الذاتي للمؤرخ ، كما سنورد تفصيلا فيما بعد . فإن انحياز المؤرخ في هذه المرحلة هو أقل صراحة من انحيازه عند التصدي للتفسير .

١٠ — فالتفسير — في جوهره — هو قراءة للتاريخ ، وهو ترجمة لموقف المؤرخ تجاه المادة الخام التي تمثل مصادر الكتابة التاريخية . ومن ثم تبدو قسمات وملامح الانحياز من جانب المؤرخ المعنى واضحة جلية ، مهما حاول تغليف انحيازه . في التفسير بأردية شكلية تكسى ألفاظ الجياد والموضوعية .

هـ — خطة الدراسة :

١١ — نتناول — فيما يلي — بُعْدَى الانحياز والموضوعية ، عَبْرَ محاور ثلاث على التوالي :

أحور الأول : مصادر الكتابة التاريخية .

أحور الثاني : إعادة التركيب .

أحور الثالث : في التفسير .

١٢ — وفي مبحث رابع نعرض لتصورات محددة لترشيد الكتابة التاريخية فيما يتعلق بمصادر كتابة تاريخ مصر المعاصرة بالأخص ، وأيضا تصورات أخرى حول ترشيد عمل الفريق في ميدان البحث التاريخي . ونذيل الدراسة ببحث بأهم الإشارات والإحالات .

المبحث الأول — الانحياز والموضوعية ومصادر الكتابة التاريخية :

١٣ — تتنوع مصادر الكتابة التاريخية تنوعا كبيرا ، وتضيق وتوسع بحسب الجزئية محل الدراسة والفترة التاريخية المعنية . ولعل هذه المصادر أن تكون بالغة التنوع والثراء بالنسبة لتاريخ مصر المعاصر منذ ثورة ١٩١٩ وحتى ثورة ١٩٥٢ . فإذا اتسع نطاق البحث إلى كافة مناحي التاريخ الاجتماعي المصري خلال هذه الفترة ، فإن مصادر الكتابة التاريخية تغدو أكثر تنوعا لتشمل مصادر إضافية قد لا ترد عند الاقتصار على التاريخ السياسي ، مثل بعض الأعمال الإبداعية ذات العلاقة .

١٤ — ولسنا بصدد التعرض — بالتفصيل — لكافة مصادر الكتابة التاريخية حول هذه الفترة من تاريخ مصر المعاصر ، وبيان أوزان أهمية كل من هذه المصادر عند الكتابة التاريخية . إذ لاشك في أن أوزان أهمية المصادر نسبية ، إذ هي تختلف بحسب الجزئية المدروسة .

١٥ — وما يهمنا — في هذا المقام — هو الكشف عن مدى الموضوعية التي تكتسبها هذه المصادر ، بما يؤثر — بالضرورة — على موضوعية الحقيقة التاريخية التي تُظهِرها الكتابة التاريخية .

١٦ — ولاشك في أن الوثائق الرسمية هي أجدر المصادر بالثقة وأكثرها تحميلا بالموضوعية . وهذه الوثائق الرسمية تتنوع تنوعا بالغا ، فبعض هذه الوثائق ذات طبيعة قانونية ، مثل دستور عام ١٩٢٣ ، ودستور عام ١٩٣٠ ، وكافة القوانين ، والكثير من الأوامر الملكية واللوائح والقرارات الوزارية وقرارات رؤساء المصالح ، بما تزخر به الجريدة الرسمية . وعلى الرغم من الثقة (الظاهرية) التي تتشعق بها هذه الوثائق القانونية ، فهي لا تكفي — في حد ذاتها — في الكشف عن نوايا المشرع ، إذ من الضروري الرجوع إلى الأعمال التحضيرية ، مثل المذكرات الإيضاحية ،

والمضايقات الكاملة لمداولات المجالس النيابية ونحو ذلك . وحتى مع الرجوع إلى هذه الأعمال التحضيرية ، تظل هذه الوثائق ذات الطابع القانوني مُعبِّرةً فقط عن إرادة المشرع ، بدون أن تكشف عن واقع التطبيق الفعلي للتشريع ، أو ما نسميه « بالقانون الحى » ، ومن هنا تكمن أهمية الإفادة من الأعمال القضائية الكاملة ، بالرجوع إلى ملفات الدعاوى القضائية ذات الأهمية فى الدراسة التاريخية المعنية .

١٧ — ومن بين الوثائق الرسمية الهامة ، التعدادات العامة (الدورية) للسكان ولخصائصهم ، والميزانية العامة (السنوية) للدولة من حيث الإيرادات والمصروفات ، وكذلك الموازنات المالية (السنوية) للمصارف والشركات والمجالس المحلية ، والموازنات المالية (المستقلة) للأزهر والأوقاف الإسلامية والقبطية) وللكنيسة القبطية الأرثوذكسية وغيرها من الكنائس العاملة في مصر ، بل والموازنات المالية للمؤسسات التعليمية الأجنبية والخاصة بمصر . ويدخل في عداد الوثائق الرسمية — أيضا — التقارير الدورية التى تصدرها مثل هذه الهيئات عن أنشطتها . ولا شك فى أن هذه الطائفة من الوثائق حقيقتاً بدرجة كبيرة من الثقة فى بعض جوانبها الرقمية ، يَتَيَّدُ أن الجوانب الخاصة بالأنشطة لما يمكن أن يُفترض فيه بعض المبالغات لسبب أو لآخر أو بعض التحجب لأنشطة سرية غير مشروعة كما فى حالات الإرساليات الأجنبية التبشيرية مثلاً .

١٨ — وتُعدّ خطط الحكومة أمام البرلمان فيما كان يسمى « بخطاب العرش » ، من بين الوثائق الرسمية الهامة ، إذ هي من قبيل الخطاب الرسمى . وقد يكون من الطريف ومن المفيد معا ، أن تعقد دراسات متعمقة حول مدى قيام الحكومة بتنفيذ وعودها في « خطاب العرش » على مدى فترات الحكم النيابى قبل ثورة ١٩٥٢ .

١٩ — ويعلق كثير من المؤرخين المعاصرين أهمية كبرى على المذكرات الشخصية للقادة السياسيين بخاصة ، كمصدر هام للكتابة التاريخية (السياسة في الغالب) عن هذه الفترة . فلقد شهدت هذه الفترة قيام الكثير من الأحزاب السياسية ، وبرزت وتعايقت الكثير من القيادات السياسية الحزبية والمستقلة . وبالتأكيد فإن عددا من هذه القيادات قد لعبوا أدواراً بالغة الأهمية على صعيد السياسات المصرية خلال هذه الفترة . ومن الطبيعي أن تكون المذكرات الشخصية التى قام البعض من هذه القيادات بكتابتها (والتى نشرت أغلبها بعد وفاتهم) ، من الطبيعي أن تكون مثل هذه المذكرات مصدرا هاما للكتابات التاريخية . يَتَيَّدُ أننا نثير دفوعاً جدية حول مدى الثقة التى يَجِدُ المؤرخ أن يولها لمثل هذه المذكرات . فلاشك فى أن هذه المذكرات كُتِبَتْ وفى أذهان أصحابها احتمالاً راجع لنشرها مستقبلياً ، ومثل الفرد الذى تجميل صورته في نظر الأجيال المقبلة ميل مُرجَّح على المستوى الإنسانى ، كما أن الميل إلى تجميل الخصوم ومحاولة النيل منهم هو أمر مُرجَّح على المستوى الإنسانى أيضا . فإذا أضيف إلى هذا كله ، بُعْدُ تقاى هائم لدى المصريين بعامة ، وهو الاهتمام بصورة الذات بعد الموت فى إطار قدسية الموت والرغبة الشعورية واللاشعورية فى الامتداد بعد الموت فى إطار التراث الثقافى المصرى حول الخلود^(٣) ، نقول إن هذا البُعد الثقافى المصرى يلعب دورا فى إذكاء الرغبة المشروعة فى تجميل صورة الذات . وقريب من هذا إسرافُ المصريين فى احترام الموتى (اذكروا محاسن موتاكم) و (الضرب فى الميت حرام) وغير ذلك ، ولاشك فى أن هذا الإسراف فى احترام الموتى والذى لا يفرق بين حدود الحياة الشخصية وحدود العمل العام للشخصية العامة ، لمَّا يُلَوَّنُ النظرة نحو المذكرات الشخصية للقيادات السياسية . ولا ينجو المؤرخ المصرى المعاصر من مثل هذه السمات الثقافية .

٢٠ — وغير القادة السياسيين ، فإن العديد من كتاب ومفكرين وفنانين ، قد نشرت مذكراتهم الشخصية سواء أثناء حياتهم أو بعد موتهم . وقد تلعب مثل هذه المذكرات دورا هاما فى تزويد المؤرخ بمصادر إضافية^(٤) . وبالنسبة للمذكرات

الشخصية — ها — فإن ما أوردناه متعلقاً بمذكرات السياسيين ، يصدق أيضاً إلى درجة كبيرة . ومن ثم فإننا ندعو إلى الحذر عند اللجوء إلى مذكرات الشخصيات المصرية بخاصة كمصادر أساسية للكتابة التاريخية عن تلك الفترة .

٢١ — ويشار — عادة — إلى أهمية المواد المنشورة بالصحافة كمصدر للكتابة التاريخية . يُدّ أنه من الهام إجراء تفرقة أساسية بين أجناس هذه المواد الصحفية ، فاليانبات الرسمية المنشورة مُحَمَّلة بثقة أكبر — بالضرورة — من تلك التي تكتسبها الإعلانات التجارية مثلاً . والإعلانات القضائية المتعلقة بالحجز والرهن ويتكوين الشركات وبإشهار الإفلاس حقيقةً بثقة في مضمونها أكبر من الإعلان عن برامج السهرات في الملاهي مثلاً . وحتى في مجال الخبر الصحفي ، فإن الأخبار ذات الطابع الرسمي أجدر بالثقة من غيرها من أخبار المجتمع ، كذلك المتعلقة بأخبار وبأسرار فنانى المسرح والسينما مثلاً .

٢٢ — أما صحافة الرأى المتمثلة في المقالات ، فإنها — في الغالب محمَّلة بكل انحياز كاتب المقال أيديولوجياً وحزبياً وعلى كافة الأصعدة . فالمقال الصحفي هو تعبير عن رأى معين للكاتب ، فإن لم يكن مُعبراً عن رأى محدد ، غدا من قبيل اللغو . ولقد شهدت مصر خلال فترة الدراسة ، العديد من الصحف الحزبية والمستقلة ، وكان البعض من الصحف المستقلة (ظاهرياً) تُعبر عن جماعات مصالح معينة تفضل ألا تعلن عن هويتها . فالقصر الملكى له صحافته وكتابه ، والسفارة البريطانية التي تمثل الاحتلال البريطانى لمصر لها من يعبر عنها ولو على استحياء ، والأمر نفسه مع أصحاب المصالح المالية ، مصريين وأجانب ، بل لقد كانت للمصالح وللأطماع الصهيونية في فلسطين صحافتها المعبرة عنها في مصر^(٥) .

٢٣ — وإذ كانت بعض القوى السياسية في مصر خلال هذه الفترة ، محظور أن تمارس نشاطها السياسى علانية مثل القوى الشيوعية ، فكان من المنطقى أن تلجأ التنظيمات الشيوعية السرية إلى نوع من النشر السرى ، سواء على شكل كراسات أو دراسات أو حتى دوريات أو بيانات أو نشرات غير دورية . ولا يمارى في أهمية الرجوع إلى مثل هذه المنشورات عند دراسة بعض جزئيات التاريخ الاجتماعى المصرى المعاصر . وقد يكون من الصعب الرجوع إلى معظم هذه المواد (السرية) ، لأنها كانت تصدر باستمرار ، إلا أن اللجوء إلى الملفات القضائية (ذات العلاقة) ، ومحفوظات الجهات المختصة بوزارة الداخلية ، لما يفيد في هذا الصدد .

٢٤ — وبالنسبة للمادة الصحفية بعامة ، وصحافة الرأى بخاصة ، فإن على المصدى للكتابة التاريخية أن يربط بين المادة من جهة واتهامات الكاتب من جهة أخرى ، نحو مزيد من الدقة في فهم مضمون المادة الصحفية المدروسة .

٢٥ — وإذ عرفت مصر السينما منذ ما قبل فترة الدراسة ، ومارست صناعة السينما بُعْدَ بداية هذه الفترة ، فإن الأفلام السينمائية التسجيلية (مثل جريدة مصر الناطقة) قد تكون ذات أهمية كمصدر للكتابة التاريخية حول بعض الجزئيات الموثقة سينمائياً ، وبخاصة أن التوثيق قد جرى بالصورة وبالصوت معاً . وبدرجة أقل من الأهمية ، فإن التسجيلات الإذاعية (بالصوت فقط) قد تكون أحد مصادر الكتابة التاريخية عن بعض جوانب هذه الفترة .

٢٦ — وفيما يتعلق ببعض جوانب التاريخ الاجتماعى لمصر المعاصرة خلال فترة الدراسة ، فقد نبهنا — منذ زمن — إلى أهمية بعض أجناس الأدب الإبداعى مثل الرواية بخاصة ولبعض الروائيين بالأخص ، كمصدر هام وخصب لكتابة التاريخ الاجتماعى ، فثلاثية « نجيب محفوظ » الشهيرة ، تُفيد في رسم صورة — ولو تقريبية — لبعض مناحى الحياة الاجتماعية للطبقة المتوسطة القاهرية خلال العشرينات والثلاثينات والأربعينات من هذا القرن ، تُعبر ثلاثة أجيال عُمرية

متتالية ورواية « الأرض » لعبد الرحمن الشرفاوى ، تلقى الضوء على بعض أبعاد وآليات الصراع الطبقي المكثوم في الريف المصرى قُبيل ثورة يوليو ١٩٥٢ . و « بوميات نائب في الأرياف » « لتوفيق الحكيم » ، تعطى صورة تقريبية لبعض أبعاد العمل القضائى بالريف المصرى خلال الثلاثينات .

٢٧ — وقد يثير البعض شكوكا حول جدوى الاعتماد على مثل هذه الأعمال الإبداعية ، التى سقنا مجرد أمثلة منها ، عند الكتابة التاريخية ، بمقولة أن العمل الإبداعي يتزاحج فيه الخيال بالواقع ، مما يقلل من أهميته وموضوعيته فى رصد بعض جزئيات الواقعة التاريخية . وعلى الرغم من بريق هذه الحجج ، فلاشك — عندما — فى أن حساسية الفنان المبدع تجاه جزئيات الواقع الحياتى المجتمعى الذى يتناوله بالكتابة الإبداعية ، يمكن أن تنقل للمؤرخ صورا أكثر مصداقية ، وبخاصة فى غيبة البحوث الاجتماعية الميدانية خلال الفترة التاريخية التى تهتم بها الدراسة الماثلة .

٢٨ — وواضح من العرض الوجيز الذى أشرنا فيه لأهم مصادر الكتابة التاريخية عن مصر المعاصرة ، أنه ليس بالجامع ولا بالمانع ، فثمة مصادر أخرى يمكن أن يلجأ إليها المؤرخ ، مثل تقارير الرحالة ، والتقارير التى يكتبها بعض كبار الموظفين عن زيارتهم الميدانية لمواقع العمل التى يشرفون عليها (مفتشو الرى والزراعة مثلا) ، ولاشك فى أن بعض هذه التقارير قد تتضمن مادة مفيدة فى رصد بعض الجزئيات ذات العلاقة بالتاريخ الاجتماعى الاقتصادى خلال لحظة تاريخية جزئية .

٢٩ — كما أن ثمة مصادر أخرى ذات أهمية خاصة ، مثل الدراسات والتعليقات التى كتبها ونشرها مؤرخون أو مفكرون حول واقعة معينة فى تاريخ لاحق مباشرة لحدوث الواقعة . وقد يكون النشر فى دورية علمية أو ثقافية فضلا عن الصحافة ، أو فى محاضرة عامة ينشر نصها فى مجلد مثلا . ولاشك فى أن المادة المنشورة فى مثل هذه الحالات تكون لها أهمية متميزة نظرا للتوقيت المعاصر للواقعة . بيد أن المصداق للكتابة التاريخية من المعاصرين ، عليه عند الرجوع إلى مثل هذه المادة ، أن يرصدها فى السياق التاريخى الذى نشرت فيه ، وأن يراعى الانتقادات الفكرية والجزئية للكاتب الذى يأخذ عنه .

٣٠ — ثم تأتى الكتب والدراسات الآتية أو التى صدرت فى فترة زمنية قريبة ، فى درجة أقل من الأهمية كمصادر للكتابة التاريخية ، مع التسليم بأن بعض هذه الدراسات باللغة الرصانة . فحداثة الدراسة (المصدر) ليست عيبا فى حد ذاتها ، بيد أنه يجدر الانتباه لجدية مصادر الدراسة ، كما يجدر الانتباه — أيضا — إلى المواقف والانتقادات الفكرية للدراس .

٣١ — ولا مشاحة فى أن مصادر كتابة تاريخ مصر المعاصر (١٩١٩ — ١٩٥٢) ، ليست جميعها متساوية الأوزان من حيث ماتوحى به من ثقة ، وما يمكن أن تُتناول به من موضوعية . فالوثائق الرسمية — كما أسلفنا — أكثر مَدْعَاة للثقة ، واستخدامها كمصادر مباشرة للكتابة التاريخية يمكن أن يكفل أقصى درجة من الموضوعية ، بشرط عدم التحيز فى الانتقاء والاختيار بحسب هوى الباحث .

٣٢ — أما معظم المصادر الأخرى ، فنزعم أنها تتمتع بدرجة أدنى بكثير من الثقة ، ومن ثم فإن الباحث التاريخى يكون فى موقف يسمح له بالانتقاء والاختيار بحسب انتقائاته فى الغالب . فإذا أضفنا إلى ذلك أن الفترة التاريخية محل الدراسة وهى عقود العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات تعد فترة قريبة منا زمنيا ، الأمر الذى يؤثر — بالضرورة — فى رؤانا وتقييمنا لأحداثها ويؤثر فى أحكامنا القيمة لأشخاصها .

٣٣ — كما نضيف إلى ذلك ، أن هذه الفترة بعينها شهدت صراعات حزبية طاحنة ، ومعارك فكرية ثرية ، ومدارس واتجاهات ثقافية وفنية ، وازدهر فيها التعليم الجامعي (العلماني) ، وشهدت تكوين الجمعيات والمنشآت واللجان العلمية والفكرية والأدبية والثقافية والفنية ، لدرجة يمكن معها القول بأنها من أخصب فترات التاريخ المصرى المعاصر . وإذا كان ذلك ، فمن المنطقي ومن الطبيعي أن تختلف وجهات النظر حيال أحداثها ومعاركها السياسية والثقافية والفكرية ، الأمر الذى نعتقد أنه ينعكس — بالضرورة — على رؤى المؤرخ المعاصر لهذه الفترة (٦) .

٣٤ — نخلص من هذا ، إلى أن الموضوعية الكاملة في كتابة تاريخ مصر المعاصر مستحيلة أو تكاد . بل وأكثر من هذا ، فنرى أنها غير مطلوبة ، إذ لا بد أن تتنوع وجهات النظر ، وبذلك تترى حركة الكتابة التاريخية .

المبحث الثالث : في مرحلة إعادة التركيب :

٣٥ — تعد مرحلة إعادة تركيب المواد المعرفية المستمدة من المصادر حول جزئيات الواقع محل الدراسة ، من أهم وأخطر المراحل التى تواجه المتخصص للكتابة التاريخية . وإذا كانت انحيازات وانتقائات الباحث التاريخي تظهر — بدرجة أو بأخرى — عند تناوله للمصادر ، وانتقائه من بينها ، وتركيزه على بعض الخبرات وإهماله لجزئيات أخرى ، إذا كان ذلك فإن درجة الانحياز تكون أكبر في مرحلة إعادة التركيب .

٣٦ — فإعادة التركيب تتضمن — بحكم التعريف — إعمال قدر كبير من الانتقاء والاختيار والموازانات والتراتب ، بين المادة المتاحة لدى الباحث . تحقيق أن عوامل أخرى تلعب دورا في عمليات الاختيار والانتقاء ، مثل وفرة أو قلة أو ندرة مصادر المادة التاريخية ، أو المدى الزمني المتاح أمام الباحث لإنجاز دراسته ، أو درجة المثابرة لدى الباحث في مواجهة الكثير من المصاعب التى تتعلق بالحصول على المادة العلمية اللازمة (٧) ، وغير ذلك . بيد أن كل هذه الأمور تخرج عن نطاق انحيازات الباحث .

٣٧ — أما مانعيه بتأثير الانحيازات في مجال إعادة تركيب المادة العلمية المتاحة ، فهو أن يقصد الباحث المَعْنَى إلى تَجْهِيش وإبراز المادة التى تؤيد وجهات نظره ، والتى تتفق مع انتقائاته الأيديولوجية والفكرية . وقد يحدث هذا — أحيانا — على المستويات اللاشعورية العميقة ، التى تؤثر تأثيرا كبيرا في طريقة عرض المادة ، بدون أن يدرك الباحث ذلك على نحو واضح لديه .

٣٨ — فلكل منا رؤاه وانتقائاته وأحكامه القيمية المسبقة ، وانتقائاته الأيديولوجية ، وطريقة حياته وأهدافه المعلنة وغير المعلنة ، ولكل منا آليات تفكيره المعقلن ، وآليات جهازه النفسى على المستوى الشعورى واللاشعورى . فالباحث التاريخي إنسان ؛ وكل فرد هو وحدة نفسية متفردة . وعلى الرغم من أن وضع القضية بهذه الصورة يكتنفه قدر من التعطش ، فيمكن التسليم — بالأقل — بدرجة معقولة من تأثير الانحيازات الشخصية والفكرية والنفسية للباحث ، عند محاولته إعادة تركيب المادة التاريخية الخام ، وعرضها من جديد في دراسته .

٣٩ — وعلى الرغم من الإنجازات الباهرة للدراسات النفسية في ميدان العمليات النفسية والعقلية ، فيبدو أن الشوط ما يزال طويلا أمام الكثير من الاكتشافات العلمية في هذه المجالات ، والتى يمكن أن تحدث ثورة حقيقية في فهمنا لآليات العمليات النفسية والعقلية المختلفة . بيد أنه يمكن التقرير — ببعض الثقة — بأن أطر التشقة والتربية فضلا عن القدرات الخاصة ، لما تؤدي إلى اختلافات فردية فارقة على المستويات النفسية والعقلية ، وبالتالي فلا يسوغ — في المنطق ووفقا للمعرفة العلمية المتاحة — إغفال هذه الفروق الفردية ، والتى تسهم في تشكيل الانحيازات الفردية ؛ لا يمكن إغفال تأثير هذا كله على العمليات العقلية ، التى تصاحب العمل البحثي ، وبالأخص في مجال العلوم الاجتماعية ، ومن بينها التاريخ .

٤٠ — إعادة تركيب المواد ذات العلاقة بواقعة أو بوقائع تاريخية معينة ، يقتضى إعمال فرز دقيق لهذه المواد والجزئيات . ولاشك في أن عمليات الفرز هذه تتضمن اللجوء إلى معايير موضوعية — بالضرورة — مثل علاقة المادة المعرفية بالواقعة التاريخية محل الدراسة ، ومدى هذه العلاقة ومتانتها ونحو ذلك ، إلا أن الفرز لا يقتصر على هذا فحسب ، فالباحث التاريخي ، كأى باحث في العلم الاجتماعى ، له فرضياته المعلنة وغير المعلنة . ولا شك في أن هذه الفرضيات ، تتداخل في تكوينها وبلورتها ، عواملٌ معقدة متشابكة ، بعضها موضوعى يستند إلى معارف دقيقة محكمة ، والبعض الآخر ذاتى ولو على المستويات اللاشعورية من حيث الميل إلى اتجاه فكري أو إلى شخصية تاريخية محددة أو إلى كاتب بعينه . بالإضافة إلى انحيازات الباحث الأيديولوجية المعلنة أو المضمرة ومن هنا فإن فرضيات الباحث التاريخي ، هي مُحتملة بنوع من الانحياز بالضرورة ومن ثم فإن عمليات فرز المواد المتاحة لديه المتعلقة بجزئية تاريخية ما ، لابد وأن تتجه قصداً أو بغير قصد ، وصراحة أو إضمحاراً — إلى انتقاء ما يدعم فرضياته المنحازة مُسبقاً كما ذكرنا .

٤١ — وبأق بعد الانتقاء والاستبعاد والفرز ، عمليات أخرى أكثر تعقيداً ، وهي عرض المادة بعد الفرز ، أى إخراجها في الناس على نحو مكتوب . وهنا تلعب العوامل الذاتية دوراً بارزاً . إذ أن إثبات الفرضيات التي يتبنها الباحث التاريخي وهي فرضيات محتملة بالانحياز كما أوضحنا ، هذا الإثبات يتوقف على طريقة العرض وسياقاته .

٤٢ — وفي كثير من الأحيان ، يضطر الباحث التاريخي إلى محاولة تفنيد الافتراضات المعاكسة ، والحجج والآراء المعارضة لوجهات نظره . وهنا فإن الباحث التاريخي كثيراً ما يلجأ إلى إعادة تركيب المادة المتاحة له على نحو يحقق أغراضه .

٤٣ — وثمة مسألة على جانب كبير من الأهمية والخطر ، تجدر الإشارة إليها ، ولو أنها لاتأخذ حتى الآن شكل الظاهرة أو حتى التناثر القار ألا وهي مسألة التكيلفات المحددة بالكتابة التاريخية في موضوعات محددة لكُتّاب بلواتهم ، من قبل هيئات ودور نشر لها اتجاهاتها الفكرية الصريحة والمستترة ، والمدعمة مالياً — على نحو قوى — من حكومات أو هيئات أو تنظيمات بهدف الدعوة لاتجاه معين والدعاية إليه .

٤٤ — فقد بدأت تظهر على خارطة النشر في العالم العربي ، بل وفي خارجه ، خلال الحقبة النفطية بخاصة ، دور نشر مدعومة مالياً من جهات بعينها ، ولاشك في أن هذه الجهات المؤلفة مصالحيها أيديولوجية وسياسية وفكرية ، في إعادة الكتابة التاريخية حول جزئيات كثيرة وفترات محددة في تاريخ مصر المعاصر ، في اتجاهات تخدم أهداف هذه الجهات ، على حساب الحدود الدنيا من النزاهة والدقة العملية .

٤٥ — وواكب هذا ، نزول بعض الأفراد المغمورين ، من مجهولي الهوية ، حلبة التأليف التاريخي ، مقابل مكافآت مالية ذات سخاء بالغ . وتظهر بين الحين والآخر ، مؤلفات وكتب ودراسات (تاريخية) ، في إخراج بالغ الألفة وبأسعار مدعومة ، تغمر أسواق الكتب .

٤٦ — وقد أردنا — هنا — مجرد التنبيه إلى هذه المسألة ، التي لانشك في أنها يمكن أن تؤدي إلى إفساد الكتابة التاريخية ، والزج بعدد يتزايد من الكتاب المرتزقة إلى ساحة الكتابة (التاريخية) ، لحلمة أغراض مشبوهة في الغالب .

المبحث الثالث : التفسير بين الانحياز والموضوعية :

٤٧ — في أى دراسة علمية ، فإن التفسير هو غايتها القريبة . والتفسير هو فهم للمسألة المدروسة أو — بالأقل — محاولة منظمة للفهم . والبحث التاريخي ليس باستثناء في هذا النظر . وفي العلم الاجتماعى — بعامة — ونظراً لتعدد وتشابك آليات الظاهرة الاجتماعية ، فإن التفسير يقدو مجرد مقارنة اجتهدية من الباحث ، تتداخل في صياغته عوامل كثيرة .

٤٨ — وفي البحث التأريخي ، فإن التفسير أكثر تعقيدا وأشد صعوبة ، ذلك أنه ينطوى على « حكم » ما ، تجاه أعضاء واقعة محددة أو شخصية معينة . و « الحكم » تقييم ، والتقييم محمل يقدر من الذاتية يقيين .

٤٩ — ألا يختلف الحكم (التفسير) التاريخي ، تجاه أعضاء الديوان في عهد احتلال الحملة الفرنسية على مصر ؟ ، يراهم البعض وطنيين ، ويراهم آخرون عمالين للاحتلال الفرنسي ، وليس في هذه المسألة حكم نهائي ، على حد قول « لويس عوض » (٨) .

٥٠ — ألم يعد « لويس عوض » ذاته ، « المعلم يعقوب » بطلا وطنيا ، بالمخالفة لغالبية المؤرخين ، الذين رموه بالخيانة ، بل وبالمخالفة للرأى العام المصرى المعاصر للاحتلال الفرنسى والمعلم « يعقوب » ؟

٥١ — ألم يشك « لويس عوض » عما يشبه الإجماع ، حول شخصية « جمال الدين الأفغانى » ، وأصله ونتاجاته وأيديولوجيته وحركيته ، معتمدا على وثائق الخارجية البريطانية دون غيرها (٩) ؟ .

٥٢ — ويمكن في هذا السياق سرد الكثير من الأمثلة ، فيما يتعلق بتاريخ مصر المعاصر (١٩١٩ - ١٩٥٢) ، حول شخصيات قيادية : من أمثال ، « سعد زغلول » و « عبد الرحمن الرافعى » و « مصطفى النحاس » و « عباس حلمي » وغيرهم كثيرون .

٥٣ — فإذا عمدنا إلى توسيع الدائرة ، ألا تشير دراسات التاريخ العام — صراحة أو ضمنا — إلى أن مسار التقدم العالمى هو في إطار رسالة الغرب التاريخية (١٠) ؟.. وألا يعتمد التحقيب التاريخى السائد عالميا ، على التحقيب الغربى ؟.

٥٤ — إن واحدا من ألع مؤرخى القرن وهو « توينبى » ، يعترف — صراحة — باعتماده في التفسير على الخبرة الداخلية الذاتية ، وأنه قد تأثر بالعهد القديم « وبالعهد الجديد ، والفردوس المفقود ، لملتون ، وفاوست لجوته ، وبعض كتابات « شكسبير » و « بول فاليرى » (المجلد العاشر من « دراسة في التاريخ » « للأستاذ « توينبى » (١١) .

٥٥ — وفي مرحلة التفسير ، التى هى أخطر مراحل الكتابة التاريخية ، والتى نعددها — بحق — تنويجا للجهد البحثى التاريخى ، لا يستطيع المؤرخ أن يتجو — تماما — من تأثير أحكامه المسبقة ، المهمة بكل قيمه الموروثة والمكتسبة ونتاجاته الأيديولوجية والفكرية ، بل ويمزجه النفسى ، وآليات تفكيره المعقلن . هذا فضلا عن ثقافته وتكوينه ومرانه الأكاديمى والعلمى ، وغير ذلك من العوامل والظروف العديدة والمعقدة .

٥٦ — وهنا لا يمكن قياس عمل المؤرخ (التفسيرى) ، على عمل القاضى لدى الفصل فى دعوى قضائية مطروحة عليه . فهذا القياس هو من قبيل القياس الفاسد ، من حيث إن القاضى لديه معايير قانونية محددة بدقة ينزلها عند الفصل في الدعوى الماثلة ، على أرضية الواقع ، ومن ثم يصدر أحكامه .

٥٧ — ومع ذلك ، فحتى في ميدان الفصل القضائى في الدعاوى ، وفي نطاق السلطة التقديرية الممنوحة للقاضى ، تبرز الفروق بين قاضى وآخر ، في اختيار البدائل القضائية المتاحة ، بحسب عوامل وظروف فردية شديدة التنوع والتباين ، ولنا في مجال الخوض في التفاصيل حول هذه الجزئية ، التى يعرفها الدارسون المتخصصون في مجالات التفريد العقابى القضائى بخاصة .

٥٨ — الحياء في التفسير التأريخي حُلْم ، والموضوعية في هذا الميدان محض ادعاء واهم . يَئِدُّ أَنَّهُ يجدر التفرقة بين التحياز المؤرخ والمفسر لقناعاته وأيديولوجيته وخلفيته الفكرية وغير ذلك من جهة ، وبين أن يعمد إلى التزوير الصريح أو الخفى من جهة أخرى . فالتزوير مُدان يُخْرِجُ العمل (البحثى) عن دائرة العلمية . أما الانحياز فهو مُبَرَّرٌ ومفهوم ومشروع ، إن لم نقل إنه مرغوب فيه ومنسوب إليه ، أو بالأقل لا يمكن تفاديه ، حسب ما تطيقه القدرة الإنسانية .

المبحث الرابع : ما العمل ؟

٥٩ — على أن ماسقناه — آنفا — يجدر أن يعرض في سياق محدد فقط وهو ، العمل البحثى الفردى في ميدان الكتابة التأريخية ، ومن ثم فلا يمكن التسليم به على نحو مطلق بمده على كافة ضروب الكتابة التأريخية في ظروف مختلفة .

٦٠ — وعلى هذا فإننا نعمد إلى تخصيص هذا المبحث ، لرؤى وتصورات محددة لترشيد الكتابة التأريخية بعامة ، وكتابة تاريخ مصر المعاصر بخاصة ، وأيضا لترشيد العمل البحثى في إطار مااستقر عليه العمل البحثى المتقدم عالميا ، أى في إطار عمل الفريق .

٦١ — لعل من الأمور التى يعرفها كافة المتصلين للكتابة التأريخية حول مصر المعاصرة ، هو الحال المتردية التى عليها عمليات التوثيق والحفظ . وليست هذه الحالة المؤسفة والشاذة بمقصورة على مصادر كتابة التاريخ المصرى المعاصر ، بل لعلها أكثر ترددا فيما يتعلق بكتابة تاريخ مصر العثمانية (١٢) .

٦٢ — وكثيرة هى الشكاوى حول هذا الموضوع ، كما هى كثرة المحاولات لإيقاف التردى وإصلاح الأمور ، يَئِدُّ أن هذه المحاولات تغلب عليها الجزئية والاهتسار الدواوينية ، والأهم يغلب عليها عدم الاستمرار .

٦٣ — وقد يكون الإصلاح أكثر جدوى ، إذا تم فى ضوء خطة قومية مركزية ، بإحداث أرشيف قومى ، على أحدث النظم العلمية ، وباستخدام أحدث التقنيات الملائمة في التجميع والتصنيف والحفظ والعرض والإفادة .

٦٤ — ومما يزيد الأمر صعوبة في مرحلة التجميع للأرشيف القومى المركزى ، أن الكثير من الوثائق والمواد ذات العلاقة بتاريخ مصر المعاصر ، غير متوفرة أصلا بمصر ، فهى موزعة بأرشيات الكثير من الدول الأجنبية ، نظرا لعلاقة هذه الدول بمصر وبالأمور المصرية . ويقتضى هذا الأمر عمل مسح شامل لكافة الوثائق ذات العلاقة ، وفقا لخطة علمية دقيقة ، وعن طريق فرق ملائمة من المتخصصين . ومما ييسر هذه المهمة ، انقضاء فترة زمنية ملائمة تسمح بإباحة معظم وثائق هذه الفترة (١٩١٩ - ١٩٥٢) في أرشيات الدول المختلفة . على هذه المهمة الخطوة المسحية الهامة ، تصوير لكافة الوثائق ذات العلاقة بتاريخ مصر المعاصر — في مظانها ، وإرسالها إلى إدارة الأرشيف القومى (المصرى) المركزى . حيث تدرس وتوصف علميا وتصنف وتُحفظ ، بما يكفل إتاحتها للباحثين والدارسين . ويمكن — وفق خطط مستقبليّة — التصوير من وثائق الأرشيف القومى المركزى ، لحساب الهيئات الأكاديمية والبحثية بل وللأفراد من الباحثين والدارسين .

٦٥ — كما يجدر تصميم وتزويد مقر هذا الأرشيف القومى المركزى ، بكافة التقنيات الملائمة لجودة الحفظ ولدقة العرض وتيسير الإفادة ، وكذلك كافة التقنيات لتفادى الحوادث كالحريق .

٦٦ — وقد تكون من أكثر الأمور أهمية ، أن يسير العمل فى الأرشيف القومى المركزى ، بطرق وبأساليب مرنة بعيدة عن الدواوينية (البيروقراطية) ، وندعو من الآن — أن يفتح الأرشيف القومى المركزى لجمهور الباحثين والدارسين ، على مدى ٢٤ ساعة بدون توقف . كما نقترح بأن يتبع هذا الأرشيف القومى المركزى رئاسة الجمهورية

أو رئاسة مجلس الوزراء ، ضمانا للاستمرارية من جهة ، وضمانا لتدفق الاعتمادات المالية من جهة ثانية ، وتأكيدا لاستمرارية دفع العمل بالأرشيف القومى من جهة ثالثة .

٦٧ — ولطالما جرت محاولات لإعادة كتابة التاريخ القومى ، عن طريق العمل الجماعى البحثى . ولعل أكثر هذه المحاولات شهرة هى ما أطلق عليه (لجنة كتابة التاريخ) فى أواسط السبعينيات تحت إشراف نائب رئيس الجمهورية آنذاك . وواضح أن هذه المحاولة أجهضت فى المهد كغيرها من المحاولات السابقة عليها .

٦٨ — وإذا كان ذلك ، فإننا ندعو إلى اقتراح محدد ، بشأن تحديث إطار الأرشيف القومى المركزى ، هيئات بحثية نوعية قارة وقادرة . وأن يعمل فى إطار هذه الهيئات البحثية أساتذة وباحثون متفرغون تماماً لمهامهم البحثية . ويلحق بهذه الهيئات — على سبيل التفرغ التام لفترات زمنية ملائمة — من يرغبون فى ذلك من الأساتذة والباحث والدارسين وفق شروط العمل بهذه الهيئات البحثية ، وفى إطار الخطط البحثية القائمة .

٦٩ — ولسنا فى حاجة إلى تردد وتأكيد ، أهمية الإنفاق المالى السخى ، على هذه الهيئات البحثية المقترحة ، وعلى إطاراتها البحثية ، بعيدا عن مناخ التعقيدات الإدارية واللوائح الدواوينية العقيمة السائدة .

٧٠ — وقد يساعد هذا فى اتجاه خلق متأخر مواتٍ لعمل الفرق البحثية ، والذى نقرر — بثقة نتيجة خبرات عيانية طويلة — أنه ينقص العمل البحثى الجماعى فى مصر على كافة الأصعدة وفى كافة المجالات ، على الرغم من بريق الزيف فى الكناشات والتقارير الرسمية .

٧١ — ولاشك فى أن إحداث هذا كله وفق خطط علمية دقيقة ، وتنفيذ كافة الجزئيات فى تناغم وبدقة ، والعمل على الاستمرارية ، كل هذا لقيمين بالنهوض بالكتابة التاريخية حول فترات التاريخ المصرى المعاصر ، بل وما سبقها بكثير ، ولكفيل بأن يُحجّم الآثار السلبية لتحيزات المؤرخ الفرد ، وليزيد من جرعات الموضوعية فى الكتابة التاريخية العلمية .

ثبت بأهم الإشارات والإحالات :

- (١) على فهمي ؛ العلوم الاجتماعية بين الأيديولوجيا والواقع ، من أعمال الندوة العلمية حول : « إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي » (القاهرة / ١٩٨٥ / تشرين الثاني ، ١٩٨٣) ، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ ، ص ١٨٧ / من ٢١٢
- (٢) بشير — ها — إلى تقديم « أكتون » لتاريخ كمبريدج الحديث (الأول) عام ١٨٩٦ ، تقديم سير « جورج كلارك » لتاريخ شمع دج الحديث (الثاني) عام ١٩٥٧ ، نقل عن « إدوارد كار ، ماهو التاريخ ؟ ترجمته إلى العربية : أحمد جدي محمود ، ورواحمة علي أحمد » سلسلة الألف كتاب . مؤسسة سجل العرب . القاهرة ١٩٩٢ ، ص ١١ ، ص ١٢ .
- (٣) سيد هويس ؛ الخلود في التراث الثقافي المصري ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- (٤) نكفي هنا بالاهتمام بالملوكات الآتية .
- أ — فرح لطفى يوميات مان في باريس (١٩٣٨) ، سلسلة كتاب الهلال ، القاهرة ، العدد ٢٤٧ ، أغسطس ١٩٧١
- ب — أحمد لطفى السيد ؛ قصة حيالي ، سلسلة كتاب الهلال ، القاهرة العدد ٣٣٧ ، مايو ١٩٨٢ .
- ج — سيد هويس ؛ التاريخ الذي أحمله على ظهره (دراسة حالة) ، سلسلة كتاب الهلال ، القاهرة ، العدد ٤٢٩ ، سبتمبر ١٩٨٦
- د — سيد هويس ؛ التاريخ الذي أحمله على ظهره (ماء الحياة) ، سلسلة كتاب الهلال ، القاهرة ، العدد ٤٢٩ ، سبتمبر ١٩٨٦

ملاحظات نقدية

حول منهج الكتابات التاريخية في مصر المعاصرة*

د . عبد الخالق محمد لاشين

لعل المتتبع للحركة الثقافية والفكرية في مصر المعاصرة قد يعثره نوع من الدهشة — ولا أقول الصدمة — للسيل الجارف من الكتابات والأعمال التي تتناول الماضي وأحداثه ووقائعه ، يزعم معظم كاتبها أنها كتابات تاريخية علمية .

ولقد كان من الممكن النظر إلى هذه الظاهرة الفريدة على أنها تمثل قدراً من الوعي التاريخي قد يتسق وظروف مجتمع وشعب ينظر إليه باعتباره صاحب أقدم حضارة تاريخية عرفها الإنسان على الأرض .

غير أن نظرة متأنية ودقيقة لفحص هذه الظاهرة ربما نجد نفسها مدفوعة إلى ردها إلى عوامل كثيرة متشابكة لعل أخطرها في تقديري ترجع إلى عاملين أساسيين وما قد يتفرع عنهما من عوامل أخرى :

أولهما : افتقار الفرد المواطن — عاديا كان أم مثقفاً — إلى حرية حقيقية تتيح له قدراً أوسع من التعبير عن رأيه — قولاً وفعلًا وكتابة ونشراً وممارسة — بما لا يسمح له بمشاركة فعلية في تقرير ما يجري على أرضه . وعجزه عن إدارة حوار أو صراع حول صياغة الحاضر والمستقبل . كل ذلك وغيره دفع الكثيرين إلى ما يمكن أن نطلق عليه بظاهرة « الامتثال بالموثق » والتي أعنى بها أننا رحنا نقتل بالتاريخ وبالماضي القريب والبعيد معاً . واستخدم كل فصيل منا حقبة زمنية بعينها راح يتترس خلفها ويقاوم بموتها ، بأفكارهم وسلوكهم وبأدواتهم وربما بأجداثهم . فأصبح الأمر غاية في الشلوذ والغربة ، حينما انتهت الأحياء الموثق يتقاتلون لنبابة عنهم وفي زمن غير زمانهم ، بينما راح الأحياء يعيشون ويعيشون .

ومما زاد الطين بلة أن فكرة الكثيرين منا عن الحوار والمناقشة ظلت أسيرة آفة اجتماعية خطيرة نجمت عن أن الحوار يعني الانتصار على خصم وليس هدفه إجلال الحقيقة وكشفها والتوصل إليها .

العامل الثاني : أننا حتى وقت قريب جدا كنا نفقر إلى المنهج العلمي اللازم للكتابة التاريخية ، وليس بخاف أن تقدّم العلم والبحث العلمي رهناً بالمنهج يدور معه وجودا وعدما ، دقة وتخلخلا . ومن هنا كان الاهتمام البالغ بتقنين مناهج البحث العلمي منذ أرسطو وحتى أيامنا هذه .

ولعله قد يكون مناسبا وربما مفيداً أن نحاول إلقاء قدر من ضوء على هذه القضية الهامة ، ونعنى بها قضية المنهج ودلالاته منذ أن بدأ — على استحياء — يشق طريقه في المجال التاريخي في مصر الحديثة ويفرض نفسه على الكتابات التاريخية ، كيف ؟ وبمن ؟ ونود ابتداءً أن نسجل عدة ملاحظات هامة لعلها تساعد في فهم موضوعنا وهي :

١ — أن برامج أقسام التاريخ في جامعاتنا ظلت إلى وقت قريب جدا (مطلع الستينات) تخلو من تدريس علم المناهج سواء في جانبه التطبيقي أو النظري ، وتركت أمر ذلك لجهود فردية من جانب بعض الأساتذة ضمن برامج مقرراتهم ومحاضراتهم .

٢ — أن أقدم كتابات طبعت في علم المنهج التاريخي بلغتنا العربية نشرت عام ١٩٣٨ (إما مترجمة أو مؤلفة) وتتأبعت بعد ذلك عمليات النشر والتأليف والترجمة بشكل متواضع خلال حقبة الأربعينات ثم تكثفت خلال خمسينات وستينات هذا القرن وما تلاها .

* لم تكن هذه الورقة ضمن الأعمال الأصلية للنودة . لكن الكاتب قام بوضعها في جلسة الحوار به والدكتور عبد العظيم رمضان حيث قرر المشاركون صياغتها لأعمال النودة .

٣ — أن كثيرين ممن اشتغلوا بكتابة التاريخ المصرى خلال الثلث الأول من القرن العشرين — وربما يزيد — ظلوا أسرى الرؤية التاريخية الدينية الإسلامية — في بعض جوانبها — لعلم التاريخ وقواعده التى أرسى دعائمها المؤرخون المسلمون طيلة العصر الوسيط من أمثال ابن هشام وابن خلدون والسخاوى وحاجى خليفة والمقريزى وغيرهم من المحدثين والمؤرخين .

ولقد كان ذلك الأثر الإسلامى الدينى في تقديرى أشد وضوحاً في جانبين :

أ — من حيث تأثير الكتابة التاريخية بعلم الحديث — الذى نشأت في أحضانه — فيما يتعلق بنقد الرواية الشفهية دون الوثائق لسبب تاريخي تم لأن العرب كانوا أميل إلى الحفظ شعرا ونثرا .

ب — أن تلك القاعدة التى طبقت في كتابة التاريخ وقفت عند حد الشكل ؛ بمعنى نقد الرواية أو الوسيط الناقل ، دون أن تحمل كثيراً بنقد المنقول ذاته في أغلب الأحيان باعتبارها نقلت عن علم الحديث الذى كان يرى أن المنقول قواعد وأحكام وأوامر دينية تصل إلى حد القداسة ، ومن ثم فهى الأخرى قد لا تقبل المناقشة .

ولقد أثر ذلك — في تقديرى — تأثيراً سلبياً على الكتابة التاريخية في ناحيتين :

أولاً : من حيث عدم العناية بنقد الوثائق والنقوش والكتابات وضبط قواعدها ومن هنا ورثنا أمراً على درجة بالغة من الشذوذ والقرابة يكاد يصل إلى حد « تقديس الوثائق وعبادتها » . " Documentalism & Recordphobia " .

ثانياً : ونظراً لما ترتب على القصور الثانى الموروث من التراث ، وأعنى به نقد الوسيط دون الرواية أو المنقول ذاته أن عجزت الرؤية التاريخية العربية والمصرية عن التغلغل الحقيقى في دراسة القوى الفاعلة الحقيقية في التاريخ بروح نقدية وكيفية في محاولة للجمع بين الظواهر المختلفة والمتشابكة بفرض سبر أغوارها وفهمها وتحليلها ونقدها ثم تفسيرها ، شأنها شأن أي ظواهر علمية — طبيعية أو اجتماعية أخرى — لاستخراج العلاقات والقوانين الكامنة وراءها . حدث ذلك مع استثناءات تكاد تكون نادرة أبرزها ابن خلدون العظيم .

لكل ذلك وغيره ، فقد طبعت معظم تلك الكتابات بالشكل الوصفى التراكمى ، حتى ولو تناقض الكثير من جزئياته .

٤ — أن مصر — خلال النصف الأول من القرن العشرين شهدت — وربما للمرة الأولى — ظاهرة وجود المؤرخ المدارس والمتخصص سواء في معاهدنا العلمية المحلية (مدارس عليا وجامعات) — أو من خلال المبعوثين لمثل هذه الدراسة المتخصصة . الأمر الذى ساهم في وجود مدرسة تاريخية حديثة على أسس علمية منهجية . غير أن تلك المدرسة الجديدة ظلت في معظمها — باستثناءات محدودة للغاية حتى نهاية حقبة الأربعينات ومطلع الخمسينات — بحكم عوامل كثيرة متشابكة أسيرة المدارس التاريخية الغربية الكلاسيكية المثالية ، سواء منها المدرسة الفرنسية بزعماء فولتير وديكارت وكولنجرسيه وغيرهم . أو المدرسة البريطانية بزعماء توماس كارلايل وتوينبى وغيرهما ، أو حتى المدرسة الألمانية بزعماء هيجل ونييتشه وكانت ، وغيرهم . ولنا أن تصور مبلغ تأثير اتجاه تلك المدرسة الجديدة ليس فقط على حركة التأريخ والكتابة التاريخية ، ولكن كذلك في تكوين الكوادر العلمية الجديدة من المتخصصين المصريين .

٥ — أن رياح التغيير في الجانب النظرى للمنهج وأعنى به تفسير التاريخ ومدارسه ونظرياته والتي هبت على المجتمع المصرى بشكل محدد منذ حقبة الأربعينات تقريباً قد انعكست على الجامعة ودهمتها من خارجها بحكم أوضاع المجتمع وظروفه وتركيبه الذى انعكس على الجامعة بطبيعة الحال . وقد تمثل ذلك في الكتابات التاريخية سواء للهواة من غير المحترفين من أمثال صبحى وحيدة وإبراهيم عامر وشهدى عطية وفوزى جرجس وغيرهم ، بل حتى عند قلة من المتخصصين والدارسين خلال حقبة الخمسينات بصفة خاصة .

٦ — أن ذلك الجيل من الحياة من غير المتخصصين — سواء خلال الأربعينات وماتلاها — من أولئك الذين التزموا بوجهة نظر علمية في تفسير التاريخ خارج أسوار المدرسة المثالية وقلاعها قد نجحوا إلى حد كبير في تقديم دراسات رائدة حقا وإن كان قد شاب بعضها قصور بعينه تمثل في :

أ — أن معظمها قد أخضعت التطور التاريخي المصري لقوالب نظرية راحت تصب فيها مادتها التاريخية المنتقاة في كثير من جوانبها وليس العكس . وهو الأمر الذي يتطلب قدرا أوسع من الجهد والوقت والإعداد والأدوات ربما كان يفوق قدرات وطاقات بعضهم .

ب — أنهم في معظمهم — وهذا أمر شكل — لم يلزموا أنفسهم بقواعد الكتابة التاريخية الحرفية ، قلعة المحترفين وحصنهم الحصين ، مما سمح بتوجيه سهام النقد للكثير من اجتهاداتهم . وإن كانت في حقيقتها ترجع — أي تلك الانتقادات — إلى أسباب موضوعية أخرى — تتخطى إطار الشكل .

٧ — وفي الستينات عندما تَبَتَّت الدولة بشكل رسمي الفلسفة الاشتراكية (١٩٦٢/٦١ متجسدا في الميثاق) بدأنا نسمع عن تبني قطاعات من المتخصصين لمثل هذا الخط وتلك الفلسفة الجديدة . فراحوا يكتبون — دون فهم حقيقي حيناً ، أو إقناع في أحيان أخرى — لأصول المنهج وقواعده ونظرياته . فتعارضت بذلك كتاباتهم الجديدة مع السابقة وجاءت الكثير من أعمالهم مشوبة بقصور حقيقي ، انعكست بطبيعة الحال في التردى الخطير للكتابة التاريخية .

ومن المدهش حقا أن الدولة — حسب اعتقادنا — لم تلزم أحداً بشيء وربما لم تتدخل لفرض وجهة نظر معينة ، وإنما كانت محاولاتهم هذه اختيارا حرا . ولهذا سرعان ما تراجعوا عنها ونكصوا على أعقابهم ولكن بعد أن كان الخط والفلسفة قد تبدَّلا كليَّة خلال حقبة السبعينات والثمانينات .

٨ — أن حقبة الستينات وما تلاها شهدت كذلك بروز جيل من المؤرخين الشباب دخل الحلبة تحت إشراف وتوجيه نخبة محدودة من أعلام المؤرخين المصريين الأكاديميين — على تفاوت واسع في رؤاهم وتوجهاتهم — لتدلل بدلوا في حركة الكتابة التاريخية لتاريخ مصر الحديثة والمعاصرة . وقد تميزت كتابات ذلك الجيل الجديد في مجموعه بعدة سمات هامة لحدود أبرز قسماتها :

أ — أنها تخطت بشكل واسع حاجز الكتابات السياسية الضيقة إلى مجالات أرحب وأوسع سواء في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية والفكرية أو غيرها .

ب — أنها أعطت اهتماما أوسع وحيِّراً أرحب للقوى والطبقات الشعبية التي ظلت لفترات طويلة خلت مغيَّبة أو متجاهلة في معظم الكتابات السابقة .

ج — أنها استطادت إلى حد كبير وتأثرت بالمنافس السائد سواء على الصعيد العام السياسي والاجتماعي لتوجهات الدولة والمجتمع أو على الصعيد الأكاديمي التخصصي من حيث المنهج والطروحات الفكرية والانحيازات الجديدة ، فجاءت معظم كتاباتهم تنافس لهذا الوضع الجديد . كل ذلك يمكن النظر إليه مقارنا بكتابات وتوجهات المرحلة السابقة سواء من حيث المنهج أو مجال الكتابة أو موضوعاتها وتركيزها .

وفي هذا كذلك يمكن رصد الدعوة إلى كتابة وإعادة كتابة تاريخنا القومي خلال الستينات وتبني الجمعية المصرية للدراسات التاريخية لهذه الدعوة في عدة محاضرات (ندوة نوفمبر وديسمبر ١٩٦٥) . كما يمكن أن تقارن بحركة ودعوة الملك فؤاد لكتابة تاريخ مصر الحديثة التي كانت تعنى تاريخ الأسرة الحاكمة خلال العشرينات من هذا القرن . بل يمكن أن تدرج كذلك في هذا السياق محاولة السلطة خلال السبعينات لتسجيل تاريخ الثورة من خلال لجنة ترأسها نائب رئيس الجمهورية آنذاك . ومآل إليه أمرها . وما كانت تهدف إليه من وراء تشكيلها .

٩ — وجنبا إلى جنب مع هذه التيارات والاتجاهات المختلفة التى عرضنا لها وأهمها :

أ — تيار المدرسة الوصفية الكلاسيكية بتأثيراتها وتأثراتها .

ب — تيار الاتجاه النقدي التفسيري الحديث .

ج — تيار الجيل الجديد من الشبان المؤرخين — على تفاوته وتباين أصوله ومنابعه بحيث ضم الكثير من التوجهات المختلفة والمتباينة بل والمتعارضة .

د — بقايا تيار المدرسة الدينية في كتابة التاريخ التقريري السردى التراكمى وربما الميتافيزيقى .

نقول إلى جانب كل ذلك ؛ دخل مجال الكتابة التاريخية وخاصة خلال حقبة السبعينات وما تلاها سماسة التاريخ وتجارة ومضاربوه بعد أن افتتحوا للتاريخ بوتيكات جديدة ليس لها من هدف سوى تشويه التاريخ المصرى والحركة الوطنية من منطلق سياسى ثأرى وربما تأمرى إذا مازلنا نستخدم هذه التعبيرات ، اقتحموا هذا المجال تحكيمهم مصالحهم ومنطلقاتهم وتوجهاتهم بل وفى أحيان كثيرة الجهات والمؤسسات التى تخدمهم أو يخدمونها فى تشابك خطير .

١٠ — ولقد عقد من أمر هذه الظاهرة وخطورتها أن شهدت نفس الفترة وفرة كاسحة من كنية وناشرى ما أهموه بالمذكرات للكثيرين ممن اتصلوا بصناعة التاريخ وأحداثه سواء من قريب أو بعيد بشكل يدعو إلى الريبة — ساندت الدولة فى اعتقادي محاولات بعضهم بشكل سافر ووقفت ضد البعض الآخر بشكل مثير ، الأمر الذى كان ينطوى ربما على اتجاه مقصود .

كل ذلك وغيره أربك عقل القارئ والمتلقى العادى ، خاصة وأن الظاهرة الأخيرة هذه ارتبطت بالتغير الواسع فى أهداف الدولة وتوجهاتها ، وهو ما ساهم كثيرا فى تسطيح عقل الأمة ودفع أبنائها إلى القهر وألوان الاغتراب بإبعادها عن الفهم الحقيقى لتاريخها ، وهو الذى يعدّ مسؤولا إلى حد بعيد عن ألوان التطرف العنيف التى طفحت مؤخرا فى مجتمعات بشكل لم تألفه من قبل .

١١ — كما أن أخطر ما فى الأمر أننا فى خضم هذه الفوضى الضاربة سمعنا أصواتاً تعلو هنا وهناك — ربما بأركانها السلطة فى بعض جوانبها — تدعو إلى ما يمكن أن نطلق عليه اصطلاحا « بالمصالحة التاريخية » وهى دعوى توفيقية فى جوهرها تعنى أن ننظر إلى ماضينا وقادتنا نظرة مقدسة لا تمس تحت دعوى « اذكروا محاسن موتاكم » وهى صيحة أقل ما توصف به أنها ردة حقيقة إلى عصر الحرافات والميتافيزيكا ، تحجب العقل وتجرد الإنسان من إنسانيته ، بل وتحاول نفي أخفى خصائصه بهدف تجميد الواقع والوقوف حجر عثرة أمام الإبداع والتطور الذى هو قرين النظرة النقدية الموضوعية ومن هنا فلا يخفى على أحد حقيقة أولئك الذين يقفون وراء هذه الدعوة الخطيرة ويقومون بتسويقها ، لأنهم يشكلون القطاع الأكثر استفادة من وراء تكرسها وترويجها .

١٢ — ولعلنا أخيرا يمكن أن نشير إلى ملاحظة أخيرة لا تحفظها عين وأعنى بها التدهور بل والتردى العام الذى أصاب حياتنا التعليمية برمتها بدءا بيدايات السلم التعليمى وأعنى به مرحلة التعليم الأساسى والإلزامى وحتى ليس فقط المرحلة الجامعية ولكن كذلك مرحلة الدراسات العليا التى تعدّ مسؤولة إلى حد كبير عن إفراز الكوادر غير المؤهلة التى ينقصها الكثير سواء فى الثقافة والفكر أو الوعى أو الخبرة أو حتى المنهج وأدواته . وهو الأمر الذى ينعكس على الكثير ومنها الكتابات التاريخية الأكاديمية الأخيرة ، خاصة إذا ما انضاف إلى ذلك العامل الأخلاقى سواء عند الاختيار لشغل الوظائف الأكاديمية أو ترقياتها وهو أمر فيما نعتقد على درجة خطيرة من الأهمية .

أخلص من كل ذلك إلى أننا — وحتى الآن — تنقصنا مدرسة تاريخية علمية مصرية عربية حقيقية تلتزم بالمنهج العلمى وقواعده ، أقدمها مغروسة فى تراب الوطن وتلفح عقولها وفكرها نسمات العصر وتياراته .

وليس معنى ذلك فى تقديرى أن نصطنع قوالب جامدة ندور فى فلکها ؛ ولكن داخل إطار من المنهجية العلمية الصارمة التى تتعدد معها الرؤى والاجتهادات .

ولعل مرّة ذلك التباين التشتت الذى عرضنا لطرف منه يعزى فى أهم جوانبه إلى الظروف المصاحبة لحركة التطور والتغير التى أصابت مجتمعنا المصرى الحديث خلال فترة تزيد على القرن ونصف القرن الماضىة ، وما اقترن بها من تحديث مست كل جوانب حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية بأبنيتها القديمة الحديثة على حد سواء وما أصاب المجتمع من علل وأمراض .

كما أنه ربما يعزى فى بعض جوانبه — فى تقديرى — إلى ذلك الشتات والضياع والانفلات الذى قد يصل إلى حد التخريب المتعمد والمقصود — لمصادر تاريخ مصر الحديثة والمعاصرة وأساليب حفظها وتنظيمها والتعامل معها .

تلك فى تقديرى هى المجلور الحقيقية لمشكلة التواصل والحوار التى دارت وتدور حاليا فى أروقة تياراتنا الفكرية والثقافية المعاصرة والراهنة ليس فقط بينى وبين غيرى من الكتاب والباحثين وغيرهم .. ولكن بين جموع أبناء هذا البلد — عاديين ومثقفين ؛ أكاديميين وغير أكاديميين ؛ فى السلطة وخارجها ، وهى مشكلة ستظل فى تقديرى بغير حسم أو حل حقيقى ؛ لفترة قد تطول ، ما بقيت أوضاعنا وعقلياتنا وطرائق تفكيرنا وأسلوب حياتنا على النحو الذى تسير به الآن .

نحو منهج تاريخي مقارن لدراسة تاريخ مصر الحديث (٤)

يحيى جبران

هناك خمسة أنماط من الكتابة التاريخية تغلب على كتابة التاريخ المصري الحديث ، يسهم كل نمط منها بنوع مختلف من الخصوصية . ويقدم هذا المقال نمطاً سادساً يؤكد الحاجة لتفسير هوية مصر الحديثة في العالم من خلال منهج مقارن للتاريخ ، تبدأ هذه الورقة بمسح للاتجاهات الموجودة وهي : الفرعونية ، والإسلامية ، والعربية ، والقومية ، والماركسية . ثم تنتقل لتقارن مصر الحديثة بإيطاليا الحديثة . باتباع أساليب وفرضيات « أنطونيو جرامشي » .

يعد الاتجاه الفرعوني منحى مصرياً وأجنبياً ، كما أن له جناحاً يسارياً وجناحاً يمينياً (١) . وتنبع دولية محتواه من مفاهيم الغرب حول تراثه الخاص . وفي فترات مختلفة ، أكدت الحضارة الغربية جلورها في النزعة الدينية المصرية . أما في مصر فقد أكدت المدرسة الفرعونية على الاستمرارية الظاهرة للتقاليد الفلاحية في الصعيد كأساس للاعتقاد بأن المصريين من غابر الزمان وحتى الآن لهم سمات معينة . ويحاجج النحى الماركس لهذا الاتجاه في أن هناك استبداداً آسيوياً وجماعياً نهرياً (هيدرولوجي) ، بينما تؤكد المدرسة الأكثرمثالية على أصالة الأقطاب باعتبارهم المصريين الحقيقيين . ورغم أن المرء يستطيع أن يجادل ضد كلا المدخلين من زاوية اتساقهما المنطقي واستخدامهما للحقائق . فإن هذا النموذج المعيارى يظل محتفظاً ببعض القوة باعتباره أداة العرض الوحيدة للفلاح .

وثمة مدرسة عربية تتحدى المدرسة الفرعونية في العديد من النقاط . وهي أيضاً ذات جاذبية دولية خصوصاً بالنسبة للمستشرقين البريطانيين وعموم الكتاب من أمثال أرنولد توينبي . وطبقاً لتقاليد هذه المدرسة ، فإن مصر ليست متفردة تماماً لأنها مرتبطة لغوياً ، وثقافياً ، وتجارياً بالعالم العربي (٢) . وتشبه المدرسة العربية المدرسة الفرعونية في أنها ترتكن إلى نموذج لعصر ذهبي ، مما يجعل الماضي يبدو وكأنه مثال للتاريخ ، ويضع التاريخ الحديث في مرتبة أدنى . تغلب المدرسة العربية على الطائفة الضمنية للمدرسة الفرعونية ، فالعربي يمكن أن يكون مسيحياً أو مسلماً ، لكن لها مشاكل خاصة بالشفونية مرتبطة بالأتراك والعثمانيين .

تبدو المدرسة العربية قادرة على التوسع في تعريف العربي ليشمل كلا من هياكل الدولة الحضرية ، مثل تلك الخاصة بالأمويين ، والقبائل . لكنها تعاني متاعب أكثر مع الأصول الأنثوية في التاريخ . فرغم أن هناك الكثير من النساء الغريبات في التاريخ ، والوجه الأنثوي لطبقة الفلاحين ، وجماعات تقديس العذراء ، وجماعات تقديس فاطمة ، والفولكلور المحلى الخاص بقرية أو إقليم ، فإن كل ذلك يتم إسقاطه في سبيل ما هو أكثر عالمية ، والذي يميل أيضاً نحو أن يكون الأكثر ذكورة . إن التاريخ العربي ذو تحيز ضمني للحضر ، وهذا لا ينبع فقط من الثقافة التجارية ولكن أيضاً من أهمية مدرسة نحوية بعينها ، والتي تتطلب طبقة من المثقفين (انتلجنسيا) خاصة بها ويبدو تأثير هذه المدرسة على مصر أكثر وعورة من تأثيرها على ليبيا أو تونس ، أو السعودية ، أو البلدان العربية الأخرى . لأن مصر يغلب عليها الطابع الريفي ، كما أن أهمية اللغة المشتركة أقل .

(١) كتبت هذه الدراسة أصلاً باللغة الإنجليزية وقام بترجمتها محمد حلمي . ولم يشارك الكاتب بشخصية في الدولة سبب وجود مشكلة معلقة بينه وبين السلطات المصرية حول السماح له بدخول مصر . وقد استحدث المشاركة في الدولة السلطات كل هذه للمشكلة .

(٢) يضم الاتجاه الفرعوني الممارسين المشهورين لفكرة الخصوصية وحسب ، مثل ليب حشوي وركي اسكندر ، لكنه يضم آخرين على مهمة مثل غيوط ، وجمال حندان ، وكيرل في كتابه : *Cur thr Egyptian Revival : An Introductory study* (landan : Allen unwin, 1982) of a Recurring tkeme in the history of taste . فوهو انباه أو مدرسة تضم الماركسيين ، والرومانسيين ، والوضعيين ، إلخ ، وليست رؤية عالمية ، أو نموذج معيارى ، أو سباح .

(٣) ومثال الكتاب المصري المعاصر من المدرسة العربية هو عبد الحليم نوار في كتابه : *التاريخ العربي للعاصر* : مصر والعراق (بيروت ، ١٩٧٣) . ويبحث هذا الاتجاه في مجال المصور الوسطى والحديثة ، لكنه يواجه بعض المتاعب في الفترة ما بين هذه العصور والتي استحوذت عليها الدراسات الطغامة .

أما المدرسة الإسلامية فمن الواضح أن لها موقعين في الكتابة التاريخية ، الأول تقليدي والآخر جديد نوعاً وانوقف الأول هو الذي يمكن دراسته بسهولة من الكتب (٣) ومثل المدرسة الفرعونية والعربية فإنه يرتكز على عصر ذهبي بعينه كما أن له أيضاً نطاقاً واسعاً يقبل التطبيق على كل العصور . إن تطبيق المدرسة الإسلامية على الفترة الأموية يوضح الانفصال عن الماضي البيزنطي دون السماح باستمراره نسبية أو جبرية . فإذا تبنى المرء المنهج العربي أو الإسلامي ، يُصبح الفتح العربي موضوعاً جديداً تماماً ، بينما عند تبني المنهج الفرعوني تكون الاستمرارية مفترضة ، ويُصبح الفتح ببساطة ظاهرة سطحية . مشكلة مشابهة تلثت ، تجدها في صعوبة تطوير إسلام مصري أو نزعة عربية مصرية ، آخذاً في الاعتبار الطريقة التي يضع بها المجتمع المصري الأيديولوجيا في قالب يفرق به بين الإسلام والنزعة العربية وبين تجليهما في مكان آخر . إن الذي يبدو قوياً ضمنياً بخصوص هذه المدارس الثلاث هو فكرة أن الإسلام كدين ، واللغة العربية كثقافة ، ومصر كبلد فرعوني ، هي سبل لوصف انتشار رأسمالية مبكرة عن طريق اللغة والدين وقبولها جزئياً ورفضها جزئياً من قبل مصر .

إن الليبرالية هي الاتجاه الغالب لدراسة تاريخ مصر الحديث في دوائر المشتغلين بالتاريخ . وقد تم استغلالها أيديولوجياً من قبل الاستعمار ، والقوى الوطنية ، وحتى المتعاطفين مع الملكية . وروابطها تتصل بالغرب ، بعصر النهضة الإيطالي وبيزوغ تاريخ عالمي حديث (٤) . تطمح الليبرالية إلى إيجاد تقدم في التجربة الإنسانية وفي إعطاء خصوصية للتجربة الإنسانية الحديثة ، بالمجادلة في أنها تختلف نوعياً عن تلك الخاصة بالعصور الوسطى والعصور القديمة . الليبرالية لها طريقتان للتطبيق على تاريخ العصور الوسطى . أولاهما تأتي في المنهج القائل بأن على المرء أن يدرس الماضي في حد ذاته والآخر أن يدرس هذا الماضي لإيجاد جذور الزمن الذي يحياه . إن صعوبات الليبرالية في دراسة مصر تبدو ذات وجهين . أولهما ، أن العالمية البارزة للنموذج الليبرالي للفرد ، كموطن ، يحكمه القانون ، ويصوت للبرلمان ، تجعل المؤرخ يحكم على مصر دائماً كنسخة مشوهة لتجربة قومية أخرى . لذلك ، فمن السهل قبول الفكرة القائلة بأن مصر من الدول المتخلفة . ومن الصعوبة بمكان التشدد بنسخة مصرية لليبرالية . الوجه الثاني ، أن تطبيق الليبرالية في سياق إسلامي يتطلب التسليم بمسألة عصر النهضة والغرب كنماذج عالمية . إن كثيراً مما ناضل الغرب من أجله في حقبة الثورات البرجوازية قد وجد بالفعل على الأقل في شكل مختلف في العالم الإسلامي . لهذا ، فرغم أن الليبرالية دوغماً شك جاءت كثورة للغرب أو لمناطق أخرى كان بها إقطاع حقيقي ، إلا أن ذلك لم يكن هو الحال في الشرق الأوسط . ولقد كانت دراسة التاريخ علماً بالفعل في العصور الوسطى بالعالم العربي ، وكان هناك بالفعل نقد للنصوص . النقطة الأخيرة بخصوص الليبرالية هي أن واحدة من أعظم رؤاها عن السياسة ، وهي علمنة المجتمع في القرون الحديثة ، قد صرح بها المؤرخون والمنظرون الاجتماعيون بشكل صارم إلى الدرجة التي تفهم بها على أنها على النقيض من الدين . واليوم ، هناك تراجع عن هذا الموقف .

(٣) إن كتاب سعيد عبد الفتاح عاشور ، بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى (بيروت ، ١٩٧٧) هو مثال على المدرسة الإسلامية الكلاسيكية . وقد كان لهذه المدرسة على والحديثة ، لكنها حطت في الفترة الفاصلة بينهما

(٤) غلاف لطفي السيد مثالا معاصراً على المدرسة الليبرالية . ويمكن للمرء أيضاً أن يراجع كتاب تشارلز سميث : Charles Smith, Islam & the Search for Social History in Egypt: A Biography of Muhammad Husayn Haykal (Albany: in Egypt: A Biography of Muhammad Husayn Haykal) يعد كتاب سميث ليبرالياً منهجاً وليس لوجوده . لقد سادت الليبرالية جميع الفترات . وفروحت معاً على دراسات العصور القديمة والوسطى حيثما وجدت السوابق وهي تلي الفترة الحديثة . إن الليبرالية هي الصور السائدة عن الرؤية العالمية للمؤرخين .

تنتزك المدرسة الماركسية في الكتابة المصرية للتاريخ مع المدرسة الليبرالية في النظر للتاريخ كضرب من ضروب النشاط العلمى ، وهى النظرة التى ظهرت في الغرب في الماضى القريب مع العلوم الأخرى^(٥) . وعلى القيقض من المدارس الأخرى التى إما أن تكون مادية أو مثالية ، فإن المدرسة الماركسية مدرسة مادية . وهى أيضا عالمية تتبع نموذج العلوم الطبيعية . ومتل عدم إمكان وجود علم طب أطفال مصرى ، هناك عدم إمكان وجود منهج مصرى للماركس . وقد يتساءل المرء إن كان هناك نجاح يمكن تحقيقه في أى من المجالين إذا تم اتباع مثل هذه المناهج . أشك في هذا ، وقد أجادل في أنه في مصر يحقق أطباء الأطفال خصوصية معتبرة ، فهم ينفصلون عن تدريهم في إنجلترا وينجحون ، بينما يفتقد العلماء الماركسيون للسياق لاختبار النظرية والتخلص منها إذا لزم الأمر . على الجانب الإيجابي ، تمتلك المدرسة الماركسية الخاصية العظيمة في تحديد الطبيعة الصراعية الكامنة للمجتمع بأغنيائه وفقرائه ، وفي إظهار كفاح الطبقة العاملة بتفصيل كبير قد تقوم الليبرالية بدراسة العمال كموضوع ، لكنها تعمل طبقا لنموذج المجتمع المتوافق والمراضى ، وتسلم بأن الصراعات عارضة . إن الليبرالية لا تقدم نموذجا لعلاقة الأجزاء بالكل . فهى تعنى بدراسة الصفوة والأغنياء بمعزل عن المجتمع . لكن ما يبدو ضعيفا في الماركسية الحالية ، في الكتابة المصرية وفي الكتابات الأخرى ، هو أن التحديد الاقتصادى للسلوك الإنسانى ، بالإضافة إلى التركيز على الطبقة العاملة باعتبارها الجماعة المضطهدة وباعتبارها طليعة التغيير الاجتماعى ، لا يناسب مجتمعات الفلاحين بنفس الطريقة المنقعة التى يناسب بها المجتمعات الصناعية .

٢ - التاريخ المصرى مقارنا بالتاريخ الإيطالى

يعبنى النصف الثانى من هذه الورقة مشكلة الخصوصية من منظور ماركس ويطرح سؤالاً عن كيفية إمكان المرء أن يكتب التاريخ المصرى دون أن تكون المقولات عالمية أو مصرية تماماً ؟ إن المنهج الذى وصلنا إليه له خطوتان : الأولى ، تحتاج لمقارنات بين البلدان التى لها تقريبا نفس بنية الحاكم والمحكومين مثل مصر . الثانية ، تحتاج دراسة مقارنة لهذه المجموعة من البلدان لتحديد أى الملامح تملكها مصر ولا تملكها بقية البلدان . وقد يجادل المرء في أن هذا المنهج إنما يحفظ معنى لكلمة خصوصية ، فهو يحرر المرء من القول بأن مصر بلد فريد في كل شيء ، ويحرره كذلك من استخدام الولايات المتحدة أو إنجلترا كنموذج للقياس . وهو أيضا أكثر دقة في الوصف من التركيز على البلدان التى تشترك في لغة أو دين لأن اللغات والأديان تنتشر انتشاراً كبيراً بين شعوب تختلف كل الاختلاف . إن التركيز على الحاكم والمحكومين يتضمن اختياراً من كل منهما في إطار من القيود . وهذا استخدام لكتابات ماركس أفضل من الحتمية الاقتصادية الخالصة .

من دراسة للفيلسوف الإيطالى أنطونيو جرامشى ، اتضح أن أفضل طريقة للشروع في دراسة مجموع المشتغلين بالتاريخ ، أو لتفسير رواد جيل معين ، أو لشرح الأشكال المميزة لمعرفة تاريخية ، هى النظر إلى المؤرخين الأكاديميين باعتبارهم « مثقفى الدولة » الذين يعملون من خلال « طرق تاريخية » متنوعة . ويؤدى هذا إلى وضع دراسة المؤرخ السائد ، وكتاباته وخبرته في التدريس ، في سياق مشروع الدولة للهيمنة ومحاولتها لقمع المعارضة . ومن قراءة كل من جرامشى والكتابة التاريخية الأكاديمية المعاصرة ، استخلصت أن هناك أربع « طرق تاريخية » أساسية في العالم الحديث . توجد أمثلة لهذه الطرق الأربعة في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى بالطبع . ويبدو أن أفضل تقديم الطرق الأربعة باختصار ، ثم تطوير نموذج « الطريق الإيطالى » في صورة أكمل لكي نقيم الجدل بأن هذه هى الطريقة المثمرة للنظر إلى تطور التاريخ الأكاديمى في مصر .

٥ - للماركسية شكلان . فهى مدرسة للفكر تشكلت بظهور الرأسمالية في العصور الحديثة ويؤكد هذا الوصف كثافة الكتب الماركسية عن القضايا المعاصرة . وهى أيضا رؤية عالمية وجدت عبر الفكر التاريخى بأكمله والمثال على تطبيق الشكل الأول يوجد في كتاب : على بركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣ - ١٩١٤ (القاهرة ، ١٩٧٧) .

حدد جرامشي شكلاً للحكم أسماء « الطريق الروسي » ، وآخر أسماء « الطريق الإيطالي » وطريق « إنجليزي أو أمريكي » و « طريق قبلي » والذي أفضل أن أسميه « الطريق الألباني » . هذه الأشكال ليست أشكالاً سياسية فقط لكنها تصنيفات ثقافية أيضاً ، لأن جرامشي كانت لديه رؤية نافذة بأن الأنظمة في العالم الحديث تحكم من خلال الإقناع بنفس الدرجة التي تحكم من خلال القوة وبأن الإقناع يحدث من خلال التعليم والتنشئة الاجتماعية لهذا ، فكما لاحظ هو نفسه ، فإن دور الأستاذ الجامعي كباحث ومعلم يدخل بشكل معقد في هذه العملية . على أقل تقدير ، فإنه يشارك في عملية ترتيب درجات الانتماء للثقافة الجماعية بالإضافة إلى عمل حسي عام مشترك بين الطلاب وحين ننظر إلى شكل « الطريق الروسي » ، نجد الدولة البيروقراطية في مواجهة طبقة الفلاحين غير المتأيزين . إن دور المؤرخ هنا هو أن يضع حضارة الأمة في العالم داخل علم اجتماع تاريخي عالمي فوق . لقد تطورت دراسة علاقة الدولة بالشعب في مجالات غير تاريخية مثل علم الإنسان (الأنثروبولوجي) وعلم الاجتماع . ويشارك المؤرخ الروسي السائد في الحكم عن طريق إخراج الفلاح من التاريخ على الأقل كعامل للتغير التاريخي . وبالنظر إلى أمثلة الشرق الأوسط لتقوى الطريق الروسي ، يمكن أن نلاحظ أهمية علم الاجتماع التاريخي كما يمثل ضياء جوكلب في تركيا والعالم المتميز على الوردى في العراق (٦) . ويمكن أن نلاحظ أيضاً العالمية المماثلة لأيدولوجية البعث في العراق الحديث وفي سوريا تحت حكم حافظ الأسد . وتوجد أيضاً نسخ يسارية لعلم الاجتماع التاريخي العالمي ، وأكثرها ذبوعاً الليبية .

في الطريق « الأمريكي أو الإنجليزي » ، كانت رؤية جرامشي هي أن القوى العاملة بأجمعها قد تم توليدها كمواطنين أفراد ويتم علاج عدم الاستقرار ، الكامن في السياق الذي يملك العمال من خلاله حقوقاً قانونية ، عن طريق الاحتفاظ بطبقة دنيا عنصرها حيث يتم جذب المجموعة العنصرية السائدة إلى الدولة ، عن طريق رغبتها في ألا تتعرض لمزيد من القمع كما هو الحال بالنسبة للطبقة الدنيا . في هذا السياق ، لا ينتعش علم الاجتماع التاريخي ، ولا أية نظرية تاريخية أخرى واسعة النطاق ، فالروح الغالبة تكون فنية واللغة الغالبة هي التشدد بالموضوعية . وعن طريق تجزئة اللوحة التاريخية ، يتوأم المؤرخ مع هذا السياق . إن الأمريكي يمكن أن يصبح خبيراً في تاريخ السود ويمكن للإسرائيل أن يدرس الفلسطينيين كمتخصص بمفرداته اللغوية الخاصة ونشراته الصحفية والأكاديمية ... إلخ . إن تيارين من التقاليد هما اللذان يسودان : الأول يؤكد أن التاريخ هو مجموعة من الحقائق الصحيحة التي تتراكم جيلاً بعد جيل ، والآخر ، ويسمى في الولايات المتحدة (٧) . « التاريخ الجديد » أو التقليد الرجائي ، يفند هذا ويشير إلى النسبية . وتستفيد الدول من الاحتفاظ بكلتا الرأيين . فهي تتسامح مع المعارضة الماركسية من النوع المبهجلى التي تسلم بالطبيعة المطلقة للدولة مثلاً على طريقة شلومو أفينيري أو كما نرى على طريقة مدرسة فرانكفورت (٨) .

أما فكرة « الطريق القبلي » أو « الطريق الألباني » فقد نشأت من الكتابات الجانبية لجرامشي عن المارابوتس والجماعات المنقادة للقديسين . ومن منظور عصورنا نحن ، تبدو هذه الدول لنا أكثر ديمومة مما بدت لجرامشي . فهي تشترك

(٦) Ali Wardi and Fund Baal, *Ibn Khaldun and Islamic Thought-styles: A social perspective* (Boston: G k Hall 1981); Ziya Gokalp, *turkish Nationalism and Western civilization* (Wesport Greenwood press, 1981)

(٧) من أجل رؤية وجهة الكتابة الأمريكية للتاريخ انظر :

Higham, *History : Professional Scholarship in America* (Baltimore. John Hopkins, 1983), S M Cohen, *Historical culture: On the Recoding of an Academic Discipline* (Berkeley: U. of California, 1986)

(٨) Shlomo Avineri, *Hege's Theory of the Modern State* (london: CUP, 1972), Herbert Marcuse, *Reason and Revolution: Hegel and the Rise of Social Theory* (london: OUP, 1941)

في تسييس ما هو قبلي باعتباره العنصر الأولي في المجتمع مع بيان راديكالي لسيطرة الرجل على المرأة وقد وجد المؤرخون في هذا السياق — وأعنى بهذا مجتمعات مثل الأردن ، وشبه الجزيرة العربية ، وشمال إفريقيا ، وبعض دول إفريقيا الاستوائية ، وبعض أجزاء من البلقان ، وأجزاء من جنوب شرق آسيا أن دور المؤرخ هنا محدود نوعاً ما . إن أحد السياقات المألوفة ، هو سياق علماء الأنساب الملكيين . فإذا كانت الحكومة يسارية كما هو الحال في ألبانيا أو اليمن الجنوبي ، يصبح المؤرخ عالم أنساب للحزب والأساطير المتنوعة المرتبطة بنشأته . وعلى الإجمال ، فإن مهنة التأريخ تقع في مرتبة أدنى نوعاً ما ، وغالباً ما يقوم الأجانب بمعظم الدراسة التاريخية . إن أكثر ما يهم النظام هو إدماج الأنواع المختلفة من الثقافة الشعبية والشعر . ويصبح الفلاسفة وعلماء الدين « المثقفين العظام » . يتضح هذا من تتبع تطور ألقاب القذافي من « العقيد » حتى « الفيلسوف » ، مؤلف « الكتاب الأخضر » . ويتضح هذا أيضاً في الارتباك — وليس فقط التخلف الجرد الذي يعترى الفكر التاريخي عن ليبيا ، ليس فقط من قبل الكتاب الليبيين ولكن من قبل الكتاب من جميع الجنسيات . وحتى تطوير دراسة تاريخ قومي يصبح بصورة مدمرة ذا نوعية إدماجية ، مما يجعل عمل « مركز التاريخ الليبي » المستمى المجلة التاريخية الليبية أمراً صعباً . ومن ثم ، نجد التركيز الجامد على الغزو الإيطالي منذ زمن بعيد . بالقياس على ذلك ، يمكننا أن نلاحظ التركيز الطويل على العصور الوسطى من قبل عدنان بحيت في الأردن . أيضاً ، يمكننا أن نلاحظ كيف أن جامعة عمان قد اعتمدت على علماء من خارج الأردن لتدريس التاريخ ، وعند عقد قسم التاريخ لمؤتمرات كان يتم الإشراف عليها بالتعاون مع جامعة دمشق . وعندما تبرز للتاريخ مكانة أدبية ، فهو يكون جزءاً من فلسفة عبد الله العروي في المغرب أو محمد الرميحي في الكويت . إن الفكر التاريخي ينتشر شعبياً من خلال الشعر ، وهو ملمح آخر يضع المؤرخ في وضع غير متميز (٩) .

نتجه الآن إلى أنظمة « الطريق الإيطالي » حيث يمكننا أن نحدد ليس فقط إيطاليا ومصر ، ولكن أيضاً الهند ، والمكسيك ، والبرازيل ، وتنزانيا . إذ تشترك كل هذه البلدان في نموذج عام لاستراتيجية الحكم ، مما يبرر تضمينها هنا ، لكن كلا منها يختلف عن الآخرين في طبيعة الصراع من أسفل ضد هذا الحكم حيث تقوم قوى المقاومة بعمل الكثير من التحركات التكتيكية ، وفي الحالات المتطرفة تغير تحالفاتها الأساسية . لهذا ، تسهم دراسة المقاومة إسهاماً جاداً في فهم هوية تاريخية معينة داخل إطار أكبر من الأمثلة المقارنة . وبالطبع ، فإن هذه الخصوصية هي الهدف الثقافي الرئيسي . فكيف يمكن للمرء أن يطبق كلمات مثل « يشبه » أو « يختلف » على الفكر التاريخي المصري ؟

إن الملامح الرئيسية للطريق الإيطالي هي أن التطور الرأسمالي يستغل الاختلافات الإقليمية ويخلق عدم مساواة سياسية — ثقافية . لهذا ، فإن صياغة الدولة الإيطالية الحديثة خلقت شمالاً متميزاً ، وجنوباً مستغلاً خدم كأيدٍ عاملة رخيصة للشمال . تشكل الشمال حول الحكم بالقانون والمجتمع المدني بينما كان النموذج للجنوب هو الزراعة . ودراسة التاريخ هي بشكل غالب من أوجه نشاط الشمال الأكثر تميزاً وبالنسبة لمصر ، نجد هذا في القاهرة عبر الدلتا . غير أنه يبقى « للمثقف الجنوبي » دور هام يلعبه (١٠) . إنني أعتمد الآن تطوير هذا النموذج معترفاً بالتنوع غير السوية لسنوات السادات التي حاول فيها النظام تحويل مصر في اتجاه أمميناه هنا « الطريق الروسي » ، وهي محاولة قد فشلت من وجهة نظري (١١) .

(٩) عن علم الآثار كتاريخ النظر :

Adnan Haididi (ed.) *Studies in the History and Archaeology of Jordan* (Amman, 1982); Patrick seale, *the shaping of an Arab statesman: sharaf Abd al-Hamid Sharaf and the Modern Arab World* (New York: Quartet Books, 1983).

(١٠) من بين « المثقفين الجنوبيين » ما يجب أن يركز المرء على عباس الشاذ ، وحليلاً د . لويس عوض انظر اعنياد د . عوض باللغة في : مقدمة في لغة اللغة العربية (القاهرة ، ١٩٨٠) وهو العمل الذي يمثل امتداداً لتقاليد الفكر وكروش ، وعما من نابولي .

(١١) John Waterbury, *The Egypt of nasser and sadat: the political Economy of Two Regimes* (Princeton: Princeton U. Press, 1983).

إن الحركة التاريخية لأنظمة الطريق الإيطالي عامل مهم لتكييف الدور الذي يلعبه المثقفون . وبالطبع ، يؤثر هذا على الكتابة التاريخية بشكل مباشر . هناك نوعان من الفترات التاريخية يدوان في حالة رواج وجمي في تاريخ أنظمة الطريق الإيطالي سواء أكانت تحت السيطرة الاستعمارية أو كما في حالة المكسيك في سياق مستقل اسماً . النوع الأول ليبرالي على العموم ، والثاني شعولي مثل فاروق وناصر . وقبل التعليق على كيفية تأثير هذه الفترات على الثقافة المصرية ، يجب على الأقل ذكر اعتبارين آخرين . الأول هو أن طبيعة الدولة هي من نوع نظام الحزب الواحد وأن لها بنية بيروقراطية واسعة . أهمية هذا هي أن كتاب الطريق الإيطالي وليس جرامشي فقط — كانوا في طليعة من حللوا الدولة كعامل سياسي يجب دراسته بطريقة مختلفة تماماً عن تلك التي تخيلها هيجل أو لوك . أخيراً ، فإن جزءاً من خصوصية مصر هو أن الثقافة الدينية التي تشكل جزءاً من قاعدة الثقافة السائدة هي ثقافة إسلامية لقد قادت الثقافة الإسلامية الفكر الوضعي الحديث بشكل مختلف . لهذا ، نجد من الملاحظ ما قد يعتبر شاذاً تماماً في أوروبا ، إلى الدرجة التي قد يصبح معها مؤرخ للعصور الوسطى مثل المقرئ أكثر تعقيداً بمعاييرنا من الكثير من معاصرينا . هذا هو أحد أبعاد الخصوصية التي تفصل مصر عن إيطاليا ، لكنه ليس البعد الأكبر للخصوصية لأن المرء يمكنه أن يتعلم من دراسة المقاومة للحكم .

والآن لنقم بمحاولة في الاقتصاد السياسي للكتابة المصرية للتاريخ في إطار المعايير المقامة . يمكن للمرء أن يطبق الرؤية الجرامشية على مصر من حيث إن الرأسمالية واللا رأسمالية يواجهان معاً بسهولة وهما ليسا بالضرورة أعداء تماماً . وبوضع هذا نصب أعيننا ، فليس من المدهش أن نجد مدرسة ملكية من العلماء الأوربيين تدافع عن سمعة العائلة المالكة ، بينما في نفس فترة التشريب كانت المدرسة الوطنية تنتقل من مرحلة الصحافة إلى الجامعات . لهذا ، نجد المرء دراسات فرنسية للغة وكبيرة الحجم تعتمد على وثائق الأرشيف الأوربية في تنافس مع الكتابات عربية اللغة لشفيق غربال ومحمد فؤاد شكرى (١٢) . وعند مقارنة الوطنيين الليبراليين في كل من مصر والهند ، وكلا البلدين كانا مستعمرين على عكس نظريتهما في المكسيك وإيطاليا . من المثير أن نلاحظ ثقة المصريين في إمكانية التحرر من خلال تنمية رأسمالية وطنية . وهناك اتجاه رئيسي ثالث يمثله المثقفون الصاعدة ، مثل الناقد الأدبي عباس محمود العقاد الذي ، مثل كروشي في إيطاليا ، أشاد بالعالية في مقابل الثقافة الوطنية . ونموذج الاستمرار في وقتنا هذا لما اصطلاح جرامشي على تسميته « المثقف الجنوبي » هو زميلنا الدكتور لويس عوض .

لقد انهارت المراحل الليبرالية لأن رأسمالية السوق المفتوح تخلق صراعات لايم تنظيمها بسهولة من خلال ديمقراطية برلمانية مما يخلق ، نتيجة لهذا ، حاجة منتظمة لفاصل من سيطرة الدولة أو الحكم الشمولي . ويختلف محتوى هذه المراحل طبقاً للعناصر السائدة التي تتضمنها . لهذا ففي إيطاليا ، فرض ملاك الأرض صورة كاثوليكية تقليدية وصورة الإمبراطورية الرومانية على محاولة موسوليني لتحديث الصناعة وفي مصر في فترة عبد الناصر ، والمكسيك في فترة الكارديناس ، وفي الهند تحت حكم نهرو ، كانت فترة الحكم الشمولي هي واحدة من فترات اشتراكية الدولة بتحالف أكثر تقارباً بين الدولة والصناعة . وبالنقل إلى الشمولية ، نجد أن دور المؤرخين كحراس للكلاسيكيات قد تغير بطريقة ملحوظة . في إيطاليا ، انتقد المشتغلون بالتاريخ تحت رعاية ليبرالية موسوليني واضطر الكثير منهم للهروب . وقد وُجد هذا المحتوى أيضاً في مصر ولكن عند حلول الستينيات ، حيث شجعت النزعة التنموية للدولة نحو التاريخ الاجتماعي من دوائر الأستاذ محمد أنيس بجامعة عين شمس . وقد تمثل جيل

(١٢) وظب العرش الأوربيين لكتابة تاريخ العائلة المالكة والدفاع عنه ضد المدرسة الوطنية . ومن المهم أن نرى كيفية ملازمة الكتب الناتجة الليبرالية والعصر الليبرالي . انظر : Angelo sammarco, les Regnes de 'Abbas, de sa'id et d'Isma'II (Rome, 1935) .

التلاميذ الذى نشأ آنذاك فى على بركات ، وعاصم الدسوق ورؤوف عباس والذين مثلوا قطيعة واضحة فى تاريخ المعرفة التاريخية فى مصر (١٣) . وقد لوحظ هذا فى حينه ، سواء حيث ما قاموا بتغطيته أو ما لم يقوموا بتغطيته دون أن يكون ثمة تفسير نظرى للأمر وأخيراً ، بإعادة تأسيس الليبرالية تحت حكم السادات ، تراجع التاريخ الاجتماعى ليحل محله علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، والتاريخ السياسى الذى عاود الظهور مستنداً على الأحزاب والشخصيات السياسية وبالطبع ، لم تمن إعادة التأسيس عودة إلى الماضى . إن المرء لا يعود إلى الأكاديميات والجمعيات العلمية لصفوة القرن التاسع عشر ، غير حيث تميزها جماعات المستشارين ومراكز البحث أكثر من أقسام الجامعة . بالإضافة إلى ذلك ، يلعب النظام بالماضى الفرعونى ، فى مقابل إغراقه بواسطة الناصريين ، لكن هية التاريخ الحديث ليست موضع شك ، بهذا المعنى ، فالثقافة تراكمية .

إن هدف هذه الورقة كان أخذ هذا الموجز المجرد ووضعه فى إطار مقارن لدول الطريق الإيطالى . وللقيام بهذا يحتاج الأمر لبعض التقييم بطبيعة التحديات التى تواجهها « الهيمنة » فى مصر فى كل من الحاضر والماضى ، الفعل منها والكامن ، لأنها تؤثر فى الطريقة المعنية التى تطور بها الدولة المصرية الثقافة وتنشرها . حيث يستطيع المرء أن يستخلص بعض الافتراضات عن دور المؤرخين فى مواجهة أنواع أخرى من مثقفى الدولة فى الطريق الإيطالى .

كان زعم جرامشى الرئيسى أنه بينما لكل بلد تقاليده ، والتى يجادل من داخلها أحياناً ، ففى الواقع أن كفاح الجماهير ضد الهيمنة المقتنة يفسر الاتجاه الذى تتخذه السياسة والثقافة . ومع ظهور الرأسمالية ، خاصة فى مرحلة المصنع ، شكلت الأحزاب الشيوعية الموضع الخطير للمعارضة . وكانت الأحزاب الدينية مثل حزب PAN فى المكسيك أو RSS (Jan Sangh) تفتقر إلى قاعدة شعبية عريضة وبالنسبة للأحزاب الشيوعية التى اختارت الارتباط بالجناح التنموى للدولة وقبيل التغيير من خلال القانون فهى قد أعطت مجتمعاتها نكهة « شيوعية أوربية » ، بينما تلك الأحزاب الشيوعية التى انقسمت وناصرت جزئياً قضية الفلاحين قد خلقت رأسمالية دولة عسكرية . ومن بين البلدان التى تسودها الشيوعية الأوربية إيطاليا ، وإسبانيا ، والمكسيك ، ومصر ، أما الهند فليست من بينها . فى الفكر التاريخى ، يمكن للمرء أن يرى التناقضات الأكاديمية فى الجهود للتأريخ لطبقة الفلاحين الهندية كما فى أعمال فريق « دراسات الطبقات » (Subaltern) فى كلكتا بالمقارنة بجهود شخص وحيد . مثل الراحل إبراهيم عامر . وتصبح إيطاليا محل مقارنة دقيقة ، عندما ما يفكر المرء فى الأنماط المتشابهة جداً لتاريخ الحرب المكتوب بواسطة سبريانو ورفعت السعيد ، وتجارب ألتوسير وماريا ماكيوتشى وحسام عيسى ، ومشكلات القرآن بين الماركسية والدين كما انعكست فى مجلة اليسار الإسلامى ، وفى سياسات بيرلينجوير فى إيطاليا .

فى أول هذه الورقة ، كانت هناك محاولة لتصنيف الأهمية النسبية للمؤرخين فى مقابل شخصيات أخرى فى أنماط مختلفة من الأنظمة ، لنعنى ضمناً أن المنزل التى منحت لجماليات مختلفة يمكن اعتبارها سوسيوولوجياً وسياسياً . طبقاً لما ورد فى كتابات جرامشى ، يمكن لنا أن نستنبط أن الأنظمة تبنى أفكار « المثقفين العظام » ، أو الشخصيات التى تعتبر أبنيتها الفكرية أفضل تمثيل لمواقف كتل السلطة . وعلى الإجمال ، لا ييل المؤرخون على هذا المستوى بلاءً حسناً ، فهم إلى حد كبير يتلقون أفكارهم عن علماء الاجتماع وعلماء الإنسانيات ويعملون من خلالها . هذا الإنتاج من الأفكار يجعلهم مفيدين ولكن تابعين . وتقل أهمية المؤرخين أيضاً لأن الوسط الذى يتبنونه لبث أفكارهم . أى الكتب والمقالات ، لا يمكنه النفاذ

إلى طبقة الفلاحين ، والتي تعد جزءاً ضرورياً من المجتمع . لهذا ، نجد أن المثقفين الذين تمنعدهم السيادة هم كتاب النثر في الطريق الإيطالي ، وكتاب الشعر في « الطريق الألباني » ومنه المشرق العربي . إن من الممكن أن تكون قصص يوسف إدريس قد كتبت على أساس من تاريخ حقيقي لكنها يمكن ترويحها وإعدادها للتلفزيون . إن المنتج التلفزيوني يمكنه أن يحتفظ بالخط الأساسي في القصة مراعاة للطبقة المتعلمة ، في الوقت الذي يحشر فيه مكونات شعبية مثل الرقص الشرقي . ويوفر هذا برنامجاً قومياً للجميع . إن الشخصية التلفزيونية لا تظهر بالكامل لأن تنوع السكان يحول دون تولد كتلة هائلة من المتلقين كتلك التي ينفذ إليها ممثل من نوع روثالد ريجان .

(١٤) كارل تاريخ تاريخ الحروب لوقت المسجد بكتابات باولوسيوئانو ، على سبيل المثال :

paolo Spriano, Antonio Gramsci and the party : The prison Years (London, 1979) .

المناقشة

(١) د . عبد العظيم رمضان :

لى تعقيب صغير على كلمة أ . على فهمى . وهى مسألة تجرد الإنسان من ذاته .. أنا أرى أن المؤرخ ليس مطلوباً منه أن يتجرد من ذاته لأن التاريخ ذاتى (Subjective) وليس موضوعياً (Objective) . وقد عبرت عن ذلك حين أطلقت على هذا اسم « المنظور التاريخى » ولم أكن أنا مكتشف هذا « المنظور التاريخى » ولكنه أستاذنا المرحوم محمد مصطفى زيادة .

أيضاً ليس المطلوب منى أن تجرد من ذاتى لكى أكتب تاريخاً ! إنه ذاتى — كما يقول « كسرى » « هى الصباح الذى أتكن من خلاله من فهم الأحداث وإلقاء الضوء عليها لدراستها » . والمطلوب فقط من المؤرخ أن يلتزم بمنهج علمى فى دراسة التاريخ . وبم هذا فى أثناء مناقشتنا للرسائل الجامعية على سبيل المثال ، وكذلك فى لجان ترقية الأساتذة حيث نبحث هل كان الباحث ملتزماً بمنهج البحث العلمى التاريخى أم لا . ولذلك نحن لا نكتب التاريخ ولكننا نكتب ونقدم رؤيتنا للحدث التاريخى ، وأى مؤرخ حين يقدم رؤيته سواء أكانت تقديمية أم رجعية فهو يقدم هذه الرؤية من خلال رؤيته للحدث التاريخى . وكل هذه الرؤى تتكامل ولكن تحت شرط الالتزام بالمنهج العلمى التاريخى وإلا نُزعت منه صفة المؤرخ .. ولقد ذكر الأستاذ على فهمى الدكتور لويس عوض ، ولكن لويس عوض ليس مؤرخاً . هناك فرق بين « مفكر » و « مؤرخ » . د . حسين مؤنس كتب « باشوات وسوير باشوات » . هذا ليس تاريخاً .. رغم أن حسين مؤنس مؤرخ ، لكن فى هذا الكتاب هو يكتب رؤيته كمفكر وليس كمؤرخ ، ونحن لا نستطيع أن نحاسبه بمنهج علم التاريخ على ما يكتب .

(٢) أ . على فهمى :

كُنْتُ أريدُ فقط أن أزيد من اتساع دائرة المؤرخ . وربما تكون هذه الكتابات أفضل بكثير من بعض الكتابات الأكاديمية المتخصصة .

(٣) د . صلاح عبد المعال :

فيما يتعلق بموضوع الندوة هناك قضايا هامة جداً وأخشى أن يقودنا الحماس فى الموضوعية إلى أبجد أمرين : الأول هو الإصرار على مصطلح الموضوعية بشكل مطلق حتى تتساوى قانات العلوم الإنسانية بقامات العلوم الطبيعية من ناحية رد الفعل لفشل العلوم الإنسانية والتاريخ كعمل تجريبي إنسانى فى حل المشكلات الحاضرة .

أو من ناحية ثانية أن تكون هناك حدود أمام تحقيق الموضوعية بمعناها الحقيقى وأن نعرف بنسبة هذا المصطلح والصعوبات التى يجب أن نواجهها للوصول إلى حقيقتها ولعل عدداً كبيراً منا قد خاض تجربة أسبقية الانتهاء للدرسة من المدارس قبل أن تتكون لديه العقلية العلمية الجيدة .. بعضنا أعجب به أستاذ معين واتخذ مظهراً أعلى وسار على دربه ، والكثير من أبناء هذا الجيل قد تأثر بمدسة من المدارس أو أستاذ من الأساتذة فى باكورة حياته . وبالطبع هذا يؤثر على موضوعيته فى تناول القضايا المختلفة . هناك صعوبة أخرى وهى انحسار علم الاجتماع وعلم التاريخ فى دائرة تخصص دقيق . وقد أدى التطور الهائل فى المعرفة البشرية إلى أن أصبح الشخص أو الباحث يتخصص فى جزء معين فقط فى علم من العلوم مثل علم التاريخ مثلاً ، ومن ثم هذه العزلة الإجبارية وصعوبة إقامة الروابط تؤدى إلى مشاكل عديدة علينا أن نفكر فى كيفية حلها وتجاوزها . كذلك القهر الفكرى الذى نعيش فيه أو القهر « المنهى » والأيدولوجى . فى العالم الرأسمالى لا يستطيع الباحث أن يواصل عمله إذا قال بمقولات مخالفة للمنظومة العامة ، وفى المجتمع الاشتراكى نفس المشكلة تتكرر ، ذلك أن البحث العلمى فى يد الدولة . ناهيك عن الهوية الثقافية التى أتتسبب إليها والتى لا أستطيع أن أنسلخ عنها . هناك أيضاً القهر السياسى خصوصاً فى النظام الاستبدادى ، وفى مثل هذا المناخ يدخل المؤرخون إلى الجحور بصفة مؤقتة وربما بصفة دائمة .

لقد أصبح البحث العلمى تحت رحمة لقمة العيش . لقد فشلنا في مجال العلوم الاجتماعية ولم نستطع حتى الآن أن نقدم حلولاً واضحة أو جريئة لمشاكلنا لأن كلاً منا يسعى لكسب رزقه ويخاف عليه . فما هو الحل ؟

هناك بعض الأصوات الجريئة التى شقّت طريقها رغم كل الصعوبات فظهرت أعمالهم كومضات في تاريخ الإنسانية . ولولا هذا لما ظهرت الماركسية مثلاً .. ولكن هذه كما قلت « ومضات » وليست القاعدة في تاريخ الإنسانية .

إن فكرة التحيز واردة بالطبع . ولكن لا بد من اعتبار هذا التحيز ، وعلينا الاعتراف أولاً بهذا التحيز ولكن من أجل اعتباره في نظرية أو في إطار معين أو نموذج فكري أو غيره .. يجب أن نحتر تحيزنا ، وإلا أصبحت المسألة إضاعة الوقت فقط . ولقد جال في خاطري أن أذكر حضراتكم بمنهج الأقدمين وتعلم منهم بقدر الإمكان . وهو محاولتهم في الالتزام الأخلاقي أو الدين في نقل الخبر ، وظهور منهج التسلسل في نقل الخبر ، ومن ذلك بزغ — كما نعلم — علم « الحديث » الذى لا نظير له في حقبة حضارية سابقة . وعلم « الفقه » خرجت منه قاعدة المنهج التجريبي الذى تعلم منه الغرب وانطلق للمستقبل وسبقنا . على أية حال أنا أرى أنه إذا أفاد هذا المنهج أو أردنا أن نستفيد به فهو أمامنا .

(٤) د . محمود معولى :

الواقع أثنى أحد ثلاث دوائر أساسية : أولاً المنهج ثم الفلسفة وأخيراً النظرية .. وهي الدوائر الأساسية في كتابة التاريخ . وأنا أعتقد أن المنهج إما أن يكون منهجاً « وصفيّاً » وهو ما نعينه « بالسرد » ، أو هو ببساطة وضع المادة العلمية التى حصل عليها الباحث في قالب دون محاولة للتعليل أو التفسير . ثم منهج « وصفي تحليلي » ، ثم منهج « مقارن » . وتأتى قصة المنهج « الاستردادى » التى يختص بها المؤرخ دون غيره من علماء العلوم الإنسانية .

والمنهج الاستردادى أو المنهج التاريخي هو استرداد الواقعة التاريخية وقت وقوعها والحكم عليها بالظروف التى وقعت فيها .. هذا عن المنهج . أما عن الفلسفة فمن المؤكد أن لكل مؤرخ فلسفة حتى ولو كانت الفلسفة النفعية . ثم تبدأ بعد ذلك القضية الحقيقية والأساسية لكتابة التاريخ وهي النظريات التفسيرية . هناك عدة نظريات سبقنا الغرب إليها .. هناك نظرية « البطل » أو دور الفرد في التاريخ ، هناك نظرية الدورة الهندسية : يُقال إن تاريخ مجتمعات ما — هو عبارة عن ارتفاعات وانخفاضات ، قوة وملا ، وهكذا . ففي مصر على سبيل المثال إذا طبقنا هذه النظرية نجد أن فترة « محمد علي » كانت تمثل فترة قوة ثم تبدأ بعد ذلك فترات أخرى من الضعف . وعلى هذا الأساس تم تفسير الفعل التاريخي .

هناك أيضاً نظرية التفسير الديني وكذلك نظرية التفسير المادي ...

إلى أن عملية كتابة التاريخ بها صور ثلاث ، وكنت أثنى من الأستاذ على فهمي وهو متخصص في وحدة البحوث في المركز القومي والخاصة بالتاريخ الاجتماعي أن يحدد لنا الفصيل بين كتابة التاريخ الاجتماعي بواسطة عالم الاجتماع وكتابة نفس التاريخ من قبل المؤرخ ..

كللك كنت أريد منه أن يحدد : من هو المؤرخ ؟ كيف نصنع المؤرخ ؟ ماهي الشروط التى يجب توافرها في هذا المؤرخ ؟ هل المؤرخ هو الذى درس لسانس الآداب ونفّرج في قسم التاريخ ؟ وهل أصبح التاريخ حكراً على كل من درس التاريخ بطريقة أكاديمية فقط ؟ أم أن هناك أعمالاً يمكن ضمها إلى سجل أعمال المؤرخين / مثل أعمال « الجبري » وغيره رغم أن هؤلاء لم يدرسوا أكاديمياً .. من وجهة نظري أن دائرة تكوين المؤرخ هي ثقافة شاملة تختطف عن دائرة تكوين أي عالم آخر في العلوم الاجتماعية . فالمؤرخ لا بد وأن يتحلى إلى جانب المهوة الطبيعية وما نسميه الحسّ التاريخي بنوع من الثقافة . ومن هنا لا أعجب على « أرنولد توينبي » أنه تأثر بالكتاب المقدس أو بالوراثة لأن المؤرخ هو نتيجة الثقافة التى يحوزها والتي يُعاشها وقد تساعده ثقافته على التوصل إلى الحقيقة .

(٥) د . سيد عشاوى :

سوف أقدم بملاحظتين الأولى للدكتور عبد العظيم رمضان حول ما أثاره من قضية الفصل — وأنا اعتبره فصلاً تصفياً — ما بين « المؤرخ » « المفكر » ومدى قدرة كل منهما على العطاء للكتابة التاريخية . هذه القضية قضية هامة لأننى أعرف — من خلال

الوعي التاريخي — أن عصور الازدهار العري الإسلامي لم يكن هناك فيها ما نسميه المؤرخ ، المفهوم الواضح الآن لهذه الكلمة ، المؤرخ بالمعنى الأكاديمي . بل كان هناك المؤرخ الموسوعي . ولدنا عشرات الأسماء ، ولدنا أبشراً شخصية « اس حلدون » الذي نعتبه شخصية بارزة في تراثنا العري — الإسلامي وهناك من يمه مؤرخاً والبعض الآخر يعتبره عالم اجتماع . ولذا أطرح سؤالاً حول إمكانية الفصل — التعسفي — بين المؤرخ الأكاديمي والشخص المهتم بالدراسات التاريخية .. أما الدكتور محمود متولى فهو يقول في تعقيبه إن هناك منهجاً وصفيًا تحليليًا مقارنة استرداديا ، ومن وجهة نظري أنه هناك منهج ولا منهج .. والمنهج له وظيفة وهي تقييم المسلمات والاحتميات . وعموماً فكل المناهج سواء الوصفي أو التحليلي أو السردى هي طرق للبحث لا أكثر ولا أقل .

(٦) د . عبد العظيم رمضان :

مرة ثانية أقول إن المؤرخ هو الذى يعجل بالتأريخ .. يوسف إدريس طبيب ولكنه الآن لا يعمل بالطب ، إذن هو الآن ليس طبيباً ولا يصلح أن يذهب إليه مريض أو أن يصف الدواء لمريض ..

وليس من المعقول أن يعمل طبيب مثلاً في مهنة « السمكرى » فأقول حضرة الطبيب السمكرى !!

(٧) أ . شريف يونس :

سوف أتعرض لمسألة الموضوعية في الدراسات التاريخية والإنسانية عموماً . فالمشكلة في رأيي تكمن في تعريف « الذات » و« الموضوع » .. الموضوع يُعرف على أنه خارج الذات . ولكن ما هي « الذات » ؟ هل هي ذات الفرد (ذاتي مثلاً) ؟ في تصوري أن المقصود هنا هو « ذات » المؤرخ ، ذات الشخص الذى يقوم بعملية التأريخ .. وأنا أعتقد أن هذا الكلام غير صحيح على الإطلاق .

الصحيح أن الذات هي « ذات البشرية » من حيث هي نوع . فلو حدث أنني تلاشت أو اختفى أحد من الحاضرين فإن شيئاً لن يحدث في العالم . لأن الجانب الضروري في الوجود البشرى هو وجود الإنسان كنوع وعند ما تظهر ضرورة لهذا الوجود يُمارسها الإنسان بصفته أو كونه « نوعاً » . فالذات الإنسانية هي الذات الضرورية للوجود .

فعل المؤرخ أن يتوجه بالتحليل إلى الجانب الضروري في الوجود البشرى ، وتحليل هذا الجانب الضروري هو الذى يؤدي إلى وجود « علم التاريخ » .

أما عن المناهج فالمنهج « الاستردادى » لا يفعل أكثر من التأكيد على وجود حادثة معينة مثل أن نقول إن الإنجليز احتلوا مصر سنة ١٨٨٢ .. ولكن ما فائدة هذا الخبر أو تلك المعلومة ؟ إذن التركيز على الجانب الضروري في أي واقعة هو الذى يؤدي بنا إلى كتابة التاريخ بشكل علمي . وعلى المؤرخ — وهو فرد — أن يلتزم بالموضوعية بهذا المعنى ، أى أن يبحث عن القوانين الكامنة في سير العملية التاريخية . والعلم هو علم بالضرورة وهذا موجود حتى في العلوم الطبيعية . أي المطلوب باختصار هو البحث عن القوانين الحتمية في العملية التاريخية .

(٨) أ . بشير السباعي :

تكلم د . عبد العظيم رمضان عن تقسيم العصور التاريخية إلى كلاسيكى ووسيط وحديث ومعاصر . وقد رأى د . رمضان أن بدء التاريخ المصرى المعاصر يتلزم مع حدوث تغير على مستوى « البنية التحتية » .. طبعا هذا المصطلح لا يساوى infrastructure . وربما كان يقصد بـ bose أو mode of production أي نمط الإنتاج .

وهذه المشكلة مازال الكتاب والباحثون الاقتصاديون غارقين فيها حتى الآن . ولا يمكن الادعاء بتحول نمط الإنتاج في أعوام ١٩٦١ — ١٩٦٤ . وحتى البلدان التى شهدت ثورات سياسية واجتماعية بشكل جذري عانت أيضاً مشاكل الانتقال إلى نمط إنتاج جديد ، وهذه المشاكل غاية في التعقيد ولم تصل حتى الآن لتتائج حاسمة .

وندخل الآن في مشكلة تحديد تاريخ مصر المعاصر كمرحلة .. متى يبدأ ؟ قال د . رمضان كلاماً يفهم منه أن البعد الخاص بالتعامل مع العملية التاريخية الحديثة والمعاصرة بوصفها عملية « عالمية » — هذا البعد ساقط تماماً في الكلام الذي قاله د . رمضان ، على الأقل في العرض الشفوي .

إن أي عملية خاصة بالتاريخ الحديث والمعاصر لا تفهم إلا في إطار العملية العالمية كلها . ونحن لا نستطيع أن نحدد خصائص عصر من العصور ولا نستطيع أن نحدد بدايات لأية مرحلة تاريخية على سبيل المثال ، نحن لا نستطيع القول إن بداية التاريخ الحديث هي مرحلة بدء الإنتاج الرأسمالي . فمط الإنتاج الرأسمالي نفسه ومشاكل الانتقال إلى هذا النمط مازالت معلقة على المستوى العلمي حتى الآن .

وحتى « الجروند ريسا » "Grundrisse" (أسس نقد الاقتصاد السياسي) لماركس حاولت أن تقترب من المشكلة ولكنها لم تحسمها .

إذا قلنا إن ظهور نمط إنتاج جديد معناه بداية للتاريخ المصري الحديث أو بداية للتاريخ المعاصر مشكلة معقدة جداً وتعنى بالأساس المؤرخين الاقتصاديين والدكتور عبد العظيم رمضان ليس منهم . حتى سمير أمين ، وعدد آخر من المهتمين بهذا الموضوع مازالوا عاجزين عن الوصول إلى نتيجة نهائية وحاسمة .

إذن لابد أن نبحث عن معايير أخرى للتعامل مع المشكلة لأنها خاصة بعمليات تأخذ زمناً طويلاً ، وهو ما نسميه « التحول على مستوى أنماط الإنتاج » . التحول من نمط إنتاج إلى آخر لا يحدث أو يتم بقرار من أحد الرؤساء أو مجموعة من القرارات . هذا غير ممكن لأن نمط الإنتاج لا يشمل تغير علاقات الملكية لوسائل الإنتاج فقط . وإنما يشمل أيضاً تغييراً في قوى الإنتاج نفسها على المستوى الكامل . وهذا التحول يتم كما قلت ببطء وعلى مسافة زمنية كبيرة .

وعلى هذا نعود للسؤال مرة أخرى ما هي المعايير الأخرى للتعامل مع هذه المهمة ؟ التاريخ الحديث يتحدد على أساس الانتقال إلى المجتمع البرجوازي الحديث ونشوء السوق العالمية فمع هذه العملية — عملية الثورة البرجوازية — ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى وأثناء ثورة أكتوبر الاشتراكية ١٩١٧ بدأ ما يسمى بالتاريخ المعاصر ، لأنه قد تم في هذه الحالة انتقال من عصر كان فيه طبقة اجتماعية تلعب دوراً ثورياً ، ألا وهي البرجوازية الأوروبية ، وقد انتهى دورها الآن . ومنذ زمن وظهرت طبقة اجتماعية جديدة أنشأت عمليات ثورية جديدة وقد أثر ذلك على الأحداث في العالم كله .

الحرب العالمية الأولى كان من نتائجها سقوط الإمبراطورية العثمانية . وهو ما أدى لإعادة ترتيب الأوضاع في منطقتنا وبالتالي دخولنا في حقبة التاريخ المعاصر بمعناها العالمي المشار إليه .

(٩) أ . حسين توفيق إبراهيم :

يقولون إن قيمة العلم تكمن في منهجته .. وما أكثر ما يرتكب في مصر باسم المنهج العلمي .. هذا ينتقد ذلك باسم المنهج العلمي .. وهذا يرد على ذلك باسم الموضوعية .. وفي نهاية الأمر اللامنهج هو المنهج ! يبدأ الباحث قوله بأنه سيلتزم بالمنهج المقارن أو المنهج الماركسي .. ثم في بقية البحث يلتزم « باللامنهج » . هذا جانب من الخلل الأساسي « للنخبة » والثقافة المصرية .. يمكن الخطأ إذن في قضية المنهج . ما قاله البعض حول المنهج الوصفي أو المنهج المقارن ، ليس هذا منهجاً أو ليست هذه منهج بالمعنى الدقيق للكلمة . ولكن هناك دراسات وصفية وهناك دراسات تحليلية ، هذه الدراسات تستند إلى منهج وكل منهج يفترض مجموعة من المقولات مجموعة من الافتراضات . الجانب الثالث للفشل هو استعارة منهج غربية بطريقة « تسليم المفتاح » .. المنهج الماركسي أو منهج البناء الوظيفي أو غيرها ، كلها منهج ارتبطت بتغيرات تاريخية معينة وهي في الغالب غير صالحة لتفسير التاريخ العربي أو التاريخ المصري .

ونحن نسأل ما هي المناهج الذاتية التي طورها المثقفون المصريون للتعامل مع التاريخ وغيره من الدراسات الإنسانية ؟

(١٠) أ . إبراهيم غانم :

لا يختلف اثنان على ضرورة الالتزام الصارم بذكر الحقائق التاريخية وعدم التسامح في محاولة تزويرها أو إخفائها .

الأمر الثانى الذى حدث فيه خلط أثناء هذه الجلسة هو الخلط بين منهج التعامل مع الحقائق التاريخية ومنهج رؤية الأحداث بشكل حقيقى ودون تزيف . بخصوص التعامل مع الحقائق التاريخية أرى أن رأس المنهجية وعمودها وذروة سنامها هو أن يكون الباحث أو المؤرخ — خصوصاً إذا كان يؤرخ لحركات سياسية — على علم ودراية كاملة بالمنطق الداخلى الذى يُحرك هذه الجماعة السياسية أو الحركة السياسية . ثم أخصص كلامى أكثر وأطبقه على الدراسات الخاصة بالحركة السياسية الإسلامية وخاصة ماكتب بخصوص حركة جماعة الإخوان المسلمين والجماعات السياسية الإسلامية فيما بعد .. أقول إن فهم هذه النقطة المنهجية التى لابد من توافرها هو الذى جعل أستاذاً كبيراً وعالمًا فاضلاً وجليلاً مثل المستشار طارق البشري يفتح الله عليه بهذا الفتح المبين فى المقدمة العظيمة فى كتابه وهى فى غاية الإشراق فى هذا المجال ، وهناك من يجاريه ويشنون على أستاذنا الكبير إرهاباً فكرياً . ولقد أسفت كثيراً لأن د . أحمد عبد الله — ربما عن غير قصد — حاول أن يساهم فى هذا الإرهاب الفكرى ضد هذا الاتجاه الجدى لدى أستاذنا الكبير .

وبالنسبة لفهم هذا المنطق أيضاً تأخذ مثلاً لكتابات عن الإخوان المسلمين مثل كتاب « الإخوان المسلمون والتنظيم السرى » والذى وضعه د . عبد العظيم رمضان ، والحوار الذى دار بينه وبين الداعية « صلاح شادى » ، يوضح لنا مدى تفاوت منطق د . عبد العظيم رمضان نظراً لأنه لا يفهم المنطق الداخلى الذى يحكم حركة الإخوان المسلمين والذى يُفسر كل حركة وكل مسكنة فى هذه الجماعة .

وبالمناسبة هذا الكتاب تم إخراجه بصورة بوليسية فى التحليل . وأيضاً فهم هذه النقاط المنهجية وفهم المنطق الداخلى الذى يحرك الحركة السياسية فى تعاملها مع الواقع يجعلنا نفهم ونفسر كثيراً من الأمور .

وأنا أخصص كلامى هنا كما قلت على حركة الإخوان والجماعات الإسلامية فى مصر . هناك مواقف كثيرة تبدو غريبة ومستغربة من أنصار الاتجاهات اليسارية الأخرى (المختصرة على أية حال) . فالإمام حسن البنا ظهر من وسط الظلام ، وعندما فرض الظروف التاريخية والملابسات التى ظهر فيها الإمام « حسن البنا » نجد أن المجتمع المصرى — بصراحة شديدة — ولم يعد مجتمعاً ، لم يعد يملك مقومات المجتمع . لذلك أمتس نظرية متكاملة ومشروعاً حضارياً طويل المدى ، ربما لا يعجب بعض المتسرعين والذين يحاولون أن يبرزوا كنجوم على مسرح السياسة المصرية أو غير المصرية . الإمام حسن البنا وضع مشروعاً اجتماعياً لبناء مجتمع وأمة من جديد كما فعل الرسول (ﷺ) عندما أسس مجتمعاً ثم خبر السلطة بعد ذلك . وأى منهج ضد ذلك هو منهج ضد حركة التاريخ وضد حركة الاجتماع والسياسة التى عرفناها سواء هنا أو فى أى مكان من العالم . فلا تأق السلطة السياسية إلا بعد أن يستوى المجتمع شروطه ويصبح مجتمعاً يستحق أن تبرز منه سلطة سياسية تستطيع أن تحكم وتوجه المجتمع إلى الغايات المنشودة .

هناك نقطة خاصة بالمفاهيم — هناك عدم فهم لمفاهيم ومصطلحات التيار الإسلامى ومحاولة فهمها من بعض التيارات الأخرى ، مثل مصطلح الكفر . القضية ليست قضية يهود أو مسيحية أو قضية وطنية .

ماذا تعنى كلمة « وطنية » ؟ « الوطنية » تذهب إلى « الجحيم » وتظل المفاهيم ثابتة . والحركة الإسلامية سوف تظل تقدم الشهداء والمفكرين إلى أن تؤسس السلطة الإسلامية التى تفرض هذه الأمور على المجتمع .

ثالثا

مناهج وطرائق كتابة تاريخ مصر المعاصر

ب (التاريخ النوعى (نماذج) :

(١) د . طه عبد العليم طه :

التاريخ الاقتصادى — الاجتماعى لمصر المعاصرة بين المنهجية والأيدولوجية

(٢) مناقشة .

(٣) أ . نبيل عبد الفتاح :

ملاحظات حول كتابة تاريخ القانون المصرى فى المجموعة الثانية الرؤى اللاتاريخية .

(٤) مناقشة .

التاريخ الاقتصادي — الاجتماعى لمصر المعاصرة بين المنهجية والأيدولوجية

د . طه عبد العليم طه

- ١ -

في مصر ، كما في كل البلدان ، يصطدم الباحثون في مجال دراسة التاريخ الاقتصادى بالعديد من العقبات . وإذا استبعدنا الصعوبات المتعلقة بقصور مادة البحث ، فإن العقبات تجد جذورها في أسباب موضوعية وذاتية ، كما تنعكس مظاهرها في تعدد القراءات لنفس التطورات التاريخية . ونكتفى في هذا الصدد بالإشارة إلى أمرين :

الأول : أن العقبات التي تواجه محاولة الكتابة — أو القراءة العلمية للتاريخ الاقتصادى — الاجتماعى تتصل من ناحية ، بموضوع الدراسة ومنهج البحث ، ومن ناحية أخرى ، بذات الدارس وموقف الباحث . والأمر ، أن موضوع الدراسة ذاته ، مثل غيره من الموضوعات التي تدرس تطور الظواهر الاجتماعية ، لا يتيح إمكانية التسليم بأدوات منهجية للبحث متفق عليها ، من قبل كافة الباحثين في هذا المجال . كما يصعب هنا الوصول إلى نتائج موحدة ذات برهين قاطعة لا تقبل الدحض في كل الأحوال . أضف إلى هذا ، أن الموقف الأيدولوجي للباحث — في تعبيره عن هذه المصالح أو تلك — يطبع بطابعه كتابة التاريخ الاقتصادى — الاجتماعى . كما أن خشية الصدام مع هذه المصالح أو تلك ، كثيرا ما تدفع الباحث التاريخي إلى تشويه الحقيقة التاريخية بإغفال الإحاطة الشاملة الدقيقة بها .

والثانية : أن العقبات أمام البحث العلمي تزداد وعورة في حال كتابة التاريخ الاقتصادى — الاجتماعى المعاصر . ذلك أنه إذا كان يمثل المصالح المتعارضة في التاريخ « القديم » قد طوهم صفحاته ، فإن أصحاب المصالح القائمة يؤرقهم — أو يلهيهم — استدعاء أشباه التاريخ « المعاصر » حين تقلب صفحاته .

والواقع أن الصراع ، في الحالة الأخيرة ، يبقى مستمرا بين أصحاب المصالح الذين أفادوا من — أو أضربوا بسبب — التطورات غير البعيدة ، ويتطلعون في هذا الصراع إلى إحياء المكاسب القديمة ، أو إلى الحد من الخسائر الجديدة . أضف إلى هذا ، أن أصحاب المصالح الذين نالوا في مجرى التطور مزيجا من المكاسب والخسائر متفاوتة الأوزان ، يتقاطع صراعاتهم بهذه الدرجة أو تلك مع الطرفين السابقين . وهكذا ، فإن الرؤوس ، التي لم يمر زمن طويل على اصطدامها ، مازال ساخنة . وتظهر خطورة ارتفاع درجات حرارة الصراع ، حين تصيب بالعدوى رؤوس المشتغلين بكتابة التاريخ ، وخاصة الذين يناط بهم — أو يأخذون على عاتقهم — مهمة البرهنة على صحة هذه القراءة « الأيدولوجية » أو تلك ، لهذا التاريخ ، فتزداد خطورة تشويه وقائعته ودروسه .

- ٢ -

ويمثل الهدف الرئيسي لهذه الورقة في تحديد مدى التشويه الذى يلحق بالحقيقة التاريخية ومفزاها من جراء الموقف الأيدولوجي المسبق للباحث في هذا الحقل . ولتحقيق هذا الهدف ، فإننا نقدم تحليلا نقديا للكتابات التاريخية الأيدولوجية ، ونقدم على محاولة وصف أهم خصائص هذه الكتابات وإذ نركز على الفترة ما بين ثوري ١٩١٩ و ١٩٥٢ ، فإننا لا ندعي إمكانية فصل نقد الكتابات حول هذه الفترة عن تلك التي تتناول ما سبقها أو لحقها من عقود .

وفي تقديرنا أنه يمكن التمييز هنا بين الكتابات التالية لهذا التاريخ :

الأولى : الكتابة الأيدولوجية الاستعمارية . وقد عبرت عن مصالح الرأسمالية الاستعمارية ، والطبقات والفئات الاجتماعية التي قامت بدور الوكيل المباشر لمصالح هذه الرأسمالية . وتقسّم الكتابة التاريخية هنا بالنظرة المنصرية المتعالية على الشعب

المصري ، مثل غيره من شعوب المستعمرات ، كما تتصف هذه الكتابة بتزييف الوقائع التاريخية بالشكل الذى يقدم تبريراً للسيطرة الاستعمارية — الكومبرادورية على مجريات التطور الاقتصادى والاجتماعى في مصر المستعمرة أو شبه المستعمرة .

والثانية : الكتابة الأيديولوجية الرجعية . وقد دافعت عن مصالح كبار الملاك الإقطاعيين أو أشباه الإقطاعيين ونخبة الرأسمالية المصرية التي أحييت على ، أو سعت إلى التوافق مع المصالح السابقة . وتتصف الكتابة التاريخية من هذا المنظور بالروح المحافظة الرافضة للتغيرات الراديكالية التاريخية التي فرضتها الضرورات الموضوعية للتطور . وتتصف هذه الكتابة بنزعة سلفية تتطلع إلى بعث الماضي ، مهما بدا هذا « البعث » مناوئاً لحركة التقدم التاريخي وما خلقته من واقع اقتصادى واجتماعي جديد .

والثالثة : الكتابة الأيديولوجية الوطنية . وتجد أساسها في الدفاع عن المصالح الرأسمالية القومية المتعارضة مع المصالح الاستعمارية والرجعية وأن تفاوت مدى انسجام هذه المعارضة حسب الموقع الاجتماعي الطبقي الذى تنطلق منه أو نقطة الصدام القصى التي تبدو مستعدة للوصول إليها . وتبدو الكتابة هنا قاصرة بقدر ما تتسم بمحول « مثالية » تتجسد في المبالغة في دور البطل في التطور ، أو تجاهل المنطق الموضوعي للتطور ، أو التهور من شأن التناقضات الداخلية كباعث للتطور .. إلخ .

والرابعة : الكتابة الأيديولوجية الماركسية . وتعلن دفاعها عن المصالح الطبقية للعمال وغيرهم من الطبقات الشعبية ، دون أن تنكر تقاطع هذه المصالح مع المصالح الوطنية الديمقراطية العامة للرأسمالية القومية .

وفي أحوال كثيرة ، فإن الأحكام الجامدة المسبقة وحيدة الجانب تطبع بطابعها الكتابة هنا ، ومن ثم تشويه الحقيقة التاريخية ، رغم الإضافات الهامة التي قدمتها محاولات قراءة الفترة المدروسة انطلاقاً من منهج المادية التاريخية . وتبرز سلبية هذه الكتابات حين تستعير نتائج التطور في مجتمعات أخرى وتحاول تفصيلها على مقياس الجسد التاريخي للموس لمصر المعاصرة .

- ٣ -

أن غالب هذه الكتابات تعالي بدرجات متفاوتة من غياب الموضوعية . ذلك أن الموقف الأيديولوجي المسبق يقودها في كثير من الأحوال إلى المبالغة — أو التقليل — من شأن دور هذا العامل أو ذاك في التطور التاريخي ، دون العوامل الأخرى ، أو يقودها إلى إغفال التفاعل المتبادل بين العوامل المختلفة ، مع عدم تحديد العامل الحاسم بينها . لكن هذا كله لا ينقص بحال من الأحوال من الأهمية الفائقة والمغزى الرائد للعديد من هذه الكتابات ، لدى محاولة المعرفة الموضوعية لعوامل وجوانب وقائع تطور تاريخ مصر المعاصرة الاقتصادى الاجتماعي . وفي حدود هذه الورقة فإننا نقتصر على التحليل النقدي لعدد محدود من هذه الكتابات .

وبدأية لابد من التأكيد على مسألتين . الأولى : أن النقد المنهجي لهذه الكتابات ، لا يعني بحال من الأحوال غياب الموقف الأيديولوجي — الذاتي للباحث ، ولكن هذا النقد قد يسهم في محاولة إعادة كتابة (أو قراءة) التاريخ بشكل موضوعي ، بقدر ما يساعد في صياغة الأدوات المنهجية الضرورية . والثانية : أن مثل هذا النقد مهما اتسم بالموضوعية ، فإنه لا يعلو تمريناً سهلاً لا يفتني عن المهمة الأشد صعوبة ، أي كتابة التاريخ ذاته ، بما تتطلبه إعادة قراءة مواد ، في مصادرها الأولية قبل الثانوية ، من جهد ووقت .

والواقع أنه في الكتابات الغزيرة المتنوعة — المصرية والأجنبية حول تاريخ مصر الاقتصادى الاجتماعي المعاصر ، نلاحظ تناقض مناهج العرض والتحليل . وهكذا ، مقابل غلبة المنهج الوصفي وسرد الوقائع ومعالجة الظواهر الجزئية رغم غنى المادة

التاريخية المعروضة — كما هو الحال لدى محمد فهمي لمطة^(١) نجد محاولات رائدة للكتابة تسعى إلى تحليل الوقائع والظواهر بنية الوصول إلى تعميم نظري يحاول فهم قوانين التطور في الخصوصية التاريخية لمصر ، كما هو الأمر لدى فوزي جرجس^(٢) .

وفي مواجهة « المثالية التاريخية » والمبالغة في دور الحكام والزعماء والعامل الخارجي في صنع مجرى تاريخ مصر المعاصر والنزعة إلى إغفال الدور الحاسم الأهمية للتطور الاقتصادي الاجتماعي والتناقضات الداخلية الاجتماعية الاقتصادية في هذه العملية ، كما هو الأمر في كتابات عبد الرحمن الراجحي^(٣) ، فإننا نجد محاولات رائدة لدراسة هذا التاريخ على أساس « المادية التاريخية » — وإن بالغت في شأن « العامل الاقتصادي » بما يقرب بها من « التفسير الاقتصادي » على حساب « التفسير المادي » للتاريخ ، كما هو الأمر عند صبحي وحيدة^(٤) .

وبدلاً من التحليل الملموس ، الذي يرى تطور الظواهر التاريخية في تناقضاتها الداخلية العميقة . ويدرك الطابع الخاص لظهور قوانين التطور الاقتصادي الاجتماعي للمجتمعات المحددة تاريخياً ، نجد نقداً متسرعاً يشارك بدوره في القراءة « الأحادية » لتطور الرأسمالية في مصر . وهكذا ، نلاحظ أن المبالغة في دور الملكية الخاصة والزراعة السلعية وبنوك الرهن .. إلخ في تغلغل علاقات الإنتاج الرأسمالية في مصر ، مثلما فعل إبراهيم عامر^(٥) يقابلها التهور من شأن هذا كله في تغلغل العلاقات السلعية النقدية وظهور العمل المأجور وميلاد الرأسمالية عند صالح محمد صالح^(٦) .

وتقود الأحكام المتعجلة (على أساس الاطلاع غير الكافي على المادة التاريخية المتعلقة بأحداث هامة في تاريخ مصر الاقتصادي المعاصر) إلى قراءة خاطئة لهذه الواقعة التاريخية أو تلك . ويظهر هذا ، على سبيل المثال ، في قراءة فريدمان^(٧) لأزمة بنك مصر في نهاية الثلاثينيات حيث نلاحظ المبالغة في شأن دور الدولة في « إنقاذ بنك مصر من الإفلاس » . حيث توضح بشكل أكثر دقة ، إعادة قراءة هذه الأزمة لدى د . مؤاد مرسى^(٨) الدور الهام الذي لعبته الدولة شبه الإقطاعية التابعة في صنع هذه الأزمة ثم حلها على أساس « تقييد » الدور الرائد لهذا البنك في تصنيع مصر .

وإذا كان الشعب المصري قد صنع تاريخه ، مثل غيره من الشعوب ، إن في إطار القبضة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة في هذه الفترة المدروسة ، فإن هذا الفعل « للأمة » لم يكن من شأنه أن يتحقق بغير الدور الفعال للفرد في صنع هذا التاريخ . وإذا تخمينا جانباً التاريخ السياسي ، فإن دور طلعت حرب في قيادة الرأسمالية الصناعية الوطنية الصاعدة لا يمكن التقليل من شأنه . بيد أنه ليس من الصحيح بنفس الدرجة المبالغة في شأن هذا الدور . وهكذا ، فإن دور « الرائد » قد تحقق حين توفرت ونضجت الظروف الموضوعية المواتية للظفر الجزئي لهذه الرأسمالية بمقها في مكان « تحت الشمس » وكان لصفاته الشخصية بلا شك أثر في هذا كله . بيد أن « ابتعاد » أو « إبعاد » طلعت حرب بدوره « الرائد » ، في أعقاب الأزمة ، كان تعبيراً عن تناقض التركيب الاجتماعي للسيطرين على البنك وشركائه ، أي نخبة الرأسمالية الصناعية

(١) محمد فهمي لمطة : تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة (القاهرة ، د . ن . ١٩٤٤) .

(٢) فوزي جرجس : دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي (القاهرة : المنار المصرية للكتاب ، ١٩٥٨) .

(٣) أنظر على سبيل المثال : عبد الرحمن الراجحي بك . مصر والسودان في أوائل عصر الاحتلال . (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٢) .

(٤) صبحي وحيدة : في أصول المسألة المصرية . مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١ .

(٥) إبراهيم عامر : الأرض والصلاح — المسألة الزراعية في مصر (القاهرة : المنار المصرية للكتاب ، ١٩٥٨) .

(٦) صالح محمد صالح : الانقطاع والرأسمالية الزراعية في مصر (بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٩) .

(٧) ل . أ . فريد مان : تطور مصر الرأسمالي (موسكو : دار جامعة موسكو ، ١٩٦٣) . باللغة الروسية ، ص ٢٦٩ — ٢٧٣ .

(٨) د . مؤاد مرسى : نظرية جديدة على تكوين النظام المصري للمصري ، مصر المعاصرة . العدد ٣٤٦ ، أكتوبر ١٩٧١ ، القاهرة ، ص ٣٧ .

القومية ذات الصلات شبه الإقطاعية شبه الكوميرادورية . وهو ما يبدو غالباً من التحليل الشامل للأزمة المذكورة عند محمد رشدي^(٩) .

— ٤ —

والواقع أن قراءة تاريخ مصر الاقتصادى المعاصر تشير إلى التطور الاقتصادى — وخاصة الصناعى — الذى أعقب ثورة ١٩١٩ . وكان قيام وتطور الصناعة الرأسمالية القومية الحديثة في مصر نتيجة للدور الرائد لبنك مصر وأما الأوضاع « الحماية » الاستثنائية للحرب العالمية الثانية فقد وفرت شرطاً مواتياً لاتساع صفوف الرأسمالية الصناعية الوطنية الفنية .

وهكذا ، عشية ثورة ١٩٥٢ ، كان قد قام في مصر نمط رأسمالي في شكل صناعة مصنعية كبيرة في المراكز الصناعية — التجارية الكبيرة نسبياً في مصر . وفي هذا النمط تقدمت عمليات تركيز وتمركز رأس المال والإنتاج وقوة العمل . وبقدرة تطور الصناعة الآلية الكبيرة تراجع دور مصر كملحق زراعي ينتج القطن للسوق الرأسمالي العالمي . لكنه لا ينبغي المبالغة في مغزى هذا التطور . ذلك أنه في مصر حتى عام ١٩٥٢ ، تطورت رأسمالية مشوهة تابعة مختلفة في الصناعة .

ولم يتأخر فقط الانقلاب الصناعى في مصر المستعمرة ، والذى تؤرخ لبدائياته الحقيقية بميلاد شركات بنك مصر الصناعية ، وإنما جرى بمعدلات بطيئة . ولم تتمكن الصناعة الآلية التي ظهرت في مجرى هذا الانقلاب من تصفية أشكال الإنتاج ما قبل الصناعية — الحرفية واليدوية . واستمر إنتاج القطن يتم أساساً لأغراض التصدير . ولم تعرف مصر تقدماً في الصناعة الثقيلة ، وهيمت الصناعات الخفيفة والغذائية ، ولم يتجاوز نصيب الصناعة ٩,٦% من الناتج المحلي الإجمالي^(١٠) .

إن معاداة التصنيع والنهب المكثف في مصر من قبل الاستعمار ، وإضعاف الرأسمالية المصرية الفنية من قبل الاحتكارات الأجنبية والبورجوازية الأجنبية — الكوميرادورية المسيطرة في الصناعة والمال والتجارة الخارجية .. إلخ إن هذا كله مثل قيوداً على تطور الصناعة المصرية الحديثة ، ويجعل الاقتصاد الحديث في مصر^(١١) .

وحتى بداية الخمسينيات ، استمرت البقايا الثقيلة للإقطاع في الزراعة ، مما أعاق تطور الصناعة الآلية الكبيرة ، نتيجة ما خلقت العلاقات شبه الإقطاعية من صعوبات أمام عمليات تصريف المنتجات وتمويل النشاط . فقد أصبحت هذه الصناعة ، من ناحية ، بمشكلات ضيق سوق السلع في الريف ، حيث اتسمت بالتدني المائل القدرة الشرائية للفلاحين أشباه الأبقان الذين انتزع منهم ليس فقط الناتج الفائض وإنما قسم من الناتج الضرورى . وعانت الصناعة الحديثة من هذه المشكلات في المدن أيضاً ، حيث تشكل جيش العمل من الفلاحين الذين جردتهم من الأرض عملية التطور الرأسمالي التدريجي في الزراعة . ومن ناحية أخرى ، فإن كبار ملاك الأرض أشباه الإقطاعيين الذين سيطروا على « ثروة الأمة » العقارية — الزراعية ، بددوا العائد المالى لهذه الثروة على الأغراض غير الإنتاجية الترفيحية وعلى الاستثمارات المضاربة الربوية وفاقموا من ثم مشكلة ضيق سوق رأس المال المتاح للتوظيف الصناعى^(١٢) .

وفي نهاية الأربعينيات ، فإن البورجوازية المصرية ، رغم امتلاكها نحو ٤١% من إجمالي رؤوس أموال الشركات المساهمة الصناعية التي سيطرت في مجال الصناعة الآلية الكبيرة ، فقد استمرت القسم الأضعف في صفوف البرجوازية الكبيرة في مصر . وتشكلت نخبة البورجوازية المصرية الكبيرة من عدد محدود من الأفراد ، وجمعت في الوقت نفسه بين الأنشطة التجارية

(٩) محمد رشدي : التطور الاقتصادى في مصر (القاهرة : دار للمعارف ، ١٩٧٢) . الجزء الثانى ، ص ٤٦ — ٥٠ .

(١٠) د . طه عبد العظيم طه : تطور الصناعة الآلية الكبيرة في مصر قبل ١٩٥٢ . مجلة الفكر الاستراتيجى العربى . المجلد ١٥ — ١٦ يناير — أبريل ١٩٨٦ ، ص ١٣٦ — ١٤٥ .

(١١) انظر : المصدر السابق ، ص ٢٠٩ — ٢٢٠ .

(١٢) انظر : المصدر السابق ، ص ١٨٨ — ٢٠٨ .

— الكومبرادورية ، والزراعية شبه الإقطاعية ، والعقارية — المضاربة ، والمالية — الربوية ، إلى جانب النشاط الصناعي الرأسمالي الحديث . وبرز الطابع الطفيلي لهذه الطبقة مبكرا ، في تغليب الأنشطة الأولى على نشاطها الأخير ، وهو ما جسده تطور أنشطة « بنك مصر » منذ بداية الأربعينيات . وإذا كانت هذه « النخبة » احتكارات كولونيالية و الطراز (لا يرتبط ظهورها بمخطط التطور الذى انبثقت منه الاحتكارات الأمبريالية » فقد دخلت في اتحادات احتكارية (وإن كانت غير متكافئة في جميع الأحوال ، وغير اختيارية أحيانا) مع الاحتكارات الأجنبية . ونالت ، بهذا ، السمات نفسها التي اعاققت تطور الصناعة والاقتصاد في مصر ، من ميل إلى الأنشطة ذات الطابع الطفيلي وتقييد الإنتاج والاستثمار الإنتاجي .. إلخ والواقع أن مصر لم تعرف « الطريق الثورى » لميلاد رأس المال الصناعي ، إذ يتحول الحرفي إلى صاحب « مانيفاكشور » ثم إلى صاحب مصنع ، مما حد من طاقتها على استكمال الثورة الصناعية^(١٣) .

ولقد أمكن رغم هذا للبورجوازية الصناعية المصرية ، أن تخفف بالصراع والمساومة ، من القيود الاستعمارية الإقطاعية التي تقيد تطورها . بيد أن النخبة المسيطرة للطبقة ، لم تطرح على بساط البحث قضايا تصفية العقبات القائمة على طريق التطور اللاحق للصناعة الرأسمالية الحديثة . أنها لم ترغب ، ولم تكن قادرة على ، توجيه الضربات إلى الاستعمار ورأس المال الأجنبي ، وكبار ملاك الأرض أشباه الإقطاعيين ، طالما أن هؤلاء ذاعهم قد مثلوا حلفاءها ، وبطيحة الحال ، فإن هذه الطبقة في مجموعها ، خاضت مشاركة الجماهير الشعبية في النضال الوطني — التحررى ، البورجوازي — الديمقراطية من أجل الاستقلال والتنمية والتصنيع^(١٤) .

ولقد كانت خصائص تطور الرأسمالية في مصر ، وبالذات في الصناعة ، والعقبات شبه الاستعمارية شبه الإقطاعية ، والتركيب المتناقض لبورجوازية القومية الكبيرة ، والسياسة الاقتصادية غير المواتية للمتطلبات الأساسية لتطور الصناعة .. إلخ كان هذا كله مقدمة لنضوج الثورة المعادية للاستعمار والإقطاع ، التي جرت من أعلى وتدرجيا ، بدلا من استيلاء الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر على السلطة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وفتحت هذه الثورة ، بواسطة السياسة الاقتصادية التي تبنتها ، الطريق أمام تطور علاقات الإنتاج التقدمية — الرأسمالية في الزراعة والصناعة . وازاحت الإجراءات المتلاحقة للثورة عن طريق الإصلاح الزراعي والقميص والتأميم وإقامة القطاع العام وتأكيد دورة القيادة في الاقتصاد القومي .. إلخ .. أوضحت العديد من المحاولات التي ترسخت تاريخيا على طريق التطور الاقتصادى الاجتماعى ، وأمام تصنيع مصر .

وتتجاهل الكتابة الأيديولوجية الاستعمارية لتاريخ مصر الاقتصادى الاجتماعى هذه الحقائق ، وبالذات واقع التقدم الاقتصادى على أسس قومية ، والتدهور اللاحق بتأثير التدخل الاستعمارى . وتبرز هذه الكتابة بشكل زائف وحيد الجانب دور الاستعمار والاحتلال في تطوير قوى الإنتاج وإجراء الإصلاح الاقتصادى . وإذا كان الزيف يظهر من تجاهل أسباب التقدم المذكور ، وهي أسباب داخلية بالاساس ، فإن النظرة وحيدة الجانب تظهر لدى المبالغة في — والتركيز على — جانب التطورات الاقتصادية الإيجابية في أعقاب الاحتلال البريطانى . وفي الحالة الأخيرة يجرى التأكيد على الأثر « الإيجابي » للسياسة الاقتصادية في عهد الإدارة المباشرة للاحتلال ، وتزيف غايات هذه السياسة ، والأهم تجاهل الأثر « السلبى » الأعظم اقتصاديا واجتماعيا لهذه السياسة التي حجرت إمكانية التطور اللاحق لقوى الإنتاج — في الصناعة وجزئيا في الزراعة ، وفي جوانب كثيرة جلبت النفع للاستعمار والضرر لمصر .

(١٣) انظر : المصدر السابق ، ص ١٥٨ — ١٦٧ ، ٢١١ — ٢١٩ .

(١٤) انظر : المصدر السابق ، ص ٢٠٩ — ٢٣٠ .

ويقدم البريطاني باتريك أوبراين مثالا لهذا النوع من الكتابة ، في دفاعه عن السياسة الاقتصادية للاحتلال البريطاني في مصر ، وفي تشويبه لدوافع هذه السياسة ، وتجاهله لآثارها السلبية . وهكذا ، يزعم : أن « الرغبة في تنظيم أوضاع مصر المالية » كانت مبرر الاحتلال ، وأن غياب سياسة طموحة للتنمية الاقتصادية من قبل الحكام البريطانيين كان مرجعه « أن آراءهم في السياسات الاقتصادية ظلت مقيدة بتقاليدهم وأمزجتهم » ، وأن السياسة الضريبية للإدارة البريطانية استهدفت « تخفيف أعباء الضرائب عن عاتق المواطنين المصريين وجعلها معقولة » ، وأن هذه الإدارة حاولت « تحسين ميزان المبادلة بين صغار الفلاحين الأميين من ناحية ، وبين الوسطاء والسماسرة من تجار القطن والتقاوى والمرايين من ناحية أخرى » . بل يزعم أن إدارة الاحتلال « وضعت — على الأقل — أسس سياسات الإصلاح الزراعي المقبلة ، ووضعت خطوطها العريضة » .. إلخ .^(١٥) .

كما يقدم « البنك الأهلي المصري » الخاضع وأسمالا وإدارة للرأسمالية الاستعمارية البريطانية ، وللرأسمالية الكومبرادورية الأجنبية ، مثالا آخر لهذا النوع من الكتابة ، في قراءته لتاريخ مصر الاقتصادي وخاصة دور « البنك الأهلي المصري » خلال النصف الأول من القرن العشرين . وهكذا ، يزعم أن انشاءه « كان إحدى مراحل ترقية الشؤون الاقتصادية للبلاد » ، وفي القاهرة « تركزت سياسته وإدارته .. بقصد أن يكون بنكا أهليا مصرية صميما » . وأما غيره من البنوك الأجنبية فقد « قامت بتزويد البلاد برؤوس الأموال الأجنبية التي طالما افتقرت إليها ، فساهمت في تقدم مصر الاقتصادي » . ويقدم مبررات للدفاع . عن دور البنك الأهلي المصري وسياسته إبان الأزمات حين فرض الانكماش بدلا من التوسع في الائتمان ، وعن إحلاله لأذونات الخزنة البريطانية بدلا من الذهب كغطاء لإصدار النقد المصري ، وتقرير سعر صرف ثابت بين الجنيه المصري والجنيه الاسترليني حيث الأول هو المتغير التابع ، وعن سلوكه في الحرب العالمية الثانية إذ يزعم أن « البنك قد أثبت في خلال ظروف الحرب العvisية ، وبالدليل العملي في حدود سلطته ، مقدرته كأمين على أموال الحكومة وبنك للدولة »^(١٦) .

والواقع أن الاستعمار قد أعطي بعض الدفع لعملية تطوير قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، حيث تطور وأن كان بشكل مقيد ومشوه الاقتصاد الرأسمالي في مصر ، في أعقاب الاحتلال . ولقد بدأ هذا التطوير نتاجا منطقيا وتاريخيا للتوسع الاستعماري الرأسمالي ومصلحه ، كما أملت ضرورات موضوعية لا تتصل من قريب أو بعيد بنوايا المستعمرين . وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن مصلحة الاستعمار البريطاني في توسيع إنتاج القطن المصري الضروري للصناعة البريطانية ، دفعت إلى تطوير البنية الأساسية ، مثل بناء خزان أسوان ، وتوسيع طاقة السكك الحديدية والموانئ ، وزيادة المساحة المزروعة والمحصولية ، وزيادة انتاج وتصدير وعائلات القطن ، ونمو التداول النقدي والنشاط المصري .. إلخ ورغم تكريس العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية ضامنا للقطن الرخيص ، فإن تغفل العلاقات السلعية النقدية في الزراعة ، ونمو نشاط الرهن العقاري المصري ، ونمو إمكانيات الاستيراد .. إلخ دفع إلى نمو عملية تمايز الفلاحين (إلى بورجوازية وبروليتاريا) ، وانتشار أشكال انتقالية من العلاقات الرأسمالية في أراضي كبار الملاك ، وبدء استخدام التكنيك الحديث في الزراعة والصناعات الزراعية .. إلخ^(١٧) .

(١٥) باتريك أوبراين : ثورة النظام الاقتصادي في مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠) ، ص ٦٦ — ٦٧ ، ٧٠ ، ٨٩ .

(١٦) البنك الأهلي المصري : كتاب العيد الخمسين ١٨٩٨ — ١٩٤٨ . (القاهرة : ١٩٤٩ ، مطابع البنك الأهلي المصري) ص ٤١ — ٤٢ ، ٤٨ .

(١٧) د . طه عبد الحلج طه : فصل سابق ، ص ١٣٤ .

يبد أن ما يهنا الإشارة إليه هنا ، هو أن السياسة الاقتصادية التي صاغتها الإدارة المباشرة للاحتلال البريطاني ، كانت — هدفا ونتيجة — على خلاف ما عرضه أوبراين والبنك الأهلي المصري . لقد زاد الذهب المالي لمصر المحتلة ، بأدوات الاستغلال الاقتصادي بالأساس وإن بغير استبعاد لأدوات الاختصاص السافر ، وتم فرض التخصص التابع المشوه في زراعة القطن بحارية أية محاولة لتصنيع مصر وبالذات عبر تصنيع محصولها الرئيسي — القطن ، وإلى جانب الاستغلال الإقطاعي والتجاري الربوي للفلاحين فقد فرضت عليهم الضرائب الثقيلة التي اقتضى جمعها إبان الأزمات وهبوط أسعار القطن جلد الفلاحين وتجريدتهم من الملكية . وبشكل خاص ، فإن « البنك الأهلي المصري » ، الذي قام عمليا بمهام البنك المركزي لمصر ، فقد قام بإصدار النقد المصري لتغطية نفقات قوات الاحتلال في مصر بما حقق الفائدة لالنجترا والحسارة لمصر ، وفرض سياسة نقدية ثنائية فاقت آثار الأزمات الانكماشية على الاقتصاد المصري ، وقام بالتحويل الآلي لحصول مصر من النقد الأجنبي إلى لندن وحرمانها من استخدام أرصدها الاسرلية ، وقام تمويل النشاط الجارى والاستثمارى التأسيس في الصناعة بما في ذلك مشاركته في إيجار « بنك مصر » على التراجع عن دوره الرائد في تصنيع مصر^(١٨) .

والواقع أن قوى الإنتاج في مصر قد تطورت بشكل هائل في ظل الدولة الإقطاعية المركزية القوية التي أقامها محمد علي . وهكذا ، على سبيل المثال ، زادت مساحة الأرض المزروعة من ٢٠٨٢ ألف فدان إلى ٢٨٥٧ ألف فدان (أو نحو ١,٨٥ مرة) ، وزاد عدد السكان من ٢٥٣٢ ألف نسمة إلى ٣٩٠٦ ألف نسمة (أو نحو ١,٥٤ مرة) ، وذلك بين عامي ١٨٢٠ و ١٨٤٠ ، كما زاد إنتاج القطن من ٩٤٤ قنطارا إلى ٣٥٤ ألف قنطار (أو نحو ٣٧٥ مرة) بين عامي ١٨٢١ و ١٨٤٥ . وإلى جانب هذا قامت وتوسعت الصناعة الآلية الكبيرة (الحكومية الإقطاعية) ، واستوعبت مصانعها نحو ٦٠ إلى ٧٠ ألف مشغل (أو نحو ٧ — ٨ ٪ من إجمالي قوة العمل) بينهم ٣٠ إلى ٤٠ ألف مشغل في مصانع الغزل والنسيج ، وضمت بعض هذه المصانع مئات المشغلين ، وقد تدرت تكلفة إقامتها بنحو ١٢ مليون جنيه حتى عام ١٨٣٨ وهو مبلغ يظهر ضخامته لدى المقارنة مع دخل الحكومة الذي لم يتعد ٣ ملايين جنيه عام ١٨٣٦^(١٩) .

ولقد تعددت العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت إلى إنبهار صناعة محمد علي وإلى تشويه التطور اللاحق للزراعة المصرية . ولكن هذا التطور الصناعي والزراعي والتجاري .. إنع الذي شهدته مصر محمد علي يؤكد حقيقتين :

الأولى : أن مصر — مثل غيرها من البلدان التي أخضعت فيما بعد للسيطرة الاستعمارية — كان بمقدورها ، بل وحقت بالفعل في الحالة المصرية ، تقدما اقتصاديا ، كان يمكن في حال استمراره أن يقوض « التخلف » الذي طال قرونا .

والثانية : أن التدخل الاستعماري ، وما صاحبه من نهب مالي واقتصادي واسع ، وإخضاع مصر لسياسة الباب المفتوح التي قطعت الطريق على استكمال تصنيع مصر ، كان عاملاً حاسماً في تقويض أساس الانتقال إلى المستوى المعاصر لتطور قوى الانتاج على أساس الصناعة الآلية والزراعة الحديثة ، دون إغفال الدور الهام للعوامل الداخلية في هذه العملية .

وفي كتابة أحد أهم الباحثين في مجال تطور الاقتصاد المصري ، نلاحظ غلبة المعالجة الجزئية — الفنية لمشكلات التصنيع في ظل السيطرة الاستعمارية ، والتأثر بالنظريات الاقتصادية التي استخدمها الفكر الغربي الرأسمالي في تعبيره عن مصالح هذه السيطرة . ونقصد هنا كتابة د . جمال الدين سعيد ، الذي قادته هذه المعالجة وهذا التأثير إلى موقف معاد لاستكمال تصنيع مصر . والواقع أنه في ظروف الضعف الشديد للصناعة الحديثة في مصر ما قبل ١٩٥٢ ، والتي حاصرتها السياسة الاقتصادية المعرقة بالأساس لتطورها ، وخاصة الأثر المقيد لهذا التطور الناجم عن المنافسة الأجنبية ، فإن نظرية

(١٨) المصدر السابق ، ص ٢٢٢ — ٢٢٤ .

(١٩) المصدر السابق ، ص ١٣٣ .

« النفقات النسبية » التي استخدمت كسلاح فكري لتبرير السياسة المعادية للصنـيع في المستعمرات وأشباه المستعمرات (فضلاً عن دورها كسلاح فكري من قبل الرأسمالية الصناعية البريطانية ضد الرأسماليات الغربية الأضعف بما يضمن السيادة للأولى المتمتعة بالحماية والتقدم) ، وجدت بين المفكرين والمؤرخين الاقتصاديين المصريين من يؤيدها ويدعو إلى تصفية الصناعة التي قامت رغم المقاومة الاستعمارية .

وهكذا ، كتب جمال الدين سعيد قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، يطالب بإلغاء الحماية الجمركية (التي مثلت للرأسمالية الصناعية المصرية أحد أهم شروط الميلاد) حتى وإن دمرت الصناعة المصرية نتيجة للمنافسة الأجنبية . كما طالب بالتخصيص الزراعي (الذي جعل مصر مزرعة قطن للصناعة البريطانية وحارب الاستعمار صراحة تصنيعه في مصر) رغم ما أضر عنه هذا التخصيص الذي أعلن « ميزة نسبية » من نهب مصر . ودعا إلى « فترة انتقال » لا تزيد عن خمس سنوات لكي تتجاوز الصناعة المصرية « عهد الطفولة » أو أطلق عليها نيران المنافسة « لتقضي نحبها » ، رغم استمرار « طفولة » الصناعة الغربية لقرون امتدت حتى الآن متمتعة بالحماية ، حتى في أكثر البلدان الصناعية الرأسمالية تقدماً . وبعد هذا — بكلماته ذاتها — لا مانع من التسليم بقيام صناعة صغيرة أو متوسطة خفيفة أو غذائية ، تقوم بالأساس على تجهيز الخامات الزراعية^(٢٠) — أي أننا نلزم المطالبة بالعودة إلى الخلف ، إلى ما قبل قيام الصناعة القومية الحديثة ، إلى دون ما استطاعت الرأسمالية الصناعية أن تحققه ، وهو قليل . وكأننا بالمؤرخ الاقتصادي ، يدعو « بغير رحمة » إلى قتل المريض بزعم اليأس من شفاؤه .

يبد أننا في المقابل ، نجد في كتابه « صبحي وحيد » في بداية الخمسينيات أيضاً ، دفاعاً عن « التصنيع » ، ومطالبة برفع حصار « المحيط الزراعي المتخلف » الذي يعرقل تطوره . ويعلن صراحة موقفه ضد فريق يضم غالب « ملاك الأرض » ، ويمسك بالحكم والسياسة الاقتصادية ، ويستمد فلسفته من البلدان المناوئة لتصنيع مصر . ومشيراً إلى ما تقدمه الصناعة من موارد ومنتجات وفرص عمل ، وإلى ما تجسده من نمط حياة « الحواضر الصناعية التي تعجب بها جميعا » ، أكد أن ما يعوق تطور الصناعة « عقبات تقتضي التذليل ، لا شروطاً يشترط بقيامها هذا التصنيع » . ويوضح أن المجترات أكبر الدول المنتجة للمنسوجات القطنية لم تزرع القطن قط . وأنه ليس في العالم دولة لا تحمي شيئاً مما تزرع أو تصنع . والمنافسة أمر إلتقان لا بد آت مع الزمن ، ولا سيما إذا قامت عليه الدولة ومدت له الأسباب . وأن تكاليف الإنتاج لا بد منخفضة مع توسعة وتراكم التقاليد والخبرة ورأس المال . ويؤكد ، أن التصنيع ضرورة « للأمن القومي » بدوره في إنتاج أو توفير إمكانية إنتاج السلاح . ومعونة الدولة للصناعة ضرورة « في ظروف عدم تأصل التقاليد الصناعية أو شلوك الأوضاع الاقتصادية أو الفقر في الموارد »^(٢١) . أي أننا نلزم دعوة للتقدم إلى الأمام ، إلى أبعد مما تحقق من بناء في الصناعة القومية الحديثة ، إلى أكثر مما كان بمقدور الرأسمالية الصناعية القومية المصرية أن تحققه ، في ظروف تشابه نخبها عضواً بنخبة كبار الملاك الزراعيين .

إننا هنا ، لزاماً مؤرخ اقتصادي ، يبحث بجديّة الأسباب العميقة لأزمة الصناعة المصرية ، ودعوة إلى استعصال هذه الأسباب ، انطلاقاً من اعتبارات التقدم الاجتماعي والأمن القومي .

إن « الأيديولوجية الاستعمارية » هنا تتصادم مع « الأيديولوجية الوطنية » والأخيرة — لدى صبحي وحيد — لا تعارض المشاركة الأجنبية في بناء الصناعة الحديثة في مصر . وربما كانت المراهنة الأخيرة وراء تشجيع ثورة يوليو لمساهمة رأس

(٢٠) د . جمال الدين سعيد : اقتصادات مصر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٢٢٩ — ٢٣٥ .

(٢١) صبحي وحيد : مصدر سابق ، ص ٢٢٩ — ٢٣٥ .

المال الأجنبي في تصنيع مصر . لكن ما يبدو هاما في الفرق بين معالجة سعيد وحيد لمشكلات التصنيع ، هو الفرق بين منهج « المادية التاريخية » الذي يعلن الأخير صراحة تبنيه ، وبين « المثالية التاريخية » التي تبرز في ثنايا معالجة سعيد لذات القضايا .

ولقد كانت السياسة الاقتصادية في مصر شبه المستعمرة وشبه الإقطاعية بين ثورتي ١٩١٩ و ١٩٥٢ ، كآية سياسة في كل مكان وزمان ، تعبيرا مكثفاً عن الاقتصاد . وتحدد مضمون وأدوات وأهداف ونتائج هذه السياسة ، بالمصالح الطبقية والسياسية التي جسدها الدولة ، كما تأثرت بالأحداث والأزمات السياسية والاقتصادية ، المحلية والعالمية . واستجابت إجراءات ونشاطات وتشريعات الدولة — وإن جزئيا وتدرجيا — لمتطلبات تطور الصناعة المصنعية الآلية الرأسمالية الكبيرة منذ عشرينيات هذا القرن . لكن هذا التغير في السياسة الاقتصادية ، جرى في الحدود التي عيها استمرار السيطرة الاستعمارية الامبريالية على الاقتصاد التابع ، والبقايا الثقيلة لعلاقات الإنتاج شبه الإقطاعية التي جسدها طبقة كبار ملاك الأرض في الزراعة ، وخصائص ميلاد وتشكل البورجوازية القومية الكبيرة في الصناعة .

والواقع أن تباین سلوك ومواقف أحزاب البورجوازية وكبار الملاك قبل ١٩٥٢ ، لم يخلق « الألفاظ المصرية التي تبدو مستعصية على التفسير المادي للتاريخ » كما كتب د . عبد العظيم رمضان^(٢٢) . إذ أنه أيما كانت الأحزاب السياسية التي تولت الحكم في أعقاب إعلان الاستقلال « الشكلي » للبلاد منذ عام ١٩٢٢ ، وسواء جاءت الحكومات المتعاقبة عن طريق الانتخابات البرلمانية ، أو بمؤامرات الاستعمار والقصر ، فإنه لم يكن بمقدور هذه الأحزاب والحكومات أو زعمائها ، أيما كان تمثيلهم لهذا القسم أو ذاك من الحلف الطبقي الحاكم ، أن يخرج عن الأساس المحدد لسياستها الاقتصادية ، كما عرضنا أعلاه . ولا ينفي هذا ، الأثر الفعلي المحدد للأحزاب والحكومات والزعماء ، والمصالح التي عبرت عنها ، على الإسراع بتطور الاقتصاد والصناعة والاستجابة لمقتضيات هذا التطور ، أو عرقلة والتعبير السافر عن مصالح الاستعمار والرجعية المتعارضة مع احتياجات تصنيع البلاد .

ونكتفي هنا بالإشارة إلى الطابع الأيديولوجي في معالجة دور كبار ملاك الأرض والتحيز — موضوعا — لصف هذه الطبقة الرجعية . والواقع أن الأخيرة قد مثلت « الجناح الرجعي » المتواطئ مع الاستعمار من الناحية الوطنية ، والمعزل الأكبر لـ « الإصلاحات الاجتماعية » عبر سيطرتها المستمرة على « البرلمان » وخاصة مجلس الشيوخ ، وبواسطة القصر الذي مثل أهم مراكز « الرجعية الخليفة مع الاستعمار » وأكبر كبار ملاك الأرض ، وبنفوذها في جميع الأحزاب السياسية التي تولت الحكم ، مهما كانت درجات هذا النفوذ .

ولقد وضعت هذه الطبقة العقبات أمام التطور اللاحق لـ « البورجوازية الصناعية » التي مثلت بحق الجناح التقدمي ، تاريخيا في ذلك الوقت . وكان اعتبار كبار ملاك الأرض جناحا بورجوازيا تقدما من الناحية الوطنية والاجتماعية كما يؤكد د . عبد العظيم رمضان ، وفيه قيام الإقطاع على مدى التاريخ المصري ، وإعلانه سيادة الرأسمالية في الزراعة المصرية منذ القرن التاسع عشر ، هو ما دفعه إلى القول بأن « نمو البورجوازية المصرية كان مرتبطا بتصنيفه الاستعماري الأجنبي وانتهيار العناصر الأجنبية الحاكمة وليس مرتبطا بانتشار الإقطاع » .

(٢٢) د . عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ — ١٩٥٢ (القاهرة : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨) ص ٢٩٢ .

« الواقع أن هذا الموقف « الأيديولوجي » المسبق ، هو الذى يفسر تجاهل حقبة البقايا الثقيلة للإقطاع التي جسدها سيطرة كبار الملاك وعلاقات الإنتاج شبه الإقطاعية (رغم الإيجار النقدي والأحور النقدية مع قاء الأشكال الانتقالية من العمل الأجرى ، والتي مثلت أساسا مغلوبة تطور الرأسمالية في الزراعة ، وحرمت البورجوازية الصناعية من الآثار الإيجابية لانتاجها ، وخاصة حل مشكلات التمويل والتسويق .

ولقد خففت السياسة الضريبية والسياسة الزراعية بشكل مكثف السياسة الاقتصادية قبل ١٩٥٢ والمصالح التي حددتها . وهكذا ، رغم أن قانون « صندوق الدين العام » رقم ٧ لسنة ١٩٠٤ ، قد خفض فئات الضرائب على الأرض ، حيث كانت ، الاتفاقات تقضي بأن ضرائب الأرض التي تدفع لصندوق الدين يجب ألا تقل عن ٤ ملايين جنيه ، كما أوضح وزير المالية أمام البرلمان في عام ١٩٣٢ حين طالب كبار الملاك بخفض هذه الضرائب حين احتدمت الأزمة الزراعية^(٢٣) . إلا أن هذه الطبقة التي تعاطف نفوذها مع إلغاء (الإدارة المباشرة للاحتلال) أمكنها الحصول على تخفيضات في الضرائب على الأرض ، وأعفى القصر أراضي الأوقاف (التي زادت سيطرته عليها من الضرائب^(٢٤) . وتمكنت من منع فرض ضرائب على الاستغلال الزراعي بدعى أن المزارعين لا يسكنون حسابات منتظمة^(٢٥) وأمكنها رفع الرسوم الجمركية على المواد الغذائية الزراعية اللازمة لسكان المراكز الصناعية المتنامية (مثل الأرز) رغم مطالبة رجالات الصناعة بخفضها أو إلغاؤها وفي نفس الاتجاه أمكن لهذه الطبقة شبه الإقطاعية أن ترفع الرسوم على المواد الخام الزراعية اللازمة لخفض تكلفة الإنتاج الصناعي (البنجر والأقطان الرخيصة مثلا) . في الوقت الذي قاومت فيه إقرار المزيد من المساحة المخصصة للحبوب^(٢٦) .

وأما فيما يتعلق بالسياسة الزراعية ، فإنه تكفي الإشارة إلى موقف هذه الطبقة المسيطرة في البرلمان من اقتراحات إجراء إصلاح زراعي تدريجي . وهكذا ، حين طالب بعض أعضاء مجلس النواب في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، بتنظيم « العلاقة بين المالك والمستأجر » ، لوضع حد لارتفاع الإيجارات الزراعية التي تحد من القدرة الشرائية للمستأجر وترفع أسعار الحاصلات الزراعية ، ومن ثم نفقات المعيشة في المدن ، وتشييع « القلق في البيئة الصناعية » ، ورغم تلويح ممثل الرأسمالية الصناعية الوطنية بخطر « الشيوعية الزاحف » ، نتيجة نقص المواد الغذائية وارتفاع أسعارها ، ورغم إشارة مجلس النواب إلى مخاطر تفاوت الدخل الزراعي نتيجة تفاوت الملكيات الزراعية ، فإن هيمنة كبار الملاك تمكنت من فرض إرادتها المعادية للإصلاح . وتمكن مجلس الشيوخ الذي وجد ليحد من المشروعات الثورية ، كما أعلن رئيسه ، من رفض مشروع للإصلاح الزراعي عام ١٩٤٥ ، طالب بتحديد الملكية « للمستقبل » بـ ٥٠ فدانا ليتحقق « خلال جيلين أو ثلاثة »^(٢٧) .

(٢٣) محمد توفيق يونس : للولاية المصرية في السنوات الخمسين الأخيرة ، من بحوث العهد الخمسين (١٩٠٩ — ١٩٥٩) للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع (القاهرة : مطابع شركة الإعلانات الشرقية ١٩٦٢) ص ٣٣٠ — ٣٣١ .

(٢٤) إبراهيم عامر ، مصدر سابق ، ص ١١٢ . وانظر : د . محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الثاني (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٧) ص ٢٨٢ — ٢٨٣ .

(٢٥) محمد بدران : مجموعة قوانين الضرائب في مصر (القاهرة : مطابع مؤسسة أخبار اليوم ، ١٩٦٢) ، ص ٧ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٢٨٠ .

(٢٦) طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢) ، ص (٣٢١) .

(٢٧) المصدر السابق ، ص ١٩٤ — ١٩٩ .

المناقشة

(١) أ . أحمد صادق سعد :

الحقيقة أنني أود التعرض للتقسيمات التي ذكرها د . طه عبد العليم في ورقته . صحيح أن هذه التقسيمات موجودة كاتجاهات عامة ومدارس في دراسة تطور مصر الاقتصادي ، ولكن هذا التمايز الشديد الذي أبرزه أعتقد أنه يحتاج إلى ظلال كثيرة جداً . التاريخ المصري الحديث له اتجاهات شبيهة جداً بهذا . من الممكن القول أن هناك تأثيرات شديدة من الفكر القائل بأن الاستعمار الأجنبي طور مصر أو من الممكن أن يساهم في تطوير مصر — هذه الأفكار تتكرر بشكل رسمي في قاعدة الحزب الوطني الديمقراطي . من ناحية أخرى فالموقف من هذه التيارات المختلفة هو موقف من تراثنا الفكري أو الملحمي في الاقتصاد والتطور الاقتصادي .. وهذا هو التراث الموجود بظلاله . ومن الصعب أن يحكم المرء عليه اليوم وب عقلية اليوم ، ومن الواجب وضع هذا التراث في مكانه وزمانه وفي العليقات المختلفة التي دعت له .

(٢) د . طلعت رمضان :

هناك خطأ وقع فيه الدكتور طه عندما قال إن هدف الاحتلال الإنجليزي كان إعادة تنظيم مصر من الناحية المالية . فالصحيح والثابت أن هدف الاحتلال كان أبعد ما يكون عن ذلك . وإذا قلنا تقرير « دافرن » في هذا الخصوص وقرأنا أيضاً ما بين السطور لأدركنا معاني هذا التقرير . والمعروف أن الاحتلال للمال والإداري سبق الاحتلال العسكري . وحتى إذا صدقنا تلك الحجة ، فهل من المعقول أن تبقى إنجلترا في مصر منذ عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٥٤ ولا تكون تلك الفترة كافية لتنظيم مصر مالياً وإدارياً ؟ لا اتفق مع د . طه في ذلك .

(٣) د . سيد عشاوي :

يبدو أن القضية المثارة منذ البداية حتى الآن هي قضية العلاقة بين الموضوعية والالتزام ، أو بين الهياكل والموضوعية من ناحية والانحياز في الكتابة التاريخية من ناحية أخرى . على ما أتصور أن هذه القضية لم ولن تُحسم حتى في الدراسات الخاصة بالعلوم الطبيعية . لم أجد هناك المؤرخ الموضوعي المحايد طوال أي عصر من العصور التاريخية . فبالألم المؤرخ منحاز مهما كان ، حتى في اختياره لموضوع دراسته أو حتى في استخدامه للمصطلحات التي يرددها في كتاباته التاريخية .

في الدراسات العلمية الآن أصبح هناك ما يُسمى بنظرية المعرفة التي تحدد العلاقة بين الباحث والموضوع الذي يتناوله بالبحث فالمناهج العلمية متطورة مع تطور العلم وبالتالي كما قال الأستاذ قضي رضوان في حديثه في جلسة الافتتاح إن « الإنسان حيوان منحاز » والسؤال المطروح الآن : هل يمكن — من وجهة نظر د . طه — إيجاد علاقة محايدة موضوعية في الكتابة التاريخية ؟ هل الحياد مطلوب الآن أم الانحياز ؟ أم هل ستظل علاقة التصادم موجودة وهي الغالبة ؟

(٤) د . محمود معوي :

سوف أثير مجموعة من النقاط النظرية بالنسبة لعملية التاريخ الاقتصادي . هناك قضايا في التاريخ مثل أنه لو كانت الظروف مهيبة ولم تظهر الشخصية القيادية هل كان الحدث التاريخي سيقع ؟ أنا أعتقد أنه لابد من تقابل الحدث والشخص لتحدث الظاهرة التاريخية هذا ما أريد أن أتيقنه على حالة طلعت حرب وبنك مصر .. د . طه يقول إن الظروف طالما كانت مهيبة لظهور البنك فكان لا من ظهوره بأية وسيلة حتى لو لم توجد شخصية طلعت حرب .. ولكنني أقول إنه لو لم تظهر شخصية طلعت حرب بتركيبها كان بنك مصر قد ظهر على مسرح الوجود .. لماذا ؟

طلعت حرب أولاً كان زميل مصطفى كامل ومحمد فريد ، طلعت حرب قضت فترة تعلم فيها اللغة الفرنسية كأساس وحصل على دبلوم ترجمة وعندما كان موظفاً في « الدائرة السنية » أقام العديد من الصلات مع صفوة المجتمع المصري وكبار الملاك ، وعندما تم تصفية الدائرة السنية عام ١٩٠٥ فصل من عمله ولكن « سوارس » اليهودي أسس له شركة خاصة باسم شركة « كوم امبو » وعينه مديراً لها ، ومن خلال هذه الوظيفة تعرف طلعت حرب إلى الجالية اليهودية ذات النفوذ المالى الكبير واستطاع عن طريق هذه العلاقات أن ييسر الجو لإنشاء بنك مصر .

نقطة أخرى ، د . طه عبد العليم قال أن « جمال سعيد » ذكر في كتابه (اقتصاديات مصر) أنه ضد الصناعة الوطنية . وأنا أقول أن هذا لم يرد في كتاب جمال سعيد وأرجو من د . طه إعادة قراءة هذا الكتاب مرة ثانية . الصراع الذى أثاره جمال سعيد كان حول زراعة القطن أم زراعة القمح . وقد أعقب جمال سعيد كتابه الأول بكتاب آخر بعده بسبعة شهور عن الحماية الجمركية ودورها في دعم الصناعة الوطنية .

النقطة الأخيرة هي مسألة نقل المصطلحات والمفاهيم الغريبة وسحبها على الواقع المصرى . فلقد سمعت د . طه يسمي فترة محمد على باسم نظام « إقطاع المصانع » !! نظام محمد على باتفاق المؤرخين الاقتصاديين يسمي رأسمالية الدولة .

(٥) أ . شريف يونس :

جرى العرف في الكتابات الاقتصادية على أن الإقطاع يأتى في « مرحلة إقطاعية » ليعبر عن مصالح طبقة متخلفة وبعد ذلك هناك « مرحلة الرأسمالية » والتي تعبر عن الطبقة البرجوازية وهي أكثر تقدماً بالنسبة لمرحلة الإقطاع . ولكن في الواقع الفعل للفترة محل البحث من ١٩١٩ — ١٩٥٢ سوف نكتشف ظواهر متناقضة وغريبة جداً .

إسماعيل صدق مثلاً كان ممثلاً لعدد كبير جداً من الشركات الصناعية برغم موقفه الرجعى الواضح ، وعلى العكس كان حرب « الوفد » — المرتبط بشكل وثيق مع مصالح كبار الملاك — له دور أكثر تقدماً بغض النظر عن قيمة هذا الدور في الحركة الوطنية المصرية .

هناك إغفال لظواهر عديدة مثل أن الصناعة كانت دائماً احتكارية حتى بشكل يفوق الزراعة ، وهذا قد يفسر مواقفها الأكثر تنطقاً . وأشير لمرجع هام للمؤرخ (ليريك ديفيز) ، تكلم فيه عن ظاهرة بنك مصر حتى عام ١٩٤١ وأوضح في دراسته أن هذه الظاهرة إن كانت تعبر عن شيء فإنها تعبر عن عدم وجود طبقة برجوازية تستطيع قيادة حركة تقدمية إلى الأمام ، وليس لدى هذه الطبقة الأفق لتصرف بفشلها .

خلاصة الأمر أنه يصعب القول بالصراع بين البرجوازية والإقطاع أو الصراع بين البرجوازية والبروليتاريا .. وعلى الرغم من هذا فإننا لا ننفي التفسير الاقتصادى لتاريخ مصر والدول المتخلفة ، ولا يعنى هذا أيضاً نفى مبادئ حماية التاريخ .

رد د . طه عبد العليم على التعليقات :

أرجو ألا تكون السرعة في الرد سبباً في سوء الفهم مثلما حدث في ملاحظة د . طلعت ، فقد كنت أتحدث عن دور الاحتلال وهدف الاحتلال بعبارة (باتريك أوبراين) وكنت أختلف معه ولا أردد رأيه .

يقول أ . أحمد صادق سعد إنه ينبغي التمييز بين الاتجاهات العامة وبين الظلال ، وأتفق معه في ذلك تماماً حيث إن التقسيمات عموماً في مراحل التاريخ أو تقسيمات الاتجاهات الفكرية هي تقسيمات ذات «ابع تحكى» بهذا القدر أو ذاك .. ولا أختلف في ذلك حتى حين أتحدث عن الاتجاهات الوطنية .

الاتجاهات الوطنية تمتد وتتقاطع من الرأسمالية الوطنية — بإضافة الوفد في لحظة ما من تاريخه — إلى مثل الفئات الوسطى .. وكنت أقصد هنا إنعكاس المصالح الاجتماعية الداخلية وإنعكاس المصالح الخارجية الاستعمارية أو الرأسمالية التي تمثل رأس المال الأجنبي أو التي تمثل رأس المال « الكومبرادورى » . لكنه يمكن بشكل عام وفي اتجاه عام تحديد اتجاهات قراءة تاريخ مصر دون الزعم بأن هذا التقسيم جامع مانع بالضرورة .

أما عن دور الاستعمار فقد رأينا بعض الكتاب الماركسيين يتحدثون عن دور الاستعمار « الثوري » في تطوير البلدان المستعمرة . وشتان بين اللونين من الكتابات : من يهاجم الاستعمار دون أن يغفل واقع دوره في تطوير قوى الإنتاج لأهداف ومصالح محددة ، ولكنه في نفس الوقت يبرز كيف تم هذا بشكل وحشي وبسرقة ذوى البشرة السوداء من الأفارقة وبيهم كالقردة في أسواق الرقيق في أمريكا ، ومن يتحدث عن دور الاستعمار الإيجابي في تطوير قوى الإنتاج من أجل تهرير التبعية والارتباط برأس المال الأجنبي من موقع تابع أو غير متكافئ أو خاضع .

بشأن ما أثاره أ . شريف أقول إن التعبير عن مصالح طبقة من قبل بعض الأحزاب أو الشخصيات لا يعنى التأثير بالأيديولوجية الاستعمارية .

فمثلاً مصطفى كامل حين يتحدث عن الحضارة الفرنسية والوحشية المصرية يعكس تكيفاً حياً ودقيقاً لكيف يمكن أحياناً أن تبنى فكرة معادية لنا ، وحتى أفكاراً لا إنسانية بدون وعى .. ولكن هذا لا يعنى أننا نرتبط بمصالح خاضية في نشر هذه الأيديولوجية أو الأفكار .

بالنسبة لما قال د . عشاوي حول هل الانحياز مطلوب ؟

في رأيي أن هذه القضية شائكة حيث يستحيل الفصل بين ذات الباحث وبين المضمون الأيديولوجي لكتابه .

القضية هنا .. هل من الممكن في مجال التاريخ الاقتصادى وفي غيره من مجالات البحث الاجتماعى أن يتحمل الباحث بدرجة أعلى من الموضوعية ؟ الموضوعية هنا قضية صراع ، صراع ضد الخوف وصراع من أجل التجرد عن رؤية الأمور من هذا الجانب وإغفال ذلك .. والأمثلة كثيرة : اللحظة الراحنة مثلاً وكيف يُقرأ تاريخ مصر الاقتصادى في عقد أو عقود لاحقة لثورة ١٩٥٢ .

في تقديري أنه لا يمكن الفصل ما بين العقود السابقة على ثورة ١٩١٩ والعقود اللاحقة لثورة ١٩٥٢ . ولكن سنجد هنا الخلط الشديد بين الموقف الأيديولوجي وبين إمكانية التجرد من هذا الموقف الأيديولوجي .

لقد أصبح الخلاف مع عبد الناصر مثلاً يمتد حتى المطالبة ببيع قناة السويس ، والخلاف مع عبد الناصر يمتد حتى كما لو أنه إذا تحطمت سيارة أو انفجر إطارها فلذلك بسبب أن عبد الناصر قد ألقى « طوبة » في طريقها !!

إن الدفاع عن مصالح اجتماعية اقتصادية متعددة تضررت في هذه الفترة أو تلك ، يجعل من يتحدث في التاريخ الاقتصادى يدخل في مغالطات يمكن بسهولة دحضها .

إلى لا أزعج وجود الباحث الموضوعى معاً بالمخة .. ولكن الحياء مطلوب إذا كان هذا معناه النظرة الموضوعية التي نستطيع بها أن نرى تناقضات الحياة ، أن نرى العالم كما هو وليس كما نريد .. الحياء بهذا المعنى مطلوب .

د . محمود متولى تحدث في نقطة هامة وهي موضوع دور الفرد في التاريخ . وأنا لا أنكر دور الفرد في التاريخ ، لا أنكر دور زعيم أو بطل .. وطلعت حرب لا يمكن إنكار دوره ودور صفاته الشخصية في ذلك . ولكني أتحدث عن الضرورة الموضوعية التي عبر عنها طلعت حرب والتي كانت ستخلق طلعت حرب آخر حتى لو كان في زمان آخر ومكان آخر .. من الممكن أن يتأخر ذلك لمدة عشرين عاماً ، ولكن حتماً لابد وأن يأتي من يركب الطائرة ليذهب إلى إسرائيل أو يؤم قناة السويس أو يأتي من يترجم بناء الصناعة المصرية مثلما فعل طلعت حرب . إن بحث الأسباب الموضوعية التاريخية يبدو شديد الأهمية في تفسير دور الفرد .

بالنسبة لما قلته عن « جمال الدين سعيد » .. لقد قرأت كلماته وتعبيراته باللفظ . جمال سعيد لا يتحدث بشكل مجرد عن تدمير الصناعة المصرية وإلا تنهيه بالتعليم المنطق والجنون المطبق ، وهو ليس كذلك بالتأكيد .

كان « جمال سعيد » يدافع عن نظرية النفقات النسبية وعن المزايا النسبية ، وكان يرى أن تخصص مصر يجب أن يكون في زراعة القطن وليس في الصناعة .

وفي الجزء الأخير من الكتاب وبشكل مُفصل يتحدث عن مشكلة التكاليف في الصناعة المصرية وأسبابها الإدارية والعقبات الاقتصادية ، إلى آخره . دون أن يبحث عن الأسباب الأعمق لهذه الأزمة كما فعل « صبحي وحيد » في دراسته لفترة « محمد علي » .

أما من يتقنون استخدام المصطلحات الأوروبية فلأنى أقول — كما يقولون — « عند باب العلم كما عند باب جهنم » ، هنا يجب أن تكون الروح قوية ولا يبنى أن يكون الخوف هو الناصح .. وإذا كانت كلمات ماركس هي الأكثر تعبيراً سوف نستخدمها ، وإذا كان هيجل أو سميت أكثر دقة فسوف نستخدم مصطلحاته .. وإذا كانت تعبيرات مثل البرجوازية والبروليتاريا والثورة والإقطاع والرأسمالية قد راجت وشاعت وأصبحت تعبر عن مضمون مجرد فسوف نستخدمها ، ولا يعني ذلك بالضرورة التطابق مع صاحب هذه الأيديولوجية أو تلك .. وعلى أية حال لم تكن مصانع محمد علي رأسمالية دولة بل كانت مصانع إقطاعية ، وهذا بسبب أننا إذا تحدثنا عن مصانع رأسمالية أو مصانع إقطاعية فالأمر يتوقف على الشكل الذي تم به الجمع بين العمل ووسائل الإنتاج .. كان الفلاحون المملقون قسراً والحرفيون الذين انتزعوا من أعمالهم هم المادة البشرية التي أدارت العمل إلى جانب النيران لغياح البخار والفحم .

كان الفلاح إذا هرب قطعته أذنه وحتى أنه يُعذب في بعض الأحيان . وكذلك الأمر بالنسبة للعامل في المصنع ، كان العامل يتقاضى أجره سكرًا وعسلًا وبعض منتجات المنسوجات .. إلى آخره . وكان يخضع لاستغلال ربوى مالي في تلقى أجره .. بهذا المعنى لا أرى عاملاً حراً ، ولا أرى عاملاً يبيع قوة عمله لهذا الرأسمالي أو ذاك .. بهذا المعنى أتحدث عن مصانع إقطاعية لا عن رأسمالية دولة على الرغم أن هذه المصانع كان يمكن أن تكون مقدمة لتطور لاحق على أساس رأسمالي .

وقد أشرت بشكل سريع لتدخل الاستعمار وفرض السياسة الاحتكارية لقطع الطريق على هذا التطور .. وتبقى هذه نقطة للخلاف والنقاش بالنسبة لما قال أ . شريف أيضاً وهو يتحدث عن إسماعيل صدق والصناعة وعلاقته بالاحتكارات الصناعية وفي نفس الوقت يعني أنكاراً رجعية على عكس الوفد الذي ضم كبار الملاك وفي نفس الوقت تبنى مواقف وطنية ، في تقديري — ولقد ذكرت ذلك في الورقة وكنت أرد على د . عبد العظيم رمضان الذي يرى أن هناك مواقف في التاريخ المصري تعتبر لفظاً عصبياً على التفسير المادي للتاريخ مثل تساؤله كيف يمكن للسعديين (حزب الرجعية) أن يصدروا قانوناً يرفع من مساهمة رأس المال القومي في الشركات المشتركة أو الشركات التي تأسست برأس مال مشترك إلى نسبة ٥١٪ ؟ كيف يمكن لحزب الرجعية أن يُصدر هذا القانون ؟ — إن المسألة أكثر تعقيداً ، فالرأسمالية الصناعية المصرية لم تكن شيئاً متجانساً فقد كان هناك قبل ثورة ١٩٥٢ ثلاثة أقسام :

أولاً : الرأسمالية التي تمثل امتداداً للشركات الاستعمارية الأوروبية .

ثانياً : القسم الكوميرادوري والأجنبي المقيم والذي ضم الفئات اليهودية واليونانية والسورية وغيرها .

ثالثاً : الرأسمالية الوطنية الصاعدة حتى عام ١٩٤٩ . وكانت هذه الرأسمالية تمتلك ما يقرب من ٤١٪ من رؤوس أموال الشركات المساهمة . وحتى في بعض الشركات التي كان رأس المال الوطني فيها يساهم بنسبة أكبر من ٥٠٪ كانت السيطرة الإدارية في أيدي رأس المال الأجنبي .

المسألة أن إسماعيل صدق باشا كان مثل « صبحي وحيد » ، وكانا يعبران عن قمة الرأسمالية الصناعية في مصر وهذه الرأسمالية كانت في قبضة الشركات الأجنبية . وهنا ظهر التناقض ، كان من مصلحة رأس المال الأجنبي المقيم في مصر أن يُطالب بالحماية الجمركية .. وكان الأجانب الذين يمتلكون الصناعة الوطنية التي تأسست بشكل محدود في أواخر القرن التاسع عشر هم نواة لجنة الصناعات التي تشكلت عام ١٩١٦ وأصدرت تقريرها عام ١٩١٧ .

وهنا نستطيع أن نميز بين مصالح الشركات الاستعمارية الرأسمالية في المركز وبين امتدادات رأس المال الأجنبي في مصر . لقد دافع اتحاد الصناعات — الذي كان سكرتيره صبحى وحيد و رئيسه إسماعيل صدق — عن الصناعة المصرية ، وتجلى ذلك في دفاعهم عن الحماية الجمركية .. إلى آخره . ويبدو هذا واضحاً ولا يدخل في مجال الألفاظ ويمكن فهمه كما أوضحت .. ولكن هذا الموقف يظل غير منسجم إلى النهاية وتناقضاته يمكن أن تكون محل حديث آخر .

أما عن طبقة كبار ملاك الأرض والوفد فأنا أزعـم أن الوفد لم يكن معيـراً من حيث الأساس عن نخبة أشباه الملاك الإقطاعيين في مصر ، بل كان معيـراً عن البرجوازية الريفية بهذا الشكل أو بذاك ، وقد دخل القسم الأعلى من كبار الملاك في حزب الوفد في سنواته الأخيرة قبل عام ١٩٥٢ . وذلك يفسر تراجع حزب الوفد في مواقفه واتخاذ مواقف أقل تصادماً مع الاستعمار ومع القصر .

ملاحظات حول كتابة تاريخ القانون المصرى الرؤى التاريخية

نبيل عبد الفتاح

القانون يمثل واحداً من أكثر نظم الضبط الاجتماعي أهمية ، وخطورة في تنظيم وترتيب العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . وهو بهذه المثابة ليس مجرد قواعد معيارية ، وسلوكية تحدد الأشكال العامة الموجهة للسلوك الاجتماعي ، والاقتصادى بين القوى الاجتماعية المختلفة في علاقاتها ، وصراعاتها ، وإنما ينطوى على أبعاد ثقافية وقيمية وتاريخية عديدة لأنه لا ينشأ من الفراغ ، وليس تعبيراً عن أفكار طوباوية ومثالية عن العدل الاجتماعي أو عن الحق في ذاته ، والحق بين الناس — بحسب التعبير الشائع ، ولا السلوك الصالح والسلوك الطالح من وجهة نظر معيارية .

والقانون الحديث ليس منظومات من الصياغات الفنية — على نحو ما يطرح في المناهج السائدة — وإنما هو أداة كلية تنطوى على أهداف ، ومضامين ومصالح اجتماعية واقتصادية مختلفة ، وهو ينظم ويرعى مصالح وعلاقات اجتماعية محددة .^(١)

والنظام القانوني في أى مجتمع ، وفي أى مرحلة تاريخية ، هو نتاج للقوى الاجتماعية المسيطرة على أدوات الإنتاج — وعلى علاقاتها — ليس هذا فحسب بل يعبر في البلدان النامية عامة ومصر خاصة عن مستوى التطور الثقافي والسياسي والاجتماعي وحيث تلعب أيضاً أنساق القيم ، والثقافات الفرعية أدواراً ووظائف في صياغة الأنساق القانونية الفرعية ، وفي التأثير على تطورها وإمكانات تمثيلها واستيعابها أي في مدى فعاليتها وكفاءتها التطبيقية والسلوكية .

ويكتسب النظام القانوني أهمية استثنائية بوصفه أداة في أيدي القوى المسيطرة وفي كونه تعبيراً عن إرادتها ومصالحها لأنه يهدف إلى إشباع أهداف هذه القوى ، من خلال تنظيم العلاقات الاجتماعية وترتيبها وتنسيقها وتوطيدها والدفاع عنها .^(٢)

ولا يعني ما سبق أن القوى السائدة لا تقبل في مراحل تطور النظامين الاجتماعي والقانوني بعض مصالح القوى الاجتماعية موضوع السيطرة والضغط والحكم وإنما تقبل بعضها إذا كان ذلك ضرورياً للاستقرار السياسي والاجتماعي ولتجنب أية ضغوط قد تلحق بحو الانفجارات الاجتماعية . فالتنازلات الطبقية تستهدف تلافي الآثار الهيكلية لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي .

وبعض هذه المصالح الاجتماعية التي قد تقبل بها القوى المسيطرة وصفوها بالحاكمة قد تتمثل في جوانب من الثقافة الشعبية القومية أو الثقافات الفرعية أى بالسماح لبعض جوانب القانون غير الرسمي في التطبيق على بعض القوى الاجتماعية أو العرقية في منطقة ما .

القانون إذًا كيان معقد سواء في تركيبه العضوي وفي العلاقات التي ينظمها ، والظروف والمحددات الموضوعية التي صاغته وفي المدركات والمفاهيم التي ساهمت في صياغته ، أو في الإدراك الجمعي له ولقواعده ومعاييرها ، وفي مدى تعبيره عن العدل ، أو الحق .. الخ .

فهو ليس كياناً مجرداً ومبسوطاً تصوغه قوى الإنتاج أو العلاقات الناشئة عنها فقط ، خاصة في ظل مجتمعات تمور فيها عوامل متشابكة ومعقدة تتحكم في مسيرتها وخاصة في مصر ، المجتمع الذى عرف الدولة والقانون منذ آماد سحيقة في

(١) علي لبيب : علم الاجتماع القانوني وترشيده السياسة التشريعية ص ٢ . ورقة غير منشورة مقدمة للمؤتمر الأول للعلاقة مارس ١٩٨٦

(٢) د . صفاء الحافظ : نظرية القانون الاشتراكي وبعض تطبيقاتها التشريعية ص ٢٥ وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٦ .

القدم وحقق إنجازات تاريخية هائلة على هذا الصعيد . سواء من حيث خبراته القومية الخاصة في مجال الثقافة القانونية أو في نمط تفاعلاته مع الثقافة والحضارة القانونية العالمية في كافة مراحل تطوره الكبرى ، سواء كان المجتمع خاضعا للاحتلال الأجنبي أو متفاعلاً مع الثقافات القانونية الأخرى ، يعطي ويأخذ يؤثر ويتأثر في روابط جدلية جَد عميقة ومركبة وغير مبسطة وهي تجربة تاريخية عريضة ندر أن نجد مجتمعات سياسية أخرى خاضتها في العالم الثالث ، أو في بعض البلدان المتقدمة .

وتكتسب التجارب التاريخية للقانون والدولة والمجتمع في مصر أهمية استثنائية مستمدة من بداية النظام القانوني المصري منذ عام ٣٢٠ ق . م أي تاريخ نشأة الدولة المصرية المتحدة إلى ٣٣٢ ق . م تاريخ نهاية الدولة الفرعونية وبداية الحكم البطلمي ، أي ما يقارب ثلاثين قرناً^(٣) ، ثم في ظل الغزو الإغريقي لمصر بعد انتصار الإمبراطور اكتافيوس في موقعة اكتيوم البحرية عام ٣١ ق . م حتى عام ٦٤١ بدخول قوات عمرو بن العاص مصر^(٤) ، ومنذ ذلك دخل الحكم الجديد ، وهو يحمل رؤيا قانونية مختلفة مستمدة من الدين الإسلامي حيث تحولت مصر عن لغتها ودينها حتى حكم محمد علي لمصر عام ١٨٠٥ وبدء دخول المنظومات القانونية الحديثة لتضبط النظام الاجتماعي وعلاقاته وروابطه منذئذ ، وحتى اللحظة المعاصرة مع التغير الاجتماعي والسياسي الذي ساد مصر آنذاك ، مع اقتصار تطبيق النظام القانوني للشريعة الإسلامية على نظم الأحوال الشخصية — بالتصير الغربي — أو قانون الأسرة حيث نظم الزواج والطلاق والميراث والإرث ، أو كمجرد أحد مصادر تشريع القانون المدني المصري (١٣١ لعام ١٩٤٨)^(٥) ، أو كمصدر رئيسي للتشريع مع دستور ١٩٧١ وتعديلاته التي جعلت من مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع كمحصلة لعوامل وأهداف ومصالح سياسية واجتماعية شتى . هذه المسيرة التاريخية المديدة للقانون في مصر ، تمثل تراثاً خصها للبحث والدرس التاريخي وتصلح مادة للتأمل التاريخي والقانوني لأنساق القانونية وأدوارها ووظائفها في مجتمع من مجتمعات العالم الثالث ، وبحيث يمكن للباحثين استخلاص جوانب الخصوصية في التجارب القانونية الوطنية والسمات القومية للنظم والثقافات القانونية في العالم المعاصر ، وبيان مدى فعالية هذا الموروث القانوني وقدرته وكفاءته على التطور ، أو التطوير ، وكشف جوانب القصور البنياني في تكوينه وبنائه الأساسية .

هل استطاعت التجارب الحديثة في نقل الأنساق القانونية الغربية الحديثة ، أن تحقق نجاحاً وإلى أي مدى استطاعت أن تساهم في تطوير الثقافة الوطنية في مجال القانون ؟ أو أن القانون الحديث يهمل جوانب الخصوصية القومية في نظريته للروابط القانونية ، والاجتماعية .

إن التجارب القانونية المصرية في مراحل تطورها الحضارية والثقافية والسياسية كافة ، تضع البحث التاريخي ومناهجه أمام إشكاليات معقدة فما زال تاريخ القانون وصناعته ، وتطبيقه ومواقف القوى الاجتماعية المختلفة — أي كانت تسميتها — منه في كل مرحلة تاريخية لا يبيح عن أسئلة أساسية كثيرة .

ولاشك في أهمية تاريخ القانون في المجتمعات والدول كافة ، من حيث إنه يساعد على دراسة وتحليل تطور القانون الأمر الذي يرفد التجارب القانونية الحديثة بالخبرات العديدة ، ويساعد على فهم أكثر عمقا لحركة القانون ، وفعاليته ويمكننا من الكشف دائماً عن صراع المصالح والقيم والثقافات الكامنة فيما وراء النصوص القانونية الساكنة ناهيك عن أنه يساعد

(٣) عمود السقا : تاريخ القانون المصري من العصر الفرعوني حتى نهاية العصر الإسلامي من ١٠ ناشر مكتبة القاهرة الحديثة .

(٤) عمود السقا : للرجع السابق ص ١١ ، ١٢ .

(٥) عمود السقا : للرجع السابق ص ١٢ وما بعدها .

على وضوح المسافة بين الخطابات والأيدولوجيات الراجعة في مرحلة تاريخية ما ، وتساهم في تزييف الوعي ، وبين المضمهر في هذه الخطابات والأيدولوجيات .

ولا غرو أن تحليل النصوص التاريخية للقانون في مصر هو عمل حرى بالإنجاز ، لأسباب شتى ، وفي مراحل تطور هذا التاريخ ، وهذه النصوص كافة . فالكتابة التاريخية من حيث منهجيتها ، وكنصوص تنطوى على رؤى ومصالح وقيم ومدرجات وأيدولوجيات — سواء صرح الكاتب بذلك أم لا ، ويوعي منه أو بغير وعي — ومن ثم تكسب عملية تحليل الواقع الاجتماعي — الاقتصادى والمصالح والقوى السائدة في مرحلة تاريخية ما ، وبين الواقع كما تحول إلى وقائع وفعالية وقوى ومعايير ونظم في النص التاريخي — أهمية استثنائية في تحليل نظم الأفكار ومنهج البحث وأدواته تلك التي ما زالت في بدايتها التكوينية إن لم نقل إنها مهمة علمية ومعرفية لم يتم إنجازها حتى اللحظة الراهنة في مصر .

وهذه المهمة العلمية تحتاج إلى جهد بحثي جماعي يتم في دأب وأناة ، ونظراً للحدود الزمنية المطروحة للأبحاث في هذه الندوة . فسوف نحاول طرح بعض الأفكار الأساسية حول الكيفية والمنهجية التي كتب بها تاريخنا القانوني في المؤلفات الأساسية في هذا الصدد ، وهي جد قليلة ووضعت بهدف التدريس في كليات الحقوق . وهذه الملاحظات مستمدة من قراءة معمقة للكتابات السائدة ، ولكنها كأى ملاحظات تحتاج إلى المزيد من الضبط النظرى والتطبيقي .

ولكن ، ولأنها ملاحظات عامة إن لم نقل عابرة فهي تفتح المجال نحو الأسئلة واختلاف الرؤى والمناهج ، فهي أقرب إلى نقاط للتفكير ، وإعمال النظر أكثر منها أحكام قيمة أو أحكام تاريخية صارمة وقاطعة على نحو ما يقرأ في النصوص التاريخية الراجعة التي تدرس مرحلة تاريخية أو نظاماً ما ، أو حادثة محددة أو قضية أو إشكالية في سياق التاريخ المصرى .

ونظراً لأننا لا نستطيع التركيز على القانون المصرى في مرحلة تحوله الفارقة في التاريخ الحديث حول محمد على ثم الخديوى إسماعيل في حكم مصر ، وحتى بعد توقيع معاهدة مونتريه عام ١٩٣٧ واستقلال مصر التشريعي . فسوف نشر في قسم أول للكتابة التاريخية السائدة عن القانون المصرى في ظل الحكم الإسلامى بتطورات مختلفة ، لأنه بدون ذلك لا يمكننا تحليل الوضع الصراعى للقانون والمجتمع والدولة في الحقبة شبه الليبرالية حول المرحلة من ١٩٢٣ — ١٩٥٢ ، ولا المشهد الراهن للصراع بين القانون الوضعي والشرعية الإسلامية الغراء في قلب الثنائيات بكل ما يمثله ذلك من دلالات .

أولاً : تاريخ القانون المصرى في ظل الحكم الإسلامى

وهذه المرحلة التاريخية الهامة في تاريخ مصر ، والتي تعاقبت عليها قوى ودول في إطار الحكم الإسلامى حتى الحكم العثماني لازالت تمثل أهمية كبرى في السجلات الأيدولوجية والفكرية الراهنة بين مدارس الفكر والعمل السياسى في مصر ، وأيضاً في العالم العربى . حيث مازلنا نشهد مراجعات عديدة للأحكام التاريخية التى أصدرها الباحثون والكتاب على الدولة العثمانية ، وهل هي دولة مفترى عليها^(٦) ، من المؤسسة الاستشراقية — الغربية ، أو من المدارس التاريخية المصرية أم لا . وعودة التقييم العلمى ، والسياسى لهذه المرحلة هو تعبير عن الصراع الضارى ، والراهن حول تطبيق نظام الشرعية في مقابل النظام القانونى الغربى الحديث . ويطرح الجدل إشكالية أساسية هل شهدت مصر تطبيقاً للشرعية الإسلامية طيلة هذه المراحل التاريخية تحت راية الحكم الإسلامى أم لا ؟ وبالطبع ثمة من يطرح من المؤرخين المصريين رأياً تقليدياً مفاده أن الشرعية كانت هي القانون الواجب التطبيق على العلاقات والنظم الاجتماعية السائدة في مصر منذ دخول عمرو بن العاص وحتى

(٦) عبد العزيز محمد الشناوى : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها — الناشر الأجلل المصرية لربعة أجزاء ١٩٨٠ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ القاهرة .

سعود محمد علي إلى سدة حكم مصر . وهذا الرأي يكاد يكون هو الرأي السائد لدى جبهة المؤرخين ، والفقهاء الذين تناولوا هذه المراحل الكبرى بالكتابة والدرس والتحليل .

وثمة رأي آخر مفاده أن الشريعة الإسلامية لم تكن تطبق على النحو الذي يصاغ به الرأي السائد ، وإنما كان هناك أيضاً القانون المصري الفرعي — المتأثر بالقانونين البطلمي ، والإغريقي ، يسود في مجال العلاقات المدنية . وأن البرديات التي اكتشفت تؤكد ذلك ، خاصة في ظل الرأي السائد في نظرية مصادر الشريعة الإسلامية وهي أنها عرف ، والعرف مصدر من مصادر الشريعة ، وأن النظام الحدودي والجنائي لم يكن يطبق إلا وفقاً لمصالح الحكام في كل مرحلة تاريخية . وأن الدليل الساطع على قوة القانون المصري القديم ، والأعراف والعادات المصرية هو تغير الإمام الشافعي للمذهب في مصر .

والثابت أن كلا الرأيين في الكتابة التاريخية عن القانون المصري يأتي تعبيراً عن انطباعات — أو تأملات — أو أحكام قيمة حول تاريخ القانون ومؤسسته في مصر في هذه المراحل التاريخية . وباستثناء دراسة تنتمي إلى التاريخ الاجتماعي للقانون ، والتي يفترض أنها لا تدرس النصوص والنظم القانونية الصماء المنقولة عن واقعها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بل تدرس هذه النصوص والنظم في حالة تفاعل مع هذا الواقع وتحليل مدى التأثير والتأثر المتبادل بينه وبين القانون .^(٧) وهي دراسة حول العصر العثماني الذي بدأ بفتح السلطان سليم الأول لمصر عام ١٥١٧ . ومن خلال بدء الباحث بتحليل السلطة السياسية كمدخل لفهم نظم القانون والمجتمع ، وأن هذه السلطة كانت سلطة غير قانونية أي غير مقيدة بالقانون الرسمي في تصرفاتها وسواء أكان ذلك على مستوى الولي أم على مستوى مساعديه وهو ما جعل دور قاضي الشرع ينحصر في تطبيق القانون على الفئات الدنيا من المجتمع تلك الفئات التي لا تتم منازعتها في قليل أو كثير طبقة الحكام .^(٨) وأنه إزاء تسلط السلطة الحاكمة كان المصريون يعطون ظهورهم للحاكم ويطبقون نظامهم القانوني الخاص ومن ثم سادت في نظام الضبط الاجتماعي المصري قوة العرف والتقاليد .^(٩) إذا تجاوزنا هذا المرجع ووضعناه في حدوده الموضوعية والتاريخية وبصرف النظر عن الاتفاق أو الاختلاف معه . فإننا سوف نكتشف أن تاريخ التشريع والقضاء الإسلامي تم تناوله من خلال دراسة وسرد مصادر التشريع الإسلامي وتأصيلها الشرعي وذلك باعتبارها أنساقاً من القواعد وبحيث تبدو وكأنها معزولة عن الزمان والمكان . صحيح أن هناك قواعد قطعية الثبوت والدلالة بالإضافة إلى المبادئ العامة الموجهة للسلوك الاجتماعي للمسلم ، وللحاكم ، أو ولي أمر المسلمين ، في مجال المعاملات المدنية وقانون الأسرة . ولكن أن ندرس تاريخ التشريع والفقه الاسلامي على أنه دراسة داخلية لبيئة القواعد والنصوص معزولة عن السياقات التي طبقت فيها هذه النصوص ، وكيف كانت تطبق وعلى أي من المخاطبين بها ، هل كانت شاملة من حيث تطبيقاتها وسريانها الواقعي على الجميع أي على الصفوة الحاكمة وعلى القوى الاجتماعية المختلفة ، وهل كان التطبيق يحقق فقط الالتزامات الدينية والأخلاقية الواقعة على كاهل المخاطبين بأحكامها أم كانت هناك إزاعات أخلاقية أو جزائية أخرى ، أم ثم غياب للوازمات القانونية أو الأخلاقية أو الجزائية . ما المدى الذي طبقته فيه القواعد القانونية المحلية في شكل العرف أو التقاليد . وفي أي المناطق وعلى أي الأفراد والقوى الاجتماعية هل كانت عامة التطبيق أم قاصرة على بعض المناطق أو الجماعات . وفي ظل أية ثقافة فرعية سائدة إلخ . وما مدى التوافق والانسجام أو التناقض بين أوامر الولاية ومراسيمهم ، وبين النظام القانوني للشريعة أو العرف السائد بما ينطوي عليه من قواعد قانونية قديمة ؟

(٧) نور فرحات : التاريخ الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة من ٩ دة الثقافة للنشر والبيروت ١٩٨٤ .

(٨) محمد نور فرحات : للرجع السابق من ١٢ ، ١٣ .

(٩) محمد نور فرحات : للرجع السابق من ١٣ .

كل هذه الأسئلة ، والإشكاليات المطروحة على بساط البحث والفحص العلمي لا يعطي عنها النص التاريخي عن الإسلام الشرعي — والإسلام السياسي — إجابات علمية ومحددة وبعيدة عن أهواء الميل في الحكم التاريخي . وما موقف المصريين من غير المسلمين في كل هذه الاجواء ومركزهم القانوني والواقعي وليس كمجرد سرد للنصوص الحاكمة لهذه العلاقات في أصول ومبادئ الشريعة .

وما شكل الحكم السائد آنذاك وفي ظل أي الظروف والآليات كان يعمل في علاقه بالواقع الاقتصادي — الاجتماعي ، والثقافي . وليس باعتباره شكلاً من النصوص أو القواعد أو المبادئ النظرية التي تسردها الكتابات التاريخية عن القانون .

كيف ظهرت الحيوية السياسية ، والاجتماعية والثقافية للقوى الاجتماعية المختلفة أيا كان توصيفها في النص التاريخي المكتوب وكيف تفاعلت مع القانون ، وما الأشكال السياسية للحكم ؟ .

المنهج الذي ساد كتابات تاريخ القانون المصري في العصر الإسلامي يركز على مقولة شاعت في غالب هذه النصوص التاريخية ، وهي « أن تاريخ القانون المصري في هذا العصر هو نفسه تاريخ التشريع الإسلامي والنظم الإسلامية . وعلى أن هذا القول وإن صح في جملته إلا أنه يلاحظ أن تطبيق الشريعة في مصر في هذا العصر قد تأثر بعاملين رئيسيين : العامل الأول ، تخصيص القضاء في مصر بمذهب معين من المذاهب الإسلامية ، والعامل الثاني الأوامر والقوانين التي كان يصدرها الخلفاء والولاة بالمهم من سلطات وهي الأوامر والقوانين التي كان يقتضيها التنظيم السياسي والإداري للدولة .^(١٠)

وهذا الاتجاه السابق يركز على الرأي الفقهي الذي يسود الكتابات والنصوص الفقهية لجمهور فقهاء الشريعة الإسلامية حول تاريخ الفقه والتشريع الإسلامي والذي يدور حول دراسة أصول الشريعة ، ومقاصدها ونظرية مصادر القاعدة القانونية في نطقها ، وعمليات تطور الفقه ونشأة المدارس الفقهية الكبرى الأساسية في مذاهب السنة والجمهور . وهي دراسات أقرب إلى منهج الشرح على المتن ، والتفسيرات اللغوية للنصوص الأساسية الحاكمة للشرع الإسلامي سواء مصدرها مقدس كالقرآن الكريم أو سنوية مأخوذة من السنة الشريفة للرسول الكريم (ﷺ) سواء قولية أو عملية .

وبعض فقهاء تاريخ القانون اهتموا بدراسة تاريخ القانون العام في العصر الإسلامي وذلك تأسيساً على أن نظم القانون الخاص تدخل في صلب المادة العلمية التي تدرس في الشريعة الإسلامية ، وأصول الفقه الإسلامي وأحكام الأسرة من خطبة وزواج وتحلل لعقد الزواج والميراث والوصايا .. إلخ .^(١١) وذلك وفقاً للتقسيم الشائع في الدراسات القانونية الغربية — الحضارة القانونية اللاتينية — الذي يقسم النظم القانونية إلى نظم القانون العام ونظم القانون الخاص وعلى الرغم من التحفظ الذي يبداه ذلك البعض .

(١٠) عمر مملوح مصطلح : تاريخ القانون — تكوين الفروع وتاريخ القانون للمصري من ٢٨٨ الطبعة الثانية دار نشر مطبعة الثقافة الاسكندرية ١٩٥٢ .

وفي هذا الصدد يرى محمود السقا أنه « كتب للشريعة الإسلامية أن تكون الشريعة العامة في البلاد التي أظلمها الإسلام حتى صدور التنقيحات الحديثة ، للرجع السابق من ٣٣٣ . وانظر صولي أبو طالب مبادئ تاريخ القانون من ٥٩٤ دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٧ . وانظر أيضاً فتحي المرصفاوي تاريخ القانون المصري دراسة تحليلية للمصريين الروماني والإسلامي من ٢٠٨ دار الفكر العربي القاهرة ١٩٧٨ . وأخذت بنفت الرأي محمود سلام زلاني تاريخ القانون المصري في العصور الفرعونية والبطلمية والرومانية والإسلامي من ٤٤٨ دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٣ .

(١١) يلاحظ عبد المجيد محمد الحفناوي في خطبته لدراسة العصر الإسلامي إلى تناول نظام الخلافة والتدويلات التي أدخلت على النظام الإداري والنظام القضائي في مصر الإسلامية من خلال ما يسميه بالانحلال الفعلي يوضع هذه النظم في مصر ، لا بد من الدراسة العامة لما في الإسلام وإلى عدم معالجة نظم القانون الخاص ، لأن مجال دراستها هو الشريعة الإسلامية انظر في ذلك مؤلفه : تاريخ القانون المصري .

والاتجاه الغالب في فقه تاريخ القانون المصري هو تناول نظم القانون العام ، والخاص خلال العصر الإسلامي مع الإشارة إلى خضوع المصريين الأقباط في شئون احوالهم الشخصية إلى مقتضى شرائعهم .^(١٢)

وباستثناء بعض الإشارات السريعة إلى ما يسمى بظروف الحياة في مصر في العصر الإسلامي من حيث أوضاعها السياسية والاقتصادية والحياة الدينية والأحوال الاجتماعية^(١٣) لا نكاد نمر على اهتمام للباحثين بمعالجة الظروف المجتمعية التي نيم في إطارها تطبيق القانون الإسلامي .

ولكن مع ذلك فإن الفقه السائد يعالج النظم القانونية من خلال رصد وسرد نظم القانون العام من حيث مصادر القانون ونظام الحكم والإدارة وفيها يدرس نظام الخلافة في الإسلام من حيث نشأتها وتعريفها وتولية الخليفة وسلطاته وأعوانه من الولاة والوزراء . والكتاب والحاجب ونظام القضاء والقاضي وشروط توليه لمنصب القضاء ونظر المظالم والمحاسب .. إلخ ، وتطور هذا النظام منذ عهد الرسول (ﷺ) ، وأسس التنظيم القضائي في الإسلام واختصاصات القاضي .^(١٤)

والنتج الذي ساد في أغلب هذه الدراسات حول نظم القانون العام هو الدراسة الفقهية التقليدية التي تتعامل مع النظم القانونية من خلال سرد لتطوراتها من الناحية الشكلية أي تلك التي تتعامل مع هذه النظم وكأنها حلقة في الفراغ التاريخي مع إشارات مبتسرة لبعض عوامل تطورها ، وفي إشارات مجملة لا تكشف عن المحددات الاجتماعية — الاقتصادية والسياسية التي ساهمت في إنتاج هذه النظم ، وحتى تلك النظم التي تستند إلى مصادر ميتة وضعية ، أو مملوكة . لم تكشف مثل هذه الدراسات الفنية عن الكيفية التي طبقت بها ، والثابت أن الفاعلين الاجتماعيين غائبان عن ساحة الفعل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وكان مصر في هذا العصر قد شهدت ضرباً من السلام الاجتماعي التاريخي — إذا جاز استخدام هذا التعبير الغربي والذي تحفظ عليه ولم تشهد ضرباً من الصراعات الاجتماعية والسياسية والثقافية . ألقت بظلمها الكثيف على عمليات التطبيق القانوني . أو كأن الاكتفاء بالقول أن الشريعة الإسلامية كانت هي الشريعة العامة الواجبة التطبيق آنذاك ، وشرح أساسياتها والنظم التي كانت سائدة يكفي في شأن معرفة التطور التاريخي للنظم الاجتماعية والقانونية وحتى في طرح نظم القانون الخاص ، فإن أغلب فقهاء تاريخ القانون المصري لم يكشفوا لنا عن حركية هذه النظم أي كيف كانت تطبق وما هي نوعية وحدود المشكلات الناجمة عنها في المجتمع . إن الخشية من أن بحث هذه المشكلة بمس أصول الشريعة وثوابتها أمر حرى بالمناقشة فتم من يلزم إلى أن الانحراف في التطبيق لا يمس هذه الشريعة في غلوها وتحليقها عبر الزمان والمكان والأهم والشعوب ولا يقدح في صلاحيتها ، وثمة اتجاه آخر يرى العكس تماماً وهو أن الصلاحية مرتبطة بالظروف التاريخية الناشئة عن تطبيقها في الزمان والمكان المحددين .

ولاشك في أن هذا التطبيق قد اتخذ في كل مجتمع استظل بلواء الإسلام العقيدة ، والشريعة أشكالاً مختلفة ناتجة عن اختلاف البنيات الاجتماعية — الاقتصادية والثقافية التي سادت هذه المجتمعات .

إن أزمة النص التاريخي عن القانون المصري تتمثل في أنه عزل النظم عن المجتمع وعن ثقافته وخصوصيته وسماته ، وتحول التاريخ القانوني إلى تأريخ للوقائع وسرد لها أو شرح لأصول تاريخ الفقه الإسلامي . وتاريخ التكوين الشكلي لهذه الانساق

(١٢) محمود سلام زنتي تاريخ القانون المصري الكتاب الخامس القسم الثاني من ٤٤٧ إلى ص ٥٠١ دار النهضة العربية ١٩٧٣ .

(١٣) محمود سلام زنتي : المرجع السابق ص ٤٢٣ حتى ٤٤٣ .

(١٤) محمود سلام زنتي : المرجع السابق ص ٤٤٧ إلى ص ٤٨٢ وأنظر كذلك أحمد إبراهيم حسن تاريخ القانون للمصريين الروماني والإسلامي ص ٧٦ إلى ص ٢٤٧ على الألة الناصرة الأسكندي ١٩٨٧ ومحمود السقا المرجع السابق ص ٣٦٧ إلى ص ٣٨٢ وعبد المجيد محمد المنشاوي ص ٣٩٠ إلى ٤٢٤ ومن ص ٤٣٥ إلى ص ٤٥٦ .
وضحي المرصفي تاريخ القانون للمصريين ص ٢٥٧ إلى ص ٣١٦ ود . عبد ممدوح مصطفى المرجع السابق ص ٣٣٠ إلى ص ٣٣٣ والفصل الثاني حول نظام الحكم السياسي من ص ٣٣٦ إلى ص ٣٥٧ ثم النظم في العهد العثماني من ص ٣٥٩ إلى ص ٣٦٨ حيث يدرس القضاء في عهد الحملة الفرنسية .
وأنظر كذلك للملح لأستاذ ذكي عبد الصالح تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية الفصل الثالث منذ الفتح الإسلامي من ص ١٥٧ إلى ص ١٦٣ منذ الفتح العثماني .

القانونية معزولة عن سياقاتها ويبدو الزمان القانوني — بحسب التعبير الشهير — زماناً مثاقلاً وسكونياً لا تظهر على مسرحه آثار الفعل الاجتماعي والسياسي . أي تاريخ ثم تجميده عند حدود الشرح على التئون والوضعية القانونية في أكثر صورها وأشكالها دوجمائية .

وحى في ظل العصر العثماني وحتى قدوم الحملة الفرنسية وما أدخلته من مفاهيم حديثة عن القانون الجنائي والتنظيم الإداري . والمجالس يتم تناولها من المنظور الشكلي والسردى للاختصاصات والأدوار فقط دون دراسة عميقة لآثارها بعيدة المدى في الوعي القانوني وفي إلقتها لبلور التغيير في العقل والمجتمع المصرى وصفوته السائدة آنذاك الرسمية والشعبية تحديداً .

إن غالبية فقهاء تاريخ القانون المصرى في العصر الإسلامي لا يكشفون عن « العلاقة بين القانون ونظمه وبين الظروف الاجتماعية التي نشأ فيها القانون ونبت منها نظمه »^(١٥) لأن مهمة علم التاريخ والمؤرخين لا تقتصر على « الإعلام بمجموعة من الأخبار والأحداث في المجال السياسي أو القانوني بل عليه أن يعطي صورة عامة عن التطور الاجتماعي وأن يفسر الظواهر من خلال الأسباب وأن يجيب عن سؤال « لماذا ؟ » ... لماذا كانت هذه النظم ولم يكن غيرها .. »^(١٦) وليس تقديم تقريرات عن الأشكال القانونية أو الهيكل الداخلي لنظرية مصادر القاعدة القانونية في هذا العصر ، ولا الاقتصاد على دراسة مدى استقلالية الشريعة الإسلامية عن القانون الروماني ومدى تفاعلها أو استقلالها في تطورهما التاريخي على نحو شكلي وتقريري مجرد عن الواقع الاجتماعي الذي تفاعلا فيه أو طبقا عليه ، ليس تاريخ القانون هو تاريخ في المباشرة النظرية — الشكلية الفارغة من المحتوى الاجتماعي — الاقتصادي والثقافي والتاريخي في مرحلة محددة وزمان معين .^(١٧)

ولم تستطع الدراسات التاريخية المدرسية أن تكشف عن التطورات التي لحقت بالقضاء كمؤسسة والانتماءات الاجتماعية لهؤلاء القضاة وكيف تم اختيارهم في الواقع السياسي والاجتماعي . وكيف كان هذا الانتماء أو الانحياز الاجتماعي يؤثر في تطبيق قواعد الشرع الإسلامي على الوقائع موضوع التقاضي أو الخصومة أمام القضاء . أم أن هذه الانتماءات والانحيازات غير مؤثرة وما مدى توافر الشروط اللازمة لكي يتولي الفرد وظيفة القضاء في الحالات كافة ؟ .

وهل حدثت صراعات داخل الهيكل القانوني السائد وهل ظهرت بدايات للصراع بين العرف كمصدر من مصادر الشريعة وبين بعض قواعد الأصولية وهل صحيح ما يذهب إليه بعض الباحثين من أن تطبيق الإسلام الجنائي أو نسق الحدود قد خضع لقيود الصفة العسكرية التي حكمت في بعض مراحل تطور القانون المصرى وأضعفت القضاء وتطبيق الشرع لأهوائها ومصالحها . حيث وضعت قيوداً على تطبيق العقوبات الإسلامية وكانت لهم السلطة في إقامة الدعوى الجنائية على المجرمين والحكم عليهم بعقوبة الموت دون أي تدخل من القضاء وبعيداً عن القيود والشرائط التي وضعت لتطبيق هذه العقوبات .^(١٨)

ولم يظهر في النصوص التاريخية السائدة تأثير التغيير في المذهب الفقهي في مصر على التطور القانوني والقضائي .^(١٩) ولا كيف أدى قفل باب الاجتهاد ، إلى حدوث تطورات أخرى استطاع بها السلاطين العثمانيون ومن خلال جماعة من

(١٥) ثروت أنيس الأسبوطي : مبادئ القانون (١) القانون ص ٥ النتيجة العربية القاهرة ١٩٧٤ .

(١٦) ثروت أنيس الأسبوطي : المرجع السابق ص ٨ . وأنظر المرجع المشار إليها هناك .

(١٧) أنظر حول هذه المعالجات صولي حسن أبو طالب للمرجع السابق ص ٥٩٧ إلى ص ٦١٩ وأحمد إبراهيم حسن للمرجع السابق ص ٢٥١ إلى ص ٢٦٩ وعمود السقا ، للمرجع السابق ص ٣٩٧ إلى ص ٤١٩ .

(١٨) نبيل عبد الفتاح : تطور النظام القانوني المصرى — الصراع بين القانون والشريعة في النظام السياسي المصرى بحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عبر منشور القاهرة ١٩٨٠ .

(١٩) راجع نبيل عبد الفتاح البحث السابق والمراجع المشار إليها هناك .

المشتغلين بالقانون — إلى التدخل بالتشريع — أما كان شكله — لمواجهة للمشكلات وضبط النظام الاجتماعي ، شريطة أن يكون ذلك نظرياً موافقاً لأحكام الشرع الإسلامي وكيف تم تجاوز ذلك في التطبيق. (٢٠)

ليس هذا فحسب وكيف أثر البناء الاجتماعي المصري في العصر العثماني مثلاً ، وتركيبه من مجموعات اجتماعية صغيرة ذات مهام اقتصادية كالتيجار والحرفيين .. إلخ في بروز الدور الذي يلعبه العرف في تنظيم العلاقات بين أعضاء هذه المجموعات والطوائف. (٢١)

ولا تأثيرات ظاهرة عظيمة كالامتيازات الأجنبية ، واتساع نطاقها في الواقع المصري (٢٢) إن هذه التطورات لم تظهر في النص التاريخي للقانون المصري ولا تأثيرات الحملة الفرنسية (٢٣) ولا محاولات التجديد القانوني في داخل الدولة العثمانية وكأن النظام القانوني تحول إلى نسق مغلق دون الرياح الاجتماعية المتغيرة .

وسوف نحاول أن نبحث إلى أي مدى استمرت هذه النظرة التي وسمت النص التاريخي الذي يجمد الحركة الاجتماعية ، والفعل السياسي والحيوية الجماعية التاريخية في النص ، وحولته إلى نص شكلي يسبح في فضاء الفراغ التجريدي حيث الهاجس الأساسي للفقهاء هو الاختصاصات والتعريفات والمعايير الشكلية للنظم القانونية المصرية في مسار تطورها التاريخي . ونستطيع أن نقول — مع قدر من التحفظ — أن غالب هذه النصوص يبدو فيها القانون غير موصول بالمجتمع وبالقضاء التاريخي له ، بالمعنى المعرفي والاجتماعي والثقافي لهذا التعبير .

هل استمرت هذه السمات التي لحقت بالكتابة التاريخية عن القانون وخاصة في مرحلة التحول والانتقال الكبرى على أيام محمد علي حتى صدور التقنينات الحديثة .

ثانياً : النظام القانوني المصري الحديث الحدالة والغرب

تمثل هذه المرحلة واحدة من أهم التجارب السياسية — الثقافية ، والقانونية في التاريخ المصري ، إن لم نقل إنها من لحظات التغير الهيكلي الفارقة ، على الأهمية المجتمعية كافة . ليس هذا فحسب بل إنها مرحلة الجروح العميقة التي أصابت نسيج الدولة والمجتمع في مصر . ولا زالت آثارها الدائمة تؤثر بقوة على مسرح السياسة والثقافة ، والقيم ، والاجتماع الإنساني في مصر حتى اللحظة المعاصرة ، ويبدو أنها ستستمر في قلب العمليات السياسية والتاريخية إلى مرحلة طويلة وغير منظورة . وهذه التجربة المصرية في الحدالة القانونية ، والثقافية ، والمؤسسية تمثل نموذجاً رائداً في تجارب التحول القانوني ، والتغير الاجتماعي والسياسي في العالم الثالث قاطبة .

وتمثل التجربة المصرية العريقة ، واحدة من الأطر المرجعية للتطوير القانوني في المنطقة العربية ، لأنها أصبحت رافداً من روافد التغير النظامي في أبنية القانون ، والعلم القانوني ، سواء في تطبيع نظرياته ، وقواعده ، وأطره النظامية ، والتفسيرية ، من خلال الفقه والقضاء المصري .

(٢٠) انيل عبد الفتاح للرجع للشار إليها هناك وخاصة جب ويرون المجتمع الاسلامي والغرب .

(٢١) المرجع السابق .

(٢٢) المرجع السابق أنظر للمبحث الثالث البناء القانوني المصري وتأثيرات الحملة الفرنسية وخاصة عرض نابليون في بداية اجتماع الديوان العام في ١٥ أكتوبر ١٧٩٨ مسألة تطبيق القوانين النابليونية وخاصة للنسب والجنائي وبعض التغيرات في النظام القضائي وعدم تحقيق الصيغة للرجو منها وتفسير أسباب ذلك .

ولا شك في أن وراء هذه التجربة — النموذج عوامل هيكلية عديدة على مستوى الأبنية الداخلية ، وفي المحددات الخارجية الناشئة عن النظام الدولى ، وتوازنته على أيام محمد على . وحتى لحظة تولي الخديو إسماعيل الحكم ، ودعوته إلى أن تكون « مصر قطعة من أوروبا » بحسب التعبير الدائم الصيت .

كيف تناولت كتب ، ودراسات تاريخ القانون هذا التحول الكبير وآثاره العميقة المدى ؟

بداية لابد من الإشارة إلى أن هذه المرحلة ، لازالت بعيدة نسبياً عن النصوص التاريخية للقانون في مصر ، بل أن الكتابات التي تناولتها جد محدودة^(٢٤) ، إذ لا زالت أغلبية فقهاء تاريخ القانون ، وفلسفته يتناولون تاريخ القانون المصرى ، أو النظم الاجتماعية والقانونية ، منذ تكوين الدولة المصرية الفرعونية ، حتى الاحتلال الإغريقى ، ثم العصر الإسلامى ، وذلك وفقاً للمناهج ، وأساليب التحليل الشككية ، التي أشرنا إليها سلفاً .

وثمة ملاحظة أخرى تتمثل في أن فقهاء القانون على اختلاف تخصصاتهم وفروعهم ، يدرسون تاريخ كل فرع من فروع العلم القانونى أثناء دراسة بعض موضوعات هذا الفرع أو ذاك من فروع العلم . وذلك كمقدمات تمهيدية لدراسة القانون الوضعى الراهن في التطبيق ، وفي غالب الأمر فإن القسم المخصص لبحث التطور التاريخى — للقانون الجنائى أو الدستورى ، أو المدنى ، أو قانون القضاء المدنى — يكون منفصلاً عن سياق البحث من الناحية الموضوعية ، بمعنى مدى دلالة هذا التطور وانعكاسه في هيكل البحث ، والقانون الحالى موضوع الدراسة ، أو البحث .

والإشكالية التي تطرحها القراءة العميقة للدراسات التاريخية للقانون المصرى الحديث ، تتمثل فيما يلى : كيف كتب هذا التاريخ ، ولماذا كانت هذه النظم وليس غيرها ؟ وما عوامل ذلك ودوافعه ومراميه في الدولة ، والمجتمع ، والسلطة الحاكمة منذ محمد على حتى النزوع شبه الليبرالى في دستور ١٩٢٣ ؟

أولاً : القانون المصرى من محمد على إلى مرحلة التقنيات الحديثة :

النصوص التاريخية حول الوضع القانونى أيام محمد على ، محدودة .

وذلك على الرغم من كون هذه الحقبة التاريخية تمثل محاور عمليات التحديث الكبرى لبناء الدولة القومية ، إذا جاز لنا استخدام هذا التعبير مع قدر من التحفظ .

وكان جوهر عملية البناء يقوم على تأسيس مغاير للمؤسسات المجتمعية ، وبناء مؤسسات جديدة . كل هذا من أجل خلق روافد جديدة لشرعية الحاكم ، وصياغة مجتمع ودولة أقرب إلى الحديثة في وجوه عديدة .

وفي نطاق استمرارية بعض الموارث الثقافية القانونية القومية التي كانت سائدة قبل وصوله إلى سدة حكم مصر . ولكن كتابات تاريخ القانون المصرى ركزت على دراسة الأوضاع الدستورية والإدارية منذ عهد محمد على إلى عهد الدستور (١٨٠٥ — ١٩٢٣) .

وفي هذا الصدد تناولت السلطة التنفيذية — قبل عهد محمد على ، وفي عهده — وسلطات الوالى ، والدواوين والمجالس ، وتطور نظام الحكم بعد محمد على ، وسرد تجربة مجلس شورى النواب ومجلس النظار ودراسة المجالس القضائية المختلفة ، كد

(٢٤) من هذه الكتابات الرائدة شفيق شحاته تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ عهد محمد على الناشر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية القاهرة ١٩٦١ .
د . عمر مملوح مصطلحى المرجع السابق من ص ٣٧٠ حتى ص ٤٧١ ، ذكي عبد اللطيف المرجع السابق وأنظر أيضاً للرجع المام الكتاب الذهبى للحاكم المخطوط ج ١ ، ٢ ، وخاصة
محمد الحفيد بنوى أثر الإنجازات في القضاء والتشريع في مصر من ١ وما بعدها والتشريع والقضاء قبل إنشاء الحاكم الأملية عزيز خاتكى من ٦٢ وما بعدها .. القاهرة ١٩٢٣ .

الوالى والمجلس العالى الملكى ومجلس الإسكندرية ودمياط ومجلس جمعية الحقاينة والمجالس التجارية المختلطة ، والقضاء في الأقاليم . وبعد ذلك سرد للقوانين ، ونظرة إلى المجالس القضائية بعد محمد علي كمجالس الأقاليم ، ومجلس استئناف المسائل التجارية ، ومجلس قوميون مصر والمجالس المحلية ، ودراسة لنظام الملكية ، في عهد محمد علي والملكية العقارية بعد عهد محمد علي ونظام التعاقد والالتزام بوجه عام^(٢٥) .

والمنهج الغالب هنا ، هو سرد ، وشرح هذه التغيرات القانونية والنظامية ، على نحو شكلى محض ، ووصف للاختصاصات والتركيب الفنى الداخلى لهذه القوانين والنظم . وقد يشير البعض إلى عناصر من المشهد السياسى في مصر آنذاك ، وتأثير الوضع الدولى لمصر ، وعلاقتها بالدولة العثمانية ، ولكن دون تحليل لدلالاته .

ودونما كشف عن مصادر هذا التغيير القانونى في بنية المجتمع ، وتوجه السلطة الجديدة ، وتأثير مفاهيمها ، ومصالحها ، ومدرجاتها على صياغة النظام القانونى ، وإدخالها لعناصر جديدة وافدة من النظام القانونى الفرنسى .

إن الرؤية السردية ، والشكلية للقانون ، ولتاريخه على أساس أنه تاريخ السرد والتطورات في البنية القانونية وليس تاريخا للتطور الاجتماعى ، والسياسى للقانون ، أى للقانون كمسرح للصراع والتفاعل السياسى — الاجتماعى . وباستثناء بعض البحوث القليلة ، لا نستطيع أن نلمس مدى تأثير هذه التطورات المجتمعية الهائلة بمعايير هذا الزمان على المجتمع ومؤسساته ، ومفاهيمه ، وهو يسعى لدخول العصر ، وحدثاته ، ولبناء دولة إقليمية كبرى في المنطقة^(٢٦) . لقد كان مشروع محمد علي يقوم على تحديث المجتمع المصرى ، وفي إطار هذه العملية الكبرى ، قام « بتطوير النظام القانونى المصرى أيضاً حتى يساعده على تحقيق خطته الطموح ، ولعل ما استحدثه محمد علي من تشريعات قانونية هي أول علامة واضحة في تاريخ مصر الحديث بين القانون والتنمية والتحديث »^(٢٧) .

« وكان أمام محمد علي خياران : إما أن يطور النظام القانونى للشرعية الإسلامية الذى كان سائدا في عصره ، أو أن يسن تشريعات وضعية جديدة مستفيداً من الخبرة الغربية في التقنين . وقد اختار محمد علي لأسباب شتى الخيار الثانى »^(٢٨) . ولعل أهم هذه الأسباب هو سعى الحاكم الجديد لصياغة روافد جديدة لشرعية الحاكم ، مع الإبقاء على بعض روافد الشرعية التقليدية — من خلال تصفية الممالك ، والأساس الاجتماعى للعلماء وإلحاق المؤسسة الأصولية بالدولة^(٢٩) . وبم بناء على ذلك تجديد بعض عناصر النظام القانونى السائد ، وأدخلت أنماط جديدة في نظام التجريم والعقاب ، تخالف الأحكام الحدودية في الشرعية الإسلامية^(٣٠) .

وأصبح النظام القانونى الذى يتأسس على الشرعية الإسلامية يخضع للمصلحة السياسية للحاكم ، ويبحث يترك لها المجال للتطبيق في النطاقات التى لا تمس مصالحه ويخالفها بنصوص وضعية مستمدة من القانون الفرنسى الحديث إذا كانت هناك مجموعة مصالح وراء هذه المخالفة^(٣١) . أو بقواعد وضعية استنتجها الحاكم آنذاك .

(٢٥) انظر في ذلك شفيق شحاته المرجع السابق وعمر محمود مصطفى المرجع السابق .
(٢٦) د . أحمد محمد خليفة النظرة العامة للتجريم القاهرة : دار المعارف ١٩٥٩ . وانظر نيل عبد الفتاح : تطور النظام القانونى المصرى للرجع السابق . وانظر مؤلفنا للمصحف والسيف صراع الدين والدولة في مصر القاهرة ١٩٨٤ .
(٢٧) السيد ياسين : القانون والتنمية في مصر دراسة في علم الاجتماع القانونى ص ١٨ دراسة غير منشورة .
(٢٨) السيد ياسين : المرجع السابق ص ١٨ — ١٩ .
(٢٩) نيل عبد الفتاح : للمصحف والسيف صراع الدين والدولة في مصر ص ٢٥ وما بعدها .
(٣٠) نيل عبد الفتاح : تطور النظام القانونى المصرى للمصحف والسيف للرجعين السابقين وأحمد خليفة النظرة العامة للتجريم للرجع السابق وللراجع المشار إليها في هذه المؤلفات .
(٣١) نيل عبد الفتاح : تطور النظام القانونى المصرى للرجع السابق .

وهنا نستطيع أن نقرر أن النظام القانوني المصري بدأ مرحلة الانتقال من نظام المكانة إلى نظام العقد ، وبدء الاتجاه نحو تقليص سلطان الموروث الديني والاتجاه صوب عملية التحديث .^(٣٢) حيث قام محمد علي بإرساء جوانب من نظام العقد الذي يقوم على أن الحقوق والالتزامات تتحدد بحسب الرضا والقبول . وقد تم تدعيم نظام التقاضي من خلال إصلاحات إدارية شتى أدت إلى تحديث نظام المحاكم ،^(٣٣) مع استمرارية نظام الامتيازات الأجنبية بكل تأثيراته في خلق ازدواجية في النظامين القانوني ، والقضائي ، والتي استمرت حتى عقد اتفاقية مونترية عام ١٩٣٧ .

ولكن هذه العلاقات المركبة والمتشعبة بين القانون والدولة ، وبين عمليات التحول في المجتمع لم تظهر إلا على نحو شكلي ، ومبتسر في الكتابات التاريخية السائدة عن القانون . وكأن أنماط التفاعل الثقافي والمجتمعي بين النصوص وعالمها المفلق ، وبين القوى التي ساهمت في إنتاجها ، هو تعبير عن ضروب من التفاعل الشكلي ، والخيارات الفنية وليست تغيرات واسعة المدى ، وتمكس خيارات سياسية وسلطوية ، وثقافية جديدة على الواقع المصري آنذاك . وحيث بدأت رياح الحداثة الغربية تطرق الواقع المصري بقوة .

ثانياً : التقنيات الحديثة وسيادة القانون الغربي في مصر

مرحلة صياغة التقنيات القانونية المصرية على النسق الغربي لتطبيق على المجتمع المصري ، تمثل عملية استكمال التحديث القانوني التي ظهرت أبعادها الهيكلية في حقبة محمد علي ، وانعكاساتها المختلفة حتى عصر الحديدي إسماعيل .

وفي هذه المرحلة حدث التحول الكبير في النظام القانوني المصري من نظام يتأسس على الموروث القانوني الإسلامي ، والوطني إلى نظام حديث يقوم على استمداد أنساق كاملة من النظم القانونية الوضعية لتطبيق في مجتمع يختلف عن المجتمعات التي نشأت فيها هذه القوانين ، ومن خلال صراعات اجتماعية ضارية كرسست مصالح الطبقة البورجوازية الفرنسية التي إقتصرت على الإقطاع ، وقتنت مصالحها في القوانين المختلفة . ولكن هذه الصراعات ، وطوايعها المختلفة قد تكون من طبيعة مختلفة نسبياً عن تلك الصراعات التي سادت المجتمع المصري آنذاك ، ومن ثم تكتسب الدراسة التحليلية الثقافية والاجتماعية والسياسية أهمية متزايدة ، في إطار منهج في التاريخ الاجتماعي يستفيد من منجزات الثورة المنهجية الحديثة ، وذلك لبلورة السمات القومية للقانون في المجتمع المصري . ولأمكنية تفسير بعض من جوانب الصراع الهيكل السائد حالياً بينه وبين نظام الشريعة ، والذي يحوضه أطرافه على المستويات السياسية والفكرية ، والاجتماعية ، والأيدولوجية كافة .

واختلطت فيه القضايا والإشكاليات المختلفة على نحو يشير إلى التعقيد والغموض في مسار الحوار والمجدل الاجتماعي للأمة . كيف تم استيراد هذه القوانين الغربية ؟ ولماذا هذه القوانين دون غيرها ، ومن هي القوى التي وقفت وراء عملية انتقال الأنساق القانونية الغربية لأغلفتها في الواقع المصري ؟ كيف تم استقبلها على مستوى الوعي الاجتماعي ، والقانوني ؟ ما هي دلالات هذا الحدث في تطور مصر الحديث ؟

(٣٢) نيل عبد الفتاح : للمصحف والسيف للرجع السابق وانظر للرجع المشار إليها هنا .

(٣٣) السيد بسين : للرجع السابق ص ٢١ .

هل في المـنـوصـة التاريخية السائدة إجابات عن هذه الأسئلة أو بعضها ؟

إن مطالعة هذه النصوص المخلوذة ، تكشف عن أن هذه الأسئلة لازالت تفتقد إلى إجابات علمية ، وتاريخية ، وذلك لأن ذات المراجع التي أشرنا إليها سابقاً لا تكشف سوى عن تطور التشريعات ، والظروف الظاهرة التي أحاطت بها وذلك على الرغم من بعض الاستثناءات التي أشرنا إليها ، والتي حاولت الكشف عن تلك الظاهرة الهامة ، وتفسير أسبابها ، ومندلولاتها البنائية في مصر^(٣٤) إن الفقه السائد في تاريخ القانون المصري يقرر أن الانتقال إلى ما يسمى به عهد الإصلاح التشريعي والقضائي (من سنة ١٨٧٥ - ١٩٣٧) يمثل في الإصلاح المختلط حيث رأت الحكومة المصرية في عهد الخديو إسماعيل باشا أن النظام القضائي الذي يخضع له الأجانب في مصر ويقرر علاقاتهم بالحكومة وسائر السكان لم يعد مطابقاً نصاً وروحاً للامتيازات الأساسية الأولى التي حصلت عليها الدول من الباب العالي ، وأنه أصبح حجر عثرة في سبيل تنظيم البلاد وتنمية مواردها وإن الوقت قد حان للتفكير في إصلاحه^(٣٥) . إن نوبار باشا قد وضع تقريراً في هذا الخصوص رفعه للخديو إسماعيل في سنة ١٨٦٧ ندد فيه بالنظام السائد ، وطلب إصلاح النظام القضائي وإنشاء محاكم مصرية مختلطة مكونة من مصريين وأوروبيين وتمتد ولايتها لسائر المسائل المدنية والتجارية والجنائية مع الاحتفاظ بالمسائل المتعلقة بالمعارك الشرعية ، كما أوصى بإصدار تشريعات جديدة يعمل بها أمام المحاكم الجديدة^(٣٦) . وكان هدف نوبار باشا هو توحيد النظام القانوني المصري ، الذي تحكمه الازدواجيات ، مع سيادة الامتيازات الأجنبية والقضائية والتي كانت تمثل منطقة نفوذ للقانون الغربي ، والدول صاحبات الامتياز في مصر . وقد حاول نوبار باشا القيام بهذه المهمة ، إلا أنه وجّه باحتجاج الجاليات الأجنبية في مصر ، والتي طالبت بإبقاء الامتيازات على وضعها السائد ، واعتضت كذلك الدول الأجنبية عندما بلغها التقرير بصفة رسمية ، وخاصة فرنسا^(٣٧) . ولكنه تمكن بعد صراع دام سنتين في حواصم الدول الكبرى من الحصول على موافقة هذه الدول على عقد لجنة دولية مكونة من ممثلهم وممثل الحكومة المصرية للنظر في مشروع الحكومة التفصيلي الذي وضعه نوبار باشا للإصلاح القضائي ، واجتمعت اللجنة الدولية أثناء الاحتفال بافتتاح قناة السويس ، فبدأت أعمالها في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٦٩ وانتهت منها في ٥ يناير ١٨٧٠ بالموافقة على مبدأ الإصلاح مع إدخال تعديلات هامة على مشروع الحكومة المصرية ولم يقتصر الأمر على هذه اللجان وإنما شكلت الحكومة الفرنسية لجنة ثانية لبحث الموضوع وبدأت مفاوضات بين مصر وفرنسا ، قطعت في سنة ١٨٧٠ - ١٨٧١ بسبب نشوب الحرب بين فرنسا وبروسيا (ألمانيا) واتصلت ثانية في نهاية سنة ١٨٧٢ . ولم يقتصر الأمر على اعتراض الدول الأوروبية وإنما الحكومة العثمانية أنكرت على مصر مفاوضاتها مع الدول الأجنبية . ولولا حزم إسماعيل باشا وجهود نوبار باشا لما تحقق المشروع^(٣٨) .

وقد تطور الأمر بصور فرمان في ٨ يونيو سنة ١٨٧١ الذي أتاح للحكومة المصرية أن تعقد اتفاقات مع الدول الأجنبية بشأن الجمارك والتجارة وعلاقات الأجانب بالحكومة والسكان^(٣٩) .

ثم انتهت جهود مصر في وضع مشروع نهائي للإصلاح القضائي ينطوي على إنشاء محاكم مختلطة وموافقة الدول عليه فيما بين سنتي ١٨٧٤ ، ١٨٧٥ وكذلك الحكومة المصرية بعد تنازها عن بعض المسائل التي كان نوبار باشا يطالب بها

(٣٤) راجع في هذا الصدد : حسام عيسى مذكرات حول تطور النظام القانوني للشركات المساهمة في مصر . (على الآلة النسخة د . ت) ورسائله عن الرأسمالية والشركات المساهمة في مصر (بالفرنسية) .

(٣٥) ، (٣٦) عمر مخلوح مصطفى : المرجع السابق ص ٤٦٠ ، وص ٤٦١ .

(٣٧) عمر مخلوح مصطفى : والمرجع السابق ص ٤٦١ ، والمرجع المشار إليها في هذا المرجع .

(٣٨) إسماعيل في هذا السرد التاريخي على عمر مخلوح مصطفى المرجع السابق ص ٤٦١ ، ص ٤٦٢ .

(٣٩) عمر مخلوح : مصطفى المرجع السابق ص ٤٦٢ .

في مشروعه الأصلي بإدخالها في نطاق اختصاصات المحاكم الجديدة ، وفي ٢٨ يونيو ١٨٧٥ افتتح الخديو إسماعيل باشا المحاكم المختلطة رسمياً وعقدت أول جلسة لها في أول فبراير ١٨٧٦ .^(٤٠)

وقد تشكل النظام القانوني المصري من محاكم مختلطة ، وقوانين مختلطة ثم محاكم وطنية وقوانين وطنية . وتشكلت الأولى من قضاة أجناب في معظمهم وكانت تصدر أحكامها باسم الحكومة المصرية ، وتطبق القوانين التي أصدرتها الحكومة المصرية بعد موافقة الدول الأجنبية صاحبات الامتيازات ، وتمثل أنساق القوانين الستة الأولى في تاريخ مصر الحديث . والتي قام بوضعها المحامي الفرنسي المقيم بالإسكندرية مونوري ، وقام باقتباسها من القوانين الفرنسية بعد اختصارها ، وأدخل عليها بعض التعديلات من خلال تطبيقات القضاء الفرنسي والعرف السائد في البلاد ، وبعض أحكام الشريعة وقد تمثلت هذه التقنيات في القانون المدني المختلط وقانون التجارة المختلط ، وقانون التجارة البحرية المختلط ، وقانون المرافعات المدنية والتجارية المختلط ، وقانون العقوبات المختلط ، وقانون تحقيق الجنايات المختلط .

وقد استمرت هذه الثنائية والأزواجية في النظامين القانوني والقضائي المصري في تطور في أشكالها ، إلى حين عقد إتفاقية مونترية في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ والتي انتهت فترة الانتقال الواردة فيها — ١٢ عاماً — حتى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٩ وألغيت المحاكم المختلطة نهائياً ونقل اختصاصها إلى المحاكم الوطنية .^(٤١)

إن فقه تاريخ القانون يقوم بسرد مثل هذه الوقائع ، وأرقام القوانين ، والإشارة إلى بعض ملامحها التكوينية الداخلية ، ولكنه لا يفسر ، ولا يقول لنا لماذا ؟ . وإذا فسر فإنه يقول « كان للنظام القضائي المختلط رغم مساوئه أثره الحمود في تاريخ القانون المصري . فقد انتقلت إلى البلاد عن طريقه لأول مرة التقنيات الحديثة ، وقد صدرت عن قضائه أحكام ذات مبادئ ساعدت في إرساء هذه القوانين المستحدثة في البلاد ، وهي لا تزال مرجعاً للباحثين في القوانين المصرية »^(٤٢) .

أما الإصلاح الأهلي ، فكان الهدف منه « القضاء على الفوضى القائمة في المجالس القضائية المحلية وتنظيم المحاكم الجديدة ، بحيث يمكن الاستغناء عن المحاكم المختلطة بعد ثلاثة أو أربعة أشهر من تاريخ إنشاء المحاكم الأهلية ، إلا أن هذه الأمنية لم تتحقق إلا في سنة ١٩٤٩^(٤٣) وقد مرت الفكرة بتطورات عديدة وصدرت أول لائحة لها في سنة ١٨٨١ ، إلا أن الثورة العربية والاحتلال البريطاني حالاً دون إنشاء المحاكم الأهلية آنذاك إلى أن كلف مجلس النظار حسين فخري باشا ناظر الحقانية بتشكيل لجنة لترتيب هذه المحاكم وإعداد القوانين التي تقوم بتطبيقها »^(٤٤)

وفي ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وافتتح الخديو توفيق رسمياً المحاكم الجديدة في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ وإنشاء هذه المحاكم ، لم تعد المحاكم الشرعية هي صاحبة الاختصاص العام ، بل انتقل الاختصاص إلى المحاكم الأهلية المؤسسة على أساس حديث .^(٤٥) كان قد عهد إلى لجنة مكونة من ناظر الحقانية ، رئيساً وفاشير النائب

(٤٠) راجع في ذلك عمر محمود مصطفى المرجع السابق ص ٤٦٢ والمرجع الذي اعتمد عليه في هذا الصدد هو : *Jury d'or cinquanteans des Juridictions Mixtes : l'Égypte, 1876 - 1928 Alexandrie 1928.*

(٤١) شفيق شحاته ، المرجع السابق ، ص ٦٣ .

(٤٢) شفيق شحاته ، المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٤٣) شفيق شحاته ، المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٤٤) عمر محمود ، المرجع السابق ، ص ٤٦٢ ، ص ٤٦٣ .

(٤٥) عمر محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٤٦٣ .

(٤٦) شفيق شحاته ، المرجع السابق ، ص ٦٥ .

العمومي المختلط وموريوندو ، ولو ، القاضيين بالحاكم المختلطة ، وبطرس غالي باشا أعضاء بوضع المجموعات القانونية المختلفة التي تطبقها المحاكم الجديدة في المسائل الداخلية في اختصاصها . وقامت اللجنة بوضع ست مجموعات قانونية مماثلة للمجموعات المختلطة الست ، ولكنها مطمعة ببعض التعديلات التي اقتضتها ظروف البلاد^(٤٧) وهذه القوانين تملت في المجموعة المدنية الأهلية في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ ، أما المجموعات الأخرى . فهي :

(١) قانون التجارة ، (٢) قانون التجارة البحرية ، (٣) قانون المرافعات المدنية والتجارية ، (٤) قانون العقوبات (٥) قانون تحقيق الجنايات الذي صدر في ١٣ نوفمبر ١٨٨٣^(٤٨) وبعد إلغاء المحاكم المختلطة وتوحيد النظام القضائي المصري ، صدر القانون المدني الجديد في ١٦ يوليو سنة ١٩٤٨ ، وهو القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، وقانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ، وقانون تحقيق الجنايات رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠^(٤٩) .

والنظام القضائي المصري الحديث ، يعتمد في الأساس على النظام الذي استحدث في سنة ١٨٨٣ بإنشاء المحاكم الأهلية ، وأدخلت عليه تعديلات عديدة ، واتسع اختصاصه ليشمل المنازعات ذات العنصر الأجنبي ، ومسائل الأحوال الشخصية وأصبح نظاماً قضائياً موحداً ، شأنه في ذلك شأن الأنظمة القضائية المعمول بها في مختلف الأمم المتحضرة بتعبير الفقيه البارز شفيق شحاته^(٥٠) حتى صدر قانون نظام القضاء ، وهو القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وتطوراته المختلفة . حتى صدر آخر القوانين الصادرة في هذا الشأن . وفي ظل هيكل قضائي مختلف ، ونظام قانوني أدخلت عليه تعديلات عديدة^(٥١) هذه محصلة التطور في النظام القانوني المصري الذي تورده كتب تاريخ القانون على قلتها .

إن هذه المعالجات المنهجية التي تفصل بين القانون ، وبين الواقع الاجتماعي ، وتعامل مع القانون على أنه أبنية مجردة من القواعد القانونية ، وغاية البحث هو رصد تطوراتها الواقعية أو التشريعية هي النظرة الغالبة في المعالجة الفنية لتاريخنا القانوني — مع بعض الاستثناءات — على الرغم من عراقية هذا التاريخ وراثته على كافة المستويات الفنية والثقافية ، والاجتماعية والسياسية كافة ولكن هذه المعالجات لا تظهر على مسرحها القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة ولا الدولة ولا الصفوة القائدة . على الرغم من أن القانون الحديث كان محصلة تطور كبير ثقافي واجتماعي وسياسي .

كان التحول تعبيراً عن تحولات في روى القوى الحاكمة وضرورة تحديث القانون كجزء من تحديث الدولة والمجتمع ، وكانت هناك تأثيرات للصفوة التي أرادت الابتعاد تدريجياً عن عالم الدولة العثمانية — على الرغم من أن رياح التغيير القانوني فيها — بكل سطوتها الهائلة . وكانت الأفكار والمقولات تتجه صوب منابع جديدة للإلهام ، والاستمداد الفكري والعقلي تملت في أوروبا ، والغرب . والتي ستمثل جرحاً في التكوين الثقافي القومي لمصر ، ولكنه في ذات الوقت إلهام ، ومركز للجذب الساحر على الأصعدة كافة . فقد ظلت أوروبا — ومن بعدها أمريكا — مركز الحزب في الخيال الجماعي للصفوة السياسية ، والثقافية ، وستظل الازدواجية تشد أجيال الصفوة المصرية بين كونها عدواً ، وصديقاً . ولكن بدايات التكوين الحديث للصفوة المصرية ، لم تكن العامل الأوحيد ، ولا مشيئة حاكمها إسماعيل باشا الذي أراد أن يجعل منها قطعة من أوروبا .

(٤٧) راجع شفيق شحاته المرجع سالف الذكر ص ٦٦ .

(٤٨) شفيق شحاته المرجع سالف الذكر ص ٦٧ .

(٤٩) شفيق شحاته المرجع السابق ص ٦٧ .

(٥٠) شفيق شحاته المرجع السابق ص ٦٧ .

(٥١) راجع بحث السيد المحمدي للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ١٩٠٩ — ١٩٥٩ القاهرة ١٩٦٠ وراجع بحث الدكتور السيد مصطفى السيد عن تطور التشريع الجنائي في الخمسين سنة الأخيرة .

والدكتور هاني خليل القانون الإداري في الخمسين سنة الأخيرة ، والدكتور محمد كامل ملس عن تطور الشركات وتغيرها خلال الخمسين عاماً الأخيرة والدكتور جمال الدين زكي : قانون العمل — نشأته وتطوره . والدكتور فرج الاتجاعات الأساسية للتشريع السنوي في الخمسين سنة الأخيرة . من ص ٥٠١ حتى ص ٦١٩ وما بعدها في المرجع سالف الذكر .

ولكنه أيضاً التحول في علاقات مصر الدولية ، ومركزها الدولي وتحول اقتصادها بعد سقوط محمد علي إلى جزء من بنية النظام الرأسمالي العالمي وهذا التحول الميكلي كان يقتضى أن يكون النظام القانوني المصري السائد ، جزءاً من منظومة القانون الغربي الحديث ، حتى تتساند ، وتتناسق قواعده ، مع قواعد منظومة المركز التي أرادها الغرب . بمثابة هامش له ويتبع التطورات الداخلية فيه . هل هي محاولة جعل العالم القانوني في الهامش صورة مصبغة على مثال النظام القانوني الغربي ؟ . كانت هناك أيضاً مؤثرات داخلية تطلت في ضرورة البحث عن صيغ لبناء دولة حديثة على النمط الغربي ، وخاصة في القانون لدى الصنف الجديدة .

وهناك أيضاً البعثات المصرية إلى أوروبا ، والفتنة الثقافية التي وقع تحت ظلها أبناء الصنف المصرية هناك .

وثمة تأثيرات لنفوذ الجاليات الأجنبية هذه ليست تفسيرات نهائية ، وحاسمة وإنما هي محاولة للإجابة عن بعض التساؤلات التي لم نجد لها تفسيراً في تاريخ شرح القانون وسرده في مصر ، وليس التاريخ الاجتماعي للقانون . إن تحليل مناهجيات التأريخ الثانوي في مصر عن الفترة من ١٩٢٣ - ١٩٥٢ تكاد تسرى عليها هذه الملاحظات ، خاصة وأن جوهر الأبنية القانونية التي سادت فيها لم تتغير كثيراً ، وبقيت التقنيات الأساسية في جوهرها واحدة من حيث مضمونها الاجتماعي وتركيبها الداخلي ، وطبيعة المصالح التي تحميها .

إن التاريخ الدستوري المصري طبق عليه الفقه ذات النظرة ، والمنهج الشكلي السردى السائد حيث يتم سرد التطورات في الوثائق الدستورية ، وشرح لتركيبها الداخلي ، ونظام الحكم ، واختصاصات السلطات المختلفة .^(٥٢) .

والتاريخ الدستوري ، ليس تاريخاً للوثائق الدستورية وإنما لتطور شكل النظام السياسي ، وهو بهذه المثابة لاهد وأن يعكس الظروف والمحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أملت على الصنف السياسية — والطبقة الاجتماعية التي تركزت عليها — في اختيار هذا الشكل من أنظمة الحكم الدستورية دون غيره ، ومدى ارتباط هذا الخيار بالصراعات الاجتماعية وبوضع النظام الدولي السائد . فالنظم السياسية ليست اختيارات تتم في المطلق أو الفراغ ، وإنما هي تعبير عن مجمل الأوضاع الاجتماعية والسياسية ، وتشكل الصراع والتوازن الاجتماعي في لحظة تاريخية ما . والكتابات القانونية المصرية عن تاريخ النظم الدستورية ليست سوى سرد للنصوص وتفسير لغوي ، أو قانوني لها ونكاد لا نعر على المجتمع والقوى السياسية والطبقات الاجتماعية التي ينظمها هذا الشكل الدستوري السائد في مرحلة تاريخية ما في تطور مصر ولا على مشاكل الشرعية السياسية والأزمات المختلفة التي واجهت النظام السياسي المصري في مراحل تطوره المختلفة هل هي مجرد أزمة في المنهج التاريخي أم انحياز لرؤية محددة في النظر إلى المجتمع ، والقانون ، والعالم ؟ .

إن أى منهج هو تعبير عن رؤية ، وانحياز لموقف اجتماعي وسياسي ، وثقافي محدد . وفي تقديرى المتواضع أن هذه المناهج الشكلية تتضمن رؤية للقانون الغربي البورجوازي الذي يمالج القانون كأبنية من القواعد المجردة ، بهدف إخفاء المصالح الاجتماعية التي تنطوي عليها هذه القواعد . ومدى الحيف الاجتماعي الذي تمثله . فليست المسألة مجرد تعبير عن سيادة

(٥٢) انظر في هذا الصدد — فؤاد العطار — النظم السياسية والقانون الدستوري ص ٤٤٦ إلى ص ٤٩٨ . دار النهضة العربية د . ت . ثروت بدوي : القانون الدستوري وتطور الأنظمة الدستورية في مصر من ص ١٨٠ إلى ص ٢٦٧ دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧١ .

طبعة الحرف : مرجع القانون الدستوري من ص ١٧٣٥ إلى ص ٢٩٨ ، وملا للزلف به بعض التطورات القانونية فقط .

وهناك مؤلف لإبراهيم شامى عن تطور النظم السياسية والدستورية — الناشر دار العربى وهو يختلف نسبياً في منهجه وتفسيراته السياسية عن الاتجاه الغالب في الكتابة عن التاريخ الدستوري المصري .

مناهج محددة فقط أو أساليب محددة للتنشئة العلمية والأكاديمية في كليات الحقوق ، لا تمد الباحث بمناهج وروى مختلفة توسع من منظور الرؤية ولفتح آفاق نظرية ، وتطبيقية مختلفة . هذا جائز ، ولكن السبب الرئيسي يكمن في أننا إزاء إغيازات للجماعة البحثية القانونية ، واختيارات اجتماعية محددة . حيث العقد شريعة المتعاقدين وسلطان الإرادة والملكية حق مقدس إلى آخر هذه الأقسام التي كرسها الثورة الفرنسية في المجموعة المدنية النابوليونية .

رؤية ختامية

القانون كما أشرنا هو تعبير عن الصراع بين المصالح الاجتماعية والنظام القانوني ، يمثل نتاجا فكريا يعكس أوضاع الأزمان التي نبت فيها ، ولا يصح فصله عن الظروف الاجتماعية التي صاحبت نشأته وتطوره^(٥٣) والفقه السائد سواء في شرح القانون ، أو تطوره وتاريخه لا يزال خاضعا لسطوة التفسيرات اللغوية ، والقانونية المجردة المعزولة عن السياقات التي أنتجتها .

إنها الدوجمائية ، والشرح على المتن ومازالت المناهج السائدة في التأريخ للقانون ، خاضعة لسطوة مناهج التفسير القانوني التقليدية وهذه الأسباب فإن التحليل الاجتماعي لتاريخ القانون لا يستهدف رصد وبلورة السمات القومية في الثقافة القانونية فقط ، لأن العلم لا يعرف خصائص ثابتة ، ومطلقة لأية مجموعة بشرية^(٥٤) . ولكن العلم أقر بتاريخية الظاهرة الثقافية — قوميتها وطبيعتها^(٥٥) .

والقانون في قلب الثقافة المصرية ، وفقهاء تاريخ القانون المصري يتناولون في بحثهم تطورات هذا التاريخ لوقوعهم في المناهجية الشكلية^(٥٦) ودونما نظر للأبعاد القومية والطبقية والثقافية والسياسية في ظاهرة القانون . والمناهجية الشكلية لا تؤدي إلى اكتشاف جوانب ، وقسمات الشخصية القانونية المصرية ، ولا السمات القومية لها .

وذلك على الرغم من قدم هذا التاريخ القانوني ، والخبرات التاريخية العميقة وراء تطوره . خاصة وأن الفكرة الحديثة ، والمفاهيم الليبرالية — بالمعنى الذي ساد في تكوين العقل السياسي المصري الحديث — دخلت عبر القانون ، والجماعة القانونية التي تشكلت تاريخيا من الفقه والقضاء والمحاماة ومن ثم فإن الحاجة الموضوعية إلى استخلاص السمات القومية للثقافة القانونية المصرية تزداد أهميتها في هذه المرحلة ، خاصة في ظل الصراعات الضاربة بين القانون الوضعي الراهن ، وبين الثقافة القانونية القومية الموروثة ، متمثلة في الشريعة الإسلامية وتحول المسألة من صراع أيديولوجي إلى صراع سياسي محتدم سوف يظل ساريا إلى أجل غير منظور .

(٥٣) ثروت أنيس الأسبوطي : المرجع السابق ص ٢٨٢ .

(٥٤) قضية الأصالة والمعاصرة ص ١ مركز الدراسة السياسية والاستراتيجية دون اسم ، دون تاريخ نشر على الآلة النسخة .

(٥٥) البحث السابق ص ٣ .

(٥٦) راجع محاولة حلقة : لطيفة محمد سالم — النظام القضائي الحديث ١٨٧٥ — ١٩١٤ ج ١ ، الجزء الثاني من ١٩١٤ إلى ١٩٥٢ ، الناشر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ .

مناقشة

١ - أ . على فهمي :

الحقيقة أن الأستاذ نبيل عبد الفتاح ق. أثار إشكاليه كبرى ، وغير قابلة للحل في تقديري . هذه الإشكالية تتمثل في كيفية الحصول على الوثائق الغائبة . إن هذا يبدو مستحيلا فعلى سبيل المثال لاتوحد من الأصل وثائق للمحاكم قبل بداية العصر العثماني . وهناك مجموعة من الزملاء تبدل جهودا كبيرة لتجميع وثائق ما بعد العصر العثماني وأساهم أنا شخصا بمجهود متواضع في ذلك الطريق إلى حوار جهود زملاء أذكر منهم د . عبد الرحيم عبد الرحمن ، ود . نور فرحات .

٢ - أ . عطية الصرقي :

أود هنا أن أنوه بدور محمد علي في مجال القانون . كان محمد علي هو الذي وضع لائحة الفلاح وسن العديد من القوانين الهامة ، وكان حرصه على نزاهة القضاء لانظير له حتى أنه عين « خرس » كسعاة في المحاكم حتى لا يتصنتون على المداولات . وأنا أوجه اللوم للأستاذ طارق الشري وللاستاذ المحاضر ، وأهيب بكل المهتمين أن يكون لتاريخ القانون نصيب من الأهمية لديهم حتى يصبح جزءا من تاريخنا القومي . وإذا كان هناك من يعترض على كتابة تاريخ المحاكم بحجة أن هناك تجاوزات في القضاء في الماضي وأن إخراج هذا التاريخ قد يؤدي شعور بعض القضاة الآن فإننا نرد بأن هناك أيضاً نقاطا ومواقف مضيق للقضاة في كل العصور . والقانون وتاريخه له ارتباط مباشر بالمشاكل والقضايا الاجتماعية ، ومن هنا تبدو أهميته وأهمية كتابة تاريخه .

٣ - أ . طارق البشري :

لديّ حوالى أربعة أسئلة :

أولاً مع إعصاى بكل مايلكتبه الأستاذ نبيل واهتمامى وصلتني بهذا الموضوع الذى تحدث فيه إلا أننى لا أعرف بالضبط صلة ما عرضه علينا بالدولة من زاوية الفترة الزمنية ١٩١٩ - ١٩٥٢ !
ثانياً أن الأستاذ نبيل قد أثار من الأسئلة أكثر مما أثار من إجابات إن وإذا كان السؤال نصف العلم — كما يقولون — فقد أصبح عند الأستاذ نبيل كل العلم !

وأنا أقول للأستاذ نبيل هل كانت هناك كتابات في التاريخ الوضعى أجابت على هذا السيل من الأسئلة التى طرحها في ورقته وتركها دون إجابة ؟ وهل عدم وجود إجابات على هذه الأسئلة يعنى أن التاريخ الوضعى غير موجود ؟
ثالثاً أنا أوافق على ما قاله الزميل « على فهمي » حول استحالة دراسة تلك الفترة التى ليس لدينا عنها أى وثائق .

رابعاً تحدث الأستاذ نبيل حول نوع القانون الذى طُبّق في بعض الفترات ورأى هو أن العديد من القوانين قد استُمدت من الأعراف السائدة .. ولم يقل لنا ما هى تلك الأعراف وما هى مصادرها .. الأزهر كان يُدرس للناس علماً يتصل بحياتهم ولولا ذلك لا نغضوا من حوله وانصرفوا إلى مايفيد حياتهم وشعوبهم .. كان الأزهر شريكا في صياغة القوانين ولم تكن تلك التشريعات بعيدة عن الشريعة الإسلامية . هناك حقائق كثيرة غائبة وعليها أن نبحث عنها حتى تكتمل الصورة في واقعها الصحيح .

٤ - أ . أحمد كامل :

ملاحظتي تنصب على ما تردد في تعليقات الزملاء حول كثرة الأسئلة في ورقة الأستاذ نبيل وخاصة تلك الأسئلة التى تركزت حول أسباب عزلة التشريع القانونى عن التطور الاجتماعى . وفى رأى أن الإجابة كامنة في هذا التطور ذاته .

فبينما نجد « الفقه » الأوروبى المركزى الشامل — الذى أردنا أن نقبسه كقانونين — قد مر بمراحل عديدة في تطوره بداية من المدرسة الأخلاقية (المسؤولية العقابية) — مع صعود البرجوازية الأوروبية وثورتها — مروراً بالمدرسة الوضعية التى انعمكت أيضاً في الفقه القانونى الجبان

وحتى المدرسة الوصفية سوف نجد انعكاسا للنائية الاجتماعية فيما يسمى باتجاه الدفاع الاجتماعى فى القانون .. كل هذا التطور المتشابه فى المجتمع الأورى لا نجد على الإطلاق مثلاً فى بلدان الشرق .

وهناك ظاهرة ذات دلالة وأقصد بها « التشريعات الجنائية » التى لم يكن يسبقها فلسفة تتحدث عن « عقد اجتماعى » وإذا تأملنا فترة « محمد على » سوف نجد أنه بدأ بالقانون العقابى . فى عام ١٨٣٧ صدرت لائحة السياسة الملكية ثم لائحة الجسور ، وفى عام ١٨٣٨ لائحة الفلاح ثم تلت ذلك فى العقود المتعاقبة لوائح مثل اللائحة السعيدية ١٨٥٥ ثم لائحة إسماعيل عام ١٨٧٥ .. كل هذه التشريعات فى الحقيقة تشريعات « جنائية » سبقت حتى تقسيم السلطات .. وحين نتحدث عن تقسيم السلطات يقصد الزملاء .. « قاضى القاهرة » ، قاضى القاهرة كانت تُعنه الآستانة لمدة عام وبعد ذلك تبع هذه الوظيفة فتقوم السلطة فى مصر بشرائها لقاء مبلغ ٢٥٠ حينها تركيا لمدة ثلاثة سنوات .. إلى آخر هذه التطورات . خلاصة الأمر أنه ليست هناك إجابة لسؤال « لماذا » فى ورقة الأستاذ نبيل عبد الفتاح إلا بحث قصة « الانتقال — التفسخ » داخل المجتمع المصرى والتى عكست بالتالى عزلة الفقه القانونى عن علم اجتماع شامل .

٥ — أ . أحمد ثابت :

فى ملاحظات على بحث الأستاذ نبيل عبد الفتاح . لقد تناول البحث قضية شائكة جداً وفهمت منها أنها تتناول العلاقة بين النظام بين النظام القانونى المصرى الحديث والتطور السياسى والاجتماعى . فى هذه القضية تناول البحث دخول النظام القانونى الوضعى بصورة لم يتضح معها هل دخل بشكل « صراعى » بين قوى ومصالح وهيات عملية ودولية (مثلاً دور الدولة العلية) ودور رجال الأزهر ودور النخبة المثقفة ثقافة غربية . هل تم ذلك فى إطار صيرامى أم أن النظام القانونى الوضعى فى طبعه الغربية الفرنسية وما أدخل عليه من تعديلات جاء فى شكل معزول عن تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ؟ .

فيما يبدو من ورقتك أنك ترى أن دخول النظام الوضعى الغربى كان ضرورة حماية بل سبق انتفاضة الطبقة الوسطى المصرية مع ثورة ١٩١٩ وكان إلهاماً لتحديث النظام القانونى والقضائى فى مصر . وفى فترة أخرى ترى أنه كان دغياً ومازال معزولاً ومنبوذاً . القضية الأخرى — وكانت هى الأولى بالتحليل فى قضية الصراع بين إدخال النظام القانونى الغربى عام ١٨٨٣ والنظام الشرقى أو الإسلامى غير المدون والذى نشر عنه أ . طارق البشرى دراسة فى جريدة « الشعب » ثم نشرتها جريدة « الحوار » بعد ذلك .

٦ — د . محمود مولى :

أولاً أود أن أصبح للأستاذ نبيل معلومة .. قال فى عرضه الشفوى للإمبراطور « الإغريق » ، أو كفافوس والصحيح هو الإمبراطور الرومانى وليس الإغريقى .

ثانياً لقد تجاهل الباحث بعض المحاولات الجادة فى التأريخ للقانون مثل كتابات د . لطيفة سالم التى كتبت دراسة ممتازة عن تاريخ القضاء المصرى فى جزئين نشرهما مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . وسوف يجد الأستاذ نبيل فيهما شيئاً مما يطالب به إلى حد ما .

النقطة الثانية: فى رأى أن من يعرض لكتابة تاريخ القانون يجب أن يكون دارساً للتاريخ إلى جوار القانون . وعلى سبيل المثال عندما شرعت فى كتابة كتاب عن الاغتيالات السياسية كان لابد لى من الحصول على ثقافة قانونية قبل التعرض لقضايا الاغتيالات وكان لابد من معرفة التشريعات التى حكمت المجتمع فى هذا الوقت وكذلك النظام القضائى للمصرى . ولحسن الحظ أتنى حاصل على ليسانس الحقوق إلى جوار ليسانس الآداب واستطعت بذلك أن أصنع « توليفة » .. والأمر يحتاج إلى وقت طويل بلا شك حتى يستطيع الدارس أن يستوعب الثقافتين فى آن واحد .. وسوف نجد الحال نفسه أيضاً بالنسبة للتأريخ الاقتصادى والتأريخ الاجتماعى . وهذه مسألة هامة لبناء المؤرخ الذى تطالب به لتحقيق بوجوده ما يطالب به الأستاذ نبيل .

٧ - د . وليم سليمان :

في الحقيقة سؤالي متعلق بشخصية لم تأخذ بعد حقها في دراسة تاريخ مصر بصفة عامة وتاريخ النظام السياسي على وجه الخصوص ، وأعني شخصية « رفاة الطهطاوى » .

كان رفاة الطهطاوى قريبا من محمد على ومشروعه وعاصر ثورة ١٨٣٠ في فرنسا ونتائجها واستطاع أن يرصد دور الشعب في هذه الثورة ولقد كتب عن تلك الثورة قائلا في وصف الأحداث : إن هذا كان شيئا مما حدث في مصر أيام « المماتية » . بالطبع أخفى رفاة ما كان يود أن يقوله للمصريين — خوفا من محمد على — بأنهم يمكنهم أن يفعلوا مثل ما فعله الشعب الفرنسي عام ١٨٣٠ .

أيضا كان رفاة الطهطاوى ذا نظرة متسعة الأفق برغم احتفاظه بالثراث وتمسكه الشديد بالدين الإسلامى .. وما قدمه لم يكن « توليما » لقراءاته أو مشاهداته ، بل تحدث أيضا عن التفاعلات الحادثة بين تلك المشاهد والقراءات .

وللطهطاوى نصٌ خطير يقول فيه إن « من استوعب أصول الفقه وفهم قواعده أدرك أن ما يحدث هناك في تلك البلاد ليس مختلفاً عما تحويه الشريعة » .. هذا نصٌ بالغ الخطورة في رأى وفى رأى أيضا أن للطهطاوى وقلات اجتماعية تستحق النظر .. هناك مثلاً حديثه عن الدولة الثانية وهو يقول إن اختيارهم للملعب « الحنفى » كان نتيجة لفهمهم أن هذا المنتج أوفى لمصالح الحكام .. ويضرب أمثلة كثيرة على ذلك . وأنا أدعو إلى أن يُدرس هذا الرجل بشكل متأنٍ في إطار مشروع كتابة تاريخ مصر المعاصر .

من زاوية أخرى .. لم يكن الطهطاوى « منظرًا » ولا يمكن أن نقده أو نمدحه لأنه فيلسوف ومفكر نظرى .. وهناك الكثيرون يقولون عنه إنه لم يفعل شيئا وأنه لم يستوعب فلسفة التنوير ولم يفهم « روسو » وغير ذلك .. وأنا أقول لهم إن الطهطاوى كان رجلاً متواضعاً وكل ما أراد أن يفعله هو ترشيد التجربة الواقعية الناجحة لحمد على .

وللرجل إنجازات حقيقية لا يمكن تجاهلها . فلقد عاصر الطهطاوى التجربة منذ نشأتها في عام ١٧٧٣ حتى نهايتها عام ١٨٠٥ وكتب كتابا اسمه « مناهج الأبواب » عندما أنشئ مجلس شورى النواب ، وفي هذا الكتاب قدم خطة تنمية شاملة وكان سعيداً بتقويم النوايا لهذه الخطة لأنه رأى فيها ما كان يراه هناك في فرنسا .

وفي النهاية أدعو مرة أخرى السادة المؤرخين إلى الاهتمام بالطهطاوى باعتباره أحد الرواد الرئيسيين في التاريخ القانونى للمصرى .

٨ - د . عبد الرحيم عبد الرحمن :

من المعروف أن النظام القضائى كان موجوداً قبل عصر محمدعلى وهذا ثابت من سجلات المحاكم الشرعية في مصر العثمانى ومازالت محفوظة حتى الآن .

ومن المعروف أيضا أن القضاء العادى كان مخصصا بالمسائل التجارية والزراعية وكذلك المسائل الشخصية والتركات والمواثيق .. كل تلك القضايا كانت لدى قضاة المحاكم ونوابهم ، أما القضاء الجنائى فكان يتم بحضور « قاضى القضاة » أو « قاضى عسكر أئندى » وحضور الجمعية التى كانت تجمع الأمراء المماليك والباشا و « كصخدا الباشا » ، وبعد ذلك يرسل قاضى القضاة إلى « الجرم » ثلاث مرات يطلب منه اللؤل أمام الجمعية للمحاكمة فإذا رفض فإن القاضى يُصدر فتوى بأنه أصبح مخالفاً والجريمة ثابتة عليه .. وهنا يصدر فرمان « باشوى » يقتل هذا المتهم .

ومن هنا نخلص إلى أن عملية القضاء الجنائى والقصاص والإعدام كانت موجودة أيضا قبل عصر محمد على .

إن اللوائح التى صدرت في عصر محمد على كانت كلها لوائح لتنظيم الحياة الاقتصادية ، ولم تكن لوائح للنص على العقوبات الجنائية .. وكان القضاء متروكاً للمحاكم التى كانت قائمة في مصر العثمانى ولم تلغ منها إلا محكمة واحدة .

٩ - د . حسام عيسى :

أولاً أقام الندوة الأستاذ نبيل عبد الفتاح على طرحه لهذه الإشكالية الهامة كذلك أشكر د . عبد العزيز موار لأنه ذو كلفة الآداب على حد على — منذ عدة سنوات وحتى الآن يفتح باب قسم التاريخ ويسم الاجتماع للدراسة تاريخ القانون الذى لايجد مكاناً لهذه الدراسة فى كلية الحقوق .

إن الإشكالية التى طرحها الأستاذ نبيل سليمة .. تاريخ القانون كما يُدرس الآن تماماً كما وصفه وليس له علاقة بالطريقة التى يجب أن يُدرس بها القانون .

تاريخ القانون لا يُدرس منفصلاً بالشكل الذى نعرفه الآن ويحتل فى رؤية التاريخ القانونى رؤية فوقية (القانون فوق المجتمع .. فوق التاريخ .. القانون له تاريخه الخاص الذى لا يرتبط بالتاريخ الاجتماعى وله ذاتية ويتطور تطوراً مستقلاً) — هكذا يروونه فى دراستهم . وعندهم مثلاً أن القاعدة القانونية تطورت لأن « الفقيه » اكتشف أنه يجب تطويرها . بهذا الشكل الساذج يُدرس تاريخ القانون فى الكليات المصرية .

أيضاً لا يُدرس تاريخ القانون إلا فى مادة واحدة على مدى أربع سنوات وبعد ذلك يقوم كل دارس أو باحث بعمل عرض مسبق لا علاقة له بما يدرسه .. وسوف أعطى مثلاً طريفاً .. عندما حدث التأميم فى الستينات كانت « المودة » أن يكتب الجميع عن النظام الاشتراكى ورأينا كيف يملأون فى عمل مقدمة عن ضرورة النظام الاشتراكى ثم يكتب خمس صفحات عن أهمية تطور القاعدة القانونية لتتلام مع مطالب التنمية والتطور الاشتراكى وحاجات الشعب العامل .. وبعد ذلك ينهى مقدمته ويدخل فى الموضوع فتجده قد نقل ما كان يكتبه فى الأربعينات !!

وبالطبع يكون من السلاجة أن نتكلم بعد ذلك عن كتابات جادة .. لأنها لم توجد بعد . إذن كان طرح الأستاذ نبيل طريحاً سليماً وعليها أن ندرس أسباب تناول تاريخ القانون بهذه الطريقة ولماذا كان القانون معزولاً تماماً عن الدراسات الاجتماعية ؟

وهناك قضية هامة وهى نظرة العلوم الإنسانية لعلوم القانون . فالقانون لديهم ليس علماً ومن المحتمل أن يكون علماً فى المستقبل وعلوم الاجتماع تُخرج القانون من إطارها (فللقانون رجاله ولا شأن لنا به) .. ومن النادر أن نجد كلاً ما جرحاً فى هذا الموضوع .

وأنا أرى أن كل الأيديولوجيات المعاصرة تتبع أصولها من الفكر القانونى ، وحتى الفلسفة الحديثة مناهجها من علم القانون وبالتحديد القانون بشكله الذى بدأ فى القرن السادس عشر . ومع ذلك نجد أن علماء التاريخ والاجتماع ينظرون إليه على أنه « كيان خارج » ولا شأن لهم به . والسبب فى تصورى هو سيطرة الوضعية القانونية على رجال القانون . المشكلة دائماً هى أننا ننقل عن أوروبا الأيديولوجيا فى لحظة أزمتها ونعنيها .. لقد نقلنا الوضعية القانونية وهى فى أشد لحظات أزمتها فأخذناها مشوهة للغاية ومتقلدة .

هل هناك حل ؟ .. الإجابة كما أراها أن الدراسة الاجتماعية للقانون ضرورة الآن ، وسوف تدفع الإشكالية القائمة بين الشريعة والقانون الوضعى إلى خلق مثل هذه الدراسات فى أسرع وقت ممكن . وهناك نقاط أخرى أود أن أتحدث فيها :

أولاً : فيما يتعلق بدخول التشريعات الوضعية الجديدة المأخوذة عن القانون الفرنسى تكلم الأستاذ طارق البشرى مع الأستاذ نبيل وقال له هل من المقبول أن ما كان يُدرسه الأزهر كان معزولاً عن حاجات الناس ؟ وهذا فى رأى يعكس مفهوماً مضاداً لنفسه فإذا كان كل ما هو موجود بالضرورة يعبر عن مصالح الناس فلماذا ينكر الأستاذ طارق هذا على القانون الوضعى ؟

ثانياً : إذا كنا نريد أن نثبت أن الشريعة الإسلامية ظلت مُطبقة حتى عام ١٩٠٥ وأن ما يحدث الآن هو مجرد مرحلة عابرة نتيجة للاختراق الغربى وأنه من المفترض أن تعود الأمور إلى سيرها الطبيعى إذا كانت هذه هى القضية فى رأى أن هذا لا يؤدي إلى حل المشكلة . والأجدى أن نسأل هل هناك شيء اسمه الشريعة الإسلامية الخالدة أم أن هناك شريعة إسلامية تتغير مع تغير الزمن وتغير بفترات انحطاط وفترات صعود ؟ ومن ناحية أخرى القانون الأوروبى أصبح جزءاً من تراثنا بنفس الشكل الذى أخذ القانون الإسلامى كجزء من تراثنا .

ثالثاً : فيما يتعلق بدخول القوانين الأجنبية ١٨٧٥ - ١٨٨٣ — وهنا أعطى للأستاذ طارق حججه لصالحه — لم تكن قضية التحديث بسبب أن الحكومة المصرية تود أن تدخل عصر الحداثة .. فقبل ذلك كانت الحكومة المصرية تسعى للتحديث ولكنها لم تفعل !!

والسؤال هو لماذا استطاعت الحكومة المصرية أن تفعل ذلك في عام ١٩٧٥ ؟ قال البعض في عام ١٨٦٧ قُدم تقرير للوالى اسماعيل باشا بضرورة التعديل . ولكن هناك تاريخ أهم من ١٩٨٦ .. « ديليسيس » تقدم بمذكرة صغيرة من اثني عشر صفحة عنوانها .. « الإصلاح القضائى والقانون المصرى : ضرورته وحتميته » . في مصر عندما تقدم « ديليسيس » بهذا باتت المسألة في غاية الوضوح فالاستثمار الأوروبى في مصر كان قد انتقل من مرحلة الاستثمار في القروض إلى الاستثمار المباشر .. والاستثمار المباشر يحتاج إلى نظام قانونى يمكن توقعه وهذه هي فكرة « ماكس فير » القائلة بأن النظام القانونى العقلانى هو النظام القائم على التوقع . ولم يكن هذا طابع النظام القانونى القائم في مصر آنذاك .. كان هذا النظام التعددى يقوم على أن لكل قصصلية الحق في الحكم بقانون دولها وبالتالي لم يكن المستثمر الأوروبى يعرف أى القوانين سَـتُطبق عليه ، وهذا ضد الشرعية بمعناها الرأسمالى .. والحداثة معناها القدرة على التوقع ، لذلك كان لابد من إحداث تعديل كبير في النظام القانونى المصرى .. كانت هذه هي فكرة « ماكس فير » وهذه هي الشرعية الدستورية والتي لم تكن موجودة لدينا آنذاك ..

لقد استُخدم القانون الغربى لضرب مصر واختراقها .. نفس القوانين التي كانت تُحدث أوروبا وتنقلها إلى مستوى أرقى هي التي استخدمت لضرب مصر والقضية ليست شكل القانون ولكن هذا الجوهر السيء لهذه القوانين .

٩٠ — د . عبد العزيز نوار :

اسمحوا لي أن أبدأ بعض الملاحظات على النقاشات التي درت في هذه الجلسة .

أولاً : الكثرة من الباحثين والمستعمن كانوا يطلبون من أهل القرن السادس عشر أو ما قبل ذلك أن يكونوا علماء اجتماع .. وعلم الاجتماع لم يتوطد أركانه بعد ، ولم يستقر إلا منذ وقت قريب لايزيد عن ثلاثين عاماً ، وهذا نوع من تحميل الناس أكثر مما يجب .. وأنا أرى أنه على القانونيين الحاليين دراسة الاجتماع حتى نسد تلك الثغرة .

ثانياً : هناك انفصال بين أهل القانون وأهل التاريخ ، أهل القانون يحقرون التاريخ وأهل التاريخ يحقرون القانون .

لقد رفض قسم التاريخ أن يقوم أستاذ اجتماع بتدريس مادة علم الاجتماع السياسى ، وحُذفت مادة النظم السياسية حتى لا يُدرسها أهل القانون ، القانون الرومانى في الحقوق حُذفت منه كلمة تاريخ .. مع أنه تاريخ !!

هناك إذن فواصل خطيرة بين العلوم وبعضها البعض ولا بد من اجتيازها .

ثالثاً : هناك من يتحدثون عن الوثائق .. أين هي هذه الوثائق ؟ .. هذه الوثائق لم يشاهدها إلا عدد قليل جداً من الباحثين .. وبعد ذلك نريد أن نتكلم عن تاريخ مصر !!

إننى أتحدى أى باحث قانونى أن يكون قد اطلع على وثائق مصرية (ترددت في الصالة عبارة « وثائق المحاكم الشرعية ») . المحكمة الشرعية من الذى يذهب إليها ؟ هل اطلع أحد منكم على الدراسة التي قدمها « علاء يوسف » عن القانون العثمانى .. أتحدى أن يكون واحد من الجالسين قد قرأ هذه الدراسة ؟

(١٩) د . عبد الرحيم عبد الرحمن :

بالنسبة لتاريخ القانون الوثائق قليلة جداً لا تقدم ولا تؤخر ولا بد من حلة ضخمة للإفراج عن هذه الوثائق لكي يتعاون أهل التاريخ وأهل القانون وأهل الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد ، لا بد من تكوين فريق من هؤلاء لفحص الوثائق الأصلية ولاستخراج هذه الدراسات من خارج الوطن ويُكتب تاريخ مصر على الطريقة البريطانية أو الأمريكية .. إلى آخره .

رد أ. نيل عبد الفتاح على الحقيبات :

ما أود أن أقوله هو أن ثقافتنا ثقافة تقوم على « الحداثة » ، المثقفون عموماً مولعون بالحكايات والكلام .. الكلام له شهوته تعارمة في الجماعات الثقافية العربية والمصرية .. وهذا — في رأيي — واحد من أهم أسباب تعثر هذه الجماعة في الثقاف والعلمي . عندما يضع الباحث قيوداً على عقله ويحدد مادي ذى بدء طبيعة المشاكل التي سيتناولها تكون النقاط مركزة في هذا الإطار . ولقد ذكرت في بداية حديثي أن ما أطرحه ليس أكثر من نقاط التفكير فقط . هناك دراسة لي كبيرة (تحت النشر) عن تطور النظام المصري وبها تفصيلات كثيرة جداً وبها تحليل من وجهة نظر مغايرة لما هو سائد .

بالنسبة لما أثاره الصديق : . على فهمي .. أتفق معك في أن الورقة تطرح إشكالية غير قابلة للحل ولكن هذا هو الوضع الآن فقط ، أما إذا تم تشكيل فرق خفية حول هذه الإشكاليات فمن الممكن حلها .. ومن خلال الوثائق الموجودة يمكن الكشف على نحو واضح إلى أي مدى هذه الإشكالية قابلة للحل .. صحيح أنها غير قابلة للحل الآن ، ولكن ثمة مشروعية للأسئلة التي نطرحها وطرحناها أيضاً في مؤتمر العدالة الأول وطرحناها على التيار الذي يقول بأن الشريعة الإسلامية كانت مطبقة تطبيقاً شاملاً في الفترة من دخول « عمرو بن العاص » حتى « محمد علي » . أيضاً هناك نقطة هامة .. أن من واثقه الفرصة للاطلاع على الوثائق السرية التي تعكس التصورات الأيديولوجية للحركات الإسلامية المعاصرة في مصر وغير المشهورة وغير المعروفة حتى الآن سوف يكتشف أن كافة منظري هذه الحركات لا يشغلون بالمهم كثيراً بالكلام حول أن الشريعة طبقت أم لم تطبق منذ دخول عمرو بن العاص حتى بناء الدولة الحديثة .. المشغول بهذا هو مجموعة المفكرين والكتاب المنظمين حول حركة الإخوان المسلمين فقط . في السجل الأيديولوجي القائم الآن في مصر .. أما الحركات الإسلامية « المعارضة » — إذا شئنا استخدام هذا التعبير — فقد أسقطت الفترة المشار إليها من تاريخها لأن كتابها هم من أبناء المدارس الحديثة ، هم منظرو الحركات الإسلامية المعارضة التي نشأت في منتصف الستينيات من أعداء الإخوان المسلمين حتى اللحظة الراهنة .. جميع هؤلاء أسقطوا من اعتبارهم فترات العنف والانحلال وتمحوروا حول النموذج الذهبي الذي طبقت فيه الشريعة الإسلامية . في نهاية الأمر ، من يدخل في السجل الأيديولوجي حول فترة عمرو بن العاص — محمد علي ومسألة تطبيق الشريعة سوف يدخل في منطقة خاسرة إذا كان من القائلين باستمرار تطبيق الشريعة في تلك الفترة .

بالنسبة للأستاذ « عطية المصري » أنا أتفق معه في أن القيد الفقهي الذي أنتجته المؤسسة القضائية المصرية لا يخضع حتى الآن للتحليل حين توجد نظرة وضعية .. بمعنى تاريخ للقواعد القضائية التي أرساها القضاء المصري .

بالنسبة للصديق الكبير ا. طارق البشري .. أنا سعيد جداً بمداخلته وبأسئلته التي طرحها وفيما يخص علاقة الورقة بالفترة الزمنية التي حددتها الندوة فأنتى أرى أن التطورات التي تناولتها ورقة البحث من ١٩١٩ — ١٩٥٢ لا يمكن فهمها إلا بفحص القضايا الأساسية الأولى وقد قمت بعمل فحص سريع للفترات السابقة للتعرف على طبيعة التطورات التي حدثت بعد ذلك .

لقد قال الأستاذ البشري أن الورقة طرحت الأسئلة أكثر مما طرحت من إجابات وهذا صحيح لأن موضوع الورقة ليس تقديم إجابات .

لكن في اللحظات الفارقة لتطور تاريخ القانون في مصر أشرت إلى التفاصيل ، مثلاً عندما تناولت فترة « محمد علي » وتحدثت عن الدراسة الهامة لأستاذي د. حسام عيسى والمرجع العام في هذه النقطة هو رسالته بالفرنسية حول الرأسمالية والشركات في مصر ، وقد حوت السالة تحليلاً رفيع المستوى لهذه الفترة ، كذلك كتاب د. أحمد خليفة (النظرية العامة للتجريم) ، تحدث في تلك النقطة بشكل موسع .

بالنسبة لسؤال الأستاذ البشري حول الكتابات عن القانون الوضعي .. فلي رأيي أنه لا توجد هذه الكتابات حتى الآن مازالت الكتابات جميعها تقريباً تشرح القانون الوضعي ولكن لا تقوم بتحليل اجتماعي له .

أما عن مشكلة الوثائق .. فأنا أتفق مع القول بأهميتها وأهمية البحث عن الوثائق الغائبة ولكن هناك أيضاً بعض الوثائق مثل وثائق المحكمة الشرعية موجودة ولكنها لم تُستخدم الاستخدام الجيد ، بالذات فيما يتعلق بالقانون القائم في مصر الآن .

الأستاذ البشرى يقول ماذا كان يدرس الأزهر ، ألم يكن يُدرس مناهج مرتبطة بمصالح الناس ؟ أقوله له هل معنى ذلك أن كل ما يُدرس الآن في الجامعة يُطبق ؟ هل كما ما تقوله الأيديولوجية المعلنة يُطبق ؟ .

بالنسبة لسؤال الأستاذ أحمد كامل (لماذا كان قه القانون بمنزل عن التطور الاجتماعي في مصر ؟) ،

الإجابة كما ذكرت أن كل منيح يتضمن رؤية ويتضمن أيديولوجية حتى لو لم يصرح الباحث — برعى منه أو بغير رعى — بهذا التحيز . هناك مثلاً أقوال عنا الملكية المقدسة والعقد شريعة المتعاقدين .. كل هذه المقولات « أغانيم » الرجوازية الفرنسية الطاقرة آنذاك وجاءت المجموعة « النابوليونية » لتقنها .

وسؤاله الثاني حول لماذا بدأ محمد علي بالقانون العقائى ، .. نعم محمد علي بدأ بالقانون العقائى لارتباطه بالمصالح الجديدة لبناء الدولة وعلى سبيل المثال عندما أدخل فكرة الاتفاق الجنائى والى كانت ممثلة في قانون العقوبات الفرنسى ، وعندما جعل الحدود في شأن الجرائم التى تنظمها قواعد حدودية في نظم القرآن بدلاً من عقوبة قطع يد السارق فيستند إلى عقوبة النفى ألى « فيظا أو غلى » في السودان .. محمد علي كان مرتبطاً بعملية التنمية الاقتصادية وكانت هذه السياسة تستهدف من وراء تلك التنمية تمويل مشروعه الكبير في المنطقة .

بالنسبة لما قاله الأستاذ أحمد ثابت حول أسلوب إدخال القوانين الأجنبية أعتقد أنها دخلت بشكل صراعى طفيف وهناك عن أن إسماعيل باشا كلف الشيخ « خليفة الميناوى » وهو من رجال المذهب المالكي بعمل مجموعة قوانين مدنية على النسق الفرنسى ، فقام الشيخ بوضع مشروعه ، وكان مأخوذاً من المذهب المالكي وقریباً جداً من التقنيات الحديثة ، ولكن إسماعيل باشا رفض هذا المشروع .. وكان يأمل في عمل تغطية حتى تنهى المجموعات الحديثة من عملها .. وقد طلب إسماعيل باشا من الطهطاوى أن يقوم بعرض القوانين الحديثة على شيوخ الأزهر لرفض وقال إنهم صوف يحكمون عليه بالخروج من الملة . هذه الرواية ذكرها الأستاذ عزيز خانكى في بعض كتاباته عن تاريخ القضاء والقانون في مصر .

بالنسبة للملاحظات د . محمود متولى .. أتفق معه في أهمية ثقافة المؤرخ القانونية عندما يؤرخ للقانون ولكنى أقول له أنا أيضاً حاصل على ليسانس الحقوق ! وبالنسبة لما قاله د . ولیم سليمان فأنا أوافق تماماً على رأيه في شخصية الطهطاوى ، وأخيراً أثنى وجهة نظر أستاذى د . حسام عيسى كليةً وبعض أصداء حديثه موجودة في الورقة .. وشكراً على ملاحظاتكم .

رابعاً

مصادر كتابة التاريخ وتوثيق المادة التاريخية

(١) د . نجوى خليل :

الصحافة كمصدر موضوعي لكتابة تاريخ مصر الاجتماعى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة يوليو
١٩٥٢

(٢) مناقشة .

(٣) أ . جمال سليم :

الوثائق الضائعة وأثرها على الموضوعية في كتابة التاريخ المصرى

(٤) مناقشة .

(٥) د . عواطف عبد الرحمن :

الصحافة المصرية كمصدر للدراسات التاريخية

الصحافة كمصدر موضوعي لكتابة تاريخ مصر الاجتماعي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢

د . نجوى حسين خليل

مقدمة :

هناك اتفاق بين الباحثين على أن الصحافة تعد أحد المصادر الأساسية لكتابة التاريخ الاجتماعي لأى من البلاد .

إن الصحافة — كما نعرف جميعا — تسجل الوقائع والأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وتتابع تطوراتها يوما بعد يوم . وتهم الصحافة أيضا بنشر مواد الرأى والمقالات التحليلية التى تلقى الضوء على ظروف نشأة الأحداث وتطوراتها عبر الزمن .

ويمكننا القول إن أهمية الصحافة كمصدر لكتابة التاريخ الاجتماعى تشدد فى مصر على وجه الخصوص . وذلك يرجع إلى مواكبة نشأة الصحافة المصرية (جرنال الخديو وجريدة الوقائع المصرية والجريدة العسكرية^(١) لعملية النهضة فى مصر ، والتى حاولت منذ عهد محمد على الانتقال بالمجتمع المصرى من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم . وفى غمار عملية التحديث التى بدأت مع هذه النهضة ومازالت مستمرة حتى الآن يمكن القول إن الصحافة المصرية تعتبر سجلا حافلا لعمليات التغيير الاجتماعى ومقاومة هذا التغيير وحركة الجماعات والأحزاب السياسية المصرية . وبعبارة مختصرة لكل صور النشاط الاجتماعى .

وعلى الرغم من توافر الإجماع على أهمية الصحافة كمصدر للتاريخ الاجتماعى ، فإن هناك خلافا على مدى موضوعيتها . ويدور الخلاف حول كونها مصدرا موضوعيا أم لا .

وما لاشك فيه أن هذا الخلاف لا يتعلق بالصحافة وإنما يشمل إمكانية تحقيق الموضوعية فى العلوم الاجتماعية والإنسانية . فمن المعروف أن مشكلة الذاتية والموضوعية من المشكلات الخلافية الكبرى التى احتدم حولها الجدل منذ نشأة العلوم الاجتماعية ولم تحسم إلى الآن^(٢) . فهناك فى هذا الصدد موقفان متطرفان أحدهما يزعم إمكانية تحقيق الموضوعية تماما كما هو الحال فى العلوم الطبيعية . والثانى يرى أن العلوم الاجتماعية لا يمكن أن تحقق الموضوعية التامة ولا يمكن أن تكون إلا ذاتية .

ويدنو أن الأمر ليس بهذه الحدة وأن الحقيقة وسط بين الموقفين المتطرفين . وهذا يعتمد فى الواقع على تعريف الموضوعية وتحديد أبعادها المختلفة . ويمكن أن نتمد على تعريف مبدئى للموضوعية ، ومؤداه : أنها « قدرة الفرد على أن يعزل نفسه عن المواقف المندرج فيها وأن ينظر إلى الحقائق على أساس الأدلة والعقل لا على أساس التحيز والعاطفة وبدون محاباة أو الاستناد على رأى سابق فيما يتعلق بوضعها الحقيقى . وبعبارة أخرى ، فإن الموضوعية فى البحث العلمى هى الصفة التى يعبر عنها الجهد الذى ينطوى على إبعاد الانحرافات فى الإدراك أو التفسير الناتجين عن التحيز الاجتماعى أو السيكولوجى للجماعة أو للفرد ، وتحقيق أكثر التعميمات العامة حيادا فى ضوء المعرفة المتوفرة^(٣) .

ولزاما علينا أن نبين أن الموضوعية تثير من المشكلات النظرية والمنهجية أكثر مما يقدمه هذا التعريف المبدئى .

(١) ليراعى عهد ، تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ — ١٩٨١ ، مؤسسة سجل العرب ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٢ ، ص ٣٣ : ٣٤ .

(٢) ر . بودون وف . بوريكو ، المعجم القندى لعلم الاجتماع ، ترجمة د . سليم حنلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ .

(٣) أحمد زكى بدوى ، معجم مطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان — بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٩٩ .

أولا

مفهوم الموضوعية في الصحافة

تحليل نقدي^(١)

ينطلق التحليل النقدي اليساري لمفهوم الموضوعية في الفكر الغربي المحافظ من مسلمة رئيسية منها أن وسائل الاتصال في المجتمع الرأسمالي تقوم بخدمة الطبقات المسيطرة وتفرض أيديولوجيتها البورجوازية . وأن التكنيكات التي طورتها كل وسيلة من وسائل الاتصال حددت شروطها آليات معينة تضمن القيام بهذه الوظيفة الأيديولوجية .

كما ينطلق النقد اليساري لمفهوم الموضوعية من تحديد معانيها المتعددة وأبعادها في الفكر الغربي المحافظ قبل أن يقوم بتفنيدها

(١) تحديد المعاني المتعددة للموضوعية في الفكر الغربي المحافظ من وجهة النظر اليسارية :

يطرح الكتاب الذين يتقنون المفهوم الغربي المحافظ سؤالاً مبدئياً ، مؤداه : ما هو معاني الموضوعية في الفكر الغربي ، المحافظ ؟ فمن المعروف أن واحداً من أعمدة المفهوم البورجوازي للصحافة هو الموضوعية . وهي فكرة لها تطبيقات عملية وأخلاقية معا . وعبر تاريخ الصحافة فإن مطلب الموضوعية تم التأكيد عليه كوسيلة للاقترب من الواقع^(٢) ، وكمسألة بالغة الأهمية لدرجة اعتبارها تمثل الهدف الأخلاقي الأقصى الذي تحاول مهنة الصحافة الوصول إلى تحقيقه ، بحيث أصبحت الموضوعية مرادفاً ضرورياً للنشاط المهني الصحفي .

ولكن ماهي طبيعة هذه الموضوعية ؟

الموضوعية وفق هذه النظرية تفترض أولاً ؟ وجود واقع خارجي ينبغي وصفه (تماماً كما هو) بواسطة شخص يمتلك المهارة المناسبة . وتتضمن فكرة الموضوعية ثانياً ، أن وجهة نظر الشخص المسعول عن الوصف قادرة على النفاذ بطريقة انتقائية للواقع مميزة بين المهم والعارض وما يستحق أن يوصف وما لا يتحقق . وتتطلب الموضوعية ثالثاً ، أن الوصف ينبغي أن يكون كافياً بذاته . بصراحة أخرى ، أن الأحكام التي تميز بين الجيد والسيء — على سبيل المثال — لا تدخل صراحة في الوصف . وهكذا فإن أي حكم أو تقييم سيتم إلى عالم تأثير مباشر ، والذي يكون عادة ، محصلة تفاعل القارئ مع الوصف .

ومعنى ذلك أن الصحافة تصبح ممارسة للتأثير على القراء مستخدمة الوصف الموضوعي أكثر من كونها مسعولة عن الأحكام التي يصدرها القارئ الفرد بعد تأمله لما نشر . ووفقاً لهذه النظرية ، فإن وصف الواقع (تماماً كما هو) سيفعل فعله على الوعي الفردي والذي سيكون مسعولاً عن استخلاص دلالاته واعطائه قيمة سياسية وتفسيره في ضوء مفهوم محدد عن العالم . ورابعاً ، تفترض الموضوعية فيما يتعلق بالجوانب الفنية ذاتها ، استبعاد ذاتية الصحفي التي ستستخدم فقط وبالكامل في عملية اختيار المواد وفي ممارسته لذكااته في مجال التمييز بين ما هو مهم وما يعد خيراً وما لا يعد كذلك . والموضوعية بهذا المعنى أيضاً تؤثر على ممارسة انتاج الأخبار والمعايير التي على ضوءها يتحدد كيق تنقل الأخبار . ووفقاً

(١) نظراً لقلة المراجعات المحددة لموضوع الموضوعية في الصحافة نحدد في التحليل النقدي المطروح على تلخيصاً للدراسة التالية (Revolutionary left Movement (MIR) an Jauenalism and Objectivity, In Communication and Class Struggle, IG/ IMMRC; 1979; P. 130: 135.

(٢) في هذا المعنى انظر :

William E. Francois, Introduction to Mass Communications and Mass Media, Grid Inc., Columbus, Ohio, U. S. A. 1977, P. 298.

الذي يتناول تعريف الموضوعية في الصحافة الأمريكية ، وبين أن المعنى للموضوعي هو الذي ينشر الظواهر التي يمكن رصدنا في الواقع .

لذلك فإن أى خبر يبنى كتابته بوضوح وبتفصيل محدد كيف حدث وأين ولماذا ؟ . وتتضمن (كيف وأين ؟) وصف حدث محدد وقع فى مكان محدد . أما (لماذا ؟) فيبنى وفقاً لمطلوبات الموضوعية أن تقدم فقط من خلال الآراء التى أبداها شهود الحدث أو الفاعلون الرئيسيون . خامساً وأخيراً ، فإن الموضوعية بهذا المعنى تتلاءم مع فكرة مؤداها أن القارىء فى مجتمع تتحدد فيه بدقة أدوار الأفراد والجماعات . وحيث يوجد تمييز واضح بين العمل اليدوى والذهنى فإن ذلك يتضمن فكرة أن هناك فئة قليلة من القراء قادرة على إنتاج الأفكار وتداولها ، فى حين أن الأغلبية لا تستطيع سوى استقبال الأخبار . بعبارة أخرى ، فإن هذا المفهوم يفترض قراء سلبين معدّين كى يتلقوا كل يوم الأخبار التى سرعان ما يسوتها فى اليوم التالى لتلقمهم أخباراً جديدة .

(٢) نقد التعريف السائد للموضوعية فى الصحافة من وجهة النظر اليسارية :

أ — يثير أصحاب هذا النقد سؤالاً ، هو : هل توجد حقيقة خارجية يمكن أن توصف تماماً كما هى ؟ . ويؤكدون أن الفكرة التى مبنائها أنه يوجد حقيقة خارجية يمكن إدراك واجبتها بغير أى تشويه أو تزيف هو خطأ مفهومي . فإن ما يوجد ليس حقيقة . ولكنه معرفة من نوع ما ، حقيقة لها طابع إنسانى أنتجها الفعل الفردى وحدد شروطها البناء الكلى للمجتمع . فالبورجوازية تعتقد أنها تعرف الحقيقة ، ولكنها لا تعرف سوى الحقيقة الظاهرة للمجتمع الرأسمالى أو الحقيقة التى تعمل لصالح هذا المجتمع أما الطبقات المقهورة فى المجتمع والمستعبدة من السلطة ، فإن هذه الطبقات تصوغ لها رؤية أخرى للعالم .

ب — وفى ضوء القول بأن الصحفى عادة ما يكون له منظور قادر على انتقاء الحقائق ، ويميز بين الهام وغير الهام منها ، فإن هذا يعنى أن الصحفى لديه قائمة من الأولويات ، يعتبر على أساسها الحدث المعين بأنه يعد خبراً أم لا . وهكذا يمكن القول إن ما يطلق عليه الموضوعية ليس أكثر من الاختيار المتحيز للأحداث . ونلاحظ أن الصحافة الأمريكية « تعترف بأن العديد من التحقيقات الصحفية لا يتوخى الإنصاف والموضوعية إلا أنها تؤكد لنا على أنها نتيجة للخطأ الإنسانى لا يمكن أن تفسر على أنها عيوب جوهرية فى نظم نشر المعلومات السليمة بصفة أساسية^(١) » . وهكذا فإن الحدس الأساسى للصحفى أى قدرته على التقاط الأخبار من العالم الخارجى المتمد ليس سوى تغطية أو قناع .

جـ — إن الوصف الصحفى يفترض أن يكون كافياً بذاته فى حين أن الأحكام أو التقييمات يفترض فيها أن تكون محدودة بحدود العالم الخارجى الذى يتم وصفه ، وأن هناك تأثيراً يمارسه الوصف من خلال التفاعل بين الأخبار والقراء . فإن فكرة التفاعل بين القارئ والخبر تخفى حقيقة الدور الذى يلعبه الفعل الصحفى كوسيلة من وسائل نقل الأيديولوجيا فالأحكام تكون كاملة فى عملية الاختيار . وبهذا المعنى يصبح واضحاً أنه حتى فيما يتعلق بشكل يسلو ظاهرياً أنه وصفى مثل صورة فإنها قد تحمل رسالة أيديولوجية . ليس فقط فيما يتعلق بموضوعها ، بل أيضاً شيئاً يتصل بإطارها وفى الزاوية التى تحدد المقدمة والخلفية .

د — إن الفكرة عن الموضوعية فى الصحافة تفرض شكلاً لكتابة الأخبار ، يقوم على الإجابة عن ثلاث أسئلة هى كيف وأين ولماذا ؟ ولكن هذه الأسئلة الثلاثة يمكن أن تكون فى الواقع أداة لإخفاء الذاتية فى انتقاء الأخبار وتحليلها من وجهة نظر الصحيفة .

هـ — إن دور الصحفى فى الرأسمالية يتمثل فى أن يبرز صوت وحضور هؤلاء الذين حرموا من وسائلهم الخاصة فى التعبير والذين يبنى عليهم أن يستمدوها من (الخبراء) أى هؤلاء الذين أعطوا هذا الامتياز بحكم تقسيم العمل . والصحافة بهذا المفهوم تقدم لهذا القارئ السلبى الأخبار بطريقة لا تسمح له أن يعمل فكره الخاص لكى يستخلص الدلالات الحقيقية لما يقرأه من أخبار .

(١) ميريوت . أ . شيلر ، للتلاميذ بالمقول ، ترجمة : عبد السلام رضوان ، علم للفرقة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب — الكويت ، أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ١٧ .

ثانياً

تحليل لممارسة الموضوعية في الصحافة

بعد أن أشرنا إلى أهمية الصحافة كمصدر لكتابة تاريخ مصر الاجتماعي ، وعرضنا التعريف السائد للموضوعية في الصحافة والذي يتبناه الفكر الغربي المحافظ ، وأبرزنا النقد الذي يوجه لهذا التعريف من وجهة النظر اليسارية ، يمكننا أن نتقل إلى تحليل للممارسة الموضوعية في الصحافة المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . وذلك بناء على نتائج دراسة (١) قمنا بها عن المشكلات والقضايا الاجتماعية المصرية كما أبرزتها الصحافة المصرية في الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٢ .

ويمكننا القول إن أبرز نتيجة توصلنا إليها أن هناك علاقة بين الموضوعية وحرية الصحافة لأن مناخ الحرية يسمح بنشر المعالجات النقدية لمشكلات المجتمع وقضاياها . فقد تكشف لنا أن عام ١٩٤٦ قد كان أكثر الأعوام التي عالجتها فيها الصحف المصرية الكثير من القضايا والمشكلات الاجتماعية التي استطلعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، يليه عام ١٩٥١ . وذلك يمكن أن يفسر في ضوء حقيقة رفع الرقابة عن الصحف في يونيو ١٩٤٥ وإلغاء الأحكام العرفية في أكتوبر من العام نفسه فتمتعت الصحافة بحريتها وأخذت تعبر عن المسألة الاجتماعية . وكذا في ظل حكومة النحاس الوفدية التي رفعت الرقابة عن الصحف في ١٣ يناير ١٩٥٠ ولم تصدر صحيفة إلا بأمر قضائي ولم تمنع صحيفة أو تعوقها عن الصدور . ويؤكد ذلك أيضاً أن عام ١٩٤٧ كان أقل الأعوام التي عالجتها فيها الصحف القضايا والمشكلات الاجتماعية حيث ظهرت آثار قمع حكومة إستايل صديق وحكومة النقراشي الثانية للصحافة حيث تم إلغاء صحف « البعث » و « الوفد المصري » و « الفجر الجديد » وضرب الحركة الشيوعية في مصر ومصادرة الصحف التي تنشر أنباء المظاهرات . ومن ثم ، يتضح أنه كلما ازداد قدر حرية الصحافة في المجتمع ؛ تأسع نطاق طرحها لقضايا المجتمع ومشكلاته الملحة ، ازداد احتمال تحقق الموضوعية مع تعدد الأصوات الصحفية وتنوع اتجاهاتها السياسية وانطلاقاتها .

ويمكننا تحديد مقاييس حكمنا على موضوعية ممارسة الصحافة المصرية من واقع سمات الموضوعية وأهميتها كمطلب مهم في الصحافة ، والتي تتضمن ضرورة الاقتراب من الواقع وتحقيق الهدف الأخلاق الأقصى لمهنة الصحافة . وذلك بوصف الواقع كما هو ، وأن تكون وجهة نظر المسؤل عن الوصف نافذة للواقع وبميزة بين المهم والعارض ، وأن يعتمد الوصف على آراء أطراف الحدث أو الموضوع أو آراء الفاعلين الرئيسيين .

من ثم فإن محكات التقييم التي نعتمد عليها لقياس الموضوعية في ممارسة الصحافة المصرية تتضمن :

١ — مقياس الأداء الفعلي ، وذلك اعتماداً على ما كتبه الكتاب في الجرائد المصرية حول القضايا والمشكلات الاجتماعية (١٩٤٥ : ١٩٥٢) . وينقسم إلى :

أ — قياس التحيز والتعصب ، وهو يكشف تحيز الصحيفة لوجهة نظرها الأيديولوجية مع إغفالها باقي وجهات النظر المطروحة في المجتمع .

ب — قياس الأداء مقارناً بالأيديولوجية ، وهو يبين تغليب تبني أيديولوجية ما بغض النظر عن الواقع وما يظهره من مشكلات وتجاهل بعض الصحف عرض وقائع بما قد يؤثر على سلامة أيديولوجيتها .

(١) نجوى حسين خليل ، القضايا الاجتماعية في الصحافة المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام . قسم الصحافة والنشر ، ١٩٨٦ .

ج — الشمول ، وذلك بقياس شمول المعالجة في مقابل جزئيتها وعرض السلبات والإيجابيات للموضوع الواحد وإبراز أصوات الأطراف المتعارضة بقدر متوازن وبشكل عادل .

٢ — ممارسة النقد الذاتي دليل من دلائل توافر الموضوعية .

٣ — ما وقع من أحداث بعد مرحلة تاريخية ما ، عاجلت فيها الصحافة مشكلات المجتمع وشخصتها بشكل محدد ، أثبت صدقه الأحداث اللاحقة (مثال قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، باعتبارها تأكيداً للنقد الاجتماعي في المرحلة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ ، والذي أبرز ظواهر الانهيار في المجتمع) .

ونقتصر في عرضنا لممارسة الموضوعية في الصحافة المصرية (١٩٤٥ — ١٩٥٢) على اختيارنا لممارسة بسارية وأخرى كيميائية وممارسة وسطية .

كما نبين من نتائج دراستنا — السابق الإشارة إليها — شمول معالجة الصحافة المصرية* بعامة للمسألة الاجتماعية التي احتلت في الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ ، وانتقاعها المميز بين المهم والعارض وهكذا . ونستدل على ذلك بارتفاع وتميز مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب واختلال العدالة الاجتماعية حيث كانت الشغل الشاغل للصحافة المصرية ، ومن ثم عملت على تهيئة الرأي العام للاعتقاد في أهمية تحقيق المساواة والعدالة بين طبقات الشعب . مع ملاحظة تقارب اهتمامها بالقضايا الاجتماعية الأخرى كقضايا تالية في الأهمية للقضية الأساسية المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية .

وتتمثل تلك القضايا في القضية التعليمية التي تبرزها الصحافة أكثر مما تلاها بما يعكس الوعى الصحفى بأهمية تنوير العقول المصرية لإدراك مشكلاتها الحقيقية . ثم يظهر حرص الصحافة على كشف مشكلات الساعة المتفاقمة في أعقاب الحرب ، ألا وهي التهمين والفلاء وارتفاع الأسعار . بالإضافة إلى مشكلة الأمراض الاجتماعية التي عانى منها المجتمع المصرى .

تلاها قضية وضع المرأة ودورها التي تميزت عن المشكلة الصحية وسوء التغذية حيث إن المشكلة الأخيرة قد قلت نسبياً ، وذلك يرجع إلى أن عام ١٩٤٧ كان آخر الأعوام التي شهدت الأوبئة في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ مما يكون له بعض الأثر في الحد من إضرابها نسبة إلى القضايا الأخرى . ونرى أن قضية وضع المرأة ودورها قد تميزت عن القضايا التي تليها نتيجة لازدياد الجدل حولها بعد صدور قرارات المؤتمر النسائى في ٢١ ديسمبر ١٩٤٤ الذى طالب فيه بالمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق .

ولكن هذا لا يعنى أن المشكلة العمالية قد سقطت من اعتبار الصحف المصرية وتلك ، حيث إنها حظيت باهتمام متقارب وإن كانت قد جاءت في مرتبة تالية لقضية المرأة .

كما أن الإسكان والسكان قد نالا بعض الاهتمام من الصحافة المصرية رغم حدايتهما كقضايا اجتماعية ملحة وتلك . وفي تحليلنا لطريقة كتابة المواد الصحفية التي قمنا بتحليلها (٤١٦ مادة رأى) ، وضعنا إطاراً للتحليل يقوم على النقاط التالية :

- التعميم (بدون أمثلة) .
- البرهنة باستخدام شواهد تاريخية أو معتقدات دينية أو عوامل فنية تكنولوجية .

* تطلت مادة الرأى المخلطة من مايو ١٩٤٥ إلى يوليو ١٩٥٢ في عدد (٤١٦) مقالاً وعود رأى .

- الاعتماد على الآراء الشخصية .
- الاعتماد على المصادر .
- التنبؤ .
- التشخيص مع اقتراح الحلول .
- إبراز الأسباب والدوافع .

ووفقاً لهذا الإطار التحليلي تبين لنا أن الأولوية الأولى كانت للآراء الشخصية حيث وردت في ٣٩٥ مادة رأى . تلاها الاهتمام بالبرهنة باستخدام شواهد أو معتقدات أو عوامل فنية أو إبراز أمثلة ، ووردت في ٣٥٨ مادة رأى . ثم جاء الاهتمام بالتشخيص مع اقتراح حلول في ٢٨٥ مادة رأى . وفي المرتبة الرابعة جاء التعميم بدون أمثلة أى صياغة تعميمات جارية في ٢٤٥ مادة رأى . ثم إبراز الأسباب والدوافع في ٢١٢ مادة رأى ، ثم التنبؤ في ١٠٨ مادة رأى ، وأخيراً الاعتماد على المصادر في ١٠٠ مادة رأى .

وتبين من نتائج الدراسة أنه كلما تمتعت الصحف ببعض الحريات ، تعددت طرق الكتابة في مواد الرأى . فقد أظهرت النتائج أن الأعوام التى تم فيها رفع الرقابة عن الصحف وإلغاء الأحكام العرفية هي أكثر الأعوام اهتماماً بإبراز طرق مختلفة ومتعددة لكتابة الرأى الصحفى . ونجد أن أعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥١ كانت أكثر الأعوام على التوالي إبرازاً لأسباب ودوافع المشكلات والقضايا الاجتماعية . مما يعكس محاولة موضوعية للصحافة المصرية وقتذاك لتحقيق التغيير الاجتماعى بكشف واقع المجتمع وما هو موجود فيه . كما نجد أن كتابات الرأى قد اهتمت بذكر مصادرها الصحفية من عام ١٩٤٩ لحديثها قبل ذلك من النتائج التى تترتب على الكشف عن المصادر الصحفية والتى تمثل في البطش بهذه المصادر ، خاصة فترات الحكومات التى سادت فيها سياسة اضطهاد حريات الصحافة .

وهنا نشير إلى أن انتشار المشكلات والقضايا الاجتماعية في معالجات الصحف المصرية بعامة (الأهرام ، وأخبار اليوم ، وروزاليوسف ، وبت النيل ، ومصر الفتاة / الاشتراكية ، واللواء الجديد ، والأساس ، والوفد المصرى ، وصوت الأمة ، والبعث ، والإخوان المسلمون ، والدعوة ، والفجر الجديد ، والملايين) وإن كان يبين شهولية المعالجة الصحفية للمسألة الاجتماعية بأبعادها ، إلا أنه ينهى علينا أن نوضح مدى التحيز الأيديولوجى في الصحافة من حيث التكوين من قضايا معينة وتضخيم أخرى متأثرة بإطارها الأيديولوجى أو بموقفها الأساسى .

هنا نقتصر على ثلاث جرائد* تمثل ممارسات أساسية كى نبين أبعادها الفعل لقياس موضوعية ممارساتها ، وهى : جريدة « الملايين » ماركسية الاتجاه ، وجريدة « الإخوان المسلمون » يمينية الاتجاه ، وجريدة « الأهرام » كعمارة وسطية تقع فيما بينهما .

(١) جريدة « الملايين » :

وقد تبين من نتائج التحليل أن « الملايين » قد عكست اتجاهها الماركسى بمعالجة كافة القضايا والمشكلات الاجتماعية معالجة اتسمت بالشمول والترابط . وأبرزت مشكلات الطبقات الفقيرة التى تمثل الأغلبية ألا وهى عدم المساواة بين طبقات

* جريدة الملايين الأسبوعية ، أسسها « حنتو » منظمة الحركة الديمقراطية للتحور الوطنى في ٢٢ أبريل ١٩٥١ حتى ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ . كان رئيس تحريرها وصاحبها هو « أحمد صادق حرام » . وقد حللنا منها عدد (١٧) مادة رأى . وجريدة الإخوان المسلمون اليومية ، أسسها حسن البنا لسائلاً خلال جماعة الإخوان في ٥ مايو ١٩٤٦ إلى أن صدر قرار حل الجماعة في ٨ ديسمبر ١٩٤٨ وتم شطب اسم الجريدة بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٤٩ . وقد حللنا منها عدد (١٢) مادة رأى . وجريدة الأهرام قد حللنا منها عدد (٩٤) مادة رأى .

الشعب، والعدالة الاجتماعية . ثم أكدت على المشكلة العمالية ، ثم مشكلة النلاء وارتفاع الأسعار . ولم تغفل القضايا والمشكلات الأخرى التى تتسم بها المسألة الاجتماعية وتلك . وهي قضية وضع المرأة ودورها ، والقضية التعليمية ، ومشكلة الأمراض الاجتماعية ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية ، ومشكلة الإسكان .

ونلاحظ من نتائج الدراسة أن « الملايين » قد تمحيزت لوجهة نظرها الأيديولوجية ولم تشر إلى وجهات النظر الأخرى التى تضاد منظورها الماركسى . وذلك يتضح من تناوبها لمشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية . فأبرزت جوانب معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل ، وارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة . وأوضحت أن الأسباب فى ذلك ترجع إلى سوء توزيع الملكية الزراعية ، وفشل السياسات الحكومية فى توزيع الثروة والدخل ، ومقاومة كبار الملاك لفكرى تحديد الملكيات أو فرض ضرائب ، وعدم تنظيم العلاقة بين ملاك الأطنان الزراعية ومستأجرها ، وعدم وجود سياسات اجتماعية متكاملة للنهوض بكل فئات الشعب ، ووجود الاستعمار الذى يسند الأوضاع البالية . وأكدت على عدد من الحلول للمشكلة تمثلت فى: نزع الملكيات الزراعية فوق حد أعلى معين مع تعويض أصحابها وإعادة توزيع الملكيات الشاسعة على صغار الفلاحين وأن الإصلاح الزراعى هو أمل الفلاحين والإصلاح الضرابى بفرض ضرائب عالية جداً على الدخول والتركات الكبيرة وتخفيف العبء الضريبى على الفقراء وسن تشريع جديد لحماية صغار المستأجرين من تعسف ملاك الأراضي الزراعية .

أما القضية العمالية فقد تناولتها « الملايين » . وأكدت على ازدياد نسبة البطالة ومعاناة العمال من القهر وسوء العلاقة بين العامل وصاحب العمل . وركزت الأسباب فى التقصير الحكومى ومحاصرة الحكومة للحركة العمالية وتعسفها إزاء العمال . وأكدت فى الحلول على ضرورة إنشاء نقابات عمالية للدفاع عن حقوق العمال وتوحيدهم وتحسين مستواهم ، وضرورة إصدار تشريعات وقوانين العمل . وأكدت على حقهم فى الإضراب عن العمل . وأوضحت أن مشروع قانون الحد الأدنى للأجور لن يترتب عليه زيادة جديدة فى الأجور إلا بنحو ٥% من جملة ما يدفع وتلك ، ولن تصل الزيادة فى تكاليف الإنتاج إلا بنحو ١% وإذا أدخلنا ما يترتب على رفع الأجور من رواج للمنتجات لانخفضت النسبة إلى العدم . وأوضحت أن أصحاب الأعمال لن يضاروا من القانون .

كما أظهرت مسفولة الحكومة عن زيادة الأسعار والفلاء لفشل سياساتها والاحتكار والمال الفاض . وأبرزت ضرورة تدخل الحكومة للسيطرة على المنتجات الضرورية للبلاد وعلى الأسعار والتموين . ووقفت إلى جانب قضية المرأة ، مبنية نظرة الرجل للمرأة نظرة متعصبة وظالمة . وأكدت على حق المرأة المصرية فى العمل وتأدية الضرائب والحقوق السياسية التى يقرها الدستور وحقوقها فى التصويت والدفاع عن حقوقها داخل البرلمان والترشيح لعضوية المجالس النيابية كى تغير كثيراً من الأوضاع . كما عالجت القضية التعليمية ، وأبرزت عدم تكافؤ الفرص التعليمية نظراً لارتفاع المصروفات . مشيرة إلى ضرورة أن يكون التعليم مجانياً بالفعل ، وأن يكون تعليمياً واحداً بالنسبة لجميع المواطنين لأن التعدد يتنافى مع مبدأ تكافؤ الفرص الذى تضمنه الإعلان الدولى لحقوق الإنسان . وأبرزت لطفه حسين الرعود التى ارتبط بها أمام الشعب كوزير ، مؤكدة أن آلاف الطلبة فى الجامعات مهددون بالفصل والحرمان من الدراسة إذا لم يدفعوا رسوم الالتحاق مقدماً وعشرات الألوف من طلبة الثانوية مهددون بالحرمان من الدراسة إذا صدقوا ما قاله طه حسين حين أعلن أن التعليم الثانوى أصبح مجانياً . وبينت فساد الإدارة الحكومية ومعاناة ملايين الكادحين من عجز التغذية والجوع وأن على الدولة أن تكفل للمواطنين المعيشة الكريمة وتؤمنهم ضد المرض . وأشارت لأزمة المساكن بالنسبة للفقراء فأخذت تحت على تشييد المساكن الشعبية كحل .

من هنا ، يمكننا القول إن « الملايين » أخذت تعكس الشعور العام برفض الواقع الاجتماعي والحث على تغييره من منطلق اتجاهاتها الماركسية . فقد عكست المسألة الاجتماعية من منظور كلي وشامل ، إلا أنها تميزت لقطاع الأغلبية من المستأجرين الزراعيين والعمال ولم تكن بإبراز أصوات الأطراف الأخرى وهي الشُّلَّك وأصحاب الأعمال .

وهكذا يتضح أنه قد توافرت بها مقاييس الإقتراب من الواقع والتمييز بين المهم والعارض . إلا أن وصفها للمسألة الاجتماعية لم يعتمد على آراء أطراف الموضوع .

(٢) جريدة « الإخوان المسلمون » :

هي واحدة من صحف جماعة الإخوان ، إلا أنها تميزت عن بقية صحف الجماعة بكونها صدرت في فترة حققت فيها الجماعة انتشاراً واسعاً ووصلت إلى قمة نشاطها .

وقد تبين من الدراسة أن الأسباب الكامنة وراء الاهتمام المتزايد لدى جريدة « الإخوان المسلمون » بمواد الرأي التي تبرز القضايا والمشكلات الاجتماعية يمكن إرجاعها إلى انتشار الدعوة وحمية تحديد الجماعة لموقفها الفكري من القضايا العامة .

كما أظهرت النتائج أن الجريدة قد شغلتها القضية التعليمية بخاصة مما يعكس رؤيتها لأهمية الجانب التعليمي الذي يشكل عقل المجتمع . ثم مشكلة الأمراض الاجتماعية بهدف تطهير المجتمع من الفساد . ووردت بها مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، مقارنة مع اهتمامها بإبراز الأمراض الاجتماعية . مما يعكس عدم تغليب بنى أيديولوجية ما على ما يظهره الواقع من مشكلات حاسمة . وإن كانت قد عنيت بإبراز جانب أكثر من الآخر ، فأنها قد أظهرت كافة القضايا والمشكلات مثل التهمين والغلاء ، والمشاكل الصحية ، والمشكلة العمالية ، وقضية وضع المرأة ودورها من المنظور الإسلامي .

وقد تبين أيضاً أن جريدة « الإخوان المسلمون » قد عالجت المسألة الاجتماعية في إطار مترابط غير جزئي .

كما اهتمت الجريدة بتناول الجاليات الأجنبية أثناء عرضها لأسباب تفاقم القضايا والمشكلات الاجتماعية وكذلك رجال الدين الرسميين كأسباب لتدهور المجتمع في مصر من وجهة نظر أيديولوجية الإخوان .

وطبقاً للنتائج لم يرد بالجريدة ذكر أدوات إحداث التغيير في المجتمع مما يعكس حرص الجماعة على تطبيق أيديولوجيتها الاجتماعية بنفسها . وذلك يرجع إلى اعتماد الجماعة على العنف السياسي الذي يعكس فقدان التوازن بين ما هو كائن والمجتمع الإسلامي الذي ينبغي أن يكون .

كما تبين أن جريدة « الإخوان المسلمون » قد عالجت المسألة الاجتماعية بما يجعل الرأي العام أكثر استعداداً للتغيير الجذري ولكن بالرؤية التي تنبثق من اتجاه الجماعة مما يعكس العلاقة بين الاتجاه السياسي الذي تعبر عنه الجريدة وبين وجهة النظر التي تدعو إليها في الجانب الاجتماعي .

فندما تناولت القضية التعليمية ، أبرزت سوء السياسة والأهداف التعليمية وخلافها حول سياسة إرسال البعثات التعليمية إلى الخارج . كما تبينت لنا معالجتها التقديرية لمناهج الدراسة . فأكدت على سطحية التعليم الذي لا يسمى إلا لتخريج الموظفين الحكوميين ولتخريج المعلم مجرد آلة تتحرك بإرادة الغير لا رأساً مفكراً بمبادئ وأهداف . وبينت خطأ المسؤولين في الاهتمام بتغيير أشكال البرامج التعليمية دون الاهتمام بالتربية المتعلقة بالنفوس والعقول والقلوب . وهاجمت الذين يلحقون أبناءهم بالمدراس الأجنبية لأن التخرج منها ينسلخ عن كيانه القومي وماضيه الإسلامي . ودعت إلى مقاطعة الثقافة الاستعمارية

التي تفسد الأخلاق وتضعف العقول . وأشارت إلى وجوب أن تعدّل الحكومة في سياستها بصدد إرسال البعثات إلى الخارج ، وتحاول ترقية تعليمها في الوطن نفسه ، واستقدام خبرات أجنبية إلى مصر لا العكس ، واستحضار معدات وأجهزة علمية حديثة من الخارج . وأشارت للمدرس الصالح وأنه لابد أن يكمل من دينه وتاريخه ما قد يكون في المناهج من نقص . وفيما يتعلق بمعالجتها لمشكلة الأمراض الاجتماعية ، فقد أبرزت انتشار البغاء وتعاطي المخدرات والإسراف والمخسوية والوساطة واستغلال النفوذ نتيجة لفساد الحكومة وتناقض مواقفها حيث تنفق على الشيء وضده بلا اتجاه معين ولا هدف واضح .

وعندما عاجلت مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، فقد أبرزت أن الحكومة تعنى بالأغنياء وتترك الفلاح لفقره والعامل لتسكعه . ورأت أن الاستعمار والمدنية الغربية هما المسؤولان عن نشر الفقر والبؤس في مصر . وأكدت على ضرورة الإصلاح الاجتماعي . كما أشارت الجريدة إلى مسغولية الحكومة في استمرار ارتفاع أسعار السلع والغلاء وتفشى الأمراض والأوبئة وانتشار سوء التغذية .

كما أوضحت أن المشكلة العمالية تنحصر في ازدياد نسبة البطالة التي نتجت عن استغناء الإنجليز عن العمال بعد انتهاء الحرب العالمية وترحيل الحكومة لمن لاحرفة له إلى بلده . وأكدت على أهمية القيام بمشاريع صناعية محلية تفتح مجالات للعمل والكسب .

أما موقفها من قضية المرأة ودورها ، فقد تبين في رؤيتها لضرورة النهوض بمستوى المرأة إلى قمة الكمال في المعرفة والتدريب . وهاجمت أعضاء مجلس الشيوخ الذين ينادفون عن اقتراح اشتراك المرأة المتعلمة في الانتخابات .

ومن ثم تبين أن رؤية جريدة « الإخوان المسلمون » التفصيلية للقضايا والمشكلات الاجتماعية ، قد ألقت الضوء على تصورها الشامل والكوئي لضرورة إصلاح المجتمع وتغييره بناء على الفكر الإسلامي والتراث العربي والعلم العالمي مع الابتعاد عن الفكر الغربي الاستعماري الثقافي ، وذلك في صورة نقدية للنظام القائم في جميع النواحي والمسائل المجتمعية مما يعكس تحيزها لوجهة نظرها مع إغفالها باقي وجهات النظر . إلا أنها عاجلت ما يظهره الواقع من مشكلات ولم تكتف بعرض جزء دون الآخر .

(٣) جريدة الأهرام :

يمكننا أن نلاحظ من نتائج الدراسة ، وعى جريدة الأهرام بإبراز المشكلة الاجتماعية الأولى في المجتمع المصري وتلك ألا وهي عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية . وأعطت الجريدة اهتماما مقاربا للقضايا الاجتماعية الأساسية وعلى رأسها القضية التعليمية . ثم أوردت قضايا ومشكلات متصلة بمحاجات الجمهور في مرتبة تالية كالفلاء وارتفاع الأسعار ، ووضع المرأة ودورها ، وسوء التغذية والمشكلة الصحية والعمالية ومشكلة الإسكان والسكان . إلا أنه قد تبين أن الأهرام لم تعط الأمراض الاجتماعية اهتماماً بارزاً ، مع أن الأمراض الاجتماعية كانت منتشرة في معالجات الصحف الأخرى — ماعداً الوفد — وهذا من شأنه أن يعكس دون شك موضوعية الأهرام في إبراز القضايا الاجتماعية الأساسية ، والإقلال من معالجة القضايا غير المحددة والتي تشوبها الاتهامات غير المؤكدة ، أو القضايا غير الملحة وتقتل كالإسكان والسكان .

وقد ذكر « إبراهيم عبده » رأيه في جريدة « الأهرام » بقوله إنها لا تعالج حدثاً إلا من الناحية الموضوعية .^(١)

(١) إبراهيم عبده ، للرجع السابق ، ص ٢٣٢ .

ومن واقع دراستنا التي أشرنا إليها ، يمكننا استخلاص استدلالات حول طرح جريدة الأهرام للقضايا والمشكلات الاجتماعية دون أن تلتزم بوجهة نظر حزبية أو اتجاه سياسي محدد وذلك لأنها موجهة لاجتماع ككل وليس فئة أو طبقة أو جماعة بعينها .

كما تبين عروف « الأهرام » عن إبراز قضايا تم حلها بعض الشيء ، وعلى سبيل المثال فالتقضية التعليمية قد انخفض إهتمام الجريدة بها خلال عامي ٥١ ، ١٩٥٢ حيث إن حكومة الوفد قد أصدرت القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٠ بتعميم المجانية في المرحلة الثانوية ، وقانون ١٤٢ لسنة ١٩٥١ لتنظيم التعليم الثانوي وتوحيد المناهج ونظم القبول والامتحانات . بالإضافة إلى ذلك فإن « الأهرام » لم تعالج القضايا والمشكلات الاجتماعية في إطار جزئي ، وإنما عكست نمطا مترابطاً في معالجتها حيث بينت أن المشكلة الواحدة مرتبطة بالمشكلات الاجتماعية الأخرى .

ونلاحظ من النتائج أن « الأهرام » كانت تؤيد الحلول الإصلاحية التي يكون من شأنها بقاء الوضع على ما هو عليه ، فهي لا تريد بأي حال أن ينهار النظام القائم . وعندما عاجلت مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية فإنها عنت بإبراز حلول مقترحة لمواجهة المشكلة بإسنادها للمسؤولين والمشرعين وأفراد الشعب في إطار إصلاحى . وأشارت إلى إدراك الحكومة للمشكلة ، وبينت الإصلاحات التي تبنتها الحكومة لتحقيق العدالة الاجتماعية للتخفيف عن صغار الفلاحين وبيع أراضي الحكومة لهم بشروط سخية مع فرض الضرائب التصاعدية بحيث تنصف الفقراء ولا تظلم الأغنياء . كما أوضحت رأى كبار الملاك الذين هاجموا اقتراح تمديد الملكية الزراعية ، وناادوا بتنمية الثروة والحث على العمل واستصلاح الأراضي البور وبيعها لصغار الزراع . وأكدت الجريدة ازدياد التفاوت بين الأغنياء والفقراء بما يجعل بانتشار دولة الأغنياء الذين عليهم أن يبادروا بمساعدة الفقراء بالبر والإحسان والزكاة . وأشارت إلى جدوى مشروع الضمان الاجتماعى الذى تقررته الحكومة .

ومن ثم يتبين لنا أن « الأهرام » قد أبرزت أصوات الأطراف المتعارضة بشكل متقارب فعكست رأى الفقراء وصغار المستأجرين ورأى كبار الملاك دون التحيز لأحدهما ودون بنى أية أيديولوجية واضحة المعالم .

وفي تناولها للقضية التعليمية ، أبرزت عدم تكافؤ الفرص التعليمية نظراً لارتفاع المصروفات وأشارت مرة واحدة برفض تكافؤ الفرص التعليمية على أساس أن كثيراً من العلم لأغلبية الشعب ليس له لزوم (أحمد الصاوى محمد ، عمود مائل ودل ، ١٧/٤/١٩٥١ عن رأى محمد كامل أمين بوزارة الشئون) محاولاً أن يظهر أهمية تكافؤ الفرص العلاجية أكثر من التعليم . إلا أن هذا منطق غير مقبول وإن كان له ما يبرره تاريخياً حيث إنه طرح بعد تعميم المجانية في المرحلة الثانوية أى بعد إتاحة تكافؤ الفرص في المجال التعليمى الثانوى . وقد تبين أن الجريدة قد أتاحت لكل مسؤل وصاحب رأى متخصص أن يعرض فكره بخصوص القضية التعليمية وسبل إصلاح التعليم .

وعندما تناولت مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار ، طرحت رأياً يرى ضرورة تدخل الحكومة ورأياً آخر ينادى بتسهيل حركة التصدير والاستيراد . ومن ثم يظهر لنا عدم انتهاء الجريدة لسياسة أيديولوجية واحدة مما انعكس على معالجتها للمشكلة .

كما تبين خطتها التحريرية الشائع عند تناولها للقضية المرأة ، فأكدت حق المرأة في العمل السياسى وردود الفعل الاجتماعية إزاء هذا الحق المنبثق عن المناصرين والمعادين والحذرين في اتخاذ موقف مشدد ، وذلك يعكس سياستها التحريرية التي تتيح لكل الآراء مجالاً للنشر في سياقها . كما فححت باب النشر للمتخصصين وذوى رأى كاثلة . كما حرصت عند معالجتها للمشكلة العمالية على الحقوق العمالية فأخذت تدافع عنها منادية بضرورة إصدار تشريعات وقوانين العمل وضرورة تشجيع الصناعات

الوطنية وتشغيل الحكومة للعمال المتعطلين وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل . ونادت بضرورة مساهمة الهيئات الخاصة مع الحكومة في مكافحة البطالة بإنشاء المصانع والمشروعات الكبرى . وأنه يمكن امتصاص جزء من الأموال المدخرة بإنشاء مصانع يساهم فيها كبار الملاك الزراعيين وكبار الموظفين وكبار التجار بنسب أرباح معروفة تخصص لهم . وأبرزت — بمعالجة موضوعية واعية — ما سيكون عليه الأمر في حالة عدم حل المشكلة العمالية .

وأخذت تدافع عن مصلحة الأغلبية من محدودى الدخل حيث اعترضت على إعلان زيادة أجور المساكن الذى سيضر محدودى الدخل ويفيد طبقة الملاك وأكدت على سياسة بناء المساكن الشعبية التى تستفيد منها أغلبية المواطنين .

من هنا يمكننا القول إن جريدة الأهرام قد اتسمت في معالجتها للمسألة الاجتماعية بالشمول حيث عرضت الكليات والجزئيات وأبرزت الأصوات المؤيدة والمعارضة كافة ، بقدر متوازن وبشكل عادل .

خاتمة :

وهكذا يمكن القول — إذا طبقنا محكات تقييم الموضوعية التى أشرنا إليها من قبل — إن الصحافة المصرية ، وذلك من واقع دراستنا التفصيلية التى اعتمدت على تحليل المضمون في الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ ، قد مارست الموضوعية بدرجات متفاوتة في معالجتها لمشكلات المجتمع المصرى في هذه الحقبة .

وإذا كنا لا نجد لأى تيار سياسى في هذه الحقبة محاولات بارزة في النقد الذاتى الذى من شأنه أن يكشف عن قصور النظر إلى مشكلة ما مما قد يعد ضعفا في ممارسة الموضوعية ، فيكفى أن المعيار الأخير للموضوعية قد انطبق على ممارساتها بشكل بارز . ونقصد بهذا ، قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ كدليل على توافر الموضوعية للكتابات الصحفية المصرية التى اشدت نقدها لنظام ما قبل الثورة (١٩٤٥ — ١٩٥٢) وبرزت دعوتها للتغيير الاجتماعى الجذرى .

كما أكدت الأحداث اللاحقة لثورة يوليو ١٩٥٢ وبرنامج التغيير الاجتماعى الذى تبنته التشخيص الذى سبق للصحافة المصرية أن قدمته لجوانب الحلل في النظام الاجتماعى المصرى .

ويمكننا القول إن سجل الصحافة المصرية في المرحلة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ يؤكد أن الموضوعية ليست هدفاً بعيد التحقيق ، بل أنها يمكن أن تتحقق بشرط توافر حرية التعبير وتعدد الرأى الصحى .

مناقشة

(١) د . سيد عشاوى :

هل المقصود عندما نتحدث عن الصحافة كمصدر موضوعي — هل « كموضوع » في حد ذاته أم « موضوعي » من « الموضوعية » كاتجاه فكري في العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية بمعنى الحياد وعدم التحيز ؟ فكما أتصور ليست الصحافة « مصدراً موضوعياً » وإن كانت مصدراً من المصادر الأساسية في دراسة التاريخ الاجتماعي .

وهناك التقييم المثالي الذاتي عندما نظرت إلى صحيفة « اللاتين » وقالت في وصفها للقضية الاجتماعية أنها لم تعتمد على آراء وأطراف مختلفة للموضوع . فهل من الممكن أن نطلب من صحيفة رأى — معبرة عن تيار معين ماركسي مثلاً كما يحدث الآن في جريدة « الأهالي » — نطلب منها أن تعبر عن رأى الحكومة أيضاً ؟

أيضاً بالنسبة لجريدة « الأهرام » إن حكمها عليها كمصدر موضوعي تعرض للكليات والمفردات وأبرز الأصوات المؤيدة والمعارضة كافة بشكل متوازن يحتاج إلى إعادة نظر .

(٢) أ . طه سعد عثمان :

فترة الدراسة كانت حافلة بالمجالات العمالية التي كان لها اتجاه واضح والتي حررها العمال ، سواء أكانت مجلاتهم الخاصة أو المجلات التي استأجروها . فهل أطمع من د . نجوى إذا كانت قد أطلعت على هذه المجلات أن تقدم رؤية صحافة العمال من حيث الموضوعية ومن حيث معالجة القضايا الاجتماعية التي أثيرت في المجتمع المصري في فترة الدراسة ؟

(٣) أ . عطية الصيرفي :

كنت أود لو أن د . نجوى وضعت عندها على موقفين واضحين :

أولاً : موقف الصحافة المصرية عام ١٩١٩ من الثورة وأحداثها .

ثانياً : موقف الصحافة المصرية من انقسام ثمار ثورة ١٩١٩ وخاصة في أعوام ١٩٢٣ و ١٩٢٤ .

(٤) د . زكي البحيري :

في تصوري أن الصحافة لا تصلح كمصدر وحيد لدراسة التاريخ ، وإنما تصلح كمصدر لبعض المعلومات بما تحمله من دراسات وقضايا ذاتية مختلفة تحمل شخصية الكاتب وعارض الموضوع فضلاً عن أنها تحمل وجهات نظر سياسية مختلفة . لمثلاً جريدة « الشعب » تحمل وجهة نظر الإخوان المسلمين في الآونة الأخيرة وقبل ذلك كانت تحمل وجهة نظر « مصر الفتاة » . ونفس الشيء بالنسبة لجريدة « الأهرام » والتي ظلت طوال تاريخها محتلة .

إن المقارنة بين وجهات نظر الكتاب بين أمس واليوم غير دقيقة لأن هناك فارقاً بين الواقع المعاش وبين ما كان يكتب في الصحافة . الملاحظة الأخرى أن شكل الموضوعية الذي وُجد في الأربعينات بالنسبة لبعض الجرائد كان مرجعه أن هذه الفترة نفسها شهدت احتدام الصراع الاجتماعي خاصة بالنسبة للطبقة العاملة المصرية ، وبالتالي بدأت تطفو على السطح قضايا لم تكن مطروقة من قبل . لقد حاولت الصحافة في الأربعينات أن تكون موضوعية لأنها حاولت أن تعبر عن الواقع المرفوض من أغلب الطبقات الاجتماعية الموجودة في مصر باستثناء الطبقة الأرستقراطية والإقطاعية ، ولكن هذه الموضوعية لا يجوز سحبها على فترات تاريخية أخرى .

الموضوع الأخرى هو أن الصحافة كمصدر للمعلومات التاريخية تحمل خطراً يجب التحذير منه . فعلى سبيل المثال الآن المعلومات التي توردها الصحف في أغلبها تأتي من مصادر غربية وتحمل أيديولوجية غربية وهي تركز على قضايا معينة يريد الغرب أن يروج لها في بلدان العالم الثالث .

(٥) أ . جمال زهران :

أولاً : إن البحث قد قسم وجهات النظر إلى موقفين متطرفين .. وأنا أسجل اعتراضى على كلمة « متطرف » خصوصاً أنها في غير موضعها . هناك اتجاهان رئيسيان وبينهما اتجاهات كثيرة في مسألة الموضوعية .

ثانياً : واضح أن د . نجوى ترى أن فترة ما قبل ثورة ١٩٥٢ كانت فترة تتسم بحرية التعبير ! وهذا أمر يثير جدلاً وخلافاً شديداً بين الاتجاهات السياسية . وحتى في الوسط الأكاديمى هذا الأمر مازال محل جدل شديد .

والسؤال هنا هل حرية الرأى في حد ذاتها تعبر مؤشراً للموضوعية ؟ وما دور « حارس البوابة » كما يسمى في الدراسات الإعلامية ؟ أعتقد أن هذا الدور ملموس لمنصب الرقيب يعادل تقريباً منصب رئيس التحرير .

ثالثاً : هل هناك إمكانية لوجود موضوعية بصفة عامة في الصحافة المصرية ؟ في اعتقادى أن الأمر محصور بين رؤوس ثلاثة أساسية هي التى تحدد من مسألة الموضوعية . أولاً السلطة ثم الفرد ثم أخيراً الجماهير . وفي تصورى أن الصحفى كلما اقترب من السلطة أصبح معزاً عنها وبالتالي يعتد عن الموضوعية بمقدار اقترابه من هذا الالتزام .

أما لو حدث العكس فإنه يستطيع أن يجمع بين الالتزام بقضايا الجماهير والموضوعية في تناول هذه القضايا .

وأخيراً : أن للموضوعية مسألة نسبية ولا بد أن نقر بهذا . أما الالتزام الذى يضعه الكاتب على نفسه فهو المعيار الوحيد لقياس الالتزام والموضوعية عند كل كاتب .

(٦) أ . حساد إبراهيم :

إن الباحثة قد ارتدت أفضاً بكراً في مجال الدراسات الصحفية ، حيث خرجت بنا من مجال التأريخ للمواقف السياسية للصحافة المصرية إلى مجال التأريخ لمواقفها الاجتماعية .

ومع ذلك فإن الدراسة تطع إيماء بأن الصحافة المصرية تصلح كمصدر موضوعى للتأريخ للقضايا الاجتماعية . وهذا يثير مشكلة أساسية هي مشكلة العلاقة بين الصحافة ومؤسسات صنع القرار السياسى . فنحن نعرف كحقيقه تاريخية أن القضية الاجتماعية كانت تنال اهتماماً في المؤرخة قبل ثورة عام ١٩٥٢ على مستوى مؤسسات صنع القرار السياسى ، وتتبع القرارات المعنية بالقضايا الاجتماعية في هذه الفترة يقدم أدلة موثقة في هذا المجال . فإذا كانت الدراسات الصحفية تشير إلى أن القضايا الاجتماعية تحتل مرتبة متقدمة في اهتمامات صحف المعنة ، ففي هذه الحالة نشعر بلجوة كبيرة بين الصحافة ومؤسسات صنع القرار . وفي هذه الحالة من الضروري أن نحدد موقف مؤسسات صنع القرار وتأثيرها على المعالجة الصحفية لهذه القضايا .

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو ما جدوى أن تستمر الصحافة — على الرغم مما يسمى بتجربة التعددية الحزبية قبل عام ١٩٥٢ — في صراع حول القضية الاجتماعية بينما مؤسسات صنع القرار السياسى في وادٍ آخر . في هذه الحالة لا يتعدى دور الصحافة دور « الديكور الديمقراطي » الذى لا يمكن أن يساهم في التغيير الاجتماعى .

القضية الثانية هي أهمية المنطق الداخلى للحركات السياسية . والذى يلغى إلى التركيز عليها هو ما أشارت إليه د . نجوى خليل من أن صحيفة الإخوان المسلمين في هذه الفترة قد ركزت على القضية الاجتماعية من زاوية واحدة وهي زاوية القضايا التعليمية . فالتركيز على القضية الاجتماعية من زاوية التعليم بالنسبة للإخوان المسلمين يعود إلى سبب أساسى ضمن أهداف حركة الإخوان المسلمين نفسها . فقد بدأ الإمام حسن البنا بالتركيز على الدور التربوى لصحافة الإخوان المسلمين على أمل أن هذا الدور التربوى سوف يأتى على المدى الطويل بتشكيل قوة ضاغطة تستطيع أن تغير الأمر الواقع . وقد جاء الوقت الذى انتقل فيه حسن البنا إلى حيز مخاطبة الخاصة وعلى رأسهم الملك في شأن تطبيق الشريعة الإسلامية .

القضية الثالثة أثارها د . زكي البحري ، والحقيقة أنني أخالفه في نفيه لدور الصحافة كمصدر تاريخي . لأن ذلك يمكن تصديقه إلى أمرين : الأول هو الاعتماد على الصحافة كمصدر في التأريخ العام لحركة المجتمع ، وفي هذه الحالة يمكن أن تكون مصدراً أولاً أو مصدراً ثانوياً تبعاً لطبيعة البحث والأهداف التي يروجها . أما إذا كان ذلك في مجال كتابة تاريخ الصحافة المصرية فلا الأمر يتغير لتحل الصحافة مكان المصادر وتصبح الوثيقة الأولى للتأريخ للقضايا المختلفة . وعلى الرغم من ذلك، فإن الاعتماد على الصحافة لا يكون مطلقاً وإنما يخضع لنوعين من النقد . أولاً النقد الداخلي للصحيفة من حيث إنها مؤسسة إعلامية لها بادرة وتوجهات وفيها مجموعة أفراد وتتوجه إلى جمهور نوعي محدد وتصدر لفترة زمنية تتيح الاعتماد عليها أو لا تتيح ، يومية أو أسبوعية أو شهرية ، وتصدر باسم حزب من الأحزاب أو قوة سياسية ما .. والنقد الخارجي الذي يقوم على رصد حركة التفاعل بين الصحيفة والقوى الاقتصادية الاجتماعية السياسية السائدة والسيطرة وتأثير العلاقات بين القوى المسيطرة على نوع المادة الصحفية الموجودة فيها ومن ثم على مواقف الصحيفة والصحفيين .

(٧) أ . حصة وهبي :

سأولى محدد في كيفية تجاهل الصحافة الوفدية في هذه المرحلة الهامة من تاريخ مصر . وخصوصاً مع ما شهدته السنوات التالية للحرب العالمية الثانية من تصاعد لتيار « الطليعة الوفدية » باتجاهاتها التقدمية حتى أنها شكلت قوة ضاغطة على قيادة الوفد ، وكلنا نذكر مقالات د . مندور والمرحوم عزيز فهمي .. فكيف يمكن تجاهل هذه التوعية الهامة من الصحافة ؟

(٨) أ . فحمة محمود :

بالنسبة لموضوع الصحافة كمصدر للتأريخ أرى أن الصحافة تُعامل بنوع من الشك في هذا الخصوص . وهذا راجع إلى قوانين الرقابة والأحكام العرفية من جانب الدولة . وسواء أكانت الصحيفة يسارية أم يمينية فإن إطارها المرسوم لا يمكن تغطيه .

النقطة الثانية ، ما هو رأى د . نجوى في الصحفيين الموظفين ؟ تلك الفئة من الصحفيين التي تلعب دوراً متميزاً في كل العصور لصالح الحاكم !

لقد أخذت د . نجوى مثلاً يصلح لمناقشة أمر هؤلاء الموظفين . وأقصد هنا جريدة « الأهرام » التي تعبر لسان حال النظام الحاكم ، وهي بذلك ليست معتدلة وليس لها اتجاه وسطى كما أسمته د . نجوى ، وإنما تعبر عن رأى الدولة أو النظام الحاكم !

(٩) د . صلاح عبد الحعال :

أولاً — أرى أن الموضوعية لن تتحقق على أي مستوى إلا في مناخ الحرية ، الحرية بمعناها الواسع والحقيقي ، وأن يكون للصحافة حضانية تشبه الحصانة البرلمانية .

ثانياً — في تنظير د . نجوى اكتفاء بوجهة نظر التحليلات اليسارية عن مفهوم الموضوعية ! فلماذا هذه النظرة الأحادية ؟ ولماذا لم تحدثنا عن صحافة النظم الشمولية ، خاصة وأن ما يحدث اليوم في الاتحاد السوفيتي يثير الاهتمام وتصله صحيفة « البرافدا » بأنه « مواربة للباب » في مسألة الحرية . فكنت أتصور لاستكمال الصورة في البحث أن يتحقق نوع من العدالة في تناول الموضوع بين الاتجاهين — القطبين في البحث .

ثالثاً — أن د . نجوى قد صنفت الجرائد إلى يمين ويسار ووسط ، وقالت عن صحافة الإخوان المسلمين أنها « يمينية » . ولكن هذا التصنيف عام ومفضاض ، في داخل كل فكر نجد رأياً معتدلاً ويميناً لهذا الرأي ويساراً له .. وحتى الجماعات الإسلامية تجد منها جماعة يمينية وأخرى معتدلة وثالثة تميل إلى اليسار ، على الرغم من أنها إسلامية التسمية وذات أصل واحد . وإذا كانت القيم الإسلامية دائماً تفضل « اليمين » فهذا لا يعني على الإطلاق اليمين في السلوك السياسي . كان الرسول (ﷺ) يحب التيمن في كل شيء في سلوكياته ، ولكننا لا ننسبه إلى اليمين السياسي !!

(١٠) د . أحمد عبد الله :

هناك ثلاثة مستويات لمناقشة هذا الموضوع :

المستوى الأول : هو أن هناك خلطاً بين « الموضوعية » و « الوضعية » . الكاتب الموضوعي ليس بالضرورة وضعياً والكاتب الموضوعي ليس بالضرورة موضوعياً . وتلك هي النقطة التي أشار إليها د . أنور عبد الملك في ورقته التي قدمها إلى هذه الندوة . ذلك أن الوضعية هي بالأساس منهج محافظ ، يحافظ على فنية (تقنية) البحث العلمي بما في ذلك البحث التاريخي ويحصر الكتابة في هذا الإطار إلى حد كبير . وليس ذلك بالضرورة موضوعية ، بل قد يشتمل على جوانب عديدة من الهروب من الحقيقة الاجتماعية والسياسية . لكن يمكن أن يكون الإنسان موضوعياً مع اتناؤه لأفكار سياسية مختلفة .. وهذا ينقلني إلى المستوى الثاني من مناقشة هذا الموضوع وهو أن ثمة خلطاً بين « الموضوعية » و « الأيديولوجيا الوسطية » أنها كانت نسبية هذه الوسطية في السياق المعنى . وفي تاريخ مصر هناك من كانوا موضوعيين وهناك من كانوا غير موضوعيين . كانت هناك حركات سياسية عانت لكي تكون موضوعية ، وعلى النقيض كانت هناك حركات أخرى لم يُعْزَها الأمر كثيراً وركزت على « ديماجوجية » عرض قضيتها السياسية . وكذلك الحال بالنسبة للأفراد . مثلاً د . « وحيد رأفت » يعني .. ولكنه موضوعي ، « فهمي هويدي » اتجاه إسلامي ولكنه موضوعي . وبالتأكيد سيأتي اليوم الذي نرى فيه يساريين موضوعيين . القضية هنا ليست « الأيديولوجية السياسية » وإنما « الاختيار المنهجي » ، أن يعان الباحث في سبيل أن يكون موضوعياً أو ألا يعنيه ذلك .

د . نجوى رأفت في جريدة « الأهرام » « الوسطية » فقالت عنها إنها « موضوعية » . وهذا معناه أن الأيديولوجية الوسطية هي فقط التي يمكن أن نسماها موضوعية . وهذا غير صحيح . ففي رأي أن جريدة « الأهرام » قد أبرزت الاتجاه الأيديولوجي الوسطي أكثر مما أبرزت موضوعيتها ، أبرزت أنها تعبر شبه رسمي عن الدولة أكثر مما أبرزت موضوعيتها .. أتى ذلك ببعض الموضوعية دون شك ، ولكن لا يعني احتكاراً للموضوعية بواسطة الأيديولوجية الوسطية .

ثم إن الدولة المصرية تاريخياً كان عندها بلور وسطية ، على الرغم من أنها قد تكون دولة في اتجاه اليسار كما كان الحال عند عبد الناصر مثلاً ، أو تكون دولة يمينية كما هو الحال في الحقبة الليبرالية ، بالمعنى الواسع لهذه المصطلحات .. دائماً عندها هذه الوسطية ربما منذ العصور الفرعونية بحكم دورها المركزي ومحاولة توفيقها في إطار الصراعات الاجتماعية . فيكون لها انجهاز واضح وفي نفس الوقت اتجاه لتثليب الصراعات الاجتماعية منعاً لانهيار الدولة المركزية نفسها . هذا الدور لعبته الدولة المصرية دائماً والتضح في المنابر الصحفية التي تُعبر عنها .

المستوى الثالث لمناقشة هذه المسألة هو أن هناك فرقاً بين الحديث عن الصحافة « كمصدر موضوعي » لكتابة التاريخ والحديث عن « موضوعية الصحافة » نفسها . ففي تصوري أن الصحافة يمكن أن تكون مصدراً موضوعياً لكتابة التاريخ حتى لو كانت متحيزة . ونحن في هذه الندوة معنيون « بموضوعية التأريخ » أكثر مما نعني « بموضوعية الصحافة » أو غيرها من الوثائق . إن أية صحيفة متحيزة أو أية وثيقة مزيفة يمكن أن تكون مصدراً موضوعياً للكتابة التاريخية . لأن هناك دوراً للمؤرخ في هذه الحالة .. أن يقرأ السياق ، وأن يقرأ ما بين السطور ، وأن يتحارن هذا بذلك ، والزمن يلعب دوره في الحكم على ذلك . فمثلاً الصحافة اليومية التي تصدر في مصر اليوم ، ما تكتبه وما لا تكتبه ، ستدرس في يوم من الأيام وستحكم الأجيال القادمة على هذه الصحافة من خلال دراستها ، ليس فقط لما كُتب في هذه الصحافة وإنما للسياق السياسي الذي صدرت فيه هذه الصحافة وما احتوته من موضوعية وأكاذيب وتحييزات واختيارات فكرية . وفي نهاية المطاف أي مادة تاريخية متاحة للباحث يمكن له أن يستخدمها استخداماً موضوعياً ، حتى لو كانت هي نفسها متحيزة وغير موضوعية .

(١١) يوهان مولامان :

تحدثت الدكتورة المحترمة في ورقتها عن الصحافة كمصدر أو وسيلة للإعلام بالأخبار أو الأحداث . ولكن أود أن أشير إلى دور آخر للصحافة كمصدر لتصورات أصحاب جريدة مثلاً وتطورات هذه التصورات ، كمصدر كذلك للاهتمامات التي ينتهجها أصحاب الجرائد المختلفة .. وهذه زاوية أخرى يمكن أن تُدرس منها الجرائد والصحف .

(١٢) د . هدى عبد الناصر :

هناك نقطة متعلقة بالصحافة كمصدر موضوعي للتأريخ أو للدراسات الاجتماعية والسياسية ، والصحافة كمصدر لدراسة الإعلام أو القضايا المتعلقة بالصحافة نفسها ، وهنا يجدر بنا أن نفرق بين هذا المصدر في الحالتين .

أولاً : في دراسة الاعلام والصحافة يمكن أن نأخذ الصحافة كمصدر لأننا في هذه الحالة ندرس الأداة الإعلامية من جهات مختلفة .
ثانياً : في الدراسات السياسية والاجتماعية هذا المصدر له محاذير كثيرة . وهذه المحاذير لا تتعلق فقط بعملية الحرية في المجتمع أو الاتجاه السياسي الذي تملكه السلطة الحاكمة ، وإنما تتعلق بطبيعة الصحافة كأداة إعلامية ودعائية . ولتعطى مثلاً على ذلك الفترة من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٢ في الصحافة الوفدية . والحقيقة أن الباحث في الصحافة الحزبية يجد نفسه أمام مشكلة ، هل هذه الصحافة تتكلم عما هو كائن فعلاً أم عما يجب أن يكون ؟ هل المسألة دعائية سياسية أم هي واقع فعلي ؟

النقطة الثانية هي الفرق في أسلوب الصحافة الحزبية عندما يكون الحزب في السلطة وعندما يكون خارجها . وعندما تتباعد الفترة الزمنية ويجهد الباحث السياسي نفسه أمام الجريدة تظهر المشكلة ، مشكلة موضوعية الباحث نفسه ومشكلة موضوعية الصحيفة وتعبيرها عن هذا الواقع .

على هذا الأساس أرى أن عملية استخدام الصحافة كمصدر للتأريخ الاجتماعي والسياسي محفوفة بالمخاطر إذا ابتعدنا عن تاريخ الصحافة أو تاريخ الإعلام المصري .

(١٣) أ . نبيل عبد الفتاح :

إن الموضوعية هي أن يعلن الباحث ابتداءً عن انحيازاته الأيديولوجية والمنهجية . وسواءً أعلنها الباحث أو لم يعلن فإن ذلك لا يعنى عدم إمكانية اكتشافها من خلال عملية العرض أو التركيب أو مسار البرهنة في البحث أو في النص التاريخي .

النقطة الثالثة ، هي أن الحوار يجري عن الموضوعية والانحياز بعيداً عن مسألة المنهج ، وهو أمرٌ معيب . إذ أجد أن هناك فقراً منهجياً تعاني منه الدراسات التاريخية والاجتماعية في مصر مع استثناءات محدودة ، بينما الجماعات الثقافية في العالم المعاصر تشهد الآن ثورة منهجية كبيرة . وعلى سبيل المثال إذا تابعت قسم الدراسات التاريخية والمعاصرة في جامعة السوربون — باريس الرابعة تحت إشراف د . دومينيك شيفالييه نرى إلى أى مدى يستخدمون أحدث الأساليب المنهجية في التحليل التاريخي ، وأيضاً سوف نرى الثورة الموجودة الآن في الإنسانيات وفي تحليل الخطاب . كذلك هناك الجهد الذي يقوم به د . أوليفيه كاريه في جامعة باريس الثالثة .

النقطة الثالثة ، أننا لسنا بصدد مجتمع تعددي وتتاح فيه الفرصة كاملة للتيارات الفكرية والثقافية كافة في المجتمع والسياسة أن تعبر عن نفسها في حرية ومساواة . ففي مرحلة تاريخية ما أجد أنه لابد من التعامل بحذر شديد مع المادة التحريرية المنشورة في الصحف لأننا لو أخذنا الفترة التاريخية موضوع الحوار في هذه الندوة من ١٩١٩ حتى ١٩٥٢ فسوف نكتشف أن ثمة قوى سياسية كانت محجوبة عن الشرعية وكانت تصدر من نشراتها الصحفية الكثير . كانت هذه الاتجاهات متنوعة من توزيع كتاباتها ونشراتها فكيف يمكن التعامل مع هذه النصوص ؟

النقطة الأخيرة ، أنه حتى في ظل مجتمع تعددي فسوف نواجه بأن لكل حزب سياسي أو لكل زمرة أو جماعة سياسية سياسة تحريرية محددة تعطى الحق في فرض قيود على الجماعة التحريرية العاملة داخل الصحف التي تسيطر عليها ، على الأقل في الخطوط الأساسية التي لا يمكن أن يتجاوزها المحرر الذي يقوم بجمع الخبر أو كاتب الرأي .

وفي غالب الأمر يكون كتاب الرأي يمينين عن السياسات التحريرية للحزب أو للجماعة السياسية . صحيح أنه في بعض الأحيان هناك كتاب يتمتعون بميزات خاصة منها الموضوعية أو محاولة الموضوعية في الطرح الذي يعرضونه في صلب مقالاتهم ، لكن هذا في النهاية لا يخرج إطلاقاً عن السياسة التحريرية . وهنا تبرز أهمية الموازنة بين هذه التيارات في استخدام المادة الصحفية في التأريخ .

(١٤) أ . بشير السباعي :

خلال الفترة من ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٢ كانت هناك صحف تصدر بلغات أجنبية في القاهرة والإسكندرية . هذه الصحافة كانت تتمتع بهامش واسع جداً من حرية التعبير لم تكن تتمتع به الصحافة الصادرة باللغة العربية . ومن الطبيعي في مثل هذه الظروف أن يلجأ ممثلو « الانتلجنسيا » المصرية الحديثة إلى هذه الصحف التي تحولت إلى مصدر حقيقي وجمال لبلورة الأفكار التي اعتقد أنها لعبت دوراً مؤثراً في تطور الفكر الاجتماعي والسياسي المصري المعاصر . فعل سبيل المثال لا يمكن مثلاً تصور العمليات الفكرية التي قادت إلى ظهور الحركة الاشتراكية والحزب الشيوعي المصري الأول دون الرجوع إلى مقالات « أنطون مارون » سكرتير عام الحزب والتي نشرت في صحيفة "Voix du Calre" (صوت القاهرة) . ولا يمكن الوقوف على الرؤى الاجتماعية السياسية للحزب الشيوعي المصري الأول أو موقعه من المسألة القومية ومن الوفد بشكل خاص إلا بالرجوع إلى مقالات « روبرت جولدنبرج » أحد أعضاء لجنة الحزب وسكرتير لجنة الحزب في القاهرة والمنشورة في مجلة "L'Egypte Nouvelle" (مصر الحديثة) . والجيل الأول الذي بدأ في الظهور لممثل الانتلجنسيا الإبداعية اليسارية المعاصرة في الثلاثينات كانوا ممثلين مصريين حقيقين خلافاً للجيل الذي سبقه (جيل أنطون مارون وروبرت جولدنبرج) . ولا يمكن تتبع الاتجاه الفكري السياسي اليساري دون الاطلاع على الدور الذي لعبته صحيفته "Un Effort" (المحاولة) لسان حال « جماعة المحاولين » بدءاً من عام ١٩٣٣ ، ودون أن نرى النقاشات التي دارت على صفحات مجلة "Don Quichooore" (دون كيشوت) الأسبوعية التي صدرت عام ٣٩ — ١٩٤٠ . حتى فيما يتعلق بمنظمة مثل « حدوت » فقد اضطرت لإصدار نشرة فرنسية حتى تسمح لها بهامش حرية أوسع في النقاش لم يكن ليتوفر لها في الإصدارات العربية لصحافتها .

وبالتالي أعتقد أنه من الصعب جداً دراسة تاريخ الفكر الاجتماعي والسياسي وتشكل التكوينات السياسية المصرية الجديدة في الفترة ١٩١٩ — ١٩٥٢ دون الرجوع إلى الصحافة الصادرة باللغات الأجنبية في القاهرة والإسكندرية .

رد د . نجوى خليل على التعقيبات :

كانت فترة الدراسة التي قدمت من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٢ ومن ثم فإن بعض الملاحظات التي تحدثت عن فترة مغايرة كانت خارج سياق وإهتمام البحث — والحقيقة أنني لم أقل أن الصحيفة التي تمتلك أيديولوجية معينة لا يمكن أن تكون موضوعية . على العكس تظهر جوانب ودرجات من الموضوعية مهما تكن أيديولوجية الصحيفة . وبالنسبة للأهرام لم أقل إنها كاملة الموضوعية ، ولكن توافر عندها بعض المعايير التي اعتمدتها لقياس الموضوعية . فمثلاً الأهرام في قضية المرأة عرضت لرأي متشدد جداً ومتزمت وهو الذي يلزم المرأة بالبقاء في المنزل ولا يرى لها مكاناً في المجتمع خارج هذا البيت ، ثم نشرت الأهرام آراء تحريرية جداً في هذه القضية .

— بالنسبة لما أثاره أ . حماد إبراهيم لا أعتقد أننا مختلفان حول نظرة الإخوان المسلمين للمجتمع من خلال التركيز على القضايا التعليمية . أما مسألة الثبات والتغير فقد أخذت فترة معينة وناقشتها في مجملها لكنني قد ناقشت ورصدت التغيرات من عام إلى آخر في توجه الصحيفة ونوع القضايا التي ركزت عليها .

— الأستاذة عزة وهي سألتني عن معيار الاختيار ولماذا تجاهلت صحيفة الوفد ! أنا لم أتجاهل الصحيفة الوفدية ولكنني أردت أن أحدد بعض التيارات من خلال مقاييس الموضوعية التي وضعتها وكان أن اتخذت صحيفة « الملايين » بالتقابل مع صحيفة « الإخوان » على اعتبار أنهما على طرفي نقيض وجريدة « الأهرام » كوسط بينهما .

أما عينة البحث فقد تم تحديدها بناء على عملية مسح للصحف التي ظهرت في هذه الفترة ، ثم قمت بعد ذلك بعرضها على عدد من المحكمين من الذين عملوا في هذه الفترة ومن الخبراء في المجال الصحفي^١ . وقد حددت لهم سؤالاً أولياً هو : ما هو ترتيب الأولوية لهذه الصحف والتي تستحق التحليل ؟

- وقد اخترت ثلاثا فقط من هذه الجرائد لأتحدث عنها في البحث .
- أما بالنسبة لما قالته أ . فتحية عمود .. فأنا لا أتفق معها لأن الأهرام جريدة غير مملوكة للدولة ، ولكنها صحيفة قومية وتعبر عن كافة الاتجاهات .
- د . صلاح عبد المتعال .. أتفق معه في أهمية توفير مناخ الحرية لكي تتحقق الموضوعية .
- أتفق مع د . أحمد عبد الله في مسألة أن الموضوعية ليست ضد النظرة الأيديولوجية . وقد أوضحت ذلك في معرض تحليل لجريدة الملايين والتي اتهمت الماركسية وعلى الرغم من ذلك كانت موضوعية في تناولها للقضايا الاجتماعية على الأقل من خلال التزامها بأدوات التحليل الماركسي . وعلى الرغم من تحيزها لأيديولوجيتها فإنها تناولت هذه القضايا بشكل شامل لكل أطرافها الاجتماعية ولم تغفل جانباً لحساب جانب آخر .
- بالنسبة لملاحظة أ . طه عثمان ، لقد تناولت القضايا العمالية من خلال موقف الصحف من القضايا العمالية . أما ما يطالب به من رصد لهذه القضايا في الجلات العمالية فهو أمر يحتاج إلى دراسة مستقلة لتلك الجرائد ، وهو موضوع هام .
- لم أقل إن الصحافة مصدر وحيد للتاريخ كما تصور د . زكي البحري ، ولكنني قلت إنه يمكن الاعتماد على الصحافة كمصدر من مصادر كتابة التاريخ الموضوعي فقط . وعن رأيه في أن الصحف لا تعرض الواقع فأنا أعترض على هذا الرأي ، وأرى من خلال تحليل المضمون لما نشرته الجرائد في تلك الفترة أن تلك الصحف قد وضعت يدها على المشاكل الحقيقية والتي احتدمت في تلك الفترة ، وإن كانت قد عرضتها من منطلق مفاهيمها الفكرية والسياسية المختلفة .

الوثائق الضائعة وأثرها على الموضوعية في كتابة التاريخ المصري

جمال سليم

الوثيقة جوهر المادة التاريخية ، هي الذخيرة للسلاح الذي يمسكه المؤرخ ، دون هذه الذخيرة لا يحقق المؤرخ تقدماً يذكر في معركته .

ولاشك في أن المؤرخ وكفاءته العلمية ونجاؤه الذاتية ورأيه وموقفه ووجهة نظره عوامل مشتركة تساعد في إنضاج موضوعيته ، لكن بدون الوثيقة يظل القمح أخضر ولا يمكن حصده .

ويحكى معبد الدبر البحري بقرية القرنه بغرب الأقصر أهمية الوثيقة التاريخية وكيف استطاع الفرعون الملك أن ينتقم من شقيقته الملكة حتشبسوت بعد موتها بإلغاء فترة حكمها من التاريخ وطمس معالمها ، فانهال على جدران معبدها يححو مأسطر عليها من أعمال أخته ومن إنجازاتها ، مدركاً أن هذا وحده هو الذي يلغى تاريخ أخته الملكة ، ويفرغ عصرها من كل عمل عظيم قامت به . وقد سبق الفرعون إلى مثل هذا العمل اللا أخلاقى كثير من الفراعة وسار على منواله عدد آخر من الحكام الذين كانوا يقدمون أنفسهم على حساب غيرهم وينسبون إلى عهودهم ما صنعه الآخرون .

في العصر الحديث لم يختلف الأمر كثيراً ، ولكن ظهرت تفرقة واضحة فالمجتمعات التي تتوافر فيها الوثائق التاريخية بجماعات ديمقراطية متمدنة ، بينما تندثر الوثائق وتختفى وتضيع في المجتمعات المغلقة والمتخلفة على السواء ، وهذا أمر طبيعي ، ويكفى أن نذكر أنه من بين ٣٧ جلسة سرية عقدت في مجلس النواب ومجلس الأمة ومجلس الشعب في مصرنا العزيزة في الفترة ما بين عام ١٩٣٤ وهو العام الذي بدأت فيه الحياة النيابية في مصر وعام ١٩٧٥ تقريباً لا يوجد سوى ١٩ جلسة فالأغلب والأعم من الجلسات السرية ضاع أو فقد ، أو استولى عليه صاحب سلطة أو نفوذ .

ومن هنا أصبح من المقرر على المؤرخين والباحثين والدارسين للتاريخ المصري أن يوثقوا موضوعاتهم التاريخية من مكاتب الدولة في لندن وباريس وأمستردام وواشنطن ، وأصبح من المألوف أن نقرأ على الدوام كتباً وموضوعات تاريخية تحت عناوين أصبحت لدينا مألوفة مثل :

— ثورة يوليو في الوثائق البريطانية .

— القصر والوفد في الوثائق الأمريكية .

— الحركة العمالية المصرية في ضوء الوثائق البريطانية ... إلخ .

ولاشك في أنه من الطبيعي أن يلجأ المؤرخ لإثراء مادته إلى المصادر المختلفة ولكن يجب أن يكون المصدر الرئيسى في مادته موجوداً ومتاحاً في الدولة أو المنطقة التي وقع فيها الحدث أولاً .

ويحضرني في هذا المقام ثلاثة نماذج قد تصلح مثلاً للموضوعية المهلرة بسبب ضياع الوثائق أو اختفائها :

(١) في الحركة العمالية المصرية في العشرينات والثلاثينات .

(٢) في حادثة هروب الفريق عزيز المصري باشا سنة ١٩٤١ إبان الحرب العالمية الثانية .

(٣) في دخول مصر حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ، على إثر صدور قرار هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين .. ، حيث أعلنت بريطانيا أنها ستنتهي انتدابها على تلك البلاد ، وحددت لانتهاه يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ .

أولاً .. في الحركة العمالية المصرية

كانت حركة العمال في مصر قد اشتدت إبان ثورة ١٩١٩ بسبب تحول جزء من رأس المال المصري من الزراعة إلى الصناعة خلال الحرب العالمية الأولى ، ونتيجة لارتفاع تكاليف المعيشة بعد الحرب العالمية الأولى ، فشاهدت فترة ١٩١٩ تأليف عدد كبير من النقابات ، ذكر لاكثير — وفق الإحصاءات الرسمية كما يقول — أنها بلغت في سنة ١٩٢٢ في القاهرة ٣٨ وفي الإسكندرية ٢٣ وفي منطقة القناة ١٨ . وكثرت اعتصامات العمال مما دفع الصحف الأجنبية إلى اتهام الحركة العمالية ، والحركة الوطنية كلها بالبلشفية ، وكذبت جريدة المنبر في مقالين في ١٣ ، ١٧ أغسطس سنة ١٩١٩ تحت عنوان (البلشفية في مصر) هذا الاتهام وأكدت أن السبب في هذا الاتهام الأجنبي يرجع إلى حركة النقابات التي انتشرت في مصر : « يقولون إن حركتنا بلشفية من جميع وجوها وكأنهم لا يعلمون أن لنا من ديننا الحنيف عاصم يعصمنا من مبادئ البلشفية وأن الدين المسيحي كذلك ينهى عنها بتاتا ، وهذان الدينان مكوّنان لمجموعتنا المصري ، ليس فينا من يميل إلى إباحة الأعراض حتى يميل إلى البلشفية بل نحن أول من يحاربها في بلدنا إن كان لها أنصار ، إن العامل المصري عندنا لا يقبل أو لا يرضى أن يأخذ مليما واحدا فوق أجره دون حق ، فإذا قالوا إن هذه الاعتصامات دليل على تحييد العمال للبلشفية قلنا كلا فكل ما هنالك أن حاجة العيش قضت على العمال المساكين أن يطالبوا بزيادة من الأجر تساعدهم على القوت .. »^(١) .

وفي ١٨ أغسطس سنة ١٩١٩ أصدر مفتي الديار المصرية الشيخ محمد بخيت بناء على طلب مراسل جريدة التيمس فتوى ندد فيها بالشيوعية ذكراً أن طريقة جماعة البلشفية طريقة تهدم الشرائع السماوية وعلى الأخص الشريعة الإسلامية .

وكانت عناصر اليسار قد نشطت إبان ثورة ١٩١٩ في أوساط العمال ولا سيما بالإسكندرية ، واتهمت اللوائح الحاكمة البريطانية هذا النشاط بأنه نتيجة لعناصر أجنبية كانت تروج للأفكار السياسية المتطرفة في مصر ، فذكر لويد في كتابه (مصر بعد كرومر) أن الحزب الاشتراكي الإيطالي كان نشطاً في مصر نشاطاً لا يقل عن نشاطه في إيطاليا . ويلاحظ في خطاب سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمى بتاريخ ٢٣ يونيو هذه العبارة في آخر الخطاب : « الوفد غير راضٍ عن المنشورات التي تقيد إعتاد المصريين على الألمان وتتضمن الانتصار للبلشفيك فإن هذه المنشورات يستفيد منها أعداؤنا للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال بالألمان ، والحركة البلشفية وهذا يضر بقضيتنا »^(٢) .

وقد شاع بين المؤرخين التقدميين في مصر رواية تقيد أن لينين قد أرسل إلى سعد زغلول تلغرافاً يؤيد الثورة المصرية ويعمّد بالمساعدة ، ولكن الوثائق الروسية ووثائق الشيوعية الدولية لا تحمل أى ذكر لهذا التلغراف وأغلب الظن أنه لا حقيقة لهذا الموضوع .

وحين بدأت الاتصالات بين الوفد المصري وهو في باريس وبين دوائر حزب العمال البريطاني وتبنت صحيفة الحزب الديلي هيرالد الدفاع عن القضية المصرية ، كان سعد زغلول حريصاً على أن ينفي أى التقاء بينه وبين حزب العمال من ناحية المبادئ الاجتماعية ، ففي خطاب لسعد زغلول لجريدة الجازيت في ١٩ مايو سنة ١٩٢١ ردّ فيه على اتهام هذه الجريدة القائل بأن الوفد متفق مع آراء حزب العمال وجريدة الديلي هيرالد الاجتماعية ، فقال :

(١) د . محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، جزء (١) ، مكتبة الأنجلو ، سنة ١٩٦٣ .

(٢) المصدر السابق ، كذلك يلاحظ في مقالات الصحف البريطانية تكرار هذا الاتهام .

« أدهشني ما قرأته في صحيفتكم عن ارتياحي لخطة الدبلي هيرالد الاجتماعية ولكني أقول لكم ولقرايكم إنني لست ممن يهتمون بالمباحثات في هذه الشؤون الاجتماعية ، وإن العلاقة الموجودة بين الوفد المصري والدبلي هيرالد علاقة سياسية غير قائمة على قاعدة الارتياح لآرائها الاجتماعية ... » إلخ .

فإذا أراد باحث أو مؤرخ الكتابة عن الحركة العمالية المصرية فهل يمكن أن يتجاهل موقف السلطة من العمال ، خاصة إذا كانت هذه السلطة تنظر بشك وريبة إلى كل نشاط عمالي ونقابي .. ؟

السلطة ممثلة في وزارة الداخلية وإدارتها المختلفة لا بد أن يكون لديها من أدوات الرقابة والرصد ما يشفي نهم الباحث والدارس ، ولا بد أن تحتوي تقاريرها المختلفة والمتنوعة على كل صغيرة وكبيرة في المساحة التي تشط وتتحرك فيها الجماعات العمالية والتنظيمات النقابية .. حقاً إن لدى الباحث جوانب أخرى يمكن أن يستكمل بها زوايا الصورة مثل الصحف وأرشيف النقابات ورؤساء النقابات وزعماء العمال وما سجلوه من ملاحظات أو مذكرات ، لكننا نعرف أن كثيراً من الزعامات العمالية قضت رداً كبيراً من عمرها ضيقاً على معتقلات الحكومة وسجونها ، وكان خوفهم الدائم من الملاحقات يحول بينهم وبين الاحتفاظ بأية أوراق تكشف عن نشاطهم الذي كان عملاً غير مشروع من وجهة نظر الحكومة ، بالإضافة إلى أن الصحف في فترات معينة لا يمكن أن تعد وثائق يعتد بها نظراً للرقابة التي كانت مفروضة عليها ، فلم يكن هناك ثمة مصدر يعتد به إلا مالدى السلطة من معلومات ووثائق .

ويحكى الدكتور رعوف عباس حامد في مقدمة كتابه (الحركة العمالية المصرية في ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ — ١٩٣٧) ، يحكى أنه عندما سجل موضوع (الحركة العمالية المصرية) للماجستير صرف نحو أربع سنوات في جمع مادة البحث من أيدي القادة النقابيين الذين استطاع الوصول إليهم ، ومن أفواههم حين كان يتعرض لمسألة لا يحد بين يديه بصيصاً من النور يرشده إلى الحقيقة حولها ، ويقول بالنص : « طرقت أبواب وزارة الداخلية المصرية حيث تقع في أرشيفها أوراق القسم المخصوص والإدارة الأوروبية وهما وحدتان اختصتا بمراقبة النشاط السياسي والنشاط العمالي ، وكنت على يقين من أن الكثير من وقائع الحركة العمالية تفيض به أضابير هذا الأرشيف ، غير أني عدت بخفي حين فلم يسمح لي بالاطلاع على هذه الوثائق الهامة ، ولا يزال الاطلاع عليها محظوراً حتى الآن (عام ١٩٧٥) على الرغم من تغير العهود ، واختلاف الظروف ، لذلك حاولت أن أحوض هذا النقص الخطير في مادة البحث برصد أخبار الحركة العمالية في الصحف المعاصرة ، والرجوع إلى من وجدتهم على قيد الحياة من القادة النقابيين ، لاستجلاء بعض ما غمض منها ، محاولاً الوصول إلى صورة دقيقة إلى حد ما لوقائع الحركة العمالية المصرية ودورها في تاريخ مصر المعاصر ، وأنهيت هذه الدراسة عام ١٩٦٦ ونلت بها درجة الماجستير في التاريخ الحديث ، ونشرت في كتاب صدر سنة ١٩٦٨ » (٣) .

وقد ظل الباحث المؤرخ يعتقد في أن نقص الوثائق وعدم التصريح بالاطلاع عليها يخل بالموضوعية في دراسته للحركة العمالية المصرية ، إلى أن أتاحت له فرصة الاطلاع على الوثائق البريطانية الخاصة بالفترة من ١٩٢٤ — ١٩٣٧ فوجد أنها تلقى أضواء على بعض جوانب الحركة النقابية والنشاط العمالي تضيف الكثير إلى معلوماتنا حول هذا الموضوع .

ويذكر المؤرخ الدكتور رعوف عباس أن الوثائق . التي يتضمنها الكتاب مصدرها الأصل وزارة الداخلية المصرية وإدارة الأمن العام بها على وجه التحديد ، فهي تتيح لنا الالتفاف حول قرار الحظر غير المنطقي الذي يحول بين الباحثين وبين الاطلاع على وثائق الحركة السياسية عامة والمودعة بأرشيف الداخلية ، فهذه الوثائق عبارة عن مجموعة من التقارير كتبها مدير الأمن العام بوزارة الداخلية المصرية وكان إنجليزيا يدعى كين بويد ، أو كتبها بعض مساعديه مثل جريفر الذي اختص

(٣) د . رؤوف عباس ، الحركة العمالية المصرية في ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ — ١٩٣٧ ، عالم الكتب ، ١٩٧٥ .

بشؤون العمل والعمال ، أو الميجور أنسون الذى أسند إليه القسم المخصوص مهمة مراقبة النشاط العمالى ، وكتب هذه التقارير استجابة لطلب دار المندوب السامى البريطانى بالقاهرة أحيانا ، ووزارة الخارجية البريطانية أحيانا أخرى ، وأصول هذه الوثائق مودعة بدار المحفوظات البريطانية بلندن ..^(٤)

ترى كيف وصلت هذه الوثائق إلى الخارجية البريطانية .. ؟

لقد أنهت ثورة ١٩١٩ السيادة الإنجليزية على مصر ، فنالت مصر استقلالها بناء على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ مع التحفظات المشهورة التى ترك أمر بحثها لمفاوضات تجرى بين مصر وبريطانيا فيما بعد ، وبذلك انتهت من الناحية النظرية السيطرة المباشرة لبريطانيا على شؤون مصر ، وقنع المندوب السامى البريطانى بتوجيه السياسة المصرية من وراء ستار من خلال أعوان الإنجليز من الساسة المصريين ، وكبار الموظفين الإنجليز الذين ظلوا يحتلون مراكز هامة بوزارات الداخلية والمالية والعدل والأشغال العمومية وغيرها من الوزارات والمصالح الحكومية ، واستطاع المندوب السامى البريطانى أن يضع أسس مواجهة المشاكل التى تعتبر من أدق الشؤون الداخلية للبلاد وأن يضمن تنفيذ تلك السياسة من خلال الأعوان المصريين ، وكبار الموظفين الإنجليز ، وقدرَ لتلك السياسات أن تعمّر طويلا بفضل بقاء أولئك الموظفين الكبار في مراكزهم الهامة . وكانت الحركة العمالية من المسائل الدقيقة التى نالت قسماً كبيراً من اهتمام الإنجليز ، وبصفة خاصة في مطلع العشرينات وعلى مرّ الفترة التى سبقت وتلت توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، لما ترتب على تلك الحركة من آثار هامة على الحركة السياسية في البلاد وعلى المصالح الاقتصادية الأجنبية والوطنية ، لذلك راح كبار الموظفين بوزارة الداخلية — الذين دخل في اختصاصهم مراقبة العمل والعمال — يمدون المندوب السامى البريطانى ووزارة الخارجية البريطانية بتفاصيل الحركة اليومية للطبقة العاملة المصرية وتنظيمها النقائى ، وارتباطاتها السياسية ، وقدموا الأفكار التى يرون فيها الحل الأمثل الذى يضمن وضع الطبقة العاملة المصرية داخل إطار محدد يقلل من فعاليتها في الحركة السياسية .

ولما كان هؤلاء الموظفون في نهاية الأمر يعملون لدى الحكومة المصرية فإن نسخاً من هذه التقارير كانت بطبيعة الحال تصل إلى إدارة الأمن وأرشيف الداخلية لأن إنجلترا إذا أرادت أن تضمن تنفيذ سياستها أو توجيهاتها فعلى الأقل يبنى أن يكون لدى هؤلاء صورة لما يجرى على أرض وطنهم . وعلى أية حال فهذه الوثائق المصرية الأصل والمصدر ليس لها وجود هنا أو ضائعة أو ممنوعة لكنها موجودة في دار المحفوظات البريطانية بلندن .

وهذه الوثائق يصل مجموعها في الكتاب إلى ٣٣ وثيقة تتناول الفترة من ١٩٢٤ إلى ١٩٣٧ ، وللتلخيص واحدة من هذه الوثائق لنرى أهميتها ، ونذكر ضرورة وجود مثل هذه الوثائق تحت يد الباحثين .

الوثيقة الأولى رقم ٩٣٢١/١٢٣ : مؤرخة ١٩٢٤/٧/٢٤ من جريفرز مرفق بها تقرير الميجور كاثير وآخرون تحت عنوان (مذكرة عن الاضطرابات العمالية في مصر) ، يقول نص الوثيقة :

الاضطرابات العمالية في مصر ثمرة الظروف الحالية ، ورغم أن الاضطرابات كانت تقع أحيانا في الماضى فإنه من النادر أن تبلغ درجة كبيرة من الحدة أو تستمر لوقت طويل . وخلال العام الماضى أو العامين الماضيين أثر نشاط جوزيف روزنتال في نشر الدعوة الشيوعية بعد أن قضى سنوات عديدة في دراسة المبادئ الروسية السوفيتية التى تربطها بها نوع من العلاقات الرسمية . وقام محمود حسنى العرايى تلميذ روزنتال بتأسيس الحزب الاشتراكى المصرى أخيراً بمساعدة المحامى السورى أنطون مارون والشيخ صفوان أبو الفتح وعدد محدود من الأفراد . وعلى الرغم من أن المبادئ التى أعلنها الحزب أقل تطرفاً من

(٤) المصدر السابق ص ٤ ، ٥ .

تلك التي تدعو لها الشيوعية فإنه يبدو أن الحزب يريد القيام بثورة اجتماعية وعمالية . ولم يبق رزنتال حتى الآن بدور على نشاط الحزب الاشتراكي المصري ولكن من المعتقد أنه يعمل الآن على توحيد الصفوف بين الوطنيين والعمال . وترجع معظم الإضرابات التي وقعت خلال الشهور الاثني عشر الأخيرة إلى تحريض أعضاء الحزب الاشتراكي ، وقد وجهت الإضرابات الأولى التي وقعت خلال هذه الفترة بصورة تجاوزت حدود الشرعية القانونية وازدادت الاضرابات انتشاراً في المرحلة الأخيرة كما أوغلت في التصرفات غير القانونية .

ومرفق ملخص مستقى من مقتطفات من التقارير التي تُعد كل أسبوعين عن « الأحوال العامة » يتضح منها أبعاد هذه الحركة وتبين الطريقة التي تنتشر بها الإضرابات واتجاهات تلك الإضرابات .

وقد مرت بضعة أيام دون أن يقع إضراب أو أن يكون ثمة إنذار بوقوع إضراب ، ولا ريب أن تقديم مشروع قانون رشيد إلى الدورة البرلمانية القادمة ، مع ارتباطه بقرارات صارمة تصدر عن مجلس الوزراء لإقرار النظام إنما هو أمر ضروري للعودة بالأوضاع العمالية إلى ما يقرب من الحالة الطبيعية .

وقد ألقى القبض على رزنتال أخيراً وتمتزم الحكومة ترحيله خارج البلاد إذا وجدوا دولة تقبله ، وهو يزعم أنه من الرعايا المصريين ، ولكن لن يؤدي ذلك من الناحية القانونية إلى تموين عملية ترحيله إذا أقيم برهان — على سبيل المثال — على أنه من أصل فلسطيني .

وسيقدم قادة الحزب الاشتراكي المصري الذين أُلقي القبض عليهم في ٢٤ مارس إلى محكمة الجنايات بتهمة الترويج لأفكار ثورية تتعارض مع مبادئ الدستور المصري ، وتحريض العمال على استخدام العنف في مواجهة أصحاب الأعمال .

ولاشك أن الاتحاد العام لنقابات العمال الذي تكون أخيراً برئاسة عبد الرحمن فهمي بك يقوم بتدعيم الوعي الطبقي في نفوس العمال المصريين كما أن نفوذ رئيسه الذي يتسم بالجهل التام بمسائل العمال ، والذي لم يسع لأن ينتخب لهذا المنصب إلا لإرضاء طموحه السياسي ، لابد أن يكون ضاراً . وللحيلولة دون ذلك ، يتم السعي لحض العمال على عدم الثقة بعبد الرحمن فهمي ، بما يحول دون تحوله إلى دكتاتور للعمال ، ومن المحتمل لو بقي الزغلوليون في الحكم أن يكافئوه على خدماته السابقة بتعيينه أول وزير للعمل في مصر .

ومن بين أسباب الاضطرابات الحالية ما يأتي :

١ — عجز التشريعات العمالية الحالية عن مواجهة المطالبات الضرورية لتوفير الحماية لكل من الشعب وأصحاب الأعمال والعمال .

٢ — عولجت الاضطرابات عند قيامها في معظم الأحوال بالتخاذل والتردد ، فإن سياسة التوفيق التي تنتج إلى التركيز على الاحتفاظ بأصوات الناجحين ، أدت في كثير من الأحوال إلى منع البوليس من التدخل الضروري .

٣ — عومل المحرضون على الشعب بقدر كبير من اللبونة رغم تجمع بعض الأدلة ضدهم وكان يطلق سراهم عادة بكفالة دون تقديمهم إلى المحاكمة .

٤ — في كثير من الأحوال اغتُرف بالمشايخين المحترفين ممثلين للعمال ومتحدثين بلسانهم ، رغم أنهم لم يكونوا من بين عمال الشركات التي حدثت بها الاضطرابات .

٥ — وجود سعد زغلول باشا في السلطة الذي يمدد معظم العمال المصريين أقوى الرجال وأكثرهم محبة لديهم شجعهم على الاعتقاد أنه سيتدخل بصورة فعالة لصالحهم ، عندما ينشب أي صراع بينهم وبين أصحاب الأعمال ، وخاصة إذا كان الآخرون من الأوروبيين . كما أن الإجراءات الغامضة نسبياً التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الاشتراكيين الشيوعيين

لم يتخذ الكثير من العمال ، ولكننا لا يجب أن ننسى أن رئيس الوزراء عبر عن نفسه في حفل شاي أقامه عمال هليوبوليس بصورة تتضح بالتملق للجماهير .

ويقدم الملخص المرفق صورة للأوضاع العمالية منذ ٦ فبراير ١٩٢٤ وقد أضفنا إليها مذكرة قدمها لي المدير الحالي بشركة سكك حديد الدلتا بشأن إضراب عمال شركته وهي تحتوي على معلومات هامة .^(٥)

ثانياً .. في حادثة هروب الفريق عزيز المصري باشا

على الرغم من مضي أكثر من أربعين عاماً على حادثة هروب الفريق عزيز المصري أول رئيس أركان حرب مصري للقوات المسلحة المصرية سنة ١٩٣٨ وقائد عام جيوش العرب والترك في بنى غازى إبان الحرب التركية الإيطالية والمدرس المصري الوحيد بكلية أركان الحرب الألمانية في الحرب العالمية الأولى وصاحب الدور البارز في الحركة الوطنية المصرية ، ويصفه الأستاذ السيد ياسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بأنه بمثابة الأب الروحي لأجيال من الثوار المصريين ومن أبرزهم الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢^(٦) بل هو يعد بمثابة أكبر من الأب الروحي بالنسبة للرئيس الراحل أنور السادات وقد خصه بصفحات كاملة من كتابه البحث عن الذات .^(٧) نعم على الرغم من مضي أكثر من أربعين عاماً على هذا الحادث فما زالت شواامضه كما هي منذ وقوع الحادث في الثانية بعد ظهر يوم الجمعة ١٦ مايو سنة ١٩٤١ ، لا يعرف أحد على وجه الدقة لماذا شرع في الحرب هذا القائد الكبير وإلى أين كان يريد أن يتجه والحرب دائرة بين الثور والحلفاء ، أكان يريد الذهاب إلى الألمان ليتحالف معهم ضد الإنجليز ويضع خبرته بين أيديهم ، أم كان يريد حقا التوسط للصلح بين الثوار في العراق وبين الإنجليز .. ؟ أم كان يريد الذهاب إلى أبعد من ذلك وينضم إلى العراقيين في ثورتهم ضد المستعمرين ، أم كان حادث الهروب مجرد نزوة .. ؟ ثم عندما قبض عليه وحوكم وظلت المحاكمة أكثر من عام وأفرج عنه فجأة بمجرد عودة حكومة النحاس إلى الحكم إثر حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، من أفرج عنه ، أو على وجه الدقة من هي السلطة التي تدخلت لدى رئيس الوزراء في ذلك الوقت وأوحت إليه بصلور قرار الإفراج عنه .. ولماذا .. ؟

إن المؤرخ المبدق الدكتور محمد عبد الرحمن برج في كتابه عن عزيز المصري يذكر بمرارة في الصفحة ١٢١ من كتابه : « حين أتحدث عن الإفراج عن عزيز المصري بشأن محاولته الهروب لا أجد الأدلة التي تجعلني أطلع بأن هذه الجهة أو تلك هي التي قررت الإفراج عنه .. » .^(٨) ماذا يعنى هذا ؟.. يعنى ضياع الوثائق والأدلة التي تجعل المؤرخ أكثر ثقة وموضوعية في التاريخ الذى يقدمه .

ولنتعرف في إيجاز شديد على حادث الحرب أولاً ..

في الساعة الثانية بعد ظهر يوم الجمعة ١٦ مايو سنة ١٩٤١ تلقى عبد الرحمن الطوير النائب العام بلاغا « تليفونيا » من سليم زكى (بك) وكيل حاكم بوليس القاهرة بأن حسين سرى باشا رئيس الوزراء والحاكم العسكرى العام يطلب منه الانتقال لمقابلته بـ مكتب وزير الدفاع .. وكان حسين سرى باشا — بالإضافة إلى منصب رئيس الوزراء ووزير الداخلية — يولى منصب وزير الدفاع .. فذهب النائب العام إلى هناك حيث أبلغه بأن طائرة حربية مصرية سقطت بأرض

(٥) المصير السابق ص ٦٧ — ٧٠ .

(٦) د . محمد عبد الرحمن برج ، حروب للمصري والحركة الوطنية المصرية جزء (٢) ، ١٩٨٠ ، ص ٢ .

(٧) أنور السادات ، البحث عن الذات ، ص ٣١ وما بعدها .

(٨) د . برج — حروب للمصري والحركة الوطنية المصرية — جزء (٢) ، ١٩٨٠ ، ص ١٢١ .

تابعة لمركز قليبوب .. وأن عزيز المصرى باشا الرئيس السابق لمبة أركان حرب الجيش المصرى ذهب في الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل إلى منزل معاون قليبوب وطلب منه سيارة لتوصيله إلى القاهرة لأنه كان عائداً من عقد قران في ميت غمر وتعطلت سيارته وكان معه شخصان لم يتعرف عليهما المعاون .. ولم يجد المعاون سيارة وأحضر بوكسفورد مركز قليبوب وأركب فيه عزيز باشا وزميليه ووصلوا إلى نقطة بوليس شبرا وهناك استأجروا سيارة تاكسى إلى القاهرة وفي الساعة الرابعة من صباح اليوم (١٦ مايو) لوحظ انقطاع التيار الكهربائى في منطقة بلدة قها وظهر أن السبب وجود سلك كهربائى مقطوع وبالتقرب منه طائرة حربية واقعة على الأرض .

كان هذا هو أول بلاغ عن الطائرة التى هرب بها عزيز المصرى وسقوطها في قليبوب .. وبعد معاينة الطائرة والحقائب التى كانت بها .. تبين أن الذى كان يركبها ثلاثة هم عزيز المصرى ، والضابط الطيار حسين ذو الفقار صبرى ، والضابط الطيار عبد المنعم عبد الرؤوف .

وبدا البحث عن الأشخاص الثلاثة فلم يعثر لهم على أثر .. وسألت النيابة الفريق إبراهيم عطالله (باشا) رئيس هيئة أركان الحرب فقال إن الطائرة ماركة إنشن نمرة ٢٠٥ بمحركين وكان بها عشر حقائب خاصة بعزيز المصرى والضابطين .

وسأل النائب العام عدداً من الطيارين الذين كانوا بقاعدة ألماتة وهي القاعدة التى أفلحت منها الطائرة .. ومن الطيارين المذكور أبو العز وهو وقتها ضابط طيار ثان يعمل بصيانة الأسراب فقال إن الطيار حسين ذو الفقار صبرى كان يسأل عن الطائرة ٢٠٥ الإنشن وصلاحتها لأهميتها مستتجاً أن هناك سفراً قريباً لأن مدير سلاح الطيران يمر كل يوم ويسأل عن صلاحية الطائرات .

وكانت أقوال عبد اللطيف البغدادي وهو وقتها ضابط ثان — وقد ذهب مع قائد الجناح المقاتلى لمعاينة الطائرة — أن بعض الخراطى التى وجدها بالطائرة مرسوم عليها بالقلم الرصاص طريق من ألماتة إلى مرسى مطروح وآخر من ألماتة إلى الإسكندرية إلى مرسى مطروح ثم وجد خريطة أخرى مرسومة عليها طريق ألماتة — بورسعيد — بيروت .. وثلاثة عليها رسم من ألماتة — دمياط — بيروت .. وذكر عبد اللطيف البغدادي أن الطريق يتراوح طوله بين ٣٦٠ و ٣٨٠ كيلو مترا . وسأل عدد من الطيارين عن اتجاهات الضابطين حسين وعبد المنعم فأجمعوا على أنهما كانا متأثرين بألمانيا وبعضدان أن الألمان سوف ينتصرون في الحرب .

وقرر سعيد الألفى قائد كتبية السوارى وسلاح الكلاب البوليسية بكلية البوليس الملكية — وهي الكلية التى كان يديرها فيما مضى عزيز المصرى — أنه كان يعرف عزيز المصرى وأنه هو الذى عينه في هذا المنصب وهو مدين له بالفضل .. وأنه لا يعرف من أصدقاء عزيز المصرى سوى الدكتور سيد شكرى وحافظ عفيفى باشا وقال إنه يبدو أن هذه العلاقة نشأت أيام حرب طرابلس .. وقال إنه كان يشرف على حديقة عزيز باشا بعين فمس عندما كان مع « مولانا الملك فاروق في المنجرا » .

فاستدعت النيابة الدكتور سيد شكرى (بك) وسأله عن نوع العلاقة التى تربطه بعزيز المصرى باشا في محاولة لتعرف أسباب هروب عزيز المصرى والمكان الذى قد يكون قد لجأ إليه .. فقال الدكتور شكرى إن العلاقة بينهما نشأت سنة ١٩١١ عندما قامت الحرب بين تركيا وإيطاليا وكان الدكتور شكرى أحد أفراد البعثة الطبية للهلال الأحمر في المستشفيات المصرية بنى غازى وكان عزيز المصرى باشا قائد جيوش العرب والأتراك في بنى غازى .. وقد وقعت فيها حوادث دعمت هذه الصلة وعندما عاد عزيز باشا إلى تركيا حوكم وصدر عليه حكم بالإعدام « وقامت في مصر حركة شعبية للدفاع عنه » .. وبعد ذلك « قامت الحرب العظمى (الأولى) وانقطعت أخباره عنا ثم قابلته صدفه في خط المطربة وقال لي أنا

لي بيت هنا ثم بعد ذلك ذهب إلى أوروبا ومنع من دخول مصر في ذلك الوقت ولجأ إلى أصدقائه في مصر ولم يكن منهم في ذلك الوقت لانتقطاع أخباره عنا بعد سفره إلى أوروبا .. وإنما كان منهم حافظ عفيفي باشا الذي كان في مركز يسمح له بأن يساعده وفعلاً ساعده وعاد إلى مصر ولم تكن الظروف تسمح بتعيينه في وظيفة ما .. إنما عينوا زوجته الأمريكية مدرسة في مدرسة السنية وعندما جاءت وزارة محمد محمود باشا سنة ١٩٢٩ عين مديراً للمدرسة البوليس فعاتت علاقاتنا مع بعض .. »

وسأله النائب العام عن رأى عزيز المصرى في السياسة المصرية .. فقال إن رأيه « أنها كانت (مش كويسة) وكان يظهر بهذا الرأى دائماً . ومن جهة أنه كان رئيس هيئة أركان حرب الجيش كان يقول إنه يجب أن يكون لمصر جيش ولكن الإنجليز يعارضون في عمل جيش لمصر ولو كان لمصر جيش كان حارب الآن بجانب الإنجليز » ..

وقال الدكتور سيد شكرى إن عزيز باشا لم يكن يتكلم في (عمن سوف ينتصر في الحرب) لأنه لا يمكن أن يقدر ما عند الطرفين من القوة وكان يقول إن ألمانيا ستخسر الحرب إذا دخلتها أمريكا .

وسأله النائب العام هل كان له أصدقاء في سوريا أو العراق .. فنفى .. فسأله ألم تكن لديه مشروعات سياسية فقال إنه رجل خيال .. فسئل : ألم يذكر العراق وحوادثها الأخيرة (بقصد ثورة رشيد عالي الكيلاني وانقلابه وحره ضد الإنجليز) .. فرد الدكتور شكرى بأنه كان يقول « الجماعة العراقيين لازم يكونوا مجانين إن كانوا عملوا هذه الثورة من غير مايكونوا متفقين مع ألمانيا » .. وقال « إن عزيز باشا كان قد سافر إلى كل من سوريا والعراق وليران للبحث عن عمل فلم يجد وأرسل للدكتور شكرى فتصحه بالرجوع إلى مصر وكان قد تزوج في العراق بزوجته الأمريكية « وأنا أعرف أنه — أى عزيز المصرى — يؤمن بالوحدة العربية ويعتقد أنه من الممكن للأهم العربية أن تتحد وتعمل حلفاً عربياً » .

وسألت النيابة فتحن رضوان الهامى وكان مازال شاباً عمره ٣٠ عاماً ، وكان محامياً عن عزيز المصرى في قضية رفعها ضد وزارتي المالية والدفاع بالتعويض لإحالاته إلى المعاش قبل بلوغه السن القانونية ومازالت جلساتها مستمرة وكان آخر جلسة لها منذ عدة أيام .. وقد قابل عزيز المصرى قبلها بيومين .. وكانت المقابلة خاصة بورقة خاصة بخدمته في تركيا فطلب أن يؤجل القضية أجلاً واسعاً فسأله النائب العام ألم تلاحظ أنه كان يصفى بعض أمواله وأملاكه في مصر .. ؟

فرد فتحن رضوان بأن وزارة المالية كانت قد صرفت له مكافأة ٢٠٠٠ جنيه وكان مديناً لعبد العزيز فهضى باشا الهامى ومديناً أيضاً للدكتور سيد شكرى « إنما هو أصدر توكيلاً لى وحماد فرنسى اسمه لا هو فارى ليبيع منزله في عين شمس والذي كان المسيو لا هو فارى قد عثر له على مشتر بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه » .

فسأله النائب العام عن ميول عزيز المصرى السياسية .. فقال فتحن رضوان بأن « عزيز المصرى كان راجل صريح » وكان دائم السخط على السياسة التي تنتهجها جميع الأحزاب لأنها سياسة ارجحالية وكان لا يفرق بين حزب وحزب ولا بين شخص وشخص فيما عدا محمد محمود باشا الذي كان يقول إننى مدين له لأنه عيننى مديراً للمدرسة البوليس ، وفيما عدا على باشا ماهر الذى كان يلومه في الفترة الأخيرة لأنه طلب إليه أن ينقله من وزارة الحربية إلى عمل مدنى يعده عن الاحتكاك بالمسائل الحرجة وكان يقول لو أن على باشا عيننى ناظراً للمدرسة بنات لكتكت أكثر إلتاجاً للبلد ، وأما رأيه في حزب مصر الفتاة — فتحن رضوان كان سكرتيراً للحزب — فكان يتلخص في أنه لم يحقق الأمل الذى عُقد عليه إذ كان يرجو من مصر الفتاة أن تكون مدرسة ثقافية وجسمانية وأن حزب مصر الفتاة بعد مضي ٧ سنين من تكوينه لا يجد الإنسان في جريدته شيئا مغلياً يُقرأ ولا في خطب رؤسائه شيئا يختلف كثيراً عن الأقوال التي تلقى في الأحزاب الأخرى

وكان يعبرنا لأننا لا نعرف تاريخ بلدنا على الوجه الصحيح وأن سياسة أحمد حسين وطريقة إدارته للحزب لا تدع مجالاً لغيره من زملائه الشباب في التعاون معه وأما رأى عزيز المصرى فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فتقار في دورين :

أولهما أيام كان رئيساً لأركان حرب الجيش فكان يقول إن الإنجليز يظلمونه إذ يعتبرونه عدواً لهم وأنه بذل كل ما في وسعه لإضعاف هذه الفكرة عندهم فكان يزورهم ويدعوهم إلى بيته وأنه نجح أخيراً في ثنائهم عليه ورضائهم عنه حتى أن أول أزمة حدثت في وزارة الدفاع بعد تعيينه كانت بسبب أن رئيس البعثة العسكرية البريطانية أرسل إلى عزيز باشا خطاباً يقول له فيه إن اتصال البعثة سيكون معه مباشرة فرأى وزير الدفاع وقتئذٍ في هذا تخفياً له واتهم عزيز باشا بأنه هذا التخطي كان بالتواطؤ بينه وبين البعثة .

وثانيهما .. كان بعد خروجه من الجيش فكان عزيز المصرى يقول إن مركز الإنجليز الحزى إذا كان قد ساء في الشرق الأدنى فجزيرة هذا واقعة على المصريين لا على الإنجليز لأنهم لم يحسنوا تدعيم مركزه — أى مركز عزيز باشا — الأمر الذى لو تم استطاع أن يذل لهم نصحاً عسكرياً أو سياسياً يهينهم كثيراً من الوجهة الحزبية وأن السياسيين الإنجليز يسوون في مصر على سياسة قديمة أساسها الاعتماد على بعض باشوات فاقدى الشخصية وأن إنجلترا تدفع ثمن هذه السياسة الذى يلخصه في انتصارات الألمان المتكررة ولست في حاجة إلى القول بأن عزيز باشا يضرر للألمان إعجاباً شديداً ببره بأنه قضى عهداً طويلاً في ألمانيا تتلمذ فيه عليهم وعرف بعض كبارهم مع احتقار ظاهر للطليلان ^(٩) .

هذا وقد قبض على عزيز المصرى في ٦ يونيو سنة ١٩٤١ وبدأت محاكمته عسكرياً في ١٠/٩/١٩٤١ ثم تأجلت القضية إلى ١١/٢٢/١٩٤١ ثم إلى ١١/٢٩/١٩٤١ ثم إلى ١٠/٥/١٩٤٢ وساعت صبحه عزيز المصرى ونقل إلى المستشفى وتغيرت الحكومة ووقعت أزمة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وجاء التحاس باشا إلى الحكم حيث أصدر قراراً بالإفراج عنه في السادس من مارس سنة ١٩٤٢ وأطلق ملف قضية هروبه ، لكن كانت هناك ورقة لم تصل إلى هذا الملف أو لم تعرف طريقها إليه رغم أن هذه الورقة أو هذه الوثيقة وصلت إلى القاهرة قبل إغلاق هذا الملف فهي مؤرخة في الثاني من أغسطس سنة ١٩٤١ ، وهذه الوثيقة التى ضاعت من ملف القضية عثرت عليها بمحض الصدفة أثناء اشتراكى مع صديقى وأستاذى الراحل الدكتور محمد أنيس ومع عدد من الزملاء الآخرين في فرز أوراق قصر عابدين التى كانت نواة لمركز تاريخ مصر المعاصر الذى تولى رئاسته الدكتور أنيس في بداية إنشائه ..

وهذه الوثيقة التى كان يجب أن يوضع أصلها في ملف قضية هروب عزيز المصرى فتكشف غموضها وتجب عن كثير من الأسئلة المثارة وتجعل مادة هروب عزيز المصرى أكثر موضوعية ، هذه الوثيقة عبارة عن شهادة رسمية قدمتها السفارة البريطانية بالقاهرة إلى المحكمة — لكنها بالطبع لم تصل إليها أو وصلت إليها ثم سلخت من ملف القضية ووصلت بصورة منها إلى القصر الملكى ، يتضح منها أن الضابط ثورنيل الذى كان مشكوكاً في وجوده كان في إنجلترا وقد استفسرت منه السفارة عن اتصاله بعزيز المصرى فكتب إليها تقريراً عن الاتصال قال فيه إنه قابل عزيز المصرى صباح يوم ١٢ مايو سنة ١٩٤١ — أى قبل الهروب بأربعة أيام — حيث أخبره أن لديه اقتراحاً للبريجادير كلايتون رئيس المخابرات البريطانية في الشرق الأوسط والمشرف على القلم السياسى وقال إنه يمكن إيجاد وسيلة للتضام مع قواد الثورة العراقية ... وقال ثورنيل إن هذه المقابلة تمت في بنسيون فينواز حيث دار فيها الاتفاق على سفره إلى العراق .. فالسفر إذن بناء على اتفاق .. ١١

(٩) جمال سليم — قراءة جديدة في أحداث ٤ فبراير — دار الشعب ، ١٩٧٥ ، ص ٥٢ وما بعدها .

وقال ثورنهيل في تقريره إننى سألت الباشا ليوضح اقتراحه أكثر للبريجادير كلايتون وإن عزيز المصرى عرض نظام الدومنيون للشعوب العربية وأنه خير حال للشعوب العربية أن تنضم إلى جامعة الأمم البريطانية تحت نظام الدومنيون — ما يشبه الكومنولث البريطانى — وهذا المشروع كان يؤيده الشيخ ضيا طيطابا رئيس الوزارة الإيرانية سابقا والسكرتير الحالى للجامعة الإسلامية إلخ^(١٠) فظهور الوثيقة من شأنه أن يغير الفكرة التى كانت سائدة عن حادث المروب ..!

ثالثا .. دخول مصر حرب فلسطين سنة ١٩٤٨

كما لا شك فيه أن دخول مصر حرب فلسطين في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ وتوقيت دخول الحرب وظروف هذا التوقيت كانت فحا أعد بعناية^(١١) ، وقد ترددت أقوال كثيرة في صفحات مذكرات الساسة والمؤرخين والباحثين والكتاب الصحفيين أن الوزارة المسعولة كانت آخر من يعلم أن قواتها دخلت الحرب ، وأن الذى أعلن الحرب هو القائد الأعلى للجيش المصرى وهو الملك فاروق ، ويذكر الكاتب الصحفى جلال الدين الحمامسى في كتابه معركة نواحه الحكم أنه بعد أن خرجت الصحف في صباح ذلك اليوم (١٥ مايو سنة ١٩٤٨) تعلن دخول القوات المصرية أرض فلسطين لتطهرها من العصابات الصهيونية ، في ذلك اليوم ، ذهب أحد الوزراء السعديين إلى النقراشى باشا في بيته ليلومه ويعاتبه باعتباره رئيس الوزراء ورئيس الحزب السعدى ، لأن أعضاء الوزارة علموا بالنبا من الصحف ، فصمت النقراشى باشا ، ثم واجه زميله قائلا « وأنا أيضاً علمته من الصحف »^(١٢).

وفي أحدث كتاب تناول هذا الموضوع وأعنى به « ملفات السويس لمحمد حسين هيكل » أن الرأى في مصر الرسمية كان يتجه إلى التروى في دخول الحرب ، والتركيز على جلاء البريطانيين ، وإعادة تسليح الجيش المصرى قبل الاقتراب من ساحة الصراع المسلح في فلسطين ضد الدولة الإسرائيلية .

« وقد وقف النقراشى باشا رئيس وزراء مصر في ذلك الوقت ، وقف بالفعل في جلسات سرية أمام البرلمان المصرى في شهر أبريل من سنة ١٩٤٨ ، وأوضح الأسباب التى تدعو حكومته إلى التروى قبل دخول ساحة الصراع المسلح في فلسطين ، وكانت وجهة نظر النقراشى باشا كما شرحها أمام البرلمان ، أن دخول قوات مصرية إلى فلسطين في هذه الظروف قد يكون محفوفا بمخاطر أبرزها مايلى :

١ — إن أية قوات مصرية تدخل إلى فلسطين سوف تجد أن قاعدة قناة السويس البريطانية تقف وراءها حاجزا دون الأراضى المصرية ، التى هي قاعدتها الأساسية في كل ما تحتاج إليه من دعم وإمداد وهذا وضع خطير .

٢ — إنه في مفاوضاته مع الإنجليز من أجل الجلاء أصّر دائما على قدرة الجيش المصرى ، إذا تم تسليحه ، على ملء الفراغ الذى يمكن أن ينشأ عن جلاء بريطانيا عن قاعدة قناة السويس ، فإذا حدث — لا سمح الله (نص كلامه) — أن واجه الجيش مشكلة في فلسطين ، فإن حجته أمام الإنجليز سوف تنهار ، لأنه سوف يظهر أمامهم وأمام غيرهم ، أن الجيش المصرى غير قادر على ملء الفراغ ، ومن ثم يكون ذلك مبررا لاستمرار البقاء البريطانى في قاعدة قناة السويس بل وتدعيمه .

٣ — إن أوضاع الجيش المصرى في الوقت الراهن لم تمكنه من تسليح نفسه على النحو الكافى وأن الحكومة على أى حال في صدد محاولة لتسليح الجيش المصرى بما يلزمه من خلال مصادر غير بريطانية .

(١٠) للصبر السابق ، صورة للوثيقة من ٥١ تم ٦٤ — ٦٦ .

(١١) محمد حسين هيكل ، ملفات السويس الطيبة الأولى ١٩٨٦ ، ص ٩١ .

(١٢) جلال الحمامسى ، معركة نواحه الحكم — القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٢٢١ .

وبدا الكلام مقنناً أمام البرلمان ، وكانت هناك حماسة شديدة لقوات من المتطوعين المصريين تذهب للقتال في فلسطين جنياً إلى جنب مع قوات شعبية فلسطينية وعربية ، والحقيقة أن هذه القوات جرى إرسالها إلى فلسطين بقيادة ضابط مصري ممتاز وهو القائم مقام أحمد عبد العزيز بموافقة وترتيب من الحكومة المصرية التي وجدت أن قوة من المتطوعين المصريين ، حتى وإن كانت قيادتها لضابط من الجيش المصري النظامي ، أمر يختلف عن دخول الجيش المصري رسمياً إلى حرب فلسطين ، كان ذلك في الواقع حلاً توفيقياً بين ضرورتين (١) ضرورة مساعدة الشعب الفلسطيني خصوصاً إذا كان نضاله يحقق مصلحة أمنية وتاريخية مصرية في نفس الوقت ، (٢) والضرورة الثانية هي مجموعة الحجج العملية التي أبدتها رئيس الوزراء أمام البرلمان المصري .^(١٣)

وواضح أن هذا الكتاب الحديث جداً وتناول موضوع حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ يستند إلى وثائق هامة وحاسمة وهي الجلسات السرية للبرلمان المصري ، والواقع أن هذه الجلسات ضائعة ولا وجود لها ، وبالتالي لا يمكن للمرء الاطمئنان إلى موضوعية هذه المادة التاريخية .. والمرة الوحيدة التي ظهرت فيها هذه الوثائق الهامة هي محاكمات محكمة الثورة التي عقدت في سبتمبر سنة ١٩٥٣ بمجلس قيادة الثورة بالجزيرة وكان يرأسها عبد اللطيف البغدادي وعضوية أنور السادات وحسن إبراهيم وكان المتهم هو إبراهيم عبد الهادي باشا رئيس وزراء مصر في أواخر الأربعينات وبعد أن انتهت محاكمته بالحكم عليه بالإعدام شنقاً ومصادرة أمواله وممتلكاته في الأول من أكتوبر سنة ١٩٥٣ اختفت هذه الوثائق ولم تظهر بعد ذلك أبداً ..

فماذا تقول هذه الوثائق ؟

● إن حيدر باشا وزير الحربية ذكر لمجلس النواب والشيوخ أن الجيش مستعد لدخول الحرب وأن الاستعداد على أهبة^(١٤) طبقاً لأقوال إبراهيم عبد الهادي .

● عندما حضر حيدر باشا للشهادة قال عكس ذلك وذكر أن البيانات كلها كانت تقول بتعذر دخول الجيش في الحرب وبأن حالة التسليح في الجيش كانت سيئة ، وأن النقص في الأسلحة رغم سماعه لهذه البيانات قال لا بد من دخول الحرب^(١٥) .

● البغدادي يسأل الشاهد حيدر باشا

— يعني الضباط تقدموا ببيان عن الحالة السيئة ورئيس الحكومة بالرغم من ذلك قال لا بد من دخول الحرب وكان قراره هذا قبل أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء ؟

— أيوه .. أظن ..

— بعد كده عرض على مجلس الوزراء ؟

— نعم ..

— هل وافق مجلس الوزراء على دخول الحرب ؟

— وافق ..

— بالأغلبية أو بالإجماع ؟

— بالإجماع ..

— لما بدأ تم المعركة ولم يستمر النقص الموجود في الجيش والجيش مش قادر يقوم بمهمته

(١٣) محمد حسين هيكل — ملفات السويس — الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ ، ص ٨٦ ، ٨٧ .

(١٤) صاغ صالح أمين حسن كامل — محكمة الثورة — جزء (١) ، ص ١٠١ (الطبعة الأولى ديسمبر ١٩٥٢ محاكمة لإبراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء الأسبق ورئيس الديوان الملكي ورئيس الحرب السلمي) .

(١٥) المصدر السابق ص ١٠٣ .

— بدأت المعركة وكان الجيش له الشرف في أن أحرز بعد انتصارات وبعدين مشى لغاية أسدود وبعدين حصل ما حصل وما هو معروف بأن جيش الأردن وعلى رأسه جلوب باشا انسحبوا من اللد والرملة وحصل أن مجلس الأمن بالذات قرر وقف إطلاق النار فأوقف إطلاق النار .. (١٦)

● ويتنقل المدعى العام ورئيس الجلسة مع الشاهد حيدر باشا والمتهم إبراهيم عبد الهادي حول تحديد مسؤولية دخول الحرب ..

س — من هم الأفراد المسؤولون عن دخول مصر حرب فلسطين .. ؟
حيدر — الملك قبل كل شيء ويتبعه رئيس الحكومة .

س — الملك وحده .. ؟

حيدر — يعني إذا كان الملك له مستشار يبقى المستشار ينقل الرأي من رئيس الحكومة للملك .

س — هل أفهم من هذا أن المسؤولين عن دخول الحرب هم فاروق ثم رئيس الديوان المتهم إبراهيم عبد الهادي ثم رئيس الحكومة محمود فهمي النقراشي .. ؟

حيدر — الكلام الذي قلته إن الملك هو المسؤول وبعد ذلك سفلت مؤالا قفلت بالطبع إن مستشاريه الاثنين هما رئيس الحكومة ورئيس الديوان ولا بد أن يكون أخطر بوجهة نظرهما في الموضوع .

س — ما الذي عمله رئيس الحكومة ورئيس الديوان لعدم وقوع الحرب .. ؟

حيدر — يجوز رئيس الحكومة له الأغلبية البرلمانية وطبعا رئيس الديوان كان ينتمى لهذه الناحية ، ربما لو كانت الأغلبية البرلمانية ترفض دخول الحرب .. دخول الجيش الحرب لرجع الملك عن موقفه .

س — هل فعل البرلمان ذلك .. ؟

حيدر — لا أعرف ..

س — هل حضرت الجلسة السرية لمجلس النواب والشيوخ .. ؟

حيدر — أظن .

وهنا تدخل إبراهيم عبد الهادي باشا وقال للمحكمة « أنا سمعت أن المضابط موجودة والمحاضر موجودة شوفوها » .

وهنا قلب المدعى العام في الأوراق التي أمامه فسأله رئيس الجلسة عما إذا كانت الأوراق توضح أن الموقف العسكري كان في حالة سمية .. ؟ فأجابه المدعى العام بأن الأوراق توضح أن الجيش مستعد وأن هذه الجلسة السرية كانت في ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ ، وقدم المدعى العام لرئيس المحكمة بيده محضرا وهو يقول .. « هذا هو محضر الجلسة السرية لمجلس الشيوخ وقد أوضح فيه رئيس الحكومة — النقراشي — وقتئذ أن الجيش مستعد والقوات العربية كلها تستطيع سحق القوات الصهيونية ولم يقل إن الجيش مش مستعد لا في مجلس النواب ولا في مجلس الشيوخ » .

وذكر مصطفى الهلباوي وكيل النائب العام نص عبارة النقراشي باشا بقوله .. « ونعم دولته يانه بقوله إن الجيش المصري كفاية وأسلحته واهية وذخيرته متوفرة وأن الذي يقوم على مثل هذا الأمر يتخذ له كل عدته .. » . (١٧)

(١٦) المصدر السابق ص ١٠٥ .

(١٧) المصدر السابق ص ١٠٨ — ١١٠ .

وفي هذه المحاكمة نفسها قدم اللواء أحمد على المواوى تقريراً لرئيس أركان حرب الجيش المصرى في ١٠ مايو سنة ١٩٤٨ ، وقدم اللواء المواوى مذكرة بهذا التقرير في الجلسة الثانية من المحاكمة والمذكرة مؤرخة في ١٩٥٣/٩/٢٥ ، وثابت بهذه المذكرة الحالة التفصيلية للجيش المصرى .^(١٨)

وبالتالى فالموضوعية تصبح مفقودة إذا لم يكن لدى المؤرخ أو الباحث مثل هذه الوثائق التى يمكن اعتبارها وثائق ضائعة

^(١٨) المصدر السابق ص ١١٥ .

مناقشة(٥)

د . عبد العظيم رمضان :

يقول أ . جمال سليم نحن في حاجة إلى الوثيقة ولنا في حاجة إلى المؤرخ !! وأنا أقول إنه لا وجود لمؤرخ بلا وثيقة ولا معنى لوثيقة بلا مؤرخ . المؤرخ يقدم رؤيته للحدث التاريخي ، وتتكامل الرؤى من قبل المؤرخين لتقدم صورة واضحة للحدث التاريخي .

الوثيقة في حد ذاتها ليست أكثر من جماد وليس بمقدورها وحدها أن تقدم شيئا ذا قيمة . ولكن المؤرخ هو القادر على مسح هذا الجماد الروح والحياة . وليس غريباً أن يسمى المؤرخ « بالنبي الاسترادي » . والمؤرخ يستطيع أن يأخذ من الوثيقة بقدر ثقافته ، فإذا كان تخصصه في التاريخ فيحصل فقط على ما يتصل بعلم التاريخ ، أما إذا كان ذا ثقافة موسوعة فباستطاعته أن يحصل من الوثيقة على ما يريد .

٢ - أ . على فهمي :

أختلف مع د . عبد العظيم رمضان . فالوثيقة ليست جماداً ولكنها أداة حية لازالت لها أهميتها في الدراسة التاريخية . وأسجل اعتراضى على لفظ « الوثائق الضائعة » ، لأن الوثائق موجودة ولكن تحول قوانين بعض البلدان دون الاطلاع عليها . وكلنا يعرف وثائق الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية وبالتحديد الوثائق الخاصة ب « كين بويد » وقد رأيناها جميعاً أكثر من مرة في لندن في « كيو جاردنز » (دار المحفوظات العامة) . هذه الوثائق ليست مفقودة أو ضائعة ولكنها محفوظة ، وأرجو من المسؤولين سرعة السماح للباحثين بالاطلاع عليها وخاصة وثائق وزارة الداخلية .

٣ د . جمال المسدي :

الحقيقة أن حديث أ . جمال سليم مثير للاستفزاز ويدعو إلى ذلك أنه من دارسى التاريخ .

فهو يقول إننا لنا في حاجة إلى مؤرخين ! وهذا معناه أن نأق بالوثائق ونشرها كما هي ، وسوف تقوم الوثائق بالمهمة كلها دون تدخل !!

وقد جاء وقت على طلبة قسم التاريخ عانوا فيه من مثل هذه النظرة الغريبة ، وكانت بسبب هجوم طلبة العلوم الطبيعية عليهم وقولهم إن التاريخ ليس علماً وقد استدعى الأمر من بعض أقسام التاريخ إنشاء مادة جديدة هي « علم التاريخ » . عموماً فيما يخص دور المؤرخ .

أود أن أقول إن الوثيقة تمثل حقيقة قائمة على الرغم من أنها حقيقة نسبية ، لكن ما القول في الذين يأتون بالوثائق فيصورونها بعد طيها بطريقة معينة لإخفاء سطر أو بضعة أسطر منها ؟ أليس هذا نوعاً من التصرف في عرض الوثيقة ؟ وفي هذه الحالة .. من غير المؤرخ يستطيع الكشف عن ذلك الفعل المتعمد وإبراز أسبابه ؟

هل إذا جئنا بكتاب « الجبري » كما هو هل يمكن أن يقبل الناس على قراءته كما يقبلون على قراءة ما يكتب في التاريخ على أيدي مؤرخين يقدمون التاريخ كما ينبغي أن يقدم ؟ نحن نعرف أن التاريخ ليس مجرد وثيقة في التاريخ وثيقة تمثل حقيقة قائمة بذاتها ، ولكن هذه الحقيقة تتضمن بالإضافة إلى ذلك التغيرات التي نستخرج من هذه الحقيقة التي تمثلها الوثيقة وفقاً لما يراه المؤرخ وتبعاً للمدرسة التاريخية التي ينتمي إليها في تفسيره للتاريخ .

الوثيقة الواحدة يختلف تفسيرها من مؤرخ لآخر ، والتغير يُعد جزءاً من الحقيقة التاريخية والتي تساهم الوثيقة فيها بجزء معين .

(٥) أذات الأستاذ جمال سليم في عرضه الشفوي بعض الأطروحات غير المتضمنة في نفس ورقته . وأهمها أطروحة « توليد الحاجة للوثيقة وتناقص الحاجة للمؤرخ » في العصر الحالي والتي انعكست على مناقشة هذه الجلسة .

وفي اعتقادي أن الوثيقة والمؤرخ كقطعة الحجر والفنان أو كقطعة الحديد « الخردة » في وكالة البلح والفنان التشكيلي ، هي في « وكالة البلح » لا تعني سوى يكون قطعة حديد « خردة » وحين يجمع الفنان التشكيلي هذه القطع سوف يكون منها حقيقة أخرى مختلفة تماماً عن الحقيقة التي رأيناها في وكالة البلح .

النقطة الثانية وهي تتعلق بما سماه الأستاذ جمال سليم الوثائق الضائعة . كيف نحكم أن هذه الوثائق « ضائعة » لماذا لا نقول الوثائق « الغائبة » لأي سبب من الأسباب ؟

النقطة الأخيرة .. أود أن أوضح موضوع ما نسميه بأوراق « حسن نشأت » أو وثائق عابدين .. ولهذا الموضوع قصة ، فقد ظهرت الحاجة إلى غرف خالية في قصر عابدين لإنشاء بعض المكاتب للموظفين ففكر الإداريون في القصر في غرفة مهملية بها أوراق قديمة وأرادوا أن يخلوها من الأوراق فأرسلوا لشركة (راکتا) لكي تأخذ هذه الأوراق لمعالجتها وإعادة تصنيعها . ومن حسن الحظ أن أمين مكتبة القصر كان رجلاً مثقفاً فأرسل إلى د . محمد أنيس ليطلعه على الأمر فذهبنا إلى هناك وقمنا بفحص الأوراق فوجدنا أنها أوراق الديوان الملكي في عصر حسن نشأت . وقد قمنا بنقلها إلى مركز دراسات تاريخ مصر المعاصر ثم انتقلت بعد ذلك إلى دار الوثائق التاريخية وتم توثيق بعضها وأعتقد أنه جازم الآن للاطلاع عليه .

أخيراً .. في اعتقادي أن الأستاذ جمال سليم من رجال التاريخ الذين تصيهم أحياناً « حُمى » الوثائق ، وهذه الحمى تُصيب الكثيرين من المشتغلين بالتاريخ .. ورغم أهمية الوثيقة إلا أن المؤرخ مازال ضرورة ذات أهمية في تفسير هذه الوثائق وشرحها .

د . محمد متولى :

أولاً كنت أود أن يقول الباحث الوثائق « المجهولة » وأثرها على الموضوعية ، لأن هذه الوثائق ليست « مفقودة » ولا هي « ضائعة » إنما هي مجهولة للمؤرخ لحظة كتابته الموضوع الذي يتصدى له . بل دليل أنه لا توجد وثيقة ضائعة أبداً وإن لم توجد اليوم فستوجد في الغد . وكنت بالأمس أتناقش مع د . هدى عبد الناصر وسألتها عن مذكرات جمال عبد الناصر فأجابته بأنه لم يترك مذكرات ولكن هناك من يعتقدون بأن عبد الناصر قد ترك مذكرات ويستمررون في بناء نتائج على تصورات من محض الخيال .

نفس الشيء بالنسبة لحسن البنا والذي أشيع أنه ترك خلفه مذكرات وظللنا أنا ومجموعة من الزملاء برعاية المرحوم د . « أحمد الزرقم » — لبحث ولبحث حتى تأكدنا بأنه لم يكتب مذكرات بمعنى المذكرات وكل ما تركه منشور .

ثانياً عن حاجة المجتمع إلى المؤرخ فإنني أتفق مع الباحث جزئياً في أن الإنسان قد وجد فيه في مرحلة ما من تاريخه نوعاً من الإغراء لإرضاء رغبته في المعرفة ولكن ظروف الحياة الآن تطورت وحدثت ثورة كبرى في وسائل الاتصال وتطور وسائل المعرفة جعل الإنسان لا يملك الوقت في ظل الانضهاد الاقتصادي والقهر المعنوي للاستمتاع بالثقافة . ولكن للمؤرخ هو « مصبل المناعة » للمجتمع وهو الذي يحميه من الأمراض ويقه من التكمسات إذا استوعب هذا المجتمع حركة التاريخ وإذا كان المؤرخ صادقاً ، أو ميتاً .

النقطة الأخيرة تتعلق بالوثائق الممنوع الاطلاع عليها .. وقد صادفتني تلك المشكلة في إحدى المرات عندما كنت أقوم بالإشراف على إحدى الرسائل مؤرخاً ، وكانت الرسالة تناقش تطور اتجاهات السياسة الأمريكية نحو مصر ، حيث روعت حين وجدت جميع وثائق حادثة اغتيال « حسن البنا » في عام ١٩٤٩ موجودة في أرشيف الخارجية الأمريكية وقبل أن يُعاد التحقيق وقبل أن يتم دفن حسن البنا كانت كل الوثائق الخاصة بالمؤامرة التي دُبرت موجودة في مكتب أرشيف الخارجية .. ولم أعرف كيف تم هذا وكيف نفرط في كثير من الأشياء العامة دون تدبر !

ونظراً لغيب الوثائق فنحن لا نعرف أيضاً حقيقة ما حدث في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ولا نعرف حتى الآن حقيقة لقاء أمين عثمان ومهندس حادث ٤ فبراير بالنحاس وهل كان هناك اتفاق بينهما على ذلك أم لا !

أما عن موضوع موقف الفقراء شيء من حرب فلسطين فقد كاد النفاشي أن يقدم استقالته من منصبه إذ ذهب الجيش إلى الحرب ،

غير أن مجموعة من الوزراء ذهبت إليه وأخبرته أن الملك أعلن الحرب بالفعل منذ ٢٤ ساعة وأن هذه الاستغالة ستكون بمثابة ضربة للجيش المصري وهو في ميدان المعركة .

وأخيراً فإن الرسائل الجامعية العلمية يمكن أن تعمل ككشف لكثير من الوثائق التي لا يمكن الحصول عليها عن الطريق الرسمي .

(٥) د . وجيه عتيق :

سوف أضيف مثلاً جديداً يؤكد على كيفية أن غياب الوثيقة يؤثر على الكتابة التاريخية . هناك العديد من الكتب التي كتبت عن تاريخ مصر في الحرب العالمية الثانية ، وعلى الرغم من الجهد الجاد في هذه الكتابات إلا أن غياب الوثيقة الألمانية أدى إلى عدم وصول الصورة التي رُسمت عن موقع مصر في الحرب العالمية الثانية .

وقد كنت في ألمانيا في الصيف الماضي وعثرت على وثيقة في الأرشيف الألماني ، هذه الوثيقة تتحدث عن خطط « روميل » في الحرب الدائرة في منطقة العلمين .. وقد بينت هذه الوثيقة خطأ المفهوم الشائع بأن روميل كان سيعبر بقواته على الدلتا لكي يحتل القاهرة ، الأمر الذي جعل الإنجليز يفكرون في إغراق الدلتا عن طريق هدم سد أسوان . أما الحقيقة التي كانت الوثيقة تتكلم عنها فهي خطة روميل في عبور النيل عند بني سويف عن طريق استخدام المعابر العامة .

ولو استطعنا أن ندرس الأرشيف الألماني الذي لا يقل أهمية بأي حال من الأحوال عن الأرشيف الإنجليزي والفرنسي فإن كثيراً من الحقائق الغائبة سوف تأخذ طريقها إلى النور ، وإذا كانت اللغة تقف عائقاً أمام هذا الطريق فعلينا أن نبذل جهداً مضاعفاً في ترجمتها وتوثيقها .

وقد انتهزت الفرصة أثناء وجودي في الأرشيف الألماني واطلعت على بعض الوثائق الخاصة بمسألة هروب عزيز المصري . ويمكن لهذه الوثائق أن تزيل الغموض الذي خلف تلك الحادثة حتى الآن ، فالوثيقة تقول إن اتصالات مكثفة جرت بين الألمان وجواسيسهم في مصر وكانت خطتهم مؤسسة على هروب عزيز المصري إلى العراق ومنها إلى الشام وإعداد قوات عربية تستغل الجيش الألماني في مصر ، تساعد « رشيد عالي الكيلاني » في ثورته على الإنجليز ثم تأتي بعد ذلك إلى مصر لاستقبال روميل .

(٦) أ . لمي المطيعي :

عن عزيز المصري وهروبه أحب أن أنوه إلى إحدى المقالات التي كتبها في هذا الشأن . فقد كانت هناك مقابلات بيني وبينه وعرفت أشياء كثيرة . وبشأن مسألة هروبه إلى الشام أود أن أصبح مقالته الرميل وجيه : يبقى فالشام وبيروت في ذلك الوقت كانا تحت الاحتلال الفرنسي ولم يكن بمقدور أحد أن يجهز جيشاً هناك . وكانت الخطة المرسومة وقتها أن يهرب عزيز المصري بالطائرة التي أحدها حسين ذو الفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرؤوف وحسن عزت ثم يهبط في بيروت ومنها إلى بغداد للمشاركة في ثورة رشيد عالي الكيلاني .

(٧) د . محمود عبد الفتيل :

أنا أ . جمال سليم قضية هامة حول العلاقة بين الوثيقة والمؤرخ ، واتفق مع د . عبد العظيم رمضان و د . جمال المسدي في أهمية أن تعامل الوثائق بحرص شديد لأنها بالفعل جواد وتحتاج إلى الحرص عند بحث الروح فيها . وهنا — كما يقول رجال القانون — البحث عن « حجية أدلة الأبحاث » لأن الوثيقة تعتبر أحد الأدلة ولكنها ليست الدليل الوحيد .

كما أود أن أقول إن الحصول على الوثيقة الآن لا يُعتبر صيداً ثميناً لأننا نعيش في عالم اختلط فيه الخيال بالنايل ، وهناك عدد من الوثائق السرية المزودة عن عمد والمسرقة لإخفاء التاريخية .

وهناك الاعتقاد أيضاً على بعض التقارير وروايات الأشخاص مثل « كافري » ورجال السفارة الأمريكية في مصر . فمن الممكن أن يكون بعض هؤلاء الرجال عملاء مزدوجين مثل بعض الموظفين في المخابرات البريطانية MI 5 .. فما هي مصداقية ما يكتبه هؤلاء ؟ هؤلاء العملاء يرسلون تقاريرهم مثلاً عن حدث عمالي أو سياسي معين ولهم وجهة نظر محددة تجاه هذا الحدث . وعندما آخذ أنا هذه الوثيقة بعد عشرين عاماً .. كيف أنظر إليها ؟ .. هذه المشكلة قد أصبحت من الخطورة بمكان في العصر الحديث أكثر من أي عصر معنى .. حتى البيانات السياسية والتي تصدر من الأحزاب والتجمعات السياسية في العشرينات والثلاثينات أمكن تزويرها بمعرفة رجال الأمن ! أما الذين يعترضون على لفظ الوثائق الضائعة فأنا أقول إن هذا اللفظ صحيح نسبياً لأن هناك وثائق تم إعدامها عمداً من البداية أو وثائق يتم أخفاؤها وإظهار أخرى مزورة وهكذا ..

وهناك تحفظ آخر على استخدام مذكرات الزعماء في البحوث التاريخية ، فهؤلاء الزعماء كان لهم كُتاب خطب مخصوصون Speech writers . وبالطبع هناك كثير من المقولات ليست من بنات أفكار هؤلاء الزعماء وتُسرب أفكار كُتاب الخطب إلى هذه المقولات والمذكرات . ومن ثم على من يستخدم هذه المذكرات في بحثه أن يراعى تلك النقطة وعليه أن يتم بمعرفة حياة هذا الزعيم وعلاقته بالأشخاص المقربين له حتى يتسنى له معرفة الأفكار الأصيلة للزعيم من الأفكار المنسجلة على فكره .

(٨) د . أحمد عهد الله :

أعتقد أنه لا خلاف على أهمية الوثيقة التاريخية ، إلا أنه من الضروري أن نحدد مفهوم الوثيقة . فما يدور بالذهن غالباً هو الوثيقة المكتوبة . ولكن الوثائق أنواع : فهناك الوثيقة للمنطوقة ، ومع تقدم العلم ظهر الفيلم السينمائي وشريط الفيديو وشريط الكاسيت والصورة ، إلى آخره .. كل هذه وثائق تاريخية وليس فقط الوثائق الكتابية بمعناها الكلاسيكي .

والوثيقة أهميتها محصورة في الصراعات السياسية . فإذا ضربنا مثلاً من التاريخ المعاصر نجد أن الرئيس « السادات » في صراعه على السلطة عام ١٩٧١ قد استخدم الوثائق — الشرائط على الأقل في الجانب الدفاعي لمحركة صراع السلطة . هذه الشرائط حُرقت فكان لما أثر سياسي في تلك الفترة بلاشك .

الوثيقة إذن (كمفهوم) أوسع من مفهوم الوثيقة المكتوبة فقط . فهناك أيضاً الوثيقة الشفوية .. شهادة الأحياء المضمزمين الذين شاركوا في حركات سياسية معينة . أعتقد أن هذا الموضوع لا يلقى إهتماماً حقيقياً في مصر . لكنه قد أتبع لي في الفترة الأخيرة التقدم للمركز القومي للبحوث الاجتماعية بمشروع لكتابة « التاريخ الشفوي » للحركات السياسية والاجتماعية في المجتمع المصري محصوراً في الفترة محل البحث . حيث مازال هناك مضمزمون أحياء شاركوا في هذه الحركات ، ومع الأسف غاب البعض عن دلياننا منذ سنوات قلائل قبل أن يسجل شهادته الشفوية . ولذلك وجب « الاستدراك » بسرعة شديدة حتى أننا أقترحنا أن يسجل التاريخ الشفوي لكل من وصل إلى سن الستين بأسرع ما يمكن .

النقطة الثانية وهي خاصة بالوثائق المودعة لدى الهيئات الأجنبية أو الأرشيف الأجنبية . ومثالها البارز دار المحفوظات البريطانية التي أعتقد أنها في غاية الأهمية دراسة تاريخ مصر في الفترة محل البحث ، على الأقل بالمنطق الذي طرحه الاستاذ محمد حسنين هيكل في مقدمته لكتاب « ملفات السويس » ، باعتبار أن جزءاً من الحقيقة السياسية أن بريطانيا كانت تحكم مصر وبالتالي الوثائق البريطانية لتلك الفترة تظل على قدر من الأهمية رغم تحيزات الاستعمار . وقد عمل في هذه الدار عدد من الباحثين المصريين مثل د . رمضان ، د . متولى ، والأستاذ محسن محمد وغيرهم ولا تقتصر أهمية هذه الدار على دراسة تاريخ مصر بل لها أهمية خاصة كمناطق لتعليم المؤرخين والباحثين المصريين أصول حفظ الوثائق والرجوع إليها بطريقة علمية .. وهل من المعقول أن مصر العريقة بتاريخها حتى الآن لم تبقى مثل هذه الدار ؟ هذا موضوع أن الأوان لإنجازه حتى يتم الاستقلال الوطني على مستوى التأريخ وأرشفة المادة التاريخية . وهذه نقطة أخرى « للاستدراك » !

وقد أشار أ. على فهمي في ورقته إلى مشروع لإقامة « دار للمحفوظات » أو « أرشيف قومي مركزي » . وأرجو أن يتم هذا المشروع وأن تخصص له موارد كافية على أن يقوم على قواعد وأسس عصرية حديثة . فطالما كان من غير المألوف لدى الباحثين أن يدخلوا إلى أماكن مثل مصر مباحث أمن الدولة ويطلبوا على بعض الوثائق — رغم أن « باحثي » مباحث أمن الدولة يستضافون عادة في اجتماعات المثقفين في علاقة مودة من طرف واحد ! فعلى الأقل يكون على الباحثين أن يسعوا لتأسيس دار قومية معنية بتاريخ البلاد وحفظ الوثائق المختلفة .

(٩) أ. هشام عبد الغفار :

هل من يرتكب جريمة أو يخطئ لمؤامرة يترك وراءه وثيقة تدل على نواياه ؟
ثانياً ، ما هو القول في التهديد الشفوي الذي يرويه شهود حيان ؟ فهؤلاء الشهود أطراف في الصراع ولا يمكن الاعتماد على شهادتهم لأن أقوالهم ستكون بعيدة عن الموضوعية . كذلك بالنسبة للاعتماد على أرشيف الدول الأجنبية ، هل من الممكن أن تعطينا بريطانيا مثلاً الوثيقة التي تثبت أنهم دبروا حريق القاهرة دون أن يسيء ذلك للعلاقات القائمة بين مصر وبريطانيا الآن ؟ !

(١٠) أ. الحبيب مسعود :

لست مؤرخاً ولكن تخصصي في الجغرافيا ، وكنت أود أن أتحدث عن المسؤولية الفردية والمسؤولية الجماعية في الحفاظ على الوثائق المكتوبة أو المصورة . وقد كنت أتجول في منطقة الحسين ووجدت في بعض المحلات المخصصة لبيع الكتب القديمة مجموعة من الرسوم المعمارية لأكثر من عشرة قصور قديمة في مصر ومنها قصر عابدين .. وهذه الرسوم أصلية وإمضاء المهندس عليها إمضاء أصلي !! فمن أين خرجت هذه الرسومات ؟ ولماذا لم تحفظ في المكتبات الخاصة في أرشيف الوثائق المصرية ؟
وعندما سألت البائع عن مصدر هذه الرسومات قال إنها بيعت بالمراد في أحقاب ثورة ١٩٥٢ . وعندما اتصلت بالمهندس المعماري المعروف « حسن فتحي » وهو جدير بالثقة في أقواله أكد لي ما قاله البائع .

وإذا كانت هذه الوثائق ثباح هكذا بمعنى البساطة فكيف يطمعن الباحث إلى الوثائق المصرية الموجودة في الأرشيف القومي دون أن يداخله الشك ؟ !

(١١) أ. نبيل عبد الفتاح :

أولاً : قضية انحياز الباحث لموضوع معين . هذه ظاهرة عامة متفشية الآن بحيث يتحول هذا الموضوع أو الأطروحة إلى قضية مركزية يدور حولها غالب العلم في هذا التخصص أو ذاك بناءً على عدم وضع الأطروحات في سياقها الموضوعي .

أما عن عدم أهمية المؤرخ في العصر الحديث فهذه رؤية تقليدية للمؤرخ وللتاريخ باعتباره تاريخ السرد (سرد الوقائع المجتمعية) . ولكن هذا ليس دور المؤرخ ، المؤرخ دوره يتمثل في التحليل الكلي لواقعة أو حدث أو أزمة أو ظاهرة في إطار تاريخي محدد من كافة أبعادها بحثاً عن العوامل الموضوعية في تطورها .

إن هذه الفكرة يمكن وراعاها أن المؤرخ هو الذي يسرد الوقائع التاريخية « الماضية » في حين أنه في الخارج مثلاً في دراسات « التاريخ المعاصر » توجد دراسات على الواقع السياسي « الحالي » . مثلاً الكتاب الذي كتبه « جيل كيبيل » عن الحركات الإسلامية في مصر .

ثانياً : عن الوثيقة والانحياز الاجتماعي أو الأيديولوجي لصانع الوثيقة لابد من سؤال : ما هي الظروف التي تُصنع فيها الوثيقة ؟ على سبيل المثال تحقيقات رجال الضبط القضائي ، التحقيقات التي تُجرىها المحاكم ، وكيف تم ومدى الإعتماد عليها . أو وضع المتهم السياسي في بيئة نفسية سياسية محددة تؤثر على استجابته وإجابته .. إلى آخره .

أما ما يخص الوثائق الأجنبية التي تتحدث عن أحداث سياسية معينة فهي مكتوبة من وجهة نظر السفارة أو ربما المخابرات ، وهذا لا يعنى عدم إمكانية الاستفادة منها . ولكن التعامل مع الوثائق يجب أن يكون بحذر ومن خلال ضبط منهجى صارم ، وإلا وقع المؤرخ في أسر الرؤية الخاصة الكامنة وراء نصوص الوثيقة .

والمسألة أيضاً ليست في تحقيق الوثيقة ففي هذا العصر — عصر الثورة المعلوماتية — أصبحت مهمة التوثيق مهمة تقوم بها الأجهزة الإلكترونية . وإنما في الواقع القضية هي منهجية قراءة الوثيقة واختلاف قراءة الوثيقة من باحث إلى آخر .. وهو ما يثير موضوع ضعف مستوى قراءات الباحثين — وإن كان هناك بعض الاستثناءات بالطبع — وهو ما يؤدي في الغالب لقراءة ضعيفة للوثيقة وكيفية وضعها في سياقها . وهذا يطرح مسألة ضعف ثقافة المؤرخ وإعداده وتنشئته من الناحية العلمية .

وأخيراً بمناسبة الحديث عن الوثائق الضائعة أو الوثائق المجهولة ، فإن صديقنا د . رعوف عباس مثلاً كان يروى بمرارة شديدة كيف رأى أوراق الرافعي ومكرم عبيد مهلة إجمالاً شديداً في منزلهما بسبب ضعف الإحساس بالأهمية القصوى للوثيقة لدى بعض عوائل السياسيين الذين أثروا في حياة مصر السياسية !

(١٢) د . هدى عبد الناصر :

في تعليق خاص على مسألة أوراق عبد الناصر .. عبد الناصر لم يكتب مذكرات أو يوميات ولكنه كان منظماً جداً بالنسبة لجميع محاضر الاجتماعات والمباحثات التي حضرها (وهذا يؤرق البعض من كتبة التاريخ الذين يكتبون دون الاستعداد إلى وثائق أو بالاستناد إلى شهادة المعاصرين هذه الفترة) . كانت جميع محاضر جلسات الوزارة والاتحاد الاشتراكي والمباحثات مع الأجانب جميعها كانت مسجلة على أشرطة ومفرغة . وقد نقلت كاملة إلى قصر عابدين في أواخر عام ١٩٧١ . ومن المعروف أن هذه الوثائق لا تظهر إلا بعد فترة زمنية تحددها قوانين الدولة صاحبة هذه الوثائق .

النقطة الثانية والتي كان في ذهني أن أتكلم عنها قبل أن يتحدث د . أحمد عبد الله هو الاقتراح بإصدار توصية من الدولة إلى مجلس الشعب بإصدار قانون ينظم حفظ هذه الوثائق ويضمن الحماية القانونية للوثائق في فترات معينة .

أما عن إهمال عوائل السياسيين في أوراق ذويهم فالمسألة تبدو عبثاً عليهم . إذ كيف يحتفظون بهذه الأوراق في حالة جيدة دون أن تمتد لها أيدي الزمن وتفسد مادها .

وأنا أختلف مع د . أحمد عبد الله ، فليس من المهم أن يكون المبنى المقترح للأرشيف القومى فخماً وحديثاً . يكفي مبنى صغير لحفظ هذه الأوراق وعدد قليل من الموظفين لخدمة الباحثين الذين يترددون على مثل تلك المراكز .

وأنا آمل أن يتولى بعض أعضاء مجلس الشعب الدعوة لإقامة مثل هذا المركز ، وسن قوانين تنظيم حفظ الوثائق والحفاظ على سريتها دون أن يترتب على ذلك منع الاطلاع عليها من قبل الباحثين .

(١٣) أ . لمى المطيعي :

هذا القانون قائم بالفعل ، وبموجب هذا القانون هناك عدد من مذكرات الزعماء مثل محمد فريد ومصطفى كامل وسعد زغلول وعبد الرحمن فهمي ومحمد علي علوية موجودة . لكن الجزء الجديد في الأمر هو ضمان السرية والذي اقترحه د . هدى عبد الناصر . وعلى أية حال يمكن للدولة أن تأخذ بتوصية لتكامل الجزء القائم من القانون مع الجزء المقترح .

(١٤) أ . جمال سليم :

في فقط تعقيب بسيط . عندما نتحدث عن أهمية الوثيقة كنت أعني ما أقول ولم أكتب في ورقي ما قلته في العرض الشفهي عن أننا لسنا في حاجة إلى مؤرخين .

بالنسبة لما قاله أستاذي جمال المسمدي إن التاريخ ليس منشعاً ، ففي الواقع أن المؤرخ لا ينشئ مادة إطلاقاً والحديث يقع في الماضي وعندما ينتقل هذا الحدث من الماضي يصبح تاريخاً . إذن فالمؤرخ لا ينشئ تاريخاً ولكنه يعيد صياغة الماضي بطريقة جديدة .

الصحافة المصرية كمصدر للدراسات التاريخية

د . عواطف عبد الرحمن*

إذا كان التاريخ كما يعرفه ابن خلدون هو « غير عن حدث » فإن نشأة المجتمعات الإنسانية وتطورها يعد الحدث الأكبر في هذا الكون . ولذلك فإن أى حديث يتناول هذه المجتمعات مهما تباينت أبعاده وتفاوتت شموليته أو جزئيته يمكن اعتباره في المحصلة النهائية بمثابة صياغة لخبر أى تاريخ أو تنظيم وعرض للتاريخ . ومن هنا نجىء الصلة الحميمة التى تربط العلوم الاجتماعية والإنسانية بصورة أو بأخرى بعلم التاريخ . وتبرز علاقات التداخل والتبادل بين علم التاريخ وسائر العلوم الاجتماعية على وجه الخصوص في مجالات الاجتماع والسياسة والصحافة . ولكن تتمايز العلاقة التى تربط بين الصحافة والتاريخ كعلمين يتميان في الأساس إلى دائرة واحدة وهى دائرة العلوم الإنسانية المعنية بدراسة الإنسان (أفعاله وعلاقاته) والتى تنقسم لفرعين متداخلين (إنسانى واجتماعى) كفرد وكمضو في جماعة ، وتسعى إلى محاولة اكتشاف القوانين التى تحكم حركة الكون ككل ودور الفرد والجماعات في تشكيل صورة الحياة من خلال الصور المتباينة للصراع والوحدة عبر الأزمنة المختلفة . وتتجسد مظاهر القرابة بين علمى التاريخ والصحافة في أن كليهما يدون قصة البشرية بصراعاتها وأحداثها واتكسارها وطموحاتها وهزائمها وإنجازاتها وذلك مع اختلاف السياق الزمنى الذى يتحرك في إطاره كل منهما .

وإذا كان التاريخ يركز في الأغلب على شتى المظاهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية للنشاط الإنسانى مع منح عناية خاصة للأحداث الهامة والشخصيات المؤثرة في حياة مجتمعاتها ، أى أنه يتناول كل ما هو جدير بالمعرفة ، نلاحظ أن الصحافة لا تقصر اهتمامها على الأحداث الكبيرة دون الصغيرة ولا تولى عنايتها للشخصيات البارزة فحسب بل تحرص على أن تعرض صورة كاملة للمجتمع والعصر الذى تنتمى إليه من حيث إنجازاته وقصوراته وزعمائه وصعاليكه وجرائمه الفردية والجماعية وأهم من ذلك كله تحرص الصحافة على تسجيل ورصد الأحداث الكبيرة والصغيرة على حد سواء .

وبعد الإعلام الوظيفة الأساسية التى بررت ظهور الصحافة وصاحبها منذ نشأتها الحديثة في أوروبا في القرن السادس عشر بعد اختراع المطبعة بما لا يقل عن قرن من الزمان وظهور القوى الاجتماعية الجديدة التى قامت على أشلاء النظام الإقطاعى وحملت عبء بناء الرأسمالية الصناعية في العالم الغربى . وبمرور الزمن تعددت الوظائف التى أُلقيت على عاتق الصحف والصحافة وتباينت صورها طبقا لاعتبارات عديدة أهمها طبيعة السلطة السياسية الحاكمة ونوعية القوى الاجتماعية التى تسطر على مصادر النفوذ السياسى والاقتصادى علاوة على التركيب الحضارى والثقافى للمجتمع ككل .

هذا وقد تفاوتت وظائف الصحافة من مجتمع إلى آخر وتراوحت ما بين الإعلان والتثقيف والتربية في المجتمعات الرأسمالية والتعبئة والتوعية والتنظيم الجماعى والنقد الداق في المجتمعات الاشتراكية ومساندة قضايا التحرر الوطنى والتنمية المستقلة في دول العالم الثالث . وقد بقيت الوظيفة الأولى أى الإعلام هى القاسم المشترك للصحافة في ظل الأنظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة . ولكن أضيفت إليها وظيفة أخرى هى التوثيق التى ترتبت على ثورة المعلومات التى أصبحت السمة البارزة للعصر

* لم تتمكن الكاتبة من المشاركة شخصيا في الندوة . وللأسف هنا هو جزء فقط من الورقة المقدمة . حيث قام المحرر بإحصائها بسبب ضيق المساحة ولم يتم مناقشة الورقة داخل الندوة ، كما قام بتعديل العنوان ليلائم النص .

الراهن حيث أقيمت على أكتاف الصحافة المعاصرة مسؤولة تجديد المعلومات وملاحظتها وذلك بسبب دوريتها التي تسمح لها بهذا الدور أفضل مما يقوم به الكتاب الذي يتميز بضيق دائرة توزيعه وبطء دورته عن الصحف^(١).

إذن فالإعلام والتوثيق يمثلان نقطة الاقتراب الوظيفي بين كل من الصحافة والتاريخ. وإذا كانت الصحافة المعاصرة قد أصبحت مرجعا وثائقيا لا يمكن تجاهله أو الاستغناء عنه فإن ذلك يثير عدة إشكاليات تتعلق باستخدام الصحافة كمصدر للتاريخ ومدى اعتماد المؤرخين على الصحف كمصادر أولية أو ثانوية للبحوث والدراسات التاريخية.

ويختلف المؤرخون بوجه عام في نظرهم إلى الدور الذي تقوم به الصحف في البحوث التاريخية ولكنهم يجمعون على شيء واحد هو أهمية المعلومات التي تتضمنها الصحف وعدم استغناء المؤرخ عنها مهما شابها من تحيزات أو مبالغيات فهي تعد مصدرا أوليا هاما للتاريخ الوطني وللدراسة التطور الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع.

إشكاليات استخدام الصحافة في الدراسات التاريخية :

قد يصادف الباحث التاريخي بعض الصعوبات في العثور على المادة التاريخية التي ينشدها سواء كانت معلومات وحقائق أو وجهات نظر وآراء منشورة على صفحات الصحف التي تنتمي للفترة التاريخية المدروسة. ولكن إذا كان العامل الزمني يمثل المحور الرئيسي لاهتمام المؤرخ فلا شك أنه لن يجد ذلك متوفرا إلا في الصحف التي تقوم بحفظ تسجيل الأحداث كوحداث زمنية. ورغم التحفظات التي تتعلق بطبيعة ونوع المادة التاريخية التي يتطلبها كل بحث يظل للصحيفة دورها الهام في تزويد البحث بالمادة التاريخية المطلوبة ويزداد هذا الدور أهمية خصوصا إذا كانت المادة ذات طابع إخباري أي تتضمن أحداثا أو وقائع لأنه من الصعب استقائها بنفس الدقة من المصادر الأخرى. وهذه هي السمة الرئيسية التي تنفرد بها الصحف عن سائر المصادر التاريخية^(٢).

ورغم أن المواد الإعلامية المختلفة التي تنشرها الصحف اليومية تشكل العمود الفقري للمادة التاريخية فإن البعض يرى أن هذه الصحف لا تنشر جميع الأحداث بنفس درجة الاهتمام بل تختار بعضها وتبرزه على حساب الآخر مما يجعل تحيزها أمرا واردا ولذلك لا يمكن الاعتماد عليها إلا في التأريخ للأحداث الهامة مع مراعاة إجراء المقارنات بينها وبين المصادر التاريخية الأخرى للتأكد من دقة الوقائع وهولها.

وهناك بعض المؤرخين الذين يرجحون كفة صحافة الرأي على الصحف الخبرية خصوصا في الدراسات التاريخية التي تتناول أيديولوجية وفكر الأحزاب أو حركات التحرر الوطني والثورات مثال : دراسة الثورة الجزائرية من خلال جريدة المجاهد لسان حال الثورة — أو دراسة الثورة العربية ١٨٨١ من خلال صحيفة اللطائف والتكتيك والتبكيك والأستاذ.

هذا ويختلف ترتيب وضع الصحيفة كمصدر تاريخي طبقا لطبيعة البحث وأهدافه. فإذا كان البحث يهدف إلى تتبع نشأة ظواهر أو أحداث معينة ذات طابع سياسي أو اجتماعي أو ثقافي أو ديني عندئذ تستخدم الصحيفة كمصدر من مصادر الدرجة الثانية وذلك للتأكد من صحة حدث معين أو موقف مثار خلاف. أما إذا كان الهدف هو دراسة الصحيفة أو مجموعة صحف تنتمي إلى حزب سياسي أو تيار فكري معين وتنتمي إلى مرحلة تاريخية ماضية وذلك بهدف التعرف على

(١) لمزيد من التفاصيل انظر :

أ — خليل صابات : نشأة وسائل الاتصال — الأنجلو — القاهرة ١٩٨٢ .

ب — عروطف عبد الرحمن : الصحافة كوثيقة تاريخية حتى والمنا ٢ — مجلة العلوم الاجتماعية — الكويت — يناير ١٩٨٢ .

ج — عبد العزيز القسام : مدخل في علم الصحافة — الأنجلو المصرية — القاهرة ١٩٧٧ .

(٢) انظر : Karl - Hugo Wren : The press as a narrative source - IAMCR, 1984 Conference - Prague, PP 2 - 3.

اتجاهات هذه الصحف لزاء قضايا عصرها فإن ذلك يدخل في نطاق تاريخ الصحافة وليس التاريخ العام . وتصبح الصحيفة حينئذ هي الوثيقة الأولى للدراسة ويمكن نقد ما ورد بها من خلال المقارنة المنهجية مع المصادر المعاصرة لها سواء أكانت مصادر مباشرة تمثل في هؤلاء الذين عاصروا الحدث أو شاركوا في صنعه أم كانت صحفا أخرى .

أمثلة : دراسة عن اتجاهات الصحافة الوفدية لزاء الاحتلال والقصر في الثلاثينات والأربعينات — دراسة عن صحافة الأحرار الدستوريين — دراسة عن الصحافة الحزبية ١٩٠٧ — ١٩١٤ .

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن الصحف تستخدم كمصدر أولى أو ثانوى في دراسات التاريخ العام ولا تقوم بوظيفة التأريخ إلا إذا أصبحت هي الغاية الأساسية والمحرك الرئيسى الذى تلور حوله الدراسة . وفي هذه الحالة تصبح جزءا من تاريخ الصحافة^(٢) .

وفي إطار تاريخ الصحافة يتغير موقع الصحيفة حيث تشغل مكان الصدارة وينظر إليها الباحثون الإعلاميون باعتبارها وثيقة من الدرجة الأولى يعتمدون عليها بصورة أساسية في الدراسات التى تتناول القضايا ووجهات النظر التى ركزت عليها هذه الصحف أو تناولت فنون التحرير الصحفى أو اهتمت بدراسة الكوادر البشرية أى (الصحفيين) .

وهناك العديد من الأمثلة التى يمكن الإشارة إليها في نطاق الدراسات التى تتناول تاريخ الصحافة والتى توجب الاستعانة بالصحيفة كمصدر أولى وأساسى يمكن إنجازها على النحو التالى :

أولا : دراسة تاريخ الصحافة الحزبية مثل صحف اللواء والمؤيد والجريدة الناطقة بلسان كل من الحزب الوطنى والاطلاع على المبادئ الدستورية والأمة وجميعها تمثل الفترة الحزبية الأولى في مصر (١٩٠٧ — ١٩١٤) . ومثال آخر : يتناول الصحافة الحزبية في مصر في الفترة الحزبية الثانية ويشمل الصحف الوفدية والأحرار الدستوريين وصحف أحزاب الأقلية وصحف اليسار المصرى .

ثانيا : دراسة الإعلام في تاريخ الصحافة المصرية مثال أمين الرافعى صاحب جريدة الأخبار وفكرى أباطة وطفه حسين والعقاد وتوفيق دياب ومحمد حسنين هيكل ولطفى السيد وعبد الله النديم وأدهب إسحق ويعقوب صنوع والشيع على يوسف .. إلخ .

ثالثا : دراسة اتجاهات ومواقف الصحف لزاء قضايا تاريخية محلية أو إقليمية سياسية أو اجتماعية من ١٩٤٨ — ١٩٨٥ مثال : اتجاهات الصحافة المصرية لزاء الصراع العربى الإسرائيلى — موقف الصحف المصرية من حرب فلسطين ١٩٤٨ — موقف الصحافة المصرية من قضية تعليم المرأة في العشرينات والثلاثينات .

وإذا كان هناك العديد من الضوابط التى يجب مراعاتها عند استخدام الصحيفة كمصدر أولى أو ثانوى في الدراسات التاريخية فإن إخضاع هذه الصحيفة ذاتها للدراسة التاريخية يستلزم مراعاة بعض الشروط المنهجية الصارمة التى تتخذ صورة خطوات مكتملة بعضها بعضا تبدأ بنقد وتمحيص الصحف ذاتها للدراسة التاريخية يستلزم مراعاة بعض الشروط المنهجية الصارمة التى استقر الرأى على دراستها . ويتم ذلك على مرحلتين أولاهما تمثل في إجراء ما يسمى بالنقد الخارجى للصحيفة

(٢) النظر :

١ — مرادف عبد الرحمن : الصحافة كوثيقة تاريخية — مصدر سابق . ص ٢١٠ — ٢١٣ .

ب — رأيت الشيع : العلاقة النظرية والمنهجية بين علم الصحافة وعلم التاريخ — الحلقة الدراسية الأولى لمشكلة المنهج في الصحافة — كلية الإعلام — أبريل ١٩٨٦ — ص ١٠ — ١٧ .

ج — محمد سيد محمد : الصحافة بين التاريخ والأدب — دار الفكر العربى — القاهرة — ١٩٨٥ — ص ١٤ — ٧ .

د — Karl Hugo : Opolt, PP 8-10.

أى الإحاطة الشاملة بالمناخ الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى والإعلامى السائد أثناء فترة صدور الصحيفة وتمثل ثانيتهما فى إجراء النقد الداخلى للصحيفة أى رصد كل ما يتعلق بالصحيفة ذاتها من حيث :

- ١ — دورية صدورها (يومية أو غير يومية) .
- ب — نطاقها الجغرافى (تصدر فى العاصمة أم الأقاليم) .
- ج — طبيعتها الإعلامية (صحيفة رأى أم صحيفة خبر) .
- د — هويتها السياسية (البعد السياسى) .
- هـ — مصادر تمويلها (البعد الاقتصادى) .
- و — نوع الجمهور الذى تتوجه إليه (عام أم نوعى) .
- ز — مصادر الأنباء التى تعتمد عليها .
- ح — البعد التكنولوجى للصحيفة .

هذا ويراعى أن الصحف التى لا تلتزم بموقف حزبى أو برنامج سياسى محدد ومعلن أى تنتمى إلى ما يعرف بالصحافة التجارية التى تقدم خدمات إعلامية للقراء وتتوجه إلى الجمهور العام والتى تشبه إلى حد كبير ما يسمى الصحف القومية فى مصر وتشمل الأهرام والأخبار والجمهورية والمساء يمكن الاستعانة بهذه الصحف كمصادر أولية فى كتابة تاريخ الصحافة المصرية مع تطبيق الشروط السالفة الذكر . والواقع أن دراسة هذه الصحف تتطلب من الباحث الإعلامى الكثير من الحذر المنهجى والدقة العلمية وخصوصا عند تطبيق الشروط الخاصة بتحديد هويتها السياسية ومطع ملكيتها وبالتالى تحديد أنشطتها الأيديولوجية .

أما التساؤلات التى تطرحها الدراسات الأكاديمية التى تم إنجازها فى مجال التأريخ للصحافة المصرية فيمكن تلخيصها وطرحها على صورة تساؤل محورى عن ماهية المهام المطروحة على الباحثين الإعلاميين فى مجال التأريخ للصحافة المصرية ؟

وفى محاولة للإجابة على هذا التساؤل نرى أن هناك مهمتين محددين على الباحثين الإعلاميين الالتزام بهما . تتعلق أولاهما بنقد وتقييم الصحف التى يستقر رأى على اختيارها وإخضاعها للدراسة التاريخية ، ويتم ذلك على مرحلتين مرحلة النقد الخارجى للصحيفة والمقصود بها الإحاطة الشاملة بالإطار المجتمعى الذى يحيط بالصحيفة أو الصحف المدروسة فى المرحلة التاريخية المحددة ثم تليها مرحلة النقد الداخلى للصحيفة والمقصود بها تناول الأبعاد الذاتية التى تتعلق بالصحيفة كمؤسسة إعلامية ذات أدوار متعددة .

وتتعلق ثانيتهما بعملية التركيب التاريخى التى يقوم فيها الباحث أو المؤرخ الإعلامى بتنظيم وترتيب المادة التاريخية سواء الخاصة بالصحف أو بالأوضاع المجتمعية السائدة آنذاك ثم يقوم بعملية الربط بينهما بصورة جدلية مراعى علاقة الخاص (الصحف) بالعام (المجتمع ككل) ومحاولة إبراز التفاعل بينهما وساعيا للظهور على أسباب الظواهر الصحفية التى قد تكون فى الأغلب أسبابا سياسية أو اقتصادية أو حضارية أو اجتماعية .

ونظرا لأهمية الخطوة الأولى الخاصة بفحص الصحيفة ونقدها موضوعيا وذاتيا ستعرض لها بشيء من التفصيل فمن الناحية الموضوعية لا بد أن يركز على دراسة وتغطية الأبعاد التالية :

١ — البعد السياسى للفترة التى عاصرتها الصحيفة من حيث طبيعة السلطة السياسية : هل هى ملكية أم جمهورية وهل تلتزم الأساليب الديمقراطية أم الشمولية وعلاقة السلطة السياسية بالقوى السياسية والاجتماعية الأخرى القائمة فى المجتمع فى تلك المرحلة وعلاقتها بأدوات التعبير الإعلامى السائدة وخصوصا الصحافة .

٢ — البعد الاقتصادي للفترة التاريخية موضع الدراسة ونوعية النظام الاقتصادي الذي تبنته السلطة السياسية القائمة آنذاك هل النظام الرأسمالي أم النظام الاشتراكي أم النظام المختلط . كما يجب دراسة مصادر الثروة والدخل وكيفية توزيعها على الفئات الاجتماعية .

٣ — البعد الاجتماعي للفترة ويتضمن الخريطة الطبقيّة بكل شرائحها المنتجة والطفيلية التي ظهرت أو اندثرت ودراسة العلاقة بين هذه الشرائح وبعضها وبينها وبين السلطة السياسية .

٤ — البعد الإعلامي للفترة ويتضمن تحديدا دقيقا للخريطة الإعلامية من حيث وسائل الإعلام السائدة سواء المسموعة والمرئية أو المقروءة مع التركيز على دراسة قوانين النشر والطبوعات وإدماج الخريطة الإعلامية أو بمعنى أدق الخريطة الصحفية مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاستخراج تصور متكامل للواقع الصحفي بالتفاعلات المتعددة (الاجتماعية والسياسية والفكرية) وذلك في داخل إطاره التاريخي الصحيح .

وبعد الانتهاء من هذه المهمة تأتي مباشرة المرحلة الثانية من عملية النقد التي يقوم بها المؤرخ للصحيفة وتتناول الأبعاد الذاتية التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ — البعد المكاني للصحيفة ويتضمن خريطة الانتشار الجغرافي للصحيفة هل صحيفة قومية أم إقليمية .
٢ — البعد الزمني للصحيفة ويتضمن دورية صدورها يومية أم أسبوعية أم شهرية أم فصلية وكذلك ما إذا كانت صباحية أم مساءية .

٣ — البعد البشري للصحيفة ويتضمن كتاب الصحيفة وجمهورها (من يحررها ولمن تتوجه) أي دراسة اتجاهات محرريها وكتابتها اجتماعيا وسياسيا وفكريا ومنها . كذلك يتضمن نوعية الجمهور الذي تتوجه إليه الصحيفة جمهور عام أم جمهور نوعي (عمال — فلاحون — طلبة — سكان مدن — سكان ريف) .

٤ — البعد الاقتصادي للصحيفة ويتضمن دراسة تمويل الصحيفة (الإعلانات — الاشتراكات — مصادر أخرى) . وهذا البعد يتميز بأهمية خاصة نظرا لاستخدامه في تحديد نوعية المصالح الاجتماعية والسياسية التي تعبر عنها الصحيفة من خلال تبعيتها الاقتصادية والمالية . وما يساعد على إدراك هذا البعد ، تحديد حجم ودور الإعلانات وتأثيرها على سياسة الصحيفة التحريرية ومدى التزامها بنشر الحقائق في إطارها الموضوعي أو التكنيكي أي الجزئي .

٥ — البعد السياسي للصحيفة ويتضمن علاقة الصحيفة بالسلطة السياسية . وبم هذا من خلال دراسة التشريعات والقوانين الخاصة بحرية التعبير والنشر بالإضافة إلى ضرورة رصد ممارسات السلطة السياسية تجاه الصحيفة على الخريطة السياسية لعصرها : هل كانت تعبر عن السلطة السياسية بجميع أجنحتها اليسارية واليمينية أم كانت تمثل القوى المعارضة ودراسة مدى تأثير ذلك على الالتزام العام للصحيفة تجاه قضايا عصرها : هل كانت تعبر بموضوعية عن الواقع التاريخي الذي عاصره أم كانت تعبر عن جهاز الدولة الذي يمثل قوى اجتماعية وطبقية من مصلحتها إقناع الرأي العام المعاصر لها بأفكار وصياغات تخدع هذه القوى ولا تعبر عن الحقيقة الموضوعية للواقع السائد .

٦ — الطابع الإعلامي للصحيفة ويتضمن التمييز بين كونها صحيفة رأي أو صحيفة خبرية . فالمعروف أن صحف الرأي تحمل هويتها الفكرية والسياسية التي يمكن إدراكها بسهولة ويسر بينما يصعب كشف الاتجاهات الفكرية والسياسية للصحيفة ذات الطابع الخبري . كذلك يتحدد مجال استخدام الصحيفة في الدراسات التاريخية طبقا لتحديد هذا البعد الخاص بكونها صحيفة رأي أم صحيفة إخبارية ، وقد سبق الإشارة إليه .

٧ — البعد التكنولوجي للصحيفة ومدى تأثيره على إخراج وتحرير الصحيفة ويتضمن دراسة الوسائل والإمكانيات الخاصة بالطباعة والإخراج الصحفي ومدى تلاؤم ذلك مع طبيعة وواقع الفترة التاريخية التي تصدر أثناءها الصحيفة .

٨ — مضمون المادة الإعلامية التي تنشرها الصحيفة ، وتتضمن أشكال الإخراج وأنماط التحرير فضلا عن السياسة التحريرية العامة للصحيفة ومدى التزامها القضايا الجادة أم الموضوعات الخفيفة ، علاوة على أسلوب يعتمد على الإثارة والتحويل المبالغ أم تتميز بالجدية والموضوعية والصدق في صياغة الأحداث والظواهر ، وهل تركز على الجوانب الإيجابية البناءة في تناولها للوقائع والحقائق أم تهتم بإبراز الجوانب السلبية الهدامة جريا وراء الإثارة والتشويق ؟ وهل تلتزم بعرض وجهات النظر المختلفة في معالجتها لقضايا عصرها أم تنحى منحازا لأحد الأطراف على حساب الأطراف الأخرى ؟

وهناك بعض الاعتبارات أو التحفظات الجانبية التي لا بد أن يضعها المورخ أمام عينيه أثناء تعامله مع الصحف كمصدر للتاريخ منها :

١ — قد تنشر الصحيفة خبرا ثم يرد تكذيب له بعد فترة زمنية قد تصل إلى شهور أو أكثر وهنا يجب التحفظ والرجوع إلى معاصري تلك الفترة أو المصادر التاريخية الأخرى للتثبت من صحة الخبر أو الحادث .

٢ — قد تنشر الصحيفة خبرا في إحدى طبعاتها وتحلله في الطباعات الأخرى .

٣ — تحاول أغلب الصحف التأكيد على أنها تعبر عن الرأي العام في مجتمعاتها . وبالطبع يجب أخذ هذا الأمر بكثير من التحفظ فقد تحرم إحدى القوى الاجتماعية الرئيسية من التعبير عن آرائها ومصالحها ، وفي هذه الحالة لا يمكن الاعتماد على الصحيفة كمصدر تاريخي . فقد تقع أحداث هامة كالانتفاضات الشعبية التي يقوم بها الكادحون للتعبير عن مصالحهم في مواجهة الطبقات المسيطرة على وسائل التعبير السياسي والإعلامي وبالتالي يتم تجاهل الحدث أو تشويهه .

٤ — الصحافة باعتبارها ظاهرة يومية كثيرا ما تستغرقها الأحداث غير الهامة والتي قد لا يكون لها قيمة تاريخية فيما بعد . فليس كل ما تحويه صفحات الصحف يستحق الاستعانة به كإداة تاريخية . هل رصد الوقائع والأحداث ومحاولة تفسيرها أم تتبع نشأة وتطور الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أم رصد الظواهر الفكرية والأيدولوجية . أى مجال من مجالات الدراسة التاريخية تصلح له الصحف كمصدر أو كوثيقة أكثر من سواء ؟ لا شك أن مجالات التاريخ المختلفة سواء تاريخ البنى المادية أو تاريخ الظواهر الفكرية والأيدولوجية أو حتى سرد الأحداث تبدو حاجتها واضحة للصحيفة كأحد المصادر الأولية أو الثانوية ولكن ينفرد المجال الخاص بدراسة تاريخ الظواهر الفكرية والأيدولوجية بمحاجته الأساسية للصحف كمصدر أولي وخصوصا صحف الرأي .

خامسا

كتاب تاريخ ثورة ١٩١٩

(١) د . عاصم الدسوقي :

نقد المدخل الأخلاق في تقويم وقائع التاريخ
دراسة تطبيقية على التأريخ لثورة ١٩١٩

(٢) د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم :

الكتابات المصرية عن ثورة ١٩١٩ بين الموضوعية والالتزام

(٣) المناقشة .

نقد المدخل الأخلاقي في تقويم وقائع التاريخ : دراسة تطبيقية على التأريخ لفورة ١٩١٩

د . عاصم الدسوقي

يقصد بالمدخل الأخلاقي في تقويم وقائع التاريخ انطلاق الباحث في قراءة الواقعة اعتياداً على مفاهيم مطلقة لمعاني الحق والعدل والأمن لا تقبل الجدل عنده ، وتقويم أطراف الواقعة تقويمياً يعتمد أساساً على تحكيم تفضيلاته الذاتية في الشخصيات وفي مجرى الحوادث ، واعتقاداً بوجود تلازم بين الأخلاق والسياسة يقوم على تبعية الحركة السياسية للأخلاق ، وأن السياسي يترسم خطى تلك الأخلاق فيما يصدر عنه من سياسات .

والحق أن تبعية السياسة للأخلاق كانت قائمة في التصور الفكري لدى الإنسان ، وفي الفكر السياسي الذي كان يعبر عنه منذ القدم إلى أن أدت الظروف الموضوعية والمتغيرات السياسية إلى إسقاط هذه التبعية ، لتحل محلها تبعية الأخلاق للسياسة ، وتبعية السياسة للاقتصاد . ومع هذا التطور ، وثبات انفصال الأخلاق المطلقة عن السياسة ، وتبنيها للسياسة ، إلا أن الحكم الأخلاقي على الحدث التاريخي بمفهومه القطري لازال يحرك أذهان بعض من يتصدون للكتابة التاريخية .

كانت الفلسفة عند اليونان القدماء تدور حول الأخلاق والسياسة ، وليس الاقتصاد . وهكذا فعندما كانوا يبحثون عن أفضل أنظمة الحكم السياسية التي تحقق العدل تعرضوا بالضرورة للمشكلات الاقتصادية والنظم الاقتصادية في النظام الأمثل المطلوب . وهذا يعني أن الاقتصاد كان يتبع السياسة ، وأن السياسة كانت تتبع الأخلاق . فأفلاطون في كتابه « الجمهورية » الذي يبحث فيه موضوع الدولة أو المدينة المثلى ، يبدأ بالتساؤل عن معنى فكرة الحق والعدالة في المدينة ، ثم تأتى الأفكار الاقتصادية بمناسبة البحث عن تلك المدينة العادلة أو المثلى . وكان الحال كذلك بالنسبة لأرسطو . وعند الانتهاء من بحث المسائل الاقتصادية ، وتقسيم سكان المدينة إلى ثلاث طبقات ، للإنتاج والدفاع والحكم ، جعل أفلاطون الحكم من نصيب الفلاسفة لأنهم المسؤلون في النهاية عن تطبيق مفاهيم العدل والحق في مجتمع يقوم كما نعلم على العبودية والاسترقاق .

وبانتشار المسيحية في أوروبا ، ظهرت الكنيسة كمؤسسة أخلاقية ، تمثل سلطة أعلى من سلطة الإمبراطورية الزمنية ، لأن كل شيء بما في ذلك الحكم السياسي وصلاحياته الدينية ، كان يجب أن يكون خاضعاً للدين ، والكنيسة هي التي تمثل الدين ، وآباء الكنيسة يقومون بحماية العقيدة ومراقبة الأخلاق ، والمناداة بالخضاع أوجه النشاط لمبادئ الدين ، فهو القيمة العليا التي تخضع لها كل أعمال الإنسان وأفكاره .^(١)

وفي المجتمعات التي انتشر فيها الإسلام وتكونت سلطة وحكومة مستندة إلى تعاليمه ، انتهى الأمر إلى أنه الخليفة أصبح يمثل سلطة لا تنازع ، رغم ما هو معروف من وجود مبادئ الشورى ، ووجود أهل الحل والعقد . كما أصبح دور الفقهاء وعلماء الدين يتمثل أيضاً في حماية العقيدة ومراقبة الأخلاق والقيم الدينية . بل انتهى الأمر على يد الجماعات الإسلامية السياسية إلى بلورة شعار « الإسلام دين ودولة » .

هكذا نشأ التلازم بين السياسة والأخلاق المطلقة ، وتبعية السياسة للأخلاق . غير أن الظروف الموضوعية التي مرت بها تلك المجتمعات « الأخلاقية » أدت إلى إسقاط هذا التلازم ، وانفصال الأخلاق عن السياسة ، بل وتبعية الأخلاق للسياسة ، والسياسة للاقتصاد .

(١) راجع لبيب دقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ط ٢ ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة .

ففي أوروبا ظهرت الدولة الحديثة في أواخر القرن الخامس عشر ، وقامت حركة الإصلاح الديني (البروتستانتية) في مطلع القرن السادس عشر والتي أدت فيما أدت من متغيرات إلى تراجع زعامة الكنيسة والبابوية العالمية على السلطة الدنيوية ، وانحسارها في مربع الفاتيكان تؤدي مغزى للوجود والكون والأخلاق دون سلطة تمتد لسلوك البشر . وفرضت تلك المتغيرات قيام الكنيسة المحلية وخضوعها للسلطة الدنيوية للحاكم الدنيوي .

في نفس الوقت كتب نيقولا مكيافيللي من فلورنسا بإيطاليا (١٤٦٩ — ١٥٢٧) كتابه المشهور « الأمير » في ١٥١٢ ، ليسجل انفصال السياسة عن الأخلاق المطلقة انفصالا نهائيا ؛ مقررًا أن القوة هي خير سبيل لتحقيق المهدف السياسي بينما عن الولاء للبابوية ؛ وأن الأخلاق المطلقة (الدينية) تصلح للعلاقات بين الأفراد ؛ أما في السياسة فلا مكان فيها لتلك الأخلاق ؛ ومتما الأخلاق المسيحية بأنها أضعفت عند معاصريه الفضائل القوية التي كان يتصف بها القدامى ؛ وأن الزهد ليس سوى طريق لليأس .^(٢) حتى إذا جاء القرن التاسع عشر ، كان الواجب المقدس في العمل والسلوك قد أحل مكانه لمبدأ الحساب المنفعي ، أي لم يعد العمل ضرورة أخلاقية دينية ، وإنما أصبح يقاس بمدى النفع الذي يحققه لصاحبه .^(٣) وهو المبدأ الذي تبلور في القرن العشرين في فلسفة البراجماتية الأمريكية . وفي نفس هذا القرن (التاسع عشر) حدث تطور آخر حين أخرج كارل ماركس منهج هيجل الجدلي من صدفه الغيبية ليثبت على أرضية المادة ، مؤكدا دور المادة في صياغة السياسة والأخلاق .^(٤)

أما فيما يتعلق بالاجتمعات الإسلامية ، فقد تعرضت هي الأخرى لنوع من ذلك الانفصال بين السياسة والأخلاق ، حين سقطت الخلافة العثمانية في عشرينات القرن العشرين ، وكان حكمها الشامل قد تعرض قبل ذلك لقدر ملحوظ من التحلل والخراب ، حيث سقطت أجزاء من مناطق نفوذها في يد القوى الأوروبية أو القوى المحلية (راجع على سبيل المثال محمد علي في مصر) ، وأصبح الحاكم لا يستمد قوته من الدين ، وإن كان يرفع شعاراته في الوقت المناسب . كما ظهرت أفكار تنادي بأن الخلافة ليست من أصول الحكم في الإسلام ، ثم ما كان من قيام الحاكم بالتدخل في شئون المؤسسات الدينية لمراقبتها وإخضاعها لنفوذه مثل الأزهر في مصر الذي فقد استقلاله الفكري بشكل ملحوظ بتدخل الدولة في إدارته منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وتقديم إعانة مالية للصرف منها على شؤونه ، وتعيين شيوخه بمعرفة الحاكم .^(٥)

انتهى تطور العلاقة بين السياسة والأخلاق إذن إلى الانفصال بينهما ، بل وتبعية الأخلاق للسياسة وخضوع السياسة للاقتصاد . وأصبحت الأخلاق إما مطلقة تحددها العقائد والشرائع الدينية ولا تقبل الجدل والخلاف فيما يتعلق بمعايير الخطأ والصواب والحق والعدل والأمن ، أو نسبية تحددها البيئة الاجتماعية والتقاليد والعادات والظروف الموضوعية كافة ، التي يمر بها المجتمع ، بحيث ما يكون صوابا في مجتمع ما يكون خطأ في مجتمع آخر ؛ وما يعتبر أمنا لمجتمع ما ، يعتبر مهدداً لمجتمع آخر ؛ وما يعتبر دفاعا بالنسبة لمجتمع ، يعتبر عدوانا بالنسبة لآخر ؛ وما يعد بطلا بين قومه ، يعد مهيبا ومثيرا للقلق لدى قوم آخرين وهكذا .

(٢) راجع عبد العزيز الشناوي ، أوروبا في مطلع العصور الحديثة ، ج ١ . ص ٧١ — ٨٧ ، ط ٤ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٠ . وكان مكيافيللي قد كتب هذا الكتاب بتأثير الظروف السياسية التي كانت تمر بها بلدته فلورنسا وسائر الولايات الإيطالية من جراء حروب أطماع العرش بين فرنسا وإسبانيا والبابوية والإمبراطورية والتي كانت الولايات الإيطالية مسرحا لها خلال تلك الفترة من ١٤٩٤ — ١٥٥٩ .

(٣) رشت المصوب ، الاشتراكية ، ص ١٤٥ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٨ .

(٤) راجع أحمد محمود صبحي ، في فلسفة التاريخ ، ص ٢١٩ ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية (٥ — ص ٢) .

(٥) راجع محمد بطون : مجتمع علماء الأزهر في مصر ١٨٩٥ — ١٩٦١ ، دار الثقافة الحديثة ، القاهرة ١٩٨٠ .

ما هو الموقف بالنسبة للمؤرخ في تقويمه وحكمه على الفترات التاريخية وتجارب الأمم والشعوب ودور الأفراد والأبطال ؟ . هل يحكم بالأخلاق المطلقة وتفضيلاته الذاتية في العقائد الدينية والسياسية ، ويجعل الكون محوراً لذاته في الحسنيات والسيئات والسلبيات والإيجابيات والصواب والخطأ ؟ . أم يعتمد على المفهوم النسبي للأخلاق ، ومن ثم ضرورة أن ينطلق في البحث من واقع الظروف الموضوعية ؟ . ويعنى آخر أكثر تحديداً .. هل يجوز للمؤرخ أن يصف شخصية تاريخية بالعجرفة أو الغرور أو التهور ، ويصف تياراً فكرياً أو سياسياً بالانحراف أو التخريب أو التدمير ؟ .

ورغم هذه المخاضير فإن المفهوم المطلق للأخلاق هو الأكثر شيوعاً في التفكير ، حيث إن مضمون الأخلاق والأخلاق يتحدد بالتقييم الدينية السائدة . ومن هنا ، أدى اعتماد هذا المفهوم في النظر إلى وقائع التاريخ إلى كثير من الاضطراب والتشويش ، لأنها تعنى الحكم بثواب على متغيرات ، كما تعنى تحكيم الدائق على ما هو موضوعي ، وهي من ناحية أخرى تقديرية على حين أن وقائع التاريخ تقريرية .

ولقد انقسم الرأي بين المؤرخين إلى فريقين فيما يتعلق باستخدام الأحكام الأخلاقية بالمعنى السائد أو الأكثر شيوعاً . فإذا كانت الشخصيات التاريخية عند « كروتشه » فيه تجاهل لأصول القضاء ، لأن الإدانة تتم دون محاكمة من جهة ، ولاستحالة المحاكمة من جهة أخرى لصعوبة استدعاء المتهم للدفاع عن نفسه ولتبرير تصرفاته . وبكفى الشخصية التاريخية في نظره ، أن تكون موضوع دراسة تاريخية لتفهم دوافع أفعالها . والمؤرخ الذي يجعل من نفسه قاضياً يدين هذا ويرى ذلك وفق مفاهيم أخلاقية ، اعتقاداً منه أن هذه هي وظيفة التاريخ ، فإنه يقتصر على الحاسة التاريخية . والتقويم الأخلاقي عند « رانكه » يعد خروجاً على الموضوعية ، لأن مهمة المؤرخ عنده عبارة عن تصوير الواقع كما كان تصويراً مطابقاً بقدر الإمكان .^(٦)

على أن الذين يقولون بأن حكم التاريخ يجب أن يكون أخلاقياً ، هم أولئك الذين لا يرون في التاريخ سوى أنه درس للعظة والعبرة ، وهؤلاء عادة من أصحاب الثقافة الدينية . فكتابات مؤرخين أمثال المسعودي وابن الأثير والمقرئ وأضرابهم وهم كثير ، تستهدف استخلاص العبر والعظات . ومارتن لوتر يقول مثلاً : إن دراسة التاريخ تبين لنا كيف تحسن خاتمة المتمسكين بالفضيلة والتقوى وكيف يسوء مصير من يسلمون أنفسهم للشيطان . وفي ظل هذا المفهوم يصبح المنتصر من نصره الله ، والمهزوم من خذله الله ، دون البحث في أسباب النصر وأسباب الهزيمة القرية .^(٧)

على أن استخلاص مغزى أخلاقي من وقائع التاريخ لا يعنى أن يتخذ المؤرخ موقفاً أخلاقياً إزاء شخصيات وحوادث التاريخ ليحكم عليها بموجب قوانين الأخلاق ، ذلك أن استقلال التاريخ عن الأخلاق مطلوب وجوهري .^(٨)

ويبدو أن السبب في اللجوء للأحكام الأخلاقية يرجع إلى ميل الإنسان إلى تشخيص ما هو عام ، أي تعليق المزامم والانتصارات ، والكوارث والإنجازات على شخص الزعيم الحاكم . مع أن أية نتيجة من هذا كله أو بعضه ، هي حصيلة عوامل مختلفة .^(٩) وهذا التشخيص يتناسب مع العقلية البسيطة التي تبحث عن أقرب مشجب لتعلق عليه الموم بدلاً من إجهاد الذهن والنفس ، والاجتهاد في البحث في الظروف الموضوعية القرية وراء كل نتيجة من تلك النتائج .

والذين يرون ضرورة محاكمة شخصيات التاريخ بمحاكمة أخلاقية ، يبنون هذا الرأي على أساس أن تلك الشخصيات تموت عادة دون أن تحاكم في حياتها . لكن المحاكمة بعد الممات ضرب من المستحيل ، لأن حق الدفاع عن النفس وهو

(٦) أحمد صبحي ، للرجع السابق ، ص ٩٠ - ٩٣ ، ١٠٠ .

(٧) نفسه ، ص ١١٠ .

(٨) نفسه ، ص ١٠٦ .

(٩) نفسه ، ص ٩٢ .

عنصر رئيسي من عناصر المحاكمة ، غير متوفر . فإذا قال هؤلاء بإمكان المؤرخ استخدام الحكم الأخلاقي الرصين في غير تحامل أو تحيز حتى يظل لفظ حكم التاريخ مهاباً ،^(١٠) ينسون أن كلمات : الرصانة والتحامل والتحيز ، كلمات فضفاضة ونسبية في النهاية ، إلا إذا ربطت بالمفهوم المطلق للأخلاق .

والبدليل في رأينا أن يكفى بالبحث عن الدوافع ومدى تناسق ذلك مع الظروف الموضوعية التي يمر بها المجتمع . وعليه أن يتساءل .. هل كانت الشخصية التاريخية استجابة حقيقية لتلك الظروف أم كانت غير ذلك . فمن شأن هذا وضع التجربة التاريخية موضعها الصحيح في إطار الظروف ، ووضع دور الفرد أو البطل في التاريخ موضعه الصحيح أيضاً ، ويصبح ركوب هذا الفرد أو ذاك الموجة الثورية دليل استجابة الزعيم للحركة التاريخية وتوجيهها في اللحظة المناسبة ، دون تأخر أو إسراع ، وليس دليل انتهازية .

والظروف الموضوعية ضرورية جداً لفهم الدوافع والأفكار وراء الأفعال . وعلى المؤرخ أن يعايش من يكتب عنهم بلهذه حتى يتأى بنفسه عن الإدانة أو التحامل . ففي عصر القوميات مثلاً تصبح الحروب من أجل العقيدة الدينية غير مستحبة ، وبالتالي فليس من حق المؤرخ أن يلوم الدين لم يستحسنوا الحروب الدينية في عصر القوميات ونفروا منها . وفي المناطق القبلية حيث القبيلة هي الوحدة الرئيسية وليس الشعب الواحد الذي يضم القبائل في مجموعها ، لا يصح للباحث أن يوجه لوماً وتقييماً للقتال بين القبائل.^(١١)

نخلص من هذا إلى إنه لا مجال للتقويم الأخلاقي في التاريخ . فالأخلاق إن لم تكن مطلقة فهي نسبية ، وتعبّر عن ذاتية ، على حين أن التاريخ حركة مطردة تدفعها الظروف الموضوعية . ومن الضروري أيضاً أن يستقل التاريخ عن السياسة كما لاحظ أحمد صبحي . ومن الضروري كذلك أن يستقل فكر المؤرخ وحكمه عن إرادة الحاكم وعمله ، وإلا تدهورت مكانة التاريخ كعلم وتحول إلى حاشية للسياسة تلحقه بالدعاية . كما يجب أن يترك المؤرخ جانباً ، واقعه الذاتي : المذهب والسياسة والدين والبيئة عند دراسة ظاهرة أو تجربة أو دور . وإذا كنا نقول إن التاريخ علم ، فمن خصائص العلم التجرد عن الأهواء الذاتية .

سوف نستعرض الآن هيئة من الأعمال التي أرغمت لثورة ١٩١٩ لنرى أثر المدخل الأخلاقي في تناولها ، وفي تقويم وقائعها وأبطالها . ولم يتم اختيار العينة عشوائياً ، بل روعي في اختيارها توفر البعد الزمني ، بمعنى وجود نوعين من الكتابات : نوع كتب قبل عام ١٩٥٢ ، وآخر كتب بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ . كما روعي أن تمثل العينة مواقع مختلفة خلال الفترتين ، بحيث شملت كتابات المعاصرين للحدث نفسه ، والسياسيين ، والأكاديميين ، والصحفيين ، والمثقفين الثوريين ، معتقداً أن كل مفردة من مفردات العينة تمثل اتجاهات شائعة بين الكتاب اللاحقين ، وخاصة في كتابات الجامعيين الذين تأثروا بشكل أو بآخر بهذا النمط أو ذاك في فهم ثورة ١٩١٩ .

ومن الملاحظ بداية أن كتاباً معاصراً للحدث ومصاحباً لأطرافه في باريس ، أبدى تخوفه من إطلاق أحكام تقديرية قبل الأوان . ففي تعليقه على جهود الوفد في باريس بعد اعتراف مؤتمر فرساي بالحماية البريطانية على مصر ، قال : « لم يمن بعد الوقت الذي يصبح فيه للكتاب أن يتناولوا أعمال الوفد بالانتقاد أو الفحص ، أو أن يصدر أحكاماً في شأنها ، إذ لا تزال هناك ظروف تحول دون ذلك » .^(١٢) ويأيد بنفي تهم الحيانة المتبادلة بين الخصوم السياسيين ، وهي تهم أصبح

(١٠) نفسه ، ص ٦٥ .

(١١) راجع كتابنا بعنوان : البحث في التاريخ : قضايا المنهج والإشكالات ، ص ١٧٧ — ١٧٩ ، مكتبة التمدني للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٨٦ .

(١٢) محمود أبو الفتح ، للسألة للصبر والوفاء ، ص ٨٩ ، القاهرة ١٩٦١ .

إطلاقها فيما بعد شيئا سهلاً . ففي تعليقه على فصل إسماعيل صدق ومحمود أبو النصر من الوفد وهو في باريس يقول : « إنه لا صحة مطلقاً للإشاعات الغريبة التي نشرت عن اتصالحهما بالسفارة البريطانية ونحو ذلك من تهمة الخيانة الشنيعة » .^(١٣) ومع هذا لم يستطع أن يقاوم إغراء إطلاق الأحكام التقديرية ، وإن كان يستهدف الخيلولة دون إصدار أحكام الإدانة ، حيث يقول : « إن الخدمات التي أداها الوفد للقضية المصرية كبيرة ، فقد كان جهاده صراعاً بين الحق والقوة التي تعتمد على ساسة دهاة قادرين لا ند لهم ولا قرين » .^(١٤)

ولكن .. كلما بعد العهد عن وقائع ثورة ١٩١٩ وتراكت عليها أحداث وأحداث ، كان هناك ميل لإصدار الأحكام التقديرية في ضوء الانتعاش الحزبية ، والمقارنة بمواقف أخرى ، أو في ضوء نظرية من نظريات تفسير التاريخ .

وفي هذا الخصوص جاءت كتابات عبد الرحمن الرافعي الحامي المؤرخ ، المنتمى للحزب الوطني ، والمؤمن بزعماء مصطفى كامل ومحمد فريد إيماناً راسخاً ، زعماء لا تعلوها أخرى في نظره ، وتصرفاتهما بشأن القضية الوطنية تعتبر مقياساً تقاس به تصرفات الآخرين .. ومن هنا كان بعض الحلل والاضطراب في أحكامه كما سوف نرى .

ومنذ البداية نلمس هذا الخط الواضح في كتابات الرافعي عن ثورة ١٩١٩ . ففي حديثه عن دور مبادئ الرئيس ولسن في التمهيد للثورة يقول : « إن جهاد الحزب الوطني له الفضل الكبير في تهيئة البلاد وذلك بما بثه فيها على تعاقب السنين من روح الوطنية الصادقة ، وما غرسه الزعماء في نفوس الجيل من المثل العليا بحيث صارت الأمة في سنة ١٩١٩ على استعداد لبذل كل تضحية مهما تعظم في سبيل الاستقلال » .^(١٥)

وفي تأريخ الرافعي لمقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ (عيد الجهاد) بين سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلى شعراوي والسير ونجحت ، يقول : « إن في الحديث مواطن ضعف ملموسة لا يمكن السكوت عليها » . وسرعان ما يكشف القارئ أن مواطن الضعف التي قصدها الرافعي قد وردت في حوار سعد زغلول وحده دون زميله . ويقول الرافعي إن من مواطن الضعف على سبيل المثال « تعهد سعد باشا بإعطاء إنجلترا الضمانات المعقولة التي تكفل مصالحها في مصر وعدم تمكين أي دولة من استغلالها ، كأن مسألة مصر واستقلالها مسألة داخلية لإنجلترا ، وعرض سعد زغلول أن تكون قناة السويس ضماناً لإنجلترا لطريقها للهند وتخويلها حق احتلالها عند الانقضاء ، واعتراف سعد باشا بأن لإنجلترا أعمالاً عظيمة قامت بها في مصر ، وقوله للسير ونجحت إنه لا يلتجئ لغير رجال الدولة الإنجليزية في داخل مصر وفي خارجها .. وكل هذا في رأى الرافعي يعد موطن ضعف ، ويحمل معنى التنازل مقدماً عن الجلاء^(١٦) » .

ولو كان الرافعي كتب ما كتب بعيداً عن التمسك بأهداف المثل العليا للحزب الوطني في أسلوب تحقيق الجلاء « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » ، واستند بدلاً من هذا إلى الظروف الموضوعية الواقعية ، لربما وصف سعد زغلول بالحكمة ، على أساس أن سعداً لوح لبريطانيا بالمصالح التي تجعلها تتمسك باحتلال مصر ، ألا وهي قناة السويس وأهميتها في طريق المواصلات إلى الهند ، ذرة التاج البريطاني . وهذا في العرف السياسي يدخل في باب المناورة ، وفن الممكن ، وفن الاختيار بين البدائل المطروحة في مواجهة خصم قوى وعنيد .

(١٣) نفسه ، ص ١٢٥ .

(١٤) نفسه ، ص ٨٩ .

(١٥) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ : تاريخ مصر القوي ١٩١٤ - ١٩٢١ ، ج ١ ، ص ٦ ، ط ٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٥ . وقد أشار في المقدمة إلى أن الطبعة الأولى من الكتاب صدرت في أبريل ١٩٤٦ ، وأن الطبعة الثانية (١٩٥٥) لا تختلف عن الأولى (١٩٤٦) في إيرادها للحوادث وتفسيرها والصلب عليها ولا في العبارة والإخراج (ص ٣ - ٤) .

(١٦) نفسه ، ص ٩٧ - ٩٨ .

والرافعي في بحثه عن مواطن الضعف الملموسة في المقابلة ، لا تقع عينه إلا على كلمات سعد زغلول . وهو يفعل ذلك بنزع كلمات سعد زغلول من السياق العام للعبارة والجميل ، فيبدو قائلها ملوثا بشبهة التنازل والتفريط في المستولية . فشلاً أخذ الرافعي على سعد زغلول تعهده بإعطاء إنجلترا ضمانات تتمثل في احتلال قناة السويس عند الاقتضاء .. إلخ ، دون أن يقول لنا إن قول سعد زغلول جاء رداً على تعليق ونجت بأن « مركز مصر الحرة والجغرافيا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير إنجلترا ... » ، لأن سعدا قال رداً على ذلك : « متى ساعدتنا إنجلترا على استقلالنا التام فإننا نعطيها ضماناً معقولة على عدم تمكين أي دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة إنجلترا ، فنعطىها ضماناً في طريقها للهند وهي قناة السويس بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المخالفة من الجنود » . وكأني بسعد يقول لو نجت : إذا كانت هذه حجتكم .. أي موقع مصر الحرة والجغرافيا فلا بأس ساعتها من تقديم كذا وكذا .. بمنطق تقويت الفرصة وإسقاط كل الحجج .

واستكمالا لكلام سعد زغلول للسير ونجت قال على شعراوي : « يبقى أمر آخر عند هذا الحد ، وهو حقوق أرباب الديون من الأجانب ، فيمكن بقاء المستشار الإنجليزي بحيث تكون سلطته هي سلطة صندوق الدين العمومي .. » . فإذا نزعنا هذا القول من السياق العام على طريقة الرافعي ، لاعتبرنا قول على شعراوي « موطن ضعف ملموس لا يمكن السكوت عليه » ، ذلك أن استبقاء سلطة صندوق الدين عار وأى عار عند الوطنيين .

وكذلك الحال فيما يتعلق بالمباراة الأخرى التي أخذها الرافعي على سعد زغلول . فالبطارية كما وردت كاملة بالمحضر على لسان سعد تقول : « نحن نعترف الآن أن إنجلترا أقوى دولة في العالم وأوسعها حرية ، وإننا نعترف لها بالأعمال الجليلة التي باشرتها في مصر فنطلب باسم هذه المبادئ أن نجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر وإننا نتكلم بهذه المطالبات هنا معك ..^(١٧) » . وهذا يعني أن اعتراف سعد زغلول بأعمال عظيمة لإنجلترا في مصر قد رتب عليه المطالبة بندية المساواة بين الأحرار .

وفي كتابات الرافعي ما يثبت تغير أحكامه بتغير الزمن . فعندما قامت الثورة في ١٩١٩ كان في الثلاثين من عمره تغلب عليه نزعة الشباب ويتوق إلى أن تسلك الأمة سبيل العنف في جهادها . وعندما كان يضع الكتاب في عام ١٩٤٥ ، كان عمره سبعا وخمسين سنة ، فصار أميل إلى مبدأ عدم العنف ، ويراها أقوم السبل وأقربها إلى النجاح والتقدم ، بل ويصرح بوضوح أنه ليس من « دعاة الثورة Revolution ويؤثر عليها التطور في النهضة Evolution »^(١٨) ولابد أن رأى الرافعي في الثورة والتطور والعنف والسلم ، قد أثر على تقويمه للأحداث . فلما كان شابا في الثلاثين يؤيد العنف لم يؤرخ للثورة . وحين أُرِخ للثورة وهو في السابعة والخمسين ، كان قد بغض العنف وفضل عليه سبيل التفاهم ، على حين أنه أخذ على سعد زغلول جنوحه لسبيل التفاهم دون أن يأخذ في الاعتبار أن سعد زغلول حين قاد الثورة كان في الستين من العمر .

وهذا كاتب آخر ينتمي إلى حزب الأحرار الدستوريين (محمد حسين هيكل) ، وكتب يؤرخ لثورة ١٩١٩ ضمن مذكراته السياسية ، بعد وقوع الأحداث بنحو ثلاثين عاماً . ولم يخل تقويمه لبعض ما حدث من التأثير بهذا الانتاء من ناحية ، وتغير النظرة مع تغير مراحل العمر من ناحية أخرى ، مثبتا بذلك عدم قدرة المعاصر للحدث وهو يُصنع ، على تقويمه في ضوء نظرة شاملة تجمع فيها كل الزاوي وكل الجزئيات . فعندما قرر الوفد وهو في باريس إيفاد محمد محمود

(١٧) انظر : من مذكرات اللقاء عند الرافعي ، للرجع السابق ، ص ٩٦ — ٩٧ .

(١٨) انظر : مقدمة الطبعة الأولى من كتاب : ثورة ١٩١٩ ، ص ٩ (أبريل ١٩٤٦) ، وانظر أيضاً : ص ٢٣٥ من كتاب : في أعقاب الثورة المصرية .

باشا (رئيس حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد) إلى الولايات المتحدة للاتصال بأعضاء الكونجرس ودفعهم لمساندة قضية مصر ، اعتادا على ما كان يشاع من أن الكونجرس لا يؤيد الرئيس ولنس فيما انتهى إليه مؤتمر الصلح (الاعتراض بالحماية البريطانية على مصر) ، كان محمد حسين هيكل مقتنعا آنذاك بتلك الخطوة والدافع الذي سوف يسفر ، حتى نقدر ، عن يتلقى بارتياح مع زملائه الأنباء المتعلقة بكلمات النواب الأمريكيين والتي يحسبونها مؤيدة للقضية المصرية . ولكن ردود أكثر من ثلاثين عاماً ، وكانت الحوادث قد تراكمت ، وتراكمت معها الخبرات السياسية للرجل ، لم يجد في حركة مصر تلك سوى « حقنة أمل حين غاض معين الأمل » . كما اكتشف أن الكونجرس الأمريكي لم يكن يعنيه إذ ذاك من شأن مصر إلا ما يتعلق بمصلحة السياسة الأمريكية ، وأن خلاف الكونجرس مع الرئيس ولنس لم يكن حول اعتراض الرئيس بالحماية البريطانية على مصر ، وإنما كان حول الإبقاء على سياسة العزلة الأمريكية أم الخروج منها ، لأن تصرف الإدارة الأمريكية في المؤتمر كان يعنى الخروج من سياسة العزلة .^(١٩)

ثم هو (أى محمد حسين هيكل) يفسر قول سعد زغلول إن وجود عدلى بإريس على مقربة من الوفد ذكبة على النفوس الوطنية ، تفسيرا أخلاقيا بقول : « إن بعض رجال الوفد لمسوا في عدلى هدوءاً في المناقشة من غير أن يحاول فرض رأيه ، واستعدادا لقبول الرأي المخالف إذا اقتنع بصحته » . ويعقب على هذا قائلاً : « وهي خلة لم تكن من خلال سعد باشا البارزة ، فقد قضى حياته محاميا كبيرا وكان رجلا قوى المعارضة قوى الحجة عتيفا في المناقشة ، وكان لذلك مائلا بطبعه لفرض رأيه على غيره وإلزامه به » . ثم يقول « إنه نتيجة لتغير نظر بعض أعضاء الوفد تجاه عدلى تأثرا بتلك الحلال الطيبة ، استراب سعد في الأمر ، ولمله خشى أن يكسب عدلى باشا تأييد هذا البعض من الأعضاء ، ومن هنا قوله سعد في برقية من باريس نشرها جريدة الأخبار بشأن وجود عدلى في باريس على مقربة من الوفد إنه سيحارب « كل شخص مهما كان مركزه يناوئ الإنجليز ليقع معهم »^(٢٠) . ولا شك أن هذا التفسير يسقط كثيرا من الاعتبارات الموضوعية المعروفة في مسار الثورة . لكن الكاتب بعد ثلاثين عاماً من الحدث لم يستطع التغلص من ولائه لعدلى باشا ، وعمله معه في حزب الأحرار الدستوريين وجريدته ، بل ورئاسة الحزب فيما بعد .

وأمانا في هذه المرة كاتبة (سنية قراة) ، آمنت بعقيدة إسماعيل صدق وتفرده وبطلوته ومستواه العالى على من عداه من الحكمة والتفكير ، فناصرته في مواقفه على طول الخط ، وانتقصت من قدر الآخرين وخاصة سعد زغلول . فهي تفسر — شأن الرافعى وهيكل — الصراع داخل الوفد « بالنزوع نحو المطالبة بعروض وشخص » ، وأن هجوم سعد زغلول على عدلى وأنصاره في خطبة شبرا المشهورة (٢٨ أبريل ١٩٢١) ووصفه بإهم بأنهم براع الإنجليز كان مرجعه — في رأيها — رفض أنصار عدلى تغيير الأوضاع الدستورية من حيث جعل عدلى مرعوسا لسعد ، وجعل سعد رئيسا لعدلى .

ثم هي تقرر أن التضاف الشعب المصرى حول زعامة سعد زغلول دليل سلاجية ، وتلتبس له العذر ، وترى في سقوط إسماعيل صدق في انتخابات ١٩٢٤ دليل عدم الوفاء ، وقلة النظر إلى المستقبل بعين بصيرة ، بل بعين تخضع لوحى العاطفة ، وقلب لا يعرف ماهية الصالح العام .^(٢١)

ومن الملاحظ أنها لم تضع تصرف سعد زغلول وتمسكه بالزعامة موضعه الصحيح داخل إطار الظروف الخاصة بوكالته عن الأمة ، والاعتقاد بأن الأمة فوق الحكومة ، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن حكومات مصر قبل ١٩٢٤ كانت تتولاها عناصر من أصل غير مصرى صميم .

(١٩) محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ٩٨ — ٩٩ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥١ .

(٢٠) نفسه ، ١١٢ — ١١٣ .

(٢١) سنية قراة ، تمر السياسة المصرية ، ص ١٥٣ — ١٥٨ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، مكتب الصحافة الدول القاهرة ، مارس ١٩٥٢ .

بعد استعراض نماذج من كتابات السياسيين التي أرخت لثورة ١٩١٩ قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ بما تضمنته من نظرات التعاطف حسب الانتماء السياسي الحزبي في ضوء الانشقاقات والصراعات الحزبية ، نحاول أن نتعرف على رؤية أكاديمية لنفس تلك الحوادث كتبت قبل ١٩٥٢ .

وصاحب هذه الرؤية المؤرخ شفيق غربال ، أول أستاذ مصري يرأس قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة القاهرة . ولقد تميزت رؤيته لبعض الوقائع بموضوعية تأخذ في الاعتبار الظروف والملابسات المصاحبة . وهي رؤية تبدو مستقلة عن دائرة الصراع الحزبي وانشقاقاته في العشرينات . ولكنه لم يستطع مقاومة إغراء إصدار الأحكام التقديرية .

فيما يتعلق بمقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ يقول : « إن التاريخ الصحيح ينظر لها بظروفها ونتائجها ، فهي لم تكن مفاوضة حول مائدة مستديرة ، وإنما كان فتحا لموضوع وبدءاً لعمل ، وخطوة تتبعها خطى ، وربما لخطوط رئيسية ، وإن الزعماء الثلاثة قرروا المطلب الأساسي وهو الاستقلال التام وبينوا أهلية بلادهم له وأبدوا الاستعداد لبحث الشيء المعقول الذي يمكن للخصم أن يدعيه .. » (٢٢) . وكأني به يرد على ملحوظة الرافعي التي اهتمت حديث سعد زغلول مع ولجحت بأنه تفريط في الاستقلال ومفاوضة قبل الجلاء .

ولكن في تعليقه على مفاوضات عدلي بالانجلترا عام ١٩٢١ واستقطاب الإنجليز له ، واعتراض سعد على ذلك ، قال : « إن سعد زغلول كان محقا في فهمه مغبة استقطاب الإنجليز لعدلي يكن وما قد ينتج عنه من نتائج على الحركة الوطنية .. ، ولكنه لم يكن محقا في أن يرتب على هذا الفهم حملة العداء التي شنّها ضد زميله وصديقه القديم » . ثم يقول : « كان سعد على حق حينما قال إن قضية الوطن لا يمكن أن يعهد بها إلا إلى أيدي أمينة ، ولكنه كان ظلما حينما أكد أن يد عدلي ليست اليد الأمينة » . (٢٣)

والسؤال هنا .. لماذا دعا مؤرخنا إلى ضرورة فهم مقابلة ١٣ نوفمبر بظروفها ونتائجها على نحو ما سبق ، ولم يدعنا لفهم التناقض بين عدلي وسعد في إطار ظروفه الحاكمة ، والتي تلتخص في استناد عدلي إلى الوزارة وإلى السلطة واستطاعته إصدار القرارات ، وابتعاد سعد زغلول عن السلطة والوزارة مجردا إلا من الكلمات يلقيها في وجه الخصوم لترتيب المواقف .

وفي نفس العام الذي أصدر فيه الرافعي الطبعة الأولى من كتابه « ثورة ١٩١٩ » (عام ١٩٤٦) ، يصدر أستاذان جامعيان بكلية التجارة (جامعة فؤاد الأول) كتابا بعنوان : النظام الاشتراكي — عرض وتحليل ونقد ، حاولا فيه تطبيق التفسير المادي للتاريخ على وقائع ثورة ١٩١٩ بعد أن استعرضا النظرية في زواياها الاقتصادية والفلسفية . وتكمن قيمة المحاولة في أن المؤلفين ابتعدا عن الالتزام الحزبي في رؤية الوقائع وتوقعيها . واعتادا على التفسير المادي لوقائع التاريخ ، كان لابد وأن تتوارى الشخصيات جانباً ، وأن يسقط دور الأفراد والرعماء ، بحثا عن المضمون الاجتماعي الطبقي في الثورة الذي يضم الأفراد قيادة وجمهير ، وتقوم الوقائع طبقاً لمعنى الثورة اصطلاحاً . كما تكمن قيمة المحاولة أيضاً في أنها تمت في عام ١٩٤٦ في عصر الملكية وقيادات ثورة ١٩١٩ من الصف الأول والثاني تتولى أعباء الحكم .

(٢٢) محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، ج ١ ، ص ٥٤ ، الجزء سنوان : بحث في العلاقات البريطانية من الاحتلال إلى عقد معاهدة التحالف ١٨٨٢ — ١٩٣٦ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٢ (ومقدمة المؤلف في مايو ١٩٥٢) .

(٢٣) نفسه ، ص ٨٤ .

فماذا قال المؤلفان ؟ ..

تحت عنوان « النظرية المادية في تفسير التاريخ — تحليل ثورة مصر سنة ١٩١٩ » يستعرض المؤلفان التكوين الطبقي للثورة قائلين إن : « الحقيقة السافرة تكمن في أن الحركة قامت بزعامة الطبقة البرجوازية الكبيرة بنوع خاص مؤيدة من البرجوازية الصغيرة ، وانمازت لها الأرستقراطية الزراعية ، حتى يعود الكسب النهائي عليها ولتحافظ على مركزها وتفوقها فلا يخرج الأمر من يدها .. وانضمت إلى الحركة الثورية طوائف العمال وصغار الزراع والأجراء الزراعيين » . ثم يبحث المؤلفان في عوامل هدم الحركة فيجدان أن الحركة « كانت تمثل طبقات ذات مصالح متضاربة ، فالبرجوازية همها السيطرة السياسية ، وأعيان الزراع وجُلُون من النتائج ، والعمال يأملون في عمل المستطاع لإصلاح أحوالهم » . ثم يبحثان عن أسباب تصفية الثورة ، فلا يجدان سوى « استعداد الأعيان والبرجوازية لقبول ما رغب الاستعمار في منحه من امتيازات ذات صفة داخلية قاصرة عن المطلوب ، ومن ثم بدأ التفاهم الذي انتهى بصدر تصريح فبراير ١٩٢٢ وإعلان الدستور ، وهو الوضع الذي حقق الكثير من مطالب البرجوازية مثل الانتخاب المباشر الذي يمكنها من القفز إلى كراسي المجالس النيابية ، وملء الإدارة الحكومية برجالها وأتباعها ، وتسخير الأقلام لخدمة مصالحها ، والمطالبة بالزيد حتى تكمل سيطرتها اقتصاديا وسياسيا » .

ثم يعلق المؤلفان في النهاية قائلين : « لقد دبرت الثورة جماعة البرجوازية واستخدمت العامة والعمال في الريف والمدن ، فلما حققت أغراضها نبذت هذه الطوائف وهي الأغلبية الساحقة من الشعب وتركهم طعاما للفر والجهل والعطل » .^(٢٤)

ثم قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فلم تعد ثورة مارس ١٩١٩ الثورة التي حققت كل الآمال . واستطاع نوار يوليو بفعل الظروف المتغيرة أن يستكملوا بعض أهداف ثورة ١٩١٩ السياسية ، وأن يتجاوزوها اجتماعيا واقتصاديا نتيجة اختلاف التركيب الطبقي للقيادتين .

وإذا كانت معظم كتابات ما قبل ١٩٥٢ قد انغمست بشكل ملحوظ في محاور ذاتية عن الأشخاص والأحزاب وتفسير الحركة السياسية تفسيراً نفسياً حول الفرق في السلوك والتكوين والأصل الاجتماعي بين شخص وآخر ، ومن ثم إدانة هذا الشخص أو ذاك بمعايير الأخلاق الثابتة ، فإن معظم كتابات ما بعد ١٩٥٢ انصرفت إلى تقويم ثورة ١٩١٩ قياساً على ما حققته ثورة ١٩٥٢ في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيما لم تستطع تحقيقه ثورة ١٩١٩ . ومن هنا غلبت على تلك الكتابات التفسيرات الاجتماعية والاقتصادية والبحث عن المضمون الاجتماعي أو الطبقي لتفسير إخفاق ثورة ١٩١٩ ونجاح ثورة يوليو . وفي نفس الوقت صدرت كتابات من نوع المذكرات الشخصية لسياسيين قدامى انطلقوا في كتاباتهم من مواقفهم السياسية قبل ١٩٥٢ ، فهذا الأمر وكأنه تفاضل بين الماضي الذي يتمنون إليه وبين الحاضر الذي رفضوه أو رفضهم ، ولم تحفل كتاباتهم من الأحكام التقديرية مثل نظرائهم من كتاب قبل ١٩٥٢ .

في مطلع ١٩٥٥ نشر محمد زكي عبد القادر كتابه « محنة الدستور ١٩٢٣ — ١٩٥٢ » مؤكداً أن الثورة في ١٩١٩ لا ترجع لأسباب اقتصادية ، إذ كانت البلاد في رخاء ؛ ولا ترجع إلى الوضع الاجتماعي في البلاد من حيث قيام طبقة غنية قليلة العدد وطبقة معدمة أو تكاد كثيرة العدد ، إذ أن الوعي الاجتماعي لم يكن قد نضج في البلاد ، ولم يكن شيء من هذا أو يقرب منه — موضع جدل أو دعوة إلى الإصلاح ، بل كانت ثورة سياسية .^(٢٥)

(٢٤) أحمد نظمي عبد الحميد ، وراشد البووي ، النظام الاشتراكي : عرض وتحليل وهد ، ص ١١٧ — ١١٨ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٦ .

(٢٥) محمد زكي عبد القادر ، محنة الدستور ١٩٢٣ — ١٩٥٢ ، ص ٣٦ — ٣٧ ، كتاب روزاليوسف ، العدد السادس ، القاهرة ، يناير ١٩٥٥ .

ولكنه عندما نشر مذكراته في عام ١٩٦٧ وكان تيار الواقعية في التفسير التاريخي قد فعل فعله في أعقاب التحولات الاجتماعية منذ أواخر الخمسينات ، نجده يتناول ثورة ١٩١٩ في إطار المضمون الاجتماعي الذي استبعد تأثيره عندما كتب « حنة الدستور » في ١٩٥٥ . فيقول في مذكراته إن ثورة ١٩١٩ كسبت تأييد البلاد كلها ، ولكن أسباب التأيد كانت تختلف من طبقة إلى طبقة ومن فريق إلى فريق ، طبقة آزرته مؤمنة ومتحمسة وهي طبقة الفلاحين من الملاك الصغار والمتوسطين ومن لا أملاك لهم من الأجراء ؛ وطبقة أيدتها إلى حين وهي طبقة كبار الملاك من الفلاحين ثم انفصلت عنها بصورة أو بأخرى حينما أوغلت الثورة في مراحلها وبدأ التنافس بين مصلحة كبار الملاك وبين مصلحة جماهير الفلاحين ؛ وطبقة مالأتها خوفا أو رغبة في استدامة المصالح في ظل المد الجديد ، وهؤلاء كانوا من المصريين غير الخالص من الأتراك والشراسة الأرمن ومن إلههم من ألروا في مصر وأصبحوا سادة .^(٢٦)

وفي مايو ١٩٧٥ نشر محمد كامل سليم (السكرتير الخاص لسعد زغلول) الجزء الأول من مذكراته بعنوان « ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها » ، وتلاه الجزء الثاني بعنوان « صراع سعد في أوروبا » (يونيو ١٩٧٥) ، والجزء الثالث بعنوان : « أزمة الوفد الكبرى : سعد وعدلى » في مارس ١٩٧٦ .

ويلاحظ أن الكاتب حاول تفسير الخلاف بين سعد وعدلى على أساس الاختلاف بين صفات « الزعيم » التي يمثلها سعد ، وبين صفات « السياسي » التي يمثلها عدلى يكن . وهما صفتان متناقضتان في رأيه ، ولا يمكن أن نجعما في شخص واحد . وهذا المدخل يتجاهل ولا شك كافة الظروف الموضوعية وراء الخلاف بما تذكره الوثائق والدراسات التاريخية . ففي البداية عرّف الكاتب الزعامة ومواصفات الزعيم ، ويبدو أنه أخذها من مظاهر السلوك عند سعد زغلول ، كذلك عرّف السياسي ومواصفاته كما لو كان قد أخذها من مظاهر السلوك عند عدلى يكن . وهو يضع صفات الشخصيتين (الزعيم والسياسي) متقابلة موجها ذهن القارئ نحو إجراء التفاضل بين سعد وعدلى حسبما رسم من مواصفات .

فالزعيم عند محمد كامل سليم رجل الشعب ، والدبلوماسي رجل الصالونات وحل المشكلات بالمفاوضات . والزعامة أخلاق وإرادة ومقاومة ، والسياسة مداورة وملاينة ومساومة . والزعامة مبادئ وعهود ترم فلا تنقض ، والسياسة انتهاز للفرص ووعود ترم ثم تنقض . والزعامة خطابة وإثارة وصراحة وعمل صحاب في وضع النهار ، والسياسة مفاوضة وتسكين وتكتم وعمل هادئ وراء الأبواب . والزعامة جد لا هزل فيه ولا مجاملات ، والسياسة مزيج من جد وهزل ومجاملة . والزعيم يخدم الحق أو ما يعتقد حقا والحق دائم لا يتغير بتغير الأوقات ، والسياسي يخدم المصلحة أو ما يظنه مصلحة والمصلحة وقتية تتغير بتغير الأحوال والمناسبات . والزعيم يكره المعارضة ولا يحتملها إلا على مضض وفي ألم ، والسياسي يقبل المعارضة ويتنظرها ويتلقاها من غير ملل أو برم ، إلى آخر هذا النوع من المقابلات .

ثم يعقب قائلاً : « هذه صفات الزعامة والزعماء ، وهذه صفات السياسة والسياسيين ، وكانت صفات الزعامة كلها من مقومات سعد مائة في المائة .. فهل كنت تنتظر منه أن يجمع بين النقيضين ويمتص جسمه روحين مختلفين ويكون زعيما وسياسيا في وقت واحد .. أنت إذن تكلف الطبيعة شططا وتطمح منها بالخال » .^(٢٧) فهو إذن يعطينا مفتاحا أخلاقيا لفهم وقائع الخلاف بين شخصيتين حول مسار الحركة الوطنية .

(٢٦) محمد زكي عبد القادر ، أنتم على الطريق ، ص ٤٠ ، دار الكاتب العرب للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٧ .

(٢٧) محمد كامل سليم ، ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها ، ص ١٦ - ١٧ ، العدد رقم ٩٥ من سلسلة كتاب اليوم ، مؤسسة أمبارك اليوم ، القاهرة ، مايو ١٩٧٥ .

وفي الجزء الثالث من مذكراته يعقد مقارنة بين سعد زغلول وعدلى يكن من حيث الأصل الاجتماعي والثقافة والأخلاق ، تعتمد أساساً على مواصفات الزعيم والسياسي التي رسمها في الجزء الأول ، بحيث يسهل فهم الغاية والقصد من المقارنة ، « فساعد زغلول رجل الشعب ديموقراطي فلاح ابن فلاح نبت في بيئة المحكومين يتحرق إلى الحرية للشعب والاستقلال لمصر ، وعدلى رجل الديوان استقرطي فيه دم تركي أجنبي نبت في بيئة الحكام وليس في قلبه ما يضرهم الشوق إلى الحرية والاستقلال ، وسعد رجل ثقافته عربية أدبية إسلامية ، وعدلى ثقافته فرنسية ونشأته وعاداته وتربيته فرنسية ؛ وسعد رجل أخلاق ومبادئ مطبوع على الصراحة والشجاعة والثقة بالنفس والصدق والأمانة ، وعدلى رجل مصالح أولاً وأخيراً ولا يعنى بسواها وكل وسيلة تحقق مصالحه مقبولة فوراً مادامت لا تعرضه للمتاعب والأفكار ؛ وسعد رجل عاطفي يحب بكل قلبه ويكره مع السخط والاحتقار ويفضض في عنف ويحزن في عمق ، وعدلى متكبر لا يترك أية عاطفة تسيطر عليه ولا يعترف بالمثل العليا ولا يعرف الفداء » . (٢٨)

ومن الواضح إذن أن محمد كامل سليم كسكرتير خاص لسعد زغلول أخذ جانباً على طول الخط . ولاشك في أن التفرقة بين شخصية الزعيم وبين شخصية السياسي التي اهتمت إليها ، كانت وسيلة بارعة للتفرقة بين الشخصيتين بحيث يخرج القارئ بالإعجاب الشديد لشخصية الزعيم والاحتقار الشديد لشخصية السياسي .

نحن الآن أمام تصور آخر يقابل التصور السابق الذي وضعه سكرتير سعد زغلول للتحكيم في الخلاف بين سعد وعدلى . ونعني به ما كتبه محمد على علوبة في ذكرياته التي أملاها في ١٩٥٥ تقريباً ونشرها المركز العربي للبحث والنشر في مارس ١٩٨٢ . ومحمد على علوبة كان عضواً بالحزب الوطني ثم بحزب الوفد وأميناً لصندوق الوفد في باريس ، ثم خرج مع الخارجين من الوفد مسهماً في تأسيس حزب الأحرار الدستوريين ومتولياً سكرتاريته إلى أن خرج من الحياة الحزبية بشكل عام في ١٩٣٤ . (٢٩)

كان علوبة من غلاة المناصرين لعديلي في خصومته مع سعد زغلول حتى لكأن مذكراته تؤرخ لعديلي أكثر مما تؤرخ له . وقارئ مذكرات علوبة يخرج بانطباع مؤداه أن سعد زغلول لم يحظ من علوبة بكلمة إنصاف واحدة . فلم يذكر إيجابياته وسليباته ، والمسألة عنده إما أبيض أو أسود دون ظلال بين الجانبين . والناس عنده صنفان : نلاء الأصل وغير نلاء . ففي تعليقه على مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ يبدى إعجابه بأسلوب على شعراوى في حديثه إلى السير ونجبت ، وأنه يعد « رائعا وجديرا برجل وطني وشجاع دفعته شهامته ووطنيته الصادقة إلى أن يواجه السير ونجبت بما لم يقله سواه .. » . كما أبدى إعجابه « بمنطق عبد العزيز فهمي القائم على الحكمة والقانون باعتباره محاميا ويريد السماح بالسفر وعرض القضية في الخارج » .

وعلى العكس من ذلك أبدى نفوراً شديداً من أسلوب سعد زغلول لأن سعداً أبدى استعداداً لأن يكون لانجلترا حق احتلال قناة السويس عند الانقضاء والدخول في محالفة مع انجلترا وتقديم ما تستلزمه المحالفة من الجنود . (٣٠) وعلوبة يعتبر هذا تفريطاً من جانب سعد في حق البلاد والتكلم في أمور خطيرة دون الاتفاق عليها مسبقاً مع زملائه . ولو أن علوبة كتب هذه الذكريات على شكل يوميات مع الحدث أولاً بأول ، فربما لم يقل ذلك ، ولوصف سعد زغلول بالحكمة .

(٢٨) محمد كامل سليم ، أزمة الوفد الكبرى : سعد وعدلى ، ص ٤ - ٥ ، العدد رقم ١٠٧ من سلسلة كتاب اليوم ، مؤسسة أخبار اليوم ، القاهرة ، مارس ١٩٧٦ .

(٢٩) انظر مقالنا عن : محمد على علوبة سياسياً مفكراً ، ص ١٧٤ ، مجلة كلية الآداب/سوهاج جامعة أسيوط ، العدد الأول ١٩٨٠ .

(٣٠) محمد على علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، ص ١٠٤ وما بعدها ، نسخة مصورة ومودعة بمركز وثائق وتاريخ مصر للمصر ، الهيئة العامة للكتاب .

لكن علوبة كتب ما كتب بعد الخلاف الذى شجر بين عدلى وسعد وانضمام علوبة إلى جانب عدلى وولائه له ، فكانت ذكرياته تبريرا للتصرف السياسي في الانضمام لعدلى ليلدو موضوعيا وليس ذاتيا . (٣١)

وعلوبة يفسر خلاف على شعراوى مع سعد زغلول بأن سعداً جرح شعراوى عندما قال له : « أنت في الوفد لثروتك » . وكان سعد قد طلب من شعراوى بعض المال ولكنه تردد في إجابة طلبه . ويقول علوبة إن هذا الموقف أساء إلى شعراوى كما أساء إلى أصدقائه وهم محمد محمود وعبد العزيز ، ولطفى السيد ، وإن شعراوى ترك الوفد في باريس غاضبا لكرامته ، وإن أصدقائه ناصروه . (٣٢) وهو يرجع الخلاف داخل الوفد إلى نزوع سعد زغلول نحو الزعامة الشخصية على حساب القضية المصرية ، مدللًا على ذلك بقول سعد إنه « سيحارب كل شخص مهما كان مركزه يفاوض الإنجليز ليوقع معهم » . وهو قول يفسر عند علوبة اتصال سعد زغلول بالخلافات ووضع العقبات أمام طريق المفاوضات ، حيث كان يرفض ما يقبله المفاوضون ويقبل ما كانوا يرفضون ، ويظهر لهم أنه يوافقهم ويصرح في الخارج أنه ليس كذلك . (٣٣)

والحق أنه لا يمكن أن تكون هذه أو تلك أسبابا موضوعية تفسر الخلاف إلا وسط قوم كل منهم يتطلع للزعامة . ولا يبعد أن تكون هي وغيرها ظواهر أو عوارض تنعكس الخلاف الحقيقي حول طبيعة المفاوضات وحجم التنازلات التي لم يشر إليها علوبة ، والتي دفعت سعداً لأن يقول جملته المشهورة تعليقا على الموقف كله : لقد دعونا لأن نتحرق فأبينا الانتحار .

ثم يأتي فتحي رضوان من موقع الحزب الوطنى ليستكمل ما بدأه محمد على علوبة من موقع حزب الأحرار الدستوريين ، وليواصل معه بل ويعيد تقوم سعد زغلول بمقياس محمد على علوبة . ففي يونيو ١٩٨٢ نشر فتحي رضوان مقالاً بعنوان : سعد زغلول في قفص الاتهام ، منددا به وبزعامته . وهو لم يفعل ذلك من خلال أوراق القضية ودراسة حيثيات الحكم فيها كما تقضى أصول المهنة ، وما يتطلب ذلك من الاستماع إلى أقوال المتهم (تاريخ سعد زغلول أو مذكراته الشخصية على الأقل) ، وأقوال الشهود العدول (مختلف المصادر أو المذكرات السياسية على الأقل لشخصيات الفترة) ، بل اكتفى بالاستماع إلى واحد من الشهود فقط ، وهو محمد على علوبة ، مسقطا كل عناصر الحيثيات الأخرى الواجبة عند إصدار الحكم .

ومن الملاحظ أن فتحي رضوان نقل حرفيا في مقاله كل ما أعده محمد على علوبة على سعد زغلول حيث انتهى إلى وضعه في قفص الاتهام . والغريب أن فتحي رضوان في مقاله يحب على محمد كامل سليم سكرتير سعد زغلول إعجابه الشديد بسعد زغلول قائلاً : « إن هذا الإعجاب أدى إلى الخط من قدرة وإخلاص زملاء سعد الذين خاصموه واختلفوا معه ثم خرجوا عليه » . (٣٤) لكنه لم يحب على محمد على علوبة مع أن الموقف واحد ، إذ ما هو الفارق بين إظهار محمد كامل سليم لسعد زغلول وبين إظهار محمد على علوبة لعدلى يكن ، وما الفارق بين فتحي رضوان ومحمد على علوبة في هذا الخصوص ، وكيف يستخلم مقياساً سبق وأن رفضه .

نتقل أخيراً إلى نوع آخر من كتابات ما بعد عام ١٩٥٢ عن ثورة ١٩١٩ ، وهي الكتابات الرائدة لليسار المصرى من المثقفين الثوريين . وهذه الكتابات وإن كانت قد اتحدت المنهج المادى في تفسير الثورة ، إلا أنها تأثرت بشكل أو بآخر بالمناخ العام الذى أحدثته ثورة ١٩٥٢ ، بل إن كتابة تاريخ مصر العام جاءت بوحي من المنجزات الثورية .

(٣١) انظر مقالنا عن علوبة السابق ذكرها ، ص ١٧٩ .

(٣٢) مذكرات محمد على علوبة ، ص ١٦٦ - ١٧٠ .

(٣٣) نفسه ، ص ١٨٥ - ١٨٦ .

(٣٤) فتحي رضوان ، سعد زغلول في قفص الاتهام ، مجلة الدولة ، قطر ، يولية ١٩٨٢ .

فمن واقع الأزمة المصاحبة لتأميم قناة السويس في يولييه ١٩٥٦ وقيام حرب السويس في أكتوبر من نفس العام والمعروفة بالعدوان الثلاثي ، كتب شهدي عطية الشافعي كتابه « تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٦ » ليقول في التمهيد إن منهجه في الدراسة « قوامه أن تاريخ التطور الاجتماعي هو أولاً وقبل كل شيء تاريخ الشعوب ، وأن التاريخ لا يمكن أن يكون علماً حقيقياً إذا قصر نفسه على دراسة أعمال الملوك وقواد الجيش وأخبار الغزاة وتفاصيل المفاوضات والمعاهدات .. وأنه مع وجود دور للزعماء والقادة في التاريخ ، إلا أنهم لا يستطيعون أن يلعبوا هذا الدور إلا بمقدار ما يمثلون من مصالح شعوبهم وإدراكهم قوانين التطور للمجتمع » . (٣٥)

ومن الملاحظ أن المؤلف عقد فصلاً لبحث نتائج ثورة ١٩١٩ (الفصل الخامس) قسمه إلى قسمين : قسم يتعلق بما حققته الثورة ، والقسم الآخر يتعلق بما لم تحققه الثورة . وما حققته الثورة يتلخص في إلغاء الحماية ، وإعلان الدستور والحياة النيابية ، وإقامة نهضة صناعية وتجارية واجتماعية وأدبية . وأما ما لم تحققه ثورة ١٩١٩ فتلخص في : عدم التخلص من سيطرة الاستعمار ، وسيطرة الإقطاع وعلى رأسه السراي ، وسيطرة كبار رجال المال وضعف الصناعة المصرية . (٣٦)

ويلاحظ هنا أن الأهداف التي أخطفت الثورة في تحقيقها كما رتبها المؤلف هي نفسها أهداف ثورة يوليو كما وردت في المبادئ الستة ، مما يوحي بالتأثير بالمناخ السياسي . ولكنه كمثقف ثوري يبحث في الأسباب الموضوعية لهذا الفشل . فنراه ينسب الفشل إلى أن « توازن القوى لم يكن في صالح الشعب ، فالرأسمالية هي النظام العالمي السائد آنذاك بصرف النظر عن وجود دولة اشتراكية وليدة (روسيا ١٩١٧) ، والبلاد محطلة بالإنجليز ، وعلى رأس الدولة ملك مدين بالعرش للمستعمر ، وطبقة من كبار الملاك ورجال المال ارتبطوا بالاحتكارات الأجنبية . وأما الطبقات الثورية (من العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين وصغار التجار وأصحاب المصانع الصغيرة) فكانت تحت قيادة الوفد في يد ممثلي الرأسمالية الوطنية في المدن وأرباب الفلاحين ، لكنها قيادة ضعيفة اقتصادياً وسياسياً وغير واضحة فكراً ، ومن ناحية أخرى ترتبط أكثر بكبار الملاك وكبار رجال المال ، وتخشى الاتصال بالأحزاب الاشتراكية الفرنسية عندما كانت في باريس ١٩٢٠ ، وتتهيب الثورة المسلحة للشعب ، وتؤثر عليها ما تسميه بالوسائل المشروعة ، كما تؤثر الحملات الصحفية وهي في المعارضة ثم أساليب المفاوضات والمساومات وهي في الحكم ، وتخشى تنظيمها ثورياً حقيقياً في المصانع والقرى والحواري ، فتستمر اللجان الوفدية المختلفة مجرد أجهزة للدعاية الانتخابية وللتأييد أو الاحتجاج بالتلغراف » . (٣٧)

وعلى نفس المنهج يكتب فوزي جرجس موضحاً أن قدرات التطور الاجتماعي والاقتصادي لم تكن بقادرة أن تصل بالثورة إلى أكثر مما وصلت إليه ، وأن أي تفكير بخلاف ذلك يعد تفكيراً مثالياً لا يقف على أساس علمي ومحاولة لإعطاء هذه الطبقة أو القيادة قدرات ثورية ليس في طاقتها أن تحققها » . (٣٨)

وبعد .. ما هو موقف القارئ هذه الزوايا المختلفة في تقدير الحدث الواحد ؟ . أيها يصدق ؟ .. وأيها لا يصدق ؟ .. أيها يوصف بأنه علم ؟ .. وأيها يوصف بخير ذلك . إن كل وجهة نظر تعبر عن علمياً في حد ذاتها ، ولكن هل تمثل العلم بمعناه الاصطلاحي ، أي العلم الذي لا يختلف على حقائقه .

(٣٥) شهدي عطية الشافعي ، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٦ ، ص ٣ ، القاهرة ١٥ يناير ١٩٥٧ .

(٣٦) نفسه ، ص ٥٤ — ٧٠ .

(٣٧) نفسه ، ص ٧٠ — ٧٣ .

(٣٨) فوزي جرجس ، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر الملكي ، ص ١٣٧ — ١٤٢ ، القاهرة ١٩٥٨ .

أولاً أن هناك شخصيات في تاريخ مصر الحديثة والمعاصرة لعبت دوراً في مرحلة من المراحل وأعطت بقدر ما سمحت به الظروف ، بعضها كان مرتبطاً بمصالحه الطبقية متمسكاً بالتعبير عنها بكل الوسائل المتاحة ، وبعضها تجاوز حدود تلك المصالح واندمج في تيارات واتجاهات معارضة بطبيعتها لمصالح طبقته اجتماعياً . والبعض الآخر وقف متوسطاً بين هؤلاء وأولئك محاولاً الوصول إلى نقاط مشتركة تجمع بين الحسنيين في محاولة من المحاولات التوفيقية بين الأضداد ، وهي تلك المحاولات التي شهدتها المجتمع البشري بشكل عام ابتداء من التوفيق بين الدين والفلسفة وانتهاء بالراشمالية والاشتراكية .

وهذه الشخصيات سواء في المجال السيامي أو في المجال الثقافي ، فرضت تنظيمات وفرضت اتجاهات أدت دورها في صياغة وتشكيل العقل المصري ، وظلت سائدة طالما أن الظروف الموضوعية كانت تسمح بذلك ، ثم دخلت في صراع لإثبات الذات مع الاتجاهات الجديدة التي ظهرت تعبيراً عن التغيرات الجديدة في المجتمع . وهكذا مع كل مرحلة هناك القديم وهناك الجديد وهناك المحاولات التوفيقية . والتفاضل بين هذا وذاك أحد المواقف الصعبة التي يجابهها اختيار الإنسان . والقياس قد يكون بالمصلحة الخاصة وقد يكون بالمصلحة العامة . قد يكون بمصلحة الأقلية ، وقد يكون بمصلحة الأغلبية . والارتباط بأحد هذه المصالح يحدد اتجاه الفرد ودوره في المجتمع إذا قدر له أن يلعب دوراً .

عل أن نقد هذه الاتجاهات وتقييمها يواجه نفس صعوبة اختيارها . ويبقى التساؤل المنهجي .. ما هو الخطأ ؟ .. وما هو الصواب ؟ .. متى يمكن وصم اتجاه بأنه خطأ ؟ .. ومتى يمكن استصوابه . ولكن إذا نظرنا إلى الاتجاه في ضوء الظروف الموضوعية السائدة ، وفي ضوء أبعاد عملية التحول التي تحدث داخل المجتمع ، وعقدنا مقارنة بينه وبين الاتجاهات المعاصرة له ، يصبح في الإمكان وضعه موضعاً صحيحاً . وتقدير صاحب الاتجاه يكون أيضاً في تقدير البيئة التي نبت منها وعاش فيها . وهكذا تتكامل النظرة إلى حد ما .

والاحتكام إلى المذكرات الشخصية للزعامات لا يجب أن يعول عليه كثيراً ، ذلك أن بعض الشخصيات تجعل من المذكرات وقائع تبريرية لتصرفاتها . والأفضل أن تعامل كأحد المصادر أي تخضع للمناقشة والتحليل والمقارنة وخاصة في النقاط الخلافية بينها وبين المصادر المختلفة .

بقي أن نقول إنه إذا كان من الممكن انقاس العذر للكاتب الذي حكته النظرة الحزبية الضيقة في تقويم وقائع الثورة أو وقائع الأحداث بشكل عام من واقع الولاء والالتزام الحزبي ، سواء الذين كتبوا قبل ١٩٥٢ أو الذين كتبوا بعدها . فهل يمكن انقاس نفس العذر للباحث الأكاديمي وهو الباحث الذي يفترض تجرده من الأروية الحزبية . إن الباحث الأكاديمي الحق يمرض وجهات النظر الحزبية والذاتية عرضاً نقدياً استناداً إلى الظروف الموضوعية التي صنعت الأحداث من حيث مدى اتساق النتائج مع حركة الظروف وليس من خلال المفاضلات الذاتية .

الكتابات المصرية عن ثورة ١٩١٩ بين الموضوعية والالتزام

د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

إن دراسة ثورة ١٩١٩ ، دراسة أكاديمية موضوعية ، ملتزمة بالمنهج العلمى ، لا زالت تعتبر إحدى إشكاليات دراسة تاريخنا المعاصر ، ولا يعنى ذلك قلة الدراسات عن هذه الثورة ، حيث هناك كثير من الدراسات التى تناولت جوانب من هذه الثورة من زوايا مختلفة^(١) ، تبعا لموضوع كل دراسة وأيديولوجية كاتبها ، ولكن دراسة ثورة ١٩١٩ م ، من حيث أسبابها ومقدماتها والوضع الدولى المصاحب لها ، ودور الفئات المختلفة التى شاركت فيها ، لم تدرس حتى الآن دراسة أكاديمية موضوعية ملتزمة بالمنهج العلمى . وهناك كثير من الآراء والتفسيرات المختلفة التى تقوم على رؤية أصحابها لهذه الثورة وجميعها لا تصمد أمام النقد التاريخى الجاد ، حيث يتضح عدم موضوعيتها وعدم التزامها بالمنهج العلمى^(٢) ، فمعظم هذه الدراسات نظرت للثورة ودرستها من خلال شخصية سعد زغلول ، وليس من خلال مقدماتها التى كان سعد زغلول ورفاقه نتاجا لها ، ولا يعنى ذلك أننا ننكر دور سعد زغلول ، ولا دور رفاقه فى الثورة ، فهم جزء منها ويجب دراسة دورهم فى إطار الثورة ، وليس بالعكس أى الثورة فى إطارهم .

فمن الثابت والمعروف أن هناك عوامل ضغط كثيرة ، تحملها الشعب المصرى قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ / ١٩١٨ م) ، أذكت — فى أبناء الشعب فى الريف والمدن على السواء — روح الثورة ، وكان نفى سعد زغلول ورفاقه على حد التعبير الشائع « القشة التى قسمت ظهر البعير » فمن الثابت أن الشعب المصرى عانى بشاعة الاستعمار البريطانى الذى ازداد ضراوة بعد تمويل مصر إلى محمية بريطانية منذ ١٢ / ١٢ / ١٩١٤ ، وإلغاء السيادة العثمانية على مصر ، حيث ازداد الاستغلال الاقتصادى والبشرى للشعب المصرى إلى جانب الظلم السياسى والاجتماعى ، ومن هنا فإننا نجد أن الشعب المصرى عانى الكثير مما لم يعان مثله شعب من الشعوب ، فقد جندت السلطات البريطانية العمال والفلاحين ، وأرسلتهم ليعملوا فى ظروف قاسية فى ميادين القتال فى سيناء وفلسطين ، يمدون السكك الحديدية ، ويمهدون الطرق ويحفرّون الخنادق ويشغلون محالين وسقائين لجنود الاستعمار ، ولم يجندوا كمحاربين خوفا من حملهم السلاح ضد الاستعمار بعد انتهاء الحرب ، هذا فقط ما حدث مع المصريين ، وإنما نجد أن السلطة الاستعمارية قامت بمصادرة المواد الغذائية وماشية ودواب الفلاحين ، وبسطة سيطرتها الكاملة على تسويق القطن^(٣) ذلك المحصول الرئيسى لغروة البلاد ، حتى أن الأزمة المالية حلت ببعض كبار الملاك وصغار الملاك والمستأجرين على السواء ، صحيح أن هناك البعض الذى استفاد من حالة الحرب ، ولكن هذا البعض كان استثناء ، ولم تكن حالة عامة ، وإذا أضفنا إلى استغلال الاستعمار ، اشتداد الحكومة المصرية بالنسبة لحالة الحرب فى جمع الضرائب لأدركنا ما حل بأهل الريف من أزمة اقتصادية كبيرة ، جعلت الفلاحين يقومون ببعض المصادمات مع رجال الحكومة فى بعض المناطق^(٤) وفى فترة سابقة على الثورة ، وهذا دليل على أن المجتمع الريفى أصبح مهيبا للثورة فى أية لحظة مواتية للثورة فيها .

(١) د. رموف عباس حامد : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ — ١٩٥٢ ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ م ، ص ٦٨ — ٨١ ، حيث ناقش باختصار دور العمال فى ثورة ١٩١٩ م .

(٢) د . زكريا سليمان يونس ، الاتجاه الإسلامى فى الثورة المصرية ١٩١٩ ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٣ ، وهذا الكتاب غير دليل على هذه التفسيرات ، وهو يمثل الاتجاه الدينى فى دراسة الثورة .

(٣) د . مصطفى النحاس جبر ، سياسة الاحتلال تجاه الحركة القوطية ١٩١٤ — ١٩٣٦ م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٥ م ، ص ٢٤ — ٢٦ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٢٦ .

ولم يكن حال المجتمع في المدينة بأسعد حالا منه في الريف ، حيث انتشرت البطالة لدى فئات العمال الصناعيين ، نتيجة لتأثر بعض المهن والصناعات بالحرب ، ورحيل بعض أصحاب الأعمال من الأجانب إلى الخارج ، بالإضافة إلى توقف مشروعات البناء والتشييد ، مما جعل العمال يضطرون إلى التظاهر ، ومن استقراء أحداث الفترة نجد أن الأزمة قد امتدت إلى صغار التجار ، فقد ازدادت عمليات الإفلاس بينهم ، وكذلك قامت الحكومة نتيجة للأزمة الاقتصادية بتوفير صغار الموظفين من المصريين ، كذلك فعلت بعض الشركات حيث قامت بفصل بعض الموظفين ، وأصبحت مصر تعيش أزمة مالية ، وأزمة اجتماعية كذلك حيث تزايد عدد اللصوص والختالين وانتشر البغاء بصورة كبيرة لدوافع اقتصادية واجتماعية^(٥) ، وأصبح المجتمع المصري بمختلف طوائفه مهيباً للثورة .

ودراسة ثورة ١٩١٩ ، كحدث كبير من أحداث التاريخ المصري المعاصر وكحلقة من حلقات الوطنية المصرية ، يجب أن تدرس في ضوء مقدماتها وأسبابها الموضوعية التي أوجدها الاستعمار ، من سوء الحياة السياسية ، واستغلال الشعب وضعف اقتصاده ، وحدث الأزمة الاجتماعية ، وتطور الفكر المصري .

ولا شك في أن هذه الأحداث مهدت للثورة وهبأت الشعب لها ، ولذا فإنه يجب أن ندرس الثورة بموضوعية من خلالها ، وأن ننظر إلى الأحداث نظرة كلية متعمقة ، وأن تم عملية الربط بينهما ، وتعليلها تعليلًا دقيقًا وألا نبالغ في دور الفرد ، وأن نلتزم بالموضوعية ، وأن تدرس بمنهج علمي ، لأننا إذا ما طبقنا النقد التاريخي على كل الدراسات التي كتبت أو تناولت ثورة ١٩١٩ ، فإننا نجدها جميعها إلا القليل النادر^(٦) تسير في ثلاثة اتجاهات لا موضوعية وغير ملتزمة هي : أولاً : الاتجاه الفردي الذي ضخم في دور سعد زغلول ، إلى حد عبادة الفرد ، ودرس الثورة من خلال سعد زغلول ، وليس العكس ، دراسة دور سعد من خلال الثورة : أسبابها ، أحداثها ، نتائجها ، وتناسى أصحاب هذا الاتجاه دور رفاق سعد ، حيث أجهلوا دورهم ، وجعلوا سعداً وراء كل حدث من أحداث الثورة ، وهذا اتجاه نحاً منحى فردياً ، وهو اتجاه غير موضوعي .

ثانياً : اتجاه مضاد للأول ، أنكر دور قيادة الفرد وتقديمه ، وجرد الثورة من دور سعد ورفاقه أى حطّم قيادة الثورة ، وجعل دور سعد قائماً ، وهذا اتجاه لا يصمد أمام النقد التاريخي لأنه غير ملتزم بموضوعية المنهج .

ثالثاً : الاتجاه الديني المتطرف الذي حصر أسباب الثورة في أسباب دينية ، متجاهلاً واقع مصر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والفكري ، منكراً اجتماع أبناء مصر على المشاركة في هذه الثورة ، وهذا اتجاه أبعد ما يكون عن الموضوعية والالتزام .

(٥) نفس المرجع ، ص ٢٧ — ٣٩ ، وكذلك دكتورة لطيفة سالم ، مصر في الحرب العالمية الأولى ، لمحة للمصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٤ ، وكذلك دكتورة لطيفة سالم ، مصر في الحرب العالمية الأولى ، لمحة للمصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٤ م ، ص ٩٢ — ١٥٦ ، ولا ننسى هنا قول سيد درويش الشهير :

فورتنا بين الاقتصاد	وئين كيارنا وئين أولسامم
حاطبنا في ايبين افرنجية	وأهم بالرحنا بكرم
للمصري أول عرش للمصري	بممثل في بلده ميمزقش
شُم بللم واحنا بروحنا	دي ليد لوحنا مصقش

نقلا عن نفس المرجع ص ١٢٦ .

(٦) (١) شهدى عطية الشامي ، تطور الحركة الوطنية للمصرية ١٨٨٢ — ١٩٦٥ م ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٢٨ — ٥٣ .

(ب) د . حاتم الدسوقي : ثورة ١٩١٩ م في الأقليم من الوثائق البريطانية دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ١٩٨١ . وهو عبارة عن عرض للوثائق البريطانية السرية وهي للرسائل السرية بين الخارجية وبين ممثليها في مصر .

(ج) محمد أبس ، دراسات في وثائق ١٩١٩ ، الأنجلو المصرية ، ١٩٦٦ . د . محمد أبس .

ولذا فإننا سنناقش كل اتجاه على حدة ، ثم نخلص في النهاية إلى تقويم كل دور ليكون الموضوع أكثر وضوحا .

الاتجاه الأول :

نجد من قراءة أعمال أصحاب هذا الاتجاه ، أنهم ضخموا دور الفرد في الثورة إلى درجة التقديس ، وجعل أصحاب هذا الاتجاه الثورة جزءاً من شخصية سعد ، وأن الثورة قامت بسعد ومن أجله ، فقد غضب الشعب له^(٧) ، وأن سعدا هو علامة الثورة وبطلها الأوحده ، وليس هناك نصيب لفئات الشعب جميعها ، وينكرون أن سعدا جزء من كل ، وفي نظرهم يجب إلا تذكر الثورة ، إلا ويكون اسم سعد محورها^(٨) ، وأن يكون تزعمه لأحداثها أساسا ، وهذا قلب للحقيقة التاريخية فالذى قام بالثورة هم أفراد الشعب من موظفين وطلاب وعمال وفلاحين ، في الوقت الذي كان فيه سعد في منفاه وبالقاهرة عند دراستهم لثورة ١٩١٩ ، فيدرسون حياة سعد ونسبه وطفولته وشبابه وتعليمه ، وحضوره إلى القاهرة للاحتجاج بالأزهر ، والوظائف التي تقلدها بعد تخرجه ، ودفاعه عن قضايا وطنه عند شغله منصب وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ، كموقفه من مشروع مد امتياز قناة السويس ، وكأن العناية الإلهية قد اختارته لقيادة مصر إلى شاطئ الأمان^(٩) ، ومع اعترافنا بدور سعد في الحركة الوطنية ، فإن ذلك التصوير للدور البطولي مبالغ فيه ، فهناك دور لرفاق سعد ، وهناك الدور الأكبر لفئات الشعب الأخرى التي قامت بالمظاهرات ، وهاجمت معسكرات الاحتلال وقطعت وسائل الاتصال وكان لها قيادتها التي قادت الأحداث ، ولكن أصحاب هذا الاتجاه يرون بتدليلهم على أن سعدا هو الزعيم الأوحده ، والقياد المفرد ، بقولهم إنه هو الذي تزعم حركة تأليف الوفد منذ ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ م ، وهو الذي اختير رئيسا للوفد وهو الذي أعد صيغة التوكيل وأمر بطبعه وهو الذي عمل على إذاعته بين فئات الشعب في أنحاء القطر ، وهو الذي قام بتعديل صيغة التوكيل بعد احتجاج الحزب الوطني ، ونص فيه على السعي بالطرق السلمية من أجل استقلال مصر استقلالاً تاماً ، وسعد هو الذي سعى لضم أعضاء جدد للوفد لاستكمال عنصر الأمة وأصحاب العصبية ، مثل محمد الباسل وممثلين من الأقباط مثل سنوات حنا وجورج خياط وواصف غالى ، وسعد هو الذي رفض التفاوض على أساس الحماية وهو الذي قاد حركة تعبئة الرأي العام ، وحث الشعب على التوقيع على التوكيلات لتعزير وكالة أعضاء الوفد عن الأمة ، للتحديث عن قضية مصر الوطن^(١٠) ، وإن سعدا كثيرا ما خطب يعرف أبناء الأمة بقضية بلادهم ، فقد وقف يخطب في اجتماع الجمعية السلطانية للاقتصاد والإحصاء والتشريع داعيا إلى استقلال مصر ، مطالبا بإلغاء الحماية مدلا على بطلانها بأنها لم تقم على عقد بين أمتين^(١١) ، وكل ذلك حدث بعد أن ذهب سعد زغلول وعبد العزيز فهمي بك وعلى شعراوي باشا زميلاه بالجمعية التشريعية لمقابلة السير رونالد ونجت Ronald wingate المندوب السامي البريطاني ، حيث طلبوا منه الترخيص لهم بالسفر إلى لندن لعرض مطالب البلاد على الحكومة الإنجليزية ، فصدهم بأدب عن هذا الأمر ،

(٧) عبد العظيم رمضان ، تقدم الجزء الأول من مذكرات سعد زغلول ، لمبة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧ م ، ص ٢٦ .

(٨) هذه المظاهرات ودعوا أو رد معانها أصحاب هذا الاتجاه .

(٩) انظر على سبيل المثال :

١) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ — ١٩٣٦ م ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٦٨ .

ب) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ح ١ ، ط ٢ مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٥ م .

ج) عبد العزيز رفاعي : ثورة ١٩١٩ ، دار الكتاب العربي ١٩٦٨ .

د) جاس عمود العقاد : سعد زغلول ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت .

هـ) د. حسين فوزي النجار : سعد زغلول الرضاة والزعيم ، مكتبة مدبولي ١٩٨٦ .

و) مصطفى أمين : الكتاب المتنوع ١٩١٩ م ج ١ ، ج ٢ دار المعارف ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ .

(١٠) نفس المرجع ، مع ملاحظة أن هناك كثيرا من الآراء حول فكرة تشكيل الوفد .

(١١) عبد الرحمن الرافعي ، نفس المرجع ج ١ ص ١٥٢ .

متمللا بحجج واهية ومن هنا بدأ تفكير سعد جدنيا في تكوين الوفد وكتابة التوكيلات .

وأصحاب هذا الاتجاه يبالغون في تضخيم دور الفرد ، ويتناسون الشعور بالوطن الذى نما في تلك الفترة ومن استقراء أحداث تلك الفترة نجد أدلة كثيرة على ذلك . فقد شهدت مصر في العقد الأول من قرننا هذا فتنة طائفية بين المسلمين والأقباط ، وكان المنطقى أن هذه ساعة يُستغل فيها اشتعال أحداث الثورة ، ولكن الذى حدث عكس ذلك تماما ، حيث إننا نجد أن متزعمى هذه الفتنة الطائفية ، نسوا كل شيء عنها ، وأصبحوا من الدعاة لأجل الوطن ومن أنصع الأمثلة على ذلك موقف القمص مرقس سرجيوس الذى كان ييكى الوضع الذى آل إليه القبط ، فقد لمع في أثناء الثورة كوجه براق للألفة بين أبناء الوطن الواحد^(١٢) ، وكذلك كان موقف قرياقوس ميخائيل الذى كان يدعو إلى تحقيق مطالب الأقباط ، وألف كتابا عن قضية الأقباط ، وفتح مكتباً في لندن للدفاع عن هذه القضية ، نجده يتحول إلى الدعوة لقضية الوطن ويعمل على نصرة الوفد ، ويكتب المقالات يكشف فيها عن مساوئ الاستعمار ، ويصل به الشعور الوطنى إلى حد ذهابه إلى مجلس العموم داعيا لقضية وطنه مصر ، وتضيق الحكومة الإنجليزية بنشاطه ذرعا فتقبض عليه وتضعه في السجن عدة أيام ، يُرحل بعدها إلى مصر ، وعلى أرض وطنه تقدمه سلطات الاستعمار إلى المحاكمة في قضية عبد الرحمن فهمى سكرتير اللجنة المركزية للوفد^(١٣) وسنوت حنا الذى كان أحد خطباء المؤتمر القبطى سنة ١٩١١ م ، تحول إلى اتجاه الحركة الوطنية ، وأصبح عضوا بارزا في الوفد المصرى ، وكذلك كان موقف توفيق حبيب الذى كان يعمل محررا بصحيفة مصر التى كان لها أثر كبير في إثارة التفرقة الطائفية ، وكانت ظاهرة للاحتلال وقد ألف كتابا بعنوان « تذاكر المؤتمر القبطى الأول » ، أصبح في عام ١٩١٩ م محررا في جريدة الأخبار التى كان يصدرها أمين الرافعى وأصبح « يخطب في اجتماعات القبط ضد تولى يوسف وهبه رئاسة الوزراء على خلاف خطة الوفد » وكذلك كان موقف صحيفة « مصر » التى أصدرها تادرس شنودة المنقبادى ، والتى كان لها دور معروف في إثارة التفرقة الطائفية ، أصبحت منذ يناير ١٩١٩ ، أحد منابر^(١٤) الوفد الرئيسية ، وتحولت إلى الدفاع عن البلاد ، وتقف في وجه الاستعمار والتفرقة بين أبناء الوطن وقد كان من بين أعضاء الوفد الذين يقومون بالإشراف على الدعاية للمطالب الوطنية في باريس « ويصا واصف » ، وواصف بطرس غالى الذى قال « لم يعد للمصريين قاطبة إلا إيمان واحد ، وعقيدة واحدة ودين واحد ، هو دين الوطنية^(١٥) » ، وكذلك كان موقف المسلمين بقيادة سعد زغلول وقد كتب زكى مبارك يقول « رعى الله العهد الذى كانت موسيقانا فيه (مصر للمصريين) نضّر الله وجه ذلك العهد وعطر صحائفه بين صحائف التاريخ » وعلى هذه النغمة كتب الكتاب المسلمون في كتاباتهم يدعون إلى الوحدة للوقوف في وجه الاستعمار ويحثون على المطالبة باستقلال بلادهم ، وعلى هذه النغمة أنشد الشعراء المسلمون قصائدهم^(١٦) ، وهذا كله يدحض فكر أصحاب الاتجاه الفردى حيث إن الثورة لم تكن من صنع فرد ، وإنما هي من صنع شعب مصر ، ولذا فإننا يجب أن ندرس الثورة دراسة موضوعية وملتزمة بالنهج العلمى ، تمنح لسمعد حقه ، ولنمنح لفئات الشعب الأخرى حقاها .

الاتجاه الثانى :

ينكر أصحاب هذا الاتجاه دور الفرد في صنع الحدث التاريخى ، محطمين أسطورة البطل الزعيم والنظرة إلى الزعيم الفرد

(١٢) طارق البشرى : المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، دار الوحدة ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ١٢٩ — ١٣٠ .

(١٣) نفس المرجع ، ص ١٣٠ .

(١٤) نفس ، ص ١٣٠ .

(١٥) نفسه ، ص ١٣٤ .

(١٦) نفسه ، ص ١٣٢ .

نظرة تقديس ، ويرون أنه يجب أن يكون تقويم الزعماء موضوعيا ، وأن النظرة إلى التاريخ على أنه سجل للأبطال وإهمال الشعوب نظرة غير موضوعية ، وأن الزعيم يجب أن يقوم في إطار عصره ويجمعه ومن هذا المنظور أنكر أصحاب هذا الاتجاه ما جاء في الدراسات التي تناولت سعداً كأنه صانع لثورة ١٩١٩ م واعتبروا هذه الدراسات بعيدة عن الموضوعية واعتبروها بعيدة عن القدرة على تقويم دور الزعامة^(١٧) ، ولكن أصحاب هذا الاتجاه وقعوا في نفس الخطأ حينما ألفوا دور سعد زغول في الحركة الوطنية ، وهم يخللون ذلك بأن سعدا ليس هو الوحيد الذي شغلته قضية مصر والبحث عن صيغة قانونية لتحديد العلاقة بين مصر وبريطانيا ، وإنما كانت هناك فئة كبيرة من السياسيين والمثقفين المصريين الذين شغلوا بهذه القضية وقام كل منهم بدور في هذا النضال من أجل حصول مصر على استقلالها^(١٨) وعاب أصحاب هذا الاتجاه على سعد زغول كثيرا من مواقفه أثناء توليه أمر وزارة المعارف وأثناء عمله كوكيل للجمعية التشريعية ، واعتبروها مواقف فخرية ، وأن مواقف سعد زغول أثناء الحرب وبعدها كانت أكثر خزيا على حد قولهم ، ويستدلون على ذلك بتفسيرهم لمواقف سعد تسهوا عكسيا ، فيتهمونه بأنه لم يهتم بالرأى العام أثناء توليه وزارة المعارف لأنه لم يرد « أن يضحي بصدقة الإنجليز له ، والتي كانت من وراء تعيينه في منصب النظارة إن لم تكن من وراء تاريخه الوظيفي منذ أن عُيِّن في القضاء^(١٩) » وموقفه من الجامعة بعد تعيينه وزيرا^(٢٠) ، وبذلك على حد زعمهم ، خالف كل مواطنيه بموقفه من مساندة الجامعة ، ورده على مطالب الأمة الخاصة بالتعليم أمام الجمعية العمومية ، فليجعلون من ذلك أمرا بالغ الأهمية دون النظر إلى وجهة نظر سعد الحقيقية وهم ينكرون على ناظر مصري أن يرد على مطالب الأمة ، ودون النظر بأن الوزارة كانت مقيدة بميزانية خاصة لا تستطيع أن تتعداها ، وهكذا يدللون من مواقف كانت في واقع الأمر أنها وطنية ومعتدلة على أنها مواقف خائنة ، وهذا طبعها بعيد تماما عن استقراء أحداث التاريخ بموضوعية والتزام وهم ينكرون على سعد دوره في الحركة ، ويطالبون بوجوب أن يوضع سعد في مكانه الحقيقي ويحطمون زعامته ويعتبرونها أنها عبادة للفرد يجب القضاء عليها ، ويؤكدون أن دور الفرد « كبطل عظيم » قد أفلس في خلق الحدث التاريخي^(٢١) وأن سعداً في قيادته للحركة الوطنية ، كان واحدا من الساسة المصريين المحترفين الذين عبروا الحياة السياسية ، وأن قيادته للحركة الوطنية في الجمعية التشريعية منذ سنة ١٩١٤ كانت نتيجة لنجاح قيادات الحزب الوطني ، ودعم رجال حزب الأمة الذي كانوا يتفقون معه في الخط السياسي والفكري ، مما شجعه على المشاركة في أحداث مصر وتقديم العديد من المشروعات السياسية لتحديد العلاقة بين مصر وبريطانيا^(٢٢) ، ويرون في شخصية سعد أنها شخصية مستبدة فعلى حد رأيهم أنه بعد تشكيل الوفد نجح « أن يفرض على تحرك الوفد المصري الالتزام بكامل مطالبه ، وإطراح سياسة الاعتدال والملائمة التي ميزت حركته في بدايتها^(٢٣) » وأن تردى سعد في الموافقة على التنازلات التي قبلها الوفد في مفاوضاته مع لجنة ملتر كان « حرصا منه على تاريخه وزعامته » أي كان يعمل لعوامل شخصية ، مما قاد إلى وقوع خلاف بين أعضاء الوفد ، ولم يتمكنوا من توحيد كلمتهم حول وضع خطة عمل للمرحلة القادمة ، مما جعل سعداً يمارس بنفسه شؤون الوفد بأسلوب الفرد الدكتاتور ، مما أدى إلى زيادة هوة الخلاف بينه وبين زملائه من أعضاء الوفد وراح سعد يسعى منفردا لدى السلطات البريطانية للحصول

(١٧) د . عبد الحافظ محمد لاشين ، سعد زغول ودوره في الحياة السياسية المصرية حتى ١٩١٤ م ، دار للمعارف ١٩٧١ ، ص ١١ - ١٢ .

(١٨) لب المرجع ، ص ٢٦٨ .

(١٩) لب المرجع ، ص ١١١ .

(٢٠) لب المرجع ، ص ١١٢ ، ولكن مما يجب ذكره أن سعد زغول كان يريد أن يترك للجامعة استقلالها ، وهذا مطلب عزيز لكل الجامعات ، فقد قال « الأحسن لنا ولها عدم التدخل في شؤونها » .

(٢١) د . عبد الحافظ محمد لاشين ، سعد زغول ودوره في الحياة السياسية دار العودة ، بيروت ، مكتبة مطبوع ١٩٧٥ ، ص ٥٠٥ .

(٢٢) لب المرجع ، ص ٥٠١ - ٥٠٢ .

(٢٣) لب المرجع ، ص ٥٠٢ .

على إلغاء الحماية كتمن لمواقفه على مشروع الاتفاق على الرغم من رفضه له وعدم اقتناعه بفائدته وأنه عمل على تحطيم عدل لما تقلد الوزارة حتى لا يحصل على شرف المعاهدة ذلك الشرف العظيم ، وأن سعدا عمل على أن يكون رئيس حزب سياسي « الوفد » خوفا من مكافحة خصومه السياسيين من أجل الوصول إلى السلطة ، وممارسة شئون الحكم في ظل أوضاع ما كانت لتختلف كثيرا عن ظروف مصر في ظل الحماية البريطانية ، ويرون أن سعداً استخدم الجماهير المصرية في حركة الصراع الداخلي ، أكثر من استخدامه لها في النضال ضد الاحتلال ، وأنه عندما تقلد الحكم اتبع سياسة حزبية صارخة^(٢٤) ، وبهذا على حد تعبيرهم فإن سعداً ركب « قمة الموجة الثورية الجديدة^(٢٥) » ، وسيطر على المد الثوري .

وبطبيعة الحال عند تقويمنا لهذا الاتجاه نرى أن أصحابه قد بالغوا في تحطيم دور سعد الوطني ، وأنكروا دوره تماما ، ونظروا إلى الأمور بمعيار عصرنا وليس بمعيار ظروف العصر الذي عاشه سعد زغلول ، ولذلك جاء اتجاههم هذه الوجهة بعيدا عن الموضوعية والالتزام معا .

الاتجاه الثالث :

هذا الاتجاه أكثر الاتجاهات بعدا عن الموضوعية ، وعدم الالتزام ، وهو اتجاه متطرف إلى أبعد الحدود^(٢٦) ، ويفسر الأحداث التاريخية بعوامل دينية دون النظر إلى أية عوامل أخرى ، ويعيب على هذه الدراسات التي سبقتها بحجج واهية ليس فيها منطق على الإطلاق ، فهي في رأيه دراسات علمانية وأنها تنظر إلى الثورة نظرة وطنية قومية ، ويرد على ذلك بأن أفكار هؤلاء العلمانيين الذين قادوا الثورة ، قد اصطدمت بالجماهير التي ورثت إيماننا جلوره عميقة مستمدة من الشرائع السماوية^(٢٧) ، وأن العلمانيين لم يراعوا نقطة التقاء النظام الديمقراطي والنظام الإسلامي في شكل نظام الحكم ، ويؤكد على ذلك حينما يذكر أن كل الدراسات التي اعتبرها علمانية قد تجاهلت « دور الدين عامة ، والوجه الإسلامي لثورة ١٩١٩^(٢٨) » وتقلب التيار الوطني على التيار الديني لانحسار الإسلامي ، يؤكد حقيقة الاندماج الكامل بين الفكرة الإسلامية والفكرة الوطنية ، أو تلاقى الانتاء الوطني والانتاء العقائدي الإسلامي في هذه الثورة^(٢٩) وهذا تفكير مغالط فيه وبعيد عن أى موضوعية غير ملتزم بقواعد البحث العلمي ، ولكنه يستمر في إثبات ما يريد فرضه ف يرى أنه نظرا لسماحة الإسلام « في معاملة الأقليات غير الإسلامية التي نصت عليها الشريعة » التي جعلت هذه الأقليات تتساوى مع المسلمين في الحقوق طبعا ، قد أسهم كل هذا في أن تنصهر الأقليات وبخاصة النصارى في الكل الإسلامي^(٣٠) ويأتى بأقوال بعض المشاهير من الأقباط ليدلل على أن الأقلية القبطية قد انصهرت انصهارا كاملا في الكل الإسلامي^(٣١) ، وهذا قول يعكس الحقيقة فالمعروف أن الأقباط والمسلمين يندمجون بشعور وطنية وليس لأن هناك كلا جزعاً ، فهذا قول بعيد عن الموضوعية كذلك ، ثم يؤكد على أن العامل الديني كان هو الأساس في قيام الثورة قائلا « إنه إذا كانت العوامل السياسية والاقتصادية

(٢٤) نفس المرجع ، ص ٥٠٣ — ٥٠٤ .

(٢٥) الجمهورية العربية المتحدة ، مشروع للثبات الوطني ، طبعة المصلحة الاستعلامات ١٩٦٢ ، ص ٢٦ .

(٢٦) زكريا سليمان يونس : الاتجاه الإسلامي في الثورة المصرية ١٩١٩ ، دار الكتاب الجامعي ١٩٨٣ م ، ص ٥ حيث قام كل هذا الكتيب للدفاع عن الوجه الإسلامي للثورة .

(٢٧) نفس المرجع ، ص ٦ .

(٢٨) نفس المرجع ، ص ٩ .

(٢٩) نفس المرجع ، ص ٩ .

(٣٠) نفس المرجع ، ص ١٠ .

(٣١) نفس المرجع ، ص ١٩ ، وبعض الأقوال التي يستدل بها هي : قول سلامة موسى « إنه بدلت من الإسلام لأنه دين وطنه » وقول مكرم عبيد « إنه مسيحى ديناً ولكنه مسلم وطناً » ويعتبر أن هذه الأقوال تبصيرا عن انصهار الأقباط في الكل الإسلامي .

والاجتماعية عوامل لها أهمية بالغة في قيام الثورة ، إلا أن العامل الديني يأتي في مقدمة هذه العوامل^(٣٧) ، مستدلا على قوله هذا بعدم ثورة المصريين ضد العثمانيين لاتحادهم معهم في الدين ، ناسيا أنه حينما قامت اليقظة العربية بثوراتها ضد العثمانيين كانت مصر خاضعة للتدخل الأجنبي أولا ثم الاحتلال الإنجليزي بعد ذلك من سنة ١٨٨٢ ، ثم يذكر أن المصريين ثاروا ١٩١٩ ضد محتل أجنبي غير مسلم^(٣٨) ، أى أن مصر لو كانت محتلة حسب رأيه بدولة مسلمة لما ثارت ، لهذا يرى أن العامل الديني ظل طوال الحرب يحرك المصريين للثورة ، وأن العاطفة الدينية كانت نحو الدولة العثمانية دولة الخلافة^(٣٩) ، ويدلل على ذلك بأن المصريين الذين كانوا في صفوف الجيش البريطاني ، رفضوا إطلاق النار على قوات حملة جمال باشا^(٤٠) ، ولنا أن تتساءل هل قوانين الحرب تسمح للجندى ساعة القتال بأن يرفض إطلاق النار ، وهو يؤيد قوله باتجاه عاطفة المصريين نحو دولة الخلافة بأن الشعراء المصريين والمفكرين قالوا قولهم في دولة الخلافة ، والصحيح أن هؤلاء الشعراء والمفكرين قالوا شعرهم وديح الأدباء مقالاتهم ، تحسرا على إلغاء الخلافة^(٤١) ، وهو يستدل من قوله هذا على أن الوجه الإسلامي للثورة كان يميزها من أول يوم^(٤٢) ، وطبعا هذا افتراء على مشاعر المصريين الوطنية ، ويزداد افتراء صاحب هذا الرأي على الوطنية المصرية حينما يعلل وجود الخطباء الأقباط في الأزهر بالسماح الديني وتآخى المسلمين مع غيرهم^(٤٣) ، وهنا تتساءل بماذا تعلل وجود الخطباء المسلمين داخل الكتئس ، هل بالسماح القبطي أم بالسماح الإسلامي ، والدليل في رأيه كذلك أن الفلاحين ثاروا تحت تأثير مفاهيم دينية^(٤٤) ، ولنا أن تتساءل هل يثور الفلاح للمفاهيم الدينية ولا يثور من أجل عوامل الضغط الاقتصادي الذي كان واقعا عليه ، ثم ينكر وصف الثورة بالعلمانية ، ويرى أن هذا الوصف جاء من جانب المثقفين العلمانيين ولكن هذا الوصف لم يقلل من أثر العامل الديني عند أغلبية المصريين في قيام الثورة^(٤٥) ، وهذا طبعا يخالف الأسباب الحقيقية التي دفعت المصريين إلى الثورة ، ثم يأتي صاحب هذا الاتجاه إلى تقويم دور سعد ، فيتفق مع الاتجاه الثاني لينكر زعامة سعد ، ويرى أن سعد زغلول لم يكن موضعاً لثقة أحد ، وأنه أصبح بطلا ساعة القبض عليه^(٤٦) وأن ذلك حدث ساعة هزيمة الدولة العثمانية ، وضعف حركة الجامعة الإسلامية ، والتخلص من زعماء الحزب الوطني ، وهذا ما ساعد على بروز سعد وأنصاره ، وهذا أدى بدوره إلى انتقال الحركة الوطنية من المفهوم العام للجامعة الإسلامية إلى المعنى المحدود للوطنية المصرية . وهذا ما سعت المنجترا إلى تعميقه^(٤٧) أى أنه كان يعمل ما تراه المنجترا ، وينكر على الأقباط دورهم في الثورة .. ويرى أن دورهم « كان محدودا وفي إطار أضيق مما اشتهر عنه^(٤٨) » ويعيب عليهم مواقفهم قبل الثورة وأنها يؤمنون بسياسة التفاهم مع الإنجليز ، وأن سعداً حينما سمع بنها الثورة في مالطة اعتبرها ثمرة دسائس بريطانية^(٤٩) ، وأن قادة الوفد حينما رأوا تزايد الحركة الثورية ، استخدمت في بياناتها الأسلوب الديني لتحض الجماهير على الكف عن الثورة^(٥٠) ، وهكذا يتظاهر القادة بمساندة بريطانيا ضد الدولة العثمانية . وهكذا نرى أن هذا الاتجاه أكثر الاتجاهات التي ظهرت في الكتابة عن ثورة ١٩١٩ بعدا عن الموضوعية ، وأشد ضرورة في تحويل أهداف وأسباب الثورة إلى وجهة غير حقيقية ، حينما أراد أن يجعلها ثورة إسلامية في جميع جوانبها ، وهذا أسلوب غير موضوعي في دراسة وتقويم مواقف الفئات التي اشتركت فيها حيث يقوم جميع المواقف في إطار ديني .

(٣٩) نفسه ، ص ٣٧ .

(٤٠) نفسه ، ص ٤١ .

(٤١) نفسه ، ص ٤٦ .

(٤٢) نفسه ، ص ٤٩ .

(٤٣) نفسه ، ص ٥٨ .

(٤٤) نفسه ، ص ٤٧ .

(٤٥) نفسه ، ص ٤٧ .

(٣٧) نفسه ، ص ٢٣ .

(٣٨) نفسه ، ص ٢٤ .

(٣٩) نفسه ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(٤٠) نفسه ، ص ٦١ .

(٤١) نفسه ، ص ٣٢ - ٣٣ .

(٤٢) نفسه ، ص ٣٣ - ٣٤ .

(٤٣) نفسه ، ص ٣٤ .

تقويم :

من العرض السابق للاتجاهات التى تناولت ثورة ١٩١٩ م بالدراسة نجد أن هذه الاتجاهات تناقضت مع بعضها فى أسلوب تناول الثورة بالدراسة فمن الاتجاه الفردى إلى الاتجاه اللافردى إلى الاتجاه الدينى ، وكل من هذه الاتجاهات لم يتناول الثورة بأسلوب موضوعى وعلمى مطلقا ، بل نحا كل منها طريقا يتفق ورؤية أصحابه ، لكن دراسة الثورة من حيث أسبابها الموضوعية وأهدافها والفتات التى شاركت فيها ودور كل فئة بأسلوب أكاديمى موضوعى ، فإن ذلك لم يحدث ، ولذا فإن الثورة لم تدرس حتى الآن دراسة موضوعية ملتزمة بالمنهج العلمى ويجب أن تدرس فى إطار التقويم الشامل الذى وضعه لها سعد زغلول نفسه عندما قال : إن المسألة ليست لعبة أطفال بل جد أمة ، ولافتة حزب بل ثورة شعب ، ولا تعصبا لدين ، بل حبا فى وطن ولا كراهة أجنبية ، بل وطنية مصرى ، ولا تأثرا بدسيسة بل تشبعا بعقيدة ولا شكاية من إدارة بل رفضا لحماية معتلة ، وتمسكا بحق تمتعت به كل الأمم فإذا أضفنا إلى ذلك الظلم الاقتصادى والاجتماعى الذى وقع على أغلبية فئات الشعب ، ودرسنا الثورة فى ذلك الإطار دراسة موضوعية لأنصفنا الثورة التى تحتبر مرحلة هامة من مراحل الحركة الوطنية المصرية حقها .

المناقشة

(١) د . وليم سليمان :

أكدت الورقة المقدمة من د . عبد الرحيم عبد الرحمن — على الأقل بالنسبة لى — أن هناك نقصاً خطيراً أدى إلى تجاهل إنجاز عظيم في تاريخ مصر المعاصر . وأقصد بهذا الإنجاز « الوحدة الوطنية » ، تلك التي توجت بها ثورة ١٩١٩ مسار التاريخ المصري . وهو العامل الذي أدى إلى انتصار الأمة في النهاية . وفي اعتقادي أن وجود هذا العامل والاهتمام به في دراسة هدد الحقبة أمر هام جداً

فبالنسبة للعامل الديني وأثره في الثورة ، أود أن أشير هنا إلى كتاب باسم (Egypt in Secarh of Political Community) وهو لمؤرخ معروف (صفران ناداف) ، وهذا الرجل من هارفارد وتلميذ لكيسنجر وكان مستشاراً « لجولدا مائير » وقد فصل من هارفارد مؤعراً لثبوت علاقته بالتحريات الأمريكية ، وقد قال هذا الرجل إن المصريين لم يثوروا في تاريخهم كله إلا مرتين الأولى ضد الفرنسيين والثانية ضد الإنجليز وفي كليهما لعب العامل الديني الدور الأكبر والحاسم !!

وقد تجاهل هذا الرجل كل الهبات التي تمت في العصر العثماني وعصر المماليك ... إلخ . ويجدر في هنا أن أذكر حقيقة أعتمد أنها غالبية عنا وهي أن شعار « الهلال والصلب » لم يكن وليد ثورة الشعب في عام ١٩١٩ بل كان قديماً موغلاً في الزمن ، وقد تأكد لي هذا الأمر ذات مره حينما كنت في مطار القاهرة وقمت بزيارة لمتحف المطار ، وقد اختارت هيئة الآثار نماذج من الآثار تمثل فترات مختلفة في التاريخ المصري ، وتصادف أن رأيت قطعة « برونز » عبارة عن صليب يحيط به هلال وتاريخ صنع هذه القطعة هو القرن الثاني عشر !! أى في أيام الحروب الصليبية . ونستنتج من ذلك أن لخطوات الصديق الثوري عام ١٩١٩ أدت إلى استعادة المصريين لكل تراثهم المضيء فكان ذلك يبحث شعار الهلال مع الصليب من جديد تعبيراً عن مسيرة مصرية متواصلة .

(٢) ١ . طارق البشري :

بالنسبة لما ذكره د . عبد الرحيم عبد الرحمن عن أسباب قيادة سعد لثورة ١٩١٩ فلنرى أن هذا تحقق لسببين :

أولاً : أن سعد زغلول أدرك الخصيلة الأساسية التي يمكن أن يتفق عليها الرأي العام المصري الفعال في ذلك الوقت .

ثانياً : أنه أدرك أن هناك قوى سياسية ظاهرة ولها تأييد شعبي تستطيع أن تحركه عند اللزوم لفرض هذا المطلب ، ولذلك تستطيع أن تمارس الضغط على السلطة لتحقيق ذلك .. وقد بنا هذا واضحاً من خروج الأحرار الدستوريين .

هذا الإدراك الذي واهاه سعد زغلول هو نفس ما أدركه محمد علي في ١٨٠٣ — ١٨٠٥ من ضرورة إحلال القوة المصرية محل قوة المماليك في شغل المركز المصري في مجمل السياسات التي تحدد المصير .

النقطة الثانية بالنسبة لفكرة أن هناك اتجاهها ينتهي التفسير الديني لثورة ١٩١٩ ، أود أن أوضح أنني لأوافق على هذا الكلام مطلقاً والمسألة في رأيي هي شكل الجماعة السياسية وأى العناصر تغلبت في تكوين هذه الجماعة في ذلك الوقت . هل كان الغالب هو المنصر الديني أم المنصر القومي أم الاثنين معاً ؟

ومن حيث ثورات الشعب المصري فقد تعددت أسبابها فهناك ثورات الشعب المصري ضد الفرنسيين وكانت بهدف طردهم ، ثم حدثت ثورات بعد ذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية ، ثم تطورت لتتخذ شكل ثورة من أجل الاستقلال أو ثورة ضد الحاكم إذا كان قد خرج عن نطاق الجماعة السياسية التي يؤمن بها الشعب في ذلك الوقت ، أو ثورة إصلاح اجتماعي إذا كان الحاكم يدخل ضمن الإطار السياسي الذي يدور في حدود الجماعة السياسية الموجودة آنذاك . وقد كان عنصر الجماعة — السياسية إسلامياً في الغالب في القرن التاسع عشر لذلك كانت الثورة ضد الظلم ومن أجل الاستقلال ولم تكن ثورة ضد الحكم الإسلامي .

بالنسبة للصديق عاصم الدسوقي لم أستطع تبين معنى « السياسة » التي قصد بها ، هل هي السياسة في التطبيق ، أم هي النظام السياسي ، أم الفكر السياسي ؟ أم هذا كله ف آن واحد ؟ وأعتقد أن تحديد المقصد هنا على درجة من الأهمية حتى نستطيع أن نتحدث عن المقابلة بين الأخلاق والسياسة .

فيما يتعلق بالأخلاق فإنني أتصور أنها — بصفة عامة — ذات وضع فردي وباطني وغير منضبط . ومن ناحية أخرى فإن هناك علاقة عكسية بين الأخلاق وحجم الجماعة ، فكلما كبرت الجماعة كبر معها النظام القانوني الذي يحكم الجماعة وضعف دور الأخلاق فيها .

وسواء أكان النظام القانوني الذي يحكم الجماعات أم كانت الأخلاق التي تحكم الأفراد فإن كليهما لا بد وأن يصدر من شرعية واحدة وإلا انحل حال المجتمع .

النقطة الثانية هي حديث د . عاصم عن محمود أبو الفتح ومحمد كامل سليم ومذكرات د . هيكل . أعتقد أننا لا نستطيع أن نوجه نقداً لمثل تلك الكتابات لأن النقد الذي وجهه د . عاصم إليهم لا يوجه إلا للمؤرخين ، وهذه مذكرات وليست كتابات تاريخية . النقطة الأخيرة .. كنت أود من د . عاصم أن يعقد لنا مقابلة بين « مكهايلي » وابن خلدون ، وكنت أود أيضاً أن أجده عند واقعة انفصلت فيها الأخلاق عن السياسة انفصالاً تاماً ، مثلاً مذمة الممالك وأصبح كتابات المؤرخين المختلفين عن هذه الواقعة بالذات وأقارن بينها لأرى كيف كان مسارها .

(٣) ١ . على فهمي :

حول الكتابات الإسلامية التي قالت بالتفسير الديني لثورة ١٩١٩ ، هل هذا يمثل اتجاهها ؟ هل إذا ظهر كاتب يكتب مثل هذه الوجهة نقول إنه أصبح اتجاهها ؟

الحقيقة أنني أود أن أثير القضية بهذا الشكل لأن هناك كثيرين منا لا يشعرون أن هذه الوجهة كانت تياراً في ثورة ١٩١٩ ، وقد سمعت الزميل في تعليقه يقول « إن مصر كانت منشغلة عن فكرة القومية العربية والعروبة عندما ظهرت في منتصف القرن الماضي في الشام وبالذات في سوريا وذلك لمشاكلها المالية ومشاكلها مع الاحتلال » .. وهذا صحيح لفكرة العزوبة لم تظهر في مصر لأسباب موضوعية وهي أن مصر كانت متمتعة باستقلال نسبي ولم تكن فكرة العروبة مطروحة في ذلك الوقت لهذا السبب .

وبالنسبة للزميل د . عاصم الدسوقي وقد أثار مسألة « الدوافع » لم أفهم في الحقيقة أي دوافع يقصد هل هي دوافع القائد ؟ أم دوافع السياسي أو متخذ القرار ؟

أنا أوافق في أهمية دراسة « الدوافع » ، ولكنها مسألة في غاية الصعوبة فإن بلداً مثل مصر يتعاطف فيها دور الحكومة ودور الحاكم الفردي وحتى دور الباشكاتب .. يجب أن يكون مصدر ذلك أشياء ربما لم ندرسها بعد . ومن هنا تظهر أهمية دراسة النفسية اللاشعورية وحتى الدوافع الجنسية . ولكن كيف يتم ذلك ؟ أعتقد أنها مسألة صعبة بالفعل !

(٤) د . محمود متولى :

سؤال موجه أولاً للدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن : هل — حتى الآن — ما كُتب عن ثورة ١٩١٩ بأكمله لا يدخل في نطاق التاريخ الموضوعي ؟

أعتقد أن الإجابة أن هذا ليس صحيحاً لسبب بسيط ، فلدينا مؤرخ عظيم جداً وهو الأستاذ « محمد صبري السبروني » ، وقد كتب هذا الرجل دراسة كاملة عن ثورة ١٩١٩ وكانت دراسة رائعة في تحليلاتها الطبقية وتحليلات قواها الاجتماعية وتحت من المصادر الرئيسية للذين يكتبون عن ثورة ١٩١٩ . وكذلك كتب أستاذنا د . محمد أنيس دراسة عظيمة عن ثورة ١٩١٩ ، إلى جانب دراسات جيدة لعديد من الزملاء نُشرت على صفحات الجرائد واستطلعت هذه الكتابات أن تبرز دور القوى الاجتماعية بشكل أو بآخر .

وأود أن أشير هنا إلى إتفاق مع الزميل على فهمي في أن كتابا واحدا يتحدث عن اتجاه معين في ثورة ١٩١٩ لا يبرر أن نتحدث

عن ذلك الكتاب بوصفه اتجاهًا أو مدرسة في تحليل ثورة ١٩١٩ ، فالتيار مدرسة كبيرة ومجموعة تؤمن بهذا التفكير .

بقى أن نقول إن هناك بعض الدراسات في الجامعات المصرية تناولت دور الريف المصري في ثورة ١٩١٩ ، وكذلك دراسات تناولت الثورة في الصعيد ، وقد اهتمت بعض هذه الدراسات عن التقسيمات الثلاثة التي قال بها د . عبد الرحيم في ورقته .

النقطة الثانية أن د . عبد الرحيم قال « إن هناك كتابا صدر وبخبر وثيقة رسمية » ، وكان يقصد بذلك كتاب « محسون عاملا على ثورة ١٩١٩ » . ولكن هذا الكتاب ليس وثيقة رسمية فهو صادر عن مركز الدراسات السياسية .
(قاطعه د . عبد الرحيم قائلًا « لقد ذكرت الميثاق ولم أذكر هذا الكتاب »)

النقطة الثالثة .. د . عبد الرحيم قال في بعض النقاشات التي دارت بشأن سعد زغلول « لو كان هناك أعضاء من الحزب الوطني ... » وأنا أعتقد أن لفظ « لو » لا شأن له بالتاريخ فلو دخلت « لو » في التاريخ لتغيرت أشياء كثيرة !

النقطة الأخيرة .. أعتقد أنه قد آن الأوان للمؤرخ الموضوعي الجاد ألا يقتصر على فلسفة مجردة يؤمن بها ويخضع حركة التاريخ لها ، وأنا أحترم من يؤمن بالفكر المادي ومن يؤمن بالفكر الإسلامي ولكنني لا أحترم تفسيره للتاريخ من خلال تحليل أحادي أو « معلول أبوحده » ، لأن هناك مجموعة من العوامل تحرك التاريخ ، ولا يمكن أن نتجاهل العامل الديني في مجتمعاتنا بالذات والتي لا زال للدين تأثير كبير في تحريك الجماهير فيها ، الدين مهم جداً ولكنه ليس المنصر الأساسي بل هو جزء من عدة عوامل تؤثر في التفاعلات التي تؤدي إلى الحدث التاريخي .

وبالنسبة للصديق عاصم الدسوقي كنت أود لو حدثنا عما يقصده « بالمعايير الأخلاقية » في التاريخ والسياسة وفي الأدبيات وأشياء كثيرة ، لأننا نعلم جميعاً أن الفاصل بين الحيانة والوطنية مثلاً قد يكون ضئيلاً جداً . فتوار يوليو مثلاً ، ماذا كنا تصور مصيرهم لو فشلت حركتهم ؟ كانوا بالقطع سيتحولون — في عرف المؤرخين من نوار إلى خونة ! أقول هذا لأنني أرى أن د . عاصم قد قسا على عبد الرحمن الرافعي جداً ، وعبد الرحمن الرافعي في الواقع لا يستحق هذا فقد كان الرجل ممن تصدوا لكتابة التاريخ وكان له فضل كبير على كثير من الدارسين ، ومن دلائل موضوعيته أنه كان يروي الأحداث ثم يقول في النهاية إن رأى الحزب الوطني كان كذا .. هذه نقطة .

والنقطة الثانية وهي تمس الأخلاق أيضاً ، فعلى سبيل المثال كانت مغامرات « فاروق » في حياته الخاصة تلعب دوراً ما بلا شك في اتخاذ القرارات ، وقد حدث هذا لكثير من الحكام حتى بعد عام ١٩٥٢ . وأنا لا أجد غضاضة في المطالبة بدراسة الحياة الخاصة لتتخذ القرار إذا كان لتلك الحياة دخل في القرار السياسي .

(٥) د . صلاح عبد المعال :

هناك خطأ منهجي أشار إليه د . محمود متولى يرتبط بأحادية التفسير واتقاء عامل واحد وتغليب على بقية العوامل . وهو نفس الخطأ الذي يُنسب إلى التفسير بالعامل الاقتصادي أو المادي . ولكن كثيراً ما أهدر الدين يفسرون التاريخ بالعامل الديني .. لماذا ؟ لأنه في الواقع لا يتناقض مع المنصر الوطني بل ينصهر المنصر الوطني مع الدين كما نشاهد في الأحداث التاريخية في مصر باعتبار أن العامل الديني عنصر لتجميع الطاقات وشحن همم الأمم ، وهذا في اعتقادي من الصعب إنكاره .

وإذا أقمنا جسراً بين ثورة ١٩١٩ وحرب فلسطين وحرب القناة عام ١٩٥١ سوف نجد أن أغلب المتطوعين من ذوى الاتجاهات الدينية ، ويشهد على ذلك الأعداء قبل الأصدقاء ، وما قاموا به من إنجازات واضح ولا يحتاج للمزيد .

وهنا لا يوجد تناقض بين الرغبة في رفع الظلم المادي والاقتصادي والسياسي (الظروف المادية والموضوعية) وبين تبنى ذوى الاتجاه الديني للتفسير الديني ، باعتبار أن هذا الاتجاه نظرياً يعتبر فرض « عين » سيعاقبون عليه إن لم يقوموا بمناصرة الأمة . وهذا على عكس من ينظر إلى المسألة الوطنية ويرفض الخوض في مشاكل الأمة على اعتبار أن الحكام غير إسلاميين .

بالنسبة لمخاضة د . عاصم الدسوقي ورغم زعم الانفصال بين الأخلاق والسياسة ، وبين الأخلاق والاقتصاد فمنذ البداية يجب أن نأخذ في الاعتبار الصدمات القومية التي تحدث لبعض الشعوب عندما تنتهك قاعدة أخلاقية بالنسبة لأحد السياسيين ، وشاهدنا ذلك بالنسبة لفضيحة « ووترجيت » وموضوع الغانية وعلاقتها بزعم سياسى فى إنجلترا .. ولجورد الشبهات التي حامت حول هؤلاء الأشخاص فقد أطاحت بمستقبلهم السياسى .

هذا على الرغم من تحرر المجتمع الأوروبى فإنه فى هذه المسألة يعتبرها مسألة أخلاقية عامة والجميع يتفقون عليها .
النقطة الأخيرة حول ألا يتخذ المؤرخ موقفاً أخلاقياً إزاء شخصيات وحوادث التاريخ . والسؤال هو هل يمكن نزع الصفة الأخلاقية ؟ وهل يمكن محاكمة الشخصيات التاريخية محاكمة أخلاقية ؟ الحقيقة أن هذا يحدث فى العهود الاستبدادية فقط .

بالنسبة أيضاً لما قاله د . عاصم حول أنه لا مجال للتقويم الأخلاقى فى التاريخ والشروط التي وضعها لاستقلال التاريخ عن السياسة (١) استقلال فكر المؤرخ عن إرادة الحاكم ، (٢) أن يترك المؤرخ واقعته الذاتى فهذه الشروط أيضاً معايير أخلاقية وأعتقد أنه لا يمكن التحرر منها .

وأعتقد أن حل هذه الإشكالية لا يتأتى إلا بعملية تكامل تاريخى لتصحيح فكر المؤرخين بعضهم البعض مثلما يحدث فى العلوم الطبيعية والتي قد يحدث فيها أن تظهر نظرية وتحدث إضافات نتيجة التسلسل العلمى أو البناء المعرفى . وقد تحدث د . عبد العظيم رمضان عن أهمية المؤرخ الموسوعى الذى حاز ثقافات متعددة ، ولكننى أعتقد أن مثل هذه الشخصيات قد صارت مستحيلة الآن وليس أمامنا إلا عمل مشروعات بحثية بشكل فريق متعاون للوصول إلى نتائج أقرب ما تكون للصحة .

(٦) ١ . نبيل عبد الفتاح :

فى الواقع لى ثلاث ملاحظات جزئية على الورقتين . أولاً فيما يخص تصنيف د . عبد الرحيم عبد الرحمن اتجاه الكتابة عن ثورة ١٩١٩ إلى ثلاثة اتجاهات ، أعتقد أنه قد تناسى أن هذه الاتجاهات — سواء من المؤرخين أو من كاتبي المذكرات — تضعنا أمام خطاب حول ثورة ١٩١٩ . نحن نتعامل مع خطاب عن تلك الثورة ، ولأنه كذلك أو لأن الاتجاهات كذلك ، فهى تحمل تحيزات النصوص كافة حول ثورة ١٩١٩ . وأبرز مثال لذلك هو الرؤية السلطوية أو الخيرية تجاه ثورة ١٩١٩ ، على سبيل المثال رؤية الخطاب الناصرى شمد على ورؤيته لثورة ١٩١٩ وكذلك رؤية حزب الوفد لتاريخ مصر ورؤيته للحركة الناصرية .. هذه رؤى مبسطة وأحادية الجانب وتعكس فى ذاتها قراءة الحدث ووثائقه ورواياته . وهنا مسألة علاقة السلطة بعملية كتابة التاريخ والتي تطرح أيضاً مسألة المنهجية فى كتابة تاريخ الثورات والأحداث التاريخية .

فهناك تفكيك منهجي يسود فى أغلب الكتابات التاريخية . فنحن نعرف على سبيل المثال أن هناك عدداً من المؤثرات على شخصية الزعيم ، ورغم ذلك لا توجد دراسة لتأثير هذه العوامل على مسار الثورة أو مسار سياسة ما .

هناك نقطة هامة أيضاً وهى الخاصة بنهاب التحليل التاريخى لى سياق المجتمع وفى سياق الواقع التاريخى . فعلى سبيل المثال هناك الدراسة التى أعدها « آلان رسو » حول تطور علم الاجتماع فى مصر . فجزء من دراسة تطور علم الاجتماع فى مصر يكون بدراسة الباحثين والكتاب فى العلم الاجتماعى فى مصر . وهذه مسألة أعتقد بأهميتها من خلال دراسة النص التاريخى والسياق الاجتماعى وفى سياق مُنتج النص نفسه من خلال منهج مثل « سوسيولوجية المعرفة » . وهذا يفتح باباً واسعاً فى اعتقادي لمسألة تطوير جماعة المؤرخين وإثراء سجلاتها ، فبدلاً من أن تكون هذه السجلات مشوبة بمنح أيديولوجية يغلب عليها تزييف الوعى تتحول إلى سجلات موضوعية ومنهجية .

أما بشأن ورقة د . عاصم .. فأنا أعتقد أن الأخلاق نسبية — وهذه حقيقة بدئية — فهناك نظرة نمطية تنظر للأخلاق على أنها مجموعة من الأرقام الثابتة تاريخياً وبعضها سرمدى يرتفع فوق الزمان والمكان . وهذا هو ما تنبهاه النظرة الدينية أو النظرة الميتافيزيقية أو المثالية ، وهذا يسرى على البحوث التاريخية أو المذكرات التاريخية . لكن الثابت من وجهة نظر الأنثروبولوجيا أنه سواء أكان المجتمع

مقدماً أو المجموعة الإنسانية متقدمة أم متخلفة من وجهة نظر معينة فلكل أيديولوجية أو نظام للأفكار أخلاقياته الخاصة وعقلايته الخاصة . ومسألة العزل المطلق لوجهات النظر الأخلاقية في إنتاج نصر ما أو عيب ما مسألة من الصعوبة بمكان لأن لكل نسق أخلاقياته الخاصة .

النقطة الثانية ، فيما يتعلق بأنه لا يمكن الحديث في عصر القوميات عن صراعات ذات طابع ديني أو صراعات ذات طابع « قبل » . كيف نفسر التاريخ الحديث أو التاريخ المعاصر الآن لمجموعة البلدان أو المشيخيات الموجودة في الخليج العربي بعيداً عن تحليل السبق القبل في هذه البلدان ؟ .

(٧) يوهان مولا مان :

عندي ملاحظتان .. الأولى تتعلق بورقة د . عبد الرحيم حيث لي سؤال هو هل أشار د . عبد الرحيم إلى اتجاهات مختلفة أو تناولات مختلفة لدراسة التاريخ . تناول الأول يركز على عوامل فردية وشخصية والثاني عوامل غير شخصية ، والأخير يقتصر على العوامل الدينية فقط ، والسؤال الآن : هل هناك تأثير للتعليم الأساسي أو الابتدائي والتعليم الثانوي على هذه التناولات المختلفة ؟ ليس لدى علم بنوع التعليم في مصر ولكن هناك أمثلة أخرى ، فقد كنت أدرس في الجزائر وقبل نصف عام تحدثت مع الطلبة عن الفتوحات الإسلامية والتحول في بداية العصر الإسلامي هناك ، مثلاً تحول مركز السلطة من دمشق إلى بغداد ، إلى آخر ذلك . وأشارت إلى بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية في هذه التطورات بجانب عوامل أخرى ولكن الطلبة قالوا لي إنه ليس هناك إلا العوامل الدينية في هذه التطورات . وانتهت المحاضرة في فوضى كبيرة ، وبعدها وقفت أتحدث مع بعض الطلبة فقالوا لي إن التعليم الثانوي والابتدائي في الجزائر لا يشير إلى عوامل أخرى بخلاف العامل الديني في هذه التطورات . وهذا يوضح لي أي مدى يؤثر التعليم على تناول التاريخ . وقد يكون هناك في هولندا وضع مشابه وخاصة في المدارس الابتدائية التي تفرق بين مدارس كاثوليكية وأخرى بروتستانتية ، ولكل منهما وجهة نظر مغالطة في رؤية التاريخ . ولكن في المستويات الأعلى وخاصة في الجامعة يأخذ الوضع في التحسن .

بالنسبة لورقة د . عاصم والذي قدم عرضاً قيمياً بالفعل يبدو لي أن الورقة اختصت بشيء من الخوض في إشكالتين بشكل منفصل : الأولى هي دور العوامل الأخلاقية في الواقعية التاريخية ، والثانية تتعلق بإمكان أو حق المؤرخ في أن يقوم التاريخ تقوياً موضوعياً وأنا أعتقد أن هناك علاقة بين الاثنين وأنها غير منفصلين .

(٨) د . سيد عسماوي :

سألتص حديثي إلى د . عاصم الدسوقي في قضية « الفصل » — وأنا أسمىه الفصل التصلي — في نقطتين : الأولى تتعلق بما بين التاريخ والسياسة والأخلاق ، وكنت أريد من د . عاصم أن يجرى لنا شكلاً من التأسيس النظري البسيط كمدخل ليين لنا كيف أتى بقضية « الفصل » هذه ، وكيف تم ذلك ؟ .

في تصوري أن هذه القضية لم تُفصل في أي علم من العلوم ، وأنا أرى ضرورة تأسيس ذلك بالنظر في الفكر العربي الإسلامي للفلاسفة الإسلاميين أو عند « كانت » و « هيجل » و « كارل ماركس » .. إلخ .

النقطة الثانية .. نحن نقول دائماً إن المؤرخ لا بد أن يوازن ما بين السليبيات والإيجابيات ، ويجب أن نفرق بين التاريخ كفن والتاريخ كعلم . وهناك من يقولون إن التاريخ ليس فناً . ولكن ما قولهم في من يسرد التاريخ بطريقة تؤثر في نفسية المستمع ؟ أليس ذلك نوعاً من أنواع الفن ؟ . عموماً إن قضية الفصل بين الأخلاق والسياسة وبين العلم والفن وغير ذلك من أنواع الفصل ، تعد شكلاً متعسفاً من تناول التاريخ . وأعتقد أنه لا بد من « التوفيق » بدلاً من « الصراع » في ذلك .

(٩) د . حسام عيسى :

يبدو أن البديهييات قد أصبحت غير ذلك ، فما زال الحاضرون يناقشون في موضوع هل التاريخ « علم » أو أنه ليس علماً !! ...

د . عصام الدسوقي يتحدث عن بديهية في نشأة علم التاريخ وهي أنه لا فصل بين الأخلاق والتاريخ وتدور حولها مناقشة ١١ .. أنا آسف لأني أقول إنها قامت على سوء فهم كامل في رأيي .. فكل العلوم الإنسانية في بدايتها كانت محاولة للفصل ما بين « ما قبل العلم » و « العلم » . وكانت محاولة « التوسير » لعمل قطع معرفي مع الفلسفة أو مع الأخلاق خطوة على الطريق . « ابن خلدون » حاول أن يفعل ذلك منذ قرون وهو يقول أن التاريخ « علم » ، وأى علم له موضوع وله منهج ، فما هو موضوع علم التاريخ ؟ . علم التاريخ يبحث في حركة أنساق اجتماعية ، والمؤرخ وظيفته الأساسية هي دراسة سياق الأحداث ثورة كانت أم حدثاً تاريخياً ثم يربط ما بين السياق والبناء (وهذا هو ما يسميه « باشلار » L'articulation) .. هذه هي مهمة المؤرخ ، وهذه المهمة تميزه عن « الكلامنجية » الذين يتحدثون ليلاً ونهاراً عن التاريخ المصري .

هناك من يعتقدون أن « العلم » في مقدور أى إنسان . ولو كان هذا صحيحاً — أى أن العلم يُقرأ في الظاهرة — لما احتجنا للعلماء أو المؤرخين . إنما العلم يقتضى وجود نظرية سابقة وهي التي نحدد للعالم ما يختاره وما لا يختاره ، ونحدد للمؤرخ أى وثيقة يعتمد عليها وأى وثيقة يهملها .

البراجماتية « السخيفة » هي التي تطرح ذلك في الواقع . عندما يقولون إن الشمس تشرق من الشرق كانوا يقرأون الظاهرة ويظنون أن العلم في الظاهرة وعندما أتى من يقول لهم إن الشمس ثابتة والأرض متحركة .. اعتبروا هذا جتونا مطبقاً ، وذلك لأنه خلاف الظاهر مع أن العلم دائماً خلاف الظاهر وقياساً على ذلك فمن يتصور أن في خطاب سعد زغلول علم ثورة ١٩١٩ فلما أنه « ساذج » أو « عيبط » ولن نقاشه !

من يقول إن مكيا فيللي كان يرى أن الحاكم لا بد أن يتجرد من الوازع الأخلاقي .. فإن فهمه يقترب من فهم أنيس منصور ! مكيا فيللي لم يقصد ذلك على الإطلاق . ومن يتصور ذلك فإنه مع الأسف يذكرني بفهم بعض أساتذة القانون في كلية الحقوق « لجان جاك روسو » ، هم يتصورون أن العقد الاجتماعي لم يكن موجوداً ويكتفون بصفحات طويلة في إثبات أنه فعلاً لم يكن موجوداً ! ! ومن يقرأ جان جاك روسو يجد أنه لا يتكلم في ذلك وأن العقد الاجتماعي هذا مجرد أداة في معركة أيديولوجية ضد الإقطاع ، وكان مقصده في ذلك أن النظم من صنع البشر ويمكن تغييرها وعمل ثورات ضد الحكم الظالم .

نعود لمكيا فيللي ، كان مكيا فيللي يقصد أن للتاريخ قوانينه وهي التي تحكمه ، ولم يكن يقصد أنه على الأمر أو الحاكم أن ينزع الأخلاق جانباً في تعامله مع الشعب الذي يحكمه .. هذا فهم ساذج لمكيا فيللي بلا شك .

وهذه القوانين التي تحكم العملية التاريخية ليس لها علاقة بالأخلاق وليس هدفها الوصول إلى غاية أخلاقية معروفة مقدماً . ولذلك فالفكر الديني الذي تحدث عنه د . عبد الرحيم لا يؤمن بالتاريخ ولا وجود للتاريخ في عرّفه لأن البداية هي النهاية . ونفس الشيء عند هيجل فليس عنده أيضاً تاريخ ، ولكنه كان يتكلم عن فلسفة التاريخ لأن التاريخ بالنسبة له هو تحقيق فكرة كانت موجودة في البداية . وكذلك فعل ابن خلدون مثل مكيا فيللي ، فقد ركز ابن خلدون على أن مسألة « العصبية » هي المحرك للصراعات وليس الأهواء أو الغايات الأخلاقية .

وقبل أن أنعم حديثي أقول إنني سمعت أحد السادة الحاضرين يقول في تعليقه « يجب أن ندرس سلوكيات فاروق الشخصية والسيف » . وأنا أتساءل كيف يمكن للمؤرخ أن يقع في هذا الخلط المبدئى ؟

(١٠) د . عبد العظيم رمضان :

في تصوري أن هدف هذه الندوة هو تحريك الأفكار وليس طرح الأسئلة والإجابة عليها . وهكذا حياتنا العلمية تمضى في محاولة لإثارة التفكير أكثر منها بحثاً عن إجابات نرجح بها أنفسنا حتى ولو جافت الحقيقة .

وأود هنا أن أقوم « بفرض اشتباك » في قضية علم التاريخ ، فالمؤرخ يكتب رؤيته للحدث التاريخي ومن الممكن أن تتغير هذه الرؤية

كما فعل الزميل الأستاذ طارق البشرى فى مقدمته الشهيرة ، فقد صَدَّر بها طبعة جديدة من الكتاب القديم . فالتناول العلمى لا يتغير ولكن الشيء القابل للتغير هو وجهة الرؤية ذاتها وزاوية التناول .

ويؤسفنى أن أقول إنَّ معظم الكتابات التاريخية تفتقر إلى المحتوى العلمى الحقيقى ، وأقسام التاريخ فى الجامعات مليئة برسائل علمية لا تستحق بأى حال من الأحوال وصف رسائل ، وزملائى يعرفون أننى ممتنع منذ فترة طويلة عن مناقشة أى رسائل لأننى لا أريد المشاركة فى جرم إعطاء ماجستير أو دكتوراه لعمل علمى أشعر أنه لا يصل إلى هذا المستوى .

سادس

كتابة تاريخ الصفوة السياسية (نموذج الصفوة البرلمانية)

(١) أ . عزة وهبي :

تطور النخبة البرلمانية في مصر وكتابة تاريخها
في الفترة ١٩١٩ — ١٩٥٢

(٢) د . سليمان نسيم :

المواقف الاجتماعية للصفوة البرلمانية المصرية من خلال
محاضر جلسات البرلمان في الفترة ١٩٢٤ — ١٩٥٢
مع التركيز على قضية التعليم

(٣) المناقشة .

تطور النخبة البرلمانية في مصر وكتابة تاريخها في الفترة ١٩١٩ — ١٩٥٢

عزة وهبي

١ — أهمية الدراسات البرلمانية :

في مصر كما في غيرها من البلاد التي عرفت المؤسسات البرلمانية تصبح الدراسة العلمية لهذه المؤسسات مسألة ذات أهمية بالغة ، ذلك أنها أى تلك المؤسسات — تكون مرآة عاكسة للنظام السياسي ككل بحيث يكون التحليل الاجتماعي الاقتصادي للبرلمان في بلد من البلدان ذا دلالة كبيرة على طبيعة أى نظام سياسي بافتراض أن هذه الطبيعة موضع جدل أو خلاف أو غموض سواء في بعدها الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي . كذلك يكون هذا التحليل عندما يمتد نطاقه الرمزي ليشمل مرحلة تاريخية متميزة أو أكثر مفيداً للغاية في بيان مسار تطور النظام السياسي في البلد المعنى من خلال تحديد مدى التغير الذي يطرأ على الخريطة الاجتماعية للبرلمان ومن ثم الاختلاف الذي يحدث في المواقف السياسية داخله .

ويلاحظ أن هذا التحليل يبقى صحيحاً سواء أكانت المؤسسات البرلمانية ذات طبيعة ديمقراطية صرف أو كانت لسلطة الحكم التنفيذية يد مباشرة أو غير مباشرة في تكوينها . ففي الحالة الأولى يكون المجتمع قد فرض الإطار الليبرالي للممارسة السياسية واطمأن لتتاج عملية الفرز الاجتماعي التي تتم من خلال الممارسة الحرة لحق التصويت وتضع في مقاعد السلطة التشريعية ممثلين لقوى اجتماعية ذات توجهات سياسية معينة ، وفي الحالة الثانية تلعب السلطة التنفيذية عادة دوراً مسيطراً أو مؤثراً في تكوين السلطة التشريعية بحيث تعبر عن ميزان اجتماعي — اقتصادي معين ، وطالما استمرت تؤدي هذا الدور فإن الأمر يعني أنها القوة المحورية في النظام السياسي وأنها تحدد لإيقاعه إلى حد بعيد ، ومن ثم فإن ميزان القوى الاجتماعي — الاقتصادي داخل البرلمان يكون مفيداً في تحديد طبيعة النظام السياسي ولو في لحظة زمنية معينة .

وبما يزيد من أهمية وجدوى الدراسات البرلمانية أن موضوعاتها عادة ما تتوفر عنها معلومات غزيرة ودقيقة لا تتاح لغورها من الموضوعات ، كالموضوعات الخاصة باتخاذ القرارات من قبل السلطة التنفيذية على سبيل المثال خاصة في مستوياتها العليا . ويرجع ذلك إلى تقليد المضابط البرلمانية التي تتضمن تسجيلاً دقيقاً لمشروعات القوانين والاقتراحات والأسئلة والاستجابات ... إلخ ، وما يدور بشأن هذا كله من مناقشات ، وتكون هذه المضابط عادة في متناول الباحثين بعكس غيرها من محاضر جلسات مجالس الوزراء مثلاً أو مجالس الأمن القومي وما إلى هذا . وحتى عندما يفرض نوع أو آخر من القيود على الوصول إلى هذه المضابط بالنسبة للباحثين العاديين فإن هذه القيود عادة لا تكون مطلقة .

كذلك فإن هناك حداً أدنى من البيانات يتوفر بدرجة أو بأخرى من الدقة عن أعضاء البرلمان ، الأمر الذي يفيد في تحليل انتماعاتهم الاجتماعية وأدوارهم الاقتصادية وذلك حيث إنهم يسجلون عادة بيانات أولية عن أنفسهم بمناسبة الترشح في الانتخابات ثم الانضمام للبرلمان في حالة الفوز . وبطبيعة الحال فإنه من المتصور أن يوجد ق ر أو آخر من عدم الدقة المتعمدة أو غير المتعمدة في هذه البيانات ، فقد يغفل المرشح أو العضو قدره من البيانات لتظهر درجة ثروته أو للتمسك بانتاء وظيفي أو مهني أو بدور سياسي سابق كان يؤديه أو للتأكيد على دوره الحالي سياسياً أو اقتصادياً دون إشارة إلى خلفيته السابقة . كما أن بعض البيانات أو كثيراً منها قد لا يكون بالتفصيل المطلوب لإعطاء دلالات دقيقة عن النشاط الاقتصادي للمرشح أو العضو ومن ثم انتاؤه الاجتماعي .

ومع ذلك يبقى أن هذه البيانات تمثل حداً أدنى مفيداً يمكن الاعتماد عليه في بناء أساس لتحليل علمي عن الانتاعات الاجتماعية لأعضاء النخبة البرلمانية .

وإذا ما حاولنا أن ننقل الكلام السابق من المستوى النظرى المجرد إلى المستوى العملى التجريى فإن الباحثة يمكن أن تشير إلى محاولة سابقة لها لدراسة النظام السياسى المصرى قبل ثورة الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ ومن خلال تحليل الشق البرلمانى في هذا النظام . وقد وقع الاختيار على دراسة آخر برلمان مصرى قبل الثورة (مجلس النواب في الفترة من ١٩٥٠ — ١٩٥٢ ومجلس الشيوخ في ذات الفترة) باعتبار أن هذا البرلمان يمثل آخر ما تطور إليه النظام السياسى المصرى في ذلك الوقت ، خاصة وأن البرلمان كان محكوما في هاتين السنتين بأغلبية وفدية في مجلس النواب وفي أعقاب انتخابات يناير ١٩٥٠ وفي مجلس الشيوخ منذ التجديد النصفى لأعضائه في مايو ١٩٥١ ، ولما كان حزب الوفد في ذلك الوقت يمثل أقوى الأحزاب ذات التوجهات الوطنية والإصلاحية بل والتقدمية في بعض الأحيان في داخل البنية الحزبية الرسمية في النظام السياسى المصرى في ذلك الوقت فإن سيطرته على البرلمان في تلك الفترة تصبح ذات فائدة واضحة في بيان الطبيعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لذلك النظام في أفضل أوضاعه .

وفي تحليل البنية السياسية والاجتماعية لهذا البرلمان تم الاعتماد أولاً على البيانات الرسمية الخاصة بالأعضاء ، وقد كانت كافية بطبيعة الحال فيما يتعلق بانتساباتهم الحزبية ، غير أنها كانت عامة أكثر مما ينبغي فيما يتعلق بالانتماءات الاجتماعية كما في وصف أحد الأعضاء بأنه من الأعيان أو يعمل بالأعمال الحرة مثلاً ، وهكذا تم اللجوء إلى عدة مصادر للوصول إلى تحديد أدق للانتماءات الاجتماعية للأعضاء على النحو التالى :

أ — فهرست إقرارات الملك طبقاً للمرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، وهو غير منشور وصادر عن الهيئة العامة للإصلاح الزراعى . وكذلك تصنيف الخاضعين لقوانين الإصلاح الزراعى وهو تصنيف غير منشور أعده د . عاصم الدسوقي وكان الغرض من الاعتماد على هذه المصادر هو تحديد كبار الملاك بين أعضاء البرلمان باعتبار أن من خضع لقانون الإصلاح الزراعى الصادر عام ١٩٥٢ لابد وأن يكون منهم .

ب — إحصاءات الشركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى في مصر لسنوات ١٩٤٩ — ١٩٥٠ ، و١٩٥١ — ١٩٥٢ ، وهو منشور في القاهرة عن المطبعة الأميرة عامى ١٩٥٢ ، و١٩٥٤ على التوالى ، وقد كان مفيداً في بيان مدى تمتع عضو البرلمان بعضوية مجالس إدارة الشركات الصناعية لبيان انتهائه إلى الرأسمالية الصناعية من عدمه .

ج — الدليل المصرى ، وهو موسوعة سنوية للتجارة والصناعة وعناوين أصحاب الأعمال والأعيان وموظفى الحكومة في القطر المصرى وذلك في سنواته الأربع والثلاثين ، وهو صادر في القاهرة عن مطبعة شركة الإعلانات الشرقية في السنوات من ١٩٥٠ — ١٩٥٢ ، وتم الاعتماد عليه في تحديد المتمعين من أعضاء البرلمان بعضوية مكاتب الغرف التجارية بما يعنى انتسابهم إلى فئة الرأسمالية التجارية .

وبالإضافة إلى ما سبق تم الاعتماد على العمل المتفرد للمرحوم محمد خليل صبحى « تاريخ الحياة النيابية في مصر » الملحق الأول للجزعين الخامس والسادس وهو صادر عن دار الكتب المصرية في القاهرة عام ١٩٤٧ ، وذلك لأخذ بعض البيانات التكميلية عن أعضاء برلمان ١٩٥٠ — ١٩٥٢ الذين لم توجد بيانات كافية عنهم وكانوا أعضاء في برلمانات سابقة بحيث وردت عنهم بيانات في هذا الملحق ، كما تم الحصول على بيانات شفوية من خلال مقابلات شخصية مع مسئولين حزبيين سابقين في عهد ما قبل الثورة أو موظفين عملوا في البرلمان في ذلك العهد فترات طويلة قد أكسبتهم قدراً يعتد به من المعرفة بهذه الأمور .

وقد كانت النتيجة هي الوصول إلى درجة عالية من الدقة فيما يتعلق ببيانات أعضاء البرلمان موضوع الدراسة حيث لم تتجاوز نسبة الذين لم يمكن تحديد هويتهم الاجتماعية ٤,٣٩٪ كما بين جدول رقم (١) .

جدول رقم (١)
البنية الاجتماعية لمجلس النواب (١٩٥٢ - ١٩٥٠)

الطبقة أو الفئة	العدد	%
كبار ملاك زراعيين	١١٤	٣٥,٧٤%
متوسط ملاك زراعيين	٨٦	٢٦,٩٦%
رأسماليون صناعيون	٤٥	١٤,١١%
رأسماليون تجاريون	١٩	٥,٩٦%
مهنيون	٦٦	٢٠,٩٦%
موظفون حكوميون	١٦	٥,٠٢%
غير محددى الهوية	١٤	٤,٣٩%

كما مكنت الطريقة السابقة في تحليل الانتعاشات الاجتماعية لأعضاء الصفوة البرلمانية قبل الثورة من بيان مدى تراكم عناصر السيطرة الاقتصادية لدى أفراد هذه الصفوة حيث تم التوصل إلى أن ٢١ من كبار الملاك كانوا يجمعون بين هذه الصفوة والانتعاش لفئة الرأسمالية الصناعية ، بينما كان هناك ٣ يجمعون بين نفس الصفوة (أي كبار الملاك) والانتعاش للرأسمالية التجارية وكان هناك ثلاثة يجمعون بين الانتعاشات الثلاثة (كبار ملاك + رأسمالية صناعية + رأسمالية تجارية) .

كذلك فإن التحليل السابق كان مفيداً للغاية في بيان الطبيعة الاجتماعية للأحزاب الموجودة في الساحة السياسية الرسمية في ذلك الوقت . وعلى سبيل المثال فقد أفاد في بيان الطبيعة الاجتماعية لحزب الوفد كما يبين جدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)
البنية الاجتماعية للأغلبية الوفدية داخل مجلس النواب (١٩٥٢ - ١٩٥٠)

الفئة	النسبة المئوية داخل الأغلبية الوفدية	النسبة المئوية داخل المجلس ككل
كبار الملاك الزراعيين	٣١,٩٠	٣٥,٧٤
متوسط ملاك الزراعيين	٢٦,١٩	٢٦,٩٦
رأسماليون صناعيون	١٠,٩٥	١٤,١١
رأسماليون تجاريون	٦,١٩	٥,٩٦
مهنيون	٢٧,١٤	٢٠,٩٦
موظفون	٣,٨١	٥,٠٢
لم تحدد هويتهم	٢,٣٨	٤,٣٩

• عزة وهبي ، تجربة الديمقراطية البرلمانية في مصر ، دراسة تحليلية لآخر برلمان مصري قبل ثورة ١٩٥٢ ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٥ ، ص ٨٠ .
• • النظر : عزة وهبي ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

ولعل الأمر الذى يثير الملاحظة للوهلة الأولى هو التقارب الواضح في النسب المثلثة لكل فئة من الفئات بين المجلس ككل وبين الأغلبية الوفدية كما يوضح الجدول . وإذا كانت نسب الملاك الزراعيين والرأسماليين الصناعيين أقل في الوفد منها في المجلس ككل فإنها ليست كما هو واضح أقل إلى الدرجة التى تجعل الوفد معبراً عن نسيج اجتماعى مختلف وإنما هي تبين فروقاً طفيفة في الدرجة .

ومع ذلك فمن الواضح أن الشيء الأساسى الذى تتميز به الأغلبية الوفدية هنا هو الوضع الخاص للمهنيين الذين يمثلون أعلى نسبة بعد كبار الملاك الزراعيين متبادلين في هذا مكانهم مع متوسطى الملاك الذين يحتلون هذا الوضع بالنسبة للمجلس ككل ، وبفارق واضح في النسبة (٢٧,١٤ ٪ داخل الأغلبية الوفدية مقابل ٢٠,٦٩ ٪ داخل المجلس ككل) وهو الأمر الذى يعكس الثقل الخاص للمهنيين — وبصفة خاصة المحامين — داخل الوفد والبرلمانات ذات الأغلبية الوفدية بصفة عامة .

كذلك أفاد التحليل في المساهمة في النقاش الدائر حول ما إذا كان الحزب السعدى هو الممثل الرئيسى لفئة الرأسمالية الصناعية في الساحة المصرية أم لا . وقد انتهى د . عبد العظيم رمضان على عكس كثير من الكتابات إلى خطأ الرأى القائل بتمثيل السعديين لمصالح البرجوازية الصناعية الكبيرة^(١) . والواقع أن نتائج التحليل السابق تؤيد رأى د . رمضان ، فمن بين ٤٥ عضواً يمثلون الرأسمالية الصناعية في مجلس النواب لم يكن هناك سوى ٢ فقط من السعديين بنسبة ٤,٤٤ ٪ مع العلم بأن حزب الوفد مثلاً قدم ٢٣ منهم بنسبة ٥١,١١ ٪ ، ولما كان عدد ممثلى كل من السعديين والوفديين في مجلس النواب يبلغ ٢٨ و ٢٢٦ على التوالى فإن هذا يعنى أن نسبة ممثلى الرأسمالية الصناعية داخل مجلس النواب السعديين والوفديين على التوالى ٧,١٤ ٪ ، ١٠,١٨ ٪ . وفي كل الأحوال فإن هذه الأرقام تؤيد وجهة النظر السابقة المنسوبة للدكتور عبد العظيم رمضان ، وتتسق عموماً مع الفكرة القائلة بأن الأحزاب المصرية بصفة عامة تعبر عن نسيج اجتماعى واقتصادى واحد^(٢) .

وربما كان الأهم من ذلك كله هو ما أفضى إليه التحليل من نتائج حاسمة بخصوص الجمود شبه المطلق الذى وصل إليه النظام السياسى المصرى قبل يوليو ١٩٥٢ تجاه محاولات الإصلاح وليس التغيير ، ويتضح ذلك في أقوى أمثلته في موقف البرلمان من المحاولات المبكرة لتحديد الملكية الزراعية في ذلك الوقت . حيث وُجِّهَ البرلمان بمجلسيه في الأربعينات والخمسينات بموقف واحد لا يتغير . كل المشروعات التى قدمت له بخصوص تحديد الملكية الزراعية على الرغم من الاعتدال الشديد لمعظمها ، وهي على سبيل الحصر المشروعات المقدمة من كل من محمد خطاب وإبراهيم يوسى مذكور ومريت غالى وإبراهيم شكرى .

وكان التكتيك الثابت الذى استخدم في البرلمان هو وأد هذه المشروعات بإغراقها في سلسلة من الإجراءات التى تصل في النهاية إلى عدم مناقشة هذه المشروعات أصلاً مع عدم الاعتراف بداية بوجود مشكلة سوء توزيع للملكية الزراعية . ومن الواضح أن سيطرة كبار الملاك الزراعيين على البرلمان — بما في ذلك البرلمان الوفدى ١٩٥٠ — ١٩٥٢ تمثل التفسير الأساسى لهذا الموقف المتحجر^(٣) .

(١) د . عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ — ١٩٥٢ ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والبحر ، يناير ١٩٧٨ ، ص ١٤ — ١٨ .

(٢) حرة وهى ، تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر (دراسة تحليلية لأثر برلمان مصرى قبل ثورة ١٩٥٢) ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٥ ، ص ٨٣ .

(٣) انظر التفاصيل في : المرجع السابق ، ص ٢٢٢ — ٢٣١ .

وهكذا يؤكد التحليل الواقعي للبرلمان في العمل مدى تعبيره عن مصالح طبقية محددة بل ومدى جموده في حماية هذه 'مصالح حيث تصدى لأية محاولة يخشى منها المساس المباشر ولو الطفيف بهذه المصالح مما أكد افتقاد صفوة النظام ممثلة هنا في الصفوة البرلمانية لأية راحة في الأفق تمكن من اتخاذ خطوات إصلاحية تطيل عمر النظام ، وهو الأمر الذي أفضى في النهاية إلى إنيهاره بالكامل .

٢ — واقع الدراسات البرلمانية :

إذا كانت الدراسات البرلمانية المتعمقة يمكن أن تكون — كما أوضح التحليل السابق — ذات فائدة كبيرة في تحليل النظام السياسي وتطوره في بلد من البلدان في فترة تاريخية معينة فإن ذلك قد يدفعنا للتساؤل عن الواقع الراهن لهذه الدراسات في البيئة العلمية المصرية . وقد لا يكون من قبيل المبالغة أن تقدم فرضية مؤداها أن هذا الواقع يقصر كثيراً عن المستوى المطلوب . ولكي نحاول إثبات صحة هذه الفرضية فإننا نسوق عدداً من المؤشرات أولها أنه لا يوجد اهتمام بالتحليل العلمي للتطور البرلماني في حد ذاته ، بمعنى أنه إذا كان من المسلم به أن هناك محاولات جادة متعددة ومتميزة لتحليل التطور التاريخي المصري بصفة عامة فإن هذه المحاولات اتسمت في جانب كبير منها بالعمومية بمعنى التأريخ لمراحل أو عهود بأكملها كما يتضح في أعمال الرواد من المؤرخين المصريين كافة التي لا نجد بنا حاجة لتكرار عناوينها بعد أن أصبحت علامات بارزة في تسجيل التاريخ المصري وتحليله بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع مضمونها .

ومن المهم أن نوضح أن وصف العمومية هنا لا ينصرف إلى نقد هذه الأعمال وإنما يقصد به من منظور هذه الورقة أن تلك الأعمال لم تتجه إلى التطور البرلماني في ذاته وإنما تناولته كأحد عناصر التأريخ لمرحلة معينة . ومن الواضح أننا لا نقصد أن هذا يعيب هذه الأعمال في حد ذاتها ، حيث إنها حددت لنفسها نطاقاً زمنياً وموضوعياً معيناً . ولكن هذه الحقيقة تشير إلى أنه لم يقدر للتطور البرلماني أن يلقى اهتماماً أصيلاً ومتعمقاً . وتنطبق نفس الملاحظة السابقة حتى على الأعمال التي تناولت فترة زمنية محددة بعدد قليل من السنوات أو بمحدث هام^(٤) .

ويلاحظ أن الدراسات التي خرجت من إطار العمومية بالمعنى السابق لم تهتم هي الأخرى بالتطور البرلماني في حد ذاته وإنما ركزت على بؤرة بحثية أخرى كالأحزاب السياسية^(٥) ، أو تاريخ طبقة من الطبقات^(٦) .

ولا يمثل كتاب جاكوب لاندو عن الحياة النيابية في مصر استثناء من الملاحظة السابقة ، حيث إن اتساع نطاق الفترة الزمنية التي تناولها بالإضافة إلى اهتمامه بتناول موضوع الأحزاب وتطور الحياة النيابية لم يجعله يتناول التطور البرلماني بدراسة عميقة ، وإنما اقتصر الأمر على تسجيل لمواقف بعض المجالس النيابية إزاء قضايا معينة أو لموقف الأحزاب فيها^(٧) .

(٤) انظر على سبيل المثال :

— طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٢ .

— عبد العظيم حميد رستمان ، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ إلى ١٩٤٨ ، بيروت : دار الوطن العربي ، ١٩٧٣ .

— حاتم أحمد الدسوقي ، مصر في الحرب العالمية الثانية ، جامعة الدول العربية — معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٦ .

(٥) على سبيل المثال :

— زكريا سليمان يوسى ، الحزب الوطني وفوره في السياسة المصرية من عام ١٩١٢ — ١٩٥٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ١٩٧٦ .

— محمد فريد حفيظ ، حزب الوفد ١٩٣٦ — ١٩٥٢ ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، يوليو ١٩٧٠ .

— Zaheer Masood Quraishi, Liberal Nationalism in Egypt Rise and Fall of the Wafd Party, Delhi: Kitab Mahal, 1987.

— انظر ريمون عباس حامد ، الحركة العمالية في مصر (١٨٩٩ — ١٩٥٢) ، القاهرة : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ .

— Gabriel Baer, A History of Land Ownership in Modern Egypt 1800 - 1950, London: Oxford Univ. Press 1962.

(٧) انظر : جاكوب لاندو ، الحياة النيابية والأحزاب في مصر من ١٨٦٦ إلى ١٩٥٢ ، ترجمة وتعليق سامي الليثي ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، بدون تاريخ نشر .

وربما كان العمل الوحيد الذى جعل من الظاهرة البرلمانية بؤرة لبحثه هو عمل الدكتور محمد فتح الله الخطيب عن المؤسسات البرلمانية^(٨) ، وهو يدخل بطبيعة الحال في إطار دراسات النظم السياسية ، لكنه باعتبار الفترة التى يدرسها يسد فراغاً كبيراً في مجال الدراسات البرلمانية لهذه الفترة . غير أنه يلاحظ أن هذا العمل لم تعقبه أعمال أخرى من قبل باحثين آخرين تكمل ما بدأ من جهده رائد في هذا المجال بحيث تصبح لدينا قاعدة قوية لمدرسة للدراسات البرلمانية المصرية .

ومن ناحية أخرى فإن الملاحظات السابقة المتعلقة بقصور الاهتمام بالدراسات البرلمانية في ذاتها تنطبق أيضاً على الدراسات غير التاريخية وتقتصد بها بالذات الدراسات القانونية والسياسية . فمن جانب تم تناول المؤسسات البرلمانية دائماً في دراسات القانون الدستوري كجزء من النظام السياسى الأشمل ولم يحدث أن خضعت لدراسة خاصة بها^(٩) ، ونفس الوضع بالنسبة للكتب التى تناولت النظام السياسى المصرى في الفترة السابقة على يوليو ١٩٥٢^(١٠) .

ومن هنا يمكن القول بأن الدراسات البرلمانية تعانى أصلاً من ظاهرة عدم الاهتمام ، أو لنقل إنها لم تلق الاهتمام الذى يتسق والأهمية التى سبق التنويه عنها ، وبالإضافة إلى ذلك فقد عانت مما عانت منه الدراسات التاريخية الأخرى من تحيز بعض المؤرخين نتيجة انتهاء حزن معين لهم أو غيره .

ولا تختلف الصورة كثيراً بل لعلها تتضح أكثر إذا ما خصصنا الحديث عن الدراسات التحليلية لتطور الصفوة البرلمانية بصفة خاصة ، وإن كان الأمر يقتضى منا وقفة عند جهدين متميزين بهذا الصدد يصلحان لإلقاء الضوء على واقع الدراسات الخاصة بالصفوة البرلمانية المصرية قبل ١٩٥٢ . الأول هو الجهد المتفرد الذى قام به الأستاذ محمد خليل صبحى عن تاريخ الحياة النيابية في مصر في عدة أجزاء ، حيث تضمن الملحق الأول للجزئين الخامس والسادس من كتابه سجلاً كاملاً لجمعية أعضاء الهيئات النيابية منذ عهد محمد على وحتى الهيئة النيابية التاسعة ١٩٤٦ ، والصفات الاجتماعية التى انتخبوا على أساسها وبيانات دوائهم الانتخابية ، وتكرار عضويتهم في المجالس إن وجد^(١١) . وبطبيعة الحال فإن جهود الأستاذ محمد خليل صبحى قد توقفت عند هذا المستوى التسجيلي وعلى الرغم من فائدتها الجمة لأى تحليل علمى للصفوة البرلمانية المصرية فإنها تقف عند مجرد كونها المتطلب الأساسى لإجراء مثل هذا التحليل .

أما الجهد المتميز الثانى فهو الدراسة القيمة للدكتور عاصم الدسوقي بعنوان « كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصرى (١٩١٤ — ١٩٥٢) »^(١٢) ، وهو يعد بالنسبة لتحليل الصفوة البرلمانية عملاً جزئياً حيث قام المؤلف بتحليل علمى دقيق لهذه الشريحة من الملاك الزراعيين وتحدث عن دورهم في الحياة السياسية المصرية بما في ذلك المؤسسات البرلمانية وهكذا غطى المنصر الخاص بكبار الملاك من الصفوة البرلمانية فاتحاً الباب لمزيد من الدراسات التى تنهج نفس المنهج وتركز على شرائح أو طبقات اجتماعية أخرى من الصفوة البرلمانية المصرية .

(٨) M.F.EL-Khatib, The Working of Parliamentary Institutions in Egypt 1824 - 1962, ph D Thesis, Univ. of Edinburgh, 1954.

(٩) يحتاجها حادثة تذكر منها على سبيل المثال :

د . السيد سبرى ، مبادئ القانون المصري للمصريين والمقارن ، ط ٤ ، القاهرة : مكتبة عبد الله ومبة ، ١٩٤٩ . وأنظر أيضاً : د . حسان خليل ود . سليمان الطباوى ، موجز القانون المصري ، ط ٤ ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥١ — ١٩٥٢ ود . مصطفى كامل ، شرح القانون المصري ، ط ١ ، القاهرة : دار الكتاب العربى ، ١٩٥٠ . (١٠) د . على الدين خليل ، السيرة والحكم في مصر ، القاهرة : مكتبة النهضة الشرق ، ١٩٧٥ .

(١١) محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجبان محمد على باشا ، الملحق الأول للجزئين الخامس والسادس ، القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٤٧ .

(١٢) د . عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (١٩١٤ — ١٩٥٢) ، ط ١ ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ديسمبر ١٩٧٥ .

وقد قامت الباحثة بمحاولة في إطار داسة تطور الصفوة البرلمانية في مصر قبل ١٩٥٢ من منظور الاستمرار والتغير مدفوعة في هذا بمجموعة من الملاحظات توفرت من خلال قراءة كتاب تاريخ الحياة النيابية في مصر للأستاذ محمد خليل صبحي وتحليل نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية لعام ١٩٥٠ حيث يبدو واضحاً للوهلة الأولى من قراءة كتاب تاريخ الحياة النيابية تكرار أسماء أسر معينة على نحو لافت للنظر منذ المجلس العالى في عهد محمد على وحتى نهاية النطاق الزمنى للكتاب في عام ١٩٤٦ .

كذلك لفت تحليل نتائج انتخابات مجلس النواب في مصر في يناير ١٩٥٠ إلى أن هناك ٣١ أسرة استلاعت أن تحافظ على نفوذها العائلى ، كما أظهرت الإحصائيات وجود ١٣ أسرة في هذا المجلس يمثلها نائبان ، و٤ أسر يمثلها ثلاثة ، وأسرة واحدة يمثلها أربعة ، كذلك أظهرت أن هناك ١٩ أسرة ممثلة في كلا مجلسى البرلمان وأن ١٠ من هذه الأسر ممثلة بممثلين و٦ ممثلة بثلاثة و٢ ممثلة بأربعة و٢ ممثلة بستة أعضاء .^(١٣)

وقد كانت هذه الملاحظات كافية لأن تثير تساؤلات علمية حول مدى استمرار النفوذ الأسرى في المجالس النيابية المصرية عبر الزمن . ولاشك في أن هذا النفوذ يرتبط بأوضاع اقتصادية معينة وبالذات في مجال الملكية الزراعية .

ولمحاولة قياس درجة هذا الاستمرار قامت الباحثة بتتبع تمثيل الأسر في المجالس النيابية المختلفة منذ المجلس العالى في عهد محمد على وحتى آخر برلمان قبل ثورة ١٩٥٢ ، وقد اعتمد هذا المسح الشامل على البيانات التى أوردها الأستاذ محمد خليل صبحي في كتاب تاريخ الحياة النيابية ، غير أنه لما كان الأستاذ صبحي قد توقف عند الحقبة النيابية التاسعة لمجلس النواب (١٩٤٥ — ١٩٤٦) والحقبة الثالثة لمجلس الشيوخ في نفس الفترة فقد تم جمع أسماء جميع أعضاء الهيئات النيابية بعد ذلك التاريخ وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وذلك من مصادرها الرسمية .

ولمحاولة قياس درجة استمرار النفوذ الأسرى في المجالس التشريعية المصرية عبر هذه الفترة الطويلة تم ترتيب جميع أسماء أعضاء الصفوة البرلمانية في هذه الفترة أبجدياً بحسب اسم الأسرة وليس اسم العضو ، واعتبر أنه لتسجيل وجود تمثيل لأسرة معينة في أحد المجالس النيابية لابد من توفر معيارين ؟ الأول اسم الأسرة بمعنى أنه لابد من أن يكون عضو المجلس الذى سيحسب متتمياً لأسرة معينة حاملاً لاسمها ، والثانى الموقع الجغرافى بمعنى أن أعضاء المجلس كافة الذين سيحسبون متممين لأسرة معينة لابد وأن يتنموا لمكان معين ثابت لا يتغير ، وقد اعتبر الحد الأقصى للنطاق الجغرافى للأسرة هو المديرية .

وقد أسفر هذا عن الجدول رقم (٣) الذى يبين أعداد الأسر التى مثلت في أكثر من مجلس في الفترة السابقة على ١٩٥٢ .

جدول رقم (٣)

استمرار النخبة البرلمانية في المجالس النيابية المصرية قبل ١٩٥٢

عبد المجلس	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١
عدد الأسر	٦٦	٦٤	٤٨	٤٢	٣٦	٢٩	٢٥	٢٠	١٤	٩	٩	٤	٤	٤	١	٢	—	٢	١	١

ولعل من المناسب للإدراك الدقيق لدلالة هذا الجدول أن نذكر بأن عدد المجالس التي خضعت للمسح بلغ ٢١ مجلساً منذ المجلس العالى في عهد محمد على وحتى آخر برلمان قبل ثورة ١٩٥٢ .

ومن الواضح من الجدول أننا قد اعتبرنا أن الأسر التي حافظت على قدر من الاستمرار هي تلك التي مثلت في أكثر من مجلس ، ومن البديهي أن درجة هذا الاستمرار ترتبط طردياً بعدد المجالس التي مثلت فيها أسرة ما بحيث تصل أقصاها في حالة الأسرة التي نجحت في أن تمثل في جميع المجالس (وهي أسرة أباطة من الشرقية) . كذلك فإنه من الواضح أن هناك علاقة عكسية بين عدد الأسر التي نجحت في تحقيق استمرار في التمثيل في المجالس التشريعية وبين عدد المجالس التي مثلت فيها . بمعنى أنه كلما زاد عدد الأسر قل عدد المجالس التي مثلت فيها وكلما قل عددها (أى الأسر) زاد عدد هذه المجالس .

ومع ذلك إذا حاولنا إيجاد مقياس لدرجة الاستمرار ينقسم إلى استمرار ضعيف ومتوسط وقوى واعتبرنا أن الاستمرار الضعيف هو من مجلسين إلى خمسة والمتوسط من ستة إلى تسعة والقوى من عشرة مجالس فأكثر فسوف نجد أن هناك ٥١ أسرة بنسبة ١٣,٣٨٪ من مجموع الأسر المسجلة في الجدول نجحت في تحقيق هذا الاستمرار القوى ، و ١١٠ أسرة نجحت في تحقيق الاستمرار المتوسط بنسبة ٢٨,٨٧٪ . وعموماً فإن بيانات الجدول تشير إلى وجود نفوذ سياسى متأصل على الأقل على المستوى المحلى لعدد يعتد به من الأسر .

ويبقى الموضوع الأهم الذى يتجاوز هذا التحليل الأول هو البحث عن الأساس الاجتماعى والاقتصادى لنفوذ هذه الأسر . وهو موضوع مازال يحتاج إلى أبحاث ودراسات متعمقة يشارك فيها باحثون لا يتمون إلى ميدان الدراسات التاريخية فحسب وإنما إلى ميدان الدراسات الاجتماعية والسياسية وربما الاقتصادية أيضاً . ومع ذلك فإن المؤشرات المستمدة من النتائج الأولية للتحليل السابق تعطى أساساً للافتراض بأن ملكية الأرض الزراعية ربما تكون هي العنصر الأساسى في قاعدة النفوذ لهذه الأسر والدليل على ذلك أن الأسر المسجلة في جدول رقم (٣) تنتمى في أغليتها الكبيرة إلى الريف وليس إلى الحضر حيث بلغ عدد الأسر الحضرية من المجموع العام للأسر في جدول (٣) ٢٧ من ٣٨١ أسرة بما نسبته ٧,٠٨٪ . فضلاً عن أن ثلث عدد هذه الأسر (أي تسع) من الأسر ذات التمثيل في مجلسين فقط و ٢٣ أسرة من ال ٢٧ (أي بنسبة مغوية ٨٥,١٨٪) تنتمى إلى شريحة الاستمرار الضعيف بينما تنتمى ٣ أسر فقط إلى شريحة الاستمرار المتوسط بنسبة ١١,١١٪ وأسرة واحدة فقط (مثلت في عشرة مجالس) إلى شريحة الاستمرار القوى بنسبة ٣,٧٪ . ولعل هذه المؤشرات الأولية تمثل خطوة البداية في دراسات أكثر تفصيلاً وعميقاً في هذا الموضوع فضلاً عن أنها ستتمكن من مواصلة الدراسة بعد ١٩٥٢ لمحاولة قياس درجة التغير الاجتماعى والسياسى والاقتصادى الذى حدث بعد الثورة .

المواقف الاجتماعية للصفوة البرلمانية المصرية من خلال محاضر جلسات البرلمان في الفترة ١٩٢٤ - ١٩٥٢ مع التركيز على قضية التعليم*

د . سليمان نسيم

« إن إفريقيا وروما تحيان في مصرأهما الروحية ، معلمة
الإنسانية ، وما كان للباثيون في أثينا ، أو الفورم في روما ،
وجود ، بغير أطلال طيبة »
فكتور مارجريت
كاتب فرنسي

مدخل الدراسة : التشريع أداة بناء المجتمع ومظهر حركته وتطوره . والقوانين للشعوب تربية . وإذا كنت في هذا البحث
أقرن بين محاضر جلسات البرلمان ومسار مصر الاجتماعي ، في تاريخنا المعاصر ، فلأن البرلمان هو مركز التشريع الذي يوجه
حياة المجتمع . إن سلباً أو إيجاباً .

وإذا كان حديثي عن المسار الاجتماعي ، بوجه عام ، فقد وجدت من الضروري أن يكون للتعليم نصيب ملحوظ منه :
ذلك أن التعليم هو الوسيلة الأساسية لتحقيق استنارة الأمة إذ يمكنها من اختيار ممثليها الصالحين للتصير عنها في الأجهزة التشريعية
وبالتالي لإدارة دفة الحكم . ونعرف أن الأمة الجاهلة لا يمكنها ، في الغالب ، أن تتحمل مسؤولية انتخاب ممثليها في المجالس
النيابية انتخاباً سليماً . ومن هنا كانت الرابطة وثيقة ، بل عضوية ، بين التشريع والتعليم ، وبينهما جميعاً وبين تغير المجتمع
وتطوره . وبالنسبة لمصر المعاصرة ، « فإن أحوال التعليم ليست — في حقيقتها — سوى محصلة الشد والجذب بين مختلف
القوى في المجتمع بل إن تفهمها تفهماً كاملاً يقتضي نسبتها إلى تلك القوى ومعرفة العلاقات والدوافع الاجتماعية التي اقترنت
بها^(١) . ومن هنا تعطينا دراسة الخلفية التاريخية وتحليل مصادرها ونقدتها ، أسباب وأصول القضايا الاجتماعية وفي مقدمتها
التعليم .

ولأننا بصدد قضية الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخنا المعاصر ، بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٥٢ ، فقد كان من الضروري
أن نطرق باب البرلمان في لقاء مع مجلسي النواب والشيوخ كجهاز تشريع ، فجلساتهما ، وما تم فيها من مناقشات ،
مؤيدة ومعارضة ، وما اتخذ فيها من قرارات ، ولجانها ، وما قامت به من دراسات ، وما سجلته من تقارير ، تعتبر مادة
تاريخية أولية يمكن الاعتماد عليها كمصدر أساسي من مصادر البحث التاريخي إذ هي تعكس صورة صحيحة لحقيقة القوى
السياسية والاجتماعية التي قررت مصير مصر إبان تلك الفترة . فلقد برزت فيها قوى النضال الوطني من ناحية ، تقابلها
من الناحية الأخرى قوى الإنجليز المحتلين ، وأوتوقراطية القصر المستبد ، وسيطرة وتحكم أصحاب الثروة ، زراعية وصناعية ،
مما جعل من ساحة الحياة المصرية مسرحاً للمتناقضات شهد شداً وجذباً مستمرين ترتفع خلالها حيناً أسهم القوى الشعبية ،
وتنتصر خلالها أحياناً القوى المضادة مما جعل البرلمان المصري منعزلاً عن تطلعات الشعب ومتطلباته لأن النظام كله كان
قائماً على الانعزالية بين الحاكم والشعب . ومع ذلك فقيمة أهمية خاصة لمحاضر جلسات لجنة الدستور ثم جلسات البرلمان^(٢)

* قام المقرر باختصار جزء صغير من هذه الورقة لاجتماعات شيق للساحة . كما قام بصنل العنوان ليلازم النص .

(١) حامد عمار — بعض ملغيم علم الاجتماع — القاهرة : معهد الدراسات العربية — سنة ١٩٥٨ / سنة ١٩٥٩ — ص ٣١ .

(٢) منذ قيام أول وزارة دستورية سنة ١٩٢٤ برئاسة سعد زغلول وحتى سنة ١٩٥٢ قطع البرلمان المصري عشر دورات نيابة حلفت كل منها باسم « الهيئة القنابية » بالنسبة لمجلس
النواب ، و « الفصل التشريعي » بالنسبة لمجلس الشيوخ .

كمصدر لكتابة تاريخنا الاجتماعى المعاصر . وتأتينا هنا شهادة تأكيد لهذه الحقيقة من بعض معاصرى هذه الحقبة ، عضوين لى البرلمان ، فماذا قالوا ؟ « إن علة هذه المتناقضات إنما ترجع إلى تشريعاتنا التى كانت تخرج إما ناقصة أو غير صالحة ، أو تأتى راكدة أو مصلحية لا تحقق سوى نتائج مؤقتة^(٣) » . ولم يجد هذان العضوان مثالا يؤكدان به رأيهما أفضل من التعليم فقد استشهدا به قائلين : « حتى نظامنا التعليمى لم تكن له سياسة قومية ثابتة بل كان كل ما أدخل عليه من تعديل وتغيير فى الثلاثين سنة الأخيرة [بين ١٩١٥ و ١٩٤٥] إنما جاء وليد نظرات جزئية ونزعات شخصية لا تتفق وظروفنا الاجتماعية^(٤) » .

منهج البحث : من الطبيعى أن يكون المنهج الذى تتبعه فى بحث هذا الموضوع هو المنهج التاريخى من حيث إنه تتبع للأحداث التاريخية ، من عدة مصادر ، وكذا منهج تحليل المضمون الذى يقف أمام مناقشات وقرارات أعضاء مجلسى البرلمان — النواب والشيوخ — لقراءة مدلولها ومغزاها ، وتعمق انتعاضات قائلها على ضوء الخلفية التاريخية التى تصنعها الأحداث والمواقف . يقول ج . بير : « إن المنهج التاريخى يساعد على دراسة أبعاد الظواهر الاجتماعية وفى هذا كشف لمفتاح فهم واقعنا المعاصر مما يهد لتشخيص السمات الحقيقية للكثير من مشكلاتنا وبالتالى لبحث وسائل علاجها^(٥) » .

ولكى تأتى الدراسة وافية متكاملة ، فقد كان من الضروري الرجوع إلى بعض المراجع المعاصرة لتتبع مسار بعض الأحداث واستقراء انطباعاتها وتأثيرها على مواقف أعضاء البرلمان وقراراتهم التى كانت — كما هو معروف — تتحول مع الوقت إلى قوانين وتشريعات . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أرى أن نقطة البداية فى هذا البحث ، التعرف إلى قانون الانتخاب الذى انبثق عن دستور ١٩٢٣^(٦) إذ هو القانون الذى شكل البرلمان على أساسه من حيث الشروط الواجب توافرها فى أعضائه ، والأسلوب الذى تجمع من خلاله جمعية الناخبين ، وشروط الناخب ، ثم مدى تدخل السلطة الحاكمة فى سير عملية الانتخاب ، وبالتالى مدى تعرضها للزيف والترف .

نقطة البدء : وبداية يجب أن نذكر أن « إعلان النظام المصرى جاء على إثر صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ثم إصدار دستور سنة ١٩٢٣ الذى ولدت به الدولة المصرية ودخلت به مرحلة البناء السياسى وتشكيل البرلمان وما يرتبط به من التنظيم الحزبى وتكوين اللجان وعرض البرامج ونشرها ومناقشتها والدفاع عنها بمختلف الأساليب^(٧) » .

وكانت قد تكونت لجنة لوضع الدستور بأمر ملكى صدر فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ من ثلاثين عضوا . ومن تأمل انتعاضات هؤلاء الأعضاء يَر أن أغلبهم ينتمى إلى الطبقة الأرستقراطية ، ومن خلال المناقشات التى دارت بينهم ، والتى سجلتها محاضر اللجنة ، يمكننا أن ندرك طبيعة التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية التى وجهت فكر اللجنة وكيف تأثر هذا الفكر بضغط القصر وإن كان قد وضح فيه أيضا تأثير تطلعات الشعب . ولعل من أصدق الأدلة على تأثير الطبقة الأرستقراطية على أعمال لجنة الدستور ، ما جاء فى مادته الخامسة عشر « إنذار الصحف ووقفها أو تعطيلها بالطريق الإدارى عطلور إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى » . فما هو هذا النظام الاجتماعى ؟ إنما هو فى حقيقته النظام الطبقي ،

(٣) إبراهيم مذكور — مريت خال — الإدارة الحكومية — القاهرة — دار الفصول للنشر — الطبعة الثالثة — سنة ١٩٤٥ — ص ١٥ ، ٨٩ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) ج . بير — دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة — ترجمة وتقديم عبد الحالى لاشين ، عبد الحميد الجمال — القاهرة — مكتبة الحرية — ١٩٧٦ — التقديم — ص ٣ .

(٦) بحت أول قانون وإف للاصخاب هو قانون مارس سنة ١٨٨٢ م — جادى الأولى سنة ١٢٩٩ هـ . مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية — راجع صورة الأمر المائل المحلى لى القائل لقانون الاصخاب — صدر بأمر لمطرة القضية المحلى لى عهد رئيس مجلس النظار محمود سامى البارودى ونظر الناحية — دار الوثائق التاريخية بالقاهرة ، الآن (مركز : تاريخ مصر المعاصر بدار الكتب — كوريش النيل) — وراجع عبد الرحمن قرانى — فى أحقاب الثورة — مكتبة النهضة ١٩٥٩ ع ١ .

(٧) شفيق خريال — المفاوضات المصرية البريطانية — القاهرة — مكتبة النهضة — سنة ١٩٥٢ — المقدمة .

الذى يُعتبر أحد محركات الحياة الاجتماعية ، بل وأحد أسس النظام الاجتماعى كله ، خلال هذه الحقبة . إنه يحسب لأية شبهة اعتراض على وجوده فإن قام الاعتراض وجب العقاب .

إن إحصاءات ١٩٤٥ — ونأخذها كنموذج لهذه الحقبة — تذكر أن الدخل القومى بلغ ٥٠٢ مليون جنيه كان نصيب فئة الإقطاعيين منه نحو ٣٠٨ مليون أى ٦١ ٪ . ولذلك لا نعجب أن يكون متوسط دخل الإنسان المصرى سنويا خلال هذه الحقبة لا يزيد عن ثلاثين جنيها فقط إن لم يقل^(٨) . يحدث هذا فى الوقت الذى يتم فيه التزاوج بين أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة والاحتكاريين التجاريين والصناعيين والذى دخل فيه رأس المال الأجنبى فكانت المحصلة مجتمع الـ ١,٥ ٪ والذى أخذ يكتسب مع الوقت صفة القوة المؤثرة فى قيام البرلمانات ، وتشكيل الحكومات بل إن هذه الطبقة هى التى كان قد سبق لها أن نجحت فى الوصول ، بفضل مؤازرة القصر ، إلى عضوية لجنة الدستور فكان أن اتجهاته العامة جاءت وكأنها فصلت لصالحها والحفاظ على مصالحها^(٩) .

كان مجلس الشيوخ يمثل المصالح الرأسمالية والإقطاعية الكبرى ، أما مجلس النواب فكان يمثل الطبقة الوسطى ، وبقيت الطبقة الكادحة المدممة (العمال والفلاحون وصغار الموظفين) بعيدة عن الحكم فكان منطقا طبيعيا تعليمية حماية الأمر : أن يعطل مجلس الشيوخ كل مشروع من شأنه التقليل من الفروق الطبقة أو تخفيض الإيجارات الزراعية أو إصدار قوانين النقابات العمالية أو نشر التعليم أو حتى التقليل من نفقاته بل إنَّ العكس هو الذى حدث : رفع المصروفات والحد من القبول^(١٠) . وإذا كان الشيء بالشىء يذكر فإن أجهرتنا التشريعية التى وقعت تحت تأثير الإنجليز قبل سنة ١٩١٩ حين غشوا صوتها ومقاومتها الوطنية فكان أن ألغوا المجلسين الموجودين وهما مجلسا شورى القوانين والجمعية العمومية ليضعا بدلا منهما الجمعية التشريعية ومع ذلك فلم يعدم النضال الوطنى وسيلة يثبت بها وجوده بهذه الجمعية فقد انتخب المصريون سعد زغلول عن دائرتين وكان أن أصبح هو الوكيل المنتخب لها مما كان مقدمة طبيعية ليأخذ دوره السياسى البارز بعد ذلك .

وبالرغم من أن الدستور صدر كمنحة من الملك ، وجعل له حق إقالة الوزارة ، (المادة ٤٥) وحل مجلس النواب ، (المادة ٣٨) مما نتج عنه عدم استقرار الحكم النيابى ، إلا أن القوى الشعبية تمكنت ، على امتداد الحقبة كلها ، من إثبات وجودها فى كل مرة كان الملك قزاد يحل مجلس النواب — كان الشعب يصر على إعادة مثليه مرة أخرى . حدث ذلك سنة ١٩٢٥ بعد إسقاط الوزارة الدستورية الأولى التى اقترنت بتعديل الدستور ، ثم حدث سنة ١٩٢٨ حين عطل محمد محمود العمل بالدستور لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ثم بعد أن ألغى إسماعيل صدق النظام النيابى كله سنة ١٩٣٠ بإلغاء دستور سنة ١٩٢٣ ووضع دستور جديد وقانون انتخاب جديد . ونحيل القارئ إلى كتاب « الانقلابات الدستورية فى مصر » الذى سبقت الإشارة إليه ، ففيه دراسة شاملة عن مراحل هذا الصراع ونتائجه السياسية ، وذلك لنعود إلى صميم بحثنا عن محاضر جلسات البرلمان ، وإنما كان هذا — فى رأينا — هو المدخل العلمى والطبيعى لموضوعنا على التخصيص . وما يجب أن نسجله فى هذا المقام أن تغلب الطليقات المستغلة على القوى الشعبية ، وإن استغرق نحو ثلثى الفترة ، فى الوقت الذى لم تتح الفرصة لهذه القوى أن تفوز بالحكم ، وبالتالي تحقق وجودها النيابى والسياسى إلا ثلث الفترة فقط ، لكنها مع ذلك نجحت فى إصدار مجموعة من التشريعات السياسية والاجتماعية^(١١) ، وتمكنت من مقاومة أساليب تزييف

(٨) سليمان نسي — موقف أجهزة التشريع والرأى من قضايا التعليم فى مصر من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٥٢ — رسالة دكتوراه غير مطبوعة — تربية عين حمس — ١٩٧٨

(٩) عل شلى ، مصطفى الحناى جبر — الانقلابات الدستورية فى مصر (١٩٣١ — ١٩٣٦) — القاهرة — الهيئة المصرية العامة للكتاب — سنة ١٩٨١ — ص ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ٨٠ .

(١٠) محمد أبس — رجب حراز — الجلول القارية ثورة ٢٣ يوليو — القاهرة — مكتبة النهضة — سنة ١٩٥٢ — ص ١٥٥ .

(١١) سليمان نسي — المرجع السابق — ص ٩٥ ، ٩٦ .

الانتخابات ، ومواجهة القصر والإنجليز في إصرار . يقول الأستاذ عباس العقاد « إن الناخب المصرى سواء من الأميين أو المتعلمين قد أدى الأمانة في مواقف كثيرة على أحسن وجه^(١٢) » . يحدث هذا في الوقت الذى كان فيه زعماء الأقلية الرجعية يظهرون خضوعهم بأسلوب مهين فهذا محمد توفيق نسيم يقول في خطاب قبوله تولي رئاسة الوزارة الذى يرفعه للملك فؤاد « وما أنا إلا عبد من رعاياه فرضت على طاعته » . أما زيور وإسماعيل صدق وزير داخلته سنة ١٩٢٥ فقد سخرا قوى الحكومة لمنع سعد زغلول وأنصار الوفد من الفوز في الانتخابات ولجأ إلى كل الوسائل غير المشروعة ، لتزييف إرادة الأمة فكانت بلرة إفساد الإدارة الحكومية والوقية بينها وبين الشعب الأمر الذى ظلت مصر تعاني من نتائجه ومضاعفاته الأخلاقية والاجتماعية حتى يومنا هذا . حتى الأعضاء الذين وضعوا الدستور ارتدوا عن حمايته وعلى رأسهم عبد العزيز فهمي الذى انزلق في حفرة سحيقة من سوء فهم الشعب المصرى حين قال : « إن الدستور ثوب فضفاض ثم أخذ يؤكد حق الملك في حل مجلس النواب الذى جاء عقب كل إجراءات القمع التي ارتكبتها إسماعيل صدق وعمود زيور سنة ١٩٢٥ فكان أن حل الملك المجلس فعلا للمرة الثانية مما جاء اعتداء صارخا على الدستور . وهذا الأسلوب هو الذى دأب كل من الملك فؤاد^(١٣) ، والملك فاروق من بعده ، على اتباعه للحد من حرية الشعب ، والوقوف في طريق نضاله ضد العدو الحقيقي وهو المحتل الإنجليزى ، فكان هذا الانقسام بين القصر والقوى الرجعية من جانب ، والقوى الشعبية من جانب آخر ، سببا في تعطيل صدور العديد من التشريعات البناءة لبلدنا كإنشاء مجلس الدولة ، وديوان المحاسبة ، كما كان سببا في وقف تشريعات أخرى كالتشريع الخاص بالمسؤولية الوزارية وفرض الضرائب التصاعدية ونقابة المعلمين . وهذه أمثلة فقط لكن ليس من الصعب أن ندرك معها ما كان من تعطيلها أو وقفها من آثار في تعويق المسار الاجتماعي في مصر . ترى هل امتد هذا التعويق للتجربة الديمقراطية ذاتها ؟ لعل ما يقوله الأستاذ شفيق غريبال يصلح إجابة عن هذا السؤال : « إن هذا الصراع قد أدى إلى سوء الأوضاع البرلمانية فتمرضت تجربتنا السياسية الديمقراطية للفشل مما انعكس بدوره على الأحوال الاجتماعية^(١٤) » .

محاضر جلسات البرلمان كمصدر لكتابة تاريخنا الاجتماعي المعاصر :

الموضوع كما هو واضح ، ليس سهلا . فمن الصعوبة بمكان أن نجري على محاضر جلسات عشر دورات نيابية بين ١٩٢٣ ، ١٩٥٢ ، انتظمتها آلاف الصفحات ، من القطع الكبير ، لرسم ، من خلالها ، خريطة مصر الاجتماعية وذلك من واقع المناقشات والتقارير والتوصيات والقوانين التي حددت المسار الاجتماعي للمصريين . لذلك كان لا بد منهجيا ، من تحديد مجموعة من المحاور بحيث يكون محورها الأساسى هو الإنسان المصرى ، فالإنسان ، عموماً ، هو حجر الزاوية في البناء الاجتماعي ، والقوانين التي تصدر ، والتشريعات التي تعتمد ، إنما تستهدف في الواقع والحقيقة ، حياة الإنسان ، سواء في علاقته بأسرته أو مجتمعه . وقد تأتى هذه التشريعات وتلك القوانين بحيث تكون سببا في المزيد من التأخر والتخلف ، كما حدث في مصر أحيانا كثيرة ، إبان الحقبة التي حددناها للدراسة^(١٥) ، لكنها مع ذلك ستبقى من ناحية شاهدا تاريخيا ، ومن ناحية أخرى مصدرا للمادة التاريخية الأولية التي تحتبر أساس الكتابة التاريخية الموضوعية .

(١٢) يوميات — موضوع : المناصب للمصرى وفلسفة أرسطو — القاهرة — دار المعارف — سنة ١٩٦٣ — ص ٢١ ، ٢٥ .

(١٣) كان من آمال هذا الملك المستبد أن يسمر حقه في تعيين الرؤساء الدينين : شيخ الأزهر وبرطريك الكنيسة (راجع الأحمدي الطواهرى : السياسة والأزهر) القاهرة — مطبعة الاعتدال — سنة ١٩٤٥ — ص ٣٣٩ — ٣٤٣ وأحمد شفيق — الحريات — الحولية الخامسة — (وبالتحديد في حادث اعتبار البابا رؤساء التاسع عشر بطريركا للكنيسة عقب وفاة البابا كيرلس الخامس سنة ١٩٢٧) .

(١٤) للمواضع المصرية البريطانية — ص ١٦٣ .

(١٥) من لئيم أن نشير هنا إلى مرجع هام عالج الأوضاع الاجتماعية والمظاهر الثقافية في مصر في الفترة السابقة على الفترة التي حددناها للدراسة ، وبالتحديد من ١٩١٤ إلى ١٩٦٨ ، ومن للبعد الرجوع إليه كمنهيد لدراسة موضوعنا . راجع : لطيفة محمد سالم ، — مصر في الحرب العالمية الأولى — ١٩١٤ — ١٩١٨ — القاهرة — الهيئة المصرية العامة للكتاب — ١٩٨٤ — الفصل الثالث (من ص ١٥٧ إلى ص ٢٣١) . وراجع أيضا — مكى الطيب شيخة — بريطانيا وفورة ١٩١٩ المصرية — القاهرة — معهد البحوث العربية — ١٩٧٦ .

أما هذه المحاور الثلاثة :

الأول : نوعية نظرة السلطات الحاكمة ، والمؤسسات الحزبية للإنسان المصرى وهى النظرة التى على أساسها ، ومن منطلقها ، صدرت أغلب تشريعاتنا وقوانيننا الاجتماعية خلال هذه الفترة .

الثانى : أيديولوجية القوى السياسية وأثر فلسفة التدرج على حركة المجتمع المصرى .

الثالث : الأوضاع المالية والاقتصادية وما اقترن بها من تشريعات وما ترتب عليها من آثار اجتماعية .

المحور الأول : نوعية نظرة السلطات الحاكمة والمؤسسات الحزبية للإنسان المصرى : فى رأى أن نظرة السلطات الحاكمة للإنسان المصرى ، وللشعب المصرى ، كانت محركا هاما وراء مسار الحياة الاجتماعية فى مصر إبان هذه الحقبة بل ويمكن القول وحتى أيامنا الحالية . فبنسبة الأمة ، وما يترتب عليها من تخلف فكرى واجتماعى ، ووجود الطبقة والفروق الكبيرة فى الدخل ، كل هذه تكسب الطبقة الحاكمة نوعا من الصلف والتعالى ، كما تؤدي بالغالبية من الشعب إلى الشعور بالدونية وبالتالى العجز عن الدفاع عما يجب أن تمنحه من حقوق . هذا الوضع ، وجوهه الصراع بين الفريقين ، كان وراء حركة مصر الاجتماعية .

لقد كان لواء الحكم يعقد لحزب الوفد الذى كان يحصل على أغلبية الأصوات . لكن ما أن بدأ تزوير الحكومات المتتابعة للانتخابات ، خاصة منذ ١٩٢٧ ، حتى احتل التوازن السياسى ، واضطرب بالتالى ميزان العدالة الاجتماعية ، وعاشت مصر ، والإنسان المصرى فى يؤس المعاناة والظلم .

وكان طبيعيا أن يستمد كل حزب ، وصل إلى الحكم ، أسلوب حكمه من واقع أيديولوجيته ونظرتة إلى الشعب المصرى والإنسان المصرى . كان الوفد مثلا يؤمن بأن ثلاثة أهداف كبيرة^(١٦) عليه أن يحققها حين يصل إلى الحكم :

- ١ — الهدف الوطنى بالكفاح ضد المحتل (وقد عاش هذا الهدف سواء كان فى الحكم أم خارجه) .
- ٢ — الهدف السياسى بإصلاح أمور البلاد وتشريع القوانين التى من شأنها أن تقضى على المشاكل التى تعانى منها مصر .
- ٣ — الهدف الثالث هو الهدف الدستورى أو الديمقراطى . باتباع الأساليب الديمقراطية السليمة فى الانتخابات حتى يصل بمثل الشعب الحقيقيون إلى البرلمان وبالتالى إلى السلطة التنفيذية .

لكن أحزاب الأقلية كانت لها نظرة أخرى ورأى آخر . ونعنى بأحزاب الأقلية فى الفترة التى حددناها للدراسة : الاتحاد — الشعب — الأحرار الدستوريون — الحزب السعدى . وهى التى كانت تصل عادة إلى الحكم^(١٧) . هذه الأحزاب كانت تعتقد أن الشعب المصرى لم يصل بعد إلى درجة النضج التى تؤهله أن يحكم نفسه بنفسه . وهى ذات الفكرة التى نادى بها الإنجليز وأعلنها « ونجت » المعتمد البريطانى للزعماء الثلاثة : على شعراوى ، وعبد العزيز فهمى وسعد زغلول فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ . لقد اعتقد مؤسسو هذه الأحزاب ، وعلى رأسهم الملك فؤاد ، أن الحياة الدستورية بما فيها من نظام الحكم النيابى ليست من طبيعة الأمة المصرية لسببين :

- ١ — أن الشعب اعتاد على حكم الفرد المطلق .
- ب — أن سواد الشعب لم يدرك بعد من العلم ما يساعده على تفهم معنى الحكم النيابى^(١٨) .

(١٦) مكرم حيد — الولد المصرى : نظامه وأفراده — الأهرام فى ١٠ / ١ / ١٩٣٥ ص ١٧ .
(١٧) لقد وجدت أحزاب أخرى مثل الحزب الوطنى ، الإخوان المسلمين — مصر الفتاة ، الحزب الشيوعى المصرى ، العمال ثم الكتلة الوفدية (ظهر فى الأربعينات) لكنها كانت أفكاراً وإلهامات دود أن تتمكن من الوصول إلى الحكم باستثناء الكتلة مرة واحدة سنة ١٩٤٤ .
(١٨) عبد الحليم الجندى — تطور التشريعات وفقا للميثاق والديمقراطية — القاهرة — ١٩٦٥ ص ٢٩ .

وكان على رأس هؤلاء القصر والإنجليز . أما القصر فلأن الوفد كان العدو الأول له فاتبع معه ، حين يفوز بأغلبية الأصوات في الانتخابات البرلمانية ، خطة حل مجلس النواب ولو بعد بضع ساعات من انعقاده مما أدى إلى الانهيار الدستوري ، وهذه كانت السمة الغالبة طوال هذه الحقبة . وأما الإنجليز فقد اتخذوا موقف التشفي من الوطنيين فأطلقوا عليهم القصر من ناحية ، وأعداء الديمقراطية من ناحية أخرى واقترن هذا كله باستخدام العنف ومصادرة الحريات والسجن والاعتقال الأمر الذي نهم عن منتهى الاستهانة بكرامة الإنسان المصري وحقوقه الطبيعية حتى ألغى الدستور نفسه واستبدل به دستور آخر سنة ١٩٣٠ جاء في أسباب إصداره « أن دستور ١٩٢٣ لم يحقق في رأيهم إقرار النظام والسلام وتوجيه الأمور العامة إلى حيز الغايات على يد الصالحين لذلك القادرين عليه » . وواضح أن هؤلاء الصالحين القادرين ليسوا سوى النخبة الممتازة من العائلات الكبيرة . ولقد تم إلغاء الدستور على يد إسماعيل صدق بعد أن رأى أنه بالرغم من كل أساليب البعش التي اتَّخَذَتْ كانت الغلبة للقوى الشعبية خاصة بعد أن عدل قانون الانتخابات في عهد وزارة سعد زغلول سنة ١٩٢٤ فجعل مباشرة مما جعل الجماهير أكثر قدرة على التمثيل الديمقراطي . وبالرجوع إلى البيان المطبوع لحكومة إسماعيل صدق عن التعديلات التي يراد إدخالها على الدستور وقانون الانتخاب يمكن معرفة كيف كان الاتجاه أن تفرض وصاية « أصحاب المصالح الحقيقية » على الجماهير بعد أن أصبحت أكثر قدرة ، بقانون الانتخاب المباشر ، على انتخاب ممثليها الحقيقيين^(١٩) . ومن المؤكد أن « فئة الرجعية لم تكن تخشى من النتائج السياسية لعملية الانتخاب المباشر فحسب بل كانت تخشى كذلك من نتائجها الاجتماعية خاصة بعد أن شهدت السنوات من ١٩٢٧ إلى ١٩٣٠ تطورا في وعي ونمو الحركة العمالية وتغلغل المذهب الاشتراكي وظهور اتحاد الصناعات . على أن الخوف من العمال في تلك الفترة لم يكن وحده هو السبب في اضطراب فئة الرجعيين وعلى رأسهم القصر وإنما حمل هذا الخوف معه خوفا آخر من الفلاحين والجماهير الفقيرة^(٢٠) » خاصة في وقت فشلت فيه الأزمة الاقتصادية في مصر بالطبقات الفقيرة والكادحة . من هنا ، ووسط مشاعر اللهفة والفرح ، جاء دستور ١٩٣٠ في شكل انقلابي وهو يحمل عوامل القضاء على أي حق من حقوق الشعب الديمقراطية^(٢١) . وهكذا اختارت الأحزاب ، وزعمائها ، كل الزاوية التي يشكل بها مفاهيمه حول حق المصريين في الحرية وفي الدستور وفي الحياة النيابية مما يتناسب مع طبقته الاجتماعية . وفي هذا تفسير لما آلت إليه الحركة الاجتماعية في مصر من تخلف ودمار . حقيقة أن القوى الشعبية لم تأس وتابعت نضالها ، لكن الضربات كانت تكال لها بأكثر قوة وعنف .

لقد تأكدت في مصر في أوائل القرن العشرين نظرة السخرة والتسخير ، ولعب العمد وشيوخ البلد دورا خطيرا في هذا الشأن . وهنا نجدنا أمام نمط اجتماعي كان له في تاريخنا المعاصر شأن وأى شأن^(٢٢) ليس فقط في مجال الأشغال العامة وإنما أيضا في القبض على الممارسين من الجيش ثم في مجال الانتخابات وفقا لتوجيهات وأوامر السلطات الحكومية^(٢٣) . ومن هنا كانت رغبة الوفد ، بين الحزبين العالميين الأولى والثانية ، في أن يتم اختيار العمدة بانتخاب الفلاحين وليس بتعيين الحكومة^(٢٤) .

ومنذ الاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ تابعت قوانين السخرة بشكل واضح بما يكشف عن رغبة الإنجليز في تحطيم معنويات المصريين ، ففي سنة ١٩١٠ صدر قانون أجاز للسلطة الإدارية أن تكلف كل ذكر يزيد عمره عن ٩ سنوات ولا يتجاوز ٢٥ —

(١٩) الانقلابات الدستورية في مصر — مرجع سابق — ص ١٦٢ .

(٢٠) المرجع السابق ص ١٦٤ .

(٢١) المرجع السابق ص ١٦٥ — ١٦٧ .

(٢٢) ج . تير — مرجع سابق — ص ٨٢ ، ١١٥ ، ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٢٣) توفيق الحكيم — يوميات نائب في الأرياف .

(٢٤) ج . تير — مرجع سابق — ص ٨٦ .

أن يساعد إبان خطورة الفيضان ، أو انتشار طلع دودة القطن وأيضا لخدمة أرض العمدة . وإذ تنبته حكومة الوفد إلى ما يتعرض له الإنسان المصري من المهانة بموجب هذا القانون أُنشئت إلى ضرورة العمل على تخليصه منه ففى خطاب العرش الذى ألقاه الرئيس مصطفى النحاس فى افتتاح الهيئة النيابية السادسة سنة ١٩٣٦ (٢١ نوفمبر) قال : « وقد أوفت الحكومة بعدها فى رفع أعباء السخرة عن كاهل الفلاح فدفعت لجميع من كلفوا خفارة جسور النيل أجورهم^(٢٥) » .

فإذا جئنا إلى ضريبة الدم فى الدفاع عن البلاد وجدنا القادرين يعفون من أدائها مقابل دفع البديل العسكرى . فقد كان قانون التجنيد الذى وضعه الإنجليز سنة ١٨٨٦ لا يسرى إلا على العاجزين عن مبلغ العشرين جنيها . وقد أثار النائب أمين عامر هذا الموضوع قائلا : « إن هذا القانون يفرضه بدلا نقديا أوجب الخدمة على الفقير وأعفى منها الغنى مع أن الخدمة العسكرية فرض وطنى شريف يجب تمكين جميع الأفراد من القيام به أن تقصر مدة هذه الخدمة وبذلك نقضى على التفرقة الموجودة^(٢٦) » . لكن اقتراحه ذهب هباء فأصبح المصلحة فى الإعفاء هم أعضاء مجلس النواب الذى عرض فيه هذا الاقتراح . وقد بقى هذا الامتياز بالنسبة للطبقة القادرة حتى ألغته ثورة ١٩٥٢ .

لكن عهد السخرة ، بوجه عام ، لم ينقطع حتى نهاية عهد فاروق الذى كان يسخر المسجونين فى إصلاح أراضيهِ ، فضلا عن ظاهرة عمال التراحيل ، وأجراء الأرض وكان عددهم يقدر بالملايين يعانون من الجوع وسوء المعيشة والحرمان من المكافأة عن تعبهم . وفى سنة ١٩٣٩ ارتفع صوت مرة أخرى فى مجلس الشيوخ بضرورة « اشتراك الفلاح والفقير والغنى على حد سواء فى الخدمة العسكرية^(٢٧) » لكنه صوت راح هباء . هكذا أهد مجلس سنة ١٩٣٩ ما سبق أن شرعه مجلس سنة ١٨٦٦ وأكدته الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢ .

دونية النظرية إلى الطفل المصرى : إن نظرة التعالى والإذلال قد امتدت إلى الطفل المصرى مما أثر فى تكوين الشخصية المصرية عامة بين الغالبية من المصريين التى سكنت الريف وعملت فى الزراعة أو فى مجال الصناعات البسيطة . ففى تقرير ناقشه مجلس النواب سنة ١٩٢٦^(٢٨) عن الكتائب التى يتعلم بها أغلب الأطفال المصريين أن إقامتها كانت تأتى تبرعا وإحسانا من بعض الخيرين طلبا للنواب وكثرا ما كانوا يوقعون عليها بعض الأقدنة لإنفاق ريعها على من يلوذ بها ولا سيما من ذوى العاهات وبخاصة العميان . ومن هنا كان الكثير من هذه المكاتب تابعا لوزارة الأوقاف والبعض منها تابع لمجالس المديرىات . وكان اللائقون بها من التلاميذ يعانون أشد ألوان المهانة والدلل^(٢٩) . ونحسب أن الأمر هنا سواء بالنسبة للكتائب القبطية أيضا^(٣٠) .

وكان على مبارك — على أواخر القرن التاسع عشر — قد أبدى رأيه فى هذه الكتائب وأن « التعليم بها لم يكن على المنهج القويم إذ أن أمر التعليم فيها موكول إلى أناس بدلا من أن يكونوا سببا فى اتساع مدارك الأطفال وتعليمهم كما هو الغرض فإنهم الوسيلة الوحيدة فى طمس العقول ورداعة التربية لجهلهم بأحوالها فيخرج التلاميذ من تلك الكتائب مجردين

(٢٥) خطاب العرش — الهيئة النيابية السادسة — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٦ . وراجع فاطمة علم الدين — التطورات الاجتماعية فى عهد المصرى قبل ثورة ١٩١٩ — القاهرة — الهيئة المصرية العامة للكتاب — ١٩٨٤ .

(٢٦) محاضر جلسة مجلس النواب — الهيئة النيابية الخامسة — دور الانقضاء العادى الرابع — جلسة ٣٧ بتاريخ ٩ / ٥ / ١٩٣٤ — ص ٨٩٧ .

(٢٧) محاضر جلسات مجلس الشيوخ — دور الانقضاء العادى الرابع — جلستا ٣٥ ، ٣٦ بتاريخ ٩ ، ٨ مايو سنة ١٩٣٩ .

(٢٨) الهيئة النيابية الثالثة — محاضر مجلس النواب — دور الانقضاء العادى الأول — ج ٥٣ — ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ — ص ٨٩٤ .

(٢٩) راجع فى هذا الموضوع بعض السور للفتية التى عاش أصحابها خلال هذه الحقبة ومنها : أحمد أمين — حبال — القاهرة — لجنة التأليف والترجمة والنشر — ١٩٥٠ . محمد على علوبة — (ذكريات اجتماعية وسياسية — عثوط — دار الوثائق القومية بالقاهرة) . طه حسين — الأيام — شجرة البؤس — للمبدون فى الأرض .

(٣٠) سليمان نسيم — الكتائب كعلم من معالم تاريخنا التعليمى الحديث — بحث غير منشور مقدم للجنة العلمية الخامسة — ١٩٧٣ .

من الفوائد المادية والأدبية بعد أن يصرفوا فيها سنون العمر . وبالرغم من أن هذا التقرير قدم سنة ١٨٩٠ إلى رئاسة مجلس النظر عن التعليم في مصر إلا أن أحوال هذه الكتابات — كما وصفت في السبر الذاتية التي سبقت الإشارة إليها — لم تتغير أو تتحسن بل زادت سوءا خلال القرن العشرين حتى استقر التعليم الابتدائي على نظام جديد تماما في منتصف القرن تقريبا . هذا فيما يتصل بالولد ، فمأذا عن الطفلة البنت ؟ إن الحال معها كان أشد سوءا فمن حولها ضرب حصار رهيب ردها إلى أشد العصور ظلاما ، وأقرأ ما عانت به نبوة موسى وسجلته في كتابها المعروف « تاريخي بقلمى » مسجلا ما عانت به الطفلة والفتاة المصرية وليس أكثر صدقا من أن أول دفعة للفتيات التحقت بالجامعة ، بتشجيع أحمد لطفى السيد وطه حسين ، تم التحاقها خفية عن أعين المجتمع الرجعى (٣١) .

ودرستنا للكتاتيب على أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين تلقى ضوعا على مراحل تابعت عليها شخصية الطفل المصرى . فمن الطابع العسكرى في عصر محمد على إلى طابع أكثر إنسانية في عهد إسماعيل ثم إلى الطابع الذهنى على أوائل القرن العشرين ومنذ أواخر القرن التاسع عشر . فكان أن التحم هذا الطابع مع الفكر الزراعى السلبى بكل ما يحتويه من قيم التواكل والاستسلام والقدرة مما أدى في النهاية إلى طمس معالم الشخصية المصرية ممثلة في الطفل والصبي والشاب ، تلميذا ومعلما ، فكان أن زاد جهود أساليب الإنتاج واقرن ذلك برفض أى عامل تغير ، بما أكد للإقطاعيين — ونسبهم هكذا اصطلاحا فقط — والمستغلين ، سلطانهم ، ومنحهم الفرصة التي لا تعوض لإذلال الشعب المصرى حتى أن أحد النواب منهم لم يتأخر عن أن يقولها بصراحة ، عن أبناء هذا الشعب « لا تعلموا أبناء السفلة » (٣٢) .

وينقلنا هذا بالضرورة إلى مشكلة أخرى عالى منها التلميذ المصرى ، والأسرة المصرية : المصروفات المدرسية . إن مجتمع القلة القادرة لا يسمح عادة بالتعليم إلا لنسبة محدودة أما الباقي فيسعى إلى حجب عن التعليم ليظل قائما على خدمته . يتبع الخط التاريخى للبرلمان المصرى ، خلال هذه الحقبة ، نجد أنه لم يرحم التلميذ المصرى بل على العكس عمل على إخراجهم وزيادة همومه .

في سنة ١٩٢٨ عارض مجلس النواب في رفع نسبة المجانية بالمدارس الثانوية وأصر على بقائها كما هي : ١ ٪ (وصلت إلى ٤ ٪ في الأربعينات) بشرط الحصول على ٦٥ ٪ من مجموع الدرجات ، ودفع القسط الأول ثم التقدم بطلب للإعفاء للتحقق من سببه ، وفي حدود الـ ١ ٪ المقبولين . ففي إحدى الجلسات (٣٣) قال النائب عبد السلام عبد الغفار : « إن المدارس الثانوية تخضّر للمدارس العالية فيجب على من يلتحق بها أن يكون قادرا على دفع أجور التعليم إلى آخر مرحلة في التعليم العالى ، ولا أنكر النبوغ في الفقراء ولكن المجال واسع أمامهم للالتحاق بالمدارس الصناعية ، وما دامت الحكومة قد قررت التعليم الإلزامى فلا داعى لفتح باب المجانية على مصراعيه في المدارس الثانوية » . وقد أخذ المجلس بهذا رأى وقصر المجانية على ١ ٪ ممثلا في برلمانه يشرع بحيث يبقى الغنى على غناه مع منحه كل الفرص للتحرك سياسيا واجتماعيا وأدبيا بينما يبقى الفقير على فقره فيقتصر عليه ويقف دون منحه أية فرصة للنمو أو التقدم إذ يكفيه التعليم الإلزامى والتعليم الصناعى . ولا يتأخر أعضاء هذا المجتمع عن المغالطة فهم « لا ينكرون النبوغ في الفقراء » !! ولهذا دلالاته الخطيرة من حيث محاولة الطبقة الغنية ، وهى التى تمكنت بوسائلها من الوصول إلى مقاعد الحكم والنيابة ، أى إلى مقر السلطة ، أن تهيم طبقة تابعة لها — تنتج في مجال الصناعة والزراعة لتظل هى في مكان التحكم والسيادة . على أن البرلمان لم يعد

(٣١) طه حسين — مذكرات طه حسين — بيروت — دار الآداب — ص ٤٢ . وراجع عاتكة عبد الرحمن — مقالات سنون « صور من حياتين » مجلة وكتاب الملل .

(٣٢) محاضر مجلس النواب — المدة الثانية الخامسة — دور الانعقاد العادى الثالث — ح ٣٢ بتاريخ ٦ / ٣ / ١٩٣٣ — ص ٥٨٨ .

(٣٣) المدة الثانية الثالثة — الانعقاد العادى الثالث — ج ٤٥ بتاريخ ١٠ / ١ / ١٩٢٨ — ص ٦٧٢ .

صوتاً — في العشرينات أيضاً — سنة ١٩٢٧ يدافع عن هؤلاء البؤساء . ذلك هو صوت الدكتور محبوب ثابت الذي دعا إلى « إنشاء مدارس رياض أطفال للفقراء والأولاد الصناع لتتبع مداركهم ، لأن آباءهم صنّاع فقراء » لكن أحداً لم يلتفت إلى رأيه^(٣٤) .

وفي الثلاثينات أثير الموضوع مرة أخرى . أثاره النائب حسن محمد أحمد حسين نائب البليدة^(٣٥) . لكن النتيجة واحدة فقد جاء الرد من أجهزة النظام الرأسمالي بأن المجانية على نوعين : مجانية للمستجدين ومجانبة للمقيدين . فللمستجدين بسبب العسر المالي والعجز عن الدفع لكي يراعى في منحها عدم تجاوز سن معين ، والحصول على نسبة لا تقل عن ٦٥ ٪ من مجموع الدرجات بالنسبة للثانوى والابتدائى و ٦٠ ٪ بالنسبة للمدارس العليا ، على ألا يزيد عدد المقبولين عن ٥ ٪ من مجموع التلاميذ المستجدين في المدارس العليا و ٤ ٪ في ثانوى وابتدائى . أما المعفيون الذين سبق قيدهم فبسبب الكوارث ، ويشترط ألا يكون معيها ، وأن يكون في حدود نسبة الإعفاء المقررة وهي ١ ٪ فحتى نسبة الكوارث تدخل البرلمان المصرى في تحددها !! ومن الطبعي أن تضطر الوزارة إلى تجاوز هذه النسبة لكنها للتصعب والتعقيد كانت تشترط ضرورة دفع القسط الأول .

وجاءت الأربعينات لتبقى الحال على ما هي عليه حتى قررت الوزارة الوقدية مجانية المرحلة الابتدائية سنة ١٩٤٣ . ومع ذلك فلما جاء الأستاذ محمد العشماوى وزيرا للمعارف في وزارة إسماعيل صدقى سنة ١٩٤٦ زاد من شدة تضيقه على التعليم حتى أصبح من الصعب على الطبقة المتوسطة الثور ، ولو بمصروفات ، على أمكنة بالمدارس لأولادها مع أن الثابت أن بعض الفصول كانت تتسع لقبول الكثيرين . ومن هنا كان الإقبال على المدارس الحرة أو الأهلية التي لم يكن الاهتمام بإقامتها راجعا إلى تعليم أبناء الشعب فقط ، وإنما إلى جنى الربح ، إذ كانت تتقاضى مصروفات ورسومها باهظة ، وقد أدى هذا بها إلى الانحراف سواء في معاملة تلاميذها أو مدرسيها مما يعتبر صورة أخرى انعكست عليها أحوال المجتمع لكن بشكل الاتجار بالتعليم والمضطر يركب الصعب . أما من لم يرد تعليم أولاده بالمال فعليه أن يبحث بهم إلى المدارس الصناعية التي كانت دون المستوى ، والمعاملة فيها كما لو كانت ورشا لا يزيد التلميذ فيها عن أن يكون صبياً^(٣٦) ... وهكذا امتد اختطبوط الدولة إلى كل أنواع التعليم .

موقع المرأة في حركة المجتمع خلال هذه الحقبة :

لم ينص دستور ١٩٢٣ على دخول المرأة البرلمان كما لم يمنحها حق الانتخاب ، ولذلك ، ودراسة كهذه عن الحركة الاجتماعية يمكن أن تغفل دور المرأة ، وموقعها في المجتمع ، ومكانتها في حركته خاصة بعد ثورة ١٩١٩ ، رأيت أن أستعين بمراجع هام ، بل لعله مصدر هام ، هو مذكرات رائدة المرأة العربية الحديثة هدى شعراوى^(٣٧) لألخص منه هذا الجانب الهام من الحركة الاجتماعية . وعلى أية حال فإن دراسة الموضوعية في الكتابة التاريخية يجب أن لا تغفل دور المرأة خاصة وقد أثبتت وجودها في أكثر من موقف وطنى واجتماعى ، واتبعت في ذلك أساليب متعددة منها الكتابة ومنها المشاركة في الواجبات القومية العامة والأعمال الخيرية الخاصة . حقيقة أنه لا توجد مادة عن المرأة المصرية في محاضر جلسات البرلمان لكن لا بد من تقدير دورها .

(٣٤) الحقبة النيابية الثالثة — دور الاندفاع العادى الثاني — ج ٨٣ — بطرغ ٢٥ / ٦ / ١٩٢٧ من ١٥٧٣ .

(٣٥) الحقبة النيابية الخامسة — ج ٧٣ بطرغ ٢١ / ٦ / ١٩٣٣ — من ١٨٧٠ .

(٣٦) سيف فهمى — سليمان نس — مبادئ التربية الصناعية — القاهرة — مكتبة الأنجلو — سنة ١٩٦٧ — الفصل الخامس بالطلاب في المدرسة الصناعية .

(٣٧) كتاب الهلال — القاهرة — سبتمبر ١٩٨١ — العدد ٣٦٩ .

وبداية أذكر أن نظام التربية الذى وضعه الإنجليز بالنسبة للفتاة المصرية هو ربطها بالتقاليد السلفية من ناحية ، والعمل على تلقينها الثقافة الانجليزية بما يىء الفرصة لوجود جيل من البنات يحب الانجليز ويتعاطف معهم^(٣٨) من ناحية أخرى . ونسجل هنا أن الانجليز فى سنة ١٩٠٩ قرروا منع الفتاة المصرية من التقدم لامتحان البكالوريا — ثم بعد ذلك من الشهادة الابتدائية . فلما قامت ثورة ١٩١٩ شاركت فيها المرأة وقامت مظاهرة النساء المعروفة قمر على كل السفارات معلنة صوت الاحتجاج ضد نفى الزعيم سعد زغلول .

والنتيجة الهامة التى حققتها المرأة المصرية سنة ١٩١٩ هو التأكيد على خط الوحدة الوطنية فألى جانب هدى شعراوى وصفيّة زغلول كانت استر ويصا وعابدة مرقس حنا . هذا فى الثورة ، أما فى العمل القومى فلا بد أن نذكر كيف أن اجتماعا ضم صفوة سيدات مصر ، مسيحيات ومسلمات ، بالكنيسة المرقسية الكبرى ، فى أبريل سنة ١٩٢٢ ، احتجاجا على قبول يوسف وهبه لرئاسة الوزارة ، وبعض إليه بريقة لحه على رفض الوزارة . وهكذا — تأكدت صورة الوحدة الوطنية على يد المرأة ، ومعروف أن لدورها فى مثل هذه المواقف أقوى الآثار وأخطر النتائج .

وصدر دستور سنة ١٩٢٣ ، ومع قانون الانتخابات ، وشكلت الوزارة واجتمع البرلمان دون وجود المرأة . وكان طبعيا أن يحز هذا فى نفوس نساءنا الوطنيات الفدائيات . وإذا بالآنسة منيرة ثابت — التى صارت فيما بعد الصحفية المعروفة — تبعت بأول رسالة إلى البرلمان^(٣٩) تعيب فيها على الدستور أنه أغفل إغفالا تاما كل الحقوق السياسية للمرأة . وكان هذا — هكذا يتابع الأستاذ حافظ محمود كلامه — أول صوت يرتفع صراحة بطلب إعطاء المرأة المصرية حق المساواة مع الرجل فى ممارسة الواجبات والحقوق الدستورية كناخبة ونائبة وهو الصوت الذى سبقته حركات تمهيدية فيها كثيرا من الاستحياء من جانب السيدة هدى شعراوى التى قادت الحركة النسوية فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ثم تبعتها حركات أخرى فيها بعض التردد ممن تبعن. هدى شعراوى . ولقد ذهبت منيرة ثابت إلى نهاية الشوط فى المطالبة الصريحة بالمساواة كاملة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات السياسية وأخرجت لهذا الغرض كتابها الأول «حقوق المرأة السياسية»^(٤٠) وظلت وفية لهذا المطلب من سنة ١٩٢٤ حتى تحقق فيما حققته ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

أما ما أشار إليه الأستاذ حافظ محمود من جهد هدى شعراوى فقد أشارت إليه فى مذكراتها أنها قدمت أول دعوة لمساواة النساء بالرجال فى الانتخاب ولو بقيود كاشتراط التعليم أو دفع نصاب معين على ماها من الملك ، وقانون الانتخاب جعل للرجل الأسمى والخالى من الملك حقا فى أن ينتخب ويُنتخب^(٤١) . وتذكر أنها جاهدت فى الوصول إلى حلول للمشكلات الخمس التى شغلت المرأة فى تلك الحقبة^(٤٢) .

المشكلة الأولى : السعى إلى وضع حد لتعدد الزوجات .

المشكلة الثانية : عدم ترك الحبل على الغارب لفوضى الطلاق .

المشكلة الثالثة : التأكيد على تحديد سن الزواج للفتاة بحيث لا يقل عن ١٦ سنة وللقتى بحيث لا يقل عن ١٨ سنة .

المشكلة الرابعة : إصلاح قانون بيت الطاعة .

المشكلة الخامسة : حق الأم فى حضانة أولادها .

(٣٨) ساسى حير — الصحافة المصرية والأحلال البريطانى — ص ٢٩٧ .

(٣٩) حافظ محمود — عمالة الصحافة — كتاب اللال — القاهرة — أغسطس ١٩٧٤ — العدد ٢٨٤ — ص ١٣٢ .

(٤٠) المرجع السابق .

(٤١) مذكرات هدى شعراوى — ص ٣٣١ .

(٤٢) المرجع السابق — ص ٣٥٠ ، ٧٥١ .

وبالنسبة للمشكلة الثالثة تذكر هدى شعراوى أنه قبل انقضاء سنة ١٩٢٣ صدر مرسوم بمنح مأذونى عقود الزواج من تحرير أى عقد إلا بعد التثبت من بلوغ الفتاة ١٦ سنة والشاب ١٨ سنة وكان ذلك فى عهد وزارة يحيى إبراهيم باشا^(٤٣). وجدير بالذكر أنه منذ سنة ١٨٩٦ وحتى أوائل الأربعينات نشأت فى مصر اثنتا عشرة جمعية نسائية، وما لا يقل عن عشرين صحيفة كانت^(٤٤) آخرها صحيفة بنت النيل التى نشأت سنة ١٩٤٥.

أهور الثانى : أيديولوجية القوى السياسية وأثر فلسفة التدرج على حركة المجتمع المصرى .

بالرغم من أن الإنجليز ، عقب احتلالهم لمصر ، ادّعى أن بقايعهم إنما يهدف إلى ترقية المصريين حضاريا ، إلا أنهم بعد اطمئنانهم إلى الاتفاقيات الدولية مع دول أوروبا وخاصة مع فرنسا سنة ١٩٠٤ ، ظهروا على حقيقتهم فقد أعلن كرومر « أن المصريين ليسوا أمة ذات كيان أو وجود قائم بنفسه حتى تعاملهم إنجلترا كأمة^(٤٥) . لكن كرومر يلتمس له العذر فهو أجنبي ومحتل وسياسى ذاهية يتلاعب بالألفاظ ، فنحن نعرف أن كرومر كان أول من يعلم عن أبعاد حضارة مصر المدينة إلى أوروبا ذاتها ، لكنها السياسة . لكن ما بال فريق من الزعماء المصريين يتبنى الفكرة نفسها فينزل بمصر كل ألوان القهر والإذلال ، إذ بعد أربعين عاما سجلت صحيفة روز اليوسف هذه الحقيقة المرة قائلا : « إن القانون المصرى لا يمثل عقلية الأحرار ، لكنه يمثل العقلية التى تؤمن ، بأن الشعب المصرى لا يستقيم له حال إلا تحت ضربات السياط ، وقد تغير شكل السوط فلم يعد سوطا من جلد أو من ذيول البقر بل أصبح سوطا من نصوص القانون الظالم ، وسيط القوانين الظالمة أفسى على الحر من سياط ذيول البقر^(٤٦) . وهكذا يعترف صوت من الرأى العام أن تشريعات البرلمان المصرية لم تكن إلا سيطا تقهر المصريين وتنزل من كرامتهم . ومن أصدق الأدلة على ذلك نظام التعليم كما وضعه الإنجليز ليكون هدفه مجرد إعداد موظفين للحكومة ، أرباع متعلمين ، حتى يغيب الوعى عن المطالبة بالحرية والدستور . ولقد سجل هذا تقرير رسمى أعدته اللجنة المالية سنة ١٩٢٤ عن وزارة المعارف وقد جاءت فيه هذه العبارة « من المعلوم أن سياسة التعليم الذى تدير الحكومة شعونه كانت ترمى فقط إلى إعداد ما تحتاج إليه مصالح الحكومة المختلفة من الموظفين » فظلت نسبة المتعلمين إلى عدد السكان ضعيفة ، كما أن مستوى التعليم فى جميع حلقاته بقى مجالا يتفق « وما تنشده الأمة من الرقى وما تطلبه من الإصلاح^(٤٧) » . وكان أن اشترطت الحكومة لدخول أى امتحان للالتحاق بالوظيفة الحصول على شهادة دراسية^(٤٨) . ولقد ترتب على سياسة الاحتلال التعليمية هذه أن وجد على المستوى الابتدائى نوعان من المدارس يتفق كل منهما مع الغاية من إنشائه وهى الغاية التى اتبناها الاحتلال ليس فقط فى مصر وإنما فى كل مكان حط به كاهنك وغيرها . نظام يقوم على إنشاء مدرستين : مدرسة بمصروفات تصل بالتلميذ إلى الشهادة فالوظيفة وهذه للأقلية النادرة خاصة فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس العليا . ومدرسة مجانية للعامة يتعلم بها أبناء جموع الشعب من فلاحين ومتوسطى الحال وكادحين يتعلمون فيها مبادئ المعرفة لينشأوا على ذات النمط الذى درج عليه آباؤهم وأسرهم من جِرف متواضعة « وهؤلاء هم من أراد كرومر أن يكونوا معظم الشعب المصرى^(٤٩) » ... هنا نأتى إلى لب موضوعنا .. أثر أسلوب

(٤٣) المرجع السابق — ص ٣٤٦ .

(٤٤) سليمان نسي — المرجع السابق ، لللاحق .

(٤٥) جريدة الأسيار — العدد الصادر فى ٢٢ / ٥ / ١٩٢٢ .

(٤٦) مجلة روز اليوسف الأسبوعية — العدد الصادر فى ١٩ / ٦ / ١٩٥١ .

(٤٧) محاضر مجلس الشيوخ — جلسة ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٤ — ميزانية ٣٥ / ٢٤ ص ٣٢٧ .

(٤٨) مقال تحت عنوان « درجات الموظفين » — جريدة الأهرام بتاريخ ٢ / ٧ / ١٩٢١ .

(٤٩) إسماعيل قليوبى — دراسات فى مسائل التعليم — القاهرة — مكتبة النهضة — ١٩٥٨ — ص ٢٧ .

التدرج .. فيبعد ربع قرن من رحيل كرومر شهد واحد من بنى جلدته هو المفتش مان ، خبير التعليم الإنجليزي ، بأن نظام التعليم الذى وضعه كرومر « نما جزءا فجزءا ولحاجات عاجلة في الغالب وليس اتباعا لخطة منظمة^(٥٠) . وهى السياسة التى فصمت الأمة الواحدة إلى طبقتين اجتماعيتين ، بنوعين مختلفين من العقلية ، والنتيجة أن طبقة سادت الأخرى لتزداد هى سطوة ونفوذا وتنحدر الأخرى إلى المزيد من الفقر والعوز والانهيار .

أما الحزب الذى امتد به الخط السياسى الاجتماعى الخطير فهو حزب الأحرار الدستوريين الذى وضع قاعدة التساهل مع الإنجليز للوصول إلى حل القضية المصرية وكان الهدف من تكوينه محاولة تجنب أذى الاحتلال ويطشه بقدر الإمكان والعمل على مواجهته بسياسة التدرج والمهادنة . وليس ثمة شك ، كما يرى بعض المؤرخين ، أن أعضاء هذا الحزب وهم الذين اتضح أنهم يمثلون طبقة كبار ملاك الأرض ، وقد خشوا ثورة اجتماعية يقوم بها الحزب الذى قام بوضع الدستور بينما يمثلو الشعب الحقيقيون مهملون عن البلاد فجاء دستوراً يعكس أطماعهم ومصالحهم التى أسسوها المصالح الحقيقية . ولم يكن هذا بالجديد على مؤسسى وأعضاء هذا الحزب إذ هو امتداد لحزب الأمة الذى شكل فى ٢١ / ٩ / ١٩٠٧ وأعلن أن فلسفته دائماً تدور حول اختيار الوسط فهو سينادى بأن مصر للمصريين لكنه يرى أن قضية الاحتلال يجب أن تحل بالتدرج . يشجع على التعليم لكن التعليم ليس للجميع فقد غلب على أعضائه طابع السطوة فى الأقاليم بحكم تسديهم فى الملكية الزراعية ونشأتهم الإقطاعية مما كان عاملاً قوياً فى وصولهم إلى الحكم . وفى سنة ١٩٢٨ انشقوا على التلاهم مع الوفد ثم حكموا باليد الحديدية فعملوا الدستور ثم ألغوه سنة ١٩٣٠ فالوطنية عندهم تقوم على أساس المنفعة والمصلحة وهم أصحاب مبدأ مقاومة تعليم العلوم باللغة العربية وتعليمها باللغة الإنجليزية بل ومقاومة تعليم سواد الأمة ثم معارضة الاتجاه إلى المجانية حتى يمكن المحافظة على وجود طبقة معينة البلاد ومن هنا استحقوا من الإنجليز لقب « المفكرين بيمى النظر » .

ولقد ظهرت فلسفة التدرج فى قمتها فى سياسة التعليم . ذلك أن التعليم عادة يأخذ شكل القالب السياسى العام بكل أساسياته ومفرداته وعناصره : الرئيسية منها والجانبية وحول هذا الحد لتحل هذه العلاقة :

١ — أول عنصر أثر فى تشكيل التعليم هو عدم اقتناع القوى السياسية بنشره أو ضرورته ومن ثم فمن الضرورى تعطيله أو على الأقل الحد منه ولأنه يتناول — فى نظر هذه القوى — وقاية النظام الاجتماعى .

٢ — إن هذه القوى لم تجرؤ أن تذكر هذه الحقيقة صراحة فعمدت إلى الأسلوب المتوى تستر من وراءه ، وتظهر فى موقف الناصح الأمين الذى يريد خير هذا الشعب ومن هنا كان اقتراح التدرج فى سياسة الأمور . ولقد تمكنت هذه القوى السياسية من جعل « نظرية التدرج » محورا لمركب فكرى شامل فرض على مجتمعنا ليقبل دائما الحل الوسط ومن هنا ظلت الطبقية هى محور الحركة الاجتماعية فى مصر .

وأول ما يصادفنا من انطباعات هذه النظرية ما جاء فى تقرير عبد العزيز جاويش من مكافحة الأمية فقد قال : « قضت الأسباب القهريّة فى نشر التعليم أن لا بد لنا من التدرج فى مكافحة الأمية^(٥١) » . يؤكد ذلك أنه فى سنة ١٩٢٦ شكل مجلس النواب^(٥٢) ثلاث لجان لوضع سياسة للتعليم لكن فانت الستون ولم تضع هذه اللجان شيئا يذكر حتى أن وزير المعارف سنة ١٩٣٨ أى بعد اثنتى عشرة سنة يعترف فى المجلس نفسه قائلا : « أحب أن أؤكد لحضراتكم وأقرر أن هناك

(٥٠) من تقرير مان — مفتش التعليم الإنجليزي — للقاهرة — للطفلة الأمية — سنة ١٩٣١ — من ٢١ ، ٢٢ .

(٥١) مشروع التعليم الإلزامى — تقرير مرفوع لوزير المعارف محمد توفيق رخت باشا — سنة ١٩٢٥ — من ١ .

(٥٢) اللجنة التأسيسية الثالثة — دور انعقاد العاشر الأول — ج ٢٣ طبع ١٩٢٦ / ٨ / ٢ — من ٣٣٠ .

سياسة معينة تتبع في كل الوزارات ففي خطاب معالي الوزير ، وفيما يذكره الوزراء ، ما يدلهم على أن التفكير يتجه دائما إلى رسم سياسة تنفذ شيئا فشيئا أى بالتدريج^(٥٣) . أما بالنسبة للتعليم فكانت لجنة الدستور قد أكدت اتجاه التدرج سنة ١٩٢٢ فيما علق به عبد العزيز فهنى عضو اللجنة على المادة ١٨ التى تقول « تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون » والمادة ١٩ « التعليم الأولى إلزامى للمصريين من بنين وبنات وهو مجاني فى المكاتب العامة » . قال عبد العزيز فهنى : « لا يطالب إنسان بمستحيل فلينفذ الحكم فى حدود الطاقة » وعلق أحد الأعضاء من الباشوات على هذا رأى بما زاده تدعيما فى الفكر السياسى المصرى بقوله : « إن فرنسا قد قررت التعليم الإلزامى فى الدستور ولكن التنفيذ لم يتم إلا بعد خمسين عاما^(٥٤) » .

هكذا ساد منطق التدرج فى سياسة مصر الاجتماعية ، بوجه عام ، والتعليمية بوجه خاص ، وساد معه منطق العجز . وتكفى مشكلة الأمية مثلا ودليلا فقد حددت للقضاء عليها فترة ثلاثين سنة^(٥٥) فكان هذا الفكر هو أداة الفشل الأساسى فى حل هذه المشكلة الخطيرة فلا هو ثورى كما فعل أتاتورك فى تركيا ولا هو حاسم كما فعلت اليونان وكوبا .

أشور الثالث : الأوضاع المالية والاقتصادية وما القرن بها من تشريعات وترتب عليها من آثار اجتماعية .

ثلاثة عوامل هامة حددت مسار مصر الاقتصادى خلال هذه الحقبة وكان لها أكبر الأثر على مسار مصر الاجتماعى :

العامل الأول : الطبقية والتمييز الاجتماعى لفئات معينة لم ترد فى نسبتها عن ١,٥ ٪ .

العامل الثانى : الامتيازات الأجنبية وأثرها فى سوء تخطيط اقتصاديات البلاد وبالتالى فى فشل مشروعات بناء الإنسان المصرى والمجتمع المصرى .

العامل الثالث : الرأسمالية الأجنبية .

هذه العوامل كان لها أكبر الأثر فى تعطيل المشروعات القومية الناهضة وبالتالى تأخر مسار مصر الاجتماعى والعجز عن تحقيق مقتضيات تطور الحياة المصرية .

العامل الأول : الطبقية والتمييز الاجتماعى : بالرجوع إلى بعض الدراسات التى أجريت حول أوضاع مصر الاقتصادية خلال هذه الحقبة مثل : راشد البراوى فى كتابه : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، والأب هيرودت تحت عنوان « الفلاحون » ، وعبد الرحمن الرافعى : فى أحقاب الثورة — الجزء الثانى ، وغيرها ، نلاحظ أن الدراسة المقارنة بين ما جاء بها من بيانات عن نسب الملكية الزراعية التى أدت فى النهاية إلى مجتمع الـ ١,٥ ٪ يمكن أن تكون غريبها^(٥٦) على النحو التالى : (من الطبيعى أن لا تذكر بيانات هذه الخريطة فى محاضر جلسات البرلمان) .

٢٠١٥ شخصا يملكون وحدهم ١,٢٥٤,٤٩٣ فداناً ، يعنى أقل من ٢ ٪ من الملاك كانوا يملكون ٢١ ٪ من مساحة الأرض الزراعية . أى أن الدخل السنوى للفرد فى هذه الفئة يزيد على ٧٠٠ جنيه . بل أن منهم نحو ٥٠٠ مالكا اقرب

(٥٣) محاضر مجلس النواب — المجلد الثمانية السابعة — دور الانعقاد العادى الثالث — جلسة ٣ طرغ ٢٧ / ١٢ / ١٩٣٨ — ص ١٢٣ .

(٥٤) محاضر لجنة الدستور — مجموعة محاضر اللجنة العامة — ص ٩٢ .

(٥٥) راجع رأى الشيخ محمد نجيب فى محاضر لجنة الدستور (للبادئ العامة) ص ٩٢ . وراجع أيضا — الدستور — تعليق على مواده الأصائل التحضيرية وللإشاعات البرلمانية

— أصدره مجلس الشيوخ — سنة ١٩٤٠ — ج ١ — من المائدة الأولى إلى المائدة ٧٢ .

(٥٦) سنة ١٩٥٢ .

متوسط دخل كل منهم ٣٥,٠٠٠ جنيه . وهؤلاء هم أصحاب الملكيات الضخمة الذين انحصرت فيهم بالتالي السلطات السياسية وقوى الحكم والتشريع . ويذكر الأب عيروط أن نحو ٢٣ مصريا و ٢٥ أجنبيا كانوا يملكون ٣٠٠,٠٠٠ فدان وعلى رأسهم الملك فؤاد الذى كان — عند توليه العرش — يملك ٨٠٠ فداناً بلغت عند موته سنة ١٩٣٦ ٢٨,٠٠٠ فداناً مضافاً إليها ٤٥,٠٠٠ أخرى موقوفة تحت رعايته وقد تضاعفت هذه الأرقام فى عهد فاروق الذى بلغت ملكيته ١٤٦,٠٠٠ فداناً .

مقابل هذه الملكيات الضخمة كانت للملكيات الصغيرة والمحدودة تحوى أرقاما مذهلة فنحو ٧١,٦ ٪ من الملاك الزراعيين ، وعندهم نحو ٢,٠١٨,١٦٣ مالكا ، لا يملكون سوى ٣١ ٪ من مساحة الأرض الزراعية أى نحو ١,٧٧٧,٨٦٤ فداناً بمعنى أن معدل نصيب الفرد الواحد لا يتعدى ٠,٣٩ . ومنلول ذلك أن أكثر من ٢ مليون أسرة تعيش بدخل شهري يقل فى المتوسط عن جنيه واحد للفرد . وأسوأ حالاً منهم نحو ٢ مليون آخرين من صغار المستأجرين والعمال الزراعيين الذين كانوا يشتغلون بالإئابة — أو المناوبة — فى مواسم الزراعة فقط دون حد أدنى لأجورهم . فكان إن وقعوا تحت استغلال ، بل قل احتكار ، مفاوى الأنفار الذين كانوا يستولون على أجورهم لا يعطونهم منها سوى القليل .

أما فى المجال الصناعى فكما جاء فى تقرير بورصة الأوراق المالية سنة ١٩٤٨ / ١٩٤٩ — كان توزيعهم كالتالى :

٢٥٥	عضوا بنسبة ٢١,٧ ٪ بين الإنجليز وفرنسيين وبلجيكيين وهولنديين .
٥٠٧	عضوا متصمرين بنسبة ٤٣,٢ ٪ ينتمون إلى جنسيات مختلفة .
٣٨٢	عضوا مصريا بنسبة ٣٢,٥ ٪ .

ولى تقرير آخر سنة ١٩٥٠ عن تكوين مجلس النواب الذى انتخب وقتها حديثا وتمثلت فيه الأغلبية الوفدية بأن من بين أعضائه وعندهم ٣٢٠ يوجد ١١٥ يملك الواحد منهم ١٠٠ فدان أو تزيد . وسبق أن أشرنا إلى التزاوج المصلحى الذى قام بين أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة من جانب وبين الاحتكاريين والرأسماليين الصناعيين من جانب آخر .

يحدث هذا فى الوقت الذى عانى فيه المعلمون من قلة المرتبات^(٥٧) ، فمدرس التعليم الأولى كان يتقاضى جنيتين شهريا ومع ذلك استكثر أحد نواب ذلك الزمان هذا المرتب فاقترح إنقاذه إلى جنيه ونصف فقط مع صرف علاوة ٢٥ قرشا كل ثلاث سنوات^(٥٨) . وفى إحصائية نشرتها جمعية المعلمين سنة ١٩٢٠^(٥٩) تكشف الأرقام عن مدى الضيق المادى الذى كان يعانى منه المعلمون ففى سنة ٨٠٠ جنيه أو أكثر سنويا لا يوجد أكثر من ٤ بنسبة ٥ ٪ ، وفى سنة ٤٢٠ جنيه ٨ ٪ ثم فى سنة الأقل من ٢٨٨ جنينا يوجد ٨٠ معلما بنسبة ٨ ٪ وبالإضافة إلى ذلك فإن فرص الترقى أمام المعلمين كانت ضيقة للغاية فعند الدرجات ١٦٣٣ بينا عدد المعلمين وحدهم ٩٥٠ . وكان أن أضرب المعلمون عن التصحيح سنة ١٩٥١ احتجاجاً على ما كان ينزل بهم من الظلم وأمامشروع نقاباتهم فلم ير النور إلا سنة ١٩٥٢ . كذلك اتباع مدرسى التعليم الحر للسلوة ، بعد أن عانوا من الظلم فى المعاملة المادية والحرمان من المكائنة الأدبية كزملائهم فى التعليم الحكومى ، مع أن المؤهلات فى الغالب متشابهة ، لم يتحقق إلا سنة ١٩٥٠ بواسطة د . طه حسين حين أئى وزيرا للمعارف وكان قد مضى على مطالبهم بتصحيح وضعهم زمن طويل^(٦٠) .

(٥٧) عاشر مجلس النواب — الهيئة البرلمانية للحكومة — دور الانقضاء المادى الثالث — جلسة ٥٨ بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣ .

(٥٨) الأهرام — العدد الصادر فى ١٦ / ٦ / ١٩٢٠ . وراجع : عاشر مجلس النواب — الهيئة البرلمانية للحكومة — المرجع السابق .

(٥٩) سليمان نسيم — موقف أجهزة التشريع والرأى من قضايا التعليم . رسالة دكتوراه غير مطبوعة — كلية التربية — جامعة عين شمس — أبريل سنة ١٩٧٨ — ص ١٩٢ .

(٦٠) المرجع السابق ص ١١٤ .

على أن ثمة ظاهرة كانت لها آثارها الاجتماعية المروعة . لقد كان ثمة شعور بالاستخفاف بالشعب حتى أصبحت المشروعات التي تعلن عنها الحكومات المتعاقبة مجرد حبر على ورق . بمعنى أنها ترصد في الميزانية لكنها لا تنفذ مما كان يترتب عليه وجود وفر كبير في الميزانية بينما يعاني من التخلف . وتركزت مظاهر هذا التخلف في انتشار الأمراض المتوطنة ، والدرن ، فضلا عن آثار سوء التغذية فثلث المتقدمين للجامعة كانوا غير صالحين للتجنيد . أما في فئة الموظفين فقد وصل الفارق بين أعلى المرتبات وأدناها إلى نحو ٣٧٠٪^(٦١) . وكان الريف الذي يضم أكثر من ٨٠٪ من المصريين كما مهملًا وناءً . مثالا : عدد الأطباء في سنة ١٩٣٥ إجمالا ٣١٥١ منهم بالقاهرة والأسكندرية وحدهما ١٩٥٨ أى نحو ٦٠٪ بينما لا يزداد عدد الأطباء ببقية المديرية عن ١١٩٣ فقط ذلك أن المعيشة بالريف المصري كانت قطعة من العذاب^(٦٢) . ولذلك لا ندهش حين نسمع عن ثورات الفلاحين خاصة سنة ١٩٥١ .

ولقد قدمت مناقشات أعضاء البرلمان حول قضايا التعليم صورة صارخة عن التفرقة الطبقة بين أعضاء المجتمع الواحد ففي إحدى جلسات مجلس النواب^(٦٣) أثار أحد النواب موضوع مناهج التعليم الإلزامي وتسأل إن كانت هذه المناهج تهدف إلى تعليم أبناء الشعب أم إلى مجرد عمو الأمة . فماذا كانت إجابة وزير المعارف ؟ لقد ذكر أن أكثر الفلاحين لا يفقهون الضرر الذي ينجم عن شرب الماء العكر فيكتفون في هذا الصدد أن نقول للطفل لا تشرب من الماء العكر لأنه يضر بصحتك . فسأل أحد النواب : وأى ماء يشربه الفلاحون إذا لم يكن لديهم غير هذا الماء العكر ، وأنهم يشربون ، كما تعلمون جميعا ، من القنوات الصغيرة بل من المصارف ؟ فرد الوزير : هناك آبار ارتوازية ، كما يمكن ترشيح الماء بمختلف الطرق فضلا عن أن الحكومة شديدة الاهتمام بمسألة مياه الشرب . هكذا كانت تتعالم أبسط حقوق الإنسان المصري كحق الحصول على ماء الشرب في بلاد النيل فالفلاح لا يملك جرعة ماء نظيفة ، وحين يتكلم وزير مسقول يذكر أن هناك وسائل كثيرة لترشيح المياه ١١ يقولها وهو يعلم يقينا باستحالة تنفيذها فكيف بفلاح في مجتمع الأمة وإعطوبها المنتشر أن يرشح المياه ؟ هكذا كان يعيش ما لا يقل عن ٨٠٪ من شعبنا المصري خلال هذه الحقبة .

وبما أكد هذه التفرقة تعثر المشروعات العامة وتعطيل إصدار قوانينها عن عمد كمشروع توليد الكهرباء من بحران أسوان ، وتقرير مجانية التعليم ، أما مشروع ديوان المحاسبة فقد تعثر أكثر من ١٥ سنة ذلك أنه الوسيلة الوحيدة التي يستطيع بها البرلمان أن يتحقق من تنفيذ الوزارات لقانون الميزانية^(٦٤) . فقد تقدمت به الحكومة سنة ١٩٢٧ وأقره مجلس النواب سنة ١٩٣٠ ولما أرسل إلى مجلس الشيوخ بقي ١٢ سنة حتى صدر سنة ١٩٤٢ . كذلك قانون مجلس الدولة الذي أنشئ لحماية المواطن من بطش السلطة الحاكمة لم يصدر إلا في سنة ١٩٤٦ . أما مشروع توليد الكهرباء من بحران أسوان فلم يخرج إلى حيز التنفيذ إلا سنة ١٩٤٧ واشترط لأول مرة في تاريخ مصر الاقتصادية أن يكون للمصريين أكثر من نصف الأسهم في كل شركة تتألف في مصر ، كما اشترط ضرورة وجود نسبة معينة من الموظفين المصريين . إن هذه المشروعات والقوانين التي صدرت بتنفيذها ، تأخرت سنين طويلة لحرص الطبقة الحاكمة والتي يتكون منها البرلمان ، على الإبقاء على تهمية أغلب الشعب لها بحرماله من كل حق يرقى به إلى حد المساواة معها . ولعل هذه الحقيقة أن تكون قد وصلت إلى

(٦١) من إحصائيات سنة ١٩٤٣ عن الإحصاء السوي العام - راجع ما قاله النائب العام على لبيب في هذا الموضوع - محاضر مجلس النواب - الهيئة النهائية الخامسة - جلسة ٢ تاريخ ١٩٤٣/٤/٥ - ص ٨٢٢ .

(٦٢) سليمان تسم - مؤلف أجهزة التشريع من قضايا التعليم - مرجع سابق - ص ١٠٧ .

(٦٣) محاضر مجلس النواب - الهيئة النهائية الخامسة - دور الانعقاد العاشر الثالث - جلسة ٥٨ تاريخ ١٩٣٣/٥/٢٢ - راجع أيضا مناقشات النواب في مشكلة إرفاق الفلاح بالضرائب التي قال أحد النواب أنها : « والله ليحسب أن يكون الفلاحون هم الطائفة الوحيدة التي تحب حرية تصرفها في أملاكها » (الجلسة بتاريخ ٣٣/٦/٥) .

(٦٤) محاضر مجلس النواب - الهيئة النهائية السادسة - جلسة ٤٥ تاريخ - / سنة ١٩٣٦ ، ص ١٢٩٧ و ١٢٩٨ . راجع أيضا مذكرات محمد علي طوبه في السياسة المصرية ، مركز الوثائق التاريخية - ص ١٥٠ .

القيمة بمعارضة اقتراح محمد خطاب بك — في مجلس الشيوخ — بفرض الضرائب التصاعدية ، ولم يأس الرجل فتقدم به في عدة دورات لكنه في كل مرة كان يقابل بالرفض بل يقال إن الحزب السعدى ، الذى كان ينتمى إليه هذا النائب ، عمل على فصله جزاء إصراره على التقدم بهذا الاقتراح^(٦٥) ولا عجب فهذا الحزب كان مركز الاحتكاريين الرأسماليين في مجال الصناعة .

العامل الثانى : الامتيازات الأجنبية وآثارها الاجتماعية :

كان لوجود الامتيازات الأجنبية آثار اجتماعية مباشرة ، كما كان لها آثار اقتصادية ذات مضاعفات اجتماعية . الآثار الاجتماعية المباشرة : يمكن تبين هذه الآثار بالرجوع إلى ما سجلته لنا محاضر مجلس النواب^(٦٦) عن تسهيل تهريب المخدرات ، وارتكاب جرائم القتل والسرقة ونشر الدعاية . ذلك أن الأجانب كانت لهم إدارة أمن أوربية مستقلة عن إدارة الأمن المصرية وهذه الأخيرة ليست لها أية سيطرة عليهم . وفي تقرير اللواء توماس رسل الذى عمل بالبوليس المصرى قرابة ٤٥ عاما أورد بعض الإحصائيات عن الجريمة في مصر في الأربعينات فذكر أنها سميت « بلد الجريمة » فقيما بين ١٩٤٠ و ١٩٤٤ ارتكبت بها ١٤,٩٠٠ جريمة وكان القتل هو النوع السائد وقد زادت جرائم القتل في الريف بسبب الحراوات العائلية خاصة بسبب الانتخابات والتنازع على السلطة أو الأرض بالإضافة إلى انتشار الجهل وغياب أساليب التربية السليمة . وتعتبر اتفاقية إلغاء الامتيازات مكحلة لمعاهدة الصداقة والتحالف فقد أزال آثار الحماية ، وساوت بين بريطانها وغيرها من الدول في التمثيل الدبلوماسى ، كما مكنت الحكومة المصرية من حرية سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى ، والاستغناء عن المستشارين المالى والقضائى بالإضافة إلى رجوع سلطتها التامة في وضع تشريعاتها المالية والقضائية على المقيمين بها بصرف النظر عن جنسيتهم^(٦٧) . كذلك وضع الأساس لإلغاء المحاكم المختلطة بعد فترة انتقال مدتها ١٢ سنة ، وكان الأمر في كل المفاوضات السابقة (١٩٢١ - ١٩٣٦) يدور حول مجرد تعديل الامتيازات وتخفيف عبئها مع الاحتفاظ بالمحاكم المختلطة فكان معنى إلغاء هذه المحاكم فتح الطريق أمام استقلال القضاء المصرى ، لكن القضاة المصريين ظلوا إلى وقت طويل يعانون إرهابا شديدا بسبب قلة عددهم وضآلة مرتباتهم فضلا عن الخلل الذى لازم الإجراءات القضائية بالإضافة إلى قدم أبنية المحاكم ، إذ بالرغم من أن عدد القضاة وصل إلى خمسة أضعافه إلا أن عدد القضاة بقى كما هو منذ سنة ١٩١٠^(٦٨) لكن بالرغم من هذا فإن استقلال القضاء المصرى استقلالا حقيقيا ، هذه المرة ، يعتبر تحورا خطورا في حركتنا الاجتماعية إذ بمقتضاه أصبح الأجانب خاضعين للتشريع المصرى بما في ذلك حق القبض عليهم ، وتفتيش منازلهم ، وإعادة الخطرين منهم على الأمن أو سلامة البلاد وكذلك تسليم الجرمين وتنفيذ عقوبة الإعدام فيهم بالإضافة إلى حق الحكومة في الإشراف على السجون ومراقبة كل المعاهد والمنشآت العلمية الأجنبية .

وبالإضافة إلى إلغاء الامتيازات وتحقيق استقلال القضاء المصرى ، وبالتالى تحرير الإنسان المصرى ، فقد تم تحقيق بعض المشروعات الاقتصادية مما ترتب عليه آثار غير مباشرة في رفع مستوى المعيشة في مصر كمشروعات الري فأنشئت قناطر نجع حمادى لضمان توفير الري الصحفى للمنطقة الواقعة في الشمال من قنا ، وقناطر ديروط لرى الأراضى فيمال مدينة أسيوط ، وقد تكلف المشروعات نحو ٤ مليون جنيه . ومن هذه المشروعات الهامة ، ذات النتائج الاجتماعية ، مشروع الحماية الجمركي للإنتاج المحلى ، وإنشاء الصناعات المحلية ، فضلا عن زيادة إيرادات الجمارك .

(٦٥) جمال سبيل — المرجع السابق — ص ١٢٨ .

(٦٦) محاضر مجلس النواب — المجلد الثانية الثامنة — جلسة ٣٠ تاريخ ١٧ / ٨ / ٤٢ — ص ١٣٧٧ .

(٦٧) تقرير لجنة الخارجية في الانقضاء غير المادى — المجلد الثانية السادسة — لنظر أحكام معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى من ٢ إلى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، ص ١٥ و ٢١ .

(٦٨) محاضر مجلس النواب — المجلد الثانية الثامنة — جلسة ٢١ — تاريخ ٤ / ٤ / ١٩٤٣ — ص ١٣٠ .

أما من الناحية النفسية : فقد صدرت قوانين إلغاء ضريبة الخفر ، وتقسيم الضرائب المتأخرة على الممولين ثم إلغاء قانون حماية الموظفين ، وإصدار قانون العفو الشامل فضلاً عن تنابع صدور القوانين العمالية وإنشاء بنوك التسليف الزراعي والعقاري والأخذ باتجاهات مجانية التعليم وتنفيذ مشروع المجموعات الصحية .

النتائج الاقتصادية للاعتمادات الأجنبية وتأثيراتها الاجتماعية : في تقرير لجنة الضرائب التي كونها مجلس النواب^(١٩) برئاسة حبيب حنين المصري جاء مايلي : كان النظام الذي تجرى عليه مصر في وضع ميزانيتها وفي تدبير مواردها نظاماً يخالف الوضع المقرر بالنسبة لميزانيات الدول الأخرى : فقد كانت تبدأ دائماً بتقدير إيراداتها لكي تحدد مصروفاتها على أساس هذه الإيرادات مع أن القاعدة السليمة تقضى بالبدء بتقدير حاجات الدولة وربط مصروفاتها بمراعاة مقدرتها واحتياجاتها ثم تقدير الإيرادات بما يغطي هذه المصروفات .

أما بعد إلغاء الامتيازات فقد أمكن فرض بعض الضرائب الجديدة ، تحقيقاً للعدالة من جهة وزيادة لموارد الدولة من جهة أخرى . ومن هذه الضرائب : الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وعلى الأرباح التجارية والصناعية ، وكسب العمل ، وفرض رسوم الدمغة ، ورسم الأهلولة على التركات ، ورسم الأهلولة على التركات . وقد أدت هذه الضرائب إلى زيادة موارد الدولة المالية نحو ٤ مليون جنيه .

على أننا يجب ألا ننسى أن النضال المصري منذ العشرينات كان قد وضع اللبنة الأولى للاستقلال الاقتصادي لمصر بإنشاء مشروع بنك مصر والذي نتابعت زيادة عدد شركائه مما حقق للمصريين أملاً كبيراً أن يكون لهم بنك مصري يعمل على إعلاء الاقتصاد المصري وتطويره . وقد كان ، ذلك أن هذا المشروع الوطني الكبير كان خطوة على الطريق إلى التخلص نهائياً من تسلط رأس المال الأجنبي . أما تدعيمه فقد جاء على عدة مراحل :

الأولى : عقب إلغاء التصفية الجمركية في ٢٧/٢/١٩٣٠ وهو المشروع الذي كان من نتائجه زيادة إيرادات الحكومة من ١١ مليون سنة ٢٧/٢٨ إلى ١٨ مليوناً مما أتاح الفرصة للمصنوعات المصرية أن تأخذ مكانها في السوق مما يحتر حثاً هاماً في تدعيم الاقتصاد المصري وتطور الصناعة المصرية ثم زيادة الاهتمام بالتعليم الصناعي .

الثانية : عقب قيام وانتهاء الحرب العالمية الثانية حين اضطرت الصناعة المصرية إلى الاكتفاء الذاتي . على أن زيادة قوة الاقتصاد المصري بعد الحرب أدى بالنتيجة إلى زيادة قوة الرأسمالية المصرية مما أكد من تطلعها إلى السيطرة السياسية وإن كان قد اقرن بنمو دور العمال السياسى حتى كان اتحادهم مع الطلاب سنة ١٩٤٦ على عهد وزارة إسماعيل صدقي وعقدتهم مؤتمراتهم التاريخي في فبراير من هذه السنة .

كذلك كان للتغيرات العمالية تأثيرها من حيث تصاعد الاهتمام بالنواحي الإنسانية عامة ، خاصة بعد إعلان قرارات ويلسون سنة ١٩١٨ . وكان أن صدر قانون العمل الدولي سنة ١٩٣٠ ويتضمن النص على القضاء على السخرة بواسطة الاتفاقية رقم ٢٩ الخاصة بإلغاء السخرة والعمل الإجبارى بل ودخل في هذا القانون إعلان حرية تكوين النقابات وحق التنظيم النقابى بالنسبة لعمال الزراعة . فلما كانت سنة ١٩٤٨ أذيع إعلان حقوق الإنسان بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة من ثلاثين مادة والذي تنص المادة السادسة والعشرون منه على أهمية التعليم الإلزامى .

(١٩) للرجع السابق - ص ٢١٦٧ .

كذلك صدر مشروع الضمان الاجتماعي سنة ١٩٥١ ومشروع آخر مشابه هو مشروع رعاية الأحداث المشردين وقد وضعته لجنة الشؤون الاجتماعية بمجلس النواب^(٧٠) التي عدلت القانون الصادر سنة ١٩٠٨ ورفضت سن الحدث إلى ١٨ بدلاً من ١٦ سنة ومنعت حجزه بالقسم وشرعت إمكانية تسايمة إلى مؤتمن يتحكم القاضي .

ثالثاً : الرأسمالية الأجنبية : وفقاً لإحصاء سنة ١٩٢٧ بلغ عدد الأجانب في مصر ١٩٨,٢٦٢ أغلبهم من قاع مجتمعاتهم الأوروبية ، ووفقاً لإحصاء سنة ١٩٣٣ بلغ عدد الشركات المساهمة ٢٥٠ منها ٣٨ أجنبية ، ١٢ مصرية ، ٢٠٠ شركة مصرية لكن رؤوس أموالها أجنبية . ومن الطبيعي أن يؤدي هذا إلى سيطرة الأجانب على عصب الاقتصاد المصري خاصة إذا عرفنا عن انتشارهم في الريف المصري وتوسعهم في امتلاك الأرض .

في سنة ١٩٢٤ كانت ثمة إشارة مبكرة إلى مدى سيطرة الرأسمالية الأجنبية وذلك في أول مجلس للنواب^(٧١) حين تكلم النائب حسين نافع عن خطورة حالة العمال وأن عدم النظر في أعمالهم يعد نقصاً خطيراً وانضم إليه زميله شفيق منصور قائلاً إنه ليس في مصر للعمال أي تشريع يحمي مصالحهم بينما الشركات الأجنبية تتمتع بكامل السلطة بإملاء شروطها عليهم فيجب أن تبحث اللجنة المقترح تكوينها في وضع المشروعات الخاصة بهم والبحث في تحسين أحوالهم . لكن الظروف السياسية حالت دون تنفيذ ذلك بل إن ارتفاع رؤوس الأموال المستخدمة في الشركات المساهمة الصناعية من ١٥ مليون سنة ١٩٣٩ إلى ٢٣ مليون سنة ١٩٤٥ كان عاملاً قوياً في زيادة أواصر التحالف بين الرأسمالية المصرية والرأسمالية الأجنبية مما أدى إلى ثبوت ارتفاع الأسعار وعدم إنشاء أية صناعات ثقيلة^(٧٢) .

خلاصة : لعل هذا البحث أن يكون قد كشف عن حركة المجتمع المصري خلال هذه الحقبة وذلك من واقع محاضر جلسات البرلمان وتفاعل كلمات النواب وتقارير لجنتهم والتشريعات التي انتهوا إليها مع متطلبات الشعب لكن كما يبدو أن هذا التفاعل كان أميل إلى أن يكون سلباً .

لقد سيطرت نظرية التدرج لا الحسم ، وسادت المصلحة دون المبدأ على كافة نواحي الحياة المصرية وليس على الجانب الاجتماعي فقط :

ففي المشكلة السياسية : ليق الاحتلال واتلاف شره ، وتدرج في التخلص منه ولتقم الأحزاب والبرلمان والدستور لكن كمنحة من الملك بطلقها وبجيبها كيفما شاء ومعنى شاء .

في المشكلة الاجتماعية : ليق الطبقة وليق النظام الاجتماعي القائم عليها ولكن لا بأس من تقديم أنصاف الحلول لبعض المشاكل : حذف جزء من الدين ، تخفيف بعض الضرائب ، أما بالنسبة للنمط العام فلا تغير : يزداد الغنى غنى ورفاهية ويزداد الفقير غماً وقرراً وتشريع مجالس التشريع والتقنين أى أن برلمان مصر وأغلب حكومات مصر كانت تقن للفقير والحرمان والأمية .

في المشاكل الاقتصادية : لتتشيء بتوك التسليف الزراعي لتخفيف الأزمة الواقعة على المزارعين لكن المستفيد الحقيقي منها هو كبار الملاك ، ولتقم بنك مصر في العشرينات ، لكن لبأت الإنجليز في أواخر الأربعينات وقد شعروا أن إنتاجنا النسيجي قد فاق إنتاجهم فبعضوا مؤسس البنك بين شقى الرحى ، وعن طريق رئيس وزراء مصرى يخبرونه : إما رحيله

(٧٠) محاضر مجلس النواب - المدة الثانية التاسعة - جلسة ١٩ جاري ٤٨/٢/١٩ ص ٨٨٠ و ص ٩٤٣ .

(٧١) المدة الثانية الأولى - جلسة - جاري ٢٤/١١/٢٢ - ص ٣١ .

(٧٢) محمد أنيس - المرجع السابق - ص ١٦٤ .

أو إعلان الإفلاس ، ويظفر المجتمع المصرى بقانون للضمان الاجتماعى أما الضرائب التصاعدية فلا ، وتنتمى لفئة الخاصة الملكية فالملك هو قمة أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة وأما أصحاب الجلايب الزرقاء من فلاحين وعمال فمن حرمان إلى اضطراب لبيع أرضهم إلى هجر لقراهم يأكلهم الجوع ويظلمهم العطش وتفتك بكل منهم ثلاثة أمراض على الأقل ، وأخيراً لنقم المصانع والشركات لكن رأس المال أجنبي وشباب مصر في بطالة .

وأخيراً تأتى المشكلة التعليمية : فمن سياسة التدرج إلى نتيجة الفشل في وضع سياسة تعليمية واضحة المعالم . أما حركة التعليم فالشهادة هدفها ، وإذن فلنعمم المكاتب الأولية بالجمان لكن ما على ذلك من مراحل فلنضرب عليها أعلى المصروفات ، ولنوضح عليها ، بالنسبة للفقراء المتفوقين ، أقصى الشروط ولتكن الأعداد بحيث لا تتعدى الحجم المطلوب من المتعلمين — الندرة للتعليم العالى لأن الاحتلال كفىل بالمناصب القيادية ، والقللة للتعليم المتوسط الذى يمد الدولة بالموظفين ، وأخيراً الأغلبية للأمية أو الكتاتيب والمدارس الأولية سيوراً على ذات النموذج الذى عاشه آباؤهم .

لقد سارت السياسة التعليمية متسقة تماماً مع السياسة العامة للاحتلال البريطانى وهذه معالمها :

- تحقيق أقصى درجات الاستغلال الاقتصادى بجعل أهداف التعليم جزئية محدودة لا تنمى الشخصية ولا تترى روح الطلوع أو الحرية .
 - مسح الشخصية المصرية .
 - منع نشر التعليم أو الارتقاء به .
 - تحديد أعداد المقبولين : بواسطة الكشف الطبى ، اختبارات القبول ، بالمصروفات الباهظة .
- وقد حققت هذه السياسة النتائج الآتية :
- الإبقاء على أمية الشعب المصرى .
 - التأكيد على طبقة التعليم .
 - إحداث انفصام ثقافى واجتماعى بين المصريين مما أسفر عن تيه الهوية المصرية وازدواجية كل عناصرها ومقوماتها .
 - الهدف الأساسى من التعليم إعداد موظفين ومن ثم أصبحت الشهادة هي الهدف .
 - منع تطوير التعليم الصناعى والتعليم العالى .
 - تعطيل أى عامل من عوامل النهوض بالمعلم أو باستقرار البنية التعليمية لكى تنهب تماماً معالم أية سياسة موحدة للتعليم في مصر .

خصائصة :

ومع ذلك ظل التعليم هو وعاء النضال الوطنى ضد الاحتلال البريطانى . وسط هذا الظلام الدامس ، والذى لم يبدأ فقط منذ سنة ١٨٨٢ وإنما يمتد عميقاً طويلاً إلى ما قبل ذلك بقرون ، قامت الحركات الشعبية التى ألهمت الشعب بها وخاصة الطبقة المتوسطة وجوده ، فأسست الجامعة ، وتحطمت سلاسل البرلمان أمام الطغاة ، وصدرت قوانين العمال ، وزحفت مواكب غريحي الجامعة ، ونمت في أحشاء مصر ، مع الوقت ، بلور الثورة ضد الظلم ، ومع الكلمة الجريئة التى كثيراً ما صودرت ، والقرار الحاسم الذى يسببه تسقط الوزارة ، كما في قانون المسئولية الوزارية أو قانون الاجتماعات ، ومن داخل البرلمان ، حيث ترتفع أصوات ضد السخرة والأمية وأوتوقراطية الحاكم ، والتباين الشاسع في الدخول ، وسط هذا كله تتابع الأجيال المسيرة لتكتب تاريخها الحديث والمعاصر لعله يصبح صوتاً جديداً واعياً وداعياً إلى التغيير لكى تعيش مصر . مصر التى كانت ومصر التى ستكون .

المناقشة

(١) أ. حسن حافظ :

قال د. نسيم في محته إن لجنة الثلاثين التي وضعت دستور ١٩٢٣ تكونت أساساً من الأرستقراطيين ! وأنا أرى أن هناك فرقاً بين الأرستقراطيين وبين أصحاب المصلحة ، فحين لا نستطيع الإدعاء بأن عبد العزيز فهمي أو الشيخ نجيت ود. عبد الحميد بدوي — وكل هؤلاء كانوا في اللجنة — كانوا من الأرستقراطية وإلا كان كل من تعلم قد أصبح أرستقراطياً .

ويقول د. نسيم إن مجلس الشيوخ أصدر تشريعات استثنائية أضرت بمصالح الشعب ! وكنت أريد أن أوضح لنا ما هي هذه التشريعات ؟

(٢) د. محمود معولي :

من أجدبيات منيج البحث أن من يتقدم بدراسة عن فحوى محاضر جلسات البرلمان يجب أن يبين تكوين هذا البرلمان ؟ وماذا حدث في العملية الانتخابية لكل برلمان ؟ .

إلى جانب أننا نقصر أعمال البرلمان على أنها أعمال مجلس النواب فقط ونهمل أو نتجاهل مجلس الشيوخ . هذا رغم أن مجلس الشيوخ كان موجوداً في الفترة من ١٩٢٤ ثم توقف عام ١٩٢٨ ، وأعيد انتخاب مجلس جديد عام ١٩٣٠ وكانت مدته عشرة أعوام . وكان آخر جلسات مجلس الشيوخ مقررماً لها أن تعقد في ٢٥ نوفمبر عام ١٩٥٢ إلا أنه قد صدر قرار بغض الحياة النيابية نهائياً في أبريل ١٩٥٢ أي قبل قيام الثورة . من ناحية أخرى كان هناك عشرة مجالس للنواب ولم يكمل أى مجلس مدته الكاملة باستثناء برلمان أحمد ماهر ١٩٤٤ — ١٩٤٩ .

ود. نسيم قد رسم صورة لمصر قبل الثورة فبدت مظلمة حالكة السواد ! ولو كان هذا صحيحاً لما أنتج المجتمع المصري ثورة ١٩٥٢ . مصر ظلت دائماً تدهج وكانت هناك أشياء جديرة بأن تذكر بدلاً من تصوير ما قبل الثورة على أنه ظلام في ظلام .

كما أن د. نسيم قال « تأجيل الدستور » .. والدستور لا يؤجل ولكن يوقف العمل به ، وقال أيضاً « أن سعيد » قال « إن الأمة الجاهلة أسلس قيادة من الأمة المتعلمة » .. والصحيح أن قائل هذه العبارة هو الخديو عباس . وأود هنا أن اتبر الفرصة لأقول إن عباس الأول بن طوسون في أمس الحاجة إلى إعادة تقويم تاريخي لأن كل ما قبل عن هذا الرجل كان بسبب عناده مع الاحتلال ومظم الكتابات عنه كتابات أجنبية .

وبالنسبة لمسألة الأرستقراطيين في البرلمان فهذا لفظ فضفاض . فهناك عناصر من القاع دخلت البرلمان وعناصر من القمة ساحت في البناء الاشتراكي مثل إبراهيم شكرى .

أما ملاحظاتي على ورقة أ. حرة وهي فهي :

أولاً : ماذا كانت تعنى « بالنخبة » وماذا تقصد « بالصفوة » ؟ وهل هناك نخبة في المجتمع غير النخبة البرلمانية ؟

ثانياً : قالت الباحثة إن النظام الاجتماعي هو النظام الطبقي .. وهذا ليس صحيحاً في الواقع إلى حد ما .. لأن هناك فرقاً بين النظام الاجتماعي والنظام الطبقي . وعندما تحدثت عن الأوضاع البرلمانية فقد ركزت من جانبها على الفترة من ١٩٥٠ وهي فترة برلمان الوفد الأخير ، وكنا نتمنى أن تذكر لنا أوضاع أول مجلس نيابي وهو المجلس الوحيد الذي تمت انتخاباته بدون تزوير إذا استثنينا مجلس الشعب في دورة ١٩٧٦ في عهد وزارة ممدوح سالم .

ثالثاً : كنا نتمنى أن نحدد دور الصفوة ليس في مجلس النواب فقط ولكن في مجلس الشيوخ أيضاً ، فقد كانت هناك أصوات مثل « محمد عطايا » وغيره وقد أعطى هؤلاء الكثير للتقدم الاجتماعي ولتطور الإنسان المصري .

(٣) أ . نبيل عبد الفتاح :

بماولة الزميلة عزة وهى تتجاوز النهج الغالب في دراسات القانون الدستوري للبرلمان والتي لا تفعل أكثر من الشرح على المتون واستخدام المنهج الوظيفي والبراجماتي .. ولكن كنا نود لو أن الزميلة قد تعرضت للمذكرات المقدمة من النواب أو من السلطة التنفيذية ، ذلك لأن الدراسات المحدودة التي تمت عن البرلمان لا تُظهر الصفوة البرلمانية من خلال منهجية تحليلية إنما من خلال المنهج الوصفي دون إبراز أيديولوجية تفاعل بين الانتقاء الاجتماعي وعملية صناعة « القاعدة التشريعية » . فالسياسة التشريعية في كل حقبة تاريخية تُبرز مجموعة من المصالح الاجتماعية .

كذلك فإن الزميلة تعاملت مع الصفوة على أنها كيان متجانس غير مُحدد القسمات ، ولكن من المهم دراسة المجموعات الصفوية المحركة لأداء البرلمان وسياسته خلال المرحلة موضوع الدراسة .

وبالنسبة لما قاله د . سليمان نسيم واستخدامه لمنهج « تحليل المضمون » ، فهذا المنهج في أزمة حالياً ، ومن ثم فالعديد من الدراسات التي تراكمت في كافة فروع العلم الاجتماعي في مصر واستخدمت هذا المنهج على نحو وصفي لم تستطع أن تضيق للعملية التراكمية للعلم في بلادنا . هذا المنهج يتم نقله إلى مصر في لحظة أزمتها بينما الغرب يتحدث اليوم عن شيء اسمه « البهوية » .

ود . سليمان يستخدم وثائق البرلمان باعتبارها نماذج للحياة الاجتماعية . وأعتقد أنه قد جانب الصواب ، لأنه ليس كل من يدخل البرلمان يمكنه بصفة عامة مرايا السياسة والاجتماع في حقبة دراسية ما .

وأيضاً حينما يقول إن البرلمان يعكس الصفوة الحقيقية للشعب .. فهو بذلك يتحدث عن رؤية اعتقالية لأنه في أي صفوة نسأل دائماً ما هي أسباب نموها ؟ هل كانت بالفعل تعكس الخريطة السياسية لمرحلة الدراسة أم لا ؟

أعتقد إن هذا يتطوّل على غموض في استخدام مصطلح الصفوة السياسية . أيضاً أسأله هل كانت مسألة صلاحية التشريع أو النقص فيه هي السبب في المشاكل الاجتماعية (كما نظر إليه مريت خالي ويومي مذكور) ؟ إن المسألة الحقيقية هي ما وراء التشريع من مصالح وانتهاكات وثقافات أيضاً . وكذلك لم يظهر في العرض وظيفة المضايقات العامة في التاريخ أو التحليل الاجتماعي . فما يُثار حول المضايقات فقط هو ما تبيته الأيديولوجية السائدة والمضايقات قد تعطينا الوصف الظاهري للمضايقات السائدة ولكن لا تكشف لنا عن المُضمر في هذا الخطاب .

نحن لا نستطيع أن نقول بشكل مطلق إن هناك خطاباً سياسياً سائداً فقط . فحتى في البرلمان كانت هناك خطابات عديدة في هذه المرحلة التاريخية الخصبة تتصارع وتتفاعل . ولم يظهر لنا العرض الدقيق والقسمات المختلفة والتي كانت تميز الجماعات والقوى السياسية في البرلمان وانعكاس ذلك على القوانين التي أُصدرت مثل القانون الخاص بالتعليم والذي أعده حزب الوفد كمحاولة للإصلاح في إطار الحفاظ على النظام السياسي .

(٤) د . وليم سليمان :

هذه الندوة قد وجهت النظر إلى المضايقات البرلمانية كمصدر من مصادر التاريخ . إن معظم أسئلة التاريخ لا يعرفون إلى أي حد استخدمت هذه المضايقات لكي تكون مصدراً من مصادر التاريخ للحياة في مصر .

إن النظام البرلماني المصري كان مجالاً منذ مراحله البدائية من أيام إسماعيل — للحياة الوطنية الحقيقية . فالمواجهة التي حدثت في مجلس شورى النواب ما بين المصريين وممثليهم وما بين القوى المالية والسياسية قد اضطرت إسماعيل للتنازل عن سلطاته وإعطاء المجلس سلطات حقيقية في حكم البلاد . وما كاد عهد إسماعيل ينتهي إلا وكان هناك دستور وكذلك نُفِدت سلطة الحاكم وأصبح مجلس شورى النواب مجلساً للنواب وله سلطات ملزمة . ومن المواقف المشهودة لهذا المجلس أنه رفض فض البرلمان قبل إعلان رفض النواب لمسألة إعلان إفلاس مصر .

ولذلك اضطر الإنجليز لاحتلال مصر للقضاء على كل هذا . ولكي نبين أهمية ما كان يحدث نشر إلى تقرير « يامري » عن القوانين النظامية التي طُبقت بعد ذلك وكذلك التمثيل الذي أجراه « كشنر » .. كانت كل تلك الإجراءات هدفها ضرب التجارة البرلمانية في مصر والرجوع عن المكاسب كافة التي تم تحقيقها في عصر إسماعيل .

وقد شهدنا لأول مرة دخول مبدأ التمثيل في البرلمان وتقلص دوره إلى مجرد مجلس استشاري مرة أخرى . وقد تبع « الرافعي » هذه المراحل .

وأعطى مثلاً على أهمية المضايقات :

أثناء مناقشة القانون المدني الجديد عام ١٩٤٨ ، والقانون المدني بصفة عامة عبارة عن مناقشات بالغة التخصص لا ترتبط بالصياغة القانونية وحسب ولكنها مصدر عصب جداً لدراسة التاريخ الاجتماعي ، نرى المشروع الذي تقدم به الدكتور السنهوري رئيس اللجنة . وهذا المشروع معروف باسم مشروع « التنقيح » للقانون المدني والذي كان القانونيون يصعد دراسته بمناسبة إلغاء المحاكم المختلطة وبهذه عمل المحاكم الوطنية . وكانت هناك مناقشات ثرية أيضاً حول المشروع الذي تقدم به المستشار حسن المصطفى في نفس الشأن ، إلى جانب المناقشات التي جرت حول قوانين أخرى كمناقشة مشروع قانون « الثنين » وغيره .

(٥) د . محمد الجوادى :

أولاً : أعتقد أن اتحاد الصناعات يختلف عن اتحاد العمال أو الطلبة .

ثانياً : في دراسة تاريخ البرلمان المصري تركز الاهتمام بنسبة مائة في المائة على الجانب التشريعي ودور البرلمان من حيث كونه عضواً بالتشريع . ولم تعرض الدراسات للدور العظيم للبرلمان أو حتى لأحد البرلمانات بعد حرب ١٩٤٨ في قضية الأسلحة الفاسدة مثلاً ، والمعروف أن دور البرلمان في إثارة هذه القضية كان دوراً كبيراً وهو الذي مهد الطريق لصعود نوار بولور .

من ناحية أخرى أعتقد أن البرلمان كان يتكون من جناحين وفي بعض الأحيان أكثر من جناحين . وكذلك فإن للبرلمان دوراً رقابياً . ثم ما أشارت إليه الدراسة من عبارات متقولة عن كتاب د . مذكور ومريت غالى مثل لفظ « للصلحة » ، وهذا اللفظ يحمل معنى الاختيار . ولكن لا ننسى مثلاً أن هناك ما يسمى « بالبرلمانية » و « النظميون » ، وهذه التهامات عظيمة جداً وقد لا يحدث التطور من خلال المذابح وإنما يحدث من خلال أناس يخشون الخير فيأبى الخير على أيديهم .

ثالثاً : سؤال حول هل إفراز البرلمان لزعامات سياسية .. وهل كانت زعامات كاذبة أم حقيقية ؟ والأستاذ حسن حافظ نفسه من الزعامات السياسية التي أفرزها البرلمان .

النقطة الأخيرة .. هل أثرت نوعية الانتخابات — إذا كانت مباشرة أم غير مباشرة — على نوعية القرارات أو التشريعات التي أخرجها البرلمان ؟ وأذكركم بالأزمة التي حدثت لصلح باشا نفسه عام ١٩٣٣ حتى اضطرت له للاستقالة من البرلمان الذي جاء هو بكل أعضائه . ثم ما هي الإيجابيات التي حققها البرلمان في التاريخ الاجتماعي المصري ، وما هو دور زعماء العصر في ذلك ؟ هناك أربعة زعماء محددين ساهموا في تشكيل حركة البرلمان المصري وهم « زيوار باشا » في البرلمان الذي أعقب حادث السرهار ، ثم « حسين سرى » في البرلمان الذي عُقد في عام ١٩٤٩ — لدرجة أن لذلك قال له لقد أثبتت أنت برلمان الوفد فعال لتعامل معه — وقد أصبح حسين سرى رئيساً للديوان عام ١٩٥٠ .

ثم « محمد محمود » و « صديق باشا » . وهؤلاء الزعماء الأربعة والأفكار التي كانت تسيطر عليهم ، مثل سياسة إنقاذ ما يمكن إنقاذه عند زيوار باشا ، هذه المجموعة تمكنت من دراسة البرلمان في إطار الحركة التاريخية .

ولى سؤال آخر .. ما هو دور الفهم الشعبي لدور البرلمان الذي كنا نراه تقطعتان عامتان هما التمثيل الإقليمي والسياسة القومية ؟ فهل درسنا هذه المسألة جيداً ؟ هل أثر هذا الاتجاه أو هذه الفكرة عن دور البرلمان في المناقشات التي تحدث عنها د . سليمان نسيم

في عرضه ؟ وهل كان لذلك تأثير في الانتهات الطبقية كما وجدتها الأستاذة عزة وهي في دراستها ، وخصوصاً أنها نبتت إلى التوزيع النسبي لانتهات النخبة البرلمانية بين الريف والمدينة ؟ وهل كان لذلك التوزيع تأثير على مساحة السياسات القومية ؟

رد أ . عزة وهي على الصعيات :

الحقيقة أن ما قاله د . محمد الجوادى بصدد ورقة البحث التي قلمتها صحيح ولكن هذا يستدعي أن يكون موضوع الدراسة غفلاً . أي أن يكون بحثاً متعمقاً في دراسة التراث البرلماني . ومن البديهيات المعروفة أن أول مقتضيات البحث العلمي هو تحديد المشكلة والبحث فيها بعمق ، وبالتالي لم أكن معنية بتتبع كل هذه الأمور التي أثارها رغم اعتراض بأهميتها . فقد كنت مثمرة بموضوع محمد ولن أتم في هذا العرض للوجز بكل النتائج التي توصلت إليها . وقد أشار د . محمد الجوادى إلى نقطة في البحث حول تمثيل السعديين في المجلس ، ويبدو أنه لم يفهمي جيداً . فما كنت أقصده أن هناك مقولة تقول إن السعديين كانوا أكثر تمثيلاً لمصالح الرأسمالية ، بينما البحث أو للمعالي الذي احتدمت عليه في تحديد نوعية الأعضاء في داخل البرلمان أثبت أن هذا غير صحيح أو على الأقل غير دقيق لأن من بين ممثلي الحزب السعدي داخل البرلمان كان هناك عدد من المنتمين إلى الرأسمالية الصناعية لكن في نفس الوقت كان هذا العدد محدوداً بالقياس لممثلي الرأسمالية الصناعية من حزب الوفد .

بالنسبة للملاحظة الخاصة إلى أي حد يمكن الاعتماد على مضايقات البرلمان وحدها كمصدر ... ينبغي أنه لا يمكن الاعتماد على المضايقات وحدها . وعندما يتم عرض أي مشروع قانون أو اقتراح لا يمكن أن يُكفى بما هو موجود في المضايقات لأن هناك أيضاً مناقشات البرلمان ، وللأسف فإن المضايقة لا تحوى إلا على الضرير الذي اتفق عليه . أما المناقشات الخاصة باللجنة تظل في أمانة اللجنة وغير مطاعة .

كذلك يمكن الاعتماد على انعكاسات مشاريع القوانين المعروضة على البرلمان فيما تكتبه الصحافة في هذا الشأن وتعتبر من خلاله من قوة لم تتيح لها فرصة التمثيل في البرلمان .

أما عن سؤال لماذا انحصر البحث على مقال برلمان ١٩٥٠ ، ففي الحقيقة إنني لم أتعلم على مجلس النواب فقط لأن الدراسة تشمل مجلسي النواب والشيوخ . وما كان يعني هو أن هؤلاء النواب الذين وصلوا لعضوية البرلمان كان القانون يشترط عليهم وضعاً مالياً معيناً ويصعب على دفع تأمين معين وأن يكون للمرشح دخل معين .. وهكذا . هؤلاء كيف يمكنهم بطريقة عملية أن أحدد نوعيتهم ؟ مع الأسف حينها كنت أقوم بعمل هذه الدراسة لم أخطر على بيانات واضحة عن الأعضاء من داخل البرلمان نفسه وبالتالي كان من الضروري أن أحدد المعايير التي يمكن على أساسها معرفة الفئة التي ينتمي إليها . هذا الشخص وقد لجأت إلى معايير ربما تكون غير دقيقة إلى الحد الأقصى ولكن هذا هو القدر المتاح .

وفي الختام أود أن أوضح لكم أنني قد ذهبت إلى وزارة الداخلية لأسألم عن بيانات الأعضاء في الفترة القريبة من برلمان ١٩٥٠ فاندحشوا وقالوا لي : إذا كانت بيانات الأعضاء في انتخابات السبعينات غير موجودة فكيف نجد بيانات منذ الخمسينات ؟ !

رد د . سليمان نسيم على الصعيات :

عندما نتحدث عن منجز البحث والمضايقات البرلمانية وشروط العرض وغيرها .. كل هذا عرضه في الحقيقة في أصول هذا البحث وهي رسالة بعنوان « موقف أجهزة التشريع والرأى من قضايا التعليم في الفترة قبل يوليو ١٩٥٢ » . ولأنني أن للملاحظات التي تركزت حول شروط الانتخاب ونوعية النائب في البرلمان وغير ذلك ، كلها أمور لا تدخل في الموضوع الذي ناقشته ، فأنا أتحدث في موضوع مضايقات الجلسات كمصدر لكتابة تاريخنا الاجتماعي وكان لابد لي من تحديد العمل في هذا الإطار . أما التوسع فموجود في الرسالة وقد تم طبع جزء منها بعنوان « صياغة التعليم المصري الحديث » .

وبالنسبة للسؤال : هل كان مجلسا البرلمان انعكاساً للوضع الاجتماعي ؟ .. أجيب من خلال الاستشهاد بكلام الدكتور محمد أنيس في كتابه « الجنود التاريخية لثورة ٢٣ يوليو » عن طبقة كبار الرأسماليين والإقطاعيين التي كانت موجودة في مجلس الشيوخ .

وعندما أقول إن هناك انطباعاً للصورة الاجتماعية في مصر على البرلمان ، هنا لا أخرج عن الواقع . ثم إن القرارات التي وصلت إلينا أو القوانين كانت مُعطلة ، وإلا فلماذا استمرت هذه القوانين حتى اليوم ؟ من المؤكد أن هناك أسباباً اجتماعية وسياسية وراء هذا الاستمرار .

د . محمود متولى يقول إننى قلت إن عهد ما قبل الثورة كان ظلاماً في ظلام ! فما قوله في أن ٨٠٪ من المصريين لم يكونوا يملكون الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية ؟

وعندما يأتي أحد الإخوة ويقول .. هل الدراسات البرلمانية فقط هي مصدر التاريخ الاجتماعى ؟ بالطبع لا فهناك الصحف والمؤسسات الاجتماعية . ولكن في هذا البحث كنت أركز على البرلمان .

تعقيب للأستاذ حسن حافظ :

أود أن أضع « النقط فوق الحروف » في بعض الأمور التي جرت اليوم :

أولاً : هناك من يعتقدون أن مجلس الشعب سلطة قرار !! والحقيقة أن مجلس الشعب ليس له سلطة إصدار القرارات وهذا من واقع الدستور مادة ٨٦ (يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة ويمارس دور الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية على النحو المبين بالدستور) يتولى مجلس الشعب إذن سلطة التشريع بالمشاركة مع رئيس الدولة ، ومجلس الشعب لا يستطيع تعديل السياسة العامة ، وكل ما يستطيعه أن يقول « لا » أو « نعم » لخطة الحكومة وقوانينها .. وهذا جارى العمل به في أغلب برلمانات العالم .

ثانياً : في الماضي كان للمجلس حق طرح الثقة في الحكومة .. أما اليوم فلا يستطيع أحد طرح الثقة بالوزير أو رئيس الوزراء ، وإنما يطلب رئيس الجمهورية من الشعب الاستفتاء على إقالة الحكومة وحل مجلس الشعب فإذا وافق لحل الوزارة مع حل مجلس الشعب أو العكس صحيح .

ثالثاً : في تعريف بعض المصطلحات : الدورة البرلمانية هي التي تبدأ عقب الانتخابات وتستمر — طبقاً للمادة ١٠٢ من الدستور — لمدة سبعة أشهر على الأقل ، أما الفصل التشريعى فمدته خمس سنوات ، والمهية البرلمانية أو المهية النهائية هي مجموعة أعضاء مجلس الشعب .

سابعاً كتابة تاريخ الزعامات السياسية

(١) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى :

أ — الورقة المكشوفة

« حول تقويم زعامات مصر فيما بين ثورتى ١٩١٩ و ١٩٥٢ »

ب — المرضى الشفوى

(٢) المناقشة .

(٣) د . أحمد عبد الله :

« تقديم حوار د . عبد العظيم رمضان و د . عبد الحالى لاشين

حول تقويم دور الزعيم سعد زغلول

(٤) د . عبد العظيم رمضان :

الرد الشفوى على د . عبد الحالى لاشين .

أ) الورقة المكتوبة

حول تقويم زعامات مصر فيما بين ثوري ١٩١٩ و ١٩٥٢

د . أحمد عبد الرحيم مصطفى

لا يجب على كاتب السيرة أن يتصدى لهذه المهمة الشاقة إذا ما افتتن بموضوعه افتتاناً لا مبرر له أو إذا اشتط في معاداته . فخلال تجارتي ... وجدت بلا استثناء أنني مرت بعدة مراحل من أساليب التفكير قبل أن أتوصل إلى حكم متوازن حول موضوعي ، فالسيرة الحققة ليست مجرد تسجيل حياة شخص ما ، بل هي صورة حية لا تم إلا إذا استندت إلى الفهم والتعاطف . ولا أعنى بذلك المديح الذي يستوى في خطورة قصوره مع الموقف المعادي الذي لابد أن يفضى إلى طمس مشابه للحقائق .

Robert Rhodes James, Anthony Eden
(Weidenfeld and Nicolson, London, 1986) P. XII

لعل كتابة السيرة ، وبخاصة سير الزعماء ، من أصعب المباحث التاريخية ، لأنها — بالإضافة إلى أنها تستلزم تمكن الكاتب في عدة مجالات ترتبط بهذا النوع من الدراسة — تتضمن أحكاماً ذاتية تلعب دورها في عملية التقويم بحسب ميول الكاتب وارتباطاته ونظراته إلى الأحداث والأشخاص . وقد ارتبط تقويم الزعامات المصرية إلى حد كبير بتطور الحركة الوطنية المصرية وانتصاراتها ونكساتها وبنشاطات الأحزاب والجماعات العاملة على الساحة السياسية وبالأمية السياسية لدى قسط كبير من الجماهير المصرية ، مما جعل كثيراً من الأحكام مرتبطةاً بالنزعات العاطفية لا بالأحكام العقلانية . ففسر الشخصية وجاذبيتها ، وهو السحر الذي لا شك له تأثيره في الحياة الاجتماعية والسياسية في كل زمان ومكان ، كان له أثره في تقويم أعمال الزعماء سواء من جانب مريديهم أم من جانب خصومهم . وهكذا فقد كثير مما كتب عن زعمائنا النظرة التقديرية المتوازنة واتصف بالانحياز أو بالتعامل بحسب العلاقات الشخصية والظروف السياسية التي كثر تقلبها ما بين مد وجزر . وضاعف النفوس يظهرون بكثرة إذا ما أقيمت الدنيا على هذا الزعيم أو ذاك ويفرون منه فرار السليم من الأجرب إذا ما اتحد عن مقعد الحكم ... وما أكثر ضعاف النفوس في تاريخنا الحديث والمعاصر !

وزعامات مصر في فترة ما بين الثورتين تفوق الحصر : فهناك سعد زغلول ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وعلي وأحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي وعلي يكن وعبد الحالق ثروت وإسماعيل صدقي ومحمد محمود وعبد العزيز فهمي وأحمد لطفي السيد وحسن البنا وأحمد حسين وكثيرون غيرهم . وقد سلطت الأنواء على بعض هذه الزعامات التي شاعت النزول إلى الجماهير لتسخيرها لحكمة أهداف ضيقة في زحام الديمقراطية والسعي وراء اللعب على عواطفها . لهذا كانت الخطابة والتمثيل من أهم مقومات النشاط السياسي — وحيداً لو كان هذا السياسي أو ذاك من القادرين على الارتجال والإمساك بناصية البلاغة والمحسنات اللفظية . وليس من باب الصدفة والأمر كذلك أن يحرز الحامون قصب السبق في هذا المضمار .

وفي زحام الحزبية التي تفتت رجالها بفضل الاستقلال والوطنية ولعبوا بعواطف الجماهير وسعوا إلى الوصول إلى الحكم بأية وسيلة كان من السهل كبل الاتهامات للخصوم وتشويه سمعتهم دون رادع من أخلاق أو ضمير . وأخذ بعض الكتاب بعد ذلك بهذه الاتهامات وتحاملوا على أن تمحروا الحقيقة واتهموهم بالخيانة والعمالة ، وحجبوا الحقائق عن الأجيال بحجة

عدم التشكيك في زعاماتها والحرص على عدم زعزعة إيمان الشعب بحقوقه الوطنية التي ربطت ربطاً جذرياً بهذه الزعامة أو تلك . بل لقد استحل بعض الكتاب تشويه التاريخ من قبيل أن الغاية تبرر الوسيلة وأن تشيئة الأجيال الصاعدة تستلزم خلق نماذج حية باعتبارها قدوة لهم ، وهكذا نجدهم يختارون أحداثاً بعينها وطمس ما عداها . ولم يدرك هؤلاء المغرضون أن الحقيقة العارية أدهى إلى خدمة الأهداف الوطنية من الزيف ... إذ الزعماء بشر يصيبون ويخطئون وليسوا ملائكة معصومين من الخطأ . والأجيال الصاعدة لابد أن تتكشف لها الحقائق بمرور الزمن وحينئذ تهتز ثقتها بكل شيء وهنا تكمن الخطورة .

ولا شك أن سعد زغلول هو أبرز زعماء مصر في فترة ما بين الثورتين . فقد استطاع أن يوحد المصريين تحت زعامته فأصبحت الحركة الوطنية بتوجيهه مستقلة بذاتها تحتل مكان الصدارة في الحياة السياسية المصرية . وكان سعد أقرب من أقرانه إلى قلوب الجماهير : « فهو في طبيعته العملية وفصاحته المقتنة وفكاهته المرتجلة وعزمته الماضية وسماته المهيبة ومنزله الرفيعة غير من ترشحه مصر لزعامتها من صميم تكوينها »^(١) . وهكذا انجذب إليه عامة المصريين وأوساطهم وتأثروا بسحر شخصيته الكاريزمية مما جعله أقوى من استطاع أن يبرز ضمير المصريين والشرقيين في أعقاب الحرب العالمية الأولى . بل لقد امتد تأثيره إلى ما بعد وفاته : فصاحب زعماء حزبه (الوفد) إلى إقامة التماثيل له وبناء مقبرة فرعونية للجفاته ، بل لقد ظلوا حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ، وحتى اليوم ، يحتفلون بذكرى وفاته . وأكثر من هذا أن بعضهم بنوا بعض مجدهم على ارتباطهم به : فهذا « ابنه البكر » (مكرم عبيد) ، وذلك خليفته (مصطفى النحاس) وهكذا . ومنذ سنوات بحث حزب الوفد من مقبرة التاريخ متخذاً نفس الشعارات والمراسم السابقة للحزب دون اعتبار لظهور أجيال جديدة قد لا همهم بالمجازاة الموقر بقدر ما هم يحل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية . وللتدليل على ذلك نرى أن نعقد مقارنة بين كتاب عباس العقاد عن سعد وبين ما كتبه د . عبد العظيم رمضان في تقديمه للجزء الأول من مذكرات سعد التي جرى نشرها في أوائل هذا العام . فقد كتب العقاد سيرة سعد باعتباره صديقاً ومؤرخاً : « لأن الصديق لن يقول فيه ما ينكره المؤرخ والمؤرخ لن يقول فيه ما ينكره الصديق . ومن النقص في جلاء الحقيقة أن يكتب المؤرخ ترجمة لعظيم ثم لا يكون على مودة لذلك العظيم ، لأن الترجمة فهم حياة وفهم الحياة لا يتسق لك بغير عطف ومساجلة شعور . ولأن يكون الكاتب مؤرخاً وصديقاً غير للتاريخ نفسه من أن يكون مؤرخاً وكفى ولا سيما حين تستوى الحقيقة والجمالة في ميزان الأعمال والصفات »^(٢) . وهكذا يتأثر العقاد بصداقته لسعد زغلول بالصورة التي تجعله يركب أحياناً مركب المبالغة بحيث يمزج بين جلال ثورة ١٩١٩ وبين سعد الذي لم يكن مفجرها بقدر ما كان رمزاً لها . بل إن العقاد يجعل من المترجم له تمهيداً للشخصية المصرية : « فهو ابن زمانه في طفولته وصباه وفتوته وكهولته وهرمه — لم يولد قبل حينه ولم يولد بعده ... ولم تكن رسالته متقدمة ولا متأخرة عن الرسالة المطلوبة منه ، بل جاء كل عمل من أعماله بتقدير وتنبؤ ، يميل إلى من يراجمه أنه منقول من برنامج مرسوم »^(٣) إلخ إلخ .

أما الدكتور عبد العظيم رمضان فإنه ، بعد مضي نصف قرن على ما كتبه عباس العقاد عن سعد زغلول ، يذهب^(٤) لرسالة علمية كتبها د . عبد الحفيظ لاشين عن سعد ودوره في السياسة المصرية فيتهم كاتبها بأنه « عرض موضوعه العلمية للتساؤل » وأنه « استخدم النصوص في توجيه الاتهامات لسعد زغلول وإدائته سياسياً ووطنياً » « وأنه جاري خصوم سعد

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول — سيرة ونحلة (دار الفروق — بيروت — بدون تاريخ) ، ص ٥٠٠ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٣ .

(٣) نفسه ، ص ٤٩ .

(٤) انظر تقديمه للجزء الأول من مذكرات سعد زغلول (القاهرة ١٩٨٧) .

السياسيين — كل ذلك لا لشيء إلا لأن لاشين لم ينح منحى المداحين ومن ينظرون إلى الأشياء باعتبارها إما أبيض أو أسود ، بل جاءت دراسته متوازنة : تنقد في مجال ما يراه المؤلف يستحق النقد ، وتنتي في مواضع الثناء . ولعل من يعتقدون أن مثل هذا التناول يتضمن نوعاً من التحامل يسعون إلى الاجتهاد التاريخي داخل أطره المعروفة . فحين ندرس سيرة شخص ما دراسة أكاديمية وموضوعية نحاول بقدر الإمكان أن نتجرد عن الحب والكراهة والانحياز ثم نمضي نقيم أعمال هذا الشخص في إطار عصره وفي نطاق الطبيعة البشرية التي تصيب وتخطيء متجنبين الانسياق وراء عبادة البطولة التي تجعل الكاتب مسلوب الإرادة لا يرى من موضوعه إلا الجانب المشرق .

ومن الطبيعي أن تختلف نظرة من انهروا بشخصية سعد زغلول وأدائه السياسي عن نظرة معاصريه من الساسة الذين لم يمتشوا مع عهده السياسي وكان مستوهم التقائي بعضهم من الانزلاق إلى مستوى الانهيار والتفديس ويجعلهم أميل إلى معالجة الأمور بهدوء مشوب بالنقد . ومن هؤلاء عبد العزيز فهمي الذي شرح في « مذكراته » وجهات نظره عن سعد زغلول والأحداث المعاصرة ، وكذلك الحال بالنسبة إلى المؤرخ — المهامي عبد الرحمن الرافعي الذي انتسب إلى الحزب الوطني (حزب مصطفى كامل ومحمد فريد) والسياسي — الأديب — المؤرخ الدكتور محمد حسين هيكل قطب حزب الأحرار الدستوريين الذي انشق عن الوفد . وإذا كان الرافعي قد ظل حتى آخر حياته وفيما لمبادئ الحزب الوطني وزعيمه مما شكل اتجاهه من الأحداث والأشخاص فإنه في مؤلفاته التي تناولت تاريخ مصر منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى أواسط القرن العشرين التزم بالخط الوطني ولم يتعهد الالتزام الضيق بانتهاه الحزبي بعكس ما هو شائع عنه ، بل إنه سجل الإيجابيات إذا ما وجدت تسجيله للسلبات حسب رؤيته الخاصة . ولقد شبه المؤرخ بالقاضي الذي يفصل في القضايا التاريخية التي يعرض لها ، وعليه أن يقتبس من القاضي روح العدل الذي يستلهمه في قضائه . فكما أن واجب القاضي أن لا يميل في الحق أحداً ولو كان أقرب الناس إليه ، ولا يتحامل على أحد ولو كان أبغضهم إلى نفسه ، فعل من يتصدى لكتابة التاريخ أن يتحرى الحق والإنصاف ويتجنب المجاملة والمحاباة أو التحامل في ما هو بسيله ^(٥) . كما أفرد مكانة خاصة للأبطال الذين كان يرى أن ذكراهم خليفة « بأن تظهر نفوسنا وتبعث فيها روح الإيمان والإخلاص في أدائه وأنها لكتاب منشور تقرأ فيه الأجيال المتعاقبة آيات الوطنية الصادقة وقوة العقيدة وتضحية المنافع الشخصية في سبيل سعادة الوطن ومجده — وتلك لعمري عدة الأمم وذخيرتها الدائمة في حياتها القومية » ^(٦) .

أما الدكتور هيكل فإنه رغم انتهاه الحزبي كان يمثل فريقاً من المصريين أميل إلى إمعان الفكر وعدم الجري وراء علق الجماهير أو إثارتها وبالتالي فإن آراءه التي سجلها في جريدة « السياسة » وفي مذكراته لم تجد صدى إلا من جانب قلة من الصفوة المثقفة التي تشجع بعض من انتموا إليها بالمبادئ والنظريات الليبرالية الأوروبية وتعاليم جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومن ثم سعيهم إلى بناء الأفراد قومياً واجتماعياً وانتقادهم لكثير من الأفكار والممارسات الموروثة شائعهم في ذلك شأن أستاذ جيلهم أحمد لطفي السيد . وهكذا يسخر الدكتور هيكل مما أحبط به سعد زغلول من الإكبار الذي امتزج فيه الخيال بالواقع مما جعل اسمه يرتفع إلى مستوى الأساطير بحيث قال أتباعه إنهم رأوا قرون القول ناجة في إحدى مديريات الصعيد وقد كتبت الطبيعة على بعضها عبارة « يحيا سعد » ! ، كما قالوا إن طبيبا استمع إلى جنين في بطن أمه قبل أيام من مولده فإذا هذا الجنين يقول « يحيا سعد » — « وبذلك انتقل الأمر من النظر إلى سعد على أنه زعيم سياسي له رأيه الذي يناقش إلى أنه نبي الوطنية المرسل من قبل السماء والذي يجب أن نعتنوا الجلباه له . أما وذلك شأنه فكل من يخالفه

(٥) في أعقاب الثورة المصرية — الجزء الأول (القاهرة ١٩٤٧) ، ص ٥ .

(٦) محمد فريد رمز الإخلاص والوطنية (١٩٤١) ، ص ٨ .

ويخرج عليه ليس خائناً لوطنه وكفى ... بل هو كافر ... يجب أن يجرم من حماية القانون^(٧) . بل إن بعض أنصار سعد قالوا بوجود انتخاب مرشحه حتى ولو كان حجراً ، وبأن الحماية على يده خير من الاستقلال على يد عدلي^(٨) !

وليس أدل على أثر الديماغوجية في علو شأن بعض الزعامات والإساءة إلى بعضها الآخر من التعرض لشخصيتين اشدّ الهجوم عليهما في حياتهما وربما بعد موتهما — ونعني بذلك عدلي يكن وإسماعيل صدقي . ويشهد كل من عباس العقاد^(٩) والدكتور هيكل^(١٠) وغيرهما لعدلي يكن بالنزاهة وموقور الكرامة ويضيف هيكل إلى ذلك أنه كان يقيم لكل رأى يقال ما يجب من وزن ويحرص على مناقشة كل مسألة في هدوء دون أن يحاول فرض رأيه وأنه كان على استعداد لقبول الرأى المخالف له إذا اقتنع بصحته ، بعكس سعد زغلول الذي كان ميالاً بطبعه لفرض رأيه على غيره وإلزامه به . ويصف إسماعيل صدقي^(١١) عدلي بأنه كان سياسياً حكماً ذا لراة قوية وهمة عالية « وكانت صلته الكبرى ازنائه وصحة حكمه على الأشياء لأنه كان كثير التفكير يوازن بين كل الاعتبارات إذا شرع في اتخاذ قرار في أي موضوع ... هذا إلى نزاهته وقدرته الكبيرة على التوجيه والإرشاد ... وكان يؤثر العمل المفيد الهادى بعيداً عن التأثير بالمواطف أو الاندفاع مع أهواء الجماهير » . على أن انتفاء عدلي الطبعي وطبيعته الهادئة قد مكنا سعد من التغلب عليه . فقد انحدر من أسرة مقدونية تمت بصلة القرابة إلى أسرة محمد علي ، ومن ثم أرستقراطيته ونفوره من الحركات الشعبية وعدم تأثره بميول الجماهير ، في حين نشأ سعد نشأة مصرية صميمية ومن ثم قربه من الجماهير خاصة وقد انصف بالبلاغة الخطابية وقوة العارضة والذكاء — فقد وجه سعد أحاديثه إلى قلب شعب عاطفي بدلاً من توجيهها إلى ذوى الحجى ، فكان لسحر شخصيته ولزوله إلى مستوى الجماهير أثرها الكبير على المواطنين .

أما إسماعيل صدقي ، الذى يحتر من ألع الساسة الذين عرفهم مصر في فترة ما بين الثورتين فقد اشدت معاصروه في الحكم عليه مما خلج عليه لقب « عدو الشعب » بعد أن أوقف العمل بدستور ١٩٢٣ وأصدر دستوراً جديداً في عام ١٩٣٠ استهدف به — على حد قوله — الحد من خطورة الأوتوقراطية البرلمانية . وقد سعى صدقي في مذكراته التى نشرت في عام ١٩٥٠ إلى نفي شتى التهم التى ألصقت به مشوراً إلى نشاطه الوطني في أعقاب الحرب العالمية الأولى ووضعه مسودة تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ونجاحه في أوائل الثلاثينات في تجنب مصر آثار الأزمة الاقتصادية العالمية ، كما برر إلغاءه لدستور ١٩٢٣ بأنه كان منقطع الصلة بالماضي ومن ثم سمحه إلى تقوية سلطة القصر . على أن صراحة صدقي وواقعيته وشجاعته الأدبية ماثبت أن أدت إلى تعديل الفكرة التى كونها كثير من المصريين عنه : فقد كان ضد انضمام مصر إلى الجامعة العربية على اعتبار أن من الأفضل بالنسبة إليها أن تكون في مؤخرة المتقدمين بدلاً من كونها في طليعة دول متخلفة ناقصة الاستقلال . وفي عام ١٩٤٨ كانت له مواقف مشهودة في معارضة انضمام مصر بدون استعداد إلى الدول العربية الأخرى في محاربة اليهود الطامعين في فلسطين . وكان صدقي من أنصار تقسيم فلسطين طبقاً لقرار الأمم المتحدة الصادر في نوفمبر ١٩٤٧^(١٢) ، وهو القرار الذى رفضته كل الحكومات العربية في وقته وإن تهاكت عليه بعد فوات الأوان ! وفي كل ذلك لم يكن صدقي يجرى وراء تصديق الجماهير أو خنداعها ، ولما كان غير مؤمن بمجدوى الحرية أو بفعالية الحياة البرلمانية فإنه فضل أن يبقى مستقلاً يمدى آراهه في شتى المناسبات حسب اقتناعاته التى كثيراً ما كانت صائبة ولكن لم تجد قبولاً في

(٧) مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الأول (القاهرة ١٩٥١) ، ص ١٦٩ .

(٨) نفس المرجع ، ص ١٧١ .

(٩) سعد زغلول ، ص ٣٤٩ .

(١٠) مذكرات ، ج ١ ص ١١٢ — ١١٣ .

(١١) مذكراتي (القاهرة ، ١٩٥٠) ، ص ٥٠ .

(١٢) راجع كتاب : بريطانيا وفلسطين من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩ (دار الشروق — القاهرة — بيروت ، ١٩٨٦) ص ٧٨ — ٧٩ .

وقتها نتيجة للتبرع والمزايدات الحزبية ومظاهرات الطلبة التي كانت وثيقة الصلة بالمتاورات الحزبية . وقد أحسن الكثيرون بقدر صدق بعد وفاته فألفت عنه الكتابة سنبة قراة كتاباً عنوانه « نمر السباسة المصبربة »^(١٦) ، وصرح لم المرحوم حسن يوسف باشا^(١٧) الذى شغل منصب وكيل الديوان الملكي فترة لا بأس بها . في أواخر عهد الملكية المصبربة بأنه نتيجة لاحتكاكه بكل الزعامات المصبربة لم يكن الاحترام إلا لصدقي المعتد بكرامته والصرع في إبداء آرائه .

وقد أفاد مصطفى النحاس — الذى تولى زعامة حزب الوفد بعد وفاة سعد زغلول — من الشعبية التى أحاطت بالحزب وزعيمه الأول دون أن تكون له الشخصية الطاغية والمهابة اللتان كانتا من سمات سعد . ولم تتضح تماماً الأسباب التى أدت إلى اختيار النحاس زعيماً لحزب الوفد ، خاصة وأنه لم يكن أبرز زعماء هذا الحزب^(١٨) . ويبدو أن مكرم عبيد — الذى لم ينم إلى ديانة أغلبية المصبربين وبالتالي لم يكن من السهل عليه أن يطمح إلى زعامة حزب الأغلبية — قد لعب دوراً هاماً في ترشيح النحاس لزعامة الحزب بحيث يمكنه أن يحتل مركز الرجل الثاني ويدير شئون الحزب بصفته سكرتيراً عاماً له . وقد أهدى مكرم عبيد المديح على النحاس في خطبه ومقالاته وخلع عليه كثيراً من الألقاب منها لقب « الزعيم المقدس » وأشاد بأمانته وأثنى على « يده النظيفة »^(١٩) ، واستغل جوانب القصور في شخصية النحاس لتعزيز مكانته هو ، خاصة وأنه كان خطيباً بارعاً بإمكانه التأثير في الجماهير بالإضافة إلى مهارته كمفاوض يجيد اللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات الأوروبية إجادته لاصطناع المنطق السياسي الأوروبي نتيجة لدراسته وزياراته إلى لندن وباريس في مهمات سياسية وإعلامية ، في الوقت الذى كان فيه النحاس بسيطاً وصريحاً وطيب القلب ولم يكن مفاضاً ماهراً بإمكانه التعامل مع العقيلة الأوروبية^(٢٠) . وهكذا أكمل مكرم عبيد نواحي القصور في شخصية النحاس بحيث فرض نفسه عليه وأصبح المهندس الحقيقي لقرارات الوفد وتحديد دوره في السياسة الوطنية^(٢١) . وظل مكرم عبيد يتبوأ مكانته البارزة في حزب الوفد وهي المكانة التى تعززت باختياره زوجة للنحاس ما لبثت أن ضاقت بسيطرته على زوجها وبزواجه مما مهد لخروج مكرم من الوفد وشنه حملة شديدة على الحزب وزعامته متصوراً أنه بذلك يدمر الصنم الذى أسهم في تشييده . وقد استغلت دوائر القصر هذا الانشقاق لزعزعة مركز الحزب الذى كان يقف لها بالمرصاد ، فاستقطبت مكرم عبيد الذى ما برح في جريدته « الكتلة الوفدية » بهاجم الحزب وزعامته بحيث كان هذا الانشقاق من العوامل التى هزت صورة الوفد لدى الجماهير المصبربة وأسهمت في استئراء الفوضى في الحياة السياسية المصبربة مما مهد لسقوط « النظام القديم » برمه في عام ١٩٥٢ .

وإلى جانب الزعامات السياسية التقليدية التى أشرنا إلى بعضها والتي ركزت على مطلب الاستقلال التام وانجذبت من المفاوضات مع بريطانيا والمتاورات السياسية وسيلة لتحقيق هذا المطلب الوطنى والثوب إلى الحكم دون كبير اهتمام بوضع برامج اقتصادية واجتماعية من شأنها أن تميز حزبا على الآخر ، ظهرت زعامات جديدة ذات برامج وتطلعات مغالفة سرعان ما فرضت نفسها على الساحة السياسية . فعلى حين أن مجموعة الساسة الذين تدلواوا بالحكم في أعقاب ثورة ١٩١٩ كانوا أميل إلى العلمانية والليبرالية والتأثر بالأفهام السياسية والفكرية الأوروبية التى كانت بعيدة عن أفهام الجماهير العادية نلمس ظهور زعامة سياسية دينية تمثلت في الشيخ حسن البنا ، وزعامة فاشية تمثلت في أحمد حسين ، هذا إلى جانب زعامات ماركسية أصابها ما أصاب الزعامات التقليدية من تشاحن وانقسام .

(١٦) القاهرة ، ١٩٥٢ .

(١٧) راجع كتاب حسن يوسف ، قصر ودوره في السياسة للمصبربة : ١٩٢٢ — ١٩٥٢ (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام — القاهرة ١٩٨٢) .

(١٨) راجع كتاب حسن يوسف ، قصر ودوره في السياسة للمصبربة : ١٩٢٢ — ١٩٥٢ (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام — القاهرة ١٩٨٢) .

(١٩) مصطفى الفقي : الأقطاب في السياسة للمصبربة : مكرم عبيد ودوره في الحركة الوطنية (طر الشروق ١٩٨٥م ، ص ١٢٨) .

(٢٠) نفس المرجع ، ص ٧٦ و ٨٠ — ٨١ .

(٢١) مصطفى الفقي ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

فقد بشر حسن البنا بمنطلق جديد يستلهم التفسير الأصولي للإسلام ويرفض المؤثرات الغربية جملة وتفصيلاً . فقد سعى إلى إعادة بناء المجتمع في صورة جامعة إسلامية عصرية تلعب دورها في تحقيق سلام العالم وبناء الحضارة الإنسانية على أساس جديد من التناسق بين المادة والروح والتأكيد على المبادئ العالمية للإسلام التي تدعو إلى الإخاء وتدل العالم المتعطش إلى القيم الروحية على الطريق الواجب سلوكه . وهكذا قدم البنا جماعته (الإخوان المسلمين) باعتبارهم بديلاً لحكم الساسة العلمانيين وبالتالي للنمط الأوروبي المستورد فيما يتعلق بالحكومة والمجتمع ، ولقد ساعدت نشاطاته ومقوماته الشخصية وإيمانه بمبادئه على سرعة انتشار دعوته التي مست وترا حساساً لدى قسط كبير من الكتل الجماهيرية التي ضعف إيمانها بالزعامات التقليدية . كما أن صفات البنا الشخصية ودأبه وتفقهه في الشؤون الدينية قد ساعدت على استقطابه للأكابر والمريدين : فقد كان متواضعاً متقد الذكاء قوى الذاكرة شديد الفصاحة وخطيباً مفوها يهز مشاعر سامعية لهذا كله مجده يسيطر على جماعته سيطرة مطلقة مما حجب بقية الجماعة عن الظهور^(١٩) فهو يؤيد نظام الزعامة الفردية وإن يكن قد أبرز جانباً واحداً من النظام الفاشي وترك ما عدا ذلك من الجوانب التي تتعارض مع الإسلام وبخاصة العنصرية ومبدأ تفاوت الأجناس . ومع ذلك فقد التقت جماعة الإخوان المسلمين مع النظام الفاشي في اصطلاحها القوة والعنف وفي إقامتها للتشكيلات العسكرية ودعوتها لتوحيد القوى وإلغاء الأحزاب السياسية ومركزية السلطة الفردية وإن تكن قد ربطت كل ذلك بتفسيرها لنظام الحكم في الإسلام^(٢٠) . وتأثير البنا تبنى الإخوان المسلمون مفهومًا خاصاً للقومية المصرية وسعوا إلى الربط بين قضايا العالم الإسلامي الذي اقترحوا أن تحكمه حكومة واحدة . وقد أدت نشاطات بعض أجنحة الإخوان المسلمين التي آمنت بجذوى العنف والاختيال السياسي إلى مقتل حسن البنا في عام ١٩٤٩ . وبعد اختفاء الزعيم المؤسس اهتزت مكانة الحركة التي شهدت انقسامات داخلية أدت إلى سهولة توجيه نظام يولييه ١٩٥٢ الضربة القاضية إليها وإزاحتها عن مسرح السياسة المصرية لفترة طويلة . وهنا نجد حركة الإخوان المسلمين من حيث التنظيم تكاد تشبه غيرها من الحركات السياسية التي شهدتها الساحة المصرية من حيث قصور التنظيم وإرباطه على الأغلب بشخص واحد يضع في يديه مقاليد الزعامة والتوجيه بحيث يترك غياهب فراغاً يهز مكانة الحركة كلها .

وتزامن ظهور حركة الإخوان المسلمين مع ظهور جماعة مصر الفتاة التي أفادت هي الأخرى من الظروف الموضوعية التي أحاطت بالحياة السياسية المصرية : فشل النظام الدستوري وسلطة القصر والإنجليز وعجز الأحزاب التقليدية عن تحقيق الأماني القومية والقيام بالإصلاحات التي كان المجتمع المصري بحاجة إليها . كما أننا لا نغفل في هذا المجال أثر النجاحات التي حققها النظامان الفاشيان في ألمانيا وإيطاليا في فترة وجيزة مما جعل الكثيرين يتأثرون بهما . وقد أسس أحمد حسين حزب « مصر الفتاة » في عام ١٩٣٣ مستلهماً النزعات الوطنية المتطرفة ممزوجة بالتعصب الديني وكره الأجانب ، وخلع على نفسه ، أو خلع عليه أنصاره ، لقب « الزعيم » أو « القائد » وذلك تقليداً للقي « الدوش » و « الفوهرر » اللذين أطلقا على موسوليني وهتلر على التوالي . وحشد أحمد حسين الشباب من أتباعه في منظمات شبه عسكرية وتغنى بماضي مصر المجيد ورسائلها تحت الشمس وطرح شعار « مصر فوق الجميع »^(٢١) وعبر عن أحلام إمبريالية تشمل وادي النيل والمنطقتين العربية والإسلامية . ويشبه حزب مصر الفتاة جماعة الإخوان المسلمين من حيث جهود زعامته وأخلده مبدأ الزعيم والتابع المستند إلى القيادة والطاعة . كما رفض النظام البرلماني والديمقراطية على النمط الغربي وقبل بالنظام الدكتاتوري وقلد الحركات الفاشية من حيث عمله على خلق تنظيمات شبه عسكرية عرفت باسم « القمصان الخضراء » مما جعل حزب الوفد

(١٩) زكريا سليمان بيومي : الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية لمصر (١٩٢٨ - ٤٨) - القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٧٧ .

(٢٠) نفس المرجع ، ص ١٩٤ .

(٢١) نقل الفانويون شعار « ألمانيا فوق الجميع » - Deutschland über alles .

هو الآخر ينشئ تنظيمًا مماثلاً عرف باسم « القمصان الزرق » . وقد أثر أحمد حسين في كثير من الشباب الذين وجدوا في النظام الدكتاتوري العلاج الأمثل لمشكلات مصر — ولعل جمال عبد الناصر أبرز من تأثروا به^(٢٢) . فرغم مختلف الشعارات التي طرحها زعيم ثورة يوليو ١٩٥٢ فإننا نلمس بصمات أحمد حسين ومصر الفتاة في كثير من أعماله^(٢٣) . وبعد انهيار النظام الفاشي في كل من ألمانيا وإيطاليا وبروز الاتحاد السوفيتي على مسرح السياسة العالمية طرح أحمد حسين شعار الاشتراكية وظل متمسكاً بالمنطق الإسلامي الذي كان موضوعاً لبعض مؤلفاته في أواخر حياته ، وطلق يهيج الخطوط ضد النظام القائم — وربما كانت له يد في حريق القاهرة (٢٦ يناير ١٩٥٢) باعتباره تمهيداً لاستيلائه هو وأتباعه القليلين على الحكم ، كما فعل كل من موسوليني وهتلر .

وبعد استعراض النماذج السابقة من الزعامات السياسية التي ظهرت في مصر فيما بين ثورتي ١٩١٩ و ١٩٥٢ أعود فأؤكد ضرورة الالتزام بالنظرة العلمية الناقدة إلى الأحداث والأشخاص دون مجاملة أو تحامل أو تشبث بالأفكار الموروثة حول هذا الزعيم أو ذاك . فكلهم أصبحوا في ذمة التاريخ بعد أن أدوا دورهم في الحياة العامة كل حسب إمكانياته وميوله وظروفه وأصاب وأخطأ وعادى وصادق . وفي تقييمنا للدور الذي أداه كل منهم لا يمكننا أن نهمل الظروف الموضوعية التي أحاطت بهم جميعاً : من فقر وجهل ومرض واستعمار وتخلف وسلطة ملكية مستبدة ، مما حدد تحركاتهم وأصاب الحياة السياسية في مصر بالمعجز والفشل ، فحول العمل السياسي إلى التهييج والشعارات مادام الإنجاز بعيد المنال . ولكي يصل السياسي أو الحزب إلى الحكم لم يكن يعور عن أن يكبل شتى الاتهامات إلى خصومه أو منافسيه بالحق وبالباطل . واصطاد الكثيرون في هذا الماء العكر فحملوا هذا السياسي أو ذاك واصطنعوا أسلوب الابتزاز في المدح أو الهجاء — بل إن بعض الكتابات تعمدت لإرضاء الحكام الآتين دون رادع من ضمير أو من منهج موضوعي ولهذا لم تبت أمام المتغيرات السياسية — بل إن عدم ضيقها قد جعلها مثاراً للسخرية والاحتقار بعد أن يارح هذا الحاكم أو ذاك مقعد الحكم وبأى شخص آخر يستمرى أن يكون موضعاً للإسراف في المدح من باب تأكيد شرعيته !

ولم تسلم الجامعات المصرية من هذا المنطق فجاءت كتابات بعض أعضاء هيئاتها التدريسية في فترة ما بين الثورتين عمالة للأسرة الحاكمة مما كيف نظرتها إلى الزعامات السياسية العاملة على الساحة ، بل لقد كانت بعض الشخصيات القيادية في الجامعات المصرية على صلة بالقصر أو بالحكومات وبالتالي فإنها سخرت مراكها لاسترضاء الحكام وذلك طمعاً منها في منصب أو في كسب مادی أو دره مخطور . وتفاقم هذا الاتجاه على إثر ثورة يوليو ، فادعى الكثيرون أنهم ثوريون وراحوا يكيلون المدح للعهد الجديد ويسلبون حكام ما قبل ١٩٥٢ كل ميزة ولو كانت حقيقية : يستوى في ذلك بعض الصحفيين وبعض أساتذة الجامعات والمؤلفين على حد سواء .

وملخص الأمر أن المشكلة على شتى المستويات إنما هي مشكلة أخلاقية . فالالتزام لا يجب أن يكون إحترافاً وانتهازية والموضوعية ثوب فضفاض .. فهي نسبية لا مطلقة مادام الكاتب أحد أطرافها . ولكن ثمة حدا أدنى من الالتزام تكون الكتابة دونة نوعاً من الأسفاف الماس بالقيم الأخلاقية . فعل الكتاب تحرى الصدق والشجاعة الأدبية في أحكامهم ، وعلى الحكام من جانبهم أن يتركزوا على الإنجازات الفعلية وألا يجعلوا من التاريخ مطية للدعاية ولتلقائهم أو لمهاجمة ما لا يتفق مع تصوراتهم من الاتهامات والأشخاص . إذ المشكلة مرتبطة بالمسؤولية عن الأجيال الصاعدة التي يجب أن تصمود الصدق لا أن تتعرض للبلبل الناتجة عن المد والجزر اللذين يصبيان الأحكام كلما تبدلت أشخاص الحكام . فالحقيقة الموضوعية وحدها هي التي تجعلنا ننظهم الأصول التاريخية لمشاكلنا وتساعدنا على رسم المسار الجدى لحلها على الوجه الصحيح .

(٢٢) صرح عبد الناصر لأحمد حسين بعد إضرابه من الطفل بأنه (عبد الناصر) رغم ثقته السياسية على يديه سيحمله بطلانها .

(٢٣) شبه كثير من الكتاب والسياسة الغربيين كتاب « فلسفة الثورة » الذي ألفه عبد الناصر بكتاب « كفاي » الذي ألفه هتلر .

ب (العرض الشفوى *

السادة الحاضرين من السيدات والآسات والسادة : هذا الموضوع (مسألة تقويم زعامات مصر ما بين الثورتين) يثير بعض التفكير . فنحن نعرف جميعاً أن التاريخ « حمال أوجه » ، وفيه اختلافات كثيرة من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر وربما في المستقبل أيضاً ، لأن المؤرخ ذاته جزء من عملية التقويم ، والكتابة التاريخية مازالت تثير السؤال هل هي علم أم فن ؟ وبالتأكيد هناك جانب « علمي » في كتابة التاريخ وجانب فني أيضاً إلى جانب أن المؤرخ يحتل نصف عملية التأريخ ، والمؤرخ بشر يحب ويكره وحتى دون أن يشعر يُدخل تلك التحيزات في أثناء كتابته للتاريخ أو كتابته لأعمال الشخصيات والزعامات السياسية . فتلعب التركيبة النفسية للمؤرخ وقدرته ذاكرته وكذلك انتباهه الاجتماعي والسياسي دوراً كبيراً في التناول التاريخي للدور الزعامات السياسية . ويؤدي ذلك إلى أن الموضوعية في التاريخ نسبية وليست مطلقة ، وهذا ما تعلمته من أحد أساتذتي الذي قال لي ذات مرة — وكان يشير إلى دراسة تقدمت بها إليه — لقد كتبت في أول التقرير رأياً ثم كتبت في آخر التقرير رأياً مناقضاً تماماً !!

قلت له : السبب في ذلك الوثائق .

قال : وهل الوثائق مقدسة ؟ امسك وجهة نظر وخذها في البحث للآخر .

— طبعاً أنا استغريت !

فقال لي : أنت جزء من العملية التاريخية وتحمل مسؤولية ما تكتبه ، لازم تأخذ لك وجهة نظر .

— طبعاً أنا كنت شاب صغير وبأعمل رسالة الدكتوراه في إنجلترا وكنت مرة كده ، ومرة كده .

قلت له : زى إيه ؟

فقال لي : ممكن تأخذ وجهة نظر الفلاح المصري وتمشي فيها للآخر ، أو وجهة نظر الحكومة المصرية مثلاً وتمشي فيها للآخر .. بس يبقى لك حاجة منسجمة Systematic .. وأنت لسه في أول الحياة وتقول انك موضوعي ، بس الموضوعية شيء نسبي .

واستمريت الكلمة ديه لازقة في دماغي لحد دلوقتي . فالواحد يخاف جداً لما يكتب حاجة ويشعر بمسؤولية كبيرة وهو ماسك القلم لأنه فاكراً أنه (وهو ماسك القلم يعني) « شهورش » ! أحططم إلى أنا عايزه وأرفع وأخطف !!

كذلك الناس التي بره الموضوع يحبوا ويكرهوا ، وأنا ما أقدرش أقول أن مدى سيطرتنا على شعورنا وإنفعالنا أقل من شعوب أخرى ، أو هكذا يبدو . إحنا شعب عاطفي سواء العرب أو المصريين يحبوا قوى ويكرهوا قوى ، وده يعمل نفرة . يمكن الإنسان يقلب من ناحية لناعية ثانية على طول نتيجة خلطة صغيرة . والأمثلة على ذلك كثيرة جداً في تاريخنا الحديث والمعاصر .

مكرم عبيد « حبيب » النحاس شوفوا عمل فيه إيه بعد سنة ١٩٤٢ !!

إحنا كنا صغيرين .. إتلخبطنا .. ده كان إمبارح يقول عليه الزعيم المقدس والنهارده يقول رفعتة أمة وحطمتة امرأة !! .

ومسك في أسرار البيت .. وإحنا شرقيين وعيب الكلام ده ، ومهمما كان ما يصحش إلى أنكلم عن صاحب بالشكل ده مهمما كان خلالي معاه .. وهناك في التاريخ حاجات كثيرة بالشكل ده .. والواحد بيتأمل ويراجع ..

* أثير هذا العرض الشفوي شيئاً من رد الفعل الحاد لدى بعض الكتاب اللعن لم يشاركوا في الندوة . ولذا ارتأى المحرر نشره بنصه الحرفي باللغة الفلرجية .

اعلرونى إذا كنت حاخا لذكرات الشخصية بالموضوع .. يعنى واحنا تلاميذ في الثانوى كانوا يخرجوا في مظاهرة ويقولوا عاش النحاس وأنا بشيء لا شعورى آخذ عكس منهج العامة . والى شتموه أحاول أنا انتقده ، علشان أعمل عملية توازن .. والمغبون الى شتموه أحاول أنا أنصفه .. وأنا لأقبت أكثر واحد طبلوله في تاريخيا الحديث هو سعد زغلول .

وأنا لما كنت صغير كنت أعرف التاريخ كويس ولتى إنتاء سياسى سلبى ، إلا لما مرة دخلنا الجامعة راحو مطلعينا ورحنا لحد قصر عابدين وخذناها مشى من الجيزة لحد هناك ومتصورين بقه إن الملك حيطل من الشرفة — وكان حسن يسمن الى هو زعيم المظاهرة « بيقبض » — ووقفنا تحت وقعد يقول عاش الملك مع النحاس .. وبعدين خرج واحد وقال لنا : طيب خلاص روحوا بقه يا عيال .. طيب يعنى جاينا مشى ساعتين علشان نقول الكلمتين دول .. طيب والله ما أنا ماشى في مظاهرة تانى . وفعلاً ما حصلش .. لإلى خدعنا تاريخ ، هم يطلعوا في مظاهرة وأنا أروح المكتبة .. إيه الملك والنحاس وسعد .. ويتاع ! يمكن لأن انتائى الفكرى ليبرالى وكنت مُعجب جداً بلطفى السيد وتلامذته . واعلرونى في كده ، دول ناس كانوا أدباء ومفكرين في وقتها وقبل ظهور الملكية . يمكن كان لى إنتاء قبل كده ورحب فعال شويتين مش أكثر ، وبرغم هذا لم أتمنى لشيء . وكنت أبص ألاق واحد قاعد يضرب من هنا وواحد يمدافع من هنا ، وده واحد جزء وده واحد جزء تانى .. طيب مأنأنا آخذ الصورة على بعضها كلها .

يعنى كتابات الدكتور هيكل .. أول كتاب فجر دماغى وشال منها الموروثات كان كتاب « حياة محمد » . وجبت كل كتبه الى ألفها .. الله ده قلب مغمور في حزب من أحزاب الأقلية !! .. لأ ده راجل عظيم ولازم تُسلط عليه الأضواء . كان شككتي في زعامة سعد وشككتي في كثير من المسلمات الإسلامية ، ويمكن أنا إتاأرت شوية بكتابه « مذكرات في السياسة المصرية » وهو ماكانش بيعجب سعد أبداً .. ومن ناحية ثانية كان عباس العقاد مُصر على أن مصر من أيام « مينا » لحد النهارده مألتهتش إلا « سعد » .. لا يا حبيبى ديه طلعت آلاف من الناس .. وبعدين يقولك في كتابه « سعد زغلول — سيرة ونحمة » إن من يوم سعد مألولد في طفولته وشباهه ورجولته وكهولته كان يمثّل مصر .. ليه ؟ مفيش مرة بال على نفسه وهو طفل مثلاً ؟

مثلاً يعنى ؟ ! شيء غريب !! كان عظيم من يوم ماطلع من بطن أمه !! مش معقول .. ليه ؟ .. علشان كان صاحبه ، وسعد كان يظهر له جاذبية قوية في إستقطاب الناس ، وديه ميزة ربنا بيدىها لناس ويمعها عن ناس .. قد يكون عالم وقد يكون مثقف أو كريم لكنه مُفتر .. وواحد تانى دجال ويلعب بالهبة والحجر يقى محبوب وزعيم . وبعدين كان بيته مفتوح الراجل .. وديه ميزة في الشرق .. الى بيته مفتوح يعيش ويغدى ويدى سجاير ويططبل عليك .. هو الى ينجح في الانتخابات !

ده يبقى سياسى ليه ؟ .. لأن مقاييس الناس هي كده .. ماأقدرش أقول أن شعبنا يمكن من القرن التاسع عشر لحد دلوقتى يتعلم .. قعلوا يقولونا التعليم .. التعليم .. والتعليم الإلزامى وحاجات من ديه .. مصر شعبها مااعتدش حق لكن عنده إنفعالات وقتية .. مرة الراجل الانجليزى الى كان يشرف على رسالة الدكتوراه بتاعتى وأنا في إنجلترا سألتى بعد ماأخذت الدكتوراه .. إله رأيك فينا ؟

قلت — زى باقى المصريين .. مأنأنا أخذت الى عايزه — لكن أنا ماحييتكوش !
أستغرب وقال لى ليه ؟

قلت له أنا قعدت عندكم أربع سنين ماعملتش فيها صاحب !
قال لى .. أنت ساكن في لندن وديه عدد سكانها الصبح ١٢ مليون وفي الليل ٨ مليون وأنت واحد من ١٢ مليون .. عيبى إنى أنا مادخلتكش المجتمع بتاعنا علشان ماكتش فاضى .. حقولك بقه علينا .. إحنا لاتصادق بسرعة .. الواحد يفضل

تحت الاختبار يمكن لحد عشر سنين .. وأول ما أقول صاحبي .. يبقى لغاية ما أموت صاحبي .. انتهينا .. وبعدين الإطلاع على حياتهم الخاصة حاجة في متبى الجمال .. الصاحب يقول لصاحبه على أفكاره ومشروعاته وحصل له إيه النهارده .. وأنت واحد قد ملك سيجارة تقول صاحبي !! تعرفه من إمتى ؟ .. يقولك ياه من زمان .. علشان يرر عملية الإختبار يعنى .. وحاجات كتيره من هذا النوع ..

وأنا بأقول أن المزاجية ديه وعدم العمق جزء من التكوين الشعبى للناس وللمؤرخين كان يعنى : مرة واحد من تلامذتى كان عامل رسالة عن حزب الوفد قبل ٥٢ ، وبعدين جايب لى حاجة مكتوبة واعدها من الأهرام والأخبار وتناح .. وجاى يقول لى أنا خلصت .. قلت له ديه حتى ولا تنفع مقالات ، لأن مقالات الصحف أحسن من اللى أنت كاتبه ده .. وقلت له المادة ناقصة ..

قال لى : أجب منين ؟

قلت له : والله « محمد حسنين هيكل » جمع شوية وثائق إنجليزية عنده في الأهرام .. روح له .. (هو كسول شوية وعازب يخلص زى كل الباحثين طبعاً)

قال لى : هيكل ما بيدش حد حاجة ..

قلت له : لأ أنا حاكمه في التليفون ، وأظن الدكتور أنيس كان هناك ويعمل بحث في الوثائق ديه .. نكلم د . أنيس يسهل لك المسألة . وبعدين فيه ناس وفنديين عايشين روح قابلهم .

قال لى : يرضوا يقابلوني ؟

قلت له : حاول . ورحت ماسك التليفون وطلبت إثنين ثلاثة من الوفنديين كان من ضمنهم المرحوم سليمان غنام وفؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج .. كانت الدنيا صيف ومالقينا سراج الدين ولا إبراهيم فرج ولكن غنام كان موجود وقال له تعال مكبى بكروه .

قلت له : تروح بأسئلة مكتوبة . وفعلأ راح وقعدوا هم ينقلوه لبعض ، وحتى فؤاد سراج الدين رفض يتكلم في الأول وطبعاً ده من حقه — وكان أبامها عبد الناصر عايش وعليه طبعاً محاذير . وبعد كده أتكلم وبقي يمضى له على كل ورقة يكتبها وراءه .. وفي الآخر عمل دوسيه مذكرات فؤاد سراج الدين وما أعرفش نشره ولا لأ .. هذا التلميذ بعد شوية بقى وفدى !! ليه ؟ لأن الباشا يسلم عليه ويقدمله سيجار ويوصله لحد الباب .. قلت له : إسمع ، جتمع المادة اللى تقدر عليها .. اتناك السياسي أنت حر .. ويظهر برضه فؤاد سراج الدين كان له شخصية جذابة .. لاني فاكر في انتخابات سنة ١٩٥٠ — وأنا كنت في القاهرة ، والقاهرة بلاعة والواحد مايعرفش فيها كثير — سراج الدين أدار الحركة الانتخابية — سواء كانت مترتبة مع الإنجليز ولا مع السراى ولا غيره — بطريقة مذهلة . كان يضرب تليفون لواحد حر دستورى .. « هوب » إنزل عندنا .. بقوا وفنديين .. بمكالمة تليفونية عشر دقائق . حاجات بالشكل ده .. « قصره » .. أنا عايز أقول إن سعد زغلول عملوه « رينا » .. وأصبح اللى سعد « باسمه بوسه » ، يبقى نالها . واللى سعد طهطب عليه ، بقى زعيم ويستغلها في عمله السياسي ..

ومكرم حميد ابن سعد البار هو والنحاس .. علشان قعد معاه في المنفى في « ميشيل » وغيره .. وكان بينفهمهم وكان بيعرف إنجليزى وهم مايعرفوش .. وهو يروح للجماعة الخواجات يكلمهم ويرجع يقول لهم شهرين وحتبقى في الحكم تانى . وحاجات زى كده كثير .. ورغم كده أنا مش متحامل على سعد أنا حاولت أعمل موازنة بين رأى هيكل في سعد واللى كتبه العقاد عن سعد زغلول .. ويمكن فيه شوية حاجات أنا مش مقتنع بيها عند هيكل .. مثلاً فيه حكاية عن النحاس في الجزء الثاني من الكتاب وكانت بتتكلم عن روميل والعلمين في الحرب العالمية الثانية .

وكان مجلس الوزراء يصيب في « بولكل » في الإسكندرية . وبمدين النحاس جمع المجلس وكان محافظ الإسكندرية في الوقت ده عبد الخالق حسونة .. وقال له النحاس روح قابل لنا الراجل الى اسمه روميل ده — والدكتور هيكل مطلع النحاس برضه « أهمل » الى هي فكرة الجماعة المثقفين الى ضد الوفد — قاله روح قابل روميل وقول له إحنا مش معاكم ولا مع الانجليز — سيبوا مصر وما تخربوش إسكندرية ..

حسونة قال له : وأنا ألقاه فين ؟ !

قال له : إمشى دور عليه حتلاجه !

قال حسونة : ياهاشا الأيام ديه القائد مبقاش زى قائد الرومان يبقى في مقدمة الجيش . ده عنده غرفة قيادة وراء الخطوط وأنا لورحت حيجمل منفع ولا حاجة ويمكن أموت ! ده موجود في « مذكرات في السياسة المصرية » . وأنا ضحككت وأنا بقرأ الكلام ده ولما كبرت شكيت في الحكاية ديه شويه علشان مش ممكن يكون النحاس بالشكل ده ..

وأنا راجل ماليش إثناء سياسى وشيت خلاص ومش حيقى لى إثناء . روح شوف مذكرات « كيلرن » وشوف الجوابات الى راحت الخارجية والتقارير الى خارجة منها .. ياؤيل النحاس من هذا ! والى يقرأ يقول ده مكانه الطيحي مستشفى المجانين ! وكيلرن على احكائك بالنحاس ، وهو الى جابه على أسنة الرماح سنة ١٩٤٢ .. غير كده سعد ده نموذج أعبد أكثر من حقه من الناحية المعاكسة الى أعبد أقل من حقه زودعها معاه شويين .. وعلى حق يعنى مش أى شىء آخر .

ليه رأيكم أنا معجب جداً بإسماعيل صديق !! ولولوا بقه الى انتم عايزينه . الراجل مات وأظن ماليش من عظمه حجة .. صحيح ده كان راجل صريح وحتى بشهادة معاصرينه أنه راجل اقتصادى كويس وذكى ومش مؤمن بالجماهير ديه الى هي بتصفق وتعمل مش عارف ليه .. الجماهير ديه الى الواحد يقدر يدورها همال ولا يمين زى ما هو علوز .. بس إسماعيل صديق فشل جماهيرياً رغم أنه كان من الأول مشترك في الحركة الوطنية سنة ١٩١٩ واتنلى مع سعد زغلول المألظة .

وهو الى وضع مشروع تصريح ٢٨ فبراير ووافقوا عليه مع بعض التعديلات .. الموقف الثانى لإسماعيل صديق أنه كان ضد حرب فلسطين ودخول مصر الحرب وقال لهم رايحين « مهبوا ليه » ؟ وفي الوثائق البريطانية بيان أنه كان ليه جلسات عاصفة في معارضة الدخول في هذه الحرب . ويسمونه « ملو الشعب » .. ليه ؟ لأنه لفي دستور ٢٣ ١١ طب وهو دستور ٢٣ الى عملته لجنة « الثلاثين » الى سموها بعد كده لجنة « الاشقاء » وسعد يحكم على أساسه (وهنا بقى التناقض) هو الى جاب للبلد الاستقلال .. ده حتى عبد العزيز فهمي قال لهم ده ثوب فضفاض .. لبسوا على قدكم ده واسع قوى .. ضيقوه حيتين يعنى ..

لا .. الدستور وراء القرآن على طول ! والى عطله يبقى علو للشعب ، والى حكم به يبقى ياسلام .. والراجل قال عايزين أحزاب حاضره ، اعمل لكم حزب الشعب وعمل حزب .. عايزين انتخابات أزورها .. هه وأدى النتيجة ٩٠% .. طب ما هي إعملت بعد كده خمس تسعات وإيه يعنى الفرق ؟ يفرق ليه إسماعيل صديق عن غيره ؟ ورغم كده إحنا بنسميه علو الشعب دون غيره !

هناك برضه كتاب للدكتور « الفقى » عن مكرم عبيد وكان رسالة دكتوراه في بريطانيا وعجبنى جداً . هو من الحجم الصغير الى إحنا بنحبه ، مش زى جماعه يقول لك ياه ده عمل رساله ٧٠٠ صفحة . فيها ليه معرفش .. المهم إن مكرم كان من ألمع ساستا في التاريخ القومى بس كان بيتطلع زيه زى غيره أنه يبقى رئيس وزارة . وماحصلش علشان أسباب طبقية وطائفية وحاجات من النوع ده .. فقال لحكم من وراء الراجل « الأهمل » ده .. مدح فيه وزوق فيه وفي الآخر لما جه فؤاد باشا ينافس — قال أحطم الصنم الى أنا صنعه .. حطمووا بعض وغلغلوا الحياة السياسية لحد سنة ٥٢ ،

وجه الضباط وجدوها جاهزة . كانوا يشتموا بعض ويضربوا بعض ، مصداقهم عند الناس نزلت .. أدى نموذج . فيه برضه نماذج ثانية .. « عدل يكن » مررت عليه مرور الكرام والى يجب يقرأ في الكتب يقرأ . وأحد حسين وحسن البنا . وبعدين قلت أن الانتفاء السياسى كان له تأثير كبير .. وماحدث من الإخوان يقدر يقول على حسن البنا حاجة أو واحد وفدى ينتقد سعد مثلاً ، وهكذا . لكن في أمريكا وأوروبا يتقدمهم وبرضه يتخوهم في الآخر .. لكن إحنا شعب « فراعنة » — عباد أصنام .. إحنا اللى نصنع الصنم وبعدين نعبده !!

وأغرب من ده وده اللى بيأكلوا على كل الموالد وما أكثرهم في تاريخنا المعاصر .. في الحكم أطبل له وأزمرله .. بره الحكم « يتعل أبوه » .. آه ده كان « وحش » .. ولسه قبل الجلسة ديه أنا كنت بتكلم عن نموذج واحنا صغربين ، كان مصطفى أمين هو اللى بيطلع للملك في أخبار اليوم .. الفلاح الأول والعامل الأول والتاجر الأول والصحنى الأول .. إلى آخره . وحكى أن فيه جبل هرب من المذبح وراح على عابدين واستجار بمولانا فقال ماقدبوهوش !!

المهم جيت مرة القاهرة في الصيف وبعد يومين قامت الثورة . لقيت مصطفى أمين هو نفسه يقول « قصة فاروق كاملة » .. ياراجل ده ألت لسه من أسبوعين كنت بتقول حاجة والتهاذره بتقول حاجة تانية مختلفة خالص !!

وده نموذج وما أكثر النماذج .. اللى في الحكم أحسن واحد .. ولما يمشى الأول يقوا مكسوفين شوية وبعدين يقولك « مايعرفه الناس عن فلان » .. « ذكريات عن » .. « باشاوات وسوبر باشاوات » .. وهو كان منهم قبل كده !

الملاحظة الأخيرة ، إن التاريخ فيه اختلاف من غير شك ولا نستطيع أن نمسك مادام المؤرخ طرف في المسألة ديه .. بس نلايها شوية ونعمل لإتزام أخلاق على الأقل . ولما يظهر إن فيه حاجات كنت غلطان فيها وظهرت وثائق مثلاً تغير من فكرتك تقول والله يا جماعة أنا كنت غلطان واعلرونى .. بس مايكش فيه مكسب أو خسارة .. تكون قناعة وبس .. ودول كلمتين ممكن يفتحوا المجال للتفكير أو المناقشات ، وشكراً والسلام عليكم ورحمة الله .

المناقشة

(١) ١. نبيل عبد الفتاح :

العرض الذى تفضل به د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ورغم كمية السخرية والدعابات التى أطلقها ، قد أثار قضية هامة . والنقطة الأولى التى أود الحديث فيها هى مسألة كيف يمكن منع أو على الأقل الإقلال من الميل والموى الشخصى والتحيزات الأيديولوجية التى تظلل تقوم المادة التاريخية ؟ وهنا تظهر أهمية المنهج ونوعية الأسئلة التى يطرحها الباحث على نفسه فى بحثه ، وهى التى توجه عملية البحث والتحليل لأن السائد لدينا أن التاريخ عملية مرد للوقائع حول مشكلة أو ظاهرة ما ، ونظراً لتناول ذلك بشكل الحكاية أو « المحدثات » .. ونحن مولعون بالحكايات وبالسرد الروافى ، والمناهج التى تستخدم عندنا ذات طابع لغوى أى طريقة فى العمل وليس بالمعنى المعرفى للكلمة . وهناك أمثلة كثيرة على التطور الحاصل فى التحليل التاريخى والمنهجى فى جامعات أوروبا وأمريكا . وهناك مثلاً إنجاز شخصية عظيمة من البنائين العظام وهو « ميشيل فوكو » فى كتابه عن تاريخ الجنون والمعاملة العقابية وأيضاً كتابه عن تاريخ الجسد والذى يدخل بنا فى عالم من الفكرة الساحرة بالمعنى المعرفى ومستوى رفيع من الكتابة يبين كيف يمكن استخدام كل إنجازات التطور المنهجى والمعرفى فى الكتابة التاريخية .

وهناك ملاحظة قالها د . عبد الرحيم عن ميل الشعوب العربية للحكايات وأنها شعب عاطفى وأنها « فراعنة » وعباد للأصنام . وجهة نظرى أنه قد جانبه الصواب فى ذلك لأنه وضع صورة سلبية للشخصية القومية ، وهذا فى رأى غير صحيح لأن تكوين الشخصية متغير وتدخل فيه اعتبارات كثيرة ومعقدة .

النقطة الثانية هى تعامل ذوى الاتجاهات الدينية مع النص التاريخى أو الزعماء التاريخية . وهذا يقودنا إلى قضية تكوين المؤرخ وثقافته وضرورة خلق أو صناعة نظام التشقة العلمية للباحث من داخل الجامعات أو مراكز البحث العلمى فى بلادنا ، لأن الميل والموى فى إصدار الأحكام ناتج عن كون بعض الباحثين يستخدم التاريخ المصرى فى المعارك السياسية الجارية . وهذا الصراع حول الماضى — للأسف — يتم بطريقة — إذا جاز استخدام التعبير « الجرامشى » — محاربة الماضى .. نحن نحارب قضايا الماضى فى المرحلة الحالية ونستخدم الشخصية التاريخية أيضاً كجزء من السجال السياسى من خلال شرعية الانتقاء لتتار ما . أى أنها تريد من عمليات التنافس الداخلى داخل الزمرة أو الجماعة أو الحزب السياسى ، وحيث تتحول الشخصية إلى « مهنة » وهو أسوأ ما وصلت إليه الجماعة السياسية المصرية على الإطلاق ورمز من رموز تحللها ورجاؤها وتدهورها فى اللحظة الراهنة .

(٢) ١. حسن حافظ :

فى تقدير كبير استمعت إلى الأستاذ الكبير أحمد عبد الرحيم مصطفى . ولكن مع ذلك لا أريد أن أقسو على عتائى عليه قدر قسوته على زعيمين بالذات .

لقد قسوت ياسين على سعد زغلول . ورغم أننى لا أتمنى لحزب الوفد ، ورغم اتفاقنا معك فى أنه لا قدسية لرعيم ولا قدسية لأى بشر فى أى حقبة من الزمان ، ولكن ما قلته عن سعد زغلول لا يلقى الضوء على أسباب اختيار الشعب لسعد زغلول ليكون رعيماً له . كذلك كان موقفك من مصطفى النحاس غربياً .

أما صدق باشا ، نعم فقد ظلمه التاريخ ولكنه أيضاً ظلم الشعب حين ألقى بأكثر جريمة فى حق الشعب المصرى ألا وهى تزوير الانتخابات . ويكفى أن أول تزوير للانتخابات كان فى عهده حيث إن انتخابات ١٩٢٤ أسقطت يحيى باشا إبراهيم وكان رئيس الوزارة التى أشرفت على هذه الانتخابات .

ورغم ذلك فإن إسماعيل صدق حل نفس المجلس (مجلس ١٩٢٦) عندما اتضح أن أغلبية نوابه لا يدينون بالولاء للقصر .

أى أن حل المجالس النيابية كان اختراع صدق ولم يكن من صنع سعد أو غيره . وأنا أقول ذلك خشية أن يعتقد البعض أن تقديم

هذه « الفواكه » التاريخية بهذا الأسلوب الساحر قد مس صلابة سعد زغلول 11
كان رجلا كبيرا مستنا ومع ذلك اشتد أو كان يشتد عليه جميع أعضاء الوفد فلم يلبس . وهذه وحدها كافية .
ثانياً : لم يقل أحد إنه كان تابعاً للسراى أو الاحتلال .
ثالثاً : ربما كان في التاريخ مساعدة له أكثر مما ينبغي ، إنما علينا أن نذكر حسناته مع سيئاته أيضاً . وسعد زغلول الذى قاد ثورة
الشعب بهذه الصورة لا يمكن أن يؤثر في زعامته شيء مهما كان .

(٣) د . صلاح العقاد :

إن « التوازن » الذى تحدث عنه د . أحمد عبد الرحيم مصطفى كثيراً ما يقود التفكير لمن يريد الإنصاف .. ومن هذا المنطلق أرى
أن في عصر الحكم الشمولى تأييد المعارضة هو نوع من هذا التوازن . فكما أن الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى انتقد سعد من
منطلق أنه يريد أن يواجه أسلوب التقديس ، فهنا ينطبق أيضاً على ما بعد ١٩٥٢ مع الفارق وهو أن الناس بعد ١٩٥٢ أصبحوا
أضيق صدرًا بالنقد . فمن هذا المنطلق استطاع القول بأن دراسة مرحلة ١٩٥٢ لا ينبغي أن تثير هذه الخلافات . ويبدو أن العقلية
التاريخية تسيطر على المجتمع العربى والمجتمع الإسلامى .

قضية خلافة على ومعاوية استمرت تؤثر على انقسام المسلمين فترة طويلة . ومن الغريب أنه حتى اليوم تؤثر قضية سعد والنحاس ..
وكثيراً ما قلت للزملاء في حزب الوفد إنه ليس بالتاريخ يحيا الوفد ، ولو اعتد الحزب على التاريخ فلن يكون له رسوخ سياسى ،
وإنما عليه بمواجهة المشكلات المعاصرة . فهذه العقلية التاريخية تثير « عن » لا يمرر لها كتلك التى نشبت بين الزميلين د . عبد العظيم
رمضان ود . عبد الحالى لاشين فأنا لا أجد مبرراً لهذا الخلاف العنيف لأن الخلاف حول تقييم سعد غير الخلاف حول المذكرات .
ويبدو أن شيئاً من الخلط قد تم بين الموضوعين .

على أى حال هذا ليس موضوعنا الآن . إنما هناك بعض الجزئيات التى أريد أن أناقشها أو أثيرها مع زميل د . أحمد عبد الرحيم
مصطفى :

أولاً : قوله إن حزب « الكتلة » أو انشقاق مكرم حبيب قد أطاح بالنحاس . وأنا لا أوافقك في ذلك . فرمى كان انشقاق أحمد ماهر
والنقراشى أشد خطورة على النحاس من انشقاق مكرم حبيب . ولذلك أنا أعتقد أن مكرم هو الذى خسِر في ذلك .

ثانياً : ما قاله حول أن هناك أقاويل على أن النحاس كان « أهبل » أو شيء من هذا القبيل فهذا غير ممكن .. كيف يصل النحاس
إلى هذه المكانة ويُنتخب عام ١٩٢٧ من قبل الحزب ليصبح خليفة لسعد برغم وجود منافسين أقوياء وأبرياء مثل فتح الله بركات
باشا ، ولم يكن النحاس ثرياً . ومع ذلك ليس ذلك وحده هو الدليل ، وإنما الدليل أن الناس كانت تحب السخرية وروح الفكاهة
المصرية معروفة وما يطلّقونه على زعمائهم ليس إلا من قبيل الدعاية .

ثالثاً : لقد قرأت مذكرات محمد حسين هيكل ولا أذكر أنه روى قصة محافظ الإسكندرية ومقابلة روميل . وما أذكره أن النحاس
قد أرسل رسالة إلى عبد الحالى حسونة محافظ الإسكندرية في ذلك الوقت وقال له إذا وصل روميل إلى الإسكندرية فلا تقاوم وسلم
له المدينة .. هذا هو ما أذكر أنني قرأته في مذكرات محمد حسين هيكل .

رد د . أحمد عبد الرحيم مصطفى على التعقيبات :

ماهر والنقراشى عندما خرجا من الوفد عام ١٩٣٧ ألفا حزبا . أما مكرم فقد نبش في النحاس وأصدر الكتاب الأسود وشاركت
السراى في توزيعه وكانت العملية بشكل بوليسى . و « مكرم كان قويا جدا بشخصه وربما يكون هو المسؤل عن انتخاب النحاس
رئيسا للوفد عام ١٩٢٧ بعد وفاة سعد زغلول .

ما يقدرش مكرم يكون الراجل الأول يبقى الراجل الثانى ويشغل النحاس بمحل ويحكم من وراء الستارة .. مكرم كان يقول لنفسه :

ليه ما اكونش رئيس وزارة ؟ كان فيه في مصر قبل كدة نوبار باشا وبطرس غالى باشا .. كان مكرم طمعان في هذا .. طموح البشر ! خصوصاً السياسيين الله يلعن معظمهم ! طموحهم لا يقف عند حد . وحتى فيما يتعلق بشعبية الناس ، إحنا كنا نسجع أنه راجل محبوب .. ليه ؟ .. علشان إحنا بنحب « الولي » والنحاس كان راجل درويش .. والنحاس شافينه زى الشيخ اللى بنروح نزوره ونقيد له شمة ونقوله : والنبى نجيح لى ابني .. وحاجات من ديه !

وبعدين حتى لما مات النحاس صلفه ، واختاره ربنا يوم ذكرى وفاة سعد ، راحوا يصلوا عليه في جامع « الكنخيا » لكن الإخوان حبوا وقتها يعملوا دوشة فشالوا النعش وراحوا به الحسين وتصدى لهم الأمن . فالتاس بقت تقولك ده حاجج من الظلم علشان يروح لحبيبه « الحسين » !!

روح أنت قول الكلام ده لواحد الإنجليزي ولأمرىكالى .. حيقلق اللى في رجله ! .. حبيبه أيه وبتاع ليه ! ما هو مات خلاص ! وعائزى أتبه في ضوء أعماله ! ده حتى سنة ١٩٤٢ راح عمل نفسه يزور عبد الرحيم القناوى في « قنا » .. وهو وأمين عثمان طابعين الموضوع مع الإنجليزي ! قالوا له روح قنا وإحنا حنجهيك .. والناس قالوا وقتها ده راح دعا عند عبد الرحيم القناوى واستجاب لدعوته ورجع المحكم !!

والناس طبعاً بتصدق ! وده جزء من الدعاية السياسية .. يقول الناس عليه راجل « مبروك » وده راجل « بركة » ! كان أنا كنت بأروح النادي السعدى وألأق الشباب أول ما يلحقوه عايزين يبروا يوسوا ليهديه .. بالأغنى تبوسها على ليه ١٩ وهكذا ... حكايات كثيرة وكثافة كدة وشكراً .

د . أحمد عبد الله :

على ذكر الزعماء والتميزات الحقيقية إننى أود أن أضيف ملحوظة :

أقدم بالشكر لثلاثة وجهات نظر « متحيزة » موجودة في القاعة ومجسدة في أشخاص بعينهم ولكنها آثرت ألا تفسح عن نفسها . وجهة النظر الأولى هي للسفير أحمد ماهر ، ووجهة النظر الثانية هي للدكتورة منى مكرم حيد ، والثالثة للدكتورة هدى جمال عبد الناصر . أشكرهم لعدم مشاركتهم في النقاش لأن ضبط التحيزات تضحية بشرية مثل ! والآن سأعطي الفرصة للدكتور عبد العظيم رمضان للتعبير رغم عدم جلوسه في الصالة ووجوده معنا على المنصة وذلك بناءً على طلبه .

د . عبد العظيم رمضان :

الحقيقة وأنا أستمع إلى أستاذي د . عبد الرحيم تأكد لدى تصور حرصت كثيراً ألا أفسح عنه حتى فيما بينى وبين نفسى ، وهو أن القوى السياسية التي تتصارع في مصر هي نفس القوى السياسية التي كانت موجودة قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وأضيف إليها القوى الجديدة (قوى ثورة يوليو) . لأنه في بداية هذه الندوة — وأنا لم أحضر حفل الافتتاح لأننى كنت بالخارج (بالاتحاد السوفيتى) — عرفت أن الأستاذ فصحى رضوان هاجم سعد زغلول هجوماً شديداً واهتمهم بالحياة واستدل بمذكراته وزعم أنها نشرت وفيها جزء يورن على حياته .. إلى آخره . وفصحى رضوان هو من مدرسة الحرب الوطنى التي هي أقدم المدارس في العلاء للوفد . فكانت مظاهرة غير معقول أن تخرج من ندوة موضوعية ضد زعيم وطنى . ثم كانت كلمة أستاذي أحمد عبد الرحيم مصطفى وكان يعبر بها عن القوى المناهضة للوفد قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وما زالت آراؤهم كما هي ، حتى الكلام عن تأليه سعد زغلول . وأنا أقول إن السلطة لم تجعل من سعد إلهاً ولكن الشعب هو الذى « آله » . والشعب المصرى ليس له غير إله واحد هو الله الواحد القهار . ولكن يفعل ذلك كجزء من الحركة الوطنية لكي يدعم « الزعيم — الإله » في مواجهة الاستعمار . وقد حدث هذا مع عبد الناصر في أعقاب أكبر هزيمة في تاريخ مصر (هزيمة يونيو ١٩٦٧) . فقد خرج الشعب المصرى بأكمله ليعبد عبد الناصر ويحمسك به ، لا من أجل عبد الناصر نفسه ولكن كتأكيد لرفضه الهزيمة .

إذن تأليه الشعب المصرى للزعيم كان تأليها وإعيا وليس تأليها غيباً ، وليس تأليه جماعة الدراويش ، ولكنه جزء من الحركة الوطنية .

ثانياً : عندما تكلم د . عيد الرحيم عن حسن يس كزعيم للشباب في هذا الوقت (قال أنه « ييقض ») فما أبعد ذلك عن سعد زغلول أو النحاس . فعندما سافر سعد لمفاوضة الإنجليز كان وراءه الشعب المصري وكان أعضاء الوفد يتفقون على أنفسهم من ماله من الخاص لأنهم كانوا من الأعيان ، ولم تكن هناك سلطة أو حكومة تتفق عليهم . وعندما وقف الناس في ميدان عابدين يتفقون « إما سعد أو الثورة » لم يكونوا يتقاضون أموالاً أو نقوداً لقاء ذلك !!

تقديم الحوار المفتوح بين

د . عبد العظيم رمضان ود . عبد الحائق لاشين

حول المعركة التي دارت بينهما على صفحات الصحف بخصوص تقويم دور الزعيم سعد زغلول ،

(٥) د . أحمد عبد الله :

نتقل إلى الجانب الثاني من مناقشة اليوم وهو ذلك المتعلق بالذي صار والذي كان حول مذكرات سعد باشا . فحضراتكم جميعاً على علم بالجدل مضموناً ولغة على صفحات الوفد والجمهورية والحلال . ولا شك في أن مثل هذا الموضوع إما يشكل جانباً من جوانب القضايا العامة التي يجب أن تناقش في هذه الندوة .

وقد تطرق إليها البعض في أوراقتهم التي ناقشناها هنا خصوصاً في الجزء الخاص بقضية استخدام الصحافة للتاريخ أو استخدام التاريخ في الممارك السياسية الراهنة .

الجانب الآخر للقضية هو الذي اختصناه بورقة د . أحمد عبد الرحيم مصطفى والذي يتعلق بزعم بعينه — زعيم الثورة الوطنية عام ١٩١٩ سعد باشا زغلول — والجدل الذي ثار بعد طبع مذكراته . والذي يلاحظ هنا هو أن الكتاب الذي ألفه د . لاشين لم يثر من الجدل مثل الذي ثار بعد طبع المذكرات التي أشرف على تحقيقها د . عبد العظيم رمضان . وفي تصوري أن هذا الجدل إنما يدل على جانب هام للمساءلة ، وهو أننا لم نعد بمعرض وجهة نظر واحدة في الموضوع وإنما أصبحت أمامنا وجهتان للنظر . ووجود أكثر من وجهة نظر لزاماً أي موضوع من أي نوع سياسي أو فكري أو مستقبلي إنما يتحدى قدرات من يتصدون لمثل هذه الموضوعات : هل ينسجم الناس مع سيادة وجهة نظر واحدة فقط فلا تكون هناك معارك ولا مجادلات — ويأدار ما دخلك شر — أم أن الناس في مجتمع بعينه لهم القدرة على التصدي لأكثر من وجهة نظر والتعامل مع أكثر من رأي في الموضوع الواحد ؟

موضوع مذكرات سعد باشا ليس قضية شخصية بين د . رمضان وبين د . لاشين . هذا برغم أن حدة الجدل الذي ثار على صفحات الصحف قد جعلت له أبعاده الذاتية سواء في اللغة المستخدمة بواسطة الطرفين أم بالثؤثرات التي انطبعت لدى الآخرين .. لدى أمثال والكثيرين مثل .

تلك قضية عامة وذاك ما كنت أُلح عليه عند دعوتي للأساتذتين الكريهين للمشاركة في هذا الحوار ، إن كلا منهما مُلْتزم أن يدلّ بدلوه لصالح المصلحة العامة . ومن حيث إن التاريخ هو المستقبل في تصوراتنا فإن تناولهما للقضية على غير النحو الصحيح قد يعنى أنهما يدمران بعض الأحجار في بناء المستقبل . ومن هنا الإلحاح الشديد على عقد هذه الجلسة ، حتى أنني راعيت على نجاح الندوة كلها بنجاح هذه الجلسة بالذات . وحين رفض أحد الأساتذة بشدة المشاركة في هذا الحوار ، كان إلحاحي الشديد عليه بأنه ليس لديه اختيار من زاوية المصلحة العامة . وبهذا المنطق وبذلك الروح أدعو الأساتذتين الكريهين للإدلاء بدلوهما فيما ثار بينهما من جدل آملاً بل واثقاً أنه سيكون لديهما التقدير بأننا في محفل علمي ، وأن هذه القاعة لا تحمل اسم الوفد ولا الجمهورية ولا الحلال ولا حتى صوت العرب !

والسؤال المطلوب الإجابة عليه يوجز في عبارة واحدة :

إلّا الخُلف بينكمُ إلّا

وهذا الضجة الكبرى صلاتم ؟

● الرد الشفوى

للدكتور عبد العظيم رمضان :

يجب أن أعترف بأننى قد اعترضت اعتراضاً شديداً على عقد هذه المناظرة ، ولم أقبلها إلا لسببين :
أولاً : حتى للدكتور أحمد عبد الله ورغبى في تشجيعه باعتباره من الباحثين الجدد الموضوعيين الذين يستحقون الاحترام .
ثانياً : أننى خشيت أن ألهم بالتعالى عن قبول مثل هذه المناظرة أو هذه المناقشة . والسبب الرئيسى في كراهيتى أو رفضى لمثل هذه المناظرة هو أننى أعتقد أن ميدانها ليس هو هذه القاعة وإنما ميدانها هو اللجان العلمية مثل لجنة ترقية الأساتذة .

لأن هذا ليس خلافاً في وجهات النظر وإنما هو خلاف علمى — خلاف علمى من أسهل ما يمكن حسسه . أما الخلاف في وجهات النظر فمن الصعب جداً التوصل إلى حله . والذي حدث هو خلاف علمى وليس خلافاً في وجهات النظر . ولكى أفرق بين الاثنين فلا بد وأن نتفق أولاً على الحقيقة ثم بعد ذلك يمكن أن نختلف في تفسيرها وتأويلها . وكمثال للتبسيط — أننى أتفق مع د . لاشين على أن « فلانة » محجة .. هذه حقيقة . ولكننا نختلف في أننى أقول عنها إنها « رجعية » ، وهو يقول عنها « متدنية » . إذن الاختلاف هنا قائم على الحقائق .

ولكن إذا لم تكن هناك حقائق ، فعلام الاختلاف إذن ؟

في مقدمة كتاب المذكرات توقفت كثيراً عند مناقشة كتاب د . عبد الحالى لاشين ، وهو الكتاب العلمى الوحيد في مصر الذى صدر ضد سعد زغلول . ونحن نعرف في منبج البحث العلمى أن كل بحث يشكل مراجعة على كل ما سبقه من بحوث وعليه أن يختلف معها أو ينفق . ولذلك كان لازماً على أن أتوقف أمام هذا الكتاب احراماً لجامعة عين همس التى نوقش فيها وبما يمثله هذا من مخاطرة . وفي كتاب المذكرات أكثر من تسعين صفحة أناقش فيها كتاب د . لاشين . ولقد التزمت بالمنهج العلمى في ذلك وأثبت بالوثائق صحة ما اختلفت معه فيه . وكنت أتوقع أن يتقدم د . لاشين مشكوراً لمناقشتى فيما كتبت .. ولكن فوجئت بدلاً من الحوار بمجموعة من الشتائم وسيل من السباب وجهه لى د . لاشين ، ولم يحدث أى نقاش أو نقد لأى من النقاط التى أثيرتها . وكان يمكن أن أجاوب عن هذا لولا أن الأستاذ جلال السيد قد نقل من مجلة « الهلال » فقرة ونشرها في جريدة « الجمهورية » يوم الخميس (العدد الأسبوعى الذى يوزع نصف مليون نسخة) .. ولولا ذلك لما فكرت في الرد على د . لاشين . وسوف أحدد وجهة نظرى في نقاط لأبين هل كنت على خطأ أم صواب :

أولاً : لقد رمى د . لاشين سعد زغلول بالمسلك المزدوج (راجل يوشين) فهو يتعامل مع الشيخ محمد عبده وهو معاد للخديو عباس وفي نفس الوقت يتعامل مع الشيخ على يوسف وهو من أنصار الخديو .

ويرجع تاريخ هذه الرواية إلى عام ١٨٩١ قبل أن يتولى عباس حلمى الحكيم وبالتالي لم يكن على يوسف مقرباً من القصر ولم يكن له أية صلة به في ذلك الوقت . أما موقف سعد زغلول من على يوسف في ذلك الحين فقد كان موقفاً وطنياً لأنه لم تكن هناك سوى جريدة واحدة فقط وهى جريدة « المقطم » (جريدة الاحتلال) ولم تكن هناك جريدة تتحدث باسم الحركة الوطنية آنذاك . وعندما ساهم سعد في إنقاذ جريدة « المؤيد » من الخطر ودعمهما من ماله الخاص كان يعمل وقتها بالمحاماه .. ولم يرد د . لاشين على ذلك .

ثانياً : اتهم سعد زغلول بأنه سافر مع الخديو عباس إلى القسطنطينية ووقع معه على عريضة ضد الاحتلال البريطانى وهو يعلم أنها نفاق واستند في ذلك إلى كتاب كرومر « مصر الحديثة » وأعود أنا إلى كتاب كرومر فلا أجد فيه شيئاً مما ذكره د . لاشين . وكل ما قاله في ذلك أن هناك شيخاً من الشيوخ قال إننى أعلم أن هذه العريضة لا قيمة لها ورغم ذلك فسوف أوقع . وقد أخذ د . لاشين هذه الرواية ونسبها إلى سعد زغلول .. ولم يرد د . لاشين على ذلك أيضاً .

ثالثاً : يقول د . لاشين إن سعد زغلول عندما عُين ناظراً للمعارف نخل عن الجامعة ولم يدعمها .. ومن المعروف أن سعد باشا كان من مؤسسى الجامعة . وقد استند د . لاشين في هذا إلى شخص اسمه « كاتنجهام » في كتاب له باسم "Egypt Today" .

ولقد أثبت أن هذا الكلام غير صحيح وأن سعد زغلول قد تبرع بثلاثة أمثال مجموع التبرعات التي جمعت لإنشاء الجامعة ومقدارها ٢٦ ألف جنيه . وأثبت أيضاً أن عدم تدخل سعد زغلول في شؤون الجامعة لم يكن تخلياً عنها ، ولكنه متفق مع النهج الليبرالي والذي كان يطالب دائماً باعتماد الحكومة عن مسألة التعليم .. ولم يرد د . لاشين على ذلك .

رابعاً : في الحديث عن تعريب التعليم قال د . لاشين إن محاولة سعد لتعريب التعليم هي في الحقيقة سياسة إنجليزية . وفي نفس الوقت تقول إن التعليم الابتدائي تحول بنسبة مائة في المائة إلى اللغة الإنجليزية والتعليم العالي بنسبة ٩٦ ٪ تحول أيضاً إلى اللغة الإنجليزية !!

وحينما يأتي سعد زغلول ليعرب التعليم يتهمه بأنه يمثل السياسة الإنجليزية مع العلم أن مذكرات سعد زغلول تؤيد نصاً لحوار حول المسألة التعليمية وتفهم منه أن سعداً كان مع سياسة التعريب والطرف الآخر معها ولكن بالتدرج .. ود . لاشين أيضاً يتجاهل هذا ولا يرد .

خامساً : تريد ميزانية التعليم في عهد سعد زغلول إلى الضعف فيقول د . لاشين إن الحكم ليس على الزيادة الكمية ولكن الحكم على مقدار ما دفعه التلاميذ في المدارس .. فأقول له : إن زيادة التلاميذ تعني زيادة ما يدفعون ونحن حين نحاسب أية حكومة على سياساتها التعليمية نحاسبها على مقدار ما تقدمه للتعليم في ميزانيتها .. ولا يرد د . لاشين على ذلك أيضاً .

سادساً : اتهم د . لاشين سعد زغلول بأنه أعد مشروعا لإلغاء المجانية في المدارس الابتدائية والعالية . ويُتهم من هذا أن التعليم في هذا الوقت كان مجانيا ثم حاول سعد أن يُلغيه !!

في حين أن التعليم في هذه المدارس وباعتباره هو نفسه كان تعليمًا بمصروفات .. فأين هذا المشروع الذي قدمه سعد ؟ ولا يجيب د . لاشين على ذلك .

سابعاً : سعد زغلول زاد ميزانية البعثات إلى سبعة أضعافها ، فيرى د . لاشين أن هذه سياسة إنجليزية على أساس أن ٨٠ ٪ من المبعوثين يذهبون إلى إنجلترا . فأرد عليه بأن من يتعلمون في الخارج على نفقتهم الخاصة كانوا يفضلون إنجلترا عما سواها . ثم لماذا لم تدفع الحكومة الإنجليزية مصاريف هذه البعثات طالما أن هذه هي سياستها ؟ ولماذا لم ترد هذه الميزانية إلى الضعف طالما أن هذا يخدم مصالحها ؟ وعلى ذلك لا يجيب د . لاشين أيضاً .

ثامناً : يقول د . لاشين أن مدرسة القضاء الشرعي — التي ظلت مطلباً شرعياً للحركة الوطنية المصرية — كانت فكرة كرومر . وبحث عن هذا في كتاب كرومر فلا أجده إشارة لذلك .. ولا يرد د . لاشين على ذلك أيضاً .

ثاسعاً : سعد زغلول كناظر للمعارف نزل لأول مرة للجمعية التشريعية وقام بالرد على النواب فيما يهرونه عن التعليم . وبدلاً من أن يُحمد له ذلك لأنه احترم السلطة الشعبية ، يقول د . لاشين أنه يُريد أن يوهم بأن هناك حكومة وبرلماناً لكي يلهو الشعب المصري عن طلب الدستور !!

إذن ماذا يفعل سعد زغلول ؟ فهو إذا احترم السلطة الشعبية لا يعجب أحداً ، وإذا تجاهلها لا يعجب أيضاً !! .. ولم يرد د . لاشين على ذلك .

عاشرًا : يكتب د . لاشين عن نقل سعد زغلول من وزارة المعارف إلى وزارة الحفائية ويقول إن هذا كان لضرب الحركة الوطنية !! .. وأثبت له أن سعد زغلول كان معترضاً على إعادة العمل بقانون المطبوعات وليس من المعقول أن تأتي سلطة الاحتلال بوزير للعدل يعترض على قانون من صنع الاحتلال نفسه ... ولا يرد د . لاشين على ذلك أيضاً .

أخيراً : يقول د . لاشين أن سعد زغلول قد أهد الإجازات التي أُنحلت ضد محمد فريد في القضية المعروفة .. وأحاول أن أثبت له أن سعد زغلول كان في الصعيد ولم يحضر هذه المناقشات ، والمذكرات تثبت هذا الكلام .. فلا يرد د . لاشين على ذلك .. وكل ما رد به د . لاشين هو أنني حولت الجامعة إلى « بوتيكا » ولم أدر كيف تحولت الجامعة على يدى إلى بوتيكا ؟ ثم يقول إننى

دخلت الجامعة من الباب الخلفى .. ولست أدرى كيف ذلك أيضاً ١٩ فكلنا يدخل الجامعة بعد حصوله على الثانوية ، ولا أعرف باباً غير ذلك لدخول الجامعة .. وقد انتهال د . لاشين بالسباب والشتائم والإهانات التى كنت أربأ به أن يتزل إليها .. وهذا هو ما جعلنى فى البداية لا أوافق على هذه المناظرة لأن محل نقاش هذه الأمور يكون فى لجنة علمية وليس فى ندوة عامة .. ولولا إلحاح د . أحمد عبد الله لما قبلت ذلك . وشكراً

ملحوظة :

● لم يرد الدكتور عبد الخالق لاشين على ملاحظات الدكتور عبد العظيم رمضان . كذلك لم يشر إلى موضوع مذكرات سعد زغلول بطريقة مباشرة . لكنه قام بقراءة ورقة أعدها حول منهجية البحث التاريخى . فكان ذلك خروجاً عن موضوع الجلسة ودخولاً فى الموضوع العام للندوة . وقد تم ضم هذه الورقة إلى أعمال الندوة ونشرت فى القسم الأول من هذا الكتاب (المهر) .

ثامنا

كتابة تاريخ الطبقات والحركات الاجتماعية

- (١) ا. طه سعد عثمان :
الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية
- (٢) ا. عطية الصرقي :
العمال والفلاحون يواجهون الرصاص والمشائقي نيابة عن الوطنية المصرية
- (٣) د. سيد عشموى :
ملاحظات نقدية حول كتابة تاريخ الحركات الفلاحية في مصر ١٩١٩ — ١٩٥٢
- (٤) ا. أحمد صادق سعد :
حركة الجماهير التلقائية في المنهج المصري لكتابة التاريخ المعاصر (مع التركيز على فكر طارق البشرى)
- (٥) ا. طارق البشرى :
الصراع الفكرى وأثره في الالتزام والموضوعية في كتابة التاريخ (دراسة في بحث أحمد صادق سعد المقدم إلى الندوة)
- (٦) المناقشة

الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية

طه سعد عثمان

مقدمة

في البداية لا بد من الإشادة بالجهد المشكور الذي قام به القائمون على هذه الندوة ، التي لم يطرق موضوعها من قبل وهو « الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ — ١٩٥٢ » .

وإذا كان هذا مطلوباً بالإنحاح في كتابة تاريخ مصر المعاصر بشكل عام ، فإنه في كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية أكثر إلحاحاً ، خاصة وأن عنصراً أساسياً في التزام وموضوعية كتابة تاريخها المعاصر يوشك على الانقراض وهم النقاويون القدامى وزعماء العمال الذين عاصروا وشاركوا في حركة الطبقة العاملة المصرية ونحركات العمال وكفاحاتهم في الثلاثينات والأربعينات وبداية الخمسينات من هذا القرن وحتى يولييه ١٩٥٢ ، وهؤلاء وحدهم هم الذين يستطيعون عن طريق شهاداتهم على العصر أن يعطوا من التفاصيل ومن شرح الظروف بطريقة تعطي لكتابة التاريخ حياة وتوصل موضوعيته ما لا يستطيع غيرهم أن يقدمه ، هذا بالإضافة إلى أن هؤلاء المكافحين أيضاً لديهم من الوثائق — البيانات والبرامج والنشرات والمجلات وغيرها إلخ .. — ما يكمل ثنائية المصادقية الأساسية في موضوعية كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية .

ولأن كثيراً من القادة العماليين قد فارقوا الحياة ، وبعض من لا زال حياً لا يستطيع أن يعطي لظروفه الصحية ، ومع التسليم بأن الكثير من الوثائق المتصلة بتاريخ الطبقة العاملة المصرية قد صادرها البوليس أو استولى عليها أثناء حملات التفتيش والقبض والاحتفال والسجن المتكررة التي تعرض لها هؤلاء المناضلون ، إلا أنه يمكن بالجهد والمثابرة الحصول على شهادات معاصرة ووثائق تؤثر إلى حد كبير في كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية وإثارة كثير من الدروب والمناجات التي تعمق الوصول إلى الالتزام والموضوعية ، وحتى يضيق الطريق بقدر الإمكان أمام الكتابات الإنشائية والاستنتاجات الشخصية في موضوع يؤدي فقدان العلمية فيه إلى أضرار كبيرة في حاضر الطبقة العاملة ومستقبلها .

وإلى لأعيد تكرار الشكر لكل من ساهم في الإعداد لهذه الندوة وإنجاحها لأنى أرى أن أحد نتائجها — إذا حظيت بالإعلام المناسب — تشجيع المكافحين القدامى على تقديم ما لديهم من مذكرات ووثائق وكتابة شهاداتهم على العصر ، وهنا أعترف بأننى شخصياً رغم ما قدمت من كتابات عن الطبقة العاملة المصرية ، أعترف بأننى قد قصرت ، لأنى لم أقدم كل ما لدى ، ولم أكتب كل ما عندى ، ولهذا فإنى عقدت العزم على أن أبدأ في وقت قريب في تجميع كل ما لدى واستكمال ما سبق أن بدأت فيه لتقديم كل ما يمكننى تقديمه لأبناء الطبقة العاملة المصرية وللباحثين المهتمين بتاريخها وإلى نفس الوقت ، أعتبر أن أحد إنجازات هذه الندوة قبل أن تبدأ هو دفعى إلى الكتابة ، وأثق أن الكثيرين سوف تكون هذه الندوة حافزاً لهم لتقديم ما لديهم .

وإذا عدنا إلى الموضوع الأصل للندوة ، فلا بد من الاعتراف بداية بأن تاريخ الطبقة العاملة المصرية وحركتها الكفاحية في مختلف الميادين ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لم يحظ حتى اليوم بالعناية التي تتفق مع دور تلك الطبقة في المجتمع المصرى ودرجة فعاليتها وتأثيرها فيه ، وخاصة منذ بداية القرن العشرين .

وليس فيما قلت إنكاراً للجهد الذى بذله الكثيرون ممن قدموا رسائل علمية أو كتباً أو كتيبات أو حتى مقالات تتصل بتاريخ الطبقة العاملة المصرية ، ولكنى أريد أن أقول إن هذا الجهد الفردى والمتفرق وحتى مع استمراره على نفس المنهج ، فإنه لن يؤدي إلى ما يمكن أن نسميه بحق « تاريخ الطبقة العاملة المصرية » ، لأنها سوف تكون لبنات متفرقة ذات فائدة

حقيقية ، ولكن وضع تلك اللبنت بطريقة وكيفية تنتج الصرح الشاخ الذى نريده ، لا يمكن أن يتم إلا نتيجة جهد جماعى تقوم به هيئة تضع ذلك ضمن أولوياتها ، مثل الاتحاد العام لنقابات العمال أو إحدى أقسام التاريخ بجامعة مصر أو هيئة علمية تنشأ خصيصا لهذا الغرض .

إن كتابة التاريخ ليست ترفا ثقافيا ، لأنها علم معرفة الماضى ، ومن ليس له ماض لا حاضر له ، ومن لم يفهم حاضره فى ضوء ماضيه لا يستطيع أن يحقق أو حتى يرسم مستقبلا أفضل ، ولهذا كانت الحاجة شديدة إلى كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية باعتبارها صناعة الحياة والعمود الفقرى للتقدم وكانت الحاجة أشد إلى الالتزام والموضوعية فى كتابة ذلك التاريخ .

إن جميع ما كتب عن الطبقة العاملة المصرية وتاريخها — فيما عدا النلر اليسر الذى لا يدخل ضمن الفترة الزمنية لهذه الندوة — قد وقف عند عام ١٩٥٢ ، وترتيا على ذلك يرى البعض أن هذه الفترة قد أخذت حظها وكفاية من التسجيل . من التأريخ والدراسة ، وبالتالى فعلينا أن نتجه إلى الفترة التى بدأت من ٢٣ يولييه ١٩٥٢ وقط .

إلا أننى أرى أن خرة الأربعينات وبداية الخمسينات ما زالت فى حاجة إلى عشرات أضعاف ما كتب ، لكى نستخلص الدروس المستفادة لحاضرنا ، ولنضع حجر الأساس لبناء مستقبل سعيد لمصر بجميع فئاتها وطبقاتها الكادحة على أساس علمى ، مستفيدين من الإنجازات ومطورين لها ، ومتخلصين من الأخطاء ومتفادين لها فى المستقبل .

ولى هذه الورقة سوف أتعرض لجانب واحد فقط من شعب كتابة التاريخ المتعددة ، وهو كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية ، وفق التحديد الزمنى للندوة وحتى ١٩٥٢ ، محاولا المساهمة فى الموضوع الأساسى وهو « الالتزام والموضوعية » فى كتابة التاريخ :

● الالتزام بهدف أساسى يراد تحقيقه من وراء كتابة التاريخ ، وهو خدمة الطبقة العاملة المصرية ، والكشف عن دورها الحقيقى والكامل فى المجتمع ، وإزالة كل ما حاول أعداؤها إلصاقه بها من نقائص دون توضيح فى الإنجازات أو طمس للنقائص .

● الالتزام بمنهج علمى سليم لتحقيق هذا الهدف ، يعتمد على الأسلوب العلمى فى رصد الأحداث وتفاعلها مع الظروف التى وقعت فيها والمحيط بها ، مع الحياد الكامل وعدم التحيز — قدر الإمكان — حتى لو كانت الحقائق تخالف فكرية الكاتب .

● الالتزام بتقديم المعلومات والوثائق التى يمكن الحصول عليها كاملة دون إخفاء بعضها أو إجتزاء بعضها أو لى عنق مضامينها للخروج بنتيجة معدة سلفا .

● الالتزام بالبحث الجاد عن وجهات نظر الاتجاهات الفكرية المختلفة والمدارس المختلفة الكفاحية — وهى حقيقة لا يمكن إنكارها — تفاديا للخروج عن الموضوعية تحت دعوى الدفاع عن مواقف تيار معين ، وإذا كان من الجائز كتابة تاريخ تيار فكرى معين ومساهماته الكفاحية ، فإنه يلزم أن يذكر ذلك صراحة منعا للخلط بين الجزئى وهو تاريخ التيار الفكرى والعام وهو تاريخ حركة الطبقة العاملة .

● الالتزام بفكرية الطبقة العاملة كمرشد لتحليل حركتها صعودا وهبوطا ولتتبع نمو وعى الطبقة العاملة بذاتها ونمو فكرها الطبقي وتصاعدا أو هبوط حركتها الكفاحية وأسبابها .

● الالتزام بهذل الجهد للبحث عن المعلومات الصحيحة والتأكد من سلامة مصادر المعلومات ، والاعتماد بصفة أساسية على الوثائق والمراجع الجيدة الشهادات المعاصرة وإخضاع كل ذلك للتحليل العلمى .

● التعمق فى دراسة وفهم الظروف التى صاحبت حركة الطبقة العاملة المصرية من التواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتفاعل الأحداث فى تاريخها ، وارتباط حركة الطبقة العاملة بحركات الفئات والطبقات الأخرى سواء الحليفة أو المعادية للطبقة العاملة .

وسوف أتعرض هنا لبعض الكتابات السابقة والمرتبطة بالطبقة العاملة المصرية مع بعض الملاحظات عليها ، ثم اتحدث عما أراه ضروريا الآن لكتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية بالتزام وموضوعية .

وآمل أن أكون بهذا قد قدمت جهدا للمساهمة فى إنجاح هذه الندوة ، التى أرى أن لها من الأهمية ما يجعلها نقطة إنطلاق هامة فى بناء شاخ وعلمى لكتابة تاريخ مصر المعاصر .

الكتابات السابقة

صدر ونشر حتى الآن عديد من الكتابات التى تتصل بالطبقة العاملة المصرية فى صور متعددة ، منها ماهو وثائقي ومنها ما هو تسجيلي ومنها ما نشر فى كتب وكتيبات بأقلام العمال ومنها كتابات تأريخية ومنها شهادات معاصرة فى صور مذكرات للقادة العماليين ما نشر منها وما لم ينشر .

وسوف أتعرض هنا نماذج فقط من بعض تلك الكتابات ، معترفا بأن هناك كتابات عديدة لم أتعرض لها ، لا إحصالا ولا تقريبا من شأنها ، ولكن لأنها لم تصل إلى يدى ، وما وصل إلى يدى منها لا يسمح المجال بالحديث عنه كله .

الكتابات الوثائقية :

من الكتابات السابقة فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية ما يمكن تسميته بالكتابات الوثائقية ، وهى التى تعتمد فى الأساس على تقديم مجموعة من الوثائق بهدف أساسى هو تقديم المادة الخام التى يمكن بواسطتها للباحث أو المؤرخ أن يكوّن منها لبنات يربطها ببعضها ويربطها أيضا بالوثائق والكتابات الأخرى ثم يستعين بعد ذلك بعلمه وقدرته على تحليل الظروف التى صدرت فيها تلك الوثائق ليخرج للقارئ قطاعا كاملا ومتناسقا وسهل الاستيعاب من خريطة تاريخ الطبقة العاملة المصرية .

وفى هذا النوع من الكتابات يقدم المؤرخ لكتابه برؤيته لتلك الوثائق والأهمية التى من أجلها بذل ذلك الجهد للحصول عليها ، ثم يوضح الكاتب هدفه من تقديمها ، كل ذلك فى صفحات ويبقى بعد ذلك الجزء الأكبر من الكتاب متضمنا فقط نصوص الوثائق .

ومن أمثلة تلك الكتابات الوثائقية ، كتاب الدكتور رؤوف عباس حامد « الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية — ١٩٢٤ — ١٩٣٧ » ، حيث نجد أن تقديم الكاتب يقع فى اثنتين وستين صفحة فقط ، بينما باقى صفحات الكتاب الثلاثمائة هى نصوص للوثائق البريطانية ، التى هى فى مجملها تقارير أو مذكرات أو رسائل بين الحكومة البريطانية وممثليها فى مصر من عسكريين ومدنيين أو دبلوماسيين .

وعلى الرغم من القطع بصحة هذه الوثائق من باب الثقة فى مقدمها ، والتقدير الكامل للجهد الكبير الذى بذله سواء فى الاطلاع على الوثائق واختيار ما يتصل بالموضوع منها ثم ترجمتها وتقديمها لقارئ العربية سهلة سلسة ، وعلى الرغم

من الانتفاع الكبير بهذه الوثائق والاسترشاد بها في التأريخ لحركة الطبقة العاملة ، فإنه من واجبي أن أنبه إلى أن هذه الوثائق تعبر عن وجهة نظر الجانب البريطاني ، المحتل لمصر وقتئذ ، وهذا ما يجب وضعه في الاعتبار ، فقد تحوى بعض الوثائق معلومات خاطئة نتيجة عدم أمثلة المصادر التي قدمت للجانب البريطاني ، أو إغراضها ، ويستوى في ذلك أن كانوا رجال مخبرات أو مخبرين أو رجال أمن إنجليز أو حتى موظفين مصريين ممن كانوا يتعاونون مع الإنجليز .

ومن ناحية أخرى فقد تكون بعض الوثائق مغرضة في الصياغة وفي طريقة تقديم المعلومات بهدف تحقيق مصالح بريطانيا في مصر ، وهي بوضعها هذا تختلف عن الوثائق الأخرى التي هي نسخ أصلية أو نصوص من بيانات أو برامج أو محاضر جلسات اجتماعات — إذا لم يدخل عليها التزوير بالهدف أو الإضافة — فإن ما يحتويه هذا النوع من الوثائق هو الحقيقة كلها مهما تختلف في تفسيرها .

ومن أمثلة الكتابات الوثائقية أيضا ما نشره طه سعد عثمان عام ١٩٤٧ في كتاب « محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال » ، والتي قدم فيها بمساعدة زميله عبد الفتاح محمد حسين الذى كان رئيسا لنقابة رؤساء ومساعدى مصانع النسيج في اللجنة العليا ، فقد احتوى هذا الكتاب على الكثير من محاضر اجتماعات وتقارير اللجنة العليا واللجان الفرعية المنبثقة منها وخاصة لجنة صناعة الغزل والنسيج وزياراتها الميدانية لمواقع العمل والإنتاج ومذكرة مندوب العمال التي تقدم بها دفاعا عن مطالب العمال ومذكرة مندوب أصحاب الأعمال ، وهذا الكتاب كله عبارة عن نصوص الوثائق فيما عدا المقدمة والخاتمة التي كتبها الكاتب . وأكثى بهذين المثلين من الكتابات الوثائقية ، التي هي في حقيقتها مواد خام يركز عليها في كتابة التاريخ بأكثر قدر من الالتزام والموضوعية .

الكتابات التجميعية :

وهي التي تجمع وتسجل الأحداث والقرارات والقوانين واللوائح التي حدثت أو صدرت وتتصل بحركة الطبقة العاملة المصرية وتاريخها ، مثل مجموعة قوانين العمل والعمال التي نشرها محمد يوسف المدرك ثم نشر ملحقاً لها ، ودليل النقابات الذى أصدره المدرك . أيضا الذى يحوى أسماء النقابات وأرقام تسجيلها في وزارة الشؤون الاجتماعية وعناوينها وبعض بيانات عنها وكتابات الأستاذ محمد فهم أمين الهامى عن القوانين العمالية وغيرها .

ومما يمكن اعتباره كتابات تسجيلية أيضا ما نشر في الصحف والمجلات العمالية التي كان يصدرها العمال والمنظمات النقابية ، وكان العمال يشرفون عليها وتحرر في عمومها بأقلامهم والتي كانت تسجل مطالبهم وتحركاتهم وآراءهم في القوانين العمالية وغيرها ، ومن أمثلة تلك المجلات ، مجلة الواجب ومجلة الوداع التي كانت تصدرها النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى بالقاهرة وضواحيها والتي كان مقرها شبرا الخيمة ، ومجلة الضمير التي كانت تصدر كلسان حال لجنة العمال للتحرير القومى « الهيئة السياسية للطبقة العاملة » ومجلة الجماهير وغيرها ، ويلاحظ أن هذه المجلات كانت أسبوعية وكان العمال يستأجرون إصدارها من أصحاب امتيازها ورؤساء تحريرها الذين كانوا في الغالب من الأقاليم — بنى سويف أو المنصورة .. إلخ — لأن العمال لم تكن لديهم إمكانية إصدار صحف أو مجلات خاصة بهم ، وكثيرا ما تعرض أصحاب تلك المجلات إلى ضغوط بالترغيب أو التهريب ففسخوا عقودهم مع العمال ومنظماهم .

وهناك كتابات تسجيلية نشرت في صورة مقالات في الصحف اليومية أو المجلات الأسبوعية الثقافية والسياسية ، حيث كانت بعض تلك الصحف والمجلات تخصص بابا أو ركنا للعمال وأخبارهم . ومن أهم تلك الكتابات ما قدمه الأستاذ مصطفى كامل منيب عن أحوال العمال وأحوال العاملات في المحلة الكبرى والتي رصد فيها نتيجة زيارته الميدانية ومقابلاته للعمال والعاملات .

هذا بالإضافة إلى العديد من الكتيبات والنشرات غير الدورية التي أصدرتها منظمات عمالية مثل نشرة مؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية ونشرة مؤتمر نقابات عمال مصر ونشرة نقابة عمال المحلة الكبرى ١٩٤٧ وغيرها .

كتب العمال وكتيباتهم :

هناك العديد من الكتابات التي صدرت عن الطبقة العاملة المصرية في صورة كتب أو كتيبات حررها العمال ، منها ما هو إرشادي كتلك التي كان يصدرها مكتب الأعمال النقابية — محمد يوسف المدرك — مثل الفكرة النقابية والعربية النقابية ، ومنها المرتبط بخبرات الكفاح مثل نبذة تاريخية عن حياة المناضل النقابي فضالى عبد الجيد لطله سعد عثمان ونضال عمال النسيج الميكانيكى في القاهرة ١٩٤٥ لطله سعد عثمان أيضا وكتاب عمال الترحيل لعطية الصيرى . وهناك كتابات أخرى مختلفة الموضوعات مثل عسكرة الحركة النقابية لعطية الصيرى ونقاباتنا في خدمة السلطات لعطية الصيرى أيضا ونشر لأحمد طه دراسة وتقييم للقيادات النقابية — المرأة وكفاحها وعملها — الطبقة العاملة والكفاح المصرى السودانى ، وأصدر يس مصطفى ومحمد فتحى « نصيحة إلى عمال مصر » في عام ١٩٥٠ .

ولا شك في أن ضعف الإمكانيات المادية وصعوبة نشر ما هو مكتوب بالنسبة للعمال يعتبر عائقاً لخروج كتابات العمال وخبراتهم وشهاداتهم إلى حيز الوجود العلنى في ساحة النشر المصرية . ولعل أضرب بذلك مثلاً بكتاب فكرى الخولى عامل النسيج الذى انتهى منه في ١٩٦٤ ولم ينشر الجزء الأول منه إلا في ١٩٨٦ .

الكتابات التاريخية :

وهى التى تقدم كتأريخ متكامل العناصر لفترة محددة من تاريخ الطبقة العاملة المصرية مستندة إلى وثائق ومقابلات وتحليلات وغيرها من عناصر الدراسة العلمية للتاريخ ، وهذه يمكن اعتبارها مراجع ولبنات أساسية جاهزة ، وإن كانت في حاجة إلى مراجعة وإعادة صياغة في ضوء كل المعطيات والمعلومات والوثائق التى توفرت بعد كتاباتها أو تتوفر في المستقبل .

ومن أمثلة تلك الكتابات ما قدمه الأستاذ أمين عز الدين في كتابين عن تاريخ الطبقة العاملة المصرية في الفترة من ١٩١٩ حتى ١٩٣٩ ، ثم كتاب شخصيات ومراحل عمالية لنفس الكاتب ، وكتاب تاريخ الحركة النقابية المصرية ٨٩٩ — ٩٥٢ لعبد المنعم الغزالي ، وما قدم في رسائل علمية للدبلوم والماجستير والدكتوراه ومنها ما قدمه الدكتور سليمان النخيل والدكتور رعوف عباس باللغة العربية ورسالة الدكتور جويل بنين التى قدمها بالإنجليزية إلى جامعة ميتشجان بأمريكا ورسالة الدبلوم التى قدمها محمد طه سعد إلى جامعة برلين الحرة باللغة الألمانية .

ولا شك في أن هناك العديد من الرسائل والكتب والمخطوطات التى لم تنشر ويمكن الحصول عليها لو بذل جهد جاد في هذا السبيل .

شهادات المعاصرين :

خرجت إلى حقل النشر المصرى كتابات يمكن تسميتها بشهادات المعاصرين ، وهى التى كتبها ونشرها عمال من الدين شاركوا في صنع الأحداث وتحركات العمال الكفاحية أو عاصروها ، والذين استطاعوا أن يكتبوا بعض خبراتهم في صورة شهادات معاصرة ، ومن أمثلة ذلك ما نشر في جريدة العمال التى يصدرها الاتحاد العام لنقابات عمال مصر في أكثر من مائة حلقة نشرت في السبعينات وبداية الثمانينات وإن كانت تتحدث عن الثلاثينات والأربعينات من مذكرات محمود محمد العسكري الذى كان سكرتيراً عاماً للنقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى بالقاهرة وضواحيها من أواخر الثلاثينات إلى أن حلها الحكومة في ٣٠ أبريل ١٩٤٥ .

ومن أمثلة ذلك أيضا ما نشره محمد يوسف المدرك في مجلة الثقافة العمالية ١٩٨٦ ، وهو الذى كان في فترة سكرتيريا لحزب عباس حليم ، وقاد معركة استقلالية الحركة النقابية وكان مندوب عمال مصر وممثل نقاباتهم في المجلس العام للاتحاد العالمى للنقابات ، وما نشر لطله سعد عثمان من مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر في مجلة الكاتب القاهرية في عدد يولييه ١٩٧١ وما بعده .

ومن شهادات المعاصرين ما لم ينشر ولم ير النور إلى الآن رغم أنه مكتوب بأقلام العمال ، ومن ذلك ما أشار إليه الدكتور رعوف عباس عن مخطوط اطلع عليه لدى الزعيم النقابى محمد حسن عمارة والذي يقع في خمسين صفحة من الحجم المتوسط والذي عنوانه « أربعين عاما في الحركة العمالية — مذكرات نقابى مخضرم » .

ولا شك في أن هناك الكثير من شهادات المعاصرين من القادة النقابيين والعماليين موجودة لديهم إن كانوا أحياء ، أو تركوها عند أهلهم إن كانوا قد انتقلوا إلى الرفيق الأعلى ، ولكنها لم تظهر ، وفي نفس الوقت يمكن الحصول عليها .

ملاحظات على الكتابات السابقة :

هناك ملاحظة أولية وهامة وهى أن الغالبية العظمى مما سبق كتابته عن تاريخ الطبقة العاملة المصرية حتى الآن ، يقف عند عام ١٩٥٢ ، وبالتحديد عند قيام ثورة يوليو ، بما فيها كتابات المصريين وغير المصريين ، ولا أدري إن كان ذلك خوفا من كتابة ما قد يفضض رجال ثورة يوليو وما يترتب على ذلك من أضرار ، أم لأن ما بعد ثورة يوليو على أهميته مهمة صعبة لقلة المصادر الموثوق بها لمعلومات صحيحة قد تصل إلى درجة العدم ؟ ولأن الكثيرين ممن يستطيعون الكتابة عن هذه الفترة قد قضوا جزءا كبيرا منها في السجون والمعتقلات ؟ ومهما يكن الأمر فإن اقتحام كتابة تاريخ الفترة رغم وعورته ضرورة لا بد من الخوض فيها .

(١) سوف أبدأ ملاحظاتي على الكتابات السابقة وهى نماذج فقط كما سبق أن قلت ، بالإيجابى والممتاز — كما أرى — من تلك الكتابات واتباع المنهج الصحيح فيها ، بصرف النظر عما يكون لى عليها من مآخذ يتحملها في الأساس مقدمو المعلومات وليس الباحث أو الكاتب ، وأول تلك الكتابات التى استندت إلى العنصرين الأساسيين في مصداقية وموضوعية كتابة التاريخ هو كتاب الحركة العمالية المصرية للدكتور رعوف عباس حيث استند في الأساس إلى الوثائق وشهادات المعاصرين الذين عاشوا الأحداث وساهموا فيها ، ثم قدم الكاتب توثيقا إضافيا للوثائق ذاتها وتعريفا بها وبظروفها وهو منهج أرى أنه ضرورى لإثبات الالتزام بتقديم الحقيقة كاملة والموضوعية في وضع الوثيقة في مكانها الصحيح من نسيج التاريخ .

وكمثال على ذلك عندما تحدث عن اللجنة التحضيرية لمندوب نقابات عمال مصر في الاتحاد العالمى للنقابات ، وأورد في الوثيقة « ملحق رقم ٢ » نص محضر اللجنة ، لم يكتف بذلك وإنما قدم هامشا لها يقول فيه إنه قد « عثر على هذه الوثيقة لدى محمد يوسف المدرك وهى عبارة عن ورقة بحجم الفولسكاب مكتوبة بخط اليد وتسجل أعمال اللجنة التحضيرية التى اجتمعت لانتخاب مندوب تمثيل العمال المصريين بالمؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات في خريف ١٩٤٥ » .

(٢) وإذا كان الاعتماد على الوثائق والشهادات المعاصرة من أهم عوامل المصداقية في كتابة التاريخ ، فإن الالتزام بالحيدة الكاملة في الاعتماد على تلك الوثائق يستلزم إيراد الوثائق بنصها في ملاحق المکتوب دون الاكتفاء بتلخيص الكاتب لها ، وتكون الموضوعية مفقودة تماما في كتابة التاريخ إذا لجأ الكاتب إلى إيراد بعض الوثائق التى تتفق مع وجهة نظره وفكرته بنصها ، بينما يلجأ في نفس الوقت إلى تلخيص البعض الآخر من الوثائق بطريقة تشوه مضمونها ، ومع الأسف الشديد فإن هناك بعض الكتابات وخاصة التى قدمها المثقفون عن تاريخ الطبقة العاملة المصرية تحمل هذا التشويه الخطير .

(٣) وإذا علمنا أن هناك أكثر من اتجاه فكري كان له وجود في حركة الطبقة العاملة ، وكانت تلك الاتجاهات تتعارض وتتناقض أحيانا حتى في أسلوب العمل بين جماهير العمال ومنظماتهم ، وكان لكل من تلك الاتجاهات رأيا الوارد في وثائقها ، والتي تتحدث عنها شهادات معاصريها ، فإنه لا بد لكي يكون الكاتب ملتزما بالموضوعية والحييدة ولكي تكون لكتابته مصداقية وأمانة ، فإنه يجب عليه أن يورد جميع الوثائق التي يمكن الحصول عليها من الاتجاهات المختلفة ، حتى وإن كان بعضها يعارض قناعاته الفكرية ، وأيضا عليه في الشهادات المعاصرة أن يحصل عليها من أشخاص معروف انتماؤهم للفكرات المختلفة ، وهذا لا يصادر على حق الكاتب في التعليق على الكل واستخلاص الدروس والنتائج ، لأنه من الطبيعي الاختلاف في تفسير الوثيقة ، ولكن يبقى نصها هو الحقيقة الثابتة التي يجب الرجوع إليها .

(٤) لا يعتبر الرجوع إلى الكتابات السابقة في تاريخ الطبقة العاملة عند إعادة الكتابة عيبا أو نقیصة في حد ذاته ، بل هو ضروري في كثير من الأحيان ، ولكن لذلك شروطا لكي تكون الاستفادة منها بأكثر قدر ممكن ، ومن ذلك وجوب أن يشير الكاتب إلى المصدر بوضوح وصراحة دون إغفال أو اكتفاء بالإشارة لكي يمكن الرجوع إلى ذلك المصدر عند الرغبة أو الحاجة ، وما يمكن أن نسميه نقدا لكتابات سابقة في هذا الصدد ما ورد في كتاب الأستاذ عبد المنعم الغزالي « تاريخ الحركة العمالية المصرية ٨٩٩ — ٩٥٢ » حيث نجد الصفحات من ٢٢٣ إلى ٢٥٤ منقولة من كتاب نشره طه سعد عثمان في عام ١٩٤٧ بعنوان « محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال » دون الإشارة إلى المصدر .

ولكي يكون الاستناد إلى الكتابات السابقة مفيدا فلا بد أن يكون في إطار توضيح وخدمة الفكرة الأصلية التي يراد التعبير عنها ، ويمكن عندئذ إيراد النصوص أو الإشارة إليها وربطها ببعضها البعض ثم ربطها بالنقطة المحددة التي يراد إبرازها .

(٥) غالبية الكتابات السابقة التي تعرضت لتاريخ الطبقة العاملة المصرية في كتابات مستقلة أو سياق كتابة تاريخ الدولة أو الحركة الوطنية العامة كانت لمخلفين ، وهذا ليس عيبا في حد ذاته ، ولكن خلوها من الوثائق وعناصر المعاشة لحركة الطبقة العاملة وأحداثها الكفاحية ، ودون شرح وتحليل الظروف الموضوعية ، يبرجها من إطار التاريخ لحركة الطبقة العاملة ، رغم صحة المعلومات التي تستند إليها والمأخوذة إما من وثائق رسمية كالقوانين والقرارات الوزارية والإدارية وغيرها أو من الصحف اليومية والمجلات والدوريات والنشرات ، فإنها تفتقد لروح الحياة والتفاصيل التي قد تبدو تافهة ولكن تأثيرها كبير في مجرى الأحداث ونتائجها ، وإبراز المزاج الكفاحي للطبقة العاملة في اللحظة التاريخية المحددة والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حكمت الأحداث .

وما أوردته من ملاحظات عن كتابات المثقفين المجردة لا ينفي إطلاقا أنها من مصادر المادة الخام الرئيسية اللازمة لكتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية .

(٦) بعض الكتابات السابقة للعمال في حاجة إلى إعادة قراءة ودراسة ثم إعادة كتابة في ضوء الوعي والنضج السياسي في هذه المرحلة التي تختلف بلا شك عن المرحلة التي نشرت فيها تلك الكتابات ، خاصة إذا قام العمال أنفسهم بكتابتها في ضوء ما اكتسبوا من خبرات بعد نشر كتاباتهم الأولى .

وكمثال فإني عند إعادة قراءة كتاباتي السابقة وخاصة « نبذة تاريخية عن حياة المناضل النقابي فضالى عبد الجيد » و « نضال عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة » المنشورة عام ١٩٤٥ ، خرجت منها بنتيجتين قد تبدوان متعارضتين ولكنهما في الحقيقة متكاملتان :

الأولى أن تلك الكتابات تحتوي على أضواء كاشفة قوية على فترة من أعصب فترات الكفاح العمالي في مصر بشكل عام وعمال النسيج الميكانيكي في القاهرة وضواحيها وفي شبرا الخيمة بشكل خاص ، تلك التي سماها إسماعيل صدق والإنجليز

في أربعينات القرن العشرين بالمنطقة الحمراء ، وفي تلك الكتابات من الدروس التي يمكن الانتفاع بها في الحاضر والمستقبل .
والثانية هي قصور تلك الكتابات في التحليل العلمي لتلك المرحلة ومدلول الأحداث التي تعرضت لها الكتابات والخروج منها بالتأنيح المحددة والدروس المستفادة ، مما يجعلها رغم أهميتها كمراجع أصلية ، ليس قطاعات كاملة المعالم من تاريخ الطبقة العاملة المصرية .

ولهذا باندت بالكتابة عن نفس الفترة ونفس القطاع من الطبقة العاملة المصرية اللذين تحدثت عنهما الكتابان الأولان
في كتاب جديد بعنوان « كفاح عمال النسيج » استندت في كتابته بالحقائق والمعلومات الواردة فيها ولكن بمنهج جديد
وإن كان في صورة مذكرات ، إلا أنه وضع قضايا رئيسية طرحها للمناقشة وأبدى رأيا فيها مثل قضية الإضراب وأسباب
نجاحه وعوامل فشله وقضية وسائل العمال الكفاحية لمواجهة مؤامرات أصحاب الأعمال ، وقضية الأجور في صناعة الغزل
والنسيج ، وقضية لجنة المندوبين العامة وغيرها .

(٧) عند التعرض للكتابات السابقة ، يجب ألا يستغرقنا — وخاصة نحن العمال — جلد الذات ، فنجأ عند تحليلنا
للأحداث إلى عزها عن الواقع والظروف الموضوعية التي حدثت فيها ، فمثلا عند حديثنا عن إضراب مصنع سباهي
بالإسكندرية عام ١٩٥٠ نخله في ضوء فهم وظروف عام ١٩٨٧ ، مما يخرج تحليلنا عن الموضوعية ، وإذا قرأنا ما كتب
عن ذلك الإضراب بحثنا عن استخراج كلمات أو جمل للطنن في تلك الكتابات وخاصة إذا كان النقد موجها للغير مما
يخرج رأينا ، وكتابتنا إذا كتبنا ، عن الالتزام بالحيدة والموضوعية .

ولهذا فإن الالتزام والموضوعية ضروريان عند نقد ما كتب وما سوف يكتب عن تاريخ الطبقة العاملة المصرية بنفس درجة
الضرورة في كتابة التاريخ .

(٨) هناك نقد يكاد يكون عاما في كتابات العمال السابقة ، وهو كتاباتها بمنهج كتابة المذكرات وقطع ، مما يجعلها في
جوهرها تعبيرا عن وجهة نظر الكاتب وحده ، وبما يحمله ذلك من معنى التخل عن الموضوعية والحروب من نقد الذات
والتفاضي عن الأخطاء وتضخيم الإنجازات بطريقة أو بأخرى وإن كان من الضروري أن تختلف درجة ذلك من كاتب
لآخر ، وهذا واضح في كتاباتي أنا شخصيا السابقة .

فعل الرغم من أن ما كتبه كنت صادقا في كل حرف منه ، ورغم أهميته كتجارب وشهادة معاصرة على الأحداث ،
فأني لم أبذل الجهد اللازم للحصول على كل ما يتصل بتلك الفترة التي كتبت عنها من أحداث ، ولم أرصد أبطالها من
القادة العماليين وتراجم كفاحهم بالتفصيل ، ولم أدرس بالعمق اللازم والضروري كل ما كتب عن تاريخ الطبقة العاملة المصرية
وحركتها ، ولم أجمع تجارب كفاحات المناطق الأخرى ، وأحيروا فقد قدمت مذكرات كمادة خام للبحث والدراسة والتأنيح ،
دون أن تقول كتاباتي أين أنا ككاتب في كل حدث وفي كل قضية بالشكل اللازم أن يكون .

(٩) ومن أمثلة النقود التي توجه إلى الكتابات السابقة للعمال ، أنها لم تعرض لنقد تحليلي علمي لحركة الطبقة العاملة
خاصة في الميدان النقابي الذي فيه تلال من التراث الكفاحي ، ونجد شيخ النقابيين بحق « محمد يوسف المدرك » وهو عامل
مثقف وكاتب وقصاص وله العديد من الكتابات التي نشرت عمالية وأدبية ، ولديه قدرة فعلية على الكتابة النقدية ، فإنه
لم ينقد كتاباته ولا كتابات الآخرين ، ولم يفقد مواقفه مثلا من الدخول في اتحاد نقابات عمال المملكة المصرية بزعامة النبل عباس
حليم ولماذا خرج منه وقاد حركة استقلالية الحركة النقابية عن الشخصيات والأحزاب السياسية ، لم يكتب المدرك في ذلك رغم أن
كل ما ذكرت كان محل نقاش طويل وواسع وممتد بينه وبين القادة النقابيين ، ولهذا فإنه يمكن القول بأن كتابات العمال السابقة
تنقصها تماما الكتابات النقدية ، وهو ما يجب تداركه في كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية إذا أريد له أن يكتب بالتزام وموضوعية .

المطلوب الآن لكتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية :

انطلاقاً من المفهوم الذى سبق أن ذكرته ، وهو أن تاريخ الطبقة العاملة المصرية لم يحظ في الفترة السابقة بالاهتمام الذى يتفق مع دور تلك الطبقة في المجتمع ، وأن كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية لن يكفى فيه الجبرود الفردى رغم الحاجة الملحة إلى استمرار وتوسيع هذا الجهد الفردى المشكور ، انطلاقاً من هذا فإننى أقدم هنا تـمـورا لبعض المصادر والمواد الخام الأساسية التى يجب الحصول عليها ، وهى كل ما يتعلق بحركة الطبقة العاملة المصرية وظروفها والنـاخ الخـيـط بها في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والوطنية وتجميع تلك المادة الخام هو الخطوة الأولى ومن أهم عناصرها :

- (١) ما نشر عن الطبقة العاملة المصرية في كتب التاريخ العام للدولة والحركة الوطنية .
- (٢) الكتب والكتيبات التى نشرت بأقلام العمال أو صدرت باسم المنظمات العمالية .
- (٣) الرسائل العلمية سواء منها ما نشر بالعربية وغير العربية أو ما لم ينشر .
- (٤) القوانين والقرارات والأوامر الإدارية التى تتصل بالطبقة العاملة بطريق مباشر أو غير مباشر ، وما يتصل بـناروف وملاسات صدورها أو إلغائها إن كانت قد ألغيت .
- (٥) الجرائد والمجلات التى أصدرها العمال ومنظماتهم أو شاركوا في إصدارها وكذلك مقالات العمال التى نشرت متعلقة بقضاياهم وحركتهم الكفاحية .
- (٦) ما يمكن التوصل إليه من الوثائق والمطبوعات والبرامج والبيانات التى أصدرها العمال أو منظماتهم النقابية ، والوثائق الأخرى كمحاضر جلسات أو اتفاقات فردية أو جماعية ، سواء من نسخ أصلية أو من مصادر موثوق بها نشرت بها تلك الوثائق .
- (٧) الحصول على شهادات معاصرة من الباقين على قيد الحياة من القادة العماليين والنقائيين وعن كان لهم دور في المنظمات العمالية والتحركات الجماهيرية ، ويمكن أن يكون ذلك في صورة مخطوطات أو تسجيلات على شرائط أو مقابلات يسجل محوها .
- (٨) الحصول على محاضر البوليس وتحقيقات النيابة وملفات القضايا الخاصة بأحداث تحركات الطبقة العاملة ؛ إضرابات — اعتصامات — مظاهرات — اجتماعات — وجميع القضايا التى أتهم فيها مكافحون عمال بالإخلال بالأمن العام أو محاربة النظام أو العمل على قلب نظام الحكم .. إلخ .

وبعد تجميع المادة الخام من المصادر السابق الإشارة إليها ومن غيرها ، تبدأ عملية التوبـب والصياغة وفق منهج مدروس ومعد سلفا لتحقيق الهدف .

وأخيرا .. ولتقتضى في النتيجة التى ستخرج بها الندوة ، فإننى أـتـرح :

أولاً : أن تطبع الأوراق المقدمة للندوة في مختلف الموضوعات في كتاب باللغة العربية واللغات الأجنبية التى يكون من قرائها مهتمون بتاريخ مصر المعاصر .

ثانياً : أن تعقد بعد ذلك ندوة خاصة لمناقشة كل موضوع قدمت فيه أوراق وأفكار تستحق تخصيص ندوة لها .

العمال والفلاحون يواجهون الرصاص والمشائى نيابة عن الوطنية المصرية*

عطية الصيرفى

مقدمة :

حدث لم يسبق حدوثه فى مصر ولم يكن متوقعا حدوثه فى هذا الزمن الردىء حيث تفضلت هيئة علمية ودولية بدعوة عامل من عمال البسطاء للإدلاء بشهادته المكتوبة المنطوقة بشأن كتابة تاريخ مصر المعاصر .. والفضل فى ذلك يعود إلى اهتمام عدد من أساتذة علم التاريخ بضرورة الإطلالة الموضوعية على قاع المجتمع المصرى ومجامله التى لم تكتشف حتى الآن . وإن كان هناك بعض البدايات الطيبة التى استلها أمين عز الدين والغزالى والدكتور رعوفا عباس كما يعود الفضل إلى النهوض العمالى الجديد المتمثل فى تصاعد المزاج النضالى والاحتجاجى فى صفوف الطبقة العاملة المصرية الذى عبر عن نفسه فى شيوخ الإضرابات العمالية منذ سنة ١٩٧٤ حتى الآن . إن هذا النهوض قد لفت الأنظار إلى أهمية إعادة كتابة التاريخ المصرى الحقيقى بشكل موضوعى وبدون تحيز طبقي وذلك من خلال تحالف المشاهدة مع المكابدة حتى تمتد البصيرة التاريخية إلى أغوار الأعماق المصرية حيث العمال والفلاحون باعتبارهما القوة المنتجة والثورية فى الحياة والمجتمع .

ولقد رحبت بالدعوة كسابقة جديدة وذلك رغم شواغلى المتزاخمة فى هذه الأيام مثل زملائى العمال اليساريين الذين يخوضون حربا مستمرة ضد الفساد ورأس المال الكبير والطفيل فى مواقع العمل وفى الحياة العامة . وذلك بالإضافة إلى شواغلى الانتخابات العامة والانتخابات النيابية والمحلية وما يصاحب ذلك من هموم الحياة والمعيشة .

والأمر الذى دفعنى إلى الترحيب بحضور هذه الندوة هو معاناتى الشخصية بسبب حالة القصور الداى المتفشية فى الطبقة العاملة فلم تفرز كتابيا ومفكريها حتى الآن رغم أن عددها وصل إلى قرابة ثلاثة عشر مليون عامل فى الحكومة والقطاعين العام والخاص ولديها حركة نقابية رسمية مترهلة تضم ٢٣ نقابة عامة واتحادا عاما و ٢٥٠٠ لجنة نقابية منتشرة فى الأرجاء المصرية وفى مجالات العمل ، ولديها حوالى ألفى جمعية تعاونية ومعات من صناديق الزمالة وعشرة اتحادات إقليمية والعديد من الجلات النقابية وجريدة أسبوعية وعشرة معاهد وجامعة عمالية وبنك للعمال يشرف على عدة شركات استثمارية .

كل هذا ولا يوجد غير عشرة عمال تقريبا يمارسون الكتابة . وبسبب ذلك لا يوجد أدب عمالى فى مصر ولا يوجد تراث من الأدبيات العمالية رغم أن حياة الطبقة العاملة المصرية تتضمن ثروات تراثية لا تتمتعها معات الأقلام والروايات وكتب التاريخ والسير حيث إن تاريخ الصراع الطبقي فى مصر يفيض بالغرائب التى تتجاوز غرائب الطبيعة .

ثورة عمال وفلاحين :

الثورة أى ثورة لا تقوم إلا بوجود تنظيم ثورى ولا تقوم أيضا إلا بوجود نظرية ثورية فلا عمل ثورى بدون نظرية ثورية لأن الثورة تعنى التغيير الطبقي والسياسى فى المجتمع .

ولكن ثورة ١٩١٩ فى مصر التى سبقتها الثورة الروسية المنظمة بعد الحرب العالمية الأولى قد قامت بشكل عفوى صرف من خلال تفريغ السخط العمالى والفلاحى المتراكم منذ هزيمة الثورة العربية واحتلال الإنجليز لمصر فى سنة ١٨٨٢ وما جره على العمال والفلاحين من عذاب وققر وبطالة وسخرة أودت بحياة الآلاف من العمال والفلاحين .

* قام المقرر باختصار جزء من الورقة الأصلية لاختبارات ضيق للساحة .

ونتيجة لذلك فإن ثورة ١٩١٩ ثورة عمال وفلاحين . ولا يمكن اعتبار تأليف الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول أو صدور قانونه أو حركة التوقيعات على عرائض لنيل الوكالة عن الشعب أو عريضة سعد العنيفة للملك فؤاد كان بمثابة إعداد للثورة بقيادة سعد زغلول .

والوكالة ليست دليلا على أن ثورة ١٩١٩ العمالية والفلاحية قد فجرها سعد زغلول والوفد المصرى لأن الوكالة كانت تنى قعود العمال والفلاحين تاركين للوفد بقيادة سعد زغلول .

فالوفد كانت فكرة الأمير عمر طوسون . يقصد التفاوض مع الإنجليز بعد انتهاء الحرب وقد أخذها سعد زغلول ونفذها بعد عدة جلسات فى صالونات الإقطاع وكازينو سان استيفانو وذلك باعتباره وكيلًا للجمعية الشرعية وقد اختار أعضاء الوفد من شخصيات إقطاعية تنتمى إلى حزبه حزب الأمة وصدر قانونه خالياً من المضمون الاجتماعى . الأمر الذى يتصف بالإيجابية للوفد هو حركة التوقيعات على عرائض الوكالة للوفد المصرى فى مطالبته بالاستقلال .

والوكالة ليست دليلا على أن ثورة ١٩١٩ العمالية والفلاحية قد فجرها سعد زغلول والوفد المصرى لأن الوكالة كانت تعنى قعود العمال والفلاحين تاركين للوفد بقيادة سعد زغلول مفاوضة الإنجليز والتفاهم معهم سلميا للحصول على شيء من الاستقلال الوطنى وذلك وفقا للعقليات القانونية للمحاميين البورجوازيين الذين يرون تحجيم الخصومة حتى لا تتحول من خصومة مدنية إلى خصومة جنائية تزهق فيها الأرواح وحتى لا يتهدى الرعاع — العمال والفلاحون — ويتطلولون فى البنيان السياسى فى المجتمع من خلال تضالهم التى شهدها سعد زغلول فى مصر وفى فرنسا . وقد تم العدول عن الوكالة بجمع التوقيعات على عرائض لا تتضمن التحريض والإثارة — والمطالب الاجتماعية للجماهير الأجيورة والفقيرة بل تتضمن فقط عبارة مبهمة عن الاستقلال الذى سوف يتم اكتسابه بواسطة هذه الوكالة التى لا شأن لها بالمسائل الاجتماعية ولهذا فإن جماهير العمال قد تجاوزت هذه الوكالة دون الاستئذان من أحد حيث قامت بالثورة تلقائيا بدون قيادة سعد زغلول إلا فى حدود أن اشتعلها قد تزايد بعد اعتقاله يوم السبت ٨ مارس ١٩١٩ مع العلم أن العمال المصريين حاولوا تفجير الثورة بمظاهراتهم التى كانت تطالب بالقوت . وفى نهاية أغسطس ١٩١٩ أضرب عمال محلات كوتاريلى بالإسكندرية وتحولت إضرابات العمال المحلية إلى إضرابات عامة وتقف الحكومة عاجزة إزاء استمرار إضراب عمال السجائر ويحز العمال بعض الانتصارات المطلوبة فى هذه المظاهرات والإضرابات .

أما التفجير الفعلى للثورة فقد بدأ يوم الاثنين ١٠ مارس ١٩١٩ بتحويل الضجة السلمية للطلبة إلى ثورة بفضل الإضرابات العمالية السياسية والاقتصادية الثقيلة بمعنى وقفها للخدمات والإنتاج والصدام الدموى مع سلطة الاحتلال وإبراز مضمونها الاجتماعى والديموقراطى بالمطالبة بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل والعمال على تأسيس العديد من النقابات العمالية .

وتؤكد هذه الحقيقة بأن هذه استشهاده المصريين لم يتم إلا فى يوم ١٠ مارس ١٩١٩ عندما تحولت الضجة الطلابية إلى ثورة ذات آفاق تحررية واجتماعية معادية للاستعمار والاستغلال الأمر الذى أفرغ القيادة الوفدية والبورجوازية التى كانت ترى أن الاحتجاج على اعتقال سعد زغلول وزملائه يجب أن لا يتعدى الصراخ والضجة السلمية بواسطة الطلاب حتى لا يكون هناك ثورة . ومن هنا فالعمال قد تجاوزوا الحدود السلمية بتحويل المظاهرات السلمية للطلبة إلى ثورة لم تكن فكرتها مطلوبة أو موجودة أو واردة وقد عبر عن ذلك بيان القيادة الوفدية للطلاب الذى تضمن عبارات وقحة جاء فيه :
قد تأسفنا نحن الطلاب المصريين مما وقع من الغوغاء عند قيامنا بمظاهراتنا السلمية .

ولقد كان ذلك عملا مقصودا بغية إبعاد الطلاب عن العمال حتى لا يتم تحالف نضالى وسياسى بين العمال والطلبة يستتبعه حتما تحالف بين العمال والفلاحين والطلبة خلال وحدة العمل الثورى بين هذه القوى الوطنية . ويفرد عمال القاهرة ببدء الثورة واستمرار معاركها التى تنجح فى يوم ١٣ مارس ١٩١٩ بدأ عمال الترام وعمال المترو وترام هليوبولس لإضرابهم

الكبير الذي استمر حتى ٢ مايو ١٩١٩ . وقد كان الإضراب حدثا من أحداث الثورة ومظاهرة من مظاهراتها الدموية ولتخبر في نفس الوقت جدت قيادته عددا من المطالب الاقتصادية للعمال وقد تم التفاوض بشأنها أثناء الإضراب وقد تحققت بعض مطالب العمال وتأسست نقابة للدفاع عن مصالحهم .

وفي ١٥ مارس ١٩١٩ أعلن عمال عاير السكك الحديدية الإضراب وساروا في مظاهرة كبيرة تضم أربعة آلاف عامل استمر إضرابهم حتى مايو ١٩١٩ .

وفي ١٧ مارس أعلن عمال مطبعة السكك الحديدية الإضراب وانضم إلى الإضراب عمال سكك حديد حلوان وفي ١٨ مارس ١٩١٩ أعلن عمال المطبعة الأميرية بولاق الإضراب وساروا في مظاهرة كبيرة شعبية واستمر إضرابهم حتى مايو ١٩١٩ .

وفي ١٣ أبريل ١٩١٩ اجتمع عدد كبير من الكتاسين وعمال الرش في مكتب الصحة ومصلحة الكنتس بولاق وأعلنوا استمرار إضرابهم وأنهم مستعدون لإنهاء الإضراب إذا تحققت مطالبهم في زيادة الأجور والحد من ساعات العمل على إجازة سنوية والعلاج المجاني وتحديد ساعات العمل بثاني ساعات .

ومن المظاهرات الكبرى التي اشترك فيها العمال ونقاباتهم مظاهرة ١٧ مارس . وعلى الرغم من أن السلطة العسكرية أصدرت قراراً بمنع الموكب والمظاهرات والاجتماعات فقد قرر عمال العناير وعمال المطبعة الأميرية تنظيم مظاهرة عمالية في اليوم التالي ١٨ مارس حيث سارت المظاهرة في شارع بولاق حتى قربت كوبري أبو العلا وهناك اعتصمتها القوات البريطانية وفتحت النار على المتظاهرين فسقط كثير من القتلى والجرحى .

هكذا بدأت الثورة في القاهرة ثم انتقلت أخبارها إلى الإسكندرية وإلى كل المدن والبادر والقرى المصرية وكان تعطيل قطارات السكك الحديدية بسبب إضراب العمال خير داعية وخير مهيج للثورة .

ففي يوم الأحد ١٦ مارس نظم عمال السكك الحديدية وعمال ورشة جبل الزيتون وعمال الميناء والفنارات وورش البوسطة الخديوية وورش الحكومة مظاهرة كبيرة طافت شوارع المدينة . وفي يوم ٢٢ مارس أضرب عمال ترام الإسكندرية بعد تقديم عريضة إلى الشركة يطالبون فيها بزيادة الأجور وخفض ساعات العمل . وفي يوم ٢٤ مارس أضرب عمال مصلحة الجمارك لقله أجورهم وكثرة ساعات عملهم .

وأضرب في ١٢ أغسطس ١٩١٩ ، ٥٠٠ عامل بمصنع السكر بأى قرقاص مشاركة في الثورة ومطالبين بتحسين الأجور وفي نفس اليوم أضرب عمال مصنع السيترو وظل العمال في المصنعين مضربين حتى حققوا بعض مطالبهم .

وأضرب عمال مصنع تكرير السكر في الحوامدية يوم ١٢ أغسطس ١٩١٩ مطالبين بزيادة الأجور وتقليل ساعات العمل . وفي ١٣ أغسطس أضرب عمال شركة المخازن العمومية وعمال المخازن البلدية والأفرنجية مطالبين بزيادة الأجور .

وفي ١٤ أغسطس أضرب عمال لف السجائر في جميع الفبريقات تضامنا مع عمال محلات كوتارلى . هكذا قامت الطبقة العاملة المصرية بثورة ١٩١٩ بواسطة الإضرابات العمالية السياسية والاقتصادية الثقيلة والمنتشرة واليدوية وذلك تحت قيادتها المحلية مؤكدة أنها طبقة ثورية بالغيرة وأن وطنيتها خبز وحرية ويمثل الخبز في مطالبها الاقتصادية والحرية في ثورتها من أجل الاستقلال ووحدها في نقابات عمالية وتحريها في حزب للطبقة العاملة . ولقد نشرت المقطم في ١١ مارس ١٩١٩ حيث قالت — قام العمال في الإسكندرية في شركات مختلفة بتأليف نقابات لهم . كما نشرت مقالا بإمضاء (ا . قواد أبو السعود) تحت عنوان نهضة العمال في مصر أشاد فيه بالروح الشريفة في العمال المصريين بالاهتمام بتكوين نقاباتهم وفي

الثورة نشرت المقطع في ١٠ مارس ١٩١٩ بتوقيع رئيس طائفة النجارين بنقابة عمال مصر قال — إننا نقدم خالص
إلى حضرات إخواننا الإسكندريين لما قاموا به اليوم من إعادة افتتاح ناديتهم ومباشرة أعمال نقابيتهم . والأمر البالغ
: هو إدراك الطبقة العاملة لذاتها خلال ثورتها فبدأت تشكل حزبها الاشتراكي الذي أصبح الحزب الشيوعي المصري .
بالذكر أن ثورة العمال المصريين كانت بمثابة القوة المحركة لنورة الفلاحين المصريين الذين استأثرت أسماعهم بإضرابات
، ومظاهراتهم الدموية ضد سلطة الاحتلال وضد الاستقلال فتفجرت ثورتهم أيضا ضد الاحتلال وثورتهم ضد الإنجليز
السادة الإقطاعيين حيث وجد من كان يحمل على ظهره بعض الأشياء الخاصة بالشعب في الريف هاتقا يحميا الوطن .
١. تجمعهم الفلاحون وحاصروا قصر محمد محمود باشا سليمان في أسبوط وهو أحد كبار رجال الوفد المعتقلين مع
زغلول وذلك لإحراقه والامتيلاء على ما فيه . وحاول البعض تنبيه الثائرين إلى أن هذا القصر مملوك للبasha محمد
سليمان ، فردوا قائلين وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة الخبز على الجائعين ؟ نحن طلاب قوت ... وثار طلاب
، — على حد تعبير طارق البشري — وتفجرت ثورتهم ووطنيتهم وحرية استجابة لثورة إخوانهم العمال
من المصرية وامتدادا ثورتها لما حيث حرب الفلاحين الشعبية قامت لمساندة الإضرابات والمظاهرات العمالية الدموية
ة من أجل الاستقلال والقضاء على الاستغلال .

حرب الفلاحين الشعبية ضد الإنجليز لم يلتفت لها مؤرخو البورجوازية باعتبارها الطبقة الثانية لحرب الفلاحين الشعبية
مقاومة الحملة الفرنسية . هذه الطبقة الثانية التي تجاوزت توجهات الأعيان وهددت مصالح الشعب والإقطاعيين
يف حيث كانت حربا شعبية حامية الوطيس يقودها فلاحون بسطاء وهذه بعض ملامحها :

١. بد بلاغ السلطة العسكرية وجود قطار لإصلاح الخط الحديدي بين طنطا — زفتى — ميت غمر — الزقازيق في
٢ مارس ١٩١٩ فعزله الثوار الفلاحون بقطع الخط من أمامه ومن خلفه ولما علمت السلطة البريطانية بذلك أرسلت
سليما لإنقاذه فاصطدم بفلاحى ميت القرش وقتل مائة قتيل تقريبا . وفي قرية تفهنا الأشراف المجاورة تعرض فلاحوها
والنهب بسبب إتلاف خط السكة الحديد وتكررت هذه الحالة في قرية دندبيل التي تجاورها حيث نزل العساكر الإنجليز
نرية ونهبوا وقتلوا الكثير من الفلاحين .

٢. كفر الشيخ حيث أرض الدومين وشركة البحيرة ثار الفلاحون واستولوا على محاصيل أرض الدومين وخربوا مباني
البحيرة في كوم الوحال ثم ذهب الثوار الفلاحون وحطموا واهربوا النور وأحرقوا بيوت المصلحة الأميرية والورشة
الخلاجة كما أحرقوا مبنى الاستراحة ومكتب البريد ومحطة السكة الحديد وأنزلت خسائر كبيرة بالمحاصيل الزراعية .
بنت القطارات لهجمات متعددة وأحرق أغلب محطات سكك حديد الإنجليز . ولهذا أرسلت السلطة العسكرية
من الجنود الإنجليز في يوم ٢٦ مارس لقمع الثورة الفلاحية بكفر الشيخ .

نشرت هذه الحرب الفلاحية والشعبية في محافظات الغربية والبحيرة والقليوبية وفي رشيد ودمياط . وفي منوف هاجم
رون مركز الشرطة وفي قرية بركة السبع حاول الفلاحون هدم الكوبرى الذى تستخدمه قطارات السكة الحديد .

امتدت الثورة الفلاحية إلى الصعيد في المنيا والفيوم وأسبوط . ففي ديروط ودير مواس هاجم الفلاحون القطار القادم
وان وقتلوا ركابه من الإنجليز الذين كان من بينهم القائم مقام مفتش السجون . ورد الإنجليز على ذلك بتجريدة عسكرية
هاجمت القرية وقبضت على أهل معات من الفلاحين وقدمت بعضهم إلى المحاكمة العسكرية التي قضت بإعدام ٥١
كان من بينهم الفلاح الصبى أسعد مشرق ثم خفف الحكم عن بعضهم .

د استطاع الفلاح المصرى أن يثبت ثورته خلال ثورة ١٩١٩ ولهذا يقول راسل الحكمدار الإنجليزى للقاهرة —

إن الفلاح المصرى فى ثورته على السلطة فى حوادث ١٩١٩ يكون قد أسقط أسطورة الفلاح المصرى الطيب المسالم بل هو ما يلبث أن يهب ويثور دفاعا عن الوطن والكرامة . ويذكر الحكمدار أن أسباب ثورة الفلاح ومشاركته للحوادث التى ضحى فيها بالكثير من القتل والجرحى ، من تلك الأسباب انخفاض عائد القطن والسخرة فى فيلق العمل ومصادرة محاصيل الفلاح ودوابه . وجاء فى تقرير لجنة ملتر — أن الفلاح المصرى كاره للأجانب وأصبح الفلاحون أقل ضعفا واستكانة مما كانوا فى الأزمان الماضية .

يقول طارق البشرى : لم يكن الوفد يتوقع أن هذه المظاهرات سوف تتطور إلى ثورة عارمة تكتسح البلاد من أقصاها إلى أذناها . والحق أن سعد زغلول نفسه كان يرى أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل مشحون بالجند والسلاح .

والحقيقة أن الحوادث قد جرت بعد ذلك على غير تدبير الوفد . فقد استولى الشعب بنفسه على المدن والثغور والقرى وعلى زمام الموقف وانتقل الأمر إلى أيدي اللجان الثورية والجمعيات السرية .

ويقول طارق البشرى أيضاً — ومعنى هذا أن الشعب قد قفز إلى مسرح الحوادث سابقا قيادته التى كانت يحكم تكوينها من عناصر معتدلة تخرج من العنف وتؤثر حل القضية المصرية فى إطار قانونى داخل مؤتمر الصلح .

ولأغلى إن قلت إن قادة الوفد البورجوازيين والإقطاعيين كانوا يخشون من الثورة . يؤكد ذلك ما قاله عبد العزيز باشا فهمى ناصحا طلبة الحقوق الذين كانوا يتوون القيام بمظاهرة فى اليوم الثانى لاعتقال سعد زغلول — إن المظاهرات سوف تكون فاتحة ثورة جامعة تحتاج البلاد اجتياحا سريعا . ونصح الطلبة بالعدل عن الفكرة والتزام الهدوء .

وكانوا أيضاً يتأرون من الثورة حيث أكدوا للجنرال وطسون فى مقر قيادته يوم ١٦ مارس ١٩١٩ أنهم ليسوا مسغولين عن هذا الإضراب وفى يوم ٢٤ مارس أصدروا نداء ضد الثورة استنكروا فيه الاعتداء على الأملاك والأنفس وقطع المواصلات وناشدوا الشعب المصرى باسم مصلحة الوطن أن يجتنب كل اعتداء حتى لا يسد الطريق فى وجه كل الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة .

ومع هذا فقد التقط تحالف الإقطاع ورأس المال ثمار الثورة بفضل ذكاء سعد زغلول الذى ارتبط اعتقاله بمصادفة بنشوب ثورة ١٩١٩ فتعاطفت الوكالة فى نظر الإنجليز فاعتبروه الزعيم الأسطورى للشعب المصرى . كما أن اعتقاله ونفيه خارج البلاد أضفى عليه صفة البطولة لمواجهته الاحتلال وسلطته حيث حسبت جماهير العمال والفلاحين أن هذه المواجهة فرضتها وكراته للتضحية والنضال من أجل خبزهم وحريتهم . وقد ساعد على شيوع هذا الحسبان لدى العمال والفلاحين أن نضالهم الثورى كان مبعثا ومتاثرا فى طول البلاد وعرضها وأن قيادتهم كانت أيضا مبعثرة ومتناثرة ومحلية صرف فى حين أن سعد زغلول كان شخصية قومية فذة تكلفت زعامته ثلاثة آلاف شهيد مصرى أغلبهم من العمال والفلاحين الذين واجهوا الرصاص والمشائى .

الطبقة العاملة وحزبها :

يعد سعد زغلول أبرز شخصية بورجوازية أفرزها تحالف الإقطاع ورأس المال لينال زعامة الشعب المصرى . هذه الزعامة الشعبية التى فاقت كل الزعامات الوطنية الحديثة والمعاصرة رغم سقوط أخيه وخيانة صهره وسيمت أعماله فى الجمعية التشريعية والفترة القصيرة التى جاهد خلالها جهاد البشوات من أجل استقلال مصر بالرحيل من قصر إلى آخر من قصور السادة الإقطاعيين لإعداد الجهاد الوطنى بالتراضى أو بالتقاضى بواسطة توكيلات يوقعها أعضاء الجمعية التشريعية ونادى الأعيان . هذه التوكيلات التى طورها الشعب المصرى بطلاقة حتى أصبحت حركة جماهيرية أدت إلى اعتقال سعد زغلول .

وكان اعتقال سعد زغلول اعترافاً بزعامته ووكالته التي تأكدت بثورة ١٩١٩ التي احتواها سعد وامتصها لزعامته فسطرت على وطنية العمال والفلاحين مما أدى إلى حلول سعد وزعامته محل مضمونها في الحزب والحرية فصار سعد يعنى مصر . ومصر تعنى سعداً . وترددت مقولات « مكتوب على القول يحيا سعد » « والعجل ينمر يحيا سعد » .

هكذا كسب العمال والفلاحون سعد زغلول وخسروا خبزهم وحرثهم والآلاف من شهدائهم . وقد استغل سعد هذه الوضعية التي كانت من أكبر عمليات غسيل المخ التي تعرض لها الشعب المصرى الفقير والأجير حيث امتصت الذهنية العمالية والفلاحية شخصية سعد وزعامته بدلاً من أحلام الحزب والحرية . فعمل على تطويق نضالهم بحيث لا يلتفت إلى النواحي الاجتماعية وذلك بعسكرة الوطنية المصرية وحركتها الجماهيرية والسرية ولا يدل ذلك إلا على أن سعد زغلول كان واعياً جداً بمصالح تحالف الإقطاع ورأس المال وواعياً جداً بمصالح الطبقة العاملة المعادية للاستعمار والاستغلال الإقطاعى والرأسمالى .

والتطويق المشار إليه قد تم باختيار عبد الرحمن فهمى بك الضابط السابق مسعولاً عن النشاط السرى والجماهيرى من إضرابات عمالية ثقيلة واغتيالات سياسية . حتى يستطيع عبد الرحمن فهمى عسكرة النضال الوطنى واحتماله استعان بالعامل النقابى إبراهيم موسى البراد بنابر السكة الحديد ليكون أركان حربيه لشجاعته الأسطورية وقدرته التنظيمية فى ممارسة الاغتيالات السياسية وإعداد الإضرابات العمالية الثقيلة . ولهذا استطاع سعد زغلول حرمان الطبقة العاملة المصرية من مواهب ابن من أبنائها هو إبراهيم موسى الذى يعتبر أعظم قائد ميدانى فى ممارسة الاغتيالات السياسية والإضرابات العمالية الثقيلة والرجل الأول فى ثورة ١٩١٩ والذى تمجده المؤرخون المصريون جميعاً .

ورغم أن محاولة تطويق النضال العمالى الثقيل قد بدأت قبل اعتقال سعد فى ٨ مارس ١٩١٩ فقد بدأت الطبقة العاملة المصرية تفرز طلبتها الثورية خلال الإضرابات العمالية السياسية والاقتصادية فى ثورة مارس ١٩١٩ يؤكد ذلك ربط المطالب السياسية بالمطالب الاقتصادية وتوزيع المنشورات الشيوعية فى هذه الأيام . هذه المنشورات التي عرفها سعد بعد الإفراج وسفره إلى أوروبا وطلب من عبد الرحمن فهمى التصدى لها حتى لا تنتشر الشيوعية فى صفوف العمال وحتى لا تخسر القضية المصرية أصدقائها فى أمريكا وأوروبا .

والملاحظ فى هذه الفترة أن فكر الطبقة العاملة أى الفكر الشيوعى كان رائجا رغم محاربة الاحتلال الإنجليزى والوفد المصرى لهذا الفكر العمالى . ويقول الدكتور سليمان النخيل — يلاحظ أن بعض العناصر المحافظة فى حزب الوفد كانت تنظر بعين الحذر إلى المقدمات التي أدت إلى وقوع ثورة الطبقة العاملة فى روسيا عام ١٩١٧ فألقوا بهم إلى الآراء والنزعات العمالية المتطرفة .

والدليل على رواج هذا الفكر العمالى هو نمو الحركة العمالية والنقابية المصرية الذى صاحب تأسيس الحزب الاشتراكى فى سنة ١٩٢٠ ثم زاد هذا النمو بشكل ملحوظ فى سنة ١٩٢٢ عندما تسمى الحزب الاشتراكى باسم الحزب الشيوعى حيث بلغ عدد النقابات العمالية و٣٨ نقابة فى القاهرة و٣٣ نقابة فى الإسكندرية و١٨ نقابة فى مدن القناة و٦ نقابات فى عواصم المديريات .

وتشير بعض المطالب العمالية إلى أن العمال المصريين قد تجاوزوا المعرفة الحسية إلى المعرفة العقلية الواعية . فقد نشرت جريدة المقطم فى ١١ مارس ١٩١٩ تحت عنوان مسألة العمال فى مصر ما يفيد أن العمال المصريين قد تقدموا بمشروع قانون يوافقهم الجمهور على ما تضمنه من المطالبة باشتراك العمال فى أرباح العمل وأرباح رأس المال أسوة بعمال البلاد الصناعية .

ويبدو أن السلسلة الإنجليزية قد حاولت ترضية العمال المصريين حتى يتعدوا عن طليعتهم الشيوعية فصدر قرار مجلس الوزراء في ١٥ أغسطس ١٩١٩ بشأن شروط استخدام عمال اليومية ويتضمن هذا القرار حق عمال اليومية في ١٥ يوم إجازة بأجر كامل في السنة وفي ١٥ يوم مكافأة نهاية خدمة عن كل سنة . وفي ١٨ أغسطس ١٩١٩ صدر قرار مجلس الوزراء بإنشاء لجنة التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال ولقد توصلت هذه اللجنة إلى الاتفاقات التالية :

١ — فيما يختص بعمال المؤسسات ذات النفع العام والشركات مثل شركة الترام والمياه والنور ومصانع الدخان وخلافها توصل العمال إلى مكاسب لا بأس بها فقد ضوعفت الأجور وحددت ساعات العمل بثماني ساعات في اليوم ومنح العمال مكافأة عن سنى الخدمة يواقع شهر في السنة فضلا عن الراحة الأسبوعية كما منحوا إجازة أسبوعية ونصف أجر عن أيام المرض لمدة أربعة شهور في السنة . ومنح العامل في حالة الإصابة مرتب شهر كاملا خلال الأشهر الثلاثة الأولى . ونصف مرتب خلال الأشهر التالية حتى الشفاء .

٢ — فيما يختص بالعمال الصناعية والتجارية الصغيرة ، منح العمال زيادة أجر بنسب ١٠٠ ٪ تقريبا وخفضت ساعات العمل بالنسبة لهم إلى درجة معقولة . تلك المطالبات العمالية لم تتحقق بفضل المساعي الحميدة للجنة التوفيق الرسمية بل تحققت بفضل الإضرابات العمالية التي انتشرت في المجالات العمالية التي يقودها كوادر الحزب الشيوعي المصري والتي وردت في التقرير الذي أصدرته لجنة التوفيق في ٢١ يوليو ١٩٢٢ فيما قامت به من الأعمال وما عالجته من مشاكل العمال . في الشهور الستة التي انتهت في ٣١ مارس ١٩٢٢ ذكرت أن حوادث العمال كثرت بين شهر يوليو ١٩٢١ و ٣١ مارس ١٩٢٢ فقد حدثت ٨١ حادثة من حوادث الاعتصام بين عمال ٥٠ شركة أو معملا .

وكان أطول هذه الاعتصامات اعتصام عمال تكرير البترول في السويس وقد استمر ١١٣ يوما ثم اعتصام عمال الترام بالقاهرة وقد استمر مائة يوم ويومين . واعتصام عمال شركة ورمي وقد استمر ٦٠ يوما واعتصام عمال شركة الفزل وقد استمر ٥٢ يوما واعتصام شركة الغاز بمصر وقد استمر ٤٥ يوما واعتصام عمال العروة الوثقى بالإسكندرية وقد استمر ٣١ يوما واعتصام شركة ملابس لومبتون بمصر وقد استمر ٢١ يوما واعتصام شركة الهندسة بالإسكندرية وقد استمر ١٩ يوما واعتصام عمال السرد بالقاهرة واستمر ١٨ يوما واعتصام عمال حلاجي القطن بدمهور واستمر ١٦ يوما واعتصام حلاجي القطن بزفي واستمر ١٠ أيام .

وأمام وجود حزب للطبقة العاملة وحركة نقابية ثورية وإضرابات عمالية نشيطة لجأت الحكومة المصرية وسلطة الاحتلال البريطاني إلى مواجهة الحريات النقابية للعمال فقد نشر المقطم في ٢٨ يناير ١٩٢١ تحت عنوان قرارات مجلس الوزراء غيرا قال فيه — « أتانا أمس التلغراف التالي من وكيلنا بالأقصر وهو — أنه عقد مجلس الوزراء الساعة الثالثة بعد الظهر اليوم برئاسة صاحب العظمة مولانا السلطان في الباغرة أرايا الروسية في مياه الأقصر وصدق على قانون يمنع من التنازل عن الأجور إلى أي نقابة أو شركة أو أية جمعية صناعية » .

والجدير بالذكر أن النهوض الثوري للعمال المصريين لم يعأ بالقرارات المنافية للحريات النقابية حيث قد تصاعدت الإضرابات العمالية كما أشرنا من قبل رغم الإعلان الرسمي الصادر من محافظة القاهرة في ٢٠ أغسطس ١٩١٩ وجاء فيه — « بمناسبة إضرابات العمال في الوقت الحاضر فأية مظاهرة من المصريين من المحتمل أن تخل بالأمن العام لذلك تحذر الجمهور بأن قانون التجمهر ثمة ١٠ الصادر سنة ١٩١٤ سينفذ بغاية الدقة » .

وأكثر من هذا فقد رفض عمال الترام بالقاهرة تنفيذ القرار الخاص بجمع تقديم العمال اشتراكات مالية إلى نقاباتهم الأمر الذي استفز السلطة البريطانية فقد نشرت الوقائع المصرية بتاريخ ٣ فبراير ١٩٢١ ما يلي — « بمقتضى القانون ثمة ٢ لسنة ١٩٢١

قد وضعت أحكام لمنع التنازل عن الأجور للنقابات الصناعية . وبما أنه من الضروري تطبيق أحكام القانون المنسار إليه على جميع سكان القطر ، بناء عليه أنا الموقع أدناه — أدموند هنري فيكونت اللبى — بمقتضى السلطة المخولة لى بصفة كوتى فيلد مارشال قائد عام لقوات جلالة الملك فى القطر المصرى أمر بما يأتى :

— يكون لأحكام القانون نمرة ٢ لسنة ١٩٢١ فيما يتعلق بجميع سكان القطر أياً كانت جنسيتهم نفس القوة والمفعول المترتبين على إعلان صادر بمقتضى الأحكام العسكرية » ..

ونتيجة لارتباط هذه الحركة الإضرابية بالحزب الشيوعى المصرى أصدرت الحكومة القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ بشأن مكافحة الشيوعية وقد انتقد هذا القانون الرجعى أمين الرافعى حيث كتب مقالاً فى جريدة الأخبار فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بعنوان الحالة السياسية اليوم أنهى فيه باللائمة على الحكومة من أنها لم ترجىء إصدار هذا القانون إلى أن يعقد البرلمان صاحب الاختصاص فى تعديل القوانين .

ثم أصدرت الحكومة القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٢ بشأن تحريم الإضراب على المستخدمين فى المصانع ذات النفع العام . ولم يكثف الاحتلال البريطانى بقانون مكافحة الشيوعية فعمل على تشديد هذا القانون بحيث إذا اتفق ثلاثة على الأقل من الموظفين المستخدمين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ يعاقبون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

ولقد هاجم أمين الرافعى قانون تحريم الإضراب فكتب فى جريدة الأخبار فى ١٠ سبتمبر ١٩٢٣ تحت عنوان — عودة معمل القوانين إلى العمل — النصوص الجديدة الخاصة بتعديل قانون العقوبات بمنع الإضراب — جاء فيه :

« قلنا إن مجلس الوزراء قد عقد جلسته الأخيرة ولم يعقدوا دون أن يخرج للناس نكبة جديدة كالنكبات السابقة التى كانت عادة تصحب كل جلسة تعقد كما بينا ذلك فى مقال سابق . كان الوزراء يعملون فى الخفاء على الإسراع بإصدار قانون العقوبات . وقد صدر أمس فعلاً ويص على حبس أو غرامة الموظفين أو المستخدمين العموميين الذين يضربون عن العمل . هذه خلاصة القانون الذى أخرجه المعمل الدائم العمل فى عهد الوزارة الحاضرة التى أساعت إلى البلاد إساءات متتابعة لا يمكن للأمة أن تغفر لها ذلك بل لابد أن تحاسبها يوم تدور الساعة التى لا تنفع فيها شفاعاة الإنجليز » .

وقد تعرض هذا القانون للهجوم من الدكتور محبوب ثابت وأهالى السنبلوين ومن الكاتب إبراهيم المازنى وهاجمته أيضاً جريدة — اللبى — الفرنسية الصادرة فى ١١ سبتمبر ١٩٢٣ فقالت « تعددت القوانين المقيدة للحرية . بالأمس قيد حق الاجتماع واليوم قيد حق اتحاد العمال والظاهر أن الحكومة تريد أن تشد وثاق هذه الحرية الفتية قبل اجتماع البرلمان الذى عقدت عليه آمالاً لابد منها . إن رفض العمال حق مقدس فهو طريقة مشروعة يدفع فيها الفرد عن نفسه أن يكون آلة تستغل . ولا تتغير طبيعة هذا الرفض إذا لجأت إليه جماعة مكان الفرد . لم يصبح حق اتحاد العمال اليوم مجالاً للمناقشة والمجدل فقد ورد فى جميع القوانين التى أصدرها العالم المتمدنين واكتسب هذا الحق بعد عراك طويل وبعد أن أريق دماء عزيزة . فهو بذلك عزيز على من اكتسبوه فهم يفرعون لأقل مساس به » .

تلك النضالات العمالية ورد الفعل عليها توضح أن الصراع الطبقي كان حاداً فى مواجهة الاستعمار والاستغلال على السواء على خلاف ما يريد سعد زغلول وحزب الوفد وذلك لأن الطبقة العاملة المصرية استطاعت أن تشكل أدواها للصراع الطبقي من خلال تأسيس حزبها ونقاباتها واتحادها العام للنقابات الذى تشكل فى عام ١٩٢١ .

كان من الطبيعي أن تؤسس الطبقة العاملة المصرية إدارتها الخاصة بالصراع الطبقي في مواجهة رأس المال الأجنبي والمصري والإدارات الخاصة بصراعه الطبقي المضاد . ففي سنة ١٩٢٢ قد بلغ رأس المال الأجنبي في مصر ١١,٣٠٠,٠٠٠ مليون جنيه ورأس المال المصري ٨,١١٣,٠٠٠ مليون جنيه . وقد سيطر رأس المال الأجنبي على صناعات النسيج وحلج وكبس القطن والمعدنية والهندسية والاستخراجية والغذائية والدخان والسجائر والكيميائية والدوائية ومواد البناء وصناعات أخرى .

وبالنسبة لرأس المال المصري فقد بدأ يجنى ثمار ثورة ١٩١٩ فتأسس بنك مصر سنة ١٩٢٠ . وفي عام ١٩٢٢ تأسس حزب الأحرار الدستوريين وجاء في برنامجه مراعاة حماية الصناعة الوطنية والسعي في تشجيع الشركات المصرية وتنمية أطماعها المشروعة حتى تستطيع أن تأخذ على عاتقها كثيراً من الأعمال العامة التي من شأنها أن تكون أعباءاً حرة في يد الأفراد والشركات . وفي ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٢ قررت وزارة المالية تخصيص مبلغ مائة ألف جنيه للاقراض منها للصناعات الصغيرة .

ابتداء من سنة ١٩٢٠ بدأت الرأسمالية المصرية التي حظيت وحدها بثوار ثورة ١٩١٩ تؤسس إدارتها للصراع الطبقي فتكون حزب الأحرار الدستوريين وانتشرت الغرف التجارية في معظم مديريات القطر وتأسس اتحاد الصناعات المصرية سنة ١٩٢٢ . وكان على رأسه أبرز شخصية رأسمالية وسياسية وهو إسماعيل صدق .

ولقد وقف اتحاد الصناعات منذ تأسيسه ضد صدور أية تشريعات عمالية . ففي سنة ١٩٣٧ قدم اتحاد الصناعات مذكرة إلى وزير التجارة والصناعة نشرت في الصحف يعترض فيها على سن تشريع يعترف بنقابات العمال واتفاقات العمل المشتركة قائلًا :

— إن هذه القوانين سابقة لأوانها وإن سنها فيه خطر شديد لأنها ستثير التطاحن بين أصحاب الأعمال والعمال الأمر الذي يؤدي إلى شل الصناعات .

ولم يسكت اتحاد النقابات العمالية على تصف الرأسمالية المصرية والأجنبية ضد العمال المصريين فلجأ دائماً إلى سلاح الإضراب باعتباره شكلاً من أشكال الاحتجاج والاستماتة بالرأى العام . ففي فبراير ١٩٢٣ أضرب عمال إضاءة المصاييح بعد فشل لجنة التوفيق في حل مشاكلهم وتحقيق مطالبهم وفي أثناء الإضراب قرر العمال التظاهر أمام بيوت أعضاء هذه اللجنة التي يترأسها أجنبي ولقد تصدى البوليس للعمال المتظاهرين وهاجم مقر الاتحاد العام للنقابات وقبض على بعض قياداته .

ولقد قوبل هذا الاعتداء على العمال واتحاد نقاباتهم بالاحتجاج والسخط العمالي فأرسلت نقابات القاهرة خطابات الاحتجاج إلى محافظة الإسكندرية . وقد بذل الحزب الشيوعي جهده للإفراج عن قادة الاتحاد العام للعمال حيث نشر بياناً إلى عمال القطر المصري طالباً اتحادهم وتعاضدهم في سبيل الدفاع عن مصالح أفرادهم وجميعهم . وفي أواخر مايو ١٩٢٣ اجتمع اتحاد نقابات العمال بالإسكندرية وبحث أمر القادة النقابيين المعتقلين وقرر إيفاد وفد إلى المحافظة للمطالبة بفك عقابهم .

ثم جاء حزب الوفد وشكل أول وزارة في عام ١٩٢٤ وذلك بعد صدور دستور ١٩٢٣ وإلغاء الأحكام العرفية وكان أول أهدافه ضرب حزب الطبقة العاملة الذي قاسمه وتحده في مجال العمال بفضل الحركة النقابية الثورية التي استخدمت سلاح الإضراب السياسي والاقتصادي والتضامن من أجل المطالب العمالية العادلة .

وقد استفاد حزب الوفد من نهوض الحركة النقابية من أجل تحقيق مطالب العمال في عهد حكومته الدستورية المؤلفة برئاسة سعد زغلول في ٢٨ يناير ١٩٢٤ حيث كان الكثير من العمال يرون أن هذه الحكومة تمثل حلم حياتهم وأنها سوف تستجيب لمطالبهم ولكن سعد زغلول كان معادياً للأمانى الاجتماعية للعمال فقد كتب عبد العظيم رمضان يقول : يرى —

أى سعد — أن مصر تستطيع أن تجد أنصاراً في أمريكا وأوروبا وحتى في إنجلترا نفسها مادامت حركة المصريين قادرة على طلب الاستقلال دون سواه من الأغراض التي تشبه الحركات السياسية . فقد نعى إليه وهو باريس نبأ توزيع منشورات شيوعية في مصر فأرسل إلى عبد الرحمن فهمى يحذره بأن الوفد غير راض عن المنشورات التي تقيد اعتماد المصريين على الألمان أو تتضمن الانتصار للبشفيك . فإن هذه المنشورات يستفيد منها أعمالونا للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال بالإنسان والحركة البلشفية وهذا يضر قضيتنا .

ويتأكد عداء سعد زغلول الطبقي للعمال والفلاحين عند رفض طرح قضية العمال والفلاحين الذين سترتهم المصادرة البريطانية طوال الحرب . فقد أبلغه عبد الرحمن فهمى في ١٨ فبراير ١٩٢٠ بأن وطنيا مصرياً يدعى الدكتور ويسن باشا كان يعمل بالحملة المصرية بسيناء وتقل مع رجال الحملة مدة طويلة ومارس بنفسه كل ما عانته الحملة ورجلها من التعب وسوء التغذية والأمراض وكتب تقريراً مطولاً عن هذه الحالة أملأ في أن يستعمله الوفد في دعايته ضد بريطانيا . ولكن هذا التقرير وصاحبه لم يلق أية عناية به من الوفد وزعيمه .

وعندما كتبت جريدة المجازيت في ١٩ مايو ١٩٢١ أن حزب الوفد متفق مع آراء حزب العمال وجريدته الدليل نيزالد سارع سعد زغلول إلى النفي قائلاً :

« أدهشني ما قرأته في صحيفتكم عن ارتياحي لحطة الدليل هيرالد الاجتماعية ولكن أقول لكم ولقرائكم إنني لست ممن يهتمون بالمباحثات في هذه الشؤون الاجتماعية وإنني لا أجهد نفسي في أمر الكومينية والبلشفية ولا أبحث عن أيهما المناسب لحياتنا الاجتماعية إذ ليست عندي أية فكرة من هذه الوجهة » .

ومن هذا المنطلق بادرت حكومة حزب الوفد إلى قطع دابر حزب الطبقة العاملة حيث استغلت ترايد نشاط الحركة العمالية المصرية عموماً لتحقيق مطالب العمال المصريين وانتشار الإضرابات العمالية العفوية وغير العفوية فقبضت على قيادة الاتحاد العام للنقابات والحزب الشيوعي المصري وأحالتهم إلى المحاكمة وبذلك تخلصت من عدو لدود تمثل في حزب الطبقة العاملة المصرية وفي الاتحاد العام للنقابات .

ولقد كان إجراء حكومة حزب الوفد في ضرب حزب الطبقة العاملة واتحاد نقاباتها إجراء تآمرياً لأن الإضرابات العمالية لم تتوقف منذ سنة ١٩١٧ وأن حزب الطبقة العاملة لم يكن ساذجاً في إحراج أول حكومة دستورية كما أنه لم يكن مسيطراً على كل الحركة الاحتجاجية الإضرابية في هذه الأيام . يؤيد ذلك أن عمال وعاملات التليفون في القاهرة أضربوا يوم ٦ مارس ١٩٢٤ وذهب إليهم وزير المواصلات وطلب منهم أن يمهلوه وحاول أن يلوح لهم بالظروف السائدة فرد عليه أحد العمال قائلاً :

« يا معالي الوزير لسنا بلشفية بل نحن فئة مظلومة وحقوقنا مهضومة » .

إن حكومة الوفد الدستورية هي المسؤولة عن إجهاض التطور الاجتماعي بعد ثورة ١٩١٩ بضربها حزب الطبقة العاملة المصرية واتحاد نقاباتها وعدم إصدارها قانوناً واحداً يخدم مصالح العمال والفلاحين ويؤكد حريتهم النقابية والتعاونية .

وقد أدى ذلك إلى هزيمة وطنية العمال والفلاحين أي وطنية الخبز والحرية وذلك أمام وطنية تحالف الإقطاع ورأس المال ، وطنية الاستغلال والظلم الاجتماعي ، وتحمل حزب الطبقة العاملة المصري بعض مسؤولية هذه الهزيمة لعدم تحالفه مع الطلبة والفلاحين وانفراده في التصدي للاستعمار وتحالف الإقطاع ورأس المال .

العمال أبطال العمل السرى :

خلا الجو من صراخ العقاب ، واستراح العقاب من صوت الأسد . حيث أطاح الوفد وحكومته بالقطاع الثورى والواعى من الطبقة العاملة واحتوى القطاع السعدى من العمال (نسبة إلى سعد زغلول) ووظف أهم عناصره في العدل السرى والاختيالات السياسية . وكان من أبرز هذه العناصر إبراهيم موسى البراد في عتار السكك الحديدية الذى يمثل لغزاً من ألغاز ثورة ١٩١٩ لم يعم المؤرخون بالبحث عن دوره الحقيقى في الإضرابات العمالية والاختيالات السياسية ولهذا فالمعلومات المتوفرة عنه شحيحة جداً حيث يقال إنه شارك ونظم وقاد كل حركات الاغتيال السياسى ابتداء من محاولة اغتيال السلطان حسين كامل في ٨ / ٤ / ١٩١٥ حتى اغتيال سردار الجيش المصرى في ١٦ / ١١ / ١٩٢٤ . أى أنه شارك ونظم وقاد سبعة وستين اغتيالاً سياسياً ضد الإنجليز والحوثة المصريين ولهذا كان يفتخر به الوفديون قائلين بأن رصاصة لإبراهيم لم تخطئ . ويقال عنه أيضاً إنه كان وراء الإضرابات العمالية الثقيلة في مارس ١٩١٩ وأنه كان بطلاً جسوراً أمام المشقة وأنه وزملاءه العمال لم يتهاروا ولم يهتفوا أثناء التحقيق معهم في قضية مقتل السردار الإنجليزي ويقول الدكتور محمود متولى :

« كان إبراهيم موسى من ضمن عمال العتار وقد بدأ العمل في سنة ١٩١٠ وبقي حتى ضبط ضمن المتهمين في جريمة السردار . وقد وصل أجرة إلى ستة عشر قرشاً في ذلك الوقت وقد ثبت من التحقيق أنه اشترك في جرائم كثيرة منها حوادث الاعتداء على المستر كيف وييجوث وبراون بالجيزة والمرحومين عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك .

ومن باب الصدف أن ثمرته في العتار هي ٦٨٨ وهي توافق ثمرة السيارة التى ركبها المتهمون بعد ارتكابهم الحادثة وكان يتسمى في الجماعة أحياناً باسم أمين ميلاد وأخرى باسم محمد على وكانت له شخصية أسطورية بين العمال .

وكان مشهوراً بشجاعته وجرائه وكان دائماً يفخر بأنه لا يخشى الرصاص ولا يهاب أحداً مما جعل تأثيره كبيراً على العمال .

وقد انتخبه عمال العتار أميناً لصندوق النقابة فكان يجمع الاشتراكات منهم كما أنه كان مندوباً عنهم . ووصله عبد الفتاح عنيت في التحقيق بأنه زعيم العتار ومنفذ الاغتيال ويكررها مرة ثانية بقوله — كان أول مسدس أطلق النار هو مسدس إبراهيم موسى زعيم العتار .

وقد اشترك في إضراب العمال في سنة ١٩٢١ كزعيم من زعمائه وبسبب هذا الإضراب أوقف عن العمل مدة ١٥ يوماً وأُتلد بالطرد من الخدمة . وعندما أسس الضباط عبد الرحمن بك فهمى الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى اختاره وكيلاً للاتحاد .

وتقول الدكتورة آمال السبكى .

إن إبراهيم موسى رئيس عمال العتار كان يخفى تحت اسمين ، أمين ميلاد ومحمد على ، على حسب النظام . وله تأثير كبير على العمال وفي ملف خدمته أنه عين في سنة ١٩١٤ وظهر نشاطه المبهج بين العمال سنة ١٩١٩ وكان أحد زعماء العمال في الإرهاب وانتخبوه مندوباً عنهم وقدم احتجاجات بالنيابة عن العمال .

ويقول إبراهيم عبد الهادى في مذكراته — « وأخيراً سمع الطالب سيد باشا إن بالتنظيم السرى جهازاً للعمال يشرف عليه محمد عثمان الطوبجى صانع الأحذية فاتصل به وسأله هل يستطيع أن يدلّه على عامل من العتار يثق به ليصنع له أجسام قتابل فأحضر له في اليوم التالى الشيخ أحمد جاد الله وإبراهيم — والأخير أعدم في حادث قتل السردار بعد ذلك بخمس سنوات وسبعة أشهر — فوضع لهما تصميم جسم القنبلة المطلوبة فصنعها وسلمها له .

وطلب الحاج أحمد جاد الله من سيد باشا (طالب فداى) أن يشارك العمال في عمليات الاغتيال لأن قيام العمال بصنع القنابل فقط لا يرضيهم وأنه يجب أن يكون عمليات الاغتيال قسمة بينهم .. الطلاب يقتلون الوزراء الخونة والعمال يقتلون الكفرة أى الإنجليز . فقبل بعد أن أخذ موافقة عبد الرحمن بك فهمى رئيس الجهاز وسلم الحاج أحمد جاد الله مسدسين للتففيذ .

نحج فريق العمال الفداى نجاحاً فاتحاً بفضل أسلوب الحاج أحمد جاد الله ودقته . كانت وسيلة أن يضع مسدساً للمكلف بالقتل وسط مشنة الفجول تحملها سيده ترتدى خرقاً بالية وحافية القدمين حتى إذا اقتربت من العامل المكلف بالاغتيال وأعطاهما كلمة السر تقدم له المشنة ليظهر بالشراء ويأخذ المسدس وسط حزميتين من الكرات والفجول وتسير السيده خلفه تنادى على بضاعتها . حتى إذا ما انتهى من مهمته التفت نحوها مسرعاً وألقى بمسدسه داخل المشنة في الظلام وانصرف . وانصرفت هي في طريق مضاد .

. والحاج أحمد جاد الله الخراط بعنابر السكك الحديدية هو زميل من زملاء إبراهيم موسى تفاخر العمال بسرد أساليبه النضالية في اغتيال الإنجليز حيث كان يوظف زوجته في ممارساته النضالية فقد كانت تحمل القنابل والمسدسات في سلة مملوءة بالسميط تجلس بها بجانب حديقة الحيوانات وإذا ما قدم زوجها أو زميله سلمته المسدسات والقنابل وتطلق لحالها . وفي إحدى الممارسات صادفه جندي المرور المصرى مما عطله عن اغتيال بعض الشخصيات الإنجليزية والمستهدفة فطلب من زوجته الحامل للتظاهر بالتعب من الحمل حيث انشغل الجندي بأمرها وخلال ذلك تمكن من اغتيال الإنجليزي المستهدف .

وأحمد رمضان زيان رئيس نقابة عمال الصنائع اليدوية بالإسكندرية وكبير فدايها عن الحركة العمالية بالإسكندرية أثناء الحرب العالمية الأولى يقول في مذكراته :

« إن التنظيم الفداى كان شاملاً لكل القوى وكان قادراً على السيطرة المطلقة على مقدرات الأمور . رغم السجن والمعتقلات كنا مسيطرين على النقابات والتعاونيات وقد بدأنا العمل في سنة ١٩١٠ عندما أخذ الشباب المصرى في تأسيس جمعيات فداية بالإسكندرية والبحيرة والفيوم وكانت لجانها مكونة من يعقوب صبرى الموظف بمدرسة رأس العين وعبد الله حسن عوض الموظف بالمحمارك وإبراهيم أنيس بشركة سكك حديد الدلتا . وفي أثناء عامى ١٩١٧ و ١٩١٨ صنعنا كرات من الحديد مثقوبة تركب في عصا لقتل الإنجليز . ولما أعلنت الهدنة في ١٩١٨ قامت مظاهرة بحى باب سدره ضد الأرمن فقدم الأرمنى الذى كان يصب الكرات الحديدية إلى القلم المخصوص ووشى بأعضاء الجمعية وعلى إثر ذلك اعتقل أحمد رمضان زيان بصفته رئيس نقابة العمال للصنائع اليدوية كما اعتقل محمد الشافعى كاتب النقابة » .

ومن العمال البارزين في العمل السرى وممارسة الاغتيالات السياسية وعوقبوا بعقوبة الإعدام راغب حسن من عمال مصلحة التليفونات ومن زملاء إبراهيم موسى في العمل الفداى وقد قبض عليه في قضية السرديار وحكم عليه بالإعدام ، ومحمود راشد العامل بمصلحة التنظيم وحكم عليه بالإعدام وعلى إبراهيم محمد براد بالعنابر ومن زملاء إبراهيم موسى وحكم عليه بالإعدام ومحمد فهمى على التجار الذى كان من تلامذة إبراهيم موسى وحكم عليه بالإعدام .

ولقد أبدى العمال المنفذ عليهم الحكم بالإعدام ثباتاً عظيماً فلقد قابل إبراهيم موسى الشق بشجاعة وطلب أن يرى أهله وأولاده وصرح بأن عليه خمسة جنيتات لأخذ أصدقائه وهو محمد بيومى وثلاثة جنيتات لشركة المخازير وقال إنه يدين المصلحة ببعض المبالغ وأنه يطالب بإعطائها لأمه ثم قال إننى حكم على لكونى سعدى ولكننى سعدياً حتى الممات ثم هتف يحيا سعد .

وبجانب هؤلاء العمال الأبطال الذين قادوا التضاللات السرية كان على محمد فهمى على العامل بورش التجارة بالتليفونات الذى حكم عليه وحده بالإعدام في قضية الاغتيالات السياسية في سنة ١٩٢٦ التى اتهم فيها الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود النقراشى والشيخ أحمد جاد الله البراد بالسكة الحديد .

هؤلاء هم قادة القطاع السعدى — نسبة إلى سعد زغول — في الطبقة المصرية الذين سخرهم حزب الوفد المصرى وزعيمه في إعداد الإضرابات والمظاهرات وممارسة الاغتيالات السياسية التى تزيد على سبعين ممارسة ضد الإنجليز والخونة المصريين ولم يكشف أمرهم لقدبرتهم الأسطورية في التنظيم السرى . هذه القدرة التى أفشلها تلاميذ حزب الوفد وأفنديته الذين انهاروا واعترفوا أثناء التحقيق في قضية اغتيال السردار الإنجليزي سنة ١٩٢٤ حيث اعترف هؤلاء الأفندي والتلامذة على هؤلاء العمال الأبطال الذين شنقوا في قضية السردار وقضية الاغتيالات السياسية المعروفة باسم قضية ماهر والنقراشى التى صدر الحكم فيها سنة ١٩٢٦ .

ومن المذكور أن حزب الوفد وزعيمه قد تنفصاً الصعداء لشق هؤلاء العمال الأبطال حتى لا ينفخوا بعض البلور الاجتماعية في حركة الوطنية المصرية التى باتت وطنية تحالف الإقطاع ورأس المال . كما أن سيرتهم ماتت معهم يوم شنتهم حتى لا تكون ذكراهم حافظاً ومشجعاً على ظهور بطولات عمالية جديدة . وحتى المؤرخون المصريون لم يبادروا بدراسة ظاهرة القطاع السعدى من العمال المصريين ودوره الحقيقى في ثورة ١٩١٩ ووصول البرجوازية المصرية إلى الحكم واستئثارها بثمار ثورة ١٩١٩ بالمشاركة مع الإقطاع . كما لم يبادر هؤلاء المؤرخون لدراسة ظاهرة القطاع الاشتراكى في صفوف العمال المصريين ودوره أيضاً في ثورة مارس ١٩١٩ من أجل تحقيق مطلبى الحزب والحرية .

ولا يسعنى في هذا المقام غير اتهام الوفد وزعيمه سعد زغول بتعمد ضرب الطبقة العاملة المصرية بحل حزبها واتحادها النقائى وبالتفاسى المتعمد عن الدفاع عن العمال الذين اتهموا في قضايا الاغتيال السياسى الأمر الذى أدى لتعرضهم لعقوبة الشق .

ففي قضية الاغتيالات السياسية التى أتهم فيها الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى والشيخ أحمد جاد الله بالناظر والذى كان يزيد عمره على الستين وعلى محمد فهمى على العامل بورش تجارة التليفونات قام الوفد وزعيمه بجهد خارق وسمى غير محدود وتصرفات غير مبدئية لإنقاذ ماهر باشا والنقراشى باشا دون إنقاذ بقية المتهمين من العمال .

فقد كتب محمد إبراهيم الجزيرى سكرتير سعد يقول :

« لم يكن اهتمام الرئيس بالخطابة والصحافة لينسبه شعوراً أخرى كان يتولاها بنفسه وبرعايته . وقليل من يعرف أن سعدا كان هو المحامى الأصيل في قضية الأستاذين ماهر والنقراشى وفي قضية المغفور له حمد الباسل باشا وهما القضيتان اللتان شغلنا الأفكار حينها من الدهر ، وكأنا محور الجدل بين الوفد وخصومه مصريين وأجانب . فقد كان رحمه الله يراجع المستندات ويضع المذكرات ويوزع هيئة الدفاع في القضيتين وكان ينقطع لدراستهما في الطابق العلوى أو في الحجرة الشرقية الصغيرة من الدور الأول ببيت الأمة أكثر من يوم دون أن ينزل لرياضته اليومية المعتادة أو لمقابلة زواره . ولا يعنى ذلك غير أن سعد زغول لم يكن يهتم في هذه القضية غير ماهر والنقراشى أما العمال فقد كانوا خارج هذا الاهتمام .

وفي المحكمة لم يترافع عن العامل الفدائى محمد فهمى على سوى المحامى اليسارى زهير صبرى ولم يترافع عن العامل الفدائى الآخر الشيخ أحمد جاد الله سوى المحامى إبراهيم رياض . أما الأستاذان ماهر والنقراشى فقد دافع عنهما المحامى مصطفى النحاس باشا ومرقص حنا باشا نقيب المحامين وقتئذ ونجيب الغرابى باشا وزير العدل السابق وسلامة بك ميخائيل ومحمد بك يوسف .

وبجانب ذلك فقد تمت اتصالات شخصية بالمستشارين المصريين في المحكمة لتبرئة ماهر والنقراشي بالذات وقد تردد أن التنظيم النسائي بحزب الوفد المصرى اتصل بكل زوجة من زوجات المستشارين للضغط من أجل تبرئة ماهر والنقراشي دون العمال المتهمين في القضية . وجاء على لسان بعض السيدات بالوفد أن زوجة أحد المستشارين قد صرحت لها بأنها سوف تطلب الطلاق من زوجها إذا حكم على ماهر والنقراشي وصرحت زوجة المستشار الآخر بأنها سوف تضربه إذا أصدر حكماً على ماهر والنقراشي .

، وفعلاً فقد نجح حزب الوفد وزعيمه في إنقاذ الأستاذين ماهر والنقراشي حيث صدر الحكم ببراءتهما ولم يحكم في هذه القضية إلا بشنق العمال أي العامل القدائي محمد فهمى على وله منا هو وزملاؤه شهداء العمال والفلاحين التحية العطرة .

هكذا واجه العمال والفلاحون المصريون الرصاص والمشاقق نيابة عن الوطنية المصرية من سنة ١٩١٩ حتى سنة ١٩٥٢ حيث شنق العاملان المتهمان خميس والبقرى بكفر الدوار .

الأيام على موائد اللعاب :

أصبح العمال والفلاحون في مصر كالأيام على موائد اللعاب بعد قيامهم بثورة ١٩١٩ وتعرضهم للرصاص والمشاقق حيث استشهد منهم قرابة ثلاثة آلاف شهيد وذلك لعدم تحالف العمال والفلاحين وضرب الطبقة العاملة المصرية وحزبها الممثل الحقيقي لمصالح العمال والفلاحين . وتصنفه القطاع القدائي من العمال السعديين بزعامه الشهيد إبراهيم موسى البراد يعتبر السكك الحديدية .

وبعد ذلك لم تعد الوطنية المصرية وطنية الحزب والحرية بل أصبحت وطنية تطفح بالفقر وتتر بالطين حيث استحوذ الإقطاعيون والرأسماليون والشبابى في الريف والمدنية على كل ثمار ثورة ١٩١٩ .

فى يوم ١٩ أبريل ١٩٢٣ صدر الدستور متضمناً تقديس الملكية الإقطاعية والرأسمالية بالمادة التاسعة من هذا الدستور التى تنص على أن — للملكية حرمة فلا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً — وعندئذ استخدم الدستور لمناهضة الدعوات الثورية المنادية بتأميم الخدمات العامة لصالح الشعب .

والحرية السياسية التى كفلها الدستور قد اختص بها تحالف الإقطاع ورأس المال وذلك دون العمال والفلاحين . وقد نص الدستور على ذلك عندما حدد على من يرشح نفسه للبرلمان دفع تأمين قدره ١٥٠ جنياً وهو تأمين مالى يستحيل على العامل والفلاح تديره للترشحات البرلمانية التى تكلف آلاف الجنيهات . وبذلك لم يصل إلى عضوية البرلمان أي عامل أو فلاح باستثناء العامل محمد الدمرداش الشندى رئيس نقابة عمال النسيج بالإسكندرية الذى فاز بعضوية البرلمان من خلال الحزب السعدى أثناء الحرب العالمية الثانية .

ومن أجل ضمان المصالح الإقطاعية والرأسمالية وضمان حرية الإقطاعيين والرأسماليين في مواجهة عبودية العمال والفلاحين حدث تعديل في المادة ١٥ والمادة ٢٠ بشأن حرية الصحافة والحرية الاجتماعية وكذلك الصحافة الثورية والاجتماعات والمظاهرات العمالية والشعبية . ولقد احتج الحزب الشيوعى حزب الطبقة العاملة على صدور هذا الدستور المعادى للعمال والفلاحين ومصالحهم وحرابهم السياسية والنقابية .

وكان الخوف من الطبقة العاملة يتعلق بتحالف الإقطاع ورأس المال . ولهذا فقط صبر في ٩ سبتمبر ١٩٢٣ القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ الذى أضاف إلى قانون العقوبات عدة مواد رجعية ضد العمال كان فيها المادة ١٥١ التى نصت على الآتى :

— يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنين كل من يعرض على كراهية نظام الحكومة المقرر في القطر المصرى أو على الازدراء به أو ينشر الأفكار الثورية المخالفة لمبادئ الدستور الأساسية أو يجهذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإكراه أو بوسائل أخرى .

لقد وضع الدستور بروح العداء الطبقي للعمال والفلاحين . فعندما اقترح على ماهر باشا أن يتضمن الدستور نصاً عن حالة العمال يراعى فيه أن يكون العمل تحت حماية الدولة وإشرافها وأن تحدد ساعات العمل في الصناعات المختلفة وكذلك طريقة تشغيل النساء والصبية اعترض عبد العزيز فهمى باشا ابن الفقى الفقير الذى كان يتسول رزقه من قراءة القرآن على المقابر بكفر المصلحة متوفية والذى تعلم بالجنان على حساب العمال والفلاحين . حيث نهض مطالبا بالآلا يذكر هذا النص في الدستور على الإطلاق . وكانت حجته في ذلك أن مسألة العمال لا تخصنا إذ لا يوجد عمال صناعة سوى لفاني السجائر وأمراهم وهم قلة لا تشكل نواة الثروة في البلد . إنما العمال الحقيقيون هم الفلاحون . فإذا ما قرر الدستور هذا النص يخشى أن تقوم غدا ستالة نقابة تبث الفتن بين الفلاحين وتخلق مشاكل لا قبل لنا بها . وواجه هذا الاقتراح اعتراضاً عاماً من جانب أعضاء اللجنة العامة للدستور وتقرر رفضه بالأغلبية في جلسة ١٩٢٢/٨/٢١ .

وترتب على ذلك الدستور الرجعى أيضاً حرمان العمال والفلاحين من المشاركة في المجالس المحلية بالمديريات المختلفة حيث اشترط القانون في من يتقدم لعضوية هذه المجالس أن يكون ممن يدفعون ضريبة لا تقل عن ثلاثين جنياً سنوياً . وهذا أمر صعب على العامل والفلاح ولهذا فقد عبر عن هذه الحقيقة فخرى عبد النور حيث قال أثناء مناقشة مشروع قانون انتخاب أعضاء مجالس المديريات في مجلس النواب سنة ١٩٢٨ — إن شروط الانتخاب تكاد تكون محصورة في عدد قليل جداً يكاد معها الانتخاب يكون تعييناً . كما اشارت المذكرة الايضاحية لمشروع هذا القانون إلى أن عضو المديرية يجب أن يكون من ذوى الشأن والمصلحة .

وحتى حكومة الوفد قد تخلت عن المطالب الاجتماعية للعمال والفلاحين . وها هو سعد زغلول يضحك على ذقون العمال في خطبته لعمال شركة السكك الحديدية وواحة عين فمس يوم الجمعة ٤ يوليو ١٩٢٤ ويقول لهم « إننى واحد من الرعاع مثلكم . ولا يميز نظرى ولا يطرب سمعى أكثر من أن أرى رجلاً فقيراً لا قوت عنده ينادى ليحيا الوطن . وليس يطمع في شيء إلا أن يعيش كما هو . ولكن ذلك الرجل صاحب الأموال وذلك الموظف في المنصب العالى إذا قال يحيا الوطن فإنما يقول — تحيا وظيفتى أو مصلحتى — ولذلك رأيت كثيراً من أرباب تلك المصالح ومن ذوى الوظائف تقبلوا وتغيروا ولكن الرعاع أمثالكم ما تغيروا ولا بدلوا عقائدكم » .

ولا يعنى هذا غير أن حزب الوفد وزعيمه لم يعط للعمال والفلاحين وجماهير الفقراء نصيباً ولا حرية أى أنه لم يمنح هذه الجماهير أى مكسب اجتماعى أو سياسى فلم يسمح بقيام نقابات عمالية أو جمعيات تعاونية للفلاحين ، ولم يصدر قانوناً لزيادة الأجور وتقليل ساعات العمل ، ولم يتقدم بشيء يذكر لتحسين أحوال فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين .

ولقد ترتبت على ذلك زيادة سوء أحوال معيشة القوة المنتجة في الريف والمدينة من عمال وفلاحين بشهادة الدكتور حافظ عفيفى باشا الذى كتب يقول :

« ولا أريد أن أتعرض لغذاء الأغنياء فهو غذاء غنى كثير الخيرات بسمنه ولحمه وفطائره لا عيب فيه إلا أنه صعب الهضم يجهد المعدة والأمعاء والكلى والكبد . إنما أردت أن أتكلم على ما يزيد عن العشرة ملايين من سكان القطر الذين يقتاتون

طول السنة يجبر الذرة ويحاولون على بلعه بقليل من الملح والجبن أو مع شيء من الخضروات كالفجل والكرات والذي لا أتردد في أن أقول إنه غداء غير كاف لتوليد الحرارة التي يستفد بها جسم الفلاح في القيام بجميع ما يطلب منه من أعمال .
وسوء تغذية الفلاح هو السبب في تعرضه للكثير من الأمراض لما يسببه من قلة المناعة في جسمه . وما انتشار السل الرئوي بين طبقات الفلاحين والعمال إلا نتيجة سوء التغذية وسوء المسكن .

قد يبدو للبعض أني أبالغ فيما أقول ولكن الواقع لمن يريد الوصول إلى الحقيقة في هذا الشأن أن الفلاح المصري ينوء كاهله بالأمراض ويجب أن تفكر وزارة المعارف في تقديم شيء من الغداء لأطفال القرى الذين يعملون في المدارس الإلزامية فإنها لو أعطت كل طفل كوباً من اللبن وقطعة من البقسصات في يوم وبرتقالة أو يوسفية وخمس بلحات طرية أو محففة في اليوم الثاني وحفنة من القول السوداني في اليوم الثالث وهكذا ساعدت على تحسين صحة هؤلاء الأطفال الذين لا يتناولون في يومهم غداء كاملاً .

كذلك يمكن أن تفكر الحكومة في إلزام صغار عمالها الذين يشتغلون طول النهار في مصانعها المختلفة بأن يتناولوا غداء الظهر في هذه المصانع من مطاعم تشهدها الحكومة لهذه الغاية أو من مطاعم الشعب المنشأة الآن في العاصمة والتي يمكن توسيعها لتسع هؤلاء العمال وتقطع ثمن هذا الغداء من أجورهم .

ويقول حافظ عفيفي أيضاً : على أن المستوى الحالي منخفض إلى درجة كبيرة وليس ادل على ذلك من أن تعرف أنه يعيش من أهل هذه البلاد نحو أربعة ملايين شخص بإيراد يقل عن جنيه واحد في الشهر الواحد أى بنحو ثلاثة قروش يومياً وهم :

أشخاص يملكون أقل من فدان ومتوسط ما يملكه الشخص الواحد ٤١٪ من الفدان .	١٦٧٧٥٣٦
عمال زراعيون متوسط أجورهم اليومي في أيام العمل ثلاثة قروش .	٦٥٩٨٨٢
عمال زراعيون لا يشتغلون بأجر وإنما يساعدون ذويهم .	٦١٢٥٧٢
رعاة مواش .	٥٢٢٥٣
أطفال يزيد سنهم عن العشرة لا يشتغلون (لا يشمل التلاميذ) .	٥٧٠٠٠
عمال متعطلون .	٣١٠٠٠
عرب رحل لا يملكون شيئاً .	٤٠٠٠
متشردون ومتسولون .	١٠٠٠٠
المجموع	٣٦٥٣٢٤٣

وفي تقرير لجنة المالية بمجلس النواب سنة ١٩٣٩ قدر متوسط دخل الفرد في مصر في العام بمبلغ تسعة جنيهات أي بما يعادل ٧٥ قرشاً في الشهر لنفقات المأكل والملبس والسكن . ولهذا فقد أجمع الاخصائيون على أن قلة التغذية أو سوء التغذية تقضى على المناعة في صفوف الفلاحين المصريين فتحصلهم الأرض حصداً أو يخطفهم الموت بغير حساب على حد تعبير عبد الحميد نافع الحامى الذى يقول :

« لقد قال مستر كليفلاند إن ثمانية أعشار الشعب المصرى يعانون نقصاً فاحشاً أو سوءاً في التغذية إلى حد أنه لو شك أن يتشكك في الأرقام . على أنه لم يتردد في الجهر بأن ثمانين في المائة من المصريين تعوزهم ضرورات الحياة .

فأما عن تنشى الجهل فحدث ولا حرج . فالذين يعرفون القراءة والكتابة لا يتجاوز حدودهم وعددهم ٢٠ في المائة .
ويقول عبد المجيد نافع أيضاً : « أو ليس من المؤلم أن عشرة في المائة من المصريين هم الذين يصلحون للجندي .

أو ليس من المؤلم أن قدرة العامل الأمريكى على الإنتاج تبلغ سبعة أضعاف قدرة العامل المصرى . وهل جاءك نبأ تلك
النصورة السوداء التى رسمها المغفور له الدكتور عبد الواحد الوكيل حيث قال إن بمصر ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ إصابة مرضية
فإذا كان عدد المصريين ١٦,٠٠٠,٠٠٠ أصاب كل واحد منهم ثلاثة أمراض وإذا كانت الأمراض مجمعة تنقص من القدرة
على العمل بمقدار النصف على أقل تقدير باتت الخسارة التى تصيب الإنتاج المصرى توازى ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنياً مصرى
مع التسامح في التقدير . »

وفي جلسة من جلسات مجلس الشيوخ لعلل كارثة الملايا في مدينتى قنا وأسوان تولى توفيق دوس باشا وصف ما
رأته عينه ولسته يده في قنا وأسوان فقال : حضراتكم أن تنصروا ما رأيته بعيني في هاتين المدينتين . لا يمكن أن تنصروه
لأن الحالة فوق ما يمكن للعقل أن يتصوره . رأيت بعيني مفتش صحة أسوان يقدم الكفن للمرضى فيطلبون أن يبعه ليشترى
بشمنه خبزاً لهم . »

وإذا سأله حسين سرى باشا : إذن هي بحاجة أجاب دوس باشا نعم هي بحاجة فعلية حقيقية .
وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ ألقى مصطفى النحاس باشا بياناً في مجلس الشيوخ جاء فيه — « على أن الحالة الغذائية
الناشئة عن الفقر قد بلغت درجة بشعة في تلك الأثناء . فالصبيان من سن ١٢ إلى ١٣ سنة ينقصون في الطول نحو ١٣
سنتيمتراً عن المتوسط الطبيعى والصبيان من ١١ إلى ١٢ سنة ينقصون في الطول ١٤ سنتيمتراً ومن ١٠ إلى ١١ ينقصون
١٣ سنتيمتراً ومن ٩ إلى ١٠ ينقصون ٧ سنتيمترات عن متوسط أمثالهم . وهذا النقص في الطول لا يمكن أن ينسب إلى
حلول الملايا بل هو دليل قاطع على ضعف النمو عامة وهذا بسبب سوء التغذية في تلك المنطقة .

وهناك نقص في الوزن يبلغ ٨ كيلو جرامات في أولئك الصبية والبنات عن متوسط أمثالهم في الجهات الأخرى كما أن
نسبة الهيموجلوبين أي المادة الحمراء للدم تتراوح فيهم بين ٣٠ و ٥٨ في المائة من الدم الطبيعى . »

وجاء في البيان . « والعبء الكبير المؤدى إلى فقر أغلبية أولئك السكان هو في نظرنا كثرة الملكيات الكبيرة فيها إلى
درجة منقطعة النظر في جميع أنحاء القطر الأخرى فإن عدد الشركات والأفراد الذين يملكون ٢٠٠ فدان فأكثر في مدينتى
قنا وأسوان حسب الإحصاءات الرسمية لسنة ١٩٤٢ هو :

في قنا عددهم ٧١ والمساحة المملوكة لهم ٤٤,٣٤٥ فداناً وهى بنسبة ١٣٪ من مجموع أرض المديرية .
وفي أسوان عددهم ١٣ والمساحة المملوكة لهم ٧٤,٣٧٠ فداناً وهى بنسبة ٥١٪ من مجموع الأراضى الزراعية .
وتبدو الفوارق الطبقية في الريف المصرى صارخة في هذه الفترة حيث إن كبار الملاك الذين يملكون ٥٠ فداناً فأكثر
ويملكون ١/٢ في المائة من عدد الزراعين يملكون ٣٦,٩٪ من مجموع الملكية أي أن ثلث الدخل من الأراضى الزراعية
موزع على كبار الملاك والباقي يوزع على الباقين وهم ١/٢ ٩٩٪ .

ولقد ترتب على هذه الفوارق الطبقية الصارخة تزايد الصراع الطبقي بشكله السلبى ممثلاً في كثرة الجرائم ففي عام ١٩٣٩ —
١٩٤٠ بلغ عدد الجنايات ٨٣٠٢ وعدد الجنتح ٣٧٧,٢٩٢ .

وفي مجال الأجور فقد كان الأجر الشهري للعامل الزراعى في عام ١٩٣٨ خلال موسم العمل يتراوح ما بين ٧٥ إلى
١٠٠ قرش وكان أجر العامل الصناعى ما بين ١٠٠ إلى ١٢٥ قرشاً في الريف و ١٥٠ إلى ٢٠٠ قرش في المدن الكبرى .

وكان متوسط دخل الفرد في مصر عام ١٩٣٨ تسعة جنيهات سنوياً مع أن مجموع المكافآت التي كان يتقاضاها كل من محافظ عفيفي باشا وعبد المقصود بك أحمد من بنك مصر وشركائه تبلغ ١٣٥,٠٠٠ جنيه في العام . وهذا يؤكد مقولة أن العمال والفلاحين المصريين كالأنعام على موائد اللعان .

الصراع الطبقي وحميته :

بعد ضرب حزب الطبقة العاملة المصرية الحزب الشيوعي المصري الترحمان الصادق لأماني العمال، والفلاحين المصريين وحل الاتحاد العام للنقابات المعبر عن مصالح العمال والاستقلالية النقابية بواسطة حكومة حزب الوفد التي وصلت إلى الحكم في يناير ١٩٢٤ وأطاحت بحزب الطبقة العاملة واتحاد نقاباتها في مارس ١٩٢٤ فور ذلك استغل حزب الوفد سلطة الحكومة في تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال بوادي النيل تحت زعامة ورئاسة الضابط عبد الرحمن بك فهمي سكرتير حزب الأيو .

وحى يكتسب هذا الاتحاد النقابي أرضية جماهيرية في صفوف العمال المصريين الذين فقدوا اتحاد نقاباتهم الحقيقي قام حزب الوفد باختيار البطل إبراهيم موسى زعيم عمال العنابر والقائد الأسطوري لحركة الاغتيالات السياسية ليكون وكيلاً لهذا الاتحاد النقابي .

والاتحاد النقابي المذكور قد نص في قانونه على حق العمال في ممارسة الإضراب بشكل محدود . ومع ذلك فإن تكوينه يعتبر أول محاولة لمسكرة الحركة العمالية والنقابية في مصر وأول مرة تصبح الحركة النقابية في مصر حركة نقابية سلطوية أول تجربة لوجود حركة نقابية غير مستقلة حيث تأسس ذلك الاتحاد النقابي الوفدي برئاسة ضابط غريب من الناحية الطبقة عن العمال مما يحول بينه وبين الحصول على عضوية النقابات العمالية ذات الطبيعة الطبقة الصرفة . فضلاً عن أنه ضابط يؤدي وجوده في الحركة النقابية إلى عسكرها المنافية للديمقراطية النقابية كما تأسس ذلك الاتحاد النقابي بواسطة حكومة الوفد وسلطتها التفضلية مما جعل الحركة النقابية المصرية حركة نقابية سلطوية . هذا بالإضافة إلى دور حزب الوفد في تشكيل الاتحاد واعتباره الجناح العمالي للحزب ، الأمر الذي ترتب عليه إهدار الاستقلالية للحركة النقابية المصرية .

وكان تأسيس ذلك الاتحاد بهذه الكيفية غير شاهد على أن الحزب الشيوعي المصري كان أقوى بكثير من حزب الوفد الإقطاعي والرأسمالي في صفوف الطبقة العاملة المصرية لأن حزب الوفد لم يستطع مواجهة حزب الطبقة العاملة عندما كان بعيداً عن الحكم والسلطة كما أنه لم يستطع تأسيس اتحاد النقابات العمالية وهو خارج الحكم والسلطة أيضاً وذلك لوجود اتحاد نقابي نشيط وفعال ومؤثر وله استقلالته النقابية حتى عن الحزب الشيوعي المصري . ولهذا فلم يتمكن حزب الوفد من ضرب حزب الطبقة العاملة المصرية والاتحاد العام للنقابات إلا بعد وصوله للحكم والسلطة في سنة ١٩٢٤ .

واستغل الضابط عبد الرحمن فهمي بك رئاسته للاتحاد النقابي الوفدي في تجميد مطالب العمال الاجتماعية ففي الحفل الذي أقامه عمال هليوبوليس لتكريمه في ٤ يوليو حذر العمال من المغالاة في مطالبهم تخبهاً للشيوعية وأكد أن رأس مال العمال إنما يركز على الوفاء والصدق والاستقامة والتضحية والطاعة .

وفي الحفل الذي أقيم لتكريمه بدار الخليل العربي في ٥ أكتوبر تحدث عن المطالبة بإصدار تشريع للعمل فقال « إن استبداد عشرات السنين لا يمكن تلاشيها تماماً في بضعة شهور » ووصى العمال بالقوى والنسك بالدين ففي الدين سلوى كبيرة وعزاء عظيم .

وفي الحفل الذى أقامه عمال الورش الأهلية ببولاق في ٢ نوفمبر وقف يقول « اعلّموا أيها الأبناء أنه وإن كان من واجبي الدفاع عن حقوقكم فمن واجبي أيضاً الدفاع عن حقوق الغير منكم ولو لم يكلفني الغير بالدفاع عن حقه فلا أمتنع لعامل منكم أن يحصل على أكثر من حقه » .

وفي حفل افتتاح فرع الاتحاد النقابي بالفيوم في ٩ نوفمبر خطب وقال — « يقول بعضهم إن العامل فقير حقير ذليل . إنى أقول إنه غنى بقوة إيمانه ودينه وعقيدته . ما هو المال والجاه وما قيمتهما ؟ هما زائلان يزوال الزمان فانيان مع العمر وإن العامل الذى يطمع فيما بيد أصحاب رؤوس الأموال بلا حق إنما يسعى لدمار بلاده وخراب سوقها الاقتصادية . واعلموا أن هؤلاء القوم الذين يقولون أن العامل يشتغل طول يومه وليله بأجر زهيد بينما صاحب رأس المال يكسب الذهب ، إنما هم قوم يفسدون العقول والعقائد . وإنى لا أنكر أن العامل في مصر مهضوم الحق ولكن تحسين حاله أمر يستعصى جهداً كبيراً » .

ذلك هو الضابط عبد الرحمن بك فهمي ودوره في حقن الطموحات الاجتماعية للعمال والعمل على خضوعهم لرأس المال وعبوديته بالإضافة إلى تهديد العمال إذا مارسوا حق الإضراب من أجل تحقيق مطالبهم مستغلاً في ذلك سلطة حكومة الوفد التي قد استقالت في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ . وعلى إثرها اختفى عبد الرحمن بك فهمي من المجال السياسي والنقابي لأنه كضابط وأى ضابط لا يستطيع أن يعيش بدون سلطة وذلك بعد استقالة حكومة الوفد والقبض على أركان حربه القائد العمالي البارز إبراهيم موسى زعيم عمال العنابر . كما اختفى الاتحاد النقابي وأصبح في ذمة التاريخ .

ولقد كان حزب الوفد واعياً بقصد في تأسيس اتحاد للنقابات العمالية لإدراكه أن هذا الاتحاد هو إدارة من إدارات الصراع الطبقي للعمال ومن ثم فإن السيطرة عليه تؤدي إلى إطفاء هذا الصراع لصالح تحالف رأس المال والإقطاع ولهذا فإن سعد زغلول كان يخشى الصراع الطبقي خشية الموت . بدلنا على ذلك ما حدث بعد فشل مباحثات سعد — مكdonald حيث يقول طارق البشرى بشأن هذا الفشل ومن التصريحات المختلفة التي أدلى بها سعد زغلول باشا وبعض أعضاء الوفد يتبين أن هناك تيارين متعارضين في داخل الوفد .

أحدهما يحذر فشل المباحثات دليلاً حاسماً على أن المفاوضات ليست الوسيلة المجدية لحل المسألة المصرية وأن الخطوة التي يجب أن تتبعها الأمة هي خطة المقاومة . وكان من أصحاب هذا الرأي مكرم عبيد وعلي الشمسي اللذان أدليا بتصريح جريدة المانشستر جارديان قالاه : إن التأثير العاجل لقطع المباحثات هو إيجاد دفع جديد للحركة . وقد تحدثنا مرة أخرى إلى مراسل الأهرام فقالا : إن الطريق لنا واحدة لا اثنتان هي طريق الكفاح الشديد لنيل حقوقنا .

أما سعد زغلول فقد كان ينادى بالصبر قائلاً لا ندع فرصة تمر إلا ونطالب فيها بحقوقنا فما مات حق وراءه مطالب . وفي كتاب الأستاذ العقاد عن سعد زغلول ما يفيد أن سعد باشا سأل زائريه بعد فشل المفاوضات مع المسعر مكdonald بقوله — ما ترونا صانعين في مواجهة الإنجليز ؟ .

قال أحد المحاضرين : الإضراب العام يشترك فيه الموظفون حتى تجاب مطالب البلاد . فسأل الباشا وهل يقع هذا الإضراب ؟ فقال بعض المحاضرين : يقع عاماً ، وقال غيرهم : يقع في بعض الجهات ، وخالفهم آخرون فقالوا : إنه لا ينتظر ولا يطول . قال سعد : الدليل على أنه لا يقع ولا يصمد طويلاً إن وقع أنكم تختلفون فيه . إن هذه الحركات لا تأتي إلا عفواً .

هكذا أغلق سعد زغلول الباب بالضربة والمفتاح في وجه مقاومة الإنجليز والعودة إلى الإضراب حتى لا يتفجر الصراع الطبقي بعودة وطنية العمال والفلاحين ووطنية الحزب والحرية .

ولكن الصراع الطبقي لم يتوقف لوجود أسبابه في صفوف الطبقة العاملة المصرية التي انضمت وحدها دون الفلاحين الذين حل بهم بعض البرود الثورى نتيجة حصارهم بأعيان الريف الذين حالوا بينهم وبين التحالف مع العمال .

وتتجلى مظاهر الصراع الطبقي للعمال المصريين فيما كتبه الوثائق البريطانية وهي : تقارير القسم المخصوص بدار المندوب السامى البريطانى وهذا بيان بعضها :

في أغسطس سنة ١٩٢٥ أضرب ثلاثون من عمال شركة ماسيرو للسجائر احتجاجاً على سوء معاملة الشركة . ووقع الكثير من الإضرابات المندودة بين عمال السكك الحديدية لأسباب اقتصادية مثل فصل بعض العمال من الخدمة والعقوبات والجزاءات وزيادة ساعات العمل .

وأضرب النحاسون في أكتوبر سنة ١٩٢٥ وأغسطس سنة ١٩٢٦ بسبب نقص أجورهم . وفي نوفمبر أضرب ٣٠٠ من نساجى الحرير بسبب إنقاص أجورهم وشكل العمال نقابة لهم خلال اضربهم لتتولى التفاوض مع أصحاب الأعمال .

وفي يناير ١٩٢٥ أضرب عمال ورش ترام العباسية احتجاجاً على فصل بعض زملائهم . وفي يوليو ١٩٢٦ نشب نزاع بين شركة ترام القاهرة وعمالها وزعمت الشركة أن النقابة تتولى تحصيل الاشتراكات من العمال بالإكراه بينما ادعت النقابة أن الشركة تضطهد عميلى اشتراكات النقابة وكذلك اعضاؤها .

أضرب عمال محاجر المكس بالإسكندرية في ١٥/٧/١٩٢٦ بسبب أجورهم المنخفضة . أضرب عمال التليفونات في ٦/٣/١٩٢٦ بسبب عدم منحهم العلاوات السنوية . أضرب عمال شركة الجولون للزيت ورفضوا تسلم مرتباتهم .

في ٧/٨/١٩٢٦ أضرب صبيان العربية وعددهم ١٥٠ شخصاً وتجمعوا أمام باب الجمرى رقم ٥٠ ورفضوا نقل البضائع من المراكب الراسية بالمناء وذلك بسبب ضالة أجورهم .

وفي ٢٤/١٠/١٩٢٥ أضرب سائقو شركة فيات للتاكسى والأتوبيس عن العمل مطالبين بزيادة الأجور . هدد عمال شركة مياه الإسكندرية في سبتمبر ١٩٢٥ بالإضراب بسبب عامل أجنبى يدعى جيسب لاندى . أضرب عمال تفرغ الفحم بالإسكندرية في ٢٧/٧/١٩٢٥ بسبب ضالة أجورهم . وفي ١٤/٨/١٩٢٥ أضرب عمال تفرغ الفحم الخاص بمصلحة سكك حديد الحكومة المصرية عن العمل لضالة أجورهم أيضاً .

أضرب عمال تفتيش الزراعة بالمطاعة واسنا وقنا في ١/٢/١٩٢٥ بسبب انخفاض الأجور وسوء المعاملة .

تلك هي مظاهر الصراع الطبقي التى استمرت وتضاعفت بعد استقالة حكومة الوفد في نهاية ١٩٢٤ وكان لابد من تأسيس إدارات لهذا الصراع تمثل في النقابات العمالية التى بلغ عددها في عام ١٩٢٧ بالقاهرة ٦٢ نقابة .

ولقد تشكلت هذه النقابات العمالية بقوة العمال ووحدهم وإضراباتهم حيث لم ينص دستور سنة ١٩٢٣ على حق العمال في تنظيم نقاباتهم كما أن القوانين التى صدرت بعد الدستور لم تعترف بهذا الحق للعمال بينما اعترفت بحق البرجوازية المصرية في تأسيس أحزابها وغرفها الصناعية والتجارية .

وكان تنظيم النقابات العمالية بهذا الشكل موضع اهتمام المندوب السامي البريطاني . فقد جاء في مذكرة مرفوعة في ١٥ أبريل ١٩٣٥ إلى المندوب السامي ما يلي :

تضيف المعركة الناشئة بين مستر كين بويد ومستر جريفيز المزيد من الصعوبات إلى أوضاع العمل المتفاقمة الخطورة التي تواجهها مصر . ولقد ذكر لي رجل فرنسي في مكالمة تليفونية اليوم أن نسيم باشا قال له — يكفيني أن أرى المعركة ناشئة بينهما — ووجهة نظر المستر كين بويد فيما يتعلق بمعالجة الأوضاع العمالية تقوم أساساً على أساليب بوليسية وهي ليست مقبولة تماماً . وعلى أية حال يبدو أن المستر جريفيز يرمى بصفة عامة إلى إصدار اعتراف بنقابات العمال وحققها في النضال الجماعي من أجل أجور العمال وحقوقهم بينما يرى مستر كين بويد الاعتراف فقط بمجموعات عمالية ذات طابع جدي يكون لها الحق في أن تستشار في المنازعات التي تتصل بأجور العمال وحقوقهم .

كل هذا يشير إلى أن العمال المصريين قد فرضوا نقاباتهم بقوتهم الذاتية على الحكومة والأحزاب الرجوازية وعلى السراى ودار المندوب السامي البريطاني الذي اضطر واحد من كبار موظفيه والمسئول عن شئون العمال هو مستر جريفيز إلى ضرورة الاعتراف بالنقابات العمالية كأمر واقع .

ولكن هذه النقابات العمالية تسلك إلى قيادتها كلها العديد من الشخصيات البورجوازية من الأحزاب المختلفة للقيام بأعمال الاستشارة القانونية الأمر الذي أدى لإهدار الاستقلالية النقابية . هذا الإهدار الذي بدأه الحزب الوطني بفرض وصايته على بعض النقابات مثل نقابة عمال الصناعات الهندية ثم ازداد هذا الإهدار في عهد أول حكومة وفدية سنة ١٩٢٤ .

وقد تنافست الأحزاب البورجوازية على مواقع الاستشارة القانونية بالنقابات . وقد اختص حزب الوفد وعماموه وشخصياته العامة بأكبر عدد من المواقع الاستشارية والرئاسية في نقابات العمال مثل الأستاذ عزيز مبرهم وزهير صبرى وحسن نافع وراغب إسكندر وصاحب السعادة والى باشا وحافظ بك عوض وأحمد أنسا والدكتور محجوب ثابت وغيرهم . ومن الأحزاب التي حاولت الارتباط بالحركة النقابية حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والحزب الوطني وحزب مصر الفتاة . أما حزب العمال الذي كان يتزعمه النيل عباس حليم فقد كان يحاول احتواء الحركة النقابية بحيث يكون حزباً نقابياً للعمال فقط وليس حزباً للطبقة العاملة بالمعنى العلمى والمفهوم الاشتراكى .

وبواسطة شخصية المستشار القانونى للنقابات استطاعت البورجوازية المصرية تسكين ممثليها في عقل الحركة النقابية مثلما تمكنت من تسكين زعمائها وأحزابها في عقل الوطنية المصرية .

وكان ذلك بقصد جر العمال المصريين إلى متاهات النضال القانونى في ظل وصاية البورجوازية وأحزابها مما أدى إلى السلبات التالية :

- ١ — عدم قدرة العمال على ممارسة حرب المفاهيم القانونية والسياسية .
- ٢ — عدم وحدة الطبقة العاملة المصرية .
- ٣ — عدم ظهور الشخصية العمالية المستقلة في الحياة المصرية .
- ٤ — عزلة عمال الزراعة والتراحيل واغترابهم مما حال دون اتصال العمال بالفلاحين .

وعلى الرغم من هذه السلبات التي طفحت بها وظيفة الاستشارة القانونية في نقابات العمال فقد اشتعلت الإضرابات العمالية الثقيلة وشارك العمال في عمليات الاغتيالات السياسية حيث اشترك العامل محمد الفلاح في محاولة قتل توفيق رفعت باشا

رئيس مجلس النواب يوم ٩ يوليو سنة ١٩٣١ وفي تفجير قبلة في وزارة الحفانية في ١٩ يوليو سنة ١٩٣١ وفي قطع أسلاك التليفون الخاصة بالسيمافورات بقصد تعطيل سير القطارات في الفترة بين ٢١ و ٢٧ يونيو سنة ١٩٣١ وفي محاولة فك مسامير قضبان السكك الحديدية بين محطتي طوخ وسنديون ليلة ٢٠ يونيو . وقد اهتم في هذه القضية العامل إبراهيم الفلاح وآخرون .

وفي ١٦ مايو ١٩٣٣ حاول العامل النقابي محمد علي الفلال رئيس نقابة عمال محلات جروني وسكرتير اتحاد العمال الذي يتزعمه النزيل عباس سليم اغتيال إسماعيل باشا صدق عند سفره من محطة القاهرة إلى الإسكندرية في طريقه إلى أوروبا . وفي مرافعة الأستاذ بسطا شكرى المحامي عنه مايلي :

١ — فقد ظهر من المضبوطات أن الفلال كان فيما مضى يحب المجموع ويرغب في الإصلاح فهو بذلك يحب للمعيشة فيه وأن يعيش فيه مزدحماً مصلحاً لذلك وضع كتاباً في الاخلاق وكتب مقالات في الجرائد الأسبوعية تتم عن نية نحو الناس نية العيش الهادىء — البعيد عن الإجرام .

٢ — وكان الفلال غارقاً في الإشفاق وكان محباً للفضيلة شديد الحب بها . أما إشفاقه فقد ظهر في تفرغاته للمحتاجين من العمال في وقت هو أحوج الناس فيه إلى المال وأما حبه للفضيلة فقد ظهر في اختياره زوجة له من كانت فريسة للرفلة غارقة فيها .

٣ — وقد وضع الفلال بين أيدي حضراتكم كتاباً شاملاً لحركاته وألفاظه نفسه لتحكموا منها أنه رجل دقيق ساهر بحساب نفسه في دقائقها وبحساب الزمان في حوادثه فهو ليس مستهتراً ولا سفاكاً ولا زاهداً في العيش أو كارهاً له .

٤ — وتلاحظون هذا الإنسان بعد أن حاق به من تضيق عليه في المراقبة البوليسية وقد أصبح متشرداً بالإنذارهم منذ ٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ نراه يشكو دون أن يكون مقررأ في شكواه للنفقة مصمماً على الوتيرة . تلاحظون بدون تفتيش منزله وبدون ذهابه إلى المحافظة وبدون استجوابه مرات بدون تعليق على هذا بشيء ما كأن كل ما صادفته أعمال البوليس في نفسه قيام التظلم أو الشكوى مما لا يحتاج إلى تدوين .

٥ — وكم تتطلبون من المتهم وهو ذلك الدقيق في كتابه نفسه ورصد ملاحظاته واتم في مجال حماكته كشارع في قتل . كم تتطلبون لو أنه سجل في مذكراته كلمة غيظ أو حقد نحو رئيس الحكومة . حقيقة رأيناه يسجل الحوادث الهامة في البلد . ومن ذا لا يسجل في قلبه ما تقلبت عليه مصر من أحوال . وكيف يكون عاقلاً من لا يذكر كيف طوحت السياسة برجال وغيرت من قوانين ونظم .

وعلى أن المتهم قد سأل في التحقيق طويلاً وكتب لنفسه دفاعاً فما رأيناه يقول عن العمال وعن وجوب مساعدة العمال وعن اضطهاد البوليس له ومطاردتهم إياه في رزقه ولكنه لم يقل شيئاً عن نظام الحكم أو رجال الحكومة .

٦ — ولقد جمعت مآلديه من جرائد ومآلديه من قصاصات ومقالات فما وجدنا في مجموعها روحاً معينة تنبئ عن نية المتهم وميله السياسي . فإذا وجدنا بعض المقالات تنقد الحكومة في عمل من الأعمال وجدنا بجوارها الكثير من المقالات الخاصة بمسائل أخرى .

تلك هي لحة من حياة شخصية عمالية في هذه الفترة تثبت لنا أن العمال المصريين كانوا يتخطون المستشارين النقابيين من ممثلي البورجوازية وأحزابها ويقومون بنضالات فردية وجماعية بعد سنة ١٩٣٠ حيث انتشرت الاضرابات العمالية السياسية والاقتصادية التي حدثت خلالها احتلال العمال للمصانع في شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية وفي مصانع الزيوت بالإسكندرية سنة ١٩٣٦ .

وقد توالى هذه الإضرابات وتتابعت حتى إضراب عمال شركة «مير للنزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار في ١٩٥٢/٨/١٣ من أجل مطالب عمالية عادلة . وقد تعرض العمال للرصاص وقبض على الكثير منهم وقدموا لمحاكمة عسكرية حاكمتهم في موقع العمل بطريقة مختلفة عن محاكمة «سايحان الحلبي» بواسطة الفرنسيين حيث صدر الحكم بشنق الناملين الشهيدين خميس والبقرى وبسجن الكثير من العمال دون دفاع ودون إجراءات قضائية سليمة .

وخلال الإضرابات والمظاهرات وهبات العمال والفلاحين وثورتهم شنق الأبطال من العمال والفلاحين في محاكمة دنشواي وثورة ١٩١٩ وفي كفر الدوار وحصد الرصاص منهم المئات وشرّدوا واستضافتهم السجون بالآلاف من أجل الاستقلال ومضمونه الاجتماعي أى من أجل الخبز والحرية . ولكن البورجوازية المصرية المتحالفة مع الإقطاع والتي تربعت على قسم الوطنية المصرية بأحزابها وتنظيماتها الاقتصادية حصدت وحدها ثمار ثورة ١٩١٩ وكل الهبات الشعبية بعدها ولم تترك للعمال والفلاحين غير الفتات والتشور حيث تفضلت عليهم بإصدار بعض التشريعات الاجتماعية .

وإذا نظرنا إلى هذا الفتات فسوف نصطدم بردائه حيث صدر قانون النقابات العمالية رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بعد فضال طويل ومرير للطبقة العاملة المصرية وذلك من أجل تقسيم الطبقة العاملة المصرية . حيث نصت المادة الثانية على حرمان عمال الزراعة وعمال المستشفيات والمرضات وعمال الحكومة وموظفيها وكألك عمال ومستخدمي المجالس البلدية والقروية والمحلية ومجالس المديرية من عضوية النقابات العمالية .

وبجانب تقسيم الطبقة العاملة المستهدف من القانون فقد استطاع خنق أية محاولة لوجود علاقة أخوية بين العمال والفلاحين من خلال إبعاد عمال الزراعة عن عمال الصناعة والتجارة والخدمات حيث أدرك تحالف الإقطاع ورأس المال الحاكم والمستبد أن ثورة الريف المصرى لم ولن تأتى إلا بتحالف العمال والفلاحين وبتحالف الحركة النقابية والحركة التعاونية الزراعية وأن هذا التحالف سوف يتم إذا ما توحدت الطبقة العاملة الزراعية مع الطبقة العاملة في الصناعة والتجارة والخدمات . من هنا تستغل الحزبات النضالية والتنظيمية من الطبقة العاملة إلى جماهير الفلاحين بواسطة العمال الزراعيين المنتسجين في القرية والمرتبطين بروابط النسب والقرابة والجوار مع النلاحيين .

والتقسيم المشار إليه لم يمنع حركة الإضرابات العمالية الثقيلة التي تم مواجهتها بالدبابات والمصفحات ، والوحدة العمالية على المستوى المهني التي بدأت بمحاولاتها بعد سنة ١٩٥٠ ممثلة في اتحاد نقابات عمال السكر وفي اتحاد نقابات عمال النقل المشترك بالإضافة إلى ظهور شعارات عمالية جديدة مثل ربط الأجور بالأسعار والأجر المتساوى للعمل المتساوى مما يشير إلى نهوض عمالي له ملامحه الخاصة .

ومن المظاهر ذات الدلالة على النهوض العمالي ارتباط الحركة النقابية المصرية بالحركة الشيوعية المصرية — رغم وجود التقسيم والانقسام — والمناذاة بمطلب التأميم الذى نادى به عمال النقل المشترك بعد سنة ١٩٥٠ ثم المبادرة العمالية بالمطالبة بوضع الحراسة القضائية على بعض الشركات الرأسمالية حفاظاً على حقوق العمال حيث رفع صاوى أحمد صاوى رئيس نقابة عمال ثور نيكروفت دعوة قضائية لوضع الحراسة على شركة ثورنيكروفت ورفع أحمد رفاعى رسلان رئيس نقابة شركة الأنثويس الأهلية دعوى مماثلة كما رفع عطية الصوفى رئيس نقابة عمال شركة الأنثويس بزفتى وميت غمر دعوى مماثلة أيضاً . الأمر الذى دفع اتحاد شركات النقل الذى كان يرأس مجلس إدارته محمود باشا شاكر إلى اتهام هؤلاء النقابيين بتنفيذ أهداف الشيوعيين في السيطرة على وسائل الإنتاج .

نهوض عمالي وفلاحى منقسم :

لم يرض العمال والفلاحون عن نصيبهم الهزيل جداً من قشور الثمار الاجتماعية وفتات المائدة الوطنية التي كشفتها محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا المكونة سنة ١٩٤٧ لبحث مطالب العمال . وقد ثبت فيها أن أجر العامل العادى بشركة الغزل والنسيج . بالمحلة الكبرى كان يتراوح بين ٥٦ و ١٠٤ مليماً فضلاً عن علاوق الغلاء ، والعاملة بين ٥٢ و ٧٧ مليماً وتتراوح العلاوة بين ٨ و ٢٠ مليماً سنوياً حسب الدرجة وبما لا يزيد الأجر عن الحد الأقصى المشار إليه من قبل .

وكان أجر عامل الإنتاج بالشركة من ١٠ إلى ٢٠ قرشاً بإعانة الغلاء . وكان عدد عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية يبلغ ٨١١٣ عاملاً من بينهم ٢٨٥ عاملاً يتقاضى كل منهم خمسة قروش يومياً و ٦٠٠ عامل يتقاضى كل منهم ثمانية قروش يومياً و ٤٥٧ عاملاً يتقاضى الواحد منهم تسعة قروش و ١٧٤٠ عاملاً يتقاضى الواحد ١٣ قرشاً . وتتراوح الأجور بشركة مصر لنسيج الحرير بحلول بين ١٤ و ١٥ قرشاً مع إعانة غلاء تبلغ ١٠٠٪ . ويبدأ أجر بعض العمال بأجرة قرشين يومياً . وفي شركة سباهى تبدأ الأجرة من ٨٥ مليماً ويبلغ متوسط أجر عامل الإنتاج ١٦ قرشاً ، وفي شركة صباغى البيضاء يبلغ متوسط الأجر ١٧ قرشاً بإعانة الغلاء ، وفي شركة مصر للحرير يدمياط يقدر الأجر حسب الإنتاج وتتراوح أجور العمال اليومية بين ١.١ و ١.٦ قرشاً .

وقد وردت هذه البيانات على ألسنة مندوبى الشركات . وورد بملذكرة عبد الرحمن حمادة العضو المنتدب لشركة المحلة الكبرى ومندوب أصحاب الأعمال باللجنة أن ساعات العمل اليومية في الكثير من الشركات تبلغ ١٠ إلى ١١ ساعة عمل يومياً وفي القليل منها ٨ إلى ٩ ساعات يومياً وحلرت المذكرة من تخفيض ساعات العمل تخفيضاً كبيراً لما ينجم عن ذلك من اضطراب خطير ورفضت تطبيق كادر عمال الحكومة على عمال الشركات بدعوى أن الحكومة لا تقبل أبداً . ورفضت أيضاً إعطاء العمال يوماً راحة أسبوعية بأجر كامل . كما رفضت طلب حماية العمال من الفصل بدعوى أن المبادئ الإسلامية تحرم مبدأ الحرية الشخصية ورفضت طلب العمال بحمل يوم عيد العمال في أول مايو يوم عطلة سنوية لأن ذلك يزيد الأعباء ولأنه تقليد لا يعود بالنفع على الصناعة المصرية . وجاء بالمذكرة كذلك أن مهمة النقابات العمالية ليست المطالبة بزيادة الأجور والتهديد بالإضراب ولكن تحسين حال اعضائها بتشجيع النظام التعاونى .

هكذا كانت أحوال العمال المصريين في هذه الفترة الأمر الذى أدى إلى تفجير الإضرابات التالية :

- إضراب عمال شبرا الخيمة في ٢ يناير ١٩٤٦ .
- إضراب عاملات مصنع ورق السجائر بالإسكندرية في ١٩ يونيو سنة ١٩٤٦ .
- إضراب عمال شركة قناة السويس يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٦ .
- إضراب عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية يوم ٣ يوليو سنة ١٩٤٦ .
- إضراب عمال النقل بالإسكندرية يوم ٦ يوليو سنة ١٩٤٦ .
- إضراب عمال المحلة الكبرى بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٤٦ .
- إضراب عمال الولاية الكبرى بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٤٨ .
- إضراب عمال السكر بالوجه القبلى بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٤٨ .
- إضراب عمال سباهى بالإسكندرية بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٤٨ .
- إضراب عمال شركة شل آبار الزيوت برأس غارب بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٤٨ .

- إضراب عمال الترام بالقاهرة بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٤٨ .
- إضراب عمال الأتوبيس بالقاهرة يوم ٧ أبريل سنة ١٩٤٨ .
- إضراب عمال ماتوسيان يوم ٧ أبريل سنة ١٩٤٨ .
- إضرابات عمال السكر بالحوامدية يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤٥ ويوم ٩ مارس سنة ١٩٤٥ ويوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ويوم ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .
- إضراب عمال السكك الحديدية بمصر بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .
- إضراب عمال النقل المشترك بالقطر المصري بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٥١ .
- إضراب عمال المسكرات البريطانية في مصر يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

وبفضل هذا النهوض العمالي وإضراباته المطالبة والسياسية الثقيلة ذات التأثير الثوري الفعال أضرب المرضون بمستشفى قصر العيني يوم ٧ أبريل سنة ١٩٤٧ واعتصموا بالمستشفى ومنعوا دخول أحد إليها إلا مندوب الأطعمة الخاصة بالمرضى وكان عندهم ١٥٠٠ ممرض يطالبون بتطبيق كادر العمال الفني عليهم وإنشاء رابطة تدافع عن مصالحهم .

واتسعت الإضرابات المطالبة في تلك الأيام لتشمل عمال الحكومة وموظفيها وأضرب مدرسو التعليم الحر من أجل صرف اعتادات الإنصاف لهم واعتصموا في مدارسهم في أبريل ١٩٤٧ . ثم أضرب موظفو التلفزيون في يوليو لإجبارهم على العمل ساعات إضافية بغير أجر . وفي يوليو أيضاً امتنع نظار ومعاونو السكة الحديد عن العمل مطالبين بخفض ساعاته التي كانت ١٢ ساعة وتمتد في بعض الأحيان إلى ٢٤ ساعة يومياً . وفي أكتوبر عاد موظفو التلفزيون إلى الإضراب معتمدين في مكاتبتهم لعدم تحقيق مطالبهم . وفي ١٥ سبتمبر أضرب المدرسون عن تصحيح أوراق الامتحانات .

حدثت هذه الإضرابات العمالية رغم تحذير اتحاد الصناعات الممثل لمصالح الرأسمالية المصرية الكبيرة . ففي صيف ١٩٤٥ وجه ذلك الاتحاد طلباً للحكومة جاء فيه ضرورة اتباع سياسة اليد الغليظة بالنسبة للعمال وحل نزاعات العمال بدون تدخل النقابات العمالية .

وفي بيان آخر في مايو ١٩٤٦ أدان اتحاد الصناعات الحكومة بسبب تعاونها ومهادنتها للطبقة العاملة كما أدان العمال المصريين بوقوعهم تحت تأثير قرارات المؤتمر الشيوعي الدولي لتحطيم النظام الرأسمالي وطلب من الحكومة المزيد من التدابير الصارمة والقاسية ضد العمال .

وعلى هذا النحو تطور الصراع الطبقي بفعل النهوض العمالي الذي أحدث طفرة في الحركة الاحتجاجية الاجتماعية بنقلها من سلاح الكلمة سواء كانت حريضة أو مقالة أو عطية إلى استخدام سلاح الفعل الإضرابي ذلك الموروث النضالي المصري الذي اضطر ضباط البوليس المصريين إلى استخدامه لنيل مطالبهم الاقتصادية في يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ مما يعني أن الروح الثورية والاحتجاجية التي ولدها النهوض العمالي قد نقلت تأثيرها الجبار إلى المؤسسة العقابية والأمنية الخاصة بالنظام الرأسمالي الملكي .

والفعل الإضرابي وانتشاره لم يجد من ينفعه ويقوده من الخصوصية والمطلبية والمحلية المحدودة إلى آفاق العمومية الاجتماعية والوطنية من أجل استخدام الإضراب الاقتصادي والسياسي العام ضد الاستغلال والاستعمار معاً . حيث إن الوحدة النقابية للعمال المصريين بدأت متقسمة في نقابات عمالية بعضها تابع لمراكز متعددة وذات اتجاهات يمينية ويسارية مما حال دون وحدتها نقائياً على المستوى المهني والصناعي والقومي . وحتى عندما بدأت تتوحد في اتحاد عام للنقابات في يناير ١٩٥٢ تم إجهاض وحدتها بواسطة مؤامرة حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ .

والتحزب السياسى للطبقة العاملة المصرية الذى انبعث مرة أخرى في ظل النهوض العمالى الجديد جاء منقسماً أيضاً إلى عديد من التنظيمات الشيوعية المتناحرة بسبب سيطرة المثقفين على هذه التنظيمات الثورية التى تخص الطبقة العاملة المصرية حيث استطاعت البورجوازية المصرية استزاع أبنائها في عقل هذه التنظيمات الشيوعية بما قد استزرع الإنجليز الوجود الرأسمالى في عقل الوطنية المصرية .

وقد ترتب على ذلك عدم ظهور أي عامل مصرى في زعامة هذه التنظيمات الشيوعية باستثناء المناضل المرحوم بدر السيد سليمان الرفاعى زعيم الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ، والميكانيكى بالطيران الذى سبب للرئيس الراحل جمال عبد الناصر حالة من الغيرة الشديدة بعد لقاءهما قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو وذلك بعد أن علم أنه عامل من عمال مصر البسطاء فأصابته الدهشة واستبدت به الغيرة التى استبدت أيضاً بالمثقفين الشيوعيين الذين عبقوا هذه الزعامة العمالية للحركة الشيوعية المصرية الأمر الذى أدى إلى غياب التعميل في اليسار المصرى عموماً والحركة الشيوعية خصوصاً .

إذن فقد شاب النهوض العمالى بعد الحرب الثانية انقسام في الحركة النقابية العمالية وانقسام آخر في تحوّل الطبقة العاملة . ومع هذا فقد مضى النهوض العمالى بإضراباته الثقيلة التى واجهها النظام الرأسمالى الملكى بالدهابات والمصفحات والرصاص في المحلة وفي شركة سباهى بالإسكندرية . وقد أرسل عمال المحلة الكبرى برقية إلى جريدة المصرى يستذكرون تدخل الجيش المصرى ضدهم قائلين إن مكان الجيش هو المكان الذى يطارد فيه المستعمر الأجنبى الغاصب وليس المحلة الكبرى حيث بصر ٣٦ ألف عامل من الأبرياء على المطالبة بحقوقهم .

وتشير هذه البرقية إلى أن العمال الشيوعيين قد شاركوا وقادوا هذه الإضرابات ونذكر منهم فكرى الحولى وفوزى همام وشبل شهود وغيرهم من المناضلين مثل محمد على عامر رئيس النقابة العامة لعمال النسيج بالقاهرة ، ومحمد شطا من عمال النسيج بشبرا الخيمة ومحمود العسكرى ويوسف المدرك وطه سعد عثمان وفضالى عبد المجيد ومن عمال النقل عبد العزيز مصطفى وحسن عبد الرحمن وأنور مقار وقهى كامل شيخ النقابيين المصريين .

هؤلاء الأبطال النقابيون قد برزوا في الحياة المصرية من خلال النضال النقابى والمعارك الإضرابية مما مكّهم من تحقيق تحالف محدود مع الطلبة من خلال تأسيس لجنة العمال والطلبة في فبراير سنة ١٩٤٦ التى بحث وطنية الحزب والحرية حيث كانت بياناتها تفضح المؤامرة التى تستهدف مستوى معيشة الشعب وتطالب بعمل للعمال وتطبيق كادر عمال الحكومة على عمال الشركات وتطالب بحقوق الشعب وحرياته الديمقراطية وتطالب أيضاً بالحرية النقابية للمناضلين النقابيين وحرية الكفاح الوطنى وحرية النشر وذلك هو التحالف المؤقت والمحدود الذى تحقق خلال النهوض العمالى العظيم في سنة ١٩٤٦ بمجهود الحركة الشيوعية المصرية وبجهود اليسار النقابى وذلك دون الاهتمام بمحاولة تحقيق تحالف العمال والفلاحين رغم وجود الفرص المتاحة التى كانت تتجلى في الأصول الفلاحية للطبقة العاملة المصرية ، وفي الممارك الإضرابية للعمال في المحلة الكبرى التى تعتبر جزيرة في المحيط الريفى وقراء الفلاحية ، وفي الوحدة الضرورية بين جمال الصناعة والتجارة والخدمات وزملائهم عمال الزراعة والتراحميل البالغ عددهم وفتقد قرابة أربعة ملايين عامل وشبه عامل كان أجره اليومي أثناء الحرب العالمية الأولى حوالى ثلاثين مليماً وارتفعت بعد الحرب إلى خمسة قروش في سنة ١٩٥٠ قدرت الإحصائيات الرسمية متوسط أجر العامل الزراعى في العام بما لا يزيد عن ١٤ جنياً أى حوالى أربعة قروش في اليوم . وتضاعلت ملكيات الفلاحين الفقراء حيث نجد ٢,٠١١,٠٠٠ مليون فلاح يملك الواحد منهم أقل من فدان و٤٨١,٠٠٠ فلاح يملك الواحد منهم أقل من ثلاثة أقدنة و١٥٠ ألف مالك يملك الواحد من ثلاثة إلى خمسة أقدنة بينما يستحوذ على ٣٤,٢٪ من مجمل الأراضى الزراعية في سنة ١٩٥٢ — ٥٩٩ ، ١٢ مالك كبير .

ومن عادة الملاك الكبار التكاليف على زيادة الإيجار دون زيادة الإنتاج ولهذا لم يتمكن الفلاح المستأجر من تكاليف الزراعة وتسميدها وقد قدر رأس المال المستثمر في الفدان الواحدة بمبلغ خمسة جنيهات بدلاً من التكلفة الأصولية التي كانت تقدر بمبلغ عشرين جنيهاً على الأقل .

ومن جراء ذلك هبط الانتاج الزراعى بسبب جشع كبار الملاك الذين كانوا يرهقون كامل الفلاحين المستأجرين بدفع ايجارات مرتفعة يمتنون مبالغها في البذخ والترف ومصاريق أوروبا . وهذا ما دفع بعض أعضاء مجلس النواب مثل على الشيشينى وسيد جلال إلى المطالبة بتحديد الملكية الزراعية وزيادة الملكيات الصغيرة . وأكد ذات المعنى تقرير بنك التسليف الزراعى في سنة ١٩٤٧ إذ طالب باستكمال وسائل الري والصرف وتحسين توزيع الملكيات الزراعية مع تنسيق العلاقة بين الملاك والمستأجرين بما يحقق العدالة بينهم ويصون صواخ الاقتصاد الوطنى . كما أشار تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب إلى سوء توزيع الملكيات الزراعية ونادى بزيادة الضرائب على من يملكون أكثر من مائة فدان مع إعفاء من يملكون خمسة أفدنة فأقل .

وطالب مريت غالى بتحديد الملكية الزراعية وتحديد إيجار الأراضى ورفع مدة الإيجار ووضع هذه الاقتراحات الإصلاحية في مشروع متكامل ينظم العلاقة الزراعية من حيث الملكية والإيجار والعمالة .

وقدم محمد خطاب عضو مجلس الشيوخ اقتراحاً إلى المجلس يقضى بتحديد الملكية بخمسين فداناً بالنسبة للمستقبل فلم يناقشه مجلس الشيوخ ولم يتخذ بشأنه موقفاً .

ولكن هذه الاتجاهات الإصلاحية للبورجوازية المصرية لم تحقق نجاحاً يذكر في تحسين أحوال فقراء الفلاحين بمن فيهم عمال الزراعة والتراجل لغياب النضال الفلاحى بسبب عزلة الفلاحين المصريين واغترابهم الصارخ وغربتهم الاجتماعية السحيقة إلى حد أنهم لم يسمعو شيئاً عن اقتراحات الإصلاح الخاصة بهم والتي تدولت في القاهرة فقط وذلك لكونهم في حالة من الصقيع الثورى لم تلتفت إليها التنظيمات الشيوعية التي تسمى بعضها بطلية العمال والفلاحين وذلك لعدم وجود الجسور الموصلة إلى الريف المصرى وقراء . هذه الجسور التي تتجلى أساساً في وجود علاقات أخوية ونضالية بين الطبقة العاملة المصرية والفلاحين من خلال عمال الزراعة والتراجل .

إن عدم وجود هذه الجسور اضطر الحركة الشيوعية المصرية المعيرة عن مصالح العمال وفقراء الفلاحين إلى الوصول إلى الريف المصرى عن طريق الطلبة الشيوعيين حيث استطاعت « الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى » — حدثو — العمل في قرى دقهلية وطناح وكفر غنام وساحل سليم وكسبت في عضويتها عدداً من الفلاحين والعمال الزراعيين مثل العامل الزراعى أحمد سلّيم الذى اتهم في عدد من القضايا الفلاحية والسياسية .

ولقد كان وصول تنظيم « الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى » قليل الفائدة لعدم ولوجه إلى القضايا الفلاحية الرئيسية مثل العلاقات الإيجارية وعلاقات العمل الإكراهى حيث كان يتعرض عمل الزراعة والتراجل للسخرية التي يفرضاها مقاولو الانفار في الريف المصرى والتي لمح بعض مظاهرها شاعر من أعضاء الحركة الديمقراطية هو الشاعر متولى عبد اللطيف الذى كتب فقال عن عمال التراجل :

جث ع الأرض نعسانه	بتقلب وفرحانسه
وشاشهم سمر بهتانه	مافيش فيهم بصيص أحمر
مافيش غيطان تغطهم	مافيش غير أرض تحتهيم

وبابن تحت جلايبهم	دواير جلد لونها أسمر
هلوم قرفانه من روحها	ماميش مرتاحة مطرحها
وموس الوقت شرحها	بقت هرايد بلون أغبر
عددهم زاد على العشرة	ف ريمهم عيش عليه عفره
خلاص الشمس أهي يتطلع	ولورى جاي ويزسر
ودانهم حافظه زمارته	وقامو خشوا مندرته
وغسلوا الوحش بعفارتهم	وخولى يقول هاتأعسر

هؤلاء هم عمال الزراعة والتراجل غرباء الحياة والمجتمع الذين قد تجاهلتهم كل القوى السياسية بمن في ذلك الشيوعيون المصريون بما حال دون الوصول الثورى والصحيح إلى جماهير الفلاحين التى يحاصرها الصقيع الثورى .

ورغم ذلك فقد استطاع عمال الزراعة والتراجل الخروج من الصقيع الثورى بقوة الصراع الطبقي وتلقائته مثلما حدث في كفر البرامون في فبراير سنة ١٩٤٨ ، حيث كان زمام القرية قرابة ٧٥٠ فداناً يسكنها ٣٠٠٠ فلاح لا يملكون غير ١٢ فداناً والباقى يملكه تفتيش أفيروف الذى كان يزرع الأرض لحسابه مستغلاً عمالة القرية مقابل أجر لا يزيد على خمسة قروش في اليوم في حين كان متوسط أجر العامل الزراعى في القرى المجاورة ثمانية قروش يومياً .

وكان عمدة القرية يمنع عمال العزبة من الذهاب للعمل في الجيرة بأجور أفضل وبسبب ذلك قامت مظاهرة فلاحية تهدف ضد العملة وتدخّل البوليس وقتل العاملين الزراعيين الشهيدين الجميل زايد ورمزى شهد .

ثم تكررت هذه الحالة الفلاحية في مايو ويونيو ١٩٥١ بقرية كنور نجم التى هي واحدة من أملاك الأمير محمد على ولي العهد في ذلك الوقت حيث تأخر بعض الفلاحين في سداد الإيجار العالى فقام محمود الصاوى مفتش دائرة الأمير بمساعدة البوليس بمهاجمة اليهود وخطف ما فيها بما في ذلك مصابغ النساء . وعندما احتج الفلاح عنانى عواد على ذلك الاستبداد والتعسف كان نصيبه طلقة نارية من بندقية رسمية فسقط شهيداً وسط أهالى قريته ليكون عبرة لغيره .

وفي قرية جهوت مركز طلخا كان الإقطاع المتمثل في عائلة البدرأوى عاشور يقوم بالاستيلاء على قمح الفلاحين من الاجران ولا يترك للفلاح أى شيء لإطعامه وأسرته وذلك مقابل الإيجار المرتفع مما يضطر الفلاح للاعتماد على مخازن الباشا للحصول على القمح المطلوب لإطعام أولاده طوال السنة وذلك بطريقة التسليف حتى يأتى العام الثانى وهو مدين للباشا بأكثر مما تنتجه أرضه .

وفي يوم الجمعة ١٠ يولييه سنة ١٩٥١ بعد صلاة الجمعة تقابل وفد من الفلاحين مع الشيخ أبو الصام ناظر الباشا وطلبوا منه ترك أردب واحد لكل أسرة عن الفدان الواحد لإطعام الأولاد فرفض واحتدى عليهم بالسب قائلاً لهم أنتم رعاك وكلاب لا يحق لكم أن تطلبوا من سيدكم الباشا أى شيء وحاول الاعتداء عليهم بالضرب فثار عليه الفلاحون وألقوا به في مصرف القرية . ولما علم الباشا بذلك هاج وماج في قصره فقامت بنت شقيقته كريمة فؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية وقتلت التى كانت موجودة بالقصر بإبلاغ مدير القرية بطعنا فحضر المئات من قوات الأمن وعلى رأسهم حكمदार القرية عباس عسكر قبض على عشرات من الفلاحين منهم محمد حامد البهوتى وطه محمد البسوى وعبد اللطيف محمد النجار وإبراهيم الدسوقى المشد وآخرون . وحاولت القرية انتقاذهم فتصدى لهم رجال الأمن . وخطف عبد العزيز البدرأوى ببندقية من أحد الجنود وأطلق النار على الفلاحين الثائرين فأصاب شيخ خفراء القرية عبد النعم أبو عجمى الذى توفى على الفور الأمر الذى أدى إلى ثورة الفلاحين الذين هجموا على قصر الباشا وأشعلوا فيه النار وفي الدوار والمخازن .

ولقد نتج عن ذلك اعتقال المئات من الفلاحين الذين تعرضوا للإهانة والتعذيب . كما تم حظر التجول في القرية من الساعة الخامسة مساءً حتى الساعة السابعة صباحاً لمدة ٤٥ يوماً متصلة .

تلك الممارك الفلاحية والتلقائية كانت وليدة الحس الطبقي للفلاحين المعبأ بفظائع الاستغلال الإقطاعي والرأسمالي والذي تأثر على البعد بالإضرابات العمالية المستمرة حتى هذه الأيام والتي تتناول أحداثها على ألسنة الناس وخاصة إضرابات عمال السكك الحديدية وإضرابات عمال النقل المشترك ذات التأثير الواسع النطاق مما يعنى أن التنظيمات الشيوعية كانت بعيدة عن تلك النضالات الفلاحية .

هكذا ظهر النهوض العمالي والفلاحي في مصر بعد الحرب العالمية الثانية منقسماً وقاصراً لما شابه من انقسامات متعددة كان مظهرها الرئيسي عزلة العمال عن الفلاحين الأمر الذي أدى إلى عدم تطوير سلاح الإضراب بحيث يتحول من إضراب مطلبى مهني محدود إلى إضراب سياسي وعام وإلى نصرة النضالات الفلاحية .

ولقد كان الواجب على الحركة الشيوعية المصرية وقفتها توحيد نفسها والعمل على زيادة التعميل والتفليح في داخل صفوفها حتى تستطيع العمل على وحدة الحركة العمالية والنقابية في نقابات ديمقراطية واتحاد عام ديمقراطي بعيد عن السلطة والأحزاب السياسية . وبوحدة الطبقة العاملة في حركة نقابية موحدة بإدارة العمال وحدهم تضم عمال الصناعة والتجارة والخدمات بجانب عمال الزراعة والترحيل كانت توجد إمكانية تحالف العمال والفلاحين سياسياً واقتصادياً كما تتحالف الحركة النقابية العمالية والحركة التعاونية الفلاحية في تحالف ثوري مقدس ضد الاستغلال والاستعمار . ذلك هو الواجب الغائب الذي لم تلتفت إليه الطليعة الواعية للعمال والفلاحين ممثلة في الحركة الشيوعية المصرية وقفتها .

تاريخ ظالم ومتحيز :

إن ما عرضناه وسردناه كان ينبغي أن يكتب . وهذا لم يحدث لغياب مؤرخي العمال والفلاحين الذين لم يظهروا بعد . ومن ثم فلم يكتب تاريخ مصر المعاصر من المكابدة بل تم تدوينه من المشاهدة أو بواسطة النقل عن السلف الصالح من كتابات المؤرخين والسياسيين البورجوازيين من مصريين وأجانب .. وحتى المؤرخين والكتاب المنحازين والمتعاطفين مع العمال والفلاحين أخذوا عن السلف بشكل سطحي دون التغلغل في جلوده .

كما أن الضربة القاضية التي وجهتها البورجوازية المصرية ممثلة في حزب الوفد لحزب الطبقة العاملة والفلاحين حالت دون ظهور ساسة ومفكرين من صفوف هذه القوى الثورية والمتعجة في الريف والمدينة على السواء الأمر الذي أدى إلى طمس مظاهر ومعالم الوجود العمالي والفلاحي الفعال في الحياة السياسية المصرية في هذه الفترة .

ذلك هو منشأ التحيز واهتدار الموضوعية في كتابات تاريخ مصر المعاصر حيث كانت الأقلام البورجوازية تسيطر مطلقة في مجالات الفكر المصري والثقافة المصرية عموماً مما يعنى أن العقل البورجوازي المصري كان يقوم بدور ملك الغابة في الحياة المصرية .

وحتى عندما تجمهرت الثقافة في مصر من خلال مسرح يوسف وهبي ونجيب الريحاني وعلي الكسار وفؤاد الجزايري وصحف الوفد والبكوكة وروايات الجيب كانت متحيزة للبورجوازية المصرية .

هكذا برزت سيادة العقل البورجوازي المصري الذي عمل على طمس مظاهر الوجود العمالي والفلاحي وفعاليته في ثورة ١٩١٩ وبعدا حتى لا تظهر قوة المثل في مجال النضال السياسي الاقتصادي للعمال والفلاحين فتتناقل وتحكي في الريف والمدينة ومن جيل إلى جيل كما تنقلت وحكيته سيرة أدهم الشرقاوي عن طريق مطرفي الريف والرواة من الفلاحين وبواسطة كتبيات صغيرة كانت تروى سيرته وكانت تباع في أسواق الريف المصري .

ولقد ترتب على ذلك سطو البورجوازية المصرية وكتابتها ومؤرخيها على التاريخ المصري المعاصر فاختصت نفسها بالبطولة الوطنية دون العمال والفلاحين وذلك من خلال إبراز بعض أفرادها بشكل صارخ مثل المحامي الناشئ يوسف الجندي الذي وصف بإمبراطور زفتى تضخيماً لشخصيته مع أنه لم يشارك إلا في معارك محدودة في بندر زفتى سبقتها معارك ضارية في القرى التي يمر بها خط السكة الحديد ما بين الزقازيق وميت غمر وزفتى وفي ميت القرش وكفر الوزير وتفهننا الأشراف ودنديط حيث وقعت معارك وحشية بين الإنجليز والفلاحين سقط فيها العشرات من الشهداء مما شجع الفلاحين في زفتى على محاولة تحقيق سلطة شعبية وفلاحية في بندر زفتى تسمت باسم امبراطورية زفتى حيث تم انتسابها إلى رجل فرد هو يوسف الجندي وذلك دون ذكر فلاحى زفتى والقرى الأخرى الذين قد تجاهل المؤرخون والكتاب السياسيون ذكر أسمائهم وأسماء قادتهم المبدئين خلال المعارك الدامية في ميت القرش وكفر الوزير وتفهننا ودنديط المجاورة لزفتى والتي كانت صاحبة الفضل في قيام هذه الإمبراطورية الريفية .

إن امبراطورية زفتى الفلاحية وفكرتها ومحاولة تحقيقها تشير إلى أن ثورة ١٩١٩ قد تجاوزت الهدف الوطنى واتجهت إلى تحقيق هدف اجتماعى وسياسى متقدم هو محاولة قيام سلطة فلاحية كعملية تعويضية لجبر هزيمة الثورة العربية والإرادة الفلاحية التي كان المحامي يوسف الجندي مشاركاً فيها — وعاصراً لعدم امتدادها إلى ميت غمر وقرائها حتى لا يفلت الأمر من يده فتصبح فكرة فلاحية صرف . وهذا ما أهمل دراسته كل المؤرخين المصريين تقريباً بقصد تقليل قيمة الدور التضالى والريادى للفلاحين المصريين في الثورة المصرية حيث قدمهم التاريخ المعاصر من خلال كتابات الرافعى وعبد العظيم رمضان وغيرهما كمجرد جنود يفعلون ما يأمرهم به سادتهم الأعيان والشبايحى في الريف .

وكذلك فقد أهمل الكتاب والمؤرخون إبراز أسلوب الفلاحين في الثورة الذى قد تميز بممارسة الحرب الشعبية مما اضطر الإنجليز إلى مواجهة هذه الحرب الشعبية بالقطارات المسلحة والسفن المسلحة والطائرات الحربية .

وهذه الحرب الشعبية لا تم إلا بإعداد وتخطيط وقيادة فلاحية ظلّمها التاريخ والمؤرخون بتناسيحها ونسيان بطولتها فراح ذكرها أدراج الرياح .

والظلم الذى حاق بالتاريخ التضالى للفلاحين المصريين كان مقصوداً ومعتمداً من البورجوازية المصرية وكتابتها السياسيين وأدبائها وشعرائها وفنانيها حتى لا يظهر أبطال الأرض ويجعل فرسان الريف من بسطاء الفلاحين فتعدد وتزداد وتتشر شخصية أدهم الشرقاوى فتقود الفلاحين وحرب الفلاحين ضد تحالف الإقطاع ورأس المال من أجل القضاء على السخرة والعمل الإكراهى وزيادة الإيجارات الزراعية ونهب محاصيل الفلاحين من أجل القضاء على الريع الإقطاعى وتحقيق شعار الأرض ملك لمن يفلحها .

من جراء ذلك الظلم التاريخى المقصود اغترب الفلاحون الفقراء وعمال الزراعة والتراحميل وزادت درجة استغلالهم وتسخيرهم ومن ثم اعتراهم البرود الثورى الذى بلغ حد الصقيع حيث توارى صراعهم الطبقي . وفي الحالات التى اشتد فيها الصراع الطبقي فقد كانت مظاهره غير سوية بسبب بروزها في أساليب عصابات قطاع الطرق وممارسة القتل المأجور وظهور عصابات الخط وابن بمى وعمود الدماص .

أما الظلم التاريخى للطبقة العاملة المصرية فقد كان صارخاً وقد أغفل الكتاب والمؤرخون مبادرة العمال في إشعال ثورة ١٩١٩ بعيداً عن قيادة حزب الوفد وزعيمه سعد زغلول . هذه المبادرة التى صاحبها وحدة الطبقة العاملة في نقاباتها العمالية ثم تحزبها في حزبها السياسى مما ساعدها على بدء إضراباتها السياسية والاقتصادية بشكل مكثف في المدن والبناير المصرية

وبما دفعها كذلك إلى ممارسة حرب المدن ضد الإنجليز والخنونة المصريين وفق عبقرية قتالية للعمال المصريين أبطال الوطنية المصرية العظام .

ولقد اكتفى كتاب التاريخ المصرى المعاصر بتسجيل وقائع الإضرابات العمالية وأحداث الاغتيالات السياسية خلال ثورة ١٩١٩ وبعبارة بشكل وصفى وتقريرى وليس بشكل تحليلى يبرز دور العمال الحقيقي فى مسار الثورة الوطنية .

ومن هنا فقد تم محو دور العمال القيادى والريادى فى إضرابات التاريخ المعاصر ذات التأثير السياسى والاقتصادى الفعال . كما تم شطبهم من القيادة الرئيسية والحقيقية لحركة الاغتيالات السياسية وتجاهل دورهم البطولى فى تنفيذ الاغتيالات السياسية فى التحقيقات والمحاكمات السياسية .

وحتى شهداء العمال والفلاحين قد تم تسجيلهم ذفرياً وليس بشكل تاريخى وتحليلى تتولد منه القدوة وقوة المثل فى البذل والتضحية . ولهذا فقد بات التاريخ المصرى المعاصر أشبه بدفتر تسجيل الأموات والمواليد بالنسبة للعمال والفلاحين أبطال النضال الوطنى فى هذه الفترة .

هذه بعض أشكال وملاح الظلم فى تدوين التاريخ المعاصر للعمال والفلاحين من قِبَل النظام الملكى وتحالف الإقطاع ورأس المال الذى دفع كتابه ومؤرخيه إلى إهدار الدور التاريخى للطبقة العاملة والفلاحين المصريين باعتبارهم قوة منتجة فقط لا شأن لهم بالحياة العامة والسياسية إلا فى حدود ما يأمرهم به ويسمح لهم بممارسته مما يعنى اعتبارهم قوة ذيلية تابعة للحاكمين لكى لا يتطلولوا فى صراعهم الطبقي ضد الاستغلال الإقطاعى والرأسمالى .

وعتصماً نكرر القول بأن هذا المكتوب هو ما يجب كتابته عن التاريخ المعاصر للعمال والفلاحين . هذا التاريخ الذى كتب بشكل تسجيلى لا تحليلى مما أهدر الدور التاريخى الحقيقى لهذه القوى المنتجة والثورية حتى تختفى العلاقات الاستغلالية فى المجتمع المصرى ، وحتى لا تعرف الأجيال العمالية والفلاحية الشابة تاريخهم الطبقي والنضالى فيتوقف التواصل الكفاحى بين الآباء والأبناء خادمة للاستغلال واستمراره فى المجتمع المصرى الحديث الذى بدأ مؤخراً يشاهد تصاعداً فى المزاج النضالى للعمال المصريين الذين سوف يكتبون ويصنعون تاريخهم بالتحالف الثورى مع الفلاحين المصريين فى الأيام القادمة .

مراجع البحث

- نقاباتنا في خدمة السلطان
المسألة المصرية
القرية المصرية ، دراسة في الملكية وعلاقات الانتاج
اشتراكية افندينا
الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية الجزء الأول
تطور الحركة الوطنية من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦
مجموعة الأوامر العلية والانعامات سنة ١٩٨٦
سعد زغلول والكفاح السرى
مصر وقضايا الاغتيالات السياسية
شهداء ثورة ١٩١٩
الحركة العمالية في مصر سنة ١٨٩٩
مرافعات في القضايا الجنائية الكبرى
الحركة النقابية المصرية ١٨٩٩ — ١٩٥٢
عمال التراحيل
كبار ملاك الأراضي الزراعية
الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية
الطريق إلى ثورة الريف دراسة لم تنشر
الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩ — ١٩٢٩
مصر ونضالها من أجل الاستقلال
الحركة السياسية في مصر من ١٩٤٥ — ١٩٥٢
الحركة العمالية في مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها
- عطية الصريف
صبحى وحيدة
فدحى عبد الفتاح
عطية الصريف
الدكتور عبد العظيم رمضان
الدكتورة آمال السبكى
الدكتور محمود متولى
مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر
الدكتور روف عباس
بسطا شكرى المحامى
عبد المنعم الغزالى
عطية الصريف
الدكتور عاصم الدسوقي
الدكتور محمود متولى
عطية الصريف
أمين عز الدين
تأليف سيوانيان ترجمة
عاطف عبد الهادى
طارق البشرى
الدكتور سليمان النخيل

ملاحظات نقدية حول كتابة تاريخ الحركة الفلاحية في مصر (١٩١٩ — ١٩٥٢)

دكتور سيد عشاوى

السؤال :

ماهى أهم الملاحظات النقدية على الكتابات التى أشارت إلى بعض الحركات الفلاحية في مصر (١٩١٩ — ١٩٥٢) ؟

الإجابة :

أولاً : ليست هناك دراسة متكاملة لرصد هذه الحركات في الريف المصرى خلال هذه الفترة (١٩١٩ — ١٩٥٢) ، وهذه الفترة طويلة للغاية امتلأت بعشرات التطورات والأحداث الهامة في تاريخ مصر والتى كان لها تأثيرها على حركة الفلاحين ، حقيقة ثمة دراسات رائدة للبحث عن جوهر المسألة الزراعية في مصر ، عن أشكال الملكية الزراعية وأشكال استغلالها وتركيبية القوى الاجتماعية في الريف ودور كبار الملاك ... إلخ ، ولكن ليس ثمة دراسة — ولا أقول دراسات — حول الحركات الفلاحية في ترابطها التاريخى للكشف عن حقائقها الأساسية وربطها بالقوى الفعلية الاجتماعية ، دراسة تنطلق من إدراك الواقع كما هو وكما يتطور وليس كما تراه نخلة المؤرخ أو الأديب ، هناك قصور دراسى للحركات الفلاحية في مصر تتناول جوهرها وتحللها تحليلاً وفقاً لما يتلاءم والمنهج العلمى .

وإذا كانت هذه هي مسؤلية المؤرخ المصرى بالدرجة الأولى والذي تعرض لدراسة الحركة الوطنية المصرية خلال تلك الفترة (شهدى عطية الشافعى — عبد الرحمن الرافعى* ، عبد العظيم رمضان) أو حتى الذى تعرض لدراسة الحركة العمالية دون أن يشير إلى ارتباطها بالمسألة الزراعية وتحرك الفلاحين (رعوف عباس ، نوال عبد العزيز راضى ، عبد المنعم الغزالي ، أمين عز الدين) .

فإن المسؤلية تقع كذلك على الذين اهتموا بدراسة التاريخ الاقتصادى — الاجتماعى المصرى في العصر الحديث ، فعلى سبيل المثال الدراسات التى قدمت في حقل التاريخ الاقتصادى وتعرضت لأوضاع الزراعة والريف المصرى قبل عام ١٩٥٢ (محمد فهمى لمطة : تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى ، أمين مصطفى عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى في العصر الحديث ، راشد البراوى ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى في مصر في العصر الحديث ، جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادى في مصر ، حل لطفى : التطور الاقتصادى دراسة تحليلية لتاريخ أوروبا ومصر الاقتصادى) فهذه الدراسات التى انطلقت من أرضية المجتمع المصرى والتى قدمت مادة خصبة وحاولت أن تستطلق كل الدلالات على الأحداث ، وعلى الرغم من إطلال بعضها على بصمات المنهج العلمى واحكام بعضها إلى العقل الجدى ، فإنها تغفلت عن حركات الفلاحين ودورهم في النضال الوطنى والاجتماعى ، وهذا الاتجاه يودى في غالب الأحيان إلى انزعال هذه الطبقة عن القوى الأخرى ومعرفة ما تتمتع به من إمكانيات .

(٥) في كتاب الرافعى (في أعقاب الثورة للمصرية ، الجزء الثالث) لم يجد بصره صوب الريف المصرى ، بل ركز على دور (الطبقات للثورة والمثقف) من الأمة في تطور الحركة الوطنية ، وفي كتابه (مقدمات ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢) تعرض إلى الأسباب الاجتماعية للثورة من ناحية الجماعى والاجتماعى وسوء توزيع الملكية الزراعية دون التعرض لأية حبات في الريف .

وحتى الكتابات الغربية المهتمة بالتعرض للمسألة الزراعية في مصر ودور الفلاحين وتحركاتهم ، كانت نادرة للغاية عند الحديث عن تحركات الفلاحين فالكاتبة دورين وارنر (Doreen Warriner) صاحبة كتاب (الأرض والفقر في الشرق الأوسط) لم تحاول الاقتراب من هذه القضية ، وعندما حاول جو آدمز Adams الاقتراب من الصراع في الريف المصرى في دراسته (الثقافة والصراع في قرية مصرية) Culture and Conflict in Egyptian Village كانت محاولته لتفسير الصراع من خلال التباين الثقافى داخل القرية أشبه بمحاولة لدراسة الصراع الفردى وليس الاجتماعى .

وإذا كان سيرانيان في كتابه (مصر ونضالها من أجل الاستقلال ، ١٩٤٥ — ١٩٥٢) قد أشار إلى الطبقة الواسعة من الأجراء والعمال الزراعيين والفلاحين المعدمين وتعرض لأوضاعهم الحياتية ، فلم يتعرض نماذج من حالات الاستياء الفلاحية ضد كبار الملاك وإن أكد أن (الفلاحين في مصر كانوا أحد القوى الأساسية في حركة الشعب المصرى المناهضة للإمبريالية والإقطاع ، بيد أن النضال التحررى لم يسفر عن حرب فلاحية واسعة النطاق ، كما حدث مثلاً في الجزائر) .

ما أريد أن أخلص إليه أن إمكانية الكتابة التاريخية للحركة النضالية للفلاحين المصريين شديدة الغنى والامتساع بقدر غنى واتساع هذا النضال على مدى الفترة السابقة لعام ١٩٥٢ ، بل شهد الريف المصرى بعد ثورة ١٩٥٢ والإصلاح الزراعى العديد من الحركات الفلاحية بين فقراء الفلاحين وأغنيائهم ، بين أصحاب المصلحة الحقيقية في الإصلاح الزراعى وبين أعدائه ومن يحاولون لى عقه لصالح استغلالهم حيث دارت المعارك في باموس وبني صالح وبيللا وشبين الكوم وكشميش وأوسيم ومطاي والحواتكة ضد المستغلين الجدد ، كما حدث بالنسبة للقدامى ، وأن حركة النضال الاجتماعى في الريف المصرى قدمت بعض الشهداء الرموز أمثال عبد الحميد عتتر وصالح حسين كما قدمت من قبل عنائى عواد وغازى أحمد .

ثانياً : إن بعض الدراسات التى اهتمت إلى حركات الفلاحين قدمتها كمجموعة من (الهبات) المتوقفة وليست المستمرة واكتفت بإعطاء بعض النماذج لها وأغفلت البعض الآخر ، فعلى سبيل المثال خص إبراهيم عامر (الصراع حول الأرض) كأحد الموضوعات الرئيسية في كتابه (الأرض والفلاح) حيث ذكر أن المسألة الزراعية تميزت في مصر بالصراع الدائب المستمر من جانب الفلاحين وحلفائهم ومن أجل تعديل نظم تملك الأرض ومن أجل حصول المزارعين على ثمار جهودهم ومن أجل التخلص من الاحتكار في الاستغلال الزراعى ، وهو وإن تعرض لأشكال الصراع (ترك الفلاحين للقرى ، أهمل حصص المحاصيل أو هجر البلاد ، الامتناع عن دفع الإيجارات ، التحايل على إجراءات الحجز على المحاصيل أو الممتلكات أو الماشية ، حرق المزروعات قبل حصدها أو حرقها بعد الحصاد ، تكوين العصابات الريفية الإجرامية) بل وقدر قيمة نضالهم الوطنى خلال المعارك القومية والديموقراطية ١٩١٩ ، ١٩٣١/٣٠ ومرحلة الكفاح المسلح ضد الاحتلال في منطقة القناة (١٩٥١) ، إلا أنه لم يشف غليلنا بذكر نماذج لحركات الفلاحين قبل عام ١٩٥٢ .

وفي التحليل النظرى والدراسة الميدانية في قرية مصرية والتي قدمها كمال المنولى تحت عنوان (الثقافة السياسية للفلاحين المصريين) وإن كان قد ألمح إلى المقاومة السلمية (التخلل عن الأرض وهجر القرى ، الرهبة ، التصوف ، النكته ، الشكوى) وإلى المقاومة العنيفة للفلاحين المصريين ضد السلطة فلم يتعرض نماذج من هذه الحركات الريفية إبان الفترة اللاحقة لثورة ١٩١٩ .

وأخيراً أشير إلى دراسة عبد الباسط عبد المعطى (الصراع الطبقي في القرية المصرية) وهي دراسة رائدة تلتهم الصراع الطبقي بالإفادة من المعطيات التاريخية ومن خلال الاستناد إلى المنهج العلمى ، ففي الفصل الأول تعرض لبعض صور الصراع الطبقي في المجتمع المصرى من الناحية التاريخية (من صفحة ٢١ وحتى صفحة ٨١) وقد أعطى الفترة الفرعونية (ص ٢٧ — ص ٤٣) مالم يعطه للفترات اللاحقة ، بحيث لم يتعرض إطلاقاً لأى نماذج للحركات الفلاحية في الفترة السابقة لعام ١٩٥٢ .

ثالثاً : من أكثر الملاحظات في الدراسات التي أشارت إلى الحركات الفلاحية هي اختلاط المفاهيم وتضاربها حول تحديد ماهية حركات الفلاحين . ومن الأدلة على مدى التضارب في الآراء حول دلالة هذه الحركات ما كتب من تعريفات متعددة حول تحديد دلالاتها :

فراشد البراوى في (حقيقة الانقلاب الأخير في مصر) استخدم مفهوم (ثورة الفلاحين) لوصف أحداث بيوت واستخدم لفظ (الانتفاض) لتلك البوادر التي بدأت تتسرب إلى الريف المصري ، كما استخدم من قبله الأب عيروط لفظ (ثورات) الفلاحين لوصف حركتهم في كتابه (الفلاحون) واستخدم فوزى جرجس (المعارك الدموية) التي لا تنقطع في الأرياف خاصة في فترة حكم صدقي (١٩٣٥/٣٠) في البداري وفي الحصانية . وعبد المنعم الغزالي في (مسيرة العمال الزراعيين في تاريخ مصر من عام ١٨٨٢/١٩٦٦) يتعرض إلى (الانتفاضات) المستمرة لهم على الرغم من أنهم لم يكونوا قوة منظمة ذات تأثير سياسي على نحو شبيه بالعمال الصناعيين .

وأصدر فتحي خليل عام ١٩٦٧ كتابه بعنوان (نضال الفلاحين) لوصف حركاتهم ، واستخدم أنور عبد الملك كلمة (انتفاضات) الفلاحين في كتابه (المجتمع المصري والجيش) .

وكما استخدم من قبل الدكتور محمد أنيس تعبير (الحركة الثورية) للريف المصري في ثورة ١٩١٩ ، فقد استخدم كذلك فتحي عبد الفتاح تعبير الحركة الثورية العارمة للفلاحين في ثورة ١٩١٩ وهمايم بعد ذلك في قرى البحيرة (١٩٣٦) وفي بيوت وكفور نجم والسرو عام (١٩٥١) . ويستخدم محمود عبد الفضيل لفظ (الهبات) الفلاحية والتي كانت بمثابة النذير بإمكانيات حدوث تحرك ثوري وقلقل من جانب جماهير الفلاحين الفقراء خلال السنوات (١٩٥٠ — ١٩٥١) . ويستخدم كمال المنولى ألفاظ (انتفاضات) ، (ثورات) ، (هبات) ، (تمردات) في استخدام الفلاحين للنف ضد السلطة .

ويشدد الدكتور عبد الباسط عبد المعطى في استخدام مقولة (الصراع) الطبقي في القرية المصرية ، كما استخدمها من قبل الدكتور عبد العظيم رمضان في كتابه (صراع الطبقات في مصر) والدكتور علي بركات الذي أشار إلى بعض مظاهر (الصراع) الاجتماعي في الريف بعد ثورة ١٩١٩ .

ولست ضد استخدام أي دارس لأي مفهوم أو تصور بما يحمله من دلالات ، معينة على الفكرة التي في ذهنه ، ولكنني ألفت الانتباه إلى أن دلالة الكلمة تتغير عبر الزمان والمكان أولاً . وثمة دعوة من جهة ثانية إلى تحديد علمي للمصطلحات المستخدمة في دراسة الحركات الشعبية عامة والفلاحية خاصة نظراً للدلالة التي تحملها كل كلمة (ثورة ، هبة ، حركة ، انتفاضة ، حرب ، صراع ، مقاومة ، تمرد ، انتفاضة ، حادثة ... إلخ) .

فهناك اختلاف بين الدارسين حول التعريفات المستخدمة ، والتي يكتنفها قدر من الغموض والاكتمال ، وبالتالي فليس هناك اتفاق واضح حول تعريف محدد لهذه الحركات . فالمفهوم أو المندلول يمكن أن يكون معيانياً فكرياً بأى معنى من المعاني . والخوف أن يأتي تحديد المعنى لتزييف الواقع والحيلولة دون رصد العوامل الأساسية والاكتفاء بالعوامل الثانوية أو المظاهر العامة على نحو ما حدث في السبعينات عندما انتشرت ظاهرة (الحوادث المؤسفة) فهل هي مؤسفة حقاً ؟ أم أن الحوادث أكبر من ذلك وأدل ؟ !!!

لقد أدى الافتقار إلى تحديد حركات الفلاحين مثلاً إلى رواج بعض الآراء التجريدية وجرى تحليل هذه الحركات وفقاً لمعايير غير صحيحة لدرجة جعلت البعض يطبع هذه الحركات بسمات حتمية لا يمكن تعديلها وتغييرها ، بل إن البعض قلل من شأنها وبالحق في إمكانات القوى الأخرى ، والبعض الآخر بالغ في إمكانات هذه الحركات وتغافل عن إمكانات القوى الأخرى وأعطاهما بصمات (اشتراكية مثلاً) لم تتمتع بها ، وتغافل عن أسس الفهم الموضوعي السليم والبحث عن طبيعة الطبقات الشعبية وتغير تكوينها وتركيبها .

لا نريد أن نجعل من حركات الفلاحين مجرد (هيات) أو (تمردات) ولا نريد أن نجعل منها (ثورات) بالمعنى العلمي للكلمة ، لا نريد استخدام النقد التأثري الإنطباعي السريع والاعتماد على النزعة الأفلاطونية التي تعتبر كل من يعمل بالزراعة غير أهل للمشاركة في الحياة السياسية أو النزعة الماركسية الدوجمالية والتي ترى أن الفلاحين مركز المحافظة وبؤرة القيم التقليدية وبالتالي فهم غير مؤهلين للثورة ، أو النزعة الفرانزفانونية والتي تراهم القوة الثورية الوحيدة في المستعمرات ، غير أن التنوع في استخدام (المفاهيم) أو (التصورات) أو (الدلالات) أو (المصطلحات) لا ينفي أن ثمة قدراً من الاتفاق على أن فقراء الفلاحين وخاصة العمال الزراعيين كانوا هم القوة الدافعة (للحركات) التي اتخذت عدة أشكال في الريف المصري للمقاومة السلبية أو العنيفة ضد القهر الاجتماعي ، وأميل إلى استخدام لفظ (الحركات) الفلاحية الطبقية (وقد استخدمها طارق البشرى في كتابه الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥/١٩٥٢) تلك التي تمت وأذنت بامتداد الثورة إلى (الريف الحادىء) .

وأخيراً : إن الدراسات التي قدمت نماذج من الحركات الفلاحية في مصر (١٩١٩/١٩٥٢) قدمتها كمجموعة من الحركات المتوقفة المتناثرة ، ولم تربط بين النضال الوطني والنضال الاجتماعي لبعض التحركات الفلاحية على نحو ما حدث في ثورة ١٩١٩ . ألا يمكن ربط نضال الفلاحين الوطني ضد السلطة الاستعمارية بجوهر المسألة الزراعية والتي تمثلت في مقولة (.. وهل وزع محمود سليمان أرغفة العيش على الجائعين .. نحن طلاب قوت) ١١ والتي ذكرها فكرى أباطة في (الضاحك الباكي) ؟ ألا يمكن كذلك ربط نضال الفلاحين في منطقة القناة (عام ١٩٥١) بجوهر المسألة الزراعية ؟

لقد كانت قضية الإيجارات هي محور الصراع في الريف بين الملاك وبين المستأجرين (على بركات : الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩/١٩٥٢) . لكن ينبغي أن يجرى البعض الفلاحين من دورهم في النضال الوطني التحرري ، فلا بد من وضع هذا الدور في الحجم الطبيعي كقضية أساسية في مجرى حركة الثورة الوطنية — الديمقراطية المصرية .

والذى لا شك فيه أن الذين تعرضوا للحركات الفلاحية ولو بالإشارة السريعة ، كتبوا عنها بصورة غامضة فلم يربطوها بالنظام السياسى العام ، نقلوا المسألة من إطار التحولات السياسية إلى ميدان الإصلاحات الاجتماعية — الاقتصادية والتي لا يمكن تحقيقها علمياً دون إجراء تحولات سياسية ، والدراسات التاريخية ، كما ألغت سابقاً ، اهتمت ببعض القضايا التي ترتبط بالصراع ولم تهتم بدراسة هذا الصراع بطريق مباشر ، أي أنها أخذت في التحليلات النظرية لخلفية الصراع الطبقي من خلال تحليل التطورات الاجتماعية — الاقتصادية خلال بعض الفترات المحددة .

خامساً : إن معظم الذين أشاروا إلى الحركات الفلاحية إبان تلك الفترة ، لم يتعرضوا للأشكال المختلفة للصراع الاجتماعي في الريف المصرى بين الكمون والوضوح ، بين ما أسماه البعض المقاومة السلمية وبين المقاومة العنيفة ، لم يركزوا على دراسة أحوال أطراف الصراع أو حتى على درجات الوعى الاجتماعى لهذه الحركات واتجاهات الصراع والأساليب المستخدمة فيه بما في ذلك أساليب الاحتواء ، لم يحدث عند التعرض لحركات الفلاحين مثلاً عملية ربط واضح بين هذه الحركات ونمط

علاقات الإنتاج السائدة في الريف المصري وتحديد الأوضاع الاقتصادية والسمات الاجتماعية المميزة للأقسام المختلفة للفلاحين وتقدير المدى الذي بلغته هذه العملية في تطوير الفلاحين ونمو وعيهم .

بعض المسائل الضرورية في كتابة تاريخ الحركة الفلاحية (١٩٥٢/١٩١٩) :

إن هناك الكثير من المسائل التي يمكن أن تكون موضوع معالجة متأنية علمية لكتابة تاريخ الحركة الفلاحية المصرية إبان هذه الفترة :

أولاً : أعتز مسبقاً بوعورة موضوع الدراسة الذي يحتاج إلى تضافر جهود الباحثين من مختلف التخصصات وإلى وجود مجموعة منظمة تقوم بدراسة الحركات الفلاحية في إطار تصور شامل لدراسة الحركات الشعبية عامة ، وأشير هنا إلى أنه إذا كان ثمة قصور في الكتابة التاريخية فعلى المؤرخ أن يلتفت إلى قيمة الأعمال الأدبية خاصة الروائية منها والتي قدمت للحركات الفلاحية مالم يقدمه المؤرخ الموضوعي . وأذكر بصفة خاصة أعمال الحكيم (يوميات نائب في الأرياف) والشرقاوى (الأرض) ، (الفلاح) ومحمد قاسم (الشمنطورة) وعبد الحكيم قاسم (أيام الإنسان السبعة) ويوسف إدريس (الحرام) وغيرهم وإلى قيمة الدراسات النقدية الأدبية مثلما فعل الدكتور عبد المحسن طه بدر في (الرواى والأرض) .

ثانياً : ضرورة دراسة البنية الاجتماعية للفلاحين الفقراء في إطار دراسة الحركات الفلاحية والتعرض لخطأ أشكال المقاومة التي تمت (السلمية منها والعنيفة) بالعودة إلى المصادر والمراجع الأساسية ، خاصة في دور الوثائق والمحفوظات (سجلات حوادث الريف) وفي قضايا الحكومة والمحاكم وتحقيقات البوليس وفي ثنايا الجرائد والمجلات بل لابد من العمل الميداني والمقابلة الشخصية لجمع المادة المتعلقة بالكتابة لهذه الحركات ومحاولة التوصل إلى التركيبة الاجتماعية لهذه الحركات وتكوين فكرة واضحة عن الأفكار السياسية والاجتماعية ، أو أيديولوجية هذه الحركات الهامة من خلال من قاموا بها وإن اتخذت صبغات عامة اتصفت بها ، وتبيان موقف الفلاح الفقير من السلطة وتفنيد تلك الصورة السلبية التي تغنت بجمال الريف ورضا الفلاح عن أحواله سواء في بعض الكتابات الأدبية الفنية (قطوف البشرى) و (الريف المصرى لبنت الشاطئ) أو حتى بعض الكتابات المدرسية مثل كتاب جغرافية مصر الاقتصادية لمحمد عبد المنعم الشرقاوى الذى أكد أن غالبية سكان مصر من الفلاحين لا يزالون على الفطرة قانعين بحالهم المعيشية ومستوهم الاجتهائى المنحط ، بل أن الفرضية التي وضعها الدكتور كمال المنوفى والتي ترى أنه نتيجة لفقر الفلاح وتعرضه للبلطش وتخلفه تكنولوجياً وتدنى وعيه الاجتهائى بات أميل إلى الاستكانة بإزاء مظالم السلطة الحكومية وأميل إلى المقاومة السلمية منها إلى المقاومة العنيفة في حاجة إلى إعادة النظر ، كما أن مقولة الدكتور عبد العظيم رمضان في كتابه (الصراع الاجتهائى والسياسى في مصر) التي أكد فيها أن دور الطبقة الفلاحية النضالي كان محدوداً بحكم تخلف أفرادها الفكرى الشديد وبحكم معتقداتهم الاستسلامية تستحق إعادة النظر .

وسوف يلاحظ الدارس من استعراض تاريخ الحركات الفلاحية إبان هذه الفترة أنها كانت تتميز بالتطور السريع ، خاصة بعد أن انتفض الفلاحون في أكثر من موقع وهاجموا كبار الملاك في ديارهم وممتلكاتهم وأنها كانت في طور الانتفاضات التلقائية التي اتسمت بسمات عامة لكنها سحقت في النهاية ، بالجلد بالسياط بالقتل والسجن ووسائل التعذيب للإنسانية ، ومن هنا ألفتيت المهام على عاتق القوى الوطنية والتقدمية لتسليح الفقراء بالوعى ، وكان لابد أن توجد عناصر فلاحية فقيرة في أساسها لكى تستمر مسيرة النضال الوطنى والاجتهائى .

حركة الجماهير التلقائية في المنهج المصري لكتابة التاريخ المعاصر (مع التركيز على فكر طارق البشري)

أحمد صادق سعد

١ - مقدمة:

في منهج كتابة التاريخ قضية جوهرية تتعلق بالقوة — أو القوى — الاجتماعية التي تصنع الأحداث على المدى البعيد أو في التحليل الأخير كما يقال . فثمة مدرسة ترى في تداعيات الوقائع الآليات التي تخلق الأحداث ، وهي نظرية يمكن القول عنها أنها تتبنى « المنطق الأسطوري » في البحث التاريخي : فالمرأة تلد في آلام لأن حواء وآدم طردا من الجنة ، وقد حدث هذا لأنهما انصاعا إلى الشيطان . وسقطت طروادة في نهاية سلسلة مترابطة من الحوادث بدأت بمخطف هيلينا . وقامت الحرب العالمية الأولى على إثر اغتيال أمير النمساوي .. وأحدث مثال بارز لهذه المدرسة في مصر كان أنور السادات في خطبه عديدة يبرر فيها تصرفاته .

غير أن الحقيقة أن هذه النظرية لم تعد هي السائدة في الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة ، وإن كانت لا تزال ذات أثر في أعمال أكاديمية كثيرة تتعلق بالتاريخ الماضي . فالأغلب أن هناك مدرستان تتنازعان الزعامة الآن . الأولى ، والأكثر انتشاراً ، هي التي ترى في أنشطة القادة والنخب مفتاحاً لفهم مسار التاريخ . وهي ممثلة أساساً في المدرسة الليبرالية التي كان عبد الرحمن الرافعي رائدها ، واستمر على هديها مؤرخون كبار مثل شفيق غريمال ومحمد أنيس . والثانية هي المدرسة التي تجهد في التطورات الاقتصادية الدافع المباشر للأحداث وتتبنى — بصورة تبسيطية على الأغلب — شعار « الاقتصاد عرك التاريخ » . وهي ممثلة في العديد من المؤرخين اليساريين والماركسيين المصريين الذين كثيراً ما يسبقون وصفهم للأحداث ذاتها بمصطلح أو فقرات عن أحوال الاقتصاد (شهادى عطية الشافعى ورفعت السعيد مثلاً) .

لا يعنى هذا بالضرورة أن الحركة الجماهيرية أو الشعبية غائبة عن هذه الأعمال . بل الأغلب أن المدارس التاريخية المعاصرة في مصر تعنى بتسجيل وقائع هذه الحركة وتتبعها . غير أنها في الحقيقة عوامل تاريخية تابعة لنسبها ، بمعنى أنها في ظنها نتيجة لدوافع من خارجها . ففي حالة المدرسة الليبرالية ، ترى القادة والنخب هي التي تستثير الحركة الجماهيرية وتحركها . وفي حالة الاتجاه العام للمدرسة اليسارية ، فالتطورات الاقتصادية « تنعكس » في الميدان الاجتماعى على هيئة التحرك الجماهيرى مثلما ينعكس الشيء الموضوع أمام المرأة المسطحة تماماً في صورته المطابقة للأصل .

إلى حد كبير ، كانت هذه الأحوال مستقرة في المنهج المصري لكتابة التاريخ مدة تقرب من نصف قرن ... إلى أن وقعت أحداث بعضها جسيم ألقت بلور الحيرة والشك في تلك النظرات التقليدية . ولعل أهم هذه الأحداث هبة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ وتمرّد قوات الأمن المركزي في ١٩٨٦ من جهة ، واتساع موجة الحركة الإسلامية الأصولية واقتراها في الزمن بنجاح ثورة إيران من جهة أخرى . فقد دهشت أطراف هنا وهناك من اكتشافها في تلك الظواهر عناصر لم تكن تتوقعها أو كانت تستعكرها ، الأمر الذي جعل بعضهم يعاود البحث (جمال الشراوى) والبعض الآخر يراجع تقديراته (طارق البشرى) . وذلك لأن تلك التحركات الجماهيرية اظهرت نوعاً من الخصوصية أو الذاتية عن المصادر التي كانت تعتبر من قبل حركة لها .

٢ - الحركة الجماهيرية التلقائية في المنهج المصري المعاصر لكتابة التاريخ :

بالنسبة للأغلبية الساحقة من المؤرخين المصريين المعاصرين ، ليست الحركة الجماهيرية التلقائية بالشيء اللافت للانتباه أو الجدير بالتسجيل الخاص ، ناهيك عن دراسته بعمق . ولاستحالة تغطية جميع المدارس ، سوف نأخذ بعض الأمثلة .

في نظر عبد العظيم رمضان^(١) (وهو من المؤرخين الناصريين للوفد) ، قبل الحرب العالمية الأولى ، كانت « الجماهير الشعبية غائبة عن الميدان » (ص ٢١) ، والفلاحون مستسلمين ومتخلفين فكرياً (ص ١٨١) . وقد انتقلت « المعارك السياسية إلى الريف عن طريق طواف زعماء الوفد بالأقاليم » (ص ١٨٣) . وهو يميز العمال الصناعيين عن سائر الطبقات الشعبية الكادحة من زاوية « حركة العمال الوطنية » (ص ١٩٧ ، الأبراز من عندنا) .

والحقيقة أن كتابات هذا المؤرخ لا تتضمن بالنسبة لموضوعنا إلا تلميحات قليلة وسريعة . ورغم ذلك ، نستطيع أن نتبين بعض الخطوط الرئيسية ، وإن لم تكن دائماً في تصورات مهيكلية تماماً .

فنظرة عبد العظيم رمضان إلى الجماهير الشعبية عامة ، والفلاحية خاصة ، ذات وجهين: بشكل عام . الوجه الأول أنها أقرب إلى المادة « الغفل » الأولية ، حركتها الداخلية معدومة أو قليلة ، وإذا وقعت فليس لها اتجاه محدد أو ما يمكن أن يسمى « بالخط السياسي » الذاتي ، إذ أن هذا الخط يأتيها من خارجها ، بتأثير الزعامة الوفدية عند الاتصال المباشر بها . والوجه الآخر في نظرة عبد العظيم رمضان هو التركيز شبه المطلق على عنصر الحافز الوطني في الحركة الجماهيرية . ومن الواضح أن الحوافز النضالية الأخرى ، عندما يجدها ، فلنما يقيسها تقييماً ثانوياً .

ومحمد أنيس والسيد حراز^(٢) هما أيضاً إتجاه وفدى ، وإن كان مشوباً بعطف لزاء الناصرية . ويتميزان بأنهما يسجلان للعمال « تحركات تلقائية نتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية وارتفاع أسعار المعيشة وتمسكهم بضرورة صدور قانون النقابات » (ص ١٥٣) . ولكنهما يبتان بشكل رئيسي بإبراز ما يرونه اللون الوطني في الحركة العمالية (ص ١٥٤) ، أي بالتحديد ما هو مشترك بين الطبقة العمالية وبين القيادة الوفدية ، وبمحو خصوصية التلقائية العمالية . وهذا الموقف من الاتساع والشمول يحث بغضاً أيضاً حادثة من الحوادث الكبرى للحركات التلقائية ، وهي حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ . فالكتابتان يقرران أن « حريق القاهرة كان مفتعلاً (..) وليس من المعقول أن يتكرر » (ص ١٧٩) ، لأنه أوج « الثورة المضادة » التي أسقطت الوزارة الوفدية عام ١٩٥٢ .

ومن اللافت للنظر أن محمد أنيس نفسه يصدر كتاباً عن حريق القاهرة^(٣) يتضمن بعض الوثائق عن الحوادث ، ومنها بيان لفرّاد سراج الدين في ١٠/٢/١٩٥٢ يشير فيه إلى اختلاط جنود « بلوكات النظام » بالناس العادية في المظاهرات التي قامت بالحرق في ٢٦ يناير (ص ١٥٥) ، مما يوحي بأن المتظاهرين — وهم حشود غفيرة — كانوا على فكر سياسي أقل ما يقال عنه أنه يختلف عن الوفد . ومع ذلك ، لم يستتجج محمد أنيس من ذلك أي شيء فيما يتعلق بالحركة الجماهيرية في ذلك اليوم . فمناصرتة الحزبية للوفد قد دفعت به إلى وضع الحادث كمعطى تاريخي موحد ، غير مركب ، في الجانب الآخر — الرجعي — من الصراع السياسي الجارى حينذاك . فلم يتصور إمكان وجود حركة شعبية واسعة

(١) عبد العظيم رمضان . صراع الطبقات في مصر ، ١٨٣٧ — ١٩٥٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ .

(٢) محمد أنيس والسيد حراز . ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

(٣) د . محمد أنيس . حريق القاهرة — ٢٦ يناير ١٩٥٢ — حل ضوء وثائق صدر لأول مرة بمكتبة مبدول ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

خارج الوفد وأكثر يساراً منه ، ولم يحاول أن يكشف إذا وجدت فيها تيارات ومكونات متباينة ومتصارعة وهي نفسها نتيجة لمؤثرات ودوافع مركبة .

وقد يكون للفكر الناصري بعض الاختلاف بشأن هذه النقطة ، باعتباره أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثمرة للأزمة السياسية والاجتماعية التي دامت طوال السنوات السابقة . ورغم أن الميثاق الوطني الصادر في ١٩٦٢ ليس من الأعمال التاريخية الأكاديمية ، إلا أنه من الجدير بالملاحظة في صده أنه يعطى دوراً للحركة الجماهيرية في حريق القاهرة له نواح إيجابية ، إذ يقول : « حريق القاهرة — مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين — كان يمكن إطفاءه ، لكن ثورة السخط الشعبي زادت اشتعلاً (..) إن شرار الغضب أشمل من الحرائق في القاهرة أكثر مما اشعلت يد التدبير الخفية التي بدأت عملية الحريق » .

المؤرخون الماركسيون : بطبيعة الحال ، يعطى المؤرخون الماركسيون — واليساريون عموماً — أهمية كبيرة للحركات الجماهيرية ، وهذا أمر يميزهم بشكل عام عن المؤرخين الآخرين ، نظراً للقاعدة الماركسية العامة القائلة إن الجماهير هي صانعة التاريخ . ومع ذلك فهم يركزون انتباههم غالباً على المجموعات أو التيارات التي يرونها تتولى قيادة هذه الحركات ، ولا يشيرون عادة إلى التلقائية إلا إشارات عابرة ، وعلى الأغلب باعتبارها أمراً انتقالياً بين قيادة وأخرى . ونشعر في خلفية ما يسطرون فكرة أساسية وهي أن ثمة علاقة مباشرة بين الأحزاب أو التيارات السياسية وبين القوى الاجتماعية ، أي أنه لا توجد حركات جماهيرية ذات استقلال نسبي عن القوى السياسية المنظورة الواضحة أو المفترضة ، وإن وجدت تدرجات أو مستويات مختلفة بين القادات وجماهيرها في الفكر السياسي والوعي . وبالإضافة ، ففي أغلب المناهج الماركسية المصرية لكتابة التاريخ ، تكون الزاوية الوطنية أمراً أساسياً أيضاً .

كتب مثلاً رفعت السعيد عن الحزب الاشتراكي لعام ١٩٢١^(٤) :

« الحقيقة أن الحزب قد لعب دوراً بالغ الأهمية وسط الطبقة العاملة مستفيداً من الانتفاضة الثورية التي تموج بها جموع العمال ، حيث كانت أحداث ١٩١٩ المجيدة والنور البطولي الذي لمبه العمال فيها لا تزال ماثلة في الأذهان ، حيث تحولت الإضرابات السياسية إلى حركة نشطة للمطالبة بحقوق اقتصادية ، وحيث أدى فشل القيادة البرجوازية والإقطاعية للثورة في تبني أية شعارات اجتماعية إلى تحرك العمال لكي ينالوا حقوقهم محتملين على أنفسهم » (الإبراز من عندنا) .

ففي هذه الفقرة ، نرى أنه — في رأى رفعت السعيد — حدثت حركة المطالبة بالحقوق الاقتصادية العمالية كتحويل للحركة السياسية الوطنية من جهة ، ونتيجة لفشل القيادة البرجوازية والإقطاعية للثورة ، الأمر الذي فتح الباب أمام دور كبير لعبه الحزب الاشتراكي أي القيادة البديلة للقادتتين السابقتين ، وهو الأمر الذي يشغل ذهن الكاتب بصورة جوهرية فيما يلي .

وفي بعض الكتابات الماركسية التاريخية ، نجد أن التقدير السياسي للكاتب يدفعه إلى المبالغة في بعض الاستنتاجات وإلى تمطيط بعض الوقائع . ومثال ذلك حين يقول رفعت السعيد إن شتى أشكال الوصاية البرجوازية على الحركة العمالية « كانت تذوب سريعاً أمام نضال الطبقة العاملة المصرية » في الثلاثينات ، وأن محاولات الوفد لتأسيس المجلس الأعلى للعمال فشلت في نفس الفترة^(٥) . إذ المعروف — على العكس — أن الوصاية البرجوازية على الحركة النقابية تمت بدرجة من النجاح

(٤) رفعت السعيد . تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ، ١٩٥٠ — ١٩٢٥ ، ط ٢ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٢٠١ .

(٥) رفعت السعيد . مصر بين معاملة ١٩٣٦ واتفاضة ١٩٤٦ ، الطليعة (القاهرة) ، ع ١٢ ، ديسمبر ١٩٧٢ ، ص ٨٤ — ٨٥ .

في أغلب العهود ، وكان آخرها العهد الناصري وما تلاه ، وأن الحركة الاستقلالية النضالية لم تنهض إلا فترة قصيرة نسبياً ، وخاصة في الأربعينات . وأهمية هذه النقطة بالنسبة لموضوعنا أن التفاضل عن بعض المعطيات التاريخية يسمح لرفع السعيد بالتأكيد على توافر مستوى وشكل معينين للوعي الطبقي لدى العمال ، مما إلى الفكر الاشتراكي أقرب إلى الانطباق ، مما يتضمن — ولو بين السطور — نفعاً لخصوصية التلقائية وتمييزها عن القيادة الحزبية .

وفي بعض صفحات أعمال جمال الشراوى^(١) مثال لما يطرحة غالباً المنهج الماركسي المصري المعتاد . يقول في خاتمة استنتاجاته لحريق القاهرة مثلاً :

« في رأينا أن حريق القاهرة لم يكن بحال من الأحوال لاهبة شعبية ولا ثورة شعبية (..) كان مؤامرة مدبرة منفلة بواسطة قوى خفية . وأن الجماهير — الرعاع على الأصح — لم تشترك فيه إلا بدور ثانوي . لا يمكن أن نوافق على أن الثورة الشعبية كانت — في ذلك اليوم — مجموعة من الأعمال الشريرة ، الفوضوية ، التي لا هدف لها .

إن الثورة الشعبية ، أو حتى الهبات التلقائية التي تمهد لها ، تكون تمييزاً عن الخط الأساسي لحركة المجتمع إلى الأمام ، وليس المساهمة في تدمير المكاسب التي أحرزها النضال الثوري والانتكاس به وتمكين أعدائه من إحكام قبضتهم على زمام الأمور (..) فقد كانت المظاهرات السياسية في جانب تنجم إلى مجلس الوزراء ، تخاطب الحكومة المستولة ، وتضيق عليها لتنفيذ مطالبها الثورية السياسية ، بينما التخريب والحرق تجري في جانب آخر ، هلا هتافات ولا غضب ولا قيادات سياسية ولا حتى ناس « محترمين » (..) الصحيح أن يوم ٢٦ يناير كان يوماً مزدوج الشخصية . فهو يوم هبة شعبية عارمة ، كانت تتويجاً للمد الثوري في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وهو أيضاً يوم بلوغ الثورة المضادة ذروتها بالهجوم إلى أبشع صورة للأمر ، بحرق القاهرة وضرب المد الثوري في الصميم .

فيوم ٢٦ يناير لم يكن يوماً لحركة مطردة ، انتقلت من مستوى معين — وهو مستوى الغضب الشعبي بالهتافات — إلى مستوى آخر في نفس الاتجاه وإن كان أخف — وهو مستوى الغضب الشعبي بالتدمير وإشعال النار لكنه كان يوماً للشيء ونقيضه ، الهبة الشعبية الغاضبة ، لكن الواحية والمدركة لأهدافها ولوسائل تحقيق هذه الأهداف ، والمؤامرة المبيتة للقضاء على هذه الهبة وكل النضال الوطني للشعب وللأوضاع والمؤسسات التي تسمح لهذا النضال بالاستمرار ، ولا صلة أو علاقة بين هذين التقيضين سوى شيء واحد هو أهمها حدثاً في يوم واحد (الإبراز من عندنا) .

في هذه الفقرة نرى الشراوى يتلاقى مع محمد أنيس في نقط هامة . الأولى أن ثمة مؤامرة خفية هي التي وجهت حريق القاهرة . والثانية أنها كانت ثورة مضادة — أي بقيادة رجعية — مادامت أعمال الحريق اختلفت من حيث الأسلوب عن مسار الحركات التي كان يقودها الحلف اليساري للضغط على وزارة الوفد في حدود المؤسسات القائمة وقتذاك . وبالإضافة ، فقد اعتبر جمال الشراوى القائمين بالحريق رعاها على أساس تقسيمه الأخلاقي لأعمالهم « الشريرة » . وهو يرسم للحركة الجماهيرية صورة مثالية في وعيها وإدراكها للأهداف والوسائل ، إلى درجة نفى الصلة بين الاتجاهين إلا صدفة وقوعها في يوم واحد . وبهذا ينكر الشراوى — في الحقيقة — وجود الحركة التلقائية من حيث المبدأ العملي : فإما حركة ثورية « واعية » أو ثورة مضادة على أيدي المهمشين من خارج المجتمع « المحترمة » .. وهنا أيضاً نحن أمام رؤية تركز على القيادات أو على الأصح — على القيادتين (التقدمية والرجعية) ، وتلعب الجماهير فقط دوراً مساعداً وتابعاً للقيادات .

(١) جمال الشراوى . حريق القاهرة . قراءاتهم الجديدة ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٦٢٧ — ٦٢٩ .

سبقت الإشارة إلى تلاقى المدرستين التاريخيتين المصريتين — الوفدية والماركسية الغالبة — في هذه النظرة المتكررة خصوصية السمات المتعلقة بالحركة الجماهيرية الثقافية . وقد يرى البعض أن هذا يعود إلى انشغال المؤرخين المصريين المعاصرين بالفضال السياسى المباشر ، الأمر الذى يتطلب منهم أن يتخلوا موقفاً قاطعاً ، لا من الصراعات السياسية الجارية في الحاضر فحسب ، بل وأيضاً بما وقع في الماضى القريب . وعلى الرغم من اعترافنا بأن هذا قد يكون عاملاً من العوامل التى تحدد منهج البحث العلمى التاريخى لديهم ، فإننا نعتقد أن أسباب هذا الموقف واقعة في جذور فكرية أعمق من ذلك ، وترتبط بتراث مصرى عام ، حيث جرت العادة أن يعطى الثقل كله للدولة المركزية خاصة وللوى النفوذ عامة الذين ينشطون في مستويات الاجتماعية العليا . ومن الأمثلة البارزة في التاريخ المعاصر اعتماد هيئة الوفد على « التفضيى » الذى جمعت التوقعات عليه للقول إنها تمثل الأمة كلها ، واعتبار الأحزاب جميعاً « أقليات » خارجة على الوفد . وكذلك نجد هذه السمة في فكر العهد الناصرى حيث تم تشكيل التنظيم الواسع من أعلى وبعد انقلاب الجيش . ويتكرر نفس هذا المفهوم الأساسى في أغاب التنظيمات الإسلامية السياسية المعاصرة (« مرشد » الإخوان — اعتماد تنظيم « الجهاد » على قيام الشعب بتأييده بعد استيلائه على السلطة) .

٣ — تلقائية الجماهير في فكر طارق البشرى^(٧) :

لعل طارق البشرى هو المؤرخ المصرى المعاصر الوحيد — في حدود علمنا — الذى اختلف عن ذلك الاتجاه العام اختلافاً واضحاً ، من حيث أنه التفت إلى تلقائية الجماهير كمعطى ذى معالم ، وإن كان ذلك على هيئة إشارات جزئية . إلا أن هذا الاهتمام داخل في إطاره الفكرى العام وكقطعة من بنائه الهيكلى ، ويرتبط به من خلال تفصيلات ليست دائماً مباشرة . وفي السطور التالية محاولة لفهمه من هذه الزاوية ونركز خاصة على مقدمته الطويلة للطبعة الثانية لكتابه « الحركة السياسية في مصر ، ١٩٤٥ — ١٩٥٢ » حيث يوضح أفكاره بأقصى حد من النضج .

إن الشيء الأساسى الذى يحفز طارق البشرى على البحث التاريخى منذ البداية ، هو سعيه للإسكاف بخطط الاستمرار الذى يربط — في رأيه — بين الجهود على الرغم من اختلافها ، والذى يؤكد تجسده في الحركة الشعبية^(٨) . وسوف يؤدى به جهده للكشف عن « الأصول التاريخية » إلى نظريته الأساسية المتعلقة بالصراع بين الموروث والوافد ، حيث تمثل الحركة الشعبية في الأول ، وتكمن جلور الثانى في الغزو الفكرى الأجنبى : فالحركة الشعبية والهوية الإسلامية الموروثة شيء واحد في نظره ، كما أن العلمانية والصفوة المنعزلة عن الشعب والفكر الوافد المدمر شيء واحد أيضاً . وتجرى العملية البحثية عنده من خلال معاناة شديدة لتفادى الذاتية أو حصر آثارها في الحدود الأدنى^(٩) . وتؤكد هذه المعاناة ضمناً (بشكل ما) اقتناعه بالتمييز بين الحادث التاريخى — والحركة الشعبية أساسه — وبين الصفوة في منظماتها .

ومع ذلك ، فعلى الرغم من الجهد المعقد الذى يبذله للوصول إلى الموضوعية التاريخية ، نراه يأخذ موقفاً من شتى التيارات السياسية في الفترات الماضية التى يدرسها ، وهو موقف تقييمى لأنه يصوب هذا ويخطئ ذاك منها . ومعياره في التقييم هو قضية الاستقلال الوطنى ، ولكنه يركزها أساساً في الناحية الثقافية والهوية « الحضارية » المتأيزة التى لا غنى عن التمسك بها والحفاظ عليها لمقاومة السيطرة الاستعمارية . ثم يؤكد أن العنصر الحيوى الشامل في هذه الهوية هو الإسلام ، قائلاً :

(٧) نحن مدينون لدراسة رول ماير : الدراسات الطارقية المصرية المعاصرة لفترة ١٩٣٦ — ١٩٥٢ : دراسة لطابع منهجها العلمى والسياسى ، ١٩٨٧ ، التى كتبت امتحاناً إلى هذا العنصر المام في عمل البشرى . (في يندا المخطوط) .

(٨) طارق البشرى . الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، ط ٢ ، دار الشروق ، بيروت ١٩٨٣ ، للقائمة ص ١٦ .

(٩) شرحه ، ص ٩ وبندها من للقائمة .

« إن الدعوة إلى الإسلام هي دعوة استقلال بالضرورة (..) دعوة للانتماء والاستقلال الحضارى »^(١٠) . بهذا ، يقدم
أشرفى فكرة هامة يشترك فيها مع مجموعة من الكتاب والمفكرين المصريين الآخرين في ميادين مختلفة للعلوم الإنسانية ،
الذين يرون ارتباطاً ضرورياً بين النضال الوطنى والإيمائى ، ارتباطاً ثقافياً في جوهره وأصيلاً خاصاً بشعبنا . وهي فكرة
بناها صائبة^(١١) ، وإن كان لنا اعتراض على خلط البشرى بينها وبين منطلقات مطلقة لديه سوف نعود إليها في الأجزاء
التالية من هذه الورقة .

يبدأ طارق البشرى الخروج على تمسكه بالموضوعية عندما ينظر إلى التجربة التاريخية المصرية المعاصرة منحاذاً بشكل
متعسف إلى أن كل ما كان ناجحاً فيها يعود إلى الثقافة الإسلامية ، وما كان فيها فاشلاً يعود إلى الابتعاد عن الإسلام .
وهكذا يرى في مشروع محمد على مشروعاً إسلامياً عثماني^(١٢) وينكر خصائص حركته الاستقلالية عن الباب العالى وتتويجه
لتراث مصرى سابق له ، كما ينكر اعتماده أيضاً (وليس فقط التقوى كما يقول البشرى) على المشورة الإفرنجية الواسعة^(١٣) .
وكذلك يرى البشرى السبب الرئيسى لانتكاس المشروع الناصرى في أنه كان مقتبساً من المجتمعات الغربية ، وأعماله كانت
أم اشتراكية^(١٤) وليس في عدم إطلاقه الإمكانيات الديمقراطية لتعبئة الجماهير الشعبية وتنظيمها .

وإذا بقرر طارق البشرى أن الصراع بين الحركة الوطنية والاستعمار من جهة ، والصراع الطبقي من جهة أخرى ،
هما الدافعان لحركة التاريخ وحركة المجتمع في مصر ، نراه يضيف إليهما دافعاً ثالثاً وهو « الصراع العقائدى بين الوافد
والموروث »^(١٥) . ولكنه في الحقيقة يجعل هذه العوامل منفصلة بعضها عن بعض بحيث يتحرر من إصدار حكم على معصلة
النشاطات لبعض القوى ، هل هي إيجابية أم سلبية أو — بتعبير أوضح — تقدمية أم رجعية . ويتضح هذا من تقييمه الأخير
لمصر الفتاة والإخوان المسلمين .

يقول عن مصر الفتاة : « كانت أوضح فضائل هذا التنظيم أنه ، بوصفه من حركات الشباب ، كان تياراً معموهاً ،
يجهد في طرح تجارب سياسية جديدة ، ويقترح بها ما استقر من الأعراف كمناهج للتحرر والنهضة ، ويجهد في تجريب
صياغات سياسية تتسم بالواقعية ويستهدف منها أن تكون قادرة على التعبئة والحشد والتجميع . وأظهر صوب الحرب أنه
كان يتسم بالجيشان أكثر مما يمتاز بالبناء الصلب المكين سواء الأبنية الفكرية السياسية أو الأبنية التنظيمية »^(١٦) .

لقد كان حزب مصر الفتاة فصيلاً معبراً عن اتجاهات موجودة في شباب البرجوازية الصغيرة الحضرية بشكل خاص ،
بتوازعها القومية المتعصبة وتبنيها الفكرى السياسى . ومن اللافت للنظر أن يجد البشرى في تمرد هذا فضيلة . فاقتردها غير الثورية ،
ويتضمن التخطيط والبليلة . وقد لعب حزب مصر الفتاة بالفعل دوراً خطيراً في تقسيم صفوف الحركة الوطنية في الثلاثينات
بإثارة معارك الشوارع ضد الوفد ، وبالدعاية لخطر وموسولنى ، وبالمواقف إلى جانب السراى مدة طويلة ، ثم بالتحريض
الفوضوى على « الثورة » الذى ساهم في إيجاد المناخ الملائم لإشعال حريق القاهرة . كان هذا الحرب — ولا تزال أشباهه
— من العناصر الموجودة موضوعياً في المعترك السياسى التاريخى ، وهذا شيء . ولكن أن يقيم دوره إيجابياً على العموم ،
بالشكل الذى يفعله البشرى ، فهذا شيء آخر .

(١٠) شرحه ، ص ١١ وبعدها ، ٤٠ ، ٤٦ ، ٥٦ من المقدمة .

(١١) انظر أحمد صادق سعد ، « النسبة والميزة الثقافية القومية » ، دراسات عربية (بيروت) ج ٥ ، ص ٢٢ ، مارس ١٩٨٦ ، ص ص ٤٣ — ٥٤ .

(١٢) البشرى . (١٩٨٣) ، ص ٢٨ وبعدها من المقدمة .

(١٣) ندلم أن هذا الدور الأجنبى للعهد قد أثر عند محمد على الحركة الفنية وهدأ من المناخ . انظر قول الشيخ محمد صهبد : « أي من كان دعامة للسلطان محمد على ؟
من التحصيل ؟ من الكبراج ؟ من لا دين له .. إن هذا الرجل كان تاجراً زارعاً وجندياً بأسلاً ومستعبداً مملوكاً ولكنه كانت مصر تقرأ ولحاها الحقيقة معلماً » .

(١٤) البشرى . ص ٤١ من المقدمة .

(١٥) شرحه ، ص ٤٢ .

(١٦) طارق البشرى . للسلوك والأخطاء في إطار الجماعة الوطنية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ٥٣٢ / ٥٣٤ .

والأمر نفسه ، ولكن بصورة أكبر وأشد حدة ، نجده في موقف البشرى من جماعة الإخوان المسلمين^(١٧) . فهو يراها نياراً « شعبياً » لنجاح الجماعة في جذب مناصرين لها عديدين (ص ٢٣ ، ٣٩) ، الأمر الذى يكفيه لكى يقيمه تقييماً إيجابياً دون أن يلتفت إلى إمكان وجود نزعات ضارة رجعية في الجماهير المصرية . والخطوة الثانية بعد ذلك أن لبشرى يرى في دعوة الإخوان عمومية النداء الإسلامى الذى يتسع إطاره لوجهات نظر مختلفة (ص ٤٤) ، دون أن يلتفت إلى أن الأمر لم يكن على هذا الشكل من الناحية السياسية مع الإخوان في الحقيقة . فقد يكون أن وجدت اختلافات في صفوفهم بالنسبة للموقف إزاء نواح في المذاهب الفقهية المعروفة ، ولكن الجماعة — كتيار سياسى — اتجهت وجهة محافظة ورجعية على العموم ، ولم تتحمل عادة خلافات أساسية في السياسة (من الأمثلة على ذلك التخلص من صالح عشاوى) . وعلى هذا الأساس ، يقدم البشرى الحجج التى تبرر في نظره — وتبرئ — سياسة الإخوان الرجعية كخط عام .

فهو يرى في دعوة الإخوان إلى الخلافة « دعوة توحيدية (..) وهو من كونه شعاراً إسلامياً سيدفع بالضرورة ضد المشروع الصهيونى وضد المهينة الغربية » (ص ٤٥) ، تاركاً دون حساب ما في الدعوة إلى الخلافة من إثارة الأوهام وبالتالى من تضليل ، وما فيها من محاولة لتجميع الناس حول الملك فاروقى الذى « تومعوا الخير في شبابه » (٥٨) اعتماداً على عواطف الجماهير « الفجة » (ص ٤٧) . وكذلك يرى في انضمام جماعة الإخوان إلى اللجنة القومية التى كونها على ماهر في الأربعينات — كتقيض للجنة الوطنية للطلبة والعمال — تأكيداً على الانفصام بين الموروث والوفاء ، وكأن على ماهو والسراى كانا يمثلان الاستقلال الإسلامى عن الاستعمار الأجنبى ... وأخيراً ، فرغم أن البشرى يسجل أن الإخوان مثّلوا المعارضة المحافظة للإصلاحات الناصرية^(١٨) ، فيبدو أن الصفة الدينية الإسلامية لهذه المعارضة تكفى في نظره لكى لا يغير تقديره الإيجابى للجماعة . وهنا لم يلتفت إلى سعى النظام الناصرى الحثيث لإعطاء سياسته المظلة الإسلامية هو الآخر^(١٩) .

من خلال هذا التسلسل المنطقي الخاص ، وعبر مجموعة من التناقضات والاتواءات وأيضاً التبسيلات والتجريدات ، يصل طارق البشرى إلى أوج مسعاه ، وهو مفهوم الوفاء والموروث ، الذى يجعله مفتاحاً أساسياً لإدراك التطورات التاريخية . يقول : « ثمة دائرتان متحيزتان ، واحدة للعامل السياسى والاقتصادى ، والثانية للعامل الفكرى الأيديولوجى . ومفاد وجودهما معاً أنه لا يوجد نمط فكري وحيد يعبر عن مجموعة متسقة من الأعمال السياسية والاقتصادية »^(٢٠) .

فالدائرة الفكرية نفسها منقسمة إلى التيارين :

« إن ثمة تيارين للجماعة السياسية في مصر . تيار دينى يؤكد على الجامعة الإسلامية كجامع سياسى يضم المسلمين كافة في مصر والعالم ، وتيار قومى يؤكد على اللغة والاتصال التاريخى والجغرافى — أى صلة الزمان والمكان — كجامع قومى (..) وأعطى ما ترتب على ذلك شعور روح الغربة بين الفريقين (..) إن هذه الغربة هي أسعد ما يفسد نظر كل فريق إلى صاحبه »^(٢١) .

(١٧) الإشارات التالية ترجع للقارىء إلى مقدمة الطبعة الثانية (١٩٨٣) لكتاب الحركة السياسية في مصر ، ١٩٤٥ — ١٩٥٧ ، ولذاكر أرقام الصلحات بين قوسين في متن الورقة .

(١٨) المسلمون والأقباط .. ، ص ٦٧٦ .

(١٩) هناك فضاء من الوثائق في هذا الشأن ، بدأ من الدائرة الإسلامية في الفلسفة المروية إلى المؤتمر الإسلامى والكتب من اشتراكية الإسلام وندوات المواسم الثقافية للأزهر حى كتاب الشيخ أحمد الشرباصى : الدين واللياق ، الفكر القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

(٢٠) المسلمون والأقباط ... ، ص ٦٨٣ .

(٢١) شرحه ، ص ٦٧٩ — ٦٨٠ .

فرغم أن طارق البشرى يبعد نشأة « الفكر الوافد » إلى التأثير الذى مارسته السيطرة الاستعمارية الغربية ، فهو يعترف له بالمشروعية الآن ، ويدعو إلى أن يُجرى حوار موضوعي وعمل بين هذين التيارين الفكرين على أساس دراسة الواقع بحثاً عن حلول للمشاكل العديدة التى تواجه بلادنا^(٢٢) .

· وعودة إلى موضوع التلقائية ، فلينا أن نلاحظ أولاً أن طارق البشرى قد بسط الجانب الأكبر من مفهومه المنهجي في كتابه الثانى « المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية » (١٩٨٠) وفي مقدمته للطبعة الثانية (١٩٨٣) لكتابه « الحركة السياسية في مصر » ، وكذلك في بعض المقالات الصحفية . ولكنه لم ير إجراء تغيير أسامي في الأجزاء التى هم موضوعنا من كتابه الصادر في ١٩٧٢ . ويترتب على ذلك نوع من العلاقة الجدلية الخفية بين تلك الأرونية المنهجية — يمكن أن يقال عنها ذات النضج المستحدث — وبين ملاحظاته الهامة على قصور التنظيمات السياسية « الشعبية » عن إنجاز الثورة . وهي ملاحظات تلقى أضواء على نظريته للعلاقة بين الحركة التلقائية والقيادة السياسية .

تحتوى هذه الملاحظات على نظرة مركبة للأمور ، وليست عناصرها باستمرار متسقة مع بعضها . فطارق البشرى يرى من جهة أن الحركة الجماهيرية التلقائية منذ ١٩٤٦ حتى ١٩٥٢ كانت من الضخامة والاشتغال بحيث كانت أعلى « من أن تلحق بهامتها التنظيمات السياسية رغم الأثر الفعال لهذه التنظيمات في الاشتغال الحاصل »^(٢٣) . وأن من أسباب هذا الانفصال وتأخر التنظيمات السياسية عن الحركة الجماهيرية ، سيطرة روح المتقنين على تلك التنظيمات ، بما لهم من ميل إلى التجريد الفكرى والبعد عن الواقع وعدم مراعاة المستوى العام للجماهير^(٢٤) . وفي الوقت نفسه ، « أن موجة السخط والثورة لدى الشعب كانت أعنف من أن تسيطر عليها التنظيمات القائمة . وأن عمل هذه التنظيمات أثار من الوعى والسخط الثورى ما لم تستطع أن تقوده »^(٢٥) . ومن جهة أخرى ، فهو يرى في الوقت نفسه أن من أسباب عدم انتهاز تلك التنظيمات فرصة وجود الحركة الثورية العارمة للاستيلاء على السلطة أن الاتجاه العام للحركة الشعبية للعمل « من خلال السلطة بالضغط عليها وتوجيهها إلى طريق الثورة من خلال التغيرات الجوهرية في سياستها وتكوينها (..) لا بالعمل الانقلابي على السلطة (..) » وأن هذا النوع من المواقف يعكس خطأ من النشاط السياسى لازم الحركات الثورية في مصر منذ القرن ١٩^(٢٦) . ويترك هذه التصورات القارىء في شيء من الغموض لعدم توضيحه ما يقصده هنا من « الحركات الشعبية » ، أمى التنظيمات السياسية الشعبية بالحزبية أم الحركة الجماهيرية أم الائتلاف معاً ؟ خاصة وأنه يذكر في الصفحة التالية مباشرة (ص ٥٤٦) أن هذا الأسلوب « كان عنصراً من عناصر الفكر السياسى لدى الجماهير في الفترة الأخيرة ، وله ما للتراث من تأثير ضاغط على الحركة السياسية » . ومع ذلك ، نعلم أن الطبقة العمالية خاضت في هذه الفترة معارك عنيفة ضد الرأسمالية والدولة ، وأن بعض الأحداث وقعت في الريف (في بهوت وكفور نجم مثلاً) هجم فيها الفلاحون على قصور كبار الملاك وأحرقوها ، مما يختلف عن تلك الاستراتيجية الهادفة إلى مجرد الضغط على الدولة . كما أن نظام ٢٣ يوليو تضمن خلعاً من هدم الدولة (طرد الملك ، إلغاء المؤسسات الدستورية والأحزاب إلخ) ومن العمل من خلالها والتسلل إليها سيطرة الضباط الأحرار على المصالح الحكومية بواسطة مندوبيهم المباشرين) .

(٢٢) انظر حديث طارق البشرى في صحيفة الشعب ، ١٩٨٧/٤/٢٨ . ونجد الملاحظة أنه ، في هذا الحديث ، يجر الفكر الدينى القبطى أيضاً جزءاً من التيار الموروث ، وأنه يدين « الفئة الطائفية » (انظر أيضاً للمسلمون والأقباط .. ص ٧٢٣) .

(٢٣) طارق البشرى . الحركة السياسية في مصر ، ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، مجلة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٢ ، ص ١١١ .

(٢٤) شرحه ، ص ١١٢ .

(٢٥) شرحه ، ص ٥٥٢ .

(٢٦) شرحه ، ص ٥٤٤ — ٥٤٥ .

وكان طارق البشرى يرى في الحقيقة أن العلاقة بين التنظيمات الشعبية (أو قيادات الحركة) وبين الجماهير مركبة من عنصرين على الأقل: عنصر عبارة عن مسافة في الاستعداد الثورى، وهو عنصر جليل، إذ عملت تلك التنظيمات على تحفيز الجماهير وأشعلت اندفاعها. ومع ذلك، فعندما وصلت الحركة الجماهيرية أوجها، وضعت تلك التنظيمات نفسها وراء الجماهير بدلاً من أن تكون أمامها وفي طليعتها. والعنصر الثانى هو بالعكس عنصر رابط، ذو استمرارية تاريخية، يتضمنه أسلوب الضغط على الدولة ومحاصرة أجهزتها والتسلل إليها. ويشير البشرى إلى هذا العنصر بتعبير قد يشمل التنظيمات والجماهير معاً. وعلى أي الأحوال، ففي رأينا أن تقديره هنا قد جانبه الصواب إلى حد ما. فإذا كانت جماهير واسعة في يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ قامت بالتظاهر أمام رئاسة الوزارة مطالبة بالسلاح ومحاربة الإنجليز (أي بالضغط على الدولة كما قال)، فقد كانت جماهير واسعة أخرى في اليوم نفسه قائمة بحرق القاهرة، وهي دون شك محاولة للثقل على الدولة. وفي هذا كانت تلك الجماهير الثانية خارجة على ذلك التقليد أو التراث الذى يراه طارق البشرى وإن كانت — في رأينا — تسير في تراث الهبات الشعبية العنيفة التى شهد منها التاريخ المصرى أحداثاً متكررة منذ الأزل.

ولا نجد عند طارق البشرى تمييزاً هنا بين أساليب التنظيمات السياسية ذات الفكر الوافد وتلك ذات الفكر الموروث. ومن جهة أخرى، نلمس مع ذلك نوعاً من تأثير التراث السياسى على سياسة وأسلوب اللجنة الوطنية للطلبة والعمال، بتكوينها الشيوعى والوفدى المتحمس — حسب رأيه — إلى التيار الفكرى الوافد. ولعله قد فات البشرى أن يسجل ما في الهجوم على الحانات والملاهى بالتحديد من عنصر أولوية المعيار الأخلاقى السلوكى، وهو دون شك أقرب إلى الفكر الإسلامى أو الذى يسميه البشرى موروثاً.

٤ — مناقشة آراء طارق البشرى.

نقطة الانطلاق عند البشرى هي البحث عن التحرر من السيطرة الاستعمارية الأجنبية. ويستتبع هذا بالضرورة لديه التحرر من السيطرة الفكرية الأجنبية (الفكر الوافد). وطرق النجاة في هذا التمسك بالفكرية الأصيلة والصليقة بالخصوصية الوطنية، الفكرية التى يجدها في الإسلام (الفكر الموروث). وفي رأيه أن هذا الفكر يمثل في جماعة الإخوان المسلمين. وإذا يحترف بوقوع أحداث لم تكن فيها الجماعة متسقة مع ضرورات العمل الوطنى، فهو يرى في هذا مجرد خطأ لا يبنى صواب عطلها العام (الشعبى) المرتبط فكرياً بالحركة الجماهيرية التلقائية. وفي تقديرنا أن هذا المنطق فيه مواضع خلل أساسية، تعود إلى أن طارق البشرى ينظر إلى عملية التحرر الوطنى نظرة آلية ومنفصلة عن لوازيمها الطبقية السياسية، وغارج تحرك الصيرورة التاريخية. ولشرح وجهة نظرنا، سوف نحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات:

هل كانت تلك أخطاء عابرة للإخوان المسلمين أم عناصر لا تتجزأ من عطلهم العام؟

هل إسلامية الجماعة عبارة عن الإسلام بعمومه أم تيار من تياراته؟

هل الإسلام هو كل التراث أم جزء منه، وإن كان الجزء الهام؟

هل يمكن في الظروف الراهنة النظر في قضية التحرر دون ربطها بالقضية الاجتماعية الطبقية؟

وأخيراً ألمست هناك ضرورة للتمييز بين الحركة التلقائية والقيادة السياسية حتى ينجز التحرر أهدافه؟

يجرى حديث طارق البشرى على المستوى السياسى وينظر إلى جماعة الإخوان من الزاوية السياسية أساساً. وينطبق هذا على تقييمه لمساهماتها الفكرية، إذ هو تقييم مبنى على معيار سياسى (التحرر من السيطرة الاستعمارية)، بدليل أنه لا يركز اهتمامه على فيض الكتابات الإخوانية في التفسير والفقه والسيرة والشرعية إلخ. وبالتالي، فينبى هنا محاكمة الجماعة بمقتضى معايير سياسية. ولا نجادل في أن هذه الجماعة لم تدع صراحة أبداً إلى استمرار السيطرة الاستعمارية على مصر (وإن

كانت ثمة أقوال على وجود علاقات سرية بينها وبين السفارة البريطانية في أوقات ولكن هل هذا يمكنه ؟ الحقيقة أن الحركات أو الأحزاب السياسية التي جازت بتأييدها الحكم البريطاني (والآن التبعية لأمريكا) قليلة جداً . بل إن الأغلبية الساحقة من القوى الاجتماعية والسياسية تعارضت مع الاستعمار الأجنبي في أوقات مختلفة وعلى درجات شتى ، ومنها تيارات كانت عادة إلى جانب الاستعمار من حيث المصالح والخط العام السياسي والفكري . وكمثال ، يمكن القول إن السراى الملكية ذاتها — كمؤسسة — سعت في أوقات معينة إلى ضرب السيطرة البريطانية . حدث هذا مرة عندما وقع تحالف مؤقت بينها وبين مصطفى كامل (١٨٩٨ — ١٩٠٤) ، ومرة أخرى عندما لعب الملك ورقة المحور ضد السفارة البريطانية ، وانتهى الأمر بمحادث ٤ فبراير (١٩٣٩ — ١٩٤٢) ، وهو الحادث الذي استغل من طرف تيارات معينة (اختبار اليوم ، الإخوان) لإثارة مشاعر من التطرف الوطني حول الملك فاروق ، كما كان من عناصر الاهتمام بالفساد الذي وجهه النظام الناصري إلى الوفد فيما بعد . غير أن هذا لا يمنع من وضع السراى — في التحليل الأخير — على رأس التحالف الرجعي الذي كان السند الداخلي للسيطرة الاستعمارية على مصر ، وهو أمر من أسس التحليل التاريخي التقدمي الذي يحمده عليه البشري نفسه في كتاباته .

وتنطبق هذه الرؤية أيضاً على جماعة الإخوان المسلمين . فإذا كان عدد من الفضائيين المتضمن إليها قد شاركوا في الممارك ضد الإنجليز في منطقة القناة في ١٩٥١ — ١٩٥٢ ، إلا أن هذا قد جرى بمعارضة القيادة الإخوانية وقتذاك (المضيبي) ، كما هو معروف . وكخط عام ، كانت الجماعة باستمرار إلى جانب الحكومات والاتجاهات الرجعية ، ليس فقط عندما كانت الحركة الوطنية ذات طابع علماني بارز (في الفترة الليبرالية من العشرينات إلى بداية الخمسينات) ، بل وأيضاً في الفترات الشمولية . يشهد على ذلك تحالفهم مع عبد الناصر في الفترة التي ألفت فيها الأحزاب والدستور^(٢٧) ، ثم معارضتهم له في الستينات عند الإجراءات « الاشتراكية » ، وهذا رغم استعانة القيادة الناصرية بالشعارات والمفاهيم الإسلامية طوال قيامها . وتكرر الأمر في ظل السادات ، حيث عملت الجماعة أداة طيعة له ضد الحركة الوطنية الديمقراطية فترة طويلة . وبطبيعة الحال ، لا ينفي قولنا هذا ما ألح عليه طارق البشري من استقلالية الإخوان عن القوى الرجعية الأخرى ، فهذا يقع في تقديرنا على مستوى التناقضات الثانوية في المعسكر الرجعي ، وإن كانت هذه التناقضات تأخذ أحياناً أشكالاً عنيفة . وهذا دون ذكر مواقف الإخوان المؤيدة عموماً لتنظيم شديدة الرجعية وتابعة للاستعمار الأجنبي في بلاد أخرى (الباكستان ، السودان المجري) وقيامها بدور تقسيم الصفوف لحركة التحرير الفلسطينية في الأرض المحتلة .

والخلاصة هنا أن جماعة الإخوان ليست كل التيار الإسلامي في مصر كما يبدو من تحليل طارق البشري ، بل عبارة عن أحد التيارات الرجعية في الإسلام السياسي . إذ هناك تيارات أخرى ، ومنها الليبرالية والعلمانية ، في الفكر الإسلامي المصري . ويمكن أن نذكر منها أعلاماً مثل الشيخ علي عبد الرازق (الإسلام وأصول الحكم)^(٢٨) ، والسنهوري ،

(٢٧) من أبرز المواقف في هذا التحالف الحملة المسعورة التي شنها الجماعة ضد الحركة العمالية والحركة الشيوعية أثناء أحداث كفر الدواي في أغسطس ١٩٥٢ .
(٢٨) لغیر العلمانی أصول لتدعی في الفكر الإسلامی ، وإن كان ذلك يبدو غريباً هذه الأيام .. ويشير الدكتور حر الدين فودة إلى أن أغلبية الأئمة الشافعية المصريين في القرن السابع الهجري ، ومنهم النووي ، وأولاً مكاناً فصل السلطة السياسية عن الخلافة . وأن أئمة ما بين القرنين وخراسان ومصر وسوريا قالوا نفس الشيء في القرون السادس والسابع والثامن . انظر Ezz-el-Dine Foda: "Souveraineté et politique dans l'Etat islamique," Bulletin du CEDEJ (Le Caire), 10 e année, No.12, Avril 1981, p. 316. وكذلك مسجل الدكتور حر راشد دور الشافعيين في « تيسير » قانون الجنائي وقضيل عن الشريعة في هذا الميدان منذ القرن ١٥م ، وأن هذا التحول جاء عقب فتح بورطة وتزايد أفواج الدعين في دار الإسلام . انظر د . حر راشد . « فلاحم بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي في المجال الجنائي » ، مصر المعاصرة ، ص ٦٧ ، ج ٣٢٢ ، أكتوبر ١٩٧٥ ، ص ٥ — ١٨ .

هذا بالإضافة إلى تراث فصل الدولة عن الخلافة من الناحية الفعلية في ظل الخلافة العباسية بالقاهرة أيام المماليك البرجية (انظر خطط المقرري وكتاب ابن عثمان القوانين الدوليين) .

وخالد محمد خالد ، والباقورى ، وصالح عشناوى ، ومحمد أحمد خلف الله ، وخلييل عبد الكريم ، وحسين أحمد أمين إلخ . كما أن هناك تيارات إسلامية أخرى أشد جذرية ، وبعضها تمايز من داخل الإخوان (سيد قطب) وآخر من خارجهم (صالح سرية) وكان ثالث نوعاً من الجيل الثانى فى الحركة الإسلامية السياسية (التكفير والمجزة ، الجهاد) .

وكذلك أخذ طارق البشرى الإخوان رمواً « للموروث » ولا نتفق أن هذا صحيح تماماً . فمع تسليمنا بأن الفكر الإسلامى يشكل المركبة الرئيسية للتراث الفكرى المصرى ، إلا أن هذه المركبة شديدة التنوع والتركيب فى حد ذاتها ، إذ بها عناصر شيعية (فاطمية) وخارجية ومهدوية ، فى حين أن جماعة الإخوان ذات مذهب سنى بحت كما يبدو لنا . هذا بالإضافة إلى استيعاب الفكر الإسلامى خلال تاريخه لعناصر عديدة من الفكر الأجنبى عنه (الفلسفة اليونانية والمؤثرات الصوفية الهندية) وكذلك من المؤسسات غير العربية (الخراج الفارسى ، المرتزة الأتراك ، المالكى المغول ، التنظيمات العثمانية) ، وهذا كله أمر يجعل الفصل الحاد بين « الموروث » و « الوافد » عملية فيها الشيء الكثير من التعسف . ولعلنا نستطيع أن نتأكد من ذلك عندما نعود بالذاكرة إلى دور النصارى الشرقيين فى إيجاد جسر فكرى وتقالى بين الحضارتين الإسلامية والغربية الأوروبية ، لا فى القرون الهجرية الأولى فقط ، بل وأيضاً فى ظل محمد على وبى عهد النهضة العربية وفى الخمسينات والستينات من القرن الحالى (البعث ، المقاومة الفلسطينية) .

ومن جهة أخرى ، يصعب الحديث عن التراث والفكر الموروث على مستوى المثقفين والمتعلمين فقط دون مستوى الطبقات الشعبية وهى التى تلعب دوراً كبيراً فى استمرار الموروث جيداً بعد جيل على شكل فكر حى . وهنا لابد من أن نلاحظ تنوع العناصر والمركبات فى الفكر الشعبى ، ومنها أشياء تكاد تكون على هامش الإسلام^(٢٩) ، وأخرى تعود إلى عصور فرعونية^(٣٠) ، وثالثة شيعية فاطمية بل وخارجية . وكذلك لابد من ملاحظة أن الفكر الشعبى — بما يحمله من تراث — يتغير مع الزمن والظروف ، ويتأثر تأثراً شديداً بالاحتكاك بالثقافات الأخرى وانتشار التقنيات والوسائل المعيشية الخاصة بالحضارة المتقدمة والنضالات السياسية والاجتماعية المعاصرة^(٣١) ، فضلاً عما تحمله التغيرات فى البنية الاجتماعية المصرية من إضافات وانقلابات فى ذلك الفكر الشعبى ، ويلقى هذا كله ظلالاً شديدة من الشك على مفهوم طارق البشرى « للموروث » باعتباره أمراً ذا ثبات يتصادم بالفكر الوافد دون أن يحدث بينهما تأثير متبادل .

لنتذكر مثلاً الحركات العمالية الواسعة التى وقعت فى مصر بين ١٩١٩ و ١٩٢٤ ، والتى كانت كبتها الأساسية من عناصر ذات أصول ريفية وحضرية حديثة العهد بالصناعة ، ورفضت أكثر من مرة العلم الأحمر فى مظاهراتها وعلى المصانع التى احتضنتها . وهو أمر بعد إضافة مستحثة على الفكرية الموروثة التى كانت تحملها تلك الكتل . وكذلك نلفت إلى انتشار التمسك العمالى بالاحتفال بيوم أول مايو — وهو رمز للطبقية والتضامن الأسمى — منذ أوائل الأربعينات حتى أقرته الدولة عهداً رسمياً . وبالتالى يمكن الإشارة إلى ظواهر شبيهة تخص فئات مختلفة أو تعم الجماهير الشعبية الواسعة ، والتى تدل على أن الحركة التلقائية تستوعب باستمرار أفكاراً ومفاهيم جديدة ، يتخلق بعضها بتأثير التطورات الداخلية وينتج البعض الآخر من عوامل خارجية « وافدة » ، ويصبح هذا كله جزءاً من « الموروث » الثقافى فى نفس الوقت الذى يسقط فيه

(٢٩) من الأمثال الشعبية : « الصلا خير من النوم قال جرّنا ده وجربنا ده » ، وهو قول يتضمن نظرة براجماتية للناس .

(٣٠) أنظر مثلاً د . سيد حوس . الخلود فى حياة المصريين المعاصرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ . ويقول فيه مثلاً : « إن العناصر الثقافية غير للامنية الأولى ، وخاصة ما يتعلق منها بالأحاسيس عندما يموت الأكلوب أو الغرياء ، وبالواجبات نحو للوق من أولياء الله أو للتدين وما يتعلق منها بتأثير للوق على الأسماء .. لا يرحلها » . كما تحدث فى المجتمع للمصرى ، دفين مملوى أو طلل وهدى (ص ٢٤٠) .

(٣١) أنظر د . محمد سعيد فرج . الشخصية القومية ، منشأة المعارف الإسكندرية ، ١٩٨١ .

الذخر الفكري الشعبي المشترك في المهملات أفكاراً ومفاهيم كانت حية في وقت ما ولكنها لم تعد توافق تطورات العصر (من أمثالها الكف عن ممارسة « النوسة » أو الاحتفال بوفاء النيل) .

ثم ، هل ذلك الفكر الموروث الإخواني معلق في الفراغ أم له ارتباطات ووظائف اجتماعية سياسية ؟ سبقت الإشارة إلى قول طارق البشري إن القضية التاريخية ثلاثة أبعاد : الصراع الوطني ضد الاستعمار ، والصراع الطبقي ضد الاستغلال ، والصراع الثقافي من أجل الهوية الإسلامية . ولكنه — في دفاعه عن الإخوان — يعالج البعد الثالث منفصلاً عن الثاني رغم أن دراسة ١٩٤٥ - ١٩٥٢ تظهر بالضرورة أن المنصر الجديد والفعال الذي ظهر خلالها هو بروز البعد الاجتماعي الطبقي ، لا في النضال الجماهيري عامة فحسب بل في توجهات القيادات اليسارية لهذا النضال . وهو في الحقيقة الأمر الذي أعطى كل تلك الإيجابية والقوة للحركة الوطنية التحررية في ذلك الوقت ولصداها في الفترات التالية . أما الدعوة الإخوانية عموماً — فيما عدا جزئياً تلك الصادرة عن تيار سيد قطب — فلم تكن لتغيير المجتمع جلياً إلى آخر متقدم وعادل ، وإنما كانت في نطاق المجتمع الرأسمالي القائم . والملاحظ أن كل الحديث الذي ظهر حينذاك وبعده عن اشتراكية الإسلام أو الاشتراكية في الإسلام لم يكن من صلب الخطاب الإخواني في مصر ، بل الأغلب أن الجماعة اعتبرت الاشتراكية شيئاً أجنبياً دخيلاً — لفظاً وجوهرًا — على الإسلام ، مثلها مثل الديمقراطية والبرلمانية ... إلخ .

وكذلك مما يلفت النظر أن البشري يعيد رواج الفكر العلماني الغربي في مصر أواخر القرن الماضي وأوائل القرن ٢٠ إلى أسباب ثقافية بحتة^(٣٢) ، كما يعيد الوطنية القومية المصرية (بدلاً من الوطنية الإسلامية) لثورة ١٩١٩ ولحزب الوفد إلى أسباب ثقافية وسياسية تماماً^(٣٣) ، فلم يلتفت إلى التغيير الحاسم الذي طرأ على المجتمع المصري نحو الرأسمالية في ذلك الوقت ، وما اتضح خلاله من هزيمة المجتمع السابق أمام المستعمر وما دل ذلك عليه من ضعف جلي في . ورغم تأكيده ولذا أنه أن المفهوم الإخواني — الإيماني^(٣٤) — للإسلام أنه دين وجمع ، لم ير طارق البشري أن تراجع الوطنية الإسلامية يدل على تراجع المجتمع السابق (قبل الرأسمالي) بصورة أساسية ، وأن إحياء الإيمانية من الناحية الثقافية فقط هو محاولة سياسية أرضيتها شديدة الضعف والمخاشنة ، مما يمهّد الطريق في الخط الإخواني بالذات إلى الارتباط بالقوى الرجعية من النواحي الاجتماعية والطبقية والسياسية .

لا يعني كلامنا هذا أن كل فكر إسلامي إيماني رجعي بالضرورة ، ولا نستبعد بصورة مطلقة احتمال أن توجد وتطور في مصر تيارات إسلامية إيمانية تقدمية واشتراكية ، فيبعض التجارب الشيوعية وقعت في الماضي في مصر وفي بلاد أخرى (بعض الحركات الشعبية الخارجية والشعبية والسنية أيضاً) وكذلك في العصر الحديث (إيران ، لبنان) . ولكن أي بوادر لهذا التحول لم تظهر في ملهبة جماعة الإخوان المسلمين على العموم ، إذ اعتبرت هذه الجماعة الصراع الطبقي شيئاً ضاراً وفتنة يجب أصلها بالشدّة حماية لوحدة الأمة الإسلامية ، ونظرت إليه على أنه من نواتج المجتمع الغربي عموماً (الرأسمالي أو الاشتراكي على السواء) ، ودعت إلى التعاون والتكافل بين الطبقات على أساس أن العلاقة بينها ليست علاقة استغلال وإنما صلة أخوة بين الأغنياء والفقراء (وتعالج بالصدقة والزكاة^(٣٥)) . وهذا الموقف من الصراع الطبقي الاجتماعي يسرى

(٣٢) طارق البشري (١٩٨٣) ، ص ٣٥ / ٣٤ من المقدمة .

(٣٣) شرحه ، ص ٣٦ من المقدمة .

(٣٤) إيماني بمعنى حكسي لملل أي معنى عدم فصل الدين عن الدولة . وهو متخذ من الآية : اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي (٣ / المائدة) .

(٣٥) من أقوال الجماعة : موقف الإسلام من الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال ، ليس بيننا وبينهم إلا أمّاء الزكاة (طارق البشري ، ١٩٧٢ ، ص ٧٣) . ومن أقوال حسن البنا : إن حل العمال أن يتذكروا دوماً وابهم بحر الله وبحر أنفسهم وبحر صاحب العمل . وقالت جريدتهم في ٢٠/٦/٤٦ إن الإضراب أمر حل يربط الإخاء بين المسلمين ، وغير للدين بين فرقهم (ذكرهما رعت السيد : الإخوان والدين والسياسة ، الأهالي ، ٨٧/٦/٧٤ ، ص ٦) .

كخط مستمر في التاريخ السياسى للجماعة حتى الأيام الحالية . ففي الرسالة الأخيرة التى بعثت بها إلى الرئيس حسنى مبارك ، نجد أن النقطة الرئيسية التى تحتل مركز الصدارة في الشئون الداخلية هي أن الأزمة الحالية « أزمة أخلاق » وأن تطبيق الشريعة هو العلاج ، إذ أن مسألة الاستغلال معروضة على أنها موضوع فساد ورشاوى فقط مع تجاهل العلاقة الطبقية . ورغم ارتفاع الأسعار المائل والتضخم الفظيع ، تستغرق مسألة الأجور سطرين اثنين فقط بالتول « أن تحقق الدولة لجميع العاملين الكفاية في أجورهم والعدل فيما بينهم »^(٣٦) .

إن التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى طرأت على مصر منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى الآن (نهاية القرن العشرين) تثير قضايا جديدة أمام حركة التحرر المصرى ، وتطلب بالتالى إدراكاً جديداً للتراث ووعياً معاصراً لإزائه بمعنى إخضاعه للنقد « وفرز ما كان مرتبطاً بالظروف الماضية عما يمكن أن يرتبط بالحاضر . وإذا كان التراث ليس إلا شيئاً في الحاضر ، فهو جزء منه ولكنه ليس كل الحاضر . المطلوب إنتاج معرفة معينة للتراث ، بحيث تستطيع هذه المعرفة أن تعطى الشعب مفاهيم عصرية ذات طبيعة وطنية قومية تساعد على التصفة لرد التحدى »^(٣٧) .

فتحول مصر إلى النظام الرأسمالى ، تتمحور القضايا الجديدة المثارة بشأن التنمية والتقدم والعدل حول ما بعد الرأسمالية — حول الاشتراكية — وليس حول ما قبل الرأسمالية ، وهو المجتمع الماضى الذى تدعو إليه جماعة الإخوان المسلمين باسم الإسلام . ومن هنا كانت دعوتهم محافظة في جوهرها ، ولا يشفع لهم أنها لقيت استجابة شعبية واسعة ، إذ كانت هذه الاستجابة آتية من غموض المفاهيم في الحركة التلقائية .

وتنقلنا هذه النقطة الأخيرة إلى مناقشة العلاقة بين الحركة التلقائية وبين قيادتها ، وهي المفترض أن تكون واضحة . وسبقت الإشارة إلى أن طارق البشرى قد عرض هذا الموضوع من منظور الاستقلال النسبى للحركة التلقائية عن التنظيمات « الشعبية » ، في حين أن هذه الأخيرة كانت تكسب صفتها من كونها عكست تلك الحركة .

ويجب الالتفات — من جهة — إلى أن الحركة الجماهيرية التلقائية لا تتضمن فقط عناصر إيجابية من النزعة إلى الوحدة والنضالية والاندفاع والقوة إلخ ، وهي من أسباب انتصاراتها وتأثيرها . وإنما تحوى الحركة التلقائية أيضاً عناصر أخرى ، سلبية ، من التفتت وعدم وضوح الرؤية والتردد و « قصر النفس » وقبول الأمر الواقع إلخ (وهي من أسباب هزائمها) . ذلك أن الثقافة الشعبية مزدوجة المفاهيم ، ففيها نواح من التراث الثورى ضد الطغيان الداخلى والسيطرة الأجنبية ، ومن الجماعية والتسوية ، كما فيها نواح من التوكالية والثقة المفرطة برجال يحملون أفكاراً رجعية ، ومن الفردية والمخضوع للأعلى مقاماً^(٣٨) . وكل ذلك في رابطة بنائية واحدة . ويشير مثلاً محمد أبو سنة إلى أن المفهوم الأخلاقى لبعض نواحي الفكر الاشتراكى الشيعى يخدم الطبقات العليا ويعكس الفكر الرجعى الإقطاعى^(٣٩) .

وإذ يجرى حديثنا عن التلقائية بالارتباط بالتطورات السياسية والإمكانات الثورية ، فمن المفيد أن نذكر أن قائد الثورة البلشفية — لينين — أشار في ١٩٠٢ إلى أن الحركة التلقائية العمالية ذات فكريّة برجوازية^(٤٠) . وبعده ، أشار المفكر

(٣٦) صحيفة الشعب ، ١٧/٢/١٩٨٧ . والملاحظ أن هذه الرسالة وثيقة برنامجية توسع من مجرد الشعار « الإسلام هو الحل » . ومع ذلك لما زال الكلام المتفلسف والقدوس كما كان دائماً .

(٣٧) أحمد صادق سعد . « بين التراث الحضارى والتنمية — تجربة لحد » ، مجلة الإيجابية القومية ، ج ٢ ، ع ٣ ، سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ٦٩ — ٩٤ .

(٣٨) أحمد صادق سعد . « التنمية والقوة » ، سبق ذكره للمصدر .

(٣٩) محمد أبو سنة . فلسفة العقل الشيعى ، الجزء المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ (للكتبة التلقائية رقم ٢٨١) ، ص ٩١/٩٠ .

(٤٠) V.I. LENIN: What is to be done? Sol. Works II, pp. 61-63. ... (٤٠) Cll. by Stefan T. Posony, ed. Lenin Reader, Chicago, Henry Regnery Co, 1968, pp. 14/15.

السياسى الإيطالى الرائد جوامشى إلى أن ما يبدو نشاطاً اجتهادياً أو سياسياً تلقائياً — أى بدون قيادة — متأثر في واقع الأمر بتنفيذ مجموع من الأفكار والقادة ، أي أن التلقائية المخالصة أمر غير موجود^(٤١) . ومع ذلك ، فإذا راعينا البعد العضوى بين التنظيمات السياسية الظاهرة وذات الاستمرار النسبى وبين الحركة الجماهيرية بعبئها وسكنتها ، فيمكن أن نطلق على هذه الأخيرة صفة التلقائية ، وإن كان بشيء من التجاوز . وفي هذه الحالة ، فالحقيقة أن مقولة طارق البشرى عن الاستقلال النسبى الثانية عن الأولى أمر محقق تاريخياً في مصر إلى درجة كبيرة بعد ١٩١٩ ، وبشكل خاص في العهد الأخير^(٤٢) .

والعادة أن آليات المجتمع تسير بحيث يتم الحفاظ على الأمر الواقع ويتحقق رأب الصدع الذى قد تحدثه الحركة التلقائية في النظام ، يتحقق رأب الصدع ليس فقط بوسائل القمع المادية وإنما أيضاً بالاعتدال على قبول الجماهير للواقع على أنه طبيعى ومنطقي ومشروع ولا بدليل له من الناحية العملية . أي بالاعتدال على تلك النواحي السلبية في الحركة التلقائية التى سبقت الإشارة إليها ... إلا إذا تدخلت الحركة الواعية التى تمارس عملاً هادفاً على القوى الجماهيرية وتوجهها لتحقيق المتطلبات التاريخية .

وفي تقديرنا أن المنظمين اللتين أسماهما طارق البشرى بالشعبيتين — مصر الفتاة والإخوان المسلمين — لم تقوما وبالتحديد بمهام القيادة الواعية بهذا المعنى . فالحرب الاشتراكي / مصر الفتاة مسعول سياسياً إلى حد ما عن البلبلة الفوضوية التى شاعت في أواخر سنة ١٩٥١ وأوائل ١٩٥٢ حتى حريق القاهرة رغم أن القضاء برأ زعيمه أحمد حسين من المسؤولية الجنائية المباشرة لإشعال الحرائق . ومن يتبع وريثه « حزب العمل الاشتراكي » اليوم يره مستمراً على نفس الدرب السابق . وأما الإخوان ، فعل الرغم من أن خطابهم كان يعكس بصورة من الصور كراهية الجماهير الشعبية للنظام الرأسمالى القائم ، فإنهم لم يدعوا أبداً إلى الثورة عليه ، بل دعوا إلى تلويحه ببعض الإصلاحات الإسلامية التى لا تغفر جوهره ، وكان هذا من أسباب ظهور التنظيمات الإسلامية الجدلرية الناقدة للجماعة الإخوانية بعد ذلك . لقد عمل الإخوان على توجيه شوكة النضال ضد غير المسلمين ، وعلى مساندة القوى الرجعية المعادية للثورة والتحرر ، وبالتالى على زيادة البلبلة والتيه في صفوف الجماهير .

بين الحركة الجماهيرية التلقائية وتنظيمى الإخوان ومصر الفتاة اختلاف . فمن حيث التكوين الاجتهادى ، فالغالبية الكبرى في الأولى من الكادحين والفتات الشعبية الأدنى ، والعادة أن تشترك فيها أيضاً كتل من المهتمشين . أما التنظيمات ، فهو مكونة غالباً من أفراد أهل مقاماً اجتهادياً . وتغلب على الأولى الأمية التعليمية ، في حين أن الثانية من المثقفين وأشباههم وكذلك ، تكون الأولى غير مهيكلة وإن بدت فيها في لحظات التحرك تشكيلات مضمومة عابرة تختفى بعد ذلك ، في حين أن الثانية منظمة طبقاً لقواعد صريحة أو ضمنية ، ولها — على الأقل — زعامة ثابتة مطاعة . وأخيراً ، فللمحركة التلقائية فكرة مختلطة دون تعبيرات نظرية واضحة وصريحة إلا القليل النادر (وإن كان يمكن استنتاج بعض المبادئ النظرية فم من الممارسات العملية أساساً) ، في حين أن للمنظمات تعبيراً ، جوانب منه على الأقل أقرب إلى التجريد والتنظير . وعليه فهذه المنظمات أوضح وعياً في العادة من الحركة التلقائية (مع الملاحظة هنا أن الوعى الأوضح لا يعنى بالضرورة الوعى الأعلى أو الأصوب) .

(٤١) ... S. SASSOON, ed. *Approaches to Gramsci*, London, Writers and Reader Publ. Coop. Soc. Ltd, 1982. p. 16.

(٤٢) انظر أحمد صادق سعد — « قراءة ثانية لأحداث يناير ١٩٧٧ » ، ورقة غير منشورة ، ١٩٨٥ . وبسجل أحد تقارير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وقوع ٩٢ حادثة عذب تلقائى في مصر بين ١٩٦٦ و ١٩٧٤ .

وبهذه المعاني يمكن القول إن المنظمات السياسية شكلت قيادة — أو قيادات — للحركة التلقائية . ولكن أي نوع من القيادة كان ذلك الذي مارسه جماعة الإخوان ومصر الفتاة ؟ إنهما اعتمدتا على شعور الجماهير بالقهر وبظلم الأوضاع ، وعلى استعدادها للتمرد على هذه الأوضاع في فترات معينة ، لا بأن أوضحتها لها أهدافاً سياسية واجتماعية متقدمة ، بل بترسيخ الغموض والبلبل في صفوفها . وفي كلمة ، فقد عملتا على تقوية النواحي السلبية في التلقائية ، ومارست قيادة تشدد الجماهير إلى الخلف .

ومن اللافت للنظر أن سياسة الإخوان ومصر الفتاة قادتهما في لحظات حاسمة بعد ذلك إلى الوقوف في تعارض مباشر مع الحركة الجماهيرية . ويتضح ذلك بشكل صارخ في موقف هذين التيارين من الهبة الشعبية في يناير ١٩٧٧ مثلاً ، حينما قدما التأييد للسادات ودعيا إلى المزيد من قمع الحركة اليسارية باعتبارها مسفولة عن الهبة^(٤٣) .

٥ - خاتمة :

لكتابات طارق البشري — وكذلك لأعمال عدد من « التراثيين الجدد » الآخرين مثل عادل حسين وجلال أمين وحسن حنفي — فائدة أكيدة ، وخاصة فيما يتعلق بزأوتين :

الأولى الحرص على الهوية الثقافية كعنصر أساسي للتحرر والتقدم ، وهو عنصر أهمله عادة المنهج الماركسي المصري لكتابه التاريخ بشكل عام ، وإن بدأ بعض التحول في هذا الاتجاه في الفترة الأخيرة^(٤٤) . وهذا رغم أن هذا الموضوع أصبح يجذب الانتباه على النطاق الدولي بشكل متزايد منذ ظهور العالم الثالث ككتلة ذات ثقل في صناعة الأحداث^(٤٥) .

والثانية التنبيه إلى أن ثمة شيئاً هو الحركة التلقائية الجماهيرية ، ذات سمات وصفات تختلف — بدرجات وحسب الظروف — عن تلك الخاصة بالمنظمات .

وبهذا ، فكتابات طارق البشري بالذات تحتوي على نقد صائب للفكر الماركسي المصري التقليدي الذي لا يتساءل عادة حتى عن وجود الجماهير الشعبية ككيان مستقل عنه أو يختلف عن عالم هذا الفكر الماركسي . وفي تقديرنا أن جانباً من العديد من المزايا التي لقيتها الحركة الماركسية المصرية — بالرغم من إنجازاتها الهائلة — يرجع إلى هذا القصور .

لقد أثار طارق البشري القضية ، وهذا فضل يسجل له . ولكنه في الحقيقة لم يحلها . وذلك لأنه بحث عن مفتاحها في التيار الرجعي للشعبوية الإسلامية المصرية ، في تيار فكري متخلف يعبر عن فئات اجتماعية وسطي معنية ، مختلطة الشخصية ، من فئات الشعب المصري . وهي فئات أثبت التاريخ عجزها الخلفي عن السير في ثبات نحو التقدم من تلقاء ذاتها .

(٤٣) انظر مثلاً للفتحية مجلة الإحصاء في فبراير ١٩٧٧ بعنوان « رفضنا الأمة ثورة حراء فكانت ليلة سواد » . وكتب أحمد حسين في هذا العدد من الإحصاء مقالاً على أحداث يناير بقوله « لقد تجرع الشعب الاشتراكية مرا علقها ، فلحق فيها المذابح وآلام السنين » .

(٤٤) انظر بشكل خاص بعض أوجه النشاط للجنة الدفاع عن الطاقة القومية بالقاهرة ، وبعض الدراسات في سلسلة قضايا فكرية التي يصدرها محمود أمين العالم .

(٤٥) انظر فقرات مطرفة من كتاب البولسكو مشروع خطة على المدى المتوسط (١٩٨٤ — ١٩٨٩) ، باريس ، ١٩٨٣ ، وخاصة ص ٢٦ (بالفرنسية) .

الصراع الفكرى وأثره فى الالتزام والموضوعية فى كتابة التاريخ — دراسة فى بحث الأستاذ أحمد صادق سعد*

طارق البشرى

الحقيقة أنه مع اعتيادى البحث عن نقاط الالتقاء ، ومع هوايتى تصور آراء الآخرين من داخلها ومحاولة تفهم سياقها الذاتى ، لم أستطع أن أمارس هذين الأمرين عند قرائتى للورقة التى قدمها الأستاذ صادق سعد . وذلك فيما يبدو يرجع لأسباب :

أولهما : أن الأدوات التى استخدمها الأستاذ الباحث هى أدخلت فى إجراءات الحرب الفكرية منها فى وسائل الحوار . والحرب الفكرية كما عبرت لسيادتكم فى مداخلتى الأولى فى هذه الندوة تقتضى إغلاق الحدود ومنع التعامل ... إلخ .
ثانيهما : أن الأستاذ الباحث استخدم ما تقتضيه هذه الحالة مما أظهر عمله بوصفه ممارسة للعمل السياسى أكثر منها بحثاً علمياً .

بدا لى أن حديثى أمام حضراتكم قد يكون أكثر نفعاً ، إذا استطعت أن أقدم محاولة لدراسة ورقة الأستاذ صادق وتحليلها ، من زاوية إيضاح وسائل « الصراع الفكرى » التى استخدمها سيادته ، ولعل بهذا أكون ساهمت فى أعمال الندوة بتقديم ملاحظات حول حالة مدرّسة تتعلق بموضوع « الالتزام والموضوعية » فى كتابة التاريخ . وأنا أهدى هذه الملاحظات إلى روح مالك بن نبي الذى كانت تشغله مسألة « أدوات الصراع الفكرى » وأساليبه .

أولاً : قام الأستاذ الباحث بتعديل الرأى الذى ينقله وهو ينقله ، لم يأخذ القول كما هو ، إنما عدل من هيئته وصورته ، أو أنه زحزحه عن موضعه ليضعه فى مرمى قنائفه الفكرية وليكون فى نقطة التصويب التى تقدر عليها أسلحته وموقفه هو . فهو يقول إن معيارى فى التقييم هو مسألة « الاستقلال الوطنى » وهذا صحيح . ثم يزيد قائلاً « ولكنه يركزها فى الناحية الثقافية والهوية الحضارية المتميزة .. » وهنا جاءت الزحزحة وتعديل وضع الفكرة لتكون فى مرماه ، فأنا لم أركزها هكذا إلى وضعتها مع جانبى الاستقلال السياسى والاقتصادى .

ثم هو يزحزح قولى أيضاً بشأن المشروع الناصرى ، فيذكر أننى أرى « السبب الرئيسى لانكسار المشروع الناصرى فى أنه كان مقتبساً من .. معات الغربية .. وليس فى عدم إطلاقه الإمكانيات الديمقراطية لصيغة الجماهير الشعبية وتنظيمها » ويشير فى ذلك إلى ما قلته فى صفحة ٤١ من مقدمة كتابى « الحركة السياسية » .

وصفحة ٤١ هذه تقول ما يلى : « كما نلاحظ خطورة الاستبعاد الثقافى فيما شاهدناه من تجارب استقلالنا الأخير فى الخمسينات ، فرغم أنها تجارب بنيت على قاعدة سياسية واقتصادية مستقلة ، إلا أنها آلت بنا إلى نوع من الضياع أمام الهجمة الاستعمارية التى عاودتنا ، وفى ظنى أن سبب هذا الضياع ، يعود فيها يعود ، إلى أن هذه التجربة ، رغم كل حللها من الغرب ، أقامت مشروع نهضتها على صورة انقيست من نماذج مجتمعات الغرب .. » .

وواضح أننى لم أكن أتحدث عن سبب انكسار المشروع الناصرى فى هذه المقدمة ، ولكننى كنت أتحدث عن سبب ما اعتبرته « ضياعاً » آل إليه أمرنا بعد الهجمة الاستعمارية التى عاودتنا . ثم إن عبارة « يعود فيها يعود » تعنى أن السبب لا يرجع إلى نزعة التغريب وحدها ، وهذه العبارة لا تصنف الأسباب من رئيسى وثانوى ، والفقرات السابقة توضح مساحة القول ، ولم يكن سياق الحديث يتعلق بأسباب انكسار المشروع الناصرى ، ولكنه يدور حول أهمية الموروث الحضارى فى تأكيد خواص التميز فى الدولة التى تكافح الاستعمار .

* لم تكن هذه الورقة ضمن الأعمال الأصلية للندوة . لكن المشاركين قرروا ضمها لأوراق الندوة .

ومن جهة أخرى فالأستاذ الباحث لا يصح حديثه في مقدمة كتاب ولكنه يتكلم عن فكر شخص ما ، وهذا المبحوث فكره نشر كتاباً عن الديمقراطية والناصرية في ١٩٧٥ ، وكتاباً آخر عن الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو في يناير ١٩٨٧ ، وبين النشرين كتابات مقالية وندوات وغيرها ، وكل ذلك لم يكن يدعه يشك في موقفه بالنسبة لجوانب ضعف المشروع الناصري ولأسباب انتكاسه . ولكنه ألغى كل ذلك بمباراة واحدة ذكرت كما تذكر المسلمات في يسر وسهولة خادعة .

وعلى الجملة فما صنعه الباحث أنه حيث كنت أتكلم عن عنصر واحد يتعلق بالجانب العقيدى الحضارى أريد أن أضيفه إلى العنصرين السياسى والاقتصادى ، والواضح من تكرار القول أننى أضيف ، اقتضى وضع « الصراع الفكرى » الذى اتخذته الباحث أن يزحرج ما اعتبره « إضافة » إلى ما رأى أن يصوره استبدالاً ليوحي للقارىء أننى أستعيض عن الجانبين الأولين بالجانب الأخير وحده . أما كونى لم أتكلم في المقدمة عن السببين السياسى والاقتصادى فلائهما واردان بالكتاب نفسه الذى أعهد نشره .

ولكن الأستاذ الباحث لم يفتأ يكرر قوله إننى فيما كتبت فصلت العنصر العقيدى أو الفئاضل عن العنصرين السياسى والاقتصادى .. ولا أدري كيف يمكن أن تعبر « الإضافة » فصلاً .

ثانياً : الأسلوب الثانى الذى اتبعه الباحث هو تحويل الفكرة المجردة إلى فكرة مشخصة ، والفكرة المشخصة تكون أسهل في الطعن عليها ، ذلك أنه يكلمك بشأن أن تقرنها بمؤسسة من المؤسسات التى قامت عليها في فترة ما أو شخص ارتبط بها في وقت معين ، فإذا أنت تؤكد على هذا الاقتران وتفترض ضمناً أو صراحة أنه قران لصيق غير منفك ثم يحيل سهامك على مطاحن الكائن المشخص ، وهذا عادة ما يحيل الخصام إلى صيفه بأدوات الصراع الفكرى ، يحاول أن يقول الفكرة كما لو كان يلم مارداً ويومه في قمقم ، ثم ينال على القمقم بكل ما يمكن أن يوجه إلى هذا الكائن المشخص من أعطاء وثغرات ومشاكل .. إلخ . وهذا يعطيك من مناقشة الفكرة والتعرض لما دون ذلك . ويكثر استخدام هذا الأسلوب في قضايا السياسة عندما تمح الفروق بين الفكرة السياسية وبين المؤسسة السياسية أو الأنشطة السياسية الملموسة ، وتضرب الأولى بالأخيرة .

وأنا تكلمت عن المسألة التى يناقشها الأستاذ الباحث ، في مقدمة كتاب الحركة السياسية وفي عدد آخر من الدراسات ، وهو ذات القول إنما يرد أحياناً في سياق موضوع محدد أو يرد في سياق آخر ، والمقدمة تجاهه تجري داخل الكتاب الذى تقدمه ، لا سيما أنها تشتمل على تحفظات على ما ورد بالكتاب بشأن تيار سياسى معين أو جماعة محددة ، ولقد كان حديثى في المقدمة عاماً . وأصول الحوار أن تنظر لأى فكرة في منطقتها ، وأن تجردها من سياق نشرها كضرورة لفحص الفكرة في ذاتها إن كان هذا يهم المتحاور ، ثم يعمل فيها وجوه النقد الملائمة .

ولكن الأستاذ الباحث ، أمسك بفكرة مجردة وشخصها وقال « نقطة الانطلاق عند البشرى هي البحث عن التحرر من السيطرة الاستعمارية الأجنبية ، ويستتبع ذلك بالضرورة لديه التحرر من السيطرة الفكرية الأجنبية (الفكر الوافد) ، وطوق النجاة في هذا التمسك بالفكرة الأصلية واللصيقة بالخصوصية الوطنية والفكرية التى يجدها في الإسلام (الفكر الموروث) ، وفي رأيه أن هذا الفكر يمثل في جماعة الإخوان المسلمين .. » .

هذه العبارة الأخيرة هي ما جرى به التشخيص ، فهو لم يستخلص العموم من الخصوص ليناقشه بمسبانه فكراً سياسياً ، ولكنه يأتى العموم نفسه فيخصصه ويعرفه فيما رآه من ظروف ملموسة لحركة سياسية واحدة . هذا الأسلوب نراه مورس ضد الماركسية في تشخيصها في التجربة السوفيتية وضد الجامعة الإسلامية بتشخيصها في الدولة العثمانية وضد الوحدة العربية بتشخيصها في تجربة ٢٣ يوليو . فعلياً جميعاً أياً كانت مشاربنا الفكرية أن نتحسب لهذا الأسلوب .

والحاصل أن الأستاذ الباحث فور إجراء هذا التشخيص انتقل بسرعة إلى الحديث عما يراه بشأن جماعة الإخوان المسلمين .

والسؤال الذي يمكن أن أثيره طعنًا في هذا المنهج ، ما رأيك في تلك الأقوال العامة بصرف النظر عن موضوع الإخوان المسلمين . لقد ذكر أنه لا يستبعد وجود فكر إسلامي يربط الدين والدولة ولن يكون رجعيًا ويكون تقدميًا ، وذكر ذلك في النهاية إنما يعنى تنبيه إلى وجود فكرة مجردة هنا ، ولكنه لم يذهب أبعد من ذلك في دراسة الفكرة ، وهو ما كان يجب أصلاً أن يفعله .

ثالثاً : ذكر الباحث عن الإخوان حديثاً معاداً منذ الأربعينات يتمثل فيما هاجم به الماركسيون الإخوان ومصر الفتاة من هم التعصب والوقوف مع الاستعمار والفاشية وأنهم ... وأنهم ... إلخ . وقد لفتت نظري أول عبارة ساقها في تقويمه السياسى لجماعة الإخوان ، قال « لا نجادل في أن الصيغة التي صاغ بها هذه الجماعة لم تدع صراحة أبداً إلى استمرار السيطرة الاستعمارية على مصر .. » ثم يادر بالتحفظ بأن ثمة أقوالاً عن علاقتهم بالإنجليز . وأنا أترك لحضراتكم تأمل هذا النوع من الكتابة والحكم التاريخي على جماعة ما أيًا كانت بهذه العبارة ، وكيف لفت المعاني في الألفاظ .

وعلى العموم ، يعتبرني واقفاً مع الرجعية إلا أن أصدق أن من حارب في فلسطين سنة ١٩٤٨ كان خادماً للاستعمار أو مجروح الوطنية ، وأن من أبدوا هجرة اليهود إلى فلسطين في الأربعينات أو اعتبروا ذلك مسألة ثانوية ، ومن أبدوا إنشاء الدولة اليهودية عاجلاً أو آجلاً ، هم الناهضون ضد الاستعمار . أترك لحضراتكم تقويم هذا المنهج في التقويم ، ولا أقصد إدانة أحد فأنا أبعد ما أكون عن ذلك ولكن التزاماً بالموضوعية التي هي موضوع الندوة .

وبالمعيار ذاته فإنه مطلوب لدى الباحث فيما يبدو أن تعتبر من أراقوا دماغهم في كفاح القناة سنة ١٩٥١ مقصرين مغرضين ، وأن من بذلوا الجهد الأقل هم وحدهم المكافحون . ومطلوب أيضاً في إطار موضوعية الأستاذ الباحث أن اعتبر تصفية الملك والسعديين لتنظيم الإخوان وقتل مرشدتهم واعتقالهم وتعليبهم في السجون ، اعتبر أن هذا « تناقضات ثانوية » كما ذكر في بحثه . مطلوب أبداً لديه إدانة الإخوان لخاصمة عهد الناصر بعد ظهور سياساته الوطنية وألا ندين من خاصموا عهد الناصر ووقفوا ضده فترات طويلة في الخمسينات والستينات من اليسار المصري .

أكرر قولي أنني أبعد ما أكون عن اتهام أحد بشيء ، فنحن نحاول أن نفهم . وأعرض على حضراتكم كيف أعمل الأستاذ الباحث معايير في موضوعه لأني هنا أبحث بحته .. وأقدم هنا عينة لموضوعية البحث العلمي التاريخي في ندوة خصصت لهذا الغرض .

رابعاً : ومن أدوات الصراع الفكرى التي اتبعت هنا تشتيت الواقع وبعبثته ، أى الاعتراف بالحقيقة الواقعة مع رفض أنها شيء واحد ومع السعى لتجزئتها . إن هذا الأسلوب اتبعه خصوم النظم الماركسية إذ حوّلوا إلى ماركسيات عديدة كما تعلمون وبالفوا في خصوصيات كل تجربة وقللوا من أهمية الملاحم المتشابهة ، ثم ينكرون بعد ذلك أن ثمة عموميات للنظام الماركسى أو خصائص مشتركة وعامة .

هذا الأسلوب ذاته استخدمه الباحث بالنسبة للإسلام في مصر . فذكر أولاً أن الإسلامية هي الحركة الرئيسية للتراث الفكرى المصرى إلا أنها شديدة التنوع ، ففيها عناصر شيعية فاطمية وخارجية ومهدوية وبها فلسفة يونانية ومؤثرات صوفية هندية وفيها « المزاج » الفارسى والمرترقة الأتراك والمماليك المغول والتنظيمات العثمانية وذكر أن الفكر الشعبى متنوع العناصر والمركبات .. من عناصر على هوامش الإسلام وأخرى فرعونية وشيعية فاطمية وخارجية .. إلخ .

هذا التصوير للتراث ولل فكر الشعي كما يصوره الباحث يماثل التصوير الفسيفسائي الذي صور به كرومر الجماعة السياسية المصرية سنة ١٩٠٨ وأسماء « جماعة دولية » وذكر أنها تتكون من مسلمين ومسيحيين وأوربيين وآسيويين وإفريقيين وكل ذلك ينجح ذات النهج .

ويتصل بهذا الأسلوب تشتيت الفكرة وبعبثها لضرب أجزاءها بعضها ببعض ، ونحن نعلم منهج أن الشيء يحمل نقيضه ، وهو يمكن من تفسير ظواهر هامة ولكن يتحول في أيدي البعض إلى تمويه الظواهر وإخفاء خصائصها وسماتها الأساسية . وحدث ذلك هنا عندما يذكر أن في الموروث والفدا وفي الوافد مبروراً ويحدث ذلك لا لتكون معرفتنا أدق ، ولكن لتضارب الخصائص فنبدل الجهد لتضخيم المضمر وتلطيف الظاهر ، حتى يتداخل في رمادية ولا أدريه بديعة .

وكت أود ألا يغفل الباحث عن منهج آخر وهو قياس الظواهر بخصائصها العامة والوجوه الغالبة لها ، أي بكيفياتها الرئيسية . فثمة كيف أو وصف عام لأمة ظاهرة ، وإذا كان الحى ينطوى على عنصر فناء والمكس ، فثمة صفة غالبية يوصف بها الشيء وتتحدد سماته وتضبط حركته في التعامل معه .

ونحن عندما نتكلم عن الموروث إنما نشير إلى جملة العقائد والقيم والمؤسسات وأنماط العيش والسلوك التي المحدت إلينا من الأجيال التي سبقتنا « قبل أن يجرى الاحتكاك بالغرب في القرنين الماضيين » ، ويقصد بالوافد ما جاء إلينا من الغرب .. هذه الأمور في هذين القرنين . والتحديد يرد هنا من أننا نتكلم ونشير إلى ظواهر قابلة للضبط والمحصر وذلك في صدد مشكلة القدم بين هاتين الظاهرتين في الوضع التاريخي الراهن للمسألة ، أما ما يعد موروثاً ووافداً في عصور تاريخية أخرى فليس هذا موضع مشكلتنا الراهنة . وليس محل الحوار أو محل الصراع الفكرى .

سادساً : إن الباحث يربط بين الوطنية القومية المصرية وبين الرأسمالية ، وبين الوطنية الإسلامية وبين ما قبل الرأسمالية ، ومنطقه يصل حقاً إلى ما بعد الرأسمالية والاشتراكية . هذا الربط غير المنفك بين فكرة محددة ونظام سياسى اجتماعى محدد أراه خاطئاً مصطنعاً ومجدباً من حيث قدرته على تفسير الظواهر . وقد تعرضت لهذا في موضع آخر ، كما أن حديثه عن علاقة الملك بالإخوان ومصر الفتاة ناقشته في المقدمة التي تعرض لها ، وهجومه التقليدى على هذين التيارين ناقشته في فصل الحركة الشيوعية من كتاب « المسلمون والأقطاب » . وقد بقيت نقطة أخرى تتعلق بما أشار إليه من حركة الجماهير التلقائية وعن الوعى . لأننا نشاهد في حديث الأستاذ الباحث مشكلاً هاماً . فهو قد ذكر في كتابه « صفحات من اليسار المصرى » أن الحركات الماركسية نشأت في أوساط مثقفة ثقافة غربية وظلت محصورة فيها وفي مراكز صغيرة بين العمال وظلوا يشعرون فعلاً في مصر أن هناك حاللاً ضخماً بينهم وبين الجماهير الشعبية الواسعة من الفقراء والمعلمين في المدينة والريف . إن الحركة الماركسية لم تستوعب تراث الشعب الماضى وأساليبه وأشكال حياته . ويدلو من قراءة ورقته الأخيرة أن هذا البصر الفكرى لا يزال يلازمه .

هذا هو وضع هذا الجيل من الحركة التي تؤمن بفكر سياسى يفترض فيها أنها تميل إلى الفقراء والمعلمين دون غيرهم . إن الحقنة هي هذه الفجوة الهائلة بين الفرض والواقع وكيف تستطيع أن تستبقى دعوة تمثيل جماعة بينك وبينها كل هذا البعد ، بل هي على الدوام تقف مع من تتصور أنهم ضدك سياسياً . صيغة الرجعيون وشعيون والتقدميون معزولون . ولكن ينفى ما أثير لدى الباحث تلك المفارقة الهائلة التي نحسها في بحثه بين أن الوعى في جانب والجماهير (التلقائية) في جانب . أنا أوضح هذا المأزق لأنه هام للغاية ولأنه يلقى ظلالاً من الشك الكثيف حول مدى إمكان استمرار اقتران مطلب الديمقراطية بما يحتره الباحث « وعياً » سياسياً . إن التفكير النخبوى والتوجه النخبوى لا بد أن يقترب من هذا التيار ، وهو ما لن يحدث إذا لم نحسم قضية التناقض بين الجماهير والوعى .

المنافسة

(١) أ. جمال زهران :

أعتقد أن وجود الأستاذين طه سعد عثمان وعطية الصبري على المنصة يعد إضافة حقيقية إلى البحث العلمي وتأكيدها لأن كتابة التاريخ ليست هي دور المؤرخ . فحسب ، بل دور أصحاب الشأن أيضاً . وأتفق مع الأستاذ طه عثمان في دعوته لضرورة إعادة كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية خاصة أنه منذ انتفاضة فبراير ١٩٤٦ . والتي تحالف فيها العمال مع الطلبة وإسهامات الأكاديميين في هذا المجال محدودة .

والسؤال هو أين دور المنظمات العمالية وجهات الضغط داخلها ؟ وأين وزن النقابات المختلفة في صنع القرار السياسي والاقتصادي وغيره ؟ ومن هم القيادات العمالية الآن وتاريخهم ودورهم في الدفاع عن قضايا العمال أو استمرار الأوضاع القائمة على ما هي عليه ؟ لقد قدم أ . طه عثمان نفسه على أنه من شيوا الحيمة ، ومن المعروف أن شيوا الحيمة منطقة عمالية ذات وزن في الحركة العمالية . ومن هذا المنطلق أذهب أيضاً إلى دراسة هذه المنطقة لأهميتها ودورها في تاريخ الحركة العمالية . وائى أقوم بمجهود متواضع في هذا المجال بدراسة دور الطبقة العاملة في شيوا الحيمة دراسة مقارنة بين الستينات والسبعينات .

(٢) أ. نبيل عبد الفتاح :

فيما يتعلق بالورقة المقدمة من الزميل عطية الصبري والزميل سيد عشموى .. أرى أن ثمة « طابعاً حماسياً » في صياغتها ، وقد ترك ذلك تأثيره في تقديم دور الحركات العمالية والفلاحية في مصر . وللأسف أن هذا المنهج يسود كتابات كثير من المؤرخين الذين هم جزء من نسيج الحركات السياسية في مصر . وفي اعتقادي أن يكون المرء فاعلاً في حركة ورواية عنها شيء ، وأن يكون مؤرخاً لها شيء آخر تماماً . المنهج هنا يكون منهجاً ذاتياً وإن تدرج ببعض الألفاظ الفائرة في التراث النظرى للماركسية .

الخطورة الثانية هي النزعة القياسية في تطبيق القوانين للماركسية في الجدل والتطور الاجتماعي والسياسي وفي التحليل . فالواقع أن أغلب المؤرخين داخل هذا التيار ، وليس كلهم ، فشلوا في تطويع هذا التراث إن لم يكن « تطبيعه » — إذا شئنا استخدام هذا التعبير « سوء السمعة » — مع الواقع الاجتماعي في مصر بكل خصوصياته . وهو الأمر الذي أدى إلى التضخيم أحياناً من دور الحركة الماركسية في بعض الفترات التاريخية بحيث يخرج المرء بانطباع عام وهو أن الحركة الماركسية المصرية هي محور الحياة السياسية المصرية ومظهر حيويته وفاعليتها في مراحل تطورها كافة . ولاشك في أن التيار الماركسي بكافة فروعه ومناهجه ومنظوماته السياسية قد قدم تضحيات لا يستطیع إنكارها إلا جاحد . ولكن في ذات الوقت أن الرؤية الجماعية من الدافع لا تؤدي إلى تعجيد الذات فقط ، ولكنها تحول دون تطوير التيار السياسي الاجتماعي بأبعته الفكرية والتنظيمية . وهو الأمر الذي أرجو أن تتلافاه .. ليس فقط بالنسبة للتيار اليساري ، ولكن أيضاً بين مدارس الفكر والعمل السياسي كافة في بلادنا .

وثمة حديث شائع في الكلام عن الحركات الثقافية وعن الحركة الفلاحية والحركة العمالية وكذلك حديث عن الشعب والجمهورية . وفي تقديري أن هذا ضرب من التعمية في الكتابة التاريخية . والسؤال هنا .. أى شعب وأى جمهور ؟ .. لسنا أمام كيانات خامسة .. من في الشعب ؟ ومن في الجمهور ؟ هذا هو السؤال الذي ينبغي أن يضعه المحلل السياسي أو للمؤرخ الاجتماعي .

وفيما يتعلق بما قاله أ . أحمد صادق سعد . وأعتقد أن الحديث عن الخصوصية أو الذاتية الثقافية قد أصبح موضع اهتمام كبير ليس في بلادنا فقط وإنما في كافة الدوائر الأكاديمية الغربية والعربية في بلادنا ، وفي العالم العربي ، حدثت مجموعة من المراجعات عشية الثورة الإيرانية وارتبطت بها ظاهرة سماها البعض « الترحال الثقافي » من تيار إلى آخر . فراجع « أدونيس » عن كل تراثه وبدأ يتحدث عشية الثورة الإيرانية هو وأنور عبد الملك وآخرين عن الانتقال من المثقف العسكري إلى ولاية « الفقيه » . ثم حدث بعد ذلك أن ظهرت الانتكاسات الخاصة بحقوق الإنسان وانفردت عقد الجبهة الكبيرة التي ساهمت في تحطيم النظام الشاهنشاهي وسيطرة جماعة الآيات على الثورة الإيرانية .

بالطبع ليس لي أن أصدر أحكاماً « قيمة » على الإطلاق . وإنما مسار الأحداث فيما يتعلق بظهور ظاهرة الترحال الثقافي يثير في الواقع مسألة « الذبذبية الفكرية » الموجودة في المجتمع المصري . ولكن للأسف أن التيارات الحديثة كافة في بلادنا لا تولي مسألة اللاتية الثقافية أهمية على الإطلاق ، والذين يتحدثون عن التراث لا يعرفون عن أي تراث يتحدثون !! فليس المطلوب أن نُحْيِ الماضي وسلطانه بكل أبعاده لأنه ينطوي على جوانب كثيرة قد اندثرت فعلاً .

إن حقيقة ما يدور اليوم بين مدارس الفكر والعمل السياسي كافة هي في اعتقادي أنه يجري بين سلفيات يُعاد إنتاجها بين الحين والآخر . وهي سلفيات تعاني من قطعة مزدوجة . فمن ناحية هي قطعة من حيث إنها جزء من التراث السياسي الغربي ولا زالت تعيد إنتاج أفكارها الأولى والتي تم نسخها في بلدان المنشأ . وقطعة أخرى هي الانفصال وعدم أقامة الأفكار ونظمها وتطبيقها على الواقع الاجتماعي . ناهيك عن أن القوى الحديثة لا تستطيع القول إنها تمثل ثقافة عضوية في المجتمع . أما التيار الاعتراضي السلفي فهو ذاته يُعيد في خطابه إعادة إنتاج نظام الأفكار المغلق في حين أن قواه التي دخلت البرلمان في اللحظة الراهنة لم تستطع أن تقدم لنا برنامجاً « معرفياً » ، وغاية ما قدمته في عطائها البرلماني والسياسي لا يزيد عن أنها تطرح ذات الأفكار الرأسمالية موشاة بأفكار مستقاة من الأصول .

وأخيراً فإننا صنعنا — في النص الإسلامي الحديث — « الغرب » على الموى الخاص بنا ثم تناقشه بناءً على « الصورة » التي صنعناها نحن ولكننا لا نناقش الغرب بنفس المنطق ونفس الحيوية التي كانت أيام عز الإسلام . وهنا مقتل الحركة الإسلامية ومقتل السلفيات الأخرى أيضاً التي تجري بينها حروب فكرية أقرب إلى حروب طواحين الهواء !

(٣) د . محمود عبد الفضيل :

أعتقد بصدد خصوصية هذه الجلسة أن بين المتحدثين رجالاً عاشوا في أتون واقع الصراع الطبقي في المجتمع وإن كان فيما جاء في الأوراق بعض المغالاة الخالية في بعض القضايا التاريخية . ولكنها مادة حية من التاريخ الحي وليست « معلة » . وهذا شيء يجب أن نحتر به حتى نخلق الفجوة أو « الخلف » — كما يقول طارق البشري — بين النخبة والجماهير . ومن هذا المنطلق فأنا أثنى على الكتابات التي قدمت ، وبالذات أعتبر أن ورقة الأخ عطية الصوري ترقى بمعايير علمية كثيرة إلى البحث العلمي الجاد وأعتقد أن ورقة الأخ سعد عثمان هي تلخيص لتجربة جيل كامل من النقبائين .

وأعتقد أن عدداً كبيراً من الكتابات التاريخية للنخبة الملققة اليسارية حول الطبقة العاملة والفلاحين — وأنا واحد من أصحاب هذه الكتابات — ظلت كتابات فوقية تعمل على الوثائق الداعية والخارجية لكنها لم تُعص فيما يُسمى بالتاريخ المعني أو المعاش . ونموذج لذلك ما كتب عن إضراب كفر الدوار الشهير ، الذي تم تناوله من وجهة نظر رجال الأعمال ، دراسة لم تركز على آليات الإضراب وكيفية تنفيذه ومن هي قياداته وأسلوب تسليم « الوردى » في المصنع ودلالة الإضراب تاريخياً .

لقد أطلق « محمد سيد أحمد » مقولة أنه خلال الفترة الناصرية قد تم تأميم الصراع الطبقي . وأنا لأرى ذلك . فالصراع الطبقي خلال الفترة الناصرية لم يؤم وكانت له مظاهره مثل إضراب المدرسين وخلافه . وكانت هناك إضرابات مكبوتة وغير مكبوتة . ولم يدرس أحد هذا التاريخ الحي المُعاش في أكثر من موقع . وهذه أمثلة تبين مدى القصور في معرفتنا .

لماذا ؟ .. لأن المثقفين واليساريين في بلادنا أصابهم آفة شديدة وهي الولع بالمناقشات النظرية التي تحكم إلى النصوص بالدرجة الأولى ولا تحكم إلى الواقع المُعاش . وأنا أشدد على هذه النقطة فالواقع يتغير ومعاملة النصوص تتم بطريقة دينية ، ومن هنا سلت بهم هزائم عملية شديدة رغم الإخلاص والجسارة .

القضية إذن أن ندرس تضاريس الواقع وآلياته وهذا هو الفرق بين من يبحث في « الرياضة البحتة » بطريقة النظرية والبرهان — وهذا المطلوب في حد ذاته — ومن يريد أن يغير الواقع وينشئه فيجب أن يكون أقرب « للمهندس » الذي يمتلك حاسة عملية Sense of Concrete أي يعرف كيفية استخدام المعادلة وأي حدود تتبع لها في إطار « هندسة البناء » .

هذه هي الإشكالية الحقيقية ويجب أن نهم بها لكي نستطيع حل بعض المشكلات . فعلى سبيل المثال عندما نتناول مسألة آليات الانتقال مما يسمى بمراحل ما قبل الرأسمالية إلى ما بعد الرأسمالية ، نجد من يتكلم عن طبقة عاملة خالصة أو طبقة فلاحية خالصة .. وهذا الكلام غير صحيح لأن الواقع العملي يقول غير ذلك .. يقول إن هناك الفلاح — العامل ذو الصفة المركبة ، كذلك سوف نجد ريف — المدينة وهو الذى تتحرك فيه التيارات الإسلامية الآن . فلم يعد هناك ريف وحده أو مدينة وحدها . والفهم الخاطئ ناتج عن بعدنا عن الواقع كما هو موجود ولجئنا إلى الكتب !!

أيضاً حين نتكلم عن أقسام الفلاحين ونقول فلاحين متوسطين أو صغار وما إلى ذلك .. هذا لا يُحسم نظرياً بالرجوع إلى كتاب مرجعى في تطور الرأسمالية في روسيا !! لأن أقسام الفلاحين — وأنا أحد الذين درسوا هذا الموضوع بقدر من الإقتراب — تختلف من منطقة إلى أخرى . فكفر الشيخ لأنها تسير وفق نظام مشاركة على المحصول ومزارعة تختلف فئات الفلاحين فيها ، والفلاحون الخاضعون للتفتيش الملكى مثلاً يختلفون عن فلاحين تاهين « للعزب » « والوسيات » .. ولعل الذين اقتربوا من هذه الحقيقة هم الروائيون وليس المؤرخون أو الاقتصاديون .

إن روايات مثل « الوسية » أو « الأرض » أو « أهام الإنسان السبعة » ، قد اقتربت من الباب الخلفى لهذه الخصوصيات لأنه لا توجد صورة إجمالية للريف المصرى — وأنا أحد الذين يتفقدون عمل شخصياً لأنه كان إجمالياً أشد من اللازم — ولا تصلح الصورة الإجمالية لدراسة الريف المصرى .

وهذا يرتبط أيضاً بتحديد وضبط المصطلحات . فما هو الفرق على سبيل المثال بين التمرد والانتفاضة أو الحدث أو الحركة الثورية ؟ في رأى أن مصطلح الحركة الفلاحية تميز محايد إما لا يحسم شيئاً .. هذا المصطلح هو أكثر المصطلحات عمومية . لأن تفسير الحدث مثلاً يجب أن يتضمن توقيت الهجوم على « الجرن » .. متى ؟ وهل كان مجرد حدث أم كان تمرداً ؟ وهل تدخل البوليس أم لا ؟

وبالنسبة هناك رسالة دكتوراه قدمت منذ عام أو أكثر عن نزاعات الفلاحين ، واحتمدت إلى حد كبير على محاضر النهاية والبوليس .. وظهر أن القضايا لم تكن إجمارات أو ملكيات . ولكن تلك النزاعات كان لها علاقة بخصوصية « حقوق الانتفاع » في علاقات الإنتاج في المنطقة العربية عموماً ومصر خصوصاً . هذه أهم من « ملكية الرقبة » . وعلى سبيل المثال « منادى السيارات » الذى يفرض إتاحة له حق انتفاع وليس حق ملكية . وجميع أشكال حقوق الانتفاع وترتيب درجات في تلك الحقوق هي التى جعلت من سوق الأرضى والصراع على الإجمارات مصدراً من مصادر الصراع الطبقي الشديد . أما الملكية التى أعطوها كل تلك القدسية منذ فجر التاريخ مجرد شيء « اسمى » . والرجوع إلى المحاضر في أقسام البوليس وتحقيقات النهاية في نزاعات الفلاحين يُعد مصدراً غنياً للتاريخ الاجتماعى .

وهناك حديث دار حول « العصابات » في بحث د . سيد عشموى . ولؤد هنا أن أقول إن أحداً من مؤرخينا لم يفعل كما فعل المؤرخ الماركسى البريطانى « إيريك هوبسباوم » الذى تناول ظاهرة العصابات في الصين وله كتاب بعنوان Bandits . وقد أوضح فيه الأشكال الغريبة للصراعات في هذا البلد .

أخيراً أتناول مسألة العمل والعمال .. إن كل الكتابات التى قدمها الاقتصاديون والمؤرخون والاجتماعيون والنقابيون لم تدخل في خصوصيات وآليات سوق العمل . بمعنى أن هناك ثلاث خطوات في سوق العمل :

أولاً : « خطوة » التجنيد recruitment وهى معنية بمصدر الحصول على العامل .. هل يتم من طريق مقالوف أنفار ؟ أم من طريق إعلان في الجرائد أو أى وسيلة أخرى ؟ أو باعتصار طريقة دخول هذا الإنسان إلى سوق العمل .

ثانياً : « عقد العمل » .. هل هو مكتوب أم شفاهى ؟ وحتى الآن لم يدرس أحد أو يحلل هذه العقود .

ثالثاً : ما يسمى في الكتابات الغربية الحديثة « عملية العمل » نفسها « Le bour Process » أو العملية الانتاجية . هل هي عملية نصف إقطاعية أو نصف رأسمالية أو رأسمالية خالصة ؟ وفي هذه العملية يجب أن ندرس على سبيل المثال علاقة الملاحظ بالمهندس أو المهندس بصاحب العمل أو بالعامل ، وعلاقة العامل بمن هو أدنى منه وهكذا . وهذه قضايا معقدة . وإذا كان للنقابة من توصية فأرى أن تكون التوصية بانتقال دراسة التاريخ من البناء العلوى إلى البناء الصحى والغرض في هذه الآليات لعلنا نرى الطريق أكثر إنارة في المستقبل .

(٤) د . زكى البجيرى :

لقد تكلم د . عشاوى عن مسألة الفلاحين ويرى أن أي تغير في مصر بشكل عام لن يتم بمزول عن توجهات الحركة الفلاحية . وأنا أسأله عن مدى استمرارية هذه المقولة في ضوء التغيرات التي حدثت في الريف المصرى ؟ فقد حدثت هجرات كبيرة للفلاحين إلى الدول العربية وكذلك هجرات إلى المدن داخل مصر كما أن الفلاح في القرية قد تحول إلى التجارة أو العمل في بلدات المدن صباحاً والعمل في الحقل في المساء .

فما مدى استمرارية مقولة د . محمد أنيس أنه لا يمكن حدوث تغير أو تطور إلا من خلال الفلاحين ، على الرغم من أن بعض الدلالات التي أكدت ذلك مثل ما حدث في الصين لم تتكرر في أماكن أخرى ! الأمر يستلزم إعادة نظر باعتبار أن الحاضر محصلة للماضى وأن الطبقة الفلاحية وشرائحها ومعطياتها المادية في ضوء التغيرات أثارت معاني جديدة ومفهوماً جديداً واغتراباً جديداً للطبقة الفلاحية .

(٥) د . وليهم سليمان :

في حقيقة الأمر طارق البشرى يمثل بذاته مؤسسة شخصية للحوار . فقد فكر تفكيراً عميقاً وتأمل بشكل هادئ ويطوى ثم كتب كتابه الشهير « الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ » وأعقبه بكتاب آخر عن المسلمين والأقباط في إطار الجماعة الوطنية المصرية .

إلا أنه عاد وغير من مقدمة كتابه عن الحركة السياسية . وأنا أعرف طارق البشرى منذ مدة طويلة ونحن أصدقاء بكل ما تحمل تلك الكلمة من معاني ، وأعرف أن طارق قد كتب هذا الكتاب وهو « متدين » وغير من المقدمة والقاعدة الدينية راسخة بداخله . ولن نبحث هذه المقدمة ما توصل إليه من قبل من نتائج . وأنا أطمح في أن أقوم بدراسة هادئة عن تطور فكر طارق البشرى حيث إننى لا أتصور أن نجتزأ فكر طارق البشرى في عبارات ثم نناقش هذه العبارات !! وإن كنت أزعج أنه لم يقل بعد كلمته الأخيرة .. وجميعنا لم يقل بعد كلمته التالية في أي أمر مما بحثه ودرسه ، ونحن جميعاً نبحث عن الحقيقة ، والجميع المصرى معقد جداً ويحتاج إلى صبر وشجاعة للتوصل إلى حقيقة ما يجري فيه . وما كتبه طارق البشرى عن المسلمين والأقباط شيء عظيم وهو في توجهه الإسلامى الجديد « لا يعدل » . وأنا أزعج ذلك واستطيع أن أؤكد من النتائج الأساسية التي وصل إليها في كتابه عن المسلمين والأقباط .

(٦) أ . هشام عبد الغفار :

أولاً : بالنسبة لمسألة استمرار الثورة بالفلاحين .. هذا شيء طبيعى ومنطقي لأن الفلاحين جزء من المجتمع المصرى ، والجميع يعرفون أن كل الطبقات الاجتماعية التي قامت بثورة ١٩١٩ أصلها من الفلاحين .

ثانياً : بالنسبة للتميم الذى أطلقه د . سيد عن نمو الوعي الطبقي واستند إلى حادثة يتيمة (الاعتداء على قصر الباشا) .. فهى حادثة واحدة ولا يمكن أن نبني عليها مقولة نمو الوعي الطبقي ، فالوعي الطبقي لم يكن معروفاً في ذلك الوقت ولم يظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية .. لسبب بسيط جداً وهو أن الأمة كانت مجمعة حول الصراع الوطنى والمطالب السياسية ، وكانت هذه المطالب تحوى جانباً اقتصادياً بالمطالبة برفع العيب عن كاهل الفلاحين الذين عانوا من الظروف القاسية أثناء الحرب العالمية الثانية . .

أما بالنسبة للعمال فهى فئة لم تظهر بوضوح إلا بعد ثورة ١٩٥٢ لأن المصانع لم تنتشر بشكل موسع إلا بعد عام ١٩٥٢ .

(٧) أ . عادل شعبان :

أولاً : ليس صحيحاً ما أشار إليه د . عشاوى حول غياب الدراسات عن الحركة الفلاحية في مصر . فهناك دراسة أجيبرت في جامعة « بيليفيلد » في ألمانيا الغربية عن الحركات الفلاحية المصرية في هذا القرن وقد قام بها د . محمد مجدى حجازى .

ثانياً : إن نظرة د . عشموى للحركات الفلاحية نظرة مثالية جداً . لأنه يفترض أن الفلاحين قوة نضالية في المجتمع المصري . بالعكس إن محور الحركة الاجتماعية في هذا المجتمع هو « الطبقة الوسطى » . وبالتالي ماذا نتوقع في هذا الإطار من الفلاحين ؟

وسؤال للأستاذ طه عثمان ، باعتبارك نقابياً ولك دورك في الحركة العمالية : متى يمكن التأريخ لنشوء طبقة عاملة بمفهوم طبقة عاملة مصرية ؟ وبالنسبة للأستاذ عطية الصويق أسأله : هل أنشأ محمد علي بالفعل طبقة عمالية في مشروعه ؟

(٨) أ . حماد إبراهيم :

المتبع للأوساط البحثية في مصر يلاحظ شيوخ ظاهرة عطفية ، وهي أن الباحث فيما يقدمه من أبحاث وأوراق يتخذ موقفاً من اثنين . للموقف الأول يقوم على نفى التراث العلمي السابق ، وفي ضوء ذلك يبدأ الباحث من جديد وكأنه يبدأ الخطوة الأولى .

والموقف الثاني يقوم على اهتمام الدراسات السابقة بأنها تجاهلت وتناست موضوع البحث ، مثل الحركات الفلاحية في مصر حسبما يتصور د . عشموى الذي قال إن إسهامات البشري والدموق وعبد المعطي ورمضان قد تجاهلت الحركات الفلاحية .. وهنا يُحيل للكاتب أو للباحث أنه فتح فتحاً جديداً في مجاله وينهى أن يمر له ساجدين لجرد أنه يبدأ من جديد ! إن الباحث يرتكب خطأ منهجياً بذلك يقوم على تجاهل أهداف البحوث السابقة والإطار الزماني والمكاني لها . وليس من حقه أن يفعل ذلك لأنه من الواجب أن يُراعى قاعدة منهجية أصيلة تقول إنه ليس من حق أي إنسان كان أن يحاكم الآخرين إلا في إطار الحدود التي التزموا بها وحدودها لأنفسهم منذ البداية .

(٩) أ . أحمد كامل :

يقول أ . أحمد صادق « ماذا يقصد طارق البشري بمسألة التنظيمات الشعبية ؟ هل يقصد تنظيمات سياسية ؟ هل يقصد الجماهير ؟ أو الحركة الثقلانية ؟ إلى آخره .. » . وقد اقتطع نصاً يدل على هذا الخلط . ينما نجد في الفصل الأخير من كتاب أ . طارق البشري ص ٤٢ « عبارة يستعمل بها هذا الفصل ويقول فيها : « وقد سبق الإشارة إلى أنه في فبراير ١٩٤٦ تمكنت اللجنة (لجنة العمال والطلبة) ، وهي لجنة حديثة النشأة من عناصر سياسية جديدة ، تمكنت برغم الحذالة وضعف الروابط التنظيمية من أن تسيطر على الأحداث وتوجيه الجماهير في تحرك واحد ، ويمكن أن نتصور ماذا كان يمكن أن يحدث يوم الحريق لو بادرت التنظيمات الشعبية بعمل مشترك تمسك به زمام السلطة .. » . وفي السطر التالي مباشرة يذكر كلمة « التنظيمات الشعبية » . فلماذا يفهم القاريء من ذلك ؟

أنا أتصور أن أ . طارق يقصد التنظيمات غير النخبوية لأنه أشار إلى لجنة ١٩٤٦ .. وأنا أقول أن هناك قصداً ما في الدراسة المقدمة من الأستاذ أحمد صادق سعد ، وهو بالطبع أستاذ جليل ومن مدرسة ماركسية تطرح تياراً نقدياً منفتحاً ، ومن هؤلاء الأستاذ سعد زهران وهو مناضل عظيم .. لكن عندما ذكرت المثال السابق من الاقتطاع كنت أنه لحظوة ذلك ولا أقصد استقامة أو عدم استقامة .

فالمسألة هي عدم فهم للمنطق الداخلي لطارق البشري وتناوله لثلاثية التحرر القومي ، والهوية الحضارية ، والإخوان المسلمين . لكن إذا نظرت للمنطق الداخلي للأستاذ أحمد صادق سعد وحاولت تفكيكه قدر الإمكان لفهم المساجلة المطروحة الآن ، فسوف أجد أن هناك مستويين :

الأول : يمكن أن نسميه بالانحياز السياسي فعلاً . وهو المستوى المتعلق بمناقشة قصة السلفية — الإخوان المسلمون والظاهرة الإسلامية الراهنة — وما إذا كان الأستاذ أحمد صادق سعد قد وجد في الأستاذ طارق البشري ضالته أو لم يجد .

الثاني : وهو المستوى الذي أرجو أن يتجه له أ . طارق وكذلك السادة المتناظرون .. أن دراسة الأستاذ صادق سعد لم تتناول فقط الإخوان المسلمين والأستاذ طارق البشري وإنما تناولت موضوعين .. أولاً : ما أسماه « بالثقلانية » . وفي الحقيقة هو « يمين » الأستاذ طارق في هذا ، فيض كل المدارس في كفة والأستاذ طارق في كفة أخرى ويرى أن الأستاذ طارق البشري هو الذي استمرى

انتباهه وحقق في كتابه كشفاً عن التلقائية . وهو في ذلك يعارض بالأستاذ البشرى الدكتور رفعت السعيد ، ورفعت السعيد من المدرسة الماركسية التي تعانى من التبسيط في فهم التاريخ ويغيب عنها علم نفس اجتماعى لفهم الظواهر التاريخية . ثانياً : ما أسماه « بالمشوبة » وهو الطرح الذى يحمل ملامح الانفتاح النقدي والذى قدمه الأستاذ أحمد صادق سعد في مقال في مجلة « قضايا فكرية » . حيث تحدث عن القطاع المروحي الواسع بين قطبي العمل — رأس المال في بلدان مشوبة التطور . وارتأى أن يكون هناك امتداد لفكرة تحالف العمال والفلاحين . لذا لا أستطيع أن أحصر الحقيقة في هذه الدراسة العظيمة للأستاذ أحمد صادق سعد في حدود موضوع الإخوان المسلمين وطارق البشرى . فالأمر في النهاية معقد للغاية .

(١٠) أ . مسعد زهران :

مشكلة الندوة هي مشكلة المنهج وأنا أوقع أن تكون نتائج هذه الندوة سبباً في تعقيد المشكلة . لأن الأصل في الموضوع هو التشتت ١١ في هذه القاعة مملون لفرق مشتتة إجتماعياً وأيديولوجياً للطبقة المتوسطة المصرية . وهي غير ممثلة تمثيلاً عادلاً (الأستاذ طارق البشرى مثل لاقتناع إسلامي له قاعدة عربية وأعرض من غيرها أيديولوجياً في المجمع المصرى منذ عام ١٩٣٧) . وطبعاً هذا التشتت ناتج من ظروف اجتماعية واقتصادية وعالية عنيدة .

وأخشى مما سمعته اليوم في هذه الجلسة أنها قد أدخلت طابعاً سياسياً — وهذا طبيعى في الظروف التي نمر بها الآن — عبارة عن مناقشات وتقصيحات نظرية أو شبه نظرية للمواقف ، وإن كانت مشكلة المنهج في كتابة التاريخ من الحسنات التي تحسب للندوة لأنها فتحت الباب للنقاش فيها .

ولكن للأسف عندما نظرت إلى جدول أعمال الندوة لم أقتنع به في مجال إدارة حوار حول المنهج . لأن المنهج نابع من حقيقة أقوى منا جميعاً .. فقد دخلنا منذ قرنين تقريباً فيما يسمى بالعصر الحديث وكل الإنجازات في هذا العصر من صنع الحضارة الغربية التي نسميها نحن النظام العالمى .

والنظام العالمى للأسف يذكر على أنه النظام الاقتصادى العالمى أو أحياناً النظام الإعلامى العالمى .. إلى آخره . ولكنه لا يصبح نظاماً حضارياً عالمياً ! صحيح أن الجميع يعيش في ظل حضارة أدخلت طابع العالمية .. فالإنسان منا يرتدى الآن البذلة الغربية ويركب السيارة الغربية ويعيش بطريقة استهلاك للطاقة عالمية أيضاً .. ولكن هناك الخصوصية المحلية ، وجزء منها نابع من تكوينات اقتصادية — اجتماعية مهجنة من الرأسمالية الصناعية الحديثة وأساليب إنتاج سابقة على الرأسمالية وأيضاً من تركيبة حضارية مستمدة من الإيكولوجى أو من البيئة الطبيعية ومن التراث الذى دهمته الحضارة الصناعية بجهريتها وبسرعة إيقاعها الطاغية .

ونحن « غلابة » .. ونحاول المخلص من هذه المأساة ..

هناك تراجعها في الموضوع . ومن هنا الطابع التهجيني والفضيل الذى أصاب جميع من يسعون لتحقيق النموذج الكامل المصغى .. بالطبع أنا ماركسى قديم ، ولكن لا أستطيع أن أزعم هذا الآن . وربما كان عكس صدق الماركسى الأكثر ماركسية من غيره هو نفس المحك بالنسبة للإسلامى الذى يكون كذلك كلما كان أكثر أصولية ! وبعد ذلك خرج كل هذا إلى طريق مسدود أو بتعبير أدق طرق مسدودة . ومن هنا غلبة الاتجاهات المنهجية المهجنة التى سادت في ثورة ١٩١٩ وسادت في جيل المؤرخين الذى أعقب الثورة .

هل كان أحد يتصور ندوة مثل ذلك ومساجلات من هذا النوع ما بين شفيق غربال ومحمد رفعت ، ومحمد هاشم وأحمد أمين ، ومحمد حسين هيكل وطه حسين ؟ الإجابة بالطبع لا .. لأن هؤلاء كانوا متربعين على عرش الفكر والجامعة ولم تكن بينهم هذه الحدة وهذا المأزق الذى نمر به نحن الآن .. لأننا طبقة متوسطة أكثر منهم . ورغم أنهم لم يبدأوا حياتهم « باشوات » و« باكوات » لكنهم ماتوا وهم يحملون هذه الأقاب وقد صاروا من الأعيان وعبروا عن ثورة ١٩١٩ ، عن سعد باشا ومحمد محمود باشا بغض النظر عن الخلافات !

(١١) يوهان مولامان :

ملاحظتي الأولى تتعلق بمحاضرة الدكتور سيد عشموى وخاصة في تعرضه لتحديد مفهوم الفلاحين والفرق بين الفلاحين ، والعمال الزراعيين . فلي تصورى أنه ليس من الممكن معرفة مفهوم الفلاحين بدون الأخذ في الاعتبار أن المجتمع الريفي كان في تحول مستمر . ولذلك لا يمكن أن تعرف الفلاحين والعمال الزراعيين بصفة ثابتة استاتيكية . فأن تعرف الفلاح بمحيار بسيط مثل ملكية مصلحة معينة مثلاً ، والعامل الزراعي بأنه هو الذى يعمل في خدمة الغير .. لا يمكن هذا لأن المجتمع الريفي كان في حالة تحول دائم ومستمر وهناك علاقات وثيقة بين العمال والملاك الصغار .

ثانياً ، ماذا يقصد د . سيد بهارة « نماذج حركات فلاحية » ؟
ثالثاً ، في عرض الأستاذ أحمد صادق سعد هناك حديث عن الجماهير والحركات الطبقية .. وقد فهمت أن الجماهير تعنى مجموعات من الناس لا تنتمى لتنظيمات سياسية ، والحركات الطبقية هي الحركات التي تتم دون قيادة هذه المنظمات لها .. ولكن لابد من تعميق هذا التحليل وتحديد المصطلحين السابقين بشكل أكثر دقة .

(١٢) د . سليمان نسيم :

إذا اعتبرنا موضوع « الوحدة الوطنية » كتطبيق سوف نجد أن « الصراع الطبقي » ظهر في الحركة الطبقية للجماهير . وعلى سبيل المثال اعتبر سعد زغلول وزيرين قبطيين .. ومع أن الأقباط والمسلمين قد تعرضوا لخصائص الإنجليز معاً إلا أن الطبقة الحاكمة راجعت سعد في مسألة تعيين وزيرين قبطيين وطلبت منه الاكتفاء بوزير واحد !

وفي محاضر لجنة الدستور جاء أحد الأقباط الذين ينتمون لطبقة معينة وطلب تخصيص عدد من المقاعد للأقباط في البرلمان ، وإذا بالبرقيات تنهال من الأقباط والفضة لهذا المطلب وطلابه أن يسرى القانون على جميع المواطنين ولا يفرق على أساس دينية المواطن . وعندما ذهب « عدل يكن » بطريرك الكنيسة القبطية وطلب منه تأييداً لأنه ذاهب لمفاوضة الإنجليز فكان رد البطريرك أنه قد أعطى تفويضاً لسعد زغلول بذلك وإذا أراد عدل يكن توكيلاً فعليه أن يأتي بتوكيل سعد ليعيد البابا منحه له .

كذلك في محاولة اغتيال يوسف وهبه باشا عام ١٩١١ أصبر هرمان يوسف سعد على تولى هذه المهمة نيابة عن زملائه وقال في ذلك أنه يتطوع حتى لا يقول البعض أن المحاولة تمت على يد مسلم بسبب الطائفية . وقد فضحت الكنيسة القبطية في شارع « كلوت بك » أبوابها للحركة الوطنية وضمت لواء كثرات من رافعات الحركة النسائية مثل هدى شعراوى وسيزا نبواوى . وما أود أن أقوله .. إننا بصدد الاكترام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر .. فكيف نستطيع أن نزرع فكرة الوحدة الوطنية في أولادنا منذ الصغر لكي نهدمهم من التعصب ؟

رد أ . طه سعد عثمان على التعليقات :

هذه الجلسة وقلة عدد الحاضرين فيها زادا من التعاضى بأن « الصفوة » ليست مدركة لقضية الطبقة العاملة ولا لقضية تأريخ حركة الطبقة العاملة رغم دور هذه الطبقة في صنع الحياة .

أنتفى أولاً مع الأستاذ جمال زهران في أهمية كتابة تاريخ منطقة شبرا الخيمة . وأيضاً لابد من كتابة تاريخ عمال المحلة وكثر الدوار والإسكندرية ، وكذلك الحوامدية التي شهدت حركة عمالية قوية مرتبطة بالفلاحين في كفاحهم مع التزاوج بين العامل والفلاح والفلاح والعامل .

بالنسبة للسؤال عن القديسات العمالية الآن .. أقول إن الحركة العمالية بعد عام ١٩٢٤ عُسُكُرت تماماً ولم يبق غير أفراد قلائل من رموز الحركة القديمة . أما للمؤسسات العمالية والثقافات فقد تحولت إلى مصالح حكومية !

بالنسبة لنقد الدكتور عبد الفضيل للكتابات التي تمت عن الحركات العمالية أنا معه في ذلك ، ولكن أستثنى دراسة في شكل مقالات كتبها « مصطفى كامل منيب » ، وقد سافر مصطفى كامل إلى المحلة وعاش فيها وكتب وصفا لأحوال العمال في هذه المدينة بدءاً من وقت خروجهم من المنزل ومروراً بتفاصيل الحياة داخل المصنع وخارجه ، وكذلك وصفاً دقيقاً لأسباب الاضرابات والاعتصامات العمالية .

ولذلك كان رأيي أن مذكرات المعاصرين هي التي تعطي الصورة الحقيقية لما حدث .. ولكن الجميع يفضلون على ما يبدو تلك الكتابات الفوقية !!

هناك حديث عن مذكرات العمال .. محمود العسكري كتب مائة واثنين عشرة حلقة في جريدة العمال ، و « محمد يوسف المدرس » كتب عدداً من الحلقات من مذكراته في مجلة الثقافة العمالية .. ومن يريد الحقيقة فسوف يجدها ، ومن يستسهل فأصحه ألا يدخل مجال التأريخ للحركة العمالية .

هناك تصويب لما قال الأستاذ هشام عبد الغفار .. فقد قال إن الطبقة العاملة لم تظهر في مصر إلا بعد عام ١٩٥٢ . والحقيقة أن أفضل ثمرات الكفاح للطبقة العاملة كان قبل عام ١٩٥٢ . فقد كان هناك طبقة عاملة ومصانع ، وأرجو أن ترجع إلى الإحصاءات — حتى الصفوة منها — وستجد أن الطبقة العاملة كانت موجودة وهي موجودة الآن — رغم إصراري بأن القيادات العمالية لا تعبر عنها — وستكون موجودة وستقوم بدورها بالنسبة للكفاح الوطني والدفاع عن كل فئات الشعب الكادحة .

رد أ . عطية الصيرفي على التعليقات :

الطبقة العاملة المصرية في الحقيقة لها تجربتان .. تجربة الفعل الإضرابي ، وتجربة حرب المحاكم . قوانين التوفيق والتحكيم عندما صدرت قالت إنه في مرحلة التوفيق يمكن للعمال أن يترافعوا عن أنفسهم ، فكان العامل يستعين برميل آخر للدفاع عن مصالحه أمام باشوات المحامين في مصر . وكانوا يكسبون تلك القضايا أو كثيراً منها رغم بساطتهم ومحدودية معارفهم العامة والقانونية . ولذلك أنا أقول إن المعرفة حين تأتي من المكابدة تكون أرسخ من المعرفة التي تأتي من المشاهدة .

والرميل الذي سأل عن دور النقابات أقول له إنه كان هناك في عام ١٩٥٠ حوالي ٣٥٠ لجنة قاعدية وحوالي خمسة اتحادات . وقد شاركوا في الكفاح المسلح ضد الإنجليز .. ودخلوا الحرم الرأسمالي عندما طالبوا بالتأميم ولجأوا إلى القضاء المصري مطالبين بوضع شركات كبرى تحت الحراسة القضائية .. ولم يكونوا جميعهم ماركسيين . الآن النقابات صارت جسداً مترهلاً مثل الدولة الثانية .. هناك ٢٠٥٥ لجنة نقابية وحوالي ٢٥٠٠ جمعية تعاونية وأكثر من عشر جرائد وجامعة عمالية وأكثر من عشرة معاهد عمالية .. والذي يحكم كل ذلك المركزية دون الديمقراطية وحوالي ٨٠ نقابياً أتباع للسلطة في القاهرة وحدها .. ولا يوجد عمل نقابي خارج القاهرة .

بالنسبة للرميل الذي قال أن الأوراق شابهة الحماس والرؤية الجاهلة .. الحقيقة أن العمال قد ظفروا عن غيرهم ولا ننسى « عزيز مبره » و « عبد الحميد عبد الحق » وكثيرين من الوطنيين المخلصين ، حتى « علي ماهر باشا » تكن له احتراماً شديداً لأنه وقف وطالب لجنة للدستور بمراجعة حقوق العمال . أما « عبد العزيز نهسي باشا » وهو أصلاً من أبناء الفقراء فقد عارض هذا !!

أما عن محمد علي والطبقة العاملة .. فأنا أعتقد جازماً أن نشوء الطبقة العاملة بدأ على يد محمد علي ويمكن التأكد من ذلك من مطالعة سجلات العمال وكشف أجورهم في تلك المصانع التي أنشأها الوالي .. وقد كانت مصانع محمد علي في علاقات العمل أكثر تقدماً من مثيلاتها في إنجلترا في ذلك الوقت .

رد د . سيد عسماوي على التعليقات :

الورقة المقدمة عبارة عن طرح وجهة نظر محددة وتدعو إلى الاهتمام بدراسة الحركات الفلاحية . فهي ليست دراسة عن الحركات الفلاحية ولكن هي دعوة — وأعتقد أن هذه الدعوة قد سمها شيء من المثالية — نعت أساساً من أدراك أهمية هذه الحركات ،

هذا الإدراك الذى جعل د . محمد أنيس يكتب عن دور الفلاحين المصريين في ثورة ١٩١٩ . ومهما تكن هناك دراسات مثل التى يحدث عنها الزميل في ألمانيا الغربية .. هل اطالع عليها أحد من الباحثين أو القراء المصريين ؟ أعتقد أن هذا لم يحدث وهناك دراسات لم تُنشر ، فما قيمتها إذن ؟ .. أعتقد أن هناك ندرة في دراسة الحركات الفلاحية على أساس المنهج العلمى . ومازلنا نتمتع حتى الآن على مقولة ماركسية دوجمائية ترى أن الفلاحين هم مركز المحافظة على التقاليد القديمة وبالتالي لا يمكن أن يصبحوا أداة من أدوات التغيير . وهناك مقولة أخرى لفرانز فانون وقد طبقتها على المستعمرات وبصفة خاصة في الجزائر حيث اعتبر أن الفلاحين هم القوى الثورية الوحيدة .. ورغم ذلك أنا لا أبنى أيها من المقلولين ، وكل ما أطلب به هو الاهتمام بتلك الحركات ووضعها في موضعها الصحيح .

رد أ . أحمد صادق سعد على التعليقات :

أنا أشعر بالأسف للطريقة التى فهمت بها ورهقى وخاصة ما قال به الأستاذ البشرى في ذلك . لقد كان موضوعى الأسامى هو « الحركات الطائفية » ، وهناك نقاط لم أذكرها في العرض الشفاهى الذى تقدمت به مثل الحديث عن المدرسة الليبرالية في رؤيتها للحركات الطائفية . ولقد ركزت على طارق البشرى لأنه الوحيد الذى أثار هذه القضية أو تحدث فيها بشكل واضح . وحاولت أن أضع هذه القضية التى أثارها في إطار فكره كما أفهمه حتى آخر مقالة قرأتها له .. يحتمل أن يكون هناك جملة أو أكثر قليلاً قد نقصتها الدقة . وأنا لست طارق البشرى لكى ألخص فكره كما يريد هو .. ولكن ألخص فكره كما أفهمه أنا . ولدى محور للموضوع وهو عنوان الورقة . ومن الطبيعى أن أجسم فكره حول الإخوان المسلمين لأن الحركة الماركسية تمنعها بنفسه في كتاباته التالية . الحقيقة أننى لن أدخل في النقاط الفرعية التى أثارها الأستاذ طارق فنحن نختلفان منذ البداية .. هل كان لابد أن أجنس إجمالاً وأقول إن كل ما قاله صحيح ؟ بالطبع لا . ولقد أعطيته حقه تماماً في النقطة التى درستها .

هناك نقطة ثانية .. أثار الأستاذ يوهان مسألة ضرورة تعريف ما هى « الجماهير » وما هى « الطائفية » .. وهذا شيء جدير بالمناقشة بالفعل ولم أجد ضرورة لإثارتها في الورقة لأنها مسألة معقدة .

الملاحظة الأخيرة ، وهى التى أثارها د . سليمان نسيم .. علاقة الحركة الجماهيرية بالوحدة الوطنية .. هذا موضوع هام جداً ومازال مشتبلاً خصوصاً مع صعود الحركات الطائفية .. ويؤسفنى أن أقول إن الفتنة الطائفية الآن أعلنت أبعاداً جماهيرية في بعض المناطق .. وعلاج هذا لم يعد ممكناً بطريقة ثورة ١٩١٩ بأن « يلتقى القسيس مع الشيخ في الجامع أو في الكنيسة لتهدئة الحواضر » . لأن هناك تطوراً ، وأعتقد أن جزءاً كبيراً من الجماهير التى شاركت في الحركات الطائفية في حقيقة الأمر لم تكن تقصد الحركة الطائفية رغم أن حركتها أعدت هذا الشكل ، وإنما كانت في الحقيقة تعبر عن السخط على أوضاع طبقية موجودة . وبالتالي علاج هذه الأزمة يجب أن يتم من خلال معالجة الأزمة الطبقية ، وهذا موضوع يطول حديثه .

تاسماً

كتابة تاريخ الأحزاب والمنظمات السياسية

أ (الصورة العامة :

(١) د . يونان لبيب رزق :

« بين الموضوعية والتحزب في كتابة تاريخ الأحزاب السياسية في مصر »

(٢) جودرون كرامر :

(مجلة المنار) التاريخ والشرعية

استخدام التاريخ في سياسات الأحزاب المصرية المعاصرة

(٣) المناقشة .

« بين الموضوعية والحزب في كتابة تاريخ الأحزاب السياسية في مصر »

دكتور يونان لبيب رزق

استخدام التاريخ في السياسة أمر تعرفه الجماعات السياسية في دول العالم الثالث بشكل أكبر كثيراً مما تعرفه الجماعات السياسية في دول العالم المتقدم ، أو على وجه التحديد في الدول ذات التاريخ البرلماني القديم ، وذات الأنظمة الحزبية المتينة . أهم أسباب ذلك — في رأينا — أنه في الدول المتقدمة ، بكل ما مرت به من تطورات اقتصادية واجتماعية ، أصبحت القضية بالأساس قضية « براج » تطرح الرؤى التي تحقق مصالح طبقات أو فئات اجتماعية معينة ، ويصل الحزب إلى السلطة بقدر توفيقه إلى وضع مثل هذه « البراج » ، ويبقى فيها بقدر نجاحه في تنفيذها .

وفي مثل هذه الأحوال يكون دور الشخصية الحزبية محدوداً ، مثل هذه الشخصية لا ترتدى ثوب البطولة ، أو تقوم « بالدور الأبوي » كما هو الحال بالنسبة لأغلب الشخصيات الحزبية في دول العالم الثالث ، كما أن استخدام « تاريخ الحزب » في الصراعات السياسية يكاد يكون منعزلاً ، فلا قيمة لمثل هذا التاريخ مع براج ضعيفة ، أو مع عجز عن تنفيذ براج هم وصول الحزب إلى السلطة من خلالها .

يختلف الأمر بالنسبة لما اصطلاح على تسميته بدول العالم الثالث الذي خرج من رحم المستعمرات الأوروبية ، والذي لم يقع منه تحت نير الاستعمار المباشر فقد تأثر بالحركة الإمبريالية التي عرفها العالم لنحو قرن من الزمان امتد من سبعينات القرن الماضي وحتى ستينات القرن الحالي .

وتتعدد أسباب الاختلاف فيما يمكن رصد على النحو التالي :

١ — إن النظام الحزبي في دول العالم الثالث قد ظهر من خلال الحركة الوطنية المعادية للاستعمار ، بكل ما صاحب هذه الحركة من صناعة الأبعاد للحزب سواء بثورة وطنية ، أو بألوان من الاضطهاد تقع على زعمائه مما يصنع في نهاية الأمر (تاريخاً) يحتر به المواطنون ، بعد وصول الحركة الوطنية إلى غايتها ، ويكون هذا (التاريخ) في العادة بمثابة الرصيد الذي يحرص الحزب الذي قاد الحركة الوطنية على استخدامه .

٢ — بالمقابل يلاحظ أنه بعد انتهاء مرحلة التاريخ التي استولت خلالها الأحزاب التي قادت الحركات الوطنية في دول العالم الثالث على السلطة ، وذلك نتيجة للانقلابات العسكرية التي عرفتها أغلب دول هذا العالم ، جاءت مرحلة جديدة كان حكامها في الغالب معادين لزعامات أحزاب الحركة الوطنية بحكم أنهم قد انقلبوا بالأساس على حكمهم ، وتحول التاريخ في هذه الظروف من مجرد رصيد تستخدمه قيادات الأحزاب التي تزعمت الحركات الوطنية إلى ميدان للقتال بين الحكام الجدد والزعماء القدامى ، إذ يستخدم هؤلاء الحكام في العادة كل ما هو متاح من مادة تاريخية ، بل ومن مؤرخين مواليين ، للاتقصاء من دور الحزب الذي تمت لإزاحته عن السلطة ، والبحث عن كل المآلات التي أصابت الحركة الوطنية خلال قيادته لها .

٣ — إن أغلب دول العالم الثالث لم تعبر بعد « مرحلة الأبوية » في السياسة ، فأغلب شعوب هذا العالم تقبل « بالحاكم الأب » ، كما تقبل بدرجة أكبر فكرة « الزعيم الأب » .

وهذه المرحلة في جانب من جوانبها قد أدت إلى صناعة الزعماء « الخالدين » كما أسماهم البعض والزعماء « المقدسين » كما أسماهم البعض الآخر . ولا شك في أن الأحزاب التي أسسها هؤلاء الزعماء أو قادوها خلال فترة الكفاح الوطني كانت حريصة غاية الحرص على استئثار هذه القداسة ، بل والترويج لها ، وبم هذا الاستئثار في العادة من خلال مزيد من « الدراسات التاريخية » التي تؤكد على الدور الذي قام به مثل هؤلاء الزعماء .

٤ — إن شعوب العالم الثالث لا تقبل بسهولة حرب البراج التي تعرفها دول العالم الغربى ، سواء بسبب عدم تبلور المصالح الطبقية إلى حد يسمح بذلك ، أو بسبب أن الأمة التي تشيع بين هذه الشعوب تؤدي إلى صعوبة « التجريد » الذى يظهر في مجموعة المبادئ التي تتضمنها البراج وإلى القبول « بالتجسيد » سواء اتصل هذا التجسيد بشخصيات « الزعماء » ، أو « بالتاريخ » ، ومن هنا يلعب هذا الأخير دوره السياسى .

مع صعوبة « التعميم » في التاريخ ، بل مع خطئه في بعض الأحيان ، فإنه يمكن القول إن أسباب اختلاف التاريخ الحزبى في دول العالم الثالث عنها في الغرب تكاد تنطبق بدرجة أو بأخرى على الغالبية العظمى من تلك الدول ، ومنها مصر طبعاً .

ومع ذلك للتاريخ الحزبى في مصر خصوصيته التي أثرت بدرجة أو بأخرى على من تناولوا هذا التاريخ بالكتابة مما يستوجب رصد هذه « الخصوصية » بكل معطياتها على مؤرخى الحركة الوطنية بشكل عام ومؤرخى الحياة الحزبية بشكل محدد .

أول قسمة من قسومات هذه الخصوصية أن مصر قد مرت بثلاث تجارب حزبية متباينة ، أولها : التجربة التي سبقت الحرب العالمية الأولى ، أو بوجه أدق إعلان الحماية البريطانية عليها عام ١٩١٤ ، ويلاحظ على هذه التجربة أنها قد انصرفت تماماً إلى معالجة قضية الاحتلال البريطانى للبلاد ، ومن ثم فقد كانت أحزاب تلك الفترة هي « أحزاب قضية وطنية بالأساس » لم تمارس السلطة بأى شكل من الأشكال سواء كانت هذه السلطة بالدخول للمجالس النيابية التي ظهرت خلال تلك الحقبة (شورى القوانين — الجمعية العمومية — الجمعية التشريعية) ، أو السلطة التنفيذية ممثلة في المناصب الوزارية أو النظرية بمسميات العصر .

ومن هنا جاءت حركة وبراج تلك الأحزاب لتحديد مواقفها من الوجود الاحتلالى ، بالعناء المباشر مثل الحزب الوطنى ، أو بالصيغة التوفيقية مثل حزب الأمة . وتبعاً لهذا الموقف صدرت الأحكام التاريخية على أحزاب تلك المرحلة .

(التجربة الثانية) وهي التي امتدت بين الثورتين ، ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ ، وهي تعد بذلك أطول التجارب الثلاث عمراً ، وقد اختلفت عن سابقتها في ثلاثة جوانب :

١ — استمرار « الحزب الكبير » من أحزاب التجربة السابقة ، وهو « الحزب الوطنى » الذى تحول من الناحية الواقعية إلى حزب صغير بينما كان بمقتضى التاريخ حزباً كبيراً ، من هنا جاء الاهتمام البالغ من مؤيدى هذا الحزب بتاريخه أيام كان حزب الأغلبية ، وحزب قيادة الحركة الوطنية .

٢ — لم تعد القضية الوطنية هي الشاغل الوحيد للعمل الحزبى كما كان الحال في التجربة السابقة ، صحيح أنها استمرت شاغلاً رئيسياً لكن برزت إلى جوارها ومع الوقت شواغل أخرى للأحزاب السياسية . وكلما مر الوقت كانت هذه الشواغل الجديدة تحتل مكانة أكبر مما تحتل في ظهور الجماعات الأيديولوجية فيما حدث في نمو الجماعات الماركسية والإخوان المسلمين ومصر الفتاة .

٣ — نشوء علاقة بين أحزاب هذه التجربة وبين السلطة ، وهي العلاقة التي قننها دستور عام ١٩٢٣ ، فقد ترتب على هذا الدستور قيام برلمان يتم تشكيله بالانتخاب مما فتح مجالاً لأحزاب تلك الفترة للاشتراك في السلطة التشريعية ، بل والاستيلاء عليها . ثم أن نفس الدستور جعل للحزب أو الأحزاب صاحبة الأغلبية البرلمانية حق تشكيل الوزارة ، وبالتالي تم الدخول في السلطة التنفيذية من خلال العمل الحزبى .

صحيح أن الصورة المثالية التي وضعها الدستور قد تعرضت لكثير من أسباب التشويه بسبب تدخلات القصر (فؤاد وفاروق من بعده) أو السلطات الاستعمارية ، غير أن دخول هذا العنصر في التجربة الحزبية الثانية خلق ميداناً للصراع الحزبى لم يكن قائماً خلال التجربة السابقة .

وتأتى (التجربة الثالثة) والأخيرة التى بدأت عام ١٩٧٨ بعد التصريح بقيام التعدد الحزبى بعد أكثر من ربع قرن من نظام الحزب الواحد .

وكما أن للتجربة الثانية قسماتها المختلفة عن سابقتها فقد اتفقت التجربة الأخيرة مع سابقتها في جانب ولكنها اختلفت في جانب آخر .

الجانب الذى اتفقت فيه هو استمرار وجود الحزب الكبير للتجربة السابقة ، وكان الوفد هذه المرة ، ولما كان هذا الوجود يعتمد بالأساس على « التاريخ » ، فقد حدث هنا ما حدث للحزب الوطنى خلال التجربة السابقة من تعاطى التاريخ حتى النهاية !

أما الجانب الذى اختلفت فيه فيتمثل بعلاقة أحزاب التجربة الجديدة بالسلطة ، ذلك أنه لما كانت التجربة قد نشأت في حجر الحزب الواحد ، الاتحاد الاشتراكي ، فقد نشأت ومعها حزب سلطة ، وتحت أى مسمى ، حزب مصر أو الحزب الوطنى الديموقراطى ، مما جعل الصراع الحزبى على السلطة يأخذ شكلاً عصبياً !

مع الوعى بمجموع الظروف السابقة يمكن تصنيف الدراسات التى تناولت التاريخ الحزبى في مصر إلى مجموعتين غلب على الأولى طابع الانتماء أو التوظيف مما أفقدها موضوعيتها وطبيعتها بطابع التحزب ، وبغير الدهشة أن هذا النوع من الدراسات أكثر رواجاً من غيره سواء بحكم ما يؤديه من أفراض سياسية توفر له قدرأ من الحماية والانتشار لا تحظى به الدراسات الموضوعية ، أو نتيجة لأن من يقومون على كتابته يكونون في الغالب من الشخصيات التى اكتسبت شهرة في ميادين السياسة أو الصحافة ، وهي شهرة محسوبة بالقطع للدرجة الرواج .

المجموعة الثانية ، وهي وإن كانت أقل شهرة ورواجاً إلا أنها أكثر موضوعية ، وتمثل بالأساس في الرسائل الجامعية التى قدمت لنيل درجات علمية في التاريخ المصرى الحديث والمعاصر ، أو في بعض المؤلفات التى عكف على أعراجها أساتذة أكاديميون منذ مطلع السبعينات والتي اكتسبت بلا مراء مكانة خاصة في التاريخ للأحزاب المصرية في مراحلها الثلاث .

وحتى لا يبدو هذا التصنيف « تعسفياً » ينبغي تسجيل ملاحظتين عليه :

الأولى : إن الموضوعية لا تقتصر على الدراسات التى أعدها الأكاديميون ، سواء على شكل رسائل علمية أو على شكل دراسات مستقلة ، فهناك أعمال قدمها غير العاملين في مجال الدراسات التاريخية بمنطوقها الأكاديمى وتحلت بقدر كبير من الموضوعية وروح الإنصاف .

الثانية : إن بعضاً من الأكاديميين ، رغم استخدام أدوات البحث والضوابط التى تضعها هذه الأدوات ، قد انسقوا ، ولو بقدر ، للتحزب لدى كتابتهم للتاريخ الحزبى المصرى . والحقيقة أن هؤلاء كانوا أخطر كثيراً من المتحيزين بشكل صريح ، ذلك أنهم غلبوا دراساتهم بالمظهر العلمى مما كان معه حجم التضليل في هذه الدراسات أكبر كثيراً من ذلك الذى ساد دراسات غير الأكاديميين من ذوى الانتماءات الحزبية .

وعلى ضوء هذا التصنيف لنضع فيما يلى المجموعتين للدراسة :

المجموعة الأولى : وهي مجموعة التحزب في كتابة التاريخ الحزبى في مصر والتي يبدو تحزبها بشكل واضح في ظاهرة « التعظيم والتأييم » ، التعظيم لكل ما كانت تمثله الجماعات السياسية التى تحزبوا لها ، والتأييم لأية قوة سياسية وقفت موقف المعارضة أو القمع لهذه الجماعات .

ويمكن تقسيم هذه المجموعة إلى فئتين ، تضم كل فئة منها فصيلين . الفئة الأولى تضم أولئك الذين انتموا للحزبين الكبيرين اللذين قادا الحركة الوطنية ، الوطنى خلال المرحلة الأولى ، والوفد خلال المرحلة الثانية .

الفئة الثالثة : تضم المنتمين للجماعتين الأيديولوجيتين الأساسيتين في تاريخ الحركة الحزبية المصرية ، الإخوان المسلمون في أقصى اليمين والماركسيون في أقصى اليسار .

ونبدأ بالفئة الأولى التى تضم المنتمين للحزب الوطنى وللوفد ، وينبغى تسجيل ملاحظة أساسية قبل استعراض مظاهر الحزب لكل من الفصيلين ، وهى أن رجال كل مجموعة نشطوا خلال المرحلة التاريخية التى انتهى فيها وجودهم كأحزاب كبيرة وتحولوا إلى لعب أدوار ثانوية مما ألجأهم للتاريخ يستعينون به لمواجهة الموقف الجديد ويهجمون من بين سطوره على كل ما نتج عنه تهجين دورهم ، ومن هنا جاء نشاط المتحزبين « للحزب الوطنى » في فترة التجربة الحزبية الثانية بين عامى ١٩١٩ و ١٩٥٢ ، وجاء نشاط المتحزبين للوفد خلال التجربة الحزبية القائمة التى بدأت منذ عام ١٩٧٨ .

يضم الفصيل الأول ثلاث شخصيات كبيرة ، هي على توالى إسهامها في حملة « التعظيم والتأييم » ، الأستاذ عبد الرحمن الرافعى الهامى والسياسى وصاحب الموسوعة المعروفة « تاريخ الحركة القومية » ، والأستاذ صبرى أبو المجد الصحفى المعروف وصاحب الكتابات الضافية في المصور بالإضافة إلى ما كتبه عن محمد فريد الزعيم الثانى للحزب تحت عنوان « محمد فريد — مذكرات وذكريات »^(١) ، والأستاذ فتحي رضوان الهامى والسياسى الشهير والذى ألف بدوره كتاباً عن « مصطفى كامل »^(٢) .

ويقدم الأستاذ « عبد الرحمن الرافعى » النموذج المثالى لهذا الفصيل بحكم أنه صاحب أكمل المجموعات في التاريخ المصرى الحديث المكتوبة من وجهة نظر حزبية والتي تجسدت فيها بشكل لا لبس فيه ظاهرتا التعظيم والتأييم ! أما ظاهرة (التعظيم) فقد تمثلت فيما سطره في كتابه عن زعيمى الحزب الوطنى في فترة مجده ، مصطفى كامل .

جاء أول جوانب التعظيم فيما فعله عندما أرخ للفترة التى امتدت بين عامى ١٨٩٢ و ١٩٠٨ تحت اسم مصطفى كامل^(٣) ، وأرخ للفترة الممتدة بين عامى ١٩٠٨ و ١٩١٩ تحت اسم محمد فريد^(٤) ، وهو ما لم يفعله سواء بالنسبة للفترة السابقة على عام ١٨٩١^(٥) أو الفترة اللاحقة على عام ١٩١٩^(٦) .

الجانب الثانى نستخرجه مما سجله عنه من أرخ له ، والذى يقول بالحرف الواحد عن مصطفى كامل : « أفاض عبد الرحمن الرافعى على مصطفى كامل كل صفات العبقرية والعظمة ، فخرجت الشخصية من بين سطور الكتاب مبرأة من كل العيوب يضاء من غير سوء » . ثم يقول بالنص عن تعامل الرافعى مع محمد فريد « كما تعامل مع مصطفى كامل تعامل مع محمد فريد فأسيغ في كتابه عنه الكثير من الصفات على الرجل ناهيك عن تأييده مسلك محمد فريد والذين أبدوه في

(١) كتاب اللال — عدد ٢٢٢ — القاهرة — أكتوبر ١٩٦٩ .

(٢) سلسلة قرأ — العدد ٣٩٠ — ديسمبر ١٩٧٤ .

(٣) مصطفى كامل — باحث الحركة الوطنية .

(٤) محمد فريد — رمز الإصلاح والبطنية .

(٥) بالنسبة لهذه الفترة صدر للرأى خمسة مؤلفات في موسوعته هي : تاريخ الحركة القومية ج ١ ، عصر محمد على ، عصر إسماعيل ، الثورة العربية والإحتلال الإنجليزى ، مصر والسودان في أوائل عهد الإحتلال .

(٦) أصدر الرافعى عن هذه الفترة أربعة مؤلفات هي : ثورة ١٩١٩ ، في أعقاب الثورة المصرية ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

الخروج من مصر ووصفه لذلك بأنه هجرة تارة وأنه نفى تارة أخرى ، وهو على حد قول البعض (تجوز في التعبير من غير شك)^(٧)

الجانِب الثالث في محاولة تبرئة الزعيمين من كل تقيصة وسوق التبريرات للدفاع عن حقائق وثوابت لا تقبل الجدل منها تبريره لموقف مصطفى كامل من الدولة العثمانية ، وهو موقف أكدته الواقع وأكدت بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ، ولم ينكره مصطفى كامل ذاته . وفعل نفس الشيء مع محمد فريد حين أخفل في كتابه عنه الذي وصلت صفحاته إلى الخمسمائة والستين صفحة تفاصيل حياة محمد فريد في أوروبا ، لأنه وجد في هذه التفاصيل بعض ما يعكس صورة الشهيد التي حاول أن يرسمها لفريد^(٨).

ومن التعظيم إلى « التأثيم » ، إذ يلاحظ المؤرخون أن الرافعي قد اتخذ موقفاً شبه ثابت من الوفد ومن زعاماته ، سواء تمثلت في سعد زغلول أو في مصطفى النحاس ، وهو الموقف الذي تشي به كتاباته في سائر مجلدات موسوعته .

ففي كتابه عن مصطفى كامل كان الغمز واللمز الواضحان في التوين من شخصية سعد ، وكيف أنه في الوقت الذي كان يبدل فيه مصطفى كامل عصارة جهده وشبابه ، كان سعد زغلول يؤثر المنصب الحكومي على الاضطلاع بأعضاء الجهاد الوطني ، وتعرض في نفس الكتاب أيضاً للخلاف الذي حدث بين سعد ومصطفى كامل بسبب انسحاب سعد من لجنة مشروع الجامعة المصرية ، فضلاً عن النيش في تاريخ سعد وكيف أنه كان واحداً من الذين دهموا اللورد كرومر عند رحيله من مصر وألقى خطبة في حفل وداعه .

وفي مؤلفه عن محمد فريد شكك في إخلاص أعضاء الوفد جميعاً ونبأهم على التضال ، وتحدث عن عمل سعد على إقصاء فريد عن ميدان الجهاد بعد أن رفض الرد على البرقية التي أرسلها الأخير إلى باريس ينهى فيها سعداً ويرجو له التوفيق .

واستمر الرافعي يعرف نفس اللحن في كتابه عن ثورة ١٩١٩ فاتهم الوفد بالتساهل في قضية الجلاء وحمل سعد المسؤولية الكاملة فيما حدث من انقسام بعد الثورة وما تمخض عن ذلك من الإضرار بالقضية الوطنية .

وسار على نفس الدرب ، وفي نفس المؤلف ، في الهجوم على الوفد وتجاهته الجديدة ممثلة في مصطفى النحاس ، فوصف معاهدة ١٩٣٦ التي وقعها الرجل بأنها « حماية قاسية » ، وتحدث عن إنشاء الجامعة العربية التي أسهم في إقامتها بأنها قد نشأت « بإيعاز من الإنجليز » ، وقابل بمتور ملحوظ ما أقيمت عليه الحكومة الوفدية في أكتوبر عام ١٩٥١ من إلغاء معاهدة ١٩٣٦^(٩).

ومن الفصل الأول في هذه اللغة من المتحيزين إلى الفصل الثاني ممثلاً في الوفد هذه المرة ، أو بالأحرى الكتاب المتحيزين له ، مما يمكن رصدده خلال التجربة الثالثة التي وإن كانت بدايتها الرسمية تمتد منذ عام ١٩٧٨ إلا أن بدايتها الحقيقية كانت بعد اغتيال السادات وعودة النشاط الحزبي عام ١٩٨٢ ، وعلى وجه الخصوص بعد صدور صحيفة الوفد في العام التالي . وليس ثمة مناص ، بحكم قصر التجربة التي لم تسمح سوى بظهور كتاب واحد يجسد ظاهرة التعظيم والتأثيم ، ليس من مناص من الاعتماد على الصحيفة خلال ما يقرب من السنوات الأربع التي انصرمت من عمرها .

(٧) حمادة محمد إسماعيل : صاحة تاريخ مصر الحديث — دراسة في فكر عبد الرحمن الرافعي ، ص ٢٢٢ .

(٨) المرجع السابق — ص ٢٢٢ .

(٩) المرجع السابق — ص ٢٤٠ — ٢٤٢ .

وما كتب في جريدة الوفد في هذا الشأن وفير غير أننا نستعيد منه الكتابات ذات الطابع السياسي ونخضع للفحص فحسب الدراسات ، خاصة ما صدر منها في حلقات عديدة .

من هذه الدراسات تلك الدراسة التي نشرتها الصحيفة للأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان على ثمان حلقات تحت عنوان « تاريخ الوفد والنضال الوطني » بين ٢١ أغسطس و١٦ أكتوبر عام ١٩٨٦ .

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تتفق مع فترة رسالة الماجستير التي أعدها الدكتور عبد العظيم وأصدرها في كتاب عام ١٩٦٨ تحت عنوان « تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ — ١٩٣٦ » فإنه يمكن للباحث أن يلاحظ بسهولة العملية الانتقائية التي قام بها صاحب الدراسة والتي استهدف منها اختيار مواقف الوفد النضالية بما يمكن تبينه سواء من العنوان الرئيسي للدراسة ، أو من العناوين الفرعية التي اختارها الصحيفة لكل حلقة من حلقاتها ، بالإضافة إلى مضمون هذه الحلقات بما تجسد معه هذه الدراسة ظاهرة « التعظيم » .

بالمقابل كانت الدراسة التي نشرتها الصحيفة « لمحمد جلال كشك » ، في حلقات أيضاً ، خلال الفترة من نوفمبر ١٩٨٦ إلى يناير ١٩٨٧ تجسد الظاهرة الأخرى .. ظاهرة التأثيم لعهد ثورة يوليو ، ولم يختلف كتاب الوفد في ذلك عن كتاب الحزب الوطني في موقفهم من الوفد خلال التجربة الحزبية الثانية .

الدراسة كانت تحت عنوان « حرب ١٩٥٦ — بطولة شعب وكارثة نظام » ، وقد شن الكاتب في هذه الدراسة حملة تشهير ضد عبد الناصر ، ونلاحظ في هذه المناسبة أن حملة التأثيم من الوفد قد استهدفت من رموز ثورة يوليو عبد الناصر قبل أي رمز آخر ، وهو ما فعله الأستاذ كشك في هذه الدراسة بإخلاص غريب !

وقد اقتنع الوفد الفرص لإصدار هذا النوع من الدراسات التي تحقق المهدفين .. التعظيم والتأثيم ، ربما كان أهمها ذكرى سعد والنحاس التي يحرص الوفد على إقامتها في ٢٣ أغسطس من كل عام . وتقدم الدراسات التي تضمنتها الصحيفة في هذه المناسبة عام ١٩٨٦^(١٠) نموذجاً لهذا . ويكفي بالنسبة للدراسة التي قدمها الدكتور عبد العظيم رمضان أو الأستاذ لمى المطيعي أن نسوق عناوينها :

دراسة الدكتور عبد العظيم كان عنوانها : « تاريخ الوفد والنضال الوطني — ثورة ٢٣ يوليو ورثت من القصر الملكي عداؤه للوفد واستخدمت أساليبه في تشويه صورة الديمقراطية » .

أما عنوان دراسة الأستاذ لمى المطيعي فقد كان : « ٧٠ سنة حرب ضد الوفد — ثوار يوليو فشلوا في شطب اسم النحاس من تاريخ الكفاح الوطني وقال الشعب كلمته .. رغم أنف الدكتاتورية » .

وحتى الدراسة القصيرة التي نشرها الجريدة للأستاذ الدكتور صلاح العقاد تحت عنوان « مصطفى النحاس والعمل الديمقراطي » لم تسلم من ظاهرة التأثيم مما بنا في العبارة التي نعت بها دراسته والتي جاء فيها « فلا غرو بعد ذلك أن تعرض حياة هذا الزعيم الديمقراطي لمؤامرات جماعات سرية فاشستية . فاعتراف بعض الذين يسمون بالضباط الأحرار كان النحاس هدفاً لمحاولة اغتيال فاشلة أكثر من مرة . وقد شاعت أقدار مصر أن تقع فيما بعد بيد هؤلاء الفاشست الذين يحكمون البلاد بيد من حديد ، تبتلو وقبضة محمد محمود بجانبها لينة ، فقد كانت قبضة من حديد في يد من جريد » !

(١٠) الوفد في ٢١ أغسطس عام ١٩٨٦ .

يعنى أخيراً الكتاب الذى ضم مجموعة الدراسات التى نشرها الأستاذ لمى للطهى في « الوفد » تحت عنوان « هذا الرجل من مصر »^(١١) .

وقد تضمن الكتاب ثلاث عشرة شخصية^(١٢) ، بالإضافة إلى عدة شخصيات أخرى^(١٣) تضمنتها الجريدة بعد صدور الكتاب ، ويلاحظ في اختيار هذه الشخصيات أو في تناولها بالدراسة أنها كانت تحقق أحد الهدفين .. التعظيم أو التأنيب ، أو كليهما .

الفة الثانية تضم المجموعتين الأيديولوجيتين .. الإخوان المسلمين والجماعات الماركسية .

فيما يتصل بالمجموعة الأولى فإنه يتسق مع فكرها أن تضاف طابعاً دينياً على مواقفها التحزبية فتتحول هذه المواقف من « التعظيم والتأنيب » إلى « التقديس والتكريم » .

ويؤكد مجموع الدراسات التى تناولت مؤسس الجماعة « الشيخ حسن البنا » ظاهرة التقديس ، مما يمكن توضيحه في مجموعة الدراسات التى تناولت الرجل . والتي نكتفى فيما يلى باستعراض بعض عناوينها .

الإمام^(١٤) ، حسن البنا — حياة رجل وتاريخ مدرسة^(١٥) ، حسن البنا — الداعية الإمام والمجدد الشهيد^(١٦) ، تاج الإسلام وملحمة الإمام^(١٧) ، حسن البنا — الرجل والفكرة^(١٨) ... إلخ .

وكان من الطبع أن تضاف مثل هذه الدراسات صورة تصل إلى درجة التقديس على الرجل كأن تقول إحداها « لا يرتفع بجواره صوت ولا يباريه في مبداه أحد من رجال عصره » ، وتقول دراسة أخرى عن تواضعه إنه « كان يجلس على الحصير إذا كان المجلس أوسعاً وفي آخر الصفوف إذا اصطفت المقاعد للجلوس منكشأً فلا يكاد يرى » ، متواضعاً فلا يكاد يعرف يلبس في غالب أحيائه الجلباب العادى من أرغص الأكمشة^(١٩) .

على الجانب الآخر المتصل بتكثير الخصوم فقد كان أوضح ما يكون بالنسبة للوفد قبل عام ١٩٥٢ وبالنسبة لعهد عبد الناصر بعد ١٩٥٢ وبالنسبة لليساريين طول الوقت .

الوفد قبل ١٩٥٢ كان الحزب الشعبى ذا الاتجاه المدنى ، وكانت منازعته في شيعته واتجاهه تؤثر بقوة في الصورة التى رسمها الكتاب المنضمون للإخوان أو المنضوون تحت لواهم له .

ويكتفى في هذا الصدد تسجيل بعض التوصيفات التى أطلقتها كتاب الإخوان على الوفد . « الطابور الخامس الذى ينفذ أوامر الاحتلال » أو على زعيمه باعتباره « بالحيانة والوقاحة والحقد والعمل لحساب الإنجليز »^(٢٠) .

(١١) هؤلاء الرجال من مصر — سلسلة تاريخ المصريين — الهيئة المصرية العامة للكتاب — القاهرة ١٩٨٧ .

(١٢) مصطفى النحاس ، عبد الرحمن فهمى ، أحمد فهمى زغلول ، وحيد واصف ، وإسماعيل صديق ، محمد طلعت حرب ، محمد حسين هيكل ، عزيز فهمى ، عبد لطيف ، محمد صيد ، ممتاز نصار ، عزيز على المصرى ، محمد مندور .

(١٣) عبد الرحمن الرافى ، يوسف صديق ، عبد الحليم عبد الرؤوف ، توفيق الحكيم ، أحمد حسن البقرى .

(١٤) أحمد أنس الحماوى .

(١٥) أحمد أنور الجندى .

(١٦) أنور الجندى .

(١٧) عبد الباقى البنا .

(١٨) محمد عبد الله السمان .

(١٩) د . زكريا سليمان موسى : الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية — ص ٧٧ .

(٢٠) زكريا سليمان : المصدر السابق — ص ٢٢٩ — ٢٣٠ .

وتوضح الفقرة التالية من بعض كتابات الأستاذ صالح عسماوى ، الإخوانى المعروف الأسلوب التكفيرى الذى لجأ إليه الإخوان في التعامل مع الوفد عندما كانت تحت المحصورة بينهما .

كتب الأستاذ صالح عسماوى في يونيو عام ١٩٤٧ تحت عنوان « الوفد والإسلام » ما نصه : « إن على الوفد والوفدين أن يذهبوا إلى بلده ليعملوا فيها كفرهم بالإسلام والمهادم بكل دين وشرع ، وعلى الوفدين أن يجددوا إسلامهم ، فهم في تصرفاتهم خصم للإسلام ، وحرب على تقاليدهم وتشريعهم » .^(٢١)

· أما عهد عبد الناصر فمثله كتابات الإخوان باعتباره « الشيطان الأكبر » ، ولا شك في أن ما عانى منه الإخوان خلال هذا العهد من الإبداع في المعتقلات لفترات طويلة ، أو من اللجوء إلى المنافي ، قد خلق ثأراً غير قابل للنسيان فيما يبدو ، ثم أنه ظهر في الحملات المنتظمة لتشويه الرجل بكل الوسائل المتاحة من مقالات أو دراسات مما هو في غير حاجة إلى تسجيل . تبقى « الجماعات الماركسية » ، وقد اتبعت موقف الكتاب المواليين للإخوان من الموقف الإخوانى من الشيوعية عموماً ، ومن الشيوعيين المصريين على وجه التحديد .

حدد هذا الموقف « محمد الشافعى » عام ١٩٣٥ عندما كتب أن تيار اليسار أشد خطراً من حركة التبشير ، وأنه إذا نجح « سيهدم المساجد ويمطر العبادة ويحج الأعراس ويذل الأديان بعد عزة » .^(٢٢)

ويلاحظ أن كتاب الإخوان قد قروا دائماً بين الشيوعية واليهود مستثمرين في ذلك طول الوقت المشاعر الدينية المعادية لليهود ، سجل ذلك صالح عسماوى عام ١٩٤٧ في دراسة تحت عنوان « الشيوعية في مصر » كان مما جاء فيها أن هدف اليهود من نشر هذه المذاهب الهدامة كالماوسونية والشيوعية هو محاربة الإسلام ، وأن هدفهم القريب هو سلب فلسطين وجعلها دولة يهودية لطريدى الأمم^(٢٣) .

تبقى الجماعات الماركسية ، والتي اختلفت عن الحزبين الكبريين ، الوطنى والوفد ، في أنه لم يتوفر لها تاريخ تسعى إلى استثمار بطولاته ، واختلفت عن الإخوان المسلمين في أنه لم يكن لها مؤسس تضفى عليه ما ترشبت من أسباب القداسة ، ناهيك عن أن الفكر الماركسى لا يؤمن بصناعة الأبطال من الزعماء السياسيين ، كما لا يقبل بصناعة القديسين من الزعماء الدينيين .

ربما يكون وجه « التحزب » الأساسى لذى من تصبوا لكتابة تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر سواء من الكتاب الماركسيين أو من المتعاطفين معهم السعى إلى « تضخيم » الدور الذى قامت به هذه الحركة أكثر مما فعلته سائر الأحزاب والجماعات السياسية من تعظيم التاريخ أو تأييم الخصوم .

وينبع هذا الاتجاه إلى « التضخيم » من مجموعة من الأسباب يمكن ترتيبها على النحو التالى :

- ١ — إن الحركة الاشتراكية في مصر قد ظلت في أغلب أطوارها تعمل سراً ، أو تحت ظروف شديدة من قمع الحكومات . وانطلاقاً من روح الاستشهاد وعقدة الشعور بالاضطهاد التى عانى منها المنضمون إليها فإنه عندما أتيت لهم فرصة كتابة تاريخهم انطلقوا لا يملكون على شيء يسجلون دوراً عاشوا هم فيه وبه أكثر مما عاشه جموع المصريين .
- ٢ — إن الغالبية من انضمت لهذه الحركة كانوا من المثقفين القادرين على التعبير عن أنفسهم وتسجيل تاريخهم عندما متاح لهم الفرصة لذلك على نحو ربما لا يستطيع أن يجاريهم فيه غيرهم ممن أرحوا للمنظمات السياسية الأخرى من أبنائها .

(٢١) حفاة محمود أحمد إسماعيل : جماعة الإخوان المسلمين ودورها في تاريخ مصر — من ٢٠٢ — ٢٠٣ .

(٢٢) زكريا سليمان : للصبر السابق ص ١٨٤ .

(٢٣) للصبر السابق ص ١٨٩ .

٣ — إن آخرين ، ليسوا من أبناء التنظيمات اليسارية ، والذين تأثروا برواء بفلسفات اليسار الإنسانية أو بالاضطهادات التي عانى منها اليساريون ، قد جاروهم في البحث عن تاريخ هذه المنظمات وتضخيم الدور الذي قامت به .

٤ — إن التحولات الاشتراكية التي عرفتها مصر ، خاصة خلال الستينات ، قد دفعت بالكثيرين إلى رده لأصول تاريخية ، فتم التنقيب على نطاق واسع عن كل ما يمت لليساير بصلة ، حتى أن رجلاً مثل « مصطفى حسنين المنصوري » اكتسب شهرة واسعة لم يكن يعلم بها قطعا لأنه ألف عام ١٩١٥ كتاباً تحت عنوان « تاريخ المذاهب الاشتراكية » .

وتقدم كتابات الدكتور « رفعت السعيد » ، وهو واحد من أهم أبناء الحركة الشيوعية في مصر ، نموذجاً لتضخيم الدور ، فقد ألف عن تاريخ الاشتراكية في مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين (١٩٠٠ — ١٩٥٠) ثلاثة مجلدات كبيرة^(٢٤) .

ومعاصرة ما جاء في هذه المجلدات يلاحظ أن الدكتور رفعت لم يترك شاردة ولا واردة ، كما يقال ، إلا ورصدها ، بدءاً بالنشرات السرية التي كانت تصدرها الجماعات الماركسية ، وانتهاء بتلك المجموعات التي مارست نشاطها السري والتي لم يتجاوز عدد أعضائها حفنة صغيرة من الرجال !

المجموعة التالية : وتضم تلك الدراسات التي يمكن توصيفها « بالموضوعية » ، وقبل استعراض هذه الدراسات ينبغي أولاً القول إن هناك حداً أدنى من الشروط يجب أن تتوفر — في رأينا — لتضم مثل هذه الدراسات بالموضوعية .

أول هذه الشروط عدم اتخاذ المواقف المسبقة بكل ما يترتب على مثل تلك المواقف من دفاع عن جماعة سياسية دون ما سند أو هجوم على جماعة أخرى دون ما مبرر .

الشرط الثاني متصل بالتعامل مع مجموعة الحقائق التي تتوفر لصاحب الدراسة ، إذ يجب أن يكون أميناً في هذا التعامل فلا يخفى حقيقة لأنها لا تناسب هواه ، أو على الأقل وجهة نظره ، ولا يعطى حقيقة أخرى حجماً أكبر من حجمها لأنها تقدم عكس الحقيقة الأولى .

ثم يأتي الشرط الخاص بـ « لا تقربوا الصلاة » ، ذلك أن كثيرين ممن تصدوا للكتابة في تاريخ الأحزاب المصرية قد عمدوا إلى الاجتزاء من المادة العلمية بالشكل الذي يخدم وجهات نظر سياسية يبنوا لو تقدموا بما توفر لهم كاملاً لربما تغيرت الصورة من النقيض إلى النقيض ، ويثير الرثاء بالنسبة لهؤلاء أنهم في بعض كتاباتهم استخدموا جزءاً بعينه للترويج لجماعة أو لفكر سياسي بذاته ، ثم وبعد أن تقلبت الأيام عادوا ليستخدموا جزءاً آخر من نفس المادة للترويج لجماعة وفكر سياسي مناقض !

لا تعنى هذه الشروط بالطبع ألا يكون الباحث صاحب موقف ، غير أن الأمر يختلف عندما يكون الموقف ناتجاً عن استخدام منهج بعينه والتسلح برؤية علمية بذاتها عن أن يكون صادراً في أصله عن انهماز أو عداوة للجماعة السياسية التي يؤرخ لها .

ومع القبول بهذه الشروط فإن هناك حقيقتين تفرضان نفسيهما لدى فحص هذا النوع من الدراسات الذي نصفه بالموضوعية .

(٢٤) تفرغ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ — ١٩٢٥ ، اليسار المصري ١٩٢٥ — ١٩٤٠ ، تاريخ للطلعات اليسارية للصرة ١٩٤٠ — ١٩٥٠ .

حقيقة الأولى . به على الرغم من كل التحفظات فإن الباحث يجد نفسه ، وبعد أن يعايش موضوعه لفترة غير قصيرة ، سواء كان هذا الموضوع حرباً أو شخصية حربية كبيرة . يجد نفسه محرفاً ، دون ما قصد أو وعى ، إلى اتخاذ موقف ، ساعده في ذلك ، أعادته وإعادة في "تعبيل" .

تحقيقة الثانية : به عند تناول الدراسات الموضوعية الخاصة بالأحزاب المصرية ، فلا مفر من أن نضم إلى الدراسات التي تمت على هذه الأحزاب الدراسات التي تناولت زعاماتها ، ثم الدراسات التي عالجت الحركة الوطنية المصرية ، على أن هذه الحركة في التاريخ المعاصر كانت دالاً أساساً حركة حزبية .

ونعمه بدراسة التي قدمها الدكتور حسين فوزي الجارحى « أحمد لطفى السيد » والدراسات الثلاث نال بهما الدكتور عبد الحى عيسى درحنى المحامى والدكتوراه عن سعد زغلول قبل عام ١٩١٤ وبعد .. تقدم هذه الدراسات في رأينا توجهاً للأعمال الموضوعية في التاريخ أخرى فيما يتصل بجانبه الأول المتعلق بالشخصيات الحزبية الكبيرة .

« أحمد لطفى السيد » سكرتير حزب الأمة كان واحداً من شخصيات ثلاث كبيرة خلال التجربة الحزبية الأولى ، ولا يضارعه في الحجم سوى مصطفى كامل ومحمد فريد اللذان وإن حظيا بدراسات ضخمة إلا أنه غلب عليها طابع الحزب ، مما دعانا إلى تصنيف هاتين الدراستين اللتين أعدهما الأستاذ الراحل ضمن المجموعة الأولى التي غلب عليها طابع الحزب ، كما سبق الإشارة .

أما سعد زغلول فقد كان الشخصية المحورية خلال العقد الأول من التجربة الحزبية الثانية (١٩١٨ — ١٩٢٧) ، واستمر كذلك حتى بعد وفاته ، الأمر الذى يمكن القول معه أنه كان بمثابة الأب الشرعى لهذه التجربة .

ثم إن اختيارنا لهاتين الدراستين مقصود لسبب آخر ، ذلك أن كلا من الباحثين تناول الشخصية التي قام بدراستهما بنتيج مختلف ، غير أن ذلك لم يؤد — في رأينا — إلى إخلال بالموضوعية .

الدكتور حسين فوزي الجارحى حكمه المنهج الرومانسى الذى يؤكد على دور « البطل » في صناعة التاريخ ، ومن هنا جاءت رؤيته لسكرتير حزب الأمة الأستاذ أحمد لطفى السيد باعتباره أستاذ الجيل بكل ما قدمه في هذا الصدد سواء للفكر السياسى أو للعمل الحزبى^(٢٥) .

الدكتور « عبد الحالى لاشين » انطلق من التنازع منهجى مضاد ، ومن هنا جاءت دراسته عن سعد زغلول خاصة في قسمها الثانى عن الفترة بين عامى ١٩١٨ و ١٩٢٧^(٢٦) بمثابة الصدمة للكثيرين الذين أحاطوا الزعيم المصرى بهالة من القداسة .

يبد أن هذه الصدمة لا تمنع من تقرير حقيقة أن الدكتور لاشين كان أول من قدم آراء مدروسة في موضوعات عديدة ، خاصة تلك المتصلة بالوفد ، فهو مثلاً ناقش مختلف الروايات المتواترة عن « نشأة الوفد » ثم قدم رأيه في هذا الصدد مستعيناً لأول مرة بمذكرات سعد ، وأمثلة أخرى عديدة .

(٢٥) انظر : دكتور حسين فوزي الجارحى : لطفى السيد والشخصية المصرية (القاهرة ١٩٦٣) . أحمد لطفى السيد أستاذ الجيل (أعلام العرب ١٩٦٥) .

(٢٦) انظر : دكتور عبد الحالى لاشين : سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية (بيروت ١٩٧٥) .

وتمثل الدراسات التي وضعها كل من الدكتور عبد العظيم رمضان عن الحركة الوطنية بين ١٩١٨ و ١٩٤٥ والأستاذ طارق البشرى عن السنوات السبع التالية حتى ١٩٥٢ النوع الثاني من الدراسات الموضوعية التي تناولت الأحزاب المصرية .
فالدكتور عبد العظيم رمضان قدم دراسة ضافية عن الوفد والأحرار الدستوريين والتيارات اليسارية في عمله الأول^(٢٧) الذي أرفقه بدراسات أخرى عن السعديين والكتلة الوفدية في عمله الثاني^(٢٨) .

أما الأستاذ طارق البشرى فقد رصد الحركة الحزبية في فترة رصداً دقيقاً حتى أنه لم يخل فصل من فصول مؤلفه ، وبامتداد أبوابه الخمسة الأولى من دراسة لحركة مختلف القوى السياسية ، الوفد أو أحزاب الأقابية أو الجماعات الأيديولوجية^(٢٩) .

صحيح أن الدكتور عبد العظيم رمضان قد نال بدراساته عن الحركة الوطنية درجتي الماجستير والدكتوراه ، مما كان يستلزم بالضرورة توفر الموضوعية فيها ، وصحيح أن الأستاذ طارق البشرى ليس مؤرخاً محترفاً إلا أن المنهج الذي اتبعه وفر الموضوعية لدراسته ، سواء من ناحية الشكل أو من ناحية الموضوع .

فعلى الرغم من أن الأستاذ طارق البشرى حقوق ، شأنه في ذلك شأن الأستاذ عبد الرحمن الرافعي ، فإن الفارق كبير بين الرجلين فيما قدماه في أعمالهما عن التاريخ الحزبي ، إذ بينما تعامل الأستاذ الرافعي مع قضاياها بمنطق « الحماس » الساعي إلى إقناع قرائه بما يراه ، فإن الأستاذ البشرى تناول موضوعاته بمنطق « القاضي » الذي يصدر أحكاماً ، ويقدم الحشيات التي أقام على أساسها هذه الأحكام ، وعمل المؤرخ في التحليل لا يختلف كثيراً عن هذا المنهج .

يبقى أخيراً النوع الثالث من الدراسات التي تناولت « تاريخ الأحزاب السياسية المصرية » بشكل مباشر ، والملاحظ أن جل هذه الأعمال كانت على شكل رسائل علمية . نال بها أصحابها درجاتهم العلمية في التاريخ الحديث ، باستثناء الدراستين أو الثلاث التي أعدها الدكتور يونان ليب رزق .

فقد وضع الدكتور يونان دراستين في هذا الصدد ، أولاهما : الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني^(٣٠) ، ثم دراسة أخرى عن « الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ — ١٩٨٤ »^(٣١) .

وإذا كان يفصل بين الدراستين أربعة عشر عاماً ، فإنه على الرغم من تمسك الباحث بالشروط الموضوعية في كتابتهما ، فإنه يفصل بينهما اختلافات واضحة .

أبرز هذه الاختلافات في رأينا أنه بينما غلب التسجيل على التحليل في الدراسة الأولى فقد حدث العكس في الدراسة الثانية ، ويفسر هذا كبر حجم الدراسة الأولى ، على الرغم من أن الفترة التي عالجها لم تتجاوز السنوات السبع (١٩٠٧ — ١٩١٤) ، وصغر حجم الدراسة الثانية مع أن الفترة التي تناولتها تجاوزت ثلاثة أرباع القرن (١٩٠٧ — ١٩٨٤) .

تأتي بعد ذلك الدراسات التي تناولت أحزاباً سياسية بعينها ، ولما كانت هذه الدراسات — كما سبقت الإشارة — في أصلها رسائل علمية نال بها أصحابها درجاتهم العلمية ، فهي مع موضوعيتها ، تشوبها بعض النقص التي يعانى منها المبتدئون .

(٢٧) تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ — ١٩٣٦ (القاهرة ١٩٦٨) .

(٢٨) تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ — ١٩٤٨ جزآن (بيروت) .

(٢٩) الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ (القاهرة ١٩٧٢) .

(٣٠) مكتبة الأنجلو — القاهرة ١٩٧٠ .

(٣١) كتاب اللال — عدد ديسمبر ١٩٨٤ .

ولنا عدة ملاحظات على هذه الدراسات :

- ١ — إنه باستثناء واحد فإن الغالبية العظمى من الباحثين بدأت بحشها العلمى بنيل درجة الماجستير في موضوع عن أحد الأحزاب المصرية ، فقد نكصت على أعقابها ، ولم تستكمل الطريق واختارت موضوعات أخرى خارج ميدان البحوث الحزبية .
 - الاستثناء الوحيد للدكتور أحمد زكريا الشلقى الذى أعد رسالته للماجستير عن « حزب الأمة » ورسالته للدكتوراه عن « حزب الأحرار الدستوريين » ، والذى كان امتداداً طبيعياً لحزب الأمة ، والعملاق منشوران^(٣٢) .
 - ٢ — غياب التنسيق في ميدان هذه الدراسات ، فمن الأمور اللافتة للنظر إعداد دراستين لنيل درجة الماجستير في موضوع واحد عن « الإخوان المسلمون » ، إحداهما في جامعة عين همس والأخرى في جامعة القاهرة^(٣٣) .
 - ٣ — اقتسام دراسة حزب بعينه بين أكثر من باحث ، فهما حدث للوفد ، حيث أعد « عبد الله عزباوى » رسالته للماجستير عن « الوفد منذ نشأته حتى عام ١٩٣٦ » ، وأعد « محمد فريد حشيش » رسالته للماجستير أيضاً عن الوفد بين ١٩٣٦ و ١٩٥٢ .
 - ٤ — إعضاض فترة محددة لجامعة سياسية بعينها للدراسة دون استكمالها في دراسات لاحقة مما فعله الدكتور « على شلبى » في رسالته التى نال بها درجة الماجستير تحت عنوان « مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية ١٩٣٣ — ١٩٤١ (القاهرة ١٩٨٢) » ، والرسالة الثانية التى نال عنها « إبراهيم فؤاد عبد العزيز » درجة الماجستير من كلية الآداب بطنطا عام ١٩٨٦ تحت عنوان « الحركة الاشتراكية المصرية ١٨٩٩ — ١٩٢٨ » .
- يبقى أخيراً التنبيه إلى أننا لم نضع للدراسة في هذا البحث الكتابات غير المصرية وغير التاريخية ، وأهم هذه الدراسات كتاب لاندلو عن « البرلمانات والأحزاب في مصر » وكتاب آرثر جولدسميث عن « الحزب الوطنى » ، وهما مترجمان .
- ثم كتاب ماريوس ديب **Marius Deeb: Party Politics in Egypt: the Wafd & its rivals 1919-1936, London, 1979.** الذى نتمنى أن يتصدى أحد الباحثين لترجمته *.

(٣٢) حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية (دار المعارف ١٩٧٩) .

حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ — ١٩٥٢ (دار المعارف ١٩٨٣) .

(٣٣) الأولى أعدها الدكتور زكريا سليمان يوسى تحت عنوان « الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية ، وهي منشورة (مكتبة وهبة — القاهرة ١٩٧٩) ، والثانية أعدها حمادة محمود إسماعيل عام ١٩٨٢ .

• قام الأستاذ عبد السلام رشوان بترجمة هذا الكتاب ونشر في القاهرة مؤخرأ (الحرور) .

التاريخ والشرعية استخدام التاريخ في سياسات الأحزاب المصرية المعاصرة

جودوون كترامير

من المعارف العامة أن الظروف التي يعيش فيها الباحثون بوجه عام ، والعلماء الاجتماعيون بوجه خاص ، « المؤرخون » ، المحيطة بهم تحدد مدركاتهم وتصوراتهم . ويصدق هذا القول على المؤرخين قبل سواهم ، حتى أولئك الذين يحضرون « أقصى طاقاتهم لكي يكونوا موضوعيين ، ويكتبوا التاريخ على نحو ما قال تاسيتوس : " *Si vera est studia* " ، أي ، دون حيز أو هوى » ، وسبق أن أوضح ماكس فيبر في دراسة واعدة تحمل البذور الجينية لفكرة كيف أن العواطف الشخصية والاندفاعية تنفذ إلى عقل العالم الاجتماعي ، وتصوغ اختياره للمادة ، وبناءه لإطار العلية ، وثمة دراسات مستفيضة أوضحت هذه الحقيقة بالنسبة لتسجيل تاريخ العصور والبلدان المختلفة بما في ذلك مصر والعالم العربي . بيد أن دراستنا هذه ليست مخصصة أصلاً على مسألة الانحياز أو الالتزام أو الموضوعية في التأريخ المصري الحديث بقدر ما تتحدى أساساً بمسألة استخدام . أو تعمد إساءة استخدام التاريخ ، في حالة بذاتها ، في سياسات الأحزاب المصرية المعاصرة ، ومن ثم في مسألة التزام وانحياز محدد قبل أن تكون مسألة (الحرص على) الموضوعية .

وهكذا ارتبط الموضوع بالحوار الواسع بشأن وظيفة التاريخ بين « التوير » النقدي ، والموجه تحديداً ضد بناء الأسطورة القائم على قراءة التاريخ بطريقة متحيزة من ناحية ، وبين أسباغ الشرعية على الآراء الدينية أو السياسية من ناحية أخرى ، والتي تلتبس تأكيد نفاذ الإرادة الإلهية أو « القوى الموضوعية » للتاريخ في التاريخ . وإذا كانت مهمة المؤرخ يقينا هي استنباط معنى من التطور التاريخي إلا أنه ليس مضطراً إلى اختلاق معنى منه . والملاحظ أن استخدام التاريخ في سياسات الأحزاب المصرية الراهنة أقرب إلى التصور الثاني منه إلى الأول . بيد أننا مع هذا لن نستثنى من الصورة البعد الآخر للتأريخ وهو تعليم الرأي العام بغية تعميق المعارف التاريخية والوعي الجمعي (علاوة على جانب آخر يدور بشأنه حوار واسع يتعلق بفكرة « الأصالة ») .

إن أحد المسائل الأساسية الواردة هي تحديد أي المكونات المختلفة « للوعي الجمعي » أو « الأصالة » — الأمة — اللغة ، الدين (الإسلام) — هي التي تنعكس أولاً وأساساً عند استخدام التاريخ في السياسات الحزبية المصرية المعاصرة . ولكي نكون أكثر تحديداً نقول : إلى أي مدى انعكس « التحول في الإطار الفكري أو النموذج الإرشادي » للمناخ السياسي الفكري الراهن — أي التحول من القومية المصرية المرتبطة بالليبرالية الأوروبية والقومية العربية المرتبطة بالاشتراكية العربية إلى الإسلام السياسي — أقول إلى أي مدى انعكس هذا التحول على صورة التاريخ وعلى اختيار المصطلحات السياسية التي تستخدمها التيارات السياسية والفكرية المصرية على اختلاف أشكالها واتجاهاتها ؟ إن الشيء اللات للخطر لكل مراقب عادي ، على الأقل فيما يختص بالمرحلة الحديثة ، أن الكثير من الكتابات التاريخية لم يكتبها مؤرخون معترفون بل كتبها صحفيون وكتاب (يطبق بعضهم المنهج التاريخي بما في ذلك كتابة الهوامش والتوثيق الدقيق) . هم أنفسهم في غالب الأحيان عناصر فاعلة في النشاط السياسي وقد يكشف هذا إما عن ضعف أصاب مهنة التأريخ التي باتت عاجزة عن تزويد الرأي العام بالكلم الكافي من البحوث العلمية اللازمة ، أو عاجزة عن إثارة الاهتمام العام الذي تغلب عليه إلى حد كبير الطبيعة السياسية . فما هو إذن ثقل ودور الحججة التاريخية في الخطاب العام حول الأصالة ؟

• ترجمت هذه الورقة من اللغة الإنجليزية . وهي تشر دون مواضعها العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية باللغة ٧٦ هامشاً (المحرر) .

إن عرضنا التالي ليس محاولة تستهدف تحليل الموضوع على نحو شامل أو منظم ، فهذه مهمة لا يمكن استكمالها إلا على أساس بحث شامل وتفصيلي عن مصر ذاتها التي تتوفر فيها كل المواد اللازمة لهذه الدراسة . وإنما هي على الأصح محاولة لاستعراض أفكار وأحداث معينة ، وربطها بإطار عام موزج للقوى السياسية الراهنة وآرائها السياسية ومعايير التقييم . وتشتمل مصادرها الأساسية على صحافة وبرامج الأحزاب والخطب السياسية .. إلخ مع ملاحظة أن غالبية هذه المواد ينحصر تاريخها فيما بين أواخر السبعينات والحملة الانتخابية في ربيع عام ١٩٨٤ وقتما نوقشت على نطاق واسع عديد من الأفكار التاريخية .

إن الرجوع إلى التاريخ — المصري أساساً ، وكذلك تاريخ الشرق الأوسط والتاريخ الإسلامي بعامة — يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم وتصورات مختلفة عن الهوية الجمعية والأصالة اللتين تميزان القوى السياسية الفكرية المختلفة للمجموعات السياسية المتباينة . إن اتهام الفشل موجه إلى كل دعاة الأيديولوجيات غير الدينية . القومية المصرية ، والأسلوب الغربي الليبرالية ، والقومية العربية والاشتراكية العربية — (ولكن فشل في أداء ماذا ؟ هل في إدراك أهدافهم الحقيقية ؟ أم في حل أزمة المجتمع المصري الحديث أو أزمة العالم العربي الإسلامي بعامة ؟) ويُعتبر رجوعهم إلى التاريخ جزءاً من الجهد المبذول لتبرير نهجهم الفعلي في معالجة السياسة من خلال إنجازات الماضي (اعتقاداً بإمكانية تكرارها في الظروف الراهنة) . والمعروف أن غالبية الأحزاب السياسية العاملة الآن في مصر قد خرجت من رحم حزب الدولة الأوحده في عهد عبد الناصر والفترة الأولى من حكم السادات والمسمى الاتحاد الاشتراكي العربي ومن ثم انقرضت إلى حد ما بالنشاط السياسي الذي بدأ من « أهل » . وسوف يمثل الأمر إضافة هامة إلى زعمها بشأن استقلالها الذاتي ومشروعيتها إذا ما استطاعت أن تكشف عن أصول مستقلة ود إنجازات لها في الماضي خارج فلك النشاط الذي ترعاه الحكومة ، وأن تؤكد قاعدتها المستقلة في المجتمع وجها لوجه مع « الحاكم » الذي يحدد لها نطاق ومدى نشاطها بما في ذلك (ولكن إلى حد معين) برنامجها السياسي . وهكذا يجري استخدام صور الماضي أساساً من أجل خلق المشروعية . ونتيجة لذلك يغلب على الحجة التي تسوقها الطابع الدفاعي « نحن كنا/ نحن الأكثر/ الوطنيون الوحيدون/ الليبراليون الديمقراطيون/ التقدميون الاشتراكيون الاجتماعيون/ القوة الإسلامية الدينية الأصلية » بين كل الاتهامات السياسية المصرية مع تبادل الاتهامات بالفشل بشأن هذه التقديرات بما يفتح الباب واسعاً لتصفية الحسابات .

وتصبح الحاجة إلى إسباغ الشرعية التاريخية أمراً لازماً وضرورياً مطلقاً حين تنعدم الشواهد الحية لإثبات نجاحات راهنة . أن آتيا من تنظيمات المعارضة لا يستطيع منافسة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم ، الذي يمززه وبدعمه ارتباطه برئيس الدولة ، في تقديم فوائد مادية لأتباعه وأنصاره . بل إن الأمر على النقيض تماماً ، ذلك أن الانخراط في النشاط السياسي المعارض يعطى على عظام التعرض لأضرار شخصية . ولعل الإخوان المسلمين هم الاستثناء الوحيد إلى حد محدود بفضل ما يتمتعون به من شبكة واسعة للمساعدة الذاتية وتنظيمات الخدمات الاجتماعية في مختلف مجالات الحياة . وتنتزع الجماعات والأحزاب العاجزة عن الكشف عن إنجازات راهنة إلى إبراز إنجازات الماضي — ومن ثم تدعم من جديد استخدام التاريخ في سياسة المعارضة التي يتبناها الحزب .

ومن الأمور ذات الدلالة أن الحزب الوطني الديمقراطي لا يؤكد كثيراً على الماضي التاريخي — الذي لا يربطه به ، على أحسن الفروض ، سوى رباط واه من حيث الاسم فحسب ، ويوحى بأن ثمة صلة تفرق بينه وبين الحزب الوطني في نهاية القرن الماضي بزعامة مصطفى كامل . ويتحدث برنامجهم عن « ثورتين » ثورة يوليو ١٩٥٢ ومايو ١٩٧١ باعتبارهما إطاره المرجعي الرئيسي ، والذي يربطه بمصر كل من ناصر والسادات موحياً بأن الثاني استمرار لرسالة الأول وليس تحولاً جذرياً عنها . ولكن الحزب الوطني الديمقراطي ، التزاماً منه بالنتج البيروقراطي السائد في معالجة السياسة ، يحاول عن عمد أن يكون تكاملياً جامعاً لكل الاتجاهات على قدم المساواة ، ومن ثم غير أيديولوجي أساساً ، وواقفاً فوق المصلحة الذاتية

والأيديولوجية التابعة عنها . ففي انتخابات ١٩٨٤ على سبيل المثال حرص على أن يؤكد بقوة على حضوره المتوحد في ثورة ١٩٥٢ (التي تعرضت في ذات الوقت لهجوم شديد من جانب أقوى قوى المعارضة والتي تمثلها قوى الثورة المصرية) مع الإخوان المسلمين) ، ولكنه قدم مبارك وأقرب معاونيه باعتبارهم ممثلين « لجيل أكتوبر » أى الجيل الذي شهد و « حرب أكتوبر ١٩٧٣ دون أن يربطهم بأى من ناصر أو السادات .

والتزاماً بأهدافنا هنا التي تركز على المعارضة قبل معسكر الحكومة ، يمكن أن نفايز بين ثلاثة تيارات فكرية رئيسية هنا :
فيما بينها اختلافاً واسعاً من حيث وزنها وتأثيرها وهي :

١ — التيار الماركسي واليسار الناصري باعتباره أحدث التيارات السياسية التي ظهرت وانتشرت في مصر .

٢ — التيار الوطني الليبرالي والمحافظ .

٣ — الحركة الإسلامية بمكوناتها المتباينة بما في ذلك الجناح « المعتدل » الذي يسعى إلى تغيير النظام من الداخل . والتوقع عموماً مع نظمه ، والجناح « الراديكالي » الذي ينكر على النظام القيام مشروعيته . وإذا تسمح هذه التيارات بوجود تمايز وتداخلات فيما بينها في الواقع العمل ، إلا إنها تتمايز على أساس إطارها المرجعي التاريخي ومن ثم إطار المشروعية : أنواع الأحداث التي يرجعون إليها في الوقت ذاته القضايا الرئيسية التي يدور بشأنها جدال على أسس سياسية وفكرية حنصة :

— ثورة ١٩٥٢ التي تمتد جذورها إلى تراث الحركة الاشتراكية والشيوعية في مصر والعالم العربي بعامة ، وبما صيغت في ميثاق العمل الوطني لعام ١٩٦٢ ثم عدلت في برنامج مارس ١٩٦٨ ، وذلك بالنسبة لليسار الناصري والماركسي (وكذلك حزب الحكومة) .

— ثورة ١٩١٩ وه العصر الليبرالي ، الذي انتهى باندلاع الحرب العالمية الثانية وذلك بالنسبة للمعسكر الليبرالي المحافظ .

— عصر النبي وصحابته والخلفاء الراشدين الأربعة (السلف الصالح) وذلك بالنسبة للحركة الإسلامية .

وترجع جميع الحركات السياسية ، باستثناء الناصريين ، إلى حقبة ما قبل ١٩٥٢ ، وتبدو للوهلة الأولى وكأنها لا تمتك رؤية مشتركة لآراء التاريخ المصري الحديث .

١ — منذ وفاة ناصر واليسار المصري يشار له عادة بعبارة « تيار ثورة ١٩٥٢ » مع قصر ذلك على السياق المصري . ولكن الإطار المرجعي الصحيح له أوسع نطاقاً من ذلك إذ يشمل الاشتراكية العربية بعامة كما تجسدها أيضاً أحزاب البعث في سوريا والعراق . واليسار المصري تمايز العناصر إلى حد كبير جداً في ضوء الخلفية التاريخية والنظرة السياسية الراهنة لمحتليه الذين يتراوحون ما بين ماركسيين وشيوعيين وناصريين « جلدأ » وقوميين عرباً وحتى الجناح اليساري من الليبراليين و « الإسلاميين المستنيرين » . وواقع الأمر أن الحركة الاشتراكية / الشيوعية وجدت بداية التأييد الرئيسي لها بين أبناء الأقليات الأجنبية المحلية — حيث كان اليهود أبرز هؤلاء تمثيلاً في المواضع القيادية — ولا يزال هذا الواقع يستغله خصوم هذه الحركة باعتباره غريباً « ومن ثم غير أصيل » على الساحة السياسية المصرية . إن الوجود اليهودي « الأجنبي » داخل اليسار المصري / العربي يشكل حالة من اشد الحالات تعبيراً عن العوامل السياسية التي تقحم اقحاماً على الصورة التي نرى بها التاريخ ونكتبه . ولم تستطع الحركة الاشتراكية / الشيوعية أن تتجاوز وتتمشى على « جيتير » أو معزل الأقليات الأجنبية المحلية وتحشد لنفسها أتباعاً وأشباعاً من بين المصريين أى من المسلمين والأقباط والطلاب والعمال إلا خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة . وعلى الرغم من اتساع هذه الحركة اتساعاً واضحاً وهاماً فإنها بقيت مجردة تمزقها الصراعات والانقسامات الداخلية . وتمت دراسة الحركة اليسارية ، على الأقل حتى الستينات ، دراسة مستفيضة استناداً إلى مادة جمع

أكثرها من على لسان أعضاء لما حالين أو سابقين وعلى لسان أُنصار لها وقام يمثل هذه الدراسات كتاب من أمثال رفعت السعيد وأحمد صادق محمد ودلارك البشري في كتاباته الأولى .

ولأن أهم تنظيم حزبي يساري في السبعينات والثمانينات هو حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، وهو تحالف واسع بين قوى اليسار نشأ في نوفمبر ١٩٧٦ من بين صفوف « المنبر اليساري » داخل الاتحاد الاشتراكي العربي . وجاءت الغالبية من أبرز أعضائه من بين صفوف الحركة الشيوعية في الأربعينات والخمسينات . وعلى الرغم من أن حزب التجمع نشأ أصلاً من داخل رحم حزب الدولة فإنه تطور منذ ذلك الحين كواحد من أشد منتقدي سياسة الحكومة . أما الحزب الشيوعي المصري فقد أعيد بناؤه في مايو ١٩٧٥ بعد أن اتحد السادات عن التوجه الاشتراكي العربي في السياسة المصرية . ولكونه تنظيمًا غير شرعي فهو ينشط بصورة سرية . وقد التحقت بعض عناصره النشطة في السابق بحزب التجمع كما اشترك عديد من الشيوعيين كمرشحين مستقلين في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أبريل من عام ١٩٨٧ . أما الحركة الناصرية التي تمزقت لأسباب شخصية وسياسية بعد وفاة ناصر فلم يسمح لها بعد بإعادة تنظيم نفسها في حزب لذلك فإن دعايتها إما غير منظمين أو انضموا إلى أحزاب قائمة طبقاً للقانون خاصة حزب التجمع وحزب العمل الاشتراكي والحزب الوطني الديمقراطي .

والقاسم المشترك بين هؤلاء اليساريين أفراداً وجماعات ، والذين استبد بهم مراراً المتطاحن المرير في عهد عبد الناصر ، إنما يثقله ميثاق العمل الوطني لعام ١٩٦٢ وبرنامج مارس عام ١٩٦٨ . ويرفضون جميعاً « الحركة التصحيحية » أو « الثورة » التي أعلنها السادات في ١٥ مايو ١٩٧١ باعتبارها ثورة مضادة ويطلقون عليها « انقلاب » وهو اسم له دلالاته . ويدعو اليسار المصري إلى مواصلة عملية التحول الاجتماعي الاقتصادي استكمالاً لثورة يوليو ، ويهاجم العناصر المؤيدة لسياسة السادات — الانفتاح — كما يندد بالتحالف مع الولايات المتحدة وسياسة السلم مع إسرائيل وهي السياسة التي يواصل مبارك اتباعها مع بعض التعديلات . وبدلاً من الاستمرار في الموضوعات والقضايا الخارجية والاقتصادية حدثت تغيرات أساسية تبدو واضحة فيما يتعلق بمفهوم النظام السياسي ودور الإسلام في معبر الحاضر . واتجه اليسار ، في غالبيته ، إلى إدانة القهر السياسي الذي كان سائداً في حقبة ناصر ، ولما كان اليسار غير الناصري يعاقب قهراً ضارباً شأنه شأن المعارضة الإسلامية ، داعياً إلى نظام برلمان ليبرالي على النموذج الغربي ليحل محل ذلك النظام وفي هذا يلتقي اليسار مع المحافظين الليبراليين والإسلاميين « المعتدلين » الذين يعارضهم في مجال السياسة الخارجية والاقتصادية . ولكننا نجد تركيزاً شديداً على الأسس الاقتصادية الاجتماعية للديمقراطية حقيقية .

وتحت تأثير الصحوة الإسلامية شرع اليسار يؤكد موقفه الإيجابي من الدين ، شريطة استخدامه لتعبئة الجماهير ضد السيطرة الأجنبية والقهر السياسي والظلم الاجتماعي المتمثلة في الإمبريالية والصهيونية وتخدم مصالحها . وفي الوقت الذي يدين فيه اليسار « الرجعية الدينية » [ممثلة في الإخوان المسلمين] ، فإنه يحاول في الوقت ذاته أن يرد ظاهرة التطرف الإسلامي إلى فشل النظام الحاكم في حل أزمة المجتمع العربي / المصري ، بل وفشله في إيجاد أرض مشتركة للنضال ضد العدو المشترك وهو الإمبريالية [الولايات المتحدة] والصهيونية [إسرائيل] والانفتاح . والنتيجة تناقض واضح ومحدد تجاه المتطرفين الإسلاميين مع رفض العنف الذي بدا كأسلوب سائد . ونجد تحول الاتجاه من الاشتراكية العربية إلى الإسلام « التقدمي » أكثر وضوحاً في حالة عدد من المثقفين المشهورين مثل حسن حنفي أو عادل حسين أو طارق البشري الذين يتلمسون توليفة تجمع بين الإسلام وبين الاشتراكية حتى تكون الاشتراكية أكثر « أصالة » .

وانعكست هذه التحولات في النظرة السياسية ، إلى حد ما ، في صورة التاريخ المصري الحديث . فقد كانت ثورة ١٩١٩ تدخل دائماً كمنصر أساسي في سلسلة أحداث حركة التحرر الوطني بدءاً من أحماد عرابي | ورثا محمد علي | سنة ١٩٥٢ . وهكذا جرى إثباتها كحركة تقدمية تنتمي إليها جميع القوى السياسية في البلاد ولا تترك حركتها للوفد الجديد . ولم تفترق الطرق ، حسب هذا التصور ، إلا بعد ثورة ١٩١٩ فقط . وطبيعي أن الإطار المرجعي السياسي لهذه الفترة هو حقبة ناصر ، والعهد الملكي السابق على قيام الثورة بما فيه من سلبيات — التي يصورها خصومهم في تلك الفترة كالمظلم الليبرالي بأنها « العصر الليبرالي » — وكذلك الحقبة التالية عليها وهي فترة حكم السادات والتي يدينها اليسار باعتبارها فترة كالمظلم ديفيد والانفتاح ، أي الخضوع والاستسلام للإمبريالية الأمريكية والصهيونية . وتؤكد النظرة اليسارية إلى عصر ما قبل الثورة على مظاهر الظلم الاجتماعي وتلك ولكن مع القول بأن الطبقات الوسطى والعليا حظيت بقدر من الحرية لمباشرة — باستثناء فترات حكم إسماعيل باشا صدق — أكثر من أي فترات أخرى قبلها أو بعدها ، وذلك في ضوء المفهوم الليبرالي عن الديمقراطية .

وعلى الرغم من أن عهد ناصر ينظر إليه بوضوح باعتباره نقلة في الاتجاه الصحيح ، وقد حيل بينه وبين تحقيق كثير أهدافه كاملة بسبب ائتلاف أوجه القصور في الداخل مع العقبات الخارجية ، إن لم نقل المؤامرات الإمبريالية المستفزة . فإنه بات ينظر إليها من منظور تاريخي وتخضع للنقد في ضوء التجربة الراهنة والرؤية التاريخية للأحداث بعد أن أصبحت ماضياً . وهكذا تضع النظام السياسي للنقد ، وكذلك أوجه القصور التي شابت سياسة التحول الاقتصادي الاجتماعي (الاشتراكية) . ولكن ظهرت دفاعات تبريرة تملأ صفحات من جريدتي « الأهالي » و « صوت العرب » كرد فعل على الهجوم الضاري من جميع الأوساط المنافسة ومن الحكومة . ولا تزال ذكريات حقبة ناصر حية في الأذهان ، ومن ثم يمكن مراجعة النظرة اليسارية على أساس الكم المتزايد من الدراسات والوثائق التي تظهر عن هذه الفترة . وهكذا أصبحت محلاً للبحث المستقل والجدال على أسس فكرية علمية ، وسياسية معاً . وإذا ما قارنا بين اليسار المصري وبين الحركة الوطنية الليبرالية سنجده يقينا أقل توجهاً إلى التاريخ ، وهو واقع يمكن تفسيره بقدر في ضوء حقيقة واضحة تتمثل في أنه لا يستطيع الإشارة إلى « عصر ذهبي » في التاريخ المصري تحققت فيه بنجاح مثله العليا ، ويقدر آخر في ضوء دوره وتصوره لنفسه كحركة تقدمية تنظر للمستقبل أكثر من الماضي .

٢ — وعلى النقيض من ذلك يؤكد الوطنيون الليبراليون أن كان لهم بالفعل « عصر ذهبي » خلال « الحقبة الليبرالية » فيما بين عامي ١٩١٩ — ١٩٣٦ . ويرى المعسكر الوطني الليبرالي ممثلاً في الوفد الجديد (بل ويصور نفسه عامداً) أنه من حيث الأيديولوجيا والشخصيات معاً امتداد لحزب الوفد ولن يسمون المثقفين الليبراليون في العشرينات والثلاثينات . ولقد دخل حزب الوفد الجديد الساحة السياسية للمرة الثانية في ٢٥ أغسطس ١٩٧٧ بعد أن حل الضابط الأحرار جميع الأحزاب السياسية في يناير ١٩٥٣ . وفي خطاب حماسي أمام نقابة المحامين — والذي لا يزال أحد الوثائق الأساسية عن تفكير الوفد الجديد — أعلن قواد سراج الدين ، السكرتير العام السابق لحزب الوفد (١٩٤٨ — ١٩٥٣) « بحث الحركة الوطنية » . والجدير بالذكر أنه اختار تاريخاً له دلالة وهو ٢٣ أغسطس ١٩٧٧ الذي يمثل الذكرى الخمسين لوفاة سعد زغلول (ومن المصادفات الغريبة أنه يوافق نفس تاريخ وفاة خليفته مصطفى النحاس أيضاً) ، وفي فبراير ١٩٧٨ أجازت السلطات الحاكمة إعلان حزب الوفد الجديد ، وهو أول حزب سياسي لم يخرج من بين صفوف الاتحاد الاشتراكي العربي ، وبقي حزب الوفد الجديد على قيد الحياة حتى بعد أن « جدد » نشاطه من يونيو ١٩٧٨ إلى أغسطس ١٩٨٣ (الذي انتهى رسمياً في يناير ١٩٨٤) ، ودخل في تحالف تكتيكي مع الإخوان المسلمين — الخصم الثاني الأساسي للناصرية والذي أدى الاندماج في حزب واحد — وذلك بغية توسيع قاعدته قبل الانتخابات البرلمانية في مايو ١٩٨٤ . لقد كان تحالفاً بين متنافسين سابقين ،

لم يسبق لهما — على الرغم من ذلك — أن اتحدا في معارضتهما للناصرية . وأعلن اليسار على الفور — الذى وقف إلى جانب الحكومة بشأن هذه القضية — أن هذا تحالف بين قدامى الباشوات والرجعية الدينية . ويمثل مصالح « بورجوازية الويسكى » الطفيلية . وبهذا هذا التحالف منذ البداية في صورة رواج مصالح أكثر منه تحالفا استراتيجيا بعيد المدى . ولهذا ظل هشا مع توقع حدوث « الطلاق » وإن طال المدى . وانتهى بالفعل قبل انتخابات أبريل ١٩٨٧ .

ويقدم الوفد الجديد نفسه باعتباره الوريث الطبيعي (والشرعى الوحيد) للحركة الوطنية الليبرالية لحزب الوفد ، وأن « الامتداد الطبيعي » لثورة ١٩١٩ . ويعبر عن رفضه للقهر السياسى (السيطرة الأجنبية ، ولكنها تعنى ضمنا كذلك الناصرية ، إذ يضع الاثنان معا ضمن منظور القهر ، قهر أجنبى وقهر محلى) ، كما يرفض سيطرة الحكومة على الاقتصاد وتنظيمه وكذا التعصب الدينى . وكلماته المعبرة عن ذلك هي « الديمقراطية » و « الليبرالية » وهما كلمتان يطمح الوفد الجديد في احتكارهما بدرجة أو بأخرى . والنظرة الغالبة عن الوفد والتي يسعى جادا من أجل تأكيدها هي أنه رمز الحرية السياسية سواء من حيث تقرير المصير الوطنى أو من حيث النظام السياسى الداخلى ، وأنه راعى الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط ، بمعنى الهدل عن كل من الناصرية والنزعة الإسلامية المتطرفة . وإطاره المرجعى الأول هو الدولة المصرية القومية حيث يضع التضامن القومى قبل الانتماء الدينى من ناحية وقبل الروابط القومية العربية أو الجامعة الإسلامية من ناحية أخرى وهكذا يبدو في صورة المعبر الرئيسى عن عقيدة « مصر أولاً » التي كانت سائدة خلال حقبة ما قبل الثورة بيد أنه يحاول بذلك تأكيد « المصداقية العربية » — أى تأييده للقضية الفلسطينية في أواخر الثلاثينات وإنشاء الجامعة العربية في عام ١٩٤٤ / ١٩٤٥ أيضاً .

والتطابق مع الوفد القديم عملية شاملة وواسعة : إذ تمتد من قادة الحزب ، حيث يوضع فؤاد سراج الدين في مصاف سعد زغلول ومصطفى النحاس ، وتجرى عمليات ضم أفراد الأسر الوفدية القديمة ، مع الالتزام بمبادئ من البرنامج الوفدى وإطلاق شعارات قديمة للوفد مثل « الوفد هو الأمة » و « الدين لله والوطن للجميع » ، واستخدام رموز لها دلالتها « عا مصر الأخضر مرسوماً عليه الهلال والصليب » والاحتفال يوم ١٣ نوفمبر ذكرى « عيد الجهاد الوطنى » ويوم ٢٣ أغسطس ذكرى وفاة سعد زغلول والنحاس ، وعرض مسلسل عن تاريخ مصر في عهد الوفد وذلك في صحيفة الحزب « الوفد » بنية عمل موازنة مع الأبناء المناهضة في سنوات ناصر . وتركز الصورة المعروضة عن عهد الوفد على الشخصيات القيادية بحيث تعكس النظرة السائدة عن التاريخ الذى صنعه عظماء الرجال . ولعل حزب الوفد الجديد هو أكثر الأحزاب التزاماً بالتوجه التاريخى الصريح من يرى جميع الحركات السياسية في مصر — النظر إلى الوراء دون أن يكون رجوعاً بالضرورة — ويصور مرحلة محددة من الماضى القريب باعتبارها « العصر الذهبى » مع الحاجة إلى تعديلات طفيفة يلزم ادخالها لاستمرار هذا العصر .

وطبيعى أن الفترة السلبية هي عهد ناصر . إذ مع التسليم ببعض الإنجازات الإيجابية في مجال الاستقلال الوطنى والحد من الاجتياحية إلا أن ثورة ١٩٥٢ تعرضت لهجوم قاس بسبب النظام السياسى الذى أقامته . ويندد الوفد بهذا النظام باعتباره ديكتاتورية عسكرية شمولية ، وينكر عليه صفة ثورة سياسية اجتماعية . ونعود لنؤكد ثانية أن اختيار الكلمات أمر له دلالة إذا كان اليسار ينكر شرعية « حركة التصحيح » التى قام بها السادات في مايو ١٩٧١ ويصفها بأنها انقلاب ، فإن هو ما يفعله « الجين » بالنسبة لثورة ١٩٥٢ الذى يرى أنها مجرد « إنقلاب عسكرى » استهل عصر إرهاب ، وكان حقه إلى الوراء إذا ما قارناه بعصر الليبرالية السابق عليه . ويرد اليسار على ذلك واصفاً هجوم الوفد الجديد ضد ثورة ٥٢ بأنه مجرد « تصفية حسابات » .

وإن تفاخر الوطنيين الليبراليين بالتطابق مع فترة محددة من تاريخ مصر الحديث يسر لنا دراسة دعواهم على أساس مجموعة الدراسات المتاحة الآن . فالماضى المشار إليه قريب نسبياً ، والوثائق متوفرة ، ومن ثم فلا غرابة إذ يستخدم الخصوم السياسيين للوفد الجديد الحجة التاريخية في انتقاداتهم . وحيث إن الوفد الجديد يقيم دعواه للقيادة الراهنة على أساس إنجازات الوفد (القديم) من أجل تأمين « الديمقراطية » و « الليبرالية » ، وإدانة ثورة ١٩٥٢ باعتبارها سلباً لكلهما ، وكذلك على أساس القومية ، لذا فإن خصومه السياسيين يحاولون إثبات أن الوفد لم يكن ديمقراطياً كما يدعى الوفد الجديد ، وأن دعواه مارسوا الفساد وخانوا التراث الوطنى لثورة ١٩١٩ حين عقدوا صفقات سرية مع البريطانيين ثم مع الأمريكيين . وهذه القول ، أن هدفهم هو تلطيخ المكونات الديمقراطية الليبرالية والوطنية لصورة الوفد السياسية ، وهدم أسس « أوراق اعتماد » في هذه النقاط التي تمثل جوهر الشرعية السياسية .

ومن الأمور ذات الدلالة ما نلاحظه من تشابه في الهجوم ضد مصطفى النحاس من ناحية وضد فؤاد سراج الدين من ناحية أخرى (إذ أن سعد زغلول زعيم ثورة ١٩١٩ بعيد عن النقد بوجه عام نظراً لأن كلا من اليسار واليمين يراه حراً من تراثه الوطنى) . إذ لو كان النحاس متهماً بالفساد أو على الأقل بالعجز عن كبح جماح زوجته الطموح زينب الوكيل التي فضح أمرها مكرم عبيد في « الكتاب الأسود » الذى أصدره عام ١٩٤٢ ، فإن فؤاد سراج الدين يروجون عنه (ويشجع هو على ذلك بالسيجار الضخم بين شفتيه وحلته التقليدية من ثلاث قطع) بأنه الباشا الرجعى الذى ثبتت إدانته في عام ١٩٥٤ بتهمة « إفساد الحياة السياسية قبل الثورة والذى لا يزال حتى اليوم يعطد فقراء الفلاحين من أرضه » وتبدو الاتهامات ضده في المجال الوطنى أكثر جدية : ففى عام ١٩٣٦ تفاوض الوفد بشأن المعاهدة مع بريطانيا والى لم تنه جميع مظاهر الاحتلال البريطانى ، وفي ٤ فبراير ١٩٤٢ أعيد الوفد إلى السلطة (بزعم النحاس) نتيجة التدخل العسكرى البريطانى ، وهى حقيقة واقعة تكفى إثارتها للتشكيك في مصداقيته كقوة وطنية معادية للاستعمار . وخلال الحملة الانتخابية في ربيع ١٩٨٤ أتهم فؤاد سراج الدين بالتواطؤ في السابق مع البريطانيين والأمريكيين بل إن النقد تجاوز ذلك إلى حد تصويره كسياسى خان جوهر أهداف الوفد المتمثلة في التحرر الوطنى والحرية السياسية من أجل مصالح طبقية ضيقة .

ويرجع إلى التاريخ أيضاً ، وإلى حد محدود ، أولئك الذين انتقلوا تحالف الوفد الجديد مع الإخوان المسلمين من أمثال فرج فودة ولويس عوض ومحمد أنيس ويونان لبيب رزق وغيرهم ممن تركوا الحزب في مطلع عام ١٩٨٤ احتجاجاً على هذا التحالف الذى اعتبروه خيانة ، بدافع من الانتهازية ، لتراث الحزب العلماني والليبرالي والديمقراطى ، كما اعتبروه خيانة كذلك لمبدأ الوحدة الوطنية التى هي جوهر الهوية المصرية أى جوهر الأصالة .

٣ — وها هنا يصطدم الوطنيون الليبراليون مع الحركة الإسلامية أكثر مما يصطدمون مع اليسار . فنجد منتصف السبعينات حلت الحركة الإسلامية محل القومية العربية واليسار الناصرى لتكون بدلاً منها القوة المهيمنة على الساحة السياسية خاصة بين الطلاب والمهنيين . وأثرت ظاهرة الصحوحة الإسلامية أيضاً على البحث وإن كان لا يزال مطلوباً دراسة إلى أى مدى أثرت على التأريخ والصورة العامة للتاريخ . ويمكن أن نذكر ، في إطار السياسة ، بين جناحين أساسيين داخل الحركة الإسلامية الواسعة ، الجناح « المعتدل » والجناح « الراديكالى أو المتطرف » وذلك في ضوء موقف كل منهما من مسألة مشروعية نظام الحكم واستخدام القوة . أما المكون التاريخى الثالث والذى يدعو إلى توليفة من الإسلام والاشتراكية فإنه فقد أرضه وغالباً ما نجده بين صفوف معسكر اليسار . أما عن يسمون المعتدلين ويمثلهم أساساً الإخوان المسلمون وأجزاء من الجماعات الإسلامية الطلابية فإنهم يقرون بمشروعية الحكومة والحاكم أساساً ، ومن ثم يرفضون استخدام القوة والعنف للإطاحة بالنظام لأن ذلك (حسب تصوره) يتعارض مع الإسلام . ولكن المتطرفين فهم على النقيض من ذلك ، إذ يدينون الحاكم والصفوة الحاكمة بالمروق عن الإسلام ومن ثم باللامشروعية ، علاوة على بعض الجماعات الأخرى التى تذهب إلى حد رفض المجتمع

برمته ، ويرى هؤلاء العنف الوسيلة الوحيدة لتغيير النظام السياسى وقلبه رأساً على عقب . وأن ما يمايز بين جناحي الحركة ليس بالأولى هدفهم الأساسى وهو إقامة نظام إسلامى مؤسس على الشريعة في مصر ، بل الموقف من النظام السياسى الاجتماعى ، المبني على مفهومهم عن الشريعة والطرق الملائمة لهذا التقييم .

وتسجل هذه الفوارق في طريقة عرضهم للتاريخ بعامة وتاريخ مصر بخاصة . فالإسلاميون المعتدلون ، شأتهم شأن الحركة الوطنية الليبرالية ، يستخدمون حقبة ناصر باعتبارها البقعة السوداء والحقبة السلبية بما يعنى أن العصر السابق عليها — وإن لم يطابق يقيناً المثل الأعلى للجمهورية الإسلامية — إلا أنه على الأقل لم يقهر القوى الإسلامية على نحو ما فعل خليفته . وثمة مقولة أخرى تتردد على الألسن عن ما يسمى « الثورة المسروقة » زاعمين أن الإخوان المسلمين هم الذين أعدوا للثورة وساعدوا الضباط الأحرار على القيام بها ، لا لشيء إلا لكي يحرروا من نصيبهم في السلطة بعد ذلك . معنى هذا في صورة سبحة أن العصر الليبرالى ينظر إليه نظرة أكثر إيجابية وإن لم تتم دراسته دراسة نسقية على نحو ما يجرى بالنسبة لحكم السادات ومبارك . ومن المهم أن نلاحظ أن الحركة الإسلامية تقيم حكمها أولاً وأساساً على معيار الحرية السياسية — أو « الديمقراطية » كما توصف عادة — وليس على أساس قواعد دينية صارمة . ولهذا نجد أن المعايير المستخدمة هي إلى حد كبير معايير الوطنيين الليبراليين . وبدا ذلك واضحاً تماماً أثناء التحالف بين الإخوان المسلمين والوفد الجديد في مطلع ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٨٧ عندما انبرى كل فريق ليبرر تحالفهما الذى أثار الجدل بعد سنوات طويلة من المنافسة المريرة التى يعرفها جيداً كل من لا يزالون على قيد الحياة ويذكرون جيداً تاريخ ما قبل الثورة والصراع السياسى وقتذاك .

وإذا كان بإمكان الإسلاميين المعتدلين أن يروا جوانب إيجابية في كل من الحقبة السابقة على ناصر والحقبة التالية له فإن الإسلاميين الراديكاليين أو المتطرفين لا يرون ذلك . فجميع الأنظمة هي أنظمة حكم غير شرعية طالما أنها رفضت تطبيق الشريعة وإقامة نظام حكم إسلامى . وإذا كانت هناك درجات من التسامح إلا أنها لا تنطبق على هذا الموضوع في النهاية . وإن تاريخ مصر الحديث تاريخ محدود للغاية بالقياس إلى تاريخ الأمة الإسلامية ، وهو من وجهة نظر الإسلاميين الراديكاليين تاريخ سلبى باطراد لفشله في إقامة نظام إسلامى ، ولهذا فإن الحكم هنا مبنى على أساس الدراسات المحدودة المتاحة للباحث والتى لم تتم دراستها منهجياً . ولا كذلك الحال بالنسبة لعصر النبى الذى يأملون في إقامته من جديد ، مع بعض التعديلات التى تفرضها ظروف الحياة الحديثة ، في مصر اليوم وفي العالم الإسلامى بعامة . ويمكن للدراسات الجادة أن تثبت في سهولة ويسر أن عصر صدر الإسلام لم يكن هو العصر الكامل على نحو ما يتصور المدافعون عنه ، وعلى نحو ما ريدون تغيرهم أن يؤمنوا به . إنه ليس أكثر من حالة من حالات التاريخ ولكنه بات يمثل « يوتوبيا » في الماضى البعيد تحيط بها حالة من الإجلال الدينى ومن ثم بات محصناً ضد أية دراسة علمية ناقدة ومدققة . وليس الباحثون الغربيون غير المسلمين هم وحدهم الذين حاولوا — بدرجات مختلفة من حيث المعقولة — أن يعدلوا الصورة المثالية عن صدر الإسلام النقى الصادق الطاهر المظفر . بل أن هناك كتاباً مصريين مسلمين انتقدوا الحركة الإسلامية المتطرفة من أمثال فرج فودة ، وقد حاولوا تنفيذ مزاعم الإسلاميين عن الكمال وذلك من خلال البحث المدقق لعصر النبى والسلف الصالح دون الرجوع إلى كتاب غريين غير مسلمين . فها هو فرج فودة في كتابه « قبل السقوط » يسوق الحجج على أساس من التاريخ الإسلامى في فترة صدر الإسلام ويوضح مدى الأضرار التى أصابت الخلفاء الراشدين الأربعة كما أصابت الأئمة الأربعة مؤسسى أكبر مدارس فقه السنة من جراء مزج الدين بالسياسة ، داعياً بدلاً من ذلك إلى فصل الدين عن السياسة .

والمعسكرات السياسية الفكرية الثلاثة التى عرضناها هنا بغية التوضيح وقارنا بينها (في ضوء ما كتب عنها أساساً) ليست بطبيعة الحال على مثل هذا القدر من التمايز الحاد فيما بينها في الواقع كما قد يبدو في الظاهر . إذ يمكن أن ندرك عدها من التباينات ، ويمكن تصور قيام تحالفات مختلفة — وغير مثال على ذلك الانتخابات الأخيرة . فحزب العمل

الاشتراكي أوضح دليل على كل من الحدود الأيديولوجية المبهمة واستخدام التاريخ استخداماً سياسياً . إن الحاجة العملية لإثبات الشرعية التاريخية لا نراها واضحة في أى مكان آخر مثلما نراها في حالة حزب العمل الاشتراكي . إنه ليس حزباً قوى النفوذ للغاية من حيث التنظيم أو التأثير السياسى ولكنه مع هذا يبدو ممثلاً حقيقياً لدرجات التباين المختلفة في السياسة المصرية .

يرجع حزب العمل الاشتراكي إلى حركة الشباب الوطنية لمصر الفتاة وقد أسس هذه الحركة أحمد حسين في عام ١٩٣٣ وروجت لمجموعة من الأفكار عن القومية المصرية العربية وعن الإصلاح الاجتماعي (الاشتراكية) النابع من روح الإسلام . وتغير ثقل هذه الحركة ومزاجها الأيديولوجي تغيراً واسعاً مع الزمن ، إذ تذبذبت ما بين القومية المصرية المتطرفة وبين « الاشتراكية » الشعبية و « الاشتراكية الإسلامية » اعتماداً على طبيعة روح العصر إلى تحد كبير . ولهذا كانت دائماً نوعاً من المقياس الحساس أو البارومتر لقياس التيارات العامة السائدة في المجال السياسى الفكرى المصرى . فقد دعا حزب العمل الاشتراكي تمت قيادة إبراهيم شكرى وانطلاقاً من الشعار التقليدى « الله والشعب » إلى العدل الاجتماعى (الذى لا يزال يسمى اشتراكية) وإلى ديمقراطية وفق الأسلوب الغربى (ليشكل الاثنان معاً « اشتراكية ديمقراطية ») وإلى إصلاح أخلاقى عن طريق تطبيق الشريعة بناء على تفسير ليبرالى للإسهام الذى يعتبر أساساً أداة لدعم وتوطيد الإصلاح الاجتماعى ، وعلاجاً للوهن القومى في مواجهة الإمبريالية والصهيونية . وهكذا يقدم حزب العمل الاشتراكي توليفة من الاهتمامات الرئيسة لدى جميع التيارات الثلاثة الكبرى ابتداء من اليسار في مجال السياسة الاقتصادية الاجتماعية والسياسة الخارجية (إذ ترتبطان دائماً ببعضهما في السياسة المصرية) ، والليبراليين من حيث نظرهم إلى طبيعة النظام السياسى ، ثم الإسلاميين المعتدلين من حيث نظرهم إلى الإسلام والأصالة .

ولكن نظراً لأن السادات هو الذى أنشأ بالفعل هذا الحزب في صيف ١٩٧٨ ليحمل كمعارضة مخلصه لحكومته والحزب الحكومة المنشأ حديثاً ، وبعد أن أرغم حزب التجمع المعارض وحزب الوفد الجديد على « تجميد » نشاطهما بفترة قصيرة ، لهذا كله رأى حزب العمل الاشتراكي أن من الضرورى تماماً له أن يؤكد نسبه المستقل حتى يكسب مشروعية كقوة سياسية مستقلة ومعارضة أهل بالفة . وفعل هذا عن طريق تأكيد أنه استمرار لمصر الفتاة . وعلى الرغم مما أصابه من جراء ذلك من اضطراب وتقلبات في العضوية والنظرة السياسية إلا أنه امتلك من الوثائق وأوراق الاعتماد التى أكدت مصداقيته في ذلك . وأكثر من ذلك أثبت أسبقيته على حكم كل من السادات أو ناصر دون الدخول في صراع مع آرائهما السياسية . لقد كان ناصر في واقع الأمر قريباً جداً من الحزب في منتصف الثلاثينات وتأثر بفكر الحزب الإصلاحي الوطنى . وحتى يؤكد حزب العمل الاشتراكي هذه الرابطة أعلن تشكيل نفسه في ١٢ أكتوبر ١٩٧٨ أى في الذكرى الخامسة والأربعين لتأسيس مصر الفتاة (واعترف به رسمياً في ١١ ديسمبر ١٩٧٨) واحتفل بالذكرى الخمسين لتأسيسه بأسلوب مبالغ فيه . وتم وضع برنامج الحزب على أساس فكرة الاتصال هذه ، والتي يؤكد أنها شخص إبراهيم شكرى ذاته ، الذى عمل أميناً عاماً لحزب مصر الفتاة (والذى سمي آنذاك الحزب الاشتراكي المصرى) من ١٩٤٥ ، ثم نائباً لرئيس الحزب من ١٩٤٨ ومثله في البرلمان من ١٩٥٠ حتى ١٩٥٢ .

وهكذا فإن للمعسكرات والحركات والأحزاب المتباينة تختلف عن بعضها من حيث مدى استخدامها للتاريخ بغية إسباغ الشرعية وتبرير أهدافها وبرامجها الراهنة إن لم تقصد أيضاً تبرير وجودها ذاته . ولا ريب في أن أكثر الأحزاب اعتماداً على التاريخ بصورة واضحة صريحة هو حزب الوفد الجديد الذى يمكنه هو والإخوان المسلمين أن يدعى في الحقيقة بأنه نشأ مستقلاً عن رئيس الدولة . ويحرص حزب العمل الاشتراكي على أن يؤكد مثلهم امتداد جلوره إلى حركة الشباب الوطنى

في الثلاثينات . ويبدو أن التوجه التاريخي أقل وضوحاً عند اليسار الناصري والماركسي من ناحية وعند الحركة الإسلامية من ناحية أخرى .

ولنعد ثانية إلى إحدى المسألتين اللتين أثرتا في صدر هذه الورقة ! إن تغير الإطار الفكري أو النموذج الإرشادي أى تزايد قبول الإسلام كجوهر للهوية المصرية والأصالة لا يحسم فيما يبدو الجدل السياسي بشأن التاريخ المصري الحديث . إذ لا تزال القضايا الخلافية الأساسية تتركز حول الاهتمامات الكلاسيكية للحركات الوطنية الليبرالية والحركات اليسارية ألا وهي التحرر الوطني والنظام السياسي / الديمقراطي من ناحية ثم العدالة الاجتماعية والهوية العربية ومناهضة الاستعمار من ناحية أخرى . وأن المناقشات بشأن الحرية والديمقراطية في فترات ما قبل الثورة وخلال الثورة ، والعلاقات مع الحكم البريطاني في ظل الملكية وبسبب طبيعة الثورة في ١٩٥٢ إنما تعكس جميعها اهتمامات اليسار والليبراليين أكثر مما تعكس اهتمامات المعسكر الإسلامي . ولكن ثمة خطر الوقوع في مغالطة هنا ! إذ يمكن دراسة الإسلام والأصالة بدرجة أقل لا شيء إلا أن التيار الإسلامي أقل اهتماماً وانتشالاً بالحجة التاريخية ، على الأقل فيما يخص التاريخ المصري الحديث (على النقيض بالنسبة لتاريخ صدر الإسلام) . والجدير بالملاحظة أننا لا نجد بالفعل ، كما يبدو ، أى خلاف سياسي بشأن « ثورة » ١٩١٩ ، التي يعلن اليسار واليمين أنها جزء من تراثهم السياسي ، ويعترف الجميع بأنها تطور إيجابي ، بل ويشارك في هذا الرأي المعسكر الإسلامي « المعتدل » أيضاً . ولكن يبدو أنها لم تخضع بعد للبحث العلمي المنهجي ، حتى على الرغم من أن مداها ومعناها (هل هي ثورة أم تمرد أم انتفاضة وطنية) لا يزال موضوع جدال بين المؤرخين ، وغالبيتهم غير مصريين ، ممن لا يعتبرهم أساساً تأكيداً رابطلة نسب التحرر الوطني عبر سلسلة الثورات الوطنية ابتداء من محمد علي وأحمد عرابي حتى جمال عبد الناصر .

وبينما لا تزال « المدرسة الوطنية » في التأريخ هي المدرسة الغالبة على ما يبدو ، إلا أننا لا نجد صورة موحدة أو متسقة عن التاريخ المصري الحديث . وقد يرجع ذلك من ناحية إلى أن المصادر لم تتم دراستها بعد دراسة شاملة مستفيضة ، كما يرجع من ناحية أخرى إلى الآراء والتفسيرات المختلفة التي يمكن استخلاصها ، أو تصورها ، من المواد المرجعية « غير الكاملة » . غير أن بعض الأسباب كذلك — وهو ما تأمل هذه الدراسة أن تثبت — هو أن الجدل بشأن التاريخ ، وبسبب التاريخ الحديث بخاصة ، يتأثر بالعوامل السياسية . وإن مصر يقيناً ليست استثناء من هذه القاعدة .

المناقشة

١ - د . زكى البهوى :

إن مسألة اجترار التاريخ أو تاريخ الأحزاب السياسية لا غبار عليها . لكن بشرط أن يُجتر التاريخ بصورته الحقيقية . وإذا كان الاجترار مقصوراً على طبقة معينة أو حزب يُعبر عنها ، فغالبا ما يُكتب أو يُعاد تاريخ هذه الطبقة مع تغافل — عن قصد أو غير قصد — لدور الأحزاب أو الطبقات الأخرى . وبما قد يساعد على إبراز دور بعض الأحزاب والفعالات المنتمية إليها ملكيتها لقوى مادية أو سع ووسائل دعابة وصحافة وإعلام أوسع كالطبقة البرجوازية مثلاً . فلو كانت هناك رغبة في إعادة للماضى .. فيجب أن يُعاد كاملاً . ودون أن تتجاهل أو تغفل حركة التاريخ التى ترجع بنا إلى الوراء ، فإن حركة التطور الذى يجب أن يتم بالنسبة لمجتمعنا تفرض علينا أن نتطلع إلى المستقبل .

٢ - د . محمود معولى :

أنا أسأل د . يونان ماذا تفترض في رجل الحزب ؟ .. هل تفترض منه الموضوعية ؟ أم أنه مروج لمبادئ وأفكار حزبه ؟ إذا كان هناك من يؤمن بمبادئ حزب معين فمن حقه أن يدعو لهذا الحزب . ولذلك فالأسئلة « مبرى أبو الجد » و « قصى رضوان » و « عبد الرحمن الرافعى » كانوا متسقين مع أنفسهم في كتابتهم لأن كل منهم كان ينتمى إلى حزب ويدعو إليه ويجب ألا نعب عليهم ذلك . نحن نسيب على المؤرخ الذى يرتضى لنفسه فلسفة يؤمن بها سلفاً ويعطى حركة التاريخ لهذه الفلسفة .

ثانياً : بالنسبة للحزب الوطنى .. فقد ظل متواجداً على الساحة في الفترة ١٩١٩ — ١٩٥٢ وكان له رصيد في الكفاح من مصطفى كامل إلى حافظ رمضان . غير أن هذا الحزب قد ظهرت معارضة من داخله على يد قصى رضوان الذى تقدم بأوراق تأسيس « الحزب الوطنى الجديد » لنظام الثورة عندما طلب الثوار من الأحزاب أن تقدم ببرامجها .

ثالثاً : عن محاولة اغتيال النحاس .. أنا أعرف أن « النحاس » لم يتعرض لمحاولات اغتيال من جانب الضباط الأحرار .. والمحاولة الوحيدة الثانية تاريخياً والتي قام بها الضباط الأحرار — وكانت بزعامة من عبد الناصر — قد فشلت وكانت محاولة لاغتيال « حسين سرى عامر » وكان كمال رفعت وحسن التهامي من المشاركين .. وعندما فشلت استبعد عبد الناصر بعدها فكرة استخدام أسلوب الاغتيال السياسى .. والذى اعتدى على النحاس مجموعة أخرى غير الضباط الأحرار .

رابعاً : بالنسبة للدكتورة كرامر .. في الواقع لا أدرى ما تقصد من وقتها .. هل كانت تقصد كيف تستطيع الأحزاب المصرية من التاريخ ؟ أم أنها تقصد ما فائدة التاريخ لدى رجال الأحزاب المصرية كى يطلقوا بأحزابهم وبرامجها وتأثيرها على المجتمع ؟ إنها هنا تخلط بين مفهومين .. !

لا يوجد حتى اليوم حزب مصرى قام بعمل دراسة لتاريخ مصر إلا من وجهة نظرهم الشخصية ، وبالتالي فما كتبه لا يُعد تاريخاً ولكنه دعابة حزبية لا أكثر .

٣ - د . طه عبد العليم طه :

في تقديرى أنه لا يمكن فهم تاريخ الأحزاب التى نشأت في تلك الفترة دون قراءة دقيقة للبيئة الاجتماعية — الاقتصادية والبنية الاجتماعية — الطبقة التى تطورت خلال هذه الفترة . القراءة سوف تُحل في ذهن د . عبد العظيم رمضان ولّى أذهان آخرين ما يُسمى بالأفكار المصرية غير القابلة للتفسير العلمى ! فهذه الأحزاب كانت — موضوعياً — تُعبر عن مصالح اجتماعية واقتصادية محددة ، وهى من ناحية تعبر عن مصالح عمالية ومن ناحية أخرى تعبر عن مصالح الاستعمار . ومن هنا فإن هذه الأحزاب لم يكن لها في حقيقة الأمر أن تقفز فوق الواقع . على سبيل المثال في الفترة ١٩١٩ - ١٩٥٢ سوف نجد إجراءات محدودة وجزئية تدريجية لتشجيع تطور الصناعة المصرية ، يشارك في هذه الإجراءات حزب الوفد والحزب السعدى . وهنا المسألة ليست مسألة موقف وطنى وإنما تعنى الدفاع عن مصالح اجتماعية — اقتصادية محددة . أما عن حزب الوفد فقد كان في تطوره يمسك التركيب المتناقض للقاعدة العريضة من الرأسمالية

المصرية . والنخبة العليا التي بدأت تسلسل لقيادته كانت تركيبتها متناقضة واتضح ذلك في تطور مواقف الحزب ، سواء في مواقفه من السياسة الزراعية والإصلاح الزراعي ، موقفه من السياسة التقنيّة حيث نجد أن حزب الوفد الذي سيطر على برلمان ١٩٢٤ كان يطالب بإعادة السيادة للجنة المصرية فوق أرضه — وهو شعار مازال حزب الوفد الجديد يردده في السبعينات والثمانينات — وكذلك يطالب بتنشجيع الصناعة الوطنية ، ورغم ذلك فهو نفس الحزب الذي يمجّز عن اتخاذ موقف صارم في الصدام مع رأس المال الأجنبي أو في الصدام مع كبار ملاك الأرض .. وهذا يعكس المعايير المتناقضة التي كانت تسببها تدخل الرأسمالية الكبيرة أو البرجوازية الكبيرة لإيقاف قانون للإصلاح الزراعي لأنه يصطدم مع مصالح البعض بصفتهم من كبار ملاك الأرض ، أو لمنع إصدار قانون ضد رأس المال الأجنبي بحكم أن البعض منهم كان مشاركا مع رأس المال الأجنبي . وعلى سبيل المثال صدر قانون عام ١٩٥١ بتحويل البنك الأهلي المصري إلى بنك مركزي .. وكل الأوضاع كانت تشير إلى إمكانية تأمين هذا البنك أو على الأقل شراء غالبية أسهمه ، لكنه يصبح بنكا مركزيا للبلاد وتستمر سيطرة رأس المال الأجنبي عليه . هذا القانون صدر في فترة حكم الوفد ، لكن هذا الحزب في صدامه مع المصالح الإستعمارية لم يكن يطرح في لحظة من اللحظات أن يصل إلى مدى أوسع من المدى الذي وصلت إليه مصر بعد ١٩٥٢ . وهذا يفسر بدرجة أو بأخرى الصدام الموضوعي بين حزب الوفد وثوار يوليو .

النقطة الثانية : فيما يتعلق بمسألة الإخوان المسلمين .. في تقديري أن تحليل ظهور تلك المجموعة بواقع الظروف الاجتماعية والاقتصادية .. ليس بكافٍ .. فالمجتمع المصري — شأن كل المجتمعات — له خصوصية . ومن هنا فالانتماء الإسلامي لا يمكن عزله عن الحرية السياسية المصرية . ولذلك لا ينبغي البحث عن نشأة « الإخوان » في هذه المؤامرة أو تلك وإنما بالبحث في خصوصية الأوضاع المصرية . كان الإخوان في كتاباتهم بعد الحرب العالمية الثانية يعكسون ضرورة موضوعية في أهمية مواجهة الطوائف الطبقية في المجتمع ، وهناك كتابات عبد القادر عودة في « المال والحكم في الإسلام » و كتابات سيد قطب « الإسلام والعدالة الاجتماعية » وربما يختلف الوضع اليوم حيث تتصرف الحركة الإسلامية بشكل لا يبعد كثيرا عن التحزّب ، وحيث لا يوجد لديها التصاق وثيق بين أطروحاتها الفكرية وبين المصالح الاجتماعية والسياسية حسبما يبدو جليا في عدائها للفترة الناصرية بأكملها بما في ذلك بعض الإصلاحات التي تمت في عهد عبد الناصر . وما زالت تلك الحركة تعاني من القصور الفكري والعجز عن التعامل مع الواقع المتغير ، فما زال موقف الإسلاميين من الأحداث والقضايا يُعالج بالاعتداد على النصوص وعدم تأويلها — وربما تعاني الحركات الشيوعية والناصرية أيضا من هذا — . وعلى سبيل المثال موقفهم من تحريم الخمر لوجود نص واضح في ذلك وفي المقابل عدم اتخاذهم لموقف ضد « الحشيش » و « المخدرات » لعدم وجود نص في ذلك ، بالرغم من أن تلك هي المسألة الأعظم في مصر الآن .

وباختصار فإن التحزب يؤدي إلى ابتعاد القوى السياسية عن النظرة الموضوعية وعن البحث عن هذه النقطة أو تلك من نقاط الالتقاء .

٤ — أ . نبيل عبد الفتاح :

د . يونان تحدث عن دور الشخصية الحزبية في المجتمعات المتقدمة وعن الصراعات السياسية هناك وتوصيفه لها بأنها صراع حول البرامج فقط .. وفي تقديري أن الحياة الحزبية والسياسة الغربية ليست على هذا النحو البسيط . فثمة أشخاص يلعبون أدوارا هامة ومحورية داخل الحزب الذي ينتمون إليه .. وثمة ظاهرة يمكن أن نطلق عليها « شخصية القيادة » في هذه النظم على الرغم من أنها تدور في إطار مؤسسي راسخ يمد من بعض آثارها . فإنها لا تمنع أن يكون لها بعض الانعكاسات الهامة في الحياة السياسية والحزبية . وعلى سبيل المثال دور « ديغول » في فرنسا وتجهيزه للطبقة الوسطى الفرنسية .. مثال آخر ، دور « جورج مارشيه » وقيادته للحزب الشيوعي الفرنسي ، وحربه الضاربة لأمية تجديدات داخل الحزب حتى لو كانت تمثل تيارات فرعية داخل الحزب (مثل معركة غارودي وآخرين) .

مثال ثالث ما أثارته الصحافة الفرنسية في فترة حكم جيسكار ديستان حول « الأنا » في صياغة الخطاب الجيسكاردي .. وهناك الصراع الذي دار في أواخر حكم الاشتراكيين في فرنسا حول « الثورة الفرنسية » . فقد ظهرت مجموعة من الكتب والمقالات الهامة حول

الثورة الفرنسية .. والهدف المضمهر منها هو الجبادة حول مسأله التشريعية التاريخية لنبس النيابات الراديكالية في فرنسا .

النقطة الثانية : وهى المتنافسة لاستخدام التاريخ في الصراع السياسى .. نحن هنا لراء استخدام التاريخ في الصراع السياسى كـ جزء من محاولة السعى إلى غرس بأدور الشرعية ، التلازم الثقافى ، والسياسى لمصر أو السعى لخلق شرعية تاريخية لمواجبة مرحلة الانتداب و المجتمع المصرى بين حياة « شبه ليبرالية » إلى حياة تقوم على فلسفة متنايرة مع نظام يوليو ١٩٥٢ .. وفى كلتا الحالتين يُستخدم التاريخ في ترميم شروخ الشرعية السياسية التى تتحدى بتأوهات الأفكار والتنظيمات السياسية .

التاريخ إذ يُستخدم كجزء من سياسات الإزاحة السياسية من تيار لآخر ، وخاصة في ظل الغموض الأيديولوجى ، والتناسل في الأطروحات والبرامج رغم اختلافات البنى اللغوية لكل خطاب أو برنامج .

وقد تحدث د . يونان عن عدم سيولة فهم الجمهور للبرامج الحربية في دول العالم الثالث بسبب « التجريد » الذى يظهر في البرامج وقوله أيضا بقبول هذه البلدان لـ « تجسيد » شخصيات الزعماء .. رأيتف معد في ذلك لأن هذا يعنى تقسيم العالم إلى عقبة « دة وعقبة تجريدية .. وهذه النظرة قد دسستها العلوم الاجتماعية الحديثة وخاصة مدرسة « كلود ليفي شتراوس » التى نظرت إلى العقل باعتباره عملاً معقداً ومركباً وليس مستقلاً كما كانت تنظر إليه الأنثروبولوجيا الاستعمارية .

وهناك تعبيرات « معجمة » استخدمها د . يونان أحياناً مثل « الأحزاب الأيديولوجية » !! أليس لكل الأحزاب أيديولوجية ؟ هو هنا يستخدم الأيديولوجية بالمعنى الدسمى الشائع وليس بالمعنى المحدد لكل جماعة أو زمرة سياسية . نقطة أخرى .. د . يونان يدرج بعض الكتابات السياسية الصحفية وكثرة من عملية التحليل للكتابة التاريخية . ولكن الأمر ليس كذلك ، فهذا الضرب من الكتابات الصحفية يستخدم التاريخ في « الصراع السياسى » وليس من باب « العلم التاريخى » . وعلى سبيل المثال « صبرى أبو المجد » .. لا يكتب علم تاريخ لأنه متحيز في تأييده لكل الأنظمة السياسية في مصر بدءاً من الحزب الوطنى ، ومروراً بتأييده للملك ، وثورة يوليو . وهذا ليس تجريباً في زميلنا ، ولكنه مثال يضرب لوضع هذه النوعية من الكتابات في حدودها عندما تستخدم في البحث التاريخى . ومثال آخر كتابات صالح العشماوى التى لا يمكن أن نعتمد عليها فقط . في كتابة تاريخ الإخوان لأن العشماوى كان منحرفاً في المعارك السياسية التى دارت بين الإخوان ورجال يوليو .. وكل هذه الكتابات تعكس الانقسام الذى حدث منذ مطلع الدولة الحديثة . والتفكك في البنية الفكرية والاجتماعية للمجتمع المصرى .. وحتى الآن لم نصل إلى وضع المحددات الأساسية التى تجمع أطراف العملية السياسية حتى يبدأ حوار حقيقى حولها .

وأخيراً أنلفظ على بعض الألفاظ القويمة التى تقوم على « أفعال الفضيل » كالقول بأن دراسات حسين فوزى النجار عن لطفى السيد ، ودراسة عبد الحالى لاشين عن سعد زغلول قبل عام ١٩١٤ تعد نموذجاً للأعمال الموضوعية . في دراسة التاريخ الحزبى !

٥ - أ . هشام عبد الغفار :

أندمش لموقف البعض من دور التاريخ في الهوية المصرية ! المسألة هنا مشروع حضارى (أكون أو لا أكون) .. كل مشروع حضارى ينافع عن نفسه في الإطار التاريخى ، ويدلل من تجارب التاريخ على فشل المشاريع الأخرى ، ويدلل على أنه لو أتبع له أن يستمر أو أن يأخذ فرصته في الوجود لكان هو الأصلح للأمة .. ولق تقدرى أن استخدام التاريخ في الصراع السياسى سوف يظل دائماً حتى يأتى اليوم الذى يتم فيه الاتفاق على المشروع الحضارى الذى يتال الأهمية .. وكل هذا مرهون بالاتفاق على شكل المستقبل .

أ . سعد زهران :

أهم ما يلفت النظر في استخدام التاريخ في الكفاح السياسى أو الخلافات الحزبية هو تأكيد الهوية الوطنية national identity وهى أهم ما يلفت النظر في استخدام التاريخ ، وادعاء بعض المدارس الغربية بأن القومية nationalism ظاهرة مرتبطة بالتطور البرجوازى ليس صحيحاً ، وأنا أنصور وجود مدرسة غير أوروبية في تفسير الظاهرة القومية وتاريخها . القومية ليست مقولة ناجية ولكنها مقولة تاريخية ، وهى

متغيرة تولد وتنشأ وتطور وقد تضمحل فهي عملية process ، وعندما يكون المجتمع السياسى political community أو الطبقة الحاكمة مؤهلة وقوية فإن هذه المشكلة لا تثار . ففي الاتحاد السوفيتى مثلاً لا أتصور أن تعتقد ندوة يكون هذا هو موضوعها لأن الطبقة السياسية موجودة وراسخة والأوضاع مستقرة .. ونفس الشيء في الولايات المتحدة الأمريكية . فعلى الرغم من وجود حزبين حاكمين فإن التاريخ يُدرس بلا ألم ، وبدأت الآلام عندما بدأت الصراعات العرقية داخل الولايات المتحدة تأخذ أبعاداً . فتاريخ الولايات المتحدة ليس هو تاريخ الرجل الأبيض فقط ، بل بدأ السود في كتابة تاريخهم ، وكذلك الهنود الحمر ، والآن بدأت كل أقلية minority ، النظر بشكل جديد إلى التاريخ الأمريكى . وهى ليست النظرة الساكسونية أو البروتستانتية للطبقة الحاكمة ، وإنما أصبحت مجموعة نظرات لتاريخ الأجناس التى شكلت المجتمع والحضارة الأمريكية المعاصرة .. أما نحن فممنذ الحرب العالمية الثانية وربما قبلها بقليل نعيش لحظة ميوعة اجتماعية وسياسية وأيديولوجية ، فالطبقة السياسية غير موحدة حول كثير من الأمور .. وهذا لا يغير الهكاء ، فلهذا الوضع يبرره وكل ما هو مطلوب أن نتحمل ما هو حادث بالفعل فنكون في مستوى مسؤولياته .

فئة الأسيان المصرية مثلاً لم يكن بينها مساجلات من هذا النوع إبان ثورة ١٩١٩ وبعداً بقليل أيضاً .. لماذا ؟ لأن قيادة ثورة ١٩١٩ نجحت في توحيد ما يسمى بالأمة في ذلك الوقت ، إلى أن ظهر دستور ١٩٢٣ وكان يحوى هذا الاتفاق على وجهات النظر ورؤية التاريخ المصرى .. ولذلك كان هذا التاريخ يتضمن تحديداً للهوية المصرية تحديداً حديثاً على اعتبار أن ثورة ١٩١٩ كانت ما من التاريخ العالى في ذلك الوقت ولذلك كانت الجامعات المصرية تدرس تاريخ الثورة الفرنسية وتاريخ استقلال أمريكا وتاريخ

عندما بدأ المجتمع السياسى في التفتت بظهور الطبقة المتوسطة بمدارسها الدينية والمراكسية أساساً ، ثم القومية الناصرية الطابع والى مهجنة ، وبدأت الإضافات بالسؤال عن البعد الطبقي والبعد الاجتماعي .. ظهر شهادى عطية وغيره من الكتاب الذين حاولوا به التاريخ مع الوضع في الاعتبار هذه الأبعاد .

وبالتوازي مع عطف كتابة التاريخ من الزاوية المادية الجدلية ظهرت مدارس تكتب التاريخ من زاوية إسلامية معتمدة على انتفاء عالمى للعالم الإسلامى .. وقد تسرب هذا إلى المجتمع العلمى وإلى الجامعات ، وظهر أساتذة أميل للمدارس المختلفة دون أن يكون لهم انتفاء حرى .. لأن هذه الصراعات السياسية والعقائدية موجودة في العالم ولا يستطيع أى كائن أن يتجزأ عنها سواء كان حزبياً أو مجرد أكاديمى .

نحن نعانى من فقدان مدرسة تاريخية توحد المجتمع السياسى ، ولكن هذا من طبائع الأمور وقد تستمر هذه الحالة طويلاً .. ومن هنا أعود للمثلى الفرنسى ، ففي فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى حركة ١٩٦٨ ، كانت الجامعات الفرنسية موزعة بين المدارس التنفيذية في التاريخ والى تكرر دور اليسار الاشتراكى والشيوعى ، ومدارس لما أساتذة تؤكد دور اليسار الفرنسى إلى أن ظهرت حركة اليسار الجديد وأخطر اليسار الاشتراكى والشيوعى في فرنسا للتحالف مع « ديجول » ضد الحركة الجديدة ، وهنا فقط بدأ نوع جديد من الاتفاق consensus حول النظرة للخطر الجديد .

أ . أحمد صادق سعد :

لماذا التاريخ ؟ .. أعتقد أن هذا السؤال هو من النوع الجزئى ، لأن النزاع الفكرى يجرى على جميع المستويات بدرجات مختلفة وبواسطة قوى مختلفة .

نفس الشيء يجرى بالنسبة للصراعات بين النظريات الاقتصادية على أساس النظريات الاجتماعية والعلمية .. إلخ . من ناحية أخرى فالفترة التى نعيش فيها ليست فترة فريدة في هذا ، وأعتقد أنه في الفترة من العشرينات إلى الخمسينات كان هناك نزاع سياسى أيضاً يأخذ صورة النزاع التاريخى ويعود إلى فترة « عدلى يكن » وخلافه مع سعد زغلول .. إلخ . ونلاحظ أن استعمال التاريخ كسلاح سياسى ليس حديثاً بل هو قديم موغل في القدم ، وأذكر كم أن الفراعنة كانوا يمحون أسماء الفراعنة الذين سبقوهم من فوق النقوش ويعيدون كتابة النقوش بطريقتهم الخاصة على نفس الأحجار القديمة . فالمسألة هنا متعلقة « بشرعية الأمر

الواقع .. وليست « الشرعية فقط » . ولذا ذكرتم عندما كان الوفد يُنحى عن الحكم .. كانوا يسمون هذا انقلاباً ! رغم أن التنحية كانت تتم بأمر ملكي طبقاً للدستور .. إذن فالبحث عن الشرعية يتم دائماً عن طريق المطلق الأسطوري الذي يفترض على سبيل المثال أنه إذا كان الوفد قد حقق إنجازات في مرحلة ما فسوف يظل دائماً وإلى الأبد يحقق إنجازات .

٨ - أ . مهير إسكندر :

إلى أي حد يصلح المنتمى إلى حزب ما - سواء من الناحية الفكرية أو الفعلية - أن يكون موضوعاً ؟! وأن يُمارس - إذا كانت لديه الأدوات العلمية والمنتج السليم - التأريخ ومعرفة الحقيقة بالمعنى الذي ننق فيه ؟ بالنسبة للموضوعية .. إنها رؤية للحقيقة من موقع ذاتي معين .. ألا يمكن أن تسيطر دوافع الميل والموى في تفسير المواقف على مؤرخ غير منحزب أيضاً ؟ وإذا سلمنا بأن الرؤية التاريخية هي صائغة المستقبل وأن التاريخ لا يتفصل عن الواقع بكل مصالحه وأخطاره .. ألا يتيح عدم الالتزام برأى أو رؤية محددة الفرصة أيضاً لعدم الالتزام بالصدق ؟.

ما أريد أن أعرفه هنا هو نظرة فاحصة على الجانب الآخر من النقص . فأخطاء المحررين قد تكون معروفة من استخدام أساليب الدعاية والانفعال .. إلخ . ولكنى أريد أن أعرف صيوب تناول المكسي لغير المحررين وأتساءل عن المؤرخ المهاد إذا وجد .. أليس في إعلان التحيز درجة من الأمانة الفكرية تجعل القارىء في حالة من المناعة الفكرية التي تؤهله للحكم طالما أنه يعرف هوية الكاتب أو المؤرخ ؟.

٩ - د . صلاح عبد الصعال :

هناك ملاحظة تحصل بما أورده د . يونان في الورقة عن مفهوم البراج . فالبراج بالنسبة للعالم المتقدم أمر طبيعي ، وحتى الحركات التقدمية أو الحركات العلمية لأنها تحتاج إلى بيانات وإلى علم . أما العالم الثالث فيفتقر إلى هذه البيانات ومن الصعوبة بمكان أن نطلب من حركات العالم الثالث أن تقدم براج . فيكفى أنها تقدم الإطار العام ، الخاص بخطة كل حركة للمستقبل في ضوء الأهداف ، وهذا واضح بالنسبة لكتابات زعماء هذه الحركات .

النقطة الأخرى : إن الاستدلال بعبارة أو بمصطلح « التكفير » (مثل عبارة صالح عشاوى عام ١٩٤٧) لا يكفى للتدليل عما هو موجود في المنتج العام للحركة - الإسلامية . إنما هو عبارة تراشق بالألفاظ . ولا يجوز أن نتخذ جزءاً من مقال في عظم عدد من المقالات أو من بين أدبيات جماعة الإخوان وأبدأ في بناء رأى يقول أنها تكفر الآخرين . إذ يجب الحذر في اقتطاع مقطع من سياق معين . وهناك عبارة أريد أن أسأل فيها الدكتور يونان وهى قوله « أن الفكر الماركسى لا يؤمن بصناعة الأبطال » ! فماذا تقول عن لينين وستالين وماوتسى تونج ؟.

١٠ - أ . محمد شومان :

في ملاحظة على مسألة الاقتتال بالهوية أو الهوية المصرية والهوية العربية والرابطة الإسلامية .. فينبغى أن نراعى أن هذه القضية لا يعنى بها المواطن المصرى العادى ولكنها نوع من أنواع الاقتتال المطروح على التيارات أو الأحزاب السياسية المتصارعة في الساحة ! والاقتتال بالهوية يظهر على سطح الحياة السياسية في مصر في فترات زمنية معينة . وعندما تنتبع هذه المعارك نجدتها في الثلاثينات وأوائل الخمسينات والسمينيات . وهنا نجد أهمية التحليل الاجتماعى ودراسة العلاقة بين التغيرات الاجتماعية - والاقتصادية في المجتمع وما تفرزه من أفكار . واعتقد أيضاً أن جانباً هاماً من حسم هذه القضية يرتبط بتحديد الشخصية القومية المصرية والسمات الرئيسية فيها ..

١١٠ - إيزابيل دانيال :

إذا كان من السهل تفسير تحزب المتحيزين أو الحزبيين أو أصحاب الاتجاهات السياسية فإنه من الصعب أن نفسر تحزب غير الحزبيين . وأقصد على وجه التحديد الأكاديميين أو بعض الكتاب الذين يجمعون بقل في الكتابات التاريخية للحركات السياسية . وأضرب مثلاً من د . يونان ليب نفسه ، فالدكتور يونان في ورقته وأيضاً في كتابات أخرى له مثل مقاله المنشور في مجلة « المصور » في عدد الأسبوع الماضي قد طرح مسألة استخدام الإخوان المسلمين لتأسيب التكفير في تعاملهم مع القوى السياسية الأخرى ، ودلل على ذلك بمقتطف من مقال لصالح العشماوي .. وأنا أقول إنه حتى لو قلنا إن صالح العشماوي ظاهرة استثنائية فأنمادى وأقول إن حسن البنا نفسه — وهو زعيم الحركة — كتب رسالة إلى « النحاس باشا » تقريباً في عام ١٩٤٢ وهي منشورة في مجلة « النذير — قال له فيها (إنني أشعر ويشعر الكثيرون أن الوفد وزعيمه وحكومته يأخذون موقفاً منصفاً عن الإسلام وأنهم يعملون ضد الإسلام) . إذن فهي موجودة أيضاً عند الشهيد حسن البنا ! وعندما ينظر المؤرخ من وجهة نظره ، وإثارة الفكرى الذى يتعامل مع هذه الكتابات في سياقه ، لابد أن يصل إلى نفس النتيجة التى وصل إليها د . يونان : إن هؤلاء استخدموا أسلوباً تكفيرياً . ولكن عندما نفهم المنطق الذى دفع حسن البنا لأن يتحدث بهذه الطريقة ، فسرى أنه لم يستخدم أسلوب التكفير بالمعنى الذى يفهمه د . يونان فحسن البنا حدد لماذا قال هذا الكلام حيث قال للنحاس باشا إنكم وصلتم للحكم أكثر من مرة ولم تقدموا شيئاً للإسلام ، ثانياً : إنكم طرحتم فكرة القومية الوطنية والإسلام يعض على الوطنية ، ولكن عاب عليه فقط سوء فهم الوفديين للوطنية وقال له إنكم تفهمونها على أنها تغفل عن شعائر الإسلام وأن هذا بسبب عشتيتهم على أصوات المسيحيين في الانتخابات ثم قال له لقد قلت إنك معجب بأناتورك في إحدى مقابلاتك الصحفية ... إلخ . وأنا أقول وفقاً للنهج الذى تنهه الإخوان المسلمون كحركة سياسية أصول شرعيتها تستند إلى الإسلام وإلى التراث الإسلامى ، أن الوفد قد لعب دوراً إجرامياً خطيراً في التاريخ المصرى ! فقد أوكلت إليه قوات الاحتلال تمصير علمنة الدولة وتحويل حركة الاختراق التفرسى في المجتمع المصرى الذى بدأ قبل وصول محمد على إلى شكل مؤسس يأخذ شكل مؤسسة برلمانية أو خلافة ثم صيغ الصفوة المصرية السياسية ومحاولة إيهارها بالأطروحة الديمقراطية ! والمنهج الذى اقترحه هو ضرورة أن يكون المؤرخ أو كاتب التاريخ السياسى على وعى وأن يفهم المنطق الداخلى والكل لهذه الجماعة ثم يقرأ كان التفاصيل ثم يحاول أن يصل في النهاية إلى رؤية شاملة . ورؤيتى التى أطرحها من أرضية مخالفة تماماً هي أن أى بحث في مسألة تاريخية لن تكون له أية فائدة إذا لم يكن مدركاً تماماً للفضية الكبرى التى تشغل الكون كله ، وهى الصراع بين قوى الحق وقوى الباطل . وهناك من يحتفل بمعسكر الحق في جماعة واحدة .. لكن هناك تمدحات وهناك صراعات داخل معسكر الحق ذاته وداخل معسكر الباطل ذاته حيث تختلف الأساليب والأهداف المستخدمة من كل جانب .

١٢ - د . أحمد عبد الله :

هذا الموضوع جذاب لأن له انعكاسات كبيرة في الوقت الحاضر وليس فقط التاريخ : أولاً : أختلف مع د . يونان في مسألة أن المجتمعات المختلفة فقط ومنها مصر هي التى تلعب بالتاريخ في حلبة الصراع السياسى . فهذا حادث في الغرب نفسه ومثاله إعادة كتابة تاريخ الحرب العالمية الثانية .

المشكلة هنا أن هناك فارقاً واضحاً بيننا وبين المجتمعات الأكثر تقدماً . وهو المتعلق بمسألة « الشرعية التاريخية » للأفراد وليس للقوى الاجتماعية والسياسية . فعل سبيل المثال في فرنسا ظل جورج مارشيه يكافح للبقاء كزعيم للحزب الشيوعى الفرنسى رغم ثبوت أن قيادته « كارثة » على الحزب ! لكن بالتأكيد في خلال سنوات قلائل وفي لحظة من لحظات ضغط « الحركة الاشتراكية الفرنسية سوف يرحل جورج مارشيه . وهذه المسألة غير معتملة مثلاً بالنسبة لإبراهيم شكرى أو خالد محيى الدين في واقعنا السياسى مظلماً لم تكن محتملة في الواقع التاريخى لأحمد حسين أو حسن البنا أو مصطفى النحاس فهنض النظر عن كفاءتهم الفعلية في إدارة الحركة السياسية التى هم على رأسها ، يظلون محترمين للشرعية السياسية كأن الحركة غير موجودة والزعامة هي مرادف الحركة ويبقى الزعيم زعيماً حتى يموت أو يُغتال !.

النقطة الثانية : التى اختلفت فيها مع الأستاذة كرامر هي أنها ترى ثمة نوعاً من الإجماع على شخصية « سعد زغلول » فلعل الجدول

الذي ثار حول سعد زغلول مؤخراً يثبت لما أن هذا الكلام غير صحيح .. نحن هنا في مصر نختلف على كل شيء بلا استثناء .. ولم تنفق بعد على رموزنا ! البعض يرى سعد زغلول زعيم الأمة (ويمجها سعد) والبعض الآخر يراه أفاقاً وكذاباً وخبائلاً وعميلاً للإنجليز ! البعض يرى عبد الناصر « ياجمال يا حبيب الملايين » والبعض الآخر يراه « أخر الفراعين » ! لم تنفق هذه الأمة بعد على رموزها لأنها لم تنفق في الحقيقة على لفظة مشتركة للحوار حول قضاياها السياسية المعاصرة وبالتالي على أسلوب تناول التاريخ . وتلك في -تد- دأبها تمثل مؤشر « شؤم » للمستقبل . ولعل ذلك هو منطق تنظيم هذه الندوة أصلاً وللحاج أمثال على مسألة المستقبل . فعل الرغم من أنني أقيم اعتباراً كبيراً للصراع الاجتماعي والطبقي في الحلبة السياسية ، ولي اختياراتي والمجازاتي في هذا الموضوع ، فإنه بجانب « السياسة الصراعية » توجد أيضاً السياسة التضاهية « في أي مجتمع . فلا يوجد مجتمع فقط بصراع اجتماعي ، يوجد المجتمع بصراع اجتماعي واتفاق اجتماعي ، لا يوجد مجتمع فقط بصراع سياسي ، يوجد بصراع سياسي واتفاق سياسي أيضاً . درجة تضيق المجتمع تتحدد بالأمرين معاً ، بقدرته على إدارة الصراعات ، وقدرته على صياغة الاتفاق . المشكلة عندنا في مصر أن صراعاتنا غير ناضجة ! القدرة الوحيدة التي أثبتناها في تاريخنا الحديث هي : (١) الاتفاق في الشارع بين فئات الشعب حين تكون هناك سلطة محلبة .. فتنتفيق في الشارع بين صفها مثل تجربة ثورة ١٩١٩ والوفد كجبهة وطنية في البداية على الأقل . (٢) الاتفاق حول جهاز الدولة مثل تجربة الكشاف حول عبد الناصر . فالملايين كانت تؤيد عبد الناصر بالفعل ، ولكن دون أن يكون لها حريات سياسية وحقوق في الصراع الاجتماعي ، الشا، م فده ن ذلك قصة شديدة . أم، أنه كان هناك اتفاق ما ، لكن هذا الاتفاق لا يأكل من « التعددية » وإنما يأكل من « الأحادية » . وهذا معناه أننا في مصر حين تنفق إنما تنفق على أن نكون أطرافاً إضافية أو تماهيش « معاونة لجهاز الدولة .. بهذا المعنى في تصوري المجتمع المصري مجتمع تاريخي له حضارة عريقة لكنه مجتمع غير عصري ، مجتمع متخلف وربما السودان أكثر تقدماً من مصر رغم تقسيماتها القبلية والمذهبية .

والمطلوب لإحداث التغيير في المجتمع المصري هو تحديد العلاقة بين « الدولة » و « المجتمع المدني » ، أن تكون هناك دولة بمعنى جهاز سياسي يصنعه المجتمع المدني وليست دولة موروثه من عصور الأجداد سواء أكان يحكمها المدنيون أم العسكريون . المجتمع المدني هو الذي يجب أن يحدد شكل الدولة . ولأنه يتكون من قوى اجتماعية عديدة فلا بد أن يكون لهذه القوى أحزاب تمثلها ، وهناك صراع بين تلك الأحزاب في الانتخابات وفي وسائل الإعلام ... إلخ . ثم في النهاية نعرف أين تنفق ومتى تنفق حتى لو اتفقا فقط على تحديد أساليب الصراع !

إن ما في مصر اليوم لس استخداماً سياسياً للتاريخ وإنما سوء استخدام سياسي للتاريخ . ولو إنه كان مجرد استخدام سياسي لما اعترضنا لأننا نقول أنه حتى في أوروبا يُستخدم التاريخ استخداماً سياسياً . إنه سواء استخدام للتاريخ ملء بالكاذبات والشهوات لتحقيق كسب سريع ورحيص للقوى السياسية . ولن يحسم الأمر في مصر إلا إذا حُسمت قضية التعددية ، فصحيح لكل القوى السياسية و كل القوى الاجتماعية والأفراد والجماعات حقوق التنظيم والتعبير كاملة . ثم يكون مطروحاً عليها جميعاً بجانب هذا الحق واجب القدرة على التصارع بطريقة ناضجة لتحديد شكل الدولة والحكم ، وواجب الاتفاق الوطني العام حين يكون الاتفاق الوطني العام ضرورة حتمية لصياغة مشروع المستقبل وصنع التقدم على أرض هذا البلد .. التاريخ بهذا المعنى كما أصر دائماً هو المستقبل .

أشار د . أحمد عبد الله إلى أنه في مصر يصعب الاتفاق حول أي رمز على الإطلاق ! ولكن يبدو أن هناك رمزا في صدور سوف تنفق عابه « فلانا اليوم ، وقد قرأت في الأهرام هذا .. فيلسو أن « ديليسيس » سوف يكون هذه الشخصية التي سوف تلفتت حولها جميعاً ! لأن أحد من يسمون بالكتاب الكبار يطالب بإعادة بناء تمثال ديليسيس لأنه شخصية قومية وقد بنى قناة السويس ! وربما في الأ. و. ع. القادم سوف يأتي الدور على « شارون » لأنه حضر إلينا وزار مصر وليس هناك مانع في إقامة تمثال له لكي نجذب السياح الإسرائيليين بجانب السياح الفرنسيين !!

من ناحية أخرى عندما تكلمت الأستاذة كرمر عن ألمانيا استبعدت استخدام التاريخ في الممارك السياسية وكنت أفتنى أن تكون المقارنة بين رمانين متكاهين ويمكن المقارنة بينهما . فقد استخدم التاريخ بواسطة الإقطاع الألماني في مواجهة نابليون . وهناك استخدام « مساهميه » و « ديليسيس » الثورة الفرنسية لفكرة « روح الشعب » وتعني أن لكل شعب روحه وقوانينه التي تعبر عن رفضه للتقنيات الرجوعية السامويلية وتمجيدا للقوانين الإقطاعية .. وهذا معناه استخدام التاريخ لتبرير معركة سياسية كانت قائمة .

رد د . يونان ليب رزق على التعليقات :

واضح أنني لم أؤثر أى طرف .. لا اليمين ولا اليسار .. وهذا شيء يرجعني شخصياً . فقد خلط د . متولى ما بين « الكتابات السياسية » و « كتابات التاريخ » . وقد كنت حريصاً على أن أؤكد على الكتابات التاريخية في الفترة الأخيرة ، وهي رغم نشرها في صحيفة إلا أنها في شكل سلسلة مقالات متعاقبة . أما الكتابات السياسية في الصحف فلم ألجأ إليها . ولقد شعرت أنني كنت غامضاً بدرجة ما لأن أ . نبيل عبد الفتاح تحدث عن الأشخاص الذين يلعبون دوراً مثل ميتران أو جورج مارشيه أو ديجول ، وديجول في تقديرى ليس شخصية حزبية بقدر ما كان بالنسبة لفرنسا شخصية قومية وبالتالي فهو بعيد عن دائرة المناقشة .. وكذلك على المستوى الأنجلو ساكسوني ، ممز تاتشر أو تشرشل أو غيرها . وموضوعي ليس هو موضوع « الشخصية » وإنما أن يدخل زعماء حزبيون في ذمة التاريخ ويصبحوا بعد ذلك أداة من أدوات الصراع أو الاقتتال الحزبي .

قضية التجريد والتجسيد في كتابات الأنثروبولوجيين وقولهم إن الإنسان البدائي عقلية مركبة .. أنا لا أدعي أنني قارئ في الأنثروبولوجيا ، وما أدعيه أنني قارئ و كاتب في التاريخ الحزبي .. أنا أرجو الأستاذ نبيل أن يعود إلى الصحافة الحزبية سواء في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى أو في فترة ما بين الحربين أو حتى في الفترة الأخيرة ، وأؤكد له أنه سيجد أن الممارك حول المبادئ (الممارك الحزبية أو المقالات الحزبية) أو حول البرامج كانت أقل ما يكون وكانت شاحبة غاية الشحوب ، بينما الممارك حول التاريخ الحزبي وحول الشخصيات الحزبية كانت أكبر ما تكون . وأنا لا أريد أن أعقد مقارنة ظالمة بين الأحزاب السياسية في مصر والأحزاب الغربية ، وإذا عدنا إلى الصحافة الغربية سوف نجد أن الممارك في الأساس معارك برامج وليست معارك حول الشخصيات أو تاريخ حزب من الأحزاب .

وعندما أشرت إلى كتابات صبرى أبو المجد أشرت بالتحديد إلى كتابته عن « محمد فريد » ولم أشر إلى كتابته الحزبية على وجه العموم ، بغض النظر عن دور صبرى أبو المجد في ميادين أخرى سواء إذا كان مع هذا النظام أو ذاك .

قضية الأحزاب الأيديولوجية ومثلها هنا الإخوان المسلمون .. في تقديرى أن هناك أحزاباً كان شاغلها الأساسي القضية الوطنية سواء فيما قبل الحرب العالمية الأولى أو الفترة الثانية لها .. وإذا تناولنا جماعة مصر الفتاة وجماعة الإخوان والجماعات الماركسية نجد أن لها توجهات عقائدية محددة والقضية الوطنية لم تكن شاغلها الأول بنفس الدرجة التي كانت تشغل الأحزاب الأخرى (الوفد والمنشوقون عليه) .. ولهذا فبينما انتهى الدور التاريخي لهذه الأحزاب بمجرد انتهاء القضية الوطنية فإن هذا الدور التاريخي استمر بالنسبة للجماعات السياسية الأخرى لأنها أحزاب عقائدية .

بالنسبة لما أثارته الأستاذة سهر إسكندر .. أقول إنه من الصعب أن تكون هناك موضوعية للمتممين لأحزاب سياسية . وحتى هذه المسألة صعبة جداً عند الأكاديميين أيضاً .. ود . عبد العظيم رمضان ود . صلاح العقاد مثالا على الأكاديميين الذين تحولوا لمناصرة حزب من الأحزاب وكانوا من قبل أكاديميين يدرسون التاريخ بشكل أكثر موضوعية قبل أن ينضموا لأحزاب بشكل واضح ورمي .

بالنسبة للأستاذ إبراهيم غانم .. أنا أقدر له عدم موافقته على منهجي بشأن نهج الكتاب الإخوان إما إلى التقديس أو إلى التكفير .. وقد تحدث الأستاذ إبراهيم عن الدور الإجرامى للوفد !! وهو يخرج هنا عن أى شكل من أشكال الموضوعية . ومرة ثانية قسم العالم إلى قوى الحق وقوى الباطل وهذه مسألة مطلقة ، ونحن في التاريخ لا نتحدث عن المطلقات وإنما نتحدث عن المسائل النسبية وتعامل مع الحقائق .

أما بالنسبة لما طرحه د . أحمد عبد الله قطبما أنا « ماأقترح عليه لأنه صاحب الندوة » !

عاشراً

كتابة تاريخ الأحزاب والمنظمات السياسية

ب (نماذج تطبيقية :

١ (١ . بشير السباعي :

حول ما يسمى بالفرنسكية المصرية

بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٨

٢ (مناقشة .

٣ (٣ . زكريا منيمان بيومي :

الاتجاهات الدينية بين عهدى عبد الناصر والسادات

وأثر حركتهم المعاصرة على تناول دورهم قبل ١٩٥٢

٤ (مناقشة .

حول ما يسمى بـ « التروتسكية المصرية » بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٨

يبدو أن وصف « تروتسكين » قد استُخدم لأول مرة في السجلات الكلامية في أوساط اليساريين المصريين في أواخر الثلاثينات . وقد استُخدم هذا الوصف من جانب عناصر ستالينية في سجلاتها غير المبدئية مع عناصر ستالينية أخرى .

كما استُخدم من جانب مختلف الجماعات الستالينية في سجلاتها مع عناصر يسارية مصرية مناهضة للستالينية ، في وقت أو آخر ومن منطلقات مختلفة ، دون أن تكون منتزعة إلى الأهمية الرابعة أو دون أن تكون تروتسكية أرثوذكسية . فخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٣٨ إلى عام ١٩٤٨ لم يمكن للتروتسكية وجود في المشرق العربي إلا في فلسطين .

ويبدو أن أول من استخدم وصف « تروتسكين » للإشارة إلى خصومه هو الستاليني السويصري المعروف بول حاتنو ديكومب ورفاقه وتلاميذه (انظر ، أحمد مصادق سعد : صفحات من اليسار المصري في أعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ، مكتبة مابولي ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٤٠) .

ويرتبط اسم بول جاكوف ديكومب في تاريخ الحركة اليسارية المصرية بـ « الرابطة السلمية » التي يذكر جيل بيرو أن كثيرين من المثقفين الأجانب والمتحصرين قد انضموا إليها خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٣٤ إلى عام ١٩٣٩ (انظر ، جيل بيرو : هنري كوريل ، رجل من طراز فريد ، دار النضال ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٩٣) .

والحال أن « الرابطة السلمية » قد ارتبطت بالتيار الذي كان قد انبثق عن مؤتمر أمستردام الدولي لمناهضة الحرب والذي كان قد انعقد في أغسطس ١٩٣٢ تحت هيمنة قوية من جانب الستالينيين في ذات الوقت الذي انعقد فيه في موسكو الاجتماع الموسع الثاني عشر للجنة التنفيذية للكونغرس الستاليني ، وهو الاجتماع الذي قلل من خطر الفاشية في ألمانيا واستبعد مهمة إنشاء جبهة عمالية متحدة تستند إلى تحالف الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين لدرء هذا الخطر مؤكدا ، شأنه في ذلك شأن الاجتماع الموسع الذي سبقه ، على ضرورة « توجيه الضربة الرئيسية ضد الاشتراكية الديمقراطية » (انظر :

Institute Of Marxism - Leninism , Central Committee Of the CPSU , Outline History Of the Communist International , Progress Publishers , Moscow , 1971 , PP. 328 - 329 .

ومثلا استبعد الستالينيون مهمة إنشاء جبهة عمالية متحدة لدرء خطر الفاشية ، فإنهم قد استبعدوا أيضا — في مؤتمر أمستردام — هذه المهمة لدرء خطر الحروب وآثروا التحالف مع دعاة المسألة ، والبورجوازيين الليبراليين في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، والبورجوازيين القوميين الليبراليين في البلدان المستعمرة . وقد سخر تروتسكي في سبتمبر ١٩٣٢ من مسلك الستالينيين في مؤتمر أمستردام وكتب : « في وجه الحرب ، صوت الستالينيون إلى جانب قرار دبلوماسي وحذر ورع في أمستردام ، اقترحه الجنرال فون شوينباخ ، والماسون الأحرار الفرنسيون ، والبورجوازي الهندي باتيل ، الذي يحتر غاندي مثل الأعلى » (Leon Trotsky , The Spanish Revolution 1931 - 1938 , Pathfinder Press , New York , 1973 , P 185)

وكان الجنرال بول فون شوينباخ (١٨٨٦ — ١٩٥٤) أحد ضباط البحرية من اليوتكرز الألمان ثم تحول إلى واحد من دعاة المسألة ونشر في الصحف الألمانية مقالات متعاطفة مع روسيا الستالينية ، بينما شكل الماسون الأحرار الفرنسيون ، ذوو التقاليد الليبرالية ، حلقة وصل بين الحركة الاشتراكية والجناح اليساري للبورجوازية . وقد نظر إليهم تروتسكي على أنهم يشكلون آلية لإفساد الحركة الاشتراكية . أما فالأ بهي باتيل (١٨٧٧ — ١٩٥٠) فقد كان أحد ممثلي البورجوازية الهندية . وقد صار عضوا في الحكومة بعد إعلان استقلال الهند (انظر ، Ibid. , P. 414) .

والحال أن نشاط « الرابطة السلمية » التي أسسها ديكومب في مصر قد عكس الموقف الأصلي الذي كان الستالينيون قد اتخذوه في مؤتمر أمستردام والذي شجبه تروتسكى . فبدلاً من الاتجاه إلى الجماهير الراححة تحت نير الإمبريالية البريطانية ، حرصت « الرابطة السلمية » على توثيق الأواصر مع عدد من الزعماء الوفديين وشخصيات من الحركة النسائية البورجوازية وعلى ترتيب لقاءات بين زعماء حزب الوفد المصرى وحزب المؤتمر المندى (انظر ، د . رفعت السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٦٧) . وبعبارة أخرى ، فإن « التدخل إلى الجماهير لم يكن يجر عبثاً » (جيل يرو) مصدر سبق ذكره ، ص ٩٣) . و « من الطبيعى أن عملها ظل في دائرة محصورة من الأجانب في هذا الوقت . فعلى مصر كان الاستعمار البريطانى ، وكان من الصعب على الوطنيين العاديين أن يجمعوا بعدو آخر ... كانت بعض الاتجاهات الثورية الوطنية المعارضة لأسلوب المفاوضات ترى في الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأسلوب الرئيسى — وقد يكون الوحيد — الناجح لطرد المستعمرين . ولذلك لم يكن التيار الوطنى يرتاح إلى المناداة بالسلام ويفهمها على أنها تحيد الأساليب السلمية فقط ويعتبرها استسلاماً للاستعمار » (أحمد صادق سعد : مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩) .

وطبيعى أن رابطة كهذه كان من المستحيل تماماً أن تتسع لأية توجهات سياسية تروتسكية في مجال درء خطر الحرب . ولم يكن هناك ما يهدو أية عناصر تروتسكية محتملة إلى التفكير ، مجرد التفكير ، في الانتهاء إلى رابطة كهذه تتميز ، علاوة على ذلك ، بهزلتها الشديدة عن الجماهير العمالية المصرية .

والحال أن خلافاً قد نشب في أواخر الثلاثينات داخل « الرابطة » — عشية حلها — وضع راعول كوريل وريمون أجيون ومارسيل إسرائيل وآخرين في مواجهة مع ديكومب الذى اتهموه بمصر نشاط الرابطة ضمن أطروضة ، خاصة وأن ديكومب قد رفض اقتراحاً قدمه مارسيل إسرائيل بضم مجموعة من الإيطاليين المناهضين للفاشية إلى الرابطة . وقد اتهم راعول كوريل وأصدقائه ديكومب بالمصيرية الناشئة — في جانب منها — عن ميل الأخير إلى رؤية عملاء استغوازيين في كل مكان . وقد اعترف ديكومب بأن راعول كوريل وأصدقائه حاولوا توسيع مجال الرابطة وقال : « أنا خشيت أن يهدد نشاطهم كيان الجمعية » (يقصد « الرابطة السلمية ») وأن يكشفنا البوليس السرى » (انظر ، د . رفعت السعيد : الصحافة اليسارية في مصر ١٩٢٥ - ١٩٤٨ ، مكتبة مدهولى ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٠٩) . وقد سارع راعول كوريل وأصدقائه إلى تقديم استقالاتهم من الرابطة في أواخر عام ١٩٣٨ . لكن ديكومب رفض قبول استقالاتهم وقام بدلاً من ذلك بفصلهم عنهم مثل عدم الانضباط و « عدم تسديد اشتراكاتهم » (أحمد صادق سعد : مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠) وأعقب ذلك وصفهم بأنهم « تروتسكيون » . وكانت تلك هى المرة الأولى التى يستخدم فيها هذا الوصف في سياق خلافات بين يساريين مصريين . وبعد نحو ثمانية وثلاثين عاماً من فصل راعول كوريل وأصدقائه ، وصفهم أحمد صادق سعد (ولد عام ١٩١٩) أحد تلامذة ديكومب ، بأنهم كانوا يمثلون « مجموعة تروتسكية » (أحمد صادق سعد مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠) ، بينما اعتبر د . عبد العظيم رمضان هذا الكلام « على جانب كبير من الأهمية التاريخية » (د . عبد العظيم رمضان : مقدمة تحليلية » ، انظر ، أحمد صادق سعد : مصدر سبق ذكره ، ص ٢١) .

لماذا هذا الوصف بالتحديد دون سواه ؟

إن حملة الاتراءات التى بدأت ضد تروتسكى منذ عام ١٩٢٣ قد بلغت ذروتها في محاكمة موسكو الاستعراضية في عام ١٩٣٨ ، حيث جرت محاكمة تروتسكى غيائياً — بينهم من بينها التجسس لحساب الجستابو النازى والنشاط التخريبى . وسرعان ما أصبحت كلمة « تروتسكية » تعنى عند الستالينى العادى — من طراز ديكومب وتلامذته والكورييليين المصريين — التجسس والنشاط التخريبى . فهى لا تشير إلى اتجاه سياسى داخل الحركة العمالية العمالية بل تشير إلى نشاط

مشبهه ضد هذه الحركة . بينما كان ميليوكوف ، المؤرخ وقائد حزب الكاديت الروسى ، والذي « كان ليرى يعتبره سياسيا بارزا ... وكان مؤرخا كبيرا لم تفقد مؤلفاته أهميتها العلمية حتى يومنا هذا » (صحيفة أبناء موسكو ، ٨ فبراير ١٩٨٧ ، ص ٩ و ص ١٤) ، والذي كان أول من ابتدع كلمة « تروتسكية » ، خلال ثورة ١٩٠٥ - ١٩٠٧ فى روسيا ، قد استخدم هذه الكلمة للإشارة إلى المزاج الثورى لبروليتاريا سان بطرسبورغ ، حيث كان تروتسكى رئيسا لموسيقية نواب عمال عاصمة الإمبراطورية القيصرية .

والحال أن الصورة التى روجتها محكمة موسكو فى عام ١٩٣٨ قد رسمت بهدف استئصال شأفة الماركسية الثورية داخل الحركة العمالية العالمية وإحكام سيطرة البيروقراطية الستالينية على هذه الحركة . وقد قبل ديكومب وتلامذته هذه الصورة وعملوا على ترويجها . ولم يجد أحمد صادق سعد حرجا فى أن يكتب أن تروتسكى قد تكشف عن مجرد « خائن وعميل للفاشية » (أحمد صادق سعد : مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٦) . وقد جاء هذا الوصف فى مقال بمناسبة ذكرى ثورة أكتوبر الثامنة والعشرين التى كان ستالين قد كتب فى ذكرها الأولى أن « كل عمل التنظيم الفعلى للانتفاضة قد تم تحت القيادة المباشرة لرئيس سوفيت - بتروجراد ، الرقيق تروتسكى » (برافدا ، ٦ نوفمبر ١٩١٨) . لكن أحمد صادق سعد كان يردد افتراءات عام ١٩٣٨ والتى شكلت « تنويجا » لجهود تزويرية كانت قد بدأت بشكل خجول قبل ذلك بنحو عشرة عاما .

وعلى الرغم من استبعاد وريثة ستالين لهذه التهمة (نظر ، History of the Communist party of the soviet union , F. L. P. H. Moscow, n.d. (1984 ? p. 505) فإن أحمد صادق سعد ، عندما أعاد نشر مقالاته التى كان قد ساهم بها فى مجلة « الفجر الجديد » ، وجد أن من غير المناسب سحب هذه التهمة عبر تعليقاته على مقالاته بينما وجد أن من المناسب الاعتذار عما وصفه بـ « فجاجة » هجومه فى أحد مقالاته على مؤازر الفاشية المصرى أحمد حسين (انظر ، أحمد صادق سعد : مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٤) . وقد اعتبر د . رفعت السعيد ، سخرية أنور كامل من اتهام تروتسكى بالجاسوسية « جرما » ، وذلك فى كتاب أصدره فى ذات العام الذى أعاد أحمد صادق سعد نشر مقالاته فيه (انظر ، د . رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ١٥٩) . وهو ما يشير إلى تخلف تلامذة ديكومب وهنرى كوريل - على حد سواء - عشرين سنة على الأقل فى مدرسة الزيف الستالينية ، غير قادرين على استيعاب دروسها الجديدة التى بدأ تلقينها منذ عام ١٩٥٦ . فمنذ ذلك التاريخ ، أصبح المتهم بالجاسوسية هو لا فريتنى بيريا ، الساعد الأمين لستالين ، لا تروتسكى ولا بوخارين ولا توخاتشينسكى .

والحال أن كل ما حدث هو أن ديكومب قد نقل إلى التربة المصرية ممارسة كانت معتمدة من جانب مجمل الحركة الستالينية العالمية . مثال ذلك أن هذه الحركة قد وصفت حزبا بأكمله ، هو الحزب العمالى للتوحيد الماركسى ، فى أسبانيا ، بأنه حزب تروتسكى ، رغم سجلات تروتسكى العنيفة ضد هذا الحزب ، وذلك لجرد أن هذا الحزب لم يكن مستعدا للانحراج فى الكورس الستالينى ! وقد اغتال الستالينيون أندريه نين ، زعيم الحزب المذكور وأحد ألد أعداء الفاشية فى إسبانيا . وحتى وقت غير بعيد جدا ، كان المؤرخون السوفيت يتعاملون مع هذا الحزب باعتباره حزبا تروتسكيا (انظر ف . م . إيفانوف ، أ . ن . شميليڤ : اللبنيّة والهزيمة الفكرية - السياسية للتروتسكية ، ليندات ، لينينجراد ، ١٩٧٠ ، ص ٤٧٨ و بالروسية) .

وعلاوة على ماسبقت الإشارة إليه فيما يتعلق بموقف تروتسكى من مؤتمر أمستردام وتعارض التوجهات السياسية التروتسكية مع فكرة الروابط من النوع الذى ساندته الستالينيون أعتقد أن من شأن إشارة سريعة إلى سيرة راعول كوريل السياسية أن تكون كافية لإبراز حقيقة أنه لم يكن تروتسكيا فى أى وقت من الأوقات ، خلافا لمزايم أحمد صادق سعد

كان راعول كوريل (ولد عام ١٩١٣) ، بعد عام واحد من فصل تروتسكى من الحزب الشيوعى السوفيتى وقبل أقل من عام على نفيه من الاتحاد السوفيتى ، أى منذ عام ١٩٢٨ متنبياً إلى جمعية أصدقاء الاتحاد السوفيتى . وكانت الجمعيات من هذا النوع عبارة عن شلل لا وزن لها ، تضم بين صفوفها ، شأنها في ذلك شأن « الرابطة السلمية » ، مسلمين يورجوازين وصحفيين فاليين ، مثل البروجين سيدنى وبياتريس. ويب ، وعناصر ماسيوية تنتمى إلى مختلف المخافل ... إلخ . وقد شاركت ، مثل هذه الجمعيات في الاقراء على تروتسكى ، القائد البارز لانتفاضة أكتوبر وقائد الجيش الأحمر إلى الانتصار في الحروب الأهلية وحروب التدخل ، الذى رد لابرز ممثلها — ذوى الماضى المعادى لثورة أكتوبر في حالات كثيرة — الصاع صاعين ، مركزاً ، بشكل خاص ، على تاريخ الزوجين ويب الأسود .

وقد أمضى راعول كوريل خمس سنوات متواصلة في فرنسا للدراسة بين عامى ١٩٣٣ و ١٩٣٨ حيث لم يعد إلى مصر إلا في أكتوبر من العام الأخير .

وخلال تلك الفترة كان متنبياً إلى اتحاد الطلاب الاشتراكيين التابع للشعبة الفرنسية للأمية العمالية (الحزب الاشتراكى الفرنسى) . وعندما قرر ليون بلوم (١٨٧٢ - ١٩٥٠ زعيم الحزب الاشتراكى ، ورئيس وزراء حكومة الجبهة الشعبية — التى كانت قد وصلت إلى الحكم بدعم من الستالينيين — عدم التدخل إلى جانب الجمهوريين الأسبان ، بموجب ميثاق عدم التدخل الموقع بين فرنسا والمملكة المتحدة في ١٥ أغسطس ١٩٣٦ ، تقارب راعول كوريل مع الحزب الشيوعى الفرنسى الذى واصل دعم حكومة الجبهة الشعبية بأصوات نوابه في الجمعية الوطنية الفرنسية ، رغم خيانة بلوم الجمهوريين الأسبان .

وعندما عاد راعول كوريل إلى مصر في أكتوبر ١٩٣٨ انضم إلى « الرابطة السلمية » التى سرعان ما استقال منها للأسباب التى سبقت الإشارة إليها (عصبوية ديكومب وتخوفه من توسيع نشاط الرابطة) لى يؤسس ، بالاشتراك مع رمون اجيون ، وهنرى كوريل ، ومارسيل إسرائيل ، وجورج بواتيه (الستالينى السويسرى) ، وساندور روكا ، وكهريو ، وأحمد الأهواى ومحمد نصر الدين « الاتحاد الديمقراطى » في مستهل عام ١٩٣٩ .

وقد شكل أغلب المكونين اللجنة القيادية للاتحاد ، وكان مارسيل إسرائيل هو أمين هذه اللجنة . وقد حصلوا على مساعدات مالية سخية من المليونير دانييل نسيم كوريل (والد راعول وهنرى) وتمتعوا بتعاطف أحد المخالفين الماسونية ، مواصليين جانباً من تقاليد « الرابطة السلمية » . ولم يكن بين أعضاء اللجنة القيادية للاتحاد تروتسكى واحد مما يشهد على زيف ادعاء الدكتور عبد العظيم رمضان ، استناداً إلى رواية أحمد صادق سعد ، أن « الاتحاد الديمقراطى » قد تكون على يد « تروتسكيين » منسلخين من « الرابطة السلمية » (د . عبد العظيم رمضان : مصدر سبق ذكره ، ص ٢١) . لقد رحب راعول كوريل وجورج بواتيه باتفاق هتلر — ستالين الذى وقعه ريبنتروب ، وزير خارجية ألمانيا ، ومولوتوف ، وزير خارجية الاتحاد السوفيتى ، في موسكو في ٢٣ أغسطس ١٩٣٩ . وهو الاتفاق الذى اعتبره التروتسكيون افتتاحاً لـ « صفحة من أسود صفحات سياسة ونشاط الأمية الشيوعية والأحزاب الشيوعية » (الستالينية) Pierre Frank, Histoire de l'Internationale Communiste, 2, Editions la Breche, Paris, 1981, p. 823 وغداة إعلان المملكة المتحدة وفرنسا الحرب على ألمانيا في ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ، سارع راعول كوريل إلى تسجيل اسمه في القنصلية الفرنسية متطوعاً (فعل أخوه الشيء نفسه) ، رهن إشارة الأركان العامة لجيش فرنسا الإمبريالية ، في حرب اعتبرها التروتسكيون حرباً غير عادلة بين دول إمبريالية يتعين على الثوريين تحويلها إلى حرب أهلية . وقد فعل ذلك حتى قبل سقوط باريس وتوقيع بيتان اتفاق الهدنة مع الألمان . ويذكر أحمد صادق سعد أن « الاتحاد الديمقراطى » قد أصدر بياناً يؤيد فيه فرنسا والمجلتراً ضد ألمانيا (أحمد)

صادق سعد : مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢) إلا أن أحمد صادق سعد يزور التاريخ ، مرة ، من يذره ، أنه ، وهو ، الخو من .
خلال تلك الفترة كان « هو الدعوة إلى قلب الحكم الرأسمالي في أوروبا » (أحمد صادق سعد ، مصدر سبق ذكره . ص
٤٢) فقد تمثل موقف التروتسكيين في الدعوة إلى الانهزامية الثورية في كل من فرنسا ، إنجلترا وألمانيا وإيطاليا بينا كان موقف
الكومنترون الستاليني ، في فترة الاتفاق الروسي الألماني ، وقبل الهجوم النازي على الاتحاد السوفيتي ، ليس « الدعوة إلى
قلب الحكم الرأسمالي في أوروبا » بل الدعوة إلى انهزامية من نوع خاص ، لعلقة ذا بالانهزامية الثورية الليبية ، الدعوة
إلى انهزامية من جهة واحدة فقط على حساب فرنسا والمملكة المتحدة و-... ألمانيا البارزة (P. Frank, op.cit., p. 131) .

وقد شارك راعول كوريل ، في ديسمبر ١٩٣٩ ، في إصدار صحيفة « دون تشيوت » التي أراد لها أن تكون على
غرار جريدة « ماريان » الباريسية غير التروتسكية . وعندما أعلنت الهدنة بين فرنسا البيتانى وألمانيا الهفلية ، ذهب إلى أحد
الآباء اليسوعيين ليجد لديه العزاء والسلوى : « ليست الهدنة مأساة ! إنها العقاب العادل الذي استحقته فرنسا إذ كانت
مع أمة بروتستانتية » (يقصد إنجلترا !) [المعلومات البيوجرافية عن راعول كوريل مستمدة من جيل بيزو : « مصدر سبي
ذكره ، صفحات مختلفة] .

ومن الجلى أن سيرة سياسية كهذه لا يجمع بينها وبين السيرة السياسية لأى مناضل تروتسكى في ذلك الوقت أنى جامع .
ولا يمكن اعتبار راعول كوريل تروتسكياً إلا عبر تشويه مواقف التروتسكية المعروفة تجاه عدد كبير من المسائل الهامة خلال
الثلاثينات ومستهل الأربعينات ، وهو تشويه لا مفر من أن يندمغ من يحاولون تخرجه ، في أحسن الأحوال ، بالحماقة النادرة ،
لأن مواقف التروتسكية من الحرب خلال فترة ١٩٣٩ — ١٩٤١ أشهر من نار على علم وقد جسدت في بيان الأهمية
الرابعة الصادر عن مؤتمر مايو ١٩٤٠ ، والذي وصف الحرب الدائرة بين قوى أوروبا الاستعمارية بأنها « حرب إمبريالية » .
ذلك أن « السبب المباشر للحرب الدائرة هو التنافس بين الإمبراطوريتين الاستعماريتين القديمتين : بريطانيا العظمى وفرنسا ،
والصين الإمبريالية المتأخرين : ألمانيا وإيطاليا » .

(Jean-Jacques Marie, *Trotsky: Textes et Débats*, L.G.F., Paris, 1984, pp. 413-14).

وبينما أصبر التروتسكيون على اعتبار الحرب حرباً إمبريالية من جانب الأطراف المذكورة كلها ، كانت مجلة الكومنترون
الستاليني إفرانشيونال كومونيست تعلن في يناير ١٩٤٠ — وسط الحرب الدائرة — « أن النضال الأسمى للطبقة العاملة
ضد النظام الإمبريالى العالمى يتطلب تركيز القوى ضد العدو الرئيسى الراهن في ساحة السياسة الدولية لقد أصبحت
الإمبريالية البريطانية ... العدو الرئيسى للطبقة العاملة العالمية » . وقد ورد هذا الكلام وسط صمت تام عن أهداف الإمبريالية
الألمانية . واستمر هذا الموقف حتى اعتداء هتلر على الاتحاد السوفيتى . ففي افتتاحية المجلة المذكورة في أول مايو ١٩٤١
لم يرد ولو مرة واحدة أى ذكر لكلمتى النازية أو الفاشية ، بل لم يرد أى ذكر لأسماء هتلر أو موسوليتى أو حتى فرانكو
وذلك في مقال من إحدى عشرة صفحة موجه إلى الطبقة العاملة في عيد أول مايو ! وهو ما يعنى أن موقف « الاتحاد
الديمقراطى » الذى لا علاقة له من قريب أو من بعيد بموقف التروتسكيين من الحرب ليس أكثر خزيّاً من موقف الكومنترون
الستالينى ! ومن الشغلط والسخف تسوية حسابات تاريخية بين الديكوميين والكوريليين على حساب التروتسكية . لكن
التاريخ يبين أن مثل هذه الأمور تحدث غالباً عندما تمسك إحدى الشيع العصبوية بمخناق شيعه عصبوية أخرى ! وهكذا
يجرى زج اسم تروتسكى في قتال محزون بين شقيقتين !

أما ريمون اجيون (ولد عام ١٩٢٠) فقد قضى جانباً من الثلاثينات في فرنسا للدراسة وكان ، إلى حد ما ، على يسار
راعول كوريل . فهو قد اندمج في تجمع « اليسار الثورى » الذى قاده مارسويغير داخل الشيعه الفرنسية للأهمية العمالية
(الحزب الاشتراكى الفرنسى) .

والحال أن مارسويغفر (١٨٩٥ - ١٩٥٨) كان أحد القادة البارزين لتجمع « الحركة الاشتراكية » داخل الحزب الاشتراكي الفرنسي ، ثم أحد أبرز قادة تجمع « اليسار الثوري » الذي تشكل داخل الحزب المذكور في عام ١٩٣٥ . وعندما أصدرت قيادة الحزب أمراً بحل هذا التجمع في عام ١٩٣٧ ، ترك ييفر وانتصاره الحزب الاشتراكي وأسسوا في عام ١٩٣٨ الحزب العمالي والفلاحى الاشتراكي الذى سارع إلى الانتماء إلى ما يسمى « بمكتب لندن للأحزاب الاشتراكية الثورية » ، والذي كان عبارة عن اتحاد لا مركزى لأحزاب الوسط الماركسى غير المنتمية لا إلى الأهمية الثانية ولا إلى الأهمية الثالثة ، حيث كانت هذه الأحزاب على يسار كل من الأهميين خلال الشطر الثانى من الثلاثينات ، وكانت تعارض في الوقت نفسه إنشاء أهمية رابعة خلافاً لموقف الأحزاب والجماعات التروتسكية التي دعت إلى تأسيس أهمية رابعة منذ عام ١٩٣٣ ، وعندما تأسست الأهمية الرابعة بالفعل في عام ١٩٣٨ ، تعرضت لهجوم شديد من جانب هذه الأحزاب ، وقد قاد الإنجليزي فينبروكواي (ولد عام ١٨٩٠) ، أمين مكتب لندن ، هذا الهجوم مستخدماً الخطر من جراء تأسيس أهمية لليسار الماركسى .

وكان من بين الأحزاب المنتمية إلى مكتب لندن الحزب العمالي الاشتراكي الألماني ، وحزب العمل المستقل في بريطانيا العظمى ، والحزب العمالي للتوحيد الماركسى في أسبانيا ، والحزب العمالي والفلاحى الاشتراكي في فرنسا (حزب مارسويغفر) .

وقد تعرضت هذه الأحزاب ومكتب لندن لانتقادات عنيفة من جانب تروتسكى والتروتسكيين . وعندما تفجرت الاضرابات في فرنسا بعد انتصار الجبهة الشعبية الانتخابى ، كتب تروتسكى في ٥ يوليو ١٩٣٦ : « إن التنظيم الذى لم يجد سندا في الحركة الأضرابية الجارية ، والذي لم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمال في مجرى النضال ، غير جدير باسم تنظيم ثورى . وسوف يكون من الأفضل لأعضائه أن يبحثوا لأنفسهم عن مكان في بيوت المسنين أو في المحافل الماسونية (برعاية م ييفر) ! (J.L. Marie, op. cit., pp.301-2) .

ويشير بير فرائك ، أحد قادة التروتسكيين الفرنسيين وأحد قادة ومؤرغى الأهمية الرابعة إلى أن النضال ضد حزب مارسويغفر ومختلف الأحزاب المنتمية إلى مكتب لندن ، خلال الثلاثينات ومستهل الأربعينات ، كان « أحد النضالات الكبرى ... التي هيمنت على نشاط حركتنا الأهمية » (P. Frank, La Quatrième Internationale, F.M., Paris, 1969, p. 38) . ومع تيار أحزاب أهمية مكتب لندن هذه ، لا مع الأهمية الرابعة التروتسكية ، كانت تعاطفات رمون أجيون . وكانت فكرة إصدار صحيفة « دون كيشوت » فكرة راعول كوريل ورمون أجيون بالأساس . وقد اختار هذا الاسم « احتراماً لذكرى جابريل ألومار ، السفير السابق لإسبانيا الجمهورية في القاهرة » (جيل يرو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤) .

وقد استند من تحدثوا عن « تروتسكية » صحيفة دون كيشوت « إلى واقع إنها قد نشرت في باب السياسة الدولية مقالات تنتقد السياسة السوفييتية انتقاداً حاداً ، وكأن انتقاد السياسة السوفييتية خلال الفترة التي ظهرت فيها الصحيفة (ديسمبر ١٩٣٩ — أبريل ١٩٤٠) كان شيئاً قاصراً على التروتسكيين ولم تندرج فيه مختلف التيارات الاشتراكية التي استنكرت اتفاق هتلر — ستالين ! والحال أن الذى كتب هذه المقالات هو البيغرى رمون أجيون الذى لم يتم إلى أى تجمع تروتسكى عندما كان في فرنسا !

أما مارسيل إسرائيل (ولد عام ١٩١٤) فقد ارتبط بالستالينى اللبناني المعروف نقولا الشاوى . وقد توطلدت عرى الصداقة بينهما عندما زار مارسيل إسرائيل بيروت في أواخر عام ١٩٣٨ . وأثناء تلك الزيارة ، رتب الشاوى لقاء مع ميديان ،

مسؤول الكومنترون عن الشرق الأوسط ، حيث تبادلوا الآراء حول الموقف في مصر . وكان مارسيل إسرائيل آنذاك عضواً في اللجنة القيادية لـ « الرابطة السلمية » .

وجلى أنه من قبيل المذهبان الادعاء بأن صداقة سياسية وطيدة كتلك التي نشأت بين إسرائيل والشاوى وتبادلاً للآراء كذلك الذى حدث بين إسرائيل وميدويان يصلحان دليلين على « تروتسكية » مارسيل إسرائيل !

وعندما انسحب مارسيل إسرائيل ، بعد عودته من بيروت في أواخر ١٩٣٨ ، من « الرابطة السلمية » انهزم مع آخرين ، في تأسيس « الاتحاد الديمقراطي » في مستهل عام ١٩٣٩ واختير امينا للجنة القيادية للاتحاد . وقد شارك إسرائيل ، منذ اوائل يناير ١٩٣٩ ، في نشاط جماعة « الفن والحرية » . ويبدو أن اشتراك إسرائيل في نشاط هذه الجماعة هو الذى أوحى للدكتور عبد العظيم رمضان بأن الجماعة قد تفرعت عن « الاتحاد الديمقراطي » (انظر ، د . عبد العظيم رمضان : الفكر القوي في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ، مكتبة مدهولى ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٥٢) وهو تصور لا يستند إلى أساس لأن اشتراك إسرائيل في نشاط الجماعة ليس معناه « تفرع » الأخيرة عن الاتحاد .

وقد انسحب مارسيل إسرائيل من الاتحاد في أواخر عام ١٩٣٩ عندما وجد أن هنرى كوربيل — عضو اللجنة القيادية للاتحاد — قد حول « الاتحاد الديمقراطي » إلى « اتحاد أرستقراطي » بضمه إليه « كل أصدقائه البورجوازيين الكبار » (جيل بيو : مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٥) .

وقد انهزم إسرائيل بعد ترك « الاتحاد الديمقراطي » في تأسيس منظمة « تحرير الشعب » التي بدأت بعشرة أعضاء مصريين في عام ١٩٤٠ . وكان إسرائيل قد قدم هؤلاء المناضلين إلى طاهر المصرى ، الذى كان عضواً في الحزب الشيوعى الفرنسى عندما كان يدرس في باريس . وقد حضر المصرى الاجتماع التأسيسى الذى عقد سراً في بولاق .

وقد أفاد مناضلو منظمة « تحرير الشعب » من علنية جماعة « الحزب والحرية » وكانوا يحركون جماعة علنية أخرى كانت تعمل وسط الأجانب بشكل رئيسى ، حملت اسم « ثقافة و فراغ » .

مع اقتراب قوات روميل من العلمين ، رحل إسرائيل عن مصر إلى فلسطين في عام ١٩٤٢ . وتاضل في صفوف الحزب الشيوعى الفلسطينى ذى النفوذ القوى داخل الأهمية الثالثة . ولم يتصل بالتروتسكيين الفلسطينيين الذين كانوا قد أعلنوا في عام ١٩٣٨ وقولهم إلى جانب الحركة القومية العربية ودعمهم غير المشروط لوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ووقف شراء اليهود للأراضي وإنشاء سلطة عربية (انظر ، N.Weinstock, Zionism: False Messiah, Ink Links, London, 1978, p. 199) .

وقد عاد إسرائيل إلى مصر في أواخر عام ١٩٤٣ ، بعد وقت طويل من زوال خطر الهجوم الألمانى . وبعد أقل من عامين ، اندمجت منظمته مع منظمة « اليسكرا » وقاد غالبية أنصاره إلى الاتحاد في مايو ١٩٤٧ مع « الحركة المصرية للتحرير الوطنى » (حتمو) لتكوين « الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى » (حدتو) [المعلومات الجغرافية الأساسية عن مارسيل إسرائيل مستمدة من جيل بيو : مصدر سبق ذكره ، صفحات مختلفة] .

والحال أن مارسيل إسرائيل قد اشتهر في تاريخ الحركة الشيوعية المصرية بأنه من أبرز دعاة تمصير الحركة ، خاصة قيادتها . وكان إسرائيل يتجاوب بهذه الدعوة مع إصرار ميدويان — خلال اجتماع بيروت — على شعار « القصير » وبعد هذا الإصرار ، بدوره ، إمتداد لدعوة الكومنترون الستالينى إلى « تعريب » قيادة الحزب الشيوعى الفلسطينى والتي سخر منها التروتسكيون الفلسطينيون إذ رأوا أن مجرد إحلال كوادر عربية محل كوادر يهودية — مع إلقاء التوجهات السياسية الانتهازية للحزب — ليس مخرجاً من الأزمة التي يواجهها .

وحتى لو نسينا مجمل سيرة مارسيل إسرائيل السياسية ولم نحفظ إلا بذلك الجانب الخاص بدعوته التي لا تكل إلى التخصيص فسوف نجد أن هذه الدعوة وحدها كافية لاستبعاد أن يكون تروتسكي : أن الشيء الرئيسي بالنسبة إلى التروتسكيين ليس هو « قومية » قادة الحركة الشيوعية ، بل توجهاتها . وقد اعترض كاتب تروتسكي على تفسير إخفاقات الحركة الشيوعية المصرية قبل ١٩٥٢ بالإشارة إلى « لا مصرية » قيادتها ، وتسأل : « إذا كان الأسفل الأجنبي لتلك القيادة هو السبب في إخفاقاتها ، فلماذا لم تتمكن القيادة المصرية مائة بالمائة (بعد تنحية الأجانب والمصريين) من أن تتجاوز تلك الإخفاقات ، وتفتح الطريق نحو بناء حركة شيوعية جماهيرية أصيلة » (كميل داغر : « مقدمة الترجمة العربية » لكتاب جيل بدرو : مصدر سبق ذكره ، ص ١٥) . وواضح أن هذا الكاتب يشير إلى مسئولية التوجهات السياسية الستالينية التي سادت الحركة .

أكتفى بهذا رداً على وصف أحمد صادق سعد للعناصر المنشقة على « الرابطة السلمية » بأنها كانت « مجموعة تروتسكية » . على إن موضوع ما يسمى بـ « التروتسكية » المصرية بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٨ لا يتوقف عند هذه النقطة . وإذا كان راعول كوريل وريمون اجيون ومارسيل إسرائيل لم يكونوا تروتسكيين بأي حال من الأحوال ، على الرغم من إعجاب اجيون بشخصية تروتسكي ، شأنه في ذلك شأن الكثيرين من شبيبة تجمع « اليسار الثوري » ، وهو الإعجاب الذي لم يتحول إلى ارتباط بالحركة السياسية التروتسكية ومنظوراتها المتناهية ، فإن السيرة السياسية لكل من جورج حنين وأنور كامل ولطف الله سليمان تتضمن عداء سافراً للستالينية في حالة الأول منذ وقت مبكر جداً ، وعداء سافراً لها في حالة الثاني ، منذ تأييد الاتحاد السوفيتي قرار تقسيم فلسطين بشكل محدد ، وعداء سافراً إليها ، ممزجا بتعاطفات غائمة مع التروتسكية ، في حالة الثالث ، خاصة منذ أواخر الحرب العالمية الثانية .

كان جورج حنين (١٩١٤ — ١٩٧٣) [مات جورج حنين في ١٨ يوليو ١٩٧٣ وليس في أغسطس ١٩٧٣ كما ذكر رفعت السعيد (انظر ، د . رفعت السعيد : الصحافة اليسارية في مصر ١٩٢٥ — ١٩٤٨ ، ص ٨٥)] واحداً من أبرز المثقفين المصريين المعاصرين . وقد اعتبره أندريه مالرو منذ أواخر عام ١٩٣٩ « النموذج الأكثر ذكاء في القاهرة » (Grandes Largeurs, No. 2-3, Paris, 1981, p. 41) . ومن المؤسف أن المؤرخين المصريين لم يقدموا : حتى الآن ، دراسة جادة واحدة عن فكره البالغ التعقيد ، مكتفين بالحديث عن « تروتسكيته » المزعومة [انظر ، د . رفعت السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ — ١٩٥٠ ، ص ١٥٩ والدكتور عبد العظيم رمضان : الفكر الثوري في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٥٢ . ومن العجيب أن الدكتور رمضان لا يشير إشارة واحدة إلى تيارات الفكر اليساري التي مثلها حنين ، وكامل ، وسليمان بينما أسهب في الحديث عن دور تلامذة ديكومب وكوريل وشوارتز ، بحيث إن اللوحة التي رسمها تبدو ناقصة ، ومن ثم ، زائفة] ، دون أن يلبو أن أحداً من هؤلاء المؤرخين قد قرأ كتاباً واحداً من كتب جورج حنين والتي وصلت إلى عشرين كتاباً !

والحال أن جورج حنين قد اختار تحديد هويته الفكرية تحديداً سلبياً ، إذ اعتبر نفسه « مناهضاً للستالينية ومناهضاً للمسيحية » (S. Alexandrian, George Hensin, Seghers, Paris 1981, p. 53) وهو لم يزعم قط أنه « تروتسكي » في أي وقت من الأوقات .

لقد كان جورج حنين ، بالدرجة الأولى ، شاعراً وناقداً سريالياً . ويقرر موريس نادو ، مؤرخ الحركة السريالية ، أن جورج حنين كان عضواً في التجمع السريالي منذ عام ١٩٣٦ (M. Nadeau, The History of Surrealism, J.C., London, 1968, p. 340) ولم يفصل عن هذا التجمع ، الملفت حول أندريه برتون ، إلا في عام ١٩٤٨ . والحال أن هذا

التجمع ، على الرغم من مناهضته القوية للستالينية خلال فترة انتفاء حميم له ، لم ينس تروتسكي أن يشار إلى روبرت كوتلر رغم استنكاره لمحاكمات موسكو الخزية ورغم تأييد أنصاره لدفاع تروتسكي عن استقلال القس من سبرج أنشال إلى الختم وتاريخ النزاع بين هذا التجمع والتروتسكيين الفرنسيين تاريخ معروف . وقد رواه أندريه رويك في كتابه « أمال » ، وأشير إليه إسحق دويتشر في الجزء الأخير من ثلاثيته عن تروتسكي .

وطبيعى أن هذا ليس هو المجال المناسب لإعادة استعراض هذا التاريخ . وبوسيم القارى أن يربط إلى نادر أندريه رويك المشار إليه أعلاه . وسوف أكتفى بالإشارة إلى تعارض رؤى جورج حنين فيما يتعلق بمسائل هامة في « ثروت ندر » مع الرؤى التروتسكية : أواخر عام ١٩٣٦ : اعتبر جورج حنين الحرب العالمية أمراً غير وارد ، *irrevocable Largeurs, op. cit.* (p. 13) وهو تصور يتعارض على طول الخط مع تصور التروتسكيين الذين توقعوا نشوب الحرب العالمية منذ وقت مبكر . ومن المفهوم أن التصور الأول يستتبع سياسات تختلف إلى حد بعيد عن السياسات التي يستتبعها التصور الأخير .

٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ : رحب جورج حنين برواية « الأمل » للروائي الفرنسي أندريه مالرو (*Ibid, p. 18*) والتي تذكر أحداثها حول الأيام الأولى للحرب الأهلية الإسبانية . وكان تروتسكي قد سخر من مالرو في ١٧ ديسمبر ١٩٣٧ منها : « إياه بتروغ » « حكمة عبودية » عن ضرورة وقف نضال البروليتاريا الطبقي في إسبانيا (*Leon Trotsky, The Spanish Revolution, p. 324*) مارس ١٩٣٩ : رحب جورج حنين بكتاب نيكولا كالاس « مبعث البيان » ، وهو دعوة إلى تأسيس يوتوبيا جديدة ، الأمر الذي يتعارض مع اتباع سياسة مستمدة من استقرار الاتجاه التاريخي للصراع الطبقي وهو ما حرص التروتسكيون على التقيده به .

صيف ١٩٤٥ : بلور جورج حنين رؤاه اليوتوبية داعياً إلى « سباحة في تيارات اليوتوبيا الزكية » ، وتجهيد التأمل الطوباوى بكل ما يستوجبه مما هو مثالي ومفرغ « محددا مهمة المثقف الثورى في « الإعلاء مرة أخرى من شأن الأوهام المستحيلة » (*George Hensin, Prestige de la Terreur, Ed. Masses, Le Caire, 1945, p. 22*) ودعا إلى تشكيل جبهة (مفرزة أنصار) سياسية ، بوصفها « الخيار الوحيد الممكن » ، بدلاً عن الحزب اللينيني (*Ibid, p. 18*) . والحال أن هذه الفكرة الأخيرة مستمدة إلى حد ما — من الفوضوية وقد تعرضت لانتقاد عنيف من جانب تروتسكي منذ مستهل العشرينات .

٢١ يونيو ١٩٤٧ : شارك جورج حنين في إصدار بيان التجمع السريالى الذى حمل عنوان : « قطعة ميدلية » والذى خلط الماركسية بالستالينية وقدم تأييداً معنوياً للفوضويين وهو ما يتعارض مع اعتبار التروتسكيين الستالينية خيانة للماركسية ومع شجبهم للفوضوية .

١٠ يناير ١٩٤٨ : انتقد جورج حنين الأهمية الرابعة والتروتسكية الأرثوذكسية وجدد الإعراب عن تعاطفه مع الفوضويين .

١٦ أغسطس ١٩٤٩ : كتب جورج حنين إلى كالاس ينتقد عدم اجترأ السرياليين على انتقاد منهج الماركسية (سمر غريب : السريالية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٩٤ . وبالخاصة ، هذا كتاب مسروق — من كتاب الكسندريان عن جورج حنين — إلى حد بعيد) .

وعلى الرغم من كل ذلك ، فقد زعم عبد القادر ياسين أن جورج حنين « أصبح واحداً من أبرز قادة سكرتارية باريس ، إحدى انشقاقات الأهمية الرابعة » (شعون فلسطينية ، آيار ١٩٧٥) . دون سند أو دليل ، وعلى الرغم من أنه ليس بين انشقاقات الأهمية الرابعة انشقاق بهذا الاسم . وقد نفت بولا العلالي هذا الزعم مشيرة إلى أن زوجها مال أكثر إلى الفوضوية (سمر غريب : مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤) . وقد تبنى السعيد زعم عبد القادر ياسين دون تمحيص (د . رفعت السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ، ص ١٥٩) .

والحال أن كل ما قيل أعلاه لا يقلل بحال من أهمية الدور الذي لعبه جورج حنين في مسيرة الاتلجنسيا الإبداعية المصرية ، ولا من أهمية دوره في تشجيع تيارات مناهضة للاستالينية الانتهازية في صفوف اليسار المصري .

لقد شارك في حشد أبرز ممثلي الاتلجنسيا الإبداعية المصرية وتوحيد حركتهم من خلال تأسيس جماعة « الفن والحرة » في يناير ١٩٣٩ . ولم تكن هذه الجماعة مجرد امتداد متمصر « لجماعة المحاولين » مثلما زعم الدكتور رفعت السعيد (مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٤) بل كانت تميراً عن التقاء صفوة من الشباب تمت من خلال انتماءاتها التنظيمية أو التجمعية إلى جانب تربيتهما الخاصة وخبرتهما الذاتية المتميزة . فمن جماعة « المحاولين » جورج حنين ومن معه . ومن جماعة « الدعاية الفنية » يوسف العفيفي ورمسيس يونان ومع العفيفي مريده . ومن « المنبوذين » — نسبة إلى « الكتاب المنبوذ » — أنور كامل وكامل التلمساني وفؤاد كامل وأحمد رشدي (أنور كامل : لكنهم صنعوا المستقبل ، مقال في مجلة « صباح الخير » ، ١٩٨٦/٩/١٨) .

وشارك في إصدار ودعم مجلة « التطور » التي صدرت في يناير ١٩٤٠ . وقد تعرضت هذه المجلة إلى ضغوط قوية من جانب السراي والأزهر والسفارة البريطانية أدت إلى تدخل الرقابة ضدها بشكل متواصل مما قاد إلى احتجاب المجلة عن الصدور بعد العدد السابع — وليس بعد صدور العدد الخامس كما زعم رفعت السعيد — وليس بسبب ضغوط مالية زعم رفعت السعيد أن جورج حنين قد مارسها على هيئة تحرير المجلة (انظر ، رفعت السعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٤ — ٢٠٥ . وانظر رد أنور كامل على هذه المزاعم في : أنور كامل : لكنهم صنعوا المستقبل ، الأصل الكامل لمقال أنور كامل المنشور في مجلة « صباح الخير » وهو عبارة عن ملزمة مكتوبة على الآلة الكاتبة تحمل تاريخ ١٩٨٦/٨/٢٠ ، ص ١١ — ١٢) .

وكان جورج حنين مصدر الهام لكثيرين من معمردي جملة الذين بث روح الفرد على الواقع في وجدانهم على نحو ما يظهر من كتاباتهم المنشورة في مجلة « المجلة الجديدة » ، وكراساتهم ، وأعمالهم التشكيلية .

ومثلما استنكر حنين مختلف أشكال الاضطهاد التي تعرض لها الاشتراكيون في أوقات مختلفة في بلدان أوروبية مختلفة ، استنكر حملات الأجهزة القمعية المصرية على مختلف ممثلي اليسار المصري خلال الحرب العالمية الثانية وبعد انتهاء الحرب على حد سواء . ولعب دوراً بارزاً في خلق حملة تضامنية قوية مع أولئك المناضلين على اختلاف ميولهم السياسية ، دون تمييز بين الستالينيين والمناهضين للاستالينية .

وبعد أنور كامل (ولد عام ١٩١٣) واحداً من أولئك المتمردين الذين استلهموا — إلى حد ما — مثال جورج حنين دون أن يكونوا قد سلكوا الدروب المعقدة التي سلكها الأخير . وقد وصف أنور كامل ، هو الآخر ، دون براهين حقيقية ، بأنه « تروتسكي » رغم أن سيرته الفكرية والسياسية لا تشير إلى ذلك ورغم أنه هو نفسه قد نفى هذا الوصف الذي وصفه به كثيرون (انظر ، (A. Kamel, Interviewed by S. Botman For a Doctoral Dissertation, Harvard) .

استهل أنور كامل نشاطاته العامة في أوائل الثلاثينات حيث ارتبط منذ عام ١٩٣٢ وحتى أواخر عام ١٩٣٨ بتجميع من المثقفين كان من أبرز وجوه أحد كامل مرمى . وفي صيف عام ١٩٣٦ أصدر كتابه الأول الذي حمل عنوان « الكتاب المنبوذ » ، وهو عبارة عن عشرة حوارات بين رجل وامرأة . وقد دعا الكتاب إلى إنهاء الفصل بين الجنسين وإلى تحقيق الإشباع الجنسي والحرة الجنسية ، علاوة على ما تضمنه من سخيرة من المطلقات الميتافيزيقية . وقد قرر مجلس الوزراء مصادرة الكتاب وحظر تداوله بعد أقل من أسبوعين من صدوره .

وشارك أنور كامل في تأسيس جماعة « الفن والحرية » في مستهل عام ١٩٣٩ . وقد نفى أنور كامل عن هذه الجماعة صفة « التروتسكية » في حديث مع س. بتمان .

وفي يناير ١٩٤٠ ، صدر العدد الأول من مجلة « التطور » — لسان حال جماعة « الفن والحرية » — حيث اختير أنور كامل رئيساً لتحريرها . وقد جعلت شعارها « التطور الدائم والتغير المستمر » مما دفع عبد القادر ياسين إلى اعتبارها مجلة تروتسكية وقد سألت س. بتمان أنور كامل عما إذا كان قد تأثر بتروتسكي عندما رفع هذا الشعار فأجاب بالنفي : « .. منذ بداية حياتي وأنا أريد تغيير كل شيء حول . وفي ذلك الوقت لم أكن قد قرأت تروتسكي ، أو حتى ماركس » . (Ibid)

وعندما أسس مارسيل إسرائيل منظمة « تحرير الشعب » في صيف ١٩٤٠ ، كان أنور كامل من بين الأعضاء المؤسسين للمنظمة وقد اختير — بالإجماع — أميناً عاماً لها في اجتماعها التأسيسي . ثم انقطعت صلته بهذه المنظمة بعد اعتقاله هو وأعضاؤها في عام ١٩٤١ . واتجه إلى تأسيس جماعة « الحزب والحرية » في العام نفسه بعد خروجه من السجن . وقد استمرت هذه الجماعة قائمة بشكل أو آخر حتى حملة صدق باشا في ١١ يوليو ١٩٤٦ ضد اليسار المصري .

وخلال هذه الفترة أصدر أنور كامل ثلاث كراسات تعبر عن مواقف الجماعة التي نفى في حديثه مع س. بتمان أنها كانت تروتسكية :

١ — « مشاكل العمال في مصر » (١٩٤١) . وقد تناول أنور كامل في هذا الكراس عدداً من مسائل الحركة العمالية المطالبة .

٢ — « الصهيونية » (١٩٤٤) . وهو عبارة عن تلخيص لكتاب « اللامسامية والمسألة اليهودية » الذي أصدره في لندن في عام ١٩٤٣ الستاليني البريطاني المعروف ريناب (وهو بدوره ليس مساهمة أصيلة ، فهو مستمد من مقالات كاوتسكي عن المسألة اليهودية) ورسالة الاشتراكيين الفلسطينيين (التروتسكيين) المفتوحة إلى أعضاء حزب العمال البريطاني (١٩٤٤) . وقد حصل أنور كامل على نسخة من كتاب ريناب من جورج حنين وعلى نسخة من رسالة الاشتراكيين الفلسطينيين من لطف الله سليمان .

٣ — « لا طبقات » (١٩٤٥) . وهو كراس ينتقد الإصلاحية ويدعو إلى ثورة اشتراكية من أجل إلغاء المجتمع الطبقي في مصر . وقد اعتقل أنور كامل بسبب هذا الكراس وحبس لمدة شهرين . ولم يكن جورج حنين ولطف الله سليمان عضوين في جماعة « الحزب والحرية » وإن كانا قد آزرا مجهوداتها .

لقد أشار عبد القادر ياسين إلى كراس « الصهيونية » (انظر ، عبد القادر ياسين : القضية الفلسطينية في فكر اليسار المصري ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨١ ص ١٩ ، ١١١) . والحال أن الدكتور عبد العظيم رمضان قد اختار تجاهله . وتجاهل رفعت السعيد كل كتب أنور كامل باستثناء كتاب « اليون الشعب » (١٩٤٨) .

وعندما صدر هذا الكتاب الأخير ، تعرض أنور كامل لحملة اقتراعات من الستالينيين المصريين ومازال يتعرض لها حيث اتهمه رفعت السعيد بإصدار كتابه « بالتعاون التام مع جهات الأمن » (رفعت السعيد : مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٩) . لم يهم رفعت السعيد بتقديم دليل واحد على هذا الاتهام الخطير ، مما يدل ، بحذ ذاته ، على تعمد الاقتراء .

وقد كتب أنور كامل هذا الكتاب بعد أن توقف عن النشاط السياسي المنظم وبعد أن وافق الاتحاد السوفيتي على قرار التقسيم واعترف بالدولة الصهيونية وبعد أن تمجلت له خيانة الحزب الشيوعي الستاليني الفرنسي للثورة في الهند الصينية والجزائر

وخيانة الحزب الستاليني المولدى للكفاح الوطنى التحريرى في أندونيسيا ، وقد شجب جميع هذه الخيانات وانتقد التسلسل الستالينى على الطبقة العاملة السوفيتية وأمر ستالين ضد قادة الحزب البلشفى وثورة أكتوبر .

ومن جانب آخر ، شجب أنور كامل الاستعمار البريطانى والإمبريالية الأمريكية والرجعية المصرية . ولم يتورط أنور كامل في تبنى مواقف الأيديولوجيين الإمبراليين خلال فترة الحرب الباردة ... ودعا لسياسة مستقلة عن كل من واشنطن وموسكو .

وخلافا لادعاء رفعت السعيد أن كتاب أنور كامل قد صدر بـ « تعاون تام مع جهات الأمن » فإن هذا الكتاب قد تعرض لمقص الرقيب في مواضع عديدة .

وقد استند أنور كامل في هذا الكتاب إلى كراس كان قد أصدره ج . مونيس في أوائل عام ١٩٤٧ في باريس تحت عنوان : « الثوريون تجاه روسيا والستالينية العالمية » وكان قد حصل على نسخة من هذا الكتاب من جورج حين .

والحال أن كراس ج . مونيس قد تعرض غداة صدوره لانتقاد حاد من جانب بير فرانك ، أحد قادة الأهمية الرابعة البارزين وأحد رفاق تروتسكى المقربين منذ أوائل الثلاثينات (انظر : P. Frank, *Le Staliniisme*, F.M., Paris, 1977, pp. 189-192) ، حيث ركز ، بشكل خاص على نقد مفهوم ج . مونيس عن البيروقراطية السوفيتية ، وهو عين مفهوم أنور كامل ، والذي لا يرتبط من قريب أو بعيد بالمفهوم التروتسكى .

لقد اعتبر أنور كامل البيروقراطية السوفيتية « طبقة حاكمة جديدة » (أنور كامل : *ألهون الشعب* ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٤٨ ، ص ٣٦) ، بينما اعتبر التروتسكيون هذه البيروقراطية مجرد ورم سرطاني على جسم ديكاتورية البروليتاريا ، شريحة لا تمثل طبقة اجتماعية مستقلة ومستقلة . وقد ساعدت ظروف تخلف روسيا وعزلة الثورة الروسية هذه الشريحة على لعب دور شرطى يستأثر بامتيازات استهلاكية وهو يضبط تحرك طواير لا مفر من أن تتشكل في ظروف الندرة النسبية دون أن يتمكن هذا الشرطى من تغيير الطبيعة العمالية للدولة المنبثقة عن ثورة أكتوبر وإن تمكن من تشويها . (انظر تحليل تروتسكى للبيروقراطية السوفيتية في الجزء الثانى من مختاراته الصادر تحت عنوان : Sowjet Gesellschaft und Stalinistische Diktatur, E.V., Köln, 1974).

ومؤخراً جداً ، بدأ تحليل تروتسكى للبيروقراطية السوفيتية يجد صدها بين صفوف السوسيولوجيين السوفيت (انظر ، صحيفة « أنباء موسكو » ، ١ مارس ١٩٨٧ ، ص ١٣ ، حديث مع الأكاديمية تاتيانا زاسلافسكايا ، رئيسة ارابطة السوسيولوجية السوفيتية) .

والحال أن مفهوم أنور كامل عن البيروقراطية السوفيتية بوصفها « طبقة حاكمة جديدة » إذ ينفى عنه صفة التروتسكية ، لا يجره — أوتوماتيكياً — إلى معسكر الإمبريالية ، مع ذلك . هذا لم يحدث مع مهيامين أو بول سوزى ، أو توفى كليف وهو لم يحدث مع أنور كامل .

وعلى الرغم من اختلاف مواقف أنور كامل مع مواقف التروتسكيين فيما يتعلق بعدد من المسائل الهامة — من بينها ، بطبيعة الحال ، مسألة طبيعة البيروقراطية السوفيتية — فإن من الواضح تماماً أن شجبه لخيانة عدد من الأحزاب الستالينية للحركات القومية التحررية ولتأييد البيروقراطية الستالينية قرار تقسيم فلسطين ولاعترافها بالدولة الصهيونية ودعوته إلى الثورة الاشتراكية سبباً لحل معضلات التخلف ولل قضاء على الاستغلال الطبقي من الأمور التى من الطبيعى أن تخلق التقاء بينه وبين مختلف التيارات اليسارية الثورية ، ومن بينها التيار التروتسكى ، دون خلط للأعلام مثلما يفعل المؤرخون الستالينيون !

وقد اشترك لطف الله سليمان مع أنور كامل في عام ١٩٤٧ في تحرير كراس صدر في مايو ١٩٤٧ تحت عنوان « اخرجوا من السودان » . وقد دعا هذا الكراس إلى «جلاء البريطانيين دون قيد أو شرط عن مصر والسودان وإلى الاعتراف بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره بنفسه بعد جلاء البريطانيين عن السودان (انظر ، أنور كامل ، لطف الله سليمان : اخرجوا من السودان ، مطبوعات الدماء ، القاهرة ، مايو ١٩٤٧ ، ص ٣) .

وقد سبقت الإشارة إلى أن لطف الله سليمان لم يكن عضواً في جماعة « الحيز والحرية » وهو ، علاوة على ذلك ، لم يكن عضواً في جماعة « الفن والحرية » إلا أنه قد آزر كلا من الجماعتين .

وقد أسس لطف الله سليمان حوالي عام ١٩٤٢ (بالاشتراك ، على ما يبدو ، مع جورج حنين) داراً للنشر جعلت مهمتها نشر الأدبيات الثورية . وعندما تولى رمسيس يونان (١٩١٣ — ١٩٦٦) (لا تختلف سورة رمسيس يونان العسكرية — السياسية كثيراً عن سورة جورج حنين) رئاسة تحرير مجلة « المجلة الجديدة » اعتباراً من أبريل ١٩٤٣ ، كان لطف الله سليمان مديراً لتحرير المجلة . وقد تجاوزت المجلة إلى صف الاتحاد السوفيتي دون قيد أو شروط في الحرب ضد ألمانيا النازية وأقامت صلات مع مجلات وصحف الجماعات الستالينية في لبنان والعراق وأيدت حزب الوفد (هذا الموقف الأخير — بالذات — يشهد على أنها لم تكن مجلة تروتسكية) . وكان من كتابها رمسيس يونان ، وبين جورج حنين ، وأنور كامل (لم ينشر الأخير فيها غير مقال واحد) . وقد تحولت إلى مجلة مناهضة للستالينية بعد تصريح لورد فانيسنارت ، وعندما قطعت مجلات وصحف الجماعات الستالينية في لبنان والعراق صلاتها بها . ثم عطلت المجلة بموجب أمر عسكري اعتباراً من العدد ٤٤٤ .

وقد التفت عدد من السرياليين والمثقفين اليساريين المصريين — المستقلين عن التيار الستاليني — حول لطف الله سليمان منذ عام ١٩٤٥ ، وكان سلمان قد طرح فكرة إنشاء « حزب شيوعي ثوري » دون أن تتحول الفكرة إلى واقع تنظيمي في أي وقت من الأوقات .

وقد كتب لطف الله سليمان منشوراً محدود التوزيع يدعو إلى تكوين حزب كهذا تحت عنوان : « نحو حزب شيوعي ثوري » . واتهم سليمان كلا من محمد مندور وأنور كامل في هذا المخطوط بـ « الانتهازية » لتعاونهما مع صحيفة « الوفد المصري » . وكان أنور كامل قد رتب لقاء بين مصطفى موسى وأمين الكاشف (من شبينة اليسار الوفدي) وجورج حنين ولطف الله سليمان لتدارس إمكانيات العمل المشترك . ويذكر أنور كامل في حديثه مع س . بتان أن جورج حنين لم يبد اهتماماً بالموضوع بعد المناقشة وأن لطف الله سليمان اتخذ موقفاً أكثر تشدداً ضد العمل المشترك مع شبينة اليسار الوفدي . وقد ضبط مخطوط لطف الله سليمان مع أنور كامل خلال حملة صدق في يوليو ١٩٤٦ . وكان لطف الله سليمان آخر مناضل يخرج من السجن .

والحال أن س . بتان قد ذكرت في عام ١٩٨٠ أن لطف الله سليمان قال إن حركة تروتسكية حقيقية قد بدأت في عام ١٩٤٥ ، ذات هيكل تنظيمية حقيقية . وقد نفى ذلك أنور كامل (الذي أهد دعوة لطف الله سليمان إلى إنشاء حزب شيوعي ثوري والذي اعتبر الانتقاد الذي وجهه سليمان إليه نوعاً من « الانتقاد الذاتي » والذي اشترك مع سليمان في عام ١٩٤٧ في تحرير كراس « اخرجوا من السودان ») (انظر ، A. Kamel, op. cit. ، علاوة على ذلك ، فقد عاد لطف الله سليمان في عام ١٩٨٤ ليعلن أن المجموعة التي التفت حوله كانت « من دون بنى تنظيمية حقيقية » (جيل بيو : مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٣) .

ويدعو أن محاولة لطف الله سليمان كان لا مفر لها من أن تفشل . فهو قد أراد بناء « حزب شيوعي ثوري » من خلال التعاون مع جورج حنين ورمسيس يونان (السوريين الميالين إلى القوضوية) وأتور كامل (الماركسي المستقل المستعد للتعاون مع صحنف الوفء) . وىءل ذلك ، وءءه ، على أن سليمان لم يكن يملك رؤية تروءسكية ءققيقة فيما يتعلق بأبسط مقءماء بناء « حزب شيوعي ثوري » .

على أن مما يذكر لهذا الفصل — على اءءلاف ءناصره — أنه قد طرء شعارات ثورية فيما يتعلق بضرورة اسءءاء الحركة القومية ءءءرة إلى قوة الطبقة العاملة وصهر النضالات القومية — ءءءرة الثورة في نضال الطبقة العاملة الطبقي وأنه قد شجب قرار ءقسيم وءعا إلى حرب ءءريرة ضءء الدولة الصهيوئية .

والءال أن مواقف الحركة السءالئية من المسألة الفلسطينية ءلال ١٩٤٧ — ١٩٤٨ قد أءء إلى مهمش عام لءمل قوى اليسار في الشرق العرفى ، الأمر الذى مهد السبيل أمام ءءاءوجية القومية البورءوازية الصغيرة . وقد اسءمر هذا الوضع ءتى حرب يونيو ١٩٦٧ .

اسءءاءاء :

ءكشف ءءراءة ءاريخية الموضوعية عن ءءء من ءءائق :

١ — إن ءءمع « الفن والءرية » الذى كان قائءه ، جورج حنين ، وأءلب ءءءين إليه والمؤازرين له ، منا هضمين للسءالئية ، هو أول ءءمع واسع ءلءفئين اليساريين المصريين في هذا القرن .

٢ — إن هذا ءءمع يرمز إلى ظاهرة ذات مغزى ءاريخى : ظاهرة ءلول ءءقف ءورى عمل ءءقف الليبرالى .

٣ — إن ءءار ءناهض للسءالئية ءءار أساسى من ءءارات الحركة اليسارية المصرية بين عامى ١٩٣٨ — ١٩٤٨ .

٤ — إن وءوء هذا ءءار طوال ءلك الفترة ءليل على فءل السءالئية في فرض هيءءها المطلقة على ءوءءاء الإءءلءءءسا اليسارية المصرية .

٥ — إن هذا ءءار ، ءءلاقاً لءءار السءالينى ءءءجر ، كان منفعأاً على ءءلف ءءارات الفكر ءورى .

٦ — إن أبرز مءلى ءءار ءناهض للسءالئية كانوا مصريين ، ءءلاقاً لءءار السءالينى الذى ءصءرته قءاءات أءبئية أو مءمصرة .

٧ — إن اسءءلال ءءار ءناهض للسءالئية عن السياسة السوفيوئية وءقلبها وانفءاآه على ءءلف ءءارات الفكر ءورى قد ءنباه السقوط في ءأيء قرار ءقسيم فلسطين وءأيء اعءراف الاءءاء السوفيوئى بالدولة الصهيوئية ، وهو عكس ما ءءء مع أءلب الفصائل السءالئية .

٨ — إن هذا ءءار كان ءءار الوءىء — ءاآل الحركة اليسارية المصرية — الذى ءعا إلى الثورة الاءءراكية سببلاً إلى القضاة على ءءلف ءءمع المصرى .

٩ — إن المؤرءين السءالئيين وزملاءهم القوميين قد زوروا ءاريخ ءءار ءناهض للسءالئية لاءءبارات ءءصل بالماضى وبءاآاضر على ءء سواء .

١٠ — إن ءاريخ هذا ءءار مايزال بءاجة إلى ءراءة موضوعية مسءفيزة ، ءسءء إلى فهم عميق لءءلف المنطلقات ءئى. شكلء ملاء هذا ءءار . أما الاكءفاء بالءءء « تروءسكية » هذا ءءار المزعومة فليس من شأنه أن يساعءنا كءيراً — كما رأينا — خاصة وأن كل من اسءءءموا هذا المصطلء من المؤرءين لم يوضحوا ما الذى يقصءونه به .

مناقشة

(١) ٥ . سيد عشموى :

قدم الأخ بشير السباعى سردا تاريخياً لنشأة التروتسكية ، وقال أنه قد التزم بدراسة موضوعية .. هنا أقول إن كلمة الموضوعية مصطلح فضفاض زائف .. فهو يبرز أهمية دراسة الحركة التروتسكية كتيار في الحركة اليسارية ، ويبرز انحيازه التام جهة هذا التيار . والادعاء هنا بالموضوعية في الدراسة يشوبه نوع من المغالطة التاريخية .

(٢) أ . جمال سليم :

نشكر الأستاذ بشير لتسليطه الأضواء على هذا الفصل من الحركة الشيوعية ، وبخاصة أن هذا التيار كان التيار الوحيد الذى اتخذ موقفاً معادياً من قرار تقسيم فلسطين .

(٣) أ . ليبل عبد القحاح :

هناك ملاحظة على بعض التعديرات التى استخدمها بشير في ورقته عن التروتسكية المصرية . وأعتب عليه استخدامه لبعض الألفاظ مثل « التزوير » .. إلخ وليس هذا دفاعاً عن أحمد صادق سعد ، لكن لابد أن تؤخذ هذه الكتابات في إطار التنافسات الداخلية داخل تلك الحركات ربما لا تكون بحثاً منهجياً حول التروتسكية مثلاً . لكننى أشكره على إثارة موضوع الحركة « السريالية » المصرية الذى ثارت حوله مناقشات أعيراً وتكاد تكون تلك هي الحركة الوحيدة ضمن الحركات السياسية المصرية التى كانت تشارك في الحركة العالمية من داخل مصر ، حيث كانت تُبدع وخاصة كتابات جورج حنين .

(٤) أ . أحمد صادق سعد :

بشير السباعى عاد بنا إلى أواخر الثلاثينات . والحالة الأولى بالنسبة للموضوعية في كتابة التاريخ أن المرء يتصور الحادث أو الرأى في إطار المناخ السياسى والفكرى الذى ساد في ذلك الوقت . وكنت في ذلك الوقت في السابعة عشرة من عمرى ، ولم تكن توجد غير ماركسية الاتحاد السوفيتى ونظامه ومفاهيمه ، ومعاداة التروتسكية وغير التروتسكية من جانب آخر . فهل كان هؤلاء تروتسكيين حقاً ؟ أى هل كانوا منضمين للدولية الرابعة ؟ في الحقيقة لست أدري ، ولم أتحقق في هذا الوقت ولم يكن هناك داعى لهذا . لقد أطلقنا اسم التروتسكيين على كل الناس الذين اتخذوا موقفاً من الاتحاد السوفيتى ومن الأممى الثالثة ، وقد أدخلوا درجات مختلفة من المعارضة . والأستاذ بشير يقول عنى إننى في هذا الوقت كنت « ستالينياً » .. حسناً .. إذا كان هو يطبق نفس المعيار على أمثال جورج حنين وغيره ، فهل لم يكونوا تروتسكيين لأنهم لم ينضموا للدولية الرابعة ؟ وأنا وقتها لم أكن ستالينياً لأننى لم انضم أبداً للأممى الثالثة .. ولم أدعو لا بالطريق المباشر أو بالطريق غير المباشر للأممى الثالثة . وبالتالي هل يمكن أن يُطلق على أننى ستالينى ؟ إذا كان هو ينكر على من كما نسميهم بالتروتسكيين أنهم كانوا كذلك لأنهم لم يكونوا أعضاء في الأممى الرابعة ١ وهذان معياران ، ولابد أن أستعمل معياراً واحداً .. إلى جانب ذلك سوف أذكر بعض الوقائع .. الواقعة الأولى في أعريبات عام ١٩٣٧ أن عائلة هنرى كوريل — وكان عندهم عزبة — كانوا يدعون الأصدقاء للعزبة لتناول الغذاء ، وأثناء الزيارة كنا نطوف بالعزبة فترى هذا « شارع كارل ماركس » ، وهذا « شارع إنجلز » وهذا « درب تروتسكى » .. إلى آخره . ولا يوجد أى ميدان أو حارة باسم « ستالين » . فسأل أحد الزائرين : ولين ستالين ؟ .. وبدأ الحديث عن مساوىء ستالين .

وهناك واقعة ثانية .. وهي بيان الاتحاد الديمقراطي . هذا البيان رأيته منذ ثلاث سنوات عندما كنت أقلب في صحف ١٩٣٩ ، وهو بيان صدر على أثر قيام الحرب بين إنجلترا وفرنسا من جهة وألمانيا وإيطاليا من جهة أخرى .. وهذا البيان أبد إنجلترا وفرنسا باعتبارهما ديمقراطيين ضد النازية . وفي ذلك الوقت أذكر أننا تلقينا درساً في جلسات سرية عن وجوب تحويل الحرب إلى حرب أهلية لتفتت الرأسمالية في إنجلترا وفرنسا .. هذا البيان الصادر كان يدين في نفس الوقت الاتحاد السوفيتى .. الواقعة الثالثة عدد من

أن أؤيد. على أن تنمية الحركة الشيوعية الستالينية للحزب الشيوعي السوفييتي لم تكن تنمية تنظيمية على الإطلاق ، بل كانت تنمية أيديولوجية . وأعتقد أن إشارة الأستاذ صادق سعد إلى هذا الموضوع في مداخلته كانت إشارة صحيحة مائة بالمائة . نعم ، سيطرت الستالينية بالفعل على الحركة العمالية العالمية بعد أن قمعت مختلف التيارات الثورية داخل حركة اليسار . هذا هو الموسوع باحتصار ، ولم يكن هنالك حتى أي أطر لكي نحدث هذه التنمية التنظيمية بعد المؤتمر السابع للكونغرس عام ١٩٣٥ ، ولم تعقد الأمانة الثالثة أي مؤتمرات آخر في تلك الفترة . وبعد هذا المؤتمر تشكلت الحركة الشيوعية الثانية وكان من المستحيل أن ترتبط بالكونغرس على أي شيء تميل إلى .

الاتجاهات الدينية بين عهدى عبد الناصر والسادات وأثر حركتهم المعاصرة على تناول دورهم قبل ١٩٥٢

د . زكريا سليمان يومي

ظل كثير من المؤرخين يجمعون عن الخوض في القضايا المعاصرة احكاماً تفرضه منهجية البحث التاريخي من جهة وإطار الالتزام الذي تفرضه الأنظمة السياسية من جهة أخرى ، إلى أن تهيأ العديد من العوامل التي فرضت على بعضهم ضرورة الخوض في هذه القضايا . وبأتى طابع التغير والإلغاء في مقدمة هذه العوامل حيث تميزت الفترة ما بعد ١٩٥٢ في تاريخ مصر بتغير الظروف والفكر والوجهة سواء على الصعيد المحلي أم على مستوى العلاقات الخارجية وبخاصة بين عهدى الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس أنور السادات . وحاول كتاب الفترة الثانية إلغاء الفترة الأولى ، ورد عليهم كتاب الفترة الناصرية باتجاه مماثل ، وأدى ذلك إلى ظهور الكثير من الكتابات عن الفترتين وبخاصة من الشخصيات التي شاركت في صنع الأحداث والتي إما اعتمدت على وثائق أو كانت كتاباتهم يحكم موقفهم خيرة مشاركتهم في الأحداث في حد ذاتها ووثائق .

وتبارى كثير ممن يطلق عليهم في كل عصر كتاب السلطة في تناول الأحداث التي امتلأت بها الفترة في محاولات لم تغل من الزيف في بعض جوانبها ، الأمر الذي جعل كثيراً من المؤرخين — وأغلبهم قد عاصر هذه الأحداث — يرون ضرورة تناول هذه الفترة — مشاركين كتاب العلوم السياسية — حتى ولو لم تكن الوثائق كافة عن الفترة قد ظهرت بعد ، وحتى تترك الكتابات كافة عن الفترة أمام جيل قادم فيمكن إعادة تقويمها بدلاً من أن تظل يزيغها فتحكم حكماً متعجناً على الفترة برمتها ، وإن كان ارتياد هذا الميدان يفرض على الباحث الأكاديمي الكثير من الحذر والمهطة .

وقبل أن نبدأ الحديث عن العلاقة بين الاتجاه الديني والنظام العسكري نوضح أنه على الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين قد ازدادت قوة خلال الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها إلا أن الأحداث التي سبقت اغتيال مؤسسها حسن البنا والتي تلتها قد أصابت الجماعة بتصدع كبير . ولم يستطع المضي على الرغم من الجهود التي حاول أن يبذلها أن يملأ فراغ سلفه مما أدى إلى استمرار التصدع بل الضعف الذي انتاب الجماعة وهو أمر دللت عليه كتابات الغزالي بدأ بكتابه « من هنا نعلم » الذي كتبه للرد على كتاب خالد محمد خالد « من هنا نبدأ » ، وكذلك مقالات محمد البنا « وبعد أيها الإخوان » وغيرها من الكتابات .

كما دلل على هذا التصدع عدم السيطرة الكاملة على الجهاز السرى الذى مال في كثير من الأحيان للجوء إلى القوة بدلاً من ترك الفرصة للجناح الداعى إلى سلوك سبيل الدعوة والإرشاد الذى كانت تتطلبه الظروف ، وظل أتباع أسلوب العنف في الجهاز السرى يستشعرون القوة من خلال دورهم في حرب فلسطين وفي حركة الفدائيين في القتال قبل عام ١٩٥٢ وبشكل دعاهم لمزاولة الجناح الآخر وهو أمر أدى إلى محاولة المضي لإبعاد عبد الرحمن السندي المسيطر على الجهاز السرى .

ومع أن البعض من جماعة الضباط الأحرار كان مرتبطاً بجماعة الإخوان المسلمين في مقابل مجموعة أخرى منهم يمكن القول بميولهم اليسارية إلا أنهم في مجموعهم قد حاولوا في البداية السر في طريق الحذر من كافة القوى وتجنب الصدام معها وبخاصة جماعة الإخوان التي كانت تعد أكثر هذه القوى خطراً على النظام . ويمكن الاستدلال على هذا الاتجاه من

• المفرد هنا هو جزء صغير من الورقة الأصلية . وهو الجزء الوحيد لها الذى يرتبط بموضوع الندوة والفترة الزمنية التي تنطوي . أما بقية أجزاء الورقة فتقع خارج الموضوع والفترة وقد ألفت تحفظ أغلب المشاركين في الندوة حين تقديمها الكاتب كما هي . ولذلك ارتأى المرور الاكتفاء بشر هذا الجزء .

مسارعة النظم — برغم بيان التأييد المقتضب الذى أعلنته الجساعة — بإعادة فتح التحقيق في قضية اغتيال حسن البنا والقبيض على المتهمين بقتله من جهة والإمراج عن المسجونين السياسيين — عدا الشيوعيين — وأولهم أعضاء الإخوان بمن كانوا قد اتهموا في قضايا الخازنار والنمراتى وغيرها من جهة أخرى . وعلى الرغم من أن قادة النظام قد أعلنوا أن ذلك جاء إرساء للعدالة لا تقرباً للإخوان فإن الميل إلى استقطاب الجماعة لم يكن خافياً وبخاصة بعد اشتراك مجموعة كبيرة من ضباط النظام في تأييد البنا مما حدا بالكثيرين لأن يعتبروا أن النظام الجديد مجرد أداة في يد جماعة الإخوان ، وتحيل بعضهم وجود تحالف قوى بين الجانبين .

وعلى الرغم من ذلك التقارب فإن عوامل التنافر بينهما كانت عوامل أساسية تكمن في وحدة أيديولوجية الحكم بينهما حيث يعتمد كلاهما على فكرة فردية القيادة والطاعة المطلقة لها وهو أمر يجعل الجمع بينهما في نظام سياسى واحد أمراً صعباً بل مستحيلًا وأنه لا بد أن يفسح أحدهما المجال للآخر وهذا أمر يتطلب القوة ولا يأتي عن طواعية . من هنا يمكن القول بأن حادث المنشية — صحيحاً كان أم مفتعلاً — كان ضرورة فرضتها الظروف ، كما يمكن بناءً على ذلك تفسير أسباب تردى العلاقة بينهما بسرعة مذهلة وقبول القول بمحاولات كل منهما لإبعاد الآخرين عن السلطة ، وكذلك فهم أبعاد الصراع بين العسكريين أنفسهم في محاولات الاستئثار بالسلطة بعد أن خلصت لهم .

ونشير إلى أن فترة حكم جمال عبد الناصر لم تكن ملائمة — أو لم تسمح — بصنوبر أى من الدراسات الأكاديمية أو الكتابات الموضوعية عن تاريخ الجماعات الدينية وبخاصة عن جماعة الإخوان المسلمين (١٩٢٨ — ١٩٥٢) . وحتى الدراسة الوحيدة التى تناولت تاريخ الجماعة في هذه الفترة والتي أعدها فلسطينى هو الدكتور إسحاق الحسينى في إحدى الجامعات الأمريكية سنة ١٩٥٥ لم يسمح بدخولها مصر لا هى ولا ترجمتها العربية إلا بشكل سرى ، كما اختفت دراسة عن الإخوان كان قد أعدها باحث ليال بها درجة الدكتوراه في الاجتماع سنة ١٩٥٠ وهو محمد شوقى زكى ودرسته بعنوان « الإخوان المسلمون والمجتمع المصرى » ، وكان اقتناء مثل هذه المؤلفات كفيلاً بتوجيه الاتهامات لمن هى لديه وإثباتاً لعدائه للنظام وغير ذلك .

وبقى أن نشير إلى أن هرة السادات قد ممحت تحت شعار الديمقراطية — طوعاً أم كرهاً — بصنوبر الكثير من المؤلفات التى تناولت تاريخ الفكر الدينى في الفترة ١٩١٩ — ١٩٥٢ وبشكل يغابر ما كان في الفترة الناصرية . ولكن أغلب هذه المؤلفات سارت في طريق الالتزام إما بالفكر الدينى أو بالاتجاه المعاكس ، وهى أمور خرجت بأغلبها عن دائرة الالتزام بالموضوعية .

الطبقى وقضية الفقراء هى شغلهم وإنما قضية تصفية الحساب السياسى مع عبد الناصر ومع مُجمل ما بناه وحققه من إصلاحات اجتماعية . وتظهر قضية أخرى فى السبعينات والثمانينات وهى قضية « الربا » . فى قضية « الربا » أيضاً تبدو أرضى موضوعية للصدام مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى ظهرت فى الستينات وحتى الثمانينات . ولكن حتى فى هذه القضية نجد أيضاً ما تصوره انعدام موقف فى طرح هذه المسألة . فمهما تولدت رموز الصحوة الإسلامية من باقر الصدر إلى الغزالي والمودودي وسيد قطب وغيرهم نجد أن الملكية الفردية والسوق والعرض والطلب والعمل للمأجور وانتزاع الربح هى وما يطرحونه . أى أنهم من حيث الأساس يتحدثون عن اقتصاد رأسمالى مهما تغلفه هذه المسحة الإصلاحية أو تلك .. كيف يمكن أن نتحدث عن اقتصاد رأسمالى ونخلصه من النتائج الضرورية المنطقية المترتبة عليه وأبسطها ضرورة دور البنوك فى الوساطة بين الجمهور المودع والمستثمرين وما يترتب على هذا من عائد لابد من دفعه لرأس المال الموظف هنا ؟ ما معنى العائد المضمون لمن يستثمر أمواله بحيث يتساوى هذا العائد مع معدل الربح المتوسط ؟ هذا هو ما يحدث من شركات توظيف الأموال الإسلامية .. العالم الإسلامى هو أكبر « مراب » على وجه الأرض بمئات المليارات من الدولارات المودعة فى الخارج . وهو أيضاً مستغرق فى الاستغلال الربوى من قبل الدائنين من بلدان العالم الإسلامى . هذا جزء ، والجزء الآخر من هذه الأموال تعمل به هذه الشركات بدعوى اختلافها مع الاقتصاد الربوى القائم الآن . هذه الشركات بنشاطها الأساسى تبعد عن المضاربة والمشاركة أى عن تعظيم الإنتاج عبر عملية الإنتاج نفسها . وهى تزعم ابتعادها عن الربا حيث الربا هو التجارة بالمال عندها .. لكن هذه الشركات وهذه البنوك عملياً مستغرة فى أنشطة المتاجرة والمرايعة والبيع والشراء وتعمل فى مجال تجارة العملة وفى غير ذلك من ألوان الأنشطة التى لا تخرج عن شكل من الأشكال المستترة للربا .. لهذا كان صدامهم مع عبد الناصر دافعهم للاعتماد على العدل الاجتماعى وصدامهم مع فترة الإنتاج الاقتصادى جوهرها الحقيقى هو استغراقهم فى أنشطة ربوية . لكن ذلك لا ينبغي أن يسبنا مسألة هامة ، وهو أن علينا أن نبحث عن الأساس الموضوعى لأفكار الصحوة الإسلامية .

(٣) أ . جمال سليم :

أولاً ما علاقة موضوع الندوة بالموضوع الذى أثرته ؟ ثانياً تحدثت فى ورقتك عن مسألة لجوء رجال الثورة للأزهر ، ماذا تعنى بذلك ؟ هل تعنى بأنهم عادوا إلى الدين ؟

(٤) أ . ليل عبد الفتاح :

إن الحديث عن وحدة أيديولوجية بين نظام يوليو والإخوان المسلمين ، أنها أنها يقومون على متغير تاريخى واحد ، هو أمر بالغ الغرابة ! صحيح أن هناك إشارات جنينية لدى حسن البنا حول الدوائر الثلاث قبل أن يطرحها عبد الناصر فى فلسفة الثورة . ولكن ليس معنى ذلك أن هناك تطابقاً بين أيديولوجية كلتا الحركتين . أحياناً ألاحظ أن منهجية الكتابة منهجية سردية تصف ولا تحلل . وأيضاً الحديث عن أيديولوجية دينية جاء مجملأً وهو أمر غير دقيق .. أى أيديولوجية تقصد وأى خطاب ؟ فى الحركات الإسلامية هناك عخطابات النسق المخلق مثلاً وهى تختلف عن التيار العام ، وهناك ملاحح لخطاب إسلامى يختلف ظهر فى السبعينات والثمانينات .

الحديث عن برنامج للتيار الإسلامى يعتبر كلاماً مجالياً وغير مسئول .. لماذا ؟ لأن القضية ليست قضية برنامج انتخابى .. إنما القضية هى البرنامج بالمعنى المرن للكلمة . وهذا غير موجود ولم تقدمه الحركات الإسلامية لا فى مصر ولا فى العالم العربى باستثناء تونس . النقطة التى تحدثت فيها عن الإقامة فى السعودية وتأثيرها على الإنتاج الفكرى للإخوان المسلمين ، هذا فى اعتقادى تعميم لأنهم كانوا سلفيين قبل أن يذهبوا إلى السعودية . وهذا ليس اتهاماً لأن الحركات الأخرى غير الإسلامية نستطيع أن نكتشف السلفية فى تفكيرها أيضاً .

النقطة الأخيرة حول مسألة النظام الناصرى وعلاقته بالمؤسسة الأصولية ومحاولة احتوائها .. هذا هم منذ محمد على . أما بالنسبة لحادثة المنشية فالتشكيك فى الحوادث التاريخية أمر مطلوب ، ولكن لابد ألا نطلق عقب ذلك نوعاً من الأحكام الجمانية فى التفسير . وأيضاً ليس هناك فى الورقة منهج يتعظم المادة التى تحويها فى دراسة علاقة النظام السياسى المصرى فى كل مرحلة بالتراث الدينى أو الجماعات الدينية الاعتراضية .

أما عن الطرق الصوفية فقد كانت هناك علاقة سيطرة وموقف رجال الصوفية الرسمية من النظام الناصري كان معروفاً .

(٥) د . سليمان نسيم :

بالنسبة للأصول التاريخية لتقيام حركة الإخوان وأهدافها ، هل كانت ردود فعل مثلاً لحركة الإرساليات الأجنبية ؟ ونحن نعلم أن البرلمان المصري في تلك الفترة قرر التعليم الإلزامي كرد فعل لاهتمام الإرساليات بأنها لها حركة مضادة ضد المجتمع المصري . أم أنها شخصية حسن البنا ؟ وما هي الأهداف التي كانت تهدف إليها هذه الحركة ؟ وهناك مجموعة من المواقف كتبت أود أن أحد إجابة عنها . مثلاً موقف الإخوان من الوفد ، هل بالفعل حدث لقاء بين حسن البنا والنحاس وطلب النحاس من حسن البنا ألا يتدخل في سياسة المجتمع لأن للدين رجاله والسياسة لها رجالها ؟ وهل كان لذلك تأثير في مسار حركة الإخوان بعد ذلك ؟

السؤال الآخر : ما هو موقف الإخوان من الإنجليز والاحتلال ؟

هناك رواية تقول إنه كان هناك اتصال بين حسن المصطفى ومستر « سمارة » سكرتير السفارة .. إلى أي حد هذه الرواية صحيحة ؟ وما هو ملئوها القومي ؟

وموقف الإخوان من إسماعيل صدق حين وقف مصطفى مؤمن عام ١٩٤٦ وذكره في نص قرآني .. وهو بذلك يشيد بشخصية كانت صاحبة مواقف ضد الاتجاه الشيوعي .

وموقف الإخوان من الأكياب ، وقد سمعنا من فضيلة الشيخ عبد اللطيف الكومي أن حسن البنا اجتمع مع توفيق دوس ومع موريي فخري عبد النور .. هذا الموقف كيف كانت استدلالاته وما هي دلالاته ونتائجها ؟

بعد ذلك هل كانت الجماعات الإسلامية الحالية تحير امتداداً للإخوان المسلمين أم أنها رد فعل للاضطهادات التي عانتها جماعة الإخوان ؟ ثم مدى ما يأخذ به الإخوان من اتجاه التطوير في خدمة المجتمع وفي خدمة القومية المصرية ؟ وعلى سبيل المثال موضوع التكفير والوقوف بالسلاح ضد من يعارضهم .. كل هذا في الواقع كتبت. أتمنى أن أسمع تفسيراً أيديولوجياً وتاريخياً له .

(٦) أ . إبراهيم خالص :

أنتق مع الذين أخذوا ملاحظة شكلية على د . زكريا بمحصول شجوع الدراسة عن الفترة الزمنية المحددة للندوة . ولكن أعتقد أيضاً أنه في مجال الدراسات التاريخية المتعلقة بالسياسة على وجه التحديد يلزم بعض التجاوز وبعض التساهل في امتداد هذه القضايا .

د . طه قال أنه عندما يدرس الحركة الإسلامية وفصائلها المختلفة ، يضع خطة عمل لتناولها من خلال أطروحاتها وسلوكياتها ومنطق فكرها . وأود هنا أن أضيف أن هناك الجانب الآخر والضروري والمهم وهو موقف السلطة نفسها . وبمخصوص موقف السلطة السياسية عندما تبحث الحركة السياسية الإسلامية ساجد أن هناك موقفين للسلطة الحاكمة ، الموقف الأول هو كيف تتصور أن يطبق الإسلام عند سلطة يوليو مثلاً .. والمستوى الآخر ما هي السياسات التي اتخذها الحاكم حيال التيارات الإسلامية في إطار الصراع السياسي على السلطة .. وبهذا الشكل أحضد أن الخطة تكون كاملة منهجياً لتناول تاريخ تلك الحركة وعلاقتها بالسلطة . وتطبيقاً لهذه الخطة على ما حدث فسوف نجد أنه بالنسبة لسلطة عبد الناصر ورؤيتها للإسلام قد اتخذ عبد الناصر من الإسلام وسيلة لإخفاء الشرعية على بعض سياساته وكوارثه أيضاً من الاشتراكية إلى المزةمة إلى غير ذلك .. أيضاً التفت إلى المؤسسات الدينية التي أوجدت بعد محمد علي بفترة بسيطة ثم السادات أيضاً رفع شعار العلم والإيمان وشجع إحياء الموالد وأهم بالمناسبات الدينية المختلفة . النقطة الثانية هي موقف السلطة ذاتها من التيارات الإسلامية حيث تراوح موقفها ما بين التملق ومحاولة استخدام الجماعات الإسلامية سواء كانت في فترة عبد الناصر أو فترة السادات لحساب السلطة .. وكان الإسلاميون ضحايا في كل الحالات .. وسأحاول أن أجيب على سؤال طرحه العديد من السادة الزملاء حول علاقة هذه الورقة بموضوع وزمن الندوة .

أعتقد أن السياسات تتدخل ، فلا تتفصل سياسات الستينات ملاً عن سياسات السبعينات وهكذا .. وفي جزء من الرسالة الجامعة للدكتورة هدى عبد الناصر قالت إن الإنجليز أعادوا الوفد عام ١٩٥٠ بسبب عشتهم من انتشار التيار الدينى وتأكد الإنجليز من أن حزب الوفد هو الوحيد القادر على وضع حد للتمصب الدينى (ص ٢٤٨ من الرسالة) . واقتباس آخر .. فقد قالت في أحد خلاصاتها أن كتاب التحرير للإخوان المسلمين يمثل أعلى خطر على أمن القوات البريطانية وأمن النظام الحاكم . وأنا أؤكد في كلمة أخيرة أن النظام الحاكم في أفكاره لم يتغير ولم يكن هناك فرق بين نظام يوليو ونظام ما قبل الثورة . وأرجو أن توضع هذه النتائج في تفسير سياسات السلطة تجاه التيار الإسلامى .

(٧) أ . حماد إبراهيم :

ورقة الدكتور زكريا لا تمثل تأريخاً للاتجاهات الدينية بما يتضمنه هذا التأريخ من شقين أساسيين ، عرضه للوقائع والأحداث التى تمثل جوهر الصدام بين القوى الدينية وصانع القرار ، وتفسير هذه الأحداث بما يعكس رؤية المؤرخ التى هي من حقه . وإنما هذه الورقة تمثل وجهات نظر حول الاتجاهات الدينية في مصر في حقبتين تخطط فيهما الأحداث والرؤى والتصورات وتحل وجهات النظر مكانة مركزية . وإزاء ذلك تراجع الوقائع والأحداث بما يُعطى الباحث فرصة كبيرة للتفسير وفق هواه والذى يتعارض كثيراً مع ما تقتضى به الأحداث ذاتها .

في هذا الإطار تبرز خطورة تطويع الواقع لخدمة الرؤية الذاتية . ويمكن ملاحظة ذلك على النحو التالى : أولاً تفسير الصدام بين الثورة والإخوان على أنه صراع على السلطة يعود إلى حاجة الثورة ذاتها إلى التخلص من الإخوان باعتبارهم القوة السياسية الكبيرة الموجودة في الساحة . ويتضمن هذا في رأى مغالطة واضحة لأنه يخفى حقيقة الصدام حول قضايا متباينة في مقدمتها المسألة الاجتماعية وبصفة خاصة مشروع الإصلاح الزراعى ، ثانياً يقول الباحث إن عبد الناصر قد شرع في سلوك سياسة دينية تقوم على احتواء الأزهر كمؤسسة دينية حكومية . وهنا فإنه يحاول جاهداً أن يُسرب لنا إيماءة المفضل بأن الأزهر منذ هذه اللحظة فقط قد أصبح بهذا المرض المعروف بالتهبة لجهاز الدولة . ولاشك أن هذا الموقف موقف غير تاريخي إذا عدنا إلى بدايات الصدام بين محمد علي وعمر مكرم وتحول المؤسسة الدينية فيما بعد لتصبح جزءاً من جهاز الدولة في مصر .

ثالثاً تفسير لجوء الثورة إلى الأزهر في إطار رغبته في فرض السيطرة عليه يمثل تفسيراً أحادياً . فلماذا لا يفسر رجوع الثورة إلى الأزهر في إطار وحى قيادة الثورة بالدور التصوي للإسلام في مواجهة قوى الإستعمار العالى ؟ وموقف عبد الناصر وعطابه من على منبر الأزهر عام ١٩٥٦ يؤكد ذلك .

وأخيراً ينظر الباحث إلى رد فعل الطبقة الدنيا من الشعب المؤيدة للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التى اتخذتها الثورة بأنها الصباغ . والحق أننا لا نعرف شعباً يُساق بالضغط حتى يقبل حقوقه الطبيعية التى لم يكن دور الثورة سوى إعادتها إليه .

خامساً يبنى الباحث مجموعة من المقولات التى لا يختلف فيها عن غيره ، وهى المقولات التى رُوج لها خارج مصر في حقبة عبد الناصر والسادات أيضاً حول ما يُسمى بالقومية العربية « الفاشلة » ، والوحدة السورية المصرية « الفاشلة » ، والدور المصرى في اليمن « الفاشل » .. وهذا هو نص كلام « كوبلاند » في كتاب لعبة الأمم الذى يقول « لم يكن عبد الناصر مؤمناً بدور مصر في اليمن ، وإنما كان حلم عبد الناصر تكوين إمبراطورية » !

ولاشك في أن هذه المقولات تتضمن مغالطات كثيرة المهدف منها هو قطع الطريق أمام أى تجربة لاستلهاهم تجربة عبد الناصر في مجال الاستقلال الوطنى ، وفي مجال التأكيد على العدالة الاجتماعية ، وفي مجال تعزيز الانتماء العربى لمصر ، وفي مجال القضاء على القوى الاتعالية التى تريد أن تعتمد بمصر عن دورها الريادى في المنطقة العربية .

سادساً يقول الباحث لقد توام موت عبد الناصر السياسى مع موته الفعلى فى عام ١٩٧٠ ، وأنا لا أعرف ما الذى يقصده بالموت.. هنا ومن أين جاء بهذا الحكم ؟ وما هى المعايير التى استند إليها فى القول بذلك ؟

سابعاً هناك اصطلاح واضح للمعارضة بين الإسلام كطرف وبين عبد الناصر كطرف آخر مجرد أنه كان هناك صدام بين عبد الناصر وبين الإخوان . فالباحث هنا مسلم بأن الإسلام والإخوان كياناً واحداً ، وقد آثر السلامة فلم ينظر لتطور المجتمع الذى بنى أن يؤخذ معياراً . وأقسم بالله العظيم إننى ملتزم بالإسلام ذكراً وسلوكاً ، ولكننى لا أعرف هل الانحياز إلى الأغلبية والإصلاح الزراعى والمعالجة الاجتماعية فى مواجهة ثلاث الفقر والجهد والمريض والتأكد على العزة والكرامة الوطنية فى مواجهة قوى الاستغلال الداخلى والاستعمار العالمى ، هل هذا يعارض الإسلام ؟

وأخيراً يقول الباحث إنه قد أصبح من الضرورى فى المقارنة بين الرئيس السادات والقياد الدينى أن يفتح أحدهما المجال للآخر وبهذا فإن « حادث المنصة كحادث المنشية كان ضرورة تاريخية » . وأنا لا أعرف كيف يسمح الباحث لنفسه بأن يوجد بين مصير شخصين يختلفان فى التوجه وفى علاقة كل منهما بالقمب وفى المنهاز كل واحد منهما إلى طائفة شعبية معينة أو طبقة معينة وكذلك الاختلاف فى سياستهما الخارجية ، وذلك مجرد أن ذلك لم يوافق هواه فى علاقة أى طرف منهما بالقياد الدينى !

(٨) أ . أحمد كامل :

فى العرض الخاص بالذكور زكريا سليمان تحدث عن معارضة يسارية ، وبالتقابل توظيف الدينين لصالح السلطة ، حيث جرت فى ذلك عدة إجراءات من السادات .

المسألة كلها نوع من التفسير الخالى الذى يرجع الأمور إلى يسارية أو معينة وهى الزعم .. فبعد عام ١٩٥٢ كانت هناك مصادرة .. أو علاقة جنسية ما بين حركة عضوية وبين نخبة حاكمة .. كانت هناك مصادرة سياسية شاملة فى الستينات . ووجود اليساريين شديد الدلالة على عدم وجود معارضة يسارية بمعنى المصادرة على وجود حرب سياسى لطيفة عاملة . هناك بعد هزيمة ١٩٦٧ نبوض عفى جماهيرى وسقوط هيئة النظام .. مظاهرات ١٩٦٨ ثم مظاهرات ١٩٧٢ (ومنسق هذه الندوة هو أحد رموزها) .. وقد جرى احتواء ومناورة واسعة تستخدم فيها تيارات تحمل لافئات ماركسية أو دينية .. إذن التفسير بقصة وجود معارضة يسارية هنا أعتقد أنه غير صحيح .

(٩) د . حسام همسى :

سيدى الرئيس (المستشار طارق البشرى) أنا أعلم أنك من بُناة الجسور ، من بُناة الجسور بالمعنى الحقيقى للكلمة ، بين تيارات الفكر فى مصر . ولكننى لم أفهم على الإطلاق تدخل د . زكريا سليمان يومية فى هذه الندوة ، ولم أفهم علاقه بها ، ولم أفهم حتى علاقه بالإطار العام الذى وضعه د . أحمد عبد الله وهو محاولة بناء الجسور من خلال كتابة حقيقية وموضوعية للتاريخ لأنه كما يقال إن أول شيء لكى تتكون أمة هو أن تتوحد حول حد أدنى من المفهوم لتاريخها ولرموزها التاريخية وإذا لم يكن هذا التوحد فلا أمل فى لقاء أو حوار ! ولقد سألت من هو د . زكريا سليمان يومية — للأسف إننى لم أكن أعرفه — فقالوا إنه من السلفيين الجليل ، وأنا أعلم أنه لابد إن كان بهذه الصفة أن يكون من بُناة الجسور . ولن أدخل فى هذا الموضوع حتى لا تتحول الندوة إلى ندوة سياسية حول مضمون الدعوة الإسلامية ، أو ما هى علاقة الناصرية بالحركة الإسلامية أو مفهوم الإسلامى الحضارى فهذا ليس موضوع الندوة . هذا يمكن أن يكون عنوان ندوة أخرى تحدث فيها ، إنما نحن أتيناها لتكلم عن الالتزام والموضوعية فى كتابة التاريخ .. ولن نرد على مقاله د . زكريا سليمان فى هذه الندوة لأنه خارج عن الإطار العام للندوة .

الموضوع الآن — وأرجو ألا يفضب لأنه لا حياة فى العلم — أن مقاله د . زكريا لا فائدة منه إلا إذا كان يقصد أن يعطينا نموذجاً لعدم الموضوعية فى كتابه التاريخ ، وهذا يكون شيئاً جيداً للغاية لأنه أعطى لنا نموذجاً جسيماً لا يبنى أن يكون . هذا

السرد الصحفي « الحدوث » للتاريخ ينبغي أن يقف لأن علينا أن نلتزم بمد أدنى في فهم التاريخ ، حتى لا يأتى أحد ويسفه من « سعد رغول » أو آخر يسفه من قيمة زعيم عظيم وجليل مثل « جمال عبد الناصر » . أنا ناصرى ، ولا أسمح بهذا التسفيه في الحديث عن زعيم مثل سعد زغلول أو زعيم مثل عبد الناصر ، لأننا إذا لم نتفق على حد أدنى من رموزنا القومية فلا أمل بإسادة الرئيس في أن تكون مصر وطناً لسعادتنا المشتركة كما يقول الشيخ رفاعة !

١٠ - أ. عل فهسى :

هو يقول « اتجاهات دينية » . ماذا يعنى ذلك ؟ « جماعات دينية » ؟ ربما ، ولكن اتجاهات دينية لا تعنى شيئا .. ولذلك أنصح به المراجعة العنوان لأنه خطأ !

نقطة أخرى على هامش ما سمعت .. عادة ما يُفهم من كتابات البعض شيء من اللوم يتفاوت في شدته من درجة إلى أخرى للسلطة الثورية في مصر بعد عام ١٩٥٢ لتصلبها العنيف ضد جماعة الإخوان المسلمين .

سلطة ثورية تجسد أحلام طبقات كادحة وقد تنف الناس حولها منذ الوهلة الأولى — وأنا كنت منهم عندما كنت طالباً في الجامعة — ثم جماعة ذات طابع ديني شكلي ، وتتمتع على تنظيم سرى مسلح لا يسيطر عليه مرشد الجماعة ، ويرتكبون إرهاباً عتيقاً ومسلحاً ، وأى سلطة في العالم حتى في أكثر النظم الديمقراطية عراقية لابد أن تصدى لها بقوة وبالطبع أنا ضد التعذيب إذا كان هناك حوادث تعذيب في المعتقلات أو خروج على القانون ، ولكن في أى مكان في العالم إذا قام تنظيم سرى مسلح بمحاولة اختيالات أو عمليات إرهابية فبالطبع لابد أن تصدى له الدولة . ونبرة التعاطف مع التنظيم السرى (الإرهابى) للإخوان المسلمين ، ونبرة اللوم التى تصل أحياناً إلى حد الإدانة للنظام الثورى بسبب تصفيته للإخوان المسلمين ، هى مسائل تحتاج إلى وقفة وتأمل .

١١ - د. محمود مولى :

اسمحوا لي أولاً أن أرفض كلام د. حسام عيسى رفضاً قاطعاً ، فهذه الندوة العلمية لا تحمل أن تتبادل كلمات علمونا في أجدنيات المنتج ألا نقولها . ثم إن التاريخ يمكن أن يتناول أحداث الأمتى لأن « سياسة اليوم هى تاريخ الغد وبالتالى لابد أن نفهم أن من حق المؤرخ مادام يلتزم بالموضوعية أن يمسك بتلابيب مجموعة من دراسات التاريخ مادامت لديه الوثائق التى تجعله قادراً على الوصول إلى الحقيقة النسيية .

ليس دفاعاً عن د. ذكرى سليمان .. لكنه عندما تقدم بموضوعه كانت هناك لجنة تنظيمية قبلت الموضوع ، وهذه مسئوليتها ولا ذنب للدكتور ذكرى حتى نطلب محاكمته الآن . بل يجب أن نحاكم ما جاء في أقواله إن كانت تستحق المحاكمة . وأرجو أن نفهم أن أزمة المثقفين في مصر أننا غير قادرين حتى الآن على مواصلة الحوار بأسلوب يجعلنا نقبل المزمرة عندما نقنع أو نرفض هذه المزمرة عندما لا نقنع .. هذه قضية أساسية لأننا أولاً وأخيراً أبناء وطن واحد .

بلاشك أنا من « الشباب » الذين تربوا بمجانبة التعليم في أثناء حكم الثورة وأنا قد تشرعت الكثير من مبادئ هذه الثورة ، وأقول أن خطأ عبد الناصر في التعامل مع الجماعات الإسلامية يعود إلى ثلاثة أمور :

أولاً : الذين أحاطوا بهد الناصر .

ثانياً : عدم فهم التيار الدينى لعبد الناصر وشخصيته .

ثالثاً : يجب أن نعود للتاريخ لنقول إن أول تنظيم مسلح تشكل بشكل رئيسى وضم تيارات الضباط الأحرار — بمن فيهم عزالدين الدين وأنور السادات وجمال عبد الناصر — كان تيار « محمود لبيب » . وهو « رائد » استطاع أن يكون هذا التيار داخل القوات المسلحة . لكن عبد الناصر بفكرة السياسى ، رأى أن بعد هذا التيار عن كل التيارات السياسية فأبعد عبد المنعم عبد الرؤوف لإصراره على أن يظل مرتبطاً بالإخوان .. هذه واحدة .

النقطة الثانية .. لا يجوز للدكتور ذكرها أن يتكلم عن شكل من أشكال التشكيك ويحاول أن يضعه في سياق الحقيقة التاريخية ، وحتى الآن لا نملك الوثائق التي تحسم قضية « حادث المنشية » هل كان حقيقة أم مديراً ؟

وهناك روايات عن « محمود عبد اللطيف » الذي اتهم في هذه القضية تقول إنه كان مع أحد أعضاء الإخوان المسلمين وهو من المنيا وكان له مولود صغير أرسل خطابه وكان هذا الخطاب قد أرسل مع أحد الشيوعيين المسجونين في نفس السجن وقيل إن الخطاب قُعد في القطار .. وكلام كثير لا يمكن أن يركز إليه المؤرخ الموضوعي . وكل ما أريد أن أقوله أن « السادات » هو الذي استثمر التيار الديني ليس لخدمة الوطن ولكن لضرب الناصرية .

النقطة الأخرى .. أن إصلاح الأزهر لا يعنى بالضرورة احتوائه أو تطويعه .

أما عن « السلطة » فإنها لا تعنى التأخر أو الجمود . ولقد قرأت كلمة للدكتور زكي نجيب محمود عن « سماسة العلماء » ، ويوضح من القاموس أن كلمة « سماسة » تعنى تعمقا وفهما حقيقيا للعلم ! .

١٢ - د . صلاح عبد الحعال :

أتفق مع د . حسام في مسألة الحد الأدنى الذي يجب أن يتفق عليه جميع الفرقاء من المثقفين ، لأن قضية التحرر الوطني من التبعية السياسية والاقتصادية لا تحلاف عليها على الإطلاق . إنما إذا اختلفنا في الوسائل فلنختلف فيها فيما بعد ، ولا نفعل كما فعل قُرءاء الحركة الفلسطينية الذين يتقاتلون حول نظام الحكم بعد التحرير !! وعلى هذا القياس نرى أن يكون هناك حد أدنى تتفق عليه . ولحسن الحظ أن الإخوان وتنظيم الضباط الأحرار كان بينهما اتفاق على الحد الأدنى حول فكرة تحرير مصر .

بالنسبة للحديث حول التنظيمات المسلحة لبعض الفرق .. فهذه مسألة شائكة . لكن سؤالي للدكتور ذكرها باعتباره قد درس هذا الموضوع دراسة أكاديمية وتاريخية هو : هل كان في سياسة الإخوان مشروع للقيام بثورة سياسية تبدأ بالانقلاب أم برنامج إصلاحى يؤدى إلى ثورة اجتماعية في النهاية ؟ فلو كان الصراع بين الإخوان وبين الضباط في بداية الثورة عندها حول السلطة لكان الصراع قد حُسم لصالح الإخوان بعملية حسابية بسيطة . ولكن كانت هناك عملية تأجيل للصراع كما ثبتنا بعض أحداث التاريخ .

وهناك ملاحظة أبدأها د . طه عبد العليم حول أن العدل الاجتماعي ليس خصوصية إسلامية ولكن خصوصية لكل الأديان الوضعية وغير الوضعية وحتى النظم البشرية .. والواقع أن هذا مفهوم « للعدل الاجتماعي الإنساني » . وإذا أخذ الإسلام بهذا المفهوم فهو نقطة له وليست ضده . ولكن هناك تغير بين عدل وآخر ، ففي الإطار الديني يكون العدل وفق محكمين .. محك دُنيوى ، وهو أن يكون هناك نظام يحكم عملية العدل وفيها نجد نظاماً قانونياً وتشريعياً . وفي نفس الوقت هناك علاقة بين المد وربه والعقوبة السماوية إذا ما استطاع أن يهرب من العقوبة البشرية .

النقطة الأخرى حول « الربا » هناك في الحقيقة نقطة منهجية .. نحن ننظر بين نمط إسلامي حقيقى وتطبيقات معينة .

وإذا كانت هناك تطبيقات فاسدة فليس هذا دليلاً على فساد المبدأ ذاته . وهذه مسألة يمكن أن نطبقها على أى مذهب من المذاهب السياسية والاقتصادية .

النقطة الأخيرة .. حول ما قاله أحد الزملاء عن غياب برنامج علمى للجماعات الدينية .. وهذا الزعم قد عقيت عليه على أساس أن هذه المسألة غير ضرورية الآن وسط هذا الصراع ، فالبرنامج العلمى يحتاج إلى بيانات دقيقة وبحوث علمية .. ولكن إذا كانت هناك سياسات عامة لتوضيح الرؤية فلا بأس .

رد د . زكريا سليمان يومى على التعليقات :

بداية هناك قاسم مشترك في أغلب الأسئلة عن علاقة هذا البحث بموضوع الندوة . وبالتقطع في الورقة التى بين أيديكم — لأن الوقت لم يسمح هنا — الحديث عن أثر العلاقة بين التيار الدينى والنظام السياسى على المؤلفات التى صدرت من قبل الاتجاه الدينى

أو بإرضاء من النظام السياسى ، وتناول التيار الدينى قبل عام ١٩٥٢ .. هذا موجود فى الورقة عن الفترة الناصرية ، والفترة الساداتية .

يقول البعض إن هناك تشابها بين فكر التيار الدينى وفكر الضباط الأحرار من حيث إن كليهما يقوم على فكرة القائد والطاعة المطلقة ولا يمكن اشتراك هذين التيارين فى جبهة واحدة أو عمل سياسى واحد . وأرد على الأستاذ حماد إبراهيم فأقول له « أقسم بالله » أنتى من الذين استفادوا بالإنجازات الاجتماعية والاقتصادية فى الفترة الناصرية . ولولا استفادى لما كنت متحدثا الآن ولكنت « بجلباب أزرق » كوالدى فى ريف مصر . وأنتى فى الجانب الناقى الذى لا أحكمه حين أكتب كتابا أكاديمية متأثر بذلك كثيرا . لكن هل معنى ذلك حين تصدى لقضية تاريخية أن نحكم فيها الذات كلية ؟ أم نهمل بعض القضايا إيماننا منا بأن هناك قضايا لها الأولوية والغلبة فى هذا الشأن ؟ هذا شيء . ومن ناحية أخرى اعترض الأستاذ حماد على عبارة أن « عهد الناصر قد توامم موته الفعل مع موته السياسى عام ١٩٧٠ » . ولو كان قد دقق وهو يقرأ الورقة لعرف أننى أقول إن هذه العبارة جاءت على ألسنة البعض ، والفقرة التالية لها مباشرة قلبت فيها « إن أصحاب هذا رأى قد تعاملوا كثيرا على التجربة الناصرية وعلى عبد الناصر نفسه » .

وانتقل لما قال د . حسام عيسى .. الذى اتهمنى بأننى أحاول أن أسفه قيمة عبد الناصر ! وهذا مالم أحاوله أبداً ولن يكون . لكن إذا كان ما كتبته فى عَجالة وأيضاً ما قدمته للندوة فى عَجالة هو موضوع كتاب سيصدر فى الأسابيع القادمة إن شاء الله فله أن يقرأ هذا بالتفصيل ويقوم بالرد على . لكن أن أكون خارج الموضوعية التى يراها هو فأنا أوافق على أننى خارج موضوعيته ! ولى أصدقاء « ناصريون » كثيرون ولم أرى واحداً فيهم مال إلى الشتم والسباب أبداً . ومن منطلق إسلامى أيضاً التزمنا وفكرنا أقول له شكراً !

ردى على د . صلاح عبد المتعال إن برنامج الإخوان المسلمين لم يكن وارداً فيه نصاً أنهم سوف يقومون بثورة ، وبالتالى لم تكن لهم رؤى إصلاحية معروضة . لكن حين قامت أفكار الثورة بين الضباط الأحرار ، والذين كان البعض منهم أو الأغلبية فى فترة من الفترات على صلة بجماعة الإخوان ، فقد أبدوا اتجاهاتهم إلى الثورة . وكان الإخوان على علم بتوقيت قيام الثورة قبل قيامها ، وكانوا يظنون « ظهيراً » مؤيداً لها أو كل إليهم من قبل الضباط لتأمين قيام الثورة .

أعود إلى نقطة هامة فى ردى على الأستاذ حماد إبراهيم .. لقد حصرت سيادتك الصراع بين الاتهامات الدينية وعهد الناصر فى مسألة الصراع حول التأمين والإصلاح الزراعى وتحديد الملكية .. أولاً لم يعترض الإخوان على تحديد الملكية ولكن كان الاعتراض على « حجم » التحديد .. هذه واحدة . ثانياً إن هذا كان جزءاً من كُلى قضايا خلافية واعتراضية بين الإخوان ونظام عهد الناصر . ثم أليس من الموضوعية أن تتناول موقفاً لشرعية اجتماعية أو اتجاه فكري يمثل قطاعاً من الناس ؟ هل مهمة رجل التاريخ أن يُهمل هذا القطاع من الناس مجرد خوفه من الاتهام من قبل التيارات الأخرى بأنه « سلفى » جديد « أو بأنه « رجعى متخلف » وخارج عن الموضوعية وغيره ؟ هل نهمل هذه الشرعية مجرد أننا نختلف مع منهج الموضوعية عند « فلان أو علان » ؟ هذه الشرعية تُعبر عن اتجاه له احترامه .. وأخلاقياً وللرؤية البعيدة من كافة الزوايا ، هل من الصحيح أن نهمل هذا الاتجاه صمماً وطاعة لأصحاب الاتهامات الأخرى ؟ سبحان الله !!

ملاحق

- (١) النظمون .
- (٢) المشاركون .
- (٣) التوصيات .

(٢)

لجنة

الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢
القاهرة ٣١ أغسطس - ٣ سبتمبر ١٩٨٧

المنظمون

عن قسم التاريخ بجامعة القاهرة :	عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية :
د . روف عباس	أ . السيد يس
رئيس قسم التاريخ بجامعة القاهرة	المشرف على برنامج التاريخ الاجتماعي بالمركز
عن المعهد الفرنسي بالقاهرة :	عن قسم الدراسات العربية بجامعة امستردام :
مارلين فير خاليج	د . رودلف بيترس
ريانا تاميس	رول ماير
يوست فيرمولين	رول ماير
يوست فيرمولين	برتوس هينريكس

مستق اللجنة :

د . أحمد عبد الله

الفريق المساعد :

أحمد أنور
محمد عكاشة
صبرى خلف
صلاح فوزى
مصطفى الكومى
وجيه جويج

(٢)

المشاركون

في ندوة الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢
القاهرة ٣١ أغسطس - ٣ سبتمبر ١٩٨٧

(١) المشاركون المصريون

أ - المشاركون بتقديم أوراق مكتوبة (بالترتيب الأبجدي)

- (١) أ . أحمد صادق سعد
(كاتب)
 - (٢) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى
(مؤرخ وأستاذ تاريخ — جامعة عين شمس)
 - (٣) د . أحمد عبد الله
(خبير علوم سياسية)
 - (٤) د . أنور عبد الملك
(مفكر وعالم اجتماع سياسى)
 - (٥) أ . بشير السبايحي
(كاتب ومترجم — مصلحة الاستعلامات)
 - (٦) أ . جمال سليم
(صحفى ومؤرخ — روزاليوسف)
 - (٧) د . زكريا سليمان يوسى
(مؤرخ وأستاذ تاريخ جامعة المنصورة)
 - (٨) د . سليمان لسم
(أستاذ تربية جامعة حلوان)
 - (٩) د . سيد عسماوي
(أستاذ تاريخ)
 - (١٠) أ . طه سعد عثمان
(عامل وثقافى ومؤرخ عمالى)
 - (١١) د . طه عبد العليم طه
(خبير اقتصادى بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام)
 - (١٢) د . عاصم الدسوقي
(مؤرخ وأستاذ تاريخ — عميد آداب سوهاج —
جامعةأسيوط)
- ٣ شارع مهيب قاسم متفرع من شارع المطايع
ألماظة — القاهرة
- ١٨ شارع الشهيد محمد حسونة — تريومف
مصر الجديدة — القاهرة
- عين الصيرة
١٠/٢/١٣٦ القاهرة
- CNRS, 54 Bld Raspail
78008 Paris, France
- ٢٨ شارع مصر والسودان — محشبة باشا
نصر الدين الهرم — القاهرة
- فيلا ١٦ شارع محمد حافظ
مدينة الضباط — الدقي — الحيزة
- ٥٩ شارع عبد الحميد الديب
الحلقاوي — شبرا — القاهرة
- ١١ شارع علي بك النجار
شبرا — القاهرة
- ٢ شارع زينهم الجديد — نهاية شارع
زين العابدين — السيدة زينب — القاهرة
- ١٩ شارع الروكي — عزبة عثمان
شبرا الخيمة
- مركز الدراسات السياسية والامترابجية
الأهرام — شارع الجلاء — القاهرة
- ٣ شارع شاهين شقة ٤
المجوزة — الجيزة

- ١٣ (د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم
(مؤرخ وأستاذ تاريخ — وكيل كلية
الدراسات الإنسانية بجامعة الأزهر)
- ١٤ (د . عبد العظيم رمضان
(مؤرخ وأستاذ تاريخ جامعة المنوفية)
- ١٥ (أ . عزّة وهيبي
(باحثة سياسية بمجلس الشعب)
- ١٦ (أ . عطية الصولي
(عامل وثقاف ومؤرخ عمالي)
- ١٧ (أ . علي فهمي
(مستشار بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية)
- ١٨ (د . عواطف عبد الرحمن
(أستاذ صحافة ووكيل كلية الإعلام)
- ١٩ (أ . نبيل عبد الفتاح
(مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام)
- ٢٠ (د . نجوى خليل
(خبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية)
- ٢١ (د . يونس رزق
(مؤرخ وأستاذ تاريخ جامعة عين شمس)
- كلية الدراسات الإنسانية
جامعة الأزهر
مدينة نصر — القاهرة
- ١٢ شارع نخلة المطيعي
مصر الجديدة — القاهرة
- ٥٤ شارع كمال عمران
الفرع من شارع انس بن مالك ، شقة ٣
المهندسين — القاهرة
- شارع أحمد راتب
خلف عمارة عطاش ميت غمر
- المركز القومي للبحوث الاجتماعية
ميدان ابن خلدون — بريد الزمالك
القاهرة
- كلية الإعلام
جامعة القاهرة
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الأهرام
شارع الجلاء — القاهرة
- ٨ ميدان الجمهورية المتحدة
ميدان الضباط — الدقي — القاهرة
- كلية البنات
جامعة عين شمس — القاهرة

ب — المشاركون في جلسة الافتتاح ورؤساء جلسات العمل
(غير المذكورين أعلاه — ترتيب الكلمات والجلسات)

- ١ (د . محمد جمال الدين المسدي
٢ (أ . فتحي رضوان
٣ (د . عبد العزيز نوار
٤ (أ . لمي المطيعي
٥ (أ . حسن حافظ
٦ (د . حسام عيسى
٧ (المستشار / طارق البشري
- أستاذ بقسم التاريخ — جامعة القاهرة
الخاص والسياسي المعروف
عميد كلية الآداب — جامعة عين شمس
الحياة المصرية العامة للكاتب
عضو مجلس الشعب السابق
أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس
المؤرخ المعروف

(٣) المشاركون الأجانب :

- 1) Dr. Joel Beinin
د . جول بينين
Dep. of History
Stanford University
Stanford
California 94305 - 2024
USA
Anthropological Sociological Centre
EUROMED
Oudezijds Achterburgwal 185
1012 DK Amsterdam
Netherlands
- 2) Drs. Bertus Hendriks
د . برتوس هندركس
Dep. of Political Science
American University in Cairo
Sh. Qasr al-Aini
Cairo
Stiftung Wissenschaft und Politik
Schwindstrasse 32
800 München 40
BRD
INES en sciences économiques
05000 Batna
Algeria
- 3) Dr. Enid Hill
د . اينيد هيل
Linnaeusparkweg 130
1068 EI Amsterdam
Netherlands
- 4) Dr. Gudrun Krämer
د . جودرون كرامر
IMNO, University of Amsterdam
Spulstraat 134
1012 VB Amsterdam
Netherlands
- 5) Dr. Johan Meuleman
د . يوهان موللمان
3 Sh. al-Hadiqa
Garden City
Cairo
- 6) Drs. Roel Mollier
د . رول مايسر
Dep. of History
Georgia State University
Atlanta, GA 30303
USA
- 7) Dr. Rudolph Peters
د . رودلف پترز
Netherlands Institute of Archaeology
and Arabic Studies
1 Sh. Mahmud Azmi, Zamalek
Cairo
- 8) Dr. Marsha Posusney
د . مارشا پوسيسني
Netherlands Institute of Archaeology
and Arabic Studies
1 Sh. Mahmud Azmi, Zamalek
Cairo
- 9) Dr. Donald Reid
د . دونالد ريد
Netherlands Institute of Archaeology
and Arabic Studies
1 Sh. Mahmud Azmi, Zamalek
Cairo
- 10) Drs. Rianne Tamis
د . ريانا تاميس
Netherlands Institute of Archaeology
and Arabic Studies
1 Sh. Mahmud Azmi, Zamalek
Cairo
- 11) Marlies Weyergang, M.A.
مارليس فير وينا
Netherlands Institute of Archaeology
and Arabic Studies
1 Sh. Mahmud Azmi, Zamalek
Cairo
- 12) Djuke Poppinga
ديوكه پوپينجا
Netherlands Institute of Archaeology
and Arabic Studies
1 Sh. Mahmud Azmi, Zamalek
Cairo

(٣) المشاركون في المناقشات (غير ٢٦ مشاركاً مذكورين أعلاه - بترتيب الكلمات) :

- (١) د . محمود متولى
- (٢) د . كريمة كرم
- (٣) أ . عبد اللطيف الكومى
- (٤) أ . أحمد ثابت
- (٥) أ . آمال سعد
- (٦) د . جهاد عودة
- (٧) أ . على نجيب
- (٨) د . محمد مندور
- (٩) د . صلاح عبد الحعال
- (١٠) أ . شريف يونس
- (١١) أ . حسين توفيق إبراهيم
- (١٢) أ . إبراهيم البيومى غانم
- (١٣) د . طلعت رمضان
- (١٤) أ . أحمد كامل
- (١٥) د . وليم سليمان
- (١٦) د . زكى البحيرى
- (١٧) أ . جمال زهران
- (١٨) أ . حماد إبراهيم
- (١٩) أ . فصحى محمود
- (٢٠) د . هدى جمال عبد الناصر
- (٢١) د . وجيئ تحيق
- (٢٢) د . محمود عبد الفضيل
- (٢٣) أ . هشام عبد الغفار
- (٢٤) أ . الحبيب مسعود
- (٢٥) د . محمد محمد الجوادى
- (٢٦) د . صلاح العقاد
- (٢٧) د . عبد الحالى لاشين
- (٢٨) أ . عادل شعبان
- (٢٩) أ . سهر اسكندر
- (٣٠) أ . سعد زهران
- (٣١) أ . محمد شومان
- (٣٢) أ . السيد شحم
- (٣٣) أ . محمد هاشم
- (٣٤) أ . وائل فاروق
- أستاذ ورئيس قسم التاريخ بجامعة المنيا
- أستاذ اقتصاد بجامعة الأزهر
- عالم أزهري وشيخ المعهد الدينى بالخليفة
- مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية جامعة القاهرة
- صحيفة وطالبة دراسات عليا بكلية الإعلام
- خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
- مهندس بالإسكندرية
- طبيب ومدير مستشفى مصر
- مستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعى والجنائية
- مخرج آداب قسم التاريخ
- مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية جامعة القاهرة
- باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
- أستاذ تاريخ بجامعة المنصورة
- محامى
- مستشار سابق بمجلس الدولة وكاتب
- استاذ تاريخ بجامعة المنصورة
- باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
- مدرس مساعد بكلية الإعلام بجامعة القاهرة
- باحثة
- مدرس علوم سياسية بجامعة القاهرة
- مدرس تاريخ بآداب القاهرة
- أستاذ اقتصاد بجامعة القاهرة
- كلية الإعلام
- جغرافى من تونس
- طبيب وأستاذ بجامعة الزقازيق مدير مركز الإعلام والنشر الطبي
- أستاذ ورئيس قسم التاريخ بكلية البنات بجامعة عين شمس
- أستاذ تاريخ جامعة عين شمس
- باحث اجتماعى وطالب دراسات عليا
- باحثة بمصلحة الاستعلامات
- كاتب
- باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
- صحفى بمجريدة الجمهورية
- باحث
- طالب هندسة

(٣)

توصيات

ندوة الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢
القاهرة ٨/٣١ - ١٩٨٧/٩/٣

- أولاً : إصدار الأعمال الكاملة للندوة في كتاب تتولى نشره الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ثانياً : دعوة مجلس الوزراء للشروع في تبنى مشروع تأسيس « الأرشيف التاريخي القومي » لحفظ كافة الوثائق التاريخية ووثائق الدولة التي يتم إتاحة الإطلاع عليها للباحثين .
- ثالثاً : دعوة الأجهزة الرسمية والشعبية لدعم إمكانيات ونشاط « مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر » وكذلك « الجمعية التاريخية » .
- رابعاً : دعوة المؤرخين والأكاديميين لتكوين هيئة لدراسة منهجية الكتابة التاريخية وضبط المصطلحات المستخدمة فيها .
- خامساً : الإهتمام بالتاريخ البرلماني من خلال تأسيس « مركز للدراسات البرلمانية » التاريخية والمعاصرة .
- سادساً : عقد ندوة أخرى خلال سنتين حول تاريخ الفترة التالية لعام ١٩٥٢ .
- سابعاً : مناقشة كل من يتعامل مع الكتابة التاريخية من مؤرخين وكتاب وصحفيين وسياسيين وكاتبى مذكرات تحرى الدقة والأمانة فيما يكتبون حول تاريخ البلاد وعدم الزج بهذه التاريخ في معارك سياسية تفتح باب المغالطات وسوء استخدام التاريخ .

منسق الندوة
د . أحمد عبد الله

المحتويات

مقدمة

أولاً : خلفية الموضوع : (٩ - ٤٧)

(١) د . أحمد عبد الله :

١١

أ (كلمة التقديم :

ب (الورقة المكتوبة :

المهارزون بسيف قنعة يطعنون الأجمال الجديدة — حول كتابة التاريخ المصرى بمجرد الدب المسنون ١٥

(٢) رول ماهر :

٢٨

تغير المنظورات السياسية في كتابة تاريخ الفترة ١٩١٩ — ١٩٥٢

٣٦

(٣) المناقشة .

ثانياً : مناهج وطرائق كتابة التاريخ (التاريخ العام والسياسى) : (٤٩ - ٩٩)

(١) أنور عبد الملك :

٥١

مدخل إلى فلسفة تاريخ مصر المعاصرة

(٢) عبد العظيم رمضان :

٥٩

منارس كتابة تاريخ مصر المعاصر

(٣) على فهمى :

٦٩

الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر — الحدود بين الممكن والخال

(٤) عبد الحالى لافين :

٨١

ملاحظات نقدية حول منهج الكتابات التاريخية في مصر المعاصرة

(٥) بيتر جبران :

٨٧

نحو منهج تاريخى مقارن لدراسة تاريخ مصر الحديث

٩٥

(٦) المناقشة .

ثالثاً : مناهج وطرائق كتابة التاريخ (التاريخ النوعى) : (١٠١ - ١٤١)

(١) طه عبد العليم طه :

١٠٣

التاريخ الاقتصادى — الاجتماعى — لمصر المعاصرة بين المنهجية والأيدولوجية

١١٣

(٢) مناقشة .

(٣) نبيل عبد الفتاح :

١١٩

ملاحظات حول كتابة تاريخ القانون المصرى — الرؤى اللائاريخية

١٣٥

(٤) مناقشة .

(١٤٣ - ١٩٠)

رابعاً : مصادر كتابة التاريخ وتوثيق المادة التاريخية :

- (١) نجوى خليل :
الصحافة كمصدر موضوعي لكتابة تاريخ مصر الاجتماعي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية
١٤٥ وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .
١٥٧ (٢) مناقشة .
(٣) جمال سليم :
١٦٥ الوثائق الضائعة وأثرها على الموضوعية في كتابة التاريخ المصري
١٧٩ (٤) مناقشة .
(٥) عواطف عبد الرحمن :
١٨٥ الصحافة المصرية كمصدر للدراسات التاريخية

(١٩١ - ٢٢١)

خامساً : كتابة تاريخ ثورة ١٩١٩ :

- (١) عاصم النسوق :
١٩٣ نقد للمدخل الأخلاقي في تقويم وقائع التاريخ — دراسة تطبيقية على التأريخ لثورة ١٩١٩
(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم :
٢٠٧ كتابة تاريخ ثورة ١٩١٩ بين الموضوعية والالتزام
٢١٥ (٥) المناقشة .

(٢٢٣ - ٢٥٧)

سادساً : كتابة تاريخ الصفوة السياسية (نموذج الصفوة البرلمانية) :

- (١) عزة وهبي :
٢٢٥ تطور النخبة البرلمانية في مصر وكتابة تاريخها في الفترة ١٩١٩ — ١٩٥٢
(٢) سليمان نسيم :
المؤلف الاجتماعية للصفوة البرلمانية من خلال محاضر جلسات البرلمان ١٩٢٤ — ١٩٥٢
٢٢٣ مع التركيز على قضية التعليم
٢٥٣ (٣) المناقشة .

(٢٥٩ - ٢٨٠)

سابعاً : كتابة تاريخ الزعامات السياسية :

- (١) أحمد عبد الرحيم مصطفى :
أ (الورقة المكتوبة :
٢٦١ حول تقويم زعامات مصر فيما بين ثورتى ١٩١٩ و ١٩٥٢
٢٦٨ ب (العرض الشفوي .
٢٧٣ (٢) مناقشة .
(٣) د . أحمد عبد الله :
تقديم حوار د . عبد العظيم رمضان و د . عبد الحفيظ لاشين
٢٧٧ حول الحركة التي دارت بينهما على صفحات الصحف بخصوص تقويم دور الزعيم سعد زغلول

- (٤) عبد العظيم رمضان :
الردّ الشفوي
٢٧٨
- ثامناً : كتابة تاريخ الطبقات والحركات الاجتماعية :
(١) طه سعد عثمان :
٢٨٣ الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية
(٢) عطية الصيرفي :
٢٩٢ العمال والفلاحون يواجهون الرصاص والمشائق نهاية عن الوطنية المصرية
(٣) سيد عشاوي :
٣٢٥ ملاحظات نقدية حول كتابة تاريخ الحركات الفلاحية في مصر
(٤) أحمد صادق سعد :
٣٣١ حركة الجماهير الثقلانية في النهج المصري لكتابة التاريخ المعاصر (مع التركيز على فكر طارق البشري)
(٥) طارق البشري :
٣٤٧ الصراع الفكري وأثره في الالتزام والموضوعية في كتابة التاريخ (دراسة في بحث الأستاذ أحمد صادق)
(٦) المناقشة .
٣٥١
- تاسعاً : كتابة تاريخ الأحزاب والمنظمات السياسية (الصورة العامة) :
(١) يونان ليب رزق :
٣٦٣ بين الموضوعية والتحيز في كتابة تاريخ الأحزاب السياسية في مصر
(٢) جودرون كرامر :
٣٧٥ التاريخ والشرعية : استخدام التاريخ في سياسات الأحزاب المصرية المعاصرة
(٣) المناقشة .
٣٨٥
- عاشرأ : كتابة تاريخ الأحزاب والمنظمات السياسية (نماذج تطبيقية) :
(١) بشير السباعي :
٣٩٥ حول ما يسمى بالتروتسكية المصرية بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٨
(٢) مناقشة .
٤٠٩
- (٣) زكريا سليمان بيومي :
٤١٣ الاتجاهات الدينية بين عهدي عبد الناصر والسادات وأثر حركتهم المعاصرة على تناول دورهم قبل ١٩٥٢
(٤) مناقشة .
٤١٥
- ملاحق :
(١) منظمو الندوة .
٤٢٣ - ٤٣٠
٤٢٥
٤٢٦ (٢) المشاركون في الندوة .
٤٣٠
(٣) توصيات الندوة .

سلسلة الكتب المشتركة الصادرة بالتعاون مع المعهد الهولندي للآثار المصرية والبحوث العربية بالقاهرة .

١ - الإسلام والإستعمار

تأليف : رودلف بيترز

٢ - الإبداع الأدبي عند يوسف إدريس

تأليف : ب . م . كرهبر شوك

ترجمة : رفعت سلام .

٣ - الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة عن فترة ١٩٣٦ - ١٩٥٢

تأليف : رول ماير

ترجمة : أحمد صادق سعد

٤ - تاريخ مصر بين المنتج العلمي والصراع الحزبي

أعمال ندوة : الإلتزام والموضوعية في تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢

المحرر : د . أحمد عبد الله .

تم التجهيز بالدار العربية للطباعة والنشر
ت : ٣٤٨١٠٦٨

رقم الإيداع : ٢٣٤٦ / ٨٨

طبع بدار المدينة المنورة
القاهرة ١١٤ ش مجلس الشعب ت : ٣٩٠١٠٣٠

قالوا عن الندوة

□ « رغم الحرائق الصغيرة أكدت الندوة ان جيلا جديدا مصر على جر الحياة السياسية والفكرية إلى إطار العقل .. لقد حركت ندوة صغيرة أكاديمية بحيرة الحياة الفكرية والسياسية وهذه هي طبيعة العمل الجاد » يسري حسني — العرب (لندن) ، ١٩٨٧/٩/٢٤ .

□ « تعتبر الندوة من أهم الندوات التي شهدتها الأوساط الثقافية والأكاديمية .. حيث تتميز أوراقها بجديّة نادرة » حماد إبراهيم — صوت العرب ١٩٨٧/٩/٢٠ .

□ « أثبتت الندوة أن التاريخ مازال يمثل أكبر ميادين الصراع بين القوى السياسية المتصارعة في مصر » د . عبد العظيم رمضان — الوفد ١٩٨٧/٩/٧ .

□ « نتمنى أن تصبح الندوة إنذاراً أخيراً لكل من يعيث بتاريخ مصر » المصور — ١٩٨٧/٩/١١ .

□ « يحسب لها أنها لم تقع تحت سحر وتأثير الدال ثم النقطة بعدها .. وحاولت بقدر الإمكان ألا تكون ندوة من ندوات تحصيل الحاصل أو ندوات الوجاهة » يوسف القعيد وعبد الرحمن البدرى — المصور ١٩٨٧/٩/١١ .

□ « كل مانرجوه أن تتاح لهذه الدراسات والبحوث والمناقشات التي تضمّنتها الندوة أن ترى النور وليس أمراً صعباً أن تطبع في كتاب يعتمد عليه الدارسون والمهتمون بتاريخ مصر » جريدة وطني — ١٩٨٧/٩/٦ .

□ « عمقت الندوة الإحساس الجاد والعنيف بأزمة الكتابة التاريخية » المصور ١٩٨٧/١٢/١٨ .

□ « غالب العروض الصحفية للندوة اتسمت بالتبسيط الخلل والاجتزاء الشديد .. وهو أمر يجافي الأمانة الصحفية والعلمية » السياسة الدولية — أكتوبر ١٩٨٧ .

□ « للوهلة الأولى استبشرنا خيراً بصفوة المؤرخين والسياسين .. ولكن ما حى إلا ساعات حتى ثارت الخلافات بين المؤرخين » الهلال — أكتوبر ١٩٨٧ .

□ « حدث فكري بالغ الأهمية ولابد من تكراره » السيد يسين (مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) .

□ « هاتف التاريخ لم يكن هو الذي نادى المشتركين في الندوة واستنفر غيرتهم » خالد محمد خالد — الوفد ١٩٨٧/١٠/٨ .

□ « ندوة علمية تحولت إلى محاكمة سياسية ... نحن في أشد الحاجة إلى ما يحرك الماء الراكد .. » فتحي رضوان — العرب (لندن) ، ١٩٨٧/٩/٢٨ .

□ « نستطيع القول أنها ندوة جسور بين الأجيال وبين المدارس الفكرية وبين الميول السياسية المختلفة » السيد شحم — الجمهورية ١٩٨٧/٩/٨ .

□ « أول ندوة من نوعها في السنوات الأخيرة » عماد الغزالي — الوفد ١٩٨٧/٩/٧ .

في هذه المرحلة الهامة من تاريخ مصر والمليئة بالتغيرات ، طرح مفكرو مصر ومؤرخوها مواقفهم وتصوراتهم عن أحداث تاريخ الوطن وزعمائه كانت مساهمتهم قيمة وضرورية ، وبالتالي لا يسعنا إلا أن نساهم معهم في هذا الجهد المخلص بنشر ما كتبوه وقالوه ليصبح وثيقة تاريخية .

الناشران



دار شهدي للنشر